

(الجزء الاول)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري لشيخ
الاسلام قاضي القضاة الحافظ أبي
الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي
تربل القاهرة
المهروسة نفعا
الله بعالمه
آمين

(وبها مشتمل الجامع الصحيح للامام البخاري)

(طبع بالمطبعة الخيرية بمالكها ومديرتها)
(السيد عمر حسين الخشاب)
(مصر القاهرة)
(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الخيرية في شهر رمضان
سنة ١٣١٩ هجرية



ترجمة مؤلف هذا الشرح الجليل وهو الحافظ
الامام العلامة أبو الفضل بن حجر
العسقلاني تغمده الله برحمته
واسكنه فسيح
جنته

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أفضل الانبياء والمرسلين وأشرف الملائكة وأجمعين وأكرم الاولين
والآخرين وعلى آله وأصحابه الكرام الطاهرين سجدان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين قال شيخ الاسلام الحق الهمام الحافظ أبو طاهر السخاوي في كتابه المسبوق التبر
المسبوق في ذيل السلوك في ترجمة الحافظين حجر مؤلف فتح الباري مانص المراد منه أحمد بن علي بن محمد
ابن محمد بن أحمد شيخنا الاستاذ الحافظ العصر علامة الدهر شيخ مشايخ الاسلام ~~عليه السلام~~ في كتابه
قاضي القضاة أو حذا الحفاظ والرواة شهاب الدين أبو الفضل الكفائي العسقلاني الاصل المصري الشافعي
عرف بابن حجر ولد في شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ونشأ بها حفظ القرآن والحلوى ومختصر
ابن الحاجب وغيرهما وسافر محبة أحد أوصيائه إلى مكة المشرفة فسمع بها ثم حجب إليه الحديث فسمع الكثير
بقراءته وقراءة غيره بالبلاد الشامية والمصرية والحجازية وأكثر جدًا من السماع والشيوخ وأتقن علم
الحديث عند العراقي وتفقه بالبلقيني وابن الملقن والابن ماسي وغيرهم وأذناه بالتدريس والافتاء وأخذ
الاصليين وغيرهما عن العز بن جماعة واللغة عن الجدل الفير وزاباذي والعريضة عن العماري والأدب
والعروض عن البدرا البشتكي والكتابة عن جماعة وجد في الفنون حتى بلغ الغاية القصوى وقرأ بعض
القرآن بالسبع على التنوخي وتصدى لنشر الحديث وعكف عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفًا وافتاء
وباشر القضاة بالديار المصرية استقلالاً مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر تخطها ولا يهجم جماعة
والتدريس بعدة أماكن في التفسير والحديث والفقه والوعظ وكذا خطب بجامعي عمر ورضي الله تعالى
عنه والأزهر وغيرهما وأمل ما ينيف على ألف مجلس من حفظه وزادت تصانيفه على مائة وخمسين
واشتهر بكرهه وبعديته وارتحل الأئمة إليه وتبع الفضلاء بالوفود عليه وكثرت طابته حتى كان
رؤس العلماء في كل مذهب وبكل قطر من تلامذته وقهرهم بكائه وشفوف نظره وسرعة أدراكه ووفور
أدبه وانتشرت جملة من تصانيفه في حياته وأقرأ الكثير منها وتم الملوكة وكتبها الأكارب ولولم يكن له
الاشرح البخاري لكان كافياً في علوه مقدار ولو وقف عليه ابن خلدون القائل بأن شرح البخاري إلى الآن
دين على هذه الأمة أقرت عينه بالوفاء والاستيفاء وحدث بأكثر مروياته كل ذلك مع تواضع وحلم واختيار
وصبره وبهاثة وظرفه وصيامه وقيامه واحتياطه ورعه وميله إلى النكت اللطيفة والتواضع والظرف
ومزيد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين بل ومع كل من يجالس من كبير وصغير ومحبة في أهل الفضل
والتنويه بكرههم وعدم اطراء نفسه وكونه إلى هضمها وبذلك وكرمه وخصاله التي لم تجتمع لأحد من
أهل عصره وقد شهد له القدماء بالحفظ والمعرفة التامة والذهن الوافر والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون
شتى وشهد له شيخه الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث وقال كل من اتقى الفاسي والبرهان الحلبي
ماراً بأمثله وسأله الأمير تغري برمس الفقيه أرايت مثل نفسك فقال قال الله سبحانه وتعالى فلا تزكوا
أنفسكم هو أعلم عن اتقى وقال بعض العارفين إن علم الولاية على رأسه وقال بعضهم من توصل به إلى الله
تعالى في حوائجه قضيت وامتنحه فحول الشعراء ونقل عنه الأكارب في تصانيفهم ومحاسنهم وجمعة وماعين
أن أقول في هذا الملل لكنت قد أفردت له ترجمة حافلة في مجلد ضخم ومع ذلك لا أتق ببعض أحواله وماله على
الحقوق كتبها عن الأكارب وتهادوها بينهم وكذا تبعت ما وقفت عليه من مهم قضاويه ولعمري إن ذلك
لا يتنبأ حصره فقد رأيت بخطه مجلدة مما أعجب الدهر من فتاوى شهر هذا مع كونه ليكتب فيها غير
المهم من الفقه ونحوه وأما الحديث فما كتب منه في أشياء البتة وذكره الفاسي في ذيل التقييد
والبشتكي في طبقات الشعراء والمقريري في العقود الفريدة بل وفي تاريخ مصر والعلاء ابن خطيب

الناصرية في ذيل تاريخ حلب ما اتفق ابن قاضي شهابية في تاريخه والتقى بن فهد في ذيل طبقات الحفاظ
 والقطب الخيعري طبقات الشافعية وجماعة من أصحابنا وغيرهم في معاجهم والبرهان الحلبي وأدخل
 نفسه في مجمع القطر وكان رحمه الله تعالى يودني كثيرا وينوبه بكري في غيبتي حتى قال كما بلغني ليس
 الآن في جماعتي ما هو وكتب لي على بعض مجموعاتي وقفت على هذا التخريج الفائق وعرفت من الله تعالى
 على عباده بأن الحق الأخير السابق ولولا ما أفرط من الاطراء في لما عاقني عن انشاء عليه عائق والله
 سبحانه المسؤول أن يعينه على الوصول الى الحصول حتى يتجيب السابق من اللاحق وكذا كتب لي على
 تصنيفين آخرين بل ونرجعت له بإشارته حديثا مما أملاه لي وغير ذلك مما يطول ذكره وسمعت عليه في
 حاضري مع الوالد المرحوم بالله تعالى أشياء وأول ما وقفت عليه من ذلك في سنة ثمان وثلاثين ثم لازمته من بعد
 ذلك أتم ملازمة حتى جلت عنه والله الحمد علما جيا واختصت بكثرة المشول بين يديه بحيث كنت من أكثر
 الاخذين عنه وأعان على ذلك قرب المنزل منه فلذلك كان لا يفوتني مما يقرأ عليه الا النادر مما أكون في
 غيبه عنه وانفردت عن سائر الجماعة بأشياء وعلم شدة حرصه على ذلك فكان يرسل خلقي أحيانا ببعض
 خدماته يأمرني بالحي للقرأة وقرأت عليه الاصطلاح بتمامه وكذا سمعت عليه حل كتب هذا الفن
 كاللافتة وشرحها مرارا وعلوم الحديث لابن الصلاح الا اليسير من أوائله وسمعت عليه أكثر تصنيفه
 من الرجال وغيرها كالتقريب وثلاثة أرباع أصله ومعظم تعجيل المنفعة واللسان بتمامه وكذا سمعته
 النسبة وتخرج الرافعي وتلخيص مسند الفردوس والمقدمة وبذل الماعون ومناقب الامام الشافعي والليث
 وأماله الحلبي والمدمشية وغالب فتح الباري وتخرج المصابيح وابن الحاجب الاصل وبعض التحاف الماهرة
 وتعليق التعليق ومقدمة الاصابة وشيئا كثيرا وفي بعض ذلك ما سمعته أكثر من مرة وقرأت بنفسه منها
 القصة وشرحها والحصال المكفورة والقول المسدود وبلوغ المرام ومختص ما يقال في الصباح والمساء وديوان
 خطبه وديوان شعره والكثير من فهرسته وأشياء يطول ايرادها وسمعت يسألني له من لفظه أشياء كسلسلة
 الابراهيمي خارجا عما كتبت عنه من الاملاء مع الجماعة من سنة ست وأربعين الى أن مات وأذن لي في
 الاقواء والافادة والتصنيف وصليت به اماما في التراويح في بعض ليالي رمضان وتدرت به في طريق القوم
 ومعرفة العالي والنازل والكشف عن التراجم والمثون وغير ذلك وأعطاني بنفسه وكتبه ويصت من
 تصنيفه ما لم أسبق اليه ومما كتبه منها جميع ما سمعته وكذا التكت الاطراف على الاطراف وأطراف
 مسند الامام أحمد وزهر الفردوس وتخرج الكشف والدرر الكامنة بأعيان المائة الثامنة ورفع
 الاثر عن قضاء مصر ومجمع شيوخه وغيرها مما يفوق العدول يزل على جلالته في العلم وعظمته في
 النفوس ومداد مته على أنواع الخيرات الى أن توفي بمنزله بالقرب من المدرسة المتكوفة في داخل باب
 القنطرة أحد أبواب القاهرة منفصلا عن القضاء بعد العشاء من ليلة السبت ثامن عشر ذي الحجة سنة
 ٨٥٣ وصلى عليه من القعد بسبيل المؤمن في مشهد عظيم لم ير من حضره مثله حتى قيل ان الحضر عليه

الصلاة والسلام من شهوده ثم دفن بصدرة ترربة الزكي الخير وبجانبه في محرابها وهذه التربة تتجاه السروتين
 عند جامع الشيخ محمد الدبلي بالقرافة الصغرى قال الحافظ السخاوي وأنشدنا شيخنا نفسه من نظمهما
 سمعته منه وقرأته عليه في العشرة المبشرين بالجنة رضوان الله تعالى عليهم ولم يسبق يكوونهم في بيت واحد
 لقد بشر الهادي من العجب زمرة * بجنات عدن كلهم فضله اشهر
 عيلز بيرسعد طلحة طاهر * أبو بكر عثمان بن عوف على همز
 ثلاث من الدنيا اذا هي حصلت * لشخص فلن يخشى من الضر والضير
 غنى عن دنيا والسلامة منهم * ومحنة جسم ثم خاتمة الحبير
 اه وفي كشف الظنون مانعه ومن أعظم شروح البخاري شرح الحافظ العلامة شيخ الاسلام أبي الفضل
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة وهو في عشرة أجزاء ومقدمته في جزء

وقوله

ومها فتح الباري أوله الحمد لله الذي شرح صدور أهل الاسلام بالهدى ومقدمته على عشرة فصول
مهاها هدى الساري وشهرته وانفراده بما اشتمل عليه من القوائد الحديثية والنكات الادبية
والقوائد الفقهية تغني عن وصفه سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي رجاها بين من بعضها ترجيح
أحد الاحتمالات شرطا واعرابا وطريقته في الاحاديث المذكورة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصود
البحاري بذكره فيه ويحصل بياقي شرحه على المكان المشروح فيه وكذا رجاها يقع له ترجيح أحد
الأوجه في الاعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع ثم يرجع في موضع آخر غيره إلى غير ذلك
مما لا طعن عليه بسببه بل هذا أمر لا ينقل عنه كثير من الأئمة المعتمدين وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة
سبع عشرة وثمانمائة على طريق الاملاء بعد أن كملت مقدمته في مجلد ضخيم في سنة ثلث عشر وثمانمائة
وسبق منه الوعد بالشرح ثم صار يكتب بخطه شيئا فشيئا فيكتب السكراسة ثم يكتبها جماعة من الأئمة
المعتبرين ويعارض بالاصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة ابن خضر فصل السفر
لا يكمل منه شيء الا وقد قبل وعمر إلى ان انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنين وأربعين وثمانمائة
سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك فلم ينته الا قبيل وفاته ولما تم عمل مصنفه ووليمة عظيمة لم يتخلف منها
من وجوه المسلمين الا نادر بالمكان المسمى بالناس والسبع وجوه في يوم السبت ثاني شعبان
سنة اثنين وأربعين وثمانمائة وقرئ المجلس الأخير منه هنالك بحضور
الأئمة كالتقاياني والوناني والسعد الديري وكانت المصروف
في الولاية المذكورة نحو خمسمائة دينار فطلبه
ملوك الاطراف بالاستمكتاب واشترى
بنحو ثلثمائة دينار وانتشر في

الاتقان وصلى الله

على سيدنا محمد

وعلى آله

وصحبه

وسلم

﴿نه﴾ ————— ﴿رست﴾
﴿الجزء الاول من فتح الباری﴾

﴿فهرست الجزء الاول من فتح الباري﴾

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٦٩	باب الجهاد من الايمان	٤	كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٦٩	باب تطوع قيام رمضان من الايمان	٣٥	* (كتاب الايمان) *
٦٩	باب صوم رمضان احتساباً باقن الايمان	٣٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس
٧٠	باب الدين يسر وقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الدين الى الله الحنيفية السمحة	٣٩	باب أمور الايمان
٧١	باب الصلاة من الايمان وقول الله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم الخ	٤١	باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
٧٣	باب حسن اسلام المرء	٤٣	باب أي الاسلام أفضل
٧٥	باب أحب الدين الى الله أدومه	٤٣	باب اطعام الطعام من الاسلام
٧٦	باب زيادة الايمان ونقصانه الخ	٤٣	باب من الايمان ان يحب لاختيه ما يحب لنفسه
٧٨	باب الزكاة من الاسلام	٤٤	باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الايمان
٨٠	باب اتباع الجنائز من الايمان	٤٥	باب حلاوة الايمان
٨١	باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر	٤٧	باب علامة الايمان حب الانصار
٨٤	باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الايمان والاسلام والاحسان وعلم الساعة وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له الخ	٤٨	باب
٩٣	باب	٥٣	باب من الدين الفرار من الفتن
٩٤	باب فضل من استبرأ لدينه	٥٣	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله وان المعرفة فعل القلب الخ
٩٦	باب أداء الخمس من الايمان	٥٥	باب من كره ان يعود في الكفر كما يكره ان يلتقي النار من الايمان
١٠١	باب ما جاء ان الاهمال بالنسبة والحسبة وان كان امرئ ما فوى	٥٥	باب تفاضل أهل الايمان في الاعمال
١٠٢	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلم الدين النصيحة لله الخ	٥٦	باب الطباء من الايمان
١٠٤	* (كتاب العلم) *	٥٦	باب فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة تفلوا سبيلهم
١٠٤	باب فضل العلم وقول الله تعالى برفع الذين آمنوا الخ	٥٨	باب من قال ان الايمان هو العمل
١٠٥	باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه قال الخ الحديث ثم أجاب السائل	٥٩	باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام والخوف من القتل الخ
١٠٦	باب من رفع صوته بالعلم	٦٣	باب السلام من الاسلام
١٠٧	باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا الخ	٦٣	باب كقران العشير وكفردون كفر
١٠٩	باب طرح الامام المسئلة على أصحابه لاختبرهم ما عندهم من العلم	٦٣	باب المعاصي من أمر الجاهلية الخ
١٠٩	باب ما جاء في العلم وقول الله تعالى وقل رب زدني علماً	٦٥	باب وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما الخ
		٦٥	باب ظلم دون ظلم
		٦٧	باب علامات المنافق
		٦٨	باب قيام ليلة القدر من الايمان

صحيحة	صحيحة
باب تعليم الرجل أمته وأهله ١٣٧	علم
باب عظة الامام النساء وتعليمهن ١٣٩	باب القراءة والعرض على المحدث ١١٠
باب الحرص على الحديث ١٣٩	باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم ١١٤
باب كيف يقبض العلم ١٤٠	الى البلدان
باب هل يجوز للنساء يومئذ على حدة في العلم ١٤١	باب من قد حدث ينتمى به المجلس ومن رأى ١١٥
باب من سمع شيئاً فراحه حتى يعرفه ١٤١	فرجة في الحلقة فجلس فيها
باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ١٤٣	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ ١١٦
باب اهم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ١٤٣	من أو غي من سامع
باب كتابة العلم ١٤٦	باب العلم قبل القول والعمل وقول الله تعالى ١١٨
باب العلم والعظة بالليل ١٥٠	فاعلم أنه لا اله الا الله الخ
باب السهر في العلم ١٥١	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم ١١٩
باب حفظ العلم ١٥٣	بالموعظة كيلا ينقروا
باب الانصات للعلماء ١٥٥	باب من جعل لاهل العلم أياماً معلومة ١٢٠
باب ما يستحب للعالم اذا سئل أى الناس أعلم ١٥٦	باب من رد الله به خيرا يفقهه ١٢٠
فبكل العلم الى الله	باب الفهم في العلم ١٢١
باب من سأل وهو قائم طالما جالسا ١٥٨	باب الاغتباط في العلم والحكمة ١٢١
باب السؤال والفتيا عند روى الجار ١٥٩	باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر الى الخضر ١٢٣
باب قول الله تعالى وما أولئك من العلم الا قليلا ١٥٩	عليهم السلام الخ
باب من ترك بعض الاختيار مخافة ان يفهم ١٥٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه ١٢٤
فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه	الكتاب
باب من خص بالعلم قومادون قوم كراهية ان ١٦٠	باب متى يصح سماع الصغير ١٢٥
لا يفهموا	باب الخروج في طلب العلم ١٢٧
باب الحياة في العلم ١٦٢	باب فضل من علم وعلم ١٢٨
باب من استخيا فامر غيره بالسؤال ١٦٣	باب رفع العلم وظهور الجهل ١٢٩
باب ذكر العلم والفتيا في المسجد ١٦٣	باب فضل العلم ١٣١
باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ١٦٣	باب الفتيا وهو واقف على الداية وغيرها ١٣٢
(كتاب الوضوء) ١٦٤	باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ١٣٣
باب ما جاء في قول الله تعالى اذا قمتم الى الصلاة ١٦٤	باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وقد عبد ١٣٣
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق الآية	القيس على أن يحفظوا الايمان والعلم ويخبروا ١٣٤
باب لا تقبل صلاة بغير طهور ١٦٦	به من رآهم
باب فضل الوضوء والغسل المجنون من آثار ١٦٧	باب الرحلة في المسئلة النازلة ١٣٥
الوضوء	باب التناوب في العلم ١٣٤
باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ١٦٨	باب الغضب في الموعظة والتعلم اذا رأى ١٣٥
باب التخفيف في الوضوء ١٦٩	ما يكره
باب اسباغ الوضوء ١٧٠	باب من يرك على ركبتيه عند الامام أو المحدث ١٣٦
	باب من أعاد الحديث ثلاثا يفهم عنه الخ ١٣٦

صحيحة	صحيحة
باب ٢٠٧ غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة	١٧٠
باب ٢٠٨ باب من مضوض واستنشق من غرفة واحدة	١٧١
باب ٢٠٨ باب مسح الرأس مرة	١٧١
باب ٢٠٨ باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة	١٧٣
باب ٢١٠ باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوؤه على المقهى عليه	١٧٣
باب ٢١٠ باب الغسل والوضوء في الخشب والعجكج والخشب والحجارة	١٧٤
باب ٢١١ باب الوضوء من التور	١٧٦
باب ٢١٢ باب الوضوء بالمد	١٧٦
باب ٢١٣ باب المسح على الخفين	١٧٧
باب ٢١٥ باب اذا ادخل رجله ورجليه وهما طاهرتان	١٧٧
باب ٢١٦ باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق	١٧٨
باب ٢١٧ باب من مضض من السويق ولم يتوضأ	١٧٨
باب ٢١٨ باب هل يعضض من اللبن	١٧٩
باب ٢١٨ باب الوضوء من النوم ومن لم يرم من النعسة والنعسين أو الخفقة وضوياً	١٨٠
باب ٢١٩ باب الوضوء من غير حدث	١٨١
باب ٢٢٠ باب من الكبائر ان لا يستتر من بوله	١٨٣
باب ٢٢٣ باب ما جاء في غسل البول	١٨٣
باب ٢٢٤ باب	١٨٤
باب ٢٢٤ باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الا عرابي حتى فرغ من بوله في المسجد	١٨٥
باب ٢٢٤ باب صب الماء على البول في المسجد	١٨٧
باب ٢٢٥ باب يمرق الماء على البول	١٨٧
باب ٢٢٦ باب بول الصبيان	١٨٨
باب ٢٢٨ باب البول قائماً وقاعداً	١٨٨
باب ٢٢٨ باب البول عند صاحبه والتستر بالطائط	١٨٩
باب ٢٢٩ باب البول عند سباطة قوم	١٩٠
باب ٢٣٠ باب غسل الدم	١٩١
باب ٢٣١ باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة	١٩٢
باب ٢٣٢ باب اذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره	١٩٧
باب ٢٣٢ باب أبوال الأبل والدواب والغنم ومرايضها	٢٠٠
باب ٢٣٨ باب ما يقع من التجاسات في السمن والماء	٢٠١
	٢٠٢
	٢٠٣
	٢٠٤
	٢٠٦
	٢٠٦

صحيحة	صحيحة
باب كينونة الجنب في البيت اذا توضأ	باب البول في الماء الدائم ٢٤٠
باب الجنب يتوضأ ثم ينام	باب اذا ألقى على ظهر المصلي قدراً أو جيفة الخ ٢٤٢
باب اذا التقى الختانان	باب البصاق والخطاط ونحوه في الثوب ٢٤٥
باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج المرأة	باب لا يجوز الوضوء بالذي يدنو ولا المسكر ٢٤٦
* (كتاب الحيض) *	باب غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه ٢٤٦
باب كيف كان بدء الحيض وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء كتب الله على بنات آدم	باب السواك ٢٤٧
باب الامر بالنفساء اذا نفست	باب دفع السؤال الى الاكبر ٢٤٨
باب غسل الحائض رأساً وزوجها وترجيله	باب فضل من بات على الوضوء ٢٤٨
باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض	* (كتاب الغسل) *
باب من سقى النفساء حبيضا	باب الوضوء قبل الغسل ٢٥٠
باب مباشرة الحائض	باب غسل الرجل مع امرأته ٢٥٢
باب ترك الحائض الصوم	باب الغسل بالصاع ونحوه ٢٥٣
باب تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت	باب من أقاض على رأسه ثلاثا ٢٥٤
باب الاستحاضة	باب الغسل مرة واحدة ٢٥٩
باب غسل دم الحيض	باب من بدء بالجلاب أو الطيب عند الغسل ٢٥٦
باب اعتكاف المستحاضة	باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة ٢٥٨
باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه	باب مسح اليد بالتراب لتكون أبقى ٢٥٨
باب الطبيب للمرأة عند غسلها من الحيض	باب هل يدخل الجنب يده في الأثناء قبل ان يغسلها الخ ٢٥٨
باب ذلك المرأة نفسها اذا ظهرت من الحيض الخ	باب تقرئ الغسل والوضوء ٢٦٠
باب غسل الحيض	باب يغفر يمينه على شماله في الغسل ٢٦٠
باب امشاط المرأة عند غسلها من الحيض	باب اذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في غسل واحد ٢٦٠
باب نفخ المرأة شهراً عند غسل الحيض	باب غسل المذي والوضوء منه ٢٦٢
باب مخفقة وغير مخفقة	باب من تطيب ثم اغتسل وبقى أثر الطيب ٢٦٤
باب كيف تم الحائض بالحجم والعمرة	باب تحليل الشعر الخ ٢٦٤
باب اقبال الحيض وادباره	باب من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده الخ ٢٦٤
باب لا تقضي الحائض الصلاة	باب اذا ذكر في المسجد انه جنب الخ ٢٦٥
باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها	باب نفخ اليدين من الغسل عن الجنابة ٢٦٥
باب من اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر	باب من بدأ بشق رأسه الايمن في الغسل ٢٦٦
باب شهود الحائض العبد من الخ	باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة الخ ٢٦٦
باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض الخ	باب التستر في الغسل عند الناس ٢٦٧
باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض	باب اذا احتملت المرأة ٢٦٧
	باب عوق الجنب وأن المسلم لا يجس ٢٦٩
	باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره ٢٧٠

مكيّفه	مكيّفه
باب من صلى في فروع حر بر ثم نزع	باب عرق الاستحاضة ٣٩١
باب الصلاة في الثوب الأحمر ٣٣٠	باب المرأة تحيض بعد الاقاضة ٣٩٢
باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب ٣٣٠	باب اذا رأت المستحاضة الظهر ٣٩٣
باب اذا أصاب ثوب المصلي امرأته اذا لم يجد ٣٣١	باب الصلاة على النساء وستيها ٣٩٣
باب الصلاة على الحصى ٣٣١	باب ٣٩٤
باب الصلاة على الخمر ٣٣٣	باب ٣٩٤ * (كتاب التيمم)
باب الصلاة على الفراش ٣٣٣	باب اذا لم يجد ماء ولا ترابا ٣٠٠
باب السجود على الثوب في شدة الحر ٣٣٤	باب التيمم في الحضر اذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ٣٠١
باب الصلاة في النعال ٣٣٥	باب التيمم هل ينفع فيهما ٣٠٣
باب الصلاة في الخفاف ٣٣٥	باب التيمم للوجه والكفين ٣٠٣
باب اذا لم يتم السجود ٣٣٦	باب الصبي الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء ٣٠٥
باب يدي ضبعه ويجافي في السجود ٣٣٦	باب اذا خاف الجنب على نفسه الممرض أو الموت الخ ٣١٠
باب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد ٣٣٦	باب التيمم ضربة ٣١١
باب فضل استقبال القبلة ٣٣٦	باب ٣١٢
باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ٣٣٧	* (كتاب الصلاة) ٣١٢
باب قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ٣٣٨	باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء ٣١٣
باب التوجه نحو القبلة حيث كان ٣٤٠	باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم الخ ٣١٨
باب ما جاء في القبلة الخ ٣٤١	باب عقد الازار على العفاق الصلاة ٣١٩
باب حلق الزناق باليد من المسجد ٣٤٣	باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به ٣٢٠
باب حلق الخياط بالحصى من المسجد ٣٤٤	باب اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على طاقبه ٣٢١
باب لا يصبق عن يمينه في الصلاة ٣٤٤	باب اذا كان الثوب ضيقا ٣٢٢
باب لا يصبق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ٣٤٥	باب الصلاة في الجبة الشامية ٣٢٢
باب كفارة الزناق في المسجد ٣٤٥	باب كراهة التعري في الصلاة ٣٢٣
باب دفن النخامة في المسجد ٣٤٦	باب الصلاة في القميص والسراويل الخ ٣٢٣
باب اذا بدره الزناق فليأخذ بطرف ثوبه ٣٤٦	باب ما يستمر من العورة ٣٢٤
باب عطفه الامام الناس في اتمام الصلاة الخ ٣٤٧	باب الصلاة بغير رداء ٣٢٥
باب هل يقال مسجد بني فلان ٣٤٨	باب ما يذكر في القحذ ٣٢٥
باب القسمة وتعليق القنوي في المسجد ٣٤٨	باب في كم تصلي المرأة من الثياب ٣٢٨
باب من دعى اطعام في المسجد ومن أجاب منه ٣٤٩	باب اذا صلى في ثوب له اعلام ونظر الى علمها ٣٢٨
باب القضاء واللعان في المسجد ٣٤٩	باب ان صلى في ثوب مصلب أو تصاور به هل تفسد صلاته وما ينهي من ذلك ٣٢٩
باب اذا دخل بيتا صلى حيث شاء أو بحيث أمر ولا يتجسس ٣٤٩	
باب المساجد في البيوت ٣٥٠	
باب التيمم في دخول المسجد وغيره ٣٥٢	

صحيحة	صحيحة
باب الخيمة في المسجد ٣٧٣	باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية الخ ٣٥٣
باب ادخال البعير في المسجد للعادة ٣٧٤	باب الصلاة في مريض الغنم ٣٥٤
باب ٣٧٤	باب الصلاة في مواضع الابل ٣٥٥
باب الخوخة والمهر في المسجد ٣٧٤	باب من صلى وقدامه نور أو نار أو شيء مما ٣٥٥
باب الابواب والغلق للكعبة والمساجد ٣٧٥	بعيد فأراه به وجه الله تعالى
باب دخول المشرك المسجد ٣٧٥	باب كراهية الصلاة في المقابر ٣٥٦
باب رفع الصوت في المسجد ٣٧٥	باب الصلاة في مواضع الحسف والعذاب ٣٥٧
باب الحلق والجلبوس في المسجد ٣٧٦	باب الصلاة في البيعة ٣٥٨
باب الاستلقاء في المسجد ٣٧٦	باب ٣٥٨
باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر ٣٧٧	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي ٣٥٩
الناس	الارض مسجدًا وطهورًا
باب الصلاة في مسجد السوق ٣٧٧	باب نوم المرأة في المسجد ٣٥٩
باب تشييت الاصابع في المسجد وغيره ٣٧٨	باب نوم الرجال في المسجد ٣٦٠
باب المساجد التي على طرق المدينة الخ ٣٧٩	باب الصلاة اذا قدم من سفر ٣٦١
باب استرة المصلي ٣٨١	باب اذا دخل المسجد قليلا ركعتين ٣٦١
باب استرة الامام استرة من خلفه ٣٨١	باب الحدث في المسجد ٣٦٢
باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي ٣٨٣	باب بنيان المسجد ٣٦٢
والسترة	باب التعاون في بناء المسجد ٣٦٣
باب الصلاة الى الحربة ٣٨٤	باب الاستعانة بالتجار والصناع في أهواذ المنبر ٣٦٥
باب الصلاة الى العنزة ٣٨٤	والمسجد
باب السترة بمكة وغيرها ٣٨٤	باب من بنى مسجدا ٣٦٥
باب الصلاة الى الاسطوانة ٣٨٤	باب يأخذ بنصب المنبر اذا صلى في المسجد ٣٦٧
باب الصلاة بين السور في غير جماعة ٣٨٥	باب المرور في المسجد ٣٦٧
باب ٣٨٦	باب الشعر في المسجد ٣٦٨
باب الصلاة الى الراجلة والبعير والشجر ٣٨٦	باب أصحاب الخراب في المسجد ٣٦٩
والرجل	باب ذكر اليسع والشرام على المنبر في المسجد ٣٦٩
باب الصلاة الى السرير ٣٨٧	باب التقاضي والملازمة في المسجد ٣٧٠
باب يرد المصلي من مري بين يديه ٣٨٧	باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى ٣٧١
باب اثم المار بين يدي المصلي ٣٨٩	والعيدان
باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي ٣٩١	باب تحريم تجارة الخمر في المسجد ٣٧٣
باب الصلاة خلف النائم ٣٩١	باب الخدم للمسجد ٣٧٣
باب التطوع خلف المرأة ٣٩٢	باب الاسير أو الغريم يربط في المسجد ٣٧٣
باب من قال لا يقطع الصلاة شيء ٣٩٢	باب الاغتسال اذا أسلم وربط الاسير أيضا في ٣٧٣
باب اذا جل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ٣٩٣	المسجد

صحيحة

صحيحة

يسجد

٣٩٥ باب اذا صلى الى فراش فيه حائض
 ٣٩٥ باب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود يعني باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الاذى

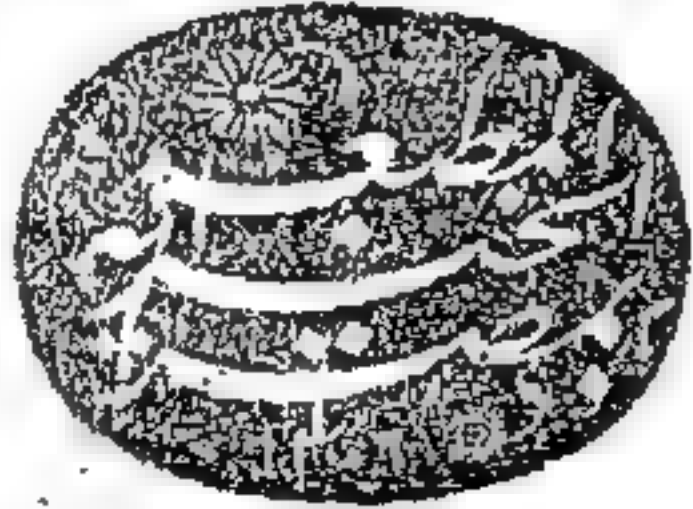
(تمت)

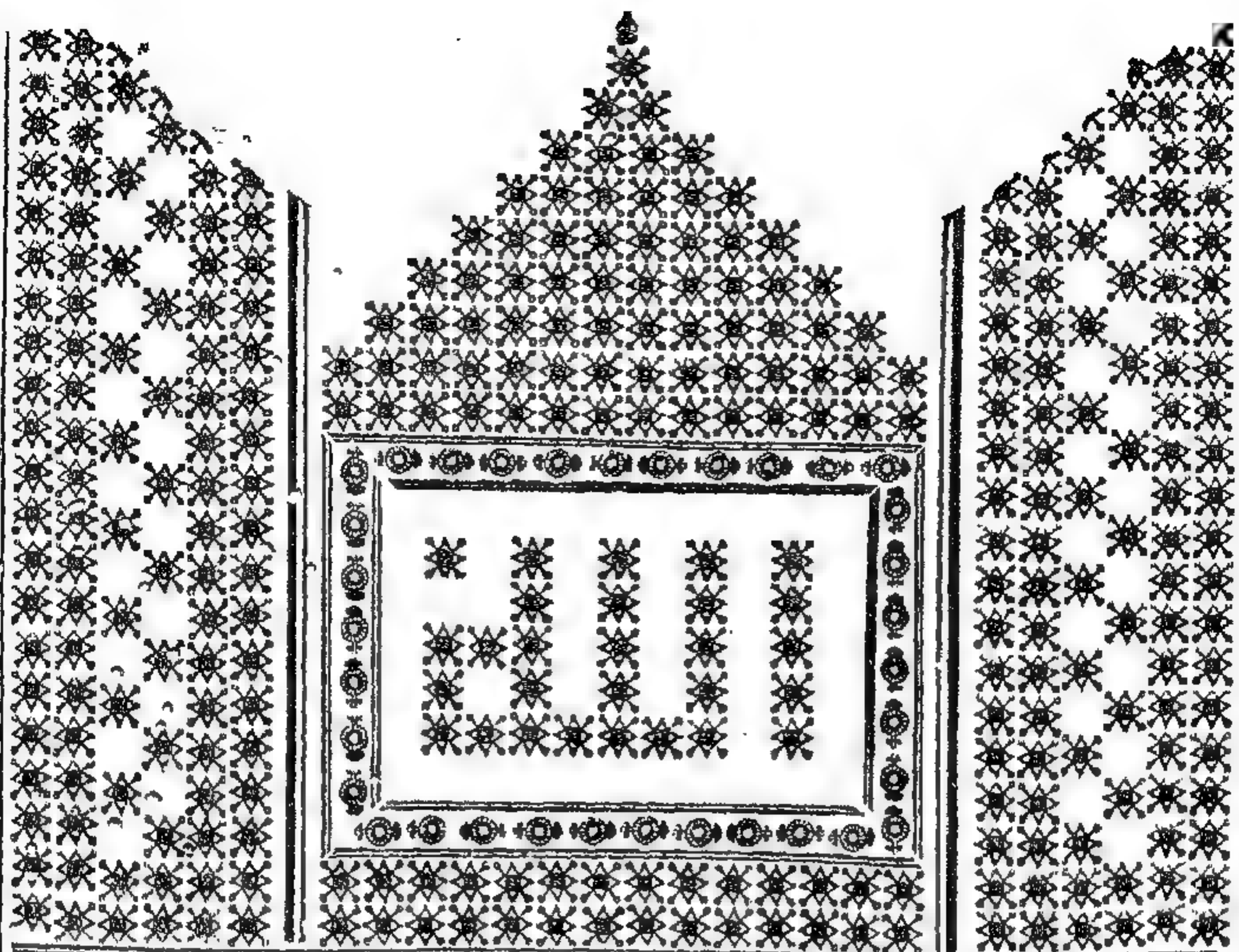
(الجزء الاول)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري لشيخ
الاسلام قاضي القضاة الحافظ أبي
الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي
ترسل القاهرة
المهروسة نفعا
الله بهدائه
آمين

(وبها مشتمل الجامع الصحيح للامام البخاري)

(طبع بالمطبعة الخيرية بمالكها ومديرتها)
(السيد عمر حسين الخشاب)
(عصر القاهرة)
(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الخيرية في شهر رمضان
سنة ١٣١٩ هجرية





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الاسلام بالهدى ونسكت في قلوب أهل الطغيان فلا تبي الحكمة أبدا
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الها أحسدا فردا حمدا. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله
ما أكرمهم عبدا وسيدا وأعظمه أصلا ومحمدا وأظهره مضجعا ومولدا وأبهره صدرا وموردا صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه غيوت النسيدي وليوث العدا صلاة وسلاما داعين من اليوم إلى أن يبعث الناس
غدا ((أما بعد)) فقد آن الشروع في هذا قصصنا له من شرح الجامع الصحيح على ما وعدت به في أول
المقدمة وكنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب
جدافا لكت الآن فيه طريقا وسطيا أرجو نفعها كذا فلهذا طلعت عليه من ذلك ألا يكلف الله نفسا
الأوسعها وربما أعدت شيئا مما تقدم في المقدمة لمعنى يقتضيه أما البعد العهدي به أو غير ذلك ولكن
اعتمدت على ما رواه علي الطواله عليه (وسميته فتح الباري بشرح البخاري) وقد رأيت أن أبدأ الشرح
بأسانيدى إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة وإن أسوقها على غلط مخترع فاني سمعت بعض الفضلاء يقول
الاسانيد انساب الكتب فاحيت أن أسوق هذه الاسانيد مع انساب (فأقول) وبالله التوفيق انصابت
لنار رواية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفريزي وكانت وفاته
في سنة عشرين وثلاثمائة وكان سماعه الصحيح مرتين مرة بقر بر سنة ثمان وأربعين ومرة ببخاري سنة
اثنين وخمسين ومائتين ومن طريق ابراهيم بن معقل بن الحاج النسفي وكان من الحفاظ وله تصانيف
وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخاري به على
ذلك أبو علي الجبائي في تقييد المهمل ومن طريق حماد بن شاذان السوي وأظنه مات في حدود التسعين
وله فيه فوت أيضا ومن رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة بقافي وفون بوزن بسيرة البردوي
بفتح الموحدة وسكون الزاي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث عن البخاري
بحججه كما جزم به ابن ما كولا وغيره وقد عاش بعده من سمع من البخاري القاضي الحسين بن النعميل
الحاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وإنما سمع منه بحال أسانيد بغداد في آخر قدمه قدمها

البخاري وقد غلط من روى الصحيح من طريق الهاملي المذكور غلطا فاحشا فاماروا به القزبري فانصلت
 اليئاعنه من طريق الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن والحافظ أبي اسحق ابراهيم بن أحمد
 المستملي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخشبي والفقيه أبي زيد محمد بن أحمد المرزوي وأبي علي
 محمد بن عمر بن شبيب وأبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي وأبي الهيثم
 محمد بن يحيى الكشميري وأبي علي اسمعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح
 عن القزبري فاماروا به ابن السكن فرواه عنه عبد الله بن محمد بن اسد الجهنى وأما رواية المستملي فرواه
 عنه الحافظ أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الاخشبي
 فرواه عنه اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل الصفار الزاهد وأما رواية أبي زيد فرواه عنه الحافظ أبو اسحق
 الأصمغاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن ابراهيم الاصيلي والامام أبو الحسن علي بن محمد القاسبي وأما رواية
 أبي علي الشيبوي فرواه عنه سعيد بن أحمد بن محمد الضيرفي العياري وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضا
 وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواه عنه أبو نعيم والقاسبي أيضا وأما رواية السرخسي فرواه عنه
 أبو ذر أيضا وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي وأما رواية الكشميري فرواه عنه
 أبو ذر أيضا وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكرامة بنت أحمد المرزوية وأما رواية الكشاني فرواه
 عنه أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري ((فصل)) فاماروا به الجهنى عن ابن السكن فاحسبنا بها أبو
 علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعيد وآخرين عن جعفر بن علي
 الهمداني عن عبد الله بن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال حدثنا الحافظ
 أبو علي الحسين بن محمد الجبائي في كتاب تقييد المهمل له قال أخبرني بصحيح البخاري القاضي أبو حمزة
 أحمد بن محمد بن يحيى بن الحسن بن القلاء بقراءة عليه وأبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ اجازة
 قال حدثنا أبو محمد الجهنى وكان ثقة ضابطا بسنده وأما رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة فقرأ على أبي
 محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه قال أنبأنا امام المقام أبو أحمد
 ابراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حمزة المكي سمعا عليه بحديثه
 سوى من قوله باب والى مدين أخاهم شعيبا الى قوله باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم فاجازة أنبأنا أبو
 الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي أنبأنا أبو مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروي
 أنبأنا أبي وأما رواية عبد الرحمن الهمداني عن شيخه فاحسبنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العلامة
 أبي حيان اذ نامشافهة عن جده أبي حيان عن أبي علي بن أبي الاحوص عن أبي القاسم بن بقي عن شريح
 ابن علي بن أحمد بن سعيد عن عبد الرحمن وأما رواية اسمعيل بن عبد الله السنداني أبي حيان أنبأنا أبو جعفر
 أحمد بن يوسف الطحالي ويوسف بن ابراهيم بن أبي ربيعة الملقب اجازة منه ما كلاهما عن القاضي أبي
 عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الانصاري بن الهيثم أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخالدي عنه
 وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فاحسبنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن جرزة بن أبي
 عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي أبو علي الحسن بن أحمد
 بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم وأما رواية الاصيلي والقاسبي فبالاسناد المأثري الى أبي علي الجبائي
 أنبأنا أبو شاذكر عبد الواحد بن محمد بن وهب وغيره عن الاصيلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القاسبي
 وبالاسناد المأثري الى جعفر بن علي كتب الى الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكو ال أنبأنا عبد الرحمن بن
 محمد بن غياث عن حاتم وأما رواية سعيد العياري فاحسبنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن
 يوسف بن الهيثم عن العلامة تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أنبأنا منصور بن عبد المنعم
 ابن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازي أنبأنا محمد بن اسمعيل الفارسي سمعا وحدثني محمد بن الفضل
 مشافهة أنبأنا سعيد وأما رواية الداودي فهي أعلى الروايات لنا من حيث العدد أخبرنا بها المشايخ

في نسخة الطنجالي
 في نسخة البتيم
 في نسخة سليمان
 في نسخة المدني

أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الجوى وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجيزي وأبو اسحق
ابراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التعلّي وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي
قال الاول ان أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصالحى وست
الوزراء وزيارة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجاء التنوخية وقال أبو اسحق أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن
نعمة وقال علي قرئ علي ست الوزراء وأنا اسمع وكتب الي سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد
الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدايم قال الخمسة أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد
ابن يحيى الزبيدي سمعنا وقالوا سوى المرأة كتب الي أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيبي وأبو
الحسن علي بن أبي بكر بن روضة القلانسي زاد سليمان ومحمد بن زهير شعرة وثابت بن محمد الجنيدي
ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا أنبأنا أبو الوقت عبد الاول بن عيسى بن شعيب الهجري عنه وأما رواية
الحفصي فبالاسناد الماضي الى منصور أنبأنا أبو بكر وجميعه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذلي
سمعا ووجدنا أبي محمد بن الفضل الصاعدي اجازة قالوا أنبأنا الحفصي وأما رواية كريمة فأخبرنا بها
الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سمعا عليه بعضه واجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد
الرحيم بن عبد الله الانصاري أنبأنا المدين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي واسمعيلى بن عبد القوي بن
عزرون وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سمعا عليهم سمى من باب المسافر اذا جد به السير في آخر كتاب
الحج الى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب الى باب الشروط في المكاتب ومن باب
غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد الى باب دماء النبي صلى الله عليه وسلم الى الاسلام منه فاجازة منهم ومن
الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي الطارنجي عنه قالوا أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن
مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبد الله محمد بن ركات النخعي السعدي عنه وأما رواية المستغفري
فبالاسناد الماضي الى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه ((فصل)) وأما رواية ابراهيم بن
معقل فبالاسناد الى أبي علي الجبائي أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي
سمعا بعضه واجازة لبقية أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن اسمعيل البخاري عنه وأما رواية حماد بن
شاذكر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عيسى الحميدي في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن
الحسن بن السعيد العلوي عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن اطاكم أبي
عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن رمح النسوي عنه وأما رواية أبي طهة البردوي
فبالسناد الى المستغفري أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه وقد انتهى الغرض الذي أردته من التوصل
الذي أردته فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على آتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه
الثلاثة لضبطها لها وتمييزها لاختلاف سياقاتها مع التنبيه الى ما يحتاج اليه مما يخالفها والله تعالى التوفيق
وهو المسؤول ان يعينني على السير في أقوم طريق قال البخاري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه ((بسم الله
الرحمن الرحيم كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)) هكذا في رواية أبي ذر والاصيلي وغير
باب وثبت في رواية غيرهما في عياض ومن تبعه فيه الثنوين وتركه وقال الكرماني يجوز فيه الاسكان
على سبيل التعدد لا لبواب فلا يكون له اعراب وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبه
تنبي عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بال لا يدأ فيه بحمد
الله فهو أقطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء أخرجهما أبو داود وغيره من حديث
أبي هريرة والجواب عن الاول ان الخطبة لا يتعمق فيها سياق واحد يمنع العدول عنه بل الغرض منها
الاقتراح بما يدل على المقصود وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحدوث الدال على مقصوده المشتمل
على ان العمل دائر مع النية فكأنه يقول قصدت جمع وحى السنة المتلقى عن خير البرية علي وجه سيظهر
حسن عملي فيه من قصدي وانما الكل امرئ ما نوى فاكتمني بالتأويل عن التصريح وقد سلك هذا

((بسم الله الرحمن الرحيم))
قال الشيخ الامام الحافظ
أبو عبد الله محمد بن اسمعيل
ابن ابراهيم بن المغيرة
البخاري رحمه الله تعالى
آمين • كيف كان

الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء والجواب عن الثاني ان الحديثين ليسا على شرطه بل في كل منهما مقال سلما صلاحيتهما للحجة ليكن ايسر فيهما ان ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا فلهذا جددوا تشهدا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسمة لان القدر الذي يجمع الامور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها وبؤيده ان اول شيء نزل من القرآن اقرأ بسم ربك فطريق التأسيس به الاقتراح بالبسمة والاقتصار عليها الاسما وحكاية ذلك من جهة ما تضمنه هذا الباب الاول بل هو المقصود بالذات من احاديثه وبؤيده ايضا وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوك وكتبه في القضايا مقتضحة بالتسمية دون جدلة وغيرها كما سيأتي في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب وكما سيأتي في حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية وغير ذلك من الاحاديث وهذا يشعر بان لفظ الحمد والشهادة ماغيا يحتاج اليه في الخطب دون الرسائل والوثائق فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبه اجراء مجرى الرسائل الى اهل العلم ليعتصروا بما فيه تعلما وتعلما وقد اجاب من شرح هذا الكتاب باجوبة انخر فيها نظر منها انه تعرض عند ابتداء التسمية والجدلة فلما ابتدأ بالجدلة لطائف العادة او بالتسمية لم يبدئ بمبتدأ بالجدلة فاكتمى بالتسمية وتعقب بانه لو جمع بينهما لكان مبتدئا بالجدلة بالنسبة الى ما بعد التسمية وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون اول ما وافقته الكتاب العزيز فان العناية افتتحو كتابا الامام الكبير بالتسمية والجدلة وتلوها وتبعهم جميع من كتب المحقق بعدهم في جميع الامصار من يقول بان البسمة آية من اول الفاتحة ومن لا يقول ذلك ومنها انه راعى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا واكتفى بما عن كلام نفسه وتعقب بانه كان يمكنه ان يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى وايضا فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث والجواب عن ذلك بان الترجمة والسند وان كانا مقدمين لفظا لكنهما متأخران تقديرافيه نظروا بعده من ذلك كله قول من ادعى انه ابتداء الخطبة فيها حمد وشهادة فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الائمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه واهل عصره كالك في الموطا وعبد الرزاق في المصنف واحمد في المسند وابي داود في السنن الى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه ولم يرد على التسمية وهم الاكثر والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة أفيقال في كل من هؤلاء ان الرواة عنه حذفوا ذلك كاد بل يحمل ذلك من صنيعهم على انهم جددوا الفاظا وبؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن احمد انه كان يلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل له على ذلك اسراع او غيره أو يحمل على انهم رأوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وشهد كما صنع مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استقر عمل الائمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسمة وكذا معظم كتب الرسائل واختلاف القدماء فيما اذا كان الكتاب كله شعرا فجاء عن الشعبي منع ذلك وعن الزهري قال مضت السنة ان لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور وقال الخطيب هو المختار ((قوله بدء الوحي)) قال عياض روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغيره زمع ضم الدال ونشد الواد من الظهور قلت ولم أره مضطربا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا الا انه وقع في بعضها كيف كان ابتداء الوحي فهذا يرجح الاول وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا كبده الحيض وبدء الاذان وبدء الخلق والوحي لغة الاعلام في خفاء والوحي ايضا الكتابة والمكتوب والبعث والالهام والامر والاعمال والاشارة والتصويت شيئا بعد شيء وقيل أصله التفهيم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو اشارة فهي وحي وشعرعا الاعلام بالشرع وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وقد اعترض محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن لانه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط وتعقب بان المراد من بدء الوحي حاله مع كل

بدء الوحي الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ما يتعلق بشأنه أي تعالى كان والله أعلم ((قوله وقول الله)) هو بالرفع على حذف الباب عطفا على الجملة لأنها
 في محل رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطفا على كيف واثبات باب بغير تنوين والتقدير باب معنى قول
 الله كذا أو الاحتجاج بقول الله كذا ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله عياض
 ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره ((قوله أنا وأرحمنا إليك الآية)) قيل قدّم ذكره فيها لأنه أول نبي
 أرسل أو أول نبي عوقب قومه فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقا كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام
 على حديث الشفاعة ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة أن صفة الوحي إلى نبينا صلى الله عليه وسلم
 توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا كما رواه أبو نعيم
 في الدلائل بإسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال إن أول ما نزلني به الأنبياء في المنام حتى
 ثم أقبل بهم ثم نزل الوحي بعد في اليقظة ((قوله حدثنا الحميدي)) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى
 منسوب إلى حميد بن أسامة بطن من بني أسد بن عبد العزى بن قصي رُبط خديجة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم يجتمع معهما في أسد ويجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي وهو إمام كبير مصنف رافق
 الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر ورجع بعثرفاته إلى مكة
 إلى أن مات بها سنة تسع عشرة ومائتين فكان البخاري أمثله قوله صلى الله عليه وسلم قد موافق لما افتتح
 كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قرشي أخذ عنه وله مناسبة أخرى لأنه مكي كشيخه فتناسب
 يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة ومن ثم نزل بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي
 تالفة لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل ومالك وابن عيينة قرينان قال الشافعي لولا هذا لذهب العلم من
 الجمار ((قوله حدثنا سفيان)) هو ابن عيينة بن أبي عمر والهلال أبو محمد المكي أصله ومولده الكوفة وقد
 شارك ما لكافي كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين ((قوله
 عن يحيى بن سعيد)) في رواية غير أبي ذر حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري اسم جده قيس بن عمر وهو صحابي
 ويحيى من صغار التابعين وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحرث بن خالد التيمي من أوساط التابعين وشيخ محمد
 علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم في الأسناد ثلاثة من التابعين في نسق وفي المعرفة لابن منده مظاهره أن
 علقمة صحابي فلو ثبت لكان فيه تباين وصحايان وعلي رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الأسناد أكثر
 الصيغ التي يستعملها المحدثون وهي التحديث والأخبار والسماع والعنعنة والله أعلم وقد اعترض على
 المصنف في إدخاله حديث الأعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وأنه لا يتعلق له به أصلا بحيث أن الخطابي في شرحه
 والأسماعيلي في مستخرجه أخرجه قبل الترجمة لاعتقادهما أنه إنما أورد للتبرك به فقط واستصوب أبو
 القاسم بن منده صنيع الأسماعيلي في ذلك وقال ابن رشي لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه
 في هذا التأليف وقد تكلفت مناسبة للترجمة فقال كل بحسب مظهره انتهى وقد قيل أنه أراد أن
 يقيم مقام الخطبة للكتاب لأن في سياقه أن عمر قاله على المنبر بحضور الصحابة فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر
 صلح أن يكون في خطبة الكتاب وحكي المذهب أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب به حين قدم المدينة مهاجرا
 فتناسب إيراده في بدء الوحي لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمدة لها لأن الهجرة افتتح
 الأذن في قتال المشركين وبعقبه النصر والظفر والفتح انتهى وهذا وجه حسن إلا أنني لم أرمأ ذكره من
 كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول مهاجر منقولا وقد وقع في باب ترك الحيل باللفظ سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية الحديث ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال الخطبة
 أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه ولعل قائله استدلالا ما روي في قصة مهاجرة
 قيس قال ابن دقيق العيد نقلوا أن رجلا هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر
 ليتزوج امرأة تسمى أم قيس فلما أخذ في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به انتهى وهذا الوجه
 لم يستلزم البداهة بل ذكره أول الهجرة النبوية وقصة مهاجرة أم قيس رواها سعيد بن منصور قال أخبرنا

وقول الله جل ذكره أنا
 أرحمنا إليك كما أرحمنا
 إلى نوح والنبيين من بعده
 * حدثنا الحميدي قال
 حدثنا سفيان عن يحيى
 ابن سعيد الأنصاري قال
 أخبرني محمد بن إبراهيم
 التيمي أنه سمع علقمة بن
 وقاص الليثي يقول سمعت
 عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه

أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال من هاجر بغير شيء فأنما له ذلك هاجر
رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه الطبراني من طريق أخرى عن
الأعمش بلفظ كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تتزوج به حتى يهاجر فهاجر فتزوجها
فكننا نسجيده مهاجر أم قيس وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق
بسبب ذلك ولم أرفى شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك وأيضاً قلوا أراد البخاري إقامته مقام الخطبة
فقط إذ الابتداء به تيمناً وغيباً في الإخلاص لكان سياقاً قبل الترجمة كما قال الأسعدي وغيره ونقل
ابن بطال عن أبي عبد الله بن الجار قال التبعوا ما يفتيكم به في شئ من الأمور ما يقتضي التصريح بذلك وأيضاً قلوا أراد البخاري إقامته مقام الخطبة
ثم إلى محمد صلى الله عليه وسلم لم أن الأعمال بالنبات أقوله تعالى وما أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصنا له الدين
وقال أبو القاسم في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً قال وصاهم بالإخلاص في عبادته وعن أبي
عبد الملك البتوني قال مناسبة الحديث للترجمة أن بدء الوحي كان بالنبوة لأن الله تعالى فطر محمد على التوحيد
وبغض إليه الأوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة فلما رأى ذلك أخلص إلى الله في ذلك
فكان يتعب في غار سراء فقبل الله عمله وأتم له النعمة وقال المهلب ما يحصل له قصداً البخاري الأخبار عن حال
النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشئه وإن الله بغض إليه الأوثان وجب إليه خلال الخير وأزوم الوحدة
فرأى من قرأ المسوء فلما أزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال الفوائح عنوان الطوائف
ولخصه بنحو من هذا القاضي أبو بكر بن العربي وقال ابن المنبر في أول التراجم كان مقدمة النبوة في حق
النبي صلى الله عليه وسلم الهجرة إلى الله تعالى بالخلاوة في غار سراء فناسب الاقتراح بحديث الهجرة ومن
المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحكي السنة صدر به بدء
الوحي ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدر به بحديث الأعمال ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم
بأنه لا يتعلق له بالترجمة أصلاً والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر
هذا الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء أجمل وأغنى وأكثر فائدة من هذا
الحديث واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البيهقي عنه وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني
وأبو داود والترمذي والدارقطني وجزرة الكندي على أنه ثلث الإسلام ومنهم من قال ربعة واشتلفوا
في تعيين الباقي وقال ابن مهدي أيضاً يدخل في ثلاثين باباً من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين باباً ويحتمل
أن يزيد هذا العدد المبالغته وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب
تروجه البيهقي كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه وإسنانه وجوارحه فالنبوة أحد أقسامها الثلاثة
وأرجحها لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها ومن ثم وردت في المؤمن خير من عمله فإذا نظرت
إليها كاتب خير الأحرار وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد أركان الثلاثة التي
ترد إليها جميع الأحكام عنده وهي هذا ومن عمل عملاً لا ليس عليه أمر نافع ورد والحلال بين والحرام بين
الحديث ثم أن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون والموطأ ورواهم من زعم أنه في
الموطأ مفرات يخرج الشيخين له والنسائي من طريق مالك وقال أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث
على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا
من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد وهو كما قال فإنه إنما اشتهر عن
يحيى بن سعيد وتفرده من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وجزرة بن محمد الكندي
وأطلق الخطابي في الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الاسناد وهو كما قال لكن بقيه من
أحاديث الصحة لانه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منته وغيرهما فأنهم السبعون
لانه ورد في معناه هذه أحاديث صحت في مطلق النبوة كحديث عائشة وأم سلمة عندهم مسلم يبعثون على نياتهم
وحديث ابن عباس ولكن جهادونية وحديث أبي موسى من قال لتسكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل

الله متفق عليهم ما وحديث ابن مسعود وبقتيل بين الصنفين الله أعلم بنيتة أخرجه أحمد وحديث
عبادة من غزاوه ولا ينوي الا عقلا فله ما نوى أخرجه النسائي الى غير ذلك مما يتيسر حصره وعرف بهذا
التقرير غلط من زعم ان حديث عمر متواترا لان جمل على التواتر المعنوي فيجعل نعم قد تواتر عن يحيى بن
سعيد فحكي محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ انه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نقسا وسر دأسماء هم
أبو القاسم بن منده بن قارو والنشائمة وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه هذا كره عن الحافظ أبي
اسماعيل الانصاري الهروي قال كتبه من حديث سبعة مائة من أصحاب يحيى (قلت) وأنا استبعد صحة هذا
فقد تتبعته طرقه من الروايات المشهورة والاجزاء المنثورة منسوبة للحديث الى وقتي هذا فاقدرت
على تكميل المسألة وقد تتبعته طرق غيره فزادت على ما نقل عن تقدم كما سبأني مثال لذلك في الكلام على
حديث ابن عمر في غسل الجمعة ان شاء الله تعالى ((قوله على المنبر)) بكسر الميم واللام لا عهد أي منبر المصنف
النبوي ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الحيل سمعت عمر يخطب ((قوله اغما الا اعمال بالنيات))
كذا أورد هنا وهو من مقابلة الجمع بالجمع أي كل عمل بنيتة وقال الخوي كأنه أشار بذلك الى أن النية
تنوع كما تنوع الاعمال كمن قصد بعمله وجهه الله أو تحصيل موعوده أو الانتفاء لو عيده ووقع في معظم
الروايات بافراد النية ووجهه ان يحمل النية القلب وهو متحد فناسب افرادها بخلاف الاعمال فانها متعلقة
بالظواهر وهي متعددة فناسب جمعها ولان النية ترجع الى الاخلاص وهو واحد لا واحد الذي لا شريك له
ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ الاعمال بالنيات بخلاف اغما وجمع الاعمال والنيات وهي ما وقع في كتاب
الشهاب للقمي ووصله في مسنده كذلك وانكره أبو موسى المديني كما نقله النووي وأقره وهو متعقب
برواية ابن حبان بل ووقع في رواية مالك عن يحيى عند البخاري في كتاب الايمان بلفظ الاعمال بالنية وكذا في
العتق من رواية الثوري وفي الهجرة من رواية حماد بن زيد ووقع عنده في النكاح بلفظ العمل بالنية
بافراد كل منهما والنية بكسر النون ونشيد التختانية على المشهور وفي بعض اللغات بضمها قال للكرمانى
قوله اغما الاعمال بالنيات هذا التركيب بعيد الحصر عند المحققين واختلاف في وجه افادته فليل لان الاعمال
جمع محلى بالالف واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر لان معناه كل عمل بنية فلا عمل الا بنية وقيل
لان اغما الحصر وهل افادته بالمنطوق أو بالمفهوم أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف أو تفيد بالحقبة
أو بالمجاز ومقتضى كلام الامام واتباعه أنها تفيد بالمنطوق وضعها حقيقة بل نقله شيخنا شيخ الاسلام عن
جميع أهل الأصول من المذاهب الاربعة الا ليسير كالاتمى وعلى العكس من ذلك أهل العربية واخرج
بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن اغما قام زيد في جواب هل قام عمر وأجيب بأنه يصح انه يقع في مثل
هذا الجواب ما قام الا زيد وهي للحصر اتفاقا وقيل لو كانت للحصر لاستوى اغما قام زيد مع ما قام الا زيد
ولا ترد في ان الثاني أقوى من الاول وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة في الحصر فقد يكون احدا للفظين
أقوى من الاخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين وقد وقع استعمال اغما موضع استعمال
النفي والاستثناء كقوله تعالى اغما تجزون ما كنتم تعملون وكقوله وما تجزون الا ما كنتم تعملون وقوله
اغما على رسولنا البلاغ المبين وقوله ما على الرسول الا البلاغ ومن شواهد قول الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصي * واغما العزة للكثر

يعنى ما ثبت العزة الا لمن كان أكثر حصي واختلاف اهل هي بسيطة أو مركبة فربما الاول وقد يرجع الثاني
ويجاب عما أورد عليه من قواهم ان ان لا ثبات وما للنفي فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بأن
يقال مثلا أصلهما كان لا ثبات والنفي لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أفاد شيئا آخر أشار
الى ذلك الكرماني قال وأما قول من قال افادة هذا السياق للحصر من جهة ان فيه تأكيذا بعد تأكيده فهو
المستفاد من اغما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب ايمام العكس لان قائله لما رأى ان الحصر فيه تأكيذا على
تأكيده ظن ان كل ما وقع كذلك يفيد الحصر وقال ابن دقيق العيد استدل على افادة اغما للحصر بان ابن عباس

على المنبر قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول اغما الاعمال بالنيات

استدل على ان ال بالايكون الا في النسبة بحديث اغما الربا في النسبة وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم ولم يخالفوه في فهمه فكان كالاتفاق منهم على انها قيد الحصر وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا الممارسة بذلك تنزلا وأما من قال يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله لا ربا الا في النسبة لورود ذلك في بعض طرق الحديث المذكور فلا يفي ذلك في رد افادة الحصر بل يقويه ويشعر بان مفاد الصيغتين عندهم واحد والامساك استعملوا هذه موضع هذه وأوضح من هذا حديث اغما الماء من الماء فان الصحابة الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه واغما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث اذا التقى الختانان وقال ابن عطية اغما لفظ لا يفارقه المباشرة والتأكيدي حيث وقع ويصلح مع ذلك للحصر ان يدخل في قصة ساعدت عليه بفعل روي روده للحصر مجازا يحتاج الى قرينة وكلام غيره على العكس من ذلك وان أضل ورودها للحصر ما كان قد يكون في شيء مخصوص كقوله تعالى اغما الله الواحد فانه سبق باعتبار منكري الوحدةانية والا فله سبحانه صفات أخرى كالعلم والقدرة وكقوله تعالى اغما أنت منذر فانه سبق باعتبار منكري الرسالة والا فله صلى الله عليه وسلم صفات أخرى كالإشارة الى غير ذلك من الامثلة وهي فيما يقال السبب في قول من منع افادتها للحصر مطلقا ((تكميل)) الاعمال تقتضي عاملين والتقدير الاعمال الصادرة من المكافين وعلى هذا هل يخرج أعمال الكفار الظاهر الاخراج لان المراد بالاعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكافر وأن كان مخاطبا بها معا فبا على تركها ولا يرد العتق والصدقة لانها ما يدل آخر ((قوله بالنيات)) الباء لصاحبة ويحتمل أن تكون السببية بمعنى انها مقومة للعمل فكأنها سبب في ايجاده وعلى الاول فهي من نفس العمل فيشترط ان لا يتخلف عن أوله قال النووي النية القصد وهو عزمة القلب وتعقبه المكرماني بأن عزمة القلب قدر زائد على أصل القصد واختلف الفقهاء هل هي ركن أو شرط والمرجع ان ايجادها ذكر في أول العمل ركن واستصحابها حكما بمعنى ان لا يأتي بغير شرط ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور وقبل تعبير وقبل تكمل وقبل تصح وقبل تحصل وقيل تستقر قال الطيبي كلام الشارع محمول على بيان الشرع لان الخطابين بذلك هم أهل اللسان فكأنهم خطبوا بما ليس لهم به علم الا من قبل الشارع فيتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي وقال البيضاوي النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا والشرع خصصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لا بتغير رضا الله وامتنال حكمه والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي اي حسن تطييفه على ما بهد وتقسيمه أحوال المهاجرين فانه تفصيل لما أجمل والحديث متروك الظاهر لان الذات غير منتفية اذا التقدير لا عمل الا بالنية فليس المراد نفي ذات العمل لانه قد يوجد بغير نية بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال لكن الحمل على نفي الصحة أولى لانه أشبه بنفي الشيء نفسه ولان اللفظ دل على نفي الذات بالهجر مع وعلى نفي الصفات بالتمسك فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالاته على نفي الصفات مسخرة وقال شيخنا شيخ الاسلام الاحسن تقدير ما يقتضي ان الاعمال تتبع النية لقوله في الحديث فن كانت هجرته الى آخره وعلى هذا يرد المحذوف كونها مطلقا من اعم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الاقوال قال ابن دقيق العيد وأخرج بعضهم الاقوال وهو بعيد ولا تردد عندي في ان الحديث يتناولها وأما التروك فهي وان كانت فعل كقولك لا يطابق علم اللفظ العمل وقد تعقب على من يسمي القول عملا لانه كونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملا فقال قول لا لا يحتمل وأجيب بأن مرجع اليمين الى العرف والقول لا يسمي عملا في العرف وله هذا عطف عليه والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا وكذا الفعل لقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه به وقوله ونحو القول وأما عمل القلب كالنية ولا يتناولها الحديث لانه لا يلزم بالاساس والمعرفة وفي تناولها نظر قال بعضهم هو محال لان النية قصد المنوي واغما قصد المرء بما يعرف فيلزم أن يكون مأثرا قبل المعرفة وتعليقه شيخنا شيخ الاسلام مراجع الدين البلقيني بما حاصله ان كان المراد بالمعروفة مطلقا للشعور فسلم وان كان المراد النظر في الدليل فلا لان كل ذي عقل يشعر مثلاً بان له من يقدره

فاذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحققه لم تكن النية حينئذ محالاً وقال ابن دقيق العيد الذين اشترطوا
 النية قدروا صحة الأعمال والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال فخرج الأول بان الصحة أكثر من
 للحقيقة من الكمال فالجمل عليها أولى وفي هذا الكلام إجماع أن بعض العلماء لا يرى بأشترط النية وليس
 الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية
 في اشتراطها للوضوء وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً ثم بين العلماء اختلاف في اقتران النية
 بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه (تكميل) الظاهر أن الالف واللام في النيات معاينة
 للضمير والتقدير الأعمال بنياتها وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ومن
 كونها فرضاً أو نفلاً ظهراً مثلاً أو عصراً مقصورة أو غير مقصورة وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد
 فيه بحث والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنقل عن العدد المعين كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية
 القصر لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم (قوله وانما السكك امرئ مانوي)
 قال القرطبي فيه تحقيق لأشترط النية والاختصاص في الأعمال فخرج إلى أنها مؤكدة وقال غيره بل يفيد غير ما
 أفادته الأولى لأن الأولى نبت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيترتب الحكم على ذلك والثانية أفادت
 أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه وقال ابن دقيق العيد الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له بعينه إذا
 عمله بشرائطه أو حال دون عمله ما يحد شرطا بعد عمله وكل ما لم ينو لم يحصل له ومما يحد به ما لم ينو أي
 لا خصوصاً ولا عمومياً أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشمله فهو هذا باختلاف فيه انظار
 العلماء ويخرج عليه من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوي لمدرك آخر كن دخول المسجد فمضى
 الفرض أو الرتبة قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية المسجد فوهاها أول بنوها لأن القصد بالنية شغل البقعة
 وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل
 الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد والله أعلم
 وقال النووي أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوي كن عليه صلاة فائتة لا يكفي أن ينوي الفائتة فقط
 حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصراً ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنصص الفائتة وقال ابن السمعاني في أماليه أفادت
 أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فاعلمها القربة كالاسكك إذا نوى به القوة على
 الطاعة وقال غيره أفادت أن النية لا تدخل في النية فإن ذلك هو الأصل فلا يرد مثل نية الولي عن المصبي
 ونظائره فانها على خلاف الأصل وقال ابن عبد السلام الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال والثانية لبيان
 ما يترتب عليها وأفادت أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها وأما ما يتميز بنفسه فانه ينصرف
 بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والادعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعبادة ولا يخفى أن ذلك إنما
 هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتمسك للنجس فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكار القربة إلى الله
 تعالى لكان أكثر ثواباً ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكار مع الغفلة عنه تحصل الثواب لأنه خير من
 حركة اللسان بالغفلة بل هو خير من السكوت مطلقاً أي المجرد عن التفكير قال وانما هو ناقص بالنسبة إلى عمل
 القلب انتهى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قولهم أي أباي
 أحدنا شهوته ويؤجر أرباباً لو وضعها في حرام وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يشاب على
 فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فانه
 لا يحتاج إلى نية تخصه كتحية المسجد كما تقدم ولكن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فان عدتها
 تنقضي لأن المقصود حصول براءة الرحم وقد وجدت ومن ثم لم يحتج المتروك إلى نية ونارح الكرماني في
 إطلاق الشيخ محيي الدين كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كلف النفس وبأن التروك إذا
 أريد بها تحصيل الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترك وتقرب بأن قوله الترك فعل مختلف
 فيه ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد لأن

وانما السكك امرئ مانوي

المجسوس فيه هل تلزم النية في التبرؤ بحيث يقع العقاب بتركها والذي أوردته هل يحصل الثواب بدونها
 والتفاوت بين المقامين ظاهر والتحقيق ان التبرؤ المجرد لا ثواب فيه وانما يحصل الثواب بالكف الذي هو
 فعل النفس فمن لم تخطر المعصية بباله أصلا ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفا من الله تعالى فجميع الحال
 الى ان الذي يحتاج الى النية هو العمل بجميع وجوهه لا التبرؤ المجرد والله أعلم ((تنبيه)) قال الكرماني
 اذا قلنا ان تقديم الخبر على المبدء يفيد القصر في قوله وانما الكل امرى ما نوى نوحا من القصر قصر المسند
 على المسند اليه اذا المراد انما السلك امرى ما نواه والتقديم المذكور ((قوله فن كانت هجرته الى دنيا)) كذا
 وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله فن كانت هجرته الى
 الله ورسوله الى آخره قال الخطابي وقع هذا الحديث في روايةنا وجميع نسخ أصحابنا بخبر وما قد ذهب شطره
 واستأدري كيف وقع هذا الاغفال ومن جهة من عرض من رواه فقد ذكره البخاري من غير طريق
 الحميدي مستوفي وقد رواه لنا الاثبات من طريق الحميدي تاما ونقل ابن التين كذا من الخطابي مختصرا فهم
 من قوله بخبر وعلمانه قد يردان في السند انقطاعا فقال من قبل نفسه لان البخاري لم يلق الحميدي وهو مما
 يشجب من اطلاقه مع قول البخاري حدثنا الحميدي وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب وجزم كل من رجه
 بأن الحميدي من شيوخه في الفقه والحديث وقال ابن العربي في مشيخته لا عذر للبخاري في اسقاطه لان
 الحميدي شيخه فيه قد رواه في مسنده على التمام قال وذ كر قوم انه له اسئلة من حفظ الحميدي فحدثه
 هكذا فحدث عنه كما سمع أو حدث به تاما فسقط من حفظ البخاري قال وهو امر مستبعد جدا عند من اطلع
 على أحوال القوم وقال الداودي الشارح الاسقاط فيه من البخاري فوجوده في رواية شيخه وشيخ شيخه
 يدل على ذلك انتهى وقد روينا من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي وغير واحد عن الحميدي
 تاما وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومسنن جى أبي نعيم على الصحيحين وجميع أبي عوانة من طريق الحميدي
 فان كان الاسقاط من غير البخاري فقد يقال لم اختار الا بتداه هذا السياق الناقص والجواب قد تقدمت
 الاشارة اليه وانه اختار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكين الى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبات وان
 كان الاسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري
 ان أحسن ما يجاب به هنا ان يقال لعل البخاري قصد أن يجعل له كتابه صدر استفتح به على ما ذهب اليه كثير
 من الناس من استفتح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا اليه من التأليف فكانه ابتداء كتابه بنية
 ردها الى الله فان علم منه انه أراد الدنيا أو عرض الى شيء من معانيها فسيجز به بنية ونكسب عن أحد
 وجهي التقسيم مجانبية للتركية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام انتهى لمخلصا وحاصله ان الجملة
 المحذوفة تسمر بالقربة المحضة والجملة المبقاة تحتل التردد بين أن يكون ما قصد به يحصل القربة أولا فلما
 كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة
 فرار من التركيبة وبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضا لا مراما الى ربه المطلع على سريرة المجازي له بمقتضى
 نيته ولما كانت عادة المصنفين أن يضعوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبتهم واختياراتهم وكان من رأى
 المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإثارة الانغصص على الاجلي
 وترجيح الاسناد الوارد بالصريح المصرحة بالسماع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا
 الحديث متناوasaنادا وقد وقع في رواية جاد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله فن كانت هجرته الى الله ورسوله
 عن قوله فن كانت هجرته الى دنيا يصح فاحتمل أن تكون رواية الحميدي وقعت عند البخاري كذلك
 فتمكون الجملة المحذوفة هي الاخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث وعلى تقدير أن لا يكون
 ذلك فهو مصير من البخاري الى جواز الاختصار في الحديث ولو من اتناؤه وهذا هو الراجح والله أعلم وقال
 الكرماني في غير هذا الموضع ان كان الحديث عند البخاري تاما خرمه في صدر الكتاب مع ان الحرم
 مختلف في جوازه ((قلت)) لا جزم بالحرم لان المقامات مختلفة فاعلمه في مقام يبين ان الايمان بالنية

فن كانت هجرته الى دنيا

واعتماد القلب سمع الحديث تاما وفي مقام ان الشروع في الالتماس انما يصح بالنية سمع ذلك الفـدر الذي
 روى ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري لانه ثم ان كان منه تخبره ثم لان المقصود
 يتم بذلك المقدار (فان قلت) فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشق الذي يتعلق بمقصوده وهو أن
 النية ينبغي أن تكون لله ورسوله (قلت) لعله نظر الى ما هو الغالب الكثير بين الناس انتهى وهو كلام
 من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت ذكره من الأئمة على هذا الحديث ولا سيما كلام ابن العربي
 وقال في موضع آخر ان إيراد الحديث تاما تارة وجزئيا تارة انما هو من اختلاف الرواة فكل منهم قد روى
 ما سمعه فلا حرم من أحدهما ولكن البخاري يذكرها في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي
 يضعه ترجحه له انتهى وكان لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه
 فساقه في موضع تاما وفي موضع مقتصر على بعضه وهو كثير جدا في الجامع الصحيح فلا يرتاب من يكون
 الحديث صناعته ان ذلك من تصرفه لانه عرف بالاستقراء من صنيعه انه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين
 على وجهين بل ان كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده وما لم
 يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالجزء ان كان صحيحا وتارة بغيره ان كان فيه شيء وما ليس له
 الاسناد واحد يتصرف في مثله بالاختصار على بعضه بحسب ما ينطق ولا يوجب فيه حديث واحد من كور
 بتسامه سند او متناهي موضعين أو أكثر الا نادرا فقد عني بعض من لقيته يتبع ذلك لحصل منه نحو عشرين
 موضعا ((قوله هجرته)) الهجرة الترك والهجرة الى الشيء الانتقال اليه عن غيره وفي الشرع ترك ما نهى الله
 عنه وقد وقعت في الاسلام على وجهين * الاول الانتقال من دار الخوف الى دار الامن كما في هجرة الحبشة
 وابتداء الهجرة من مكة الى المدينة * الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد ان استقر النبي
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين وكانت الهجرة اذ ذلك تختص بالانتقال
 الى المدينة الى ان فكت مكة فاقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر الى دار الايمان فان
 قيل الاصل تغير الشرط والجزاء فلا يقال مثلا من أطاع وأطاعا يقال مثلا من أطاع ونجا وقد وقع في هذا
 الحديث متحدثين فالجواب ان التغير يقع تارة باللفظ وهو الاكثر وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق ومن
 أمثله قوله تعالى ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب الى الله متابا وهو مؤول على ارادة المعهود المستقر
 في النفس كفواهم أنت أنت أي الصديق الخالص وقواهم هم هم أي الذين لا يقدر قدرهم وقول الشاعر
 * أنا أبو النجم وشعري شعري * أو هو مؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب وقال ابن
 مالك قد يقصد بالخبر الفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحذف المبتدأ لفظا كقول الشاعر

خليلي خليلي دون ريب وربما * ألان امرء قولا ظن خليل

وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط كقولك من قصدي فقد قصدي أي فقد قصدي من عرف بالنجاح فاصده
 وقال غيره اذا التحذ لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة اما في التعظيم واما في التحقير ((قوله
 الى دنيا)) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسر ها وهي فعلى من الدنو أي القرب سميت بذلك لسبقها للآخرى
 وقيل سميت دنيا لدنوها الى الزوال واختلاف في حقيقتها فقيل ما على الارض من الهواء والبطون وقيل كل
 المخلوقات من الجواهر والاعراض والاول أولى لكن يزاد فيه مما قبل قيام الساعة ويطلق على كل جزء منها
 مجازا ثم ان لفظها مقصور غير ممنون وحكى تنوينها وعزاه ابن دحية الى رواية أبي الهيثم الكشميري
 وضعفها وحكى عن ابن مغيرة أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث
 ينفر دلالة لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا ليس على إطلاقه فان في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب
 من رواية غيره كما سيأتي مبينا في مواضعه وقال التميمي في شرحه قوله دنيا هو تأنيث الإثني ليس بمصرف
 لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث وتعقب بأن لزوم التأنيث للالاف المقصورة كاف في عدم الصرف
 وأما الوصفية فقال ابن مالك استعمال دنيا منسكرا فيسه اشكال لانها أفعل التفضيل فكان من حقها أن

نستعمل باللام كالشكرى والحسنى قال الا انها خلت عنها الوصفية وأجريت بحري ما لم يكن وصفاً ومثله
 قول الشاعر وان دعوت الى جلى ومكرمة * يوم اسراة كرام الناس فادعينا
 وقال الكرماني قوله الى يتعلق بالهجرة ان كان لفظ كانت تامه أو هو خبر لكانت ان كانت ناقصة ثم أورد
 ما محصله ان لفظ كان ان كان للامر الماضى فلا يعلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك وأجاب بأنه يجوز
 ان يراد بلفظ كان الوجود من غير تقييد بزمن أو يقاس المستقبل على الماضى أو من جهة ان حكم
 المكلفين سواء ((قوله يصيها)) أى يحصلها لان تخصيصها كاصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود
 ((قوله أو امرأة)) قبل التنصيص عليها من الخاص بعد العام للاهتمام به وتعبه النورى بان لفظ دنيا منكرة
 وهى لا تعم فى الإثبات فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعب يكونها فى سياق الشرط قطع ونكتة الاهتمام الزيادة
 فى التخييل لان الافتتان بها أشد وقد تقدم النقل عن حكي ان سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تنف
 على تسميته ونقل ابن دحيمة ان اسمها قبيلة بقاء مفتوحة ثم تحتانية ساكنة وحكى ابن بطال عن ابن سراج
 ان السبب فى تخصيص المرأة بالذكور ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العريسة ويراعون الكفاءة فى
 النسب فلما جاء الاسلام سوى بين المسلمين فى مناسبتهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها من
 كان لا يصلح اليها قبل ذلك انتهى ويحتاج الى نقل ثابت ان هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية
 وليس ما يخفى عن العرب على اطلاقه بل قد تزوج خلق كثير منهم جماعة من مواليهم وحلفائهم قبل الاسلام
 واطلاقه ان الاسلام أطل الكفاءة فى مقام المنع ((قوله فهاجرته الى ماهاجر اليه)) يحتمل أن يكون ذكره
 بالضمير ليشاغل ما ذكر من المرأة وغيرها وانما أبرز الضمير فى الجملة التى قبلها وهى المحذوفة لقصد الالتئاذ
 بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما بخلاف الدنيا والمرأة فان السياق يشعر بالحث على الاعراض عنهما وقال
 الكرماني يحتمل أن يكون قوله الى ماهاجر اليه متعلقاً بالهجرة فيكون الخبر محذوفاً والتقدير فهاجرة أو غير
 صحيحة مثلاً ويحتمل أن يكون خبر فهاجرته والجملة خبر المبتدأ الذى هو من كانت انتهى وهذا الثانى هو
 المرجع لان الاول يقتضى ان تلك الهجرة مذمومة مطلقاً وليس كذلك الا ان حمل على تقدير شئ يقتضى
 التردد أو القصور عن الهجرة الخالصة كمن نوى بهجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة معاً فلا تكون
 قبيحة ولا خير صحيحة بل هى ناقصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة وانما أشعر السياق بدم من فعل ذلك
 بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فأما من طلبها مضمومة الى الهجرة فانه يثاب على قصد
 الهجرة لكن دون ثواب من أخاص وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لانه من الامر
 المباح الذى قد يثاب فاعله اذا قصد به القربة كالاعفاف ومن أمثلة ذلك ما وقع فى قصة اسلام أبي طلحة
 فصار واه النسائي عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام أسلمت أم سليم قبل
 أبي طلحة فخطبهما فقلت انى قد أسلمت فان أسلمت تزوجت فأسلمت فزوجته وهو محمول على أنه رغب فى
 الاسلام ودخله من وجهه وفهم الى ذلك ارادة التزويج المباح فعصار كمن نوى بصومه العبادات والخير أو
 بطوافه العبادات وملازمة الغريم واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب انه ان كان القصد الدينوى هو الغالب
 لم يكن فيه اجر أو الدينى أجر بقدره وان تساوى فتردد القصد بين الشين فلا أجر وأما اذا نوى العبادات وخالطها
 شئ مما يغاير الاخلاص فقد نقل أبو جعفر بن جرير الطبرى عن جمهور السلف ان الاعتبار بالابتداء
 فان كان ابتداءه لله خالصاً لم يضره ما عرض له بعد ذلك من اعجاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث
 على أنه لا يجوز الاقدام على العمل قبل معرفة الحكم لان فيه ان العمل يكون منتقياً اذا خلاصاً عن النية
 ولا يصح نية فعل الشئ الا بعد معرفة حكمه وعلى أن الغافل لا تكليف عليه لان القصد يستلزم العلم
 بالمقصود والغافل غير قاصد وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال أن لا يحسب له الا من وقت النية
 وهو مقتضى الحديث لكن قيل من قال بان عطاها بدليل آخر وتطير حديث من أدرك من الصلاة وكعة
 فقد أدركها أى أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت وذلك بالانعاطف الذى اقتضاه فضل الله تعالى وعلى أن

يصيها أو الى امرأة ينسكها
 فهاجرته الى ماهاجر اليه

الواحد الثقة اذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره ان ذلك لا يخلو في صدقه خلافا لمن اعل بذلك لان علقمة ذكر ان عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة واستدل بفهمه على أن ما ليس بعمل لا يشترط النية فيه * ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له نية بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال أجمع ليس بعمل وإنما العمل الصلاة ويقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للأمامومين الذين معه ولو كان شرطا لأعلمهم به واستدل به على أن العمل اذا كان مضافا إلى سبب ويجمع متعلقاته جنس أن نية المجلس تكفي كمن اعتق عن كفارة ولم يبين كونها عن ظهار أو غيره لان معنى الحديث ان الاعمال بنياتها والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محوج إلى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك في سببها أجزاء أخر اجها بغير تعيين وفيه زيادة النص على السبب لان الحديث سبق في قصة المهاجرين وزوج المراء فذكر الدنيا مع القصة زيادة في التحذير والتنفير وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصا فيسقط منه الاشارة الى أن العبرة بفهم اللفظ لا بخصوص السبب وسياق ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة قد دخل فيه العبادات والاحكام ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق ((الحديث الثاني)) من أحاديث بدء الوحي ((قوله حدثنا عبد الله بن يوسف)) هو التنبؤي كان نزل تنبؤ من عمل مصر وأصله دمشق وهو من اتقن الناس في الموطا كذا وصفه يحيى بن معين ((قوله أم المؤمنين)) هو مأخوذ من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي في الاحترام وتحريم نكاحهن لافي غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح وانما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب والافلامانع من أن يقال لها أم المؤمنين على الراجح ((قوله ان الحارث بن هشام)) هو الخزومي أخو أبي جهل شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة واستشهد في فتوح الشام ((قوله سأل)) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة فيجتمعا أن تكون عائشة حضرت ذلك وعلى هذا اعتماد أصحاب الاطراف فأخرجوه في مسند عائشة ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة وهو محكوم بوجه عند الجمهور وقد جاء ما يؤيد الثاني في مسند أحمد ومجموع البغوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قال سألت وعامر فيه ضعف لكن وجدت له متابعا عند ابن منده والمشهور والاول ((قوله كيف بأبيك الوحي)) يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أهم من ذلك وعلى كل تقدير فاستناد الانبياء الى الوحي مجاز لان الانبياء حقيقة من وصف حامله واعترض الاسماعيلي فقال هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة وإنما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فهو الكيفية انبياء الوحي لا البدء الوحي اه وقال الكرماني لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فيوافق ترجمة الباب (قلت) سياقه يشعر بخلاف ذلك لا يبيانه بصيغة المستقبل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان فيه اشارة الى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الامر بن فيشمل حالة الابتداء وايضا فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولو لم تظهر المناسبة فضلا عن انافذ منها أنه أراد البداءة بالحديث عن امامي المجاز فيبدأ بكم ثم تنى بالمدينة وايضا فلا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي بل يكفي أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضا وذلك أن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه ولما كان في الآية ان الوحي اليه تطير الوحي الى الانبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق به وهو صفة الوحي وصفة حامله اشارة الى أن الوحي الى الانبياء لا يبين فيه فحسن ان اراد هذا الحديث عقب حديث الاعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق والله أعلم ((قوله احيانا)) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله والمراد به هنا مجرد الوقت فكانه قال أوقافا يا بني وانتصب على الظرفية وعامل يا بني مؤخر عنه وللمصنف من وجه آخر عن هشام في بدء الخلق قال كل ذلك يأتي الملائكة

حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أم المؤمنين رضي
الله عنها أن الحارث بن
هشام رضي الله عنه سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله
كيف يأتيك الوحي فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أحيانا يأتي يا بني

أي كل ذلك حالتان فذكرهما وروى ابن سعد من طريق أبي سلمة المباحثون أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوحي يأتيني على نحوين يأتيني به جبريل فيلقيه عليّ كما يلقى الرجل على الرجل فذلك ينفلت مني ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس حتى يخاط قلبي فذلك الذي لا ينفلت مني وهذا أمر سل مع ثقة رجاله فان صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك كما سيأتي فان الملائكة قد تمثل رجالا في صور كثيرة ولم ينفلت منه ما أتاه به كما في قصة مجيئه في صورة دحية وفي صورة أعرابي وغير ذلك وكلها في الصحيح وأورد على ما اقتضاه هذا الحديث وهو أن الوحي منحصر في الحالتين حالات أخرى أما من صفة الوحي كجبيته كدوي النحل والنقث في الروح والالهام والرؤيا الصالحة والتكليم ليلة الاسراء والواسطة وأما من صفة حامل الوحي كجبيته في صورته التي خلق عليها له ستمائة جناح ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض ووقود سد الأفق والجواب منع الحصر في الحالتين المقدم ذكرهما وحملهما على الغالب أو حمل ما يغايرها على أنه وقع بعد السؤال أو لم يتعرض لصفتي الملائكة المذكورتين لاندورهما فقد ثبت عن عائشة أنها لم يره كذلك الأمرين أول ما يأتي في تلك الحالة الوحي أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس فانه بين به صفة الوحي لا صفة حامله وأما فيكون الوحي فدوي النحل لا يعارض صلصلة الجرس لأن سماع الدوي بالنسبة إلى الحاضرين كما في حديث عمر بن الخطاب سمع عنده كدوي النحل والصلصلة بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشبهه عمر بدوي النحل بالنسبة إلى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه وأما النقث في الروح فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين فإذا أتاه الملائكة في مثل صلصلة الجرس نفث حيث نفث في روعه وأما الالهام فلم يقع السؤال عنه لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل وكذا التكليم ليلة الاسراء وأما الرؤيا الصالحة فقال ابن بطال لا ترد لأن السؤال وقع عما ينفرده عن الناس لأن الرؤيا قد يشرك فيها غيره اهـ والرؤيا الصادقة وإن كانت جزأ من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير والاسماع لصاحبها لأن يسمى نبيا وليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في اليقظة أو لكون حال النيام لا يخفى على السائل فاقصر على ما يخفى عليه أو كان ظهور ذلك له صلى الله عليه وسلم في المنام أيضا على الوجهين المذكورين لا غير قاله الكرماني وفيه نظر وقد ذكر الحلي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا فذكرها وقالها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكره حديث أن روح القدس نفث في روعي أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود ((قوله مثل صلصلة الجرس)) في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بهما متين مفتوحين بينهما لام ساكنة في الأصل صوت وقوع الحديد ببعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة والجرس الجبل الذي يعلق في رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الراء وهو الحس وقال الكرماني الجرس ناقوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منه كوسا على البعير فإذا تحرك تحركت النحاسية فأصابت السطل فحصلت الصلصلة اهـ وهو بطول التعريف بما لا طائل تحته وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منه كوسا لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له فان قيل الحمد ولا يشبه بالمدحوم إذ حقيقة التشبيه الحاق ناقص بكامل والمشبه الوحي وهو مجود والمشبه به صوت الجرس وهو مذموم الحق النبي عنه والتنفير من حرافقة ما هو معلق فيه والاعلام بأنه لا يحجبهم الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما فكيف يشبه ما فعله الملائكة بأمر يتفرق منه الملائكة والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف له بل يكفي اشتراكهما في صفة ما فالقصد هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لا فهمهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوة وجهة طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطرب وقع التنفير عنه وعلم بكونه من ملأ الشيطان ويحتمل أن يكون النبي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر قيل والصلصلة المذكورة صوت الملائكة بالوحي قال الخطابي يريد أنه صوت متدارك يسمى به ولا يتبينه أول

مثل صلصلة الجرس

ما يسمعه حتى يفهمه بعد وقيل بل هو صوت حفيف أجنحة الملك والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبقى فيه مكان غيره ولما كان الجرس لا يحصل صاحبه إلا امتدادا ووقع التشبيه به دون غيره من الآلات وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها الخلدات عند تفسير قوله حتى إذا فرغ عن قلوبهم في تفسير سورة سبأ أن شاء الله تعالى ((قوله وهو أشده على)) يفهم منه أن الوحي كاه شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود والحكمة فيه أن العادة جرت بالمداينة بين القائل والسماع وهي هنا ما أتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الأول وأما ما أتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني والأول أشد بلا شك هو قال شيخنا شيخ الإسلام ابن القيم في سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه فلا يتم له كما سيأتي في حديث ابن عباس كان يعالج من التنزيل شدة قال وقال بعضهم وإنما كان شديد عليه لئلا يجمع قلبه فيكون أوهى لما سمع اه وقيل أنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية وعيد أو تهديد وهذا فيه نظر والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن أمية في قصة لابس الجبة المتضمنة بالطبيب في الحج فإن فيه أنه رآه صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي عليه وأنه ليغظ وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الرطوبى والدرجات ((قوله فيفهم)) يفتح أوله وسكون الفاء وكسر المهملة أى يفتح ويحلى ما يغشاه ويرى بضم أوله من الرباعى وفى رواية لا يذرى بضم أوله وفتح الصاد على البناء للمجهول وأصل الفهم القطع ومنه قوله تعالى لا انفصام لها وقيل الفهم بالفاء القطع بالإبانة وبالغاف القطع بالإبانة فذكر بالفهم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود والجامع بينهما بقاء العلاقة ((قوله وقد وعيت عنه ما قال)) أى القول الذى جاء به وفيه إسناد الوحي إلى قول الملك ولما عارضه بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار أن هذا القول البشر لا فهم كانوا يشكرون الوحي ويشكرون محمدا الملك به ((قوله يمثلنى الملك رجلا)) التمثيل مشتق من المثل أى يتصور واللام في الملك للعهد وهو جبريل وقد وقع التصريح به في رواية ابن سعد المقدم ذكرها وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر قال المتكلمون الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أى شكل أرادوا وزعم بعض الفلاسفة أنها أجواهر روحانية ورجلا منصوب بالمصدرية أى يمثل مثل رجل أو بالتمييز أو بالحال والتقدير هيئة رجل قال امام الحرمین غفرل جبريل معناه أن الله ألقى الزائد من خلقه أو أزاله عنه ثم يعيده إليه بعد وجرم ابن عبد السلام بالأزالة دون الفناء وقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون اتفقا لها وجبا لموته بل يجوز أن يبقى الجسد حيا لأن موت الجسد بقاء رقة الروح ليس بواجب عقلا بل بعادة أجراها الله تعالى في بعض خلقه وتطهيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور وخضر تسرح في الجنة وقال شيخنا شيخ الإسلام ما ذكره امام الحرمین لا ينصير الحال فيه بل يجوز أن يكون الآتى هو جبريل بشكله الاصلى الا أنه انضم فصاعدا على قدر هيئة الرجل وإذا نزل ذلك عاد إلى هيئته ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان منتشقا فإنه بالنفث يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير وهذا على سبيل التقریب والحق أن تمثيل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا بل معناه أنه يظهر بتلك الصورة تأييدا لمن يخاطبه والظاهر أيضا أن القدر الزائد لا يزول ولا يفتنى بل يخفى على الراى فقط والله أعلم ((قوله فيكلمنى)) كذا لا أكثر ووقع في رواية البيهقي عن مالك في علمنى بالعين بدل الكاف والظاهر أنه تجميع فقد وقع في الموطأ رواية القعنبى بالكاف وكذا اللدارقطنى في حديث مالك من طريق القعنبى وغيره ((قوله فأخى ما يقول)) زاد أبو عوانة في صحيحه وهو أهونه على وقد وقع التغاير في الحالتين حيث قال في الأول وقد وعيت بلفظ الماضى وهذا فاعى بلفظ الاستقبال لأن الوعى حصل في الأول قبل حصوله في الثانى حصل حال المسكلمة أو أنه كان في الأول قد تبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجبلية كان حاقظا لما قيل له فمبر عنه بالماضى بخلاف الثانى فإنه على حالته المعهودة ((قوله قالت عائشة))

وهو أشده على فيفهم
هى وقد وعيت عنه
ما قال راسيا نائما
المالك رجلا فيكلمنى فأخى
ما يقول قالت عائشة رضى
الله عنها واقدر أيتها ينزل
عليه الوحي في اليوم
الشديد البرد فيفهم عنه
وان جبينه ليتفصلا عرفا

هو بالسناد الذي قبله وان كان يغيب حرق العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيرا وحيث يريد التعليق يأتي بحرق العطف وقد أخرجه الدارقطني في حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصلا عن الحديث الاول وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي اسامة عن هشام ونسبته هذا الاقطاع هنا اختلاف التحمل لانها في الاول اخبرت عن مسألة الحرق وفي الثاني اخبرت عما شاهدت تأييدا للخبر الاول ((قوله ليتفصد)) بانفاؤه واشديد المهمة مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه جبينه بالعرق المقصود مبالغة في كثرة العرق وفي قوله في اليوم الشديد البرد لانه على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي لم يافيه من مخالفة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد فانه يشعر بجود امر طارئ زائد على الطباع البشرية وقوله عرقا بالنصب على التمييز زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الاسناد عند البيهقي في الدلائل وان كانت لم يوصى اليه وهو على ناقته فيضرب خزامها من ثقل ما يوصى اليه ((تنبه)) حكى العسكري في التمهيد عن بعض شيوخه انه قرأ بمتفصد بالقاف ثم قال العسكري ان ثبت فهو من قواهم تفصد الشيء اذا انكسر وتقطع ولا يخفى بعده انتهى وقد وقع في هذا التمهيد أبو الفضل بن طاهر فرد عليه المؤمن الساجي بالقاف قال فاصبر على القاف وذكر الذهبي في ترجمة ابن طاهر عن ابن ناصر انه رد على ابن طاهر لما قرأها بالقاف قال فكبرني (قلت) واعل ابن طاهر وجهها بما أشار اليه العسكري والله أعلم وفي حديث الباب من القوافي غير ما تقدم ان السؤال عن الكيفية لطلب الظمان لا يقدح في اليقين وجواز السؤال عن احوال الانبياء من الوحي وغيره وان المسؤل عنه اذا كان ذا اقسام يترك الحبيب في اول جوابه ما يقتضي التفضيل والله أعلم ((الحديث الثالث)) (قوله حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة الى جده لشهرته بذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في البيت بن سعد الفهمي فقيه المصري وعقيل بالضم على التصغير وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم ابن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة الفقيه نسب الى جده لشهرته الزهري نسب الى جده الاعلى زهرة بن كلاب وهو من روى آمنة أم النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على اتقائه وامامته ((قوله من الوحي)) يحتمل أن تكون تبعية أي من اقسام الوحي ويحتمل أن تكون بمانية ورجحه القزاز والرويا الصالحة وقع في رواية معمر بن يونس عند المصنف في التفسير الصادقة وهي التي ليس فيها ضغث وبدئ بذلك ليكون تهيدا ونوطا لليقظة ثم مهد له في اليقظة أيضا رواية الضومر وسامع الصوت وسلام البحر (قوله في النوم) لزيادة الايضاح وأخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز اطلاقها مجازا (قوله مثل فلق الصبح) بنصب مثل على الحال أي مشبهة ضياء الصبح أو على انه صفة لمذوق أي جاءت مجيئة مثل فلق الصبح والمراد بفلق الصبح ضياءه وخص بالاشبه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه ((قوله حبيب)) لم يسم فاعله اعدام تحقق الباعث على ذلك وان كان كل من عند الله أولي به على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الالهام والخلافة بالمدخل والخلافة بالسرفية ان الخلافة فراغ القلب لما يتوجه له حرا بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الاسمينى بالفتح والقصر وقد حكى أيضا وحكي فيه غير ذلك جواز الرواية هو جبل معروف بمكة والغار يقب في الجبل وجمعه غيران ((قوله فيمنعت)) هي بمعنى يتخفف أي يتبع الحنفية وهي دين ابراهيم والفاء تبدل ثام في كثير من كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة يتخفف بالقاف أو التخنث القاء الحنث وهو الاثم كما قيل بتأثم ويخرج ونحوهما ((قوله وهو التجد)) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله نعم في رواية المواقف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الادراج ((قوله الى ذوات العدد)) يتعلق بقوله يتخفف واجهام العدد لاختلافه كذا قيل وهو بالنسبة الى المدد التي يتخللها مجيئه الى أهله والافصل الخلافة قد عرفت مدتها وهي شهر وذلكما الشهر كان رمضان رواه ابن اسحق والليالي منصوبة على الأطراف وذوات منصوبة أيضا وعلامة النصب فيه كسر التاء وينزع بكسر الزاي أي يرجع وزنا ومعنى رواه المواقف بلفظه في

حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن مروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين انها قالت أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح ثم حجب اليه الخلاه وكان يحلو بغار حراء فيمنعت فيه وهو السعيد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع الى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع الى خديجة فيتزود

التفسير ((قوله مثلها)) أي الليالي والتزود واستصحاب الزاد ويزود معطوف على يفتحت وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى يأتي أخبارها في مناقبها ((قوله حتى جاء الحق)) أي الأمر الحق وفي التفسير حتى يفقه الحق بكسر الجيم أي بفقهه وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولاً قبل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام وسمى حقاً لأنه وحى من الله تعالى وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول شأنه يرى في المنام وكان أول ما رأى جبريل بأجساد صرخ جبريل يا محمد فنظر عينا وشمالاً فلم ير شيئاً فرفع بصره فإذا هو على أفق السماء فقال يا محمد جبريل جبريل فخرت فدخل في الناس فلم ير شيئاً ثم خرج عنهم فناداه فهرب ثم استعمل له جبريل من قبل حراء فذكر قصة أقرأه أبا سم ربه ورأى حينئذ جبريل له جناحان من ياقوت تحت طقان البصر وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود وابن لهيعة ضعيف وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مر فو عالم أراه يعني جبريل على صورته التي خلق عليها الأمرين وبين أحمد في حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها والثانية عند المصراع ولا ترمذي من طريق مسروق عن عائشة لم ير محمد جبريل في صورته الأمرين مرة عند سورة الممتحنة ومرة في أجساد وهذا بقوي ورواية ابن لهيعة وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين وإنما لم يضعها اليه للاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته والعلم عند الله تعالى ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتمر بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم في حراء وأقرأه أبا سم ربه ثم انصرف فبقي متردداً فأتاه من أمامه في صورته فرأى أمراً عظيماً ((قوله بخاءه)) هذه الفاء تسمى التفسيرية وليست التعقيمية لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به بل هو نفسه ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشئ بنفسه بل التفسير عين المفسر به من جهة الأجمال وغيره من جهة التفصيل ((قوله ما أنباقاري)) ثلاثاً ما نافية إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء وإن حكى عن الأخفش جوازه فهو شاهد بالباء زائدة لتأكيده النبي أي ما أحسن القراءة فلما قال ذلك ثلاثاً قيل له أقرأ باسم ربك أي لا تقرؤه بقوته ولا بعسرك لكن بحول ربك وعائنته فهو يعلمك كما خلقت وكما نزع عنك علق الدم ومضهر الشيطان في الصغر وعلم أمك حتى صارت تكتب بالقلم بعد أن كانت أمية ذكره السهيلي وقال غيره إن مثل هذا التركيب وهو قوله ما أنباقاري يفيد الاختصاص وروى الطبري بأنه إنما يفيد التقوية والتأكيده والتقدير استبشرت بقاري البتة فإن قيل لم كرر ذلك ثلاثاً أجاب أبو شامة بأن يحمل قوله أولاً ما أنباقاري على الامتناع وثانياً على الأخبار بالنبي المحض وثالثاً على الاستفهام ويؤيده أن في رواية أبي الأسود في مفازيه عن عروة أنه قال كيف أقرأ وفي رواية عبيد بن عمير عن ابن اسحق ماذا أقرأ وفي مرسل الزهري في دلائل البهيمى كيف أقرأ وكل ذلك يؤيد أنها استفهامية والله أعلم ((قوله ففطنى)) بغير منجمة وطاء مهملة وفي رواية الطبري بناء مشناة من فوق كأنه أراد ضمني وعصرني والغط حبس النفس ومنه غطه في الماء أو أراد غمني ومنه الخلق ولا يبي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن فأخذ بجلي ((قوله حتى بلغ مني الجهد)) روي بالقح والنصب أي بلغ الغط مني غاية وسمى وروي بالنضم والرفع أي بلغ مني الجهد مبلغه وقوله أرسلني أي أطلقني ولم يذكر الغط هنا في المرة الثالثة وهو ثابت عند المؤلف في التفسير ((قوله فرجع بها)) أي بالآيات أو بالقصة ((قوله فزملوه)) أي افروه والروع بالفتح الفزع ((قوله لقد خشيت على نفسي)) دل هذا مع قوله يرجف فؤاده على انفعال حصل له من مجيء الملك ومن ثم قال زملوني والخشبة المذكورة اختلاف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً أولها الجنون وإن يكون ما رآه من جنس الكهانة حاد صرح به في عدة طرق وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل لكن حله الاسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذي جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى ثانيها الهاجس وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا استقرار وحصلت

مثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء بخاءه الملك فقال أقرأ قال ما أنباقاري قال فأنذني ففطنى حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال أقرأ قلت ما أنباقاري فأنذني ففطنى الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال أقرأ فقلت ما أنباقاري فأنذني ففطنى الثالثة ثم أرسلني فقال أقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم فارجع يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد فقال زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروع فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي

بينهم المراجعة ثالثها الموت من شدة الرعب وابعها المرض وقد جزم به ابن أبي جرة خامسها دوام
المرض سادسها الجزع من حمل اعباء النبوة سابعها الجزع من النظر الى الملك من الرعب ثامنها عدم
الصبر على اذى قومه تاسعها ان يقتلوه عاشرها مفارقة الوطن حادي عشرها تكذيبهم اياه ثاني
عشرها تعبيرهم اياه وأولى هذه الاقوال بالصواب وأسلمها من الارتياب الثالث والمذان بعده وما عداها
فهو معرض والله الموفق ((قوله فقالت له خديجة كاد)) معناها النقي والابعد ويحزنك بقبح أوله والخاء
المهملة والراءى المضمومة والتون من الحزن وغير أبي ذر بضم أوله والخاء المعجمة والراءى المدسورة ثم الياء
الساكنة من التزى ثم استدل على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بما مر استقراءى وصفته باصول
مكارم الاخلاق لان الاحسان اما الى الاقارب أو الى الاجانب واما بالبدن أو بالمال واما على من يستقل
بأمره أو من لا يستقل وذلك كله مجموع فيما وصفته به والكل يفتح الكاف هو من لا يستقل بأمره كما قال الله
تعالى وهو كل على مولاه وقولها ونكسب المعدوم في رواية الكشميهني ونكسب بضم أوله وعليها قال
الخطابي الصواب المعدوم بالواو أي الفقير لان المعدوم لا يكسب (قلت) ولا يمنع ان يطلق على المعدوم
المعدوم ان يكونه كالمعدوم الميت الذي لا تصرف له والكسب هو الاستفادة فكانها قالت اذ ارغب غيرك ان
يستفيد مالاً موجوداً رغبت أنت ان تستفيد رجلاً عاجزاً فتعاونيه وقال قاسم بن ثابت في الدلائل قوله
يكسب معناه ما يعدمه غيره ويجزعه عنه بصيغه هو ويكسبه قال اعرابي بعد ح اناسنا كان أكسبهم المعدوم
وأعطاهم لمحروم وأنشد في وصف ذئب

* كسوب كذا المعدوم من كسب واحد * أي مما يكسبه وحده انتهى ولغير الكشميهني ونكسب
بفتح أوله قال عياض وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهنا الأولى وهذه الراجعة ومعناها تعطى الناس
ما لا يجدونه عند غيرك فخذق احدي المفهومان ويقال كسبت الرجل مالاً أو كسبته بمعنى وقيل معناه
تكسبه المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك وكانت العرب تقادح بكسب المال لاسيما قرش
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة مخطوطاً في التجارة وانما يصح هذا المعنى اذا ضم اليه ما يليق به
من انه كان مع افادته للمال يجوده في الوجوه التي ذكرت في المكرمات وقولها وتعين على نوائب الحق هي
كلمة بتمامها لافراد ما تقدم ولما لم يتقدم وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من
الزيادة وتصدق الحديث وهي من أشرف الخصال وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة
وتؤدي الامانة وفي هذه القصة من الفوائد استعجاب تأيس من نزل به أمر يذكر نبيهم عليه وتوحيده
لديه وان من نزل به أمر استعجب له أن يطلع عليه من يشق نصيبه وصحة رأيه ((قوله فانطلقت به)) أي
مضت معه فالباء للمصاحبة وورقة بفتح الراء وقوله ابن عم خديجة هو بنصب ابن ويكتب بالالف وهو
بدل من ورقة أو صفة أو بيان ولا يجوز جزمه فانه يصير صفة لعمد العزى وليس كذلك ولا كتبه بغير ألف لانه
لم يقع بين هذين ((قوله تنصر)) أي صار نصرانياً وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرها
عبادة الاوثان الى الشام وغيرهما يسألون من الدين فامروا ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر وكان اتي من بني
الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وسلم والبشارة به الى غير ذلك مما
أفسده أهل التبديل وأما زيد بن عمرو فسمي أتى خبره في المناقب ان شاء الله تعالى ((قوله فكان يكتب
الكتاب العبراني فيمكتب من الانجيل بالعبرانية)) وفي رواية يونس ومعه ويكتب من الانجيل بالعربية
ولمسلم فكان يكتب الكتاب العربي والجميع صحيح لان ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان
يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي لتمكنه من الكتابين واللسانين ووقع لبعض الشراح
هنا خبط فلا يرجع عليه وانما وصفته بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ التوراة والانجيل لم يكن
منه كما كتب حفظ القرآن الذي خصت به هذه الامة فلها جاء في صفتها أناجيلها سدورها قواها يا ابن
عم هذا النداء على حقيقته ووقع في مسلم باعم وهو وهم لانه وان كان صحيحاً الجواز اذ اذ التوقيع لكن القصة

فقالت له خديجة كاد
والله ما يحزنك الله أبدا
انك لتصل الرحم
وتحمل الكل وتكسب
المعدوم وتقرى الضيف
وتعين على نوائب الحق
فانطلقت به خديجة حتى
أتت به ورقة بن نوفل بن
أسد بن عبد العزى ابن عم
خديجة وكان امرأ قشد
تنصر في الجاهلية وكان
يكتب الكتاب العبراني
فيكتب من الانجيل
بالعبرانية ما شاء الله أن
يكتب وكان شيخاً كبيراً قد
عمى فقالت له خديجة يا ابن
عم اسمع من ابن أخيك
فقال له ورقة يا ابن أخي

لم تعدد ونخرجها منه فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين فتعين الحل على الحقيقة وانما جاوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه من كلام الراوي في وصف ورقة واختلفت الخارج فأمكن التعداد وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم اسمع من ابن أخيك لان والده عبد الله ابن عبد المطالب وورقة في عددنا النسب الى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء فكان من هذه الحبيشة في درجته اخوته أو قالته على سبيل التوقير لسنه وفيه ارشاد الى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره مما يكون اقرب منه الى المسؤل وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة اسمع من ابن أخيك أرادت بذلك ان يتأهب لسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أبلغ في التعليم ((قوله ماذا ترى)) فيه حذف يدل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لابي نعيم بسند حسن الى عبد الله بن شاذان في هذه القصة قال فأنت به ورقة ابن عمها فاخبرته بالذي رأي ((قوله هذا الناموس)) الذي نزل الله على موسى ولكشمهني أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء للمفعول وأشار بقوله هذا الى الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره ونزله منزلة القربى القرب ذكره والناموس صاحب السر كما جزم به المؤانص في أحاديث الانبياء وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب السر الحبير والجاسوس صاحب سراياهم والاول الصحيح الذي عليه الجمهور وقد سوى بينهما رتبة بن الجحاج أحد فقهاء العرب والمراد بالناموس هنا جبريل عليه السلام وقوله على موسى ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانيا لان كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام بخلاف عيسى وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم أولان موسى بعث بالنعمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النعمة على يد النبي صلى الله عليه وسلم بفرعون هذه الامة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه بيد أرقاه تحقيقا للرسالة لان نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتابين بخلاف عيسى فان كثير من اليهود يشكرون نبوته وأما ما جعل له السهيلى من أن ورقة كان على اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى ودعواهم انه أحد الاقاييم فهو محال لا يرجع عليه في حق ورقة واشباهه من لم يدخل في التبديل ولم يأخذ بمن بدل على انه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله ابن معاذ عن الزهري في هذه القصة أن ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبد الله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولا أنت ابن عمها ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه ليا تبه ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو اسرائيل أبناءهم فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى فعند اخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم له قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها وكل صحيح والله سبحانه وتعالى أعلم ((قوله يا ليتني فيها جذع)) كذا في رواية الاصمعيلى وعند الباقرين يا ليتني فيها جذع انصب على انه خبر كان المقسدة قاله الخطابي وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى انتهوا خير اليكم وقال ابن بري التقدير يا ليتني جعلت فيها جذعا وقيل انصب على الحال اذا جعلت فيها خبرا ليت والعمل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستقرار قاله السهيلى وضمير فيها يعود على أيام الدعوة والجذع بفتح الجيم والذال المججمة هو الصغير من البهائم كانه غنى أن يكون عند ظهور الله طاه الى الاسلام شابا ليكون أمكن لنصره وجه لبايتين سر وصفه بكونه كان كبيرا أعشى ((قوله اذ يخرجك)) قال ابن مالك فيه استعمال اذ في المستقبل كذا وهو صحيح وغفل عنه أكثر النحاة وهو كقوله تعالى وأنذرهم يوم الحسرة اذ قضى الامر هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير واحد وتعقبه شيخنا شيخ الاسلام بان النحاة لم يغفلوا بل منعوا وروده وأولو ما ظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا استعمال الصيغة الدالة على الماضي لتحقق وقوعه فانزلوه منزلته ويقوى ذلك هنا ان في رواية البخاري في التعبير حين يخرجك قومك وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ومجازهم أولى لما ينبغي عليه من ان يقع المستقبل في صورة الماضي تحقيقا أو استحضارا للصورة الاتية في هذه

ماذا ترى فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزل الله على موسى يا ليتني فيها جذع ليتني أكون حيا اذ يخرجك قومك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

دون ثالث مع وجوده في أفصح الكلام وكأنه أراد يمنع الورد وردا محمولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال وفيه دليل على جواز قني المستحيل اذا كان في فعل خير لان ورقة تقي أن يعود شابا وهو مستحيل عادة وبظهر لي أن القني ليس مقصودا على باب بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به والتشويه بقوة تصديقه فيما يحكي به ((قوله أو يخرجني هم)) بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها جمع يخرج فهم مبتدأ مؤخر وخارجي خبر مقدم قاله ابن مالك واستبعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجوه لانه لم يكن فيه سبب يقتضي الانحراج لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي تقدم من خديجة وصفها وقد استدل ابن الدغنة بمثل تلك الاوصاف على أن أبا بكر لا يخرج ((قوله الاعودي)) وفي رواية يونس في التفسير الأودي فدكر ورقة ان طاعة في ذلك بحسبهم اهم بالانتقال عن مألوفهم ولانه علم من الكتب انهم لا يجيبونه الى ذلك وأنه يلزمه لذلك منابذتهم ومعادتهم فتشأ العداوة من ثم وفيه دليل على أن الحبيب يقيم الدليل على ما يجب به اذا اقتضاه المقام ((قوله ان يدركني يومك)) ان شرطية والذي بعدها مجزوم زاد في رواية يونس في التفسير حيا ولا ينسحق ان أدركت ذلك اليوم يعني يوم الانحراج ((قوله مؤزرا)) همزة أي قويا مأخوذة من الازر وهو القوة وأنتكر القرأ أن يكون في اللغة مؤزرا من الازر وقال أبو شامة يحتمل أن يكون من الازر أشار بذلك الى شيعته في نصرته قال الاضطل

* يوم اذا حار بواشدا وما زروهم البيت ((قوله ثم لم ينشب)) بفتح الين شالمجة أي لم يلبث وأصل النشوب التعلق أي لم يتعلق بشئ من الامور حتى مات وهذا بخلاف ما في السيرة لابن اسحق ان ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب وذلك يقتضي انه تأخر الى زمن الدعوة والى ان دخل بعض الناس في الاسلام فان تقسكنا بالترجيح في الصحيح أصح وان لحظنا الجمع أمكن أن يقال الواو في قوله وفترة الوحي ليست للترتيب ففعل الراوي لم يحفظ لورقة ذكر ابعث ذلك في أمر من الامور بفعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة الى علمه لا الى ما هو الواقع وفترة الوحي عبارة عن تأخر مدة من الزمان وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وسلم وبعده من الروع ويحصل له التشوف الى العود فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك ((فائدة)) وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي ان مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين وبه جزم ابن اسحق وحكي اليه في ان مدة الرؤيا كانت ستة أشهر وعلى هذا فابتداء النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الأول بعد اكماله أربعين سنة وابتداء وحي البقعة وقع في رمضان وليس المراد بفترة الوحي المقصورة بثلاث سنين وهي ما بين نزول اقرأ يا أيها المدثر عدم مجي جبريل اليه بل تأخر نزول القرآن فقط ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الامام أحمد واقتضاه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة ففرن بنوته اسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشئ ولم ينزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصرا عن داود بلفظ بعث لاربعين وكل به اسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل فعلى هذا فيحسن بهذا المرسل ان ثبت الجمع بين القرواين في قدر اقامته بمكة بعد البعثة فقد قيل ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة والله أعلم وقد حكي ابن التين هذه القصة لكن وقع عنده ميكائيل بدل اسرافيل وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال لم يقرب به من الملائكة الا جبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فان المثبت مقدم على الثاني الا ان صحب الثاني دليل نفيه فيقدم والله أعلم وأخذ السهيلي هذه الرواية فجمع بين المختلف في مكانه صلى الله عليه وسلم بمكة فانه قال جاء في بعض الروايات المستندة ان مدة الفترة ستين ونصفا وفي رواية أخرى ان مدة الرؤيا ستة أشهر فن قال مكث عشرين سنة في مدة الرؤيا والفترة ومن قال ثلاث عشرة أضافها وهذا الذي اعتمد السهيلي من الاحتجاج برسل الشعبي لا يثبت وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس ان مدة الفترة المذكورة كانت أياما وسيأتي من يزيد ذلك في كتاب التعبير ان شاء الله تعالى ((قوله قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة)) انما أتى بحرفي العطف ليعلم انه معطوف على ما سبق كانه قال أخبرني هريرة بكذا وأخبرني أبو سلمة بكذا وأبو سلمة

أو يخرجني هم قال نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به الا عودي وان يدركني يومك أنصرك نصرأ مؤزرا ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفترة الوحي قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الانصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه يئسا أنا أمشي اذا سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري فاذا الملائكة التي جاني بحرا وجالس صلى كرمي بين السماء والارض

هو ابن عبد الرحمن بن عوف وأخطأ من زعم أن هذا معلق وإن كانت صورته صورة التعليق ولولم يكن في ذلك
 الاثبات الواو العاطفة فانها دالة على تقدم شيء عطفته وقد تقدم قولهم عن ابن شهاب عن عروة فساد
 الحديث الى آخره ثم قال قال ابن شهاب أي بالسند المذكور وأخبرني أبو سلمة بنخبر آخر وهو كذا ودل قوله
 عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن أقرأ ولم يخلت رواية يحيى بن
 أبي كثير الانية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الامر فخرم من جزم بأن يا أيها
 المدثر أول ما نزل ورأيه الزهري هذه العبارة ترفع هذا الاشكال وسيأتي بسط القول في ذلك في تفسير سورة
 اقرأ ((قوله فرعبت منه)) بضم الراء وكسر العين ولا يصلي بفتح الراء وضم العين أي فرعبت دل على بقية
 بقيت معه من الفرع الاول ثم زالت بالتدريج ((قوله فقلت زملوني زملوني)) وفي رواية الاصملي وكرمة
 زملوني مرة واحدة وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثروني قترات يا أيها المدثر قم فأنذر أي جذر عن
 العذاب من لم يؤمن بك ووبك فكبر أي عظم وثباتك فظهر أي من التجاسرة وقيل الثياب النفس وأطهرها
 اجتناب النقائص والرجز هنا الاوثان كما سيأتي من تفسير الراوي عند المؤلف في التفسير والرجز في اللغة
 العذاب وسمى الاوثان هنا جزا لانها سببه ((قوله فخمى الوحي)) أي جاء كثير وفيه مطابقة لتعبيره عن
 تأخره بالفتور اذ لم يفته الى انقطاع كل فيوصف بالصد وهو البرد ((قوله وتتابع)) تأ كبد معنوي ويحتمل
 أن يراد بجمعي قوى وتتابع تكاثر وقد وقع في رواية الكشيميني (٣) وأبي الوقت وتواتر والتواتر بمعنى الشيء
 يتلو بعضه بعضا من غير تحال ((تنبه)) شرح المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ثم عن
 جابر بالاسناد المذكور وهذا زاد فيه بعد قوله تتابع قال عروة يعني بالسند المذكور وايه ومات خديجة قبل
 أن تفرض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت خديجة يبتا من قصب لاصحب فيه ولا نصب قال
 البخاري يعني قصب اللؤلؤ (قلت) وسيأتي مزيد لهذا في مناقب خديجة ان شاء الله تعالى ((قوله تابعه))
 الضمير يعود على يحيى بن بكير ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه المؤلف في قصة موسى وفيه
 من اللطائف قوله عن الزهري سمعت عروة ((قوله وأبو صالح)) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد
 أكثر البخاري عنه من المعلقات وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن
 صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجهما يعقوب بن سفيان من تاريخه عنه مقر وأبي يحيى بن بكير ورواهم من
 زعم كالدعي اطي أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الطرائي فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في
 مسنده عن كاتب الليث ((قوله وتابعه هلال بن رداد)) بدل ابن مهملة بن الاولى منقولة وحديثه في الزهريات
 للذهلي ((قوله وقال يونس)) يعني ابن يزيد الايلي ومعه هو ابن راشد (بوادره) يعني ان يونس ومعه هو
 روياه هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقيل عليه الا انهما قالوا بدل قوله ترجف فؤاده ترجف بوادره
 والبوادر جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرح الانسان قال وايتان مستويتان
 في أصل المعنى لان كلامهما جدال على الفرع وقد ثبتا ما في رواية يونس ومعه من مخالفة رواية عقيل غير
 هذا في أثناء السباق والله الموفق وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في تفسير سورة اقرأ باسم ربك ان شاء الله
 تعالى ((قوله حدثنا موسى بن اسمعيل)) هو أبو سلمة التبوذكي وكان من حفاظ المصريين ((قوله حدثنا أبو
 عوانة)) هو الواضح بن عبد الله اليشكري مولا هم البصري كان كتابه في غاية الاتقان وموسى بن أبي عائشة
 لا يعرف اسم أبيه وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ((قوله كان مما يعالج)) المعالجة
 محاولة الشيء بعشقة أي كان العلاج ناشئا من تحريك الشفتين أي مبدأ العلاج منه أو ما موصولة وأطلقت
 على من يعقل مجازا هكذا قرره المكرماني وفيه نظر لان الشدة حاصلة له قبل التحرك والصواب ما قاله ثابت
 السمرقاني ان المراد كان كثيرا ما يفعل ذلك وورودهما في هذا كثير ومنه حديث الرؤيا كان مما يقول
 لأصحابه من رأى منكم رؤيا ومنه قول الشاعر

فرعبت منه فرجعت
 فقلت زملوني زملوني فانزل
 الله عز وجل يا أيها المدثر
 قم فأنذر الى قوله والرجز
 فاهجر فخمى الوحي وتواتر
 تابعة عبد الله بن يوسف
 وأبو صالح وتابعه هلال بن
 رداد عن الزهري وقال
 يونس ومعه هو بوادره
 * حدثنا موسى بن اسمعيل
 قال حدثنا أبو عوانة قال
 حدثنا موسى بن أبي عائشة
 قال حدثنا سعيد بن جبير
 عن ابن عباس في قصة
 تعالى لا تحرك به لسانك
 لتعجل به قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يعالج من التنزيل شدة
 وكان مما يحرك شفتيه

(٣) قوله وقد وقع في رواية
 الكشيميني الخ أي ورواها
 أبو ذر عنه كما علم ذلك من
 شرح القسطلاني اهـ
 رحمه

والمماض ضرب الكباش ضربة * على وجهه يلقى اللسان من الفم

(قلت) وبإيده ان رواية المصنف في التفسير من طريق جبريل بن موسى بن أبي عائشة ولفظها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه فأتى بهذا اللفظ مجردا عن تقديم العلاج الذي قدره الكرماني فظهر ما قال ثابت ووجهها قال غيره ان من اذا وقع به لسانه ما كانت بمعنى ربما وهي تطلق على القليل والكثير وفي كلام سيوي به مواضع من هذا منها قوله اعلم انهم مما يحذفون كذا والله أعلم ومنه حديث البراء كذا اذا صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم مما يحب ان تكون عن يمينه الحديث ومن حديث سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح مما يقول لا صحابه من رأى منكرويا ((قوله فقال ابن عباس فانما أحر كهما)) جملة معترضة بالغاء وفائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القول وعبر في الاول بقوله كان يحركهما وفي الثاني برأيت لان ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لان سورة القيامة مكينة باتفاق بل الظاهر ان نزول هذه الآيات كان في أول الامر والى هذا جمع البخاري في ابراهه هذا الحديث في بدء الوحي ولم يكن ابن عباس اذ ذاك ولد لانه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين لكن يحوف ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك بعد أو بعض الصحابة أخبره انه شاهد هذا النبي صلى الله عليه وسلم والاول هو الصواب فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي قال حدثنا أبو عروبة بسنده وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك من ابن عباس بالانزع ((قوله فحرك شفتيه)) وقوله فانزل الله لا تحرك به لسانك لاتناني بينهما لان تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها الا اللسان يلزم منه تحريك اللسان أو اكتفى بالشفيتين وحذف اللسان لوضوحه لانه الاصل في النطق اذا الاصل بحركة الفم وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك وقد مضى ان في رواية جبريل في التفسير يحرك به لسانه وشفتيه بجمع بينهما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الامر اذا لقن القرآن نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يقها مسارعة الى الحفظ لئلا يتفلس منه شيء قاله الحسن وغيره ووقع في رواية للترمذي يحرك به لسانه يريد ان يحفظه وللساني يجعل بقراءته يحفظه ولا بن أبي حاتم يتلقى أوله ويحرك به شفتيه خشية أن يلهي أوله قبل ان يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي عجل يتكلم به من حبسه اياه وكذا الامر من مراد ولا تنافي بين محبته اياه والشدة التي تلحقه في ذلك فامر بان ينصت حتى يقضى اليه وحيه ووعده بأنه آمن من نقلته منه بالأسيان أو غيره ونحوه وقوله تعالى ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى اليك وحيه أي بالقراءة ((قوله جمعه لك صدرك)) كذا في أكثر الروايات وفيه اسناد اجمع الى الصدور بالحجاز كقوله أنبت الربيع البقل أي أنبت الله في الربيع البقل واللام في لك للتبيين أو للتعميل وفي رواية كريمة والجوى جمعه لك في صدرك وهو توضيح للاول وهذا من تفسير ابن عباس وقال في تفسيره فأتبع أي فاستمع وأنصت وفي تفسيره بيانه أي علمنا ان نقرأ ويحتمل ان يراد بالبيان بيان مجلاته وتوضيح مشكلاته فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الأصول والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته الى كتاب التفسير فهو موضعه والله أعلم ((قوله حدثنا عبيدان)) هو عبد الله بن عثمان المروزي انا عبد الله هو ابن المبارك انا يونس هو ابن يزيد الايلي ((قوله انا يونس ومعه نحوه)) أي ان عبد الله بن المبارك حدث به عبيدان عن يونس وحده وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعه ما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن محمد ((قوله عبيد الله)) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الا أتى في الحديث الذي بعده ((قوله أجود الناس)) بنصب أجود لانهم اتبعوا كان وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعده وان كانت لاتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراز من مفهوم ما بعده او معنى أجود الناس أكثر الناس جودا واجود الكرم وهو من الصفات المحمودة وقد أخرج الترمذي من حديث سعد بن ربيعة ان الله جواد يحب الجود الحديث وله في حديث أنس رفعه انا أجود ولد آدم وأجودهم بعدى رجل علم علما فشر علمه ورجل جاد بنفسه في سبيل الله وفي مسنده مقال وشيأتني في الصحيح من روجه آخر عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أشجع الناس وأجود الناس الحديث ((قوله وكان أجود ما يكون)) هو برفع أجود كذا في أكثر الروايات وأجود باسم

فقال ابن عباس فانما أحر كهما لك كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحركهما وقال سعيد أنا أحر كهما كما رأيت ابن عباس يحركهما فحرك شفتيه فانزل الله عز وجل لا تحرك به لسانك لتجمل به ان علينا جمعه وقرأناه جمعه لك صدرك وتقرأه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه قال فاستمع له وانصت ثم ان علينا بيانه ثم ان علينا ان نقرأ * حدثنا عبيدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال وحدثنا بشر ابن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس ومعه نحوه عن الزهري قال أخبرنا عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان

كان وخبره محذوف وهو نحو أخطب ما يكون إلا مبرق في يوم الجمعة أو هو من فروع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو ما يكون وما مصدرية وخبره في رمضان والتقدير أجود أكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وإلى هذا جرح البخاري في تبويبه في كتاب الصيام إذ قال باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان وفي رواية الأصيلي أجود بالنصب على أنه خبر كان وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها والتقدير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره قال النووي الرفع أشهر والنصب جائز وذكر أنه سأل ابن مالك عنه فخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب في إماميته للرفع خمسة أوجه فوارد مع ابن مالك من في وجهين وزاد ثلاثة ولم يخرج على النصب (قلت) ويرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم ((قوله في دارسه القرآن)) قيل الحكمة فيه أن مدارسه القرآن تجد له العهد عز يدغني النفس والغني سبب الجود والجود في الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أهم من الصدقة وأيضاً فرمضان موسم الخيرات لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره فكان النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر متابعة سنة الله في عباده في مجموع ما ذكر من الوقت والمنزل به والنازل والمذاكر فيحصل المزيد في الجود والعلم عند الله تعالى ((قوله فلرسول الله صلى الله عليه وسلم)) انفاء للسببية واللام للابتداء وزيدت على المبتدأ تأكيداً أي جواب قسم مقدر والمرسلة أي المطلقة يعني أنه في الإسراع بالجود أسرع من الرجوع وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها بالرجعة وإلى عموم النفع بجوده كما تعم الریح المرسلة جميع ما تهب عليه ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث لا يسئل شيئاً إلا أعطاه وثبتت هذه الزيادة في الصحيح من حديث جابر ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال لا وقال النووي في الحديث فوائد منها الحديث على الجود في كل وقت ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح وفيه زيارة الصالحين وأهل الخير وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه واستصحاب الاكثار من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الأذكار إذ لو كان الذكر أفضل أو مسار بالفعلاء فإن قيل المقصود تجويد الحفظ قلنا الحفظ كان حاصلًا والزيادة فيه تحصل ببعض المجالس وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل (قلت) وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة . كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها وهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب والله أعلم بالصواب ((قوله قال حدثنا أبو اليمان)) في رواية الأصيلي وكريمة حدثنا الحكم بن نافع وهو هو أنا شعيب هو ابن أبي حنيفة دينار الحمصي وهو من اثبات أصحاب الزهري ((قوله أن أبا سفيان)) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ((قوله هرقل)) هو ملك الروم وهرقل اسمه وهو بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف ولقبه قبصر كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه ((قوله في ركب)) جمع راكب كعصب وصاحب وهم أولو الأبل العشرة فما فوقها والمعنى أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب وذلك لأنه كان كبيرهم فلهاذا خصه وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً رواه الحاكم في الأكليل وابن السكن لمخوم من عشرين وهي منهم المغيرة بن شعبه في مصنف ابن أبي شيبة بسند صحيح وفيه نظر لأنه كان إذا كان مسلماً ويحتمل أن يكون رجع حينئذ إلى قبصر ثم قدم المدينة مسلماً وقد وقع ذكره أيضاً في أثر آخر في كتاب السير لأبي اسحق الفزاري وكتاب الأموال لأبي عبيد من طريق سعيد بن المسيب قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقبصر الحديث وفيه فلما قرأ قبصر الكتاب قال هذا كتاب لم أسمع بمثله ودعا أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبه وكانا تاجرين هناك فسأل عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قوله وكانوا تجاراً)) انضم التاء وتشديد الجيم أو كسرهما والتحقيق جمع تاجر ((قوله في المدة)) يعني مدة الصلح بالحديبية وسبب في شرحها في المغازي وكانت في سنة

في دارسه القرآن
فلرسول الله أجود بالخير
من الریح المرسلة
حدثنا أبو اليمان حدثنا
الحكم بن نافع قال أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة مسعود أن
عبيد الله بن عباس أخبره
أن أبا سفيان بن حرب
أخبره أن هرقل أرسل
إليه في ركب من قريش
وكانوا تجاراً بالشأم في
المدة التي كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
مات فيها أبا سفيان وكفار
قريش

ست وكانت مدتها عشرين سنين كما في السيرة وآخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ولا في نعيم في مسند عبد الله
ابن دينار كانت أربع سنين وكذا أخرجه الحاكم في البيوع من المسند كذلك والاول أشهر الكهف نقضوا
فغزاهم سنة ثمان وفتح مكة وكفار قریش بالنصب مفعول معه ((قوله فأقوه)) تقديره أرسل اليهم في طلب
اتبان الركب فجاء الرسول بطلب اتيانهم فأقوه كقوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضررت
فانفجرت ووقع عند المواقف في الجهاد أن الرسول وجددهم ببعض الشام وفي رواية لابن نعيم في الدلائل
نعيم الموضع وهو غزوة قال وكانت وجه متغيرهم وكذا رواه ابن اسحق في المغازي عن الزهري وزاد في اوله
عن أبي سفيان قال كنا قوما تجاراً وكانت الحرب قد حصبتنا فلما كانت الهدنة خرجت تاجراً إلى الشام مع رهط
من قريش فوالله ما علمت بمكة امرأة ولا رجلاً الا وقد جلني بضاعة فذكره وفيه فقال هرقل لصاحب شرطته
مقلب اتشام ظهر البطن حتى تأتي برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه فوالله اني وأصحابي بغزة اذ هجم علينا
فساقنا جميعاً ((قوله بابلياء)) همزة مكسورة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف
مهموزة وحكي البكري فيها القصر ويقال لها أيضاً البياجذف الياء الاولى وسكون اللام حكاه البكري وحكي
النورى مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستغربه قيل معناه بيت الله وفي الجهاد عند المواقف أن هرقل لما
كشف الله عنه جنود فارس مشى من حصن إلى ايلياء شكر الله زاد ابن اسحق عن الزهري انه كان تبسط له البساط
وتوضع عليها الرياحين فيمشى عليها ونحوه لاحد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه وكان سبب ذلك ما رواه
الطبري وابن عبد الحكم من طرق متناهضة ملخصة ان كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فغزوا كثيرا من
بلادهم ثم استبطأ كسرى أميره فاراد قتله وتولية غيره فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلم معه على
كسرى وانهم من جنود فارس فمشى هرقل إلى بيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك واسم الأمير المذكور
شهربراز واسم الغير الذي أراد كسرى تأميره فرحان ((قوله فدعاهم في مجلسه)) أى في حال كونه في مجلسه
ولله مصنف في الجهاد فادخلنا عليه فاذا هو جالس في مجلس ملوكه وعليه التاج ((قوله وحوله)) بالنصب لانه
طرف مكان ((قوله عظماء)) جمع عظيم ولا بن السكن فادخلنا عليه وعنده بطارقته والتعسبون والرهبان
والروم من ولد عيص بن اسحق بن ابراهيم عليهم السلام على الصحيح ودخل فيهم طوائف من العرب من
تموخ وبهر وشليخ وغيرهم من غسان وكانوا ساكنين بالشام فلما اجلاهم المسلمون غنم ادخلوا بلاد الروم
فاسستوطنوها فاختلطت أنسابهم ((قوله ثم دعاهم ودعا ترجان)) ولله مستقلى بالترجكان مقتضاه انه أمر
باحتضارهم فلما حضروا استذناهم لانه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فينزل على هذا ولم يقع تكرار ذلك الا في هذه
الرواية والترجكان بفتح التاء المشناة وضم الجيم ووجه النورى في شرح مسلم ويجوز ضم التاء اتباعا ويجوز
فتح الجيم مع فتح أوله حكاه الجوهرى ولم يصرحوا بالربعة وهي ضم أوله وفتح الجيم وفي رواية الاصمعي وغيره
بترجانه يعنى أرسل اليه رسولا أحضره محبته والترجكان المعبر عن لغة بلغة وهو معرب وقيل عربى ((قوله
وقال أياكم أقرب نسباً)) أى قال الترجكان على لسان هرقل ((قوله في هذا الرجل)) زاد ابن السكن الذى خرج
بارض العرب يزعم انه نبي ((قوله قلت أنا أقرب بهم نسباً)) في رواية ابن السكن فقالوا هذا أقرب بنا به نسباً هو
ابن عمه أخى أبيه وانما كان أبو سفيان أقرب لانه من بنى عبد مناف وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله
قال ما قرأت منه قلت هو ابن عمى قال أبو سفيان ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيرى اه وعبد
مناف الاب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا لابن سفيان وأطلق عليه ابن عم لانه نزل كلاً منهما منزلة
جده فعبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا ففيما أطلق
في رواية ابن السكن تجوز وانما خص هرقل الاقرب لانه آخرى بالاطلاع على أموره ظاهراً وباطناً أكثر
من غيره ولان الابد لا يؤمن ان يقدح في نسبته بخلاف الاقرب وظهر ذلك في سؤاله بعد ذلك كيف نسبته
فيكم وقوله بهذا الرجل ضمن أقرب معنى لموصل فعدها بالباء ووقع في رواية مسلم من هذا الرجل وهو على
الاصول وقوله الذى يزعم في رواية ابن اسحق عن الزهري يدعى وزعم قال الجوهرى يعنى قال وحكاه أيضاً

فأقوه وهو بابلياء فدعاهم
في مجلسه وحوله عظماء
الروم ثم دعاهم ودعا
ترجانه فقال أياكم
أقرب نسباً هذا الرجل
الذى يزعم انه نبي فقال
أبو سفيان قلت أنا أقرب
بهم نسباً قال أدنوه منى
وقربوا أصحابه

نطلب وجاعة كما سيأتي في قصة ضمام في كتاب العلم (قلت) وهو كثير ويأتي موضع المشكك غالباً ((قوله فاجعلوهم عند ظهره)) أي لا يستحيوا أن يواجهوه بالكذب إن كذب وقد صرح بذلك الواقدي وقوله إن كذبني تخفيف الذال أي أن نقل إلى الكذب ((قوله قال)) أي أبو سفيان وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبي الوقت فأشكل ظاهره وبأثباتها يزول الاشتكال ((قوله فوالله لولا الحياء من أن يأتروا)) أي ينقلوا الكذب لكذب عليه ولا يصلي عنه أي عن الأخبار بحاله وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبلون الكذب أما بالاختصاص عن الشرع السابق أو بالعرف وفي قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان واقعاً منهم بعدم التكذيب إن لو كذب لا شترأ كههم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذاباً وفي رواية ابن اسحق التمهيد بريح بذلك واقظه فوالله لو قد كذب ما ردوا علي ولكني كنت امرأ سميذاً أكرم عن الكذب وعلمت أن أيسر ما في ذلك أن أنا كذبتهم أن يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به فلم أكذبهم وزاد ابن اسحق في روايته قال أبو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الاقاف يعني هرقل ((قوله كان أول)) هو بالتصبي على الخبر وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الاسمية ((قوله كيف نسبه فيكم)) أي ما حال نسبه فيكم أهو من أشرفكم أم لا فقال هو فينا ذونسب فالتنوين فيه للتعظيم وأشكل هذا على بعض الشارحين وهذا وجهه ((قوله فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله)) وللكشمة في الأصل بدل قبله مثله فقوله منكم أي من قومكم يعني قريشاً أو العرب ويستفاد منه أن الشافعي نعم لأنه لم يرد الخطابين فقط وكذا قوله فهل قاتلوه وقوله بماذا يأمركم واستعمل قط بغير أداة النفي وهو نادر ومنه قول عمر صلبنا أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين ويحتمل أن يقال إن النفي مضمّن فيه كأنه قال هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط ((قوله فهل كان من آباءه ملك)) ولكريمة والأصيلي وأبي الوقت بزيادة من الجارة ولابن عساكر بفتح من وملك فعل ماض والجارة أرجح لسقوطها من رواية أبي ذر والمعنى في الثلاثة واحد ((قوله فأشرف الناس أتبعوه)) فيه اسقاط همزة الاستفهام وهو قليل وقد ثبت للمصنف في التفسير واقظه أي تبعه أشرف الناس والمراد بالأشرف هنا أهل الفخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما بما من أسلم قبل هذا السؤال ووقع في رواية ابن اسحق تبعه من الضعفاء والمساكين فأما ذووالانساب والشرقي فأما تبعه منهم أحد وهو محمول على الأكثر الأغلب ((قوله سقطه)) بضم أوله وقطعه وأخرج هذا من أوله مكرهاً أو لاسخط الدين الاسلام بل لرغبة في غيره كخط نفسه في كإرفع لعبيد الله بن جحش ((قوله هل كنتم تهمونه بالكذب)) أي على الناس وإنما يدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب غير ير الهتم على صدقه لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها وهذا عقبه بالسؤال عن الغدر ((قوله ولم تكني كلمة أدخل فيها شيئاً)) أي أنتقصه به على أن التقيص هنا أمر نسبي وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع وتبعه ممن يجوز وقوع ذلك منه في الجملة وقد كان معروفاً عندهم بالاستقراء من عادته أنه لا يغدر ولما كان الأمر مغيباً لأنه مستقبل آمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى الكذب ولهذا أورده بالتردد ومن ثم لم يرجع هرقل على هذا القدر منه وقد صرح ابن اسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله قال فوالله ما التفت إليهم مني ووقع في رواية أبي الاسود عن عروة عن سنان عن أبي سفيان إلى الشام فذكر الحديث إلى أن قال فقال أبو سفيان هو سائر كذاب فقال هرقل اني لا أريد شتمه ولكن كيف نسبه إلى أن قال فهل يغدر إذا عاهد قال لا إلا أن يغدر في مدته هذه فقال وما يخاف من هذه فقال ان قومي أمثروا خلفاءهم على خلفائهم قال ان كنتم بدأتم فأنتم أغدر ((قوله سبها)) بكسر أوله أي نوب والسبيل الدلو والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع وينال أي يصيب فكانه شبه المحاربين بالمستقيمين يستقي هذا دلوا وهذا دلوا وأشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله يوم يوم بدل والحرب سبها ولم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث أوس بن

فاجعلوهم عند ظهره ثم قال لترجانه قل لهم اني سائل هذا عن هذا الرجل فان كذبني فكذبوه قال فوالله لولا الحياء من أن يأتروا علي كذبا لكذب عليه ثم كان أول ما سألتني عنه أن قال كيف نسبه فيكم قلت هو فينا ذونسب قال فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله قلت لا قال فهل كان من آباءه من ملك قلت لا قال فأشرف الناس أتبعوه أم ضعفاءوهم قلت بل ضعفاءوهم قال أيزيدون أم بنو قصيون قلت بل يزيدون قال فهل يرد أحد منهم سقطه لدينه بعد أن يدخل فيه قلت لا قال فهل كنتم تهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال قلت لا قال فهل يغدر قلت لا ونحن منه في مدة لا ندري ما هو فاعل فيها قال ولم تكني كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة قال فهل قاتلوه قلت نعم قال فكيف فيه كان قتالكم أياه قلت الحرب بيننا وبينه سبها لئلا ينال منا وننال منه

قال ماذا يا امرئ كرم قلت يقول اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول آباؤكم ٣٧ ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف

والصلاة فقال للترجمان قل له سألتك عن نسبه فذكرت انه فيكم ذونسب في ذلك الرسل تبعث في نسب قومها وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول فذكرت أن لا فقلت لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يتأمرى يقول قبل قبله وسألتك هل كان من آباءه من ملك فذكرت أن لا قلت فلو كان من آباءه من ملك قلت رجل يطلب ملك أبيه وسألتك هل كنتم تنهون به بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا فقد أعترف انه لم يكن له ذنر الكذب على الناس ويكذب على الله وسألتك أتعرف الناس اتبعوه أم ضعفاء هم فذكرت أن ضعفاء هم اتبعوه وهم اتباع الرسل وسألتك أيزيدون أم ينقصون فذكرت أنهم يزيدون وكذلك أمر الإيمان حتى يتم وسألتك أريد أحد مخطئة له فيه بعد أن يدخل فيه فذكرت أن لا وكذلك الإيمان حين يخاطب بشاشة القلوب وسألتك هل يغدر فذكرت أن لا وكذلك الرسل لا تغدو وسألتك بما أمركم فذكرت انه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبينها لكم عبادة

حذيفة الشافعي لما كان يحدث وقد تقيف أخرجه ابن ماجه وغيره ووقع في مرسل عروة قال أبو سفيان عليه السلام يوم بدر وأنا غائب ثم غرر بهم في بيوتهم بغير البطون وجدع الاذان وأشار بذلك لي يوم أحد (قوله بماذا يا امرئ كرم) يدل على ان الرسول من شأنه أن يأمر قومه (قوله يقول اعبدوا الله وحده) فيه ان لا أمر صيغة معروفة لانه أتى بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في هذه المسئلة لان أباسفيان من أهل اللسان وكذلك الراوي عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم وقد رواه عنه مفراله (قوله ولا تشركوا به شيئاً) وسقط من رواية المستملى الوافيكون تأكيذا لقوله وحده (قوله واتركوا ما يقول آباؤكم) هي كلمة جامعة لتر ما كانوا عليه في الجاهلية وانما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له لان الآباء قدوة عند الفريقين أي عبادة الاوثان والنصارى (قوله ويأمرنا بالصلاة والصدق) والله صنف في رواية الصدقة بدل الصدق ووجهها شيخنا شيخ الاسلام ويوفيهار رواية المؤلف في التفسير بالزكاة واقرآن الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع وبرجها أيضا ما تقدم من أنهم كانوا يستفجرون بالكذب فذكر كرمالم بأفوه أرى (قلت) وفي الجسلة ليس الأمر بذلك محتمل كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة وقد كان من مألوف عقلاهم وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميهني والسرخسي قال بالصلاة والصدق والصدقة وفي قوله يأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة الى ان المغيرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتهم اذ مخالفت الأول كافر والثاني ممن قبل الأول عاص (قوله وكذلك الرسل تبعث في نسب قومها) اظاهران اخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب المسالفة (قوله لقلت رجل يتأمرى يقول) كذا للكشميهني ولغيره يتأمرى بتقديم الياء المثناة من تحت واغما لم يقل هرقل فقلت الا في هذا وفي قوله هل كان من آباءه من ملك لان هذين المقامين مقام فكر ونظر بخلاف غيرهما من الاسئلة فانهما مقام نقل (قوله فذكرت ان ضعفاء هم اتبعوه) هو بمعنى قول أبي سفيان ضعفاء وهم ومثل ذلك يتسارع به لا تعاد المعنى وقول هرقل وهم اتباع الرسل معناه ان اتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أمر وأعلى الشقاق بغيا وحدا كما في جهل وأشياءه الى أن أهلكهم الله تعالى وأنقلب بعدد من أراد سعادته منهم (قوله وكذلك الإيمان) أي أمر الإيمان لانه يظهر في رايهم لا يزال في زيادة حتى يتم بالامور المعتمدة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ولهذا نزلت في آخر سنى النبي صلى الله عليه وسلم اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ومنه وبأى الله الا أن يتم فوره وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من اظهار دينه ونعمته فله الحمد والمنة (قوله حين يخاطب بشاشة القلوب) كذا روى بالنصب على المفعولية والقلوب مضاف أي بخاطب الإيمان انشراح الصدور وروى بشاشته القلوب بالضم والقلوب مفعول أي بخاطب بشاشة الإيمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف في الإيمان لا يخطئه أحد كما تقدم وزاد ابن السكيت في روايته في معجم الصحابة يزيد ادبه عجا وفرحا وفي رواية ابن اسحق وكذلك حلالة الإيمان لا تدخل قلبا فخرج منه (قوله وكذلك الرسل لا تغدر) لانها لا تطلب حظ الدنيا الذي لا يمالى طالبا بالغدر بخلاف من طلب الآخرة ولم يعرج هرقل على الدسيمة التي دسها أبو سفيان كما تقدم وسقط من هذه الرواية ايراد تقرير السؤال العاشر والذي بعده وجوابه وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف التي في الجهاد وسماأتى الكلام عليه ثم ان شاء الله تعالى (فائدة) قال المازني هذه الاشياء التي سألت عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة الا انه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لانه قال بعد ذلك قد كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظن انه منكم وما أوردته احتمالا لجزم به ابن بطال وهو ظاهر (قوله فذكرت انه يأمركم) ذكر ذلك بالاقتضاء لانه ليس في كلام أبي سفيان ذكر الأمر بل صيغته وقوله وبينها لكم عن عبادة الاوثان مسنة فاد من قوله ولا تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول آباؤكم لان مقولهم الأمر بعبادة الاوثان (قوله

الاوثان ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف فان كان ما تقول حقا فسيملك موضع قدسي هاتين وقد كنت أعلم أنه خارج لم أكن أظن أنه منكم فلو أنى أعلم أتى

(أخلص) بضم اللام أي أصل يقال خلص إلى كذا أي وصل ((قوله تجشمت)) بالجيم والميم المجهمة أي
 تكلفت الوصول إليه وهذا يدل على أنه كان يصدق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 واستقاد ذلك بالتجربة كفاي قصة ضغاطم الذي أظهر لهم أسلامه فقتلوه ولطبراني من طريق ضعيف عن
 عبد الله بن شداد عن دحية في هذه القصة مختصرا فقال قيصر أعرف أنه كذلك ولكن لا أستطيع أن أفعل
 إن فعلت ذهب ملكي وقتلني الروم وفي مرسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال ويحك والله إنني
 لا أعلم إنني مرسل ولكنني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاتبعتك لمكن لو تظن هرقل أقوله صلى الله
 عليه وسلم في الكتاب الذي أرسل إليه أسلم وسلم وحمل الجزاء على عمومهم في الدنيا والآخرة لئلا يسلم من
 كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى وقوله لغسلت عن قدميه مبالغة في العبودية له والخدمة زاد
 عبد الله بن شداد عن أبي سفيان لو علمت أنه هو لم شئت إليه حتى أقبل رأسه وأغسلت قدميه وهي يدك على
 أنه كان بقي عنده بعض شئ وزاد فيها ولقد رأيت جبهته تتعذر عرقا من كرب العجوة يعني لما قرى عليه
 كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه إذا
 وصل إليه سائلا ولا ولاية ولا منصب وإنما يطلب ما يحصل له به البركة وقوله وليبلغن ملكك ما نجت قدحى أي
 بيت المقدس وكفى بذلك لانه موضع استقراره وأراد الشام كله لأن دار ملكته كانت حصن ومما يقوى
 أن هرقل آثر ملكه على الإيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين في غزوة موقعة سنة ثمان بعد هذه
 القصة بدون السنتين في مغازي ابن اسحق وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام أن هرقل نزل في مائنة
 ألف من المشركين فحكي كيفية الوقعة وكذا روى ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كتب إليه أيضا من تبوك يدعوهم وأنه قارب الإجابة ولم يجب فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر
 لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يظهر الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة للملكة وخوفا من أن يقتله قومه
 إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 كذب بل هو على نصرانيته وفي كتاب الأموال لأبي عبيد بن مسعود صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني
 نحوه ولفظه فقال كذب عبد الله ليس بمسلم فعلى هذا إطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن أي أظهر
 التصديق لكنه لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه بل شح بملكه وآثر الفانية على الباقية والله الموفق ((قوله ثم
 دعا)) أي من وكل ذلك إليه ولهذا عدى إلى الكتاب بالباء والله أعلم ((قوله دحية)) بكسر الدال وخفي
 فتحها الغتان ويقال أنه الرئيس بلغة أهل اليمن وهو ابن خليفه السكبي صحابي جليل كان أحسن الناس
 وجها وأسلم قدما وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية بكتابه إلى هرقل
 وكان وصوله إلى هرقل في المحرم سنة سبع قاله الواقدي ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب إلى هرقل كان
 سنة خمس والاول أثبت بل هذا غلط لتصریح أبي سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة والهدنة كانت في
 آخر سنة ست اتفاقا ومات دحية في خلافة معاوية وبصرى بضم أوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق
 وقبل هي حوران وعظيمةاها والحرب بن أبي شهر الغساني وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى
 الله عليه وسلم إلى هرقل مع عدي بن حاتم وكان عدي إذ ذاك نصرانيا فوصل به هو ودحية معا وكانت وفاة
 الحرب المذكور عام الفتح ((قوله من محمد)) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حكى
 فيه النحاس إجماع الصحابة الحق إثبات الخلاف وفيه أن من التي لا ابتداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان
 كذا قاله أبو حيان والظاهر أنها أيضا لم تخرج عن ذلك لكن بارتكاب مجاز زائد في حديث دحية وعنده ابن
 أخ له أحرأزوق سبط الرأس وفيه لما قرأ الكتاب مخرفا لا تقرأ أنه بدأ بنفسه فقال قيصر إن تقرأه فقرأه
 وقد ذكر البزار في مسنده عن دحية السكبي أنه هو ناول الكتاب لقيصر واقظه بعثني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بكتابه إلى قيصر فأعطيته الكتاب ((قوله عظيم الروم)) فيه عدول عن ذكره بالملك أو الإمرة لانه مهزول
 بحكم الإسلام لكنه لم يخله من الكرام لمصلحة أتت ألف وفي حديث دحية أن ابن أخي قيصر أنكر أيضا كونه

أخلص إليه تجشمت
 لقاء ولو كنت عنده
 لغسلت عن قدميه ثم دعا
 بكتاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الذي
 بعث به دحية إلى عظيم
 بصرى فدفقه إلى هرقل
 فقرأه فاذا فيه بسم الله
 الرحمن الرحيم من محمد
 عبد الله ورسوله إلى هرقل
 عظيم الروم

قوله وقال الكرماني هي
 هنا اما الابتداء الخ كذا في
 النسخ التي بأيدينا فيها
 سقط ظاهر ولعل الأصل
 والله أعلم هي هنالكة تفصيل
 والتقدير اما الابتداء الخ
 أو نحو ذلك تأمل وسور
 اه مجهزة

لم يقل ملكا روم ((قوله سلام على من اتبع الهدى)) في رواية المصنف في الاستئذان السلام بالتعريف وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمر به أن يقولاه فان قيل كيف يبدأ الكافر بالسلام فالجواب ان المفسرين قالوا ليس المراد من هذا التحية انما معناه سلم من عذاب الله من أسلم واهذا جاء بعده ان العذاب على من كذب وتولى وكذا جاء في بقية هذا الكتاب بالسلام قصدا وان كان اللفظ يشعر به لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس بمن اتبع الهدى فلم يسلم عليه ((قوله أما بعد)) في قوله امام في الشرط وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غايته ان يرد مستأنفا لا لتفصيل كاتى هنا وللتفصيل والتقرير وقال المكرماني هي هنا اما لا ابتداء فهو اسم الله واما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ كذا قال ولفظة بعد مبنية على الضم وكان الاصل ان يفتح لو استمرت على الاضافة لكنهم اقطعت عن الاضافة فبنيت على الضم ومبنيان في مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة ((قوله بدعاية الاسلام)) بكسر الدال من قولك دعا بدعوة بدعاية بخوشة يحيى يشكوشكة ولمسلم بدعاية الاسلام أي بالسكامة الداعية الى الاسلام وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والباء موضع الى وقوله أسلم تسلم غاية في البلاغ وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقاقى ((قوله يؤتلك)) جواب ثان لادمر وفي الجهاد للموافق أسلم أسلم يؤتلك بتكرار أسلم فيجتمعا التثنية ويحتمل أن يكون الامر الاول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله الآية وهو موافق لقوله تعالى أولئك يؤتئون أجرهم مرتين الآية واعطوا له الاجر مرتين لكونه كان مؤمنا بانيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون تضعيف الجاهل من جهة اسلامه ومن جهة ان اسلامه يكون سببا لدخول انبعاثه وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم ان شاء الله تعالى واستنبط منه شيخنا شيخ الاسلام ان كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذباخ لان هرقل هو وقومه ليسوا من بني اسرائيل وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال له وقومه يا أهل الكتاب فدل على ان لهم حكم أهل الكتاب خلافا لمن خص ذلك بالامريائيين او بمن علم ان سلفه ممن دخل في اليهودية او النصرانية قبل التبديل والله أعلم ((قوله فان توليت)) أي أعرضت عن الاجابة الى الدخول في الاسلام وحقيقة التولي انما هو بالوجه ثم استعمل مجازا في الاغراض عن الشيء وهي استعارة تبعية ((قوله الاربيين)) هو جمع اريسي وهو منسوب الى اريس بوزن فعيل وقد قلب همزة ياء كما جاءت به رواية أبي ذر والاصمعي وغيرهما هنا قال ابن سيده الارييس الكارأي الفلاح عند ثعلب وعند كراع الارييس هو الامير وقال الجوهري هي لغة شامية وأنكر ابن فارس ان تكون عربية وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا فقد جاء مصرح به في رواية ابن اسحق عن الزهري بلفظ فان عليكم اثم الاكارين زاد البرقاني في روايته يعني الخوئين ويؤيده أيضا ما في رواية المدايني من طريق من رسالة فان عليكم اثم الفلاحين وكذا عند أبي عبيد في كتاب الاموال من مرسل عبد الله بن شداد وان لم تدخل في الاسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام قال أبو عبيد المراد بالفلاحين أهل مملكته لان كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلبس ذلك بنفسه أو بغيره وقال الخطابي أراد ان عليكم اثم الضعفاء والاتباع اذا لم يسلموا وتقليد الله لان الاصغر اتباع الاكابر قلت وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو فان عليكم اثم الاكارين لانهم اذا كان عليه اثم الاتباع بسبب انهم تبعوه على استمرار الكفر فلا ينبغي ان يكون عليه اثم نفسه أولى وهذا بعد من مفهوم الموافقة ولا يعارض بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى لان وزرا لا يعمله غيره ولكن الفاعل المتشبه والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تشبهه وقد ورد تفسير الاربيين بمعنى آخر فقال الليث بن سعد عن يونس فيمارواه الطبراني في الكبير من طريقه الاربيين العشارون يعني أهل المكس والاول أظهر وهذا ان صح انه المراد فالمعنى المباغة في الاثم في الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا فقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس قبلت ((قوله وبأهل الكتاب الخ)) هكذا وقع بإثبات

سلام على من اتبع الهدى
أما بعد فاني أدعوك بدعاية
الاسلام أسلم تسلم يؤتلك
الله أجره مرتين فان
توليت فان عليك اثم
الاربسين وبأهل الكتاب
تعالوا الى كلمة سواء بيننا
وبينكم أن لا نعبد الا الله
ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ
بعضنا بعضا آربابا من دون
الله فان تولوا فاقولوا
اشهدوا بانا مسلمون قال
أبو سفيان

الواقف أوله وذ كرا القاضى عياض ان الواو ساقطة من رواية الاصيل وأبي ذر وعلى ثبوتها فهي داخله على
مقدمه مطوف على قوله أدعوك فالتقدير أدعوك بدعاية الاسلام وأقول لك ولا تبعاعن امتثال لقول الله
تعالى يا أهل الكتاب ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لأنه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب فاستحضر
منها أول الكتاب وذكره وكذا الآية وكأنه قال فيه كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب فالواو من كلامه
لا من نفس الكتاب وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لما
نزلت والسبب في هذا ان هذه الآية نزلت في قصة وفد بنجران وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع وقصة أبي
سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسبب أني ذلك واضح في المغازي وقيل بل نزلت سابقة في أوائل الهجرة
واليه يومئ كلام ابن اسحق وقيل نزلت في اليهود وجوز بعضهم نزولها مرتين وهو تعبد (فائدة) قيل
في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيةتين وبارسال بعض القرآن الى أرض العدو وكذا بالسفر
به وأغرب ابن بطال فادعى ان ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن الى أرض العدو ويحتاج الى اثبات
التاريخ بذلك ويحتمل أن يقال ان المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أي المصحف وسبب أني
الكلام على ذلك في موضعه وأما الجنب فيحتمل ان يقال اذا لم يقصد التلاوة جاز على ان الاستدلال بذلك
من هذه القصة نظرها واقعة عين لا عموم فيها فيقيدها الجواز على ما اذا وقع احتياج الى ذلك كالأبلاغ
والانذار كما في هذه القصة وأما الجواز مطلقا حيث لا ضرورة فلا يجبه وسبب أني مرير بذلك في كتاب
الطهارة ان شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله أسلم
والترغيب بقوله نسلم ويؤتلك والزجر بقوله فان توليت والترهيب بقوله فان عليك والدلالة بقوله يا أهل
الكتاب وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم
(قوله فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك الى الاستئذان والجوبة ويحتمل أن يشير بذلك الى القصة
التي ذكرها ابن الناطور بعد الضمائر كلها تعود على هرقل والصخب اللغظ وهو اختلاط الاصوات في
الخاصة زاد في الجهاد فلا أدري ما قالوا (قوله فقلت لا صحابي) زاد في الجهاد حين خلوت بهم (قوله أمر)
هو بفتح الهمزة وكسر الميم أي عظم وسبب أني في تفسير سبجان وابن أبي كبشة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم
لان أبا كبشة أحد أجداده وعادة العرب اذا انتقصت نسبت الى جد عامض قال أبو الحسن النسابة الجرجاني
هو جد وهب جد النبي صلى الله عليه وسلم لأمه وهذا فيه نظر لان وهب جد النبي صلى الله عليه وسلم واسم
أمه عائكة بنت الاوقص بن مرة بن هلال ولم يقل أحد من أهل النسب ان الاوقص يكنى أبا كبشة وقيل هو
جد عبد المطلب لأمه وفيه نظر أيضا لان أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من
أهل النسب ان عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي صلى
الله عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبشة وقيل هو أبوه من الرضاة واسمه
الحارث بن صبيد العزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ماكولا وذ كرى بن بكير عن ابن اسحق عن أبيه
عن رجال من قومه انه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها وقال ابن قتيبة والخطابي والدارقطني هو
رجل من خزاعة خالف قريشا في عبادة الاوثان فعبد الشعري فسيبوه اليه لادشتراك في مطلق المخالفة
وكذا قاله الزبير قال واسمه وجز بن عامر بن غالب (قوله انه يخافه) هو بكسر الهمزة استئذافا تعليلا
لأبقتها الثبوت اللام ولحاقه في رواية أخرى (قوله ملك بنى الاصفري) هم الروم ويقال ان جد هم روم
ابن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد فقيل له الاصفري حكاه ابن انباري
وقال ابن هشام في التيجان انما لقب الاصفري لان جدته سارة زوج ابراهيم حلتها بالذهب (قوله فخازات
موقنا) زاد في حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان فخازات مرعوبان من محمد حتى أسلمت أخرجه
الطبراني (قوله حتى أدخل الله على الاسلام) أي فأظهرت ذلك اليقين ولبس المراد ان ذلك الميقين
ارتفع (قوله وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة وفي رواية أخرى بالطاء المعجمة وهو بالعربية

فلما قال ما قال وفدغ من
قراءة الكتاب كثر عنده
الصخب وارتفعت
الاصوات وأخرجنا فقلت
لا صحابي حين أخرجننا فقد
أمر أمر ابن أبي كبشة انه
يخافه ملك بنى الاصفري
ذات موقنا انه سبطه حتى
أدخل الله على الاسلام
وكان ابن الناطور

حارس البستان ووقع في رواية الليث عن يونس بن ناطور زيادة ألف في آخره على هذا هو اسم أبي
 ((نبيه)) الواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث ثم قال
 الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما زعم بعض
 من لاعناية به هذا الشأن وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالاسناد المذكور
 عن أبي سفيان عنه لأنه لما رآها لا تصح فيها بالسماع جعلها على ذلك وقد بين أبو نعيم في دلائل النبوة أن
 الزهري قال أقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان وأظنه لم يعمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم وأغما
 وصفه بكونه كان سقفا لئنه على أنه كان مطلقا على أسرارهم والمباحثات أخبارهم وكان الذي جزم بأنه
 من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمادا على ما وقع في سيرة ابن اسحق فإنه قدم قصة ابن الناطور وهذه على
 حديث أبي سفيان فعنه عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خبيث النفس فذكر نحوه وجزم
 الحفاظ بما ذكرناه أولا وهذا مما ينبغي أن يعد في ما وقع من الإدراج أول الخبر والله أعلم ((قوله صاحب
 إيلياء)) أي أميرها هو منصوب على الاختصاص أو الحال أو مرفوع على المصطفى وهي رواية أبي ذر
 والاضافة التي فيه تقوم مقام التعريف وقول من زعم أنها في تقدير الانفصال في مقام المنع وهرقل معطوف
 على إيلياء وأطلق عليه العجبة له مما يعني التبعية وأما معنى الصداقة وفيه استعمال صاحب في معنيين
 مجازي وحقيقي لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير وذلك مجاز وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة قال
 الكرماني وإرادة المعنيين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعي وعند غيره محمول على إرادة
 معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز وقوله سقفا بضم السين والقاف كذا في رواية غير أبي ذر وهو
 منصوب على أنه خبر كان ويحدث خبر بعد خبر وفي رواية الكشي عن سقفا بكسر القاف على ما لم يسم فاعله
 وفي رواية المستحلى والسرخسي مثله لكن بزيادة ألف في أوله والاسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس
 دين النصراني وقيل عربي وهو الطويل في الخنساء وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع وقال بعضهم لا تطير له في
 وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص لكن حكى ابن سيده ما لا شأن به والاسقف للصانع ولا يرد إلا ترج لأنه جمع
 والكلام إنما هو في المفرد وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي يحدث أن هرقل قالوا في قوله وكان
 عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري
 وكان ابن الناطور يحدث وهذا صورة الأرسال ((قوله حين قدم إيلياء)) يعني في هذه الأيام وهي عند
 غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم وكان ذلك في السنة التي أعرف بها النبي صلى الله عليه وسلم بحجرة
 الحديبية وبلغ المسلمين نصرته الروم على فارس ففرحوا وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة في تفسير
 قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك
 ((قوله خبيث النفس)) أي ردى النفس غير طيب أي مهموم وما قد تستعمل في كسل النفس وفي الصحيح
 لا يقول أحدكم خبيث نفسي كانه كره اللفظ والمراد بالخطاب المسلمون وأما في حق هرقل فغير ممتنع وصرح
 في رواية ابن اسحق بقوله هم له لقد أصبحت مهموما وبالطاقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص الدولة
 ((قوله حراء)) بالهمزة وتشديد الزاي آخره همزة منونة أي كأنها يقال حرا بالتحفيف يحز وحزوا أي
 تسكن وقوله ينظر في النجوم أن جعلتها خبرا ثانيا صرح لأنه كان ينظر في الأمور وإن جعلتها تفسير الأول
 فإنك هاته تارة تستند إلى إلقاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم وكان كل من الأمرين في الجاهلية
 شائعا إذ انما إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتماد عليهم وكان ما أطلع عليه
 هرقل من ذلك يقتضي حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوي كان بقران العلويين برج العقرب وهما
 يقتربان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي المثلثة بر وجهان في ستين سنة فكان ابتداء العشرين الأولى
 المولد النبوي في القرن المذكور وعند تمام العشرين الثانية مجي مجبريل بالوحى وعند تمام الثالثة فتح
 خيبر وعمره القضيبة التي جرت فمكة وظهور الإسلام وفي تلك الأيام رأى هرقل مارأي ومن جملة

صاحب إيلياء وهو
 أسقف على نصارى الشام
 يحدث أن هرقل حين
 قدم إيلياء أصبح
 خبيث النفس فقال بعض
 بطارقته قد استأكرنا
 هبته قال ابن الناطور
 وكان هرقل حرا ينظر في
 النجوم فقال لهم حين
 سأله أني رأيت الليلة
 حين نظرت في النجوم

ما ذكره أيضا ان برج العنقرب مائى وهو دليل ملك القوم الذين يختنون فكان ذلك دليلا على انتقال الملك الى العرب واما اليهود فليسوا مرادها لان هذا لمن ينقل اليه الملك لا لمن انقبض ملكه فان قيل كيف ساغ للجاري اراده هذا الخبر المشعر بتقوية أمر المنجمين والاعتماد على ما تدل عليه أحكامهم فالجواب انه لم يقصد ذلك بل قصد أن يبين أن الاشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل انسى أو جنى وهذا من أبداع ما يشير اليه عالم أو يجنح اليه محتج وقد قيل ان الحزاء هو الذي ينظر في الاعضاء وفي خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق انفراسة وهذا ان ثبت فلا يلزم منه حصوه في ذلك بل اللاتق بالسيبان في حق هرقل ما تقدم ((قوله ملك الختان)) يضم الميم واسكان اللام ولاكشميين بفتح الميم وكسر اللام ((قوله قد ظهر)) أى غلب بهنى دله نظره في حكم النجوم على ان ملك الختان قد غلب وهو كما قال لان في تلك الايام كان ابتداء ظهور النبي صلى الله عليه وسلم اذ صالح كفار مكة بالحديبية وأنزل الله تعالى عليه انا فتحنا لك فتحا مبينا اذ فتح مكة كان سببه نقض فريش العهد الذي كان بينهم بالحديبية ومقدمة الظهور وظهور ((قوله من هذه الامة)) أى من أهل هذا العصر واطلاق الامة على أهل العصر كما هم فيه تجوز وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الامة قد ظهر فان مراده به العرب خاصة والحصر في قولهم الا اليهود وهو يقتضى علمهم لان اليهود كانوا يابلياء وهى بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم بخلاف العرب فانهم وان كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كالغسان لكنهم كانوا اموكا برأسهم ((قوله فلا يمهلك)) يضم أوله من أهم آثار الهم وقوله شأنهم أى أمرهم ومدائن جمع مدينة قال أبو على الفارسي من جعله فيلة من قولك مدن بالمكان أى أقام به همزة كقبائل ومن جعله مفعلة من قولك دين أى ملك لم يمز كما يش انتهى وما ذكره في معاش هو المشهور وقد روى خارجة عن نافع القاري الهزفي معاش وقال القرأزي من همزها توهمها من فيلة اسمها هيا في اللفظ انتهى ((قوله فيهم على أمرهم)) أى في هذه المشورة ((قوله أنى هرقل برجل)) لم يذكروا من أحضره وملك غسان هو صاحب بصرى الذي قد مرنا ذكره وأشرنا الى أن ابن السكيت روى أنه أرسل من عنده عدى بن حاتم فيجمل أن يكون هو المذكور والله أعلم ((قوله عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم)) فسر ذلك ابن اسحق في روايته فقال خرج بين أظهرنا رجل يزعم انه نبي فقد اتبعه ناس وظلوه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن فتركتهم وهم على ذلك فبين ما أجل في حديث الباب لانه يؤهم ان ذلك كان في أوائل ما ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم وفي روايته انه قال جردوه فاذا هو مختن فقل هذا والله الذي رأيته أعطه ثوبه ((قوله هم يختنون)) في رواية الاصيل هم يختنون بالميم والاول أفيدوا شمل ((قوله هذا ملك هذه الامة قد ظهر)) كذا لا كثر الراء بالضم ثم السكون وللقاسى بالفتح ثم الكسر ولا يذر عن الكشميين وحده ملك فدل مضارع قال القاضى أظهرنا ضمة الميم اتصلت بها فتصفت ووجهه السهيلي في أماليه بانه مبتدأ وخبر أى هذا المذكور ملك هذه الامة وقيل يجوز أن يكون ملكا نعتا أى هذا رجل ملك هذه الامة وقال شيخنا يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأى الكوفيين أى هذا الذى يملك وهو نظيره قوله * وهذا تحملي طليق * على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير الذى يملك من غير حذف قلت لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوله دال على ما قال القاضى فيكون شاذ على أنى رأيت في أصل معتمد وعليه علامة السرخسى بقاء موحدة في أوله وتوجيهها أقرب من توجيهه الاول لانه حينئذ تكون الإشارة بهذا الى ما ذكره من نظره في حكم النجوم والباء متعلقة بظهر أى هذا الحكم ظهر بملك هذه الامة التى تختن ((قوله برومية)) بالتخفيف وهى مدينة معروفة للروم وحصى مجرور بالفتحة منع صرفه للعلمية والتأنيث ويحتمل أن يجوز صرفه ((قوله فلم يرم)) بفتح أوله وكسر الراء أى لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف وقال الداودى لم يصل الى حص وزيقوه ((قوله حتى أتاه كتاب من صاحبه)) وفي حديث دحية الذى أشرفت عليه قال فلما خر جوا أدخلني

ملك الختان قد ظهر فن
يختن من هذه الامة قالوا
ليس يختن الا اليهود
فلا يمهلك شأنهم را كتب
الى مدائن ملكك فيقتلوا
من فيهم من اليهود فيبنيهم
على أمرهم أنى هرقل
برجل أرسل به ملك غسان
بخبر عن خبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما
استخبره هرقل قال اذهبوا
فانظروا واختنن هو أم لا
فانظروا اليه فحدثوه انه
يختن وسأله عن العرب
فقال هم يختنون فقال
هرقل هذا ملك هذه الامة
قد ظهر ثم كتب هرقل الى
صاحب له برومية وكان
نظيره في العلم

عليه وأرسل إلى الاسقف وهو صاحب أمرهم فقال هذا الذي كنا ننظر وبشرنا به عيسى أما أنا فصدقته
ومتبعه فقال له قيصراً أما أنا ان فعلت ذلك ذهب ملكي فذكر القصة وفي آخره فقال لي الاسقف خذ هذا
الكتاب واذهب إلى صاحبك فأقرأ عليه السلام واخبره أني أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأنني قد
آمنت به وصدقته وانهم قد أنكروا علي ذلك ثم خرج اليهم فقتلوه وفي رواية ابن اسحق ان هرقل أرسل
دحية إلى ضغاطر الرومي وقال انه في روم أجوز قولاً مني وان ضغاطر المذكور أظهر اسلامه وألقى ثيابه
التي كانت عليه وأمس ثيابه أيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الاسلام وشهدوا شهادة الحق فقاموا إليه
فضمروا به حتى قتلوه قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له قد قلت لك اننا نخافهم على أنفسنا فضاطر كان أعظم
عندهم مني قلت فبصحتل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنالك كن يعكر عليه ما قيل ان دحية لم يقدم
على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية وانما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك
فأراجع ان دحية قدم على هرقل أيضاً في الاولى فعلى هذا يحتمل ان تكون وقعت لكل من الاسقف
ومن ضغاطر قصة قتل كل منهما بسببها أو وقعت لضغاطر قصتان احدهما التي ذكرها ابن الناطور وليس
فيها انه أسلم ولا أنه قتل والثانية التي ذكرها ابن اسحق فان فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم
(قوله وسار هرقل إلى حصن) لانها كانت دار ملكه كما قدمناه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها
على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشرين سنة (قوله وأنه نبي) يدل على أن
هرقل وصاحبه قرا بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه
(قوله فأذن) هي بالقصر من الأذن وفي رواية المستمل وغيره بالمدوم معناه أعلم والدسكرة بسكون السين
المهمة القصر الذي حوله بيوت وكان قد دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في
دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فخطبهم وانما فعل ذلك خشية أن يشبوا به كما وثبوا بضغاطر (قوله والرشد)
بفتح السين (وان يثبت ملككم) لانهم ان عادوا على الكفر كان سيلاً للذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من
الاخبار السابقة (قوله فتبايعوا) بثمانية تم موحدة وللكشميين ثمانية وموحدة وللأصيلي ثمانية
بنون وموحدة (لهذا النبي) كذا الأبي ذر والباقي بحذف اللام (قوله فخاصوا) بهملتين أي نفر و
وشبههم بالوحوش لان نفرتم أشد من نفره البهائم الانسية وشبههم بالجرودون غيرها من الوحوش لمناسبة
الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل (قوله وأيس) في رواية الكشميين والأصيلي وبنسب يمانين تحتانيتين
وهما عني والاول مقلوب من الثاني (قوله من الأيمان) أي من إيمانهم لما أظهروه ومن إيمانه لانه
نصح بملكه كما قدمناه وكان يحب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلموا باسلامهم فما أيس من الأيمان الا
بالشرط الذي أرادوه والافقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق (قوله
آنفاً) أي قريبا وهو منصوب على الحال (قوله فقدر أيت) زاد في التفسير فقدر أيت منكم الذي
أحييت (قوله فكان ذلك آخر شأن هرقل) أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الأيمان خاصة
لأنه انقضى أمره حينئذ وأنه أطلق الأسرى بالنسبة إلى ما في علمه وهذا أوجه لان هرقل قد وقعت له
قصص أخرى بعد ذلك منها ما أشرنا إليه من تجهيزه للجيش إلى مؤنة ومن تجهيزه للجيش أيضاً إلى تبوك
ومكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم له ثانياً وارساله إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذهب فقصه بين أصحابه كافي
رواية ابن حبان التي أشرنا إليها قبل وأبي عبيد وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التتويحي رسول
هرقل قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيسى الروم
و بطارقهما فذكر الحديث قال فقهر واحتي ان بعضهم خرج من برنسه فقال اسكتوا فإنا أردت ان أعلم
بمسكنكم بدينكم وروى ابن اسحق عن خالد بن بشار عن رجل من قدماء أهل الشام ان هرقل لما أراد
الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أموراً بالاسلام واما الجزية واما ان يصلح النبي
صلى الله عليه وسلم ويبقى لهم مادون الدرب فأبوا وأنه انطلق حتى اذا أشرف على الدرب استقبل أرض

وسار هرقل إلى حصن فلم
يرم حصن حتى أنه كتاب
من صاحبه يوافق رأي
هرقل على خروج النبي
صلى الله عليه وسلم
وأنه نبي فأذن هرقل
لعظماء الروم في دسكرة له
بحصن ثم أمر بأبوابها
فغلقت ثم اطلعت
يامعشر الروم هل لكم في
الفلاح والرشد وأن يثبت
ملككم فتبايعوا لهذا النبي
فخاصوا حصنة جر الوحش
إلى الأبواب فوجدوها قد
غلقت فلما رأى هرقل
نفرتهم وأيس من الأيمان
قال ردوهم علي وقال اني
قلت مقاتي آنفاً فخنس
بهاشديكم على دينكم فقد
رأيت فسجدوا له ورضوا
هذه فكان ذلك آخر شأن
هرقل

الشام ثم قال السلام على من اتبع الهدى يعني الشام تسليم المودع ثم ركض حتى دخل القسطنطينية
واختلف الاخباريون هل هو الذي حارب به المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه والظاهر أنه هو والله أعلم
((تنبيه)) لما كان أمر هرقل في الايمان عند كثير من الناس مستمرا لا أنه يحتمل أن يكون عدم نصرته
بالايمان للتعوف على نفسه من القتل ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافرا وقال الراوي في
آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختم به البخاري هذا الباب الذي استفتح به حديث الاعمال بالنبات
كأنه قال ان صدقت نيته انتفع به في الجلالة والا فقد خاب وخسر فظهرت مناسبة ما يراد قصة ابن الناطور
في بدء الوحي لمناسبة حديث الاعمال المصدر الباب به ويؤخذ للمصنف من آخر افظ في القصة رابعة
الاختتام وهو واضح مما قررناه فان قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي فالجواب
أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء ولأن الآية المكتوبة التي هي قوله
للدعاة الى الاسلام ملتبسة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى انا ارحمنا اليس كما أوتينا الى نوح
الآية وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الآية فبان أنه أوحى اليهم كلهم أن أقيموا الدين
وهو معنى قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية ((نكمل)) ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب
في قصة من ذهب تعظيمه وانهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرج الذي تغلب على طابطة ثم
كان عند سبطه فحدثني بعض أصحابنا ان عبد الملك بن سعد أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج معه
الكتاب فلما رآه استعبر وسأل ان يمكنه من تقييده فامتنع (قلت) وانا في غير واحد عن القاضي نو الدين
ابن الصانع الدمشقي قال حدثني سيف الدين فليح المنصوري قال أرسلني الملك المنصور قلاون الى ملك
الغرب بهدية فأرسلني ملك الغرب الى ملك الفرج في شفاعته فقبلها وعرض على الإقامة عنده فامتنعت
فقال لي لا تحفل بنعمة سنية فأخرج لي صندوقا مضمنا بذهب فأخرج منه مقلدة ذهب فأخرج منها
كتابا قد زالت أكثر وفه وقد التصقت عليه خرقة حريرة فقال هذا كتاب نبيكم الى جدى قيصر ما زالنا
نتوارثه الى الآن وأوصانا آباؤنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فمن حفظه غايه الحفظ
ونعظيمه ونكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبي راشد
الذي أشرت اليه أنفا ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على التنوخى رسول هرقل الاسلام فامتنع فقال
له يا أختنوخ اني كتبت الى ملككم بعصيفة فأمسكها فلن يزال الناس يحدون منه بأسا مادام في العيش خير
وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الاموال من مرسل حمير بن اسحق قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى كسرى وقيصر فأما كسرى فلما قرأ الكتاب خرقة وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أما هؤلاء فيزقون وأما هؤلاء فستكون لهم بقية ويؤيده ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لما جاءه جواب كسرى قال خرف الله ملكه ولما جاءه جواب هرقل قال ثبت الله ملكه والله أعلم ((قوله))
رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمري عن الزهري قال الكرمانى يحتمل ذلك وجهين أن يروى البخاري
عن الثلاثة بالسناد المذكور كأنه قال أنا أبو اليمان أنا هؤلاء الثلاثة عن الزهري وأن يروى عنهم
بطريق آخر كما أن الزهري يحتمل أيضا رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس وأن
يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وان كان الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كاف لمن ثم أدنى راحة
من علم الاسناد والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن وأما الاحتمال الاول فأشبهه بالان
أبا اليمان لم يلحق صالح بن كيسان ولا بمع من يونس وهذا أمر يتعلق بالنقل الهض فلا يلتفت الى ما عساه
ولو كان من أهل النقل لا طلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد
وقد أوفعت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا اليه إشارة مفهومة فرواية صالح وهو ابن كيسان
أخرجها المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق ابراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وفيها من الفوائد الزوائد ما أشرت اليه في أثناء الكلام على هذا الحديث

رواه صالح بن كيسان
ويونس ومعمري عن
الزهري

من قبل ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله على الإسلام زادها أنا نكاره ولم يذكر قصة ابن الناطور وكذا أخرجه مسلم يدونها من حديث إبراهيم المذكور ورواية يونس أيضا عن الزهري بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث وفي الاسنادان مختصرة أيضا من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده بعينه ولم يسقه بتمامه وقد ساقه بتمامه الطبراني من طريق عبيد الله بن صالح عن الليث وذكر فيه قصة ابن الناطور ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التفسير وقد أثيرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضا وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسله فقد ظهر لك أن أبا اليمان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة وإن الزهري إنما رواه لا صحابه يسند واحد من شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله عند المصنف عن غير أبي الهيثم وفواجل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر إنا كان ذلك اختلافا لا يفضي إلى الاضطراب الموجب للضعف فلاح فساد ذلك الاحتمال والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا اله الا هو

﴿ كتاب الايمان ﴾

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان ﴾ هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب مصدر يقال كتب يكتب كتابة وكتبا ومادة كتب والعل على الجمع والضم ومنها المكتبة والكتابة استعمالوا ذلك فيما يجمع أشياء من الابواب والفصول الجامعة للمسائل والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز والباب موضوعه المدخل فاستعماله في المعاني مجاز والايان لغة التصديق وشروط تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه وهذا القدر متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل المأمورات وترك المنهيات كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى والايان فيما قيل مشتق من الأمن وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق إلا أن لوحظ فيه معنى مجازي فيقال آمنه اذا صدقه أي آمنه التكذيب ولم يستفتح المصنف بدو الوحي بكتابة لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لانها تنطوي على ما يتعلق بعبادتها واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه والاول ظاهر ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات ان جعل الترجمة قائمة مقام تسمية البوردة والاحاديث المذكورة بعد البسملة كالاتيات مستفحة بالبسملة ﴿ قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس ﴾ سقط لفظ باب من رواية الاصيلي وقد وصل الحديث بعد تأمل ما وافقه صاره على طريقه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث ﴿ قوله وهو ﴾ أي الايمان ﴿ قول وفعل يزيد وينقص ﴾ وفي رواية الكشي هي قول وعمل وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهو ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره من فروع لما رواه معطوف وليس ذلك مراد المصنف وإن كان ذلك ورد بأسناد ضعيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعملاً والثاني كونه يزيد وينقص فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح بل يدخل الاعتقاد والعبادات ومما يدخل ذلك في تعريف الايمان ومن نفاها عما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى فالسلف قالوا هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالاركان وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ومن هنا نشأ أهم القول بان زيادة والنقص كاسميائي والمرجسة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله وهذا كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى أما بالنظر إلى ما عندنا فالايان هو الاقرار فقط فنأخر أجريت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا ان اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم فان كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فنأطبق عليه الايمان فبالنظر إلى اقراره ومن

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب الايمان ﴾
﴿ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس ﴾

وهو قول وفعل ويزيد وينقص قال الله تعالى ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم وزدانهم هدى ويزيد الله الذين اهتدوا هدى وقال والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم ويزداد الذين آمنوا إيماناً وقوله أيكم زادت هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وقوله تعالى وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً

نفي عنه الايمان قبل النظر الى كماله ومن أطلق عليه الكفر بالنظر الى انه فعل فعل الكافر ومن نفيه عنه
 قبل النظر الى حقيقته وأثبت المعتزلة الواسطة فقالوا الفاسق لا مؤمن ولا كافر وأما المقام الثاني فذهب
 السلف الى أن الايمان يزيد وينقص وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً قال الشيخ محيي
 الدين والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ولهذا كان إيمان الصديق أقوى
 من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى أنه يكون في بعض
 الأحيان الايمان أعظم يقيناً واخلاً صواباً وكلاً منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور
 البراهين وكثرتها وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة نحو ذلك
 وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سيفان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن
 جريج ومعه وغيرهم وهو لا يفقهاء الامصار في عصرهم وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب
 السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة وروى بسنده
 الصحيح عن البخاري قال لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالامصار رأيت أحداً منهم يختلف في أن
 الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالاسانيد حتى جمع كثير من
 الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الاجماع من الصحابة والتابعين وحكاه فضيل بن عياض ويحيى بن لهي
 السنة والجماعة وقال الحارثي في مناقب الشافعي حدثنا أبو العباس الاصم أنا الربيع قال سمعت الشافعي
 يقول الايمان قول وعمل ويزيد وينقص وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن
 الربيع وزاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ثم تلى ويرداد الذين آمنوا إيماناً لا آية ثم مرع المصنف يستدل
 لذلك بآيات من القرآن مصرية بالزيادة وبشواتها يثبت المقابل فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان
 ضرورة ((قوله والحب في الله والبغض في الله من الايمان)) هو افظ حديث أخرجه أبو داود من حديث
 أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه أفضل الاعمال الحب في الله والبغض في الله ولفظه أبي أمامة من أحب
 لله وأبغض لله وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الايمان ولترمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث
 أبي أمامة وزاد أحمد في نفسه ونصح الله وزاد في أخرى وبعمل أسانه في ذكر الله وله عن عمرو بن الجوح باللفظ
 لا يجسد العبد مخرج الايمان حتى يحب الله ويغض الله ولفظ البراء وفيه أوثق من الايمان الحب في الله
 والبغض في الله وسبأني عند المصنف آية الايمان حب الانصار واستدل بذلك على أن الايمان يزيد
 وينقص لأن الحب والبغض يتفاوتان ((قوله وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عدي)) أي ابن عمرة
 السكندري وهو تابعي من أولاد الصحابة وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة فلذلك كتب اليه والتعليق
 المذكور وصلى عليه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الايمان له ما من طريق عيسى بن عاصم قال
 حدثني عدي بن عدي قال كتب الى عمر بن عبد العزيز ما بعد فان للايمان فرائض وشرائع الى آخره
 ((قوله ان للايمان فرائض)) كذا ثبت في معظم الروايات باللام وفرائض بالنصب على انها اسم ان وفي رواية
 ابن عساكر فان الايمان فرائض على ان الايمان اسم ان وفرائض خبرها وبالاول جاء الموصول الذي أشرفنا
 اليه ((قوله فرائض)) أي أعمال مفروضة (وشرائع) أي عقائد دينية وحدود أي منهيات ممنوعة
 وسننا أي مندوبات ((قوله فان أعش فسأبينها)) أي أبين تفاريحها لأصولها لان أصولها كانت معلومة
 أهم حججاً على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب اذا الحاجة هنالم تحقيق والغرض من هذا الاثر أن عمر
 ابن عبد العزيز كان ممن يقول بان الايمان يزيد وينقص حيث قال استكمل ولم يستكمل قال الكرماني
 وهذا على احدي الروايتين وأما على الرواية الاخرى فقد يمنع ذلك لانه جعل الايمان غير الفرائض ((قلت))
 لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله فن استكملها أي الفرائض وما معها فقد استكمل الايمان وبهذا
 تنفق الروايتان فالمراد انهما من المكملات لان الشارع أطلق على مكملات الايمان إيماناً ((قوله وقال
 إبراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي)) أشار الى تفسيره عبيد بن جبير ومجاهد وغيرهم بهذه الآية

والحب في الله والبغض في
 الله من الايمان وكتب
 عمر بن عبد العزيز الى
 عدي بن عدي ان للايمان
 فرائض وشرائع وحدود
 وسننا فن استكملها
 استكمل الايمان ومن لم
 يستكملها لم يستكمل
 الايمان فان أعش فسأبينها
 انكم حتى نعملوا بها وان
 أمت فلأنا على محبتكم
 بجريص وقال إبراهيم
 ولكن ليطمئن قلبي

فروى ابن جرير بسنده الصحيح الى سعيد قال قوله لي طمئن قلبي أي يزداد يقيني وعن مجاهد قال لا يزداد
 إيمانا إلى إيماني وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام مع أن يبيننا صلى الله عليه وسلم قد أمر بالتباعد عنه
 كان كأنه ثبت عن يميننا صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي
 قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالاشارة والله أعلم ((قوله وقال مجاهد)) هو ابن جبل وصرح
 بذلك الأصملي والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضا بسنده صحيح إلى الأسود بن هلال قال قال لي
 معاذ بن جبل اجلس بنا مؤمن ساعة وفي رواية لهما كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخوانه اجلس
 بنا مؤمن ساعة فيجلسان فيذكر الله تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه
 ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك له ولغيره ووجه الدلالة منه ظاهر لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه
 كان مؤمنا وأي مؤمن وإنما يحمل على إرادته أنه يزداد إيمانا بذلك والله تعالى وقال القاضي أبو بكر بن
 العربي لا تنافي فيه للزيادة لأن معاذ إنما أراد تجديد الإيمان لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضا ثم يكون
 أبدا مجتهدا وكلما نظر أو فكر ومانع أو لا تثبت آخره لأن تجديد الإيمان إيمان ((قوله وقال ابن مسعود
 اليقين الإيمان كله)) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسنده صحيح وبقيته والصبر نصف الإيمان
 وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مر فوطا ولا يثبت رفعه وجرى المصنف على عادته
 في الاختصار على ما يدل بالاشارة وحذف ما يدل بالصراحة إذا لفظ النصف صريح في الجزئية وفي الإيمان
 لأحمد بن طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول اللهم زدنا إيمانا و يقينا وفقها واسناده صحيح
 وهذا أصرح في المقصود ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه ((تنبيه)) تعلق بهذا الأثر من يقول إن الإيمان
 هو مجرد التصديق وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان فإذا أيقن القلب بالبعثت
 الجوارح كلها للقاء الله بالأعمال الصالحة حتى قال سفيان الثوري لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي إظهار
 اشتياقا إلى الجنة وهربا من النار ((قوله وقال ابن عمر إلى آخره)) المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك
 والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف بقوله حاله
 بالمهمله والكاف الخفيفة أي تردد فقيهه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته وبعضهم
 لم يبلغ وقد ورد معنى قول ابن عمر هذا مسلم من حديث النبواس مر فوطا وعند أحمد من حديث وابصة وحسن
 الترمذي من حديث عطية السعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الرجل من المتقين حتى
 يدع ما لا بأس به حذرا وما به البأس وليس فيها شيء على شرط المصنف فلماذا اقتصر على أثر ابن عمر ولم أره
 إلى الآن موصولا وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال غمام التقوى أن تتق الله
 حتى تترك ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراما ((قوله وقال مجاهد)) وصل هذا التعليق عبد بن حميد
 في تفسيره والمراد أن الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الأنبياء كلهم ((تنبيه)) قال
 شيخ الإسلام البلقيني وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا التعريف قل من تعرض لبيان
 ذلك أن لفظه وقال مجاهد شرع لكم أو صيالك يا محمد وإياه ديننا واحد أو الصواب أو صالك يا محمد وإياه
 كذا أخرجه عبد بن حميد والقرطبي والطبري وابن المنذر في تفاسيرهم وبه يستقيم الكلام وكيف يفرد
 مجاهد هذا الصبر لنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى ولا مانع من الأفراد في التفسير وإن كان لفظ
 الآية بالجمع على إرادة الخطاب والباقيون تبعوا أفراد الضمير لا يمنع لأن نوحا أفرد في الآية فلم يتبعه
 التعريف وقاية ما ذكر من محيى التفاسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى والله أعلم
 وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان لهذه الآية وما أمروا إلا لعبادوا
 الله إلى قوله دين القيمة قال الشافعي ليس عليهم أمج من هذه الآية أخرجه الخلال في كتاب السنة ((قوله
 وقال ابن عباس)) وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسنده صحيح والمنهاج السبيل أي الطريق الواضح
 والشرعة والشريعة بمعنى وقد شرع أي سن فعلى هذا فإنه لا يشرع غير مرتب فان قيل هذا يدل على

وقال معاذ اجلس بنا مؤمن
 ساعة وقال ابن مسعود
 اليقين الإيمان كله
 وقال ابن عمر لا يبلغ العبد
 حقيقة التقوى حتى يدع
 ما حلك في الصدور وقال
 مجاهد شرع لكم أو صيالك
 يا محمد وإياه ديننا واحد
 وقال ابن عباس شرعة
 ومنها جاسديلا وسنة

الاختلاف والذي قبله على الاتحاد أجيب بأن ذلك في أصول الدين وليس بين الانبياء فيه اختلاف وهذا في
 القروع وهو الذي يدخله النسخ (قوله دعاؤكم ايمانكم) قال النووي يقع في كثير من النسخ هذا باب وهو غلط
 فاحس وصوابه بحذفه ولا يصح ادخال باب هنا اذ لا تعلق له هنا (قلت) ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة
 منها رواية أبي ذر ويمكن توجيهه لكن قال الكرماني انه وقف على نسخة مسجوعة على الفربري بحذفه
 وعلى هذا فقوله دعاؤكم ايمانكم من قول ابن عباس وعطفه على ما قبله كعادته في حذف اداة العطف حيث
 ينقل التفسير وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى قل ما يعبدونكم ربى لولا دعاؤكم قال
 بقول لولا ايمانكم اخبر الله الكفار انه لا يعبدونهم لولا ايمان المؤمنين لم يعبدواهم ايضا ووجه الدلالة للمصنف
 ان الدعاء عمل وقد أطلقه على الايمان فيصح اطلاق أن الايمان عمل وهذا على تفسير ابن عباس وقال غيره
 الدعاء هنا مصدر مضاف الى المفعول والمراد دعاء الرسل الخلق الى الايمان فالعنى ليس لكم عند الله جند
 الا أن يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر فقد كذبتم انتم فسوف يكون العذاب لازما لكم
 وقيل معنى الدعاء هنا الطاعة وتؤيده حديث النعمان بن بشير ان الدعاء هو العبادة أخرجه أصحاب
 السنن بسند جيد (قوله حنظلة) بن أبي سفيان هو قرشي مكّي من ذرية صفوان بن أمية الجعفي
 وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ثقة متفق عليه وفي طبقته عكرمة
 ابن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ضعيف ولم يخرج له البخاري نهى عنه لشدة التباسه
 ورفقته فان بشيوعهم ما لم ير والضعيف عن ابن عمر زاد مسند لم في روايته عن حنظلة قال سمعت عكرمة بن
 خالد يحدث طاوسا أن رجلا قال لعبد الله بن عمر ألا تفروا فقال اني سمعت فذا كرا الحديث ففائدة اسم
 الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي (قوله على خمس) أي دعائهم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي
 رواية لمسلم على خمسة أي أركان فان قيل الاربعة المذكورة مبنية على الشهادة اذ لا يصح شيء منها الا بعد
 وجودها فكيف يضم مبنى الى مبنى عليه في مسمى واحد أجيب بجواز ابتناء أمر على أمر ينبغى على
 امرين أمر آخر فان قيل المبنى لابد أن يكون غير المبنى عليه أجيب بان المجموع غير من حيث الانفراد
 عين من حيث الجمع ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان فإدام
 الأوسط قائما فمسمى البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الأركان فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت
 فالبيت بالنظر الى مجموعته شيء واحد وبالنظر الى افراده أشياء وايضا بالنظر الى أسسه وأركانه الاس أصلي
 والأركان تبعية وتكملة في تنبيهات (أحدها) لم يذكر الجهاد لانه فرض كفاية ولا يتعين الا في بعض الاحوال
 ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل الحسن وأغرب
 ابن بطال فزعم ان هذا الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لان فرض الجهاد
 كان قبل وقعة بدر وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد
 ذلك على الصحيح (ثانيها) قوله شهادة ان لا اله الا الله وما بعد ما محفوض على البدل من خمس ويجوز الرفع
 على حذف الخبر والتقدير منها شهادة ان لا اله الا الله أو على حذف المبتدأ والتقدير أحدها شهادة ان لا اله
 الا الله فان قيل لم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما انفردت به سؤال جبريل عليه السلام أجيب
 بان المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات وقال الاسماعيلي
 ما يحصل هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة وكذا تقول مثلا شهدت
 برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (ثالثها) المراد باقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الايمان
 بها والمراد بآيتاء الزكاة اخراج جزء من المال على وجه مخصوص (رابعها) اشترط الباقية لاني في صحة
 الاسلام تقدم الاقرار بالتوحيد على الرسالة ولم يتابع مع أنا اذا دقق فيسه بان وجهه ويزداد اتجاها اذ
 فروعها فليتأمل (خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن لان
 عموم الحديث يقتضي صحة اسلام من باشر ما ذكر ومفهومه أن من لم يباشره لا يصح منه وهذا العموم

دعاؤكم ايمانكم لقوله
 تعالى قل ما يعبدونكم ربى لولا
 دعاؤكم ومعنى الدعاء في
 اللغة الايمان حدثنا عبيد
 الله بن موسى قال أخبرنا
 حنظلة بن أبي سفيان عن
 عكرمة بن خالد عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بني الاسلام
 على خمس شهادة أن لا اله
 الا الله وأن محمدا رسول
 الله واقام الصلاة وآيتاء
 الزكاة والحج وصوم
 رمضان

مخصوص بقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم على ما تقر في موضعه (سادسها) وقع هنا تقديم الحج على الصوم وعليه بنى البخاري ترتيبه لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج قال فقال رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن عمر لا يصيام رمضان والحج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ففي هذا إشعار بان رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمعنى اما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس أو حضر ذلك ثم نسيه ويعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي كيف وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم على الحج ولا يبي عوانة من وجه آخر عن حنظلة أنه جعل صوم رمضان قبل فتنبويعه قال علي أنه روى بالمعنى ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة أفيقال إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا مستبعد والله أعلم **فائدة** اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسكي ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى **(قوله باب أمور الإيمان)** وللكشيري في أمر الإيمان بالافراد على ازيادة الجنس والمراد بيان الأمور التي هي الإيمان والأمور التي للإيمان **(قوله وقول الله تعالى)** بالخلف ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لمحدث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبانرسأ النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فتلا عليه ليس البر إلى آخره وأورجالة ثقات وانما لم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة فإذا فعلوا وتركوها فهم المؤمنون الكاملون والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخل في معنى البر كما هي داخل في معنى الإيمان فان قيل ليس في المتن ذكر التصديق أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تاما **(قوله قد أفلح المؤمنون)** ذكره بلاداة عطف والمخلف جائز والتقدير وقول الله قد أفلح المؤمنون وثبت المخلف في رواية الأصيلي ويحتمل أن يكون ذلك تفسيرا لقوله المتقون أي المتقون هم المؤمنون وفون بقوله قد أفلح إلى آخره وكان المؤلف أشار إلى إمكان عدل الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عدل طاعة عدلها الله تعالى في كتابه من الإيمان وكل طاعة عدلها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان وحذف المذكر فبلغت تسعا وتسعين **(قوله عن أبي هريرة)** هذا أول حديث وقع ذكره فيه ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتن المستقلة أربعة حديث وستة وأربعون حديثا على التعرير وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرا قال ابن عبد البر لم يختلف في اسم في الجاهلية والاسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلف فيه على عشرين قولاً (قلت) وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر وقال النووي تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً (قلت) وقد جعته في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ولكن كلام الشيخ محمول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معا **(قوله بضع)** بكسر أوله وحكى الفصح لغة وهو عدد مائة مقيدهما بين الثلاث إلى التسع كما جزم به القزاز وقال ابن سيده إلى العشر وقيل من واحد إلى تسعة وقيل من اثنين إلى عشرة وقيل من أربعة إلى تسعة وعن الخليل البضع السبع ويرجح ما قاله القزاز ما انفق عليه المفسرون في قوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشا قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري في فوطاة نقل الصغاني في العباب أنه خاص بمائة والعشرة ومائة والعشرين فإذا جاوز العشرين امتنع قال وأجازه أبو زيد فقال يقال بضعه وعشرين رجلا وبضع وعشرون امرأة وقال الفراء هو خاص بالعشرات إلى التسعين ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف ووقع في بعض الروايات بضعه ثمانمائة ويحتاج إلى تأويل **(قوله وستون)** لم يختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف في ذلك وتابعه يحيى الخثاني بكسر المهملة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو عوانة من طريق

(باب أمور الإيمان)

وقول الله عز وجل ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن المبر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى والميتاتى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحسين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون قد أفلح المؤمنون الآية حدثننا عبد الله بن محمد حدثننا أبو عامر العقدي قال حدثننا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الإيمان بضع وستون

بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال بضع وستون أو بضع وسبعون وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع وسبعون من غير شك ولا في عوانة في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون وروح البیهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو وعنده فتردد أيضا لكن يرجع إليه المتيقن وما عداه مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فعلمولة وعلى صحيحها لا تخاف رواية البخاري وترجع رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة كما ذكره الحليمي ثم عياض لا يستقيم إذا الذي زادها لم يسفر على الجزم بها إلا سيما مع اتحاد المخرج وبهذا يتبين شقوق نظر البخاري وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن ((قوله شعبه)) بالضم أي قطعة والمراد الخصلة أو الجزء ((قوله والحياء)) هو بالمد وهو في اللغة تغير وانكسار يستري الإنسان من خوف ما يعاب به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والترك إنما هو من لوازمه وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح وينتفع من التقصير في حق ذي الحق ولهذا جاء في الحديث الآخر الحياء خير كله فإن قيل الحياء من الغرائز فكيف جعل شبهة من الإيمان أجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلفا ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية فهو من الإيمان لهذا ولأنه باعث على فعل الطاعة وحاجز عن فعل المعصية ولا يقال الرب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لأن ذلك ليس شرعا فان قيل لم أفرد به بالذکر هنا أجيب بأنه كالدأى إلى باقي الشعب إذا لم ينجح في خوف فضيحة الدنيا والآخرة فيأمر وينهى والله الموفق وسياق مزيد في الكلام على الحياء في باب الحياء من الإيمان بعد أحد عشر بابا في فائدة قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صواب ولا يقدح عدم مسرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان اهـ ولم يتفق من عدد الشعب على غلط واحد وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان لكن لم نقف على بيانها من كلامه وقد ظهرت مما أورده ما أذكره وهو أن هذه الشعب تنفرد عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فأعمال القلب فيها المعتقدات والنيات وتشغل على أربع وعشرين خصلة الإيمان بالله ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شيء واعتقاده حدوث ما دونه والإيمان بملأئكته وكتبه ورسوله والقدر خير وشده والإيمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسئلة في القبر والبعث والنشور والحساب والميزان والصراف والخسنة والنار ومحبة الله والحب والبغض فيه ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاده عظمه ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته والإخلاص ويدخل فيه ترك الرياء والتفاني والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا بالقضاء والتوكل والرجة والتواضع ويدخل فيه توقيف الكبير ورجة الصغير وترك الكبر والحب وترك الحد وترك الحق وترك الغضب * وأعمال اللسان وتشتمل على سبع خصال التلطف بالتوحيد وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعليمه والدعاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار واجتناب اللغو * وأعمال البدن وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاعتيان وهي خمس عشرة خصلة الطهارة وحسبها وحكما ويدخل فيه اجتناب النجاسات وستر العورة والصلاة وفراغها والزكاة كذلك وفك الرقاب والجود ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف والصيام وفراغها والحج والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف والتمسك بسنة القدر والقرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالنذر والتحري في الإيمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال التعفف بالشكاح والقيام بحقوق العمال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الأولاد وصلة الرحم وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعامية وهي سبع عشرة خصلة القيام بالأمر مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الأمر والأصلاح بين الناس ويدخل فيه قتال الخوارج والبقاء والمعاونة على البر ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود والجهاد ومنه المراقبة وإداء الأمانة

شعبة والحياء شعبه من
الإيمان

ومنه اداء الخمس والقرض مع وفائه واكرام الجار وحسن المعاملة وفيه جمع المال من حله وانفاق المال في حقه ومنه ترك التبذير والاسراف ورد السلام وتشهيد العاطس وكف الاذى عن الناس واجتناب اللهو واماطة الاذى عن الطريق فهذه تسع وستون تحصيله ويمكن عدّها تسعا وسبعين تحصيله باعتبار افراد ماضيه الى بعض مما ذكر والله أعلم **فائدة** في رواية مسلم من الزيادة أعلاها لا اله الا الله وأدناها اماطة الاذى عن الطريق وفي هذا إشارة الى أن مراتبها متفاوتة **(تنبيه)** في الاسناد المذکور رواية الاقران وهي عبد الله بن دينار عن أبي صالح لانهما تابعيان فان وجدت رواية أبي صالح عنه صار من المديح ورجاله من سليمان الى منتهاه من أهل المدينة وقد دخلها الباقون **(قوله باب)** سقط من رواية الاصمعي وكذا أكثر الابواب وهو ممنون ويجوز فيه الاضافة الى جملة الحديث لكن لم تأت به الرواية **(قوله المسلم)** أسند عمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه **(قوله أبي اياس)** اسمه فاهية بالنون وبين الهاءين ياء أخيرة وقيل اسمه عبد الرحمن **(قوله أبي السفر)** اسمه عبد بن محمد كما تقدم واسمه عبد بن محمد وروى بالفتح عطفاً عليه والتقدير كلاهما عن الشعبي وعبد الله بن عمرو وهو ابن العاص صحابي من صحابي **(قوله المسلم)** قبل الالف واللام فيه للكمال نحو زيد الرجل أي الكامل في الرجولية وتعقب بأنه يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملاً ويجاب بان المراد بذلك مع مراعاة باقي الاركان قال الخطابي المراد أفضل المسلمين من جمع الى اداء حقوق الله تعالى اداء حقوق المسلمين انتهى واثبات اسم الشيء على معنى اثبات الكمال له مستفيض في كلامهم ويحتمل أن يكون المراد بذلك ان يبين علامة المسلم التي يستدل بها على اسلامه وهي سلامة المسلمين من اسائه ويده كاذ كرمه في علامة المنافق ويحتمل ان يكون المراد بذلك الإشارة الى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه لانه اذا أحسن معاملة اخوانه فاولى ان يحسن معاملة ربه من باب التنبيه بالادنى على الاعلى **(تنبيه)** ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب لان محاطة المسلم على كف الاذى عن أخيه المسلم أشد تأكيذاً ولان الكفار يصددان يقاتلوا وان كان فيهم من يجب الكف عنه والايان يجمع التسديد كبر للتغليب فان المسلمين يدخلون في ذلك وخص اللسان بالذکر لانه المعبر عما في النفس وكذا السد لان أكثر الافعال بها والحديث عام بالنسبة الى اللسان دون ما يدلان اللسان يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد بخلاف اليد نعم يمكن ان تشارك اللسان في ذلك بالكتابة وان أثره في ذلك اعظم واستثنى من ذلك شمر طاعطى الضرب باليد في اقامة الحدود والاعذار على المسلم المستحق لذلك وفي التعبير باللسان دون القول نكتة فيدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة فيدخل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق **(فائدة)** فيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق وهو كثير **(قوله والمهاجرة)** هو بمعنى المهاجرة وان كان لفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين لكنه هنا لواحد كالمسافر ويحتمل ان يكون على بابه لان من لازم كونه هاجراً وطنه مشلانه مهاجراً ومن وطنه وهذه الهجرة ضربان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما يدعو اليه النفس الامارة بالسوء والشيطان والظاهرة الفرار بالدين من الفتن وكان المهاجرين خطوبوا بذلك اسلايتكوا على مجرد التحول من دارهم حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيهم ويحتمل أن يكون ذلك قبل بعد انقطاع الهجرة لما قصت مكة تطيبها لقلوب من لم يدرك ذلك بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والاحكام **(تنبيه)** هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم بخلاف جميع ما تقدم من الاحاديث المرفوعة على أن مسلماً أخرج معناه من وجه آخر وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس صحابياً والمؤمن من آمنه الناس وكأنه اختصر هنا المعنى المعناه والله أعلم **(قوله وقال أبو معاوية حدثنا داود)** هو ابن أبي هند وكذا في رواية ابن عساكر عن عامر وهو الشعبي المذکور في الاسناد الموصول وأراد بهذا التعليق بيان جماعه له من الصحابي والتسكتة فيه رواية وهيب بن خالد عن داود

(باب) المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده **(حدثنا)** آدم بن أبي اياس قال حدثنا شعبه عن عبد الله بن أبي السفر واسمه عبد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه **(قال أبو عبد الله)** وقال أبو معاوية حدثنا داود عن عامر قال سمعت عبد الله بن عمرو وعن النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم

عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمر وحكام ابن منده فعلى هذا العمل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم
 لقيه فسمع منه ونبه بالتعليق الآخر على ان عبد الله الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمر والذي بين
 في روايته رقيقه والتعليق عن أبي معاوية وصلة اسحق بن راهويه في مسنده عنه وأخرجه ابن حبان في
 صحيحه من طريقه ولفظه سمعت عبد الله بن عمر ويقول ورب هذه البنية سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول المهاجر من هجر السيئات والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده فلم انه ما أراد الا أصل
 الحديث والمراد بالناس هنا المسلمون كافي الحديث الموصول فهم الناس حقيقة عند الاطلاق لان
 الاطلاق يحتمل على التكامل ولا كمال في غير المسلمين ويمكن حمله على عمومته على ارادة شرط وهو الايجاق مع
 ان ارادة هذا الشرط متعينة على كل حال لما قدمته من استثناء اقامة الحدود على المسلم والله سبحانه وتعالى
 أعلم ((قوله باب)) هو ممنون وفيه ما في الذي قبله ((قوله حديثنا أبو بردة)) هو يريد بالمؤرخة والراه
 مصغرا وشيخه جده وافقه في كنيته لاني اسمه وأبو موسى هو الاشعري ((قوله قالوا)) رواه مسلم
 والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسندهم ما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخاري باسناده هذا باللفظ قلنا
 ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد ٣ الغساني أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا باللفظ قلت فتعين ان
 السائل أبو موسى ولا تخالف بين الروايات لانه في هذه صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة
 اذ اراضى بالسؤال في حكم السائل وفي رواية البخاري أنهم وياهم أرادوا قدسأل هذا السؤال أيضا أبو ذر
 رواد ابن حبان وعمر بن قتادة وراه الطبراني ((قوله أي الاسلام)) ان قيل الاسلام مفرد وشرط أي
 ان تدخل على متعدد أجب بان فيه حذف تقديره أي ذوى الاسلام أفضل ويؤيده رواية مسلم أي المسلمين
 أفضل والجامع بين اللفظين ان افضلية المسلم خاصة بهذه الخصلة وهذا التقدير أولى من تقدير بعض
 الشراح هنا أي خصال الاسلام وانما قلت انه أولى لانه يلزم عليه سؤال آخر بان يقال سئل عن الخصال
 فأجاب بصاحب الخصلة فما الحكمة في ذلك وقد يجاب بانه يتأتى نحو قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل
 ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين الآية والتقدير بأي ذوى الاسلام يقع الجواب مطابقا لغير
 تأويل واذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالاسلام أفضل من بعض خصال المصنف فبقبول
 الزيادة والنقصان فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان اذا الإيمان
 والاسلام عنده مترادفان والله أعلم فان قيل لم جرد أفعال هنا عن العمل أجب بان الحذف عند العلم به
 جائز والتقدير أفضل من غيره ((تنبيه)) هذا الاسناد كله كوفيون ويحيى بن سعيد المذکور
 اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة
 الا عجمية يكنى أبا أيوب وفي طبقته يحيى بن سعيد القطان وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث
 الأموي وليس له ابن يروي عنه يسمى سعيدا فاقترقا وفي الكتاب من يقال له يحيى بن سعيد إثنان أيضا
 لكن من طبقة فوق طبقة هذين وهما يحيى بن سعيد الأنصاري السابق في حديث الأعمال أول الكتاب
 ويحيى بن سعيد التميمي أبو حسان ويمتاز عن الأنصاري بالكنية والله الموفق ((قوله باب)) هو ممنون
 وفيه ما في الذي قبله ((قوله من الاسلام)) لا يصح لي من الإيمان أي من خصال الإيمان ولما استدلل
 المصنف على زيادة الإيمان وتقصانه بحديث الشعب تباع ما ورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانها
 فأورده في هذه الأبواب تصرحاً وتلويحاً وترجم هنا بقوله اطعام الطعام ولم يقل أي الاسلام خير كما في الذي
 قبله اشعار باختلاف المقامات وتعدد السؤالين كما سنقرره ((قوله حديثنا عمرو بن خالد)) هو الحراني
 وهو بفتح العين وصحف من خهها ((قوله الليث)) هو ابن سعيد فقيه أهل مصر عن يزيد هو ابن أبي حبيب
 الفقيه أيضا ((قوله ان رجلا)) لم أعرف اسمه وقيل انه أبو ذر وفي ابن حبان انه هاني بن مرثد والد شريح
 سال عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك ((قوله أي الاسلام خير)) فيه ما في الذي قبله من السؤال والتقدير
 أي خصال الاسلام وانما لم اختر تقدير خصال في الاول فراراً من كثرة الحذف وأيضاً قسنا وبع التقدير

((باب)) أي الاسلام
 أفضل (حديثنا) سعيد بن
 يحيى بن سعيد القرشي قال
 حديثنا أبي قال حديثنا أبو
 بردة بن عبد الله بن أبي بردة
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضي الله عنه قال قالوا
 يا رسول الله أي الاسلام
 أفضل قال من سلم المسلمون
 من لسانه ويده ((باب))
 اطعام الطعام من الاسلام
 (حديثنا) عمرو بن خالد قال
 حديثنا الليث بن يزيد عن
 أبي الخير عن عبد الله بن
 عمرو رضي الله عنهما أن
 رجلاً سأل النبي صلى الله
 عليه وسلم أي الاسلام خير

٣ قوله الغساني في نسخة
 القبانى اه صححه

بعض جواب من سأل فقال السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف فيقال له اذا لاحظت هذين
التقديرين بان الفرق ويمكن التوفيق بأنهما متلازمان اذا لاطعام مستلزم لامة اليد والسلام لامة
اللسان قاله الكرماني وكانه أراد في الغالب ويحتمل أن يكون الجواب مختلف باختلاف السؤال عن
الافضلية ان لو حظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق وقال الكرماني الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة
والخير بمعنى المنفع في مقابلة الشر فالاول من الكمية والثاني من الكيفية فاقتربا واعتدلت بان الفرق لا يتم
الا اذا اختلف كل منهما بما يتلك المقولة اما اذا كان كل منهما يعقل تأنيده في الاخرى فلا وكانه بنى على ان لفظ
خير اسم لا فعل فتضليل وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الحل على اختلاف حال السائلين
أو السامعين فيمكن أن يراد في الجواب الاول تحذير من خشى منه الايذاء بيد أو لسان فأرشدني الله فكف وفي
الثاني ترغيب من رجي فيه النفع العام بالفضل والقول فأرشدني ذلك وخص هاتين المصطلحتين بالذكر
لمسبب الحاجة اليهما في ذلك الوقت لما كانوا فيه من الجهد والمصلحة التأليف وبدل على ذلك أنه عليه الصلاة
والسلام حيث عطيها أول ما دخل المدينة كما رواه الترمذي وغيره صحيحا من حديث عبد الله بن سلام (قوله
نظم) هو في تقدير المصدر أي ان اطعم ومثله تسمع بالمعدي وذكرا لاطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها
(قوله وتقرأ) بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول قال أبو حاتم السجستاني تقول أقرأ عليه السلام ولا تقول
أقرأه السلام فاذا كان مكتوبا قلت أقرئه السلام أي اجعله يقرأه (قوله ومن لم يعرف) أي لا تخص به
أحدًا تكبرا أو تصنعًا بل تعظيما لشعار الاسلام ومراعاة لاخوة المسلم فان قيل اللفظ عام فيدخل الكافر
والمنافق والفاسق أجيب بأنه خص بأدلة أخرى أو ان النهي متأخر وكان هذا عاما لمصلحة التأليف وأما من
شك فيه فالاصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص (تدبر ان) الاول أنخرج مسلم من طريق عمرو
ابن الحرث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الاسناد نظير هذا السؤال لكن جعل الجواب كالذي في حديث أبي
موسى فادعي ابن منده فيه الاضطراب وأجيب بأنهما حديثان اتحدا سنداهما واتفقا أحدهما حديث أبي
موسى ولثانيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم * الثاني هذا الاسناد كله بصريون والذي قبله
كما ذكرنا كوفيون والذي بعده من طريقه بصريون فوقع له التسلسل في الابواب الثلاثة على الولا وهو من
اللطائف (قوله باب من الايمان) قال الكرماني قدم لفظ الايمان بخلاف أخوانه حيث قال اطعام الطعام
من الايمان اما لاداهتمام بذكره أو للعصر كأنه قال المحبة المذكورة ليست الا من الايمان (قلت) وهو
توجيه حسن الا أنه يرد عليه ان الذي بعده أليق بالاهتمام والخصر معا وهو قوله باب حب الرسول من الايمان
فالظاهر أنه أراد التنويع في العبارة ويمكن انه اهتم بذكر حب الرسول فقدمه والله أعلم (قوله يحيى) هو ابن
سعيد القطان (قوله وعن حسين المعلم) هو ابن ذكوان وهو معطوف على شعبة فالتقدير عن شعبة وحسين
كلاهما عن قتادة وانما لم يجمع بينهما لان شيخه أفردهما فأورد المصنف معطوفا اختصارا ولان شعبة قال عن
قتادة وقال حسين حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معطوفة وهو غلط فقد رواه
أبو نعيم في المستخرج من طريق ابراهيم الحارثي عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم
وأبدى الكرماني كعادته بحسب التجويز العقلي ان يكون تعليقا أو معطوفا على قتاده فيكون شعبة رواه عن
حسين عن قتادة الى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئا من علم الاسناد والله المستعان * (تنبية) * المتن
المساق هنا لفظ شعبة وأما لفظ حسين من رواية مسدد التي ذكرناها فهو لا يؤمن بعبد حتى يحب لآخيه
وطاؤه وللا مع اعلى من طريق روح عن حسين حتى يحب لآخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير فبن المراد
بالاخوة وعين جهة الحب وزاد مسلم في أوله عن أبي خيثمة عن يحيى القطان والذي نفسي بيده وأما طريق
شعبة فصرح أحدوا الناس في روايتهما بسماع قتادة له من أنس فانتفت نهمة تدليسه (قوله لا يؤمن) أي
من يدعي الايمان ولم يستل أحدكم ولا يصلي أحد ولا ين عسا كرم عبد وكذا المسلم عن أبي خيثمة والمراد بالنفي
كمال الايمان ونفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم كقولهم فلان ليس بانسان فان

فقال اطعم الطعام وتقرأ
السلام على من عرفت
ومن لم تعرف (باب) من
الايمان أن يحب لآخيه
ما يحب لنفسه * حدثنا
مسدد قال حدثنا يحيى
عن شعبة عن قتادة عن
أنس رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وعن حسين المعلم قال
حدثنا قتادة عن أنس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يؤمن أحدكم

قيل فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمنا كاملا وان لم يأت ببقية الأركان أحبب بأن هذا ورد
 موريد المبالغة أو يستفاد من قوله لآخيه المسلم ملاحظة بقية صفات المسلم وقد صرح ابن حبان من رواية
 ابن أبي عدي عن حسين المعلم بالمراد واقظه لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة
 ان من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرا وبهذا يتم استدلال المصنف على انه يتفاوت وان هذه الخصلة
 من شعب الإيمان وهي داخلية في التواضع على ما سنقره ((قوله حتى يحب)) بالنصب لان حتى جارة وأن
 بعدها ضرورة ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى اذ عدم الإيمان ليس سببا للمحبة ((قوله
 ما يحب لنفسه)) أي من الخير كما تقدم عن الاسماعيلي وكذا هو عند السائي وكذا عند ابن منده من رواية
 همام عن قتادة أيضا والخبر كماله جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والاخووية وتخرج المهيئات لان
 اسم الخير لا يقتضيها والمحبة ارادة ما يعتقد خيرا قال النووي المحبة الميل الى ما يوافق المحب وقيل تكون
 بحواسه كحسن الصورة أو بفعله املذاته كالفضل والكمال واما لاحسانه كحب نفع أو دفع ضرر انتهى
 ملخصا والمراد بالليل هنا الاختياري دون الطبيعي والقسري والمراد أيضا أن يحب أن يحصل لآخيه نظير
 ما يحصل له عنه سواء كان في الامور المحسوسة او المعنوية وليس المراد أن يحصل لآخيه ما يحصل له لامع
 سلبه عنه ولا مع بقائه بعينه له اذ قيام الجوهر أو العرض بعلمين محال وقال أبو الزناد بن سراج ظاهر هذا
 الحديث طلب المساواة وحقيقته تستلزم التفضيل لان كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره فاذا أحب
 لآخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين (قلت) أقرا القاضي عياض هذا وفيه نظر اذ المراد الزجر عن هذه
 الارادة لان المقصود الحث على التواضع فلا يحب أن يكون أفضل من غيره فهو مستلزم للمساواة ويستفاد
 ذلك من قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا ولا يتم ذلك الا بترك
 الجسد والغفل والحق والفساد وكما اخصال مذمومة * (فائدة) * قال الكرماني ومن الإيمان أيضا أن
 يبغض لآخيه ما يبغض لنفسه من الشر ولم يذكره لان حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه فترك التنصيص عليه
 اكتفاء والله أعلم ((قوله باب حب الرسول)) اللام فيه لله والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقريته قوله حتى أكون أحب وان كانت محبة جميع الرسل من الإيمان لكن الاحبة مختصة بسيدنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قوله شعبة)) هو ابن أبي حمزة الحنصلي واسم أبي حمزة دينار وقد أثار كثير
 المصنف من تخريج حديثه عن الزهري وأبي الزناد ووقع في غرائب مالك للدارقطني ادخال رجل وهو أبو سلمة
 ابن عبد الرحمن بن الاعرج وأبي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسماعيلي ببينها من
 حديث مالك ومن حديث ابراهيم بن طهمان وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي اليمان شقيق
 البخاري هذا الحديث مصر حافيه بالتحديث في جميع الاسناد وكذا السائي من طريق علي بن عياش عن
 شعيب ((قوله والذي نفسي بيده)) فيه جواز الخلاف على الامر المهم فكيف اذا وان لم يكن هناك مستحلف ((قوله
 لا يؤمن)) أي ايمانا كاملا ((قوله أحب)) هو أفعول بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه
 وبين معموله بقوله اليه لان الممتنع الفصل بأجنبي ((قوله من والده وولده)) قدم الوالد لانه كثرية لان كل أحد
 له والد من غير عكس وفي رواية السائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد وذلك لمزيد الشفقة ولم يختلف
 الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخاري عن مسلم ((قوله أخبرنا يعقوب بن ابراهيم))
 هو الدورقي والتفريق بين حدثنا وأخبرنا لا يقول به المصنف كما يأتي في العلم وقد وقع في غير رواية أبي ذر حدثنا
 يعقوب ((قوله وحدثنا آدم)) عطف الاستناد الثاني على الاول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما فان
 لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ عبد العزيز مثله الا أنه قال كما رواه
 ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخاري بهذا الاستناد من أهله وماله بدل من والده وولده وكذا المسلم من
 طريق ابن علية وكذا الاسماعيلي من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه لا يؤمن الرجل
 وهو أشمل من جهة وأحدكم أشمل من جهة وأشمل منهما رواية الاسماعيلي لا يؤمن أحدكم فليس في

حتى يحب لآخيه ما يحب
 لنفسه ((باب)) حب
 الرسول صلى الله عليه
 وسلم من الإيمان * حدثنا
 أبو اليمان قال أخبرنا
 شعيب قال حدثنا أبو الزناد
 عن الأعرج عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 والذي نفسي بيده لا يؤمن
 أحدكم حتى أكون أحب
 اليه من والده وولده
 * حدثنا يعقوب بن ابراهيم
 قال حدثنا ابن علية عن
 عبد العزيز بن صهيب
 عن أنس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وحديثنا
 آدم قال حدثنا شعبة عن
 قتادة عن أنس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يؤمن أحدكم
 حتى أكون أحب اليه
 من والده وولده والناس
 أجمعين

عبد العزيز مغاير سياق قتادة وصنيع البخاري بوجه اتحادهما في المعنى وليس كذلك فالجواب ان البخاري
يصنع مثل هذا نظرا الى أصل الحديث لا الى خصوص الفاظه واقصر على سياق قتادة لما وافقته اسياق
حديث أبي هريرة وروايه شعبية عن قتادة مأثور فيها من تدليس قتادة لانه كان لا يسمع منه الا ما سمعه
وقد وقع التصريح به في هذا الحديث في رواية النسائي وذ كر الولد والوالد ادخل في المعنى لانهما اعز على
العاقل من الاهل والمال بل ربما يكونان أعز من نفسه ولهذا لم يذكر النفس أيضا في حديث أبي هريرة
وهل تدخل الأم في لفظ الموالدان أريد به من له الولد فيهم أو يقال اكتفى بذ كر أحدهما كما يكتفى عن أحد
الضدين بالأخر ويكون ما ذكر على سبيل التمثيل والمراد بالاعزة كأنه قال أحب اليه من أعزته وذ كر
الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير وقدم الوالد ٣ على الولد في رواية لتقديمه
بالزمان والاحلال وقدم الولد في أخرى لمزيد الشفقة وهل تدخل النفس في عموم قوله والناس أجمعين الظاهر
دخوله وقيل إضافة المحبة اليه تقتضي خروجه منهم وهو بعد وقد وقع التنصيص بذ كر النفس في حديث
عبد الله بن هشام كما سيأتي والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع قاله الخطابي وقال النووي فيه
تأنيج الى قضية النفس الامارة والمطمئنة فان من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم
راجحا ومن رجع جانب الامارة كان حكمه بالعكس وفي كلام القاضي عياض ان ذلك شرط في صحة الايمان
لان جعل المحبة على معنى التعظيم والاحلال ونعقبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مرادنا لان اعتقاد
الاعظمية ليس مستلزما للمحبة اذ قد يجد الانسان اعظام شيء مع خلوه من محبته قال فعلى هذا من لم يجد
من نفسه ذلك الميل لم يكمل ايمانه والى هذا يؤمى قول عمر الذي رواه المصنف في الايمان والنذور من
حديث عبد الله بن هشام ان عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا أنت يا رسول الله أحب الى من
كل شيء الا من نفسي فقال لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب اليك من نفسي فقال له عمر فأنك الا أن
والله أحب الى من نفسي فقال الا أن يا عمر انتهى فهذه المحبة ليست باعتقاد الاعظمية فقط فانها كانت
حاصلة له قبل ذلك قطعا ومن علامة الحب المذكورة أن يعرض على المرء ان لو خير بين فقد غرض من
أغراضه أو فقد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ان لو كانت ممكنة فان كان فقد هان لو كانت ممكنة أشد
عليه من فقد شيء من أغراضه فقد انصف بالاحبية المذكورة ومن لا فلا وليس ذلك محصورا في الوجود
والفقد بل يأتي مثله في نصرة سنته والذب عن شريعته وقع مخاضها ويدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وفي هذا الحديث ايماء الى فضيلة التفكير فان الاحبية المذكورة تعرف به وذلك ان محبوب
الانسان اما نفسه واما غيره اما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات هذا هو حقيقة المطالب
وأما غيره فاذا حقق الامر فيه فاذا هو بسبب تحصيل نفع قاعلى وجوهه المختلفة حالا وما لا فاذا تأمل النفع
الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان اما بالباشرة
واما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الابدي في النعيم السرمدي وعلم ان نفعه بذلك أعظم من جميع
وجوه الانتفاعات فاستحق لذلك أن يكون حظ من محبته أو فر من غيره لان النفع الذي يشير المحبة حاصل منه
أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استعداد ذلك والغفلة عنه ولا شأن ان حظ العصابة رضى
الله عنهم من هذا المعنى أنتم لان هذا ثمرة المعرفة وهم بها أعلم والله الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي
صلى الله عليه وسلم ايمانا صحيحا لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة غير انهم متفاوتون فمنهم من
أخذ من تلك المرتبة بالخط الأدنى ومنهم من أخذ منها بالخط الأدنى كمن كان مستغرقا في الشهوات محجوبا
في الغفلات في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق الى رؤيته بحسب
بؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ويبدل نفسه في الامور الخطيرة ويجعل خبر ذلك من نفسه وجدا لا يتردد
فيه وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع ما ذكرنا وقر في قلوبهم
من محبته غير ان ذلك سر يعجز الزوال بتوالي الغفلات والله المستعان انتهى ملخصا ((قوله باب حلاوة

٣ قوله وقدم الوالد الخ
تقدم قريبا في قوله من
والده وولده اه من هاشم
نسبه اه

((باب حلاوة

(الايان) مقصود المصنف ان الخلاوة من ثمرات الايمان ولما قدم ان محبة الرسول من الايمان اردفه
 بما يوجد الخلاوة ذلك ((قوله حدثنا محمد بن المنثي)) هو ابو موسى العنزي يفتح التون بعد ما زاي قال
 حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد الحميد حدثنا ايوب هو ابن ابي نعيمه السخيتياني يفتح السين المهملة على الصحيح
 وحكى ضمهها وكسرهما عن ابي قلابه بكسر القاف وبياء موحدة ((قوله ثلاث)) هو مبتدأ والجملة الخبر
 وجازا ابتداء بالذكرة لان التنوين عوض المضاف اليه فالتقدير ثلاث خصال ويحتمل في اعرابه غير ذلك
 ((قوله كن)) اي حصلن فهي تامة وفي قوله خلاوة الايمان استعارة تخيلية شبه رغبة المؤمن في الايمان
 بشئ حاله وانبت له لازم ذلك الشئ واصله اليه وفيه تلميح الى قصة المريض والصحيح لان المريض
 الصفر اوى يجلد طعم العسل حر او الصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه وكما انقصت الحكمة شيئا ناقص ذوقه
 بقدر ذلك فكانت هذه الاستعارة من اوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة والنقص قال الشيخ ابو
 محمد بن ابي جرة انما عبر بالخلاوة لان الله شبه الايمان بالشجرة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة
 فالكلمة هي كلمة الاخلاص والشجرة اصل الايمان وانما غاصم اتباع الامر واجتناب النهي هو وروقه امامهم
 به المؤمن من الخير وغيره اعمال الطاعات وحلاوة الثمر جنى الثمرة وغاية كلمة تنهاى نضج الثمرة وبه تظهر
 حلاوتها ((قوله احب اليه)) منصوب لانه خبر يكون قال البيضاوي المواد بالحب هنا الحب العقلي الذي
 هو اثار ما يقتضي العقل السليم وجهانه وان كان على خلاف هوى النفس كالمرضى يعافى الدواء بطبعه
 فينفر عنه ويميل اليه بمقتضى عقله فيموى تناوله فاذا تأمل المرء ان الشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه
 صلاح عاجل او خلاص آجل والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك فغرن على الاتسار بأمره بحيث يصير هواه
 تبعاله ويلتذ بذلك التذاذع فلياذن العقل اذ الرأى ما هو كمال وخير من حيث هو وكذلك وعبر الشارع
 عن هذه الحالة بالخلاوة لانها أظهر اللذائذ المحسوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا للكمال
 الايمان لان المرء اذا تأمل ان المنعم بالذات هو الله تعالى وان لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواء وان جماعه
 وسائطه وان الرسول هو الذي يبين له مراد ربه اقتضى ذلك ان يتوجه بكليته نحوه فلا يحب الا ما يحب ولا
 يحب من يحب الا من أجله وأن يتيقن ان جملة ما رعد وأوعده حق يقيناً ويخيل اليه الموعد كالواقع فيحسب
 ان محاسن الذكور رياض الجنة وان العود الى الكفر انقضاء في النار انتهى ملخصا وشاهد الحديث من القرآن
 قوله تعالى قل ان كان آباؤكم وأبنائكم وأبنائكم الى ان قال احب اليكم من الله ورسوله ثم هد على ذلك وتوعد بقوله
 فتر بصوا ((فائدة)) فيه اشارة الى التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل فالاول من الاول والاخير من
 الثاني وقال غيره محبة الله على قسمين فرض ونسب والفرض المحبة التي تنبعث على امتثال أوامر والالتزام بها
 معاصيه والرضا بما يقدره من وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فله تقصيره في محبة الله حيث قدم
 هوى نفسه والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها فيورث الغفلة المقتضية للتوسع
 في الرجاء فيقدم على المعصية أو تستمر الغفلة فيقع وهذا الثاني يسرع الى الاقلاع مع التسليم والى الثاني يشير
 حديث لا يزني الزاني وهو مؤمن والندب ان يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع في الشبهات والمتصف
 عموما بذلك نادى وقال وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ويراد أن لا يتلقى شيئا من المأمورات والمنهيات
 الا من مشكاته ولا يسلك الا طريقته ويرضى بما شرعه حتى لا يجحد في نفسه حرجا مما قضاه ويقتل باخلقه
 في الجود والايثار والحلم والتواضع وغيرها من جاهد نفسه على ذلك وجد خلاوة الايمان وتتفاوت مراتب
 المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ محي الدين هذا حديث عظيم اصل من اصول الدين ومعنى خلاوة الايمان
 استدلال الطاعات وتحمل المشاق في الدين وابتداء ذلك على أعراض الدنيا ومحبة العبد لله تحصل بفعل
 طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول وانما قال مما سواهما ولم يقل ممن ليعلم من يعقل ومن لا يعقل قال وفيه
 دليل على انه لا بأس بهذه التثنية وأما قوله للذي خطب فقال ومن يعصها ما بأس الخطيب أنت فليس من
 هذا لان المراد في الخطب الايضاح وأما هنا فالمراد الايجاز في اللفظ ليحفظ ويدل عليه أن النبي صلى الله

الايمان * حدثنا محمد بن المنثي
 قال حدثنا عبد الوهاب
 الثعفي قال حدثنا ايوب عن
 ابي قلابه عن أنس رضي
 الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ثلاث
 من كن فيه وجد خلاوة
 الايمان أن يكون الله
 ورسوله أحب اليه مما
 سواهما

عليه وسلم حيث قاله في موضع آخر قال ومن يعصها فلا يضره الا نفسه واعترض بان هذا الحديث انما ورد
 ايضا في حديث خطبة النكاح واجيب بأن المقصود في خطبة النكاح ايضا الايجاز فلا تنقض وثم اجوبة
 أخرى منها دعوى الترجيح فيكون حيزا لمنع أولى لانه عام والاخر يحمّل الخصوصية ولانه ناقل والاخر
 مبني على الاصل ولانه قول والاخر فعل ورد بان احتمال التخصيص في القول ايضا حاصل بكل قول ليس
 فيه صيغة عموم أصلا ومنها دعوى انه من الخصائص فيمتنع من غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمتنع منه
 لان غيره اذا جع أو هم اطلاقه التسوية بخلافه هو فان منصبه لا يتطرق اليه ايهام ذلك والى هذا مال ابن
 عبد السلام ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر وهو ان كلامه صلى الله عليه وسلم هنا جلة واحدة فلا يحسن
 اقامة انظار فيها مقام المضمير وكلام الذي خطب جملتان لا يكره اقامة الظاهر فيها مقام المضمير وتوقف
 هذا بان لا يلزم من كونه لا يكره اقامة الظاهر فيها مقام المضمير أن يكره اقامة المضمير فيها مقام الظاهر
 فأجابه الرد على الخطيب مع انه هو صلى الله عليه وسلم جج كما تقدم ويحاجب بأن قصصه الخطيب كما قلنا ليس
 فيها صيغة عموم بل هي واقعة عين فيجوز أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توهم التسوية كما تقدم
 ومن محاسن الاجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب ان تنبيه المضمير هنا لا يعم الى ان المعتبر
 هو المجموع المركب من الحيتين لكل واحدة منهما فانها وحدها لا غيبة اذ لم ترتبط بالآخرى فن يدعى حب
 الله مثلا ولا يحب سواه ولا ينفعه ذلك ويشير اليه قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 فأوقع متابعتة مكتنفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد وأما امر الخطيب بالافراد فلان كل
 واحد من العصيانيين مستقل باستلزام الغواية اذا العطف في تقدير التكرير والاصل استقلال كل من
 المعطوفين في الحكم ويشير اليه قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فأعاد أطيعوا
 في الرسول ولم يعمده في أولى الامر لانهم لا استقلال لهم في الطاعة كما استقلال الرسول انتهى ملخصا من
 كلام البيضاوي والطبري ومنها اجوبة أخرى فيها تكلم منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ومنها أن
 له أن يجمع بخلاف غيره ((قوله وان يحب المرء)) قال يحيى بن معاذ حقيقة الحب في الله ان لا يزيد بالبر
 ولا ينقص بالجفاء ((قوله وان يكره ان يعود في الكفر)) زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن
 سفيان عن محمد بن المثنى شيخ المصنف بعد اذا أنقذه الله منه وكذا هو في طريق أخرى للمصنف والانتقاد
 أصح من أن يكون بالعمدة منه ابتداء بأن يولد على الاسلام ويستقر أو بالاخراج من ظلمة الكفر الى نور
 الايمان كما أوقع أكثر من الصحابة وعلى الاول فيصل قوله يعود على معنى الصيرورة بخلاف الثاني فان العود
 فيه على ظاهره فان قيل فلم عدى العود بنى ولم يعمده بالى فالجواب أنه ضمنه معنى الاستقرار وكان قد قال يستقر
 فيه ومثله قوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها ((تنبيه)) هذا الاسناد كله بصريون وأخوجه المصنف بعد
 ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة الى
 أن قتل وأخرجه من هذا الوجه في الادب في لفظ الحب في الله ولفظه في هذه الرواية وحتى أن يذف في النار
 أحب اليه من أن يرجع الى الكفر بعد اذا أنقذه الله منه وهي أبلغ من لفظ حديث الباب لانه يسوي فيه بين
 الامر بن وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الاخرى وكذا
 رواه مسلم من هذا الوجه وصرح النسائي في روايته والامام عيسى بن سماعيل قتادة له من أنس والله الموفق
 وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه وان
 يحب في الله ويبغض في الله وقد تقدم للمصنف في ترجمته والحب في الله والبغض في الله من الايمان وكأنه أشار
 بذلك الى هذه الرواية والله أعلم ((قوله باب)) هو ممنون ولما ذكر في الحديث السابق أنه لا يحبه الا الله عقبه بما
 يشير اليه من أن حب الانصار كذلك لان محبة من يحبه من حيث هذا الوصف وهو التصرة انما هو لله تعالى
 فهم وان دخلوا في عموم قوله لا يحبه الا الله لمكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية ((قوله حدثنا أبو الوليد))
 هو الطيالسي ((قوله جبر)) يفتح الجيم وسكون الموحدة وهو ابن عتيك الانصاري وهذا الراوي ممن وافق

وان يحب المرء لا يحبه
 الله وان يكره ان يعود
 في الكفر كما يكره ان
 يذف في النار ((باب))
 علامة الايمان حب
 الانصار حدثنا أبو الوليد
 قال حدثنا شعبة قال
 أخبرني عبد الله بن عبد
 الله بن جبر قال سمعت
 أنس رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم

اسمه اسم آية ((قوله آية الايمان)) هو جملة ممدودة وباء تحتانية مفتوحة وهاء تانيث والايمان
 مجرور بالاضافة هذا هو المعنى في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات
 والمسانيد والآية العلامة كما ترجم به المصنف ووقع في احزاب الحديث لاني البقاء العكبري انه
 الايمان بمزة مكسورة ونون مشددة وهاء والايمان مرفوع واعربه فقال ان للتأكيدها الهاء ضمير
 الشأن والايمان مبتدأ وما بعده خبر ويكون التقدير ان الشأن الايمان حب الانصار وهذا تصغير
 منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك فان قيل
 واللفظ المشهور ايضا يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في فضائل الانصار من حديث البراء
 ابن عازب الانصار لا يحبهم الا مؤمن فالجواب عن الاول ان العلامة كالتحسين لا ترد ولا تتركس فان أخذ من
 طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به سلمنا الحصر لكنه ليس حقيقة بل ادعاء للمبالغة أو هو حقيقي
 لكنه خاص عن أعضائهم من حيث النصرة والجواب عن الثاني ان غاية ان لا يقع حب الانصار الا للمؤمن
 وليس فيه نفي الايمان عن لم يقع منه ذلك بل فيه ان غير المؤمن لا يحبهم فان قيل فعلى الشق الثاني هل يكون
 من أعضائهم منافقا وان صدق وأقر فالجواب ان ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مراد فيجوز على تقييد
 البغض بالجهة فن أعضائهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصر وارسول الله صلى الله عليه وسلم أثر ذلك
 في تصديقه فيصح انه منافق ويقر ب هذا الجمل زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب من
 أحب الانصار فحبى أحبهم ومن أبغض الانصار فبغضى أبغضهم ويأتى مثل هذا في الحب كما سبق وقد
 أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا حرام من
 حديثه حب الانصار ايمان وبغضهم نفاق ويحتمل ان يقال ان اللفظ خرج على معنى التصدير فلا يراد
 ظاهره ومن ثم لم يقابل الايمان بالكفر الذي هو ضده بل قابله بالنفاق اشارة الى ان الترغيب والترهيب انما
 خوطب به من يظهر الايمان امامن يظهر الكفر فلا لانه من تكب ما هو أشد من ذلك ((قوله الانصار)) هو جمع
 ناصر كما صاحب وصاحب أو جمع نصير كما شراف وشريف واللام فيه للهداية أي انصار رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمراد الاوس والخزرج وكانوا قبل ذلك يعرفون بآبى قيلة بقاء مفتوحة وباء تحتانية ساكنة
 وهي الام التي تجمع القبيلتين فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق
 أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل
 من ابواء النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم
 في كثير من الأمور على أنفسهم فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب
 وعجم والعداوة تجر البغض ثم كان ما اختصوا به مما ذكره موجبا للحسد والحسد يجرب البغض فلهذا جاء
 التصدير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الايمان والنفاق تنويها بآية عظم فضلهم وتنبيها على
 كرم فعلهم وان كان من شاركهم في معنى ذلك مشاوكا لهم في الفضل المذكور وكل بقسطه وقد ثبت في صحيح
 مسلم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك الا منافق وهذا جار باطراد في
 أعيان الصحابة لتحقيق مشترك الاكرام لما لهم من حسن العناء في الدين قال صاحب المفهم واما الحروب
 الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة بل للامر الطارئ الذي اقتضى
 المخالفة ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وانما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الاحكام للمصيب
 أجرين وللخطي اجر واحد والله أعلم ((قوله باب)) كذا هو في رواية الترمذي لا ترجع وسقط من رواية الاصيلي
 أصلا فديته عنده من جملة الترجمة التي قبله وعلي رواية تضافه ومعلق بها أيضا لان الباب اذا لم تذكر له ترجمة
 خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعاقبه به كصنيع مصنف في الفقهاء ووجه التعلق أنه لما ذكر الانصار في
 الحديث الاول أشار في هذا الى ابتداء السبب في تقييدهم بالانصار لان أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة منى في الموسم كما سيأتى شرح ذلك ان شاء الله تعالى في السيرة النبوية

قال آية الايمان حب
 الانصار وآية النفاق بغض
 الانصار ((باب)) حدثنا
 أبو اليمان قال أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني أبو ادريس

من هذا الكتاب وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع أخر في باب من شهد بدرا قوله فيسه كان
 شهد بدرا وفي باب وفود الانصار لقوله فيه وهو أحد النقباء وأوردته هنا لعلقه بما قبله كما يتناهى ثم ان في متنه
 ما يتعلق بعبادة الايمان من وجهين آخرين أحدهما ان اجتناب المناهي من الايمان كما مثقال الاوامر
 وثانيهما انه تضمن الرد على من يقول ان مرتكب الكبيرة كافرا أو مخلد في النار كما سيأتي تقريره ان شاء الله
 تعالى ((قوله عائد الله)) هو اسم علم أي ذو عيادة بالله وأبوه عبد الله بن عمر والحولاني صحابي وهو من حيث
 الرواية تابعي كبير وقد ذكر في الصحابة لان له رؤية وكان مولده عام حنين والاستاذ كله شاميون ((قوله
 وكان شهد بدرا)) يعني حضر الواقعة المشهورة الكائنة بالمكان المعروف ببدر وهي أول وقعة قال النبي
 صلى الله عليه وسلم فيها المشركين وسيأتي ذكرها في المغازي ويحتمل ان يكون قائل ذلك أبو ادريس فيكون
 متصلا إذا حل على انه يسمع ذلك من عبادة أو الزهري فيكون منقطعاً وكذا قوله وهو أحد النقباء ((قوله ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم)) سقط قبلها من أصل الرواية لفظ قال وهو خبر ان لان قوله وكان وما بعدها
 معترض وقد برزت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطا لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا الحديث باسناده
 هنا في باب من شهد بدرا فلهذا سقطت هنا من بعده ولا جد عن أبي اليمان بهذا الاسناد ان عبادة حدثه
 ((قوله وحوله)) يفتح اللام على الظرفية والعصاة بكسر العين الجماعة من العشرة الى الأربعين ولا واحد
 لها من لفظها وقد جاءت على عصائب وعصب ((قوله يا يعقوب)) زاد في باب وفود الانصار تعالى يا يعقوب
 والمباينة عبارة عن المعاهدة سميت بذلك تشبيها بالمعاهدة المسالمة كما في قوله تعالى ان الله اشترى من
 المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ((قوله ولا تقتلوا أولادكم)) قال محمد بن اسمعيل التيمي وغيره
 خص القتل بالاولاد لانه قتل وقطعة رحم فالعناية بالنهي عنه أكد لانه كان شائعا فيهم وهو وأد البنات
 وقتل البنين خشية الاملاق أو خصهم بالذكور لانهم يصدون لا يدفعون عن أنفسهم ((قوله ولا تأتوا بهتان
 اليهتان الكذب الذي يهت ساعده وخص الايدي والارجل بالافتراء لان معظم الافعال تقع بهما اذ كانت
 هي العوامل والجوامل للعبادة والسعي وكذا يسهون الصنائع الايدي وقد يعاقب الرجل بجناية قولية
 فيقال هذا جناية كسبت يدك ويحتمل ان يكون المراد لانهم والناس كفا حاربهم بشاهد بعضا كما يقال
 قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي وفيه نظر لذكر الارجل وأجاب الكرمانى بان المراد الايدي وذكر الارجل
 تأكيداً لمحصله أن ذكر الارجل ان لم يكن مقتضيا فليس بمانع ويحتمل أن يكون المراد بما بين الايدي
 والارجل القلب لانه هو الذي يترجم اللسان عنه فلذلك نسب اليه الافتراء كان المعنى لازموا أحد ما يكذب
 تزورونه في أنفسكم ثم تهتدون صاحب به بالسنتكم وقال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل أن يكون قوله بين أيديكم
 آخر في الحلل وقوله وأرجلكم أي في المستقبل لان السعي من أفعال الارجل وقال غيره أصل هذا كان في
 بيعة النساء وكفى بذلك كما قال الهروي في الغريبين عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلتقطه الى زوجها
 ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج الى حمله على غير ما ورد فيه أولا والله أعلم ((قوله ولا تعصوا))
 للامام عيسى في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للآية والمعروف ما عرف من الشارع حسنه فيها
 وأمر ((قوله في معروف)) قال النووي يحتمل أن يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولى الامر عليكم في
 المعروف فيكون التقييد بالمعروف متعلقاً بشئ بعده وقال غيره منبه بذلك على ان طاعة الخلق انما تجب
 فيما كان غير معصية لله فهي جديرة بالتوق في معصية الله ((قوله فن وفي منكم)) أي ثبت على العهد ووفى
 بالتخفيف وفي رواية بالشد يد وهما بمعنى ((قوله فاجره على الله)) أطلق هذا على سبيل التفتيح لانه لما ان
 ذكر المباينة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الاجر في موضع أحدهما وأفصح في رواية الصنابحي عن
 عبادة في هذا الحديث في المحصين بتعيين العوض فتقال بالجنسة وجرعنا بالفظ على للمبالغة في تحقيق وقوعه
 كالواجبات وتعين حمله على غير ظاهره لادلة القائمة على انه لا يجب على الله شئ وسيأتي في حديث معاذ

عائد الله بن عبد الله أن
 عبادة بن الصامت رضي
 الله عنه وكان شهد بدرا
 وهو أحد النقباء لم يسمه
 العقبة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال رحوله
 عصاة من أصحابه يا يعقوب
 على أن لا تشركوا بالله شياً
 ولا تسرقوا ولا تزنا ولا
 تقتلوا أولادكم ولا تأتوا
 بهتاناً فتر ونه بين أيديكم
 وأرجلكم ولا تعصوا في
 معروف فمن وفي منكم
 فأجره على الله

في نفسه يبرحق الله على العباد تقرير هذا فان قيل لم يقتصر على المنهيات لم يذكر المأمورات فالجواب انه
 لم يملأ بل ذكرها على طريق الاجمال في قوله ولا تعصوا اذا عصيان مخالفة الا امر والحكمة في التنصيص
 على كثير من المنهيات دون المأمورات ان الكف أسير من انشاء الفعل لان اجتناب المقاسم مقدم على
 اجتناب المصالح والتخلي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل ((قوله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب)) زاد
 أحد في روايته به ((قوله فهو)) أي العقاب كفارة زاد أحد له وكذا هو للمصنف من وجه آخر في باب
 المشيئة من كتاب التوحيد وزاد وظهر وقال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ان الله
 لا يغفر ان يشرك به فالمرتد اذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة (قلت) وهذا بناء على ان قوله من ذلك
 شيئاً يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر وقد قيل بمحتمل أن يكون المراد ما ذكر بعد الشرك بقوله ان الخطاب
 بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج الى اخراجه ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في
 هذا الحديث ومن أتى منكم حدا اذا قتل على الشرك لا يعمى حدا لكن يعكر على هذا القائل ان القاء في قوله
 فمن ترتب ما بعدها على ما قبلها وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التعذيب من الاشرار وما ذكر في الحديث في حادث
 فالصواب ما قال النووي وقال الطيبي الحق ان المراد بالشرك الاصر وهو الرأى ويبدل عليه تكبير
 شيئاً أي شر كما أياً ما كان وعقب بان عرف الشارع اذا أطلق الشرك انما يريد به ما يقابل التوحيد وقد تكرر
 هذا اللفظ في الكتاب والاحاديث حيث لا يراد به الا ذلك ويجاب بان طلب الجمع يقتضي ان كتاب المجاز في
 قاله محتمل وان كان ضعيفاً ولكن يعكر عليه أيضاً انه عقب الاصابة بالعقوبة في الدنيا والرياء لعقوبة فيه
 فوضح ان المراد بالشرك وانه مخصوص وقال القاضي عياض ذهب أكثر العلماء ان الحدود كفارات
 واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أدري الحدود
 كفارة لاهلها أم لا لكن حديث عبادة أصح اسناداً ويمكن معنى على طريق الجمع بينهما أن يكون حديث
 أبي هريرة ورد أولاً قبل ان يعلمه الله ثم أعلمه بعد ذلك (قلت) حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في
 المستدرک والبراز من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وهو صحيح على شرط
 الشيخين وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق انفرد بوضعه وان هشام
 ابن يوسف رواه عن معمر فإرساله (قلت) وقد وصله آدم بن أبي اياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم
 أيضاً فقويت رواية معمر واذا كان صحيحاً فالجمع الذي جمع به القاضي حسن لكن القاضي ومن تبعه
 جازمون بان حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة
 الاولى بمكة وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر فكيف يكون حديثه متقدماً وقالوا في الجواب
 عنه يمكن ان يكون أبو هريرة ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما سمعه من صحابي آخر كان معه من
 النبي صلى الله عليه وسلم قد عاين سمع من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان الحدود كفارة كما سمعه
 عبادة وفي هذا تعسف ويطلب ان أباهر بمرح سماعه وان الحدود لم تكن زالت اذ ذاك والحق عندي
 أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة
 المذكورة لم تقع ليلة العقبة وانما نص ليلة العقبة ما ذكر ابن الصق وغيره من أهل المغازي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لمن حضر من الانصار ابايعكم على ان تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم فبايعوه على
 ذلك وعلى ان يرسل اليهم هو وأصحابه وسيأتي في هذا الكتاب في كتاب الفتن وغيره من حديث عبادة أيضاً
 قال يابننا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر واليسر والمنشط والمكره الحديث
 وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي
 هريرة عند معاوية بالشام فقال يا أبا هريرة انك لم تكن معنا اذ بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 السمع والطاعة في النشاط والكسل وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى ان نقول بالحق ولا نخاف
 في الله لومة لائم وعلى ان ننصر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قاتلهم علينا يثرب فنمنعه مما تمنع منه أنفسنا

ومن أصاب من ذلك شيئاً
 فعوقب في الدنيا فهو كفارة له

وأزواجنا وأبناءنا ولنا الجنة فهذه بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بايعناه عليها فذكر بقية الحديث
وعند الطبراني له طريق أخرى والفاظ قريبة من هذه وقد وضع ان هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى فقد
صدرت بمبايعات أخرى ستذكر في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في
الزجر عن الفواحش المذكورة والذي يقوى انها وقعت بعد فتح مكة بعد ان نزلت الآية التي في الممتحنة وهي
قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك ونزل هذه الآية متأخر بعد قصة الخديجة بالخلاف
والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة
هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما يابيعهم قرأ الآية كلها وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال قرأ
النساء وسلم من طريق معمر عن الزهري قال فتلا علينا آية النساء قال ان لا تشركن بالله شيئا وللنساء من
طريق الحرث بن فضيل عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا تبايعوني على ما يابيع عليه
النساء ان لا تشركوا بالله شيئا الحديث ولطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند بايعنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ما يابيع عليه النساء يوم فتح مكة وسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث
أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه أدلة ظاهرة في ان هذه البيعة إنما
صدرت بعد نزول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة وذلك بعد اسلام أبي هريرة بمكة ويؤيد هذا
ما رواه ابن أبي شيبة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا فذكر نحو حديث
عبادة وزجالة ثقات وقد قال اسحق بن راهويه اذا صح الاسناد الى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن
ابن عمر اهـ واذا كان عبد الله بن عمر وأحمد من حضر البيعة وليس هو من الانصار ولا من حضر بيعةهم
وانما كان اسلامهم قرب اسلام أبي هريرة وفتح تغابري البيعتين بيعة الانصار ليلة العقبة وهي قبل الهجرة
الى المدينة وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهد بها عبد الله بن عمرو وكان اسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة
ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما يابيع عليه
النساء فذكر الحديث وكان اسلام جرير متأخرا عن اسلام أبي هريرة على الصواب وانما حصل الالتباس
من جهة ان عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما تقدم به فكان يذكرها اذا
حدث تخوفا بسابقتها فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف
على حقيقة الحال ان البيعة الأولى وقعت على ذلك وتظيره ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحق عن
عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده وكان أحد النقباء قال بايعنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بيعة الحرب وكان عبادة من الاثني عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى على بيعة النساء وعلى الجمع
والطاعة في عسرا ويسرنا الحديث فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتي في
الأحكام ليس فيه هذه الزيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عبادة بن الوليد
والصواب ان بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لان الحرب انما شرع بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسحق
وردها الى ما تقدم وقد اشقت روايته على ثلاث بيعات بيعة العقبة وقد صرح انها كانت قبل أن يفرض
الحرب في رواية الصنابحي عن عبادة عند أحمد والثانية بيعة الحرب وسببها في الجهاد انما كانت على
عدم الفرار والثالثة بيعة النساء أي التي وقعت على نظير بيعة النساء والراجح ان التصريح بذلك وهم من
بعض الرواة والله أعلم ويعكر على ذلك التصريح في رواية ابن اسحق من طريق الصنابحي عن عبادة
ان بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء وانفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية وانما اضيفت
الى النساء لضبطها بالقرآن وتظيره ما وقع في الصحيحين أيضا من طريق الصنابحي عن عبادة قال اني
من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بايعناه على أن لا تشركوا بالله شيئا الحديث
فظاهر هذا اتحاد البيعتين وان كان المراد ما قرره ان قوله اني من النقباء الذين بايعوا أي ليلة العقبة

على الايواء والنصر وما يتعلق بذلك ثم قال بايعناه الى آخره أى في وقت آخر ويشير الى هذا الايمان بالواو
 العاطفة في قوله وقال بايعناه وعليك رد ما أتى من الروايات وهو ما لان هذه البيعة كانت ليلة العقبة الى هذا
 التأويل الذي نهجت اليه فيرفع بذلك الاشكال ولا يبقى بين حديثي أبي هريرة وعبادة تعارض ولا وجهه
 بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة * وأصل ما ان عبادة بن الصامت لم ينفرد برواية هذا المعنى بل
 روى ذلك علي بن أبي طالب وهو في الترمذي ومحمد بن الحنفية من أصاب ذنبا فعوقب به في الدنيا قال الله
 أكرم من ان يشي العقوبة على عبيده في الآخرة وهو عند الطبراني باسناد حسن من حديث أبي عبيدة
 الجهمي ولا جد من حديث خزيمة بن ثابت باسناد حسن ولفظه من أصاب ذنبا أقيم عليه ذلك الذنب
 فهو كفارة له وللطبراني عن ابن عمر ومروعا ماعوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من
 ذلك الذنب وانما أطلت في هذا الموضوع لاني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله الهادي
 ((قوله فعوقب به)) قال ابن التين يريد بالقطع في السرقة والجلد أو الرجم في الزنا قال وأما قتل الولد فليس
 له عقوبة معلومة الا أن يرد قتل النفس فكفى عنته قلت وفي رواية الصابحي عن عبادة في هذا
 الحديث ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ولكن قوله في حديث الباب فعوقب به أعظم من أن تكون
 العقوبة حدا أو تعزيرا قال ابن التين وحكي عن القاضي اسمعيل وغيره ان قتل القاتل اغما هو رادع لغيره
 وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لانه لم يصل اليه حق (قلت) بل وصل اليه حق وأي حق فإين المقتول
 ظلمنا تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره ان السيف يحيا للخطايا وعن ابن
 مسعود قال اذا جاء القتل محال كل شيء رواه الطبراني وله عن الحسن بن علي فحواه وللإزار عن عائشة مرفوعا
 لا يمر القتل بذنوب الا محيا فلو لا القتل ما كفر ذنوبه وأي حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل
 اغما شرع للردع فقط لم يشرع العقوبة عن القاتل وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من
 الآلام والاسقام وغيرها فيه نظر ويدل لما منع قوله ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فان هذه المصائب
 لا تنافي السستر لكن بينت الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيحصل ان يراد انها تكفر ما لا حد
 فيه والله أعلم ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يثبت الحد وهو قول الجمهور
 وقيل لا بد من التوبة وبذلك يخرم بعض التابعين ٢ وهو قول المعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين
 البغوي وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناءه من تاب في قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم
 والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا والذل قيدان بالقدرة عليه ((قوله ثم ستره الله)) زاد في رواية كريمة
 عليه ((قوله فهو الى الله)) قال ٣ المازني فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ورد على المعتزلة
 الذين يوجبون تعذيب الفاسق اذا مات بلا توبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل
 لا بد أن يعذبه وقال الطيبي فيه إشارة الى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لا حلا لا من ورد
 لنص فيه بعينه (قلت) أما الشق الاول فواضح وأما الثاني فالإشارة اليه انما استفاد من الحل على غير ظاهر
 الحديث وهو متعين ((قوله ان شاء الله وان شاء الله)) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب وقال بذلك
 طائفة وذهب الجمهور الى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لانه لا اطلاع له هل
 قبلت توبته أو لا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف في أن ما يوجب الحد فقيل يجوز
 أن يتوب سرا ويكفيه ذلك وقيل بل الأفضل أن يأتي الامام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع
 لما عزوا النامية وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلنا بالفجور فيستحب أن يعلن توبته والا فلا تنبيه
 زاد في رواية الصابحي عن عبادة في هذا الحديث ولا يتهب وهو مما يتصل به في أن البيعة متأخرة لان
 الجهاد عند البيعة العقبية لم يكن فرض والمراد بالانتهاج ما يقع بعد القتال في الغنائم وزاد في روايته أيضا
 ولا يهوى بالجنة ان فعلنا ذلك فان غلبنا من ذلك شيئا ما كان قضاء ذلك الى الله أخرجه المصنف في باب وقود
 الانصار عن قتبية عن الأيث ووقع عنده ولا يقضى بقاء وضاد مجتمة وهو تحميم وقد تكلف بعض الناس

ومن أصاب من ذلك شيئا
 ثم ستره الله فهو الى الله
 ان شاء الله وان شاء
 طاقه فبايعناه على ذلك

٢ المازني وفي نسخة
 المازني

في تخريجها وقال انه فيها كم عن ولاية القضاء ويطلبه أن عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر
رضي الله عنه ما قيل ان قوله بالجنة متعلق بيقضي أي لا يقضي بالجنة لاحد معين (قلت) لكن يبقى قوله
ان فعلنا ذلك بلا جواب ويكفي في ثبوت دعوى التخصيص فيه رواية مسلم عن قتبية بالعين والصاد المهملة بن
وكذا الاسماء على عن الحسن بن سفيان ولا ينعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتبية وكذا هو
عند البخاري أيضا في هذا الحديث في الديار عن عبد الله بن يوسف عن الليث في معظم الروايات لكن عند
الكشيميني بالقاف والاضاد أيضا وهو تصحيف كما بيناه وقوله بالجنة انما هو متعلق بقوله في أوله يا عبادة والله
أعلم ((قوله باب من الدين الفرار من الفتن)) عدل المصنف من الترجمة بالايمن مع كونه ترجع لاجواب
الايمن مراعاة للفظ الحديث ولما كان الايمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ان الدين
عند الله الاسلام صح إطلاق الدين في موضع الايمان ((قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة)) هو القتيبي أحد رواة
الموطأ نسب الى جده فثبت وهو بصري أقام بالمدينة مدة ((قوله عن أبيه)) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن
الحريث بن أبي صعصعة فسقط الحريث من الرواية واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الانصاري
ثم المازني هلال في الجاهلية وشهد ابنه الحريث أحدوا وشهد باليمامة ((قوله عن أبي سعيد)) اسمه سعد
علي الصحيح وقيل سنان بن مالك بن سنان استشهد أبوه باحد وكان هو من المكثرين وهذا الاسناد كله
مذنيون وهو من افراد البخاري عن مسلم نعم أخرج مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر
عن أبي سعيد حديث الأعرابي الذي سأل أي الناس خير قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم
من قال مؤمن في شعب من الشعب يتقى الله ويدع الناس من شره وليس فيه ذكر الفتن وهي زيادة من
حافظ فيقيدها المطلق وانها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحارثي ومن حديث أم مالك البهزية عند
الترمذي ويؤيده ما ورد من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة وسبأني فريد لذلك في كتاب
الفتن ((قوله يوشك)) بكسر الشين المجهمة أي يقرب ((قوله خير)) بالنصب على الخبر وغنم الاسم
ولاد صلي برفع خير ونصب غنما على الخبرية ويجوز رفعها على الابتداء والخبر ويقدر في يكون ضمير
الشأن قاله ابن مالك لكن لم ينجح به الرواية ((قوله يتبع)) بتشديد التاء ويجوز اسكانها وشعب بفتح المجهمة
والعين المهملة جميع شعفة كأكمة وهي رؤس الجبال ((قوله ومواقع القطر)) بالنصب عطف على شعف
أي بطون الاودية وخصمها بالذكر لانها مظان المرحى ((قوله يفر بدينه)) أي بسبب دينه ومن ابتدائية
قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظرا لانه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار ديننا
وانما هو صيانة للدين قال فلعلمه لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين وقال غيره ان أريد بمن كونها
جنسية أو تبعية فالتعريف متجه وان أريد كونها ابتدائية أي الفرار من الفتنة منشؤه الدين فلا يتجه
النظر وهذا الحديث قد ساقه المصنف أيضا في كتاب الفتن وهو الباقى الموضح به والكلام عليه يستوفي
هناك ان شاء الله تعالى ((قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم)) هو مضاف بالتردد ((قوله أنا أعلمكم))
كذا في رواية أبي ذر وهو لفظ الحديث الذي أورده في جميع طرقه في رواية الاصيلي أعرفكم وكانه
مذكور بالمعنى جلا على ترادفهما هنا وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف ((قوله وان المعرفة)) بفتح أن
والتقدير باب بيان ان المعرفة وورد بكسر هاء وتوجيهه ظاهر وقال الكرماني هو خلاف الرواية والدراية
((قوله لقوله تعالى)) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الايمان بالقول وحده لا يتم الا بانضمام
الاعتقاد اليه والاعتقاد فعل القلب وقوله بما كتب قلوبكم أي بما استقر فيها والآية وان وردت في
الايمان بالفتح فالاستدلال بها في الايمان بالكسر واضح للاستدلال في المعنى اذ مدار الحقيقة فهم بها على
عمل القلب وكان المصنف لم يتغير زيد بن أسلم فانه قال في قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
قال هو كقول الرجل ان فعلت كذا فانا كافر قال لا يؤخذكم الله بذلك حتى يعقد به قلبه فظهرت المناسبة
بين الآية والحديث وظهر وجه دخولهما في مباحث الايمان فان فيه دليلا على بطلان قول الكرامينة ان

((باب من الدين الفرار
من الفتن))

(حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن عبد
الرحمن بن أبي صعصعة عن
أبيه عن أبي سعيد الخدري
أنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوشك
أن يكون خير مال المسلم
غنم يتبع بها شعف الجبال
ومواقع القطر يفر بدينه
من الفتن)

((باب قول النبي صلى الله
عليه وسلم أنا أعلمكم بالله
وان المعرفة فعل القلب
لقول الله تعالى ولمكن
بؤاخذكم بما كتب
قلوبكم))

الايان قول فقط ودليلا على زيادة الايمان ونقصه انه لان قوله صلى الله عليه وسلم انا اعلمكم بالله ظاهر في ان العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيسه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى الدرجات والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما بخلق بذلك فهذا هو الايمان حقا ((فائدة)) قال امام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلافوا في أول واجب فقبل المعرفة وقبل النظر وقال المقرح لا اختلاف فان أول واجب خطا با ومقصود المعرفة وأول واجب اشتغالا وأداء المقصود الى النظر وفي نقل الاجماع نظركبير ومنازعة طويلة حتى نقل جماعة الاجماع في نقيضه واستدلوا باطباق أهل العصر الاول على قبول الاسلام ممن دخل فيه من غير تقييد والا تبار في ذلك كثيرة جدا وأجاب الاولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذنبون عن دينهم ويقاتلون عليه فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا ان المعرفة المذكورة يكتفي فيها بأدنى نظر بخلاف ما قررناه ومع ذلك فقول الله تعالى فأقم وجهك للدين خفيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها وحدث كل مولود يولد على الفطرة فظاهر ان دفع هذه المسئلة من أصلها وسبب أني عزيد بيان هذا في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى وقد نقل القليوبية أبو محمد ابن أبي حنيفة عن أبي الوليد الباسجي عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الاشاعرة أنه سمعه يقول ان هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان وقال النووي في الآية دليل على المذهب الصحيح ان أفعال القلوب يؤخذ بها ان استقرت وأما قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتى عملا حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل فمحمول على ما ذالم يستقر (قلت) ويمكن ان يستدل لذلك من عموم قوله أو تعمل لان الاعتقاد هو عمل القلب ولهذا المسئلة تكلمة تذكر في كتاب الرقاق ((قوله حديثنا محمد بن سلام)) هو تخفيف اللام على الصحيح وقال صاحب المطالع هو بتشديد هاء عند الاكثر وتعبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بأبيه فلهذا أراد بالاكثير مشايخ بلده وقد صنف المنذرى جزأ في ترجيح التشديد ولكن المعتمد خلافه ((قوله أخبرنا عبدة)) هو ابن سليمان الكوفي وفي رواية الاصيلي حديثنا ((قوله عن هشام)) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام ((قوله اذا أمرهم أمرهم)) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث الذي وقفت عليها من طريق عبدة وكذا من طريق ابن غير وغيره عن هشام عند أحمد وكذا ذكره الاسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ولقظه كان اذا أمر الناس بالشي قالوا والمعنى كان اذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه وعمل هو بتطير ما بأمرهم به من التخفيف طلبوا منه التكليف بما يشق لاعتقادهم احتياجهم الى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه فيقولون لسنأ كهيتك في غضب من جهة أن حصول الدرجات لا يؤجب التقصير في العمل بل يؤجب الزيادة شكر المنعم الوهاب كما قال في الحديث الا شخرا فلا تكون عبدا شكورا وانما أمرهم بما يسهل عليهم ليدأروا عليه كما قال في الحديث الا شخرا أحب العمل الى الله أدومه وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكوير أمرهم يكون المعنى كان اذا أمرهم بعمل من الاعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه فأمرهم الثانية بحواب الشرط وقالوا جواب ثان ((قوله كهيتك)) أي ليس حالنا كذلك وعبر بالهيئة تأكيذا وفي هذا الحديث فوائد الاولى أن الاعمال الصالحة ترقى صاحبها الى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيات لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليمهم من هذه الجهة بل من الجهة الاخرى الثانية ان العبد اذا بلغ الغاية في العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له الى الميوأظية عليها استيقان النعمة واستزادة لها بالشكر عليها الثالثة الوقوف عند ما حد الشارع من عزية وخصمة واعتقاد أن الاخذ بالآرفق الموافق للشرع أولى من الاشق المخالف له الرابعة أن الاولى من العبادة المقصود والملازمة لا المبالغة المفضية الى الترك كما جاء في الحديث الا شخرا المنبت أي المجد في السير لا أرضا قطع ولا ظهر ابقى الخامسة التنبيه على شدة رغبة العماية في العبادة وطلبهم الزيادة من الخير السادسة

(حدثنا) محمد بن سلام
البيكندي قال أخبرنا
عبدة عن هشام عن أبيه
عن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا أمرهم أمرهم
من الاعمال بما يطيقون
قالوا اننا لسنأ كهيتك
يا رسول الله ان الله قد
غفر لك ما تقدم من ذنبك
وما تأخر في غضب حتى
يعرف الغضب في وجهه
ثم يقول ان انقاصكم
واعلمكم بالله أنا

مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي والانسكار على الخاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر في الفهم
تحرير بضالة على التيقظ السابعة جواز تحذير المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من
المباهاة والتعاطف الثامنة بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال الانساني لانه منحصر في
الحكمة بين العلمية والعملية وقد أشار إلى الأولى بقوله أعلمكم وإلى الثانية بقوله أنقاكم ووقع عند أبي
نعمان وأعلمكم بالله لا بزيادة لام التأكيد وفي رواية أبي أسامة عند اسماعيل بن وهيب أن أنقاكم أنا
ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل وهو ممنوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة وأولوا قول
الشاعر * وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي * بأن الاستثناء فيه مقدر أي وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا
قال بعض الشراح والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بالضرورة وهذا الحديث من أفراد البخاري
عن مسلم وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فردد مطلق من حديثه
عن أبيه عن عائشة والله أعلم وقد أشرت إلى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه
من كتاب الأديب وذكر في معناه ما يؤخذ منه تعيين المأمور به والله الحمد (قوله باب من كره) يجوز فيه
التنوين والإضافة وعلى الأول من مبتدأ أو من الإيمان خبره وقد تقدم الكلام على حديث الباب ومطابقة
الترجمة له ظاهرة مما تقدم واستنباده كله بصريون وجرى المصنف على عادته في التبريد على ما يستفاد من
المتن مع أنه خاف الاستناد هنا إلى أنس ومن في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فانها شرطية
(قوله باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) في ظرفية ويحتمل أن تكون سببية أي التفاضل الحاصل
بسبب الأعمال (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أوس عبد الله بن عبد الله الأصمعي المدني ابن أخت
مالك وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعه بن عيسى عن مالك وليس هو في الموطأ قال
الدارقطني هو غريب صحيح (قوله يدخل) للدارقطني من طريق اسمعيل وغيره يدخل الله وزاد من طريق
معن يدخل من يشاء برحمته وكذلك ولله اسمعيل من طريق ابن وهيب (قوله مثقال حبة) بفتح الحاء هو
إشارة إلى ما لا أقل منه قال الخطابي هو مثل يكون عيار في المعرفة لاني الوزن لأن ما يشك في المدقول يرد
إلى المحسوس لفهم وقال امام الحرم من الوزن للصنف المشتملة على الأعمال ويقع وزنها على قدر أجور الأعمال
وقال غيره يجوز أن تحسد الأعراض فتوزن ومائت من أمور الآخرة بالشرع لا تدخل للعقل فيه والمراد
بحبة الخردل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد لقوله في الرواية الأخرى آخر جوامن قال لا اله الا الله
وعمل من الخير ما يزن ذرة ومحل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب
الرقاق (قوله في نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمد والكسرة وغيرها بالقصر وبجزم الخطابي وعليه
المعنى لأن المراد كل ما به تحصل الحياة والحياة بالقصر هو المطر وبه تحصل حياة النبات فهو أليق بمعنى الحياة
من الحياة الممدود الذي هو معنى الخجل (قوله الحبة) بكسر أوله قال أبو حنيفة الذي يورى الحبة جمع بزور
النبات واحدها حبة بالفتح وأما الحب فهو الحنطة والشعير واحدها حبة بالفتح أيضا وانما اختلفوا في الجمع وقال
أبو المعالي في المنتهى الحبة بالكسر بزور العمراء مما ليس بقوت (قوله قال وهيب) أي ابن خالد (حديثنا عمرو)
أي ابن يحيى المازني المذكور (قوله الحياة) بالخفض على الحكاية وحراده ان وهيبا وافق مالك في روايته
لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده وجزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك (قائدة) أخرجه مسلم
هذا الحديث من رواية مالك فابهم الشك وقد يفسر هنا (قوله وقال خردل من خير) هو على الحكاية أيضا
أي وقال وهيب في روايته مثقال حبة من خردل من خير فإلف مالكا أيضا في هذه الكلمة وقد ساق المؤلف
حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن اسمعيل عن وهيب وسياقه أتم من سياق مالك لكنه
قال من خردل من إيمان كرواية مالك فاعترض على المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فإن أبابكر بن أبي شيبة
أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل من خير كما علقه المصنف
فتبين أنه مراده لا لفظ موسى وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا المكن لم يسبق لفظه ووجه مطابقة هذا

(باب من كره أن يعود في
الكفر كما يكره أن يلقى في
النار من الإيمان)

(حديثنا) سليمان بن حرب
قال حديثنا شعبة عن قتادة
عن أنس رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ثلاث من كن فيه
وجد حلاوة الإيمان من
كان الله ورسوله أحب إليه
من سواهما ومن أحب
عبد الله أحببه الله ومن
يكره أن يعود في الكفر
بعد أن أنقذه الله كما يكره
أن يلقى في النار

(باب تفاضل أهل
الإيمان في الأعمال)

(حديثنا) اسمعيل قال
حديثنا مالك عن عمرو بن
يحيى المازني عن أبيه عن
أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال يدخل أهل
الجنة الجنة وأهل النار
النار ثم يقول الله تعالى
أخرجوا من كان في قلبه
مثقال حبة من خردل
من إيمان فيخرجون منها
قد أسودوا فيلقون في نهر
الحياة أو الحياة شك مالك
فيثبتون كما ثبتت الحبة
في جانب السيل ألم تر أنها
تخرج صفراء ملتوية
قال وهيب حديثنا عمرو
الحياة وقال خردل من
خير

أي باب نفسه ير قوله وإنما جعل الحديث نفسه ير الآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ففسره قوله صلى الله عليه وسلم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وبين الآية والحديث مناسبة أخرى لأن التولية في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال ((قوله حدثنا عبد الله بن محمد)) زاد ابن عساكر المسندي وهو يفتح النون كما مضى قال حدثنا أبو روح هو يفتح الراء ((قوله الحرى)) هو يفتح المهملة وللأصلي حرى وهو اسم يلقب النسب ثبت فيه الألف واللام وتحذف مثل مكى بن إبراهيم الأتي بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته واسمه ثابت والحرى نسبة كذا قال وهو خطأ من وجهين أحدهما في جعله له اسمه نسبه والثاني في جعله اسم جده واسمه وذلك أنه حرى بن عمار بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت وكانه رأى في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن أن الظهير يعود على حرى لأنه المتحدث عنه وليس كذلك بل الظهير يعود على أبي حفصة لأنه الأقرب وأكذلك عنده وروده في هذا السند الحرى بالألف واللام وابس هو منسوب إلى الحرى بحال لأنه بصرى الأصل والمولد والمنشا والمسكن والوفاء ولم يضيغ ثابتاً كما دونه وكانه ظنه بالمثلثة كالجادة والصحيح أن أوله نون ((قوله عن واقد بن محمد)) زاد الأصلي يعني ابن زيد بن عبد الله بن عمرو وهو من رواية الأبناء عن الأبا وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وواقد هنادي عن أبيه عن جد أبيه وهذا الحديث غريب الإسناد تفرد به وإيته شعبة عن واقد قال ابن حبان وهو عن شعبة عن يزيد بن تفردي وإيته عنه حرى هذا وعبد الملك بن الصباح وهو عزيز عن حرى تفرد به عنه المسندي وإبراهيم بن محمد بن عرعرة ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة وابن حبان والاسماعيلي وغيرهم وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم فانفق الشيخان على الحكم بحسنه مع غرابته وليس هو في مسند أحمد على سبعة وقد استبعد قوم بحسنه بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما تركه أباه ينازع أباه بكر في قتال ما نعى الزكاة ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وبقتل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال لا فأنزل من فرق بين الصلاة والزكاة لأنها قرينة في كتاب الله والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استخضره في تلك الحالة ولو كان مستخضره فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ولا يمنع أن يكون ذكره لهم أبعد ولم يستدل أبو بكر في قتال ما نعى الزكاة بالقياس فقط بل أخذ أيضاً من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الألباق الأسلام قال أبو بكر والزكاة حق الأسلام ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور بل رواه أبو هريرة أيضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة وفي القصص دليل على أن السنة قد تحفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو ثبت مع وجود سنة مخالفة لها ولا يقال كيف خفى ذلك على فلان والله الموفق ((قوله أمرت)) أي أمرني الله لأنه لا أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الله وقياسه في العجائب إذا قال أمرت فإمضى أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل أن يريد أمرني عجائب آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يحجبون بأمر مجتهد آخر وإذا قاله التابعي احتمل والحاصل أن من أشهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه إن الأمر له هو ذلك الرئيس ((قوله أن أقاتل)) أي بأن أقاتل وحذف الجار من أن كثير ((قوله حتى يشهدوا)) جعلت غاية المقابلة وجود ما ذكره من ضاه أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقي الأحكام والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله لا يحق الأسلام يدخل فيه جميع ذلك فإن قيل فلم يكتف به ونص على الصلاة والزكاة فالجواب أن ذلك لعظمهما والاهتمام بهما لا لغيرهما إنما العبادات البدنية والمالية ((قوله ويقيم الصلاة)) أي يداومها على الاتيان بها بشروطها من قامت السوق إذا انقضت وقامت الحرب إذا اشتد القتال أو المراد بالقيام الأداء تعبيراً عن الكل بالجزء

حدثنا عبد الله بن محمد قال
حدثنا أبو روح الحرى
ابن عمار قال حدثنا شعبة
عن واقد بن محمد قال
سمعت أبي يحدث عن ابن
عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أمرت أن
أقاتل الناس حتى يشهدوا
أن لا إله إلا الله وأن
محمداً رسول الله ويقيموا
الصلاة ويؤتوا الزكاة

إذا قُيِّمَ بعض أركانها والمراد بالصلوة المفروض منها إلا جئنا فلا تدخل سجدة التلاوة مثلاً وإن صدق اسم
 الصلاة عليها وقال الشيخ محيي الدين النووي في هذا الحديث إن من ترك الصلاة عمداً يقتل ثم ذكر اختلاف
 المذاهب في ذلك وسئل الكروماني هنا عن حكم تارك الزكاة وأجاب بأن حكمهما واحد لا اشتراكهما في الغاية
 وكأنه أراد في المقابلة أما في القتل فلا والفرق أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً بخلاف
 الصلاة فإن انتهى إلى نصب القتال لئلا يمنع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قال الصديق مانعي الزكاة ولم ينقل
 أنه قتل أحداً منهم صبراً وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر للفرق بين صبغة
 أقاتل وأقتل والله أعلم وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدلل بهذا الحديث
 على ذلك وقال لا يلزم من إباحة المقابلة إباحة القتل لأن المقابلة مفسدة تستلزم وقوع القتال من الجانبين
 ولا كذلك القتل وحكي البيهقي عن الشافعي أنه قال ليس القتال من القتل بسبيل قد يحل قتال من لا يحل ولا
 يحل قتله ((قوله فإذا فعلوا ذلك)) فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول أقال على سبيل التغليب وأقال على إرادة
 المعنى الأعم إذا قول فعل اللسان ((قوله عصموا)) أي منعوا وأصل العصمة من العصام وهو الخطيط الذي
 يشد به فم القربة لئلا ينفك سيلان الماء ((قوله وحسابهم على الله)) أي في أمر سرائرهم ولفظية على مشهورة
 بالإيجاب وظاهرها غير مراد فاما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أي هو كالتواجب على الله في
 تحقق الوقوع وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والباطنة بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء في قبول الإيمان
 بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة وقد تقدم ما فيه ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين
 بالتوحيد الملتزمين للشرايع وقبول توبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهراً وباطناً فإن قيل
 مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد فكيف ترك قتال مؤدي الجزية والمعاهد فالجواب من
 أوجه أحدها دعوى النسخ بأن يكون الأذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الأحاديث بدليل
 أنه متأخر عن قوله تعالى اقتلوا المشركين ثانياً أن يكون من العام الذي خص منه البعض لأن المقصود
 من الأمر حصول المطلوب فإذا اختلف البعض لدليل لم يقدح في العموم ثالثاً أن يكون من العام الذي أريد
 به الخاص فيكون المراد بالناس في قوله أقاتل الناس أي المشركين من غير أهل الكتاب وبدل عليه رواية
 النسائي بلفظ أمرت أن أقاتل المشركين فإن قيل إذا تم هذا في أهل الجزية لم يتم في المعاهد دين ولا فيمن منع
 الجزية أجيب بأن الممتنع في ترك المقابلة ردها لا تأخيرها مدة كافي الهزيمة ومقاتلة من امتنع من أداء
 الجزية بدليل الآية رابعاً أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذعان
 المخالفين فيحصل في بعض بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة خامساً أن يكون المراد بالقتال
 هو أو ما يقوم مقامه من جزية أو غيرها سادساً أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم إلى
 الإسلام وسبب السبب سبب فكأنه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤدبهم إلى الإسلام وهذا أحسن ويأتي فيه
 ما في الثالث وهو آخر الأجوبة والله أعلم ((قوله باب من قال)) هو مضاف حتماً ((قوله إن الإيمان هو
 العمل)) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالجموع على المجموع لأن كل واحد منها دال
 بمفرده على بعض الدعوى فقوله بما كنتم تعملون عام في الأعمال وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا
 تعملون معناه تؤمنون فيكون خاصاً بقوله عما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل
 العاملون عام أيضاً وقوله في الحديث إيمان بالله في جواب أي العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من
 جملة الأعمال فإن قيل الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه ثم من المغايرة والقريب
 فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق بهذه حقيقته والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من
 مكملاته ((قوله أورتتموها)) أي صيرت لكم ارتنا وأطلق الأرض مجازاً عن الإعطاء لتحقيق الاستحقاق وما في قوله
 بما أمامهم درجة أي بعملكم وأما موصولة أي بالذي كنتم تعملون والباء للإسالة أو للمقابلة فإن قيل كيف
 الجمع بين هذه الآية وحديث ابن يدرخل أحدكم الجنة بعمله فالجواب أن المنفي في الحديث دخوله بالعمل

فإذا فعلوا ذلك عصموا
 متى دماءهم وأموالهم
 الإبحق الإسلام وحسابهم
 على الله
 ((باب من قال إن الإيمان
 هو العمل))
 لقول الله تعالى وتلك
 الجنة التي أوردتهموها
 بما كنتم تعملون

المجرد عن القبول والمثبت في الآية دخولها بالعمل المتقبل والقبول انما يحصل برجة الله فلم يحصل الدخول
 الابرحة الله وقيل في الجواب غير ذلك كما سيأتي عند ايراد الحديث المذكور ((تنبيه)) اختلاف
 الجواب عن هذا السؤال واجيب بان لفظ من مراد في كل منهما وقيل وقع باختلاف الاحوال والاشخاص
 فأجيب كل سائل بالحال اللائق به وهذا اختيار الحليمي ونقله عن الفقهاء ((قوله وقال عدة)) أي جماعة
 من أهل العلم منهم أنس بن مالك وروينا حديثه مرفوعا في الترمذي وغيره وفي اسناده ضعف ومنهم ابن عمر
 وروينا حديثه في التفسير لطبري والدعاء للطبراني ومنهم مجاهد وروينا عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره
 ((قوله لنسألتهم الخ)) قال النووي معناه عن أعمالهم كلها أي التي تتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك
 بالتوحيد دعوى بلا دليل ((قلت)) لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله أجمعين بعد ان تقدم ذكر
 الكفاية في قوله ولا تحزن عليهم وانخفض جناح المؤمنين فدخل فيه المسلم والكافر فان الكافر مخاطب
 بالتوحيد بخلاف باقي الأعمال ففيها الخلاف فن قال انهم مخاطبون بقول انهم مسؤولون عن
 الأعمال كلها ومن قال انهم غير مخاطبين بقول انما يستلون عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق
 عليه فهذا هو دليل التخصيص فعمل الآية عليه أولى بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف
 والله أعلم ((قوله وقال)) أي الله عز وجل ((لمثل هذا)) أي الفوز العظيم ((فليعمل العاملون)) أي
 في الدنيا والأطهار ان المصنف تأولها بما تأول به الأئمة المتقدمين أي فليؤمن المؤمنون أو يحمل
 العمل على عمومهم لان من آمن لابد أن يقبل ومن قبل فن حقه أن يعمل ومن عمل لابد أن ينال فاذا وصل
 قال لمثل هذا فليعمل العاملون ((تنبيه)) يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه ويحتمل
 أن يكون كاذمه انقضى عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة
 لاحكامه من قول المؤمن والاحتمالات الثلاثة مذكورة في التفسير ولعل هذا هو السرف في ايهام المصنف
 ائقار والله أعلم ((قوله حدثنا أحمد بن يونس)) هو أحمد بن عبد الله بن يونس البربري الكوفي نسب الى
 جده ((قوله سئل)) ايهما السائل وهو أبو ذر الغفاري وحديثه في العتيق ((قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد))
 وقع في مسند الحرث بن أبي أسامة عن ابراهيم بن سعد ثم جهاد فراسخ بين الثلاثة في التنكير بخلاف ما عند
 المصنف وقال الكرماني الايمان لا يتكرر كالجihad والجهاد لا يتكرر فالتنوين للدفع عن الشك في
 والتعريف للكمال اذا جهاد لوائى به مرة مع الاحتياج الى التكرار لما كان أفضل وتعب عليه بأن
 التنكير من جملة وجوه التعظيم وهو يعطى الكمال وبأن التعريف من جملة وجوه العهد وهو يعطى
 الافراد الشخصية فلا يسلم الفرق ((قلت)) وقد ظهر من رواية الطبراني التي ذكرتها أن التنكير والتعريف
 فيه من تصرف الرواة لان مخرجه واحد فالاطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة والله الموفق ((قوله
 صحح برور)) أي مقبول ومنه ترجمته وقيل المبرور الذي لا يخاطبهم وقيل الذي لا رياء فيه
 ((فائدة)) قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الايمان وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر
 العتيق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد
 واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكروا ما يعلمه السائل
 والاسامعون وترك ما علموه ويمكن أن يقال ان لفظه من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من
 أعقلهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس فان قيل لم يقدم الجهاد
 وليس بركن على الحج وهو ركن فالجواب أن نفع الحج قاصر غالباً ونفع الجهاد ممتد غالباً وكان ذلك حيث
 كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين اذ ذاك متكرر فكان أهم منه فقدم والله أعلم ((قوله باب اذا
 لم يكن الاسلام على الحقيقة)) حذف جواب قوله اذا لم يكن به كأنه يقول اذا كان الاسلام كذلك لم ينتفع
 به في الآخرة ومحصل ما ذكره واستدل به أن الاسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف
 الايمان وينفع عند الله وعليه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقوله تعالى فاوحينا فيها غير بيت

وقال عدة من أهل العلم في
 قوله تعالى فوريك انفساً منهم
 أجمعين عما كانوا يعملون
 عن لاله الا الله وقال لمثل
 هذا فليعمل العاملون
 (حدثنا) أحمد بن يونس
 وموسى بن اسمعيل قالا
 حدثنا ابراهيم بن سعد حدثنا
 ابن شهاب عن سعيد بن
 المسيب عن أبي هريرة عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل أي العمل
 أفضل قال ايمان بالله
 ورسوله قيل ثم ماذا قال
 الجهاد في سبيل الله قيل
 ثم ماذا قال حج مبرور
 ((باب)) اذا لم يكن الاسلام
 على الحقيقة وكان على
 الاسلام أو الخوف من
 القتل لقوله تعالى قالت
 الا هراب آمن قل لم تؤمنوا
 ولا كن قولا أسلفنا فاذا
 كان على الحقيقة فهو على
 قوله جل ذكره ان الدين
 عند الله الاسلام ومن يتخ
 غير الاسلام ديناً فان يقبل
 منه (حدثنا) أبو اليمان
 قال أخبرنا شعيب عن
 الزهري قال أخبرني عاصم
 ابن سعد بن أبي وقاص

من المسلمين ويطابق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث ان المسلم يطلق على من أظهر الاسلام وان لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمنا لانه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فخاصة ((قوله عن سعد)) هو ابن أبي وقاص كما صرح به الاسماعيلي في روايته وهو والد عامر الراوي عنه كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها عن عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالك وسيأتي غمام نسبة في مناقب سعدان شاء الله تعالى ((قوله أعطى رهطا)) الرهط عدد من الرجال من ثلاثة الى عشرة قال القزازور بما جاوزوا ذلك قليلا ولا واحدا له من لفظه ورهط الرجل بنوايسه الأدنى وقيل قبيلته وللاسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاء رهط فسألوه فأعطاهم فترك رجلا منهم ((قوله وسعد جالس)) فيه تجريد وقوله أعجبهم الى فيه التفات ولفظه في الزكاة أعطى رهطا أو نجالس فساقه بالرجل ولا التفات وزاد فيه فقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسار ربه وغفل بعضهم فعزاه هذه الزيادة الى مسلم فقط والرجل المتروك اسمه جعيل بن سراقه القمري سماه الواقدي في المغازي ((قوله مالك عن فلان)) يعني أي سبب لذلك عنه الى غيره ولفظ فلان كناية عن اسم أبيهم سعدان ذكر ((قوله فوالله)) فيه القسم في الاخبار على سبيل التأكيد ((قوله لاراه)) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره يضم الهمزة هنا وفي الزكاة وكذا هو في رواية الاسماعيلي وغيره وقال الشيخ محي الدين رحمه الله بل هو بفتحها أي أعلمه ولا يجوز ضمها فيصير بمعنى أظنه لانه قال بعد ذلك غلبني ما أعلم منه اه ولا دلالة فيما ذكره على تعيين الفتح لجواز اطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات سلما لکن لا يلزم من اطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظريا لا يقينيا وهو الممكن هنا وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم فقال الرواية بضم الهمزة واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لان النبي صلى الله عليه وسلم ما نهاه عن الحلف كذا قال وفيه نظر لا يخفى لانه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الامر المظنون كما ظن ((قوله فقال أو مسلما)) هو باسكان الواو لا بفتحها فقييل هي للتنوين وقال بعضهم هي للتشريك وانه أمره أن يقولها معا لانه أحوط ويرد هذا رواية ابن الاعرابي في مجمعه في هذا الحديث فقال لا نقل مؤمن بل مسلم فوضع انما للدخراب وليس معناه الانكار بل المعنى أن اطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخيرة الباطنة أولى من اطلاق المؤمن لان الاسلام معلوم بحكم الظاهر قاله الشيخ محي الدين ملخصا وتعقبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما عقده السبب ولا يكون لرد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة وهو تعقب مردود وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل ومحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الاسلام تألفا فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفين وترك جعيل وهو من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبه سعد في أمره لانه كان يرى أن جعيل أحق منهم لما اختبره منهم دونهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة فارشده النبي صلى الله عليه وسلم الى أمرين أحدهما اعلامه بالحكمة في اعطاء أولئك وحرمان جعيل مع كونه أحب اليه ممن أعطى لانه لو ترك اعطاء المؤلفين لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار ثانياً ارشاده الى التوقف عن الثناء بالامر الباطن دون الثناء بالامر الظاهر فوضع هذا فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد وانه لا يستلزم محض الانكار عليه بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالاولى والاخر على طريق الاعتذار فان قيل كيف لم تقبل شهادة سعد لجعيل بالايمان ولو شهد له بالعدالة قبل منه وهي تستلزم الايمان فالجواب ان كلام سعد لم يخرج مخرج الشهادة وانما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لاجله فلهذا افوقش في لفظه حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالامر الاولى رد شهادته بل السياق يرشد الى انه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه وروينا في مسند محمد بن هرون الروياني وغيره باسناد صحيح الى أبي سالم الجشاني عن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف تري جعيلاً قال قلت كشكلكه من

عن سعد رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى رهطاً وسعد
جالس فترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلاً
هو أعجبهم إلى فقالت
يا رسول الله مالك عن فلان
فوالله اني لاراه مؤمناً
فقال أو مسلماً فسكت قليلاً
ثم غلبني ما أعلم منه فعدت
لمقاتي فقلت مالك عن
فلان فوالله اني لاراه مؤمناً
فقال أو مسلماً فسكت
قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه
فعدت لمقاتي وعاد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم
قال يا سعد

الناس يعني المهاجرين قال فكيف ترى فلانا قال قلت سيد من سادات الناس قال فجيل خير من جيل الارض من فلان قال قلت فلان هكذا وانت تصنع به ما تصنع قال انه رأس قومه فابا ان انفسهم به فهذه منزلة جليل المذكور عند النبي صلى الله عليه وسلم كما ترى فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه واعطاه غيره وان ذلك لمصلحة التأليف كما قررناه وفي حديث الباب من الفوائد التفرقة بين حقيقة الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينص عليه وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحاً وان تعرض له بعض الشارحين نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفائهم في الايمان بنطق اللسان وفيه جواز تصرف الامام في مال المصالح وتقديم الالههم فالاهم وان خفي وجه ذلك على بعض الرعية وفيه جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وتبنيه الصغير والكبير على ما يظن أنه ذهل عنه ومخارجه المشفوع اليه في الامر اذا لم يؤد الى مفسدة وان الاسرار بالنصيحة أولى من الاعلان كما ستأتي الاشارة اليه في كتاب الزكاة فقمت اليه فساررتي وقد تبين اذا جاز الاعلان الى مفسدة وفيه ان من أشير عليه بما يعتقده المشير مصلحة لا ينكر عليه بل يبين له وجه الصواب وفيه الاعتذار الى الشافع اذا كانت المصلحة في تركها جارية وأن لا عيب على الشافع اذا ردت شفاعته لذلك وفيه استحباب ترك الاحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة وسيأتي تقريره هناك ان شاء الله تعالى ((قوله اني لا اعطى الرجل)) حذف المفعول الثاني للتعظيم أي أي عطاء كان ((قوله أعجب الى)) في رواية الكشميني أحب وكذا لاكثر الروايات ووقع عند الاسماعيلي بعد قوله أحب الى منه وما أعطيه الا تخافة أن يكبه الله الى آخره ولا يبي داود من طريق معمر اني أعطى رجلاً وأدع من هو أحب الى منهم لا أعطيه شيئاً تخافة أن يكبوا في النار على وجوههم ((قوله أن يكبه)) هو بفتح أوله وضم الكاف يقال أكب الرجل اذا أطرق وكبه غيره اذا قلبه وهذا على خلاف القياس لان الفعل اللزيم يتعدى بالهمزة وهذا لا يدت عليه الهمزة فقصروا وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال يقال أكب الرجل اذا كان فعله غير واقع على أحد فاذا وقع الفعل قات كبه وكبته وجاء نظير هذا في أحرف بسيرة منها انسل ريش الطائر ونسلته وأزفت البئر وزقتها وحكي ابن الاعرابي في المتعدي كبه وأكبه معاً ((تنبيه)) ليس فيه اعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه وقد روي عن ابن وهب ورشدين بن سعد جميعاً عن يونس عن الزهري بسند آخر قال عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما ((قوله يورواه يونس)) يعني ابن أبي يزيد الابلي وحديثه موصول في كتاب الايمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب رسته بضم الراء واسكان السين المهملةين وقبل الهاء مشناة من فوق مفتوحة ولفظه قريب من بيان الكشميني ليس فيه اعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه ((قوله وصالخ)) يعني ابن كيسان وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهري وعاصم (مرقوله ومعهم) يعني ابن راشد وحديثه عند أحمد بن حنبل والحميدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه وقال فيه أنه أعاد السؤال ثلاثاً ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري ووقع في اسناده وهم منه أو من شيخه لان معظم الروايات في الجوامع والمسائيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهم وكذا حديث به ابن عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه وزعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم من ابن أبي عمر وهو محتمل لانه يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسألاً لكن لم يتبين الوهم في جهته وحمله الشيخ محيي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة باسقاط معمر ومرة باثباته وفيه بعد لان الروايات قد تضافت عن ابن عيينة باثبات معمر ولم يوجد باسقاطه الا عند مسلم والموجود في مسند شيخه بالاسقاط كافة مناه وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتابي التعليق في رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة قال الزهري فترى ان الاسلام الحكمة والايمان العمل وقد استشكل هذا بالنظر الى حديث سؤال جبريل فان ظاهراً يخالفه ويمكن ان يكون مراد الزهري ان

اني لا اعطى الرجل
وغیره أحب الى منه خشية
أن يكبه الله في النار
ورواه يونس وصالح ومعمر

المري يحكم بإسلامه ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة أي كلمة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل والعمل يشمل عمل القلب والحوارح وعمل الجوارح يدل على صدقه وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى ومن يتق غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ((قوله وابن أخي الزهري عن الزهري)) يعني أن الأربعة المذكورين رواهوا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كإرواء شعيب عنه وحديث ابن أخي الزهري موصول عند مسلم وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات وقال في آخره خشية أن يكذب عل البناء للمفعول وفي رواية ابن أخي الزهري لطيفة وهي رواية أربعة من بني زهرة على الولاء هو وعمره وعامر وأبوه ((قوله باب)) هو ممنون وقوله السلام من الإسلام زاد في رواية كريمة أفشاء السلام والمراد بإفشاءه نشره سرا أو جهراً وهو مطابق للمعروف في قوله على من عرفتموه من لم تعرفوا وبيان كونه من الإسلام تقدم في باب أطعم الطعام مع بقية فوائده وخبر المصنف بين شيخيه اللذين حدثاه عن أبي الليث مراعاة للذي تيان بإفشاءه إلا أنه ناديه وهي تكثير الطرق حيث يحتاج إلى إعادة المتن فإنه لا يبعد الحديث الواحد في موضعين على صورة واحدة فإن قيل كان يمكنه أن يجمع الحكمين في ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيخيه معاً أجاب الكرمانى باحتمال أن يكون كل من شيخيه أو رده في معرض غير المعرض الآخر وهذا ليس بباطل لأنه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لكل من شيخيه والأصل عدمه ولأن من اعتنى بترجمة كل من قتيبة وعمر وبن خالد لم يذكر أن لواحد منهما ما تصنيفاً على الأبواب ولأنه لزم منه أن البخاري يقلد في التراجم والمعروف الشائع عنه أنه هو الذي يستنبط الأحكام في الأحاديث ويترجم لها ويتفنن في ذلك بما لا يدرك فيه غيره ولأنه يبقى السؤال بحاله إذا لا يمتنع معه أن يجمعهما ما المصنف ولو كان سمعهما مفترقين والظاهر من صنيع البخاري أنه يقصد تعدد شعب الإيمان كما قدمناه فخص كل شعبه باب تنويع أذكرها وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك غار بين الترجمتين ((قوله وقال عمار)) هو ابن ياسر أحد السابقين الأولين وأثره هذا أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري ورواه يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي اسحق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار وألفظ شعبه ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان وهو بالمعنى وهكذا وينسأ في جامع معمر عن أبي اسحق وكذا حدث به عبد الرزاق في مصنفه عن معمر وحديث به عبد الرزاق في آخره فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه البراء في مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه البغوي في شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الأعرابي في معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق عن فوفا واستغربه البراء وقال أبو زرعة هو خطأ (قلت) وهو معلول من حيث صناعة الأسناد لأن عبد الرزاق تغير بأخرة وسماع هو لا منه في حال تغيره إلا أن مثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع وقد رويناه من فوفا من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي أسناده ضعف وله شواهد أخرى يثبتها في تعليق التعليق ((قوله ثلاث)) أي ثلاث خصال وأعرابه تطير ما حرق في قوله ثلاث من كن فيه والعالم يفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس والاقتدار القلة وقيل الاقتدار وعلى الثاني من في قوله من الاقتدار بمعنى مع أو بمعنى عند قال أبو الزناد بن سراج وغيره إنما كان من جمع الثلاث مستكملاً للإيمان لأن مداره عليها إلا أن العبد إذا اتصف بالانصاف لم يترك لمولاه حقاً واجبا عليه إلا أداء ولم يترك شيئاً مما نهاه عنه إلا اجتنابه وهذا يجمع أركان الإيمان وبذل السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به التألف والتحابب والاتفاق من الاقتدار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا أنفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر اتفاقاً والنفقة أعم من أن تكون على العيال واجبة ومنسوبة أو على الضيف والزائر وكونه من الاقتدار يستلزم الوثوق بالله والزهد في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث مرفوعاً لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتى جوامع الكلام والله أعلم ((قوله باب كفران العشير وكفردون

وابن أخي الزهري عن الزهري (باب) السلام من الإسلام قال عمار ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان الانصاف من نفسه وبذل السلام للعالم والانفاق من الاقتدار (حدثنا) قتيبة قال حدثنا الميثم حسن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير قال أطعم الطعام وقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ((باب)) كفران العشير وكفردون

كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه مراد المصنف ان يبين ان الطامات كما تسمى ايماناً كذلك المعاصي تسمى كفر الكفر حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج من الملة قال وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بدعيه وهي قوله صلى الله عليه وسلم لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها فقرب حق الزوج على الزوجة بحق الله فإذا كفرت المرأة حق زوجها وقبيل من حقه عليها هذه الغاية كان ذلك دليلاً على أنها ما بحق الله فلذلك يطلق عليها الكفر لكونه كفر لا يخرج عن الملة ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لامور الإيمان وذلك من جهة كون الكفر ضد الإيمان وأما قول المصنف وكفرون كفر فأشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره وقوله فيه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد وفي رواية كريمة فيه عن أبي سعيد أي مروي عن أبي سعيد وفائدة هذا الإشارة إلى أن الحديث طريقاً غير الطريق المسافة وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الخيض وغيره من طريق عباد بن عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للنساء تصدقن في رأيتهن أكثر أهل النار فقلن ولم يارسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير الحديث ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً لا يشكر الله من لا يشكر الناس قاله القاضي أبو بكر المذکور والاول أظهر وأجري على ما لو المصنف وبه ضده إرادته الحديث ابن عباس بلفظ وتكفرن العشير والعشير الزوج قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذکور طرف من حديث طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الإسناد تاماً وسيأتي الكلام عليه ثم رتبته هنا على فائدة تبين أحدهما ان البخاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلّقاً بقضي إلى فساد المعنى فصنعه كذلك يؤهم من لا يحفظ الحديث ان المختصر غير التام لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التمام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله صلى الله عليه وسلم أريت النار إلى آخر ما ذكر منه وأول التمام عن ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة صلاة الكسوف ثم خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وفيها القدر المذکور هنا فإن أراد هذا الحديث التي اشتمل عليها الكتاب بظن ان هذا الحديث حديثان أو أكثر لا اختلاف في ابتداء وقد وقع في ذلك من حيث ان عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كان الصلاح والشيخ محيي الدين ومن بعدهما وابس الأمر كذلك بل عدته على التحرير الفاح حديث وخمسائة حديث وثلاثة عشر حديثاً كما بينت ذلك مفصلاً في المقدمة في الفائدة الثانية تقران البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة لكن تارة تكون في المتن وتارة في الإسناد وتارة فيهما وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل ينصرف فيه فإن كثرت طرقة أو روى لكل باب طريقان قلت اختصر المتن أو الإسناد وقد صنع ذلك في هذا الحديث فإنه أورده هنا عن عبد الله بن مسلمة وهو القعني مختصراً مقتصر على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من ان الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أورده في الصلاة باب من صلى وقدمه تارة بهذا الإسناد بعينه لكنه لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الإسناد فساقه تاماً ثم أورده في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعني مقتصر على موضع الحاجة ثم أورده في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضاً وعلى هذه الطريقة يحمل جميع نصرفه فلا يؤيد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعد أو الله الموفق وسيأتي الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حديث ذكره تماماً ان شاء الله تعالى ((قوله باب)) هو منون وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره والجاهلية ما قبل الاسلام وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهليته وقوله ولا يكفر بتشديد الفاء المقترحة وفي رواية أبي الوقت بفتح أوله واسكان الكاف وقوله لا بالشرك أي ان كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء ومحصل الترجمة أنه لما تقدم ان المعاصي يطلق عليها الكفر مجازاً على إرادة كفر التعمية لا كفر الجحد أراد ان يبين انه كفر لا يخرج عن الملة

كفر* فيه أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم (حدثنا) عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ورأيت النار فادأ كثر أهلها النساء يكفرن قيل أبكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرون الاحسان لو أحسنت إلى أحد اهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت ما رأيت منك خيراً قط ((باب)) المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بار تكافها إلا بالشرك تقول النبي صلى الله عليه وسلم انك امرؤ فكل جاهلية وقال الله عز وجل ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (حدثنا) سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه

خلاف الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
 فصيرون الشرك تحت امكان المغفرة والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر لان من جحد نبوة محمد صلى الله
 عليه وسلم متلا كان كافرا ولو لم يجعل مع الله الها آخر والمغفرة منتفية عنه بالاخلاف وقد ورد الشرك ويراد
 به ما هو اخص من الكفر كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين قال ابن بطال
 غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ويقول ان من مات على ذلك يخلد في النار والآية
 ترد عليهم لان المراد بقوله ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء من مات على كل ذنب سوى الشرك وقال الكرماني
 في استدلاله بقول أبي ذر عيرته بامه نظر لان التعبير ليس كبيرة وهم لا يكفرون بالصغار (قلت) استدلاله
 عليهم من الآية ظاهر ولذلك اقتصر عليه ابن بطال وأما قصة أبي ذر فاعلم ان كبريت لا يستدل بها على أن من
 بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الايمان بها سواء كانت من الصغار أم
 الكبائر وهو واضح واستدل المؤلف أيضا على أن المؤمن اذا ارتكب معصية لا يكفر بان الله تعالى أتى
 عليه اسم المؤمن فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم قال انما المؤمنون اخوة فاصحابوهم اخوهم
 واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيماهم فاسماهما مسلمانين مع طائفة من الناس
 والمراد هنا اذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائق واستدل أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم لا يذوق ذوقا من الجاهلية
 أي خالصة جاهلية مع ان منزلة أبي ذر من الايمان في الذروة العالية وانما وجه ذلك على عظيم منزلته
 عنده تحذيره عن معاودة مثل ذلك لانه وان كان معذورا بوجه من وجوه العذر لكان وقوع ذلك من مثله
 يستعظم أكثر ممن هو دونه وقد رخص بهذا وجوه دخول الحديث تحت الترجمة وهذا على مقتضى هذه
 الرواية ورواية أبي ذر عن مشايخه لكن سقط حديث أبي بكر من رواية المستمل وأما رواية الأصميلي
 وغيره فافرد فيها حديث أبي بكر بترجمة وان طائفتان من المؤمنين وكل من الروايتين جمعاً وتفرقاً حسن
 والطائفة القطعة من الشيء يطلق على الواحد فافوقه عند الجمهور وأما اشتراط حضور أربعة في رجم
 الزاني مع قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط
 في الرجم يدل على آخر وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك فذلك لقوله
 تعالى وليأخذوا أسلحتهم فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح ٣ (قوله حدثنا أيوب) هو الأصميلي
 ويونس هو ابن عبيد عن الحسن هو ابن أبي الحسن البصري والاحنف بن قيس مخضرم وقدر أي النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يكن قبل اسلامه وكان رئيس بني غيم في الاسلام وبه يضرب المثل في الحلم وقوله ذهبت
 لا نصر هذا الرجل يعني علياً كذا هو في مسلم من هذا الوجه وقد أشار إليه المؤلف في الفن ولعله يريد
 نصرة ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الاسماعيلي في روايته يعني علياً وأبو بكر باسكان الكاف
 هو الصحابي المشهور وكان الاحنف أراد أن يخرج بقومه الى علي بن أبي طالب ليقاتل معه يوم الجمل فمناه
 أبو بكر فرجع وحمل أبو بكر الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسيماهم احسبهم للمادة والافالحق
 انه محمول على ما اذا كان القتال منهم ما بغير تأويل سائق كما قدمناه ويخص ذلك من عموم الحديث المتقدم
 بدليله الخاص في قتال أهل البني وقد رجح الاحنف عن رأي أبي بكر في ذلك وشهد مع علي باقي حروبه
 وسياق الكلام على حديث أبي بكر في كتاب الفن ان شاء الله تعالى ورجال اسناده كلهم بصريون وفيه
 ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والاحنف (قوله عن واصل) هو ابن حيان
 وللاصميلي هو الاحدب ولله صنف في العتق ثنا واصل الاحدب (قوله عن المعرور) وفي العتق سمعت
 المعرور بن سويد وهو جهميات ساكن العين (قوله بالربذة) هو بفتح الراء والموحدة والمهجمة موضع
 بالبادية بينه وبين المدينة ثلاث مراحل (قوله وعليه حلة وعليه غلامه حلة) هكذا رواه أكثر أصحاب
 شعبة عنه لكن في رواية الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة آتيت أبا ذر فاذا حلة عليه منساقو بيوع علي
 عبده منها ثوب وهذا يوافق ما في اللغة ان الحلة ثوبان من جنس واحد يؤيده ما في رواية الاعمش عن

عن واصل عن المعرور
 قال لقيت أبا ذر بالربذة
 وعليه حلة وعليه غلامه
 حلة

قوله حدثنا أيوب الخ هذا
 مؤخر عن حديث سليمان
 ابن حرب في نسخة الماتن
 التي بأيدينا كما ترى تأمل
 اه محمده

فما أتته من ذلك فقال اني
سأيت رجلا فغيرته بامه
فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم يا أبا ذر أعبرته
بأمة انك امرؤ فبك جاهلية
اخوانكم خولكم جعلهم
الله تحت أيديكم فمن كان
أخوه تحت يده فليطعمه
مما يأكل وليلبسه مما يلبس
ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان
كلفتهم وهم ذاهبون وهم
«باب» وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلا
فأصلحو بينهما ما فسد
المؤمنين (حدثنا) عبد
الرحمن بن المبارك قال
حدثنا حماد بن زيد قال
حدثنا أبو بوب ويونس عن
الحسن بن الحسن بن
قيس قال ذهبت لانهض
هذا الرجل فلقيني أبو
بكرة فقال أين تريد قلت
أنصر هذا الرجل قال
ارجع فاني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا التقى المسلمات
بسيوفهم فاقاتلوا والمقتول
في النار فقلت يا رسول الله
هذا القاتل فأبال المقتول
قال انه كان حرا يصاعلي
قتل صاحبه «باب» ظلم
دون ظلم (حدثنا) أبو
الوليد حدثنا شعبة ح
قال وحديثي بشر قال
حدثنا محمد بن شعبة عن
سليمان بن ابراهيم عن
عائشة عن عبد الله لما
نزل الذين آمنوا

المعروف وعند المؤلف في الادب بلفظ رأيت عليه بردا وعلى غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا فلبسته كانت
حلة وفي رواية مسلم فقلنا يا أبا ذر لو جئت بينهم ما كانت حلة ولا بي داود فقال القوم يا أبا ذر لو أخذت الذي على
غلامك بغيره مع الذي عليك لكانت حلة فهذا موافق لقول أهل اللغة لانه ذكر أن التوبين يصيران بالجمع
بينهم ما حلة ولو كان كما في الاصل على كل واحد منهم ما حلة لكان اذا جمعهم يصير عليه حلتان ويمكن الجمع
بين الروايتين بانه كان عليه بردين تحت ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك وكانه قيل له لو أخذت
البرد الجيد فاضفته الى البرد الجيد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد الخلق بدله لكانت حلة جيدة فقلنا نعم
بذلك الروايتان ويحمل قوله في حديث الاشمس لكانت حلة أي كاملة الجودة فالتمس كبريائه للتمتع العظيم والله
أعلم وقد نقل بعض أهل اللغة ان الحلة لان يكون الاثوبين جديدين يحلها من طيها ما فأفاد أصل تسمية الحلة
وغلام أبي ذر المذكور لم يسم ويحتمل أن يكون أبا مرواح مولى أبي ذر وحديثه عنه في الصحيحين وذكر
مسلم في الصحيح ان اسمه سعد «قوله فسأله» أي عن السبب في الباسه غلامه تطير لبسه لانه على خلاف
المألوف فأجاب بحكاية القصة التي كانت سبب ذلك «قوله سأيت» في رواية الاسماعيلي شامت وفي الادب
للمؤلف كان يتي وبين رجل كاد وزاد مسلم من اخواني وقيل ان الرجل المذكور هو بلال المؤذن
مولى أبي بكر روى ذلك الوليد بن مسلم منقطعاً ومعنى سأيت وقع بيني وبينه سباب بالتخفيف وهو من
السبب بالشد يد وأصله القطع وقيل مأخوذ من السببة وهي حلقة الدبر هي الفاحش من القول بالفاحش
من الجسد فعلى الاول المراد قطع المسبوب وعلى الثاني المراد كشف عورته لان من شأن السباب ابداء عورة
المسبوب «قوله فغيرته بامه» أي نسبته الى العار زاد في الادب وكانت أمه أجمية فقلت منها وفي رواية
قلت له يا ابن السوداء والجمي من لا يفصح باللسان العربي سواء كان عربيا أو عجميا والفاء في فغيرته قيل هي
تفسيرية كأنه بين أن التعبير هو السب والظاهر انه وقع بينهم سباب وزاد عليه التعبير فتكون طائفة
ويدل عليه رواية مسلم قال أعبرته بامه فقلت من سب الرجال سموا آباء وأمه قال انك امرؤ فبك جاهلية أي
خصلته من خصال الجاهلية ويظهر لي ان ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه فكانت تلك الخصلة
من خصال الجاهلية باقية عنده فلها قال كما عند المؤلف في الادب قلت على ساعتي هذه من كبر السن
قال نعم كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه فبين له كون هذه الخصلة مذمومة شرعا وكان بعد ذلك
يساوى غلامه في الملبوس وغيره أخذا بالاحوط وان كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط المواساة لا المساواة
وسند كرم ما يتعلق ببقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وفي السياق دلالة على
جواز تعدية غيرته بالباء وقد أنكره ابن قتيبة وتبعه بعضهم وأثبت آخرون انه الفسدة وقد جاء في سبب
الباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثره فروع أصح من هذا وأخص أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب
عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا ذر عبدا فقال أطعمه مما تأكل وألبسه مما لبس وكان
لأبي ذر ثوب فشق نصفين فأعطى الغلام نصفه فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال قلت يا رسول الله
أطعمهم وهم ممنا كلون وألبسهم مما لبسون قال نعم «قوله باب ظلم دون ظلم» دون يحتمل أن تكون
بمعنى غير أي أنواع الظلم متغايرة أو بمعنى الأدنى أي بعضها أخف من بعض وهو أظهر في مقصود المصنف
وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الايمان من حديث عطاء ورواه أيضا من طريق طاوس
عن ابن عباس معناه وهو في معنى قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله الآية فاستعمله المؤلف ترجمة
واستدل له بالحديث المرفوع ووجه الدلالة منه ان الصحابة فهموا من قوله بظلم عموم أنواع المعاصي
ولم يذكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وانما بين اهم ان المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما
سنوخصه فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة ومناسبة اراد هذا عقب ما تقدم من ان المعاصي غير الشرك
لا ينسب صاحبها الى الكفر المخرج عن المسئلة على هذا التقرير ظاهرة «قوله حدثنا أبو الوليد» هو
الطحاوي «قوله وحديثي بشر» هو في الروايات المعجمة تواتر العطف وفي بعض النسخ قبلها صورة ح فان

كانت من أصل التصنيف فهي مهمة مأخوذة من التحويل على المختار وإن كانت مزيدة من بعض الرواة فيجوز أن تكون مهمة كذلك أو مجمعة مأخوذة من البخاري لأنهم ساروا أي قال البخاري وحدثني بشر وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد وهو ابن جعفر المعروف بغيره وهو أثبت الناس في شعبة ولهذا أخرج المؤلف وأيقنه مع كونه أخرج الحديث عاليا عن أبي الوليد واللفظ المساق هنا لفظ بشر وكذلك أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي عمير عن شعبة وهو عند المؤلف في نفسه - ير الانعام وأما لفظ أبي الوليد فساقه المؤلف في قصة لقمان بلفظ أينالم يلبس إيمانه بظلم وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجيه من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله إن الشرك الظلم عظيم فطابت أنفسنا واقتضت رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعمش وهو سليمان المذكور في حديث الباب في رواية جبر عنه فقالوا أينالم يلبس إيمانه بظلم فقال ليس بذلك ألا تسمعون إلى قول لقمان وفي رواية وكيع عنه فقال ليس كما تظنون وفي رواية عيسى بن يونس أنما هو الشرك ألم تسمعون إلى ما قال لقمان وظاهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نبههم عليها ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال قتلاها عليهم ثم نبههم فتمثلت الروايتان قلنا لعل أبي كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم فمالوا الظلم في الآية على ما عداه يعني من المعاصي فقالوا من ذلك فترت هذه الآية كذا قال وفيه نظر والذي يظهر لي أنهم حملوا الظلم على عموم الشرك فمالوا به وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف وإنما جاءه على العموم لأن قوله بظلم نكرة في سياق النفي لكن عمومها هنا بحسب الظاهر قال المحققون إن دخل على النكرة في سياق النفي ما وكذا العموم ويقويه نحو من في قوله ما جاءني من رجل أفاد تنصيص العموم والألف العموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية وبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن ظاهرها غير مراد بل هو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك فإن قيل من أين يلزم أن من ليس بالإيمان بظلم لا يكون آمنا ولا مهتديا حتى شق عليهم والسياق انما يقتضي أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتدي فالذي دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم لهم على الأمن أي لهم الأمن لا غيرهم - كذا قال الزمخشري في قوله تعالى إياك نعبد وقال في قوله تعالى كذا إنما كلمة هو قائمها تقديم هو على قائمها فيبطل الاختصاص أي هو قائمها لا غيره - فإن قيل لا يلزم من قوله إن الشرك لظلم عظيم أن غير الشرك لا يكون ظلما فالجواب أن التبيين في قوله لظلم عظيم للتعظيم وقد بين ذلك استدلال الشارع بالآية الشاذية فالتقدير لم يلبسوا إيمانهم بظلم عظيم أي بشركا ذل ظلم أعظم منه وقد ورد ذلك من صحاح المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وإلفظه قلنا يا رسول الله أينالم يظلم نفسه قال ليس كما تقولون لم يلبسوا إيمانهم بظلم - لم يشرك أولم تسمعون إلى قول لقمان فذكر الآية واستنبط منه المأزور جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ونأزعه القاضي عياض فقال ليس في هذه القصة تكليف عمل بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر واعتقاد التصديق لازم لأول ورودها هي الحاجة ويمكن أن يقال المعتقدات أيضا ما تحتاج إلى البيان فلما أجل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فما انتفت الحاجة والحق أن في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب لأنهم حيث احتاجوا إليه لم يتأخروا (قوله ولم يلبسوا) أي لم يخطوا وأقول ليست الاستلزام بالتحقيق ألبسه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل أي خلطته وتقول ليست الثوب ألبسه بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل وقال محمد بن اسمعيل التيمي في شرحه خلط الإيمان بالشرك لا يتصور فالمراد أنهم لم يحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن إيمان متقدم أي لم يرتدوا ويحتمل أن يراد أنهم لم يحرموا دينهم بظواهر أو باطن أي لم يناقضوا هذا الوجه ولهذا عقبه المصنف بآيات المناق وهاهنا من بديع ترتيبه ثم في هذا الاسناد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن شيخه إبراهيم بن يزيد الضبي عن خاله بلقيمة بن

ولم يلبسوا إيمانهم بظلم
أولئك لهم الأمن وهم
مهدون قال أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم أينالم
يظلم فإنزل الله عز وجل
إن الشرك لظلم عظيم

قوس النخعي والثلاثة كوفيون فقها وعبد الله الصماني هو ابن مسعود وهذه الترجمة أحسن ما قيل فيه أنه أصح
 الأسانيد والأعمش موصوف بالتمسك وليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة إليها عند
 المؤلف عنه حدثنا إبراهيم ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما إلا في هذا الطريق
 وفي المتن من الفوائد الحل على العموم حتى يرد دليل الخصوص وإن التكرار في سياق المتن نعم وإن الخاص
 يقضي على العام والمبين على المجمل وإن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وإن درجات
 الظن متفاوت كما ترجم له وإن المعاصي لا تنهي شركا وإن لم يشرك بالله شيئا فله الأمن وهو مهتد فإن
 قيل فالعاصي قد يغيب فها هو الأمن والاهتمام الذي حصل له فالجواب أنه آمن من التخليد في النار مهتد
 إلى طريق الجنة والله أعلم **(قوله باب علامات المنافق)** لما تقدم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظن
 أتبعه بآيات الاتفاق كذلك وقال الشيخ محيي الدين مراد البخاري بهذه الترجمة أن المعاصي تنقص الإيمان كما
 إن الطاعة تزيد به وقال الكرماني مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن الاتفاق علامة عدم الإيمان أو
 فيعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض والاتفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر فإن كان في اعتقاد الإيمان
 فهو نفاق الكفر والافق هو نفاق العمل ويدخل فيه الفعل والترك وتفاوت مراتبه **(قوله حدثنا سليمان بن أبي ربيعة)**
(أبو ربيعة) هو الزهراني بصري تولى بغداد ومن شيوخه فصحاء مدنيون ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس
 الإمام **(قوله آية المنافق ثلاث)** الآية العلامة وأفراد الآية إما على إرادة الجنس أو أن العلامة
 اغتمت بحصول اجتماع الثلاث والأول أليق بصنيع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك
 وقد رواه أبو عوانة في صحيحه بلفظ علامات المنافق فإن قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاز في
 الحديث الآخر بلفظ أربع من كن فيه الحديث أجاب القرطبي باحتمال أنه استعمله صلى الله عليه وسلم
 وسلم من العلم بخصاله لم يكن عنده وأقول ليس بين الحديثين تعارض لأنه لا يلزم من عدم الحصة
 المذمومة للهالة على كمال الاتفاق كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل
 النفاق والحصة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كل بها خلاص النفاق على أن في رواية مسلم من طريق
 العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر فإن لفظه من علامة المنافق ثلاث
 وكذا أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري وإذا حل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال
 فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبيعه في وقت آخر وقال القرطبي أيضا والنووي حصل من
 مجموع الروايتين خمس أصناف لأنهم ما تواردت على الكذب في الحديث والحيانة في الأمانة وإذا زاد الأول
 الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة والفقير في الخصومة (قلت) وفي رواية مسلم لم الثاني يدل
 الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كافي الأول فكان بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناه ما قد يتحد وعلى
 هذا فالمراد بخصلة واحدة وهي الفقر في الخصومة والفقر الميل عن الحق والاحتمال في رده وهذا قد
 يدرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاقتصاص على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة
 على ما عداها إذا أصل الديانة مختصر في ثلاث القول والفعل والتوبة فبها على فساد القول بالكذب وعلى فساد
 الفعل بالحيانة وعلى فساد التوبة بالخلف لأن خلف الوعد لا يقدح إلا إذا كان المرز عليه معارنا للوعد أما
 لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدله رأى فهو ذالم توجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في الأحياء وفي
 الطبراني في حديث طويل ما يشهد له فقيه من حديث سلمان إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف وكذا قال
 في باقي الخصال واسناده لا بأس به ليس فيهم من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد
 ابن أرقم مختصر بلفظ إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يفي فلا ثم عليه **(قوله إذا وعد)** قال
 صاحب المحكم يقال وعدته خيرا أو وعدته شرا فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير وعدته وفي الشر وعدته
 وحكي ابن الأعرابي في نوادره أو وعدته خيرا بالهمزة فالمراد بالوعد في الحديث الوعد بالخير وأما الشر
 فيستحب اختلافه وقد يجب مالم يترتب على تركه إنفاذه مفسدة وأما الكذب في الحديث فحكي ابن التين عن

(باب علامات المنافق)
(حدثنا سليمان بن أبي ربيعة)
 قال حدثنا اسمعيل بن
 جعفر قال حدثنا نافع بن
 مالك بن أبي عامر أبو سمبل
 عن أبيه عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال آية المنافق ثلاث
 إذا حدث كذب وإذا وعد
 أخلف وإذا أئتمن خان
(حدثنا) قبيصة بن عقبة
 قال حدثنا سفيان عن
 الأعمش عن عبد الله بن مرة
 عن مسروق عن عبد الله
 ابن عمرو أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال أربع من
 كن فيه كان منافقا خالصا
 ومن كانت فيه خصلة منهن
 كانت فيه خصلة من
 النفاق حتى يدعها إذا
 أئتمن خان وإذا حدث
 كذب وإذا أهدر دمه وإذا

مالك انه سئل عن جرب عليه كذب فقال أي نوع من الكذب له حدث عن عيش له سلف فبالغ في وصفه
فهذا لا يضر وانما يضر من حدث عن الاشياء بخلاف ما هي عليه فاصلا الكذب انتهى وقال النووي
هذا الحديث عدم جماعة من العلماء مشكلا من حيث ان هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم
الحكم بكفره قال وايس فيه اشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون ان معناه ان هذه خصال نفاق
وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومختلف باختلافهم (قلت) ومحصل هذا الجواب الخلل في
التسمية على المحراز أي صاحب هذه الخصال كالمنافق وهو بناء على ان المراد بالنفاق نفاق الكفر وقد قيل
في الجواب عنه ان المراد بالنفاق نفاق العمل كما قدمناه وهذا ارضاء القرطبي واستدل له بقول عمر
لخديجة هل تعلم في شيئا من النفاق فانه لم يرد بذلك نفاق الكفر وانما أراد نفاق العمل وبؤيده وصفه بالخالص
في الحديث الثاني بقوله كان منافقا خالصا وقيل المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير من ارتكاب هذه
الخصال وان الظاهر غير مراد وهذا ارضاء الخطابي وذكر أيضا انه يحتمل ان المتصنف بذلك هو من
اعتاد ذلك وصار له ديدنا قال ويدل عليه التعبير باذافانها يدل على تكرار الفعل كذا قاله والاولى ما قال
الكرماني ان حذف المقول من حديث يدل على العموم أي اذا حدث في كل شيء كذب فيه أم يصير قاصرا
أي اذا وجد ماهية الحديث كذب وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال ونهاون بها واستخف
بأمرها فان من كان كذلك كان قاسدا لا اعتقادا غالبا وهذه الاجوبة كلها مبنية على ان اللام في المنافق
للجنس ومنهم من ادعى انها لله فقد قال انه ورد في حق شخص معين أوفي حق المنافقين في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم وتسمى هؤلاء باحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لوثبت شيء منها لتعين المصير اليه وأحسن الاجوبة
ما ارضاه القرطبي والله أعلم ((قوله تابعة شععية)) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ورواية
قبصة عن سفيان وهو الثوري ضعيفا يحيى بن معين وقال الشيخ بخي الدين انما أوردها البخاري على
طريق المتابعة لا الاصلالة وتعقبه الكرماني بانها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات فكيف تكون
متابعة وجوابه ان المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن
الثوري وعند المؤلف من طرق أخرى عن الاعمش من رواية شععية المشار اليها وهذا هو السرف في ذكرها
هنا وكأنه فهم ان المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب وليس كذلك اذ لو أراد ان يسميها شاهدة
وأما دعواه ان يثبت مخالفة في المعنى فليس بمسلم لما قررناه آنفا وغايته أن يكون في أحدهما زيادة وهي
مقبولة لانها من ثقة متقن والله أعلم ((فائدة)) رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون الا الهجاء وقد دخل
الكوفة أيضا والله أعلم ((قوله باب قيام ليلة القدر من الايمان)) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع
الى ذكر علامات الايمان وحسنها لان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود بالاصالة وانما يذكر
متعلقات غيره استطرادا ثم رجع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وسيام رمضان من الايمان
وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط
وبالماضي في جوابه بخلاف الاخرين فيما مضى فيهما وأبدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال لان قيام
رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه بخلاف قيام ليلة القدر فانه غير متيقن فلهذا ذكره بلفظ المستقبل انتهى
كلامه وفيه شيء ستأتي الإشارة اليه وقال غيره استعمال لفظ الماضي في الجزاء إشارة الى تحقق وقوعه فهو
تظير أني أمر الله وفي استعمال الشرط مضارع والجواب ماضيا تراعى بين النفاة فنعمة الاكثر وأجازة آخرون
بكن بقوله استدلو بقوله تعالى ان أنشأنا نزل عليهم من السماء آية فظلت لان قوله فظلت بلفظ الماضي وهو
تابع للجواب وتابع الجواب جواب واستدلو أيضا بهذا الحديث وحديثي في الاستدلال به نظر لاني
أظنه من تصرف الراية لان الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء وقد
رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال
من يقوم ليلة القدر يغفر له ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب

تابع شععية عن الاعمش
((باب)) قيام ليلة القدر
من الايمان (حدثنا) أبو
اليمان قال أخبرنا شعيب
قال حدثنا أبو الزناد عن
الاعرج عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من يقوم ليلة
القدر ايماننا واحسننا باغفر
له ما تقدم من ذنبه

ابن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحسباً بالاعتراف بالله ما تقدم من ذنبه وقوله في هذه الرواية فيوافقها زيادة بيان والافعال جزء مرتب على قيام ليلة القدر ولا يصدق قيام ليلة القدر إلا على من وافقها والحصر المستفاد من النفي والاثبات مستفاد من الشرط والجزاء فوضح ان ذلك من تصرف الرواة بالمعنى لان مخرج الحديث واحد وسيأتي الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام ((قوله باب الجهاد من الايمان))
 أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فاماناسبة ايراده معها في الجملة فواضح لا شتر كها في كونها من خصال الايمان وأما ايراده بين هذين البابين مع ان تعاقب أحدهما بالآخر ظاهر فلذلك لم أر من تعرض لها بل قال الكرماني صفة هذا دل على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة يعني اشتراكها في كونها من خصال الايمان (وأقول) بل قيام ليلة القدر وان كان ظاهراً المناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أوردته في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً لان التماس ليلة القدر استدعي بحافظة زائدة ومجاهدة تامه ومع ذلك فقد يوافقها أولاً وكذلك المجاهد يلبس الشهادة ويقصد اهلا بكلمة الله وقد يحصل له ذلك أولاً فتناسب في أن في كل منهما مجاهدة وفي أن كلامه ما قد يحصل المقصود الاصيل لصاحبه أولاً فانما لا التماس ليلة القدر ما جاور فان وافقها كان أعظم أجراً والمجاهد لا التماس الشهادة ما جاور فان وافقها كان أعظم أجراً وبشير الى ذلك غنيه صلى الله عليه وسلم الشهادة بقوله ولوددت أني أقتل في سبيل الله فذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ثم عاد الى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ثم ذكر بعده باب الصيام لان الصيام من التروك فأخره عن القيام لانه من الافعال ولان الليل قبل النهار ولعله أشار الى أن القيام مشروع في أول ليلة من الشهر خلافاً لبعضهم ((قوله حدثنا حري)) هو اسم بلفظ النسبة وهو بصري يكنى أبا علي قال حدثنا عبد الواحد بن زياد البصري العبدى ويقال له الثقفي وهو ثقة متقن قال ابن القطان لم يمتل عليه بقادح وفي طبقته عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء ((قوله حدثنا عمارة)) هو ابن القعقاع بن شبرمة الضبي ((قوله انتدب الله)) هو بالتون أى سارع بشوابه وحسن جزائه وقيل بمعنى أجاب الى المراد فقي الصحاح ندبت فلان لكذا فانتدب أى أجاب اليه وقيل معناه تكفل بالمطلوب ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ تكفل الله وله في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ توكل الله وسيأتي الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك ان شاء الله تعالى ووقع في رواية الاصيل هنا انتدب بيا تحتانية مهموزة بدل النون من المأدبة وهو تخفيف وقد وجهوه بسكف امكن اطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطئته ((قوله لا يخرج منه الا ايمان بي)) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاشياء مفرغ وفي رواية مسلم والاسماء على الايمان بالنصب قال النووي هو مفعول له وتقديره لا يخرج منه المخرج الا الايمان والتصديق ((قوله وتصديق برسلي)) ذكره الكرماني بلفظ أو تصديق ثم استشكله وتكلف الجواب عنه والصواب أسهل من ذلك لانه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ أو وقوله بي فيه عدول من ضمير الغيبة الى ضمير المتكلم فهو الالتفات وقال ابن مالك كان اللاتق في الظاهر هنا ايمان به ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال أى انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً لا يخرج منه الا ايمان بي ولا يخرج منه مفعول القول لان صاحب الحال على هذا التقدير هو الله وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز وان التعبير باللاتق هنا غير لائق فالأولى أنه من باب الالتفات وهو متجه وسيأتي في أثناء فرض الخمس من طريق الأعرج بلفظ لا يخرج منه الا الجهاد في سبيله وتصديق كلمانه ((تنبيه)) جاء هذا الحديث من طريق أبي زرعة هذه مشتملاً على أمور ثلاثة قد اختصر المؤلف من سياقها أكثر الامر الثاني وساقه الاسماء على وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذکور بتمامه وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة

((باب الجهاد من الايمان))
 (حدثنا) حري بن حفص
 حدثنا عبد الواحد حدثنا
 عمارة حدثنا أبو زرعة
 ابن عمر وقال سمعت أبا
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال انتدب الله
 لمن خرج في سبيله
 لا يخرج منه الا ايمان بي
 وتصديق برسلي أن أوجه
 عيال من أجر أو غنمة
 أو أدخله الجنة ولولا أن
 أشق على أمتي ما فعلت
 خلف سرية ولوددت أني
 أقتل في سبيل الله ثم أحيا
 ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل
 ((باب تطوع قيام رمضان

من الايمان

(حدثنا) اسمعيل قال حدثني
 مالك عن ابن شهاب عن
 جابر بن عبد الرحمن عن
 أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 من قام رمضان إيماناً
 واحسباً غفر له ما تقدم
 من ذنبه ((باب صوم
 رمضان احسباً من
 الايمان)) (حدثنا) ابن
 سلام قال أخبرنا محمد بن
 فضيل قال حدثنا يحيى
 ابن سعيد عن أبي سلمة عن
 أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 من صام رمضان إيماناً
 واحسباً غفر له ما تقدم
 من ذنبه

ابن القعقاع وجاء الحديث مفرقاً من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سيأتي عند المؤلف في كتاب
الجهاد هناك يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان
وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام ((قوله باب الدين يسر)) أي دين الإسلام ذو يسر وأسمى الدين
يسراً مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الأصر الذي كان على من قبلهم ومن أوضح
الأمثلة أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالاقلاع والعزم والندم ((قوله أحب الدين)) أي
خصال الدين لأن خصال الدين كلها محبوبة لكن ما كان منها سهلاً أي سهلاً فهو واجب إلى الله ويدل عليه
ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عرابي لم يسمعه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خير دينكم
أيسره أو الدين جنس أي أحب الأديان إلى الله الخفيفة والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل
وتنسخ والخفيفة ملة إبراهيم والخفيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم وسمى إبراهيم خفيفاً لميله عن الباطل
إلى الحق لأن أصل الخف الميل والسمحة السهولة أي أنها مبينة على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم في
الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب لأنه ليس على شرطه نعم
وصله في كتاب الأدب المفرد وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن اسحق عن داود بن الحصين
عن عكرمة عن ابن عباس واسناده حسن استعماله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصراً عن شرطه وقواه بما
دل عن معناه لتناسب السهولة واليسر ((قوله حدثنا عبد السلام بن مطهر)) أي ابن حسان البصري
وكنيته أبو ظفر بالمجعة والفاء المفتوحة ((قوله حدثنا عمر بن علي)) هو المقدي بضم الميم وفتح القاف
والدال المشددة وهو بصري ثقة لكنه مدلس شديد التديس وصفه بذلك ابن سعيد وغيره وهذا الحديث
من أفراد البخاري عن مسلم وصححه وإن كان من رواية مدلس بالعمدة لتصريحه فيه بالسماع من طريق
أخرى فتقدر واه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدم أحد شيوخ البخاري عن عمر بن علي
المذكور وقال سمعت معن بن محمد فذكره وهو من أفراد معن بن محمد وهو مدني ثقة قليل الحديث لا يمكن تابعه
على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بعينه وألفظه سعد ووافقه أبو داود
آخره والقصد القصد تبلغوا ولم يذكر شقه الأول وقد أشيرنا إلى بعض شواهد ومنها حديث عبدة الفقيمي
في بضم الفاء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عليكم هدياً قادفانه من يشاهد هذا الدين يغلبه رواهما أحمد واسنادهما حسن
((قوله وإن يشاد الدين الأغلبه)) هكذا في روايته بأضمار الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض
الروايات عن الأصملي بلفظ وإن يشاد الدين أحد الأغلبه وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الأصمعيين
وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايته أيضاً وأضمار الفاعل لا يعلم به
وحكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مبنياً على ما لم يسم فاعله وعارضه النووي بأن
أكثر الروايات بالنصب ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشاركة ويؤيد النصب لفظ
حديث بريدة عند أحمد أنه من شاده هذا الدين يغلبه ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث
الباب والمشاركة بالتشديد المغالبة يقال شاده يشاده مشاركة إذا قاراه والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية
ويترك الرفق الأعجز وانقطع فيغلب قال ابن المنبر في هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأينا ورأى
الناس قبلنا أن كل منقطع في الدين ينقطع وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فإنه من الأمور المحمودة
بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل أو المبالغة في التطوع المفضي إلى ترك الأفضل أو إخراج الفرض عن
وقته كن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلى أن يغلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة
أو إلى أن خرج الوقت المختار أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة وفي حديث محمد بن الأدرع
عند أحمد أنكم إن تناولوا هذا الأمر بالمغالبة وخبر دينكم اليسرة وقد يستفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ
بالرخصة الشرعية فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع كن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء

((باب الدين يسر وقول
النبي صلى الله عليه وسلم
أحب الدين إلى الله الخفيفة
السهلة)) (حدثنا عبد
السلام بن مطهر قال
حدثنا عمر بن علي عن
معن بن محمد الفخاري عن
سعيد بن أبي سعيد المقبري
عن أبي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إن الدين
يسر وإن يشاد الدين الأغلبه

فيفضي به استعماله الى حصول الضرر ((قوله فسدوا)) أي الزموا السداد وهو الصواب من غير افراط ولا تفريط قال أهل اللغة السداد التوسط في العمل ((قوله وقاربوا)) أي ان لم تستطيعوا الاخذ الاكل فاعملوا بما يقرب منه ((قوله وأبشروا)) أي بالشواب على العمل الدائم وان قل والمراد بتبشير من يحجز عن العمل بالاكن بان العجز اذا لم يكن من ضيقه لا يستلزم نقص أجره وأهم المبتشر به تعظيمه وتفضيها ((قوله واستعينوا بالغدوة)) أي استعينوا على مداومة العبادة بإيقاعها في الاوقات المنشطة والغدوة بالفتح سير أول النهار وقال الجوهرى ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والروحة بالفتح السير بعد الزوال والدجلة بضم أوله وقعه واسكان اللام سير آخر الليل وقيل سير الليل كله ولهذا عبر فيه بالتبويض ولان عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الاوقات أطيب أوقات المسافر وكأنه صلى الله عليه وسلم خاطب مسافرا الى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه لان المسافر اذا سافر الليل والنهار جيعا محزونا قطع واذا تحرى السير في هذه الاوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة ان الدنيا في الحقيقة دار نقلة الى الآخرة وان هذه الاوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة وقوله في رواية ابن أبي ذئب القصد القصد بالنصب فمبغى الاغرام والقصد الاخذ بالامر الاوسط ومناسبة ايراد المصنف لهذا الحديث عقب الاجاديت التي قبله ظاهرة من حيث انها انتهت الترغيب في القيام والصيام والجهاد فأراد ان يبين ان الأولى للعامل بذلك ان لا يجهده نفسه بحيث يجز وينقطع بل يعمل بتلطف وتدرج ايدوم عمله ولا ينقطع ثم عاد الى سياق الاحاديث المدالة على ان الاعمال الصالحة معدودة من الايمان فقال باب الصلاة من الايمان ((قوله باب)) هو مرفوع بتنوين وبغير تنوين والصلاة مرفوع وعلى التنوين فقوله وقول الله مرفوع عطفًا على الصلاة وعلى عدمه محذوف مضاف ((قوله يعني صلاتكم)) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف حديث الباب فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي اسحق عن البراء في الحديث المذكور فأزل الله وما كان الله ليضيع إيمانكم صلاتكم أي بيت المقدس وعلى هذا قول المصنف عند البيت مشكل مع انه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت وقد قيل ان فيه تضييفا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت وعندى انه لا تضييف فيه بل هو صواب ومقتضى البخاري في هذه الامور دقيقة وبيان ذلك ان العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه اليها للصلاة وهو مكة فقال ابن عباس وغيره كان يصلي الى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي الى بيت المقدس لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق آخرون انه كان يصلي الى الكعبة فلما تحول الى المدينة استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف بلزم منه دعوى النسخ مرتين والاول أصح لانه يجمع بين القولين وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس وكان البخاري أراد الإشارة الى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء بالاولوية لان صلاتهم الى غير جهة البيت وهم عند البيت اذا كانت لا تضيع فاحرى ان لا تضيع اذا بعد واعنه تقدير الكلام يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت الى بيت المقدس ((قوله حدثنا عمرو بن خالد)) هو بنحو العين وسكون الميم وهو أبو الحسن الجراقي تزيل مصر أحد الثقات الاثبات ووقع في رواية القاسمي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المرزوي وفي رواية أبي ذر عن الكشي عن عمرو بن خالد بضم العين وفتح الميم وهو تضييف فيه عليه من القدماء أبو علي الغساني وليس في شيوخ البخاري من اسمه عمرو ابن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة ((قوله حدثنا زهير)) هو ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي الكوفي تزيل الجزيرة وبها سمع منه عمرو بن خالد ((قوله حدثنا أبو اسحق)) هو السبيعي ومعاوية زهير منه فيما قال أحمد بعد ان بدأ تغيره لكن تابعه عليه عند المصنف اسرايل بن يونس حفيده وغيره ((قوله عن البراء)) هو ابن عازب الانصاري صحابي ابن صحابي والمصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي اسحق سمعت البراء فأن ما يخشى من تدليس أبي اسحق ((قوله أول)) بالنصب أي في أول زمن قدمه

فسددوا وقاربوا وأبشروا
واستعينوا بالغداة والروحة
وثى من الدجلة
((باب الصلاة من الايمان
وقول الله تعالى وما كان
الله ليضيع إيمانكم يعني
صلاتكم عند البيت))
(حدثنا) عمرو بن خالد قال
حدثنا زهير قال حدثنا أبو
اسحق عن البراء أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
أول ما قدم المدينة نزل
على أجداده

وما مصدرية ((قوله أو قال أخواله)) الشك من أبي اسحق وفي إطلاق أجداده وأخواله مجاز لان الانصار
أقاربهم من جهة الامومة لان أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلمى بنت عمر وأحمد بن عدي بن
النجار وانما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوتهم بنى مالك بن النجار فقيه على هذا مجاز لان
((قوله قبل بيت المقدس)) بكسر القاف وفتح الموحدة أى الى جهة بيت المقدس ((قوله ستة عشر شهرا
أو سبعة عشر)) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا وفي الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه وكذا في رواية
الشورى عنده وفي رواية اسرائيل عنده المصنف وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن
عمار بن رباح وغيره عن أبي نعيم فقال ستة عشر من غير شك وكذا لمسلم من رواية أبي الاحوص والنسائي
من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك ولا في عوانة أيضا من رواية عمار بن زريق بتقديم الراء مصغرا
كلهم عن أبي اسحق وكذا لا جد بسند صحيح عن ابن عباس وللبرار والطبراني من حديث عمرو بن عوف
سبعة عشر وكذا للطبراني عن ابن عباس والجمع بين الروايتين سهل بأن يكون من جزم بسبعة عشر لاقى من
شهر القدر وشهر التحويل شهرا وألغى الزائد ومن جزم بسبعة عشر عداهما معا ومن شك في ذلك
وذلك أن القدر كان في شهر ربيع الاول بالاخلاف وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية
على الصحيح وبه جزم الجمهور ورواه الحاکم بسند صحيح عن ابن عباس وقال ابن خيكان سبعة عشر
شهرا وثلاثة أيام وهو مبني على أن القدر كان في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشذت أقوال أخرى في ابن
ماجه من طريق أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا وأبو بكر سيئ الحفظ
وقد اضطرب فيه فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر وخبر به بعضهم على
قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره مع كونه
رجح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهرا الكونها مجز وما بها عند مسلم ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان
لان أني شهرى القدر والتحويل وقد جزم موسى بن عقبة بأن التحويل كان في جادى الآخرة ومن
الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية سنتين
وهذه الأخيرة يمكن حملها على الصواب وأسانيد الجميع ضعيفة والاعتماد على القول الاول بجملة ما حكاه
نسخ روايات ((قوله وأنه صلى أول)) بالنصب لانه مفعول صلى والعصر كذلك على البدلية وأعرب به ابن
مالك بالرفع وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه أى أول صلاة صلاها متوجها الى الكعبة صلاة العصر وعند
ابن سعد حوات القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال صلينا
احدى صلاتي العشاء والحقيق ان أول صلاة صلاها في بنى سلمة لمات بشر بن البراء بن معرور الظهر
وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصحيح فهو من حديث ابن عمر باهل قباء وهل كان ذلك في
جادى الآخرة أو رجب أو شعبان أقوال ((قوله فخرج رجل)) هو عباد بن بشر بن قيس بن كمار واه ابن
منده من حديث طويلة بنت أسلم وقيل هو عباد بن نعيم بك بفتح النون وكسر الهاء وأهل المسجد الذين مر
هم قبلهم من بنى سلمة وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتى بيان ذلك في
حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ونذكر هنا تقرير الجميع بين هذين الحديثين
وغيرهما مع التنبيه على ما فيهما من الفوائد ان شاء الله تعالى ((قوله أشهد بالله)) أى أحلف قال الجوهري
يقال أشهد بكذا أى أحلف به ((قوله قبل مكة)) أى قبل البيت الذى في مكة واهذا قال فداروا كما هم
قبل البيت وما موصولة والكاف للمبادرة وقال الكرماني للمقارنة وهم مبتدأ وخبره محذوف ((قوله قد
أعجبهم)) أى النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله وأهل الكتاب)) هو بالرفع عطفا على اليهود من عطف
العام على الخاص وقيل المراد انصارى لانهم من أهل الكتاب وفيه نظر لان انصارى لا يصلون لبيت
المقدس فكيف يعجبهم وقال الكرماني كان اعجابهم بطريق التبعية لليهود (قلت) وفيه بعد لانهم
أشد الناس عداوة لليهود ويحتمل أن يكون بالنصب والواو بمعنى وقع أى صلى مع أهل الكتاب الى بيت

أوقال أخواله من الانصار
وانه صلى قبل بيت المقدس
ستة عشر شهرا أو سبعة
عشر شهرا وكان يعجبه أن
تكون قبلته قبل البيت
وانه صلى أول صلاة صلاها
صلاة العصر وصلى معه
قوم فخرج رجل من صلى
معه فخر على أهل مسجد
وهم راكعون فقال أشهد
بالله لقد صليت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قبل مكة فداروا كما هم
قبل البيت وكانت اليهود
قد أعجبهم ان كان يصلى
قبل بيت المقدس وأهل
الكتاب فلما ولوا وجهه
قبل البيت

المقدس واختلاف في صلواته الى بيت المقدس وهو بكة فروى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عباس
 المذكورة صلوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا وصرفت القبلة الى
 الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين وظاهره أنه كان يصلي بكة الى بيت المقدس محضا وحكي الزهري
 خلافا في أنه هل كان يصلي الكعبة خلف ظهره أو يحملها بين يديه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الاول
 فكان يصلي الميزاب خلفه وعلى الثاني كان يصلي بين الركنين اليمانيين وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل
 الكعبة بكة فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ وحمل ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيد
 حمله على ظاهره إمامة جبريل في بعض طرقه ان ذلك كان عند باب البيت (قوله أنكروا ذلك) يعني
 أئمة ودفنات سيقول السفهاء من الناس الآية وقد صرح المصنف بذلك في روايته من طريق اسراييل
 (قوله يقال زهير) يعني ابن معاوية بالاسناد المذكور بحذف أداة العطف كما دونه ورواه من قال انه
 معلق وقد ساقه المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير ساقا واحدا (قوله أنه مات على
 القبلة) أي قبلة بيت المقدس قبل أن تحول رجال (وقتلوا) ذكر القتل لم أره الا في رواية زهير وباقي
 الروايات اغناهم كالموت فقط وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم صحيحا عن ابن
 عباس ولذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من المسلمين عشرة أنفس فبكة من قبرش عبد
 الله بن شهاب والمطلب بن أزهري وزياد بن السكرا بن عمرو والمأمري وبارص الحبشة منهم خطاب
 بالمهمة بن الحرث الجعفي وعمرو بن أمية الأسدي وعبد الله بن الحرث السهمي وعروة بن عبد العزيز
 وعدي بن نضلة العدويان ومن الانصار بالمدينة البراء بن معرو وعجملات وأسعد بن زرارة فهؤلاء العشرة
 متفق عليهم ومات في المدة أيضا اياس بن معاذ الأشجلى لكنه مختلف في اسلامه ولم أجد في شيء من الاخبار
 ان أحدا من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة لكن لا يلزم من عدم ذلك عدم الوقوع فان كانت هذه اللفظة
 محفوظة فعمل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل في تلك المدة في غير الجهاد ولم يضبط اسمه أهله الاعتناء
 بالتاريخ اذ ذاك ثم وجدت في المغازي ذكر رجل اختلاف في اسلامه وهو سويد بن الصامت فقد ذكر
 ابن اسحق أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان تلقاه الانصار في العقبة فعرض عليه الاسلام فقال ان
 هذا القول حسن وانصرف الى المدينة فقتلهم في وقعة بعاث بضم الموحدة واهمال العين وآخره مثله
 وكانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد قتل وهو مسلم فيحتمل أن يكون هو المراد وذكر في بعض
 الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بكة من المستضعفين كابوي عمار (قلت) يحتاج الى ثبوت ان قتلهما
 بعد الامراء (تنبيه) في هذا الحديث من الفوائد الرد على المرجسة في انكارهم تسمية أعمال الدين
 ايمانا وفيه أن غنى تغيير بعض الاحكام جائزا اذا ظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله
 عليه وسلم وكرامته على ربه لا عطائه له ما أحب من غير تهرج بالسؤال وفيه بيان ما كان في الصحابة من
 الحرص على دينهم واشفقتهم على اخوانهم وقد وقع لهم نظير هذه المسئلة لما نزل تحريم الخمر كما صرح من حديث
 البراء أيضا فنزل ليس على الذين آمنوا وحملاوا الصالحات جناح فيما طعموا الى قوله والله يحب المحسنين
 وقوله تعالى ان لا تضيق أجركم من عملهم ولا حظ هذه المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله باب
 حسن اسلام المرأة قد ذكر الدليل على ان المسلم اذا فعل الحسنة أثيب عليها (قوله قال مالك) هكذا ذكره
 معلقا ولم يوص له في موضع آخر من هذا الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للحج فقال عقبه
 أخبرناه الضمري هو العباس بن الفضل قال حدثنا الحسن بن ادريس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا
 الوليد بن مسلم عن مالك بن نويرة وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك قد ذكره أنهم سمعنا
 كما سبأني وكذا وصله الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبراز من طريق اسحق القرظي
 والاسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق اسمعيل بن أبي اويس كاهم عن مالك
 وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن مالك وذكر ان معن بن عيسى رواه عن مالك فقال عن أبي

أنكروا ذلك قال زهير
 حدثنا أبو اسحق عن البراء
 في حديثه هذا انه مات
 على القبلة قبل ان تحول
 رجال وقتلوا فلم يدر ما تقول
 فيم قال قال الله تعالى وما
 كان الله ليضيع ايمانكم
 (باب حسن اسلام المرأة)
 قال مالك أخبرني زيد بن
 أسلم أن عطاء بن يسار
 أخبره أن أبا سعيد
 الخدري أخبره أنه سمع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول

هريرة بدل أبي سعيد ورواه شاذة ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار
 في الجماعات وقد حفظ مالك الوصول فيه وهو أن تن الحديث أهل المدينة من غيره وقال الخطيب هو حديث
 ثابت وذكروا الزائران مالكاً فردد بوجهه ((قوله إذا أسلم العبد)) هذا الحديث يشترك فيه الرجال والنساء
 وذكره بلفظ المذكر تعلقياً ((قوله فحسن إسلامه)) أي صار إسلامه حسناً باعتقاده وإخلاصه ودخوله
 فيه بالباطن والظاهر وإن يستحضر عند عمله قرب به منه وإطلاعه عليه كإدله عليه تفسير الاحسان في
 حديث سؤال جبريل كما سيأتي ((قوله يكفر الله)) هو بضم الراء لأن إذا وان كانت من أدوات الشرط
 لكن لا تجزم واستعمل الجواب مضارعاً وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية
 البرار كفر الله فواخي بينهما ((قوله كان أزلفها)) كذا لا في ذروا غيره زلفها وهي تخفيفها للام كما ضبطه
 صاحب المشارق وقال النووي بالتشديد ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بلفظ ما من
 عبد أسلم فحسن إسلامه إلا كتب الله له كل حسنة زلفها وحسنه كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيهما وللناس
 نحوه لكن قال أزلفها وزلف بالتشديد وأزاف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي وقال في المحكم
 أزلف الشيء قرب به وزلفه مخففاً ومثلاً قدمه وفي الجامع الزلفة تكون في الخير والشر ويقال في المشارق
 زلف بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يشمل الأمرين وأما القربة فلا تكون إلا في الخير فعلى هذا ترجح
 رواية غير أبي ذر لكن منقول الخطابي بإسنادها وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو
 كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب وللدارقطني من طريق زيد بن
 شبيب عن مالك بلفظ يقول الله لا تكتبه اكتبوا فقيل إن المصنف أسقط ما رواه غيره محمد إلا أنه
 مشكل على القواعد وقال المازري الكافر لا يصح منه التقرب فلا يشاب على العمل الصالح الصادر منه
 في شرك لأن من شرط التقرب أن يكون عارفاً بالتقرب إليه والكافر ليس كذلك وتبادله القاصي عياض
 على تقريره هذا الإشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل بعضهم
 فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جيلة كالأصدقة وصلة الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك
 يكتب له وأما دعوى أنه مخاف للفقهاء في غير مسلم لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار
 فإنه لا يلزمه أعادتها إذا أسلم وتجزئتها انتهى والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه
 تفضلاً من الله واحساناً أن يكون ذلك ليكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً والحديث الغائب عن كتابة
 الثواب ولم يتعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول بصيرمه لفاعله على إسلامه فيقبل ويشاب أن أسلم والا
 فلا وهذا قوي وقد جزم بما جزم به النووي إبراهيم الحارثي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن
 المنير من المتأخرين قال ابن المنير المخالف للفقهاء دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره وأما أن الله يضيف
 إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداءً من غير
 عمل وكما تفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن
 يكتب له ثواب ما عمله غير موقوف في الشرط وقال ابن بطال الله أن يفضله على عباده بما شاء ولا اعتراض لأحد
 عليه واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره من ثواب ما كان عليه القرآن والحديث الصحيح
 وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباء منثوراً فدل على أن ثواب عمله الأول
 يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم لما سأته عائشة عن ابن جلدان وما كان يصنعه من
 الخير هل ينفعه فقال أنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه
 ما عمله في الكفر ((قوله وكان بعد ذلك القصاص)) أي كتابة المجازاة في الدنيا وهو من فروع بابه اسم كان
 ويجوز أن تكون كلمة تامة وعبر بالماضي لتحقيق الوقوع فكان وقوعه كقوله تعالى ونادي أصحاب الجنة وقوله
 الحسنة مبتدأ أو بعشر الخير والجللة استثنائية وقوله إلى سبعين سنة متعلق بقدر أي منتهى قدره حتى المأزوردي
 أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يجازى سبعين سنة عليه ورد بقوله تعالى والله

إذا أسلم العبد فحسن
 إسلامه يكفر الله عنه كل
 سيئة كان زلفها وكان بعد
 ذلك القصاص الحسنة
 بعشر أمثالها إلى سبع مائة
 ضعف والسبب في ثقلها

يضاعف لمن يشاء والا تية محتملة لا من ين فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها
 سبع مائة ويحتمل أنه يضاعف المبعمة مائة بأن يزيد عليها والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس الفرج
 عند المصنف في الرقاق ولفظه كتب الله له عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة ((قوله إلا أن
 يتجاوز الله عنها)) زاد سمويه في قوائمه إلا أن يغفر الله وهو الغفور وفيه دليل على الجواز وغيرهم من
 المكفرين بالدفوب والموجبين للولد المذنبين في النار فأول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والتقص في
 الايمان لأن الحسن يتفاوت درجاته وآخره يرد على الجواز والمعتزلة ((قوله عن هشام)) هو ابن منبه
 وهذا الحديث من نسخة المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد اختلفت
 العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به أو لا فالجهرور على الجواز ومنهم
 البخاري وقيل يتمتع وقيل يبدأ أبدا بأول حديث ويذكر بعده ما أراد ونوسط مسلم فأنى بلفظ يشعر بأن
 المفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد فذكر أحاديث منها كذا ثم يذ كر أي
 حديث أو ما منها ((قوله إذا أحسن أحدكم إسلامه)) كذاله ولمسلم وغيرهما ولا يصدق بن راهويه في
 مسنده عن عبد الرزاق إذا حسن إسلام أحدكم وكان رواه بالمعنى لأنه من لازمه ورواه الاسماعيلي عن
 طهر بن ابن المبارك عن معمر كالاول والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للماضي لكن الحكم عام لهم وغيرهم
 باتفاق وإن حصل النزاع في كيفية تناولها بالحقيقة اللغوية أو الشرعية أو بالحجاز ((قوله بكل
 حسنة)) ينبي أن الملام في قوله في الحديث الذي قبله الحسنة بعشر أمثالها لا تستغران ((قوله بمثلها)) زاد
 مسلم وأصحق والاسماعيلي في روايتهم حتى يأتي الله عز وجل ((قوله باب أحب الدين إلى الله أدومه)) مراد
 المصنف الاستدلال على أن الايمان يطلق على الاعمال لأن المراد بالدين هنا العمل والدين الحقيقي هو
 الاسلام والاسلام الحقيقي مرادف للايمان فيصح به ما مقصود ومناسبة لما قبله من قوله عليكم بما تطيقون
 لأنه لما قدم أن الاسلام يحسن بالاعمال المصالحة أراد أن ينبه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد الغلبة
 غير مطلوب وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين بسروفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوفه ان شاء
 الله تعالى ((قوله ثنا يحيى)) هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن عروة بن الزبير ((قوله فقال من
 هذه)) لا أصلي قال من هذه بغير فاء ويوجه على انه جواب سؤال مقدر كان قائلا قال ماذا قال حين دخل
 قالت قال من هذه ((قوله قلت فلانة)) هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤث فلا ينصرف زاد عبد الرزاق
 عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة ((قوله تذكر)) بفتح التاء فوقاينة والفاعل عائشة
 وروى بضم الياء التثنية على البناء للم اسم فاعله أي يذكرون أن صلاتها كثيرة ولا جد عن يحيى
 القطان لا تنام أصلي ولللمصنف في كتاب صلاة الليل معلقا عن القعني عن مالك عن هشام وهو موصول في
 الموطأ للقعني وحده في آخره لا تنام بالليل وهذه المرأة رقع في رواية مالك المذ كورة انها من بنى أسد ومسلم
 من رواية الزهري عن عروة في هذا الحديث انها الطولاء بالمهمل والمد هو اسمها بنت ثوبت بنتين
 مصغرا ابن حبيب بفتح الميم ابن أسد بن عبد العزى من رهنه خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها وفي
 روايته أيضا وزعموا انها لا تنام الليل وهذا يؤيد الرواية الثانية في انها نقلت عن غيرها فان قيل ورفع في
 حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري ان الطولاء من ت بها وظاهره التفسير
 فيحتمل أن تكون المسارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضا أو ان قصتها تعددت والجواب أن القصة واحدة
 وبين ذلك رواية محمد بن اسحق عن هشام في هذا الحديث وانظروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الطولاء بنت ثوبت أخرجه محمد بن اسحق في كتاب قيام الليل له فيحمل على أنها كانت أولا عند عائشة فلما
 دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قامت المرأة كفي رواية حماد بن سلمة الآية فلما قامت لتخرج مرت به
 في خلالي ذهابا فمال عنها وجمعا تجتمع الروايات ((تنبيه)) قال ابن التين لعلها أمنت عليها الفتنة فلذلك
 مدحها في وجهها (قلت) لكن رواية حماد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تحمل على انها ما ذكرت ذلك

الا أن يتجاوز الله
 عنها ((حدثنا)) اسحق
 ابن منصور قال أخبرنا
 عبد الرزاق قال أخبرنا
 معمر عن هشام عن
 أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا
 أحسن أحدكم إسلامه
 فكل حسنة يعملها تكتب
 له بعشر أمثالها إلى سبع مائة
 ضعف وكل سيئة يعملها
 تكتب له بمثلها ((باب))
 أحب الدين إلى الله أدومه
 ((حدثنا)) محمد بن المثنى
 قال حدثنا يحيى عن هشام
 قال أخبرني أبي عن عائشة
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم دخل عليها وعندها
 امرأة فقال من هذه قالت
 فلانة تذكرك من صلاتها
 قال

الابدان خرجت المرأة آخر جه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه كانت عندي امرأة فلما
 قامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه يا عائشة قالت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعبد أهل
 المدينة فذكر الحديث ((قوله مه)) قال الجوهرى هي كلمة مبنية على السكون وهي اسم سمي به الفعل
 والمعنى كفف يقال مهمته اذا حرته فان وصلت فونت فقلت مه وقال الداودي أصل هذه الكلمة ما هذا
 كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة وهذا الزجر يحتمل أن يكون إعاضة
 والمراد منها عن مدح المرأة بما ذكرت ويحتمل أن يكون المراد النهي عن ذلك لفعل وقد أخذ بذلك
 جماعة من الأئمة فقالوا يكره صلاة جميع الليل كما سألني في مكانه ((قوله عليكم بما تطيقون)) أي اشتغلوا
 من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه فخطوة يقتضي الأمر بالاعتصام على ما يطيق من العبادة
 ومفهومة يقتضي النهي عن تكلف ما لا يطاق وقال القاضى عياض يحتمل أن يكون هذا خاصاً بصلاة
 الليل ويحتمل أن يكون عاماً في الأعمال الشرعية (قلت) سبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو
 المعتبر وقد عبر بقوله عليكم مع أن المخاطب النساء طلب التعميم الحكم فغلب الذكور على الإناث ((قوله فوالله))
 فيه جواز الخلف من غير استعلاف وقد يستحب إذا كان في تفخيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير
 من محذور ((قوله لا يعمل الله حتى تعلموا)) هو بفتح الميم في الموضعين والملال استثقال الشيء ونفوذ النفس عنه
 بعد محبته وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الاسماعيلي وجماعة من المحققين انما أطلق هذا على جهة
 المقابلة للفظية مجازاً كما قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلهما وانظاره قال القرطبي وجه مجازة أنه تعالى لما
 كان يقطع ثوابه عن من يقطع العمل ملاءعبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه وقال الهروي
 معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تعلموا سؤاله فترددوا في الرغبة إليه وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليكم في
 الطاعة حتى يتناهى جهدهم وهذا كله بناء على أن حتى على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم
 وجنح بعضهم إلى تأويلها فقبل معناه لا يعمل الله اذا ما لم وهو مستعمل في كلام العرب يقولون لا أفعل كذا
 حتى يبيض القمار أو حتى يشيب الغراب ومنه قولهم في البليغ لا ينقطع حتى تنقطع خصومه لأنه لو انقطع حين
 ينقطعون لم يكن له عليهم مزية وهذا المثال أشبه من الذي قبله لأن شيب الغراب ليس بمكانة عادة بخلاف
 الملال من العابد وقال المازري قيل إن حتى هنا بمعنى الواو فيكون التقدير لا يعمل وتعلمون فمنه الملال وإثباته
 لهم قال وقيل حتى بمعنى حين والاول أليق وأجرى على القواعد وأنه من باب المقابلة للفظية وبؤيده
 ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بالفظ الكفو من العمل ما تطيقون فان الله لا يعمل من الثواب حتى تعلموا
 من العمل الكن في مسنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من أفعال
 التعارف التي لا تنهي للمخاطب أن يعرف المقصد مما يخاطب به إلا بما هو هذا رأي في جميع المتشابه ((قوله
 أحب)) قال القاضى أبو بكر بن العربي معنى المحبة من الله تعالى الإرادة بالثواب أي أكثر الأعمال ثواباً
 أدومها ((قوله إليه)) في رواية المسقى وحده إلى الله وكذا في رواية عبدة عن هشام عند اسحق بن راهويه
 في مسنده وكذا المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة ومسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا موافق
 لترجمة الباب وقال باقي الرواة عن هشام وكان أحب الدين إليه أي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصرح به المصنف في الرقاق في رواية مالك عن هشام وليس بين الروايتين تخالف لأن ما كان أحب إلى الله
 كان أحب إلى رسوله قال النووي بدوام القليل تسهر الطاعة بالذكور والمراقبة والاخلاص والاقبال على
 الله بخلاف الكثير الشاق حتى يفوق القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة وقال ابن الجوزي
 انما أحب الدائم لغنيين أحدهما ان التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو معرض للذم
 ولهذا ورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسيها وان كان قبل حفظها لا يتعين عليه نسيها ما ان مداوم
 التمسير ملازم للخدمة وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كان لازم يوماً كاملاً ثم انقطع و زاد
 المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وان أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وان قل ((قوله باب

مه عليكم بما تطيقون
 فوالله لا يعمل الله حتى تعلموا
 وكان أحب الدين إليه
 ما دووم عليه صاحبه
 ((باب))

زيادة الايمان ونقصانه) تقدم له قبل ستة عشر بابا باب تفاضل اهل الايمان في الاعمال وأورد في حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث أنس الذي أوردناه هنا فتعقب عليه بأنه تكرار واجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الاعمال أو باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين وخص حديث أبي سعيد بالاعمال لان سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الايمان القاسم بالقلب من وزن الشهيرة والبرة والذرة قال ابن طال التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل عليه كان تصديقه مثلاً مقدار ذرة والذي فوّقه في العلم تصديقه بمقدار برّة أو شهيرة الا ان أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعرفة انتهى وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظر ما أشار اليه البخاري لسفيان بن عيينة أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال قيل لابن عيينة ان قوم يقولون الايمان كلام فقال كان هذا قبل ان تنزل الاحكام فأمر الناس أن يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا دماءهم وأموالهم فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ولم يفعلوا ما نفعهم الا قرار فذكر الارقان الى أن قال فلما علم الله ما تابعت عليهم من الفرائض وقبولهم قال اليوم أكملت لكم دينكم الآية فمن ترك شيئاً من ذلك كسلاً أو مجوناً أدبناه عليه وكان ناقص الايمان ومن تركه جاهليداً كان كافراً انتهى لمختصا وبعه أبو عبيد في كتاب الايمان له فذكر نحوه وزاد ان بعض المخالفين لما ألزم بذلك أجاب بأن الايمان ليس هو مجموع الدين انما الدين ثلاثة أجزاء الايمان جزء والاعمال جزءان لانها فرائض وفوافل وتعقبه أبو عبيد بأنه خلاف ظاهر القرآن وقد قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام والاسلام حيث أطلق مفردا دخل فيه الايمان كما تقدم تقريره فان قيل فلم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الايمان فالجواب انه أعادهما ليوطى بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة لان الاستدلال بهما نص في الزيادة وهو يستلزم النقص وأما الكمال فليس نصاً في الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ومن ثم قال المصنف فاذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص ولهذه النسبة عدل في التعبير بالآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال أو لا قول الله وقال ثانياً وقال وهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بان آية اكملت لكم الدين لا دليل فيها على مراده لان الكمال ان كان بمعنى اظهار الحجة على المخالفين أو بمعنى اظهار اهل الدين على المشركين فلا حاجة للمصنف فيه وان كان بمعنى اكمال الفرائض لزم عليه انه كان قبل ذلك ناقصاً وان من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان ايمانه ناقصاً وليس الامر كذلك لان الايمان لم يزل تاماً وبوضوح دفع هذا الاعتراض بجواب المصنف أبي بكر بن العربي بان النقص امر نسبي لكن منته ما يرتب عليه الذم ومنه ما لا يرتب فالاول ما ينقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها عمداً والثاني ما ينقصه بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلف فهذا لا يذم بل يحمد من جهة انه كان قلبه مطمئناً به لو زيد لقبيل ولو كاف بعمل وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض ومحصله ان النقص بالنسبة اليهم صوري نسبي ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى وهذا نظير قول من يقول ان شرع محمداً كمال من شرع موسى وهيسى لاشتماله من الاحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملاً وتجدد في شرع هيسى بعده ما تجدد في كماله امر نسبي كما تقريره والله أعلم (قوله هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي يكنى أبا بكر وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث (قوله يخرج) بفتح أوله وخم الراوي يروي بالعكس ويؤيده قوله في الرواية الاخرى أخرجه (قوله من قال لا اله الا الله وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد أو المراد بالقول هنا القول النفسي فالمعنى من أقرب بالتوحيد وصدق فالأقرار لا بد منه فلهذا أعاده في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد بالمجموع وصار الجزء الاول علماً عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها

زيادة الايمان ونقصانه
وقول الله تعالى وزدناهم
هدى ويردد الذين آمنوا
ايماناً وقال اليوم أكملت
لكم دينكم فاذا ترك شيئاً
من الكمال فهو ناقص حدثنا
مسلم بن ابراهيم قال
حدثنا هشام قال حدثنا
قتادة عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
يخرج من النار من قال
لا اله الا الله وفي قلبه وزن
شعيرة من خير ويخرج
من النار من قال لا اله الا الله
وفي قلبه وزن

برة من خير ويخرج من
الدار من قال لا اله الا الله
وفي قلبه وزن ذرة من خير
قال أبو عبد الله قال أبان
حدثنا قتادة حدثنا أنس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم من ايمان مكان خير
* حدثنا الحسن بن
الصباح سمع جعفر بن
عون حدثنا أبو الهيثم
قال أخبرنا قيس بن مسلم
عن طارق بن شهاب عن
عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أن رجلا من اليهود
قال يا أمير المؤمنين آية
في كتابكم تقرأها لو علينا
معشر اليهود نزلت لاتخذنا
ذلك اليوم عيداً قال أي
آية قال اليوم أكلت ايتكم
دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام
وبنا قال عمر قد عرفنا ذلك
اليوم والمكان الذي نزلت
فيه على النبي صلى الله
عليه وسلم وهو قائم بعرفة
يوم الجمعة (باب) الزكاة
من الاسلام وقوله وما
أمرنا الا بما يحب الله
مخلصين له الدين خفاء
وبقيوا الصلاة ويؤتوا
الزكاة وذلك دين القيمة
* حدثنا اسماعيل قال
حدثني مالك بن أنس عن
جمعه أبي سهيل بن مالك
عن أبيه أنه سمع طلحة بن
عبيد الله يقول

((قوله برة)) بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهي القمحة ومقتضاه ان وزن البرة دون وزن الشعيرة
لانه قدم الشعيرة قولا لها بالبرة ثم الذرة وكذلك هو في بعض البلاد فان قيل ان السبان بالواو وهي لا ترتب
فالجواب ان رواية مسلم من هذا الوجه بائنا ثم وهي للترتيب ((قوله ذرة)) بفتح المجمة وتشديد الراء
المفتوحة ويصحفها شعبة فيمار واه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء وكأن
الحامل له على ذلك كونها من الجيوب فناسبت الشعيرة والبرة قال مسلم في روايته قال يزيد صحف فيها
أبو بطام يعني شعبة ومعنى الذرة قيل هي أقل الاشياء الموزونة وقيل هي الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس
مثل رؤس الابرقيل هي الغلة الصغيرة وروي عن ابن عباس انه قال اذا وضعت كفك في التراب ثم
نفضتها فالساقط هو الذر ويقال ان أربع ذرات وزن خردلة وللمصنف في آخر التوحيد من طريق حميد
عن أنس مر فوما أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة ثم من كان في قلبه أدنى شيء وهذا معنى الذرة ((قوله
قال أبان)) هو ابن يزيد الطار وهذا التعليق وصله الخا كم في كتاب الاربعين له من طريق أبي سلمة قال
حدثنا أبان بن يزيد فذكر الحديث وفائدة ايراد المصنف له من جهتين احدهما انصرح فتأخذ فيه بالتحديث
عن أنس ثابتهما تعبيره في المتن بقوله من ايمان بدل قوله من خير فيبين ان المراد بالخير هنا الايمان فان قيل على
الاولى لم يكتب بطريق أبان المسألة من التبدليس ويسوقها موصولة فالجواب ان أبان وإن كان مقبولا
ليكن هشام أنقن منه وأضبط بجمع المصنف بين المصنفين والله الموفق وسيماني الكلام على بقية هذا
المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ورجال هذا الحديث
موصولا ومعلقا كلهم بصريون ((قوله حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون)) مراده انه سمع وجرت
عادتهم بحذف انه في مثل هذا خطأ لانظما كقال ((قوله أن رجلا من اليهود)) هذا الرجل هو كعب الاحبار
بين ذلك مسند في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الاوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن
عبادة بن نسي بضم التون وقع المهمل من اسحق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب بن مالك مصنف
في المغازي من طريق الثوري عن قيس بن مسلم ان ناسا من اليهود وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ
قالت اليهود فيعمل على انهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على اسامهم ((قوله لاتخذنا
الح)) أي لعظمتنا وجعلناه عيدا لنا في كل سنة لعظم ما حصل فيه من اكمال الدين والعيد فعل من العود
وانما هي به لانه يعود في كل عام ((قوله نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم)) زاد مسلم عن عبد بن حميد
عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه اني لاعلم اليوم لذي أنزلت فيه والمكان الذي نزلت فيه وزاد
عن جعفر بن عون والساعة التي نزلت فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف طابق الجواب
السؤال لانه قال لاتخذناه عيدا وأجاب عمر رضي الله عنه بعرفة لوقت والمكان ولم يقل جعلناه عيدا
والجواب عن هذا انها نزلت في أخريات نهار عرفة ويوم العيد انما يتحقق باوله وقد قال الفقهاء ان
رؤية الهلال بعد الزوال للقابلة قاله هكذا بعض من تقدم وعندي ان هذه الرواية اتمنى فيها بالاشارة
والافرواية اسحق عن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد ولفظه نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما
بحمد الله لنا عبيد لفظ الطبري والطبراني وهما النسخة ابدان وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس
ان يوم ديا سأل عن ذلك فقال نزلت في يوم عشرين يوم الجمعة ويوم عرفة فظهر ان الجواب تضمن انهم اتخذوا
ذلك اليوم عيدا وهو يوم الجمعة واتخذوا يوم عرفة عيدا لانه ليلة العيد وهكذا كما جاء في الحديث الا اني
في الصيام شهرا عيدا لا بقصصان رمضان وذو الحجة فسمى رمضان عيدا لانه يوم يقبض فيه العبد فان قيل
كيف دلت هذه القصة على ترجحة الباب (أجيب) من جهة انها بينت ان زولها كان بعرفة وكان
ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها والله أعلم وقد حرم السدي بانه لم
ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام ((قوله باب الزكاة من الاسلام وما أمرنا)) كذا في
ذروا غير قول الله وما أمرنا ويا أي في ماضي في باب الصلاة من الايمان والآية دالة على ما ترجم له لان

المرااد بقوله دين القيمة دين الاسلام والقيمة المستقيمة وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى أمة قائمة أي مستقيمة وانما خص الزكاة بالترجمة لان باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مدنيون ومالك والدأبي سهيل هو ابن أبي عامر الاصمعي حليف طحمة بن عبيد الله واسمه عيل هو ابن أبي أويس ابن أخت الامام مالك فهو من رواية اسمعيل عن خاله عن عمه عن أبيه عن حليفه فهو مسلسل بالاخبار كما هو مسلسل بالبلد ((قوله جاء رجل)) زاد أبو ذر من أهل نجد وكذا هو في الموطأ ومسلم ((قوله نأثر الرأس)) هو من فروع على الصفة ويجوز نصبه على الحال والمراد ان شعره متفرق من ترك الرفاهية ففيه إشارة الى قرب عهده بالوفادة وأوقع اسم الرأس على الشعر امامباثة أولان الشعر منه ينبت ((قوله يسمع)) يضم الياء على البناء للمفعول أو بالتون المفتوحة للجمع وكذا في بقية ((قوله دوي)) يفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء كذا في روايتنا وقال القاهي عياض جاء عندنا في البخاري يضم الدال قال والصواب الفتح وقال الخطابي الدوي صوت من تفع متكرر ولا يفهم وانما كان كذلك لانه نادى من بعدوهما الرجل جزم ابن بطال وآخرون بانه ضمهم بن ثعلبة وافذني سعد بن بكر والحامل لهم على ذلك ايراد مسلم لقصته عقب حديث طحمة ولان في كل منهما انه بدوي وان كلا منهما قال في آخر حديثه لا أزيد على هذا ولا أنقص لكن تعقبه القرطبي بان سياقهما مختلفان واسئلتهما متباينة قال ودعوى انهما قصة واحدة دعوى فرط وتكاف شطط من غير ضرورة والله أعلم وقواه بعضهم بان ابن سعد وابن عبد البر وجماعه لم يذكروا الضم الا الاول وهذا غير لازم ((قوله فاذا هو يسأل عن الاسلام)) أي عن شرائع الاسلام ويحتمل انه سأل عن حقيقة الاسلام وانما لم يذكر له الشهادة لانه علم انه يعلمها أو علم انه اغما يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها ولم ينقلها الراوي لشهرتها وانما لم يذكر الحج اما لانه لم يكن فرض بعد أو الراوي اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في اصباح من طريق اسمعيل بن جعفر عن أبي سهيل في هذا الحديث قال فآخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فدخل فيه باقي المفروضات بل والمندوبات ((قوله خمس صلوات)) في رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة انه قال في سؤاله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال ويستفاد من سبب مالك انه لا يجب شيء من الصلوات في كل يوم ولبلة غير الخمس خلافا لمن أوجب الوزير أوركمتي الفجر أو صلاة الفجر أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب ((قوله هل على غيرهما قال لا الا ان تطوع)) نطوع بن شداد الطاء والواو واسله تطوع بتأين فادغمت اجداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف احدهما واسئلته بهذا على ان الشروع في التطوع بوجوب اتمامه نعم كان الاستثناء فيه متصل قال القرطبي لانه في وجوب شيء آخر الا ما تطوع به والاستثناء من النفي اثبات ولا قال بل وجوب التطوع فيتمين أن يكون المراد الا ان تشرع في التطوع فبذلك اتمامه وتعقبه الطيبي بان ما عليك به مخالطة لان الاستثناء هنا من غير الجنس لان التطوع لا يقال فيه عليك فكانه قال لا يجب عليك شيء الا ان أردت ان تطوع فذلك لك وقد علم ان التطوع ليس بواجب فلا يجب شيء آخر الا كذا قال وحرف المسئلة دائرة على الاستثناء فن قال انه متصل غنك بالاصل ومن قال انه منقطع احتاج الى دليل والدليل عليه ما روى النسائي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أحيانا ينوي صوم التطوع ثم يفطر وفي البخاري انه أمر جويرية بنت الحارث ان تفطر يوم الجمعة بعد ان شرعت فيه فدل على ان الشروع في العبادة لا يستلزم الاتمام اذا كانت نافلة بهذا النص في الصوم وبالقياس في الباقي فان قيل برد الحج قلنا لا لانه امتاز عن غيره بلزوم المقضي في فاسده فكيف في صحته وكذلك امتاز لزوم الكفارة في نغله كفره والله أعلم على أن في استدلال الحنفية نظر الانهم لا يقولون بفرضية الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الفرض منقطع لثبائنه ما وأيضا فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل مسكوت عنه وقوله الا ان تطوع استثناء من قوله لا أي لا فرض عليك غيرها ((قوله وذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة)) في رواية اسمعيل بن جعفر قال أخبرني بما فرض

جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نأثر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهما قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وضباب رمضان قال هل على غيره قال لا الا ان تطوع قال وذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال هل على غيرهما قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول

الله على من الزكاة قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فتضمنت هذه الرواية ان في
 القصص اشياء اجملت منها بيان نصب الزكاة فانهم تفسروا في الروايتين وكذا أسماء الصلوات وكان السبب
 فيه شهرة ذلك عندهم أو القصد من القصص بيان ان المتعمدين بالفرائض ناجران لم يفسدوا التوافل ((قوله
 والله)) في رواية اسمعيل بن جعفر فقال والذي أكرمك وفيه جواز الحلف في الامر المهم وقد تقدم ((قوله
 افلح ان صدق)) وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة افلح وأبيه ان صدق أو دخل الجنة
 وأبيه ان صدق ولأبي داود مثله لكن بصدق أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالأب
 أجيب بان ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم
 عقرى حلق وما أشبه ذلك أو فيه اضمحار اسم الرب كانه قال ورب أبيه وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل
 وحكي السهيلي عن بعض مشايخه انه قال هو تعصيف وانما كان والله فقصرت اللامان واستنكر التثنية في هذا
 وقال انه يجوز الثقة بالروايات الصحيحة وغفل القرافي فادعى ان الرواية بلفظ وأبيه لم تصح لانها ليست في
 الموطأ وكانه لم يرض الجواب فعدل الى رد الخبر وهو صحيح لا حريه فيه وأقوى الاجوبة الاولان وقال ابن
 بطال دل قوله افلح ان صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا يفلح وهذا بخلاف قول المرجئة فان قيل كيف
 أثبت له الفضل لا محذور ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود
 فرائض النهي وهو عجيب منه لانه جزم بأن السائل ضام وأقدم ما قيل فيه انه وفد سنة خمس وقيل بعد ذلك
 وقد كان أكثر المنهيات واقعا قبل ذلك والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله فاخبره بشرائع الاسلام
 كما أثرنا اليه فان قيل أما فلاحه بانه لا ينقص فواضح وأما بان لا يزيد فكيف يصح أجاب النووي بانه
 أثبت له الفلاح لانه أتى بما عليه وليس فيه انه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مقفلا لانه إذا أفلح بالواجب
 فلاحه بالمندوب مع الواجب أولى فان قيل فكيف أقتره على حلقه وقد ورد التكبير على من حلف ان لا يفعل
 خيرا أجيب بان ذلك مختلف باختلاف الاحوال والالتفات وهذا جار على الاصل بانه لا اثم على غير تارك
 الفرائض فهو مفلح وان كان غيره أكثر فلا حاشه وقال الطيبي يحتمل أن يكون هذا كلام صدر منه على
 طريق المبالغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامه قبل ولا اضريه عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه
 من طريق القبول وقال ابن المنير يحتمل ان تكون الزيادة والنقص يتعلقان بالإبلاغ لانه كان وافد قومه
 يتعلم ويعلمهم (قلت) والاحتمال ان مردودان برواية اسمعيل بن جعفر فان نصها لا أنطق شيئا ولا أنقص
 مما فرض الله على شيئا وقيل مراده بقوله لا أزيد ولا أنقص أي لا أغبر صفة الفرض كمن ينقص الظاهر مثلا
 ركة أو يزيد المغرب (قلت) ويذكر عليه أيضا لفظ التطوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله أعلم
 ((قوله باب اتباع الجنائز من الايمان)) ختم المصنف معظم التراجم التي وقعت له من شعب الايمان بهذه
 الترجمة لان ذلك آخر احوال الدنيا وانما آخر ترجمة أداء الخمس من الايمان المعنى سندا ذكره هناك
 ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد ثبتنا عليه في فقايرهم قيل ((قوله المنجوني)) هو بفتح الميم وسكون
 النون وضم الجيم وبعده الواو الساكنة فانه نسبة الى جده منجوف السدومي وهو بصري وكذا باقي رجال
 الاسناد غير المعجاني وروح بفتح الراء هو ابن عباد القيسي وعوف هو ابن أبي جميلة بفتح الجيم الاعرابي بفتح
 الهمزة وانما قيل له ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل واسم أبيه بندويه بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال
 مهملة بوزن راهويه والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ومحمد هو ابن سيرين وهو مجرور بالاعطف على
 الحسن فالحسن وابن سيرين حديثا به عوفان أبي هريرة اما مجتمعين واما متفرقين فاما ابن سيرين فسماعه
 من أبي هريرة صحيح واما الحسن فمختلف في سماعه منه والاكثر على نفيه وتوهم من أثبته وهو مع ذلك كثير
 الارسل فلا تحمل عنعنته على السماع وانما أورده المصنف كما سمع وقد وقع له نظير هذا في قصة مومي فاه
 أخرج فيها حديثا من طريق روح بن عباد بهذا الاسناد وأخرج أيضا في بدء الخلق من طريق عوف
 عنهم عن أبي هريرة حديثا آخر واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين والله أعلم ((قوله من اتبع)) هو

والله لا أزيد على هذا
 ولا أنقص قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أفلم ان صدق ((باب))
 اتباع الجنائز من الايمان
 * حدثنا أحمد بن عبد الله
 ابن علي المنجوني قال حدثنا
 روح قال حدثنا عوف
 عن الحسن ومحمد عن أبي
 هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من اتبع
 جنازة مسلم ايماناً واحساناً

بالتشديد والاصميلي تسمي بحذف الالف وكسر الموحدة وقد غلب هذا اللفظ من زعم ان المشي خلفها افضل ولا جهة فيه لانه يقال تبعه اذا مشى خلفه او اذا مر به فشي معه وكذلك اتبعه بالتشديد وهو اقل عمل منه فاذا هو مفعول بالاشتراك وقد بين المراد الحديث الاخر المصحح عند ابن خبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي امامها واما اتبعه بالاسكان فهو بمعنى لحقه اذا كان سبقة ولم تأت به الى رواية هنا ((قوله وكان معه)) أي مع المسلم والكشيميني معها أي مع الجنائز ((قوله حتى يصلي)) بكسر اللام ويرى بفتحها فعلى الاول لا يحصل الموعودية الا لمن توجد منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل اما اذا قصد الصلاة وحال دونها منع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا والله اعلم ((قوله ويفرغ)) بضم اوله وفتح الراء ويرى بالعكس وقد أثبتت هذه الرواية ان القبراطين انما يحصلان بجمع موع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل فيها قبراط واحد وهذا هو المذهب في خلاف ان عمل بظاهر بعض الروايات فزعم انه يحصل بالجمع موع الثلاثة قراريط وسند كبريئة مباحثه وفوائده في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى ((قوله تابعه)) أي روح ابن عباد وبعثته هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخاري فان كان مع هذا الحديث منه فهو له أعلى بدو جهته لئلا يكتفى بالموصل عن روح لئلا يكون أشد اتقا نامنه ونبيه برواية عثمان على ان الاعتماد في هذا السند على محمد بن سيرين فقط لانه لم يذكر الحسن فكان عوفا كان ربحا ذكره وروى عنه وحده وقد حدث به المنجوي في شيخ البخاري مرة بإسقاط الحسن أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ومتابعة عثمان هذه وصليها أبو نعيم في المستخرج قال ثنا أبو إسحاق بن حمزة ثنا أبو طالب بن أبي عوانة ثنا سليمان بن سيف ٣ ثنا عثمان بن الهيثم فذكر الحديث ولفظه موافق لرواية روح الا في قوله وكان معها فانه قال بدلها فلزمها وفي قوله ويفرغ من دفنها فانه قال بدلها وتدفن وقال في آخره فله قبراط بدل قوله فانه يرجع بقبراط والباقي سواء ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف نحوه وهو بفتح الواو أي بعناه ((قوله باب خوف المؤمن من ان يحبط عمله وهو لا يشعر)) هذا الباب موقوف للرد على المرجئة خاصة وان كان أكثر ما مضى من الابواب قد تضمن الرد عليهم لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا والمرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعد هاء ياء مهموزة ويجوز تشديد هاء بلا همزة نسبو الى الارعاء وهو التأخير لانهم أخروا الاعمال عن الايمان فقالوا الايمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النطق وجعلوا للعصاة اسم الايمان على الكمال وقالوا لا يضر مع الايمان ذنب أصلا ومقالا لانهم مشهورة في كتب الاصول ومناسبة ايراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة ان اتباع الجنائز مظنة لان يقصد بها امر امة أهلها أو مجموع الاخرين وسبب ان الحديث يقتضي ان الاجر الموعود به انما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أي خالصا فعقبه بما يشير الى انه قد يعرض للموت ما يكره على قصده الخاص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر بقوله ان يحبط عمله أي يحرم ثواب عمله لانه لا يثاب الا على ما أخلص فيه وبهذا التقدير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الاحباطية الذين يقولون ان السيئات يبطلن الحسنات وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم القول الفصل في هذا ان الاحباط احباطان أحدهما ابطال الشيء للشيء وأذهابه جلة كاحباط الايمان للكفر والكفر للايمان وذلك في الجهتين اذهاب حقيقتي تائيهما احباط الموازنة اذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة فن رجعت حسناته بخارج من رجعت سيئاته وقف في المشيئة اما أن يفرقه واما أن يعذب فانه توقيف ابطال ما لان توقيف المنفعة في وقت الحاجة اليها ابطالها والتعذيب ابطال أشد منه الى حين الخروج من النار في كل منهما ابطال نسبي أطلق عليه اسم الاحباط بخارجا وليس هو احباطا حقيقيا لانه اذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد اليه ثواب عمله وهذا بخلاف قول الاحباطية الذين سوا بين الاحباطين وحكموا على المعاصي بحكم الكافر وهم معظم القدرية والله الموفق ((قوله قال ابراهيم التيمي)) هو من فقهاء التابعين وعبادهم وقوله مكذبا يروى بفتح الذال يعني خشيت أن يكذبني من رأي عملي مخافة القول فيقول لو كنت صادقا لما فعلت خلاف ما تقول وانما قال ذلك لانه كان يخط الناس ويروي بكسر الذال وهي رواية الاكثر ومعناه انه مع وعظه

وكان معه حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها فانه يرجع من الاجر بقبراطين كل قبراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم يرجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقبراط تابعه عثمان المؤذن قال حدثنا عوف عن محمد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ((باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر)) وقال ابراهيم التيمي ما عرضت قولي على عملي الا خشيت أن أكون مكذبا

٣ في نسخة يوسف

الناس لم يبلغ غاية العمل وقد قدم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال كبرمقا
 عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون نفشى أن يكون مكذبا أي مشابها للمكذبين وهذا التعليق وصله المصنف
 في تاريخه عن أبي نعيم وأحمد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حنبل
 التيمي عن إبراهيم المذکور ((قوله وقال ابن أبي مليكة الخ)) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه
 سكن أجمع العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الإيمان له وعينه أبو زرعة الدمشقي في
 تاريخه من وجه آخر مختصرا كما هنا والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجدلهم عائشة وأختها أسماء
 وأم سلمة والعبادة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة فهؤلاء ممن سمع منهم وقد أدرك
 بالسن جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم بأنهم كانوا يتخافون النفاق في
 الأعمال ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكانت إجماع وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما
 يتخاف الاخلاص ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى
 رضي الله عنهم وقال ابن بطال انما خافوا لانهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يهتدوه ولم يقدروا على
 انكاره فخافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت ((قوله ما منهم أحد يقول انه على إيمان جبريل ونبي كائيل)) أي
 لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق له كما يجزم بذلك في إيمان جبريل وفي هذا إشارة إلى أن المذکورين
 كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الإيمان خلافا للمرجحة القائلة بأن إيمان الصديقين وغيرهم
 بمنزلة واحدة وقد روى في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الأوسط لكن
 اسناده ضعيف ((قوله ويذكر عن الحسن)) هذا التعليق وصله جعفر الفريابي في كتاب صفوة المنافق له
 من طريق متعددة بألفاظ مختلفة وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه وذلك فيقول على قاعدة
 ذكرها في شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي أن البخاري لا يخص صيغة القرين بضعف
 الاسناد بل اذا ذكر الحديث بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضا لمسلم من الخلاف في ذلك فهنا وقد أوقع
 اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه فقال النووي ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق يعني الله تعالى
 قال الله تعالى ولن خاف مقام ربه جنتان وقال فلا يامن مكر الله الا القوم الظالمون وكذا أشرحه ابن التين
 وجماعة من المتأخرين وقرره الكرماني هكذا فقال ما خافه أي ما خاف من الله فخدق الجار وأوصل الفاعل
 إليه قلت وهذا الكلام وإن كان محصا لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه والذي أوقعهم في هذا هو
 الاختصار والافسياني كلام الحسن البصري يبين انه اغما أراد النفاق فلهذا ذكره قال جعفر الفريابي ثنا
 قتيبة ثنا جعفر بن سيمان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يخاف في هذا المسجد بالله الذي لا اله الا هو
 ما مضى مؤمن قط ولا بقى الا وهو من النفاق مشفق ولا مضى منافق قط ولا بقى الا وهو من النفاق آمن وكان
 يقول من لم يخف النفاق فهو منافق وقال أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان ثنا روح بن عبادة ثنا
 هشام سمعت الحسن يقول والله ما مضى مؤمن ولا بقى الا وهو يخاف النفاق وما آمنه الا منافق انتهى وهذا
 موافق لأثر ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه والحوف من الله وإن كان مطلوباً
 محمودا لكن سياق الباب في أمر آخر والله أعلم ((قوله وما يحذر)) هو يضم أوله وثانيه لا اله الا الله
 ويرى بتخفيفها وما مضى مؤمن ولا بقى الا وهو يخاف النفاق على نفسه والحوف من الله وإن كان مطلوباً
 بالآثار التي ذكرها تعلقها بالاولى فقط وأما الحديثان فالاول منه من غلق بالشانية والثاني يتعلق بالاولى
 على ما سنووه فقيه لف وتشر غير مرتب على حد قوله يوم تبيض وجوه الآية و مراده أيضا الرد على المرجحة
 حيث قالوا لا حذر من المعاصي مع حصول الإيمان ومفهوم الآية التي ذكرها يرد عليهم لأنه تعالى مدح
 من استغفر لذنبه ولم يصبر عليه ففهمه ذم من لم يفعل ذلك وعما يدل في معنى الترجحة قول الله تعالى فلما
 رآوا أن لا رزق الله قلوبهم وقوله ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة وقوله تعالى لا ترفعوا
 أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا بالأفواه كجهر بعضهم لبعض ان تحبوا أعمالكم وهذه الآية أدل على

وقال ابن أبي مليكة
 أدركت ثلاثين من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كلهم يخاف النفاق على
 نفسه ما منهم أحد يقول
 انه على إيمان جبريل
 ونبي كائيل ويذكر عن
 الحسن ما خافه المؤمن
 ولا آمنه الا منافق وما
 يحذر من الأعرار

المراد مما قبلها فنأمر على نفاق العصية خشى عليه أن يقضى به إلى نفاق الكفر وكان المصنف لمج
 بحديث عبد الله بن عمرو والخرج عنده أحمد بن حنبل قال ويلى للمصنفين الذين يصرون على ما فعلوا وهم
 يعلمون أى يعلمون ان من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره والترمذي عن أبي بكر
 الصديق مر فوعا ما أصبر من استغفروا ن عادى اليوم سبعين مرة اسناد كل منهما حسن ((قوله على التقاليد))
 كذا فى أكثر الروايات وهو المناسب للحديث الباب وفي بعضها على النفاق ومعناه صحيح وان لم تثبت به الرواية
 ((قوله زيد)) تقدم انه بالقرائى والموحدة مصفراوه وان الحرف الباقى بياختصانية ومسيم خفيفة يكتفى أبا
 عبد الرحمن وقد روى هذا الحديث شعبة أيضا عن منصور بن المعقر وهو عند المصنف فى الادب وعن
 الأعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن جبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعا عن أبي
 وائل وقال ابن منده لم يختلف فى رفعه عن زيد واختلف على الآخرين ورواه عن زيد غير شعبة أيضا
 عند مسلم وغيره ((قوله سألت أبا وائل عن المرجئة)) أى عن مقالة المرجئة ولا يابى داود الطيالسى
 عن شعبة عن زيد قال لما ظهرت المرجئة أثبت أبا وائل فذكر ذلك له فظهر من هذا ان سؤاله كان عن
 معتقدهم وان ذلك كان حين ظهورهم وكانت وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثلاثين فى
 ذلك دليل على ان البدعة الأربعة قديمة وقد تابع أبا وائل فى رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن
 مسعود عن أبيه أخرجه الترمذى معناه وفاة ظه قتال المسلم أخاه كفر وسباه فسوق ورواه جماعة عن عبد
 الله بن مسعود موقوف فامروا فوجا ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضا مر فوجا فانتفت بذلك
 دعوى من زعم ان أبا وائل تفرد به ((قوله سباب)) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة وهو مصدور يقال
 سباب سببا وسبابا وقال ابراهيم الحارثى السباب أشد من السب وهو ان يقول فى الرجل ما فيه وما ليس
 فيه يريد بذلك عيبه وقال غيره السباب هنا مثل القتال فيقتضى المفاعلة وقد تقدم بأرضح من هذا فى باب
 المعاصى من أمر الجاهلية ((قوله المسلم)) كذا فى معظم الروايات ولا جد عن غندر عن شعبة المؤمن
 فكانه رواه بالمعنى ((قوله فسوق)) الفسق فى اللغة الخروج وفى الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله
 وهو فى هرف الشرع أشد من العصيان قال الله تعالى وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان فى الحديث
 تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالفسق ومقتضاه الرد على المرجئة وعرف من هذا ما طابقه
 جواب أبي وائل للسؤال عنهم كأنه قال كيف تكون مقاتلتهم حق والنبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا ((قوله
 وقتله كفر)) ان قيل هذا وان تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون
 بالمعاصى فالجواب ان المباغة فى الرد على المستدع اقتضت ذلك ولا تمسك للخوارج فيه لان ظاهره غير مراد
 لكن لما كان القتال أشد من السباب لانه مفض الى ازهاق الروح عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو
 الكفر ولم يرد حقيقة الكفر التى هى الخروج عن الملة بل أطلق عليه الكفر مباغة فى التعذيب معتمدا على
 ما تقر من القواعد ان مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل حديث الشفاعة ومثل قوله تعالى ان الله لا يغفر
 أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد أشرنا الى ذلك فى باب المعاصى من أمر الجاهلية أو أطلق عليه
 الكفر شبهة به لان قتال المؤمن من شأن الكافر وقيل المراد هنا الكفر اللغوى وهو التغطية لان حق المسلم
 على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه فلما قتله كان كأنه غطى على هذا الحق والاولان أليق بمراد
 المصنف وأولى بالمقصود من التعذيب من فعل ذلك والزجر عنه بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أى قد يؤل
 هذا الفعل بشؤمه الى الكفر وهذا بعيد وأبعد منه حمل على المستحل لذلك لانه لا يطابق الترجمة ولو كان
 مراد المصنف التفريق بين السباب والقتال فان مستحل لعن المسلم بغير تأويل يكفر أيضا ثم ذلك محمول على
 من قتله بغير تأويل وقد يوجب عليه المصنف فى كتاب الحارثين كما سيأتى ان شاء الله تعالى ومثل هذا الحديث
 قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ففيه هذه الاجوبة وسبأ فى
 كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أقتلوا منون ببعض النكاب وكفرون ببعض بعد قوله ثم أتم هؤلاء يقتلون

على التقاليد والعصيان من
 غير توبة لقول الله عز وجل
 ولم يصروا على ما فعلوا وهم
 يعلمون حدثنا محمد بن
 عروة قال حدثنا شعبة
 عن زيد قال سألت أبا
 وائل عن المرجئة فقال
 حدثني عبد الله أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 سباب المسلم فسوق وقتله
 كفر أخبرنا قتيبة بن سعيد
 حدثني اسماعيل بن جعفر

أنفسكم وتخرجون فريقامنكم من ديارهم الآية فدل على أن بعض الأعمال يطلق عليه الكفر تغليظاً وأما قوله صلى الله عليه وسلم فمبار واه مسلم لعن المسلم كفته فلا يخالف هذا الحديث لأن المشبهة به فوق المشبهة والقدر الذي اشتركا فيه بلوغ الغاية في التأثير هذا في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد له هذا المن سبب ذكره في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح ((قوله عن حميد)) هو الطويل عن أنس وللأصميلي ثناء أنس بن مالك فأما تديلين حميد وهو من رواية صحابي عن صحابي أنس عن عبادة بن الصامت ((قوله خرج يخبر بليلة القدر)) أي بتعيين ليلة القدر ((قوله قتلاسي)) بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاسي بكسر هاء وهو التنازع والمخاصمة والرجلان أفاد أن دحية أنهما عبد الله بن أبي حمزة بجاه مفتوحة ودال ساكنة مهملةين ثم راء مفتوحة ودال مهملة أيضاً وكعب بن مالك وقوله فرفعت أي فرفع تعيينها عن ذكرى هذا هو المعتمد هنا والسبب فيه ما أوضعه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال فجاء رجلاً من رجلائه يفتنهما بتشديد القاف أي يدعي كل منهما أنه الحق معهما الشيطان قلبتهما قال القاضى عياض فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة وأنها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير فإن قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة قلت إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد وهو محل الذكر لا اللغو ثم في الوقت المخصوص أيضاً بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان فالذم لما عرض فيها إلا لذاتها ثم إنها مستلزمة لرفع الصوت ورفع به حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم من منى عنه لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجيح ومطابقته له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فإن قيل قوله وأنتم لا تشعرون يقتضي المؤاخاة بالعمل الذي لا قصد فيه فالجواب أن المراد وأنتم لا تشعرون بالاجتماع لا اعتقادكم صغر الذنب فقد بعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبيرة كما قيل في قوله أنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أي عندهما ثم قال وأنه لكبير أي في نفس الأمر وأجاب القاضى أبو بكر بن العربي بأن المؤاخاة تحصل بعالم يقصد في الثاني إذا قصد في الأول لأن مراعاة القصد إنما هو في الأول ثم يستترسل حكم النية الأولى على مؤتلف العمل وإن عذب القصد خيراً كان أو شراً والله أعلم ((قوله وعسى أن يكون خيراً)) أي وإن كان عدم الرفع أزيد خيراً وأولى منه لأنه متحقق فيه لكن في الرفع خير من جوارحه مستلزماً من يله الشوا بكونه سبباً في زيادة الاجتماع في التماسها وأما حاصل ذلك بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ((قوله في السبع والتسع)) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السبع على التسع ففيه إشارة إلى أن رجاءه في السبع أقوى لأنه تمام بتقديمه ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب التسدي وأختلف في الميراد بالتسع وغيره فقلل لتسع بمضين من العشر وقيل لتسع بيقين من الشهر وسند كرسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف أن شاء الله تعالى ((قوله باب سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام الخ)) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والاسلام عبارة عن معنى واحد فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام وجوابه يقتضي تغايرهما وإن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والاسلام اظهار أعمال مخصوصة أراد أن يرد ذلك بالتمويل إلى طريقته ((قوله وبيان)) أي مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين وقوله وما بين أي مع ما بين للوفد أن الإيمان هو الاسلام حيث فسره في فقههم بما فسره الاسلام هنا وقوله وقول الله أي مع ما دلت عليه الآية أن الاسلام هو الدين ودل عليه خبر أبي سعيد أن الإيمان هو الدين فاقتضى ذلك أن الاسلام والإيمان أمر واحد هذا محصل كلامه وقد نقل أبو عوانة الاسفرايني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد وأنه مع ذلك منه وعن الإمام أحمد الجزم بتغايرهما ولكل من القوانين أدلة متعارضة وقال الخطابي صنف في المسئلة إمامان كبيران وأكثر من الأدلة للقوانين وتبايناً في ذلك والحق أن بينهما جامعاً ومخصوصاً فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن انتهى كلامه لمخلصاً ومقتضاه أن الاسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معاً بخلاف الإيمان فإنه يطلق عليهم جميعاً ويرد عليه

عن حميد عن أنس قال أخبرني عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج يخبر بليلة القدر فتلاسي رجلاً من المسلمين بن فقال اني خرجت لا أخبركم بليلة القدر وأنه تلاسي فلان وقلان فرفعت وعسى أن يكون خير لكم التمسوها في السبع والتسع والخمس ((باب)) سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والاسلام والاحسان

قوله تعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً فان الاسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معاً لان العامل غير المعتقد
 ليس بدين مرضي وهذا استدلال المرفي وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا
 جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا اسم لما ظهر من الاعمال والايان اسم لما باطن من الاعتقاد
 وليس ذلك لان الاعمال ليست من الايمان ولا لان التصديق ليس من الاسلام بل ذلك تفصيل لجملة كلها
 شيء واحد وجماعها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا كم يعلمكم دينكم وقال سبحانه وتعالى ورضيت
 لكم الاسلام ديناً وقالوا من يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول الا
 بانضمام التصديق انتهى كلامه والذي يظهر من مجموع الأدلة ان لكل منهما حقيقة ثم عينة كما ان لكل
 منهما حقيقة أخرى لا يمكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له فكأن العامل لا يكون مسلماً كاملاً
 الا اذا اعتقد فكذلك المعتقد لا يكون مؤمناً كاملاً الا اذا عمل وحيث يطلق الايمان في موضع الاسلام أو
 العكس أو يطلق أحدهما على ارادتهما معاً فهو على سبيل المجاز ويقتضيان المراد بالسياق فان وردا معاً في مقام
 السؤال جلا على الحقيقة وان لم يردا معاً ولم يكن في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب
 ما يظهر من القرائن وقد حكى ذلك الامام علي بن اهل السنة والجماعة قالوا انهما يختلفان لانهما
 بالاقتران فان اقردهما ادخل الاخر فيه وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن
 الاكثر انهم سوا بينهما على ما في حديث عبد القيس وما حكاه اللالكائي وابن السمعاني عن اهل السنة
 انهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل والله الموفق ((قوله وعلم الساعة)) تفسيره المراد بقول جبريل
 في السؤال متى الساعة أي متى علم الساعة ولا بد من تقدير محذور آخر أي متى علم وقت الساعة ((قوله
 ويان النبي صلى الله عليه وسلم)) هو مجرور لانه معطوف على علم المعطوف على سؤال المجرور بالاضافة فان
 قبل لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم وقت الساعة فكيف قال ويان النبي صلى الله عليه وسلم له فالجواب
 ان المراد بالبيان بيان أكثر المسؤل عنه فاطلقه لان حكم معظم الشيء حكم كله أو جعل الحكم في علم الساعة
 بأنه لا يعلمه الا الله سبحانه ((قوله حدثنا اسمعيل بن ابراهيم)) هو البصري المعروف بابن عيسى قال أخبرنا
 أبو حيان التميمي وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جبريل بن عبد الجبيل عن أبي حيان
 المذكور ورواه مسلم من وجه آخر عن جبريل أيضاً عن حمارة بن القعقاع ورواه أبو داود والنسائي من
 حديث جبريل أيضاً عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة زاد أبو فروة وعن أبي ذر أيضاً وساق
 حديثه عنهما جميعاً وفيه فوائد كثيرة ان شاء الله تعالى ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة
 الا من أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه ولم يخرج البخاري الا من طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه
 مسلم من حديث عمر بن الخطاب وفي سياقه فوائد أيضاً وأما ما أخرجه البخاري لاختلاف فيه على
 بعض روايته في شهوره رواية كههمس بسين مهملة قبلها هم مفتوحة ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن
 يحيى بن يعمر بن فضال الميم أرواه في نسخة مفتوحة عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رواه عن
 كههمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن
 يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن يعمر وجعل بن عبد الرحمن معاً
 عن ابن عمر عن عمر زاد فيه حمداً وحيداً في الرواية المشهورة ذكر لا رواية وأخرج مسلم هذه الطرق
 ولم يبق منها الا من طريق الاولى وأحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير سنشئراً في بعضه فأما رواية مطر
 فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره وأما
 رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده وقد ظنهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى
 ابن يعمر عن عبد الله بن عمر قال ينفصل عن النبي صلى الله عليه وسلم فجعله من مسند ابن عمر لا من روايته
 عن أبيه أخرجه أحمد أيضاً وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا
 روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني وفي الباب عن أنس أخرجه الترمذي

وعلم الساعة وبيان النبي
 صلى الله عليه وسلم له ثم
 قال جاء جبريل عليه
 السلام يعلمكم دينكم
 فجعل ذلك كله ديناً وما بين
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لو ذهب عبد القيس من
 الايمان وقوله تعالى ومن
 يتبع غير الاسلام ديناً
 فان يقبل منه هو حديثنا
 مسند قال حدثنا اسمعيل
 ابن ابراهيم قال أخبرنا
 أبو حيان التميمي عن أبي
 زرعة عن أبي هريرة قال

والبحاري في خلق أفعال العباد واسناده حسن وعن جرير الجبلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي أسناده خالد
ابن يزيد وهو العمري ولا يصلح لأصحح وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد واسنادهما حسن
وفي كل من هذه الطرق فوائد سند كرها ان شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب وانما جفت
طرقها هنا وعزوتها الى مخرجها التسهيل الحواله عليها فرار من التكرار المبين لطريق الاختصار والله
الموفق ((قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يوم الناس)) أي ظاهر الهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس
بغيره والبروز الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرفنا اليها بيان ذلك فان أوله كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيصير الغريب فلا يدري أيهم هو فطلبنا اليه ان يجعل له مجلسا يعرفه الغريب
اذا أتاه قال فينبئنا له مكانا من طين كان يجلس عليه انتهى واستنبط منه القرطبي استحباب جلوس العالم
بمكان يختص به ويكون مرتفعاً اذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه ((قوله فأتاه رجل)) أي ملاقى
صورة رجل وفي التفسير للمصنف اذا أتاه رجل يعني ولا يفرقه فأتاه جلوس عنده اذا قبل رجل أحسن
الناس وجهها وأطيب الناس ريحا كان ثيابه لم يسهان ولمسلم من طريق كهس في حديث عمر بن الخطاب
نحن ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد شدة واد الشجر
وفي رواية ابن حبان سوادا لامية لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله
عليه وسلم فأسند ركبتيه الى ركبتيه ووضع كفيه على خديه وفي رواية لسليمان التيمي ليس عليه صناء
السفر وليس من البلد فخطى حتى برز بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع
يده على ركبتى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على
ركبتى النبي صلى الله عليه وسلم فأفادت هذه الرواية ان الصبر في قوله على خديه يعود على النبي صلى الله
عليه وسلم وبه جزم البغوي وأمعيل التيمي لهذه الرواية ورجحه الطبري بحتم لانه نسق الكلام خلافا
لما جزم به النووي ووافقه الثوري بشي لانه جلس على انه جلس كهيئة المتهلم بين يدي من يتعلم منه وهذا
وان كان ظاهرا من السياق لكن وضعه يديه على خدي النبي صلى الله عليه وسلم صنيع منبه للأصغاء اليه
وفيه إشارة لما ينبغي للمسؤول من التواضع والصفتح عما يبدو من جفاء السائل والظاهر انه أراد بذلك المبالغة
في تعمية أمره ليغوي الظن بأنه من جفاء الأعراب ولهذا تخطى الناس حتى انتهى الى النبي صلى الله عليه
وسلم كما تقدم وهذا استغراب الصحابة صنيعه ولانه ليس من أهل البلد وجاء ماشيا ليس عليه أثر سفر فان
قيل كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم أجيب بأنه يحتمل أن يكون استند في ذلك الى ظنه أو الى صريح
قول الحاضرين قلت وهذا الثاني أولى فقد جاء كذلك في رواية عثمان بن غياث فان فيها نظر القوم بعضهم
الى بعض فقالوا ما نعرف هذا وأقام مسلم في رواية حماد بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث فعنده في أوله
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلوني فها بوا أن يسألوه قال فجاء رجل ووقع في رواية ابن منته من طريق
بريد بن زريع عن كهس بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب اذ جاءه رجل فكان أمره لهم يسأله
وقع في خطبته وظاهره ان مجيء الرجل كان في حال الخطبة فاما ان يكون وافسق انقضائها وكان ذلك
القدر جالسا وعبر عنه الراوي بالخطبة ((قوله فقال)) زاد المصنف في التفسير يا رسول الله ما الايمان فان
قيل فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره أوليين
ان ذلك غير واجب أو سلم فلم ينقله الراوي قلت وهذا الثالث هو المتمد فقد ثبت في رواية أبي فروة ففيها بعد
قوله كان ثيابه لم يسهان ولمسلم من طريق البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال أدنو
يا محمد قال ادن فما زال يقول أدنو ثم ادنو يقول له ادن ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر ليكن قال السلام
عليك يا رسول الله وفي رواية مطر الوراق فقال يا رسول الله أدن مني قال ادن ولم يدكر السلام فاختلقت
الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله وهل سلم أولا فاما السلام فنذكره مقدم على من سكت عنه وقال
القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد انه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الأعراب قلت ويجمع بين

كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يوما للناس فأتاه رجل فقال

الروايتين بأنه بدأ أولاً بذاته باسمه لهذا المعنى ثم خاطبه بقوله يا رسول الله ووقع عند القرطبي أنه قال
 السلام عليكم يا محمد فاستنيط منه أنه يستحب للدخول أن يحمي بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه انتهى
 والذي وقفت عليه من الروايات أغما فيه الأفراد وهو قوله السلام عليك يا محمد ((قوله ما الايمان)) قيل
 قدم السؤال عن الايمان لانه الاصل وثني بالاسلام لانه يظهر مصداق الدعوى وثالث بالاحسان لانه متعلق
 بهما وفي رواية بحجارة بن العجاج بدأ بالاسلام لانه بالامر الظاهر وثني بالايمان لانه بالامر الباطن ووجه
 هذا الطيبي لما فيه من الترتي ولاشك أن القصة واحدة اختلف الرواة في تأديتها وليس في السياق ترتيب
 ويبدل عليه رواية طر الوراق فانه بدأ بالاسلام وثني بالاحسان وثالث بالايمان فالحق أن الواقع أمر واحد
 والتقديم والتأخير وقع من الرواة والله أعلم ((قوله قال الايمان أن تؤمن بالله الخ)) دل الجواب على أنه
 علم أنه سأل عن متعلقاته لا عن معنى لفظه والا لكان الجواب الايمان التصديق وقال الطيبي هذا أبوهم
 المكرر وليس كذلك فان قوله أن تؤمن بالله مضمين معنى أن تعترف به ولهذا عساه بالباء أي أن تصدق
 معترفاً بكذا قلت والتصديق أيضاً يعدي بالباء فلا يحتاج الى دعوى التضمن وقال المكرماني ليس هو تعريف
 للشيء بنفسه بل المراد من المدح والايان الشرعي ومن الحد الايمان اللغوي قلت والذي يظهر أنه اغما
 أعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه تفخيماً لأمره ومنه قوله تعالى قل يحيبها الذي أنشأها أول مرة في جواب
 من يحيب النظام وهي رميم يعني أن قوله أن تؤمن بفعل منه الايمان فكانه قال الايمان الشرعي تصديق
 مخصوص والا لكان الجواب الايمان التصديق والايمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات
 الكمال منزّه عن صفات النقص ((قوله وما لائكته)) الايمان باللائكة هو التصديق بوجودهم وانهم كما
 وصفهم الله تعالى عباد مكرمون وقدم اللائكة على الكتب والرسول نظر للترتيب الواقع لانه سبحانه وتعالى
 أرسل الملك بالكتاب الى الرسول وليس فيه تمسك لمن فضل الملك على الرسول ((قوله وكتبه)) هذه عند
 الاصيلي هنا وافق الرواة على ذكرها في التفسير والايمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وان ما
 تضمنته حق ((قوله وبلغائه)) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسول وكذا المسلم من الطرفين ولم تقع في
 بقية الروايات وقد قيل أنها مكررة لانها ادخلت في الايمان بالبعث والحق أنها غير مكررة فقيل المراد بالبعث
 اقيام من الثجور والمراد باللقاء ما بعد ذلك وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا والبعث بعد ذلك
 وبدل على هذا رواية طر الوراق فان فيها وبالموت وبالبعث بعد الموت وكذا في حديثي أنس وابن عباس
 وقيل المراد باللقاء رؤية الله ذكره الخطابي وتعقبه النووي بأن أحداً لا يقطع نفسه برؤية الله فانها مختصة
 بمقامات مؤمنين والمرء لا يدري بهم يحتمل فكيف يكون ذلك من شروط الايمان وأجيب بأن المراد بالايمان
 بأن ذلك حق في نفس الامر وهذا من الأدلة القوية لاهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت
 من قواعد الايمان ((قوله ورسوله)) والاصيلي ورسوله ووقع في حديث أنس وابن عباس واللائكة
 والكتاب والنبين وكل من السياقين في القرآن في البقرة والتفسير بالانبياء يشهد الرسول من غير عكس
 والايمان بالرسول التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ودل الاجماع في اللائكة والكتب والرسول
 على الاكتفاء بذلك في الايمان بهم من غير تفصيل الا من ثبتت سمعته فيجب الايمان به على التامين وهذا
 الترتيب مطابق للآية آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ومناسبة الترتيب المذكور وان كانت الواو
 لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه الى عباده والمتلقي
 لذلك منهم الانبياء والواسطة بين الله وبينهم اللائكة ((قوله وتؤمن بالبعث)) زاد في التفسير الاخر واسلم
 في حديث عمر واليوم الآخر فأما البعث الاخر فقيل ذكر الاخر تأكيذا كقوله هم أمس الزاهب وقيل
 لان البعث وقع مرتين الاولى الاخراج من العدم الى الوجود أو من بطون الامهات بعد الطفولة والعلقة الى
 الحيا فالدنيا والثانية اليه من بطون القبور الى محل الاستقرار وأما اليوم الاخر فقيل له ذلك لانه آخر
 أيام الدنيا وآخر الأزمنة الهدوء والمراد بالايمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنّة

ما الايمان قال الايمان
 أن تؤمن بالله وملائكته
 وبلغائه ورسوله وتؤمن
 بالبعث قال ما الاسلام
 قال الاسلام

والنار وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس
أيضا ((فائدة)) زاد الامام علي في مستخرجه هنا وتؤمن بالقدر وهي في رواية أبي فروة أيضا وكذا المسلم
من رواية عمارة بن القعقاع وأكده بقوله كله وفي رواية كهمس وسليمان التيمي وتؤمن بالقدر خيره وشره
وكذا في حديث ابن عباس وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بن زيادة وحاوله ومهره من الله وكان الحكمه في
اعادة لفظ وتؤمن عند ذلك كرايعة الاشارة الى انه نوع آخر مما يؤمن به لان البعث سيوجد بعد وماذا كرايعة
موجود الا ان وللتنويه بكراهه لكثرة من كان ينكره من الكفار ولهذا كثرت تكراره في القرآن وهكذا
الحكمة في اعادة لفظ وتؤمن عند ذلك كرايعة الاشارة الى ما يقع فيه من الاختلاف فحصل الاهتمام بشأه
بإعادة تؤمن ثم قرره بالابدال بقوله خيره وشره وحاوله ومهره ثم زاده تأكيده بقوله في الرواية الاخيرة من الله
والقدر مصدر تقول قدرت الشيء تخفيف الدال وقصها اقدره بالكسر والفتح قدره وقدر اذا اخطب بمقداره
والمراد ان الله تعالى علم مقادير الاشياء وأزمانها قبل ايجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث
صادر عن علمه وقدرته وإرادته هذا هو المعالوم من الدين بالبراهين القطعية وعلمه كان الهدف من الصحابة
ونصار التابعين الى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة وقدرى مسلم القصة في ذلك من طريق
كهمس عن ابن بريده عن يحيى بن يعمر قال كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهنى قال فانطلقت
أنا وحيد الخيري فذكر اجتماعهم ما بعد الله بن عمرو أنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه يرى بمن يقول ذلك وأن
الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملا وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية انهكار كون
البارئ عالما بشئ من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما يعلمها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقض
هذا المذهب ولا نعرف أحدا ينسب اليه من المتأخرين قال والقدرية اليوم مطبقون على ان الله عالم
بأفعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة
الاستقلال وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الاول وأما المتأخرون منهم فأتوا بذكر واتعلق
الارادة بأفعال العباد فراراً من تعلق القديم بالحدث وهم مخصوصون بما قال الشافعي ان سلم القدرى العلم
نصم يعنى يقال له أيحوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منع وافق قول أهل السنة وان أجاز لزمه
نسبة الجهل تعالى الله عن ذلك ((تنبيه)) ظاهر السياق يقتضى أن الايمان لا يطلق الا على من صدق
بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء باطلاً الايمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لان الايمان
برسول الله المراد به الايمان بوجوده وبما جاء به عن ربه فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك والله أعلم ((قوله أن
تعبد الله)) قال النووي يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها
لادخالها في الاسلام ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقاً فيدخل فيه جميع الوظائف فعلى هذا
يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام (قلت) أما الاحتمال الاول فيعبد لان المعرفة
من متعلقات الايمان وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبدينية وقد عرفت في حديث عمر هنا بقوله ان تشهد
أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين وبم هذا
تبيين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الراوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئاً ولم يحتج اليها
في رواية عمر لاستلزامها ذلك فان قيل السؤال عام لانه سأل عن ماهية الاسلام والجواب خاص بقوله أن
تعبدوا وتشهدوا كذا قال في الايمان أن تؤمن وفي الاحسان أن تعبد والجواب أن ذلك لا يكتفى الفرق بين
المصدر وبين أن والفعل لان أن تفعل تدل على الاستقبال والمصدر لا يدل على زمان على أن بعض الرواة
أوردته هنا بصيغة المصدر وفي رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس
وابن المراد بمخاطبته بالافراد اختصاصه بذلك بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم
من المكافين وقد تبين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس دينهم فان قيل لم يرد كرايعة أجاب بعضهم باحتمال
أنه لم يكن فرض وهو مردود بعمارة ابن منة في كتاب الايمان باستناده الذي على شرط مسلم من طريق

أن تعبد الله ولا تشرك به

سليمان التيمي في حديث عمر أوله أن رجلا في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بطوله وأخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فإنها آخر سفراته ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات وكان له انما جاء بعد انزال جميع الاحكام لتقرير أمور الدين التي بلغها منفرقة في مجلس واحد لتنضبط ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يجهره السائل ليعلمه السامع وأما الحج فقد ذكر لكن بعض الرواة ما ذهل عنه وأما نسبه والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الاعمال دون بعض في رواية كهس ونجيج البيت ان استطعت اليه سبيلا وكذا في حديث أنس وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ولم يذكر في حديث ابن عباس عن يزيد بن أبي عذينة في حديث عمر أوله في رواية التيمي في رواية الجيسع وزاد بعد قوله ونجيج وتغسل من الجنابة وتقيم الوضوء وقال مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة قال قد ذكر عري الاسلام قسيتين ما قلناه ان بعض الرواة ضابط ما لم يضبطه غيره ((قوله وتقيم الصلاة)) زاد مسلم المكتوبة أي المفروضة وانما عبر بالمكتوبة للتضمن في العبارة فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة ولا تباع قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ((قوله وتصوم رمضان)) استدلل به على قول رمضان من غير اضافة شهر اليه وستأتي المسئلة في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى ((قوله الاحسان)) هو مصدر تقول أحسن يحسن احسانا ويتعدي بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا اذا اتقنته وأحسنك الى فلان اذا أوصلت اليه النفع والاول هو المراد لان المقصود اتقان العبادة وقد يلحظ الثاني بان المخلص مثلا يحسن باخلاصه الى نفسه واحسان العبادة الاخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود وأشار في الجواب الى حالتين أرفعهما ما أن يغلب عليه مشاهدته الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أي وهو يراك والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله فانه يراك وهاتان الحالتان يفرهما معرفة الله وخشيته وقد عبر في رواية حمزة بن القعقاع بقوله أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس وقال الترمذي معناه انما تراعي الآداب المذكورة اذا كنت تراه ويراك ليكون يراك لا يكونك تراه فهو دائما يراك فأحسن عبادته وان لم تره فتقدير الحديث فان لم تكن تراه فاستمر على احسان العبادة فانه يراك قال وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين وهو من جوامع الحكم التي أوثقها صلى الله عليه وسلم وقد ندب أهل التحقيق الى محاسبة الصالحين ليكون ذلك مانعا من التلبس بشئ من النقائص احترام الهمة واستحياء منهم فكيف عن لا يزال الله طالعا عليه في سره وعلايته انتهى وقد سبق الى أصل هذا المقاضى عياض وغيره وسيأتي مزيد لهذا في تفسير لقمان ان شاء الله تعالى ((تبيينه)) دل سياق الحديث على ان رؤية الله في الدنيا بالابصار حقير واقعة وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فذلك لدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تغتوا وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بخبر علم فقال فيه اشارة الى مقام المحو والفناء وتقديره فان لم تكن أي فان لم تصر شيئا وفيت عن نفسك حتى كأنك ليس بوجودك حينئذ تراه وغفل قائل هذا للجهل بالعريضة عن أنه لو كان المراد ما زعم كان قوله تراه محذوف الالف لانه يصير محجوزا لكونه على زعمه جواب الشرط ولم يرد في شئ من طرق هذا الحديث بخلاف الالف من ادعى أن اثباتها في الفعل المحزوم على خلاف القياس فلا يصار اليه اذ لا ضرورة هنا وأيضا لو كان ما ادعاه محصا لكان قوله فانه يراك ضائعا لانه لا ارتباط له بما قبله ومما يفسد تأويله رواية كهس فان لاحظها فان لم يكن لا تراه فانه يراك وكذلك في رواية سليمان التيمي فسلط النبي على الرؤية لا على الكون الذي جعل على ارتكاب التأويل المذكور وفي رواية أبي فروة فان لم تره فانه يراك ونحوه في حديث أنس وابن عباس وكل هذا يبطل التأويل المتقدم والله أعلم ((قائدة)) زاد مسلم في رواية حمزة بن القعقاع قول السائل صدقت عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة وزاد أبو فروة في روايته فلما

وتقيم الصلاة وتؤتي
الزكاة المفروضة وتصوم
رمضان قال ما الاحسان
قال ان تعبد الله كأنك تراه
فان لم تكن تراه فانه يراك
قال

«هنا قول الرجل صدقت أنكروا وفي رواية كهمس فجهناله يسأله ويصدقه وفي رواية مطرا نظروا
 اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدقه وفي حديث أنس انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم
 منه وفي رواية سليمان بن بريدة قال القوم ما رأينا رجلا مثل هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول له صدقت صدقت قال القرطبي انما عجبوا من ذلك لان ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف الا من
 جهته وليس هذا السائل ممن عرف بل جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالسمع منه ثم هو يسأل سؤال عارف
 بما يسأل عنه لانه يخبره بأنه صادق فيه فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك والله أعلم ((قوله متى الساعة))
 أي متى تقوم الساعة وصرح به في رواية عمارة بن القعقاع واللام للعهد والم-راد يوم القيامة ((قوله
 ما المسؤول عنها)) ما فية وزاد في رواية أبي فروة فتكس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا ثم رفع رأسه فقال
 ما المسؤول ((قوله بأعلم)) الباء زائدة لتأكيد النفي وهذا وان كان مشعرا بالتساوي في العلم فكأن المراد
 التساوي في العلم بان الله تعالى استأثر بعلمها القول بعد خمس لا يعلمها الا الله وسبب أني نظير هذا التركيب في
 أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله ما كنت بأعلم به من رجل منكم فان المراد أيضا التساوي في عدم
 العلم به وفي حديث ابن عباس هنا فقال سبحان الله خمس من الغيب لا يعلمهن الا الله ثم لا الاية قال النووي
 يستنبط منه ان العالم اذا سئل عما لا يعلم بصرح بأنه لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون ذلك
 دليلا على عزه وقده وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كقوله السامع من السؤال عن وقت الساعة
 لانهم كانوا قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والاحاديث فلما حصل الجواب بما ذكره هنا
 حصل اليأس من معرفتها بخلاف الاسئلة الماضية فان المراد بها استخراج الاجوبة ليستعلمها السامعون
 ويعملوا بها ونبه بهذه الاسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن ((قوله من السائل)) عدل عن قوله
 است بأعلم مما أمكن الى لفظ يشعر بالتعميم تعريضا للسامع من أي ان كل مسؤل وكل سائل فهو كذلك (فائدة)
 هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل لكن كان عيسى سائلا وجبريل مسؤلا قال الحمدي
 في نوادره حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن اسمعيل بن رجاء عن الشعبي قال سأل عيسى بن مريم
 جبريل عن الساعة قال فانتفض باجنته وقال ما المسؤول عنها بأعلم من السائل ((قوله وسأخبرك عن
 أسرارها)) وفي التفسير ولكن سأحدثك وفي رواية أبي فروة ولكن لها علامات تعرف بها وفي رواية
 كهمس قال فأخبرني عن أسرارها فأخبرها فقرردنا فحصل التردد هل ابتداء بذكر الامارات أو السائل سأله
 عن الامارات ويجمع بينهما بأنه ابتداء بقوله وسأخبرك فقال له السائل فأخبرني ويدل على ذلك رواية سليمان
 التيمي واقطعها ولكن ان شئت نبأك عن أسرارها قال أجل ونحوه في حديث ابن عباس وزاد في حديثي وقد
 حصل تفسير الاشارة من الرواية الاخرى وانها العلامات وهي بفتح الهمزة جمع شرط بفتح تين وتلهم وأقلام
 ويستفاد من اختلاف الروايات ان الحديث والانباء بمعنى واحد وانما غاير بينهما أهل الحديث
 اصطلاحا قال القرطبي علامات الساعة على قسمين ما يكون من نوع المعتاد أو غير المعتاد والمذكور هنا الاول
 وأما الغير مثل طالع الشمس من مغربها قتل مقاربة لها أو مضايقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك
 والله أعلم ((قوله اذا ولدت)) التعبير بالاذاء تعاريف الوقوع ووقعت هذه الجملة يسألا لاشراط انظروا
 الى المعنى والتقدير ولادة الامة وتطول الرعاة فان قيل الاشرط جمع وأقله ثلاثة على الاصح والمذكور هنا
 اثنان أجاب الكرماني بأنه قد استقرض القلة للكثرة وبالعكس أولان الفرق بالقلة والكثرة انما هو في التكررات
 لاقى المعارف أو لفتح جمع الكثرة لفظ الشرط وفي جميع هذه الاجوبة نظروا لجيب بأن هذا دليل القول
 الصائر الى أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب والجواب المرضي ان المذكر من الاشرط ثلاثة وانما
 بعض الرواة اقتصر على اثنين منه لانه هنا ذكر الولادة والتناول وفي التفسير ذكر الولادة وتراوس الحفاة
 وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم اسنادها وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر الثلاثة وكذا
 في مستخرج الاسمعيلى من طريق ابن علية وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ووقع مثل ذلك في حديث عمر في

متى الساعة قال ما المسؤول
 عنها بأعلم من السائل
 وسأخبرك عن أسرارها

رواية كهـمس ذكر الولادة والتطاول فقط وواقعه عثمان بن غياث وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة
وواقعه عطاء الخراساني وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر ((قوله اذا ولدت الامة ربهـا)) وفي
التفسير ربهـا ابتاء التأنيث وكذا في حديث عمر بن الخطاب بن بشر مثله وزاد في السراي وفي رواية عمار بن
القعقاع اذا رايت المرأة تلدر بهـا ونحوه لابي فروة وفي رواية عثمان بن غياث الاماء ارباهـن بلفظ الجمع
والمراد بالرب المالك والسيد وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في معنى ذلك قال ابن التين اختلف فيه
على سبعة اوجه فذكرها لكنها متداخلة وقد تلخصتها بالاندخل فاذا هي اربعة اقوال الاول قال الخطابي
معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسي ذرارهم فاذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان
الولد منها بمنزلة ربهـا لانه ولد سيدها قال النووي وغيره انه قول الاكثرين قلت لكن في كونه المراد تطرلان
استيلاء الاماء كان موجودا بين المقالة والاستيلاء على بلاد الشرك وسي ذرارهم واتخذهم سراي
وقع أكثره في صدر الاسلام وسيان الكلام يقتضي الاشارة الى وقوع ما يقع مما سيقتبع قرب قيام الساعة
وقد فسره ويرجع في رواية ابن ماجه بأخص من الاول قال أن تلد البهـم العرب ووجهه بعضهم بأن الاماء
يلدن الملوكة فتصير الام من جملة الرعية والمالك سيد رعيته وهذا ابراهيم الجوفى وقربه بان الرؤساء في
الصبر الاول كانوا يستنكفون غالباً من وطء الاماء ويتنافسون في الحرار ثم انعكس الامر ولا سيما في أثناء
دولة بني العباس ولكن رواية ربهـا ابتاء التأنيث قد لا تساعد على ذلك ووجهه بعضهم بان اطلاق ربهـا
على ولدها مجاز لانه لما كان سبيها في عتقها بموت أبيه أطلق عليه ذلك وخصه بعضهم بان السبي اذا كثر فقد
يسمى الولد اولاً وهو صـغير ثم يعتق ويكبر ويصير ربهـا بل ملكا ثم يسمي أمه فيها بعد فـتـريـح عارفاً بها
أو وهو لا يشترئها أمه فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها ويتزوجها وقد جاء في بعض الروايات ان
تلد الامة بعلمها وهي عند مسلم تحمل على هذه الصورة وقيل المراد بالبعـل المالك وهو أولى لتتفق الروايات
الثاني ان تبـيع السادة امهات اولادهم ويكثر ذلك فيستدول المالك المستولدة حتى يشترى اولدها ولا يشتر
بذلك وعلى هذا فالذي يكون من الاشراف غلبة الجهل بتعريم بيع امهات الاولاد والاستهانة بالاحكام
الشرعية فان قيل هذه المسئلة مختلفة فيما لا يصلح الحمل عليها لانه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز
فلما يصلح ان يحمل على صورة اتفاقية كبيعها في حال حملها فانه حرام بالاجماع الثالث وهو من غط الذي
قبله قال النووي لا يختص شراء الولد أمه بامهات الاولاد بل يتصور في غيرهن بان تلد الامة حرام من غير
سبيها بوطء شبهة أو رقيقا بشكاح أو زنا ثم تباع الامة في الصورة بين يديها مجبواً وتدور في الابدى حتى يشترىها
ابنها أو ابنتها ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السراي لانه تخصيص بغير دليل الرابع أن يكثر
العقوق في الاولاد فيما مل الولد أمه معاملة السيد أمته من الاهانة بالسب والضرب والاستخدام فاطلق
عليه ربهـا مجاز لذلك أو المراد بالرب المربي فيكون حقيقة وهذا الوجه الوجه عندى لعمومه ولان المقام
يبدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الاحوال مستغربة ومحصلة الاشارة الى ان الساعة
يقرب قيامها عند انعكاس الامور بحيث يصير المربي مرييا والسافل طالبا وهو مناسب لقوله في العلامة
الاخرى أن تصير الحفاة العراة ملوك الارض ((تبيينان)) أحدهما قال النووي ليس فيه دليل على
تحريم بيع امهات الاولاد ولا على جوازها وقد غلط من استدلل به اسكل من الامرين لان الشيء اذا جعل
علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا اباحة الثاني يجمع بين ما في هذا الحديث من اطلاق الرب على
السيد المالك في قوله ربهـا وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح لا يقل أحدكم ربهـا ولا يقل ربهـا ولكن
ليقل سيدي ومولاي بان اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي وفي المنه عن السيد
أو ان النهي عنه متأخر أو مختص بغير الرسول صلى الله عليه وسلم ((قوله تطاول)) أي تفاخروا في تطويل
البنين وتكاثر رابهـم ((قوله رعاة الابل)) هو بضم الراء جمع راع كقضاء وقاض والهم بضم الموحدة ووقع في
رواية الاصيلي بفتحها ولا يتجه مع ذكر الابل وانما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الاضافة كقافي رواية مسلم

اذا ولدت الامة ربهـا واذا
تطاول رعاة الابل اليهـم
في البنيان

رعاة الهم وميم الهم في رواية البخاري يجوز ضمها على انها صفة الرعاة ويجوز الكسر على انها صفة الابل
 يعني الابل السود وقيل انها شر الالوان عندهم وخيرها الحمر التي ضربهم المثل فقيل خير من حمر النعم
 ووصف الرعاة بالهم امالاهم مجهول والانساب ومنه آهم الامر فهو ميمهم اذ لم تعرف حقيقة وقال القرطبي
 الاولى ان يحمل على انهم سود الالوان لان الادمه غالب ألوانهم وقيل معناها انهم لاشئ لهم كقوله صلى الله
 عليه وسلم يحشر الناس حفاة عراة هم ما قال وفيه نظر لانه قد نسب الهم الابل فكيف يقال لاشئ لهم
 (قلت) يحمل على انها اضافة اختصاص لملك وهذا هو الغالب ان الراعي يرعى لغيره بالاجرة وأما المالك
 فقل ان يباشر الراعي بنفسه قوله في التفسير واذا كان الحفاة العراة زاد الهم على في رواية ابنه الصم البكم
 وقيل لهم ذلك من الغة في وصفهم بالجهل أي لم يستعملوا أعيانهم ولا أبصارهم في شئ من أمر دينهم وان
 كانت حواسهم سليمة قوله رؤس الناس أي ملوك الارض وصرح به الهم على وفي رواية أبي فروة منعه
 والمراد بهم أهل البادية كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره قال ما الحفاة العراة قال العربي وهو
 بالعين المهملة على التصغير وفي الطبراني من طريق أبي حنيفة عن ابن عباس مر فوعا من انقلاب الدين تفصح
 النبط واتخاذهم القصور في الامصار قال القرطبي المقصود الاخبار عن تبدل الحال بان يستولى أهل
 البادية على الامر ويملكوا البلاد بالهجرة فكثروا مواليهم وتنصرف همهم الى تشييد البيوت والتفاخر به
 وقد شاهدنا ذلك في هذه الازمان ومنه الحديث الآخر لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالديار
 كعب بن كعب ومنه اذا وسد الامر أي اسند الى غير أهله فانتظروا الساعة وكلاهما في الصحيح ((قوله في
 خمس)) أي علم وقت الساعة داخل في جملة خمس وحديث متعلق بالحارسائح كافي قوله تعالى في تسع آيات
 أي اذهب الى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات وفي رواية عطاة الحارسان قال في الساعة قال هي
 في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شئ من هذه الامور الخمس لهذا
 الحديث وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو وهذه الخمس
 وهو في الصحيح قال من ادعى علم شئ منها غير مسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذبا في دعواه قال
 وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره اذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم وقد نقل ابن عبد البر
 الاجماع على تحريم أخذ الاجرة والجعل واعطائها في ذلك وجاء عن ابن مسعود قال أوتي نبيا على الله عليه
 وسلم علم كل شئ سوى هذه الخمس وعن ابن عمر مر فوطئوه آخر جهما أحد وأخرج حميد بن زنجويه عن
 الصحابة انه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فانكر عليه فقال انما الغيب خمس ولا هذه الآية وما عدا
 ذلك غيب بعلمه قوم ويجهله قوم ((تنبيه)) تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك ارشادا للامة
 لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة فان قيل ليس في الآية أداة حصر كافي الحديث أجاب الطيبي بان
 الفعل اذا كان عظيم الخطر وما ينبغي عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية ولا سيما
 اذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من ان العرب كانوا يبدعون علم نزول الغيث فيشعرون بان المراد من الآية
 نبي علمهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى ((فائدة)) النكتة في العمدول عن الاثبات الى التثني في
 قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وكذا التعبير بالدراية دون العلم للمبالغة والتعميم اذ الدراية
 اكتمال علم الشئ بحقيقة فاذا انتفى ذلك عن كل نفس مع كونه من محتجتها لم يقع منه على علم كان عدم
 اطلاعها على علم غير ذلك من باب أولى اه ملخصا من كلام الطيبي ((قوله الآية)) أي تلا الآية الى
 آخر السورة وصرح بذلك الهم على وكذا في رواية عمارة لمسلم الى قوله خير وكذا في رواية أبي فروة وأما
 ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى الارحام فهو تفسير من بعض الرواة والسياق يرشد الى انه تلا الآية
 كلها ((قوله ثم أدبر فقال ردوه)) زاد في التفسير فاخذوا ليردوه فلم يروا شيئا فيه ان الملك يجوز ان يمثل بغير النبي
 صلى الله عليه وسلم فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع وقد ثبت عن عمران بن حصين انه كان يسمع كلام الملائكة
 والله أعلم ((قوله جاء يعلم الناس)) في التفسير يعلم ولا سيما على أراد ان تعلموا اذ لم تبالوا ومثله لما روي في

في خمس لا يعلمها الا الله ثم
 تلا النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله عنده علم الساعة
 الآية ثم أدبر فقال ردوه
 فلم يروا شيئا فقال هذا
 جبريل جاء يعلم الناس دينهم

رواية أبي فروة والذي بعث محمد بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منكم وأنه جبريل وفي حديث أبي عامر ثم
 ولي فلما لم يطر يقه قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم والذي نفس
 محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان التيمي ثم خضع فولى فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بال رجل فطلبناه كل مطلب فلم نقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا
 جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفسي بيده ما شبهه علي منذ أتاني قبل مررتي هذه وما عرفته
 حتى ولي قال ابن حبان نفرد سليمان التيمي بقوله خذوا عنه (قلت) وهو من الثقات الاثبات وفي قوله جاء يعلم
 الناس دينهم اشارة الى هذه الزيادة فتنفرد الا بالتصريح واسناد التعليم الى جبريل مجازي لانه كان السبب
 في الجواب فلذلك اصرر بالاختصاص واتفقت هذه الروايات على ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الصحابة
 بشأنه بعد ان التمسوه فلم يجدوه وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر بن الخطاب في رواية كهيمس ثم انطلق
 قال عمر فلبثت مليا ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل فقد جمع بين
 الروايتين بعض الشراح بان قوله فلبثت مليا أي زمانا بعد انصرافه فكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم
 بذلك بعد مضي وقت لكنه في ذلك المجلس لم يكن يكره على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي فلبثت
 الا لم يكن ادعي بعضهم فيها التصحيف وان مليا صغرت ميمها فاشبهت ثلاثا لانها تكتب بالالف وهذه الدعوى
 مردودة فان في رواية أبي عوانة فلبثت ثلثا الى فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا بن حبان بعد
 ثلثة ولا بن منده بعد ثلاثة أيام وجمع النووي بين الحديثين بان عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم
 في المجلس بل كان ممن قام امامهم الذين توجهوا في طلب الرجل أو لشغل آخر ولم يرجع مع من رجع لعارض
 مرض له فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم الحاضرين في الحال ولم يتفق الاخبار لعمر الا بعد ثلاثة أيام ويدل
 عليه قوله فلقيني وقوله فقال لي يا عمر فوجه الخطاب له وحده بخلاف اخباره الاول وهو جمع من
 ((تقبيها)) الاول ذات الروايات التي ذكرناها على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف انه جبريل الا في
 آخر الحال وان جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم وأما ما وقع في رواية
 النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث وانه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي فان قوله نزل في صورة
 دحية الكلبي وهم لان دحية معروف عندهم وقد قال عمر ما يعرفه منا أحد وقد أخرجه محمد بن نصر
 المروزي في كتاب الايمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره فانه جبريل جاء يعلمكم
 دينكم حسب وهذه الرواية هي المحفوظة لما وافقها باقي الروايات والثاني قال ابن المنير في قوله يعلمكم دينكم
 دلالة على ان السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لان جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه
 معلما وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لان الفائدة فيه انبئت
 على السؤال والجواب معا الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من جل
 علم السنة وقال الطبري لهذه النكتة استغنى به البغوي كتابيه المصابيح وشرح السنة اقتداء بالقرآن في
 اقتراحه بالفتاحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال القاضي عياض اشتمل هذا الحديث على جميع
 وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتدأها بالاولى من أعمال الجوارح ومن
 اخلاص السرار والتحقق من آفات الاعمال حتى ان علوم الشريعة كلها واجهت اليه ومقتضية منه قلت
 ولهذا اشعبت القول في الكلام عليه مع ان الذي ذكرته وان كان كثير لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل فلم
 أخالف طريقه الاختصار والله الموفق ((قوله قال أبو عبد الله)) يعني الموافق جعل ذلك كله من الايمان
 أي الايمان الكامل المشتمل على هذه الامور كلها ((قوله باب)) كذا هو الترجمة في رواية كريمة وأبي
 الوقت وسقط من رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما ورجح النووي الاول قال لان الترجمة يعني سؤال
 جبريل عن الايمان لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح ادخاله فيه قلت في التعليق لا يتم هنا على الحديثين
 لانه ان ثبت لفظ باب الترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تعليق به وان لم يثبت فتعلقه

قال أبو عبد الله جعل ذلك
 كله من الايمان ((باب))
 حدثنا ابراهيم بن حمزة
 قال حدثنا ابراهيم بن سعد
 عن صالح عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 أن عبد الله بن عباس
 أخبره قال أخبرني
 أبو سفيان أن هرقل
 قال له سألتك هل يزيدون
 أم ينقصون فزعمت
 أنهم يزدون وكذلك
 الايمان حتى يتم وسألتك
 هل يرد أحد مخطئة لديه
 بعد أن يدخل فيه فزعمت
 أن لا وكذلك الايمان حين
 تضل بساكنة القلوب
 لا يخطئ أحد

به متعين لكنه يتعلق بقوله في الترجمة جعل ذلك كله ديناً ووجه التعلق انه سمي الدين ايماناً في حديث هرقل
 فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الايمان فان قيل لا جهة له فيه لانه منقول عن هرقل فالجواب انه ما قاله
 من قبل اجتهاده واعما أخبر به عن استقرائه من كتب الانبياء كما قرأناه فيما مضى وايضا فهرقل قاله بلسانه
 الرومي وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي والقيام الى ابن عباس وهو من علماء الانصار ورواه عنه ولم ينكره
 فدل على انه صحيح لفظاً ومعنى وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء
 الوحي على هذه القطعة لتعلقها بفرضه هنا وساقه في كتاب الجهاد تاماً بما اذا الاستنباد الذي أورده هنا والله
 أعلم ((قوله باب فضل من استبرأ لدينه)) كانه أراد أن يبين ان الورع من مكملات الايمان فلهذا أورد
 حديث الباب في أبواب الايمان ((قوله حديثنا زكريا)) هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة خالد بن ميمون
 الوادي ((قوله عن عامر)) هو الشعبي الفقيه المشهور ورجال الاسناد كوفيون وقد دخل النعمان بالكوفة
 وولي امرتها ولابي عوانة في صحيحه من طريق أبي حريز وهو يفتح الحساء المهمة وآثره زاي عن الشعبي أن
 النعمان بن بشير خطب به بالكوفة وفي رواية مسلم انه خطب به بمصر ويجمع بينهما بأنه سمع منه في بين فانه
 ولي امرته بالدين واحدة بعد اخرى وزاد مسلم والاسمعيلى من طريق زكريا في نفسه وأبو حريز النعمان
 بأصبهية الى اذنيه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه ان
 النعمان لا يصح سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المني لان النبي
 صلى الله عليه وسلم مات وللعثمان ثمان سنين وزكريا موصوف بالتدليس ولم أره في الصحيحين وغيرهما من
 روايته عن الشعبي الا معنعنا ثم جدته في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن هرثمة عن زكريا حديثنا
 الشعبي فحصل الا من من تدابره ((فائدة)) ادعى أبو عمر والداني ان هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجهه صحيح مسلم والاقطرد وايضا من حديث ابن عمر وعمار
 في الاوسط للطبراني ومن حديث ابن عباس في الصحيحين ومن حديث واثلة في الترغيب للاصبغاني وفي
 أسانيد هامم قال وادعى أيضا انه لم يروه عن النعمان غير الشعبي وليس كما قال فقد رواه عن النعمان أيضا
 خيثمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره وعبد المطلب بن عبد الله بن عوانة وغيره وسماك بن حرب عند
 الطبراني لكنه مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع من الكوفيين ورواه عنه من البصريين عبد الله
 ابن عون وقد ساق البخاري اسناده في البيوع ولم يبق لفظه وساقه أبو داود وسنن بن ماجة من فائدة ان
 شاء الله تعالى ((قوله الحلال بين والحرام بين)) أي في عيניהما ووصفهما بآدابهما الظاهرة ((قوله وبينهما
 مشبهات)) بوزن مفعلات بتشديد العين المفتوحة وهي رواية مسلم أي شبهت بغيرهما الم يبين به حكمها على
 التعيين وفي رواية الاصيل مشبهات بوزن مفعلات بناءً مفتوحة وعن خفيفة مكسورة وهي رواية ابن
 ماجة وهو لفظ ابن عون والمعنى انها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين ورواه الدارمي عن أبي
 نعيم شيخ البخاري في نفسه بلفظ وبينهما مشبهات ((قوله لا يعلم كثير من الناس)) أي لا يعلم حكمها وجاه
 واضحا في رواية الترمذي بلفظ لا يدري كثير من الناس أم من الحلال هي أم من الحرام ومفهوم قوله كثيران
 معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالثبات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث
 لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلاين ((قوله فمن اتقى المشبهات)) أي حذر منها والاختلاف في لفظها بين الرواة
 تطير التي قبلها لكن عند مسلم والاسمعيلى المشبهات بالضم جمع شبهة ((قوله استبرأ)) بالهمز بوزن استعمل
 من البراءة أي برأدينه من النقص وعرضه من الطعن فيه لان من لم يعرف باجتناب المشبهات لم يسلم بقول
 من طعن فيه وفيه دليل على ان من لم يتوق المشبهات في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه وفي هذا
 إشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المرواة ((قوله ومن وقع في المشبهات)) فيها أيضا ما تقدم
 من اختلاف الرواة واختلاف في حكم المشبهات فقيل التحريم وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو
 كالخلاف فيما قبل الشرح وحاصل ما فسر به العلماء المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة كما تقدم

((باب فضل من استبرأ
 لدينه)) حديثنا أبو نعيم
 حديثنا زكريا عن عامر قال
 سمعت النعمان بن بشير
 يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 الحلال بين والحرام بين
 وبينهما مشبهات لا يعلمها
 كثير من الناس فمن اتقى
 المشبهات استبرأ لدينه
 وعرضه ومن وقع في المشبهات

ثانيها اختلاف العلماء وهي منتزعة من الاولى ثالثها ان المراد بها معنى المكروه لانه يجتنبه جانباً الفعل والترك رابعها ان المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا ان يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجع الفعل أو الترك باعتبار امر خارج ونقل ابن المنير في مناقب شيخه القباري عنه انه كان يقول المكروه عقبة بين المباح والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق الى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق الى المكروه وهو منتزع حسن ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم اسنادها ولم يسق لفظها فيها من الزيادة اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من فعل ذلك استبرأ امرضه ودينه ومن أرنع فيه كان كالمترع الى جنب الحمى يوشك ان يقع فيه والمعنى ان الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً الى مكروه أو محرم ينبغي اجتنابه كالاكثر من سلام من الطيبات فانه يحوج الى كثرة الاكتساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق أو يقضي الى بطر النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن موافق العبودية وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان والذي يظهر لي رجحان الوجه الاول على ما سأذكره ولا يبعد ان يكون كل من الإلوجه مراداً باختلاف ذلك باختلاف الناس فالعالم الفطن لا يخفى عليه تميز الحلال عما لا يقع له ذلك الا في الاستيثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المكروه نصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم اذا كان من جنسه أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو ان من اعطى ما منى عنه يصير مظلماً القلب لفقده ان نور الوجود فيقع في الحرام ولو لم يختر الوقوع فيه ووقع عند المصنف في البيوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث فن ترك ما شبهه عليه من الائم كان لما استبان له أن تركه ومن اجترأ على ما يشك فيه من الائم أو شك ان يواقع ما استبان وهذا يرجع الوجه الاول كما أشرت اليه ((تنبيه)) استدلل به ابن المنير على جواز بقائه المحمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال بذلك نظر الا ان أراد به انه محمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكري القياس فيتميل ما قال والله أعلم ((قوله كراع برعي)) هكذا في جميع نسخ البخاري مضاف جواب الشرط ان أعريت من شرطية وقد ثبت المذوف في رواية الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال ومن وقع في الشهات وقع في الحرام كالراعي برعي ويمكن اعراب من في سياق البخاري موصولة فلا يكون فيه حذف اذ التقدير والذي وقع في الشهات مثل راعي برعي والاول أولى لثبوت المذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق ذكر يالتي أخرجه منها المؤلف وعلى هذا فقول كراع برعي جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب والحي الحي أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بذلك فيمكنه وهي ان ملوك العرب كانوا يحرمون الراعي مواشيهم أما كن مختصة بتوعدون من برعي فيها فيفسر اذ هم بالعقوبة الشديدة فقتل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم فالحائفة من العقوبة المراقبة لرضا الملك به عن ذلك الحي خشية ان تقع مواشيه في شيء منه فعمده أسلمه ولو اشتد حذره وغير الحائفة المراقبة يقرب منه ويرعي من جوانبه فلا يأمن ان تنفرد الفأدة فتقع فيه بغير اختياره أو يحتمل الميكان الذي هو فيه ويقع الحصب في الحي فلا يملك نفسه ان يقع فيه فبالله سبحانه وتعالى هو الملك حقاً وجاء محارمه ((تنبيه)) ادعى بعضهم ان التمثيل من كلام الشعبي وانه مدرج في الحديث حكى ذلك أبو عمرو والداني ولم أقف على دليله الا ما وقع عند ابن الجارود والاعمال على من رواية ابن عون عن الشعبي قال ابن عون في آخر الحديث لا أدري المثل من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول الشعبي قلت وزد ابن عون في وقعه لا يستلزم كونه مدرجاً لان الاثبات قد جزموا باضاله ورفعه فلا يقدح شأن بعضهم فيه وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كابي فروة عن الشعبي لا يقدح فيمن أثبتهم لحفاظ ولعل هذا هو السرفي حذف البخاري قوله وقع في الحرام ليصير ما قبل المثل من بطلانه فيسلم من دعوى الادراج ومما يقوى

كراع برعي حصول الحمى
يوشك أن يواقعها إلا وان
الكل ملك حي

عدم الإدراج ورواية ابن حبان الماضية وكذا ثبت المثل مر فوافي رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا
 ((قوله إلا أن حي الله في أرضه محارمه)) سقط في أرضه من رواية المستملى وثبت الواو في قوله إلا أن حي
 الله في رواية غير أبي ذر والمراد بالمحارم فعل المنهي المحرم أو ترك المأمور الواجب ولهذا وقع في رواية أبي
 فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم وقوله إلا للتنبيه على صحة ما بعده في إعادتها وتكريرها دليل على عظم
 شأن مدلولها ((قوله مضغ)) أي قدر ما مضغ وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرؤية وسمى القلب قلبا
 لتقلبه في الأمور وأولاه خالص ما في البدن وخالص كل شيء قلبه أولاه وضع في الجسد مقابلا وقوله إذا صلت
 وإذا فسدت هو بفتح عينه وما وتضم في المضارع وحكى القراء الضم في ما مضى صلح وهو يضم وفاقا إذا صار له
 الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه والتعبير بالتحقق الوقوع غالباً وقد نأتي بمعنى أن كنهنا ونخص القلب
 بذلك لأنه أمير البدن وبصلاح الأمير تصلح الرعية وبفساده تفسد وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب والحث
 على صلاحه والإشارة إلى أن لطيب الكسب أثر في نفسه والمراد المتعلق به من الفهم الذي ركبته الله في نفسه
 ويستدل به على أن العقل في القلب ومنه قوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى إن في ذلك
 لذكرى لمن كان له قلب قال المفسرون أي عقل وعبر عنه بالقلب لأنه محل استقراره ((فائدة)) لم تقع
 هذه الزيادة التي أولها إلا أن في الجسد مضغ إلا في رواية الشعبي ولا هي في أكثر الروايات من الشعبي إنما
 تفرد بها في الصحيحين ذكرها المذكور عنه وتابعه مجاهد عند أحد ومغيرة وغيره عند الطبراني وقد برى بعض
 رواياته من الصلاح والفساد بالهبة والسقم ومناسبتها لما قبلها بالنظر إلى أن الأصل في الانقضاء والوقوع هو
 ما كان بالقلب لأنه عماد البدن وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعدوه رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما
 نقل عن أبي داود وفيه اليقين المشهوران وهما

عمدة الدين عندنا كتمان * مسندات من قول خير البرية

ترك المشهمات وأزهد ودع ما * ليس بعينك واعلم بنية

والمعروف عن أبي داود عدم ما نبتكم عنه فاستنبوه الحديث بدل أزهد فيماني أيدي الناس وجعله بعضهم
 ثالث ثلاثة حذف الثاني وأشار ابن العربي إلى أنه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الأحكام قال القرطبي لأنه
 اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب فنحن هنا يمكن أن يرد جميع الأحكام
 إليه والله المستعان ((قوله باب أداء الخمس من الإيمان)) هو بضم الخاء المعجمة وهو المراد بقوله تعالى
 واعلموا أن ما نعتم من شيء فإن لله خمسه الآية وقيل أنه روى هنا بفتح الخاء والمراد قواعد الإسلام الخمس
 المذكورة في حديث أبي أمامة على خمس وفيه بدلان الطبع لم يذكر هنا ولأن غيره من القواعد قد تقدم ولم
 يرد هنا إلا ذكر خمس القيمة فتعين أن يكون المراد أفرادها بالذكر وسند كروجه كونه من الاعتان قرينا
 ((قوله عن أبي جرة)) هو بالجيم والراء كما تقدم وأما نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم الضاد
 المعجمة وفتح الموحدة من بني ضبيعة بضم أوله مصغرا وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الرشاطي وفي بكر بن
 وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا وقد وهم من نسب أباجرة إليهم من شراح البخاري فقد روى الطبراني
 وابن مندة في ترجمة نوح بن مخلد جد أبي جرة أنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من أنت قال
 من ضبيعة ربيعة فقال خير بيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم ((قوله كنت أقعد مع ابن عباس))
 بين المصنف في العلم من رواية عنده عن شعبة السبب في إكرام ابن عباس له وللفظة كنت أترجم بين ابن
 عباس وبين الناس قال ابن الصلاح أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة وهو عندي هنا أهم من ذلك وأنه كان
 يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه ويبلغه كلامهم ما لم يحرم أو لم يصور فهم قلت الثاني أظهر لأنه كان
 جالسا معه على سريره فلا فرق في الزحام بينهما إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان
 أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم وقيل إن أباجرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس
 بها قال القرطبي فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتب في الترجمة بواحد قلت وقد بوب عليه البخاري في

الإيمان * حدثنا علي
 ابن الجعد قال أخبرنا شعبة
 عن أبي جرة قال كنت
 أقعد مع ابن عباس يجلسني
 على سريره فقال أقسم
 عندى حتى أجعل لك
 سهما من مالي فأقت معه
 شهرين

أواخر كتاب الأحكام كإسباني واستنبط منه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم لقوله حتى اجعل لك سهمها
من مالي وفيه نظر لا حتمال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الروايات التي رآها في العمرة قبل الحج كإسباني
عند المصنف صرح في الحج وقال غيره هو أصل في اتخاذ الحديث المستمل ((قوله ثم قال ان وفد عبد القيس))
بين مسلم من طريق غندر عن شعبة السبب في حديث ابن عباس لابي جرة بهذا الحديث فقال بعد قوله وبين
الناس فأنته امر آة تسأله عن نيل الجرقمى هنه فقلت يا ابن عباس اني أتيت في جرة خضراء نيل هذا حوا
فأشرب منه فقروا بطي قال لا تشرب منه وان كان أحلى من العسل وللمصنف في أواخر المغازي من
طريق قرة عن أبي جرة قال قلت لابن عباس ان لي جرة أتيت فيها فأمر به حوا وان كثرت منه فخالست
القوم فأطلت الجالوس خشيت ان أقتضح فقال قدم وفد عبد القيس فلما كان أبو جرة من عبد القيس
وكان يجديتهم يشتمل على المنهى عن الانبذ في الجرار ناسب ان يذكره له وفي هذا دليل على ان ابن عباس لم
يلغ فيه نسخ تحريم الانبذ في الجرار وهو ثابت من حديث بريدة بن الحبيب عنده مسلم وغيره قال القرطبي فيه
دليل على ان لا يقتضي ان يذكر الدليل مستغنيا به عن النصيص على جواب الفتيا اذا كان السائل بصيرا
بوضع الجرة ((قوله لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال من القوم أومن الوفد)) الشك من أحد الروا
اما أبو جرة فهو من دونه وأظنه شعبة فانه في رواية قرة وغيره بغير شك وأغرب الكرماني فقال الشك من ابن
عباس قال النورى الوفد الجماعة المختارة للتقدم في نقي العظام واحد هم وفد قال وفد عبد القيس
المدكورون كانوا أربعة عشر را كيا كبيرهم الأشجذ كره صاحب الخبر في شرح مسلم وسمى منهم المنذر
ابن عائد وهو الأشج المدكور ومنه قذ بن حبان وخزينة بن مالك وعمر بن مريم والحارث بن شعيب وعبيدة
ابن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وحاء مهملة ملتين قال ولم نعترب بعد طول
التبضع على أسماء السابقين * (قلت) * قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة وفي سنن أبي داود قيس ابن
الزيمان العبدى وذكره الخطيب أيضا في المهمات وفي مسند البزار وتاريخ ابن أبي خيثمة الجهم بن قثم ووقع
ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه وفي مسندى أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى وفي المعرفة لابن
نعيم جوهرية العبدى وفي الأدب البخارى الزارع بن عاصم العبدى هؤلاء الستة الباقون من العدد وما ذكر
من ان الوفد كانوا أربعة عشر را كيا لم يذكر دليله وفي المعرفة لابن منسدة من طريق هوذا العبدى وهو
ابن وصاد مهملة ملتين مفتوحة ملتين نسبة الى عاصم بن من عبد القيس عن جده لأمه خزينة قال ينفار رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه اذ قال لهم سيطلع لكم من هذا الوجه ركب هم خير أهل المشرق فقام
عمر فلقى ثلاثة عشر را كيا فرحب وقرب وقال من القوم قالوا وفد عبد القيس فيمكن أن يكون أحد المدكورين
كان غير را كيا أو مرتدفا وأما مارواه الدولاى وغيره من طريق أبي خيثمة بفتح الخاء المجهمة وسكون المثناة
التيائية وبعد الراءاء الصياحى وهو بضم الصاد المهملة بعد هاء واحدة خفيفة وبعد الألف حاء مهملة نسبة
الى صباح بن من عبد القيس قال كنت في الوفد الذين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عبد القيس
وكننا أربعين رجلا فها ناعن الدباء والنقير الحديث فيمكن أن يجمع بينهما وبين الرواية الأخرى بأن الثلاثة
عشر كانوا رؤس الوفد وهاذا كانوا را كيا وكان الباقون أتباعا وقد وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من
عبد القيس زيادة على من سميت ههنا منهم أخو الزارع واعمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البغوى
في مجمعه ومنهم مشهرج السعدى روى حديثه ابن السكن وانه قدم مع وفد عبد القيس ومنهم جابر بن الحارث
وخزينة بن عبد بن عمرو ورواهما بن ربيعة وبارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في مجمعه ومنهم نوح
ابن مخلد جد أبي جرة وكذا أبو خيثمة الصياحى كما تقدم وانما أطلت في هذا الفصل لقول صاحب التمهيد انه لم
يظفر بعد طول التبضع إلا بما ذكرهم قال ابن أبي جرة في قوله من القوم دليل على استحباب سؤال القاصد
عن نفسه ليعرف فينزل منزله ((قوله قالوا ربيعة)) فيه التعبير عن البعض بالكل لانهم ربيعة وهذا
من بعض الروايات فان مصنف في الصلاة من طريق عباد بن عباد عن أبي جرة فقالوا اتاهنا هذا السلى من

ثم قال ان وفد عبد القيس
لما أتوا النبي صلى الله عليه
وسلم قال من القوم أومن
الوفد قالوا ربيعة قال

قوله وخزينة في نسخة بريدة
اه معصية
قوله عقبة بن جروة في
نسخة عطية بن جروة
فليحذر اه معصية

ربيعة قال ابن الصلاح الحى منصوب على الاختصاص والمعنى انا هذا الحى حى من ربيعة قال والحى هو
 اسم لمنزل القبيلة ثم سميت القبيلة به لان بعضهم يحيا ببعض (قوله حجاب) هو منصوب بفعل مضمر رأى
 صادفت حجابهم الرأى أى سعة والرحب بالفتح الشئ الواسع وقد يزيدون معها أهلا أى وجدت أهلا
 فاستأنس وأفاد العسكري ان أول من قال حجاب سيف بن ذى يزن وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم
 وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث أم هانئ حجاباً بأم هانئ وفي قصة عكرمة بن أبي جهل
 حجاباً لراكب المهاجر وفي قصة فاطمة حجاباً بآبتي وكلها صحيحة وأخرج النسائي من حديث عاصم بن بشير
 الحارثي عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما دخل فسلم عليه من حجابا وعليك السلام (قوله غير
 خزايا) بنصب غير على الحال وروى بالكسر على الصيغة والمعروف الاول قاله النووي ويؤيده رواية
 المصنف في الادب من طريق أبي التياح عن أبي جرة من حجابا لوفد الذين جاؤا غير خزايا ولا ندامى وخزايان جمع
 خزيان وهو الذي أصابه خزي والمعنى انهم أسلموا طوعاً من غير حجب أو سبى بخزيم ويقتضهم (قوله ولا
 ندامى) قال الخطابي كان أصله نادمين جمع نادم لان ندامى انما هو جمع ندمان أى المندم في الله وقال الشاعر
 * فان كنت ندماني فبالا كبراسقني * لكنه هنا خرج على الاتباع كما قالوا العشايا والغدايا وعداة جمعها
 الغدوات لكنه اتبع انتهى وقد حكى الفراء والجوهري وغيرهما من أهل اللغة انه يقال نادم وندمان في
 الندامة بمعنى فعلى هذا فهو على الاصل ولا اتباع فيه والله أعلم ووقع في رواية النسائي من طريق قرة
 فقال من حجابا لوفد ليس الخزايا ولا النادمين وهي للطبراني من طريق شعبة أيضاً قال ابن أبي جرة بشرهم
 بالخبر عاجلاً وأجلاً لان الندامة انما تكون في العاقبة فاذا انتفتت ثبت ضد ها وفيه دليل على جواز التشاء على
 الانسان في وجهه اذا آمن عليه الفتنة (قوله فقالوا يا رسول الله) فيه دليل على انهم كانوا حين المقابلة
 مسلمين وكذا في قولهم كفار مضمر وفي قولهم الله ورسوله أعلم (قوله الا في الشهر الحرام) وللأصيلي وكرية
 الا في شهر الحرام وهي رواية مسلم وهي من اضافة الشئ الى نفسه كسجد الجامع ونساء المؤمنين والمراد
 بالشهر الحرام الجنس فيشمل الاربعة الحرم ويؤيده رواية قرة عند المؤلف في المغازي بالفظ الا في أشهر الحرم
 ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب بالفظ الا في كل شهر حرام وقيل اللام لله والمراد شهر رجب وفي
 رواية للبيهقي التصريح به وكانت مضمر تيان في تعظيم شهر رجب فلهذا أضيف اليهم في حديث أبي بكر حيث
 قال رجب مضمر كما سيأتى والظاهر انهم كانوا يخصونه بجزء العظيم مع تحريمهم القتال في الاشهر الثلاثة
 الاخرى الا أنهم ربما أنسوها بخلافه وفيه دليل على تقدم اسلام عبيد القيس على قبائل مضمر الذين كانوا
 بينهم وبين المدينة وكانت مساكن عبيد القيس بالبحرين ومالوا الاها من أطراف العراق ولهذا قالوا كفى
 رواية شعبة عند المؤلف في العلم وانا نأين من شعبة بعيدة قال ابن قتيبة الشقة السفر وقال الزجاج هي
 الغاية التي تقصد ويدل على سبقهم الى الاسلام أيضاً ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضاً
 عن ابن عباس قال ان أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبيد
 القيس بجوانى من البحرين وجوانى بضم الجيم وبعد الاف مثله مفتوحة وهي قرية شهيرة لهم واما
 جمعوا بعد رجوع وفد هم اليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى الى الاسلام (قوله بأمر فصل) بالتشوين
 فيها لا بالاضافة والاخر واحد الا امر أى من نابعه بواسطة افعلا ولهذا قال الراوى امرهم وفي رواية
 حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي صلى الله عليه وسلم أمركم وله عن أبي التياح بصيغة افعلا
 والفصل بمعنى الفصل كالعادل أى يفصل بين الحق والباطل أو بمعنى الفصل أى الميادين
 المكشوف حكاه الطبري وقال الخطابي الفصل البين وقيل الحكم (قوله تخبر به) بالرفع على الصيغة لا امر
 وكذا قوله وتدخل و يروى بالجزم فيه ما على انه جواب الامر وسقط الواو من وتدخل في بعض الروايات
 فيرفع تخبر ويجزم تدخل قال ابن أبي جرة فيه دليل على ابداء العذر عند الجزم من توفية الحق واجبا
 أو مندوباً على انه يسد السؤال عن الالهم وعلى ان الاعمال الصالحة تدخل الجنة اذا قبلت وقبلها

من حجاباً لقوم أو بالوفد غير
 خزايا ولا ندامى فقالوا
 يا رسول الله انا لا نستطيع
 أن نأينك الا في الشهر
 الحرام وبيننا وبينك هذا
 الحى من كفار مضمر قرنا
 بأمر فصل تخبر به من
 وراءنا وتدخل به الجنة
 وسألوه عن الأشربة

يقع برحمة الله كما تقدم ((قوله فأمرهم بأربع)) أي خصال أو أجل أقولهم حدثنا يجمع من الأمر
وهي رواية قرة عند المؤلف في المغازي قال القرطبي قيل إن أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة وإتمام
ذكر الشهادتين تبركاً بهما كما قيل في قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وإلى هذا النحيط الطيبي
فقال عادة البلغاء إن الكلام إذا كان منصوباً بالغرض جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه وهذا لم يكن الغرض
في الإبراد ذكر الشهادتين لأن القوم كانوا مؤمنين مقرين بكلمتي الشهادة ولكن ربما كانوا يظنون أن
الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام قال فلهذا لم يعد الشهادتين في الأمر قيل
ولا يرد على هذا إلا تيسان بحرف العطف فيحتاج إلى تقدير وقال القاضي أبو بكر بن العربي لولا وجود
حرف العطف لقلنا إن ذكر الشهادتين وودعه على سبيل التصدير لكان يمكن أن يقرأ قوله وإقام الصلاة
بالتفصيل فيكون مطلقاً على قوله أمرهم بالإيمان والتقدير أمرهم بالإيمان مصداقاً له وبشرطه من
الشهادتين وأمرهم بإقام الصلاة إلى آخره قال ويؤيد هذا حذفهما في رواية المصنف في الأدب من طريق
أبي التيساع عن أبي جرة رافقه أربع وأربع أقيموا الصلاة إلى آخره فإن قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من
أن أداء الخمس من الإيمان يقتضي ادخاله مع باقي الخصال في تفسير الإيمان والتقرير بالمدكور بخلافه أجاب
أن ريشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى وهو أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا
بأشياء منها أداء الخمس والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا
التقرير فإن قيل فكيف قال في رواية حماد بن زيد عن أبي جرة أمركم بأربع الإيمان بالله وشهادة أن لا إله
إلا الله وعقدوا واحدة كذا للمؤلف في المغازي وله في فرض الخمس وعقد يده فدل على أن الشهادة إحدى
الأربع وأما ما وقع عنده في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله وشهادة أن لا إله إلا الله فهو زيادة
شاذة لم يتابع عليها إجماع من أهل أحد والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أي وإن محمد رسول الله كما صرح
به في رواية حماد بن عباد في أوائل المواقيت ولفظه أمركم بأربع وأنهم أجمعين أربع الإيمان بالله ثم فسرهما
لهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله الحديث والاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إرادة
الشهادتين مع التكون أساور علماء على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الإيمان وهذا أيضاً يدل على أنه
حكمة الشهادتين من الأربع لأنه أعاد الضمير في قوله ثم فسرهما مؤشفاً لعوده على الأربع ولو أراد تفسير
الإيمان لأعاد مسدداً كراو على هذا فيقال فكيف قال أربع والمذكورات خمس وقد أجاب عنه
القاضي عياض تبعاً لابن بطلان بأن الأربع ماعداً أداء الخمس قال كأنه أراد اعلامهم بقواعد الإيمان
وفرض الإيمان ثم أعلمهم بما يلزمهم إخراجها إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا بصدد محاربة كفارهم فمروا
بقصص كرهاً بينهم إلا أنهم سببوا عن الجهاد ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين قال وكذلك لم يذكر الحج
لأنه لم يكن فرض وقال غيره قوله وإن نهطوا مطوف على قوله بأربع أي أمركم بأربع وبأن نهطوا
وبدل عليه العدول عن سياق الأربع والالتسان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم قال ابن التين لا يمنع
الزيادة إذا حصل الوفاء بوعده الأربع (قلت) ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد
الخدري في هذه القصة أمركم بأربع اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا
رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم وقال القاضي أبو بكر بن العربي يحتمل أن يقال إنه عدا الصلاة
والزكاة واحدة لأنهما قرينة في كتاب الله وتكون الرابعة أداء الخمس وأنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل في
عموم آية الزكاة والجامع بينهما أنهما إخراج مال معين في حال دون حال وقال البيضاوي الظاهر أن الأمور
الخمس المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربع الموعود بدكرها والتلاثة الأخرى حذفها الراوي اختصاراً
أو سبباً كما قال وما ذكر أنه الظاهر أنه بحسب ما ظهر له والظاهر من السياق أن الشهادة أحد
الأربع أقوله وعقدوا واحدة وكان القاضي أراد أن يرفع الإشكال من كون الإيمان واحداً والموعود
بذكرها أربعة وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزائه المفصلة أربع وهو في حد ذاته واحد والمعنى أنه

فأمرهم بأربع

اسم جامع للتصالح الاربع التي ذكرها يا حرمهم بها ثم فسر ما فهو واحد بالنوع متعدد بحسب وظائفه كما
 أن المنسب عنه وهو الانتباه فيما يسرع اليه الاسكار واحد بالنوع متعدد بحسب أوعيته والحكمة
 في الاجمال بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس الى التفصيل ثم تسكن اليه وأن يحصل حفظها للسامع
 فإذا نسي شيئا من تفاصيلها طلب نفسه بالعدد فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فاته بعض ما سمع
 وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتمد وقد
 قدمنا الدليل على قدم اسلامهم لكن جزم القاضي بأن قدمهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه
 الواقدي وإيس بجيد لأن فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنده كره في موضعه أن شاء الله تعالى
 ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اه وقد احتج
 الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد راعى
 الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يصحح الا في سنة عشر وأما قول من قال انه ترك ذكر الحج لكونه على
 التراخي فليس بجيد لأن كونه على التراخي لا يمنع من الإصرار به وكذا قول من قال انما تركه لشهرته عندهم
 ليس بقوي لأنه عند غيرهم ممن ذكره لهم أشهر منه عندهم وكذا قول من قال ان ترك ذكره لأنهم لم يكن
 لهم اليه سبيل من أجل كفار مضرب ليس يستقيم لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الاخبار به
 ليحصل به عند الامكان كما في الآية بل دعوى أنهم كانوا لا سبيل لهم الى الحج ممنوعة لأن الحج يقع في الاشهر
 الحرم وقد ذكرنا أنهم كانوا يأمنون فيها الكنعان أن يقال انه إنما أخبرهم ببعض الاواصر لكونهم
 سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة فاقصروا لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد اعلامهم بجميع
 الاحكام التي تجب عليهم فعلا ونهيا كما يدل على ذلك اقتصاره في المناهي على الانتباه في الاوعية مع
 أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباه لكن اقتصر عليهم لكثرة تعاطيهم لها وأما ما وقع في كتاب
 الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرعة في هذا الحديث
 من زيادة ذكر الحج وإفظة وتجبوا البيت الحرام ولم يتعرض لعدد فحسب رواية شاذة وقد أخرجه الشيطان
 ومن استخرج عليهم ما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرعة لم يذكر أحد منهم الحج وأبو قلابة
 تغير حفظه في آخر أمره فاعل هذا ما حدث به في التغير وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة وقد ورد ذكر الحج أيضا
 في مسند الامام أحمد من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس
 في قصة وفد عبد القيس وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظا فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين
 المتقدمين فيقال المراد بالاربع ماعدا الشهادتين وإداء الخمس والله أعلم ((قوله ونهاهم عن أربع عن
 الحنث)) الى آخره في جواب قوله وسألوه عن الاشربة هو من إطلاق الحث وإرادة الحال أي قافي الحنث
 ونحوه وهو مراد في رواية النسائي من طريق قرعة فقال وأنها كم عن أربع ما يتنبذ في الحنث الحديث
 والحنث بفتح المهملة وسكون النون وقع المشاة من فوق هي الجرة كما فسر ها ابن عمر في صحيح مسلم
 وله عن أبي هريرة الحنث الجرار الحضر وروى الحرابي في الغريب عن عطاء أنه سار كان يعمل من طين
 وشعر ردم والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمدهو الفرع قال النووي والمراد بالبأس منه وحكي
 الفرز فيه القصر والتغير بفتح النون وكسر القاف أصل الخلة ينقر فيخذه منه وعاء والمرقت بالزاي
 والقاء ما طلى بالزفت والمقير بالقاف والياء الاخيرة ما طلى بالزفت ويقال له المقير وهو نبت يحرق اذا يبس
 طلى به السفن وغيرها كما طلى بالزفت قاله صاحب المحكم وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكر
 قال أما الدباء فان أهل الطائف كانوا يأخذون القرع فيخربون فيه العنب ثم يدفنونه حتى يمدثر ثم يموت
 وأما المقير فان أهل البصرة كانوا ينقرون أصل الخلة ثم يبيدون الرطب والبسر ثم يدفنون حتى يمدثر ثم يموت
 وأما الحنث فجار كانت تحمل البنا في النحر وأما المرقت فهذه الاوعية التي فيها الزفت انتهى بواسناده
 حسن وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد ومعنى النبي عن الانتباه في هذه

منهاهم عن أربع أمرهم
 بالإيمان بالله وحده قال
 أندرون ما الإيمان بالله
 حده قالوا الله ورسوله أعلم
 قال شهادة أن لا إله الا الله
 وأن محمدا رسول الله وإقام
 الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام
 رمضان وإن تعطوا من
 المغنم الخمس ونهاهم عن
 أربع عن الحنث والدباء
 والنقير والمرقت وربما قال
 المقير وقال أحفظوهن

الأوعية بخصوصها لانه يسرع فيها الاسكارفر بما شرب منها من لا يشعر بذلك ثم ثبتت الرخصة في الابتداء في كل وعاء مع النبي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى ((قوله وأخبروا بهن من وراءكم)) يفتح من وهي موصولة ووراء كم يشمل من جاؤا من عندهم وهذا باعتبار المكان ويشمل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان فيجتمعا في المعنيين مع حقيقة ومجازا واستنبط منه المصنف الاعتماد على اخبار الآحاد على ما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى ((قوله باب ما جاء)) أي باب بيان ما ورد دالا على أن الاعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد بالحسبة طلب الثواب ولم يأت بحديث لفظه الاعمال بالنية والحسبة وإنما استدل بحديث عمر على أن الاعمال بالنية وبحديث أبي مسعود على أن الاعمال بالحسبة وقوله ولكل امرئ ما نوى هو بعض حديث الاعمال بالنية وإنما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة إلى أن الثانية تفيد ما لا تفيد الاولى ((قوله قد دخل فيه)) هو من مقول المصنف وليس بقية مما ورد وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال قال أبو عبد الله يعني المصنف والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم وتوجيه دخول النية في الايمان على طريقة المصنف ان الايمان عمل كما تقدم شرحه وأما الايمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كما سائر أعمال القلوب من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب اليه لانها متميزة لله تعالى فلا تحتاج لنية غيرها لان النية انما هي العمل لله عن العمل لغيره ويا ويغفر من انب الاعمال كالفرص عن التدب وغير العبادات عن العادة كالصوم عن الحجية ((قوله والوضوء)) أشار به إلى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الازاعي وأبي حنيفة وغيرهما ويحتمل انه ليس بعبادة مستقلة بل وسيلة إلى عبادة كالصلاة وفوقها بالانتماء فانه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالادلة الصحيحة المصرحة بوجوب الثواب عليه فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها وأما الزكاة فاعلمنا سقط باختلاف السلطان ولولم ينو صاحب المال لان السلطان قائم مقامه وأما الحج فاعلمنا ينصرف إلى فرض من حج من غيره لدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة وأما الصوم فأشار به إلى خلاف من زعم ان صيام رمضان لا يحتاج إلى نية لانه متميز بنفسه كما نقل عن زفر وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكا بما ورد عنده في حديث بنى الاسلام وقد تقدم ((قوله والاحكام)) أي المعاملات التي يدخل فيها الاحتياج إلى المحاكمات فيشمل اليهود والنكحة والاقارب وغيرها وكل صورة لم يشترط فيها النية فذلك لدليل خاص وقد ذكر ابن المنبر ضابطا لما يشترط فيه النية مما لا يشترط فقال كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالنية مشروطة فيه وكل عمل ظهرت فائدته عاجلة ونعاطته الطبيعة قبل الشريعة فلا يمتنع ما فلا يشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى آخر يرتب عليه الثواب قال وإنما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف والرجاء فهذا لا يقال باشتراط النية فيه لانه لا يمكن أن يقع الامنوي او متى فرضت النية مفقودة فيه استحالات حقيقته فالنية فيه شرط عقلي ولذلك لا يشترط النية للنية فرار من التسلسل وأما الأقوال فمحتاج إلى النية في ثلاثة مواطن أحدها التقرب إلى الله فرار من الرياء والثاني التمييز بين الالفاظ المعنوية لغير المقصود والثالث قصد الانشاء ليخرج سبق اللسان ((قوله وقال الله)) قال الكرماني اظاهر أنها جارية عليه لا عطف أي والحال أن الله قال ويحتمل أن تكون للمصاحبة أي مع أن الله قال ((قوله على نية)) تفسير منه لقوله على شاكته بخلاف أداة التفسير وتفسير الشاكته بالنية صح عن الحسن البصري ومعاوية بن قرة المزني وقتادة أخرجه عبد بن جريد والطبري عنهم وعن مجاهد قال الشاكته الطريقة أو الناحية وهذا قول الأكثر وقيل الدين وكلاهما متقاربة ((قوله ولكن جهاد ونية)) هو طرف من حديث لابن عباس أوله لا هجرة بعد الفتح وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طاووس عنه وسيأتي ((قوله الاعمال بالنية)) كذا أورده من رواية مالك بخلاف انما من أوله وقد رواه مسلم عن القعنب

وأخبروا بهن من وراءكم
((باب ما جاء ان الاعمال
بالنية والحسبة ولكل
امرئ ما نوى)) قد دخل
فيه الايمان والوضوء
والصلاة والزكاة والحج
والصوم والاحكام وقال
الله تعالى قل كل يعمل على
شاكته على نية ونفقة
الرجل على أهله محتسبا
سدا وقال النبي صلى الله
عليه وسلم ولكن جهاد
ونية ((حدثنا)) عبد الله
ابن مسلمة قال أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن محمد
ابن ابراهيم عن علقمة بن
وقاص عن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
الاعمال بالنية ولكل
امرئ ما نوى فمن كانت
هجرته إلى الله ورسوله
فهجرته إلى الله ورسوله
ومن كانت هجرته لدنيا
بصيدها أو امرأته يتزوجها
فهجرته إلى ما هاجر اليه
* ((حدثنا)) * حجاج بن
منهال قال حدثنا شعبه قال
أخبرني عدي بن ثابت قال

وهو عبد الله بن مسleme المذكور هنا بآثارها وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب ((قوله
عبد الله بن زيد)) هو الخطمي بفتح الميم وسكون الطاء المهملة وهو عكاوي أنصاري روى عن عكاوي
أنصاري وسيأتي ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد بدر من المغازي ويأتي الكلام على حديثه في
كتاب النفقات إن شاء الله تعالى والمقصود منه في هذا الباب قوله بحسنها قال القرطبي أفاد منطوقه أن
الأجر في الاتفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة وأفاد مقهوره أن من لم يقصد القرية
لم يزر لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها مقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها
الأجر والقرينة الصارفة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها
الصدقة ((قوله أنك)) الخطاب لسعد والمراد هو ومن يصح منه الاتفاق ((قوله وجه الله)) أي ما عند
الله من الثواب ((قوله الأجر)) يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء ((قوله حتى)) هي طائفة
ومابعد هامة منصوب المحل ومأموصولة والمعاد محذوف ((قوله في ذم امرأتك)) ولأنك تشبهني في ذم امرأتك
وهي رواية الأكثر قال القاضي عياض هي أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواء وتصغيره
على فويه قال وأما بحسن إتيان الميم عند الأفراد وأما عند الإضافة فلا في لغة قليلة اه وهذا طرف
من حديث سعد بن أبي وقاص في مرضه بمكة وعبادة النبي صلى الله عليه وسلم له وقوله أوصني بشطري مالي
الحديث وسيأتي الكلام عليه في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله بآتي أي بطلب بها
وجه الله واستفاد منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يقدح في ثوابه لأن وضع اللقمة في الزوجة يقع غالباً
في حالة المداعبة ولشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ومع ذلك إذا وجه القصد في تلك الحالة إلى إبقاء الثواب
حصل له بفضل الله (قلت) وجاء ما هو أصرح في هذا المراد من وضع اللقمة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي
ذر وقد كره حديثه وفيه بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله أي أحدنا شهوته ويؤجر قال نعم أرايت لو
وضعها في حرام الحديث قال وإذا كان هذا المحل مع ما فيه من حظ النفس فما الظن بغيره مما لا حظ
لنفس فيه قال وتعميله باللقمة مبالغته في تحقيق هذه القاعدة لأنه إذا ثبت الأجر في لقمة واحدة لزوجة غير
مضطرة فما الظن بمن أطمع لقمة المحتاج أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة ثمن اللقمة الذي هو من
الحقارة بالمحل الأدنى اه وعلم هذا أن يقال وإذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لهما في النفع
بما طعمها لأن ذلك يؤثر في حسن بدنها وهو يتنفع منها بذلك وأيضاً فالأغلب أن الاتفاق على الزوجة يقع
بداعية النفس بخلاف غيرها فإنه يحتاج إلى مجاهدتها والله أعلم ((قوله باب قول النبي صلى الله عليه
وسلم الدين النصيحة)) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ولم يخرج منه سنداً في هذا الكتاب
ليكونه على غير شرطه ونبه بإرادته على صلاحيته في الجملة وما أورده من الآية وحديث جرير
ما تضمنه وقد أخرجه مسلم * حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال قلت لسهيل بن أبي صالح إن عمر حدثنا
عن القعقاع عن أبيك بحديث ورجوت أن تسقط عني رجلا أي قهتني به عن أبيك قال فقال سمعته
من الذي سمعته منه أي كان صديقه بالشام وهو عطاء بن يزيد عن نعيم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الدين النصيحة قلنا لمن قال الله عز وجل الحديث ورواه مسلم أيضاً من طريق روح بن القاسم قال حدثنا
سهيل عن عطاء بن يزيد أنه سمعه وهو يحدث أبا صالح فذكره ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن
سهيل أن أبا هذيل عن أبي هريرة بمحدث أن الله يرضى لكم ثلاثاً الحديث قال فقال عطاء بن يزيد سمعت نعيم
الداري يقول فذكر حديث النصيحة وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهو
وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه قال البخاري في تاريخه لا يصح إلا من قيم ولهذا الاختلاف على
سهيل لم يخرج في صحيحه بل لم يحتج فيه بسهيل أصلاً وللهديث طرق دون هذه في القوة منها ما أخرجه
أبو يعلى من حديث ابن عباس والبراء من حديث ابن عمر وقديمت جميع ذلك في تعليق التعليق ((قوله
الدين النصيحة)) يحتمل أن يحمل على المبالغة أي معظم الدين النصيحة كما قيل في حديث الحج عرفة

سمعت عبد الله بن زيد
عن أبي مسعود عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا
أنفق الرجل على أهله
يحتسبها فهو له صدقة
* (حدثنا) * الحكم بن
نافع قال أخبرنا شعيب عن
الزهري قال حدثني عامر
ابن سعد عن سعد بن أبي
وقاص أنه أخبره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال أنك إن تنفق نفقة
تبتغي بها وجه الله إلا
أجرت عليها حتى ما تجعل
في ذم امرأتك * (باب
قول النبي صلى الله عليه
وسلم الدين النصيحة لله
ولرسوله ولأئمة المسلمين
وعامتهم وقوله تعالى إذا
نصحو الله ورسوله * حدثنا
مسدد قال حدثنا يحيى
عن اسمعيل قال حدثني
قيس بن أبي حازم

ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عام له الا خلاص فليس من الدين وقال المازري النصيحة مشقة من نصحت العسل اذا صفت به يقال نصحت الشيء اذا خلص ونصح له القول اذا اخلصه له أو مشتقة من النصيح وهي الخطابة بالنصيحة وهي الابرة والمعنى أنه لم يشعث أخيه بالنصح كما لم المنصحة ومنه التوبة النصوح كأن الذئب عرق الدين والتوبة تخيطه قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الخط للنصوح له وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحاديث التي قيل فيها انها أحد أرباع الدين ومن عده فيها الامام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لانه منصرف في الامور التي ذكرها فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل والخضوع له ظاهره وباطنه والرغبة في محابه بفعل طاعته والرغبة من مساخطه بترك معصيته والجهاد في رد الهاتين اليه وروى الثوري عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي ثمامة صاحب علي قال قال الخواريون لا يسى عليه السلام ياروح الله من الناصح لله قال الذي يقدم حق الله على حق الناس والنصيحة كتاب الله تعلمه وتعلمه واقله حروفه في التلاوة وتحريره في الكتابة وتفهم معانيه وحفظ حدوده والعمل بما فيه وذب تحريف المبطلين عنه والنصيحة لرسوله تعظيمه ونصره حيا وميتا واحيا وميتا بتعلمها وتعليمها والافتداء به في أقواله وأفعاله ومحبة أتباعه والنصيحة لأئمة المسلمين اعانتهم على ما حلوا القيام به وتبنيهم عند الغفلة وسدلتهم عند الهفوة وجمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة اليهم ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم باق هي أحسن ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد وتقع النصيحة لهم في كل علمهم ونشر مناقبهم وتحسين الظن بهم والنصيحة امامة المسلمين الشفقة عليهم والسعي فيما يعود نفعهم عليهم وتعليمهم ما ينفعهم وكف وجوه الاذى عنهم وان يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه وفي الحديث فوائد أخرى منها ان الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة ديناً وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الايمان ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله قلنا لمن * ومنها رغبة السلف في طلب علو الاسناد وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل (قوله عن جرير بن عبد الله) هو الجلي بفتح الجيم وقيس الراوي عنه واسماعيل الراوي عن قيس بجليان أيضاً وكل منهم يكتفى بأبائهم والله وكلهم كوفيون (قوله يا عت رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال القاضي عياض اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتها ولم يذكر الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة * قلت زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسماعيل المذكور وله في الاحكام ولمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال يا عت النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فلقنتي فيما استطعت والنصح لكل مسلم ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد فيه فكان جرير اذا اشترى شيئاً أو باع يقول لصاحبه اعلم ان ما أخذنا منك أحب اليينا مما أعطينا لك فاخر وروى الطبراني في ترجمته ان غلامه اشترى له فرساً بثلاثمائة فلما رآه جاء الى صاحبه فقال ان فرسك خير من ثلثمائة فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة قال القرطبي كانت مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم لا صباه بحسب ما يحتاج اليه من تجديد عهد أو توكيد أمر فلذلك اختلفت ألفاظهم وقوله فيما استطعت وبنائه بفتح التاء وضعها وتوجيهها ما واضح والمقصود بهذا التبيين على ان اللازم من الامور المباح عليها ما يطاق كما هو المشترط في أصل التكليف وبشعر الامر بقول ذلك اللفظ حال المبايعة بالعفو عن الهفوة وما يقع عن خطا وسهو والله أعلم (قوله سمعت جرير بن عبد الله) المسموع من جرير بن عبد الله والثناء عليه فالتقدير سمعت جريراً عبد الله والباقي شرح للكيفية (قوله يوم مات المغيرة بن شعبه) كان المغيرة واليما على الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة واستتاب عند موته ابنه عروة وقيل استتاب جريراً المذكور وهذا خطب الخطبة المذكورة حتى ذلك العلائق في أخبار زياد والوقار بالفتح الرزاق والسكينة السكون وانما أمرهم بذلك مقصد من تقوى الله لان الغالب أن وفاة الامراء تؤدي الى الاضطراب والفتن ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة اذ ذاك من مخالفة ولادة الامور (قوله حتى يأتيكم

عن جرير بن عبد الله قال
بايعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم على اقام الصلاة
وايتاء الزكاة والنصح
لكل مسلم * (حدثنا)
أبو الزناد قال حدثنا
أبو عوانة عن زياد بن
علاء قال سمعت جرير
ابن عبد الله يقول يوم مات
المغيرة بن شعبه قام نحمد
الله وأثنى عليه وقال
عليكم باتقاء الله وحده
لا شريك له والوقار والسكينة
حتى يأتيكم

أمير) أي يدل الأمير الذي مات ومفهوم الغاية هنا وهو أن المأمور به يتقرب إلى الأمير ليس هو إابل
يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الأولى وشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم الموافقة ((قوله
الآن)) أراد به تقريب المدة تسهياً عليهم وكان كذلك لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه
على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها ((قوله استعفوا الأميركم)) أي اطلبوا له العفو من
الله كذا في معظم الروايات بالعين المهملة وفي رواية ابن عساكر استغفروا عنه بين مجمعة وزيادة راء وهي
رواية الأمامية على في المستخرج ((قوله فإنه كان يحب العفو)) فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس
العمل ((قوله قلت أبايها)) نزل أداة العطف أمالاً لأنه بدل من أيت أو استئناف ((قوله والنصح))
بأنه خفض عطف على الإسلام ويجوز نصبه عطف على مقدراً أي شرطاً على الإسلام والنصيحة وفيه دليل على
كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم ((قوله على هذا)) أي على ما ذكر ((قوله ورب هذا المسجد))
مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ويجوز أن يكون إشارة إلى جهة المسجد الحرام ويدل عليه رواية
الطبراني بلفظ ورب الكعبة وذلك للتنبيه على شرف المقسم به ليكون أدعى للقبول ((قوله أنا صريح))
إشارة إلى أنه وفي عباييع عليه الرسول وإن كلامه خالص عن الغرض ((قوله ونزل)) مشعر بأنه خطب
على المنبر أو المراد قوله لأنه في مقابلة قوله قام فحمد الله تعالى * ((فائدة)) * التقييم بالمسلم للأغلب وال
فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى إلى الإسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار واختلاف العلماء في البيع
على بيعه ونحو ذلك فيجزم أحد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث * ((فائدة أخرى)) * ختم
البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون
الضعيف ثم ختمه بخطبة جريئة تضمنت شرح حاله في تصديقه فأومأ بقوله فأغنياً بكم الآن إلى وجوب التمسك
بالشرائع حتى يأتي من يقيمها إذ لا تزال طائفة من صورته وهم فقهاء أصحاب الحديث وبقوله استعفوا الأميركم
إلى طلب الدعاء له له عمله الفاضل ثم ختم بقوله استغفر ونزل فأشعر بختام الباب ثم عقبه بكتاب العلم ثمادله عليه
حديث النصيحة أن معظمها يقع بالعلم والتعليم * ((خاتمة)) * اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بدء الوحي
من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً بالمرور منها في بدء الوحي خمسة عشر وفي الإيمان ستة
وستون المكرر منها ثلاثة وثلاثون منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون في بدء الوحي
ثمانية وفي الإيمان أربعة عشر ومن الموصول المكرر ثمانية ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر
ثلاثة وبقيّة ذلك وهو ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير وقد وافقه مسلم على تحريمها إلا سبعة
وهي الشعبي عن عبد الله بن عمرو في المسلم والمهاجر والأهرج عن أبي هريرة في حب الرسول صلى الله عليه
وسلم وابن أبي سعدة عن أبي سعيد في الفرار من الفتن وأنس عن عبادة في إبله القدر وسعيد عن أبي
هريرة في الدين بسز والأحنف عن أبي بكر في القتال والمقتول وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم
بالله وجب جميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثرها معلقة بغير أثر ابن الناطور فهو
موصول وكذا خطبة جريئة ختمها كتاب الإيمان والله أعلم

أمير فأغنياً بكم الآن ثم
قال استعفوا الأميركم فإنه
كان يحب العفو ثم قال أما
بعد فاني أيت النبي صلى
الله عليه وسلم قلت أبايها
على الإسلام فشرط على
والنصح لكل مسلم فبايعته
على هذا ورب هذا
المسجد فاني لنأصح لكم ثم
استغفر ونزل

* ((كتاب العلم)) *

* ((بسم الله الرحمن الرحيم)) *
((باب فضل العلم))

* ((قوله كتاب العلم)) *

* ((بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل العلم)) *

هكذا في رواية الأصيلي وكريمة وغيرهما وفي رواية أبي ذر تقديم السملة وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب
الإيمان وليس في رواية المستمل في باب ولا في رواية ربيعة لفظ كتاب العلم * ((فائدة)) * قال القاضي
أبو بكر بن العربي بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقة ذلك لاعتقاده أنه في نهاية الموضوع
فلا يحتاج إلى تعريف أولان النظر في حقائق الأشياء ليس من فن الكتاب وكل من التدرين ظاهر لأن
البخاري لم يضع كتابه لحدود الحقائق ونصورها بل هو جار على أساليب العرب القديمة فإنهم يبدؤون بفضيلة

المطلوب التشويق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذي على من
 تصدى لتعريف العلم وقال هو آيين من ان يبين ((قلت)) وهذه طريقة الغزالي وشيخه الامام ان العلم
 لا يحد لوضوحه أو له سره ((قوله وقول الله عز وجل)) ضبطناه في الاصول بالرفع عطف على كتاب أو على
 الاستئناف ((قوله يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات)) قيل في تفسيرها يرفع الله المؤمنين
 العالم على المؤمنين غير العالم ورفعة الدرجات تدل على الفضل اذ المراد به كثرة الثواب ورجاها ترفع الدرجات
 ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بما لها منزلة وحسن الصبب والحسنة في الآخرة بما لها منزلة في الجنة وفي صحيح
 مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزازي وكان عامل عمر على مكة انه لقيه بعساقان فقال له من استخلفت فقال
 استخلفت ابن ابري مولى لنا فقال عمر استخلفت مولى قال انه قارى لكتاب الله عالم بالفرائض فقال عمر أما
 ان نبينكم فقال ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى يرفع درجات
 من نشاء قال بالعلم ((قوله وقوله عز وجل رب زدني علما)) واضح الدلالة في فضل العلم لان الله تعالى لم يأمر نبيه
 صلى الله عليه وسلم بطلب الازدياد من شيء الا من العلم والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يقيد معرفة ما يجب
 على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن
 النقائص ومما رذلت على التفسير والحديث والفقه وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الانواع الثلاثة
 بنصيب فرضي الله عن مصنفه وأعاننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه فان قيل لم يورد المصنف
 في هذا الباب شيئا من الحديث فالجواب انه اما ان يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين واما يرضى له ان يلقى فيه
 ما يناسبه فلم يتيسر واما أورد فيه حديث ابن عمر الا في باب رفع العلم ويكون وضعه هنالك من تصرف
 بعض الرواة وفيه نظر على ما سنبينه هناك ان شاء الله تعالى ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام ان البخاري
 بواب الابواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث ورجعها ببعضها الى الحق وعن بعض أهل العراق انه بعد
 بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه ((قلت)) والذي يظهر لي ان هذا
 محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر أما اذا أورد آية أو أثر فهو اشارة منه الى ما ورد في تفسير تلك الآية وانه
 لم يثبت فيه شيء على شرطه ومادات عليه الآية كاف في الباب والى ان الاثر الوارد في ذلك يقوى به طريق
 المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم منها حديث أبي هريرة
 رفعه من التمس طريقا يمس فيه علم سهل الله له طريقا الى الجنة ولم يخرج البخاري لانه اختلف فيه على
 الاعمش والراجح انه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة والله أعلم ((قوله باب من سئل علما وهو مشغول))
 محصله التنبية على أدب العالم والمتعلم أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل بل أدبه بالاعراض عنه أولا
 حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع الى جوابه فرفق به لانه من الاعراب وهم جفاة وفيه العناية بجواب سؤال
 السائل ولولم يكن السؤال منه عينا ولا الجواب وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل ان لا يسأل العالم
 وهو مشغول بغيره لان حق الاول مقدم ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق وكذلك الفتاوى والحكومات
 ونحوها وفيه مراجعة العالم اذ لم يفهم ما يجيب به حتى يتفحص لقوله كيف اضاعتها ويوب عليه ابن حبان
 اباحة اعفاء المسئول عن الاجابة على الفور لكن سياق القصة يدل على ان ذلك ليس على الاطلاق وفيه
 اشارة الى ان العلم سؤال وجواب ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم وقد أخذنا هذه القصة مالاك
 وأحمد وغيرهما في الخطبة فمألوالات قطع الخطبة لسؤال سائل بل اذا فرغ يجيبه وفصل الجمهور بين ان
 يقع ذلك في انشاء واجباتها فيؤخر الجواب أو في غير الواجبات فيجيب والاولى حينئذ التفصيل فان كان
 مما يتم به في أمر الدين ولا سيما ان اختص بالسائل فيستحب اجابته ثم يتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصدالة
 وان كان بخلاف ذلك فيؤخر وكذا قد يقع في انشاء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب لكن اذا أجاب استأنف
 على الاصح ويؤخذ ذلك كانه من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السؤال من الامور التي
 ليست معها رقة على الفور مهجة فيؤخر كما في هذا الحديث ولا سيما ان كان ترك السؤال عن ذلك أولى

وقول الله تعالى يرفع الله
 الذين آمنوا منكم
 والذين آمنوا العلم درجات
 والله بما تعملون خبير وقوله
 عز وجل رب زدني علما
 باب من سئل علما وهو
 مشغول في حديثه فأنتم
 الحديث ثم أجاب السائل
 * حديثنا محمد بن سنان
 قال حدثنا

فليجرح وحدثني ابراهيم بن المنذر قال حدثنا محمد بن فليح قال حدثني ابي قال حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس يحدث القوم جاءه اعرابي فقال متى الساعة فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث فقال بعض القوم سمع ما قال فمكروا ما قال وقال بعضهم بل لم يسمع حتى اذا قضى حديثه قال ابن اراء السائل عن الساعة قال ما انايا رسول الله قال فاذا ضيبت الامة فانتظرا الساعة قال كيف اضاعتها قال اذا وسد الامر الى غير اهله فانتظر الساعة ((باب من رفع صوته بالعلم)) حدثنا ابو النعمان قال حدثنا ابو حمزة عن ابي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمر قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافرها فادركنا وقد اركبنا الصلاة ونحن نتسوسا فجعلنا نسمع على ارجلنا فنادى بأعلى صوته ويل للاعقاب من النار من بين أو ثلاثا

وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة فلما فرغ من الصلاة قال أين السائل فأجابته أخرجه وإن كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم اجابته كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم لم وهو يخطب رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه فترك خطبته وأتى بكرسي فقدم عليه فجعل يعلمه ثم أتى خطبته فأتى آخرها وكما في حديث سمرة عند أحمدان أعرابيا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب وكما في الصحيحين في قصة سالم لما دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب فقال له أصليت ركعتين الحديث وسيأتي في الجمعة وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي صلى الله عليه وسلم لم حتى رجعتا عن بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة ((قوله فليجرح)) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني من طهفة مالك وهو صدوق تكلم بعض الأئمة في حفظه ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام الا ما توبع عليه وأخرج له في المواضع والآداب وما شا كلها طائفة من أفرادها وهذا منها وانما أوردته عاليا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ثم أوردته نازلا بواسطة محمد بن فليح وابراهيم بن المنذر عن محمد لانه أوردته في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ولا جعل نزولها قرنها بالرواية الأخرى وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي ميمون وهلال بن أبي هلال فقد بطن ثلاثة وهو واحد وهو من صفار التابعين وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم ((قوله يحدث)) هو خبر المبتدأ وحذف مفعوله الثاني لدلالة السياق عليه والقوم الرجال وقد يدخل فيه النساء تبعاً ((قوله جاءه اعرابي)) لم أقف على تسميته ((قوله فمضى)) أي استمر يحدثه كذا في رواية المسقلى والحواري بزيادة هاء وليست في رواية الباقرين وان ثبتت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذي كان فيه وليس الضمير عائداً على الاعرابي ((قوله فقال بعض القوم سمع ما قال)) انما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم التفات النبي صلى الله عليه وسلم الى سؤاله واسغائه نحوه ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسئلة بخصوصها وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الامر من المذكورين بل احتل كما تقدم أن يكون أخرجه ليكمل الحديث الذي هو فيه أو أخرجه جوابه ليوحي اليه به ((قوله قال أين اراء السائل)) بالرفع على الحكاية وأراه بالضم أي أظننه والشك من محمد بن فليح ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح واقظه ابن السائل ولم يشك ((قوله اذا وسد)) أي أسند وأصله من الوسادة وكان من شأن الامر عندهم اذا جلس ان تثني تحته وسادة فقول وسدا أي جعل له غير أهله وسادا فتكون الى معنى اللام وأتى بما يدل على تضمين معنى أسند واقظه محمد بن سنان في الرقاق اذا أسند وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم ان أسند الامر الى غير أهله انما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم وذلك من جملة الاشراف ومقتضاه ان العلم مادام قائما في الامر فلهذا وكان المصنف أشار الى أن العلم انما يؤخذ عن الاكابر كما هو الماروي عن أبي أمية الجعفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشراط الساعة ان يلتمس العلم عند الاصاغر وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في الرقان ان شاء الله تعالى ((قوله باب من رفع صوته بالعلم)) حدثنا ابو النعمان زاد الكشي هني في رواية كريمة عنه عازم بن الفضل وعازم لقب واسمه محمد كما تقدم في المقدمة ((قوله ما هلك)) بفتح الهاء وحكى كسر هاء وهو غير منصرف عند الاكثرين للعلمية والجمعة ورواه الاصيلي مضمرا فافكا لانه لفظ فيه الوصف واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله فنادى بأعلى صوته وانما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة اليه لبعده أو كثرة جمع أو غير ذلك ويكفي بذلك ما اذا كان في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلو صوته الحديث أخرجه مسلم ولا جد من حديث النعمان في معناه وزاد حتى لو أن رجلا بالسوق لسمعته واستدل به أيضا على مشروعية إعادة الحديث ليفهم وسيأتي الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء ان شاء الله تعالى قال ابن رشيدي في هذا القريب رمز من المصنف الى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستقرغ ومعه في حسن ترتيبه

وكذلك فعل رحمه الله تعالى ((قوله باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا)) قال ابن رشيد أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسند لمرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم ((قلت)) ومراده هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا وإرادته قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه محتمل ((قوله وقال الحميدي)) في رواية كريمة والأصلي وقال لنا الحميدي وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج فهو متصل وسقط من رواية كريمة قوله وأنبأنا ومن رواية الأصلي قوله وأخبرنا وثبت الجميع في رواية أبي ذر ((قوله وقال ابن مسعود)) هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين وقد وصله المصنف في كتاب القدر وبأني الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ((قوله وقال شقيق)) هو أبو وائل ((عن عبد الله)) هو ابن مسعود سيأتي موصولا أيضا حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز وبأني أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق ومراده من هذه أنه الباقى أن العصباني قال تارة حدثنا وتارة سمعت فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصبيخ وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد وأراد بذلك كبرها هنا التنبية على الغفلة وأن حكمها الوصول عند ثبوت اللقي وأشار على ما ذكره ابن رشيد إلى أن رواية النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي عن ربه سواء صرح العصباني بذلك أم لا وبذلك له حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع عن ربه ولكنه اختصارا فحتاج إلى التقدير ((قلت)) ويستفاد من الحكم بحجة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج براسيل العصبية لأن الوساطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ربه فيما لم يكلمه به مثالا ليلية الأسرار جبريل وهو مقبول قطعا والوساطة بين العصباني وبين النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة اتفاقا وهو عصباني آخر وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها فإن بعض العصبية ربما جملها عن بعض التابعين مثل كتب الأخبار ((تنبيه)) أبو العالية المذكور هنا هو الراعي بالباء الأخيرة واسمه رفيع يضم الراء ومن زعم أنه البراء بالراء الثقبلة فقد وهم فإن الحديث المذكور معروف برواية الراعي دون غيره فإن قيل فإن أين يظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ومجمل الترجمة التسوية بين صبيخ الاداء الصريح وإيس ذلك بظاهر في الحديث المذكور فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب قد وثق في ما هو وفي رواية تافع عند المؤلف في التفسير أخبروني وفي رواية عند الأصمعي أنبؤوني وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياة في العلم حدثوني ما هي وقال فيه ما قلوا أخبرنا بما فدل ذلك على أن الحديث والأخبار والأنباء عندهم سواء وهذا الاختلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها وقوله تعالى ولا ينبت لك مثل خبير وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه اختلاف فمنهم من استمر على أصل اللغة وهذا رأي الزهري ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر الجازيين والكوفيين وعليه استمر عمل المغاربة ووجه ابن الحاجب في مختصره ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه وهو مذهب اسحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم ومنهم من رأى التفرقة بين الصبيخ بحسب افتراق الحمل فيخصون الحديث بما يلفظ به الشيخ والأخبار بما يقرأ عليه وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجهور أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم تفصيلا آخر فنجمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني ومن جمع غيره جمع ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال أخبرني ومن جمع بقرائه غيره جمع وكذا خصصوا الأنباء بالجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم وإنما أرادوا التمييز بين أحوال الحمل وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب فتصكفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل نحتة نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور فلا يخطئ لانه صار حقيقة عرفية عندهم فنحوزها احتاج إلى الأتيان بقرينة تدل على مراده والأدلة من اختلاف المسموع بالجازة بعد تقرير الاصطلاح فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين

((باب)) قول المحدث
حدثنا وأخبرنا وأنبأنا
وقال الحميدي كان عند
ابن عيينة حدثنا وأخبرنا
وأنبأنا وسمعت واحدا
وقال ابن مسعود حدثنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو الصادق المصدوق
وقال شقيق عن عبد الله
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم كلمة وقال حذيفة
حدثنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم حديثين وقال
أبو العالية عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم فيما يرويه عن ربه عز
وجل وقال أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم يرويه
عن ربه عز وجل وقال أبو
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم يرويه عن ربه
عز وجل * حدثنا قتيبة
قال حدثنا اسمعيل بن
جعفر عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم

على محمل واحد بخلاف المتأخرين ((قوله ان من الشجر شجرة)) زاد في رواية مجاهد عند المصنف في باب
 الفهم في العلم قال سمعت ابن عمر الى المدينة فقال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بجمار فقال ان
 من الشجر وله عنه في اليسوع كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جارا ((قوله لا يسقط ورقها
 وأنها مثل المسلم)) كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم مثل واسكان المثلثة وفي رواية الاصبلي وكريهة بفتحهما
 وهما بمعنى قال الجوهري مثله ومثله كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه بمعنى قال والمثل بالتحريك أيضا
 ما يضرب من الامثال انتهى ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق مارواه الحارث بن
 أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
 يوم فقال ان مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أغلة أندرون ما هي قالوا الا قال هي النخلة لا تسقط لها
 أغلة ولا تسقط لمؤمن دعوة ووقع عند المصنف في الاطعمة من طريق الاعمش قال حدثني مجاهد عن ابن
 عمر قال بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أتى بجمار فقال ان من الشجر لما بركته كبركة المسلم وهذا
 أعم من الذي قبله وبركة الفل موجود في جميع أجزائها مستقر في جميع أحوالها فمن حسين تطلع الي أن تيس
 تؤكل أنواعا ثم بعد ذلك ينتفع بجميع أجزائها حتى النوى في صلب الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما
 لا يخفى وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الأحوال ونفعه مستمر لا يغيره حتى بعد موته ووقع عند المصنف
 في التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أخبروني بشجرة
 كالرجل المسلم لا يتهافت ورقها ولا ولا كذا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء فقيل في تفسيره
 ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيؤثرا ولا يبطل نفعها ووقع في رواية مسلم ذكر النبي مرة واحدة فظن ابراهيم بن
 سفيان الراوي عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله تؤتى أكلاها فاستشكله وقال لعل لازادة ولعله وتؤتى
 أكلاها وليس كما ظن بل معمول النبي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه وقوله تؤتى ابتداء كلام على سبيل
 التفسير لما تقدم ووقع عند المصنف على تقديم تؤتى أكلاها كل حين على قوله لا يتهافت ورقها فسلم من الاشكال
 ((قوله فوق الناس)) أي ذهبت أفكارهم في أشجار البادية فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع
 وذهلوا عن النخلة يقال وقع الطائر على الشجرة اذا نزل عليها ((قوله قال عبد الله)) هو ابن عمر الراوي ((قوله
 ووقع في نفسي)) بين أبو عوانة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر ووجه ذلك قال فظننت أنها النخلة من
 أجل الجار الذي أتى به وفيه إشارة الى أن المفسر له ينبغي أن يتفطن لقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال
 وان المفسر ينبغي له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يحصل للمفسر ما يدخل منه بل كلما قر به كان أوقع في نفس
 سامعه ((قوله فاستحييت)) زاد في رواية مجاهد في باب الفهم في العلم فأردت أن أقول هي النخلة فاذا أنا آخر
 القوم وله في الاطعمة فاذا أنا عاشر عشرة أنا أحدهم وفي رواية نافع ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان
 فذكرت أن أنكلم فلما قنصا قلت لعمر يا أبا ثناء وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار عند المؤلف في باب الحياء
 في العلم قال عبد الله حدثت أبي بما وقع في نفسي فقال لأن تكون قلما أحب الي من أن يكون لي كذا
 وكذا زاد ابن حبان في صحيحه أحسبه قال جر النعم وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم امتحان العالم
 أذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم ان لم يفهموه وأما مارواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه نهى عن الاغلو طات قال الا وزاعى أحد رواه هي صعب المسائل فان ذلك محمول على ما لا نفع
 فيه أو ما خرج على سبيل تعنت المسؤل أو تجهيزه وفيه التحريض على الفهم في العلم وقد توب عليه المؤلف
 باب الفهم في العلم وفيه استحباب الحياء ما لم يؤدي الى تفويت مصلحة ولهذا أتى عمر أن يكون ابنه لم يسكت وقد
 توب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب وفيه دليل على بركة النخلة وما أثره وقد توب عليه المصنف أيضا وفيه
 دليل على أن يسع الجار جارا لان كل ما جازأ كنه جاز يسعه ولهذا توب عليه المؤلف في اليسوع وتعبه ابن
 بطال لكونه من المجمع عليه وأجيب بأن ذلك لا يمنع من التنبية عليه لانه أورده عقب حديث النهي عن
 يسع الجار حتى يبدو صلاحها فكانه يقول لعل متخيلا لا يتخيل أن هذا من ذلك وليس كذلك وفيه دليل على

ان من الشجر شجرة
 لا يسقط ورقها وأنها مثل
 المسلم فحدثوني ما هي فوق
 الناس في شجر البوادي
 قال عبد الله ووقع في نفسي
 أنها النخلة فاستحييت ثم
 قالوا حدثنا ما هي يا رسول
 الله قال هي النخلة

جواز تجبر الخيل وقد يتوب عليه في الاطعمة الا لا يظن أن ذلك من باب اضاءة المال وأورده في تفسير قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة إشارة منه الى أن المراد بالشجرة النخلة وقد ورد صريحاً فيما رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذه الآية فقال أندرون ماهي قال ابن عمر لم يخفف علي أنها النخلة فنعني أن أسكلم مكان سني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم أتى بالجمار فشرع في أكله تألياً للآية قالان من الشجر شجرة الى آخره ووقع عن ابن جبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عيسى بن الله ابن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من يخبرني عن شجرة مثلهامثل المؤمن أصلها ثابت وفرعها في السماء فذكر الحديث وهو يؤيد رواية البزار قال القرطبي فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للدوراح مستطاب وأنه لا يزال مستورا بدنه وأنه ينتفع بكل ما يصدر عنه حيا وميتا انتهى وقال غيره والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله وروى البزار أيضاً من طريق سفيان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن مثل النخلة ما أتاك منها فاعل هكذا وأورده مختصراً واسناده صحيح وقد أفصح بالمقصود بأوجز عبارة وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قُطع رأسها ماتت أو لا تنال التحمل حتى تلقح أو لأنها غوت إذا غرقت أو لأن اطلعها راحة مني الآتي أو لأنها تعشق أو لأنها تشرب من أعلاها فكلها أوجه ضعيفة لأن جميع ذلك من التشابهات مشتملة في الآدميين لا يختص بالمسلم وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت والله أعلم وفيه ضرب الامثال والاشباه لزيادة الافهام وتصوير المعاني لترسخ في الذهن والتعديد للفكر في النظر في حكم الحادثة وفيه إشارة الى ان تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه فإن المؤمن لا يماثل شيء من الجمادات ولا يعادله وفيه توفير الكبير وتقديم الصغير أباه في القول وأنه لا يبادر بهما فهمه وان ظن أنه الصواب وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هودونه لأن العلم مواهب والله يؤتي فضله من يشاء واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من حجة الشقاء على أعمال الخير لا يقدح فيها إذا كان أصلها لله وذلك مستفاد من غنى عمر المذكور ووجه غنى عمر رضي الله عنه ما طبع الانسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ولانظر فضيلة الولد في الفهم من صغره ولينزاد من النبي صلى الله عليه وسلم خطوة ولعله كان يرجو أن يدعو له اذ ذاك بالزيادة في الفهم وفيه الإشارة الى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمسئلة واحدة بحجر النعم مع عظم مقدارها وغلاء ثمنها ((فائدة)) قال البزار وفي مسنده لم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا ابن عمر وحده ولما ذكره الترمذي قال وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك الى حديث مختصر لابي هريرة أو رده عنه ابن حبان في تفسيره لفظه مثل المؤمن مثل النخلة وعند الترمذي أيضاً والنسائي وابن جبان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة قال هي النخلة تفرد برفعه جابر بن سلمة وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة فاستفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر وأبا هريرة وأنس بن مالك ان كان معهما ما رواه من هذا الحديث في ذلك المجلس والله تعالى أعلم (قوله باب طرح الامام المسئلة) أو رده فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله وإنما أورده بإسناد آخر إشارة الى ابداء فائدة تدفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى الحديث والاختبار ورواية خالد كانت في بيان طرح الامام المسئلة فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر فأنها غير مقبولة ولم نجد عن أحد من يعرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه حتى أنه كان يقلد في التراجم ولو كان كذلك لم يكن له منزلة علي غيره وقد توارد الثقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره

((باب)) طرح الامام المسئلة على أصحابه المختبر ما عندهم من العلم * حدثنا خالد بن مخليد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم حدثوني ماهي قال فوقع الناس في شجر البوادي قال عبد الله فوقع في نفسي أنها النخلة ثم قالوا حدثنا ماهي يا رسول الله قال هي النخلة ((باب)) ما جاء في العلم وقوله تعالى وقل رب زدني علما

باب القراءة والعرض
 على الحديث) ورأى
 الحسن والثوري ومالك
 القراءة جائزة قال أبو عبد
 الله سمعت أبا عاصم يذكر
 عن سفيان الثوري ومالك
 أنهما كانا بربان
 القراءة والسمع جائزا
 حدثنا عبد الله بن موسى
 عن سفيان قال إذا قرأ
 على الحديث فلا بأس أن
 يقول حدثني وسمعت واحتج
 بعضهم في القراءة على
 العالم بحديث ضمام بن
 ثعلبة أنه قال للنبي صلى الله
 عليه وسلم آله أمر أن
 تصلي الصلوات قال نعم قال
 فلهذه قراءة على النبي صلى
 الله عليه وسلم أخبر ضمام
 قومه بذلك فأجازوه واحتج
 مالك بالصحة بقراءة علي
 القوم فيقولون أشهدنا
 فلان وقرأ ذلك قراءة
 عليهم وقرأ على المقرئ
 فيقول القارئ أقرأني
 فلان * حدثنا محمد بن
 سلام حدثنا محمد بن الحسن
 الواسطي عن عوف

في تصرفه في تراجم أبوابه والذي ادعاه الكرمي يقتضي أنه لا ضرب له في ذلك لأنه مقلد فيه لما يشاهده ورواه
 ذلك أن كلاً من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكرا أحداً من منسفي في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب
 فضلاً عن التدقيق في التراجم وقد أعاد الكرمي هذا الكلام في شرحه مراراً ولم أجده سلفاً في ذلك والله
 المستعان ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان هو ابن بلال المدني الفقيه المشهور ولم أجده من روايته
 إلا عند البخاري ولم يقع لأحد من استخرج عليه حتى أن أبا نعيم إنما أورده في المستخرج من طريق القريري
 عن البخاري نفسه وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو عوانة في
 صحيحه لكنه قال عن مالك بدل سليمان بن بلال فإن كان محفوظاً فلنجد فيه شيخاً وقد وقع التصريح بسماع
 عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره (قوله باب القراءة والعرض على الحديث) إنما
 خابرينهم ما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره ولا يقع
 العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضوره فهو أخض
 من القراءة وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا حضر الأصل لشيخه فمظرفيه وعرف صحته وأذن له أن
 يرويه عنه من غير أن يحدته به أو يقرأه الطالب عليه والحق أن هذا يسمى عرض المنجولة بالثقة فيسدد
 لا الإطلاق وقد كان بعض السلف لا يعدون إلا بما سمعوه من ألقاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم ولهذا يوجب
 البخاري على جوازه وأورد فيه قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم ثم أسنده إليه بعد أن
 علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولاً أنهم ما سوي بين السماع من العالم والقراءة عليه وقوله
 جائز وقع في رواية أبي ذر جائزة أي القراءة لأن السماع لا نزاع فيه (قوله واحتج بعضهم) المحتج بذلك
 هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقدمة ثم ظهر لي
 خلافه وإن قائل ذلك أبو سعيد الحداد أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن خزيمة قال سمعت محمد بن
 اسمعيل البخاري يقول قال أبو سعيد الحداد عندي خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم
 فقيل له فقال قصة ضمام بن ثعلبة قال آله أمر أن تصلي الصلوات قال نعم قال فلهذه قراءة على النبي صلى
 الله عليه وسلم أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه واحتج مالك بالصحة بقراءة علي القوم فيقولون أشهدنا
 فلان وقرأ ذلك قراءة عليهم وقرأ على المقرئ فيقول القارئ أقرأني فلان * حدثنا محمد بن
 سلام حدثنا محمد بن الحسن الواسطي عن عوف

ذنب ويحيى القطان واعتلوا بان الشيخ لو سهالم يتهبأ للطالب الرد عليه وعن أبي عبيد قال القراءة على
 أثبت وأفهم لي من أن أتولى القراءة أنا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان وهو
 الثوري أنهم سواء والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه
 ما لم يعرض عارض بصير القراءة عليه أولى ومن ثم كان السماع من لفظه في الاملاء أرفع الدرجات لما يلزم
 منه من تحرز الشيخ والطالب والله أعلم ((قوله عن الحسن قال لا بأس بالقراءة على العالم)) هذا الاثر
 رواه الخطيب أتم بما قاما هنا فأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف
 الاعرجي أن رجلاً سأل الحسن فقال يا أبا عبد الله منزلي بعيد والاختلاف يشق علي فإن لم تكن ترى بالقراءة
 بأساً قرأت عليك قال ما أبالي قرأت عليك أو قرأت علي قال فأقول حدثني الحسن قال نعم قل حدثني الحسن
 ورواه أبو الفضل السلمي في كتاب الحديث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال حدثنا محمد
 ابن سلام بلفظ قلنا للحسن هذه الكتب التي تقرأ عليك ايش تقول فيها قال فقلنا حدثنا الحسن ((قوله
 الليث عن سفيان)) في رواية الاسمعيلى من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سفيان وكذا ابن منده
 من طريق ابن مبره عن الليث وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد
 عن الليث قال حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سفيان وهو موهوم معدودة من المزيد في متصل الاسانيد أو
 يحتمل على أن الليث سمعه عن سفيان بواسطة ثم نقله عنه وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي
 والبقوى من طريق الحرث بن عمرو عن عبيد الله بن عمر وذكره ابن منده من طريق الفضال بن عثمان
 كلاهما عن سفيان عن أبي هريرة ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أثبتهم في سفيان
 المقبري مع احتمال أن يكون له سفيان فيه شيخان لكن ترجح رواية الليث بان المقبري عن أبي هريرة جادة
 مأثوفة فلا يبدل عنها إلى غيرها الا من كان ضابطاً متنبهاً ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه رواية الفضال
 وهم وقال الدارقطني في العمل رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبيد الله والفضال بن عثمان عن المقبري عن
 أبي هريرة وهم وافية والقول قول الليث أمام لم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق
 سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق وما فر منه مسلم وقع
 في نظيره فان عباد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فأرسله ورجع الدارقطني
 رواية حماد ((قوله ابن أبي عمير)) هو يفتح التون وكسر الميم لا يعرف اسمه ذكره ابن سعد في الصحابة وأخرج
 له ابن السكن حديثاً وأغفله ابن الأثير بها لاصوله ((قوله في المسجد)) أي مسجد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ((قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم متكى)) فيه جواز انكسائه الامام بين اتباعه وفيه ما كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم وهي يفتح التون أي بينهم وزيد لفظ الظهر
 ليدل على أن ظهرهم قدامه وظهوره وراءه فهو مخفوف بهم من جانبيه والاف والتون فيه للتأ كيدقاله
 صاحب الفائق ووقع في رواية موسى بن اسماعيل الا أن ذكرها آخر هذا الحديث في أوله عن أنس قال
 نهينا في القرآن أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يجيبنا أن يجيئ الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله
 ونحن نسمع فجاء رجل وكان أنسا أشار إلى آية المائدة وسبأني بسط القول فيها في التفسير إن شاء الله تعالى
 ((قوله دخل)) زاد الاصيل قبلها اذ ((قوله ثم عقله)) بتخفيف القاف أي شد على ساق الجمل بعد أن ثوى ركبته
 تحيلاً ((قوله في المسجد)) استنبط منه ابن بطل وغيره طهارة أحوال الابل وأروائها لا يؤمن ذلك منه مدة
 كونه في المسجد ولم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم ودلالته غير واضحة وانما فيه مجرّد احتمال ويدفعه رواية
 أبي نعيم أقبل علي بعبره حتى أتى المسجد فأناخه ثم عقله فدخل المسجد فهذا السباق يدل على أنه ما دخل به
 المسجد وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها فأناخ بعبره على باب المسجد فدخل ثم دخل
 فعلى هذا في رواية أنس مجاز الحديث والتقدير فأناخه في ساحة المسجد أو نحو ذلك ((قوله الايض)) أي
 المشرب بمحمة كما في رواية الحرث بن عمرو الامير أي بالغين المحبة قال حمزة بن الحرث هو الايض المشرب

عن الحسن قال لا بأس
 بالقراءة على العالم * وأخبرنا
 محمد بن يوسف القزويني
 وحدثنا محمد بن اسمعيل
 البخاري قال حدثنا عبيد
 الله بن موسى عن سفيان
 قال إذا قرأ على الحديث
 فلا بأس أن يقول حدثني
 قال وسمعت أبا عاصم يقول
 عن مالك وسفيان القراءة
 على العالم وقراءته سواء
 * حدثنا عبيد الله بن يوسف
 قال حدثنا الليث عن سفيان
 المقبري عن شريك بن
 عبد الله بن أبي نمر أن سمع
 أنس بن مالك يقول بينما
 نحن جالسون مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في المسجد
 دخل رجل إلى جليل
 فأناخه في المسجد ثم عقله ثم
 قال لهم أيكم محمد والنبي
 صلى الله عليه وسلم متكى
 بين ظهرانيهم فقلنا هيذا
 الرجل الايض المتكى
 فقال له الرجل ابن عبد
 المطلب فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم قد

بجوهرة وبؤيد ما أتى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أبيض ولا آدم أي لم يكن أبيض صرفاً ((قوله
 أجبته)) أي معجنت أو المراد انشاء الاجابة أو زل تقريره للصحابه في الاعلام عنه منزلة النطق وهذا لا يتق
 بمراد المصنف وقد قيل انما لم يقل له نعم لانه لم يخاطبه بما يليق بعزله من التعظيم لاسيما مع قوله تعالى
 لا تجدوا رجالا الرسول ينكم كدعاء بعضكم بعضا والعذر عنه ان قلنا انه قدم مسلماً أنه لم يبلغه النبي وكانت فيه
 بقية من جفاء الاعراب وقد ظهرت بعد ذلك في قوله فشد عليكَ في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم
 رسولك انك ترعوم ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس كنا نهيئنا في القرآن اني نسال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن شيء فكان يجيبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع زاد أبو عوانة
 في صحيحه وكافوا أجرة على ذلك منابهي ان الصحابة واقفون عند النبي وأولئك يعذرون بالجهل وتغفوه
 عاقل لا يكون عارفاً بما سأل عنه وظهر عقل ضمام في تدرجه الاعتذار بين يدي مسئلته لظنه أنه لا يهتبل
 الى مقصوده الابلث المخاطبة وفي رواية ثابت من الزيادة انه سأل من رفع السماء وبسط الارض وغير ذلك
 من المصنوعات ثم أقسم عليه به أن يصرفه عما سأل عنه وكور القسم في كل مسئلة تأكيذاً وتقريراً
 للأمر ثم صرح بالتصديق في كل ذلك دليل على حسن تصرفه وتكبر عقله ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة
 ما رأيت أحداً أحسن مسئلة ولا أوجز من ضمام ((قوله ابن عبد المطلب)) بفتح النون على النداء وفي
 رواية الكشي يني يا ابن بابيات حرف النداء ((قوله فلا تجدد)) أي لا تغضب ومادة وجدة معجدة المياضي
 والمضارع مختلفة المصادر وبجسب اختلاف المعاني يقال في الغضب موبدة وفي المطالب وجودا وفي
 الضالة وجداً ناو في الحب وجداً بالفتح وفي المال وجداً بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال
 المقتوحة على الأشهر في جميع ذلك وقالوا أيضاً في المكتوب رجادة وهي مودة ((قوله أنشدك)) بفتح
 الهمزة وضم الموحدة وأصله من النشيد وهو رفع الصوت والمعنى سألتك رافعا نسيدي قاله البيهقي في شرح
 السنة وقال الجوهرى نشدتك بالله أي سألتك بالله كأنك ذكرته فشد أي تذكر ((قوله آله)) بالمد في
 المواضع كلها ((قوله اللهم نعم)) الجواب حصل بنعم وانما ذكر اللهم تبركاً بها وكأنه استشهد بالله في ذلك
 تأكيذاً للصدقة ووقع في رواية موسى فقال صدقت قال فمن خلق السماء قال الله قال فمن خلق الارض والجبال
 قال الله قال فمن جعل فيها المنافع قال الله قال في الذي خلق السماء وخلق الارض ونصب الجبال وجعل فيها
 المنافع آله أرسلت قال نعم وكذا هو في رواية مسلم ((قوله ان تصلي)) بقاء الخطاب فيه وفيما بعد ووقع
 هذا الاصطلي بالنون فيها قال القاضي عياض هو أوجه ويؤيده رواية ثابت بلفظ ان علينا خمس صلوات
 في يومنا وليتنا وساق البقية كذلك وتوجيه الأول ان كل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل
 الاختصاص ووقع في رواية الكشي يني والسر خمس الصلوات الخمس بالافراد على ارادة الجنس ((قوله ان
 تأخذ هذه الصدقة)) قال ابن التين فيه دليل على ان المرء لا يفرق صدقته بنفسه * (قلت) وفيه نظر
 وقوله على فقرائنا خرج مخرج الاغلب لانهم معظم أهل الصدقة ((قوله آمنت بما جئت به)) يحتمل ان
 يكون اخبارا وهو اختيار البخاري ووجه القاضي عياض وانه حضر بهذا اسلامه مستتباً من الرسول صلى
 الله عليه وسلم ما أخبر به رسوله اليهم لانه قال في حديث ثابت عن أنس عنده مسلم وغيره فان رسولك زعم وقال
 في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني آتينا كتيباً وآتينا رسالة واستنيط منه الحاكم أصل طلب علو
 الاسناد لانه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق وليكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مشافهة ويحتمل أن يكون قوله آمنت انشاء ووجه القرطبي قوله زعم قال والزم القول الذي لا يوثق به
 قاله ابن السكيت وغيره * (قلت) وفيه نظر لان الزعم يطلق على القول الحق أيضاً كما نقله أبو عمرو
 الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب وأكثر سيبويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج وقد أشرنا الى ذلك
 في حديث أبي سفيان في بدء الوحي واما توب آبي داود عليه باب المشرق يدخل المسجد فليس مصير آمنه الى
 أن غمما مقدم مشركا بل وجهه انهم تركوا ان يخصصا قادمي دخل المسجد من غير استئصال ومما يؤيد ان

أجبتك فقال الرجل للنبي
 صلى الله عليه وسلم اني
 سألتك فشد عليكَ في
 المسئلة فلا تجدد علي في
 نفسك فقال سل عما بدا لك
 فقال أسألك بربك ورب
 من قبلك آله أرسلت الى
 الناس كلهم فقال اللهم
 نعم قال أنشدك بالله آله
 أمرك أن تصلي الصلوات
 الخمس في اليوم واليلة قال
 اللهم نعم قال أنشدك بالله
 آله أمرك أن تصوم هذا
 الشهر من السنة قال اللهم
 نعم قال أنشدك بالله آله
 أمرك أن تأخذ هذه
 الصدقة من أغنيائنا
 فتعطيها على فقرائنا
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم اللهم نعم فقال الرجل
 آمنت بما جئت به

قوله آمنت اخباره لم يسأل عن دليل التوحيد يدل عن هجوم الرسالة وعن شرائع الاسلام ولو كان انشاء
 له كان طلب معجزة توجب له التصديق قاله الكرماني وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة ايمان المقام
 للرسول ولولم تظهر له معجزة وكذا اشار اليه ابن الصلاح والله اعلم * (نفيه) * لم يذكر الحج في رواية
 شريك هذه وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته وان علينا حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال
 صدق واخرجه مسلم ايضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس ايضا واغرب ابن التين فقال انما لم يذكر
 لانه لم يكن فرض وكان انما مل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب ان قدوم خيمام كان سنة خمس
 فيكون قبل فرض الحج لكنه غلط من أوجه أحدها ان في رواية مسلم ان قدومه كان بعد نزول النبي في
 القرآن عن سؤال الرسول وآية النبي في المسائدة وتزولها متأخر جدا ثانيها ان ارسال الرسول الى الدماء
 الى الاسلام انما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة ثالثها ان في القصة ان قومه أوفدوه وانما
 كان معظم الوفود بعد فتح مكة رابعها ان في حديث ابن عباس ان قومه أطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد
 رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن في الاسلام الا بعد وفاة خنيس وكانت في شوال سنة
 ثمان كما سيأتي مشروحا في مكانه ان شاء الله تعالى فالصواب ان قدوم خيمام كان في سنة تسع وبه جزم
 ابن اسحق وأبو عبيدة وغيرهما وغفل البدر الزركشي فقال انما لم يذكر الحج لانه كان معلوما عندهم في
 شريعة ابراهيم النبي وكان لم يراجع صحيح مسلم فضلا عن غيره (وأنا رسول من ورائي) من موصولة
 ورسول مضاف اليها ويجوز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية ووقع في رواية كريب عن ابن عباس
 عند الطبراني جاز رجل من بني سعد بن بكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسترضعا فيهم فقال أنا
 واذ قومي ورسولهم وعند أحمد والحاكم بعث بنو سعد بن بكر خيمام بن ثعلبة واذنا الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقدم علينا فذكر الحديث فقول ابن عباس فقدم علينا يدل على تأخير وفادته أيضا لان ابن
 عباس انما قدم المدينة بعد الفتح وزاد مسلم في آخر الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أريد عليهم ولا أنقص
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لئن صدق ليدخلن الجنة وكذا هي في رواية موسى بن اسمعيل ووقعت هذه
 الزيادة في حديث ابن عباس وهي الحاملة لمن سمى الميهم في حديث طلحة خيمام بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره
 وقد قدمنا هناك ان القرطبي مال الى أنه غيره ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عن المقبري عن أبي هريرة
 التي أشرت اليها قبل من الزيادة في هذه القصة ان خيماما قال بعد قوله وانا خيمام بن ثعلبة فأما هذه الهنأة
 فوالله ان كنت انتزعتني في الجاهلية يعني الفواحش فلما ان ولني قال النبي صلى الله عليه وسلم فقه الرجل قال
 وكان عمر بن الخطاب يقول ما رأيت أحسن مسئلة ولا أرجز من خيمام ووقع في آخر حديث ابن عباس
 عند أبي داود فاسمعنا بواذ قدوم كان أفضل من خيمام وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم العمل بخبر
 الواحد ولا يقدح فيه مجيئ خيمام مستتبنا لانه قصدا للقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم وقد رجع خيمام
 الى قومه وحده فصدقه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس وفيه نسبة الشخص الى جده اذا كان أشهر من
 أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا ابن عبد المطلب وفيه الاستحلاف على الامر الحق الزيادة
 التأكيد وفيه رواية الاقران لان سعيد بن عثمان يكتب ايمان من درجة واحدة وهما سديان (قوله رواه
 موسى) هو ابن اسمعيل أبو سلمة التبوذكي شيخ البخاري وحديثه موصول عند أبي حنيفة وعند
 ابن منده في الايمان واتعا علقه البخاري لانه لم يخرج بشيخه سليمان بن المغيرة وقد خواف في وسيله فرواه حماد
 ابن سلمة عن ثابت بن سلاور رجلا دارقطني وزعم بعضهم انها علة تمنع من تصحيح الحديث وليس كذلك بل
 هي دالة على ان الحديث شريك أصلا (قوله وعلى بن عبد الحميد) هو المعنى بفتح الميم وسكون العين
 المهمة وكسر النون بعد هاء اياها النسب وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه وكذا
 أخرجه الدارقي عن علي بن عبد الحميد وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق (قوله
 بهذا) أي هذا المعنى والافالفة كما بينا مختلفا وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر

وأنا رسول من ورائي من
 قومي وانا خيمام بن ثعلبة
 أخو بني سعد بن بكر رواه
 موسى وعلى بن عبد الحميد
 عن سليمان عن ثابت عن
 أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم بهذا

والله سبحانه وتعالى أعلم ((تنبيه)) وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني
 القوي بعد ان سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على نسخة نسخ وجهل لها علامات عقب قوله رواه
 موسى وعلي بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا سليمان بن
 المغيرة ثنا ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه وقال الصغاني في الهامش هذا الحديث ساقط من النسخ
 كلها الا في النسخة التي قرأت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه (قلت) وكذا سقطت في جميع
 النسخ التي وقعت عليها والله تعالى أعلم بالصواب ((قوله باب ما يذكر في المناولة)) لما فرغ من تقرير السماع
 والعرض أردفه ببقية وجوه التحمل المعتمدة عند الجمهور في المناولة وصورتها أن يعطى الشيخ الطالب
 الكتاب فيقول له هذا اسماعلي من فلان أو هذا نصيني فاروه عني وقد قد مناصورة عرض المناولة وهي
 احضار الطالب الكتاب وقد سوغ الجمهور والرواية بها وردها من رد عرض القراءة من باب الاولي ((قوله
 الى البلدان)) أي الى أهل البلدان وكتاب مصدر وهو متعلق الى ذكر البلدان على سبيل المثال والآن
 فالحكم عام في القري وغيرها والمكتوبة من أقسام التحمل وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه أو يأذن لمن
 يثق به بكتبه ويرسله بعد تحريره الى الطالب ويأذن له في روايته عنه وقد سوي المصنف بينهما بين المناولة
 ورجع قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالأذن دون المكتوبة وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق
 الاخبار فيها والاولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك ((قوله نسخ عثمان المصاحف)) هو طرف من
 حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى ودلالته على تسوية الرواية بالمكتوبة
 واضح فان عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعثه المصاحف
 انما هو ثبوت اسناد صورة المكتوب فيها الى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم ((قوله ورأى
 عبد الله بن عمر)) كذا في جميع نسخ الجامع عمر بن الخطاب وكنت أظنه العمري المدني وخرجت الاثر عنه
 بذلك في تعليق التعليق وكذا جزم به الكرماني ثم ظهر لي من قرينة تقدمه في الذ كر علي يحيى بن سعيد انه
 غير العمري لان يحيى أكبر منه سنا وقد رافقتهم فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عمر بن الخطاب
 وجدت في كتاب الوصية لابي القاسم بن منده من طريق البخاري بسنده له صحيح الى عبد الرحمن الحبلي بضم
 المهملة والموحدة انه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال انظر في هذا الكتاب فما عرفت منه اتركه وعالم
 تعرفه اصحه فذكر الخبر وهو أصل في عرض المناولة وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب فان
 الحبلي سمع منه ويحتمل أن يكون ابن عمر بن العاصي فان الحبلي مشهور بالرواية عنه وأما الاثر بذلك
 عن يحيى بن سعيد ومالك فاخرجه الحاكم في علوم الحديث من طريق اسمعيل بن أبي أويس قال سمعت
 خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الانصاري لما أراد الخروج الى العراق التقط لي مائة حديث
 من حديث ابن شهاب حتى أرومها عنك قال مالك فكتبتهم ثم بعثتها اليه وروى الرامهرضي من طريق ابن
 أبي أويس أيضا عن مالك في وجوه التحمل قال قراء تلك على العالم ثم قرأته رأيت سمع ثم أن يدفع اليك كتابه
 فيقول اروه هذا عني ((قوله واخرج بعض أهل الجواز)) هذا المخرج هو الحديث ذكر ذلك في كتاب النوادر له
 ((قوله في المناولة)) أي في صحة المناولة والحديث الذي أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب وهو صحيح
 وقد وجدته من طريقين احدهما عامر سلة ذكرها ابن ابي عمير في المغازي عن يزيد بن رومان وأبو اليمان في
 نسخته عن شبيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير والاخرى موصولة أخرجه الطبراني من
 حديث جندب الجلي بأسناد حسن ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عن الطبري في التفسير
 في مجموع هذه الطرق يكون صحيحا وأما السرية اعلمه عبد الله بن جهمش الاسدي أخو زبنيب أم المؤمنين
 وكان تأميره في السنة الثانية قبل وفاة بدر والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الياء التختانية القطعة
 من الجيش وكانوا اثني عشر رجلا من المهاجرين ((قوله حتى تبلغ مكان كذا وكذا)) هكذا في حديث جندب
 على الإيهام وفي رواية عروية أنه قال له اذا مرت يومين فافتح الكتاب قال ففتحه هناك فاذا فيه ان امض حتى

باب ما يذكر في المناولة
 وكتاب أهل العلم بالعلم الى
 البلدان وقال أنس نسخ
 عثمان المصاحف فبعث
 بها الى الآفاق ورأى
 عبد الله بن عمر ويحيى بن
 سعيد ومالك ذلك جائزا
 واخرج بعض أهل الجواز
 في المناولة بحديث النبي
 صلى الله عليه وسلم حيث
 كتب لامير السرية كتابا
 وقال لا تقروا حتى تبلغ
 مكان كذا وكذا فلما بلغ ذلك
 المكان قرأه على الناس
 وأخبرهم بأمر النبي صلى
 الله عليه وسلم

* حديثنا اسمعيل بن

عبد الله قال حدثني ابراهيم
ابن سعد عن صالح عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن عبد
الله بن عتبة بن مسعود أن
عبد الله بن عباس أخبره
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعث بكتابه رجلاً
وأمره أن يدفعه إلى عظيم
البحرين فدفعه عظيم
البحرين إلى كسرى فلما
قرأه مزقه به فغسبت أن
ابن المسيب قال قد طاعه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يمزقوا كل ممزق
* حديثنا محمد بن مقاتل
قال أخبرنا عبد الله قال
أخبرنا شعبة عن قتادة
عن أنس بن مالك قال كتب
النبي صلى الله عليه وسلم
كتاباً أو أراد أن يكتب
فقبل له أنهم لا يقرؤون
كتاباً بالاختصاص فأتخذ
خاتماً من فضة نقشه محمد
رسول الله كافي أنظر إلى
بياضه في يده فقلت (قتادة
من قال نقشه محمد رسول
الله قال أنس * باب من
قد حديث ينتهي به المجلس
ومن رأى فريضة في الحلقة
بجلس فيها * حديثنا
اسمعيل قال حدثني مالك
عن اسحق بن عبيد الله بن
أبي طلحة أن أبا مرة مولى
عقيل بن أبي طالب أخبره
عن أبي واقد الليثي أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بينهما هو جالس في
المسجد والناس معه إذ

نزل نخله فتأنيبنا من أخبار قريش ولا نستكرهن أحداً قال في حديث جندب فرجع وجلان ومضى
الباقون فلقوا عمر وبن الحضر محمد ومعه غير أي تجارة أقر يش فقتلوه فكان أول مقتول من المكفار في
الاسلام وذلك في أول يوم من رجب وغنما كان معهم فكانت أول غنمة في الاسلام فغاب عليهم المشركون
ذلك فأنزل الله تعالى يستألفونك عن الشهر الحرام قتال فيه الآية ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة
فانه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه فقيه المناولة ومعنى المسكاتية وقته به بعضهم
بأن الجهة انما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة بخلاف من بعدهم حكماء اليه في
وأقول شرط قيام الجهة بالمسكاتية أن يكون الكتاب محتوماً وحاملاً ومؤثراً بالمسكوت اليه يعرف خط الشيخ
إلى غير ذلك من الشروط المدافعة لتوهم التغيير والله أعلم ((قوله حديثنا اسمعيل بن عبد الله)) هو ابن
أبي أويس وصالح هو ابن كيسان ((قوله بعث بكتابه رجلاً)) هو عبد الله بن حذافة السهمي كما سماه المؤلف
في هذا الحديث في المغازي وكسرى هو ابن هريرة بن أنس ورواه من قال هو أنس ورواه عظيم
البحرين هو المنذر بن ساوى بالمهملة وقع الواو والماله وسياً في الكلام على هذا الحديث في المغازي ((قوله
لغسبت)) القائل هو ابن شهاب راوى الحديث فقصه الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء من سنة ووجه
دلالة على المسكاتية ظاهرة ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول
الكتاب لرسوله وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن
مع ما فيه ولا قرأه ((قوله عبد الله)) هو ابن المبارك ((قوله كتب أو أراد أن يكتب)) شئ من الراوى
ونسبته الكتابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية أي كتب الكتاب بأمره ((قوله لا يقرؤون كتاباً
الاختصاصاً)) يعرف من هذا فائدة أراد هذا الحديث في هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمسكاتية
أن يكون الكتاب محتوماً يصلح الأمن من توهم تغييره لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلاً
مؤثراً ((قوله فقلت)) القائل هو شعبة وسياً في باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفي اللباس إن شاء
الله تعالى ففائدة لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المسكاتية ولا الوجادة
ولا الوصية ولا الاعلام المجردة عن الإجازة وكان لا يرى شئ منها وقد ادعى ابن مسعود أن كل ما يقول
البخاري فيه قال في فوه وإجازة وهي دعوى مردودة بدليل أني استقرت كثير من المواضع التي يقول فيها
في الجامع قال في فوجدته في غير الجامع يقول فيها حديثنا والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق الحديث فدل
على أنها عنده من المسموع لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليمفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ والله أعلم
((قوله باب من قد حديث ينتهي به المجلس)) مناسبة هذا الكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس وبالخطبة
حلقة العلم ومجلس العلم فيدخل في أدب الطالب من عدة أوجه كما سنبيته والتراجم الماضية كلها تتعلق
بصفات العالم ((قوله مولى عقيل)) بفتح العين وقيل لأبي مرة ذلك للزومه إياه وانما هو مولى أخته أم هانئ
بنت أبي طالب ((قوله عن أبي واقد)) صرح بالحديث في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن
اسحق فقال عن أبي مرة أن أبا واقد حدثه وقد قدمنا أن اسم أبي واقد الحرث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل
عوف بن الحرث وليس له في البخاري غير هذا الحديث ورجال أسناده مديون وهو في الموطأ ولم يروه عن
أبي واقد إلا أبو مرة ولا عنه إلا اسحق وأبو مرة والراوى عنه تابعيان وله شاهد من حديث أنس أخرجه
البرار والحاكم ((قوله ثلاثة نفر)) النفر بالتعريف للرجال من ثلاثة إلى عشرة والمفنى الثلاثة هم نفر
والنفر اسم جمع ولهذا وقع ضمير الجمع كقوله تعالى تسعة رهط ((قوله فأقبل اثنان)) بعد قوله أقبل ثلاثة
هما أقبالان كأنهم أقبلوا أولاً من الطريق فدخلوا المسجد فمارين كافي حديث أنس فإذا ثلاثة نفر يرون
فلمسوا أو مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل إليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهباً ((قوله فوقاً)) زاد
أكثر رواة الموطأ وقفاً ساو كذا في الترمذي والنسائي ولم يذكر المصنف هنا ولا في الصلاة السلام
وكذا لم يقع في رواية مسلم ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام وإن القائم يسلم على القاعد وانما يذكر

أقبل ثلاثة نفر فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد قال

رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته أو يستفاد منه ان المستغرق في العبادة يسقط عنه الرد وسياً تبي البحث فيه في كتاب الاستئذان ولم يذكر انهما صلياً تحية المسجد اما لكون ذلك كان قبل ان تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنقل قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في انها لا تصلي في الاوقات المذكورة ((قوله فوقاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم)) أي على مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على معنى عند ((قوله فرجة)) بالضم والفتح معاهي الخلل بين الشيتين والخلقة باسكان اللام كل شيء مستدير خال الوسط والجمع حاق بفتحين وحكي فتح اللام في الواحد وهو نادو وفيه استحباب التعليق في مجالس الذكر والعلم وفيه ان من سبق الى موضع منها كان أحق به ((قوله وأما الآخر)) بفتح الخاء المعجمة وفيه رد على من زعم انه يختص بالآخر لا لطلاقه هنا على الثاني ((قوله فأوى الى الله فأواه الله)) قال القرطبي الرواية الصحيحة بقصر الاول وهذا الثاني وهو المشهور في اللغة وفي القرآن إذ أوى القبية الى الكهف بالقصر وأوى بها الى ربوة بالمدة وحكي في اللغة القصر والمد معاً فيهما ومعنى أوى الى الله لجأ الى الله أو على الحذف أي انضم الى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فأواه الله أي جازاه بنظير فعله بان ضمه الى رحته ورضوانه وفيه استحباب الادب في مجالس العلم وفضل سد خلل الخلقة كما ورد الترغيب في سد خلل الصفوف في الصلاة وجواز القطع لسد الخلل مالم يؤذي فان خشى استعجب الجلوس حيث ينتهي من كمال الثاني وفيه الشاء على من زاحم في طلب الخير ((قوله فاستحيا)) أي ترك المزاحمة كما فعل رفيقه جيا من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر قاله القاضي عياض وقد بين أنس في روايته سبب استحياء هذا الثاني فلفظه عند الحياكم ومضى الثاني قبل ان ياتي بجلوس فاستحيا منه استحياء من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث ((قوله فاستحيا الله منه)) أي رجه ولم يعاقبه ((قوله فأعرض الله عنه)) أي مخط عليه وهو محمول على من ذهب معرضاً لا معذراً ان كان مسلماً ويحتمل أن يكون منافقاً واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على أمره كما يحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم فأعرض الله عنه اخباراً أو دعاءً ووقع في حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا يشرح كونه خبراً واطلاق الاعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بحلاله سبحانه وتعالى وفائدة اطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح وفيه جواز الاخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنهم وان ذلك لا يبعد من الغيبة وفي الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر في المسجد وفيه الشاء على المستحي والجلوس حيث ينتهي به المجلس ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين والله تعالى أعلم ((قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع)) هذا الحديث المعلق أو رد المصنف في الباب معناه وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة يعني من كتاب الحج أو ردفه هذا الحديث من طريق قرعة بن خالد عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي بكرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أتدرون أي يوم هذا وفي آخره هذا اللفظ وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم الى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فأبسدوا النجعة وأوهوا عدم تخريج المصنف له والله المستعان ورب للتقليل وقد تردد لكثير ومبلغ بفتح اللام وأوعى نعت له والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ أو أوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير والمراد رب مبلغ يعني أوعى أي أنهم لما أقول من سامع مني وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هوذة عن ابن عون ولفظه فإنه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد ((قوله بشر)) هو ابن المفضل ورجال الاسناد كلهم بصريون ((قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم)) بنصب النبي على المقولة وفي ذكر ضمير يعود على الراوي يعني أن أبا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قعد على بعيره وفي رواية

فوقاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما أحدهما فرأى فرجة في الخلقة بجلوس فيها وأما الآخر بجلوس خلفهم وأما الثالث فأبرزها هيا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنتم بركم عن النضر الثلاثة أما أحدهم فأوى الى الله فأواه الله اليه وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه ((باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع)) حدثنا مسدد قال حدثنا بشر قال حدثنا ابن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعيره

النسائي ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكر قال وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قالوا واما حاله واما عاقبة
 والمعطوف عليه محذوف وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد دولا
 اشكال فيه ((قوله وأمسك انسان بخطامه أو بزمامه)) الشك من الراوي والزمام والخطام بمعنى وهو
 الخطب الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى بالبرة بضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة في أنف البعير وهذا
 الممسك بهما بعض الشراح بالاول واستند الى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت سمعت فرأيت
 بالاول يقول بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقد وقع في السنن من حديث طريق عمرو بن
 خارجة قال كنت آخذ بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن
 يفسر به الممسك من بالال لكن الصواب انه هنا أبو بكر قد ثبت ذلك في رواية الامم على من طريق ابن
 المبارك عن ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم النحر وأمسك اما قال
 بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من هذا أن الشك من دون أبي بكر لا منه وفائدة امساك الخطام
 صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحته ((قوله أي يوم هذا)) سقط من رواية المسقلى
 والحوي السؤل عن الشهر والجواب الذي قبله فصار هكذا أي يوم هذا فسكتنا حتى ظننا انه سيبيحه
 سوى اسمه قال أليس بندي الجعة وكذا في رواية الاصيلي وتوجيه ظاهر وهو من اطلاق السك على البعض
 ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشي من وكريمة وكذا وقع في مسلم وغيره السؤال
 عن البلد وهذا كله في رواية ابن عون وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الاضاحي من رواية أيوب
 وفي الحج من رواية قرة كلاهما عن ابن سيرين قال القرطبي سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة
 وسكونه بعد كل سؤال منها كان لا يستخار فهو مهم وليقبلوا عليه بكليتهم وايستشعروا عظمت ما يخبرهم عنه
 ولذلك قال بعد هذا فان دماءكم الى آخره مباغلة في بيان تحريم هذه الاشياء انتهى ومناسط التبيين في قوله
 كرمه يومكم وما بعده ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم موقرا
 عندهم بخلاف الانفس والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستيجون فطر الشريعة عليهم بأن
 تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من
 المشبه لان الخطاب انما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشريعة ووقع في الروايات التي أشرنا
 اليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقوله الله ورسوله أعلم وذلك من حسن أدبهم لانهم
 علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب وأنه ليس مراده مطلق الاخبار بما يعرفونه ولهذا قال في رواية
 الباب حتى ظننا انه سيبيحه سوى اسمه ففيه إشارة الى تفويض الامور السكينة الى الشارع ويستفاد منه
 الجعة لم يبق الحقائق الشرعية ((قوله فان دماءكم الى آخره)) هو على حذف مضاف أي سفل دماءكم
 وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المسدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه
 أو سلفه ((قوله يبلغ الشاهد)) أي الحاضر في المجلس (الغائب) أي الغائب عنه والمراد ما تبليغ
 القول المذكور أو تبليغ جميع الاحكام وقوله منه صلة لافعل التفضيل وجاز الفصل بينهم لان في الطرف
 سعة وليس الفاصل أيضا اجنبيا ((فائدة)) وقع في حديث الباب فسكتنا بعد السؤال وعند المصنف في
 الحج من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا
 يوم حرام وظاهرهما التعارض والجمع بينهما ان الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا والطائفة الذين كان
 فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله أعلم كما أشرنا اليه أو تكون رواية ابن عباس بالمدح لأن في
 حديث أبي بكر عند المصنف في الحج وفي المتن انه لما قال أليس يوم النحر قالوا بلى فعني قولهم يوم
 حرام بالاستلزام وغايته ان أبا بكر نقل السياق بتمامه واختصره ابن عباس وكان ذلك كان بسبب قرب
 أبي بكر منه لكونه كان آخذ بخطام الناقة وقال بعضهم يحتمل تعدد الخطبة فان أراد انه كررها
 في يوم النحر فاحتاج لادليل فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج ان ذلك كان يوم النحر بين الجرات في

وأمسك انسان بخطامه
 أو بزمامه ثم قال أي يوم
 هذا فسكتنا حتى ظننا أنه
 سيبيحه سوى اسمه قال
 أليس يوم النحر قلنا بلى
 قال فأى شهر هذا فسكتنا
 حتى ظننا أنه سيبيحه بغير
 اسمه فقال أليس بندي
 الجعة قلنا بلى قال فان دماءكم
 وأموالكم وأعراضكم
 بينكم حرام بكرمة يومكم
 هذا في شهركم هذا في
 بلدكم هذا يبلغ الشاهد
 الغائب فان الشاهد عسى
 أن يبلغ من هو أو عي له منه

حجته وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم الحث على تبليغ العلم وجواز العمل قبل كمال الاهلية
 وان الفهم ليس شرطاً في الاداء وانه قد يأتي في الاخر من المتقدم من يكون أفهم ممن تقدمه لكنه بقوله
 واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر أرفع نظر من المتقدم ان تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره
 وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة اذا احتج الى ذلك وحل النبي الوارد في ذلك على ما اذا كان
 لغير ضرورة وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في اسماعه الناس ورؤيتهم اياه ((قوله باب العلم قبل
 القول والعمل)) قال ابن المنير أراد به ان العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتد به ان الابه فهو متقدم
 عليهم الا انه مع صحة النسبة المصححة للعمل فنبه المصنف على ذلك حتى يسبق الى الذهن من قولهم ان العلم لا ينفع
 الا بالعمل تهوين امر العلم والتساهل في طلبه ((قوله فبدأ بالعلم)) أي حيث قال فاعلم انه لا اله الا الله ثم قال
 واستغفر لذنبك والخطاب وان كان للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لامته واستبدل سفيان بن عيينة
 بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه انه تلاها
 فقال ألم تسمع انه بدأ به فقال اعلم ثم أمره بالعمل وينزع منها دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة
 لكن النزاع كما قدمناه انما هو في ايجاب تعلم الادلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام وقد تقدم شيء
 من هذا في كتاب الايمان ((قوله وان العلماء)) يفتح أن ويجوز كسرهما من هنا الى قوله وافرط طرف
 من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم ومصححان حديث أبي الدرداء وحسنه حجة
 الكنا في وضعه غيرهم بالاضطرار في سنده لكن له شواهد يتقوى بها ولم يفتح المصنف بكونه حديثاً
 فلهذا لا يعد في تعاليقه لكن ايراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً وشاهداً في القرآن قوله تعالى ثم أورتنا
 الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ومناسبتهم للترجمة من جهة ان الوارث قائم مقام المورث فله حكمه فيما
 قام مقامه فيه ((قوله ورتوا)) بشديد الرأاء المفتوحة أي الانبياء ويروي بتحقيقها مع الكسر أي العلماء
 ويؤيد الاول ما عند الترمذي وغيره فيه وان الانبياء لم يورثوا دينار ولا درهما وانما رتوا العلم ((قوله
 يحفظ)) أي نصيب (وافر) أي كامل ((قوله ومن سلك طريقاً)) هو من جملة الحديث المذكور وقد أخرج
 هذه الجملة أيضاً مسلم من حديث الامش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا وأخرجه
 الترمذي وقال حسن قال ولم يقل له صحيح لانه يقال ان الامش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح (قلت)
 لكن في رواية مسلم عن أبي اسامة عن الامش حدثنا أبو صالح فانتفت تهمته بانه دلس ((قوله طريقاً))
 ذكرها ونكر علماء تناول أنواع الطرق الموصلة الى تحصيل العلوم الدينية وليست درج فيه القليل والكثير
 ((قوله سهل الله طريقاً)) أي في الآخرة أو في الدنيا بأن يوفقه للاعمال الصالحة الموصلة الى الجنة
 وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لان طالبه من الطرق الموصلة الى الجنة ((قوله وقال)) أي الله عز
 وجل وهو مطلق على قوله لقول الله انما يخشى الله أي يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله
 ابن عباس ((قوله وما يهتكلها)) أي الامثال المضروبة ((قوله لو كنا نسمع)) أي يسمع من يحيى وفهمهم
 (أو نهقل) عقل من يميز وهذه أوصاف أهل العلم فالمعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به
 فنجونا ((قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيراً يفقهه)) كذا في رواية الاكثر وفي رواية
 المستملى يفهمه باللهاء المشددة المكسورة بعد هاءم وقد وصله المؤلف باللفظ الاول بعد هذا باباً في كسباً في
 وأما اللفظ الثاني فأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر بن قوما واسناده حسن
 والفق هو الفهم قال الله تعالى لا يكادون يفقهون حديثاً أي لا يفهمون والمراد الفهم في الاحكام الشرعية
 ((قوله وانما العلم بالتعلم)) هو حديث من فروع أيضاً ورده ابن أبي حاتم والطبراني من حديث معاوية
 أيضاً بلفظ يا أيها الناس تعلموا انما العلم بالتعلم والفق بالتفقه ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين اسناده
 حسن لان فيه مبهمة اعتضد بعجيبته من وجه آخر وروى البرازنجوه من حديث ابن مسعود وقوما
 ورواه أبو نعيم الاصبغاني من قوما وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره فلا يفتقر بقول من جعله من كلام البخاري

((باب)) العلم قبل القول
 والعمل لقول الله تعالى فاعلم
 انه لا اله الا الله فبدأ بالعلم
 وان العلماء هم ورثته
 الانبياء ورتوا العلم من
 أخذته أخذ بخط وافر ومن
 سلك طريقاً يطلب به علماً
 سهل الله له طريقاً الى
 الجنة وقال جل ذكره انما
 يخشى الله من عباده العلماء
 وقال وما يهتكلها الا العلماء
 وقالوا لو كنا نسمع أو نهقل
 ما كنا في اصحاب السعير
 وقال هل يستوى الذين
 يعلمون والذين لا يعلمون
 وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من يرد الله به خيراً
 يفقهه في الدين وانما العلم
 بالتعلم

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعظة في الايام كراهة الساعة علينا * حدثنا محمد بن ابي نعيم قال حدثنا يحيى قال حدثنا شعبة قال حدثني ابو التياح عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا **باب** من جعل لاهل العلم اياما معلومة * حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن ابي رائل قال قال عبد الله بن كره الناس في كل خيس فقال له رجل يا ابا عبد الرحمن لو ددت انك ذكرتنا كل يوم قال امانه يعني من ذلك اني اكره ان املككم واني اتخولكم بالموعظة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولنا بها مخافة الساعة علينا **(باب)** من رد الله به خيرا ينفقه * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا ابن وهب عن يونس

الاعمش داسه اوله عن شقيق ثم سمي الواسطة بينهما وليس كذلك بل سمي من ابي رائل بالواسطة وسماه عنه بواسطة واراد بذلك الرواية الثانية وان كانت نازلة تأكيده او لينة على عناية بالرواية من حيث انه سمي نازلا فلم ينفذ بذلك حتى سمعه عاليا وكذا صرح الاعمش بالحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال حدثني شقيق وزاد في اوله انهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج اليهم فيذكرهم وانه لما خرج قال اما اني اخبركم بكنسكم ولكنه يعني من الخروج اليكم فذكر الحديث **(قوله)** كان يتخولنا **(بالحاء المعجمة)** وقصيد الواو قال الخطابي الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للمال يقال خال المال يتخوله يتخولا اذا تعهده واصلمه والمعنى كان يراعي الاوقات في ذلك كبرنا ولا يفعله ذلك كل يوم ثلاثا والتخون بالنون ايضا يقال تخون الشيء اذا تعهده وحفظه اي اجتنب الحيانة فيه كما قيل في تخنث وتأنم وتطائرهما وقد قيل ان ابا عمرو بن العلاء سمع الاعمش يحدث هذا الحديث فقال يتخولنا باللام فردده عليه بالنون فلم يرجع لاجل الرواية وكلا اللفظين جائز وحكي ابو عبيد الله روى في الغريبين عن ابي عمرو الشيباني انه كان يقول الصواب يتخولنا بالحاء المهملة اي يتطلب احوالنا التي نشط فيها للموعظة * قلت والصواب من حيث الرواية الاولى فقد رواه منصور عن ابي رائل كرواية الاعمش وهو في الباب الا في اذا ثبتت الرواية وضح المعنى بطل الاعتراض **(قوله علينا)** اي الساعة الطارئة علينا ارضه الساعة معنى المشقة فعداها على والصلة بخذوفة والتقدير من الموعظة ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة في الجد في العمل الصالح خشية الملل وان كانت المواظبة مطلوبة لئلا يسهل على قسرين اما كل يوم مع عدم التكلف واما يوم بعد يوم فيكون يوم الترك لاجل الراحة ليقبل على الثاني بنشاط واما يوما في الجمعة ويختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله ان يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عينه واحتمل ان يكون اقتدى بمجود الخلال بين العمل والترك الذي عبر عنه بالتخول والثاني اظهر واخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير ال واتب بال واتب بالمواظبة عليها في وقت معين دائما جاء عن مالك ما يشبه ذلك **(قوله ابو التياح)** تقدم انه بفتح المثناة الفوقانية وتشديد التثنية وآخره مهملة **(قوله ولا تعسروا)** الفائدة فيه التصريح باللازم تأكيده وقال النووي لواقعة صر على يسر والصدق على من يسر مرة وعسر كثيرا فقال ولا تعسر والنفي التعسير في جميع الاحوال وكذا القول في عطفه عليه ولا تنفروا واو ايضا فان المقام مقام الاطناب لا اليجاز **(قوله وبشروا)** بعد قوله يسر وافيه الجناس الخطي ووقع عند المصنف في الادب عن آدم عن شعبة بندها وسكنوا وهي التي تقابل ولا تنفروا والآن السكون ضد النفور كما ان ضد البشارة النداء لئلا يكون لما كانت التذكرة وهي الاخبار بالشرف في ابتداء التعليم توجب النفرة فوجب البشارة بالتنفير والمراد تأليف من قرب اسلامه وترك التشديد عليه في الابتداء وكذلك الزجر عن المعاصي ينبغي ان يكون بتلطيف ليقبل وكذا تعليم العلم ينبغي ان يكون بالتدريج لان الشيء اذا كان في ابتداءه سهلا حجب الى من يدخل فيه وتلقاه بانيساط وكانت طاقته غالبيا لا يباد بخلاف ضده والله تعالى اعلم **(قوله)** باب من جعل لاهل العلم يوما معلوما في رواية كريمة اياما معلومة وللكشيميني معلومات وكأنه اخذ هذا من صنيع ابن مسعود في تذكره كل خيس او من استنباط عبد الله ذلك الحديث الذي اوردته **(قوله جرير)** هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المغيرة **(قوله كان عبد الله)** هو ابن مسعود وكنيته ابو عبد الرحمن **(قوله فقال له رجل)** هذا الميم يشبه ان يكون هو يزيد بن معاوية النخعي وفي سياق المصنف في اواخر الدعوات ما يرشد اليه **(قوله لو ددت)** اللام جواب قسم محذوف اي والله لو ددت وفاعل يعني اني اكره بفتح همزة اني واملكم بضم الهمزة اي اخبركم واني الثانية بكسر الهمزة وقد تقدم شرح المستقر ريبا والاسناد كله كوفيون وحديث انس الذي قبله بصريون **(قوله باب من رد الله به خيرا ينفقه في الدين)** ليس في اكثر الروايات في الترجمة قوله في الدين وثبت للكشيميني **(قوله حدثنا سعيد بن عفير)** هو سعيد

ابن كثير بن عفير نسب الى جده وهو بالمهمل مصغرا ((قوله عن ابن شهاب)) قال جيد في الاعتصام للمؤلف
من هذا الوجه أخبرني جيد وسلم حدثني جيد بن عبد الرحمن بن عوف زاد تسمية جده ((قوله سمعت
معاوية)) هو ابن أبي سفيان ((قوله خطيبا)) هو حال من المفعول وفي رواية مسلم والاعتصام سمعت
معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام أحدها فضل التفقه في الدين
وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله وثالثها أن بعض هذه الأمة يبقى على الحق أبدا فلا تلحق بالآبواب
العلم والثاني لا تلحق بقسم الصدقات ولهذا أوردته مسلم في الزكاة والمؤلف في الخمس والثالث لا تلحق بذكر
اشراط الساعة وقد أوردته المؤلف في الاعتصام لالتفاتة الى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد وسيأتي
بسط القول فيه هناك وإن المراد بامر الله هنا الرمح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الإيمان وتبقى
شرا للناس فعملهم تقوم الساعة وقد تتعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة
من جهة اثبات الخير لمن تفقه في دين الله وإن ذلك لا يكون بالاكساب فقط بل لمن يفتح الله عليه به وإن من
يفتح الله عليه بذلك لا يزال بنفسه موجودا حتى يأتي أمر الله وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم
بالأثر وقال أحمد بن حنبل إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم وقال القاضى عياض أراد أجد
أهل السنة فمن يعتقدهم مذهب أهل الحديث وقال النووي يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من
أنواع المؤمنين بمن يقيم أمر الله تعالى من مجاهد وفقه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر وغير ذلك من أنواع
الخير ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين (قلت) وسيأتي بسط ذلك في كتاب
الاعتصام إن شاء الله تعالى ((قوله يفقهه)) أى يفهمه كما تقدم وهى ساكنة الهاء لأن جواب الشرط
يقال فقه بالضم إذا صار الفقه له صيغة وفقه بالفتح إذا سبق غيره الى الفهم وفقه بالكسر إذا فهم ونكر خيرا
يشمل القليل والكثير والتشكيل للعظيم لأن المقام يقتضيه ومفهوم الحديث أن من لم يفقه في الدين
أى تعلم قواعد الاسلام وما يتصل به من الفروع فقد حرم الخير وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية بن
وجه آخر ضعف وزاد فى آخره ومن لم يفقه في الدين لم يبال الله به والمعنى صحيح لأن من لم يعرف أمور دينه
لا يكون فقيها ولا طائبا فقه فيه فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على
سائر الناس ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم وسيأتي بقية الكلام على الحديثين الآخرين في
موضعهما من الخمس والاعتصام إن شاء الله تعالى وقوله لن تزال هذه الأمة يعنى بعض الأمة كما يحكى
مهر حابه في الموضع الذى أنشئت اليه إن شاء الله تعالى ((قوله باب الفهم)) أى فضل الفهم (في العلم) أى في
العلوم ((قوله حدثنا على)) في رواية أبي ذر بن عبد الله وهو المعروف بابن المدينى ((قوله حدثنا سفيان
قال قال لي ابن أبي نجیح)) في مسند الخليل بن سفيان حدثني ابن أبي نجیح ((قوله سمعت ابن عمر رضى
الله عنه)) فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الاعتدال الحاجة
خشية الزيادة والنقصان وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمرو وجماعة وإنما كثرت أحاديث ابن عمر
مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم
ومناسبتة لترجمة ابن عمر لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المسئلة عند حضرة الجمار اليه فهم أن
المسؤل عنه الخلة فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يفترق به من قول أو فعل وقد أخرج أحمد في
حديث أبي سعيد الخدري في الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم إن عبد أخيره الله فبى أبو بكر
وقال قد ينادى يا أبا بكر فذهب الناس وكان أبو بكر ففهم من المقام أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الخير فمن ثم
قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي الى الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم ((قوله باب الاعتصام في العلم)) هو بالعين المجهمة ((قوله في العلم والحكمة)) فيه
نظم لما ذكرنا في قوله بالموعظة والعلم لكن هذا عكس ذلك أو هو من العطف التفسيري إن قلنا أنهما
مترادفان ((قوله وقال عمر تفقهوا قبل أن تسودوا)) هو بضم المشاء وفتح المهمل وتشديد الواو أى تجعلوا

عن ابن شهاب قال قال
جيد بن عبد الرحمن
سمعت معاوية خطيبا
يقول سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول من
رد الله به خيرا يفقهه في
الدين وأما أنا فاسم والله
يعطى وإن تزال هذه
الأمة قائمة على أمر الله
لا يضرهم من خالفهم
حتى يأتي أمر الله ((باب
الفهم في العلم)) * حدثنا
على قال حدثنا سفيان
قال قال لي ابن أبي نجیح
عن مجاهد قال سمعت ابن
عمر رضى الله عنه ففهم
يحدث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا
حديثا واحدا قال كنا عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فأتى يجادل فقال إن من
الشجر شجرة مثلها كمثل
المسلم فأردت أن أقول
هى الخلة فإذا أنا أصغر
القوم فسكت قال النبي
صلى الله عليه وسلم هى
الخلة ((باب الاعتصام في
العلم والحكمة)) * وقال
عمر رضى الله عنه تفقهوا
قبل أن تسودوا وقد علم
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم في كبر سنهم
* حدثنا الخليل بن سفيان
قال

سادة زاد الكشميري في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري وبعد أن تسودوا إلى قوله منهم أما أثر عمر
فأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال قال عمر فذكره واسناده
صحيح وإنما عقبه البخاري بقوله وبعد أن تسودوا ليبين أن لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن
السيادة مانعة من التفقه وإنما أراد عمر أنها قد تكون سببا للمنع لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام
أن يجلس مجلس المتعلمين ولهذا قال مالك من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي
كان يتعلم فيه وقال الشافعي إذا تصدر الحديث فانه علم كثير وقد فسره أبو عبيد في كتابه غريب الحديث
فقال معناه تفقهوا وأنتم صغار قبل أن تصير واسادة فتمنعكم الانفة عن الأخذ بمن هو دونكم فتبقوا جهالا
وفسره شهر اللغوي بالتزويج فانه إذا تزوج صار سيدا أهله ولا سيما إن ولد له وقييل أراد عمر أن يكف عن طلب
الرياسة لأن الذي يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها وهو جل به إذا المراد بقوله تسودوا السيادة
وهي أعم من التزويج ولا وجه لمن خصه بذلك لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها
عن الاشتغال بالعلم وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللجينة فيكون أمر المشايخ بالتفقه قبل أن
تسود طينته أو أمر الكهل قبل أن يتحول سواد اللجينة إلى الشيب ولا يخفى تكلفه وقال ابن المنير مطابقة
قول عمر للترجيه أنه جعل السيادة من غرات العلم وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة
وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغبط صاحبها فانه سبب لسيادته كذا قال والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن
الرياسة وإن كانت مما يغبط بها أصحابها في العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا بأحد أمرين
العلم أو الجود ولا يكون الجود محمودا إلا إذا كان بعلم فكأنه يقول تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا
إذا غبطتم بحق ويقول أيضا إن تعلم الرياسة التي من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فانه كوانها
العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية ومعنى الغبطة تنفي المرء أن يكون له تطهير مالا آخر من غير
أن يزول عنه وهو المراد بالحسد الذي أطلق في الخبر كما سنينه (قوله حدثنا اسمعيل بن أبي خالد على غير
ما حدثناه الزهري) يعني أن الزهري حدث سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذي حدث به اسمعيل
ورواه سفيان عن الزهري أخرجه المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال قال الزهري عن
سالم ورواه اسمعيل عن زهير بن حرب وغيره عن سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه ساقه
مسلم تاما واختصره البخاري وأخرجه البخاري أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعيب عن
الزهري حدثني سالم بن عبد الله بن عمر فذكره وسند كرمنا خالف فيه الروايتان بعد أن شاء الله تعالى
(قوله قال سمعت) القائل هو اسمعيل بن علي ما حررناه (قوله لا حسد) الحسد تنفي زوال النعمة عن المنعم عليه
وخصه بعضهم بأن تنفي ذلك لنفسه وألحق أنه أعم وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس فإذا
رأى غيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه ليرتفع عليه أو مطلقا ليساويه وصاحبه مذموم إذا عمل
بمقتضى ذلك من نصم أو قول أو فعل وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب
المنهيات واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافرا أو فاسقا يستعين بها على معاصي الله تعالى فهذا حكم
الحسد بحسب حقيقته وأما الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة وأطلق الحسد عليها مجازا وهي أن
يتنفي أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه والحرص على هذا يسمى منافسة فإن كان في الطاعة
فهو محمود ومنه فليتناقش المتنافسون وإن كان في المعصية فهو مذموم ومنه ولا تنافسوا وإن
كان في الجائزات فهو مباح فكأنه قال في الحديث لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين
ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كائنة عنهما وقد أشار إلى البدنية بآيات الحكمة
والقضاء بها وتعلمها ولفظ حديث ابن عمر رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار والمراد
بالقيام به العمل به مطلقا أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعلمه والحكم والفتوى بمقتضاه
فلا تخالف بين لفظي الحديثين ولا حسد من حديث يزيد بن الأنس السلمي رجل آتاه الله القرآن فهو

حدثني اسمعيل بن أبي خالد
على غير ما حدثناه
الزهري قال سمعت قيس
ابن أبي حازم قال سمعت
عبد الله بن مسعود قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
لا حسد

يقوم به آناه الليل وآناه النهار ويتبع ما فيه ويجوز جعل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع والتقدير نفي الحسد مطلقا لكن هاتان الحصلتان محمودتان ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا ((قوله الا في اثنتين)) كذا في معظم الروايات اثنتين بناء التائب أي لا حسد محمود في شيء الا في خصلتين وعلى هذا فقوله رجل بالرفع والتقدير خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصنف في الاعتصام الا في اثنتين وعلى هذا فقوله رجل بالخفض على البدلية أي خصلة رجلين ويجوز انصب باضمار أعني وهي رواية ابن ماجه ((قوله مالا)) نكره ليشمل القليل والكثير ((قوله فسلط)) كذا في ذرو للباقيين فسلطه وعبر بالتسليط لدلالة على فخر النفس المحبولة على الشئ ((قوله هلكته)) بفتح اللام والكاف أي اهلاكه وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبقى منه شيئا وكذا بقوله في الحق أي في الطاعات ليزيل عنه إمام الاسراف المذموم ((قوله الحكمة)) اللام للهدلان المراد بها القرآن على ما أشرنا اليه قبل وقيل المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح * (فائدة) * زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه ولفظه فقال رجل ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل أو رده المصنف في فضائل القرآن وعند الترمذي من حديث أبي كبشة الانصاري بفتح الهمزة وأسكان النون أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر حديثا طويلا فيه استواء العامل في المال بالحق والتمني في الأجر ولفظه وعبد رزقه الله علما ولم ير رزقه مالا فهو صادق النية يقول لو أن لي مالا لعملت مثل ما يعمل فلان فاجرهما سواء ذكر في ضدهما انه ما في الوزر سواء وقال فيه حديث حسن صحيح واطلاق كونهما سواء برده على الخطابي في حزمه بان الحديث يدل على أن الغنى إذا قام بشروط المال كان أفضل من الفقير نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يمتن ليكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط لا مطلقا وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسئلة في حديث الطاعم الشاكر كالصائم الصابر حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة أن شاء الله تعالى ((قوله باب ماذا كوفي ذهاب موسى في البحر إلى الخضر)) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم لأن ما يفتبط به تحتل المشقة فيه ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحصل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لاجله فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله وظاهر التبيين أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتي باللفظ نحر جاعشيان وفي لفظ لا حدى حتى أتيا الصخرة وانما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا فيجمل قوله إلى الخضر على أن فيه حذقا أي إلى مقصد الخضر لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه وانما ركبه تبع للخضر ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر فيكون فيه حذف ويمكن أن يقال مقصود الذهاب اغتاصل بتمام القصص ومن تمامها أنه ركب معه البحر فاطلق على جميعها ذهابا بجازا ما من اطلاق الكل على البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه وحله ابن المنير على أن إلى بمعنى مع وقال ابن رشيد يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر * (قلت) * لهله قوي عنده أحد الاحتمالين في قوله فكان يتبع أثر الحوت في البحر فالطرف يحتمل أن يكون لموسى ويحتمل أن يكون للحوت ويؤيد الأول ما جاء عن أبي العالية وغيره فروى عبيد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى والتوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع إلا بساؤل البحر غالبا وعندنا أيضا من طريق الربيع بن أنس قال انجاب الماء عن مسلك الحوت فصارت طاقة مفتوحة قد دخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر فهذا يوضح أنه ركب البحر إليه وهذا ان الأثران الموقوفان رجالهما ثقات ((قوله الآية)) هو بالنصب بتقدير فذكر لا على المفعولية وقد ذكرنا الأصل في روايته باقي الآية وهي قوله جماعت رشدا ((قوله حدثنا)) وللأصلي حديثي بالافراد ((قوله غير)) تقدم في المقدمة أنه بالغين المجهمة مصغرا ومجذوشين وأبو ابراهيم بن سعد زهريون وكذا ابن شهاب شيخ صالح

الاف اثنتين رجل آناه الله
مالا فسلط على هلكته في
الحق ورجل آناه الله
الحكمة فهو ويقضى بها
ويعلمها * (باب) * ماذا كوفي
في ذهاب موسى في البحر
إلى الخضر عليهما السلام
وقوله تعالى هل أتبعك
على أن تعلمنني الآية
* حدثنا محمد بن غريب
الزهري قال حدثنا يعقوب
ابن ابراهيم قال حدثني أبي
عن صالح عن ابن شهاب

موسى قال ابن عباس هو خضر فرجها أبي بن كعب فدعا ابن عباس فقال اني تماريت أنا وصاحبى هذا في صاحب موسى الذى سأل موسى السبيل الى لقمة هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر شأنه قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينهما موسى في ملا من بنى اسرائيل جاء رجل فقال هل تعلم أحدا أعلم منك قال موسى لا فأوحى الله الى موسى بل عبيدنا خضر فسأل موسى السبيل اليه فجعل الله له الحوت آية وقيل له اذا فقدت الحوت فارجع فانك ستلقاه وكان يتبع أثر الحوت في البحر فقال لموسى فتاه أرايت اذ أوتينا الى الصخرة فاني نبيت الحوت وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره قال ذلك ما كنا نبغي فارتدا على آثارهما قصصا فوجدوا خضرا فكان من شأنهما الذي قص الله عز وجل في كتابه * (باب) * قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب * حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبيد الله الوارث قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال ضمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب

وهو ابن كيسان ((قوله حدثه)) للكشيمى حدث بغيرها وهو محمول على السماع لان صاحبنا غير مدلس ((قوله تمارى)) أى تجادل ((قوله والحرب)) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملةين وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره وله ذكر عند المصنف أيضا في قصة له مع عمر قال فيها وكان الحرب من النضر الذين يدينهم عمر مشهور يعنى لفضلهم ((قوله قال ابن عباس هو خضر)) ليدرك ما قال الحرب بن قيس ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله واسكان ثانيه ثبتت بهما الرواية وبإثبات الألف واللام فيه ويجوز فهمها وهذا التمارى الذى وقع بين ابن عباس والحرب غير التمارى الذى وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكلى فان هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره وذلك في موسى هل هو موسى بن عمران الذى أتت عليه التوراة أو موسى بن ميشا بكسر الميم ويسكون التختانية بعد هامجة وسياق سعيد بن جبير للحديث عن ابن عباس أنهم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشئ كثير وسياقنى ذكر ذلك مفصلا في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى ويقال ان اسم الخضر بياضا بوحدة ولام ساكنة ثم تختانية وسياقنى في أحاديث الانبياء النقل عن سبب تلقيبه بالخضر وسياقنى نقل الخلاف في نسبه وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك بفتح اللام أو ولي فقط وهل هو باق أو مات ((قوله فدعا)) أى ناداه وذكر ابن التين ان فيه حذقا والتقدير فقام اليه فسأله لان المهر وف عن ابن عباس التاديب مع من يأخذ عنه وأخباره في ذلك شهيرة ((قوله اذ جاء رجل)) لم أوقف على تسميته ((قوله بل عبيدنا)) أى هو أعلم ولا لكشيمى بل باسكان اللام والتقدير فأوحى الله اليه لا تطلق النفى بل قل خضر وانما قال عبيدنا وان كان السياق يقتضى أن يقول عبيد الله لكونه أورد على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى والاضافة فيه للتعظيم ((قوله يتبع أثر الحوت في البحر)) في هذا السياق اختصار يأتى بيانه عند شرحه ان شاء الله تعالى ((قوله ما كنا نبغي)) أى نطلب لان فقد الحوت جعل آية أى علامة على الموضع الذى فيه الخضر وفي الحديث جواز التجادل في العلم اذا كان بغير نعمت والرجوع الى أهل العلم عند التنازع والعمل بخبر الواحد الصدوق وركوب البحر في طلب العلم بل في طلب الاستكثار منه ومشر وعيسة حمل الزاد في السفر ولزوم التواضع في كل حال ولهذا حرص موسى على الانتقاء بالخضر عليه السلام وطلب التعلم منه تعليم القوم ان يتأدبوا بأدبه وتقيها لمن ذكرى نفسه أن يسلك مسلك التواضع ((قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب)) استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسكا بان ذلك لا يختص بجوازه بابن عباس والظاهر على هذا الغير مذكور ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذى قبله إشارة الى أن الذى وقع لابن عباس من غلبته للحرب بن قيس انما كان بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له ((قوله حدثنا أبو معمر)) هو عبيد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المعروف بالقرطبي البصري ((قوله حدثنا خالد)) هو ابن مهران الخزاز ((قوله ضمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم)) زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث الى صدره وكان ابن عباس اذ ذاك غلاما مميزا فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القرطبي على سبيل الشفقة ((قوله علمه الكتاب)) بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولفظه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء فوضعت له وضوءا زاد مسلم فلما خرج قال من وضع هذا فأخبر ولمسلم قالوا ابن عباس ولا أحد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة هى التى أخبرته بذلك وان ذلك كان في بيته بالليل ولعل ذلك كان في الليلة التى بات ابن عباس فيها عند البرى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سياقنى في موضعه ان شاء الله تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه وقال لي ما بالك أجهلت هذا في قحطى فقلت أو نبغى لاخذ أن يصلى حديثا لك وأنت رسول الله فدعا الى أن يزيدنى الله فهما وعلم والمراد بالكتاب القرآن لان العرب الشريعتى عليه والمراد بالتعليم ما هو أهم من حفظه والتفهم فيه ووقع في رواية مسدد الحكمة بدل الكتاب وذكر

الاصحاح على ان ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الخادم كذا قال وفيه نظر لان المصنف أخرجه أيضا من حديث رهب عن خالد بلفظ الكتاب أيضا فيجعل على ان المراد بالحكمة أيضا القرآن فيكون بعضهم رواه بالمعنى والنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال دعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أوفى بالحكمة مرتين فيجتمعا تعدد الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة ورواه ابن عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين اللهم فقهه في الدين لكن لم يقع عند مسلم في الدين وذكر الحميدي في الجمع أن أبا سعيد ذكره في أطراف الصحيحين بلفظ اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قال الحميدي وهذه الزيادة ليست في الصحيحين (قلت) وهو كما قال نعم هي في رواية سعيد بن جبير التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواه ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة بن سلوان خرج البغوي في صحيح الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر كان عمر يدعوا ابن عباس ويقربه ويقول اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاك يومنا هذا وأمسك وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخادم في حديث الباب بلفظ اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه فقد رواه الترمذي والاصحاح على وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونهما وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طارم عن ابن عباس قال دعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قمصا على ناصيتي وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقد رواه أحمد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ قمصا على رأسي وهذه الدعوة مما تحقق اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيهما ما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضي الله تعالى عنه واختلف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقبل القرآن كما تقدم وقيل العمل به وقيل السنة وقيل الاصابة في القول وقيل الحشية وقيل الفهم عن الله وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بحكمته وقيل نور يفرق بين الالهام والوسواس وقيل سرعة الجواب مع الاصابة وبعض هذه الاقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة واقرب ان المراد بها في حديث ابن عباس الفهم في القرآن وسيأتي مزيد لذلك في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله باب متى يصح سمع الصغير) زاد الكشي في الصبي الصغير ومقصود الباب الاستدلال على ان البلوغ ليس شرطاً في التحمل وقال المكرمان ان معنى الحجة هنا جواز قبول مسهورة (قلت) وهذا تفسير لمرارة الحجة لانفس الحجة وأشار المصنف بهذا الى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره ان يحيى قال أقل سن التحمل خمس عشرة سنة اكون ابن عمر رديوم أحد اهل يبلغها فبلغ ذلك أحمد فقال بل اذا عقل ما يسمع وانما قصه ابن عمر في القتال ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وحدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم وهذا هو المعتمد وما قاله ابن معين ان أراد به تحديدا بشاء الطالب بنفسه فوجه وان أراد به رد حديث من سمع اتفاقا واعتنى به فسمع وهو صغير فلا وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على ان مراد ابن معين الاول واما احتجاجة بأن النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وغيره يوم بدر من كان لم يبلغ خمس عشرة سنة فورد بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب فكانت مظنته سن البلوغ والسمع يقصد فيه الفهم فكانت مظنته التمييز وقد احتج الاوزاعي لذلك بحديث مروى بالصلاة لسبع (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد ثبت ذلك في رواية كريمة (قوله على حار) هو اسم جنس يشمل الذكر والانثى كقولك بعير وقد شهد حار في الانثى حكاية في الصحاح وآنان بفتح الهمزة وشذ كسرهما كما حكاها الصغاني هي الانثى من الحيرور عما قالوا للانثى انا حكاة يونس وانكره غيره فجاء في الرواية على اللغة الفصحى وحار انا بالتموين فيهما على التمت أو البديل وروى بالاضافة وذكر ابن الاثير أن فائدة التنصيص على كونها انثى للاستدلال بطريق الاولى على أن الانثى من بني آدم لا تقطع الصلاة لانهم أشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر الا أن الخبر الصحيح لا يدفع عنه كما سيأتي البحث فيه في الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله ناهزت)

* (باب) متى يصح سمع
الصغير * حدثنا اسمعيل
قال حدثني مالك عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة عن عبد
الله بن عباس قال أقبلت
راكبا على حمار أنا وأنا
يومئذ قد ناهزت الاحتلام
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي يعني

أى قاربت والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي ((قوله الى غير جدار)) أى الى غير سترة قاله الشافعي وسيان الكلام يدل على ذلك لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البزار بلفظ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ليس بشئ يستره ((قوله بين يدي بعض المصنف)) هو مجاز عن الإمام بنفع الهمة لان المصنف ليس له يد وبعض المصنف يحتمل أن يراد به صف من المصنف أو بعض من أحد المصنفين قاله المكرمانى ((قوله ترتع)) بمثنائين مفتوحين وضم العين أى تأكل ما تشاء وقيل تسرع في المشى وجاء أيضا بكسر العين بوزن يفتعل من الرعى وأصله ترتعى لكن حذف الياء تخفيفا والاول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الطبع ترأت عنهما فرتعت ((قوله ودخلت)) وللكشمي في قد دخلت بالفاء ((قوله فلم ينكر ذلك على أحد)) قيل فيه جواز تقديم المصلحة المراجعة على المفسدة الحقيقية لان المرور ومفسدة خفيفة والدخول في الصلاة مصلحة راجحة واستدل ابن عباس على جواز بعدم الانكار لا انتفاء الموانع اذ ذلك ولا يقال منع من الانكار اشتغالهم بالصلاة لانه نفي الانكار مطلقا فتناول ما بعد الصلاة وأيضا فكان الانكار يمكن بالاشارة وفيه ما ترجم له ان التحمل لا يشترط فيه كمال الاهلية وانما يشترط عند الاداء يلحق بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقر به مقام حكاية قوله اذ لا فرق بين الامور الثلاثة في شرائط الاداء فان قيل التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس أجاب المكرمانى بان المراد بالصغير غير البالغ وذكر الصبي معه من باب التوضيح ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ولفظ الصبي يتعلق بهما معا والله أعلم وسيأتى باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ((قوله حدثنا محمد بن يوسف)) هو ابنيكندي كما جزم به البيهقي وغيره وأما الفريراني فليست له رواية عن أبي مسهر وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه وقد لقبه البخاري وسمع منه شيئا يسيرا وحدث عنه هنا بواسطة ذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشيد عنه ان أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب وليس كما قال ابن المرباط فان النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد المصطفي بن عن محمد بن حرب وآخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء وهو بنفع الجسيم والصادق المهمل عن سلمة بن الخليل وأبي التقي وهو بنفع المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب فهؤلاء ثلاثة غير أبي مسهر ورواه عن محمد بن حرب فكانه المتفقون به عن الزبيدي وهذا الاسناد الى الزهري شاميون وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن عمار بن عمرو الانصاري الطرزي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتيان بن مالك الا تى في الصلاة من رواية صالح ابن كيسان وغيره عن الزهري وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود ((قوله عقلت)) هو بنفع القاف أى عقلت ((قوله محبة)) بنفع الميم وتشديد الجيم والمج هو ارسال الماء من الفم وقيل لا يسمى محبا الا ان كان على بعد وفاء النبي صلى الله عليه وسلم مع محمود اماما مداعبة معه أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد العصابة ((قوله وأنا ابن خمس سنين)) لم أر التقييد بالسن عند تحمله في شئ من طرقه لاني العيصيين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد الا في طريق الزبيدي هذه والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضل على جميع من سمع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن غزير عن الزهري ومن لفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن غزير وهو بنفع النون وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حدثني محمود بن الربيع وثقفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر ابن حبان وغيره انه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية وذكر القاضي عياض في الالمام وغيره أن في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحا في شئ من الروايات بعد التسع التام الا ان كان ذلك مأثورا من قول صاحب الاستيعاب انه عقل الحجة وهو ابن أربع سنين أو خمس وكان الحامل له على هذا التردد قول

الى غير جدار فررت بين يدي بعض المصنف وأرسلت الاثنان ترتع ودخلت المصنف فلم ينكر ذلك على أحد * حدثني محمد بن يوسف قال حدثنا أبو مسهر قال حدثني محمد بن حرب قال حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمد بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم محبة محبة في وجهي وأنا ابن خمس سنين

الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لمائة والاول اولى بالاعتماد لصحة اسناده على ان قول الواقدي يمكن
 حمله ان صح على انه ألغى المكسر وجبره غيره والله أعلم وإذا تحرر وهذا فقد اعترض المهلب على البخاري
 لكونه لم يذكر حديث ابن الزبير في رؤيته والده يوم بني قريظة ومراجعة له في ذلك فقيه السماع منه
 وكان سنة اذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاء وأصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه اسماع شئ فكان ذكر
 حديث ابن الزبير أولى لهذين المعنيين وأجاب ابن المنير بان البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية
 لا الاحوال الوجودية ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم حج حجة في وجهه بل في
 محمود رؤيته أياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابيا وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن
 النبوية حتى تدخل في هذا الباب ثم أنشد * وصاحب البيت أدري بالذي فيه * انتهى وهو جواب مسدد
 وثبوته ما قد مناه قيل ان المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل أو التقرير
 وغفل البدر الزركشي فقال يحتاج المهلب الى ثبوت ان قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري انتهى
 والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكرة في مناقب الزبير في الصحيح فالأمر وجه وقد حصل جوابه
 والجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترضها بما يؤدي الى نفى ورودها
 فيه ((توله من دلو)) زاد النسائي معلق ولان حبان معلقة والدلو يد كروبوثة ولله مصنف في الرقاق من
 رواية مخرج من دلو كانت في دارهم وله في الطهارة والصلاة وغيرهما من ينزل دلو ويجمع بينهما بان الماء
 أخذ بالدلو من البئر وتناول النبي صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز
 احضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الامام اصحابه في دلو وهم ومداعبته صبيانهم واستدل به بعضهم
 على تسميع من يكون ابن خمس ومن كان دونها يكتب له حضور وليس في الحديث ولا في تبويب
 البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم فان فهم الخطاب سمع وان كان دون ابن خمس
 والا فلا وقال ابن رشيد الظاهر انهم أرادوا بتحديد الخمس انها مظنة لذلك لأن سماعها شرط لا بد من
 تحققه والله أعلم وقريب منه ضبط الفقهاء من التمييز بست أو سبع والمرجح أنها مظنة لا تحديد ومن
 أقوى ما يثبت به في ان المراد في ذلك الى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما ورد في الخطيب من طريق
 أبي نعيم قال ذهب يابني وهو ابن ثلاث سنين الى ابن جريج فحدثه قال أبو نعيم ولا بأس بتعليم الصبي
 الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني اذا كان فهم ما وقصه أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميته
 لابن أربع بعد ان امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة ((قوله باب الخروج)) أي السفر ((في
 طلب العلم)) لم يذكر فيه شيئا مرفوعا من يحد أخرجه مسند حديث أبي هريرة رفعه من سلك طريقا
 يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا الى الجنة ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه ((قوله ورجل جابر
 ابن عبد الله)) هو الانصاري الصحابي المشهور وعبد الله بن أنس بن نفيل الهزلي مصغرا هو الجاهلي حليف
 الانصار ((قوله في حديث واحد)) هو حديث أخرجه المصنف في الادب المفرد واحد وأبو يعلى في
 مسندهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل انه سمع جابر بن عبد الله يقول بلغني عن رجل حديث سمعه
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترت بهيرا ثم شددت رحلي فسرت اليه شهرا حتى قدمت الشام
 فاذا عبد الله بن أنس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فقال ابن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتقني فقلت
 حديث بلغني عنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمع فقلت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله الناس يوم القيامة عراة فذكر الحديث وله طريق
 أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وعلم في ذوائده من طريق الحاج بن دينار عن محمد بن المنكدر
 عن جابر قال كان يبلغني عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصص وكان صاحب الحديث بمصر
 فاشترى بهيرا فسوت حتى وردت مصر فقصت له الحديث الى باب الرجل فذكر نحوه واسناده صالح وله طريق
 ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسي وهو بالنون الساكنة عن جابر قال بلغني

من دلو * (باب) الخروج
 في طلب العلم ورجل جابر
 ابن عبد الله مسيرة شهر
 الى عبد الله بن أنس في
 حديث واحد * حديثنا
 أبو القاسم

عباس انه تمارى هو والحر
ابن قيس بن حصص
الفراري في صاحب موسى
فوجهما أبي بن كعب فدعا
ابن عباس فقال اني
تماريت انا وصاحب هذا
في صاحب موسى الذي
سأل السبيل الى ابيه هل
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يذكر شأنه فقال
أبي نعم سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يذكر شأنه
يقول بيننا موسى في
ملا من بني اسرائيل اذ
جاءه رجل فقال انا علم أحد
أعلم منك قال موسى لا
فأوحى الله تعالى الى
موسى بلي عبيدا خضر
فسأل السبيل الى ابيه
فجعل الله له الحوت آية
وقيل له اذا فقدت الحوت
فارجع فانك ستلقاه
فكان موسى يتبع أثر
الحوت في البحر فقال في
موسى لموسى أرايت اذ
أوتينا الى الصخرة فاني
نسيت الحوت وما أنسانيه
الا الشيطان ان أذكره
قال موسى ذلك ما كنا
نمضي فارتدا على آثارهما
قصصا فوجدنا خضرا
فكان من شأنهما ما قص
الله في كتابه * (باب)
فضل من علم وعلم * حدثنا
محمد بن العلاء قال حدثنا
حماد بن أسامة عن يزيد
ابن عبد الله عن أبي بردة
عن أبي موسى عن النبي

حديث في القصص فذكر الحديث نحوه وفي اسناده ضعف وادعى بعض المتأخرين ان هذا ينقض القاعدة
المشهوره أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحا وحيث يعلق بصيغة التمر يض يكون فيه علة
لانه علقه بالجزم هنا ثم أخرج طرفا من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمر يض فقال ريد كره عن جابر
عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث
وهذه الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير منتقضة ونظر البخاري أدق من ان يعترض عليه بمثل
هذا فانه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لان الاسناد حسن وقد اعتضد وحيث ذكر طرفا من المتن لم يجزم
به لان لفظ الصوت مما يتوقف في اطلاق نسبتة الى الرب ويحتاج الى تأويل فلا يكفي فيه مجي الحديث
من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شرف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى
ووهم ابن بطال فزعم ان الحديث الذي رحل فيه جابر الى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم وهو
انتقال من حديث الى حديث فان الرحل في حديث الستر هو أبو أيوب الانصاري رحل فيه الى عقبه بن
عامر الجهني أخرجه أحمد بسند منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن محمد قال أناني جابر فقال لي
حديث بلغني انك ترويه في الستر فذكره وقد وقع ذلك لغبر من ذكره فروي أبو داود ومن طويع عبد الله بن
بريدة ان رجلا من الصحابة رحل الى فضالة بن عبيد وهو عصفري حديث وروي الخطيب عن عبيد الله بن
عدي قال بلغني حديث عند علي نخت ان مات أن لا أجده عند غيره فراحات حتى قدمت عليه العراق وتبع
ذلك بكثرة وسياق قول الشعبي في مسألة ان كان الرجل ليرحل فيمادونها الى المدينة وروي مالك عن يحيى
ابن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ان كنت لا رحل الايام والليالي في طلب الحديث الواحد وسياق في نحو
ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علو الاسناد لانه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقضه
حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة وسياق في عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله لو أعلم أحد
أعلم بكتاب الله مني لرحلت اليه وأخرج الخطيب عن أبي العلاء قال كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلا نرضى حتى نخرجنا اليهم فسمعنا منهم وقيل لاجد رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم
كثير أو برحل قال برحل يكتب عن علماء الامصار فيشام الناس ويتعلم منهم وقبسه ما كان عليه الصحابة
من الحرص على تحصيل السنن النبوية وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصيل الى رية ((قوله خالد
ابن خنيس)) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الحفيفة بعدها ياء فتحة ثانية مشددة كما تقدم في المقدمة واما
أعدته لانه وقع عند الزركشي مضبوطا بالام مشددة وهو سبق فلم أو خطأ من النسخ ((قوله قال الاوزاعي)) في
رواية الاصيلي حدثنا الاوزاعي ((قوله انه تمارى هو والحر)) سقطت هون رواية ابن عساكر فطف
على المرفوع المتصل بغير تأكيده ولا فصل وهو جائز عند البعض وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل
بما بين وليس بين الرايتين اختلاف الا فيما لا يغير المعنى وهو قليل وفيه فضل الازياد من العلم وطوع المشقة
والنصب بالسفر وخضوع الكبير ان يتعلم منه ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام
اولئك الذين هدى الله فبهم اهتداه وموسى عليه السلام منهم فتدخل أمه النبي صلى الله عليه وسلم تحت
هذا الامر الا فيما ثبت نسخه ((قوله باب فضل من علم وعلم)) الاولى بكسر اللام الحفيفة أي صار عالما والثانية
بفتحها وتشديد ها ((قوله حدثنا محمد بن العلاء)) هو أبو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه وكذا شيخه
أبو أسامة ويريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الأشعري وقال في السياق عن أبي موسى
ولم يقل عن أبيه تفقنا والاسناد كله كوفيون ((قوله مثل)) بفتح المثناة والمراد به الصفة الجميلة لا القول
السائر ((قوله الهدي)) أي الدلالة الموصلة الى المطالب والعلم المراد به معرفة الادلة الشرعية ((قوله
نقبة)) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي رأيناها بالنون من النقاء وهي صفة لخدوف لكن وقع عند
الخطابي والخطيب في حاشية أصل أبي ذر نقبة مثناة مفتوحة وغين مخجمة مكسورة بعدها موحدة حفيفة
مفتوحة قال الخطابي هي مسند تقع المساء في الجبال والصخور قال القاضي عياض هذا غلط في الرواية

واحالة للمعنى لان هذا وصف الطائفة الاولى التي تنبت وما ذكره يصلح وصفا للثانية التي تمسك الماء قال وما ضبطناه في البخاري من جميع الطرق الا نقيصة بفتح النون وكسر القاف ونشيد الياء التختانية وهو مثل قوله في مسلم طائفة طيبة (قلت) وهو في جميع ما وقعت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم وفي كتاب الزركشي وروى بقية قلت هو بمعنى طائفة لكن ليس ذلك في شيء من روايات الصحيحين ثم قرأت في شرح ابن رجب ان في رواية بالموحدة بدل النون قال والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ومنه فالولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ((قوله قبلت)) بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول كذا في معظم الروايات ووقع عند الاصيلي قبلت بالتختانية المشددة وهو تصحيف كما سئذ كره بعد ((قوله الكلا)) بالهمزة بلا مد ((قوله والعشب)) هو من ذكر الخالص بعد العام لان الكلا يطلق على انبت الرطب واليابس معا والعشب للرطب فقط ((قوله اخاذات)) كذا في رواية أبي ذر بكسر الهمزة والحاء والذال المجهتين وآخره مشاة من فوق قبلها ألف جمع اخاذة وهي الارض التي تمسك الماء وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره أجادب بالجيم والذال المهملة بعد هاء موحدة جمع جذب بفتح الذال المهملة على غير قياس وهي الارض الصلبة التي لا ينضب منها الماء وضبطه المازري بالذال المجهمة ووجه القاضى هو رواها الاسمعيلى عن أبي يعلى عن أبي كريب أجارب بحاء وراء مهملة تن قال الاسمعيلى لم تضبطه أبو يعلى وقال الخطابي ليست هذه الرواية بشئ قال وقال بعضهم أجارب بجم وراء ثم دال مهملة جمع جردا وهي البارزة التي لا تنبت قال الخطابي هو صحيح المعنى ان ساعدته الرواية واغرب صاحب المطالع فجعل الجميع روايات وليس في الصحيحين سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضى ((قوله فنفع الله بها)) أى بالاخاذات وللاصيلي به أى بالماء ((قوله وزرعوا)) كذاله بزيادة زاي من الزرع ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الاخرم وغيرهما عن أبي كريب ولمسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب وزرعوا غير زاي من الرعي قال النووي كلاهما صحيح ورجح القاضى رواية مسلم بلام رجع لان رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع تطابق في التمثيل مباشرة طلب العلم وان كانت رواية زرعوا مطابقة لقوله انبتت لكن المراد انهما قابلا للذات وقيل انه روى وزرعوا ابو ابن ولا أصل لذلك وقال القاضى قوله وزرعوا راجع للاولى لان الثانية لم يحصل منها نبات انتهى ويمكن ان يرجع الى الثانية ايضا بمعنى ان الماء الذي استقر به اسقيت منه أرض أخرى فانبت ((قوله فأصاب)) أى الماء ولللاصيلي وكريمة أصابت أى طائفة أخرى ووقع كذلك صريحاً عند النسائي والمراد بالطائفة القطعة ((قوله فيعان)) بكسر القاف جمع فاع وهو الارض المستوية المسماة التي لا تنبت ((قوله فقه)) بضم القاف أى صار فقها وقال ابن التين وروناه بكسر هاء واو الضم أشبه قال القرطبي وغيره ضرب النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم اليه وكذا كان حال الناس قبل مبعثه فكما ان الغيث يحيى البلاد الميت فكذلك علوم الدين يحيى القلب الميت ثم شبه السامعين له بالارض المختلفة التي ينزل بها الغيث ففهم العالم العامل المعلم فهو بمنزلة الارض الطيبة ثم يتفقت في نفسها وانبتت فنفعت غيرها ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير انه لم يعمل بنواقله أولم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره فهو بمنزلة الارض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به وهو المشار اليه بقوله نصر الله امرأته مقاتلى فأداها كما سمعها ومنهم من يشع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره فهو بمنزلة الارض السجة أو المساء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها وانما جمع في المثل بين الطائفتين الاولتين المودتين لا اشتراكهما في الانتفاع بهما وأورد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها والله أعلم ثم ظهر لي ان في كل من طائفتين فالاول قد أوصفناه والثاني الاولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ومثاله من الارض السبخة وأشهرهم بقوله صلى الله عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأسا أي أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع والثانية منه من لم يدخل في الدين أصلا بل بلغه فكفر به ومثاله من الارض الصماء المسماة المستوية التي يمر عليها الماء

قبلت الماء فانبتت الكلا
والعشب الكثير وكانت
منها أجارب أمسكت الماء
فنفع الله بها الناس فشربوا
وسقوا وزرعوا وأصاب
منها طائفة أخرى اغما
هي فيعان لا تمسك ماء ولا
تنبت كلا فذلك مثل من
فقه في دين الله ونفعه
مابعثني الله به فعمل وعلم
ومثل من لم يرفع بذلك
رأسا ولم يقبل هدى الله
الذي أرسلت به قال أبو
عبد الله

فلا ينتفع به وأشهر اليها بقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدى الله الذي جئت به وقال الطيبي بقي من أقسام الناس قسمان أحدهما الذي انتفع بالعلم في نفسه ولم يعلمه غيره والثاني من لم ينتفع به في نفسه وعلمه غيره (قلت) والاول داخل في الاول لان النفع حصل في الجملة وان تفاوتت مراتبه وكذلك ما تنفعه الارض فنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشيما واما الثاني فان كان عمل الفرائض وأهمل النوافل فقد دخل في الثاني كما قررناه وان ترك الفرائض أيضا فهو فاسق لا يجوز الاخذ عنه وأعله يدخل في عموم من لم يرفع بذلك رأسا والله أعلم ((قوله قال اسحق وسكان منها طائفة قيلت)). أي بتشديد اليااء التختانية أي ان اسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا الحديث عن أبي اسامة خالف في هذا الحرف قال الاصميلي هو تخفيف من اسحق وقال غيره بل هو صواب ومعناه شربت واقبل شرب نصف النهار يقال قيلت الابل أي شربت في القائلة ونعقبه القرطبي بأن المقصود لا يختص بشرب القائلة وأعييب بأن يكون هذا أصلا لا يمنع استعماله على الإطلاق بجوزا وقال ابن دريد قيل الماء في المكان المنخفض اذا اجتمع فيه ونعقبه القرطبي أيضا بأنه يفسد التمثيل لان اجتماع الماء اغما هو مثال الطائفة الثانية والكلاد منها انما هو في الاولى التي شربت وأثبتت قال والظاهر أنه تخفيف ((قوله قاع بعلمه الماء والصفحة المستوى من الارض)) هذا ثابت عند المستملي وأراد به ان قيعان المذكورة في الحديث جمع قاع وانها الارض التي بعلمها الماء ولا يستقر فيها وانما ذكر الصفصيف معه جريا على عادته في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من الالفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصفصيف وهو تخفيف ((تنبيه)) وقع في رواية كريمة وقال ابن اسحق وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أجمع ذلك منه وقد وقع في نسخة الصغاني وقال اسحق عن أبي اسامة وهذا يرجح الاول ((قوله باب رفع العلم)) مقصود الباب الحث على تعلم العلم فانه لا يرفع الا بقبض العلماء كما سيأتي صريحا وما دام من يتعلم العلم موجودا لا يحصل الرفع وقد تبين في حديث الباب ان رفعه من علامات الساعة ((قوله وقال ربيعة)) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني المعروف بربيعة الراي باسكان الهمزة فيسئل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد ومما ادري ربيعة ان من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له ان يميل نفسه فيترك الاشتغال لئلا يؤدي ذلك الى رفع العلم أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العالم قبل ذلك فيؤدي الى رفع العلم أو مراده ان يشهر العالم نفسه ويتصدى للاخذ عنه لئلا يضيع علمه وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره فلا يميل بين نفسه بأن يجعه له عرضا للدينا وهذا معنى حسن يمكن الاتق بشيوب المصنف ما تقدم وقد وصل أثر ربيعة المذكور الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الاويسى عن مالك عن ربيعة ((قوله حديثنا عمران بن ميسرة)) في بعضها عمران بن ميسرة المذكور الاب وقد عرف من الرواية الاخرى انه ابن ميسرة وقد خرج عنه النسائي عن عمران بن موسى القزاز وليس هو شيخ البخاري فيه ((قوله حديثنا عمران بن ميسرة)) هو ابن ميسرة (عن أبي التياح) بمثابة مفتوحة فوقانية بعدها تختانية ثقيلة وآخرها مهملة كما تقدم ((قوله عن أنس)) زاد الاصميلي وأبو ذر بن مالك وللنسائي حديثنا أنس ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون وكذا الذي بعده ((قوله اشراط الساعة)) أي علاماتها كما تقدم في الايمان وتقدم ان منها ما يكون من قبيل المعتاد ومنها ما يكون خارجا للعادة ((قوله ان رفع العلم)) هو في محمل نصب لانه اسم ان وسقطت ان من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران بن موسى البخاري فيه فعل رواية يكون مرفوعا للمحل والمراد برفعه موت حمله كما تقدم ((قوله ويثبت)) هو بفتح أوله وسكون المثناة وضم الموحدة وفتح المثناة وفي رواية مسلم ويثبت بضم أوله وفتح الموحدة بعدها مثناة أي ينتشر وغفل الكرماني فعزاها للبخاري وانما حكاها النووي في الشرح لمسلم قال الكرماني وفي رواية ويثبت بالتون بدل المثناة من التيمات وحي ابن رجب عن بعضهم ويثبت بتون ومثناة من التث وهو الاشاعة (قلت) وليست هذه في شيء من المعصين ((قوله ويشرب الخمر)) هو بضم المثناة أوله وفتح الموحدة على العطف والمراد كثرة ذلك واشتهاره وعند

قال اسحق وكان منها طائفة قيلت الماء قاع بعلمه الماء والصفصيف المستوى من الارض ((باب رفع العلم وظهور الجهل)) وقال ربيعة لا ينبغي لاحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه * حدثنا عمران بن ميسرة قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر

المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة ويكثر شرب الخمر فالعلامة مجموع ما ذكر ((قوله ويظهر الزنا)) أي يفشو وكافي رواية مسلم ((قوله حدثنا يحيى)) هو ابن سعيد القطان ((قوله عن أنس)) زاد الاصيل ابن مالك ((قوله لا حدثتكم)) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أي والله لا حدثتكم وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ومسلم من رواية غندر عن شعبة إلا أحدثتكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولا أحدثتكم فقالوا نعم فقال لا حدثتكم ((قوله لا يحدثتكم أحد بعدى)) كذاله ولمسلم بحذف المقول ولابن ماجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثتكم به أحد بعدى والمصنف من طريق هشام لا يحدثتكم به غيري ولاي عوانة من هذا الوجه لا يحدثتكم أحد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى وعرف أنس أنه لم يبق أحد ممن سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة فقل الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاما وكان تحديسه بذلك في آخر عمره لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم إلا النادر ممن لم يكن هذا المثل في مرويه وقال ابن بطال يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم يعني فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بلحق (قلت) والاول أولى ((قوله سمعت)) هو بيان أو بدل لقوله لا حدثتكم ((قوله أن يقول العلم)) هو بكسر القاف من القلة وفي رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة أن يرفع العلم وكذا في رواية سعيد عند ابن أبي شيبة وهمام عند المصنف في الحدود وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة وهو موافق لرواية أبي التياح والمصنف أيضا في الاشارة من طريق هشام أن يقل فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة ورفعه آخرها أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم ويراد به القلة وهذا أليق لاتحاد المخرج ((قوله وتكثر النساء)) قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل في الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء وقال أبو عبد الملك هو اشارة الى كثرة الفتوح فتكثر السبايا فيقتل الرجل الواحد عدة موطآت (قلت) وفيه نظر لأنه صرح بالعلة في حديث أبي موسى التي في الركة عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء والظاهر أن العلامة محضة لا سبب آخر بل يقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات مناسب لظهور الجهل ورفع العلم وقوله لتحسين يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد أو يكون مجازا عن الكثرة ويؤيده أن في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة ((قوله القيم)) أي من يقوم بأمرهن واللام للعهد اشعارا بما هو مهود من كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الامور الخمسة خصت بالذكور لكونها مشبهة باختلال الامور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين لان رفع العلم يحل به والعقل لان شرب الخمر يحل به والنسب لان الزنا يحل به والنفس والمال لان كثرة الفتن تحل بهما قال الكرماني وانما كان اختلال هذه الامور مؤذنا بخراب العالم لان المطلق لا يترك كون ههنا ولا نبي بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فثبت ذلك وقال القرطبي في المنهاج في هذا الحديث علم من أعلام النبوة اذ أخبر عن أمور يستقع فوقع خصوصاً في هذه الازمان وقال القرطبي في التذكرة يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت أم لا ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيمتزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعي (قلت) وقد وجد ذلك من بعض أمراء الترك وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام والله المستعان ((قوله باب فضل العلم)) الفضل هنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه والفضل الذي تقدم في أول كتاب العلم يعني الفضيلة فلا يظن أنه كرهه ((قوله حدثنا سعيد بن عفير)) هو سعيد بن كثير بن عفير المصري نسب الى جده كما تقدم وعفير بضم المهملة بعد هاء فاء كما تقدم أيضا ((قوله حدثنا الليث)) هو ابن سعيد عن عقيل رالاصيلي وكرمه حدثني الليث حدثني عقيل ((قوله عن حمزة)) والله صنف في التعبير ما خبرني حمزة ((قوله بينا)) أصله بين فأشعبت الفخمة ((قوله أتيت)) بضم الهمزة ((قوله فشربت)) أي من ذلك اللبن ((قوله لا رى)) بفتح الهمزة من الروية أو من العلم واللام للتأكيد أو جواب قسم

ويظهر الزنا حدثنا مسلم
قال حدثنا يحيى عن شعبة
عن قتادة عن أنس قال
لا أحدثتكم حديثا
لا يحدثتكم أحد بعدى
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول من أشراط
الساعة أن يقل العلم
ويظهر الجهل ويظهر الزنا
وتكثر النساء ويقل
الرجال حتى يكون للحسين
أمرأة القيم الواحد (باب
فضل العلم) حدثنا سعيد
ابن عفير قال حدثني الليث
قال حدثني عقيل عن ابن
شهاب عن حمزة بن عبد
الله بن عمر أن ابن عمر قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال بينا أنا نائم
أتيت بقدر لبن فشربت
حتى انى لا رى

يخرج في أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا فأتاه يارسول الله قال ألم ((باب الفتيان وهو واقف على الدابة وغيرها)) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عيسى ابن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع يعني للناس يسألونه فجاءه رجل فقال لم أشعر فقلت قبل أن أذبح فقال اذبح ولا حرج فجاء آخر فقال لم أشعر ففكرت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج فأسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج ((باب من أجاب الفتيان بإشارة اليد والرأس)) * حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل في حجه فقال ذبحت قبل أن أرمي فأوماً بيده قال لا حرج وقال ذبحت قبل أن أذبح فأوماً بيده ولا حرج * حدثنا المكي بن إبراهيم قال أخبرنا حنظلة عن سالم قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

محذوف والري بكسر الراء في الرواية وحكي الجوهرى الفتح وقال غيره بالكسر الفتح وبالفتح المصدر ((قوله يخرج)) أي الري وأطلق رؤيته إياه على سبيل الاستعارة ((قوله في أظفاري)) في رواية ابن عساكر من أظفاري وهو أبلغ وفي التعبير من أطراف وهو بعينه ((قوله قال العلم)) هو بالنصب وبالرفع معاني الرواية وتوجيهها ظاهر وتفسير اللين بالعلم لا شراً كهما في كثرة النفع بهما وسبباً في بقاء الكلام عليه في مناقب عمر في كتاب التعبير أن شاء الله تعالى قال ابن المنير وجه الفضيلة للعلم في الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم ونصيب مما آتاه الله ونأهيك بذلك انتهى وهذا قاله بناء على أن المراد بالفضل الفضيلة وغفل عن النكتة المتقدمة ((قوله باب الفتيان)) هو تضم الفاء وإن قلت الفتوى ففتها والمصادر الآتية توزن قتيلاً قتيلاً مثل تقياً ورجحى ((قوله وهو)) أي المفتي وهو إمامه أن العالم يجيب سؤال الطالب ولو كان راكباً ((قوله على الدابة)) المراد بها في اللغة كل ما مشى على الأوصاف وفي العرف ما ركب وهو المراد بالترجمة وبعض أهل العرف خصها بالجار فأن قيل ليس في سياق الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردناها في الحج فقال كان على ناقته ترجم له باب الفتيان على الدابة عند الجرة فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكره كالذي هنا ثم من طريق ابن جريج نحوه ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بالفظ وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته قال فذكر الحديث ولم يبق لفظه وقال بعده تابعه معمر عن الزهري انتهى ورواية معمر وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني على ناقته ((قوله حدثنا اسمعيل)) هو ابن أبي أريس ((قوله حجة الوداع)) هو بفتح الحاء ويحوز كسرهما ((قوله للناس يسألونه)) هو إما حال من فاعل وقف أو من الناس أو استئنافاً بياناً للسبب الوقوف ((قوله فجاءه رجل)) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده في قوله فجاء آخر وإظهار أن الصحابي لم يسم أحداً لكثرة من سأل أذاك وسيأتي بسط ذلك في الحج ((قوله ولا حرج)) أي لا شيء عليك مطلقاً من الأثم لا في الترتيب ولا في ترك القديم هذا ظاهره وقال بعض الفقهاء المراد في الأثم فقط وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة ولم يأمر بكفارة وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ((قوله باب من أجاب الفتيان بإشارة اليد والرأس)) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولاً وهو ما هو فوعان وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط وهو من فعل عائشة فيكون موقوفاً لكن له حكم المرفوع لأنها كانت تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير ((قوله وهيب)) بالضم هو ابن خالد من حفاظ البصرة مات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين وأرخه الديلمياطي في حوائج نسخته سنة ست وخمسين وهو وهم وأيوب هو السخيتاني وعكرمة هو مولى ابن عباس والاسناد كله بصريون ((قوله سئل)) هو بضم أوله (فقال) أي السائل (ذبحت قبل أن أرمي) أي فهل على شيء ((قوله فأوماً بيده فقال لا حرج)) أي عليك وقوله فقال يحتمل أن يكون بياناً لقوله أو ما ويكون من إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده فقال هكذا بيده ويحتمل أن يكون حالاً والتقدير فأوماً بيده قال لا حرج فجاء بين الإشارة والنطق والاول أليق بترجمة المصنف ((قوله وقال ذبحت)) يحتمل أن السائل هو الاول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا وقال آخر كذا وهو الاظهر لوافق الرواية التي قبله حيث قال فجاء آخر ((قوله فأوماً بيده ولا حرج)) كذا أثبت الواو في قوله ولا حرج ولا يستغنى عن ذر في الجواب الاول قال الكرماني لأن الاول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أو لا انتهى وقد ثبت الواو في الاول أيضاً في رواية الأصيلي وغيره ((قوله حدثنا المكي)) هو اسم وليس بأصح وهو من كبار شيوخ البخاري كما سنده كره في باب أثم من كذب ((قوله أخبرنا حنظلة)) هو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجمعي المدني ((قوله عن سالم)) هو ابن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية اسمعيل من طريق اسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعت سالمًا وزاد فيه لا أدري كم رأيت

يقبض العلم ويظهر الجاهل والفتن ويكثر الهرج قيل يا رسول الله وما الهرج فقال هكذا يبدهم فخرها كأنه يريد القتل * حدثنا موسى بن أبي عمير قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت آتيت عائشة وهي أصلى ١٣٣ فقلت ما شأن الناس فأشارت إلى

أسماء فإذا الناس قيام فقلت سبحان الله قلت آية فأشارت برأسها أي نعم فقمت حتى عدلاني الغشي فجعلت أصب على رأسي الماء فحمد الله النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ثم قال ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيت في مقامي حتى الجنة والنار فأوحى إلي أنكم تقتنون في قبوركم مثل أوقريه ألا أدري أي ذلك قالت أسماء من قننة المسيح الدجال يقال ما علمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمن لا أدري بأيهما قالت أسماء فيقول هو محمد ورسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجيبنا واتبعنا هو محمد ثلاثا فيقال ثم صالحا قد علمنا أن كنت لموقنا به وأما المنافق أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته (باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وقد عصى القيس على أن يحفظوا الأيمان والعلم ويخبروا به من وراءهم) وقال مالك بن الحويرث قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم ارجعوا إلى أهل بيكم

أبا هريرة قائما في السوق يقول يقبض العلم فذكره موقوفا لکن ظهر في آخره أنه مرفوع (قوله يقبض العلم) يفسر المراد بقوله قبل هذا برفع العلم والقبض يفسره حديث عبد الله بن عمرو والآن في بعدانه يقع عوت العلماء (قوله ويظهر الجاهل) هو من لازم ذلك (قوله والفتن) في رواية الأصيل وغيره وتظهر الفتن (قوله الهرج) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعد هاجيم (قوله فقال هكذا يبدهم) هو من إطلاق القول على الفعل (قوله فخرها الفاء) فيه تفسيرية كأن الراوي بين أن الأسماء كان محرفا (قوله كأنه يريد القتل) كأن ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب لکن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوي عن حنظلة فإن أبا عوانة ورواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان وقال الكرماني الهرج هو الفتنة فارادة القتل من لفظه على طريق التجوز إذ هو لازم معنى الهرج قال الآن ثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة قلت وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن والهرج القتل بلسان الحبشة وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه (قوله عن أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعا (قوله فقلت ما شأن الناس) أي لما رأيت من اضطرابهم (قوله فأشارت) أي عائشة إلى الأسماء أي انكسفت الشمس (قوله فإذا الناس قيام) كأنها التفتت من جرة عائشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياما في صلاة الكسوف فقيه إطلاق الناس على البعض (قوله فقالت سبحان الله) أي أشارت قائلة سبحان الله (قوله قلت آية) هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هذه آية أي علامة ويجوز حذف همزة الاستفهام واثباتها (قوله فقامت) أي في الصلاة (قوله حتى عدلاني) كذا اللد كثر بانه من المهملة وتخفيف اللام وفي رواية كريمة تختلف بمثناة وجيم ولا م مشددة وجلال الشيء ما غطي به والغشي بفتح الغين واسكان الشين المجتمعتين وتخفيف الياء وبكسر الشين وتشديد الياء أيضا هو طرف من الانحاء والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازا ولهاذا قالت فجعلت أصب على رأسي الماء أي في تلك الحال ليذهب روعهم من قال بأن صبرا كان بعد الافاقه وسيأتي تقرير ذلك في كتاب الطهارة ويأتي الكلام على هذا الحديث أيضا في صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى (قوله أريته) هو بضم الهمزة (قوله حتى الجنة والنار) رويناه بالحركات الثلاث فيهما (قوله مثل أوقريه) كذا هو بترك التنوين في الأول واثباته في الثاني قال ابن مالك فوجبه إن أصله مثل قننة الدجال أوقريه من قننة الدجال فحذف ما أضيف إلى مثل وترك على هيئته قبل الحذف وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه وهذا كقول الشاعر * بين ذراعي وجهه الأسد * تقديره بين ذراعي الأسد وجهه الأسد وقال الآخر * أمام وخلف المرء من أطرافه * كوالتي تروى عنه ما هو بخبر وفي رواية بترك التنوين في الثاني أيضا فوجبه أنه مضاف إلى قننة أيضا وظاهر حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه جائز عند قوم وقوله لا أدري أي ذلك قالت أسماء جلة معترضة بين بها الراوي أن الشك منه هل قالت أسماء مثل أو قالت قريبا وسيأتي مباحث هذا المتن في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى (تنبيه) وقع في نسخة الصغاني هنا قال ابن عباس مرقدنا فخر جناز في ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع في الحديث لذلك ذكر وإن كان قد يظهر له مناسبة وقد ذكر ذلك في موضعه من سورة يس (قوله باب تحريض) هو بالاضاد المعجمة ومن قالها بالمهملة هنا فقد صحف (قوله وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة (قوله أبي جرة) هو باب جيم والراء كما تقدم (قوله

فعلوهم * حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبه عن أبي جرة قال كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس فقال إن وفد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال من الوفد أو من القوم قالوا ربيعة فقال جريبا بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا نديا قالوا إنا نأتمنك

من شقة بعيدة ويبتلى وينت هذا الحى من كفار مفر ولا يستطيع أن تأتيك الا فى شهر حرام قربا بأمر تخبر به من ورواهنا تدخل به الجنة
فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالإيمان بالله عز وجل وحده قال هل تدرون ما الإيمان بالله وحده قالوا الله ورسوله أعلم قال شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ١٣٤ وأقام الصلاة وآتى الزكاة وصوم رمضان وتعطوا الخمس من المغنم ونهاهم عن الدباء

والحنث والمزفت قال شعبة
وربما قال النقيب ورربما
قال المقير قال احفظوه
وأخبروه من وراءكم
(باب الرحلة فى المسئلة
النازلة) * حدثنا محمد بن
مقاتل قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا عمر بن سعد بن
أبي حسين قال حدثني عبد
الله بن أبي مليكة عن عقبة
ابن الحرث أنه تزوج ابنة
لأبي إهاب بن عزير فأتته
امراة فقالت انى قد
أوضعت عقبة والى
تزوج بها فقال لها عقبة
ما أعلم انك أرضعتى ولا
أخبرتى فركب الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة فسأله فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كيف وقد قيل
ففارقه عقبة ونسكت
زوجا غيره (باب
التناوب فى العلم) * حدثنا
أبو إيمان قال أخبرنا
شعيب عن الزهري ح
قال أبو عبد الله وقال ابن
وهب أخبرنا يونس عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن أبي ثور
عن عبد الله بن عباس عن
عمر قال كنت أنا وجاري

من شقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف (قوله وتعطوا) كذا وقع وهو منصوب بتقدير أن وساغ
التقدير لأن المعطوف عليه اسم قاله الكرماني قلت قد رواه أحد عن غندر فقال وأن تعطوا فكذا كان حذفها
من شيخ البخاري (قوله قال شعبة ورربما قال النقيب) أى بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة
(ورربما قال المقير) أى بالميم المضمومة وفتح القاف وتشديد الباء المفتوحة وليس المراد أنه كان يتردد فى هاتين
اللفظتين ليثبت أحدهما دون الأخرى لأنه يلزم من ذلك كرم المقير التكرار اسبق ذلك كرم المزفت لأنه بعينه بل
المراد أنه كان جازما بذلك الثلاثة الأولى كما فى الرابع وهو المنقير فكان تارة يذكركه وتارة لا يذكركه وكان
أيضا شاكا فى التلفظ بالثلاث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول المقير وهذا الوجه فلا يلتفت الى ما عذاه
وقد تقدمت مباحث هذا الحديث فى أو آخر كتاب الإيمان وأخرج المصنف هنا عالما عن علي بن
الحسين عن شعبة ولم يتردد الا فى المزفت والمقير فقط وجزم بالنقيب وهو يؤيد ما قلناه والله أعلم (قوله وأخبروه)
هو بفتح الهمزة وكسر الباء وللكشميهنى وأخبروا بحذف الضمير (قوله باب الرحلة) هو بكسر الراء بمعنى
الارتحال وفى روايتنا أيضا بفتح الراء أى الواحدة وأما بضمها فالمراد به الجهة وقد أطلق على من يرتحل إليه
وفى رواية كريمة وتعلم أهل به بعد قوله فى المسئلة النازلة والصواب حذفها لأنها تانى فى باب آخر (قوله
أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي
مليكة نسب الى جده (قوله عن عقبة بن الحرث) سيأتى نصريحه بالسماع من عقبة فى كتاب النكاح
خلاف ما أنكره وسيأتى الخلاف فى كنية عقبة فى قصة حبيب بن عدى (قوله أنه تزوج ابنة) اسمها غنية
بفتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تختانية مشددة وكتبت أتم يحيى كما يأتى فى الشهادات وهجم الكرماني
فقال لا يعرف اسمها وأبو إهاب بكسر الهمزة لا أعرف اسمه وهو مذكور فى الصحابة وعزير بفتح العين
المهملة وكسر الزاى وآخره زاي أيضا كما تقدم فى المقدمة ومن قاله بضم أوله فقد حذف (قوله فأتته
امراة) لم أرف على اسمها (قوله ولا أخبرني) بكسر المشناة أى قبل ذلك كأنه أتمها (قوله فركب) أى
من مكة لأنها كانت دار إقامته والفرق بين هذه الترجمة وترجمة باب الخروج فى طلب العلم ان هذا يخص
وذلك أعم وسيأتى مباحث هذا الحديث فى كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله ونسكت زوجا
غيره) اسم هذا الزوج طريب بضم المعجمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغرا (قوله باب التناوب)
هو بالنون وضم الواو من النوبة بفتح النون (قوله وقال ابن وهب) هذا التعليق وصله ابن حبان فى صحيحه
عن ابن قتيبة عن حمله عنه بسنده وليس فى روايته قول عمر كنت أنا وجاري من الانصار والتناوب النزول
وهو مقصود هذا الباب وانما وقع ذلك فى رواية شعيب وحده عن الزهري نص على ذلك الذهلي والدارقطني
والحاكم وغيرهم وقد ساق المصنف الحديث فى كتاب النكاح عن أبي إيمان وحده أتم مما هنا بكثير وانما
ذكر هنا رواية يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب (قوله عن عبيد الله بن عبد
الله بن أبي ثور) هو مكى نوفلى وقد اشتراك معه فى اسمه واسم أبيه وفى الرواية عن ابن عباس وفى رواية
الزهري عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المذنب الهذلى لكن روايته عن ابن عباس كثيرة فى
الحديث وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله وجاري) هذا الجار هو عتيبان
ابن مالك أفاده ابن القسطلانى لكن لم يذكر دليله (قوله فى بنى أمية) أى ناجية بنى أمية سميت البقرة باسم
من نزلها (قوله أتم) هو بفتح المشناة (قوله دخلت على حفصة) ظاهر سياقها يوهى أنهم من كلام الانصارى

من الانصارى بنى أمية بن زيد وهى من عوالى المدينة وكنا تناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينزل يوما أو ينزل يوما فاذ انزلت جنته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره واذا نزل فعل مثل ذلك فنزل صاحبى الانصارى يوم نوبته فضرب
بأبي ضربا شديدا فقال أتم هو ففرغت تفريجت اليه فقال قد حدث أمر عظيم فدخلت على حفصة فاذا هى تبكى فقلت أطلقك كن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم أطلقك نساءك قال لا فقلت الله أكبر

(باب الغضب في الموعظة والتعليم اذا راى ما يكره) * حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان ١٣٥ عن ابن أبي خازم

عن أبي مسعود الانصاري قال قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فإني أرى أن النبي صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضبا من يومئذ فقال يا أيها الناس انكم منقرون فمن صلى بالناس فليخفف فان فيهم المريض والضعيف وذو الحاجة * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المدني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبج عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن اللقطة فقال اعرف وكأها أو قال وكأها وعفاصها ثم عرفها سنة ثم استمتع بها فان جاء ربه فادها اليه قال فضالة الأبل فغضب حتى اجرت رجنته أو قال اجمر وجهه فقال ومالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر فذرها حتى يلقاها ربه قال فضالة الغنم قال لك أو لاخيلك أو لذئيبك * حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء كرهها فلما أكثر عليه غضب ثم قال للناس سلوني عما شئتم قال رجل من أبي قال أبو

واغما للداخل على حفصة عمر ولا كشيم في فدخلت على حفصة أي قال عمر فدخلت على حفصة وانما جاء هذا من الاختصار والافق أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه (قلت) قد كنت أظن ان هذا كائن حتى اذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم زلت فدخلت على حفصة يعني أم المؤمنين بنته وفي هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بمراسيل الصحابة وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر في أمر معاشه يستعين على طلب العلم وغيره مع أخذها بالحزم في السؤال عما يقوته يوم غيبته لما علم من حال عمر انه كان يتعاني التجارة اذ ذاك كما سيأتي في اليسوع وفيه ان شرط التواتر ان يكون مستند نقلته الامر المحسوس لا الاشاعة التي لا يدري من بدأها وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى (قوله باب الغضب في الموعظة حدثنا محمد بن كثير) هو العبدى ولم يخرج للصغاني شيئا (قوله أخبرني سفيان) هو الثوري (عن ابن أبي خازم) هو اسمعيل (قوله قال رجل) قيل هو حزم بن أبي كعب (قوله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول) قال القاضي عياض ظاهره مشكل لان التطويل يقتضى الادراك لا عدمه قال فكان الانف زيدت بعد لا وكان أدرك كانت أنرك (قلت) هو نوح جيسه حسن لو ساعدته الرواية وقال أبو الزناد بن سراج معناه انه كان به ضعف فكان اذا طول به الامام في القيام لا يبلغ الركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة قلت وهو معنى حسن لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بن عيينة الاسناد بلفظ انى لا تأخر عن الصلاة فلي هذا قرأه بقوله انى لا أكاد أدرك الصلاة أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أنا أخر عنها أحيانا من أجل التطويل وسيأتي تخرير هذا في موضعه في الصلاة وياتى الخلاف في اسم الشامي والمشكوك (قوله أشد غضبا) قيل اغما غضب تقدم نهيته عن ذلك (قوله وذو الحاجة) كذا لاكثر وفي رواية القاسي وذو الحاجة وتوجيهه انه عطف على موضع اسم ان قبل دخولها أو هو استئناف (قوله سأله رجل) هو عمر ومالك وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة (قوله وكأها) هو بكسر الواو ما يربط به والعفاص بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو (قوله فغضب) اما لانه كان نهي قبل ذلك عن التقاطها واما لان السائل قصر في فهمه فقام ما يتبعه من التقاطه على ما لا يتبعه (قوله سقاؤها) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لانها تشرب فتسكن به أياما (قوله وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال مخجمة والمراد هنا خفها وسيأتي مباحث هذا الحديث في كتاب اليسوع ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن العلاء) تقدم هذا الاسناد في باب فضل من علم وعلم (قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة (قوله قال رجل) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالذال المهملة وألفاء القرشي السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي (قوله فقام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة سماه ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه وأغفله في الاستيعاب ولم يظفر به أحد من المفسرين ولا من صنف في المهمات ولا في أسماء الصحابة وهو صحابي بلا مرية لقوله وقال من أبي يا رسول الله ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة ان رجلا من بني عبد الدار قال من أبي قال سعد بن مسعود انى غير أبيه بخلاف ابن حذافة وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة (قوله فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال يا رسول الله اننا نتوب الى الله) أي مما يوجب غضب وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر بك على ركبته فقال رضينا بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبينا والجمع بينهم ما ظاهره بأنه قال جميع ذلك فنقل كل من الصحابين ما حفظ ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة عبد الله بن حذافة (تنبيه) قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لان الحاكم ما مور أن لا يقضى وهو غضبان والفرق ان الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لان مقامه يقتضى تكليف الزعاج لانه في صورة المندرك كذا الماعلم اذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لانه قد يكون أدعى للقبول منه وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين وأما الحكماء فهو بخلاف

حدثنا محمد بن عمار قال قال أبو بكر سالم مولى شيبه فلما رأى عمر ما في وجهه قال يا رسول الله اننا نتوب الى الله عز وجل

ذلك كما يأتي في بابيه فان قيل فقد قضي عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال أبو لهب فلان فالجواب
أن يقال أولا ليس هذا من باب الحكم وعلى تقديره فيقال هذا من خصوصياته لعل العصمة فاستوى غضبه
ورضاه ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريمه أو كراهته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم ((قوله باب من
برك)) هو بفتح الموحدة والراء المخففة يقال برك البعير اذا استناخ واستعمل في الآدمي مجازا ((قوله خرج
فقام عبد الله بن حذافة)) فيه حذف بظهر من الرواية الاخرى والتقدير خرج فاستل فأكثر واعليه
فغضب فقال سلوني فقام عبد الله ((قوله فقال رضينا بالله ربا)) قال ابن بطلان فهم هم منه ان ثلاث الاسئلة قد
تكون على سبيل التعنت أو الشك فغشى أن تنزل العسقية بسبب ذلك فقال رضينا بالله ربا الى آخره فرضي
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت ((قوله باب من أعاد الحديث ثلاثا فيهم)) هو بضم الهمزة وفتح الهاء وفي
روايتنا أيضا بكسر الهاء لكن في رواية الاصيلي وكرية ليفهم عنه وهو بفتح الهاء لا غير ((قوله فقال
ألا قول الزور)) كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف معلق
من حديث أبي بكر المذكور في الشهادات وفي الديات الذي أوله ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا فذكر
الحديث ففيه معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا ((قوله فما زال يكررها)) أي في مجلسه ذلك والغدير
يعود على الكلمة الاخيرة وهي قول الزور وسبأني الكلام عليه ان شاء الله تعالى في مكانه ((قوله فقال
ابن عمر)) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حجة الوداع أي شهر هذا فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق وقوله ثلاثا متعلق بقول
لا بقوله بلغت ((قوله حدثنا عبدة)) هو ابن عبد الله الصغار ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحمن
المرزوي وهو من طبقة عبدة الصغار وفي رواية الاصيلي حدثنا عبدة الصغار ((قوله حدثنا عبدة
الصمد)) هو ابن عبد الوارث بن سعيد يكنى أباسهل والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثلثة وتشديد
النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك وشامة عمه ورجل هذا الاسناد كلهم بصريون ((قوله
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان)) أي من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ان أنسا أخبر عما عرفه
من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وشاهد له لا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك ويؤيد ذلك أن
المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن اسحق وهو ابن منصور عن عبد الصمد هذا الاسناد الى أنس
فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ((قوله اذ انكمم)) قال الكرماني مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار
عند الاصوليين ((قوله بكلمة)) أي بجملة مفيدة ((قوله أعادها ثلاثا)) قد بين المراد بذلك في تفسير الحديث
بقوله حتى تفهم عنه ولترمذي والحاكم في المستدرک حتى تعقل عنه ووهم الحاكيم في استدراكه وفي
دعواه ان البخاري لم يخرج عنه وقال الترمذي حسن صحيح غريب انما نعرفه من حديث عبد الله بن المثنى
انتهى وعبد الله بن المثنى ممن تفرد البخاري باخراج حديثه دون مسلم وقد وثقه الجلي والترمذي وقال أبو
زرعة وأبو حاتم صالح وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوي قلت لعله أراد
في بعض حديثه وقد تقررت ان البخاري حيث يخرج بعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه
وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه سئل عنه وقد قواه في رواية اسحق بن منصور عنه وفي
الجملة فالرجل اذا ثبت عدالة لم يقبل فيه الجرح الا اذا كان مفسرا بأمر قاذح وذلك غير موجود
في عبد الله بن المثنى هذا وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات رجعا خطأ والذي أنكر عليه انما هو من
روايته عن غيره شامة والبخاري انما أخرجه عن غيره هذا الحديث وغيره ولا شك ان الرجل أضبط
لحديث آل بيته من غيره وقال ابن المنير به البخاري بهذه الترجمة على الرد على من كره إعادة الحديث وأنكر
على الطالب الاستعادة وعدة من السلافة قال والحق ان هذا يختلف باختلاف القرائح فلا عيب على
المستفيد الذي لا يحفظ من مرة اذا استعاد ولا عذر للمفيد اذا لم يعد بل إعادة عليه آكد من الابتداء
لان الشروع ملزم وقال ابن التين فيه ان الثلاث غاية ما يقع به الاعتذار والبيان ((قوله واذا أتى علي قوم))

((باب من برك على ركبته
عند الامام أو المحدث))
* حدثنا أبو اليمان
قال أخبرنا شعيب عن
الزهري قال أخبرني
أنس بن مالك أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
تخرج فقام عبد الله بن
حذافة فقال من أبي فقال
أبو لهب حذافة ثم أكثر أن
يقول سلوني فبرك عمر على
ركبته فقال رضينا بالله
ربا وبالصلاة والسلام
صلى الله عليه وسلم نبيا
فسكت ((باب من أعاد
الحديث ثلاثا ليفهم عنه))
فقال ألا وقول الزور فما
زال يكررها وقال ابن عمر
قال النبي صلى الله عليه
وسلم هل بلغت ثلاثا
* حدثنا عبدة قال حدثنا
عبد الصمد قال حدثنا عبد
الله بن المثنى قال حدثنا
شامة عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان
اذا سلم سلم ثلاثا واذا تكلم
بكلمة أعادها ثلاثا
* حدثنا عبدة بن عبد الله
قال حدثنا عبد الصمد قال
حدثنا عبد الله بن المثنى
قال حدثنا شامة بن عبد
الله عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه
كان اذا تكلم بكلمة أعادها
ثلاثا حتى تفهم واذا أتى
على قوم

أى وكان إذا أتى ((قوله وسلم عليهم)) هو من تمة الشرط وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الاستاذ يلى يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم سلام الاستاذان على مارواه أبو موسى وغيره وأما أن يمر المار مسلماً فالمراد برف عدم التكرار (قلت) وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقروناً بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كاسياً أى في الاستاذان لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضاً منه إذا خشى أنه لا يسمع سلامه وما ادعاه الكرماني من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما يزار فيه والله أعلم ((قوله في حديث عبد الله ابن عمرو فادركنا)) هو بفتح الكاف وقوله أرفقنا بسكون القاف وللأصيلي أرفقنا وقوله صلاة العصر هو بدلى من الصلاة أن رفعا ورفع وان نصبا فنصب ((قوله من بن أو ثلاثا)) هو شك من الراوى وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطاً بل المراد التفهيم فإذا حصل بدونها أجزأ وسيأتى الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى ((قوله باب تعليم الرجل أمته وأهله)) مطابقة الحديث لترجته في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس إذا الاعتناء بالأهل الحرث في تعليم فرائض الله وسنن رسوله آكد من الاعتناء بالأماء ((قوله حدثنا محمد بن سلام)) كذا في روايةنا من طريق أبي ذر وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام وللأصيلي حدثنا محمد بن سبب وعنده المزي في الأطراف فقال رواه البخاري عن محمد بن قيس هو ابن سلام ((قوله أخبرنا)) في رواية كريمة حدثنا البخاري وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في العيدين وذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدهم صحف البخاري فقال البخاري فإخطأ خطأ فاحشاً ((قوله حدثنا صالح بن حيان)) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حبان نسب إلى جد أبيه وهو بفتح المهملة وتشديد الياء التختانية ولقبه حى وهو أشهر به من اسمه وكذا من ينسب إليه يقال للواحد منهم غالباً فلان بن حى كصالح بن حى وهذا وهو ثقة مشهور وفي طبقته راو آخر كوفي أيضاً يقال له صالح بن حبان القرشي لكنه ضعيف وقد وهم من زعم أن البخاري أخرجه فانه إنما أخرجه لصالح بن حى وهذا الحديث معروف وأبنته عن الشعبي دون القرشي وقد أخرجه البخاري من حديثه من طرق منها في الجهاد من طريق ابن عيينة قال حدثنا صالح بن حى أبو حنيفة قال سمعت الشعبي وأصرح من ذلك أنه أخرجه الحديث المذكور في كتاب الأدب المفرد بالاسناد الذي أخرجه هنا فقال صالح بن حى ((قوله قال عامر)) أى قال صالح قال عامر وعادتهم حذف قال إذا تكررت خطأ الانطباع ((قوله عن أبيه)) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق وغيره ((قوله ثلاثة لهم أجران)) ثلاثة مبتدأ والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ولهم أجران خبره ((قوله رجل)) هو بدل تفصيل أو بدل كل بالنظر إلى المجموع ((قوله من أهل الكتاب)) لفظ الكتاب عام ومناه خاص أى المنزل من عند الله والمراد به التوراة والإنجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب وقيل المراد به هنا الإنجيل خاصة أن قلنا أن النصرانية تابعة لليهودية كذا أفروجه جاعسة ولا يحتاج إلى اشتراط النسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بالخلاف فمن أجابه منهم نسب إليه ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمناً فلا يتناول له الخبر لأن شرطه أن يكون مؤمناً بنبيه نعم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل أو لم يكن محضرة عيسى عليه السلام فلم تبلىه دعونه بصدق عليه أنه يهودى مؤمن أذهو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبياً آخر بعده فن أدرك بعثة محمد صلى الله عليه وسلم من كان بهذه المثابة وآمن به لا يشك أنه قد دخل في الطبر المذكور ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل منهم في اليهودية ولم يبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة نعم الاشكال في اليهود الذين كانوا محضرة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى أوائل الذين آمنوا من بني إسرائيل في طائفة آمنوا منهم كعبد الله بن سلام وغيره في الطبراني من حديث رفاعة القرظي قال زلت هذه الآيات في رفين آمن معي وروى الطبري بأسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبو رفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به فأوزاقرات

فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً
* حدثنا محمد بن قيس قال حدثنا
أبو عوانة عن أبي بشر عن
يوسف بن ماهك عن عبد
الله بن عمرو قال تخلف
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في سفر سافرناه
فأدركنا وقد أرفقنا الصلاة
صلاة العصر ونحن نتوضأ
فجعلنا نضح على أرجلنا
فنادى بأعلى صوته ويل
للعقاب من الناصرين
أو ثلاثاً ((باب)) تعليم
الرجل أمته وأهله
* حدثنا محمد بن سلام قال
حدثنا البخاري قال حدثنا
صالح بن حيان قال عامر
الشعبي حدثني أبو بردة
عن أبيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ثلاثة لهم أجران رجل
من أهل الكتاب آمن
بنبيه وآمن بعبد الله
عليه وسلم والعبد المملوك
إذا أدى حق الله تعالى وحق
مواليه ورجل كانت عنده
أمة فأدبها فأحسن
تأديها وعلمها فأحسن
تعليمها ثم أعتقها فزوجه

الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون الآيات فهو لا من بني اسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل
استمروا على اليهودية الى أن آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم يؤمنون بأجرهم من بين
الطبيعي فيجوز اجراء الحديث على عمومته اذ لا يبعد أن يكون طريان الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم
سببا لقبول تلك الاديان وان كانت منسوخة انتهى وسأذكر ما يؤيده بعد ويمكن أن يقال في حق هؤلاء
الذين كانوا بالمدينة أنهم تبلفهم دعوة عيسى عليه السلام لانهم لم تنتشر في أكثر بلاد فاستمروا على
يوديتهم مؤمنين بأنبيهم موسى عليه السلام الى أن جاء الاسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم في هذا
برفع الاشكال ان شاء الله تعالى ((فوائد)) الاولى وقع في شرح ابن التين وغيره ان الآية المذكورة
نزلت في كعب الاحبار وعبد الله بن سلام وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب لان كعب ليست له صحبة ولم
يسلم الا في عهد عمر بن الخطاب والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة انها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان
الفارسي وهذا مستقيم لان عبد الله كان يهوديا فأسلم كما سيأتي في الهجرة وسلمان كان نصرانيا فأسلم كما
سيأتي في اليسوع وهما كما بيان مشهوران الثانية قال القرطبي الكتابي الذي يضاهف أجروه من بين
هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفعلا الى أن آمن بنينا صلى الله عليه وسلم فيؤجر على اتباع الحق
الاول والثاني انتهى ويشكل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل أسلم يؤتلك الله أجركم من بين
وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قدمت بحث شيخ الاسلام في هذا في حديث أبي سفيان
في بدء الوحي الثالثة قال أبو عبد الملك البوني وغيره ان الحديث لا يتناول اليهود البتة وليس مستقيم كما
قرناه وقال الداودي ومن تبعه انه يحتمل ان يتناول جميع الامم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن
حزام الآية أسلمت على ما أسلفت من خير وهو متعقب لان الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول
غيرهم الا بقياس الخير على الايمان وايضا فانسكتة في قوله آمن بنينا الاشعار عليه الاجراى ان سبب
الاجرين الايمان بالنبيين والكفار ليسوا كذلك ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من
الكفار ان أهل الكتاب يعرفون محمدا صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى يجدونه مكتوبا عندهم في
التوراة والانجيل فن آمن به واتبعهم منهم كان له فضل على غيره وكذا من كذبهم منهم كان وزره أشد من
وزر غيره وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم ليكون الوحي كان ينزل في بيوتهم فان قيل
فلم لم يذكر في هذا الحديث فيكون العدد أربعة أجاب شيخنا شيخ الاسلام بأن قضيتهم خاصة بهم
مقصورة عليهم والثلاثة المذكورة في الحديث مستمرة الى يوم القيامة وهذا مضمون شيخنا الى ان قضية
مؤمن أهل الكتاب مستمرة وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة وعلى ذلك بان
نبيهم بعد البعثة انما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم بعثته انتهى وقضية ان ذلك أيضا لا يتم لمن كان
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان خصه بمن لم تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهد محمد وبعده فحاق له شيخنا
أظهر والمراد بنسبتهم الى غير نبيهم صلى الله عليه وسلم انما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأما ما قوى به
الكرماني دعواه بكون السياق مختلفا حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب رجل بالتكبير وفي العبد بالتعريف
وحيث زيدت فيه اذا الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الاجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في
الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لانه مشى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقا عليه بين
الرواة بل هو عند المصنف وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى باذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله انما
رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم وأما الاختلاف بالتعريف والتكبير فلا أثر له هنا لان
المعرف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة والله أعلم الرابعة حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد
في جل الاحكام حيث يدخلن مع الرجال بالتبعية الا ما خصه الدليل وسيأتي مما حبس العبد في العتق ومباحث
الامة في النكاح ((قوله له أجران)) هو تكرير اطول الكلام للاهتمام به ((قوله ثم قال مامر)) أي الشعبي
أعطينا كما ظاهره انه خاطب بذلك صالحا الراوى عنه ولهذا جزم الكرماني بقوله الخطاب اصالح وليس

فله أجران ثم قال مامر
أعطينا كما

كذلك بل انما خاطب بذلك رجلا من اهل خراسان سألته عن معتق أمته ثم يتزوجها كما سئذ كوز ذلك
 في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ((قوله بفيرثني)) أي من الامور
 النبوية والا فالاجرا لآخرى حاصل له ((قوله يركب فيمادونها)) أي يرحل لاجل ما هو آهون منها
 كما عنده في الجهاد والصغير عائد على المسئلة ((قوله الى المدينة)) أي النبوية وكان ذلك في زمن
 النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الرشدين ثم تفرق الصحابة في البلاد بدعوة قسوس الامصار وسكنوها
 فاستكنى أهل كل بلد بلداً له الامن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك واهذا عبر
 الشعبي مع كونه من كبار التابعين بقوله كان واستدلال ابن بطال وغيره من المسالكية على تخصيص العلم
 بالمدينة فيه نظراً لما قرناه وانما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه
 والله المستعان وقد روي الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله وهو يضم الموحدة وسكون المهملة قال
 ان كنت لأركب الى المصير من الامصار في الحديث الواحد وعن أبي العالبة قال كنا نسمع الحديث عن
 الصحابة فلا نرضى حتى نركب اليهم فتسعه منهم ((قوله باب عظة الامام النساء)) به هذه الترجمة على أن
 ما سبق من السبب الى تعليم الاهل ليس مختصا باهلها بل ذلك مندوب للامام الاعظم ومن ينوب عنه
 واستفاد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث فوعظهن وكانت الموعظة بقوله اني رأيت كن أكثر أهل النار
 لا يمكن تكثير اللعن وتكفرن العشير واستفاد التعليم من قوله وأمرهن بالصدقة كأنه أعلمهن ان في
 الصدقة تكفيراً لخطاياهن ((قوله عن أيوب)) هو السخيتاني وعطاء هو ابن أبي رباح ((قوله أو قال عطاء
 أشهد)) معناه ان الراوي تردد هل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء وقد رواه بالشك أيضاً
 حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرجه أحمد بن حنبل عن غندر عن شعبة جازماً بلفظ
 أشهد عن كل منهما وانما عبر بلفظ الشهادة تأكيداً كيداً لتعقده وثوقاً بوقوعه ((قوله ومعه بلال)) كذا
 للكشيميني وسقطت الواو للباقيين ((قوله القرط)) هو يضم القاف واسكان الراء بعد طاء مهملة أي
 الحلقة التي تكون في شحمة الاذن وسيأتي مزيد في هذا المتن في العبد بن ان شاء الله تعالى ((قوله وقال
 اسمعيل)) هو المعروف بابن علي وأراد به هذا التعليق انه جزم عن أيوب بان لفظ أشهد من كلام ابن
 عباس فقط وكذا جزم به أبو داود والطحاوي في مسنده عن شعبة وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره
 الاسماعيل وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يكون قوله وقال اسمعيل عطفاً على حديثنا شعبة فيكون المراد
 به حديثنا سليمان بن حرب عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا روايته له
 عن اسمعيل أصلاً لانه هذا الحديث ولان في غيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولاً عن مؤمل بن
 هشام عن اسمعيل كما سيأتي وقد قلنا غير مرة ان الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الامور العقلية ولو
 استرسل فيما استرسل لقال يحتمل أن يكون اسمعيل هنا آخر غير ابن علي وان أيوب أخرجه عن السخيتاني
 وهكذا في أكثر الروايات فيخرج بذلك الى ما ليس بمعرضي وفي هذا الحديث جواز المداطاة في الصدقة وصدقة
 المرأة من مالها بفيراذن زوجها وان الصدقة تنحوي كثير من الذنوب التي تدخل النار ((قوله باب الحرص
 على الحديث)) المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أريد به مقابلة
 القرآن لانه قديم ((قوله حديثنا عبد العزيز)) هو أبو القاسم الاربيسي وسليمان هو ابن بلال وعمر بن
 أبي عمرو وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب واسم أبي عمرو وميسرة والاسناد كله مدنيون ((قوله انه
 قال قيل يا رسول الله)) كذا لا يذروا كريمة وسقطت قيل للباقيين وهو الصواب ولعلها كانت قلت فتصرفت
 فتعبد أخرجه المصنف في الرقاق كذلك ولا اسمعيل انه سأل ولا بي نعيم ان أباه مرة قال يا رسول الله ((قوله
 أول منك)) وقع في رواية رفع اللام ونصبها فرفع على الصفة لا حداً أو البدل منه والنصب على أنه مفعول
 ثان فلهذا قاله القاضي عياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يضر كونه نكرة لانها في سياق النبي كقولهم
 ما كان أحد مثلك وما في قوله لما موصولة من بيانية أو تبعيضية وفيه فضل أبي هريرة وفضل الحرص على

بغير شيء قد كان يركب فيها
 دورها الى المدينة
 * (باب) عظة الامام
 النساء وتعليقهم * حدثنا
 سليمان بن حرب قال حدثنا
 شعبة عن أيوب قال سمعت
 عطاء قال سمعت ابن عباس
 قال أشهد على النبي صلى
 الله عليه وسلم أو قال عطاء
 أشهد على ابن عباس أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خرج ومعه بلال قطن
 أنه لم يسمع النساء فوعظهن
 وأمرهن بالصدقة فجعلت
 المرأة تلقى القرط والخاتم
 وبلال يأخذ في طرف ثوبه
 وقال اسمعيل عن أيوب
 عن عطاء وقال عن ابن
 عباس أشهد على النبي
 صلى الله عليه وسلم
 * (باب) الحرص على
 الحديث * حدثنا عبد
 العزيز بن عبد الله قال
 حدثني سليمان بن عمرو
 ابن أبي عمرو عن سعيد بن
 أبي سعيد المقبري عن أبي
 هريرة أنه قال قيل يا رسول
 من أسعد الناس بشفاعتي
 يوم القيامة قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لقد
 ظننت يا أبا هريرة أن لا
 يجساني عن هذا الحديث
 أحد أول منك لما رأيت
 من حرصك على الحديث
 أسعد الناس بشفاعتي يوم
 القيامة

تخصيل العلم ((قوله من قال لا اله الا الله)) احتراز من الشبهة والمراد مع قوله محمد رسول الله لا يمكن قد
يكتفى بالجزء الاول من كلمتي الشهادة لانه صار شعارا لجموعهما كما تقدم في الايمان ((قوله خالصا))
احتراز من المناق و معنى افعلى في قوله اسعد الفعل لانها افعلى التفضيل أى سجد الناس كقوله تعالى
واحسن مقبلا ويحتمل أن يكون افعلى التفضيل على بابها وان كل أحد يحصل له سجد بشفاعته لا يمكن
المؤمن المخلص أكثر سعادة بها فانه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لراحتهم من هول الموقف ويشفع
في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صرح في حق أبي طالب ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار
بعد أن دخلوها وفي بعضهم بعد دخولها بعد أن استوجبوا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب
وفي بعضهم برفع الدرجات فيها تظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم هم المؤمن المخلص والله أعلم
((قوله من قلبه أو نفسه)) شك من الراوى والمصنف في الرقاع خالصا من قبل نفسه وذكر ذلك على سبيل
التأكييد كما في قوله تعالى فانه آثم قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتي الشهادة لتعسيره
بالقول في قوله من قال ((قوله باب كيف يقبض العلم)) أى كيفية قبض العلم ((قوله الى أبي بكر بن خزم))
هو ابن محمد بن عمرو بن خزم الانصارى نسب الى جد أبيه وبلده عمرو وصحبه ولا يسه محمد رؤية وأبو بكر
تابعى فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امره المدينة وقضاها واهذا كتب اليه ولا يعرف له اسم سوى
أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته ((قوا تظروا ما كان)) أى اجمع الذي
تجد ووقع هنا للكشمينى عندك أى فى بلدك ((قوله فاكتبه)) يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث
النبوى وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الاولى من
ذهاب العلم بموت العلماء رأى ان فى تدوينه ضبطا له وابقاء وقد روى أبو نعيم فى تاريخ أصبهان هذه القصة
بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز الى الآفاق انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه ((قوله ولا
يقبل)) هو بضم الياء التحتانية وسكون اللام وبسكونها وكسر هاء ما فى وايمفشوا واجلسوا ((قوله حتى
يعلم)) هو بضم أوله وتشديد اللام وللکشمينى يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام ((قوله بلك)) بفتح أوله
وكسر اللام ((قوله حدثنا العلماء)) لم يقع وصل هذا التعليق عند الکشمينى ولا كريمة ولا ابن عساکر
الى قوله ذهاب العلماء وهو محتمل لان يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل فى هذه
الرواية والاول أظهر وبه صرح أبو نعيم فى المستخرج ولم أجده فى مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا
فبقيته من كلام المصنف أو رده ناول كلام عمر ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى اليه كلام عمر بن عبد العزيز
رحمه الله تعالى ((قوله حدثنى مالك)) قال الدارقطى لم يروه فى الموطأ الا مع بن عيسى ورواه أصحاب
مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ وأما ابن عبد البران سليمان بن يزيد رواه أيضا فى الموطأ
والله أعلم وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا عنه
من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الاسود
المدنى وحديثه فى الصحيحين والزهرى وحديثه فى النسائى ويحيى بن أبى كثير وحديثه فى صحيح أبى عوانة
ووافق آباءه على روايته عن عبد الله بن عمرو وعمر بن الحكم بن ثوبان وحديثه فى مسلم ((قوله لا يقبض
العلم انتزاعا)) أى نحو من الصدور وكان تخديث النبى صلى الله عليه وسلم بذلك فى حجة الوداع كما رواه
أحمد والطبرانى من حديث أبى أمامة قال لما كان فى حجة الوداع قال النبى صلى الله عليه وسلم خذوا العلم
قبل أن يقبض أو يرفع فقال أعرابى كيف يرفع فقال ألا ان ذهاب العلم ذهاب حلاله ثلاث مرات قال ابن
المنير محو العلم من الصدور جائز فى القدرة الا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه ((قوله حتى إذا لم يبق العلم))
هو بفتح الياء والقاف وللأصيلى بضم أوله وكسر القاف وعالمنا منصوب أى لم يبق الله عالما وفى رواية مسلم
حتى إذا لم يترك عالما ((قوله رؤسا)) قال النووى ضبطناه بضم الهمزة والتثنية جمع رأس (قلت) وفى رواية
أبى ذر أيضا بفتح الهمزة وفى آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس ((قوله بغير علم)) وفى رواية أبى

من قال لا اله الا الله خالصا
من قلبه أو نفسه * (باب) *
كيف يقبض العلم * وكتب
عمر بن عبد العزيز الى
أبي بكر بن خزم انظرو
ما كان من حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ياكتبه فاني خفت دروس
العلم وذهاب العلماء ولا
قبل الا حديث النبى صلى
الله عليه وسلم وليفشوا
العلم واجلسوا حتى يعلم
بن لا يعلم فان العلم لا يموت
حتى يكون سرا * حدثنا
محمد بن عبد الله بن
مالك عن مالك عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن عبد الله بن عمرو
بن العاصى قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان الله لا يقبض
العلم انتزاعا ينتزعه من
العباد ولكن يقبض العلم
قبض العلماء حتى اذا لم يبق
عالم اتخذ الناس رؤسا
جهلا ففسلوا فاقوا بغير
علم فضلوا وأضلوا

قال القريبي حدثنا عباس

قال حدثنا قتيبة قال حدثنا
 جابر عن هشام نحوه
 (باب) هل يجعل للنساء
 يوما على حدة في العلم
 * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة
 قال حدثني ابن الاصمعياني
 قال سمعت أبا صالح ذكوان
 يحدث عن أبي سعيد
 الخدري قال قال النساء للنبي
 صلى الله عليه وسلم غلبنا
 عليك الرجال فاجعل لنا
 يوما من نفسك فوعدهن
 يوما فقيمن فيسه فوعظهن
 وأمرهن فكان فيما قال
 لهن ما منكن امرأة تقدم
 ثلاثة من ولدها إلا كان
 لها حجاب من النار فقالت
 امرأة واثنين فقال واثنين
 * حدثنا محمد بن بشر قال
 حدثنا غندر قال حدثنا
 شعبة عن عبد الرحمن بن
 الاصمعياني عن ذكوان
 عن أبي سعيد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بهذا
 وعن عبد الرحمن بن
 الاصمعياني قال سمعت أبا
 حازم عن أبي هريرة قال
 ثلاثة لم يبلغوا الخنث (باب)
 من سمع شيئا فراجع حتى
 يعرفه * حدثنا سعيد بن
 أبي مرزوق قال أخبرنا نافع
 ابن عمر قال حدثني ابن أبي
 مليكة أن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كانت لا تسمع شيئا إلا تعرفه
 الأراجعت فيه حتى تعرفه
 وأن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من حوسب

الاسود في الاعتصام عند المصنف فيفتنون برأيهم ورواهما مسلم كلاوي (قوله قال القريبي) هذا من
 زيادات الراوي عن البخاري في بعض الاسانيد وهي قليلة (قوله نحوه) أي بمعنى حديث مالك ولفظ رواية
 قتيبة هذه آخر جهام سلم عنه وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم والتحذير من ترئيس الجهلة وفيه ان
 الفتوى هي الرئاسة الحقيقية وضم من يقدم عليها بغير علم واستدل به الجمهور على القول بخلو الزمان عن
 مجتهدي دولته الامر بفعل ما يشاء وسيكون لنا في المسئلة عود في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى (قوله باب
 هل يجعل) أي الامام وللأصلي وكريمة يجعل بضم أوله وعندهما يوم بالرفع لاجل ذلك (قوله على حدة)
 بكسر الميم وحذف الهمزة المحذوفة أي ناحية وحدهن والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة
 من الوعد (قوله حدثنا آدم) هو ابن أبي ياس (قوله قال النساء) كذلك ذروا للباقيين قالت النساء وكلاهما
 جازي غلبتنا بفتح الموحدة والرجال بالضم لانه فاعله (قوله فاجعل لنا) أي عين لنا وعبر عنه بالجعل لانه لازمه
 ومن ابتدأ به متعلقة بالجعل والمراد بذلك الى اختياره (قوله فوعظهن) التقدير فوفي بوعده فليقين
 فوعظهن ووقع فصار واية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه القصة فقال موعدا كن بيت
 ثلاثة فأتاهن فحدثهن (قوله وأمرهن) أي بالصدقة أو حذف المأمور به لارادة التعميم (قوله ما منكن
 امرأة) وللأصلي ما من امرأة ومن زائدة لفظا وقوله تقدم صفة لامرأة (قوله الا كان لها) أي
 ما تقدم (حجابا) وللأصلي حجاب بالرفع وتعرب كان تامة أي حصل لها حجاب وللمصنف في الجنائز
 الا كن لها أي النفس التي تقدم وله في الاعتصام الا كانوا أي الاولاد (قوله فقالت امرأة) هي أم
 سليم وقيل غيرها كما سنوضحه في الجنائز (قوله واثنين) وبكريمة واثنين بزيادة تاء التأنيث وهو منصوب
 بالعطف على ثلاثة ويسمى العطف التلقيني وكانها فهمت الحصر وطمعت في الفضل فسألت عن حكم
 الاثنين هل يلحق بالثلاثة أولا وسيأتي في الجنائز الكلام في تقديم الواحد (قوله حدثني محمد بن بشر)
 أقاد هذا الاسناد فائدتين احدهما تسمية ابن الاصمعياني الميم في الرواية الاولى والثانية زيادة طريق
 أبي هريرة التي زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الخنث أي الاثم والمعنى انهم ما تواقبل أن يبلغوا الا الاثم انما
 يكتب بعد البلوغ وكان السرفيه أنه لا ينسب اليهم اذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث
 ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وأن أطفال المسلمين في
 الجنة وان من مات له ولدان حياه من النار ولا اختصاص لذلك بالنساء كما سيأتي التخصيص عليه في الجنائز
 * تنبيه * حديث أبي هريرة من فوع والواو في قوله وقال للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث
 أبي سعيد والواو في قوله وعن عبد الرحمن للعطف على قوله أو لا عن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة برويه
 عن عبد الرحمن باسنادين فهو موصول وروهم من زعم أنه معلق (قوله باب من سمع شيئا) زاد أبو ذر فلم
 يفهمه (قوله فراجع) أي راجع الذي سمعه منه وللأصلي فراجع فيه (قوله ان عائشة) ظاهرا أوله
 الارسال لأن ابن أبي مليكة تابعي لم يدرك مراجعة عائشة النبي صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصله بعد في
 قوله قالت عائشة فقلت (قوله كانت لا تسمع) أنى بالمضارع استحضار الصورة الماضية لقوة تحققها (قوله
 انما ذلك) بكسر الكاف (العرض) أي عرض الناس على الميزان (قوله فوقش) بالشاف والمجعة من
 المناقشة وأصلها الاستخراج ومنه نقش الشوكه اذا استخراجها والمراد هنا المبالغة في الاستيفاء والمعنى
 أن تحرير الحساب يقضي الى استحقاق العذاب لان حسنات العبد موقوفة على القبول وان لم تقع الرحمة
 المقترضة للقبول لا يحصل التجاء (قوله في آخره لث) بكسر اللام واسكان الكاف وفي الحديث ما كان
 عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتخير من المراجعة
 في العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه أن السؤال عن مثل
 هذا لم يدخل فيما يسمي العناية عنه في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي حديث أنس كنا نهيئنا أن نسأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء وقد وقع بخودك لغير عائشة ففي حديث حفصة أنهما سمعت لا يدخل

عذب قالت عائشة فقلت أو ليس يقول الله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا قالت فقال انما ذلك العرض ولكن من فوق الحساب

النار أحد من شهد بدرا والحديبية قالت أليس الله يقول وإن منكم إلا واردة فأجبت بقوله ثم نجي الذين اتقوا الآية وسأل الصحابة لما نزلت الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم أي ظلم نفسه فأجيبوا بأن المراد بالظلم الشرك والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورد والظلم فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من الصحابة الا قليلا مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكمال فهمهم ومعرفة قسم باللسان العربي فيجعل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل نعمتنا كما قال تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فمهم الذين سمى الله فاحذروهم ومن ثم أنكر عمر على ضبيع لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه وسيأتي إيضاح هذا كله في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى وسيأتي باقيه في كتاب الرقاق وكذا الكلام على انتقاد الدار فطنى لاسناده إن شاء الله تعالى بقوله باب يبلغ العلم بالنعيب والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضا والمراد بالشاهد هنا الحاضر أي يبلغ من حضر من غاب لأنه المفعول الأول والعلم المفعول الثاني وإن قدم في الذكر ((قوله قاله ابن عباس)) أي رواه وليس هو في شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة وإنما هو في روايته ورواية غيره بمحذف العلم وكأنه أراد بالمعنى لأن الأمور بتبليغه هو العلم ((قوله عن أبي شريح)) هو الخراجي الصحابي المشهور وعمر بن سعيد وهو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق وليست له محبة ولا كان من التابعين باحسان ((قوله وهو يبعث البعوث)) أي يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير ليكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمرو والي يزيد على المدينة والقصة مشهورة ومختصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية فبايعة الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير فامان أبي بكر فبات قبل موت معاوية وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه وأما الحسن بن علي فسار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه لبايعة فمات ذلك سبب قتله وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على أمر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش فكان آخر ذلك أن أهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة ((قوله أئذني)) فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبواهم ((قوله أحدثك)) بالجزم لأنه جواب الأمر ((قوله قام)) صفة للقول والمقول هو جلد الله إلى آخره ((قوله الغد)) بالنصب أي أنه خطب في اليوم الثاني من فجع مكة ((قوله سمعته أذنأي إلى آخره)) أراد أنه بالغ في حفظه والنسب فيه وإن لم يأخذ بواسطة وأتى بالثنية تأكيداً وكيداً والضمير في قوله تكلم به عائذ على قوله قولاً ((قوله ولم يحرمها الناس)) بالضم أي أن تحريمها كان بوحى من الله لا من اصطلاح الناس ((قوله يسفلن)) بكسر الفاء وحكى ضمها وهو صب الدم والمراد به القتل ((قوله بها)) وللمستغنى فيها ((قوله ولا يعضد)) بكسر الضاد المجهمة وقع الدال أي يقطع بالعضد وهو آلة كالقأس ((قوله وأغما أئذني)) أي الله وروى بضم الهمزة وفي قوله لي التفات لأن نسق الكلام وأغما أئذني له أي لرسوله ((قوله ساعة)) أي مقداراً من الزمان والمراد به يوم الفتح وفي مسند أحمد من طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر والمأذون له فيه القتال لقطع الشجر ((قوله ما قال عمرو)) أي في جوابك ((قوله لا تعبد)) بضم المثناة أوله وآخره ذال مججمة أي مكة لا نعصم العاصي عن إقامة الحد عليه ((قوله ولا قارا)) بإفاء والراء المشددة أي هارباً عليه دم يعتصم بمكة كيلا يقتص منه ((قوله بخربة)) بفتح المجهمة واسكان الراء ثم موحدة بمعنى السرقة كذا ثبت تفسيرها في رواية المستغنى قال ابن بطال الخربة بالضم الفساد وبالفتح السرقة وقد تصرف عمرو في الجواب وأتى بكلام ظاهره حق لكن أراد به الباطل فإن الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على مكة فأجاب بأنهم لا تمنع من إقامة القصاص وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمرًا يجب عليه فيه شيء من ذلك وسند كرمياح هذا الحديث في كتاب الحج وما للعلماء فيه من الاختلاف في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى وفي الحديث شرف مكة وتقديم الحد والثناء على القول

(باب) يبلغ العلم الشاهد الغائب قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثني الليث قال حدثني سعيد عن أبي شريح أنه قال له عمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة أئذني أيها الأمير أحدثك قولاً قام به النبي صلى الله عليه وسلم الغد من يوم الفتح سمعته أذنأي ورواه قلبي وأبصرته عيناى حين تكلم به جلد الله وأئني عليه ثم قال إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفلنهم أدماء ولا يعضد بها شجرة فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ثم عادت حرمتها اليوم بكرمتها بالأمس وبلغ الشاهد الغائب قبيل لابي شريح ما قال عمرو قال أنا أعلم منه يا أبا شريح إن مكة لا تعبد عاصياً ولا قاراً بدم ولا قاراً بخربة * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب

المقصود واثبات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه في الحكم الاما ثبت تخصيصه به ورفوع النسخ وفضل أبي شريح لا تباعه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وغير ذلك ((قوله حدثنا حماد)) هو ابن زيد ((قوله عن محمد)) هو ابن سيرين ((عن ابن أبي بكرة)) كذا للمسئلي والكشيري وسقط عن ابن أبي بكرة للباقيين فصار منقطعاً إلا أن محمد بن يسع من أبي بكرة وفي رواية عن محمد بن أبي بكرة وهي خطأ وكان عن سقطت منها وقد تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه وهو الصواب وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة براءة بإسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك إن شاء الله تعالى وفيه عن ابن أبي بكرة عند الجميع ويأتي في بدء الخلق ((قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم)) فيه اختصار وقد قدمنا توجيهه هناك وكأنه حديث بحديث ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من كلامه ومن جلته قوله فان دماءكم إلى آخره ((قوله قال محمد)) هو ابن سيرين ((قوله أحسبه)) كأنه شئت في قوله وأعرضكم أقالها ابن أبي بكرة أم لا وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالاعطف ((قوله الأهل بلغت)) هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو تكملة الحديث واعترض قوله وكان محمد بن أبي بكرة في أثناء الحديث هذا هو المعتمد لا يلتفت إلى ما عدها والعلم عند الله تعالى ((قوله باب أثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم)) ليس في الأحاديث التي في الباب نص صريح بالأثم وإنما هو مستفاد من الوعيد بالتأري على ذلك لأنه لازمه ((قوله منصور)) هو ابن المقهر الكوفي وهو تابعي صغير ورعي بكسر أوله واسكان الموحدة وأبوه حراش بكسر المهملة أوله وهو من كبار التابعين ((قوله سمعت عليا)) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه ((قوله لا تكذبوا علي)) هو عام في كل كذب مطلق في كل نوع من الكذب ومعناه لا تنسبوا الكذب إلى ولا مفهوم لقوله علي لأنه لا ينصو وأن يكذب له انبياءه عن مطلق الكذب وقد اغترق قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأيد شريعته ومادروا أن تقوله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى لأنه أثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب وكذا ما قبلها وهو الحرام والمكروه ولا يستدعي خالف ذلك من الكرامة حيث جوز وأوضع الكذب في الترغيب والترهيب في تنبيات ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه وهو جهل باللغة العربية وتعمد بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البراز من حديث ابن مسعود بلفظ من كذب على ليضل به الناس الحديث وقد اختلف في وصله وإرساله ورجح الدارقطني وإلحاقكم إرساله وأخرجه البخاري من حديث علي بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلامة بل للمصيرورة كما فسر قوله تعالى فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس والمعنى ان ما ل أمره إلى الاضلال أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكرة فلا مفهوم له كقوله تعالى لا تأكلوا الربا ضاعفة ولا تقتلوا أولادكم من أملاق فان قتل الأولاد ومضاعفة الربا والاضلال في هذه الآيات أغما هو لتأكيد الأمر فيها لا اختصاص الحكم ((قوله قلب النار)) جعل الأمر بالولوج مسيما عن الكذب لأن لازم الأمر الإلزام والالزام بولوج النار سيده الكذب عليه أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ويؤيده رواية مسلم من طريق غيره عن شعبة بلفظ من يكذب على ينج النار ولا بن ما جبه من طريق شريك عن منصور قال الكذب على يوجب أي يدخل النار ((قوله حدثنا أبو الوليد)) هو الطيالسي و((جامع بن شداد)) كوفي تابعي صغير وفي الإسناد لطيفة ثان أحدهما أنه من رواية تابعي برويه صحابي عن صحابي ثانيهما أنه من رواية الأبناء عن الأباء بخصوص رواية الأبي عن الجد وقد أفردت بالتصنيف ((قوله قلت للزبير)) أي ابن العوام ((قوله فحدث)) حذف مقوله إلى المشمل ((قوله كما يحدث فلان وفلان)) مسمى منهما في رواية ابن ماجه عبيد الله بن مسعود ((قوله أما)) بالميم المخففة وهي من حروف التنبيه وإني بكسر الهمزة ولم أفارقه أي لم أفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذا لا يجعل منذ أسلمت والمراد في الغلب والافتقار لها جاز

حدثنا حماد عن أيوب
عن محمد عن ابن أبي بكرة
عن أبي بكرة ذكر النبي
صلى الله عليه وسلم قال فان
دماءكم وأموالكم قال محمد
وأحسبه قال وأعرضكم
عليكم حرام كرمة يومكم
هذا في شهركم هذا ألا يبلغ
الشاهد الغائب وكان محمد
يقول صدق رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
ذلك الأهل بلغت من بين
* (باب) أثم من كذب على
النبي صلى الله عليه وسلم
* حدثنا علي بن الجعد قال
أخبرنا شعبة قال أخبرني
منصور قال سمعت أبا
ابن حراش يقول سمعت
علييا يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تكذبوا علي فإنه

الزبير الى الحبشة وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وانما أورد هذا الكلام على سبيل الترجيح للسؤال لان لازم الملازمة السماع ولازمة إعادة الحديث لكن منعه من ذلك ما خشيته من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عن أبيه عن ذلك يعني قلة رواية الزبير فسأته أي عن ذلك فقال يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت وعلمته أي وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة وعندي أمك وأختها طائفة عنده ولكني سمعته يقول ((قوله من كذب علي)) كذا رواه البخاري ليس فيه متعمدا وكذا أخرجه الأسماعيلي من طريق غندر عن شعبة وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكور وأخرجه ابن ماجه من طريقه ووافقه فيه متعمدا وكذا الأسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة والاختلاف فيه على شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ من حدث عني كذا ولم يذكر العمد وفي نسخة الزبير بهذا الحديث على ما ذهب اليه من اختيار قلة الحديث دليل للاصح في أن الكذب هو الاخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ والمخطئ وان كان غير مأثوم بالاجماع لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر لانه وان لم يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالاكتثار اذا لاكتثار مظنة الخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوقوف بنقله فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع فن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الاثم اذا تعمد الاكثار فن تم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الاكثار من الحديث وأما من أكثر منهم فمحمول على أنهم كانوا راقين من أنفسهم بالتثبت أو طالت أعمارهم فاحتجج الى ما عندهم فسئلوا فلم يحكمهم السكتان رضي الله عنهم ((قوله فليتبوا)) أي فليتخذوا لنفسهم منزلا يقال تبوا الرجل الميكان اذا اتخذ مسكنه وأمره في الخبر أيضا أو بمعنى التهديد أو بمعنى التهمك أو دعاء على فاعل ذلك أي بؤاه الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الامر على حقيقته والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا قال وأولها أولاه فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ بني له بيت في النار قال الطيبي فيه إشارة الى معنى القصص في الذنب وجزائه أي كما أنه قصص في الكذب التعمد فليقتصد بجزائه التبتوا ((قوله حدثنا أبو معمر)) هو البصري المقعد وعبد الوارث هو ابن شعيب وعبد العزيز هو ابن صهيب والاسناد كله بصريون ((قوله حديثنا)) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثرة ((قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم)) هو وما بعده في محل الرفع لانه فاعل يعنى وانما خشي أنس بما خشي منه الزبير ولهذا صرح بلفظ الاكثار لانه يظنه ومن حار حول الحق لا يأمن وقوعه فيه فكان التقليب منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين لانه تأخرت وفاته فاحتجج اليه كما قد مضى ولم يمكنه السكتان ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به ووقع في رواية عتاب بمهمة ومثناة فوقانية مولى هرمل سمعت أنسا يقول لولا أني أخشى أن أخطئ لحديثك بأشياء قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أحمد بإسناد فأشار الى أنه لا يحدث الا ما تحققه ويترك ما يشك فيه وجملة بهضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار الى ذلك بقوله لولا أن أخطئ وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحاً وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسمة وفي قصة تكثير الماء عند الوضوء وفي قصة تكثير الطعام ((قوله كذبا)) هو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب ((قوله حدثنا المسكن)) هو اسم وليس بنسب كما تقدم وهو من كبار شيوخ البخاري سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور وهما وهو مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري وليس فيه أعلى من الثلاثيات وقد أفردت في باب أكثر من عشرين حديثاً ((قوله من يقل)) أصله يقول وانما جزم بالشرط ((قوله ما لم أقل)) أي شيئاً لم أقله فحذف العائد وهو جازم وكذا القول لانه لا أكثر وحكم الفعل كذلك لا شتر كما هي في علة الامتناع

من كذب على فليج النار
* حدثنا أبو الوائلي قال
حدثنا شعبة عن جامع بن
شداد عن عامر بن عبد
الله بن الزبير عن أبيه قال
قلت للزبير اني لا أسمعك
تحدث عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كما يحدث
فلان وفلان قال أما اني
لم أفارقه وأكمن سمعته
يقول من كذب على
فليتبوا مقعده من النار
* حدثنا أبو معمر حدثنا
عبد الوارث عن عبد
العزيز قال قال أنس انه
لجئني أن أحدثكم حديثاً
كثيراً أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من تعمد
على كذبا فليتبوا مقعده
من النار * حدثنا المسكن
ابن ابراهيم قال حدثنا يزيد
ابن أبي عبيد عن سلمة بن
الأكوع قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
من يقل على ما لم أقل
فليتبوا مقعده من النار

وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتعبييرهما باللفظ الكذب عليه ومثلهما حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله وقد تضمنت بظاها هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن الاتيان بلفظ يوجب تغيير الحكم مع (٣) الاتيان باللفظ لاشتباه في أوليته والله أعلم ((قوله حدثنا موسى)) هو ابن اسمعيل التبوذكي ((قوله عن أبي حصين)) هو بهمة ملتين مفتوح الاول وأبو صالح هو ذكوان السهمان وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الادب من هذا الوجه ويأتي الكلام عليه فيه ان شاء الله تعالى وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الاخيرة وهي مقصود الباب وانما ساقه للمؤلف بتمامه ولم يختصره كما دلت عليه على ان الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يستوي فيه اليقظة والمنام والله سبحانه وتعالى أعلم فان قيل الكذب معصية الا ما استثنى في الاصلاح وغيره والمعاصي قد توعدهم بالانار فما الذي امتاز به الكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوعيد على من كذب على غيره فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن ضعفه ابنه امام الحرمين ومن بعده ومال ابن المنير الى اختباره ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو التحليل على استحلاله واستحلال الحرام كفر والتحليل على الكفر كفر وفيما قاله نظر لا يخفى والجمهور على أنه لا يكفر الا اذا اعتقد حل ذلك الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول اقامتهما سواء فقد دل قوله صلى الله عليه وسلم فليأتوا على طول الاقامة فيها بل ظاهره أنه لا يخرج من الاقامة ليجعل له منزلاً غيره الا أن الأدلة القطعية قامت على ان خلود التائب بعد تخرجه من الكفر بين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجنازة في حديث المغيرة حيث يقول ان كذبا على ليس ككذب على أحد وسند كرمباحته هناك ان شاء الله تعالى ونذكر فيه الاختلاف في نوبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أولا ((تنبيه)) رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً لانه بدأ بحديث على وفيه تمهيد الباطن وثني بحديث الزبير الدال على توقي العجابه وتخوهم من الكذب عليه وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم انما كان من الاكثار والمفضي الى الخطا لا عن أصل الحديث لانهم ما موردون بالتبليغ ونتم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة الى استواء تخريم الكذب عليه سواء كانت دعوى المصالح منه في اليقظة أو في المنام وقد أخرج البخاري حديث من كذب على أيضاً من حديث المغيرة وهو في الجنازة ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني اسرائيل ومن حديث واثله بن الاسقع وهو في مناقب قریش لكن ليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحاً واتفق مسلم على تخريج حديث على وأنس وأبي هريرة والمغيرة وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً وصح أيضاً في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم وورد بأسانيد حسنة من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأشجعي وأساب بن يزيد وخالد بن عرفطة وأبي امامة وأبي قريظة وأبي موسى الغافقي ومائشة فهؤلاء ثلاثون نفساً من الصحابة وورد أيضاً عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه فأول من رقت على كلامه في ذلك على بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة فقال روى هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من الجازين وغيرهم ثم ابراهيم الحارثي وأبو بكر البزار فقال كل منهما انه ورد من حديث أربعين من الصحابة وجميع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد في الاول قال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي رواه ستون نفساً من

حدثنا موسى قال حدثنا
أبو هريرة عن أبي حصين
عن أبي صالح عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال سمعوا
باسمي ولا تكتبوا بكتيبي
ومن رأي في المنام فقد
رأي فان الشيطان
لا يشغل في صورتي ومن
كذب على متعمداً فليأتوا
مفعلة من النار

(٣) قوله تغيير الحكم مع
الاتيان الخ كذا في النسخ
التي بأيدينا وليس فيه
سقطاً بين قوله تغيير الحكم
وقوله مع الاتيان فتأمل
وحرره اهـ

العجالة وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفسا وقد خربها
 بعض النيسابوريين فزادت قليلا وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات فجاء في التسعين
 وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني برويه نحو مائة من العجالة وقد جمعها بعده الحافظان يوسف
 ابن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر وتحصل من مجموع ذلك
 كله رواية مائة من العجالة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو في مطلق ذم
 الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من العجالة ولاجل كثرة
 طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال لأن شرط المتواتر اشتراطه طرفيه وما
 بينهم في الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها ففردها وأجيب بأن المراد بطلان كونه متواترا
 رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في إفادة العلم وأيضا فطريق
 أنس وحدها قدر رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين
 وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وقيل في كل منهما أنه متواتر عن صحابته
 فكان صحيفا فان العدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم كفي والصفات العلية في الرواية تقوم مقام
 العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وفي شرح فحجة الفكر وبينت هناك الرد على من ادعى
 أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث وبينت أن أمثله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجدا أو المصحف
 على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والخوض ورؤية الله في الآخرة والآخرة من قرأ يس وغفر ذلك والله
 المستعان وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الدنيا
 حديث أجمع العشرة على روايته غيره فقد تبعه غير واحد لكن الطرق عنهم موجودة فيما جزمه ابن
 الجوزي ومن بعده والثابت منها ما قد مضى ذكره في الصحاح على الزبير ومن الحسان طهمة وسعد وسعيد
 وأبو عبيدة ومن الضعيف المتماثل طريق عثمان وبقية الضعيف وساقط ((قوله باب كتابة العلم)) طريقة
 البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجوز فيها شيء بل يوردها على الاحتمال وهذه الترجمة من
 ذلك لأن السلف اختلفوا في ذلك عملوا تركوا وكان الأمر استغفروا والاجماع انعقد على جواز كتابة العلم
 بل على استحبابه بل لا يعدو جوابه على من خشي النسب أن من يتبعه عليه تبليغ العلم ((قوله حديثنا ابن
 سلام)) كذلك لا يصلي واسمه محمد وقد مرح به أبو داود وغيره ((قوله عن سفيان)) هو الثوري لأن وكيعا
 مشهور بالرواية عنه وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف يقال إنه ابن عبيدة (قلت) لو كان ابن عبيدة
 النسب لان القاعد في كل من روى عن متفي الاسم أن يحمل من أهمل نسبه على من يكون له به
 خصوصية من آثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا وهكذا نقول هنا لأن وكيعا قبل الرواية عن ابن عبيدة
 بخلاف الثوري ((قوله عن مطرف)) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضا ((قوله
 عن الشعبي)) والله مصنف في الديات سمعت الشعبي ((قوله عن أبي جيفة)) هو وهب السوائي وقد مرح
 بذلك الأصمعي في روايته والله مصنف في الديات سمعت أبا جيفة والاسناد كله كوفيون الأشيخ البخاري
 وقد دخل الكوفة وهو من رواية صحابي عن صحابي ((قوله قلت أمي)) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه
 ((قوله هل عندكم)) الخطاب لأمي والجمع إما لإرادته مع بقية أهل البيت أو للتعظيم ((قوله كتاب)) أي
 مكتوب أخذتموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أوحى إليه ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد
 هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله وله في الديات هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند
 أحمد بن زاهر عن جرير عن مطرف هل علمت شيئا من الوحي وأما سأل أبو جيفة عن ذلك لأن جماعة من
 الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لاسميا عليا شيئا من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها
 لم يطلع غيرهم عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة أيضا أقيس بن عباد وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة
 والاشتر القبي وحديثهما في مسند النسائي ((قوله قال لا)) زاد المصنف في الجهاد لا والذي تلقى الحبة

نسخة كتاب الوضوء
 (باب) كتابة العلم
 حدثنا ابن سلام قال
 أخبرنا وكيع عن سفيان
 عن مطرف عن الشعبي
 عن أبي جيفة قال قلت
 لأمي هل عندكم كتاب
 قال لا

ورأى النسبة ((قوله الاكتاب الله)) هو بالرفع وقال ابن المنبر فيه دليل على انه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله وهي المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل لأنه ذكره بالرفع ولو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً كذا قال والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع والمراد بذلك كراهتهم إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب وقدر واد المصنف في الدييات بلفظ ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهم ما يسطر رجل في الكتاب فالاستثناء الأول مفرغ والثاني منقطع معناه لكن ان أعطى الله رجلاً فلهما في كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق بن شهاب قال شهدت علياً على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقرأه عليكم إلا كتاب الله وهذه الصحيفة وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يرد بالفهم شيئاً مكتوباً ((قوله الصحيفة)) أي الورقة المكتوبة وللتأني من طريق الاشتقاق خرج كتاباً من قراب سيفه ((قوله العقل)) أي الديعة وانما سميت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بقناعات المقتول بالعقل وهو الحبل ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل الدييات والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها ((قوله وفكالك)) بكسر الفاء وفتحها وقال القراء الفتح أفصح والمعنى إن فيها حكم تخلص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك ((قوله ولا يقتل)) بضم اللام وللكشميني أن لا يقتل بفتح اللام وعطف الجملة على المفرد لان التقدير فيها أي الصحيفة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وسياق الكلام على مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والدييات ان شاء الله تعالى ووقع للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال ما عندنا شيء نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة فإذا فيها المدينة حرم الحديث ومسلم عن أبي الطفيل عن علي ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما في قراب سيفي هذا وأخرج صحيفة مكتوبة فيها عن الله من ذبح لغير الله الحديث وللتأني من طريق الاشتقاق وغيره عن علي فإذا فيها المؤمنون تتكافأ بذمهم يسعى بذمتهم أدناهم الحديث ولا جرم من طريق طارق بن شهاب فيها فرائض الصدقة والجمع بين هذه الأحاديث ان الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي وبين أيضاً السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان ان علياً كان يأمر بالامر فيقال قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشر هذا الذي تقول أهو شيء عهدته اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون الناس قد ذكره بطوله ((قوله حدثنا شيبان)) هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية وهو بفتح الدالين المعجمة بعدها تحتانية ثم موحدة ولبس في البخاري بهذا الصورة غيره ((قوله عن يحيى)) هو ابن أبي كثير ((قوله عن أبي سلمة)) في رواية المصنف في الدييات حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة ((قوله ان خراصة)) أي القبيلة المشهورة والمراد واحد منهم فأطلق عليه اسم القبيلة مجازاً واسم هذا القائل خراش بن أمية الخراشي والمقتول في الجاهلية منهم أمه أحر والمقتول في الاسلام من بني ليث لم يسم ((قوله حبس)) أي منع عن مكة (القتل) أي بالقباض والمثناة من فوق (أو الفيل) أي بالفاء المكسورة بعدها ياء تحتانية ((قوله كذا قال أبو نعيم)) أراد البخاري ان المشك فيه من شيخه ((قوله وغيره يقول الفيل)) أي بالفاء ولا يشك والمراد بالغير من رواه عن شيبان رقيقاً لا بني نعيم وهو عبيد الله بن موسى ومن رواه عن يحيى رقيقاً شيبان وهو حرب بن شداد كاسياً بني يسه عند المصنف في الدييات والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوهم مكة ومعهم الفيل ففتحها الله منهم وسلط عليهم الطبر الا بابل مع كون أهل مكة اذذاك كانوا كفاراً حرمه أهلها بعد الاسلام كذلك غزوا النبي صلى الله عليه وسلم أباها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره وسياق الكلام على المسئلة في كتاب الحج مفصلاً ان شاء الله تعالى ((قوله وسلط عليهم)) هو بضم أوله ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه ((قوله ولا تحل)) للكشميني ولم تحل وللمصنف في اللقطة من طريق الأوزاعي عن يحيى وان وهي

الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر * حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن خراصة قتلوا رجلاً من بني ليث عام ففتح مكة يقتل منهم قتلوه فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب راحلته فخطب فقال ان الله حبس عن مكة القتلى أو الفيل قال أبو عبد الله كذا قال أبو نعيم وسلط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون ألا وانما لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدى إلا وانها أحلت لي ساعة من نهار إلا وانها ساعتي هذه حرام

أبى بالمستقبل ((قوله لا يختلي)) بالخاء المعجمة أى لا يحصى يقال اختليته اذا قطعتة وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى وسيأتى ذكر الخلاف فيه في الحج ان شاء الله تعالى ((قوله الا لمنشد)) أى معرف وسيأتى الكلام على هذه المسئلة في كتاب اللقطة ان شاء الله تعالى ((قوله فن قتل فهو بخير النظرين)) كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الدييات عن أبي نعيم هذا الاسناد فن قتل له قتييل ((قوله واما ان يقاد)) هو بالقاف أى يقتص ووقع في رواية لمسلم اما ان يقادى بالفاء وزياد بالياء بعد الدال والصواب ان الرواية على وجهين من قالها بالقاف قال فيما قبلها اما ان يقتل بالقاف والمتناة والحاصل تفسير النظرين بالقصاص أو الدية وفي المسئلة بحث يأتى في الدييات ان شاء الله تعالى ((قوله بخير رجل من أهل اليمن)) هو أبو شاهب ميمونة وسيأتى في اللقطة مسمى والاشارة الى من سرقه وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم قلت للزاعى ما قوله اكتبوا الى قال هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) وبهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة ((قوله فقال رجل من قريش)) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتى في اللقطة ووقع في رواية لابن أبي شيبه فقال رجل من قريش يقال له شام وهو غلط ((قوله الا الاذخر)) كذا هو في روايتنا بالنصب ويجوز رفعه على البدل مما قبله ((قوله الا الاذخر الا الاذخر)) كذا هو في روايتنا والثانية على سبيل التأكيد ((قوله حدثنا عمرو)) هو ابن دينار الهنكى ((قوله عن أخيه)) هو همام بن منبه بتشديد الميم وحدة المكسورة وكان أكبر منه سنًا لكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الاسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو ((قوله فانه كان يكتب ولا أكتب)) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من كثرة ما عند عبد الله بن عمرو وأى ابن العاص على ما عنده ويستفاد من ذلك ان أبا هريرة كان جازما بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم منه الا عبد الله مع ان الموجود المروى عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروى عن أبي هريرة باضعاف مضاعفة فان قلنا الاستثناء منقطع فلا إشكال اذا التقدير لم يكن الذى كان من عبد الله وهو الكتاب لم يكن منى سواء لزم منه كونه أكثر حديثا منه تقضية العادة أم لا وان قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات أحدها ان عبد الله كان مشغولا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالعلم فقلت الرواية عنه ثانيها انه كان أكثر مقامة بعد فتوح الامصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة اليهما من يطلب العلم كالرحلة الى المدينة وكان أبو هريرة متصديقا فيها للفتوى والتحديث الى ان مات ويظهر هذا من كثرة من جل عن أبي هريرة فقد ذكر البخارى انه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ولم يقع هذا غيره ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بأن لا ينسب ما يحدثه به كما سئل كره قريبا رايها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام يحمل جل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الاخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين والله أعلم ((نتيجه)) قوله ولا أكتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال فحدثت عند أبي هريرة بحديث فأخذ يدي الى بيته فأرانا كتابا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال هذا هو مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام أصح ويمكن الجمع بأن لم يكن يكتب في العهد النبوى ثم كتب بعده (قلت) وأقوى من ذلك انه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبا عنده ان يكون بخطه وقد ثبت انه لم يكن يكتب فتعين ان المكتوب عنده بغير خطه ((قوله تابعه معمر)) أى ابن راشد يعنى تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر وأخرجهما أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قالوا سمعنا أبا هريرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منى الا ما كان من عبد الله بن عمرو وفاته كان يكتب بيده ويعي بقلبه وكنت أعى ولا أكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فاذن له استأذنه حسن وله طريق أخرى أخرجهما العقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان عن عقيل عن

لا يختلي شوكها ولا يعضد شجرها ولا تلتقط ساقطتها الا لمنشد فن قتل فهو بخير النظرين اما ان يقتل واما ان يقاد أهل القتييل بخاء رجل من أهل اليمن فقال اكتب لي يا رسول الله فقال اكتبوا لابي فلان فقال رجل من قريش الا الاذخر الا الاذخر يا رسول الله فانما يجعله في بيوتنا وقبورنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا الاذخر * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني وهب بن منبه عن أخيه قال سمعت أبا هريرة يقول ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه منى الا ما كان من عبد الله بن عمرو وفاته كان يكتب ولا أكتب تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة * حدثنا يحيى ابن سليمان بن يحيى قال حدثني ابن وهب قال

المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمر وفاته كان يكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب بيده ما سمع منه فأذن له الحديث وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمر وكنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهتني قریش الحديث وفيه أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق وله طرق أخرى عن عبد الله بن عمر ويقوى بعضها بعضا ولا يلزم منه أن يكون في الوعى سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ويحتمل أن يقال تحمّل أكثرية عبد الله بن عمر على ما قال به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لابي هريرة لانه قال في حديثه فأنسيت شيئا بعد جاز أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء بخلاف عبد الله فان الذي سمعه مضبوط بالكتابة والذي أنشأ عن أبي هريرة صرح بذلك إضعاف ما أنشأ عن عبد الله بن عمر وتصدي أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية بخلاف عبد الله بن عمر وفي الأهرين ويستفاد منه ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة الحديث عنه وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن رواه مسلم والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والأذن في غير ذلك أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والأذن في تفريقها أو النهي متقدم والأذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربهما مع أنه لا ينافيها وقيل النهي خاص عن خشية منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والأذن لمن آمن منه ذلك ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الأصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا لكن لما قصرتم الله عنهم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فله الحمد ((قوله أخبرني يونس)) هو ابن يزيد ((قوله عن عبيد الله بن عبد الله)) أي ابن عتبة بن مسعود ((قوله لما شئت)) أي قومي ((قوله وجهه)) أي في مرض موته كما سيأتي ولله مصنف في المغازي وللأشعثي لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة مولد مصنف من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته صلى الله عليه وسلم بأربعة أيام ((قوله بكتاب)) أي بأدوات الكتاب ففيه مجاز الحذف وقد صرح بذلك في روايته لمسلم قال أنشئت بالكتف والدواة والمراد بالكتف عظم الكتف لأنهم كانوا يكتبون فيها ((قوله أكتب)) هو باسكان الباء جواب الأمر ويجوز الرفع على الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي أمر بالكتابة ويحتمل أن يكون على ظاهره كما سيأتي البحث في المسئلة في كتاب الصلح أن شاء الله تعالى وفي مسند أحمد من حديث علي أنه لما مور بذلك ولفظه أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن آتبه بطبق أي كتف يكتب ما لا تفضل أمته من بعده ((قوله كتابا)) بعد قوله بكتاب فيه الجناح التام بين الكلامين وإن كانت أحدهما بالحقيقة والآخرى بالجاز ((قوله لا تضلوا)) هو نفي وحذف النون في الروايات التي اتصلت لنا لانه بدل من جواب الأمر وتعد جواب الأمر من غير حرف العطف جاز ((قوله غلبه الوجع)) أي فبشق عليه أملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة وكان عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل قال القرطبي وغيره أنشئت الأمر وكان حق المأمور أن يبادر للاعتزال لكن ظهر الأمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب وأنه من باب الإرشاد إلى الصلح ففكر هو أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى ما فرظنا في الكتاب من شيء وقوله تعالى تبيان لكل شيء ولهذا قال عمر حين بنا كتاب الله وظهر الطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وما تفهمه من زيادة الإيضاح ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان وإيجال يتركه لاختلاف فهم لانه لم يترك التبليغ لخالفه من خالف وقد كان الصحابة يراجعونه

أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجهه قال انشؤني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده قال عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسينا فاختلفوا وكثرت الغلط قال قوموا عني

في بعض الامور ما لم يحزم بالامر فاذا عزم امتثلوا وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى
وقد عده هذا من موافقة عمر رضي الله عنه واختلاف في المراد بالكتاب فقيل كان أراد أن يكتب كتابا
ينص فيه على الاحكام ليرتفع الاختلاف وقيل بل أراد أن ينص على اساسي الخلاف بعده حتى لا يقع بينهم
الاختلاف قاله سفيان بن عيينة ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة ادي
لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا فاني أخاف أن يتخفى ممن ويقول قائل ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر
أخرجه مسلم وللصنف معناه وقع ذلك فلم يكتبه الا في الاول أظهر أقول عمر كتاب الله حسنا أي كافيينا مع انه
يشمل الوجه الثاني لانه بعض افراده والله أعلم **فائدة** قال الخطابي انما ذهب عمر الى أنه لو نص بخيار بل
الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد وتعبه ابن الجوزي بانه لو نص على شيء أو شيء لم يبطل
الاجتهاد لان الطوائف لا يمكن حصرها قال وانما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجهد بذلك
المناقضون سبيلا الى الطعن في ذلك المكتوب وسيأتي ما يؤيده في آخر المغازي **قوله** ولا ينبغي عندي
التنازع فيه اشعار بان الاولى كان المبادرة الى امتثال الامر وان كان ما اختاره عمر صوابا اذ لم يتدارك
ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد كما قدمناه قال القرطبي واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم
لا يصلي أحد العصر الا في بني قريظة فتخوف ناس فوت الوقت فصلاوا وتمسك آخرون بظاهر الامر فلم يصلاوا
فما عذب أحد منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح والله أعلم **قوله** نخرج ابن عباس يقول
ظاهرة ان ابن عباس كان معهم وانه في تلك الحالة خرج قائلا هذه المقالة وليس الامر في الواقع على
ما يقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس المذكور انما كان يقوله عندما يحدث بهذا الحديث في رواية
معه عند المصنف في الاعتصام وغيره قال عبد الله بن فكان ابن عباس يقول وكذا الاجد من طريق جرير
ابن حازم عن يونس بن يزيد وجرير بن عبد الله بن عمرو وهو عمدة الباب ووجه رواية حديث الباب ان ابن عباس
فيه في مكانه اللاتقي به الحديث عبد الله بن عمرو وهو عمدة الباب ووجه رواية حديث الباب ان ابن عباس
ما حدث عبد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك ويدل عليه رواية أبي نعيم
في المستخرج قال عبيد الله فسمعت ابن عباس يقول الى آخره وانما نعت جله على غير ظاهره لان عبيد الله
تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لانه ولد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بقعدة طويلة ثم سمعها
من ابن عباس بعد ذلك بقعدة أخرى والله أعلم **قوله** الرزية هي بفتح الراء وكسر الزاي بعد ياء ثم همزة
وقد تسهل الهمزة وتشدد الياء ومعناها المصيبة وزاد في رواية معمر لا اختلافهم واغظهم أي ان الاختلاف
كان سببا لترك كتابة الكتاب وفي الحديث دأب كل على جوار كتابه العلم وعلى ان الاختلاف قد يكون
سببا في حرمان الخبر كما وقع في قصة الرجال الذين تخاصموا فرفع تعيين ليلة القدر بسبب ذلك وفيه وقوع
الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه فيه وسند كبريئة ما يتعلق به في أوخر السيرة
النبوية من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى **قوله** قد علم حديث علي أنه كتب عن النبي صلى الله عليه
وسلم بطرقه احتمال أن يكون انما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه النبي وتوفي بحديث أبي
هريرة وفيه الامر بالكتابة وهو بعد النبي فيكون نامعا وثالث بحديث عبيد الله بن عمرو وقد بينت ان في
بعض طرقه اذن النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الامر أن يكتبه والابن
شاء لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعشى وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه صلى الله عليه
وسلم هم ان يكتب لامتته كتابا يحصل معه الامن من الاختلاف وهو لا يهمل الا بحتي **قوله** باب العلم أي
تعليم العلم بالليل والعظة تقدم انما الوعظ وأراد المصنف التقيية على أن النبي عن الحديث بعد العشاء
مخصوص بما لا يكون في الخير **قوله** صدقة هو ابن الفضل المروزي **قوله** عن هند هي بنت الحرث
الفراسية بكسر الفاء والسين المهملة وفي رواية الكشي من يجلها عن امرأة **قوله** وعمر هو
رواية بالرفع ويجوز الكسر والمعنى ان ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال وعمر وهو ابن دينار فعلى رواية

ولا ينبغي عندي التنازع
نخرج ابن عباس يقول
ان الرزية كل الرزية
ما حال بين رسول الله صلى
الله عليه وسلم وبين كتابه
باب العلم والعظة بالليل
حدثنا صدقة قال أخبرنا
ابن عيينة عن معمر عن
الزهري عن هند عن أم
سليمة وعمر

المكسر يكون معطوفا على معمر وعلى رواية الرفع يكون استثناء كان ابن عيينة حدث بخلف صيغة الاداء
وقد جرت عادته بذلك وقد روى الحميدي هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال حدثنا معمر عن الزهري
قال حدثنا معمر وروى يحيى بن سعيد عن الزهري فصرح بالحديث عن الثلاثة ((قوله ويحيى بن سعيد)) هو
الانصاري وأخطأ من قال انه هو القاطن لانه لم يسمع من الزهري ولا يقبىه ووقع في غير رواية أبي ذر عن
امراءة بدل قوله عن هند في الاسناد الثاني والحاصل ان الزهري كان رجلا مجهولاً وربما هو روى عنه ما رواه
مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري ولم يذكر هندا ولا أم سلمة ((قوله سبحان الله ماذا))
ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم وعبر عن الرحمة بالخزان كقوله تعالى خزان رحمة ربك وعن
العذاب بالفتن لانها أسبابه قاله الكرماني ويحتمل أن تكون مأثورة موصوفة ((قوله أنزل)) بضم الهمزة
وللهكسمة في أنزل الله باظهار الفاعل والمراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقصود وأما النبي صلى الله
عليه وسلم أوحى اليه في نومة ذلك بما يقع بعده من الفتن فعبر عنه بالانزال ((قوله وماذا فتح من الخزان))
قال الداودي الثاني هو الاول والثاني قد يعطف على نفسه تأكيذا لان ما يفتح من الخزان يكون سببا للفتنة
وكانه فهم ان المراد بالخزان خزان فارس والروم وغيرهما مما فتح على الصحابة لكن المغاربة بين الخزان
والفتن أوضح لانهم ما غير متلازمين وكم من نائل من تلك الخزان سالم من الفتن ((قوله صاحب الحجر)) بضم
الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وانما خصهن بالابقاظ لانهن
الحاضرات حينئذ من باب ابدانفسك ثم بمن تقول ((قوله فرب كاسية)) استدلال به ابن مالك على أن رب
في الغالب للتكثير لان هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل النار انتهى وهذا يدل لوروده في التنكير
لألاكثر يتفاهيه ((قوله عارية)) بتخفيف اليا وهى بحرورة في أكثر الروايات على التعت قال السهيلي
انه الاحسن عند سيبويه لان رب عنه حرف جر يلزم صدر الكلام قال ويجوز الرفع على اضماعه مبتدأ
والجمله في موضع النعت أى هى عارية والفعل الذى تتعلق به رب محذوف انتهى وأشار صلى الله عليه وسلم
بذلك الى موجب استيقاظ أزواجه أى ينبغي لهن أن لا يتغافلن عن العبادة ويعقدن على كونهن أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونديه ذكر الله بعد الاستيقاظ
مواقظ الزجل أهله بالدليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث وسيأتى بقيمة الكلام على هذا الحديث في كتاب
الفتن أن شاء الله تعالى وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر والثاني
عمر وروى يحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسخ وهذا قد قبل انها صحابية
فانصح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن مثله وأما سلمة هى أم المؤمنين وكانت تلك الليلة
ليلتها وفي الحديث استحباب الاسراع الى الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى واستعجبوا بالصبر والصلاة
وكان صلى الله عليه وسلم اذا حزبه أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلى وسبأنى
ذلك في مواضع وفيه التسبيح عند رؤية الاشياء الموهولة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شئ يتوقع
حصوله والارشاد الى ما يدفع ذلك المحذور والله أعلم ((قوله باب السمر)) هو بفتح المهملة والميم وقيل
الصواب اسكان الميم لانه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم وهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة
والتي قبلها ((قوله في العلم)) كذا في رواية أبي ذر باضافة الباب الى السمر وفي رواية غيره باب السمر في العلم
بتثوين باب ((قوله حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن)) أى انه حدثه عبد الرحمن وفي رواية غير أبي ذر
حدثني عبد الرحمن والليث وعبد الرحمن قرينان ((قوله عن سالم)) أى ابن عبد الله بن عمر ((قوله أبي
حمزة)) بفتح المهملة وسكون المثناة واسم أبي حمزة عبد الله بن حذيفة العدوي وأما أبو بكر الرازي فتابعي
مشهور ولم يسم وقد قيل ان اسمه كنيته ((قوله صلى لنا)) أى امانا وفي رواية بتأنيده ((قوله العشاء))
أى صلاة العشاء ((قوله في آخر حياته)) جاء مقيداً في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم
بشهر ((قوله رأيكم)) هو بفتح المثناة لانها مفعول بالخاطب والكاف ضمير تان لا محمل لهما من الاعراب

ويحيى بن سعيد عن
الزهري عن هند عن أم
سلمة قالت استيقظ النبي
صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة فقال سبحان الله ماذا
أنزل الليلة من الفتن وماذا
فتح من الخزان أيقظوا
صاحب الحجر فرب كاسية
في الدنيا عارية في الآخرة
((باب السمر في العلم))
حدثنا سعيد بن عفير
قال حدثني الليث قال
حدثني عبد الرحمن بن خالد
عن ابن شهاب عن سالم
وأبي بكر بن سليمان بن
أبي حمزة أن عبد الله بن
عمر قال صلى بنا النبي صلى
الله عليه وسلم العشاء في
آخر حياته فلما سلم قام
فقال أرايتكم ليلىكم هذه

والهمزة الاولى للاستفهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو أبصرتكم وهي منصوبة
على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا نعم قال فأضبطوها وتردأ رأيكم للاستخبار كما في قوله تعالى قل
أرأيتم أن أناكم عذاب الله الآية قال الزمخشري المعنى أخبروني ومعلق الاستخبار محذوف تقديره
من تدعون ثم يكتمهم فقال أخبر الله تدعون انتهى وانما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزمخشري
في الآية إلى هذا الحديث وفيه نظر لانه جعل التقدير أخبروني ليثبتكم هذه فاحفظوها وليس ذلك مطابقا
لسياق الآية ((قوله فان رأس)) وللأصلي فان على رأس أي عند انتهاء مائة سنة ((قوله منها)) فيه دليل
على أن من تكون لا بتدعاء الغاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك نحاة البصرة وأولوا ما ورد من
شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس ما زلت أحب الدنيا من يومئذ وقوله
مطربا من يوم الجمعة إلى الجمعة ((قوله لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض)) أي لا تنموجود أحد ذلك وقد
ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتي في الصلاة مع بقية الكلام عليه
قال ابن بطلانغا أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه المدة تحترم الجليل الذي هم فيه فوعظهم بقصر
أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة وقال النووي المراد أن كل
من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس
فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم ((قوله حدثنا الحكم)) بفتحين هو ابن عتبة بالمشاة
أصغير عتبة وهو تابعي صغير وكان أحد الفقهاء ((قوله ثم جاء)) أي من المسجد ((قوله نام الغليم)) بضم الميم
وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك اخبارا منه صلى الله عليه وسلم بنومه أو
استفهاما محذوف الهمزة وهو الواقع ووقع في بعض النسخ يأم الغليم بالنداء وهو تصغير لم تثبت به رواية ((قوله
أو كلمة)) بالشك من الراوي والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة في رواية أخرى نام الغلام ((قوله غطيته)) بفتح
العين المجهمة وهو صوت نفس النائم والخير أقوى منه ((قوله أو غطيته)) بالخاء المجهمة والشك فيه من الراوي
وهو بمعنى الأول قاله الداردي وقال ابن بطلانغا لم أجده بالخاء المجهمة عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال
هو هنا وهم انتهى وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب انه دون الغطيطة ((قوله ثم صلى ركعتين)) أي ركعتي
الفجر وأغرب الكرماني فقال انما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتضى ابن
عباس به فيها بخلاف الركعتين أولان الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكأنه ظن أن الركعتين من
جدة صلاة الليل وهو محتمل لكن جعلهما على سنة الفجر أولى ليحصل الختم بالوتر وسيأتي تفصيل هذه
المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر ان شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة لقوله فيه قام
فقال بعد قوله صلى العشاء وأما حديث ابن عباس فقال ابن المنير ومن تبعه يحتمل أن يريد أن أصل السهر
يثبت بهذه الكلمة وهي قوله نام الغليم ويحتمل أن يريد أن تقاب ابن عباس لحوال النبي صلى الله عليه
وسلم ولا فرق بين التلميم من القول والتلميم من الفعل فقد سمر ابن عباس ليثنيه في طلب العلم زاد الكرماني
أو ما يفهم من جعله آية على عينية كانه قال له قف عن عيني فقال وقفت اه وكل ما ذكره مترس لان من
يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى ساهرا أو صبيح ابن عباس يسمى سهر الا سهر إذا السهر لا يكون الا عن تحدث
قاله الأصمعي وبعدها الاخير لان ما يقع بعد الانتباه من النوم لا يسمى سهر وقال الكرماني تبعه غيره أيضا
يحتمل أن يكون مراد البخاري أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للمواطنة وحديثه صلى
الله عليه وسلم كاه علم وفوائد ((قلت)) والاولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في
هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنعه المصنف كثيرا يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء
بتتبع طرق الحديث والنظر في مواقع ألفاظ الرواة لان تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه
بالظن وانما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل على حقيقة السهر بعلم العشاء
وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال بت في بيت ميمونة فتحدث رسول

فان رأس مائة سنة منها
لا يبقى ممن هو على ظهر
الأرض أحد حدثنا آدم
قال حدثنا شعبة قال حدثنا
الحكم قال سمعت سعيد بن
جبير عن ابن عباس قال
بت في بيت خاتني ميمونة
بنت الحارث زوج النبي
صلى الله عليه وسلم وكان
النبي صلى الله عليه وسلم
عندها في ليثها فصلى
النبي صلى الله عليه وسلم
العشاء ثم جاء إلى منزله فصلى
أربع ركعات ثم نام ثم قام
ثم قال نام الغليم أو كلمة
تشبهها ثم قام فقامت عن
يساره فجعلني عن عينية
فصلى خمس ركعات ثم
صلى ركعتين ثم نام حتى
سمعت غطيته أو غطيته
ثم خرج إلى الصلاة

الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد الحديث فحقت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى
تفسير ولا رجم بالظن فان قيل هلما انما يدل على السهر مع الالهي في العلم فالجواب أنه يلحق به والجامع
تحصيل الفائدة أو هو بدليل القهوى لانه اذا شرع في المباح في المستحب من طريق الاولى وسند كبريا
مباح هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولا في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ويدخل
في هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء وقد ذكره المصنف في كتاب
الصلاة ولانس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يسهر مع أبي بكر في الامر من أمور المسلمين أخرجه الترمذي والنسائي ورجاله ثقات
وهو صحيح في المقصود الا أن في اسناده اختلافا على علقمة فلذلك لم يصر على شرطه وحديث عبد الله بن
عمر وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني اسرائيل حتى يصبح لا يقوم الا الى عظيم صلاة رواه أبو
داود وصححه ابن خزيمة وهو من رواية أبي حسان عن عبد الله بن عمر وليس على شرط البخاري وأما
حديث لاسهر الا لصل أو مسافر فهو عندنا حديثه راو مجهول وعلى تقدير ثبوته فالسهر في العلم يلحق
بالسهر في الصلاة نافذة وقد سهر عمر مع أبي موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فقال عمر أنا
في صلاة والله أعلم ((قوله باب حفظ العلم)) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة وذلك لانه كان أحفظ
للحديث قال الشافعي رضي الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر
يترحم عليه في جنازته ويقول كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد وقد
دل الحديث الثالث من الباب على انه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالموجود من حديثه أكثر من
الموجود من حديث غيره من المكثرين ولا يعارضه - إذا ما تقدم من تقديمه عبد الله بن عمر وعلى نفسه في
كثرة الحديث لا نافذة منا الجواب عن ذلك ولان الحديث الثاني من الباب دل على انه لم ينس شيئا سمعه ولم
يثبت مثل ذلك لغيره ((قوله حديثنا عبد العزيز)) هو الاوبى المدني والاسناد كله مدنيون ((قوله أكثر
أبو هريرة)) أي من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به المصنف في البيوع من طريق
شعيب عن الزهري وله فيه وفي المزارعة من طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي ويقولون
صالح المهاجرين والانصار لا يحدثون مثل أحاديثه وبها تبين الحكمة في ذكره المهاجرين والانصار ووضعه
المظهر موضع المصغر على طريق الحكاية حيث قال أكثر أبو هريرة ولم يقل أكثر ((قوله ولولا آيتان))
مقول قال لا مقول يقولون وقوله ثم يتلو مقول الاعرج وذكره بلفظ المضارع استحضار الصورة التلاوة
ومعناه لولا ان الله ذم الكافرين لله لم ما حدث أصلا لكن لما كان السكتان حراما وجب الاظهار فلهذا
حصلت الكثرة لكثرة ما عنده ثم ذكر سبب الكثرة بقوله ان اخواننا أراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله
والمراد بالاخوة اخوة الاسلام ((قوله يشغلهم)) بفتح أوله من الثلاثي وحكى ضعه وهو شاذ ((قوله الصفيق))
باسكان الفاء هو ضرب اليد على اليد وجرحت به عاداتهم عند عقد البيع ((قوله في أموالهم)) أي القيام على
مصالح زوجهم ولمسلم كان يشغلهم عمل أرضهم ولابن سعد كان يشغلهم القيام على أرضهم ((قوله وان أبا
هريرة)) فيه التثنية اذ كان نسق الكلام أن يقول وأني ((قوله اشبع)) بالهمزة لعليل للدلالة على الثابت
في غير البخاري أيضا وللأصمعي شيع بموحدة أوله وزاد المصنف في البيوع وكنت أمر أمسكينا من
مساكين الصفة ((قوله ويحضر)) أي من الاحوال ((ويحفظ)) أي من الاقوال وهما معطوفان على قوله
يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهد الحديث أبي
هريرة هذا ولفظه لا أشن أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا نسمع ذلك انه كان مسكينا لا شيء له
ضيفا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن
عمارة بن حزم انه قيل في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا فمیل أبو هريرة يحدثهم عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فبراجهون فيه حتى يعرفوه ثم يحدثهم بالحديث

((باب حفظ العلم)) حديثنا
عبد العزيز بن عبد الله
قال حديثنا مالك عن ابن
شهاب عن الاعرج عن
أبي هريرة قال ان الناس
يقولون أكثر أبو هريرة
ولولا آيتان في كتاب الله
ما حدثت حديثا ثم يتلو
ان الذين يكتمون ما أنزلنا
من البينات والهدى
الى قوله الرحيم ان اخواننا
من المهاجرين كان
يشغلهم الصفيق بالاسواق
وان اخواننا من الانصار
كان يشغلهم العمل في
أموالهم وان أبا هريرة
كان يلزم رسول الله صلى
الله عليه وسلم اشبع بطنه
ويحضر ما لا يحضرون
ويحفظ ما لا يحفظون

كذلك حتى فعل مراراً فترت يومئذ أن أباه ريرة أحفظ الناس وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه قال الترمذي حسن واختلف في اسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة وتابعه يونس بن يزيد والاسنادان جميعاً محفوظان عنهما الشيخان وزادوا في روايتهما عن الزهري شيئاً سنذكره في هذا الحديث الثاني ((قوله حدثنا أحمد بن أبي بكر)) هو الزهري المديني صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب من رواية الأصيلي وأبي ذر وهو تركبته انتهى والاسناد كله مدينون أيضاً وكذا الذي بعده ((قوله كثيراً)) هو صفة لقوله حديثاً لأنه اسم جنس ((قوله فغرف)) لم يذكر المغر وف منه وكانها كانت إشارة محضة ((قوله ضم)) وللكشيميني والباقيين ضمه وهو بفتح الميم ويجوز ضمها وقيل يتبعين لأجل ضمه الهاء ويجوز كسرهما لكن مع اسكان الهاء وكسرهما ((قوله فما نسيت شيئاً بعد)) هو مقطوع بالإضافة مبنى على الضم وتنكير شيئاً بعد الذي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئاً مجمعه منه وفي رواية يونس عند مسلم فما نسيت به ذلك اليوم شيئاً حدثني به وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث ووقع في رواية شعيب فما نسيت من مقالته ثلاث من شيء وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لأن أباه ريرة نسيه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة الوحيدة أو يحتمل أن تكون وقعت له قضيتان فأتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والقضية التي رواها سعيد المقبري عامة وأما أخرجه ابن وهب عن طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره فقلت اني سمعته منك فقال ان كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فقد يفسل به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سنذكره هذا ضعيفاً وعلى تقدير ثبوته فهو نادور يلتحق به حديث أبي سلمة عنه لا عدوى فانه قال فيه ان أباه ريرة أنكره قال فأنكره نسي شيئاً غيره ((فائدة)) المقالة المشار اليها في حديث الزهري أهممت في جميع طرقه وقد وجدتها مصرحاً بها في جامع الترمذي وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً مما فرض الله فيتمهلمن ويعلمهن الادخل الجنة فذكر الحديث وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومهزلة واضحة من علامات النبوة لأن النسيان من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخاف عنه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو هريرة وآخرون عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صاحبائي وأسألك علماً لا ينسى فأمن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقلنا نحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكم الغلام الدوسي وفيه الحث على حفظ العلم وفيه ان التقاليد من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضيلة التكسب لمن له عيال وفيه جواز اخبار المرء بما فيه من فضيلة اذا اضطر الى ذلك وأمن من الاعجاب ((قوله ابن أبي ذيل بهذا)) أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لأن ابن أبي ذيل لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم انه محمد بن إبراهيم بن دينار المديني كور قبل فيكون مراده ان السياقين متحدان الا في اللفظة المبينة فيه وليس كما ظن لأن ابن أبي ذيل اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو ليس بكشي أباً سمعته بل وابن دينار جهني بكشي أباً عبد الله لكن اشتركا في الرواية عن ابن أبي ذيل لهذا الحديث وغيره وفي كونهم مدينيين وجوز بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي ذيل وكل ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقه بالاسناد المذكور والمتن من غير تغيير الا في قوله بيديه فانه ذكرها بالافراد وقال فيها أيضاً فغرف وهي رواية الاكثرين في حديث الباب ووقع في رواية المستملي وحده يحذف بدل فغرف وهو تحريف لما

حدثنا أحمد بن أبي بكر
أبو مصعب قال حدثنا محمد
ابن إبراهيم بن دينار عن
ابن أبي ذيل عن سعيد
المقبري عن أبي هريرة
قال قلت يا رسول الله اني
أسمع منك حديثاً كثيراً
أنساه قال أبسط ردائك
فبسطته قال فغرف بيديه
ثم قال ضم فضمته فما نسيت
شيئاً بعد * حدثنا إبراهيم
ابن المنذر قال حدثنا ابن
أبي ذيل بهذا أو قال
غرف بيديه فيه

وضع من سياقه في علامات النبوة وقدر واد ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال ففرف ((قوله حدثنا
 اسمعيل)) هو ابن أبي أويس ((حدثني أخى)) هو أبو بكر عبد الحميد ((قوله حفظت عن)) وفي رواية
 الكشي من بدل عن وهي أصرح في تلقيه من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ((قوله رعاين)) أى
 ظرفين أطلق المثل وأراد به الحال أى فوعين من العلم وهذا التقرير يندفع براد من زعم ان هذا يعارض
 قوله في الحديث الماضي كنت لا أكتب وانما مراده ان محفوظه من الحديث لو كتب للاوعاين ويحتمل
 ان يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتر كعنده والاول أولى ووقع في المسند عنه
 حفظت ثلاثة أجريه بثبت من اجرائين وليس هذا بخلاف الحديث الباب لانه يحمل على ان أحد الوعاين كان
 أكبر من الآخر بحيث يحكى ما فى الكبير في جرائين وما فى الصغير في واحد ووقع في الحديث الفاضل
 للراهر عنى من طريق منقطعة عن أبي هريرة خمسة أجريه وهو ان ثبت محمول على نحو ما تقدم وعرف
 من هذا ان ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره ((قوله بثبت)) بفتح الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة
 ساكنة تدغم في المثلثة التي بعدها أى أذعته ونشرته زاد الاسمعيل في الناس ((قوله قطع هذا البلعوم))
 زاد في رواية المسند الى قال أبو عبد الله يعنى المصنف البلعوم مجرى الطعام وهو بضم الموحدة وكنى بذلك عن
 القتل وفي رواية الاسمعيلى قطع هذا يعنى رأسه رجل العلماء الوعاين الذي لم يثبت على الاحاديث التي فيها تبين
 أسامى أمر السوء وأحوالهم وزعمهم وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه
 منهم كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وامارة الصبيان بشير الى خلافة يزيد بن معاوية لانها كانت سنة
 ستين من الهجرة واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة وستين الى الإشارة الى شئ من ذلك أيضا في
 كتاب الفتن ان شاء الله تعالى قال ابن المنير جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة الى تصحيح باطلهم حيث
 اعتقدوا ان للشرعية ظاهرا وباطنا وذلك الباطل انما حاصله الانحلال من الدين قال وانما أراد أبو هريرة
 بقوله قطع أى قطع أهل الجور رأسه اذ انما عوا عيبه لعلهم وتضلله لسميهم ويؤيد ذلك ان الاحاديث
 المكتوبة لو كانت من الاحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره في الحديث الاول من الآية الدالة على
 ذم من كتم العلم ولم وقال غيره يحتمل أن يكون أراد مع المصنف المذكور ما يتعلق باشرط الساعة وتغير
 الأحوال والملاحم في آخر الزمان فينكر ذلك من لم يألفه واعترض عليه من لا شعور له به ((قوله باب
 الانصات للعلماء)) أى السكوت والاستماع لما يقولونه ((قوله حدثنا جاج)) هو ابن منى قال ((قوله عن
 جرير)) هو ابن عبد الله البجلي وهو جد أبي زرعة الراوى عنه هنا ((قوله قال له في حجة الوداع)) اذ عي بعضهم
 ان لفظه زيادة لان جريرا انما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت
 النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما وما جزم به يعارضه قول البغوى وابن حبان انه أسلم في رمضان سنة
 عشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لجرير وهذا
 لا يحتمل التأويل فيبقى ما قال البغوى والله أعلم ((قوله يضرب)) هو بضم الباء في الروايات والمعنى
 لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضا وسبأى بقية الكلام عليه في كتاب الفتن ان
 شاء الله تعالى قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لان العلماء ورثة الانبياء كأنه أراد به هذا
 مناسبة الترجمة للحديث وذلك ان العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جدا وكان اجتماعهم
 لرمى الجمار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عني مناسككم كما ثبت في صحيح مسلم فلما خطبهم
 ليعلمهم ناسب ان يأمرهم بالانصات وقد وقع التفريق بين الانصات والاستماع في قوله تعالى واذقروا
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا ومعناها مختلف فالانصات هو السكوت وهو يحصل ممن يستمع وممن لا يستمع
 كأن يكون متفكرا في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون النطق بكلام آخر
 لا يشغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه وقد قال سفيان الثوري وغيره أول العلم الاستماع ثم
 الانصات ثم الحفظ ثم العمل ثم الشروع عن الاصمعي تقديم الانصات على الاستماع وقد ذكره علي بن المديني

* حدثنا اسمعيل قال
 حدثني أخى عن ابن أبي
 ذئب عن سعيد المقبري
 عن أبي هريرة قال حفظت
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وطائين فأما
 أحدهما فبثته وأما
 الآخر فلو بثته قطع هذا
 البلعوم ((باب)) الانصات
 للعلماء * حدثنا جاج قال
 حدثنا شعبة قال أخبرني
 علي بن مدرك عن أبي
 زرعة عن جرير ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له
 في حجة الوداع استنصت
 الناس فقال لا ترجعوا
 بعدي كفارا يضرب
 بعضكم رقاب بعض

أنه قال لابن عيينة أخبرني معمر بن سليمان عن كهمس عن مطرف قال الانصات من العيينة فقال له ابن عيينة وما تدري كيف ذلك قال لا اذا حدثت رجلا فلم ينظر اليك لم يكن منصتا انتهى وهذا محمول على الغالب والله أعلم ((قوله باب ما يستحب للعالم اذا سئل أي الناس أعلم)) أي من غيره والفاء في قوله فيكمل تفسيرية بناء على ان فعل المضارع بتقدير المصدر أي ما يستحب عند السؤال هو الوكول وفي رواية ان يكلي وهو أوضح ((قوله حديثا عبد الله بن محمد)) هو الجمع في المسند وسفيان هو ابن عيينة وعمر وهو ابن دينار ونوف بفتح النون وبالفاء واليكالي بفتح الموحدة وكسر هاء وتخفيف الكاف وروهم من شدد هاء منسوب الى بكال بطن من جبر وروهم من قال انه منسوب الى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لان ما متغايران ونوف المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لاسباب الاسرائيليات وكان ابن امرأه كعب الاحبار وقيل غير ذلك ((قوله ان موسى)) أي صاحب الخضر ومصر حبه المصنف في التفسير ((قوله انما هو موسى آخر)) كذا في روايتنا بغير تنوين فيهما وهو علم على شخص معين قالوا انه موسى بن ميثا بكسر الميم وبالشين المبهمة وجزم بعضهم انه منون مصر وف لانه نكرة وتقل عن ابن مالك انه جعله مثالا للعلم اذا ذكر تخفيفا قال وفيه بحث ((قوله كذب عدو الله)) قال ابن التين لم يرد ابن عباس اخراج نوف عن ولاية الله ولكن قلوب العلماء تنفر اذا سمعت غير الحق فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة ((قلت)) ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوافي صحة اسلامه فلهذا لم يقل في حق الحارث بن قيس هذه المقالة مع توافدها عليها واما تكذيبه فيستفاد منه ان للعالم اذا كان عنده علم بشئ فسمع غيره يذكر فيه شيئا بغير علم أن يكذبه وتظيره قوله صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنا بل أي أخبر بما هو باطل في نفس الامر ((قوله حديثي أبي)) ابن كعب ((في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو وسعيد وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبي ((قوله فقال أنا أعلم)) في جواب أي الناس أعلم قيل انه يخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال هل تعلم أحدا أعلم منك وعندى لا تخالف بينهما لان قوله هذا أنا أعلم أي فيما أعلم فيطابق قوله لافي جواب من قال له هل تعلم أحدا أعلم منك في اسناد ذلك الى علمه لا الى ما في نفس الامر وهذا انساني من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبيرة بهذا السند فقام موسى خطيبا فعرض في نفسه أن أجد الم يؤت من العلم ما أوتى وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من آتته من العلم ما لم أوتى وعند عبد الرزاق عن مهران عن أبي اسحق عن سعيد بن جبيرة فقال ما أجد أحدا أعلم بالله وأمره مني وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ ما أعلم في الارض رجلا أخيرا وأعلم مني قال ابن المنبر ظن ابن بطال ان نزول موسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولى قال وعندى انه ليس كذلك بل رد العلم الى الله تعالى متعين أجاب أولم يجب فلو قال موسى عليه السلام أنا والله أعلم لم تحصل المعاتبة وانما عوتب على اقتصاره على ذلك أي لان الجزم يوهم أنه كذلك في نفس الامر وانما مراده الاخبار بما في علمه كما قدمناه والعتب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كظانره ((قوله هو أعلم منك)) ظاهر في ان الخضر نبي بل نبي مرسل اذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الاعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد الزمخشري سؤالا وهو دلت طائفة موسى الى التعليم من غيره انه موسى بن ميثا كما قيل اذا النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله ((قلت)) وفي الجواب تطرأ لانه يستلزم في ما أوجب والحق أن المراد بهذا الاطلاق تقييد العلمية بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك اني على علم من علم الله علمية لا تعلمه انت وانت على علم علمك الله لا أعلمه والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أي ممن أرسل اليه ولم يكن موسى من سلاى الخضر واذا قلنا نقص به اذا كان الخضر أعلم منه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم منه في أمر مخصوص ان قلنا انه نبي أو ولي ونفعل بهذا التقرير اشكالان كثيرة ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله وما فعلته عن أمري وينبغي اعتقاد كونه نبيا لثلاثة ذرع بذلك

قوله لا اذا حدثت الخ كذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل فيها سقطا والاصل لانك أو تكون لازادة من قلم الناسخ اه

* (باب) ما يستحب للعالم اذا سئل أي الناس أعلم فيكمل العلم الى الله * حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني سعيد بن جبيرة قال قالت لابن عباس ان نوافا يكالي يزعم أن موسى ليس بموسى بنى اسرائيل انما هو موسى آخر فقال كذب عدو الله * حدثنا أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قام موسى النبي صلى الله عليه وسلم خطيبا في بنى اسرائيل فسئل أي الناس أعلم فقال أنا أعلم فغضب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه فأرسل الله اليه ان عبادا من عبادي يجمع البحرين هو أعلم منك قال يارب وكيف لي به فقبل له اجل حوتا

أهل الباطل في دعواهم ان الولي أفضل من النبي حاشا وكلا وتعقب ابن المنبر على ابن بطال ايراده في هذا
الموضع كثيرا من أقوال السلف في التمهيد من الدعوى في العلم والحق على قول العالم لا أدري بان سياق مثل
ذلك في هذا الموضع غير لائق وهو كما قال رحمه الله قال وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد
الناس مثل ذلك ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم فان نتيجة قولهم الحب والكبر ونتيجة قوله المزيد من العلم والحق
على التواضع والحرص على طلب العلم واستدلالة به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع
خطأ لان موسى انما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ففيه حجة على صحة الاعتراض بالشرع على
ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في باطن الامر ((قوله في مكمل)) بكسر الميم وفتح المشنة من فوق ((قوله
فانطلقا بقية ليلتهما)) بالجر على الاضافة ويومهما بالنصب على ارادة سير جميعه ونبه بعض الخلق على أنه
مقابل وان الكسواب بقية يومهما وليلتما لقوله بعده فلما أصبح لانه لا يصح الا عن ايل انتهى ويحتمل
أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أي من الليلة التي تلي اليوم الذي ساراجيعه والله أعلم ((قوله اني)) أي
كيف بأرضك السلام ويؤيده ما في التفسير هل بأرضي من سلام أو من أين كفاي قوله تعالى اني لك هذا
والمعنى من أين للسلام في هذه الارض التي لا يعرف فيها وكانها كانت بلاد كفر أو كانت تحببهم بغير السلام
وفيه دليل على أن الانبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو كان الخضر يعلم كل غيب
أعرف موسى قبل أن يسأله ((قوله فانطلقا عيشيان)) أي موسى والخضر ولم يذكر في موسى وهو يوشع
لانه تابع غير مقصود بالاصالة ((قوله وكلاهما)) ضم يوشع معهما في الكلام لاهل السفينة لان المقام
يفتضي كلام التابع ((قوله فكلواهما)) يقال فيه ما قيل في عيشيان ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما
لانه لم يقع ذكره بذلك ((قوله فجاء عصفور)) بضم أوله قيل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء وفي
الرحلة الخطيب أنه الخطاف ((قوله ما نقص علمي وعلمك من علم الله)) لفظ النقص ليس على ظاهره لان علم
الله لا يدخله النقص فقل معناه لم يأخذ وهذا توجيه حسن ويكون التشبيه واقعا على الاخذ لا على
المأخوذ منه وأحسن منه ان المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعية لان العلم القائم بذات الله
تعالى صفة قد لا تتبع والمعلوم هو الذي يتبعه وقال الاسماعيلى المراد أن نقص العصفور ولا ينقص
البحر بهذا المعنى وهو كما قيل

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين قول من قراء الكتاب

أي ليس فيهم عيب وحاصله أن نفي النقص أطلق على سبيل المبالغة وقيل الاعمى ولا أي ولا كنفرة هذا
العصفور وقال القرطبي من اطلاق اللفظ هنا تجوز نقصه التسلط والتعظيم اذ لا نقص في علم الله ولا نهاية
لمعلوماته وقد وقع في رواية ابن جرير بلفظ أحسن سياقاً من هذا وأبعد اشكالاً فقال ما علمي وعلمك في جنب علم
الله الا كما أخذ هذا العصفور بمقارنه من البحر وهو تفسير للفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر
من الفوائد أن الله يضل في ملكه ما يريد ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر فلا مدخل للعقل في
أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل يجب على الخلق الرضا والتسليم فان ادراك العقول لا سر او الربوبية قاصر
فلا يتوجه على حكمه كم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث وأن العقل لا يحسن ولا يفسح
وأن ذلك راجع الى الشرع فما أحسنه بالثناء عليه فهو حسن وما قبحه بالذم فهو قبيح وأن الله تعالى فيما
يقضيه حكماً وأمراراً في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وارانته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل
يتوجه اليه بل بحسب ما سبق في علمه وما فذ حكمه فما أطلع الخلق عليه من تلك الاسرار عرف والا فالعقل
عنده واقف فالجذر المرء من الاعتراض فان ما آل ذلك الى الخيبة قال ولنتبه هنا على مغالطين الاول وقع
لبعض الجهلة أن الخضر أفضل من موسى تمسك بهذه القصة وبما اشتملت عليه وهذا انما يصدر من قصر
نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماح كلام الله واعطائه
التوراة فيها علم كل شيء وأن أنبياء بني اسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكمه نبوته حتى

وناما فانسل الطوت من
الممكن فالتخذ سبيله في البحر
سربا وكان لموسى وقتاه
عجبا فانطلقا بقية ليلتهما
ويومهما فلما أصبح قال
موسى لفتهاء آتنا خذنا
لقد لقينا من سفرنا هذا
نصباً ولم يجد موسى
مسا من النصب حتى جاوز
المدكان الذي أمر به فقال
له فتهاء أرايت اذا وينا الى
الصخرة فاني نسيت الطوت
قال موسى ذلك ما كنا نبغي
فارتدا على آثارهما
فصفا فلما آتيا الى الصخرة
اذا رجل مسجى بشوب أو
قال تسجى بشوب فسلم
موسى فقال الخضر واني
بأرضك السلام فقال أنا
موسى فقال موسى بني
اسرائيل قال نعم قال هل
أتبعك على أن تعلمي مما
علمت رشدا قال انك لن
تستطيع معي صبرا يا موسى
اني على علم من علم الله
عليه لا تعلم أنت رأت
على علم عليك الله لا أعلمه
قال ستجدني ان شاء الله
صابرا ولا أعصى لك أمرا
فانطلقا عيشيان على ساحل
البحر ليس لهما سفينة
فرت بهما تسفينة
فكلموهما أن يحكما لهما
فعرف الخضر فكلما لهما
بغير قول فجاء عصفور
فوقع على حرف السفينة
فدفرت مرة أو دفرتين في
البحر فقال الخضر يا موسى

ما نقص علمي وعلمك من علم الله الا كنفرة هذا العصفور في البحر

ألواح السفينة فترعه فقال
 موسى قوم حملوا بغير نول
 عمدت الى سفينةهم فخرقتها
 لتغرق أهلها قال ألم أقل
 انك ان تستطيع معي صبرا
 قال لا تأخذني بما سبب
 فكانت الاولى من موسى
 تسبانا فانطلقا فاذا غلام
 يلعب مع الغلمان فأخذ
 الخضر برأسه من أعلاه
 فاقتلع رأسه بيده فقال
 موسى أقتلت نفسا زكية
 بغير نفس قال ألم أقل لك
 انك ان تستطيع معي صبرا
 قال ابن عيينة وهذا أوكد
 فانطلقا حتى أتيا أهل
 قرية استطعما أهلها فأبوا
 أن يضيئوهما فوجداهما
 جدارا يريد أن ينقض قال
 الخضر بيده فأقامه فقال
 موسى لو شئت لاتخذت
 عليه أجرا قال هذا فراق
 بيني وبينك قال النبي صلى
 الله عليه وسلم برحمتي
 موسى لو دنا لو صبر حتى
 يقص عليه نأمن أمرهما
 * (باب) * من سأل وهو
 قائم عالما جالسا * حدثنا
 عثمان قال أخبرنا جابر
 عن منصور عن أبي وائل
 عن أبي موسى قال جاء
 رجل الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول
 الله ما القتال في سبيل الله
 فان أحدنا يقاتل غصبا
 ويقال حمية فرفع اليه
 رأسه قال وما رفع اليه
 رأسه الا انه كان قائما

عيسى وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ويكفي من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي
 وبكلامي وسيأتي في أحاديث الانبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وان كان نبيا فليس
 برسول باتفاق والرسول أفضل من نبي ليس برسول ولو تنزلنا على انه رسول فرسالته موسى أعظم وأتمه أكثر
 فهو أفضل وغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني اسرائيل وموسى أفضلهم وان قلنا ان الخضر ليس
 بنبي بل ولي فالنبي أفضل من الولي وهو أمر مقطوع به عقلا وعقلا والصار الى خلافه كافر لانه أمر معلوم
 من الشرع بالخضر وروى قال وانما كانت قصته الخضر مع موسى امتحانا لموسى ليعتبر الثانية ذهب قوم من
 الزنادقة الى سبوك طريقه تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا انه يستفاد من قصته موسى والخضر أن
 الأحكام الشرعية العامة تختص بالعام والخاص وأما الاولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص
 بل اغتبار ادعائهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاء قلوبهم عن الكدابر وتخلوها
 عن الاغيار فتجلى لهم العلوم الالهية والحقائق الربانية فيقفون على اسرار الكائنات ويعلمون الأحكام
 الجزئية فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكمليات كما اتفق للخضر فانه استغنى عما ينبغي له من تلك العلوم
 عما كان عند موسى ويؤيده الحديث المشهور واستفت قلبك وان أفتوك قال القرطبي وهذا القول زندقه وكفر
 لانه انكار لما علم من الشرائع فان الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بان أحكامه لا تعلم الا بواسطة رسوله
 السفراء بينه وبين خلقه المثنين لشرائعه وأحكامه كما قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسالا ومن
 الناس وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وأمر بطاعتهم في كل ما جاؤا به وحث على طاعتهم والقسمة
 بما أمروا به فان فيه الهدى وفلاح حصل العلم اليقين واجماع السلف على ذلك فمن ادعى ان هناك طريقا
 أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر
 يقتل ولا يستتاب قال وهي دعوى تستلزم اثبات نبوة نبينا لان من قال انه يأخذ من قلبه لان الذي
 يقع فيه هو حكم الله وانه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة
 النبوة كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي قال وقد بلغنا عن بعضهم انه قال
 انا لا آخذ من الموتى وانما آخذ من الحي الذي لا يموت وكذا قال آخرنا آخذ من قلبي من ربي وكل ذلك
 كفر باتفاق أهل الشرائع ونسأل الله الهداية والتوفيق وقال غيره من استدلل بقصة الخضر على أن الولي
 يجوز أن يطلع من خفايا الامور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل وليس ما نسب له محمدا فان
 الذي فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع فان نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غصبها
 ثم اذتركها أعيد اللوح جاز شرا وعقلا ولكن مبادرة موسى بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك واضحا
 في رواية أبي اسحق التي أخرجهما مسلم ولفظه فاذا جاء الذي يستخرها فوجدناها مخزقة تجاوزها فأصلحها
 فيستفاد منه وجوب التأنى عن الانكار في المتحتمات وأما قتله الغلام فلعله كان في تلك الشريعة وأما قتله
 الجدار فمن باب مقابلة الاساءة بالاحسان والله أعلم (قوله فعمد) بفتح المهملة والميم وكذا قوله عمدت ونول
 بفتح النون أي أجرة (قوله فانطلقا) أي فخرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضا في التفسير (قوله
 قال الخضر بيده) هو من اطلاق القول على الفعل وسند كبريا في مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير
 ان شاء الله تعالى (قوله باب من سأل وهو قائم) جملة حاله عن الفاعل وقوله عالما مفعول وجالسا مفعوله
 والمراد ان العالم الجالس اذا سأل شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يقتل له الرجال قياما بل هذا جائز
 بشرط الامن من الاعجاب قاله ابن المنبر (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجابر هو ابن عبد الحميد
 ومنصور هو ابن المعتمر وأبو وائل هو شقيق وأبو موسى هو الاشعري وكلهم كوفيون (قوله قال وما رفع
 اليه رأسه) ظاهره ان القائل هو أبو موسى ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدر جاني أثناء الخبر
 (قوله من قاتل الخ) هو من جوامع كله صلى الله عليه وسلم لانه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة
 عليه وفي الحديث شاهد الحديث الاعمال بالنيات وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر وأن

(باب) السؤال والفتيا عند ربي الجار * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عند الجرة وهو يسئل فقال رجل ١٥٩ يا رسول الله فخرت قبيل أن أرى قال

أثم ولا حرج قال آخر
يا رسول الله خلقت قبيل
أن أنحر قال أنحر ولا حرج
فما سئل عن شيء قدم ولا
آخر إلا قال أفعل ولا حرج
(باب) قول الله تعالى
وما أوتيتم من العلم الا قليلا
* حدثنا قيس بن حفص
قال حدثنا عبد الواحد
قال حدثنا الأعمش سليمان
عن إبراهيم عن علقمة
عن عبد الله قال بينما أنا
أمشي مع النبي صلى الله
عليه وسلم في خرب المدينة
وهو يتسوكا على عسيب
منه فتر بنهر من اليهود
فقال بعضهم لبعض سلوه
عن الروح وقال بعضهم
لا نسأله لا ينجي فيه شيء
فكرهوه فقال بعضهم
لنأله فقال رجل منهم
فقال يا أبا القاسم ما الروح
فمكثت فقلت أنه يوحى
إليه ففهم فلما انجلي عنه
فقال يسألونك عن الروح
قل الروح من أمر ربي وما
أوتوا من العلم الا قليلا قال
الأعمش هي كذا في قراءتنا
(باب) من ترك بعض
الاختيار مخافة أن يقصر
فهم بعض الناس عنه
فيقعوا في أشد منه
* حدثنا عبيد الله بن
موسى عن إسرائيل عن
أبي إسحق عن الأسود قال

الفضل الذي ورد في المجاهد من مختص عن قائل لاعلاء دين الله وفيه استحباب اقبال المسؤل على السائل
وسيا تقي به الكلام عليه في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله باب السؤال والفتيا عند ربي الجار)
مراده ان اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها وأن الكلام في الرمي وغيره
من المناسك جائز وقد تقدم هذا الحديث في باب الفتيا على الدابة وأخر الكلام على المتن الى الحج وعبد
العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله نسب الى جده أبي سلمة المهاجرون بكسر الجيم وبشين مبهمة وقد اعترض
بعضهم على الترجمة بأنه ليس في الخبر أن المسئلة وقعت في حال الرمي بل فيه أنه كان واقفا عند هاذنقط وأجيب
بأن المصنف كثير ما يفسد بالعموم وقوع السؤال عند الجرة أعم من أن يكون في حال اشتغاله بالرعي أو
بعد الفراغ منه واستدل الامم على الخبر على أن الترتيب قائم مع اللفظ أي بأي صيغة ورد ما لم يفسد دليل
على عدم ارادته والله أعلم وحاصله أنه لو لم يفهموا أن ذلك هو الاصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم
الاول على الثاني اذا ورد الامر لشين معطوفا بالواو فيقال الاصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى
يقوم الدليل على التسوية ولم يقول بعدم الترتيب أصلا أن يتسلسل به هذا الخبر يقول ٣ حتى يقوم دليل على
وجوب الترتيب واعترض الامم على أيضا على الترجمة فقال لا فائدة في ذكر المكان الذي وقع السؤال فيه
حتى يفرد باب وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم باب السؤال والمسؤل على الراحة وباب السؤال
يوم النحر قلت انما في الفائدة لتقدم الجواب عنه ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه في موضع فله
حسن بل واجب عليه لان صحة العمل متوقفة على العلم بكيفيته وان سؤال العالم على قارعة الطريق مما
يحتاج اليه السائل لا نقص فيه على العالم اذا أجاب ولا لوم على السائل ويستفاد منه أيضا دفع توهم من يظن
ان في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجرة تضيقا على الراعي وهذا وان كان كذلك لكن يستثنى من المنع
ما اذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة أو ما الزام الامم على بقاؤه أنه ترجم للدول فيما مضى باب الفتيا وهو
واقف على الدابة وأما الثاني فكأنه أراد أن يقابل المكان بالزمان وهو متجه وان كان معلوما ان السؤال عن
العلم لا يتقيد بيوم دون يوم لكن قد يتخيل مستقبل من كون يوم العيد يوم لهوامتناع السؤال عن العلم فيه
والله أعلم (قوله باب قول الله عز وجل وما أوتيتم من العلم الا قليلا عبد الواحد) هو ابن زياد البصري
واسناد الأعمش الى منتهى مما قيل أنه أصح الاسانيد (قوله خرب) بكسر الخاء المبهمة وفتح الراء جمع
خربة ويقال بالعكس والخرب ضد العامر ووقع في موضع آخر بفتح المهملة واسكان الراء بعدها مثناة
(قوله عسيب) أي عصي من جريد الخيل (قوله بنهر من اليهود) لم أقف على أمثالهم (قوله لا نسأله
لا ينجي) في روايتنا بالجرم على جواب النبي ويجوز ان نصب والمعنى لا نسأله خشية أن ينجي وفيه شيء
ويجوز الرفع على الاستثناي (قوله انسنانه) جواب القسم المحذوف (قوله ففهم) أي حتى لا أكون
مشوشا عليه أو ففهم قائما حال بينه وبينهم (قوله فلما انجلي) أي الكرب الذي كان يغشاها حال الوحى
(قوله الروح) الاكثر على أنهم سأله عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن
عيسى وقيل عن القرآن وقيل عن خلق عظيم روحاني وقيل غير ذلك وسيا تقي بسط ذلك في كتاب التفسير
ان شاء الله تعالى ونشير هناك الى ما قيل في الروح الحيوانى وان الاصح ان حقيقة مما استأثر الله بعلمه
(قوله هي كذا) وللمكشمين كذا في قراءتنا أي قراءة الأعمش وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في
المشهور من غيرها وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب القراءات له من قراءة الأعمش والله أعلم (قوله باب
من ترك بعض الاختيار) أي فعل الشيء المختار والاعلام به (قوله عن إسرائيل) هو ابن يونس عن
أبي إسحق هو السبيعي بفتح المهملة وهو جد إسرائيل الراوى عنه والاسود هو ابن يزيد النخعي والاسناد
اليه كلهم كوفيون (قوله قال لي ابن الزبير) يعني عبد الله العجاني المشهور (قوله كانت عائشة) أي

قال لي ابن الزبير كانت عائشة تسر اليه كثيرا فاحدثت
٣ قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ التي باليد بنو اهل لفظه يقول زائدة من قول الناس خ

في الكعبة قلت قالت
 لي قال النبي صلى الله عليه
 وسلم يا عائشة لو لا قومك
 حديث عهد هم قال ابن
 الزبير بكفر لنقضت
 الكعبة فجعلت لها بابين
 بابا يدخل الناس وبابا
 يخرجون ففعله ابن الزبير
 * (باب) * من خص بالعلم
 قومادون قوم كراهية أن
 لا يفهموا وقال على حدثوا
 الناس بما يعرفون
 أتحبون أن يكذب الله
 ورسوله * حدثنا عبيد
 الله بن موسى عن معروف
 ابن خربوذ عن أبي الطفيل
 عن علي بذلك * حدثنا
 اسحق بن ابراهيم قال
 حدثنا معاذ بن هشام
 قال حدثني أبي عن قتادة
 قال حدثنا أنس بن مالك
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومعاذ ردفه
 على الرجل قال يا معاذ بن
 جبل قال لبيك يا رسول الله
 وسعديك قال يا معاذ قال
 لبيك يا رسول الله وسعديك

أم المؤمنين ((قوله في الكعبة)) يعني في شأن الكعبة ((قوله قلت قالت لي)) زاد فيه ابن أبي شيبة
 في مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد قلت لقد حدثتني حديثا كثيرا نسبت بعضه وأنا أذكر
 بعضه قال أي ابن الزبير ما نسبت أذكر تلك قلت قالت ((قوله حديث عهد هم)) بتدوين حديث ورفع عهدهم
 على أعمال الصفة المشبهة ((قوله قال)) وللاصلي فقال ابن الزبير بكفر أي أذكره ابن الزبير بقولها
 بكفر كان الاسود نسبها وأما ما بعده وهو قوله لنقضت الخ فيجتمعا أن يكون مما نسي أيضا أو مما ذكر
 وقد رواه الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق عن الاسود بتمامه الا قوله بكفر فقال بدلها بجاهلية
 وكذا الله صنف في الحج من طريق أخرى عن الاسود ورواه الاسود عن طريق زهير بن معاوية عن أبي
 اسحق ولفظه قلت حدثتني حديثا حفظت أوله ونسب آخره ورجعها الاسود عن علي رواية اسرايل وفيها
 قال نظرت لما قدمناه وعلى قوله يكون في رواية شعبة ادراج والله أعلم ((قوله بابا)) بالنصب على المثل كذا
 لابي ذر في الموضعين وقوله بالرفع على الاستئناف ((قوله ففعله)) يعني بنى الكعبة على ما أراد النبي صلى الله
 عليه وسلم كما سيأتي ذلك مبسوطا في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وفي الحديث معنى ما ترجم له لان قريشا
 كانت تهظم أمر الكعبة جدا فغشى صلى الله عليه وسلم أن يظنوا لاجل قرب عهدهم بالاسلام انه غير بناءها
 لينقروا بالفخر عليهم في ذلك ويستفاد منه ترك المصلحة لامن الوقوع في المفسدة ومنه انه كان ترك المنكر
 خشية الوقوع في أنكر منه وأن الامام يسوس رعيته بما فيه اصلاحهم ولو كان مفضولا لم يكن محزوما
 ((قوله باب من خص بالعلم قومادون قوم)) أي سوى قوم لابعني الادون وكراهية بالاضافة بغير تدوين وهذه
 الترجمة قريية من الترجمة التي قبلها واما كنه هذه في الاقوال وتلك في الافعال أو فيهما ((قوله حدثنا عبيد
 الله)) هو ابن موسى كما ثبت للباقيين ((قوله عن معروف)) هو ابن خربوذ كما في رواية كريمة وهو تابعي
 صغير مكى وليس له في البخاري غير هذا الموضع وأبو بفتح المجهمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره
 مبهمة وهذا الاسناد من عوالي البخاري لانه يلحق بالثلاثيات من حيث ان الراوي الثالث متهمة بما في وهو
 أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي آخر الصحابة موتا وليس له في البخاري غير هذا الموضع ((قوله حدثنا
 الناس بما يعرفون)) كذا وقع في رواية أبي ذر وسقط كله من روايته عن الكشي عن أبي برة بتقديم
 المتن ابتداء به معلقا فقال وقال على الخ ثم عقبه بالاسناد والمراد بقوله بما يعرفون أي يفهمون وزاد
 آدم بن أبي اياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره ودعوا ما ينكرون أي ما يشبهه
 عليهم فهمه وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج وفيه دليل على ان المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة ومثله
 قول ابن مسعود ما أت محمد فاقوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنة رواه مسلم ومن كره
 الحديث ببعض دون بعض أحسن في الاحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في احاديث
 الصفات وأبو يوسف في الغرائب ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وان المراد ما يقع من الفتن
 ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرييين لانه اتخذها وسيلة الى
 ما كان يعتمد منه من المبالغ في سفك الدماء بتأويله الواهي وضابط ذلك أن يكون ظاهرا الحديث بقوى
 البدعة وظاهرها في الاصل غير مراد فالامساك عنه عند من يخشى عليه الاخذ بظاهرها مطلوب والله أعلم
 ((قوله حدثني أبي)) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي ((قوله رديفه)) أي راكب خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والجملة حالية والرجل باسكان الحاء المهملة رأكثر ما يستعمل للبعير لكن معاذ كان في تلك
 الحالة رديفه صلى الله عليه وسلم على حمار كما يأتي في الجهاد ((قوله قال يا معاذ بن جبل)) هو خبر ان المتقدمة
 وابن جبل بفتح النون وأما معاذ فبالضم لانه منادي مفرد علم وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه الى
 تقدير واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مذكور كانه أضيف والمنادي المضاف
 منصوب وقال ابن التين يجوز النصب على ان قوله معاذ زائد فالتقدير يا ابن جبل وهو يرجع الى كلام
 ابن الحاجب بتأويل ((قوله قال لبيك يا رسول الله وسعديك)) اللب بفتح اللام معناه هنيئا لاجابة والسعد

المساعدة كما أنه قال إياك واسعدالك ولكنهما ثانيا على معنى التأكيذ والتكثير أى إجابة بعد إجابة
واسعادا بعد اسعاد وقيل فى أصل ليلك واشتقاقها غير ذلك وسنوضحه فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى ((قوله
ثلاثا)) أى النداء والإجابة قيل ثلاثا وصرح بذلك فى رواية مسلم ويؤيده الحديث المتقدم فى باب من أعاد
الحديث ثلاثا يفهم عنه ((قوله صدقا)) فيه احتراز عن شهادة المنافق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدق
أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ويمكن أن يتعلق يشهد أى يشهد بقلبه والاول أولى وقال الطيبى قوله
صدقا أقيم هنا مقام الاستقامة لأن الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول الخبر عنه ويعبر به فعلاً عن تحرى
الاخلاق المرضية كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أى حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً انتمى
وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر لأنه يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار
لما فيه من اتصاف والتأكيذ لكن دلت الأدلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين
يعدون ثم يخرجون من النار بالشفاعة فعلم أن ظاهره غير مراد فكانه قال ان ذلك مقيد بمن عمل الاعمال
الصالحة قال ولا أجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذى التبشير به وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضاً بأجوبة
أخرى منها أن مطلقه مقيد بمن قالها تأنيهاً مات على ذلك ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض وفيه
نظر لأن مثل هذا الحديث وقع لابي هريرة كما رواه مسلم وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض
وكذا ورد نحوه من حديث أبى موسى رواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه فى السنة التى قدم فيها أبو
هريرة ومنها أنه خرج مخرج الغالب إذا الغالب أن الموحدين يحمل الطاعة ويحجب المعصية ومنها أن
المراد بتعريضه على النار تحريم غداؤه فيها لا أصل دخولها ومنها أن المراد النار التى أعدت للكافرين
لا الطائفة التى أفردت لعصاة الموحدين ومنها أن المراد بتعريضه على النار حرمة جلته لأن النار لا تأكل
مواضع السجود من المسلم كما ثبت فى حديث الشفاعة أن ذلك محرم عليهم وكذا السانح الناطق بالتوحيد والعلم
عند الله تعالى ((قوله فاستبشرون)) كذا لابي ذرأى فهم يستبشرون وللباقين يحذق النون وهو أوجه
لوقوع الفاء بعد النون أو الاستفهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك ((قوله إذا يتكلموا)) بتشديد المنة
المفتوحة وكسر الكاف وهو جواب وجزء أى ان أخبرتهم يتكلموا ولا يصلى والكشميهنى يتكلموا بأن كان
النون وضم الكاف أى يمتنعوا من العمل اعتماداً على ما يبادر من ظاهره وروى البزار بإسناد حسن من
حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فى هذه القصة ان النبى صلى الله عليه وسلم أذن لما فى التبشير
فلقبه عمر فقال لا تجعل ثم دخل فقال يا نبى الله أنت أفضل رايان الناس اذا هم معوا ذلك اتكلموا عليها قال
فردده وهذا ممدود من موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد بحضرة صلى الله عليه وسلم واستدل بعض
متكلمي الأشاعرة من قوله يتكلموا على ان لا بعد اختياراً كما سبق فى علم الله ((قوله عند موته)) أى موت
معاذ وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يرجع الخبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) وورده
ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال أخبرني من شهد معاذا حين حضرته الوفاة بقول
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً لم يمتنى ان أحدكم يموت الا يخافه أن يتكلموا فذكره ((قوله
تأثماً)) هو بفتح الهمزة وتشديد المنة المفهومة أى خشية الوقوع فى الاثم وقد تقدم توجيهه فى حديث
بدء الوحى فى قوله يتخمش والمراد بالاثم الحاصل من كتمان العلم ودل صنيع معاذ على انه عرف ان النهى عن
التبشير كان على التنزيه لا على التحريم والامساك بالخبر به أصلاً وعرف ان النهى مقيد بالانكشاف فأخبر
به من لا يخشى عليه ذلك واذا زال القيد زال المقيد والاول أوجه لكونه أخر ذلك الى وقت موته وقال
القاضي عياض أجل معاذ لم يفهم النهى لكن كثر عزمه عما عرض له من تبشيرهم (قلت) والرواية
الآتية مريحة فى النهى فالاولى ما تقدم وفى الحديث جواز الارداق وبيان نواضع النبى صلى الله عليه
وسلم ومنزلة معاذ بن جبل من العلم لانه خصه بمآذ كروفيه جواز استفاد الطالب عما يتردد فيه واستدأته
فى اشاعة ما يعلم به وحده ((قوله حدثنا مسدد حدثنا معتمر)) كذا الجميع وذكر الجياني أن عبدوسا

ثلاثا قال ما من أحد يشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا
رسول الله صدق من قلبه
الا حرمه الله على النار قال
يا رسول الله أفلا أخبر به
الناس فيستبشروا قال
إذا يتكلموا وأخبر بها
معاذ عند موته تأثماً
يحدثنا مسدد قال حدثنا
معتمر قال سمعت أبا قال
سمعت أنسا

والقاضي روياه عن أبي زيد المرزوي بإسقاط مسند من السند قال وهو وهم ولا يتصل السند إلا بذكره
 انتهى ومعه هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون إلا معاذ الذي قبله إلا أنه حق فهو مرزوي
 وهو الإمام المعروف بابن راهويه **«قوله ذكر لي»** هو بالضم على البناء لم يسم فاعله ولم يسم أنس من
 ذكر له ذلك في جميع ما وقفت عليه من الطرق وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه من عند أحمد لأن معاذ إذا
 اغتاض به عند موته بالشام وجابر وأنس إذا ذكرا بالمدينة فلم يشهداه وقد حضر ذلك من معاذ عمرو بن
 ميمون الأودي أحد الخضر من كسبأت عند المصنف في الجهاد ويأتي الكلام على ما في سياقه من الزيادة
 ثم ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهزيه الصحابي المشهور أنه سمع ذلك من معاذ أيضاً فيجوز أن
 يفسر الميمون بأحد هما والله أعلم **«تفنيه»** أو رد المرزوي في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس وهو من
 مراسيل أنس وكان حقه أن يذكر في المبهات والله الموفق **«قوله من لقي الله»** أي من لقي الأجل الذي
 قدره الله يعني الموت كذا قاله جماعة ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أو روية الله تعالى في الآخرة **«قوله»**
«لا يشرك به» اقتصر على نفي الإشراك لأنه يستدعي التوحيد بالاعتقاد ويستدعي إثبات الرسالة بالضرورة
 إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك أو هو مثل قول القائل من توأمت
 صلاته أي مع سائر الشرائط والمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به وليس في قوله دخل
 الجنة من الأشكال ما تقدم في السياق الماضي لأنه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده **«قوله فأخبر بها»**
 معاذ عند موته تأملاً معنى التأثم التعرج من الوقوع في الأثم وهو كالتجنب وانما خشى معاذ من الأثم المرتب
 على كتمان العلم وكأنه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبر بها أخبأراً عما لقوه أفلاً أشير الناس
 فأخذ هو أولاً بعدم المنع فلم يخبر بها أحد ثم ظهر له أن المنع انما هو من الأخبار عما يقادروا قبل موته فأخبر
 بها أخصاص من الناس فجمع بين الحكمين ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عمومته في الأشخاص لما أخبر هو
 بذلك وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع من أخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه
 أحمد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال أدخلوا علي الناس فأدخلوا عليه فقال
«سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مات لا يشرك بالله شيئاً أدخله الله الجنة وما كنت
أحدثكموه إلا عند الموت وشاهدني على ذلك أبو الدرداء فقال صدق أخي وما كان يحدثكم به إلا عند
موته وقد وقع لابي أيوب مثل ذلك في المسند من طريق أبي ظبيان أن أبا أيوب غزا الروم فمرض فلما حضر
قال سأحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا حال هذه ما حدثتكموه سمعته يقول من
مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة وإذا عورض هذا الجواب فأجيب عن أصل الإشكال بأن معاذ اطاع
على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بل دليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأهربية أن يبشر بذلك
الناس فلقبه عمر فدفعه وقال أرجع يا أبا هريرة ودخل على أثره فقال يا رسول الله لا تفعل فاني أخشى أن
يشكل الناس فخلهم يسمون فقال نخلهم أخرجه مسلم فكان قوله صلى الله عليه وسلم معاذ إذا أخاف أن يشكروا
كان بعد قصة أبي هريرة فكان النهي للمصلحة لا للتحريم فلذلك أخبر به معاذ عموم الآية بالتبليغ والله
أعلم «قوله لا» هي للنهي ليست داخلة على أخاف بل المعنى لا تبشر ثم استأنف فقال أخاف وفي رواية
 كريمة أني أخاف بإثبات التعليل وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معمر قال لا دعهم
 فليتنافسوا في الأعمال فاني أخاف أن يتكلموا **«قوله باب الحياء»** أي حكم الحياء وقد تقدم أن الحياء
 من الإيمان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام لا كاره وهو محمود وأما ما يقع سبباً لترك
 أمر شرعي فهو مذموم وليس هو بحياء شرعي وانما هو ضعف ومهانة وهو المراد بقول مجاهد لا يتعلم العلم
 مستحي وهو باسكان الحياء ولا في كلامه نافية لانهية وانما كانت ميم يتعلم مضبوطة وكأنه أراد تحريض
 المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم وقول مجاهد هذا واصله أبو ذؤيب في
 الحلية من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه وهو اسناد صحيح على شرط المصنف **«قوله»**

قال ذكر لي أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال معاذ
 من لقي الله لا يشرك به
 شيئاً دخل الجنة فقال ألا
 أبشر الناس قال لا أخاف
 أن يتكلموا * (باب)
 الحياء في العلم وقال مجاهد
 لا يتعلم العلم مستحي ولا
 مستكبر

وقالت عائشة نعم النساء النساء الا نصار لم يمتنعن في الدين * حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو حمزة وأبو عبد الله عن هشام عن أبيه عن زينب ابنة أم سلمة قالت جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زارت الماء فغطت أم سلمة تعني وجهها وقالت

١٦٣

بارسول الله وتحتلم المرأة قال نعم زينب عمتنا فبهم يشبهها ولها * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حدثني ما هي فوق الناس في شجرة البادية ووقع في نفسي أنها الخلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله أخبرنا بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الخلة قال عبد الله فحدثت أبي بها ووقع في نفسي فقال لان تكون قلتها أحب الي من أن يكون لي كذا وكذا (باب) من استحيى فأمر غيره بالسؤال * حدثنا مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي قال كنت رجلاً ممسداً فأمرت المفضداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال فيه الوضوء (باب) ذكر العلم والفتيا في المسجد * حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث بن سعد قال

وقالت عائشة هذا التعليق وصله مسلم من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث أولادها أسماء بنت زيد الأنصاري سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير وفي الأسناد من الألفاظ رواية تباي عن منسلة عن صحابة عن مثله وفيه رواية الابن عن أبيه والفت عن أم هانئ بنت أبي سلمة بن عبد الاسد ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم نسبت إلى أم هانئ أنها تكونها زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جاءت أم سليم) هي بنت ملحان والدة أنس بن مالك (قوله إن الله لا يستحي من الحق) أي لا يأمر بالحياء في الحق وقد تمت أم سليم هذا الكلام بظاها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت في صحيح مسلم فصحفت النساء (قوله إذا هي احتلمت) أي رأت في منامها أنها تتجماع (قوله إذا زارت الماء) يدل على تحقق وقوع ذلك وجعل رؤية الماء شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم تزل الماء لا غسل عليها (قوله فغطت أم سلمة) في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضاً ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين (قوله تعني وجهها) هو بالمشاهدة من فوق والقاتل عروة وفاعل تعني زينب والضمير يعود على أم سلمة (قوله وتحتلم) بخذف همزة الاستفهام وللشك في معنى أو تحتلم بآتياء أقبل فيه دال على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المتى من أصله ولهذا أنكر عليها (قوله تربت عيني) أي اقتقرت وصارت على التراب وهي من الألفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها (قوله فهم) بموحدة مكسورة وسيأتي الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر وهذا في أوائل كتاب العلم وأورده هنا يقول ابن عمر فاستحييت ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته فاستأثر بحياة ابن عمر تفويت ذلك وكان يمكنه إذا استحيى أحد الألمان هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سر الخبير به عنه فجمع بين المصالحين ولهذا عقبه المصنف بباب من استحيى فأمر غيره بالسؤال وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال كنت رجلاً ممسداً وهو بتثقيل الذال المجهمة والمداد أي كثير المذني وهو باسكان المجهمة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة وسيأتي الكلام عليه في الطهارة أيضاً واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وهو خطأ في النسائي أن السؤال وقع وعلى حاضر (قوله باب ذكر العلم) أي القاء العلم والفتيا في المسجد وأشار به هذه الترجمة إلى الرد على من توقف فيه لما يقع في المباحث من رفع الأصوات فيه على الجواز (قوله إن رجلاً قام في المسجد) لم أقف على اسم هذا الرجل والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة وقرن بالمكان الراي وغطت من فحها وقول ابن عمر ويؤمنون إلى آخره يفسر بمن روى الحديث تماماً كابن عباس وغيره وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول الحق لان ابن عمر مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه لقوله لم أقفه هذه أي الجملة الأخيرة فصار يرويه عن غيره وهو دال على شدة تحريه وورعه وسيأتي الكلام على فوائد في الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل) قال ابن المنير موقع هذه الترجمة التنبية على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل إذا كان السبب خاصاً والجواب عاماً جاز وحل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لانه جواب وزيادة

حدثنا نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أهل المدينة من ذى الخليفة ويهل أهل الشام من الخفة ويهل أهل نجد من قرن وقال ابن عمر ويؤمنون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم وكان ابن عمر يقول لم أقفه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب) من أجاب السائل بأكثر مما سأل * حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم

فائدة ويؤخذ منه أيضاً ان المفتي اذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه الى أن يعديه الى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ولهذا قال فإن لم يجد تعدياً فكأنه سأل عن حالة الاختيار فأجابه عنها وزاده حالة الاضطرار وليست اجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك وأما ما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون مفيداً للحكم المسؤول عنه قاله ابن دقيق العيد وفي الحديث أيضاً العدول عما لا ينضم الى ما ينضم طلباً لا مجازاً لان السائل سأل عما يلبس فاجيب بما لا يلبس اذا اصل الاباحة ولو عدله ما يلبس اطال به بل كان لا يؤمن أن يتسلل بعض السامعين بفهمه فيظن اختصاصه بالحرم وأيضاً فالمقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل لبسه لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يجتنب شيئاً مخصوصاً ((قوله وابن أبي ذئب)) هو بالضم عطفاً على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب والمراد ان آدم سمعه من ابن أبي ذئب باسنادين وفي رواية غير أبي ذر وعن الزهري بالاعطاف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب ((قوله ان رجلاً)) لم أقف على اسمه وسياًني بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضاً ان شاء الله تعالى ((خاتمة)) اشتمل كتاب العلم من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منها في المتبوعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي كتب لامير السيرة ورحل جابر الى عبد الله بن أنس وقصة ضمهم في رجوعه الى قومه وحديث اغسال العلم بالعلم وباقي ذلك وهو ثمانون حديثاً كلها موصولة بالمكرر منها ستة عشر حديثاً وبغير تكرار أربعة وستون حديثاً وقد وافقه مسلم على تخريجها الا ستة عشر حديثاً وهي الاربعة المتعلقة المذكورة وحديث أبي هريرة اذا وسد الامر الى غير أهله وحديث ابن عباس اللهم علمه الكتاب وحديثه في الذبح قبل الرمي وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة وحديث أنس في اعادة الكلمة ثلاثاً وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالشفاعة وحديث الزبير من كذب على وحديث سلمة من تقول على وحديث علي في العقيقة وحديث أبي هريرة في كونه أكثر العجالة حديثاً وحديث أم سلمة ماذا أنزل الليلة من الفتن وحديث أبي هريرة حفظت وطائين والمراد به واقعة مسلم موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابيته وان وقعت بعض الخائفة في بعض السياقات وفيه من الآثار الموقوفة على العجالة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثراً أربعة منها موصولة والعقيقة معلقة قال ابن رشد ختم البخاري كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه الى انه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة واعتماداً على النية الصحيحة وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يفهمهم بعض الناس عنه الى انه ربما صنع ذلك فاتبع الطبيب بالطبيب بأربع سياق وأبدع اتساق وجه الله تعالى

((قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء))

((باب ما جاء في قول الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة الآية)) وفي رواية الاصيلي ما جاء في قول الله دون ما قبله وانكره باب في الوضوء وقول الله عز وجل الى آخره والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشرايطه وصفته ومقدماته والوضوء بالضم هو المفضل وبالفخ الماء الذي يتوضأ به على المشهور وفيه ما وحكي في كل منهما ما الامر ان وهو شقيق من الوضوء وسعى بذلك لان المصلي يتنظف به فيصير وضياً وأشار بقوله ما جاء الى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الاكثرون التقدير اذا قمتم الى الصلاة محمد بن وقال الاكثرون بل الامر على عموم من غير تقدير حذف الا انه في حق الحديث على الايجاب وفي حق غيره على التندب وقال بعضهم كان على الايجاب ثم نسخ قصار من بعده وبأوبدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ان أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق عليه

وابن أبي ذئب عن الزهري
عن سالم عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ان رجلاً سأل ما يلبس
المحرم فقال لا يلبس
القميص ولا العمامة ولا
السراويل ولا البرنس
ولا ثوباً من الورس أو
الزعران فان لم يجد
العلمين فليلبس الخفين
وليقطعهما حتى يكونا
تحت الكعبين

((بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الوضوء))

((باب ما جاء في قول الله
تعالى اذا قمتم الى الصلاة
فاغسلوا رؤسكم
وأيديكم الى المرافق
وامسحوا برؤسكم
وأرجلكم الى الكعبين
قال أبو عبد الله

وضع عنه الوضوء الا من حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عمدا فاعلمته أي ليه ان الجواز وسياق حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث واختلاف العلماء أيضا في موجب الوضوء فقل يجب بالحدث وجوباً موسعاً وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاً ورجحه جماعة من الشافعية وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة واستنبت بعض العلماء من قوله تعالى إذا قم إلى الصلاة الإيجاب النسبة في الوضوء لأن التقدير إذا أردت القيام إلى الصلاة فتوضأ لاجلها ومثله قولهم إذا رأيت الأمير فقم أي لاجله وتغسل بهذه الآية من قال إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة فأما ما قبل ذلك فقل ابن عباس إذا برئت من أهل السيرة على أن تغسل الجنابة اغما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو عكة كما فرضت الصلاة وأنه لم يصل قط الا بوضوء قال وهذا مما لا يجهله عالم وقال الحاكم في المستدرک وأهل السنة بهم حاجة إلى دلائل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس وخات فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تبكي فقات هؤلاء الملائكة من قريش قد ناهوا واليه فتولوا فقال اتقوني بوضوء فتوضأ الحديث (قلت) وهذا يصلح رداً على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة لا على من أنكر وجوبه حينئذ وقد جزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوباً وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع الا بالمدينة ورد عليه جماعة أخرجه ابن أبي عمير في المغازي التي برهنا عن أبي الأسود بن عروة عنه ان جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مرسل ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضاً لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولاً ولو ثبت لكان على شرط الصحيح لكن المبرور رواية ابن لهيعة (قوله وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة) كذا في روايته بالرفع على الخبرية ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق أي فرض الوضوء غسل الأعضاء غسل مرة أو على الحال السادسة من الخبر أي يفعل مرة أو على لغة من ينصب الجزأين بان وأعاد لفظ مرة لإرادة التفصيل أي الوجه مرة والبدن مرة الخ والبيان المذكور يحتمل أن يشير به إلى ما رواه بعد من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وهو بيان بالفعل لجملة الآية إذا لم يريد طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين به يدفين الشارع ان المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستصحاب وستأتي الأحاديث على ذلك فيما بعد وأما حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بماء فتوضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ففيه بيان القول والقول معالكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه وله طرق أخرى كلها ضعيفة (قوله وتوضأ أيضاً مرتين مرتين) كذا في رواية أبي ذر وغيره مرتين غير تكرار وسياق هذا التعليق موصولاً في باب مفرد مع الكلام عليه (قوله وثلاثاً) أي وتوضأ أيضاً ثلاثاً زاد الاصيل ثلاثاً على نسق ما قبله وسياق موصولاً أيضاً في باب مفرد (قوله ولم يزد على ثلاث) أي لم يأت في شيء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم انه زاد على ثلاث بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم ذم من زاد عليهم وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم اسناده جيد لكن عدم مسلم في جملة ما أنكر على عمر بن شعيب لان ظاهره ذم النقص من الثلاث وأجيب بأنه أمر سيئ والاساءة تتعلق بالنقص والظلم بالزيادة وقيل فيه حذف تقديره من نقص من واحدة ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعاً بالوضوء مرة مرتين وثلاثاً فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ وهو مرسل رجاله ثقات وأجيب عن الحديث أيضاً بان الرواية لم تنفقوا على ذكر

قوله ابن الجهم في نسخة
ابن الحكم

وبين النبي صلى الله عليه وسلم
أن فرض الوضوء
مرة مرة وتوضأ أيضاً
مرتين مرتين وثلاثاً ولم يزد
على ثلاث

النقص فيه بل أكثرهم مقتصر على قوله فمن زاد فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الأسفرايني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور وهو محجوج بالإجماع وأما قول مالك في المدة أنه لا أحب الواحدة إلا من العالم فليس فيه إيجاب زيادة عليها والله أعلم ((قوله وكراه أهل العلم الإسراف فيه)) يشير بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال كان يقال من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ((قوله وأن يجاوزوا الخ)) يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال ليس بعد الثلاث شيء وقال أحمد وإسحق وغيرهما لا يجوز الزيادة على الثلاث وقال ابن المبارك لا آمن أن يأتيهم وقال الشافعي لا أحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث فإن زاد لم أكرهه أي لم أكرهه لأن قوله لا أحب يقتضي الكراهة وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه وحكى الدارمي منهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة وهو قياس فاسد ويلزم من القول بتحريم الزيادة على الثلاث أو كراهتها أن لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق واختلاف عند الشافعية في القيد الذي يمنع منه حكم الزيادة على الثلاث فالأصح أن صلى به فرضا أو نفلا وقيل الفرض فقط وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والشكر ومس المصحف وقيل ما يقصده الوضوء وهو أعم وقيل لذا وقع الفصل بزم من يحتمل في مثله نقض الوضوء عادة وعند بعض الحنفية أنه راجع إلى الاعتقاد أن الزيادة على الثلاث سنة خطأ ودخل في الوعيد والافلا يشترط للتحديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ولا سيما إذا قصد به القربة للحديث الوارد الوضوء على الوضوء نور ((قلت)) وهو حديث ضعيف وأهل المصنف أشار إلى هذه الرواية وسيأتي بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى ويستثنى من ذلك ما لو علم أنه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يغسل موضعه فقط وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا إشكال في أنه لا يزال إلى الوضوء أو السوا من المذموم ((قوله باب لا تقبل صلاة بغير طهور)) هو بضم الطاء المهملة والمراد به ما هو أعم من الوضوء والغسل وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر وأبو داود وغيره من طريق أبي الملق بن أسامة عن أبيه وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه ((قوله لا تقبل)) كذا في روايتنا بالضم على البناء لم يسم فاعله وأخرجه المصنف في ترك الحيل عن إسحاق بن نصر وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصلة وهو الأجزاء وحقيقة القبول ثمة وقوع الطاعة بحجزة رافعة لما في الذمة ولما كان الاتيان بشرطها مظنة الأجزاء الذي القبول ثمة عبر عنه بالقبول مجازا وأما القبول المنقضي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى غرا فام تقبل له صلاة فهو الحقيقي لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ولها كان بعض السلف يقول لأن تقبل لي صلاة واحدة أحب إلي من جميع الدنيا قاله ابن عمر قال لأن الله تعالى قال انما يتقبل الله من المتقين ((قوله أحدث)) أي وجد منه الحديث والمراد به الخارج من أحد السبلين وانما فسره أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهها بالاختلاف على الأغلو لانها قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما وأما باقي الأحداث المختلف فيها بين العلماء كمن الذكر وليس المرأة والتي تمل القسم والحجامة فلعن أباهريرة كان لا يرى النقض بشيء منها وعليه مشي المصنف كما سيأتي في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين وقيل أن أباهريرة انما اقتصر في الجواب على ما ذكره له ان السائل كان يعلم ما عدا ذلك وفيه بعد واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختياريا أم اضطراريا وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول انتهى إلى غاية الوضوء وما بعده مخالفا لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا ((قوله يتوضأ)) أي بالماء أو ما يقوم مقامه وقد روي النسائي بإسناد قوي

مؤكده أهل العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ((باب)) لا تقبل صلاة بغير طهور * حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أباهريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ قال رجل من حاضر موت ما الحديث يا أباهريرة قال فساء أو ضراط

عن أبي ذر مر فوعا الصعبد الطيب وضوء المسلم فأطلق الشارع على التيمم أنه وضوء لكونه قام مقامه ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثا فتوضأ أي مع باقي شروط الصلاة والله أعلم ((قوله باب فضل الوضوء والغفر المحجلون)) كذا في أكثر الروايات بالرفع وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث أنتم الغفر المحجلون وهو عند مسلم أو الواو استثنائية والغفر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل أو الخبر قوله من آثار الوضوء في رواية المستملى والغفر المحجلين بالعطف على الوضوء أي وفضل الغفر المحجلين كما مرح به الاصيلي في روايته ((قوله عن خالد)) هو ابن يزيد الاسكندراني أحد الفقهاء الثقات وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الاقران ((قوله عن نعيم الجهم)) بضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني وصنف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يخبران مسجدا النبي صلى الله عليه وسلم وزعم بعض العلماء أن نعيم عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد جزم ابراهيم الحاربي بأن نعيمًا كان يباشر ذلك ورجال هذا الاسناد الستة تصدقهم مصريون وهم الليث وشيخه والراوى عنه والنصف الآخر مدنيون ((قوله رقيت)) بفتح الراء وكسر القاف أي صعدت ((قوله فتوضأ)) كذا في الجمهور والرواية للكشيري بزيادة فتوضأ وهو تصحيف وقدر واه الامم على وغيره من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ ثم توضأ وزاد الامم على فيه فغسل وجهه ويديه ورفع في عضديه وغسل رجليه ورفع في ساقيه وكذا المسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه ومن طريق عمار بن غزيرة عن نعيم وزاد في هذه ان أباه ريرة قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فأقارده وفيه رد على من زعم ان ذلك من رأى أبي هريرة بل هو من روايته ورأيه معا ((قوله أمي)) أي أمة الاجابة وهم المسلمون وقد أطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة وليست مرادة هنا ((قوله يدعون)) بضم أوله أي ينادون أو يدعون ((قوله غرا)) بضم الميم وتشديد الراء جمع أغراى ذو غرة وأصل الغرة لمة بيضاء تسكون في جهة الفرس ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر والمراد بها هنا النور الكائن في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرام منصوب على المفعولية ليدعون أو على الحال أي انهم اذا دعوا على رؤس الاشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة ((قوله محجلين)) بالمهملة والجيم من التحجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس وأصله من الجلل بكسر الميملة وهو الخلل والال وهو الالهة هنا أيضا النور واستدل الحلبي بهذا الحديث على ان الوضوء من خصائص هذه الامة وفيه نظر لانه ثبت عند المصنف في قصة سارة رضي الله عنها مع الملك الذي أعطاها هاجر ان سارة لما هم الملك بالدخول منها قامت تتوضأ وتصلي وفي قصة جريج الراهب أيضا انه قام فتوضأ وصل على ثم كالم الغلام فالظاهر ان الذي اختصت به هذه الامة هو الغرة والتحجيل لأصل الوضوء وقد مرح بذلك في رواية مسلم عن أبي هريرة أيضا مر فوعا قال سيما ليست لاحد غيركم وله من حديث حذيفة نحوه وسجيا بكسر الميملة واسكان الياء الاخيرة أي علامة وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث هذا وضوء الانبياء قبل وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الانبياء دون أهمهم الالهة ((قوله من آثار الوضوء)) بضم الواو ويجوز فتحها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد ((قوله فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل)) أي فليطل الغرة والتحجيل واقتصر على احداهم الدلالة على الاخرى نحو سراجيل تقيمكم الحرا واقتصر على ذكر الغرة وهي مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لان محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء وأزل ما يقع عليه النظر من الانسان على ان في رواية مسلم من طريق عمار بن غزيرة ذكر الامرين ولفظه فليطل غرته وتحجيلة وقال ابن بطال كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لان الوجه لا سبيل الى الزيادة في غسله وفيما قال نظرا لانه يستلزم قلب اللغة وما انفاء ممنوع لان الاطالة ممكنة في الوجه بأن يغسل إلى صفحة العنق مثلا ونقل الرافي عن بعضهم ان الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل ثم ان ظاهره انه بقبية الحديث لكن رواه أحمد من طريق فليج عن نعيم وفي آخره قال نعيم لا أدري قوله

* (باب) فضل الوضوء
والغفر المحجلون من آثار
الوضوء * حدثنا يحيى بن
بكير قال حدثنا الليث عن
خالد عن سعيد بن أبي هلال
عن نعيم الجهم قال رقيت
مع أبي هريرة على ظهر
المسجد فتوضأ فقال اني
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ان أمي
يدعون يوم القيامة غرا
محجلين من آثار الوضوء
فن استطاع منكم أن
يطيل غرته فليفعل

أصح الصلاة ما لم يتيقن الحدث وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطابي وقال النووي هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصواتها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليهم وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء وروى عن مالك النقص مطلقاً وروى عنه النقص خارج الصلاة دون داخلها وروى هذا التفصيل عن الحسن البصري والاول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي وهو رواية ابن القاسم عنه وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقاً كقول الجمهور وروى ابن وهب عنه أحب إلى أن يتوضأ ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هي لأصحابه وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة وأجيب بما دل على التعميم وهو حديث أبي هريرة عنده مسلم ولفظه إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشبه كل عليه أخرجه عنه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وقوله فلا يخرج من المسجد أي من الصلاة وصرح بذلك أبو داود في روايته وقال العراقي ما ذهب إليه مالك راجع لأنه احتياط للصلاة وهي مقصودوا في السبب المبرئ وغيره احتياط للظاهرة وهي وسيلة إلى الغنى الشك في الحديث الناقض لها والاحتياط للمقاصد الأولى من الاحتياط للوسائل وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوي لكنه مغاير لدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق وقال الخطابي يستدل به لمن أوجب التحم على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن الحدود تدرك بالشبهة والشبهة هنا فاقعة بخلاف الأول فإنه متحقق (قوله باب التخفيف في الوضوء) أي جواز التخفيف (قوله سفيان) هو ابن عيينة وعمر وهو ابن دينار المكي لا البصري وكريب بالتصغير من الأسماء المفردة في الصحيحين والأسناد مكين سوى علي وقد أقام بها مدة وفيه رواية تابعي عن تميمي عمرو عن كريب (قوله ورعاً قال اضطجع) أي كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع وليس امرأته بل بينهما ما عجم وخصوص من وجه لكنه لم يرد أقامة أحدهما مقام الآخر بل كان إذا روى الحديث مطولاً قال اضطجع فنام كما سيأتي وإذا اختصره قال نام أي مضطجعا أو اضطجع أي نائماً (قوله ثم حدثنا) يعني أن سفيان كان يحدثهم به مختصراً ثم صار يحدثهم به مطولاً (قوله ليلة فقام) كذلك أكثر ولابن السكن فنام بالنون بدل القاف وصوبه القاضي عياض لأجل قوله بعد ذلك فلما كان في بعض الليالي قام انتهى ولا ينبغي الجزم بخطئه لأن توجيهه ظاهر وهو أن القاف في قوله فلما تفصيلاً فالجمله الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالإجمال والتفصيل (قوله فلما كان) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (في بعض الليالي) ولله كشبهته من بدل في فتحه أي تكون بمعناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تامة أي فلما حصل بعض الليل (قوله ثم) بفتح الميم وتشديد النون أي القربة العتيقة (قوله معاني) ذكر على إرادة الجلاء والوعاء وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معيقة (قوله يخففه عمرو وبقوله) أي يصفه بالتخفيف والتقليل وقال ابن المنير يخففه أي لا يكثر ذلك وبقوله أي لا يزيد على مرة مرة قال وفيه دليل على إيجاب ذلك لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره لكنه لم يختصره انتهى وهي دعوى مردودة فإنه ليس في الخبر ما يقتضي ذلك بل الإقتصار على سبيل الماء على الأعضاء خف من قبل ذلك (قوله نحو ما توضحاً) قال الكرماني لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته صلى الله عليه وسلم لا يقدر عليها غيره انتهى وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتي بعد أبواب فقامت فصنعت مثل ما صنع ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة (قوله فاذنه) بالمد أي أعلمه وللمسئلي فتاداه (قوله فصلي ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثاً بل مظنة الحدث لأنه صلى الله عليه وسلم كان تنام عينه ولا ينام قلبه ولو أحدث لعلم بذلك ولهذا كان رجلاً توضأ إذا قام من النوم ورجلاً لم يتوضأ قال الخطابي وإنما منع قلبه النوم ليعني الرحي الذي يأتيه في منامه (قوله قلنا) القائل سفيان والحديث المذكور صحيح كما سيأتي من وجه آخر وعبيد بن عمير من كبار التابعين ولا يسه عمير بن قتادة صحبة وقوله روى الانبياء وحى رواه مسلم

(باب) * التخفيف في الوضوء * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم صلى ورجعاً قال اضطجع حتى نفخ ثم قام فصلى ثم حدثنا به سفيان مرة بعد مرة عن عمرو عن كريب عن ابن عباس قال بت عند خاتمي مهونة ليلة فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل فلما كان في بعض الليالي قام النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ من شن معلى وضوءاً خفيفاً يخففه عمرو وبقوله وقام يصلي فتوضأت نحوهما توضأ ثم جئت فقميت عن يساره ورجعاً قال سفيان عن شمالة فقلت في فعلتي عن عيينة ثم صلى ما شاء الله ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم أتاه المنادي فاذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ قلنا لا عمرو وإن ناساً يقولون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه قال حماد وميمت عبيد بن عمير يقول روى الانبياء وحى ثم قرأ أني أرى في المنام أني أذبحك

(باب) اسباغ الوضوء

وقال ابن عمر اسباغ الوضوء
الاتقاء * حدثنا عبد الله
ابن مسلمة عن مالك عن
موسى بن عقبة عن
كريب بن مولى ابن عباس عن
أسامة بن زيد أنه سمعه
يقول دفع رسول الله صلى
الله عليه وسلم من عرفة
حتى إذا كان بالشعب نزل
فقال ثم توضأ ولم يسبغ
الوضوء فقلت الصلاة
يا رسول الله فقال الصلاة
أمامك فركب فلما جاء
المزدلفة نزل فتوضأ
فأسبغ الوضوء ثم أقمت
الصلاة فصلى المغرب ثم
أناخ كل إنسان بعيره في
منزله ثم أقمت العشاء فصلى
ولم يصل بينهما **(باب)**
غسل الوجه باليدين من
غرفة واحدة * حدثنا
محمد بن عبد الرحيم قال
أخبرنا أبو سلمة الخزازي
منصور بن سلمة قال
أخبرنا ابن بلال يعني
سليمان عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن ابن
عباس أنه توضأ فغسل
وجهه أخذ غرفة من ماء
فضمض بها واستنشق ثم
أخذ غرفة من ماء فغسل
بها هكذا أضافها إلى يده
الأخرى فغسل بها وجهه
ثم أخذ غرفة من ماء فغسل
بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة
من ماء فغسل بها يده
اليسرى ثم مسح برأسه
ثم أخذ غرفة من ماء

مرفوعاً وسيأتي في التوحيد من رواية شريك عن أنس ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرواية
لولا تمكن وحيالما جاز لأبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده وأغرب الداودي الشارح فقال قول
عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب وهذا الزام منه للبخاري بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يعلق بالترجمة
فقط ولم يشترط ذلك أحد وإن أراد أنه لا يعلق بحديث الباب أصلاً فهو نوع والله أعلم وسيأتي بقية مباحث
هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى **(قوله باب اسباغ الوضوء)** الأسباغ في اللغة
الاتمام ومنه درع سابغ **(قوله وقال ابن عمر)** هذا التعليل وصله عبد الرزاق في مصنفه بأسناد صحيح
وهو من تفسير الشئ بلازمه إذا التزم الاستقام لزم الاتقاء عادة وقد روى ابن المنذر بأسناد صحيح أن ابن عمر كان
يفعل رجله في الوضوء سبع مرات وكان يبالغ فيهما لا يخل الاوساخ غالباً لا يعتد بهما المشي
حقاً والله أعلم **(قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة)** هو القيني والحديث في الموطأ والأسناد كله عدينيون
وفيه رواية تاتبي عن تاتبي موسى عن كريب وأسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه
وسلم له ولا يبيده وجهه وصحة وسأني مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى **(قوله دفع من عرفة)** أي أفاض
(قوله بالشعب) بكسر الشين المجهمة هو الطريق في الجبل واللام فيه للهدى **(قوله ولم يسبغ الوضوء)** أي
خففه ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث الماضي **(قوله فقلت الصلاة)** هو بالنصب على الأغراء
أو على الحذف والتقدير أريد الصلاة وبؤيده قوله في رواية تاتبي فقلت أتصلي يا رسول الله ويجوز الرفع
والتقدير حانت الصلاة **(قوله قال الصلاة)** هو بالرفع على الابتداء وأما ما ينفخ الهجرة خبره وفيه دليل
على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وأما من زعم
أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل لقوله في الرواية الأخرى فغسلت أصابعه وهو يتوضأ ولقوله هنا
ولم يسبغ الوضوء **(قوله نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء)** فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن
يفصل بينهما بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث **(قوله فائدة)** الماء الذي توضأ به صلى الله
عليه وسلم لا يمتدح كان من ماء زمزم أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بأسناد حسن
من حديث علي بن أبي طالب في استفادته الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب وسيأتي بقية
مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى **(قوله باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة)**
مراده بهذا التنبيه على هدم اشتراط الاختلاف باليدين جميعاً والاشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه
صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمينه وجميع الخيامي بينهما بأن هذا حديث كان يتوضأ من إناء يصب
منه يساره على يمينه والا تخرج حيث كان يغترف لم يكن سياق الحديث يأباه لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء
بأحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما **(قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم)** هو أبو يحيى المعروف
بصاعقة وكان أحد الحفاظ وهو من صغار شيوخ البخاري من حيث الاسناد وشيخه منصور كان أحد
الفاظ أيضاً وقد أدرك البخاري لكنه لم يلقه وفي الاسناد رواية تاتبي عن تاتبي زيد عن عطاء **(قوله أنه)**
توضأ زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن أريكم كيف كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فدعا بإناء فبسه ماء وللسائين من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث
توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة **(قوله فغسل وجهه)** الفاء تفصيلية لأنها إذا خلت بين
المجمل والمفصل **(قوله أخذ غرفة)** وهو بيان لفعل وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جهة غسل
الوجه لكن المراد بالوجه أولاً ما هو أعم من المفروض والمنسبون بالدليل أنه أعاد ذكره ثانية بعد ذكر
المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل
الوجه باليدين جميعاً إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه **(قوله أضافها)** بيان لقوله
فغسل بها هكذا **(قوله فغسل بها)** أي بالغرفة وللأصلي وكريمة فغسل بهما أي باليدين **(قوله ثم مسح)**
برأسه **(قوله كراه غرفة مستقلة فقد يغسل به من يقول بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي**

داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نقض يده ثم مسح رأسه وأعاد النسائي من طريق عبد العزيز الرازي عن
زيد وأذنيه مرة واحدة ومن طريق ابن عجلان باطنهما بالسباحتين وظاهرهما باميه وزاد ابن خزيمة
من هذا الوجه وأدخل أصبعيه فيهما ((قوله فرش)) أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى
الغسل ((قوله حتى غسلها)) صريح في أنه لم يكتف بالرش وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم فرش على رجله
اليماني وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يستوعب
العضو وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في النعل كما سيأتي عند المصنف من حديث ابن عمر وأما
قوله تحت النعل فإن لم يحمل على التجوز عن القدم والأهلي رواية شاذة ورواه هشام بن سعد لا يحتاج
إلى تفريده فكيف هذا إذا خالف ((قوله فغسل بهارجله يعني اليسرى)) قائل يعني هو زيد بن أسلم أو من دونه
واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء
الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يليه وأيضاً فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير
مستعملاً بالنسبة إليه وأجيب بأن الماء مادام متصلاً باليد مثلاً لا يسهى مستعملاً حتى يفصل وفي الجواب
بحث في تنبيهه وذكر ابن التين أنه رواه بلفظ فعل بهارجله بالعين المهملة واللام المشددة قال فلهذا جعل
الرجلين منزلة العضو الواحد فلهذا الفسلة الثانية تكرر بالان العلى هو الشرب الثاني انتهى وهو تكلف
ظاهر والحق أنها تصحيف ((قوله باب التسمية على كل حال وعند الوقاع)) أي الجماع وعطفه عليه من
عطف الخاص على العام للاهتمام به وليس العموم ظاهر من الحديث الذي أورده لكن يستفاد من باب
الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهي مما أمر فيه بالصمت فغيره أولى وفيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من
كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاع لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب لأنه يحمل على حال
إرادة الجماع كما سيأتي في الطريق الأخرى ويقيد ما أطلقه المصنف ما رواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة
ابن مسعود وكان إذا غشي أهله فأنزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً ((قوله جرير)) هو ابن
عبد الحميد ومنصور وهو ابن المعتمر من صفار التابعين وفي الأسناد ثلاثة من التابعين ((قوله ففضي بينهم))
كذا للمستمل والجوى وللباقين بينهم ما هو أصوب ويحمل الأول على أن أهل الجمع اثنان وسياأتي
فيما بحث هذا الحديث في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى وأفاد الكرماني أنه رأى في نسخة قرأت على
الفربري قيل لأبي عبد الله يعني المصنف من لا يحسن العربية يقولها بالانبارسية قال نعم ((قوله باب ما يقول
عند الخلاء)) أي عند إرادة الدخول في الخلاء إن كان معد لذلك والافتقار للتقدير في تنبيهه على أشكل إدخال هذا
الباب والأبواب التي بعده إلى باب الوضوء مرة واحدة لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه
وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب أسبابه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه
لأن عملها بمنزلة أول جزء منه فقدمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء لكن ذكر بعدها القول عند
الخلاء واستقر في ذكر ما يتعلق بالاستبراء ثم رجع فذكر الوضوء مرة واحدة وفي وجه المناسبة على
الكرماني فاستروح فالأما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية أغماها قبل غسل الوجه لا بعده
ثم توسط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء وأجاب بقوله قلت البخاري لا يراعي حسن الترتيب وجعله فصلاً
انما هو في نقل الحديث وما يتعلق به لا غير انتهى وقد أطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما
ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تفسير بعض الالفاظ بما معناه لوزن البخاري هذا لكان أولى لأنه
ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في مواضع أخر إذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البخاري مع أن البخاري في
جميع ما يورده من تفسير الغريب انما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والقراء
وغيرهم وأما المباحث الفقهية فغالبا مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما وأما المسائل الكلامية
فأكثرها من الكروايسني وابن كلاب ونحوهما والعجب من دعوى الكرماني أنه لا يقصد تحسين الترتيب بين
الأبواب مع أنه لا يعرف لاحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره حتى قال جمع من الأئمة فقه

فرش على رجله اليماني حتى
غسلها ثم أخذ غرفة
أخرى فغسل بهارجله يعني
اليسرى ثم قال هكذا رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ ((باب))
التسمية على كل حال وعند
الوقاع * حدثنا علي بن
عبد الله قال حدثنا جرير
عن منصور عن سالم بن أبي
الجعد عن كريب عن ابن
عباس يبلغ به النبي صلى
الله عليه وسلم قال لو أن
أحدكم إذا أتى أهله قال
بسم الله اللهم جنبنا
الشيطان وجنب الشيطان
ما رزقنا ففضي بينهم ما ولد
لم يضره ((باب)) ما يقول
عند الخلاء * حدثنا آدم
قال حدثنا شعبة عن عبد
العزيز بن صهيب قال سمعت
أنس يقول كان النبي صلى
الله عليه وسلم إذا دخل
الخلاء قال اللهم اني أعوذ
بك من

البخاري في تراجمه وقد أبديت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا يخفى به وقد أمنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادئ الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يعن بترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاما كما سأذكره هناك وقد يتلمح أنه ذكر أولا فرض الوضوء كما ذكرنا وأنه شرط للصلاة ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى العضو ليس بشرط وأن ما زاد على ذلك من الأسباب فضل ومن ذلك إلا كتمه في غسل بعض الأعضاء بغرفة واحدة وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذي ذكر عند دخول الخلاه فاستطرد من هنا آداب الاستنجاء وشروطه ثم رجع ليبيان أن واجب الوضوء مرة واحدة وأن الثنتين والثلاث سنة ثم ذكر سنة الاستنثار إشارة إلى الابتداء بتنظيف اليواطن قبل انظواهره وورد الأمر بالاستجمار وترا في حديث الاستنثار فترجم به لأنه من جملة التنظيف ثم رجع إلى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا يمسح الخفين إشارة إلى أن التخفيف لا يكتفي فيه الممسح دون مسح الغسل ثم رجع إلى المضمضة لأنها أخت الاستنثار ثم استدرك بغسل العقبين أمثلا يظن أنهم لا يدخلان في مسح القدمين وذكروا غسل الرجلين في النعلين وداعى من قصر في مسحهما في الحديث المذكور فاقصر على النعلين على ما سأبينه ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ومتى يجب طلب الماء للوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء ثم ذكر الاستعانة في الوضوء ثم ما يتبع على من كان على غير وضوء واستمر على ذلك إذا ذكر شيئا من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ما له به تعلق لمن يعنى التأمل إلى أن أكل كتاب الوضوء على ذلك وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوهم اظاهرة التناسب في الترتيب فكانه تفنن في ذلك والله أعلم ((قوله الخبيث)) بضم المجهمة والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي أنه لا يجوز غيره وعقب بأنه يجوز أسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه كتبت وكتب قال النووي وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لأنه لا يشبه بالمصدر والخبيث جمع خبيث والخبيثات جمع خبيثة يريد ذكر أن الشياطين وإناتهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ووقع في نسخة ابن عساكر قال أبو عبد الله يعني البخاري ويقال الخبيث أى بأسكان الموحدة فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه وإن كانت بمعنى المفرد فعناء كما قال ابن الأعرابي المكيرو قال فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من المال فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخبيثات المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب واللهذا وقع في رواية الترمذي وغيره أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات أو الخبيث والخبيثات هكذا على الشكل الأول بالأسكان مع الأفراد والثاني بالتحريك مع الجمع أى من الشيء المكيرو ومن الشيء المذموم أو من ذكر أن الشياطين وإناتهم وكان صلى الله عليه وسلم يستعين بظاهر العبودية ويجهز بها للتعليم وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال إذا دخلتم الخلاه فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات واسماده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية ((قوله تابعه ابن عريرة)) اسمه محمد وحديثه عند المصنف في الدعوات ((قوله وقال غندر)) هذا التعليق وصله البزار في مسنده عن محمد بن بشار بن داود عن غندر بلفظه ورواه أحمد ابن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل ((قوله وقال موسى)) هو ابن اسمعيل التيمي كى ((قوله عن جاد)) هو ابن سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور ((قوله وقال سعيد ابن زيد)) هو أخو جاد بن زيد وروايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المفرد قال حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاه قال فذكر مثل حديث الباب وأفادت هذه الرواية تعيين المراد من قوله إذا دخل الخلاه أى كان يقول هذا الذي ذكر عند إرادة الدخول لا بعده والله أعلم وهذا في إمكانية المدة لذلك بقراءة الدخول ولهذا قال ابن بطال رواية إذا أتى أعم لشهواتها انتهى والكلام هنا في مقامين أحدهما هل يختص هذا بالذكر

الخبيث والخبيثات تابعه
ابن عريرة عن شعبه وقال
غندر عن شعبه إذا أتى
الخلاه وقال موسى عن
جاد إذا دخل وقال سعيد
ابن زيد حدثنا عبد العزيز
إذا أراد أن يدخل

بالامكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشاطين كما ورد في حديث زيد بن ارقم في السنن أو يشمل حتى لو بال
 في اناء مثلاً في جانب البيت الاصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فنكره ذكر
 الله في تلك الحالة يفصل أما في الامكنة المعدة لذلك في قوله فيميل دخولها وأما في غيرها في قوله في أول
 الشروع كشمير ثياب مثلاً وهذا مذهب الجمهور وقالوا فيمن نسي يستعيد بقلبه لا بأساً به ومن يحجز مطلقاً
 كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل * (تنبيه) * سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية الميمنة صدوق تكلم
 بعضهم في حفظه وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق لكن لم ينفرد به هذا اللفظ فقد رواه مسدد عن عبد
 الوارث عن عبد العزيز بن ميمون وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري ((قوله باب وضع الماء عند
 الخلاء)) هو بالماء وحقيقته المكان الخالي واستعمل في المكان المعد لقضاء الحاجة مجازاً ((قوله ورقاء)) هو
 ابن عمر ((قوله عن عبيد الله)) بالتصغير ((ابن أبي يزيد)) مكى ثقة لا يعرف اسم أبيه ووقع في رواية
 الكشميين بنى ابن أبي زائدة وهو غلط ((قوله فوضعت له وضوا)) بفتح الواو أى ما ليبتوضأ به وقيل يحتمل أن
 يكون ناوله إياه ليصطحب به وفيه نظر ((قوله فأخبر)) تقدم في كتاب العلم ان ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس
 هي المخرجة بذلك قال التميمي فيه استحباب المكافأة بالدعاء وقال ابن المنير مناسبة الدعاء لابن عباس بالشفقة على
 وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور إما أن يدخل إليه بالماء الى الخلاء أو يضعه على الباب ليتناول
 من قرب أو لا يفعل شيئاً فأرى الثاني أوفق لأن في الأول تعرض للاطلاع والثالث يستدعي مشقة في طلب
 الماء والثاني أسهلها ففعله يدل على ذكائه فتاسب أن يدعى له بالشفقة في الدين ليحصل به الدفع وكذا كان وقد
 تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم ((قوله باب لا تستقبل القبلة)) في روايتنا بضم المثناة على البناء للمفعول
 ورفع القبلة وفي غيرها بفتح الياء التحنانية على البناء للفاعل ونصب القبلة ولا تستقبل مضمومة على أن
 لا نافية ويجوز كسرهما على انهما نافية ((قوله الا عند البناء جدار أو نحو)) وللشميين في أو غيره أى كالأجوار
 الكبار والسوارى الخشب وغيرها من السوارى قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء
 المذكور وأجيب بثلاثة أجوبة أحدها أنه تمسك بحقيقة الغائط لانه المكان المظلم من الارض في الفضاء
 وهذه حقيقة اللغوية وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازاً فيختص النهى به اذا وصل في
 بالاطلاق الحقيقة وهذا الجواب للاسماعيلي وهو أقواها ثانيها ان استقبال القبلة انما يتحقق في الفضاء وأما
 الجدار والابنية فانها اذا استقبلت أضيف اليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنير ويتقوى بأن الامكنة المعدة
 ليست سالحة لأن يصلى فيها فلا يكون فيها قبلة بحال ونعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين
 الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل ثالثها الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب
 الذي به لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله كانه شئ واحد قاله ابن بطال وارضاء ابن التين وغيره
 لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معنى فان قيل لم حلت الغائط على حقيقة ولم تحمله على ما هو أع
 من ذلك ليهتأول الفضاء والبدن لاسيما والعجائب راوى الحديث قد حله على العموم فيها لانه قال كما سيأتى
 عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة فقد منا الشام فوجدنا امرأ حبيص بنيت قبيل القبلة
 فتعرف واستغفر فالجواب ان أبا أيوب أعمل لفظ الغائط في حقيقته ومجازه وهو المعتمد وكانه لم يبلغه
 حديث التخصيص ولو لا ان حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالابنية لقلنا بالتعميم لكن العمل بالدليلين
 أولى من الغناء أحدهما وقد جاء عن جابر فيمارواه أحد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ولفظه عند
 أحد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستدير القبلة أو نستقبلها بغير وجنا اذا هرقنا الماء قال
 ثم رأيت قبل موته بعام يقول مستقبل القبلة والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهى بخلاف ما زعمه بل هو
 محمول على أنه رأى في بناء أو نحوه لأن ذلك هو المعهود من حاله صلى الله عليه وسلم لمبالغته في التستر ورؤية
 ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتى فكذا رواية جابر ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم
 لا دليل عليها اذا لم يصح لا تثبت بالاحتمال ودل حديث ابن عمر لا تو هلى يجوز استسداد باب القبلة في

((باب)) وضع الماء عند الخلاء
 * حدثنا عبد الله بن محمد
 قال حدثنا هاشم بن القاسم
 قال حدثنا ورقاء عن عبيد
 الله بن أبي يزيد عن ابن
 عباس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم دخل الخلاء
 فوضعت له وضوا قال من
 وضع هذا فخير فقال اللهم
 فقعه في الدين * (باب)
 لا تستقبل القبلة بيمول
 ولا غائط الا عند البناء
 جدار أو نحوه * حدثنا
 آدم قال حدثني ابن أبي
 ذئب قال حدثني الزهري
 عن عطاء بن يزيد الليثي
 عن أبي أيوب الانصاري
 قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا أتى
 أحدكم الغائط

الابنية وحديث جابر على جواز استقبالها ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عموم به حديث
ابن عمر الجواز الاستدبار فقط ولا يقال يلحق به الاستقبال قياسا لانه لا يصح الحاقه به اكونه فوقه وقد
تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حتى عن أبي خنيفة وأحمد والتفريق بين البنيان
والصخراء مطلقا قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والاقوال لا عملها جميع الأدلة
وتؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير ان الاستقبال في البنيان مضاف الى الجدار عرفا وبأن
الامكنة الممهدة لذلك ما روى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة بخلاف الصخراء فيها وقال قوم بالتحريم
مطلقا وهو المشهور عن أبي خنيفة وأحمد وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ورجحه من المالكية ابن العربي
ومن الظاهرية ابن حزم ومجتهم ان النهي مقدم على الاباحة ولم يصحوا حديث جابر الذي أشرنا اليه وقال
قوم بالجواز مطلقا وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداود واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فلم يرجع الى أصل
الاباحة فهذه المذاهب الاربع مشهورة عن العلماء ولم يحل النووي في شرح المذهب غيرها وفي المسئلة
ثلاثة مذاهب أخرى منها جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكوا به حديث ابن عمر وهو قول أبي يوسف
ومنها التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي عن ابراهيم وابن سيرين عملا
بحديث معقل الاسدي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول أو بغيظ أو بواو
داود وغيره وهو حديث ضعيف لان فيه رابا مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة
ومن على منها لان استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال
بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله
الكعبة وفيه نظر لما ذكرناه عن ابراهيم وابن سيرين وقد قال به بعض الشافعية أيضا حكاه ابن أبي الدم
ومنها ان التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على منها فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب
فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقا عموم قوله شرقوا أو غربوا قاله أبو حنيفة صاحب المرقئ وعكسه
البخاري فاستدل به على انه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتي في باب قبلة أهل المدينة من كتاب
الصلاة ان شاء الله تعالى ((قوله فلا يستقبل)) بكسر اللام لان لانه في اللام في القبلة للعهد أي للكعبة
((قوله ولا يواظبوا ظهره)) ولمسلم ولا يستدبرها وزاد ببول أو بغيظ والغائظ الثاني غير الاول أطلق على الخارج
من الدبر مجازا من اطلاق اسم محل على الحال كراهية ذكره بصريح اسمه وحصل من ذلك جناس تام
واظهار من قوله ببول اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ويكون مثاره اكرام القبلة عن المواجهة
بالنجاسة وتؤيده قوله في حديث جابر اذا هرقتا الماء وقيل مثار النهي كشف العورة وعلى هذا فيطرد في كل
حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلا وقد نقله ابن شاس المالكي قولاني مذهبهم وكان قائله تمسك برواية في
الموطأ لا تستقبلوا القبلة بفر وجكم ولكنها محمولة على المعنى الاول أي حال قضاء الحاجة جمع بين الروايتين
والله أعلم وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب تنحرف ونستغفر حيث أورد المصنف في أوائل الصلاة ان
شاء الله تعالى ((قوله باب من تبرز)) يؤذن تفعل من البراز بفتح الموحدة وهو القضاء الواسع كنوابه عن
الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط ((قوله على لبنتين)) بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون تشبيه لبنة وهي
ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق ((قوله يحيى بن سعيد)) هو الانصاري المدني التابعي وكذا شيخه
وشيوخه في الاوصاف الثلاثة ولكن قيل ان لو اسع رؤية فذكر ذلك في الصحابة وأبو حنيفة هو ابن منقل
ابن عمر له ولا يبه حجة وقد تقدم في المقدمة أنه بفتح المهملة وبالموحدة ((قوله انه كان يقول)) أي ابن عمر كما
صرح به مسلم في روايته وسيأتي لفظه قريبا فأما من زعم ان الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله
فقال ابن عمر جوابا لواسع بل القاء في قوله فقال سيبيدة لان ابن عمر أورد القول الاول منكره ثم بين سبب
انكاره بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه أن يقول فلقد رأيت الى آخره ولكن الراوي عنه
وهو واسع أراد التأكيد بأقادة قوله قال عبد الله بن عمر ((قوله ان ناسا)) يشير بذلك الى من كان يقول

فلا يستقبل القبلة ولا
يواظب ظهره شرقوا أو غربوا
*(باب) من تبرز على
لبنتين * حدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن يحيى بن حبان عن
عمه واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناسا يقولون

بعموم النهي كما سبق وهو مروي عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعاقل الأسدي وغيرهم ((قوله إذا قدمت))
 ذكر القعود لكونه الغالب والاحتمال القيام كذلك ((قوله على حاجتك)) كفي بهذا عن التبرز ونحوه ((قوله
 لقد)) اللام جواب قسم محذوف ((قوله على ظهر بيت لنا)) وفي رواية يزيد الآية على ظهر بيتنا وفي
 رواية عبيد الله بن عمر الآية على ظهر بيت حفصة أي أخته كما صرح به في رواية مسلم ولا بن خزيمة
 دخلت على حفصة بنت عمر فوجدت ظهر البيت وطريق الجمع أن يقال إضاقة البيت إليه على سبيل المجاز
 لكونها أخته فله منه سبب أو حيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه واستقر في يدها إلى أن ماتت فورث عنها وسيأتي انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في
 كتاب الخمس إن شاء الله تعالى وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لانه ورث حفصة
 دون أخواته لكونها كانت شقيقة ولم تترك من يحجبها عن الاستيعاب ((قوله على ابنتين)) ولا بن خزيمة
 فأشرفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خلافه وفي رواية له فرأيت به يقضي حاجته محجوباً عليه
 بلين وللعظيم الترمذي بسند صحيح فرأيت في كنيه وهو يفتح الكاف وكسر النون بعد هاء نعتاً بنية ثم فاء
 وانتفى بهذا الإرادة من قال ممن يرى الجواز مطلقاً يحتمل أن يكون رأه في الفضاء وكونه على لبنتين لا يدل على
 البناء لاحتمال أن يكون جالساً عليه ويرفع يدهما عن الأرض ويرد هذا الاحتمال أيضاً ابن عمر كان يرى
 المنع من الاستقبال في الفضاء إلا بساتر كما رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به ولم يقصد ابن عمر الاشراف
 على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وإنما قصد السطح لضرورة له كما في الرواية الآية فحانت منه
 التفاته كما في رواية للبيهقي من طريق نافع عن ابن عمر نعم لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد
 أحب أن لا يخفى ذلك من فائدة حفظ هذا الحكم الشرعي وكأنه أغاراه من جهة ظهره حتى ساع له تأمل
 الكيفية المذكورة من غير محذور ودل ذلك على شدة حرص هذا الصحابي على تتبع أحوال النبي صلى الله
 عليه وسلم ليطلبها وكذا كان رضي الله عنه ((قوله وقال)) أي ابن عمر (العلل) الخطاب لواسع وغلط من
 زعم أنه مرفوع وقد فسر مالك المراد بقوله يصلون على أورا كههم أي من يلصق بطنه بوركبه إذا بعد
 وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهي التجافي والتجفع كما سيأتي بيانه في موضعه وفي النهاية وفسر بأنه
 يخرج ركبتيه فيصيرهما معاً على وركبه وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسئلة السابقة
 فقيل يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذي خاطبه لا يعرف السنة إذ لو كان عارفاً بالعرف الفرق بين الفضاء
 وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وإنما كنى عن لا يعرف السنة بالذي يصل على وركبه
 لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلاً بالسنة وهذا الجواب لا يكرمان ولا يخفى ما فيه من التكلف وإس في
 السياق أن واسعاً سأل ابن عمر عن المسئلة الأولى حتى ينسبه إلى عدم معرفتها ثم ألحصر الأخير مردوداً لأنه قد
 يسجد على وركبه من يكون عارفاً بالسنة والخلاء والذي يظهر في المناسبة ما دل عليه سياق مسلم في أوله عنده
 عن واسع قال كنت أصلي في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي انصرفت إليه من شقي
 فقال عبد الله يقول ناس قد ذكر الحديث فكان ابن عمر رأى منه في حال سجوده شيئاً لم يفقهه فسأله عنه
 بالعبارة المذكورة وكان له رداً بالقصة الأولى لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده فقدمها على ذلك الأمر
 المظنون ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن يعرف الحكم أهذا التابعي
 لينقله عنه على أنه لا يمنع إبداء مناسبة بين هاتين المسئلتين بخصوصهما وإن لاحداهما بالآخرى تعلقاً بأن
 يقال لعل الذي كان يسجد وهو لا يصق بطنه بوركبه كان بطن امتناع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة
 كما قدمنا في الكلام على مثار النهي وأحوال الصلاة أربعة قيام وركوع وسجود وقعود وانضمام الفرج
 فيها بين الوركين يمكن إلا إذا جافى في السجود فرأى أن في الإصناف ضمها للفرج ففعله ابتداءً أو تنطعاً والسنة
 بخلاف ذلك والمستبر بالشماب كافي في ذلك كما أن الجدار كافي في كونه حائلاً بين العورة والقبلة إن قلنا أن مثار
 النهي الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر التابعي بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منبهاً على

إذا قدمت على حاجتك فلا
 تستقبل القبلة ولا بيت
 المقدس فقال عبد الله بن
 عمر لقد أوتيت يوماً على
 ظهر بيت لنا فرأيت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على لبنتين مستقبلاً
 بيت المقدس لحاجته وقال
 لعل من الذين يصلون
 على أورا كههم فقلت
 لأدري والله قال مالك
 يعني الذي يصل ولا يرتفع
 عن الأرض يسجد وهو
 لا يصق بالأرض

«باب» خروج النساء
 الى البراز * حدثنا يحيى بن
 بكير قال حدثنا الليث قال
 حدثني عقيل عن ابن
 شهاب عن عروة عن
 عائشة أن أزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم كن
 يخرجن بالليل إذا تبرزن
 الى المناصع وهو صعيد
 أبيض فكان عمر يقول للنبي
 صلى الله عليه وسلم اجب
 نساءك فلم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يفعل
 فخرجت سودة بنت زمعة
 زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم ليلة من الليالي عشاء
 وكانت امرأة طوييلة
 فناداها عمر ألا قد عرفناك
 يا سودة حرصا على أن ينزل
 الجباب فأنزل الله الجباب
 * حدثنا زكريا قال
 حدثنا أبو أسامة عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال قد أذن
 أن يخرجن في حاجة يكن
 قال هشام تعني البراز
«باب» التبرؤ في البيوت
 * حدثني إبراهيم بن المنذر
 قال حدثنا أنس بن عياض

ما ظنه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاحها وأما قول واسع لأدري قد ادى على أنه لا شعور عنده بشئ مما ظنه
 به ولهذا لم يغلق ابن عمر له في الزجر والله أعلم **«قوله»** باب خروج النساء الى البراز **«قوله»** أي الفضا كما تقدم وهو
 بنوع الموحدة ثم راء وبعد الاقتصار على الخطابي أكثر الروايات يقولونه بكسر أوله وهو غلط لأن البراز
 بالكسر هو المبارزة في الحرب **«قلت»** بل هو موجه لأنه يطلق بالكسر على نفس الخارج قال الجوهري
 البراز المبارزة في الحرب والبراز أيضا كناية عن ثقل الغناء وهو الغائط والبراز بالغض الفضا الواسع
 انتهى فعلى هذا من فتح أراد الفضا فان أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم
 مثله في الغائط ومن كسر أراد نفس الخارج **«قوله»** حدثنا يحيى بن بكير **«قوله»** تقدم هذا الإسناد برواه في
 بدء الوحي وفيه تابعان عروة وابن شهاب وقرينان الليث وعقيل **«قوله»** المناصع بالنون وكسر الصاد
 المهملة بعدها عين مهملة جمع منصع بوزن معذوهي أما كن معروفة من ناحية البقيع قال الداودي
 سميت بذلك لأن الانسان ينصع فيها أي يخلص والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأصح بالحاء المهملة
 التاسع **«قوله»** اجب أي امنه من الخروج من بيوتهن بالليل ان عمر بعد نزول آية الجباب قال لسودة
 ما قال كما سيأتي قريبا ويحتمل ان يكون أراد أولا الامر بستر وجوههن فلما وقع الامر بوقوع ما أراد أحب
 أيضا ان يحجب أشخاصهن مما لفته في التستر فلم يجب لاجل الضرورة وهذا أظهر الاحتمالين وقد كان عمر
 بعد نزول آية الجباب من موافقته كما سيأتي في تفسير سورة الاحزاب وعلى هذا فقد كان لهن في التستر عن
 قضاء الحاجة حالات أوها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث كن
 يخرجن بالليل وسيأتي في حديث عائشة في قصة الافل فخرجت معي أم مسطح قبل المناصع وهو متبرزا
 وكنا لا نخرج الا ليل إلى ليل انتهى ثم نزل الجباب فتسترن بالثياب لكن كانت أشخاصهن ربما تميز ولهذا
 قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الجباب أما والله ما تخفين علينا ثم اتخذت الكنف في البيوت
 فتسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الافل أيضا فان فيها ذلك قبل أن تتخذ الكنف وكانت قصة الافل
 قبل نزول آية الجباب كما سيأتي شرحه في موضعه ان شاء الله تعالى **«قوله»** فأنزل الله الجباب **«قوله»** وللمستغنى
 آية الجباب زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق الزبيدي عن ابن شهاب فأنزل الله الجباب يا أيها الذين آمنوا
 لا تدخلوا بيوت النبي الا بغيره وسيأتي في تفسير الاحزاب ان سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما ولم عليها
 وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستحبها النبي صلى الله عليه وسلم ان يأمرهم بالخروج فزلت آية الجباب
 وسيأتي أيضا حديث عمر قلت يا رسول الله ان نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يحتجبين
 فزلت آية الجباب وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يأكل ومعه
 بعض اصحابه وطائفة تأكل معهم اذا صابت يد رجل منهم يدها فذكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فزلت آية
 الجباب وطريق الجمع بينهما أن أسباب نزول الجباب تعددت وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في
 الآية أو المراد بآية الجباب في بعضها قوله تعالى يدين عليهن من جلايبهن **«قوله»** حدثنا زكريا **«قوله»** هو
 ابن يحيى وسيأتي حديثه هذا في التفسير مطولا ومحصلا ان سودة خرجت بعد ما ضرب الجباب لحاجتها
 وكانت عظمة الجسم فراها عمر بن الخطاب فقال يا سودة أما والله ما تخفين علينا فاطوري كيف تخرجين
 فوجهت فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى فأوحى اليه فقال انه قد أذن لكن أن تخرجن
 لحاجة يكن قال ابن بطال فقه هذا الحديث انه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة اليه من مصالحهن
 وفيه مراجعة الادنى للداعي فيما يتبين له انه الصواب وحيث لا يقصد التعمت وفيه منقبة لعمر وفيه جواز
 كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الاغلاط في القول لمن يقصد الخير وفيه جواز وعظ
 الرجل أمه في الدين لان سودة من أمهات المؤمنين وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي في
 الامور الشرعية لأنه لم يأمرهن بالجباب مع وضوح الحاجة اليه حتى نزلت الآية وكذا في اذنه لهن
 بالخروج والله أعلم **«قوله»** باب التبرؤ في البيوت **«قوله»** عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير الى ان خروج النساء

عن عبيد الله بن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع

عن عبيد الله بن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع
ابن حبان عن عبد الله بن عمرو قال ارتقيت فوق ظهر
بيت حفصة لبعض حاجتي
فرايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقضي حاجته
مستدبر القبلة مستقبلاً
الشام * حدثنا يعقوب بن
ابراهيم قال حدثنا يزيد
قال أخبرنا يحيى عن محمد
ابن يحيى بن حبان أن عمه
واسع بن حبان أخبره أن
عبد الله بن عمرو أخبره قال
لقد ظهرت ذات يوم على
ظهر بيتنا فرايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قاعد على لبته مستقبلاً
بيت المقدس (باب)
الاستنجاء بالماء * حدثنا
أبو الوليد هشام بن عبد
المالك قال حدثنا شعبة عن
أبي معاذ واسم عطاء بن
أبي ميمونة قال سمعت
أنس بن مالك يقول كان
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا خرج لحاجته أخرج
أنا وغلام منا أداة من
ماء يعني يستنجي به (باب)
من جل معه الماء الطهوره
وقال أبو الدرداء أليس
فيكم صاحب التعلين
والطهور والوساد * حدثنا
سليمان بن حرب قال حدثنا
شعبة عن عطاء بن أبي
ميمونة قال سمعت أنساً
يقول كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا خرج
لحاجته تبعه أنا وغلام
منا معنا أداة من ماء

للبراز لم يستمر بل اتخذت بعد ذلك الاخلية في البيوت فاستغفني عن الخروج الا للضرورة (قوله عبيد الله)
أي ابن عمر بن حفص بن غصن بن عمرو بن الخطاب وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأتباعهم
والاسناد كله مدنيون (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدورقي ريزيد هو ابن هرون كالأبي ذر
والاصيلي ويحيى هو ابن سعيد الانصاري الذي روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم ولم يقع في رواية يحيى
مستدبر القبلة أي الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لان ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدينة وانما
ذكرت في رواية عبيد الله لتأكيد التصرح به والتعبير تارة بالشام وتارة ببيت المقدس بالمعنى لانهما
في جهة واحدة (قوله باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفى وقوعه
من النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه
أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال اذا لا يزال في يدي نتن وعن نافع ان ابن عمر كان لا يستنجي بالماء وعن ابن
الزبير قال ما كنا نفعله ونقل ابن التين عن مالك انه أنكر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجي بالماء
وعن ابن حبيب من المالكية انه منع الاستنجاء بالماء لانه مطعوم (قوله هشام بن عبد الملك) هو الطيالسي
والاسناد كله بصريون (قوله أجيء أنا وغلام) زاد في الرواية الآتية عقبها من أي من الانصار وصرح
به الامام اعلي في روايته ولمسلم فتوى أي مقارب لي في السن والغلام هو المترعرع قاله أبو عبيد وقال في
المحكم من لدن الغطام الى سبع سنين وحكي الزنجشري في أساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد
الاتحاد فان قيل له بعد الالتحاق غلام فهو مجاز (قوله أداة) بكسر الهمزة ناء صغير من جلد (قوله من
ماء) أي مملوءة من ماء (قوله يعني يستنجي به) قال يعني هو هشام وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان
ابن حرب فلم يذكرها لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال يستنجي بالماء والامام اعلي
من طريق بن مرزوق عن شعبة فأطلق أنا وغلام من الانصار معنا أداة فيها ماء يستنجي منها النبي صلى الله
عليه وسلم ولله صنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة اذا تبرز لحاجته أتته بماء فيغسل به
ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس نخرج علينا وقد استنجى بالماء وقد بان به هذه الروايات أن
حكاية الاستنجاء من قول أنس راوي الحديث ففيه الرد على الاصيلي حيث تعقب على البخاري استدلاله
بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال لان قوله يستنجي به ليس هو من قول أنس انما هو من قول أبي الوليد
أي أحد الرواة عن شعبة قال وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها قال فيجتمعا ان يكون الماء
لوضوئه انتهى وقد اتفق هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها وكذا فيه الرد على من زعم ان قوله يستنجي
بالماء مدرج من قول عطاء الراوي عن أنس فيكون مرسل فلاحقه فيه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك
اليوني فان رواية خالد التي ذكرناها تدل على انه قول أنس حيث قال نخرج علينا وقد استنجى بالماء وقد بان به هذه الروايات أن
الزركشي تعقيباً فانه نسب التعقب المذكور الى الامام اعلي وانما هو للاصيلي وأقره فكان انه انضاف
وليس مرضي كما أوضحناه وكذا نسبه الكرماني الى ابن بطال وأقره عليه وابن بطال انما أخذه عن الاصيلي
(قوله باب من جل معه الماء الطهوره) هو بالغيم أي لينظهر به (قوله وقال أبو الدرداء أليس فيكم) هذا
الخطاب لعلمه بن قيس والمراد بصاحب التعلين وما ذكره مع عبد الله بن مسعود لانه كان يتولى خدمة
النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب التعلين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل لابن مسعود
صاحب التعلين مجازاً لكونه كان يحملها وسألت في الحديث المذكور موصلاً عند المصنف في المناقب ان
شاء الله تعالى وإيراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشعر انما هو اقوي بأن
الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وبما هو يرى الغم انك لغلام معلمي وعلى هذا فيقول أنس وغلام منا
قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود بمكة وهو يرى الغم انك لغلام معلمي وعلى هذا فيقول أنس وغلام منا
أي من الصحابة أو من خدم النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الامام اعلي التي فيها من الانصار فلعلها من
نصرف الراوي حيث رأى في الرواية مناخلاً على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الانصار أو اطلاق

الانصار على جميع العتبات سائق وان كان العرف خصه بالاولى والخروج وروى أبو داود من حديث
 أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتى الخلاء أتته بما في ركوة فاستنجى فيحتمل ان يفسر به
 الغلام المذكور في حديث أنس ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة انه كان
 يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الاداة لوضوئه وحاجته وايضا فان في رواية أخرى لمسلم ان أنسا وصفه
 بالصغر في ذلك الحديث فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم ويكون المراد بقوله أصغرنا أي في
 الحال اقرب عهد بالاسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب ان النبي صلى الله عليه
 وسلم انطلق لحاجته فاتبعه جابر باداة فيحتمل ان يفسر به المبهمة ولا سيما وهو انصاري ووقع في رواية
 الاسماعيلي من طريق طاهم بن علي عن شعبة فأتبعه وأنا غلام بتقدم الواو فتكون حالية لكن تعقبه
 الاسماعيلي بأن الصحيح أنا وغلام أي بواو العطف ((قوله باب حل العترة مع الماء في الاستنجاء)) العترة بفتح
 النون عصى أقصر من الرمح لها سنان وقيل هي الخربة القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا
 الباب العترة عصى عليها زجراي مضمومة ثم جيم مشددة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد ان الجاشي
 كان أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الخربة لانها من آلات الحبشة
 كما سيأتي في العيدين ان شاء الله تعالى ((قوله سمع أنس بن مالك)) أي انه سمع ولفظه أنه تخلف في
 الخط عرفا ((قوله يدخل الخلاء)) المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الاخرى كان اذا خرج لحاجته
 ولقرينة حل العترة مع الماء فان الصلاة اليها انما تكون حيث لا ستره غيرها وايضا فان الاخيلة التي في
 البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله وفهم بعضهم من تبويب البخاري انها كانت تحمل ليستريح بها عند
 قضاء الحاجة وفيه نظر لان ضابط السترة في هذا ما يستر الاسفل والعترة ليست كذلك نعم يحتمل أن يركزها
 أمامه ويضع عليها الثوب الساكن أو يركزها بجانبه لتكون إشارة الى منع من يروم المرور بقربها أو تحمّل
 لنفث الارض الصلبة أو لمنع ما يعرض من هوام الارض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يبعد عند قضاء الحاجة
 أو تحمّل لانه كان اذا استنجى قوضا واذا قوضا صلى وهذا أظهر الاوجه وسيأتي التبويب على العترة في
 ستره المصلي في الصلاة واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتي وفيه جواز استخدام
 الاسرار خصوصا اذا أُرصدوا لذلك ليحصل لهم التمرن على التواضع وفيه أن في خدمة العالم شرفا للمتعلم
 لكون أبي الدرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لانه معطوم
 لان ماء المدينة كان عذبا واستدل به بعضهم على استحباب التوضي من الاواني دون الانهار والبرك ولا
 يستقيم الا لو كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الانهار والبرك فعدل عنها الى الاواني ((قوله تابعه انصر))
 أي ابن شميل تابع محمد بن جعفر وحديثه موصل عند النسائي ((قوله وشاذان)) أي الاسود بن عامر
 وحديثه عند المصنف في الصلاة ولفظه ومنع عكازة أو عصي أو عترة وانظروا أن أوشيث من الراوي
 لتوافق الروايات على ذكر العترة والله أعلم بجميع الروايات المذكورة في هذه الأبواب الثلاثة بصريون
 ((قوله باب النهي عن الاستنجاء باليمين)) أي باليد اليمنى وعبر بالنهي إشارة الى أنه لم يظهر له هل هو التحريم
 أو التنزيه أو ان القرينة الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الآداب وبكونه
 للتنزيه قال الجمهور وذهب أهل الظاهر الى أنه للتحريم وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به لكن قال
 النووي مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمين أي لا يكون مباحا يمتوى طرفاه بل هو مكروه راجح
 الترك ومع القول بالتحريم فن فعله أساء وأجزأه وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة لا يجزئ وتحمل هذا
 الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بالغيرها كالماء وغيره أما بغير آلة فحرام غير مجزئ باختلاف
 اليسرى في ذلك كاليمنى والله أعلم ((قوله حديثنا معاذ بن فضالة)) بفتح الفاء والضاد الموحدة وهو أصري
 من قدماء مشيوخ البخاري ((قوله هو المستوائي)) أي ابن عبد الله لابن حسان وهما بصريان ثقاتان
 مشهوران من طبقة واحدة ((قوله عن أبيه)) أي أبي قتادة الحرث وقيل عمر وقيل النعمان الانصاري

((باب حل العترة مع الماء
 في الاستنجاء)) حديثنا محمد
 ابن بشير قال حديثنا محمد بن
 جعفر قال حديثنا شعبة
 عن عطاء بن أبي ميمونة
 سمع أنس بن مالك يقول
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يدخل الخلاء
 فأجل أنا وغلام اداة
 من ماء وعترة يستنجي
 بالماء تابعه انصر وشاذان عن
 شعبة العترة عصا عليه زج
 ((باب النهي عن الاستنجاء
 باليمين)) * حديثنا معاذ بن
 فضالة قال حديثنا هشام
 هو المستوائي عن يحيى
 ابن أبي كثير عن عبد الله
 ابن أبي قتادة عن أبيه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا شرب
 أحدكم

فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مشاهدته أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما ((قوله فلا يتنفس)) بالجزم ولا ناهية في الثلاثة وروى بالضم فيها على أن لانا فيه ((قوله في الاناء)) أي داخله وأما إذا أبانه وتنفس فهي السنة كما سيأتي في حديث أنس في كتاب الأشربة أن شاء الله تعالى وهذا النهي للتأديب لا لإرادة المبالغة في النظافة إذ قد يخرج مع النفس بضايق أو مخاط أو بخار ردي فيكسبه رائحة كريهة فينقذ ربها هو أو غيره عن شربه ((قوله وإذا أتى الخلاء)) أي قبالة كما فسرت الرواية التي بعدها ((قوله ولا يتم مع يمينه)) أي لا يستنج وقد أثار الخطابي هنا بحثا وبالغ في التبع به وحكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه ناظر رجلا من الفقهاء الطرسانيين فسأله عن هذه المسئلة فأجاب جوابا ثم أجاب الخطابي عنه بجواب فيه نظر ومحصل الإبراد أن المستحجم متى استحجم ييساره استلزم من ذكره يمينه ومثي أممكه ييساره استلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهي ومحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستحجم بها ييساره فإن لم يجد فليصق مغمدة بالأرض ويمسك ما يستحجم به بين عقيه أو باهماي رجليه ويستحجم ييساره فلا يكون متصرفا في شيء من ذلك بيمينه انتهى وهذه هيمنة منكرة بل يتعذر فعلها في غالب الأوقات وقد تعقبه الطيبي بأن النهي عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر والنهي عن المس مختص بالذكور فبطل الإبراد من أصله كذا قال وما ادعاه من تخصيص الاستجمار بالدبر من دود والمس وإن كان مختصا بالذكور لكان يلحق به الدبر قياسا والتنصيص على الذكور لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك وإنما خص الذكور بالذكور لكون الرجال في الغالب هم المخططون والنساء شقائق الرجال في الأحكام الأماخص والصواب في الصورة التي أوردتها الخطابي ما قاله إمام الحرم ومن بعده كالغزالي في الوسيط والبعث في التهذيب أنه غير العضو ييساره على شيء يمسه بيمينه وهي فارة غير متحركة فلا يعد مستحجرا باليمين ولا ماسا بها ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستحجرا بيمينه فقد غلط وأغما هو كن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستجماء ((قوله باب لا يمسن ذكره بيمينه إذا بال)) أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كافي الباب قبله محمول على المقييد بحالة البول فيكون ماعداها مباحا وقال بعض العلماء يكون ممنوعا أيضا من باب الأولى لأنه نهى عن ذلك مع منة الحاجة في تلك الحالة وتعبه أبو محمد بن أبي جرة بأن منة الحاجة لا تختص بحالة الاستجماء وإنما يخص النهي بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه فلما منع الاستجماء باليمين منع مس آلتها مما للمادة ثم استدلل على الإباحة بقوله صلى الله عليه وسلم أطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره أغما هو بضعة منك فدل على الجواز في كل حال فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة انتهى والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن وقد يقال حل المطلق على المقييد غير متفق عليه بين العلماء ومن قال به اشترط فيه شروطا لكن نبيه ابن دقيق العبد على أن محل الاختلاف أغما هو حيث تتغير مخارج المذات بحيث يعد حديثين مختلفين فأما إذا اتحد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حل المطلق على المقييد بالاختلاف لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فتقبل ((قوله حديثنا محمد بن يوسف)) هو الغزالي وقد صرح ابن خزيمة في روايته بهما ع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحديث في جميع الأسناد وأورده من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي فحصل الأمن من محذور التديس ((قوله فلا يأخذن)) كذا لا يثبتون التأكيده ولغيره بدونها وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يمسن وكذا في مسلم التعبير بالمسك من رواية همام عن يحيى ووقع في رواية الأسماعيلي لا يمسن فاعترض على ترجمة البخاري بأن المس أعم من المسك يعني فكيف تستدل بالأعم على الأخص ولا إيراد على البخاري من هذه الحثية لما بيناه واستنبط منه بعضهم منع الاستجماء باليد التي فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى لكون النهي عن ذلك لتشريف اليمين فيكون ذلك من باب الأولى وما وقع في العتبية عن مالك من عدم الكراهة قد أنكره حديثا أصحابه وقيل الحكمة في النهي لكون اليمين معصية للكل بها قولوا طي ذلك

فلا يتنفس في الاناء وإذا أتى الخلاء فلا يمسن ذكره بيمينه ولا يتم مع يمينه ((باب لا يمسن ذكره بيمينه إذا بال * حديثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ولا يستنج بيمينه

بها لا يمكن أن يتذكره عند الاكل فيتأذى بذلك والله أعلم ((قوله ولا يتنفس في الاناء)) جملة خبرية مستقلة
 ان كانت لنافية وان كانت ناهية فخطوفة لكن لا يلزم من كون المخطوف عليه مقيداً بقييد ان يكون
 المخطوف مقيداً به لان التنفس لا يتعلق بحالة البول وانما هو حكم مستقل ويحتمل أن تكون الحكمة في
 ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التأسي بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذا بال توضاً
 وثبت أنه شرب فضل وضوءه فالمؤمن يصدر أن يفعل ذلك فعلمه أدب الشرب مطلقاً لا يستحضاره والتنفس
 في الاناء مختص بحالة الشرب كدليل عليه سياق الرواية التي قبله وللحاكم من حديث أبي هريرة لا يتنفس
 أحدكم في الاناء اذا كان يشرب منه والله أعلم ((قوله باب الاستنجاء بالجارية)) أراد بهذه الترجمة الرد على
 من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله أستنفض فان معناه استنجى كما سيأتي ((قوله
 حدثنا أحمد بن محمد المكي)) هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة وفي
 طبقته أحمد بن محمد المكي أيضاً لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس وقد وهم من زعم أن
 البخاري روى عنه وانما روى عن أبي الوليد وهم أيضاً من جعلهما واحداً ((قوله عن جده)) يعني سعيد
 ابن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق الذي ولي
 امرة المدينة وكان يجهر بالبصوت الى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزازي وكان عمره حينئذ قد غلب
 على دمشق في زمن عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسير أولاده الى المدينة وسكن ولده مكة لما ظهرت
 دولة بني العباس فاستقر وابها في الاسناد مكيان ومديان ((قوله أتبع)) بتشديد التاء المشناة أي سرت
 وراءه والواو في قوله وخرج حاله وفي قوله وكان استنفاية وفي رواية أبي ذر فكان بالقاء ((قوله فدنفوت
 منه)) زاد الامام عيسى أسانس وأتبع فقال من هذا فقلت أبو هريرة ((قوله ابغني)) بالوصل من الثلاثي
 أي اطلب لي يقال بغيتك الشيء أي طلبته لك وفي رواية بالقطع أي أعني على الطلب يقال ابغيتك الشيء أي
 أعنتك على طلبه والوصل أليق بالسياق ويؤيده رواية الامام عيسى أي ((قوله أستنفض)) بقاء مكسورة
 وضاد مجزوم لانه جواب الامر ويجوز الرفع على الاستئناف قال القزاز قوله أستنفض استنفض من
 النفض وهو ان تهرأ الشيء ليظهر غباره قال وهذا موضع استنظف أي بتقديم الطاء المشناة على القاء ولكن
 كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب في القاموس استنفضه استخرجه وبالجور استنجى وهو
 مأخوذ من كلام المطرزي قال الاستنفاض الاستخراج ويكنى به عن الاستنجاء ومن رواه بالقاف والصاد
 المهملة فقد صحف انتهى ووقع في رواية الامام عيسى استنجى بدل استنفض وكما أنها المراد بقوله في روايتنا
 أو نحوه ويكون التردد من بعض رواه ((قوله ولا تأتني)) كما ته صلى الله عليه وسلم خشى أن يفهم أبو هريرة
 من قوله استنجى ان كل ما يزيل الاثر وينقى كاف ولا اختصاص لذلك بالأجواف فنبهه باقتصاره في النهي
 على العظم والروث على أن ماسواهما يجزئ ولو كان ذلك مختصاً بالأجواف كما يقول بعض الحنابلة والظاهرية
 لم يكن تخصيص هذين بالنهي معنى وانما خص الأجواف بالذكور لكثرته وجودها وزاد المصنف في المبعث
 في هذا الحديث ان أباه رة قال له صلى الله عليه وسلم لما فرغ ما بال العظم والروث قال هما من طعام الجن
 والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنع بهما نعم يلحق بهما جميع الأطعمة التي للآدميين قياساً من
 باب الاولى وكذا المحترقات كالأوراق كتب العلم ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجساً ألحق به كل
 نجس ومتنجس وعن العظم كونه نجساً لا يزيل ازالة تامة ألحق به ما في معناه كالزجاج الاملس ويؤيده
 ما رواه الدارقطني ومعه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروث أو
 بهظم وقال انهما لا يطهران وفي هذا رد على من زعم ان الاستنجاء بهما يجزئ وان كان منهياً عنه وسيأتي في
 كتاب المبعث بيان قصة وفد الجن وأي وقت كانت ان شاء الله تعالى ((قوله وأعرضت)) كذا في أكثر الروايات
 ولكن شيم بنى وأعرضت بزيادة مشناة بعد العين والمعنى متقارب ((قوله فلما قضى)) أي حاجته (أتبعه)
 بهزة قطع أي ألحقه وكفى بذلك عن الاستنجاء وفي الحديث جواز اتباع السادات وان لم يأمر بذلك

ولا يتنفس في الاناء ((باب
 الاستنجاء بالجارية)) * حدثنا
 أحمد بن محمد المكي قال
 حدثنا عمرو بن يحيى بن
 سعيد بن عمرو والمكي عن
 جده عن أبي هريرة قال
 أتبع النبي صلى الله عليه
 وسلم ونخرج لحاجته فكان
 لا يلتفت فدنفوت منه
 فقال ابغني أجاراً
 أستنفض بها أو نحوه ولا
 تأتني بهظم ولا روث
 فأتبعه بأجواف بطرف
 ثيابي فوضعتها الى جنبه
 وأعرضت عنه فلما قضى
 أتبعه بهن

واستخدام الامام بعض رعيته والاعراض عن قاضي الحاجة والامانة على احضار ما يستجى به واعداه
عنده لا يحتاج الى طلبها بعد الفراغ فلا يامن التلوذ والله تعالى اعلم ((قوله باب)) بالتسوين (لا يستجى)
بضم اوله ((قوله زهير)) هو ابن معاوية الجمعي الكوفي والاسناد كله كوفيون وابو اسحق هو السبيعي وهو
تابعي وكذا شيخه عبدالرحمن وابو الاسود ((قوله ليس ابو عبيدة)) أي ابن عبد الله بن مسعود وقوله
ذكره أي لي (ولكن عبدالرحمن بن الاسود) أي هو الذي ذكره لي بدليل قوله في الرواية الا تبه المعلقة
حدثني عبدالرحمن وانما عدل أبو اسحق عن الرواية عن أبي عبيدة الى الرواية عن عبدالرحمن مع ان رواية
أبي عبيدة أعلى له ان يكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطة بخلاف رواية عبدالرحمن
فانها موصولة ورواية أبي اسحق اهـ هذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذي
وغيره من طريق اسراويل بن يونس عن أبي اسحق فراد أبي اسحق هنا بقوله ليس أبو عبيدة ذكره أي است
أوربه الا أن عن أبي عبيدة وانما أرويه عن عبدالرحمن ((قوله عن أبيه)) هو الاسود بن يزيد النخعي
صاحب ابن مسعود وقال ابن التين هو الاسود بن عبد يغوث الزهري وهو غلط فاحش فان الاسود الزهري لم
يسلم فضلا عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود ((قوله أني الغاط)) أي الارض المطمئنة لقضاء
الحاجة ((قوله فلم أجد)) ولله كشهيمني فلم أجد أي الجمر الثالث ((قوله بثلاثة أحجار)) فيه العمل بما
دل عليه النسي في حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار
رواه مسلم وأخذ بهذا الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشترطوا ان لا ينقص من الثلاث مع مراعاة
الانقاء اذا لم يحصل بها فزاد حتى ينقي ويستحب حينئذ الا يتارلقوله ومن استعجز فليؤثر واسبوا واجب لزيادة
في أبي داود وحسنه الاسناد قال ومن لا فلا يرجو بهما يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب قال الخطابي
لو كان القصد الانقاء فقط لاشترط العدد من الفائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقاء فيه معنى دل
على اجباب الامرين وتطهير العدد بالاقراء فان العدد مشترط ولو تحقق براءة الرحم بقوله واحد ((قوله
فأخذت روثه)) زاد ابن خزيمة في روايته في هذا الحديث انها كانت روثه حار ونقل التيمي ان الروث
مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ((قوله وأني الروث)) استدلل به الطحاوي على عدم اشتراط
الثلاثة قال لانه لو كان مشروطا لطلب ثلثا كذا قال وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق
مهر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث فان فيه فأنى الروث وقال انها ركس اي
بجحر ورجاله ثقات أثبات وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني وتابعهما
عمار بن زريق أحد الثقات عن أبي اسحق وقد قيل ان أبا اسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت سماعه
لهذا الحديث منه الكرايسي وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه والمرسل جهة عند الثقاتين وعندنا أيضا
إذا اعتضد واستدل الطحاوي فيه نظير بذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالامر الاول في طلب
الثلاثة فلم يجدد الأمر بطلب الثالث أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لان المقصود بالثلاثة
أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحة أنه لو مسح بطرف واحد
ورماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الا آخر لا يجزأهما بالاخلاف وقال أبو الحسن بن القصار
المالكى روى انه أتاه بثلاث لكن لا يصح ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لانه اقتصر
في الموضوعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى وفيه نظرا أيضا لان الزيادة ثابتة
كما قدمناه وكانه انما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط ثم يحتمل أن يكون لم يخرج
منه شيء الا من سبيل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيحتمل أن يكون اكتفى للقبيل بالمسح في
الارض والدبر بالثلاثة أو مسح من كل منهما بطرفين وأما استدلالهم على عدم الاشتراط بالعدد بالقياس على
مسح الرأس ففاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص الصريح كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان والله
أعلم ((قوله هـ ذار كس)) كذا وقع هنا بكسر الراء واسكان الكاف فيسئل هي لغة في رجس بالجيم وبدل

((باب)) لا يستنجى بربوث

* حدثنا أبو نعيم قل

حدثنا زهير عن أبي اسحق

قال ليس أبو عبيدة ذكره

ولكن عبدالرحمن بن

الاسود عن أبيه أنه سمع

عبد الله يقول أني النبي

صلى الله عليه وسلم الغاط

فأمرني أن آتية بثلاثة

أحجار فوجدت جرين

والثالث فمسح به فلم أجد

فأخذت روثه فأيتته

بها فأخذ الجرين وأني

الروث وقال هـ ذار كس

وقال ابراهيم بن يوسف عن
 أبيه عن أبي اسحق
 حدثني عبد الرحمن
 * (باب) * الوضوء مرة
 * حدثنا محمد بن يوسف
 قال حدثنا سفيان عن
 زيد بن اسلم عن عطاء بن
 يسار عن ابن عباس قال
 توضأ النبي صلى الله عليه
 وسلم مرة مرة * (باب) *
 الوضوء مرتين مرتين
 * حدثنا الحسين بن عيسى
 قال حدثنا يونس بن محمد
 قال حدثنا فليح بن سليمان
 عن عبد الله بن أبي بكر بن
 عمرو بن حزم عن هبادة
 ابن عقيم عن عبد الله بن زيد
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم توضأ مرتين مرتين
 * (باب) * الوضوء ثلاثا
 ثلاثا * حدثنا عبد العزيز
 ابن عبد الله الاويسى قال
 حدثني ابراهيم بن سعد
 عن ابن شهاب أن عطاء
 ابن زيد أخبره أن جرير
 بن عبد الله أخبره أنه
 رأى عثمان بن عفان دعا
 بانه فأفرغ على كفيه
 ثلاث مرار فسلها

عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما بالتحريم وقيل الركس الرجميع ردم من حالة
 الطهارة الى حالة التماسه قاله الخطابي وغيره والاولى أن يقال ردم من حالة الطعام الى حالة الروث وقال ابن
 بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركس بالكاف وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرذ كما قال تعالى أركسوا
 فيها أي رددوا فكأنه قال هذا ردم عليك انتهى ولو ثبت ما قال لكان يفتق الراية يقال أركسه ركسا اذا رده وفي
 رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا وهذا يؤيد الاول وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث الركس
 طعام الجن وهذا ان ثبت في اللغة فهو مرجح من الاشكال * (قوله وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني
 يوسف بن اسحق بن أبي اسحق السبيعي عن أبي اسحق وهو جده قال حدثني عبد الرحمن يعني ابن الاسود بن
 يزيد بالاسناد المذكور أولا وأراد البخاري بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا اسحق دلس بهذا الخبر
 كما حكى ذلك عن سليمان الشاذ كوفي حيث قال لم يسمع في التذليل بأخفى من هذا قال ليس أبو عبيدة
 ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره لي انتهى وقد استدل الامام عيسى أيضا على صحة سماع أبي
 اسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقة
 القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي اسحق وكانه عرف ذلك بالاستقراء من صنع القطان
 أو بالتصريح من قوله فأتاحت عن هذه الطريق علة التذليل وقد أعله قوم بالاضطرار وقد ذكر
 الدارقطني الاختلاف فيه على أبي اسحق في كتاب العمل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير لكن رواية
 زهير هذه ترجحت عند البخاري بما به يوسف بن عبيد أبي اسحق وتابعهما شريك القاضي وزكريا بن أبي
 زائدة وغيرهما وتابع أبا اسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به
 أخرجه ابن أبي شيبة ومما يرجحها أيضا استحضار أبي اسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنهم بخلاف رواية
 اسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره فلما اختلفا في
 رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن روايته عبد الرحمن
 عنده أرجح والله أعلم * (قوله باب الوضوء مرة مرة) أي لكل عضو والحديث المذكور في الباب مجمل
 وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة وسفيان هو الثوري والراوى عنه الفرابي
 لا البيهقي وصرح أبو داود والامام عيسى في روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن اسلم * (قوله باب
 الوضوء مرتين مرتين) أي لكل عضو * (قوله حدثنا الحسين بن عيسى) هو البسطامي يفتق الموحدة
 ويونس هو المؤدب وفليح ومن فوقه مديون وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني وحديثه هذا مختصر
 من حديث مشهور في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه
 الغسل مرتين الا في اليدين الى المرفقين نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن
 زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثنية غسل الوجه لكن في الرواية المذكورة نظرسنشير
 اليه بعد أن شاء الله تعالى وعلى هذا حق حديث عبد الله بن زيد أن يبوب له غسل بعض الاعضاء مرة
 وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه فيتمل أن يكون حديثه هذا
 المجمل غير حديث مالك المبين لاختلاف مخرجهما والله أعلم * (قوله باب الوضوء ثلاثا ثلاثا) أي لكل
 عضو * (قوله عطاء بن يزيد) هو الليثي المدني والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين جرير وهو
 بضم المهملة ابن أبيان وعطاء ابن شهاب وفي الاسناد الذي يليه أربعة من التابعين جرير وعروة وهما
 قرينان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضا * (قوله دطابناء) وفي رواية شعيب التميمي
 قرينان يادابوضوء وكذا مسلم من طريق يونس وهو يفتق الواو اسم للماء المعبد للوضوء بالضم الذي هو الفعل
 وفيه الاستعانة على احضار ما يتوضأ به * (قوله فأفرغ) أي صب * (قوله على كفيه ثلاث مرار) كذا
 لا في ذروا في الوقت وللأصيل وكريمة مرات بمشاة آخره وفيه غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولو لم يكن

عقب نوم احتياطا ((قوله ثم أدخل يمينه)) فيه الاعتراف باليمين واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاعتراف ولا دلالة له فيه نفيا ولا اثباتا ((قوله فمضمض واستنثر)) والكشيمضي واستنشق يدل واستنثر والاول أهم وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الالباني في باب المضمضة ولم أرفق شي من طرق هذا الحديث تفصيلا ذلك بعدد نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان وانفقت الروايات على تقديم المضمضة ((قوله ثم غسل وجهه)) فيه تأخيرها عن المضمضة والاستنشااق وقد ذكرنا ان حكمه ذلك اعتبارا وصافي الماء لان اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالشم والريح يدرك بالأنف فقد تمت المضمضة والاستنشااق وهما مستنونان قبل الوجه وهو مفروض احتياطا للعبادة وسبب يأتي ذكر حكمه الاستنثار في الباب الذي يليه ((قوله ويديه الى المرفقين)) أي كل واحدة كبايئة المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم وكذا المسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بيم وكذا القول في الرجلين أيضا ((قوله ثم مسح برأسه)) هو بحذف الباء في الرواية بين المنكرين وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي يستحب التثليث في المسح كافي الغسل واستدل به بظاهر رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا وأوجب بأبيه جعل تبين في الروايات العجيبة ان المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمفسول قال أبو داود في السنن أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة وكذا قال ابن المنذر ان الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الاسباغ وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل اذ حقيقة الغسل بمرات الماء والدليل ليس بشرط على الصحيح عند أكثر العلماء وبأنه أبو عبيد قال لا أعلم أحدا من السلف استحب تثليث مسح الرأس الا ابراهيم التيمي وفيما قال نظره قد نقله ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما وقد روى أبو داود من وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتثليث مسح الرأس والزيادة من الثقة مقبولة ((قوله نحو وضوئي هذا)) قال النووي انما يقل مثل لان حقيقة مماثلة لا يقدر عليها غيره (قلت) لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن محمد الرجن عن جرير عن عثمان وانظروا من توضأ مثل هذا الوضوء وله في الصيام من رواية معمر من توضأ وضوئي هذا ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن جرير ان توضأ مثل وضوئي هذا وعلى هذا فالعبارة نحو من تصرف الرواية لانها تطلق على المثلية مجازا ولان مثل وان كانت تقتضي المساواة ظاهرا لكنها تطلق على الغالب في هذا التمسك الروايتان ويكون المترادف بحيث لا يحل بالمقصود والله تعالى أعلم ((قوله ثم صلى ركعتين)) فيه استنباط صلاة ركعتين عقب الوضوء وبأنى فيها ما يأتي في تحية المسجد ((قوله لا يحدث فيها نفسه)) المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرفقة لانه لا يقول يحدث يقتضي تكسبا منه فاما ما يهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معروف عنه ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلا ورأسا وشهدا ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بل قد لم يسرف فيهما ورده النووي فقال اصواب حصول هذه الفضيلة مع طرياق الخواطر المعارضة غير المستقرة نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلا أعلى درجة بالريب ثم ان تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقا ووقع في رواية الحكم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا وهي في الزهد لابن المبارك أيضا والمصنف لابن أبي شيبة ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان أجنيا أشبه أحوال الدنيا وان كان من متعلقات تلك الصلاة فلا وسبب يأتي بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ((قوله من ذنبه)) ظاهره يعم الكبائر والصغائر لكن العلماء خصوه بالصغائر لوروده مقيدا بالاستثناء الكبائر في غير هذا الرواية وهو في حق من له كبائر وصغائر فمن ليس له الا صغائر كفرت عنه ومن ليس له الا كبائر خفف عنه منها بعدد او ما يصاحب الصغائر ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزاد في حسناته بنظر ذلك

ثم أدخل يمينه في الاناء
فمضمض واستنثر ثم غسل
وجهه ثلاثا ويديه الى
المرفقين ثلاث مرار ثم
مسح برأسه ثم غسل
رجليه ثلاث مرار الى
الكعبين ثم قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
توضأ نحو وضوئي هذا ثم
صلى ركعتين لا يحدث فيهما
نفسه غفر له ما تقدم من
ذنبه

وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعملم والترتيب في أعضاء الوضوء للآتيان في جميعها بهم
والترغيب في الاخلاص وتحذير من إهتاف صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في
العزم على عمل معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية
المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغتروا أي فتستكثروا من
الاعمال السيئة بناء على ان الصلاة تكفرها فان الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأن
للعبد بالاطلاع على ذلك ((قوله وعن ابراهيم)) أي ابن سعد وهو معطوف على قوله حدثني ابراهيم بن سعد
وزعم مغطاي وغيره انه معلق وليس كذلك فقد أخرجه مسلم والاعمش عيلي من طريق يعقوب بن ابراهيم
ابن سعد عن أبيه بالاسنادين معا وإذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع ان يكون عند الاويسى ثم وجدت
الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه من حديث الاويسى المذكور فصح ما قلته بحمد الله تعالى وقد
أوفيت ذلك في تعليق التعليق ((قوله وان كان عروة يحدث)) يعني أن شيخنا ابن شهاب اختلفا في
روايتهما له عن جرار عن عثمان فحدثه به عن عطاء على صفة وعروة على صفة وليس ذلك اختلافا وإنما
هما حديثان متغايران وقد رواهما معا ابن عبد الرحمن فأخرج البخاري في طريقه نحو سيبان عطاء
ومسلم من طريقه نحو سيبان عروة وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عنه عن أبيه ((قوله لولا
آية)) زاد مسلم في كتاب الله ولاجل هذه الزيادة صحف بعض رواة آية فجعلها بالنون المشددة وبهاء
الشان ((قوله ويصلي الصلاة)) أي المكتوبة وفي رواية لمسلم فيصلي هذه الصلوات الخمس ((قوله وبين
الصلاة)) أي التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة ((قوله حتى يصليها)) أي يشرع في
الصلاة الثانية ((قوله قال عروة الآية ان الذين يكتمون ما أنزلنا)) يعني الآية التي في البقرة أي قوله
اللاعنون كما صرح به مسلم ورواه عثمان رضي الله عنه أن هذه الآية تعرض على التبليغ وهي وان زلت
في أهل الكتاب لكن العبرة بهوم اللفظ وقد تقدم نحو ذلك لابي هريرة في كتاب العلم وإنما كان عثمان
يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاغترار والله أعلم وقد روى مالك هذا
الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه أراه يريدون
الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات انتهى وما ذكره عروة راوى الحديث
بالجزم أولى والله أعلم ((قوله باب الاستئذان)) هو استفعال من انثر بالنون والمثناة وهو طرح الماء
الذي يستشق المتوضي أي يجذب به ريح أنفه لتنظيف ما في داخله فيخرج ريح أنفه سواء كان باعانة يده
أم لا وحكي عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة والمشهور عدم الكراهة وإذا استنثر
بيده فالمستحب أن يكون باليسرى بوقب عليه النساء وأخرجه مقيدا بامان من حديث علي ((قوله
ذكره)) أي روى الاستئذان (عثمان) وقد تقدم حديثه وعبد الله بن زيد وسياق حديثه ((قوله وابن
عباس)) تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرفة وليس فيه ذكر الاستئذان وكان
المصنف أشار بذلك الى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه من فوعا استنثر وأمرتين بالغتين أو ثلاثا
ولا يداود الطيالسي اذا توضأ أحدهم واستنثر فليجعل ذلك مرتين أو ثلاثا واسناده حسن ((قوله أبو
ادريس)) هو الخولاني ((قوله أنه مع أبي هريرة)) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس
أباسع بعد مع أبي هريرة ((قوله فليستنثر)) ظاهر الأمر أنه للوجوب فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق
لورود الأمر به كما حدوا معق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنشاق وظاهر كلام
صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وان مشروعية الاستنشاق لا تحصل الا بالاستئذان وصرح ابن
بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستئذان وفيه تعقب على من نقل الاجماع على عدم وجوبه واستدل
الجهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم لا عيراني
توضأ كما أمرت الله فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو

وعن ابراهيم قال قال صالح
ابن كيسان قال ابن شهاب
ولكن عروة يحدث عن
جرار ان قبا توضحا عثمان قال
الا أحدكم حديثا لولا
آية ما حدثتكموه سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا يتوضأ رجل بحسن
وضوءه ويصلي الصلاة
الاغفر له ما بينه وبين
الصلاة حتى يصليها قال
عروة الآية ان الذين
يكتمون ما أنزلنا * (باب)
الاستئذان في الوضوء
ذكره عثمان وعبد الله بن
زيد وابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم * حدثنا
عبدان قال أخبرنا عبد
الله قال أخبرنا يونس عن
الزهري قال أخبرني أبو
ادريس أنه مع أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال من توضأ
فليستنثر

أعم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله أمره ولم يحول أحد
 ممن وصف وضوؤه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضغضة وهو يرد على
 من لم يوجب المضغضة أيضاً وقد ثبت الأمر بها أيضاً في سنن أبي داود بإسناد صحيح وذكر ابن المنذر أن
 الشافعي لم يحتاج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافاً في أن تاركه لا يعيد وهذا
 دليل قوي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء وثبت عنه أنه يرجع عن إيجاب
 الامادة ذكره كله ابن المنذر ولم يذكر في هذه الرواية عدداً وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد
 ولقظه وإذا استنثر فليستثر وتراً أخرجه الحميدي في مسنده عنه وأصله لمسلم وفي رواية عيسى بن طلحة
 عن أبي هريرة عن عبد المصنف في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان
 يبيت على خبشومه وعلى هذا فالمراد بالاستنثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة لأن
 بتنقيته تجرى النفس تصح مخارج الحروف ويراد للمستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان وسند كبريا
 مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى ((قوله ومن استنجر)) أي استعمل الجمار وهي الحجارة الصغار في
 الاستنجاء ووجه بعضهم على استعمال الجوارف أنه يقال فيه تجمر واستنجر حكاه ابن حبيب عن ابن عمر ولا
 يصح عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافاً وقال عبد الرزاق عن معمر
 أيضاً عواقبة الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فليوتر في الكلام على حديث ابن مسعود واستدل
 بعض من نفي وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للذيان فيه بحرف الشرط ولادلالة فيه وانما مقتضاه
 التحيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأجار والله أعلم ((قوله باب الاستنجاء وتراً)) استشكل إدخال هذه
 الترجمة في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستنشاق كالقراءة فان أبواب الاستطابة لم تميز في
 هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لئلا يترتب عليها وجوب أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشرنا
 إليه في المقدمة والله أعلم وقد ذكرنا توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء ((قوله إذا توضأ)) أي إذا شرع في
 الوضوء ((قوله فليجعل في أنفه ماء)) كذا لا يذو وسقط قوله ماء غيره وكذا اختلاف رواة الموطأ في إسقاطه
 وذكره وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد ((قوله ثم لينتثر)) كذا لا يذو والأصلي يوتر
 لينتثر ولغيرهما ثم لينتثر ثلثة مضمومة بعد التثنية الساكنة والرواية لا تصحح الموطأ أيضاً قال
 الضراء يقال نثر الرجل وانتثر وانتثر إذا حرك الثرة وهي طرف الأنف في الطهارة ((قوله وإذا استيقظ))
 هكذا عطفه المصنف واقتضى سياقه أنه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو نعيم في
 المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفروقاً وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره
 وكذا فرقة الأصابع على من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي
 الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا فسكان البخاري كان يرى جواز جمع
 الحديثين إذا اتفقا في سياق واحد كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمين
 مستقلين ((قوله من نومه)) أخذ بنومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أجود بنوم الليل
 لقوله في آخر الحديث باتت يده لأن حقيقة البيت أن يكون في الليل وفي رواية لا يذو داود ساق مسلم أساندها
 إذا قام أحدكم من الليل وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح ولا يذو عوانة في رواية لا يذو داود ساق مسلم
 أساندها أيضاً إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح لكن التعليل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وانما
 خص نوم الليل بالذكر لليلة قال الرافعي في شرح المسند يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليلاً
 أشد ممن نام نهاراً لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب أطوله جادة ثم الأمر عند الجمهور على التلذذ وحمله
 أجده على الوجوب في نوم الليل دون النهار عنه في رواية استحبابه في نوم النهار واتفة واعلى أنه لو غمس يده
 لم يضر الماء وقيل اسحق وداود والطبري ينجس واستدل لهم بما ورد من الأمر بإراقة لئلا يسهل حديث
 ضعيف أخرجه ابن عدي وأقره الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور والتعليل بأمر يقتضي الشئ

ومن استنجر - رفلين
 * (باب) * الاستنجاء وتراً
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخذت من مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إذا
 توضأ أحدكم فليجعل في
 أنفه ماء ثم لينتثر ومن
 استنجر فليوتر وإذا استيقظ
 أحدكم من نومه فليغسل
 يده

لان الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم استعمالاً بالاصل الطهارة واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه صلى الله عليه وسلم من الشن المعلق بعد قيامه من النوم كما سيأتي في حديث ابن عباس وتعقب بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاصه بغيره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه صح عنه غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء حال اليقظة فاستحباه بعد النوم أولى ويكون تركه ليبيان الجواز وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات لمسلم وأبي داود وغيرهما فلا يغسلهما ثلاثاً وفي رواية ثلاث مرات والتضييد بالعدد في غير النجاسة العينية يدل على التدينية ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحد فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها والنهي فيه للتنزيه كما ذكرنا ان فعل استحب وان تركه ولا تزل الكراهة بتدوين الثلاث نص عليه الشافعي والمراد بالسند هنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقاً وهذا كله في حق من قام من النوم لمادل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الاكثر أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه وقد روى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أبي هريرة أنه كان يفعل ولا يرى تركه بأساً وسيأتي عن ابن عمر والبراء نحو ذلك ((قوله قبل أن يدخلها)) ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها وهي أبين في المراد من رواية الادخال لان مطلق الادخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في اناء واسع فاغترف منه بانه ص غير من غير أن تلامس يده الماء ((قوله في وضوئه)) بفتح الواو اي الاناء الذي أعد للوضوء وفي رواية الكشميهني في الاناء وهي رواية مسلم من طرق أخرى ولا بن خزيمة في انائه أو وضوئه على الشن والظاهر اختصاص ذلك بانه الوضوء ويلحق به اناء الغسل لانه وضوء وزيادة وكذا باقي الآية قياسية لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك والله أعلم وخرج بذلك كراهة البرك والحياض التي لا تغسل بها يديها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي والله أعلم ((قوله فان أحدكم)) قال البيضاوي فيه إجماعاً إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة لان الشارع اذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن نبوت الحكم لاجلها ومثله قوله في حديث الحرم الذي سقط فأت فانه يبعث ملياً بعد خيمهم من تطيبه فنه على علة النهي وهي كونه محرماً ((قوله لا يدري)) فيه أن علة النهي احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أو لا ومقتضاه الحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظاً ومفهوماً أن من درى أين يأت يده كمن اف عليها خرقه مثلاً فاستيقظ وهي على حالها أن لا كراهة وان كان غسلها مستحباً على المختار كما في المستيقظ ومن قال بأن الأمر في ذلك للتعبد كما لا يفرق بين شاك ومتيقن واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء وهو ظاهر وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء وهو صحيح لكن كونه يؤثر التنجيس وان لم يتغير فيه نظر لان مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالماظنون قاله ابن دقيق العيد ومراعاة أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول ان الماء لا ينجس الا بالتغير ((قوله أين يأت يده)) أي من جسده قال الشافعي رحمه الله كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدكم اذا نام فيحتمل ان تطوف يده على الحمل أو على شرة أو دم حيوان أو قدر غير ذلك وتعقبه أبو الوليد الباجي بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه وأجيب بأنه محمول على ما اذا كان العرق في اليد دون الحمل أو أن المستيقظ لا يريد غسل ثوبه في الماء حتى يؤمن بنفسه بخلاف السد فانه محتاج الى غمسها وهذا أقوى الجوابين والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بعمل الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الخزاز عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره أين يأت يده منه وأصله في مسلم دون قوله منه قال الدارقطني تفرد بها شعبة وقال البيهقي تفرد بها محمد بن الوليد (قلت) أن أراد عن محمد بن جعفر مسلم وان أراد مطلقاً فلا نقس قال الدارقطني تابعه عبد الصمد عن شعبة وأخرج ابن منده من طريقه وفي الحديث الاخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في العبادة والكناية عما يستحب منه اذا حصل الافهام بها واستحباب غسل

قبل أن يدخلها في وضوئه
فان أحدكم لا يدري أين
يأت يده

النجاسة ثلاثا لانه امرنا بالتكليف عند توهبها فعند تيقننا أولى واستندب منه قوم فوائدا أخرى فيها بعد منها
 أن موضع الاستنجاء مخصوص بالوضوء في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابي ومنها يجب
 الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه
 عن ابن عيينة ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملا بادخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله الخطابي
 صاحب الخصال من الشافعية ((قوله باب غسل الرجلين)) كذلك كثر زاد أبو ذر ولا يصح على
 القدمين ((قوله حدثني موسى)) بن اسمعيل هو التبوذكي ((قوله عن أبي سفيان)) زاد في رواية كريمة سافرنا بها
 وظاهره أن عبد الله بن عمر وكان في تلك السفرة ووقع في رواية لمسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ولم يقع
 ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع أما غزوة الفتح فقد كان فيها يكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم
 فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو
 كانت في ذلك الوقت أو قريبا منه ((قوله أرهقنا)) بفتح الهاء والقاف والعصر مر فوع بالفاعلية كذلك
 ذكر في رواية كريمة باسكان القاف والعصر منصوب بالفعولية ويقوى الأول رواية الأصيلي أرهقنا
 بفتح القاف بعد هاء ثمانية ساكنة ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كان العصابة آخر
 الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلاوا معه فلما ضاق الوقت بادروا إلى
 الوضوء وأجهلهم لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم ((قلت)) ماذا كره من تأخيرهم قاله احتمالا
 ويحتمل أيضا أن يكونوا أخر والكونهم على طهر أو رجا الوصول إلى الماء ويدل عليه رواية مسلم حتى
 إذا كسبوا بالطريق فجعل قوم عند العصر أي قرب دخول وقتهم اقتضوا وضوءهم بحال ((قوله وفتح على
 أرجلنا)) انتزع منه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل
 فلما ذاق في التراجع ولا يصح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم فأنهينا اليهم
 وأعقابهم أيضا تلوح لم يمسها الماء فتمسك بها من يقول بأجزاء المسح ويحتمل الانكار على ترك التعميم لكن
 الرواية المتفق عليها أرجح فتعمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيحتمل أن يكون معنى قوله لم يمسها الماء أي
 ماء الغسل جمع بين الرجلين وأصريح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك وأيضا من قال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحديث حجة
 عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهم مالمعة دل على أن فرضهما الغسل
 وتعبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل فالرأس نعم بالمسح وليس فرضها الغسل ((قوله أرجلنا)) قابل
 الجميع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجل فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل ((قوله ويل)) جازا ابتداء
 بالشيء لانه دعاء واختلاف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد
 مر فوطا ويل واد في جهنم قال ابن خزيمة لو كان المسامح مؤديا للفرض لما نفعه بالنار وأشار بذلك إلى ما في
 كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذًا بظاهر قراءة وأرجلكم بالحفظ وقد تواترت الأخبار
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو الميمن لاهم الله وقد قال في حديث عمرو
 ابن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولا في فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن
 أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور وادعى
 الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ والله أعلم ((قوله لا عقاب)) أي المربية اذ ذاك فاللام للعهد
 ويلحق بها ما يشاركها في ذلك والعقب مؤخر القدم قال البغوي معناه ويل لأصحاب الاعقاب المقصرين في
 غسلها وقيل أراد أن العقب مختص بالعقاب اذ قصر في غسله وفي الحديث تعليم الجاهل ورفع الصوت
 بالانكار وتكرار المسئلة لتفهم كما تقدم في كتاب العلم ((قوله باب المضمضة في الوضوء)) أصل المضمضة في
 اللغة التحريك ومنه مضمض النعاس في عينيه إذا تحركت بالنعاس ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم

((باب)) غسل الرجلين
 * حدثني موسى قال
 حدثنا أبو عوانة عن أبي
 بشر عن يوسف بن ماهك
 عن عبد الله بن عمرو قال
 تخلف النبي صلى الله عليه
 وسلم عن أبي سفيان فأدركنا
 وقد أرهقنا العصر فجعلنا
 نتوضأ وتمسح على
 أرجلنا فنادى بأعلى
 صوته ويل للأعقاب من
 النار مرتين أو ثلاثا
 ((باب)) المضمضة في
 الوضوء

عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن زيد عن حمران مولى عثمان ابن عفان أنه رأى عثمان ابن عفان دعا بوضوء فافرغ على يديه من أناءه فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم مضى واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاثاً مسح برأسه ثم غسل كل رجل ثلاثاً ثم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئي هذا وقال من توضأ نحو وضوئي هذا وضوئي هذا وصلي ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه ((باب غسل الاعقاب وكان ابن سيرين يغسل موضع الخاتم إذا توضأ حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعبه قال حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة وكان يمر بنا والناس يتوضئون من المطهرة قال أسبغوا الوضوء فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للأعقاب من النار ((باب غسل الرجلين في التعلين ولا يغسل علي التعلين ولا يغسل علي التعلين)) حدثنا عبد الله ابن يوسف قال أخبرنا مالك عن سعد المديني

وتحريكه وأما معناه في الوضوء الشرعي فأكد له أن يضع الماء في القسم ثم يديره ثم يحسبه والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا يحسبه وهو عجيب وأهل المراءاة لا يتعين المجل لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل اجزأ ((قوله قاله ابن عباس)) قد تقدم حديثه في أوائل الطهارة ((قوله وعبد الله بن زيد)) سيأتي حديثه قريباً ((قوله ثم غسل كل رجل)) كذلك أصلي والكشيم في ولاين صسا كر كلنا رجليه وهي التي اعتدها صاحب العمدة والمستمل والحوي كل رجله وهي تفيد تعميم كل رجل بالغسل وفي نسخة رجليه بالتثنية وهي بمعنى الأولى ((قوله لا يحدث)) تقدمت مباحثه قريباً وقال بعضهم يحتمل أن يكون المراد بذلك الإخلاص أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه منية خشية أن يتغير فيستكبر فيها ((قوله غفر الله له)) كذلك للمستمل وغيره غفر له على البناء للمفعول وقد تقدمت مباحثه إلا أن في هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء إلى فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد مسلم في رواية أيونس قال الزهري كان علماءنا يقولون بهذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة وقد غسلت بهذا من لا يرى ثلث مسح الرأس كما سيأتي في باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى ((قوله باب غسل الاعقاب وكان ابن سيرين)) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسمعيل عن مهدي بن ميمون عنه وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ حرك خاتمه والاسنادان صحيحان فيحصل علي أنه كان واسعاً بحيث يصل الماء إلى ما تحته بالتصريف وفي ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحوه بأسناد ضعيف ((قوله محمد بن زياد)) هو المجعول المسمى الإلهائي المسمى ((قوله وكان)) الواو حالية من مفعول سمعت والناس يتوضئون حال من فاعل عمر ((قوله المطهرة)) بكسر الميم هي الأناء المعدلة تطهر منه ((قوله أسبغوا)) بفتح الهمزة أي أكلوا وكان رأي من هم تقصير أو خشى عليهم ((قوله فان أبا القاسم)) فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنيته وهو حسن وذكره بوصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما يقتضي به ليكون أوقع في نفس سامعه وقد تقدم شرح الاعقاب وانما خصت بالذكور لصورة السبب كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر وفيما هو في مباحثها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في أسبغها وفي الخاتمة وغيره من حديث عبد الله بن الحرث وويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار ولهذا ذكر في الترجمة أن ابن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل إليه الماء إذا كان ضيقاً والله تعالى أعلم ((قوله باب غسل الرجلين في التعلين)) ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وانما هو مأخوذ من قوله يتوضأ فيها لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ولأن قوله فيها يدل على الغسل ولو أريد بالمسح لقال علياً ((قوله ولا يغسل علي التعلين)) أي لا يكتفي بالمسح عليهما كما في الخفين وأشار بذلك إلى ما روى عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلبوا وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبه لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي على عدم الاجزاء بالاجماع على أن الخفين إذا تحرقا حتى تبدوا القدمان إن المسح لا يجزئ عليهما قال فكذلك التعلين لأنهما لا يفيدان القدمين انتهى وهو استدلال صحيح لكنه منازع في نقل الاجماع المذكور وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ولكن نشير إلى ملخص منها فقد غسلت من اكتفى بالمسح بقوله تعالى وأرجلكم عطفاً علي وامسحوا برؤوسكم فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه وعن عكرمة والشامي وقتادة وهو قول الشيعة وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما وجه الجمهور بالأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه بيان للمراد وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قري وأرجلكم بالنصب عطفاً على أيديكم وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله يا جبال أوبي معه والطير بالنصب وقيل المسح في الآية محمول لمشروعية المسح على الخفين فلهذا قرأه الخضر علي مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين وقيل ذلك أبو بكر بن العربي تقرر أحسن فقال ما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهر والحق فيهما ظاهر التعارض أنه إن أمكن

العمل - ما وجب ولا عمل بالقدرة الممكن ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار فيسقى أن يعمل به - ما في حابين توفيقا بين القراءتين وعملا بالقدرة الممكن وقيل انما عطف على الرأس المسوحة لانها مظنة كثرة صب الماء عليها فلما منع الاسراف عطف وليس المراد انها تمسح حقيقة وبذل على هذا المراد قوله الى الكعبين لان المسح رخصة فلا يقيد بالغاية ولان المسح يطلق على الغسل الخفيف يقال مسح على أطرافه لمن توضأ ذكره أبو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما ((قوله عبيد بن جريح)) هو مدني مولى بني نعيم وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك وهذا الاسناد كله مدينون وفيه رواية الاقران لان عبيدا وسعيدا تابعيان من طبقة واحدة ((قوله أربعا)) أي أربع خصال ((قوله لم أرا أحدا من أصحابك)) أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بما ذكر دون غيره ممن رآهم عبيد وقال المازري يحتمل أن يكون مراده لا يصنعهن غيرك مجتمعة وان كان يصنع بعضها ((قوله الاركان)) أي أركان الكعبة الاربعة وظاهره ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلمون الاركان كلها وقد صرح ذلك عن معاوية وابن الزبير وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في الحليم ان شاء الله تعالى ((قوله السبئية)) بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الخلق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبت بضم أوله وهو بنت يدبغ به قاله صاحب المنتهى وقال الهروي قيل لها سبئية لانها نسبت بالدباغ أي لانت به يقال رطبة منسبة أي لينة ((قوله نصيب)) بضم الموحدة وحكى فتحها وكسر ها وهل المراد نصيب الثوب أو الشعر يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ((قوله أهل الناس)) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة ((قوله لم تهل أنت حتى كان)) ولمسلم حتى يكون (يوم التروية) أي الثامن من ذي الحجة ومراده تهل أنت حينئذ وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى يركب قاصدا الى منى وسيأتي الكلام على هذه المسئلة أيضا في الحليم ان شاء الله تعالى ((قوله قال عبد الله)) أي ابن عمر محببا لعبيد وللمصنف في اللباس فقال له عبد الله بن عمر ((قوله اليمانيين)) تنبيه على ان المراد بهم ما الركن الاسود والذي يسامته من مقابلة الصفا وقيل للاسود عيمان تغلبيا ((قوله فاني أحب ان أصبغ)) وللكشميين والباقيين فانا أحب كاتي قبلها وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ((قوله باب التيمن)) أي الابتداء باليمين ((قوله اسمعيل)) هو ابن علي بن علي وخالدها الخذاء والاسناد كاه بصريون ((قوله في غسل)) أي في صفة غسل ابنته وهي زينب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وأورد المصنف من الحديث طرقا يبين به المراد بقول عائشة يجبه التيمن اذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطي الشيء باليمين والتبرك وقصد اليمين فبان بحديث أم عطية أن المراد باطهور الاول ((قوله سمعت أبي)) هو سليمان بن أسود الهاربي الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنيته أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهم اقربان كما ان أشعث وشعبة قريبان وهما من كبار اتباع التابعين ((قوله كان يجبه التيمن)) قيل لانه كان يحب الفضل الحسن اذا مصاب اليمين أهل الجنة وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة ما استطاع فجه على المواقفة على ذلك ما لم يمنع مانع ((قوله في تنعله)) أي ليس نعله (وترجله) أي ترجل شعره وهو تيسر يحبه ودهنه قال في المشارق رجل شعره اذا مشطه بماء أو دهن اليمين ويرسل التائر بعد المنقبض زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه ((قوله في شأنه كله)) كذا اللد كثير من الرواة بغير واو وفي رواية أبي الوقت باثبات الواو وهي التي اعتمدها صاحب العمدة قال الشيخ تقي الدين هو عام مخصوص لان دخول الجلاء والظهور من المسجد ونحوهما يبدأ فيها باليسار وانتهى وتأكيده الشأن بقوله كله يدل على التعميم لان التأكيدي رفع الجواز فيمكن أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما

بإذن جريح قال رأيتك لا تغس من الاركان الا اليمانيين ورأيتك تلبس النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك اذا كنت بمكة أهمل الناس اذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية قال عبد الله أما الاركان فاني لم أرا رسول الله صلى الله عليه وسلم عيس الا اليمانيين وأما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فاني أحب ان ألبسها وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فاني أحب ان أصبغ بها وأما الاهلال فاني لم أرا رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته ((باب التيمن في الوضوء والغسل * حدثنا مسدد قال حدثنا اسمعيل قال حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهن في غسل ابنته ابدأن يمينا منها ومواضع الوضوء منها * حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني أشعث ابن سليم قال سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله

باب التماس الوضوء
إذا حانت الصلاة وقالت
عائشة حضرت الصبح
فالتمس الماء فلم يجد فقل
التيمم حدثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا مالك
عن أبيه عن ابن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن مالك
قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم وحانت صلاة
العصر فالتمس الناس الوضوء
فلم يجدوا فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بوضوء
فوضع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك الأنا
يده وأمر الناس أن يتوضؤوا
منه قال فرأيت الماء ينبع
من تحت أصابعه

يستحب فيه التماس ليس من الأفعال المقصودة بل هي أمارات ولما غير مقصودة وهذا كله على تقدير
إثبات الواو وإما على إسقاطها فقوله في شأنه كله متعلق بيمينه لا باليمين أي يمينه في شأنه كله التيمم في تنعله
إلى آخره أي لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك وقال الطيبي قوله في شأنه بدل من
قوله في تنعله بأعادة العامل قال وكأنه ذكر التعلل لتعلقه بالرجل والرجل لتعلقه بالرأس والظهور لكونه
مفتاح أبواب العبادة فكانه نبه على جميع الأعضاء فيكون كبديل الكل من الكل (قلت) ووقع في رواية
مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تنعله إلى آخره وعليه ما شرح الطيبي وجميع ما قدمناه مبني على ظاهر
السياق الواردة هنا لكن بين المصنف في الأطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة أن أشعث شبيه
كان يحدث به تارة مقتصر على قوله في شأنه كله وتارة على قوله في تنعله إلى آخره وزاد اسماعيل من
طريق غندر عن شعبة أن عائشة أيضا كانت تجعله تارة وتبينه أخرى فعلى هذا يكون أصل الحديث
ما ذكر من التعلل وغيره ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد
كلهما عن أشعث بدون قوله في شأنه كله وكان الراوية المقتصرة على في شأنه كله من الراوية بالهـ في
ورق في رواية لمسلم في ظهوره ونعله بفتح النون واسكان العين أي هيئة تنعله وفي رواية ابن ماجة في مسلم
ونعله بفتح العين وفي الحديث استحباب البداة بشق الرأس اليمين في الترجل والغسل والحلق ولا يقال هو من
باب الإزالة فيبدأ فيه بالإيسر بل هو من باب العبادة والتزيين وقد ثبت الابتداء بالشق اليمين في الحلق كما
سيأتي قريباً وفيه البداة بالرجل اليمين في التعلل وفي إزالتها بالإيسر وفيه البداة باليد اليمين في الوضوء
وكذا الرجل والشق اليمين في الغسل واستدل به على استحباب الصلاة عن عيينة الإمام وفي ميمنة المسجد
وفي الأكل والشرب باليمين وقد أورد المصنف في هذه المواضع كلها قال النووي قاعدة الشرح المستمرة
استحباب البداة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدهما استحباب فيه التماس قال
وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فإنه الفضل وتم وضوءه انتهى وعمراده بالعلماء
أهل السنة والافتداه الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعي وكأنه ظن أن ذلك لازم من
قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهم بمنزلة العضو الواحد ولا هما جعما
في لفظ القرآن لكن يشك على أصحاب حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يده إلى يد أخرى مع قولهم
بأن الماء مادام مترددا على العضو لا يسمى مستعملا وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم ينقل أحد
في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه توضأ منكسرا وكذلك لم ينقل أحد أنه قدم اليسرى على اليمين ووقع
في البيان للعمرائي والتجريد للبند نجح نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة وهو تخفيف من الشيعة
وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحدا قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المفتي لأنه لم يسم في
هدم الوجوب خلافا (قوله باب التماس الوضوء) بفتح الواو أي طلب الماء للوضوء (إذا حانت) بالمهملة أي
قربت (الصلاة) والمراد وقتها الذي توقع فيه (قوله وقالت عائشة) هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية
التيمم وسيأتي في كتاب التيمم أن شاء الله تعالى وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن حماد وهو موصول عنده في تفسير المائدة قال ابن المنير أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء
للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز (قوله
فالتمس) بالضم على البناء للمفعول وللشبهتين فالتسوا (قوله وحان) وللشبهتين وحانت والواو للحال
بتقدير قد (قوله الوضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (قوله فلم يجدوا) وللشبهتين فلم يجدوه
بزيادة الضمير (قوله فأتى) بالضم على البناء للمفعول وبين المصنف في رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء
وهو سوق بالمدينة (قوله بوضوء) بالفتح أي باتاء فيه ما لم يتوضأ به ووقع في رواية ابن المبارك بخارج رجل
يقدم فيه ما يسير فضغرا أن يبسط صلى الله عليه وسلم فيه كفه فضم أصابعه ونحوه في رواية حميد الأتية
في باب الوضوء من الخضب (قوله ينبع) بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسر هاء رقيها وسيأتي الكلام

على فوائد هذا الحديث في كتاب علامات النبوة مستوعبان شاء الله تعالى ((قوله حتى توضعوا من عند
آخرهم)) قال الكرماني حتى للتدريج ومن البيان أي توضعوا الناس حتى توضعوا الذين عند آخرهم وهو كناية
عن جميعهم قال وعند معني في لان عند وان كانت للطريقة الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون لطلاق
الطريقة فكأنه قال الذين هم في آخرهم وقال التبعي المعنى توضعوا القوم حتى وصلت النوبة الى الآخر
وقال النووي من هنا معني الى وهي لغة وتعقبه الكرماني بانها شاذة قال ثم ان الى لا يجوز ان تدخل على
عند ويلزم عليه وعلى ما قال التبعي ان لا يدخل الاخير لكن ما قاله الكرماني من ان الى لان تدخل على عند
لا يلزم مثله في من اذا وقعت بمعنى الى وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة وفي الحديث دليل على
ان المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوءه وفيه ان اغتراف المتوضئ من الماء
القلييل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على أن الامر بفعل اليد قبل ادخالها الاناء امر ندب لاحتم
تنبه به قال ابن بطال هذا الحديث يعني حديث نبيع الماء شهده جمع من الصحابة الا انه لم يروى الا من طريق
أنس وذلك اطول عمره واطلب الناس علو السند كذا قال وقد قال القاضي عياض هذه القصة رواها العدد
الكثير من الثقات عن الجهم الفقير عن الكافة متصلا عن جماعة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك
فهو ملحق بالقطعي من مجزاته انتهى فانظر كم بين الكلايين من التفاوت وسنحرر هذا الموضع في كتاب
علامات النبوة ان شاء الله تعالى ((قوله باب الماء)) أي حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان أشار المصنف
الى أن حكمه الطهارة لان المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعره فلو كان نجسا تنجس الماء بملاقاة ولم يغسل
أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان يخلل أصول شعره كما سيأتي وذلك يقضي غالباً
الى تذاثر بعضه فدل على طهارته وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله الشافعي في القديم ونص عليه في الجديد
أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الخراسانيين وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة
العراقيين واعتدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع وتعقب بان شعر النبي صلى الله
عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره ونقضه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بان الخصوصية لا تثبت الا بابل
والاصل عدمه قالوا ويلزم القائل بذلك أن لا يحتج على طهارة المني بأن عائشة كانت تفرقه من ثوبه صلى الله
عليه وسلم لا مكان ان يقال له منية طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق ان حكمه حكم جميع المكلفين في
الاحكام التكليفية الا فيما يخص بدليل وقد كثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعدا لآفة ذلك في خصائصه
فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الامر بين أئمتهم على القول
باطهارة هذا كله في شعر الآدمي أما شعر الحيوان غير المأكول المذكي ففيه اختلاف مبني على ان الشعر
هل تحله الحياة فينجس بالموت أولا فالأصح عند الشافعية انه ينجس بالموت وذهب جمهور العلماء الى خلافه
واستدل ابن المنذر على انه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانفصال بانهم أجمعوا على طهارة ما يجز من
الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من
أجزاء على التسوية بين حالتي الموت والانفصال والله أعلم وقال البغوي في شرح السنة في قوله صلى الله
عليه وسلم في شاة ممونة اغماحرم أكلها يستدل لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يحرم
الانتفاع به اه وسماي الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى
((قوله وكان عطاء)) هذا التعليق وصله محمد بن اسحق القاهني في اخبار مكة بسند صحيح الى عطاء وهو ابن
أبي رباح انه كان لا يرى بأسا بالانتفاع بشعر الناس التي تحلق عني ((قوله وسور الكلاب)) هو بالجر
عطف على قوله الماء والتقدير وباب سور الكلاب أي ما حكمه والسور بالبقية والظاهر من تصرف
المصنف انه يقول بطهارته وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجد وأكلها وهو من اضافة المصدر الى الفاعل
((قوله وقال الزهري اذا ولغ الكلب)) جمع المصنف في هذا الباب بين مسألتين وهما حكم شعر الآدمي وسور
الكلب فذكر الترجمة الاولى وأثرها معهما ثم ثنى بالثانية وأثرها معهما ثم رجع الى دليلا الاولى من الحديث

حتى توضعوا من عند
آخرهم ((باب)) الماء الذي
يفسل به شعر الانسان
وكان عطاء لا يرى به بأسا
أن يتخذ منها الحيطوط
والحيال وسور الكلاب
ومرّها في المسجد وقال
الزهري اذا ولغ الكلب
في اناء ليس له وضوء غيره
يتوضأ به

المرفوع ثم ثنى بأدلة الثانية وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأوزاعي وغيره عنه
 ولفظه سمعت الزهري في إناؤه ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره قال يتوضأ به وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من
 طريقه بسند صحيح ((قوله وقال سفيان)) المتبادر إلى الذهن أنه ابن عيينة لكونه معروفاً بالرواية عن
 الزهري دون الثوري لكن المراد به هنا الثوري فإن الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله فذكرت
 ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه فذكره وزاد به ما قد قوله شيء فأرى أن يتوضأ به ويتيمم
 قسمي الثوري إلا أخذ بدلالة العموم فتها وهي التي تضمنها قوله تعالى فلم يجدوا ماء لكونها مذكورة في سياق
 النفي فتعم ولا تخص إلا بدليل وتحييس الماء بولوج الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم وزاد من رواية
 التميم احتياطاً وتعقبه إلا سمع على ابن أشجراته جواز التوضي به إذا لم يجد غيره يده يدل على تحييسه عنده
 لأن الظاهر يجوز التوضي به مع وجود غيره وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى
 فاما إذا لم يجد غيره فلا يدل عنه وهو يعتقد طهارته إلى التيمم وأما قياس سفيان بالتميم به سد الوضوء به فإنه
 رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون
 جسنده طاهراً بلا شك فيصير استعماله مشكوكاً في طهارته ولهذا قال بعض الأئمة الأولى أن يرى ذلك الماء
 ثم يتيمم والله أعلم بقرينه في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المرزوقي في حكاية قول سفيان
 يقول الله تعالى فإن لم تجدوا ماء وكذا حكاية أبو نعيم في المستخرج على البخاري وفي باقي الروايات فلم تجدوا وهو
 الموافق للتسلاوة وقال القاسبي وقد ثبت ذلك في الأحكام لا سمع على القاسبي يعني بإسناده إلى سفيان قال
 وما أعرف من قرأ بذلك (قلت) أهل الثوري حكاها بالمعنى وكان يرى جواز ذلك وكان هذا هو الذي يبر
 المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي إن شاء الله تعالى ((قوله عن عاصم)) هو ابن
 سليمان وابن سيرين هو محمد وعبيدة هو ابن عمر والسلماني أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة
 النبي صلى الله عليه وسلم بستين ولم يره ((قوله من شعر النبي صلى الله عليه وسلم)) أي شيء ((قوله أصبناه))
 أي حصل لنا من جهته أنس بن مالك وأراد المصنف بإيراد هذا الأثر تقريراً أن الشعر الذي حصل لأبي طلحة
 كافي الحديث الذي يليه بقى عند آل بيته إلى أن صاروا إليهم منه لأن سيرين والدمج كان مولى أنس بن
 مالك وكان أنس ربيب أبي طلحة ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر والأما حفظه ولا معنى
 عبيدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه وإذا كان طاهراً فالماء الذي يغسل به طاهر ((قوله حدثنا عباد))
 هو ابن عباد الملهبي وقد نزل البخاري في هذا الإسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان بل سمع من
 أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد وهما بينه وبينه ثلاثة أنفس ((قوله
 لما خلق)) أي أمر الملائكة خلقه فاضاف الفعل إليه مجازاً وكان ذلك في حجة الوداع كما سنبينه ((قوله كان
 أبو طلحة)) يعني الانصاري زوج أم سليم والدة أنس وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق
 سعيد بن سليمان المذكورين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الملائكة
 خلق رأسه ودفع إلى أبي طلحة الشق الأيمن ثم خلق الشق الأيسر فأمره أن يقسمه بين الناس ورواه مسلم من
 طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الخالق شقه الأيمن
 خلقه ثم دعا بأطلمة فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الأيسر خلقه فأعطاه بأطلمة فقال أقسمه بين الناس وله من
 رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الأيمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين
 وأعطى الأيسر أم سليم وفي لفظ أباطلمة ولا تناقض في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما أنه ناول بأطلمة
 كلاماً من الشقين فاما الأيمن فوزعه أبو طلحة بأمره وأما الأيسر فأعطاه لام سليم زوجته بأمره صلى الله عليه وسلم
 أيضاً زاد أحد في رواية له لعله في طيبه أو على هذا فالصريح في قوله يقسمه في رواية أبي عوانة يعود على الشق
 الأيمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال أقسمه بين الناس قال الثوري يقسمه استحباباً إلى الأيمن والشق الأيسر
 من رأس الملق وهو قول الجمهور وخلافه لا يحنيفة وقيمة طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وهو الصحيح

وقال سفيان هذا الفقه بعينه يقول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا هذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به ويتيمم * حدثنا مالك بن اسمعيل قال حدثنا اسرايل عن عاصم عن ابن سيرين قال قلت لعبيدة عندهنا من شعر النبي صلى الله عليه وسلم أصبناه من قبل أنس أو من قبل أهل أنس فقال لا أن تكون عندي شعرة منه أحب إلى من الدنيا وما فيها * حدثنا محمد بن عبيد الرحيم قال حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا عباد عن ابن عون عن ابن سيرين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خلق رأسه كان أبو طلحة أول من أخذ من شعره (باب) إذا شرب الكلب في إناؤه أحدكم فليغسله سبعاً * حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواساة بين الاصحاب في العطية والهدية
أقول وفيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنقيح من يتولى التفرقة على غيره قال واختلفوا في اسم
الحائق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري وقيل هو خراش بن أمية وهو مجهول اهـ والصحيح
ان خراشا كان الحائق بالحديثية والله أعلم ووقع هنا في رواية ابن عساكر قيل ايراد حديث مالك باب اذا
شرب الكلب في الاناء ((قوله اذا شرب)) كذا هو في الموطأ والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور
اصحابه عنه اذا وافع وهو المعروف في اللغة يقال وافع بالغ بالفتح فيه ما اذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه
فيه فخره وقال ثعلب هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيصير كذا ابن دوستويه شرب أو لم يشرب
وقال ابن مكي فان كان غير مائع يقال لعله وقال المطرزي فان كان فارغا يقال لحسه وادعى ابن عبد البر ان
لفظ شرب لم يروه الا مالك وإن غيره رواه بلفظ ونع وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين
عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ اذا شرب لكن المشهور عن هشام بن حسان
بلفظ اذا وافع كذا أخرجه مسلم وغيره من طريق عنه وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ اذا
شرب ورقاب بن عمر أخرجه الجوزي وكذا المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى نعم وروى عن
مالك بلفظ اذا وافع أخرجه أبو عيسى في كتاب الطهارة عن اسمعيل بن عمر عنه ومن طريقه أورده
الاسماعيلي وكذا أخرجه الدارقطني في الموطأ وله من طريق أبي علي الحنفى عن مالك وهو في نسخة
صحيفة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عبادة عن مالك أيضا وكان أبا الزناد حدث به باللفظين
لتقاربهما في المعنى لكن الشرب كما بينا أخص من الولوج فلا يقوم مقامه ومفهوم الشرط في قوله اذا
وافع يقتضى قصر الحكم على ذلك لكن اذا قلنا ان الامر بالغسل للتنجيس يتعدى الحكم الى ما اذا
لحس أو وافع مثلا ويكون ذكر الولوج للغالب وأما الحائق باقى أعضائه كيدور حله فالذهب المنصوص
انه كذلك لان فيه أشرفها فيكون الباقي من باب الاولى وخصه في القديم بالاول وقال التورى في الروضة
انه وجه شاذ وفي شرح المذهب انه القوي من حيث الدليل والاولوية المذكورة قد منع لكونه محمل
استعمال التبعاسات ((قوله في اناء أحدكم)) ظاهره المسموم في الآنية ومفهومه يخرج الماء المستنقع
مثلا به قال الاوزاعي مطلقا لكن اذا قلنا بان الغسل للتنجيس يجري الحكم في القليل من الماء دون
الكثير والاضافة التي في اناء أحدكم يلغى اعتبارها هنا لان الطهارة لا تتوقف على ملكه وكذا قوله
فليغسله لا يتوقف على ان يكون هو الغاسل وزاد مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن الاعمش
عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا الحديث فليرقه وهو يقوى القول بان الغسل للتنجيس اذا
المرافق أعظم من أن يكون ماء أو طعنا ما فلو كان طاهرا لم يؤمر باراقته للنهي عن اضاعته المال لكن قال
النسائي لا أعلم أحدا تابع علي بن مسهر على زيادة فليرقه وقال حمزة الكنعاني انه غير محفوظة وقال ابن
عبد البر لم يذكرها الحفاظ من اصحاب الاعمش كأي معارفة وشعبة وقال ابن منسدة لا تعرف عن النبي
صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه الا عن علي بن مسهر بهذا الاسناد (قلت) قد ورد الامر بالاراقه أيضا
من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه ابن عدي لكن في رفعه نظر والصحيح انه موقوف وكذا ذكر
الاراقه حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفا واسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره
((قوله فليغسله)) يقتضى الفور لكن جملة الجمهور على الاستحباب الا لمن أراد أن يستعمل ذلك الاناء ((قوله
سبعها)) أي سبع مزار ولم يقع في رواية مالك الترتيب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن
ابن سيرين على ان بعض اصحابه لم يذكره وروى أيضا عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن
والدالبسدي عن البزار واختلفت الروايات عن ابن سيرين في محل غسله الترتيب فلمسلم وغيره من طريق
هشام بن حسان عنه أولا هن وهي رواية الاكثر عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة
واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه أولا هن أيضا أخرجه الدارقطني وقال آبان

١ قوله ابن مكي في نسخ
حديث ابن فليهر راه
مصححه

قال اذا شرب الكلب في
اناء أحدكم فليغسله سبعاً

عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود وللشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين أو لاهن أو أحدهما وفي رواية السدي عن البراء أحدهما وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال أحدهما من مبهمة وأولاهن والسابعة معينة وأوان كانت في نفس الخبر فهي للتخيير فقطضي حمل المطلق على المفيد ان يحمل على أحدهما لان فيه زيادة على الرواية المعينة وهو الذي نص عليه الشافعي في الام والبوليطى وصرح به المرعشي وغيره من الاصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بخلافه وهو منصوص كما ذكرنا وان كانت أو شكا من الراوي فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أهم أو شك فيبقى النظر في الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والاحتياطية ومن حيث المعنى أيضا لان ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج الى غسله أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي في حرمته على أن الأولى أولى والله أعلم وفي الحديث دليل على أن حكم نجاسة يتعدى عن محلها الى ما يجاورها بشرط كونه مائعا وعلى تنجيس المائعات اذا وقع في جزء منها نجاسة وعلى تنجيس الاناء الذي يتصل بالمائع وعلى ان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير لانه لو غلب الكلب لا يغير الماء الذي في الاناء غالباً وعلى ان ورود الماء على النجاسة يخالط وورودها عليه لانه امر باراقة الماء المارودت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقة جميعه وأمر بغسله وحقيقته تتأدى بما يسمى غسله ولو كان ما يغسل به أقل مما أرى في فائدة خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية فاما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلاً مع استحبابهم التيسيع على المشهور عندهم لان الترتيب لم يقع في رواية مالك قال القرافي منهم قد صحت فيه الاحاديث فالجواب منهم كيف لم يقولوا به او عن مالك رواية ان الامر بالتيسيع للنسب والمعر وفي عند أصحابه انه للوجوب لكنه للتعبد لكون الكلب طاهراً عندهم وأبدي بعض متأخريهم له حكمة غير التنجيس كما سيأتي وعن مالك رواية بأنه نجس لكن فاءه ان الماء لا ينجس الا بالتغير فلا يجب التيسيع للنجاسة بل للتعبد لكن يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيمارواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين وهما بن منبه عن أبي هريرة طهورا ناء أحدكم لان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو ثبت ولا حدث على الاناء فتعين الخبث وأجيب بمنع الطهر لان التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهورا مسلم ولان الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم والجواب عن الاول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام مقام ما يطهر الحدث فهو طهورا ومن يقول بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الايراد من أصله والجواب عن الثاني ان الفاظ الشرع اذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حلت على الشرعية الا اذا قام دليل ودعوى بعض المالكية ان المأمور بالغسل من ولوغه الكلب المنهي عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج الى ثبوت نقض المنهي عن الاتخاذ على الامر بالغسل والى قرينة تدل على ان المراد ما لم يؤذن في اتخاذه لان الظاهر من اللام في قوله الكلب انها الجنس أو تعريف المباشرة فيحتاج المدعي انها للعهد بل الى دليل ومثله تفرقة بعضهم بين البدوي والحضري ودعوى بعضهم ان ذلك مخصوص بالكلب الكلب وان الحكمة في الامر بغسله من جهة الطب لان الشارع اعتبر السبع في مواضع منه كقوله صبوا على من سبع قرب وقوله من تصبغ بسبع تمرات عجوة وتعقب بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولوغه وأجاب حفيد ابن رشد بانه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه أما في ابتداءه فلا يمنع وهذا التعديل وان كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالتنجيس أقوى لانه في معنى المنصوص وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي باسناد صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه والمشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين اناء الماء فبارق ويغسل وبين اناء الطعام فيؤكل ثم يغسل الاناء تعديدا لان الامر بالاراقة عام فيخص الطعام منه بالنهي عن اضاغته المال وعورض بأن النهي عن الاضاغته مخصوص بالامر بالاراقة ويترجح هذا الثاني بالاجماع

على اراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم غنه ثبت ان عموم النهي عن الاضاعة مخصوص بخلاف الامر بالاراقة واذا ثبتت نجاسة سوره كان اعم من أن يكون نجاسة عينه أو نجاسة طارئة كأكل الميتة مثلا لكن الاول أرجح اذ هو الاصل ولانه يلزم على الثاني مشاركه غيره له في الحكم كالهرة مثلا واذا ثبتت نجاسة سوره لعينه لم يدل على نجاسة باقيه الا بطريق القياس كان يقال لعابه نجس ففمه نجس لانه متخلف منه واللعب عرق ففه وفيه أطيب بدنه فيكون عرقه نجسا واذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لان العرق متخلف من البدن ولكن هل يلحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والترتيب أم لا تفيدت الاشارة الى ذلك من كلام النووي وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب واعتدوا بالطحاوي وغيره عنهم بأمرهم بها كون أبي هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات ثبتت بذلك نسخ السبع وتعمد بانها يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبيسة السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ وأيضا فقد ثبت انه أفتى بالغسل سبعاً ورواية من روى عنه موافقة فتياهل وإليه أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية جابر بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد وأما مخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير ومنها ان العذرة أشد في النجاسة من سوره الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الاولى وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستعداد أن لا يكون أشد منها في تعليل الحكم وبأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها دعوى ان الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل وتعمد بأن الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل وقد ذكر ابن مغفل انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كأبي هريرة بل سياق مسلم ظاهر في أن الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب ومنها الزام الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملا بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه فاعسوا وسبع مرات وعفروه الثامنة في التراب وفي رواية أحمد بالتراب وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا العمل بالحديث أصلا وأما لان اعتذار الشافعية عن ذلك ان كان متجها فذلك والافضل من الفريقين ما لم يترك العمل به قاله ابن دقيق العيد وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالاجماع على خلافه وفيه نظر لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني عنه ونقل عن الشافعي انه قال هو حديث لم أقف على صحته ولكن هذا لا يثبت العذر لمن وقف على صحته وجمع بعضهم الى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل والترجيح لا يصار اليه مع امكان الجمع والاختصاص حديث ابن مغفل يستلزم الاختصاص بحديث أبي هريرة دون العكس والزيادة من الثقة مقبولة ولو سلمنا الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلا لان رواية مالك بدون أرجح من رواية من أثبتته ومع ذلك فضلنا به أخذنا بزيادة الثقة وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من المجاز فقال لما كان التراب جذا غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدودا باثنتين وتعقبه ابن دقيق العيد بان قوله وعفروه الثامنة بالتراب ظاهر في كونها غسلات مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون اطلاق الغسلة على الترتيب مجازا وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الاولى والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جدا ويمكن ان يفرد بالتصنيف ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر والله المستعان ((قوله حدثنا الحق)) هو ابن منصور الكوفي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وعبد الله هو ابن عبد الوارث وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم ينفرد بهذا الحديث والاسناد منه فصاعدا مديون وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان ((قوله ان رجلا)) لم يسم هذا الرجل وهو من بني اسرائيل كما سيأتي ((قوله يأكل الثرى)) بالمثلثة أي يلحق التراب التدي وفي الحكم الثرى التراب

* حدثنا الحق قال أخبرنا
عبد الله قال حدثنا عبد
الرحمن بن عبد الله بن دينار
قال سمعت أبي عن أبي
صالح عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن رجلا رأى كلبا يأكل
الثرى

وقيل التراب الذي اذا بل لم يصير طينا لازبا ((قوله من العطش)) أي بسبب العطش ((قوله يغرف له به)) استدلال به المصنف على طهارة سؤر الكلب لان ظاهره انه سقى الكلب فيه وتعقب بأن الاستدلال به مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا وفيه اختلاف ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ومع ارغاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضا لاحتمال ان يكون صبه في شيء فسقاه أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك ((قوله فشكر الله له)) أي أثني عليه بخزاه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقى الماء من كتاب الشرب ان شاء الله تعالى ((قوله وقال أحمد بن شبيب)) بفتح المجهمة وكسر الموحدة ((قوله حمزة بن عبد الله)) أي ابن عمر بن الخطاب ((قوله كانت الكلاب)) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذکور موصولا بصريح التحديث قبل قوله يقبل تبول ويهداها واواله عطف وكذا ذكر الاصمعيلى انها في رواية ابراهيم بن معقل عن البخاري وكذا أخرجهما أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذکور وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدلل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنير وتعقب بأن من يقول ان الكلب يؤكل كل وان بول ما يؤكل كل طاهر يقدح في نقل الاتفاق لاسيما وقد قال جميع بأن أوال الحيوانات كلها طاهرة الا الاذى ومن قال به ابن وهب حكاه الاسماعيلي وغيره عنه وسيأتي في باب غسل البول وقال المذو والمزاد انها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق قال ويبعد ان تترك الكلاب تنساب في المسجد حتى غتمته بالبول فيه وتعقب بأنه اذا قبل بطهارتها لم يمتنع ذلك كما في الهرة والاقرب ان يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير الى ذلك ما زاده الاسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول بأعلى صوته اجتنبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب الى آخره فأشار الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وان كان عام في جميع الأزمنة لانه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد وفي قوله فلم يكونوا يرشون مبالغة لدلالته على نفي الغسل من باب الاولى واستدل بذلك ابن بطل على طهارة سؤره لان من شأن الكلاب ان تتبع مواضع الماء كقول وكان بعض الصحابة لا يموت لهم الا المسجد فلا يخجلوا أن يصل لعابها الى بعض أجزاء المسجد وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه واليقين لا يرفع بالشك ثم ان دلالة لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد في الامر بالغسل من ولوغه واستدل به أبو داود في السنن على ان الارض تطهر اذا لاقها النجاسة بالجفاف يعني ان قوله لم يكونوا يرشون يدل على نفي صب الماء من باب الاولى فلو لا ان الجفاف يقيد تطهير الارض ما تركوا ذلك ولا يخفى ما فيه ((تنبيه)) حكى ابن التين عن الداودي الشارح انه أبدل قوله يرشون بلفظ يرتقبون باسكان الراء ثم مثناه مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة وفسره بأن معناه لا يخشون فحذف اللفظ وأبعد في التفسير لان معنى الارتقاب الانتظار وأما في الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير ببعض لوازمه والله أعلم ((قوله ابن أبي السفر)) تقدم في المقدمة ان اسمه عبد الله وان السفر بفتح الفاء وهم من سكنها ((قوله عدي بن حاتم)) أي الطائي ((قوله سألت)) أي عن حكم صيد الكلاب وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى وانما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سؤر الكلب ومطابقته للترجمة من قوله فيها وسؤر الكلاب ووجه الدلالة من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن له في أكل ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بتفصيل موضع فقه ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيده ويكون له نجسا وأجاب الاسماعيلي بأن الحديث سيق لتعريف ان

من العطش فأخذ الرجل خفه فجعل يغرف له به حتى أرواه فشكر الله له فأدخله الجنة وقال أحمد ابن شبيب حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني حمزة بن عبد الله عن أبيه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك * حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن ابن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا أرسلت كلبك الماء لم تقتل فكل واذا أكل فلا تأكل فأنما أمسك على نفسه قلت أرسل كلابي فأجدهم كلبا آخر قال فلا تأكل فأنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر

فتمله ذكائه وليس فيه اثبات نجاسة ولا تنجها ويدل لذلك انه لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه لكنه
 وكله الى ما تقر عنده من وجوب غسل الدم فله وكله ايضا الى ما تقر عنده من غسل ما عساه فيه
 وقال ابن المنير عند الشافعية ان السكين اذا سقطت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة وناب الكلب عندهم
 نجس العين وقد وافقونا على ان ذكائه شرعية لا تنجس المذكي وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على ان الذبيحة
 لا تصير نجسة بعض الكلب ثبوت الاجماع على انها لا تصير متنجسة فما ألزمهم به من التناقض ليس يلزم
 على ان في المسئلة عندهم خلافا للمشهور وجوب غسل المعص و ليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ((قوله
 باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين)) الاستثناء مفرغ والمعنى من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من
 بخارج البدن الا من القبل والدبر وأشار بذلك الى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن
 كالتقيء والجمامة وغيرهما ويمكن ان يقال ان فواقض الوضوء المعتبرة ترجع الى المخرجين فالنوم مظنة خروج
 الرجوع ولمس المرأة ومس الذكرا مظنة خروج المذي ((قوله لقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط)) فعلق
 وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على المحي من الغائط وهو المكان المظنون من الارض الذي كانوا
 يقصدونه لقضاء الحاجة فهنا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين وقوله أو لا مستم النساء دليل الوضوء
 من ملامسة النساء وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه الا انه ليس على شرط الشيخين وقد صححه
 مالك وجيئ من أخرجه الصحيح غير الشيخين ((قوله وقال عطاء)) هو ابن أبي رباح وهذا التعليق وصله ابن
 أبي شيبة وغيره بنحوه واسناده صحيح والخالف في ذلك ابراهيم التيمي وقتادة وحاذين أبي سلمة قالوا لا ينقض
 السادر وهو قول مالك قال الا ان حصل معه تلويث ((قوله وقال جابر)) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور
 والدارقطني وغيرهما وهو صحيح من قول جابر وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مر فوالله لا يمكن ضعفها
 والخالف في ذلك ابراهيم التيمي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض الضحك اذا وقع
 داخل الصلاة لا خارجها قال ابن المنذر أجمعوا على انه لا ينقض خارج الصلاة واختلفوا اذا وقع فيها
 بخلاف من قال به القياس الجلي وتمسكوا بحديث لا يصح وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين
 هم خير القرون أن يهتكوا بين يدي الله تعالى خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى على أنهم لم يأخذوا
 بعموم الخبر المروي في الضحك بل خصوه بالهفوة ((قوله وقال الحسن)) أي ابن أبي الحسن البصري
 والتعليق عنه للمسئلة الاولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر باسناد صحيح والخالف في ذلك مجاهد والحكم
 ابن عيينة وحاذوا قالوا من قص أظفاره أو جرحه به فعليه الوضوء ونقل ابن المنذر ان الاجماع استقر على
 خلاف ذلك وأما التعليق عنه للمسئلة الثانية فوصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح ووافقه على ذلك ابراهيم
 التيمي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتي سليمان بن حرب وداود وخالفهم الجمهور على قولين مرتبين على
 ايجاب الوضوء عند ما غاب عن أوجها قال يجب استئذان الوضوء اذا طال الفصل ومن لم يوجها قال يكتبني
 بغسل رجليه وهو الاظهر من مذهب الشافعي وقال في الموطا ٣ أحب الي أن يتدلى الوضوء من أوله
 وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئذان وان لم تجب الموالاة وعن الليث عكس ذلك ((قوله
 وقال أبو هريرة)) وصله اسمعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفا ورواه أحمد
 وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعا وزاد أوريج ((قوله
 وبذكر عن جابر)) وصله ابن اسحق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه
 مطولا وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كله من طريق ابن
 اسحق وشيخه صدقة ثقة وعقيل بفتح العين لا أعرف راويا عنه غير صدقة ولهذا لم يجز به المصنف أو لكونه
 اختصره أو للخلاف في ابن اسحق ((قوله في غزوة ذات الرقاع)) سيأتي الكلام عليها في المغازي ان شاء
 الله تعالى ((قوله فري)) بضم الراء ((قوله رجل)) تبين من سياق المذکورين سبب هذه القصة ومحصلها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل بشعب فقال من يحرسنا الليلة فقام رجل من المهاجرين ورجل من

* (باب) * من لم ير الوضوء
 الا من المخرجين القبل
 والدبر لقوله تعالى أو جاء
 أحد منكم من الغائط
 وقال عطاء فمن يخرج
 من دبره الدود أو من
 ذكره نحو القملة يمسح
 الوضوء وقال جابر بن
 عبد الله اذا حدث في
 الصلاة أعاد الصلاة
 لا الوضوء وقال الحسن ان
 أخذ من شعره أو أظفاره
 أو خلع خفيه فلا وضوء
 عليه وقال أبو هريرة
 لا وضوء الا من حدث
 وبذكر عن جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان في
 غزوة ذات الرقاع فمرى
 رجلا يسهم

٣ قوله وقال في الموطا
 بعرض النسخ وقال في
 البويطي فليظن

الانصار قبا تابعهم الشعب فاقسموا الليل للحراسة فقام المهاجري وقام الانصاري يصلي بخفاء رجل من العدو
 فرأى الانصاري فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر في صلاته ثم رماه بثان فصنع كذلك ثم رماه بثالث
 فانتزعه وركع ومجدد وقضى صلاته ثم أيقظ رفيقه فلما رأى ما به من الدماء قال له لم لا أتيتني أول ما رمى قال
 كنت في سورة فأحييت ان لا أقطعها وأخرجه البيهقي في الدلائل من وجه آخر وسعى الانصاري المذكور
 عباد بن بشر والمهاجري عمار بن ياسر والسورة الكهف ((قوله فتزفه)) قال ابن طريف في الافعال يقال
 تزفه الدم وأنزفه اذا سال منه كثيرا حتى يصفه فهو تزيف ومتزوف وأراد المصنف بهذا الحديث الرد
 على الحنفية في أن الدم المسائل ينقض الوضوء فان قيل كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو ثوبه
 واجتناب النجاسة فيها واجب أجاب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سيدل الدفق
 بحيث لم يصب شيئا من ظاهر بدنه وثيابه وفيه بعد ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فتزعه عنه فلم
 يسأل على جسمه الا قدر يسير معفوع عنه ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر الجواب
 عن كون الدم أصابه والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل انه ذكر
 عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصري قال مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم وقد صح أن عمر صلى
 وجرحه ينسبع دما ((قوله وقال طاوس)) هو ابن كيسان التميمي المشهور وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة
 باسناد صحيح واظنه انه كان لا يرى في الدم وضوأي نفسل عنه الدم ثم حسبه ((قوله وعنه ابن علي)) أي ابن
 الحسين بن علي أبو جعفر الباقر وأثره هذا رواه موصول في فوائد الحافظ أبي بشر المعروف بسمويه من
 طريق الأعمش قال سألت أبا جعفر الباقر عن الرطاف فقال لو سال نهر من دم ما أعدت منه الوضوء وعطاء
 هو ابن أبي رباح وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ((قوله وأهل الجاز)) هو من طوف العام
 على الخاص لان الثلاثة المذكورين قبل جازيون وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن
 جبير وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب وأخرجه اسمعيل القاضي من طريق أبي
 الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي ((قوله وعنه ابن عمر)) وصله ابن أبي
 شيبة باسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوضأ ثم صلى ((قوله بثرة)) بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز قصها
 هي خراج صغير يقال بثرة وجهه مثلث الشاة المثناة ((قوله وبزق ابن أبي أوفى)) هو عبد الله العكابي ابن
 العكابي وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب انه رأى فعل ذلك وسفيان سمع من
 عطاء قبل اختلاطه فالاسناد صحيح ((قوله وقال ابن عمر)) وصله الشافعي وابن أبي شيبة بالفظ كان اذا احتجم
 غسل محاجه ((قوله والحسن)) أي البصري وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا ولفظه انه سئل عن الرجل
 يحتجم ماذا عليه قال يغسل أثر محاجه ~~في تنبيهه~~ وقع في رواية الاصيلي وغيره ليس عليه غسل محاجه
 باسقاط أداة الاستنشاء وهو الذي ذكره الاسماعيلي وقال ابن بطال ثبتت الا في رواية المستملي دون رفيقه
 انتهى وهو في نسخة ثابته من رواية أبي ذر عن الثلاثة وتخرج التعليق المذكور يؤيد ثبوتها وقد حكى
 عن الليث انه قال يجوز للمحجم أن يمسح موضع الحجامه ويصلي ولا يغسله ((قوله ابن أبي ذئب)) تقدم ان
 اسمه محمد بن عبد الرحمن والاسناد كله مدينون الا آدم وقد دخلها ((قوله ما كان في المسجد)) أي مادام وهي
 رواية السكشميني والمراد انه في ثوب الصلاة مادام ينتظرها والا لا تمتنع عليه الكلام ونحوه وقال
 الكرماني ذكر قوله في صلاة يشهر بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها وسبب ما بقي الكلام عليه في
 كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى ((قوله أجمي)) أي غير فصيح بالعربية سواء
 كان عربي الاصل أم لا ويحتمل أن يكون هذا الاعمى هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب
 الوضوء ((قوله قال الصوت)) كذا فسرناه هنا ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث
 قال لا وضوء الا من صوت أو رجع فكانه قال لا وضوء الا من ضراط أو فساء وانما خصهما بالذكر دون ما هو
 أشد منهما لكونهما لا يخرج من المزمع غالبا في المسجد غيرهما فالظاهر أن السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو

فتزفه الدم فركع وسجد
 ومضى في صلاته وقال
 الحسن مازال المسلمون
 يصلون في جراحاتهم وقال
 طاوس وعنه ابن علي
 وعطاء وأهل الجاز ليس
 في الدم وضوء وعنه ابن
 عمر بثرة تخرج منها الدم
 ولم يتوضأ وبزق ابن أبي
 أوفى دما مضى في صلاته
 وقال ابن عمر والحسن فمن
 يحتجم ليس عليه الا غسل
 محاجه * حدثنا آدم بن
 أبي اياس قال حدثنا ابن
 أبي ذئب قال حدثنا سعيد
 المقبري عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يزال العبد في صلاة
 ما كان في المسجد ينتظر
 الصلاة ما لم يحدث فقال
 رجل أجمي ما الحدث
 يا أبا هريرة قال الصوت
 يعني الضرطة

حدثنا ابن عيينة عن
 الزهري عن عباد بن تميم
 عن عمه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا ينصرف
 حتى يسمع صوتا أو يجد
 ريحا * حدثنا قتيبة قال
 حدثنا جرير عن الأعمش
 عن منذر أبي يعلى الثوري
 عن محمد بن الحنفية قال
 قال علي كنت رجلا مذاه
 فاستحييت أن أسأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فأمرت المقداد بن الأسود
 فسأله فقال فيه الوضوء
 ورواه شعبه عن الأعمش
 * حدثنا سعد بن حفص
 قال حدثنا شيبان عن يحيى
 عن أبي سلمة أن عطاء بن
 يسار أخبره أن زيد بن
 خالد أخبره أنه سأل عثمان
 ابن عفان قلت أرايت إذا
 جامع فلم ين قال عثمان
 يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
 ويفعل ذلك قال عثمان
 سمعته من النبي صلى الله
 عليه وسلم فسألت عن
 ذلك عليا والزبير وطلحة
 وأبي بن كعب فأمروه
 بذلك * حدثنا إسحق هو
 ابن منصور قال أخبرنا
 النضر قال أخبرنا شعبه
 عن الحكم عن ذكوان
 أبي صالح عن أبي سعيد
 الخدري أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أرسل
 إلى رجل من الأنصار فجاء
 ورأسه يقطر فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لعننا

المعهود وقوه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الوضوء (قوله حدثنا أبو الوليد) هو
 الطيالسي وإن كان هشام بن عمار يكتفى أيضاً بأبو الوليد ويرى ابن عيينة ويرى عنه البخاري
 (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني وتقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الشك حتى
 يستيقن وأورده هذا الظهور دلالة على حصر النقض بما يخرج من السبيلين وقد قدمنا توجيه الحاشي بقية
 النواقض مما في أوائل الباب (قوله حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد وسيأتي الكلام على المتن في باب
 غسل المذي من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب العلم وأورده هنا
 لدلالة على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد المخرجين (قوله ورواه شعبه عن الأعمش) أي
 بالاسناد المذكور وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبه كذلك (قوله حدثنا سعد بن حفص)
 كذلك جميع الألقابى فقال سعيد وكذا صنع في حديثه الآخر الآتي في باب فضل النفقة في سبيل الله
 من كتاب الجهاد فيه عليهم الجاني (قوله حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير
 عن أبي سلمة أبي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الاسناد تابعيان كبيران مديان برى أحدهما عن الآخر
 وصحبا بيان كذلك ويحيى بن أبي كثير أيضاً تابعي صغير فقيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله أرايت) أي
 أخبرني (قوله إذا جامع) أي الرجل فلم ينضم التمتانية وسكون الميم (قوله كما يتوضأ للصلاة) بيان
 لأن المراد بالوضوء الشرعي لا اللغوي وسيأتي حكم هذه المسئلة في آخر كتاب الغسل وتبين هناك أنه منسوخ
 ولا يقال إذا كان منسوخاً كيف يصح الاستدلال به لانا قول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل وناسخه
 الأمر بالغسل وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل والحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يجب
 الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لئلا يسهل المرأة ويهاونها مناسبة الحديث للترجمة (قوله
 حدثنا إسحق) كذلك رواية كريمة وغيره أضاف إلى يحيى هو ابن منصور وفي رواية أبي ذر حدثنا إسحق بن
 منصور بن بهرام بن فضال الموحدة وهو المعروف بالكوفي كما صرح به أبو نعيم (قوله حدثنا النضر) هو ابن
 شميل بالمجته مصفراً والحكم هو ابن عيينة ثمانية موحدة مصفراً (قوله أرسل إلى رجل من الأنصار)
 وسلم وغيره مر على رجل فيجعل على أنه مر به فأرسل إليه وهذا الانصاري سمعاه مسلم في روايته من
 طريق أخرى عن أبي سعيد عثمان وهو يكسر المجهلة وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة واقطة من رواية
 شريك بن أبي نجر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فخرج يجرا زاره فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أعجلنا إلى رجل فذكر الحديث بعنه وعتبان المذكور هو ابن مالك
 الانصاري كما نسبته تقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ووقع في رواية في صحيح أبي عوانة
 أنه ابن عتيان والاول أصح ورواه ابن إسحق في المغازي عن سعد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه
 عن جده لكنه قال فتهتف برجل من أصحابه يقال له صالح فان حل على تعدد الواقعة والافطر بن مسلم
 أصح وقد وقعت القصة أيضاً لأفم بن خديج وغيره أخرجه أحمد وغيره ولكن الأقرب في تفسير الميم الذي
 في البخاري أنه عتيان والله أعلم (قوله يقطر) أي ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغسل (قوله لعننا
 أعجلنا) أي عن فراغ حاجتنا من الجماع وفيه جواز الأخذ بانقضاء لان الحاشي لما أبطل عن الإجابة
 مدة الاغتسال خالف المعهود منه وهو سرعة الإجابة للنبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى عليه أثر الغسل دل
 على أن شغله كان به واحتمل أن يكون نزع قبل الانزال ليسر ع الإجابة أو كان أنزل فوق السؤال عن ذلك
 وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه تأخير إجابته وكان ذلك
 كان قبل إيجابها إذا الواجب لا يؤخر للمستحب وقد كان عتيان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيه
 فيصلي في بيته في مكان يتخذ مصلي فأجابه كما سيأتي في موضعه فيحتمل أن تكون هي هذه الواقعة وقدم
 الاغتسال ليكون متأهياً للصلاة مع الله أعلم (قوله إذا أعجلت) يضم الهمزة وكسر الجيم وفي أصل

أعجلنا قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجلت أو فخطبت فعليك الوضوء

تابعه وهب قال حدثنا
شعبة قال أبو عبد الله لم
يقبل غندر ويحيى عن شعبة
الوضوء * (باب) * الرجل
يوضئ صاحبه * حدثنا
محمد بن سلام قال أخبرنا
يزيد بن هرون عن يحيى
عن موسى بن عقبة عن
كريب بن مولى ابن عباس
عن أسامة بن زيد أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما أفاض من عرفة
عبدل إلى الشعب فقضى
حاجته قال أسامة فجعلت
أصب عليه ويتوضأ فقلت
يا رسول الله أتصلي فقال
المصلي أمام * حدثنا
عمر بن علي قال حدثنا
عبد الوهاب قال سمعت
يحيى بن سعيد قال أخبرني
سعد بن إبراهيم أن نافع بن
جبين بن مطعم أخبره أنه سمع
عروة بن المغيرة بن شعبة
يحدث عن المغيرة بن شعبة
أنه كان مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سفر
وأنه ذهب لحاجة له وأن
المغيرة جعل يصب الماء
عليه وهو يتوضأ فغسل
وجهه وبديه ومسح برأسه
ومسح على الخفين

٣ قوله وأبو نعيم من طرق
في بعض النسخ من طريق
فليحرقه اهـ صححه

أبي ذر إذا جعلت بلا همز وقطعت وفي رواية غيره أقطعت بوزن أجمعت وكذا المسلم قال صاحب الأفعال
يقال أقطعت الرجل إذا جامع ولم يستزل ويحيى بن الجوزي عن ابن الخشاب أن محمد بن يحيى يقولون قطع بفتح
القاف قال والصواب الضم (قلت) وروايته في أمالي أبي علي القالي بالوجهين في القاف وزيادة الهمزة
المضمومة يقال قطع الناس وأقطوا إذا حبس عنهم المطر ومنه استعير ذلك لما أخر الأثر قال الكرماني
ليس قوله أول الشئ بل هو بيان عدم الانزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا وهذا بناء على
أن أحدهما بالتعدية والآخر للشيء (قوله تابعه وهب) أي ابن جرير بن حازم والضمير يعود على النضر
ومتابعة وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه (قوله لم يقبل غندر ويحيى عن
شعبة الوضوء) يعني أن غندر وأبو محمد بن جعفر ويحيى وهوان بن سعيد القطان روي هذا الحديث عن
شعبة بهذا الإسناد والمتمن لكن لم يقلوا فيه عليك الوضوء فاما يحيى فهو كما قال فقد أخرجه أحمد بن حنبل في
مسنده عنه واقطه فليس عليك غسل وأما غندر فقد أخرجه أحمد أيضاً في مسنده عنه لكنه ذكر
الوضوء واقطه فلا غسل عليك عليك الوضوء وهكذا أخرجه مسلم وابن ماجه والاسماعيلي ٣. وأبو نعيم
من طرق عنه وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كابي داود والطيالسي وغيره عنه فكان بعض مشايخ
البخاري حدثه به عن يحيى وغندر وما فسأله له على لفظ يحيى والله أعلم لم وقد كان بين الصحابة لاختلاف في
هذه المسئلة كما سئل في آخر كتاب الفسل أن شاء الله تعالى (قوله باب الرجل يوضئ صاحبه) أي
ما حكمه (قوله ابن سلام) هو محمد كافي رواية كريمة ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري وفي هذا
الإسناد رواية الأقران لأن يحيى وموسى بن عقبة تابعيان صغيران من أهل المدينة وكريب مولى ابن
عباس من أواسط التابعين ففيه ثلاثة من التابعين في نسق وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من مباحث هذا
الحديث في باب أسباغ الوضوء ويأتي باقيها في كتاب الطلج ووقع في تراجم البخاري لابن المنير في هذا الموضوع
وهم فانه قال فيه ابن عباس عن أسامة وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن
عباس (قوله أصب) بتشديد الموحدة ومفعوله محذوف أي الماء وقوله ويتوضأ أي وهو يتوضأ
واستدل به المصنف على الاستعانة في الوضوء لكن من يدعي أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج
في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لانه كان في السفر وكذا حديث المغيرة المذكور قال ابن المنير
قاس البخاري توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الاغانة (قلت) والفرق بينهما ظاهر
ولم يفصح البخاري في المسئلة بجواز ولا غيره وهذه عادة في الأمور المتعلقة قال النووي الاستعانة ثلاثة
أقسام أحضار الماء ولا كراهية فيه أصلاً (قلت) لكن الأفضل خلافه قال الثاني مباشرة الاجنبي
الفسل وهذا مكرره الحاجة الثالث الصب وفيه وجهان أحدهما يكره والثاني خلاف الأولى وتغيب
بأنه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله لا يكون خلاف الأولى وأجيب بأنه قد يكره له إيمان الجواز
فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلاف غيره وقال الكرماني إذا كان الأولى تركه كيف ينزع في كراهته
وأجيب بأن كل مكرره فعله خلاف الأولى من غير عكس إذا المكرره يطلق على الحرام بخلاف الآخر
(قوله حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس أحد الحفاظ البصريين وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي
ويحيى بن سعيد هو الأنصاري وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الإسناد رواية الأقران
في موضعين لأن يحيى وسعد تابعيان صغيران ونافع بن جبين وعروة بن المغيرة تابعيان وسلمان بن عبد الله
من التابعين في نسق وهو من استوار (قوله انه كان) أي عروة معنى كلام أبيه بعبارة نفسه والافكان
السياق يقتضي أن يقول قال اني كنت وكذا قوله وان المغيرة جعل ويحتمل أن يقال هو التفتت على
رأى فيكون عروة أدى لفظ أبيه والضمير في قوله انه ذهب وفي قوله له للنبي صلى الله عليه وسلم ومباحث
هذا الحديث تأتي في المسح على الخفين أن شاء الله تعالى والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة قال
ابن بطال هذا من القربات التي يجوز للرجل أن يعملها عن غيره بخلاف الصلاة قال واستبدل البخاري من

صب الماء عليه عند الوضوء أنه يجوز للرجل أن يوضئه غيره لأنه لما لم يمتنع الاغتراف من الماء لأعضائه وجازله أن يكفيه ذلك غيره بالصب والاغتراف ببعض عمل الوضوء كذلك يجوز في بقية أعماله وتعقبه ابن المنير بان الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد لأنه لو اغترف ثم نوى أن يتوضأ جاز ولو كان الاغتراف عملاً مستقلاً كان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الاغتاف بالصب وبين الاغتاف بماء غيره الفصل الأعضاء وهذا هو الفرق الذي أشيرنا إليه قبل والحديثان دالان على عدم كراهية الاستعانة بالصب وكذا احضار الماء من باب الاولى وأما المباشرة فلا دلالة فيها عليها نعم يستحب أن لا يستعين أصلاً وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر أنه كان يقول ما أبالي من أمانتي على طهوري أو على رصكو عي وسجودي فمعهول على الأمانة بالمباشرة لا بالصب يدل ما رواه الطبري أيضاً وغيره عن مجاهد أنه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله وقد روى الحاكم في المستدرک من حديث الربيع بنت معوذتها قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال امسكي فسكبت عليه وهذا أمر ح في عدم كراهية من الحديثين المذكورين لكونه في الحضر ولكونه بصيغة الطلب لكونه ليس على شرط المصنوع والله أعلم ((قوله باب قراءة القرآن بعد الحدث)) أي الأصغر (وغیره) أي من مظان الحدث وقال الأكرمان الضمير يعود على القرآن والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أي الذي ذكره السلام وشئوهما بعد الحدث ويلزم منه الفصل بين المتعاطفين ولأنه ان جازت القراءة بعد الحدث بخوار غيره من الأذكار بطريق الأولى فهو مستغنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من فواض الوضوء وقد تقدم بيان المراد بالحدث وهو يؤيد ما قررته ((قوله وقال منصور)) أي ابن المعتمر (عن إبراهيم) أي القتيبي وأثره هذا وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال لم يبين القراءة (قلت) وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة فإنهم اتفقوا على إطلاق الجواز وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عن محمد بن أبان عن جابر بن أبي سليمان قال سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك انتهى والاستناد الأول أصح وروى ابن المنذر عن علي قال بنس البيت الحمام ينزع فيه الجباء ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله وهذا لا يدل على كراهية القراءة وإنما هو أخبار عما هو الواقع بأن شأن من يكون في الحمام أن يلبس من القراءات وحكيته الكراهية عن أبي حنيفة وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقال لا يكره لأنه ليس فيه داء بل خاص وبه صرح صاحب العدة والبيان من الشافعية وقال النووي في التبيين عن الأصحاب لا يكره فاطلاق لكون في شرح النكفاة للهمري لا ينبغي أن يقرأ أو سوى الخلمي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة ورجح السبكي الكبير عدم الكراهية واحتج بان القراءة مطلوبة والاستسكان منها مطلوب والحدث يكثر فلو كرهت لفات خير كثير ثم قال حكم القراءة في الحمام ان كان القارئ في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكره والا كره ((قوله ويكتب الرسالة)) كذا في رواية الاكثر بلفظ مضارع كتب وفي رواية كريمة يكتب بموحدة مكسورة وكان مفتوحة عطفاً على قوله بالقراءة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضاً عن منصور قال سألت إبراهيم أن يكتب الرسالة على غير وضوء قال نعم وتبين بهذا ان قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام ولما كان من شأن الرسائل ان تصدر بالسهولة توهم السائل ان ذلك يكره لمن كان على غير وضوء لئلا يمكن أن يقال ان كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوى مع القراءة ((قوله وقال حماد)) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة (عن إبراهيم) أي القتيبي (ان كان عليهم) أي على من في الحمام ازار المراد به الجنس أي على كل منهم ازار وأثره هذا وصله الثوري في جامعه عنه والنهي عن السلام عليهم اما اهانه لهم لئلا يكونهم على بدعة واما لكونه يستدعي منهم الرد والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله لأن السلام من أسمائه وان لفظ سلام عليكم من القرآن والمتعري عن الازار مشابهة له في الحلاء وبهذا التقرير يتوجه ذكر هذا الاثر في هذه الترجمة ((قوله حدثنا اسمعيل)) هو ابن أويس ((قوله مخزومة))

(باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره) وقال منصور عن إبراهيم لا بأس بالقراءة في الحمام ويكتب الرسالة على غير وضوء وقال حماد عن إبراهيم ان كان عليهم ازار فسلم والا فلا تسلم * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن مخزومة ابن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن عبد الله بن عباس أخبره أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خاتمه

2.5

الدجال لا أدري أي ذلك قال
ذلك قالت أسما، فيقول هو محمد
المرتاب لا أدري أي ذلك قال

تأسماء يؤتى أحدكم فيقال له ما علمت بهذا الرجل فأما المؤمن أو المؤمنة فلا أدري أي
رسول الله جاء نأيا ليهيئات والهدي فاجبتنا وأمننا واتبعنا فيقال ثم صالحا فقد علمنا إن كنت لموقنا وأما المنافق أو
المنافقة فليس تأسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت

الحديث في كتاب العلم وتأتي بقية مباحثه في كتاب صلاة الكسوف ان شاء الله تعالى ((قوله باب مسح الرأس كله)) كذا لاكثرهم وسقط لفظ كله للمستطلي ((قوله وقال ابن المسيب)) أي سعيد وأثره هذا واصله ابن أبي شيبة بلفظ الرجل والمرأة في المسح سواء ونقل عن أحمد انه قال يكفي المرأة مسح مقدم رأسها ((قوله وسئل مالك)) السائل له عن ذلك هو اسحق بن عيسى بن الطباع يئسه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه سألت مالك عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوئه أيجزئه ذلك فقال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوئه من ناصيته الى قفاه ثم رقبته الى ناصيته فمسح رأسه كله وهذا السياق أمر حرج للترجمة من الذي ساقه المصنف قبل وموضع الدلالة من الحديث والآية ان لفظ الآية فجعل لانه يحتمل أن يراد منها مسح الكل على ان الباء زائدة أو مسح البعض على انها تبييضية فبين بقوله النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد الاول ولم ينقل عنه انه مسح بعض رأسه الا في حديث المغيرة انه مسح على ناصيته وعمامة فان ذلك دل على ان التعميم ليس يفرض فعلى هذا فالاجمال في المسند اليه لا في الاصل ((قوله عن أبيه)) أي أبي عثمان يحيى بن عماره أي ابن أبي حسن واصله عقيم بن عبد عمرو وولده أبي حسن صحبة وكذا العمارة فيما جزم به ابن عبد البر وقال أبو نعيم فيه نظرا والاسناد كله مدينون الا عبد الله بن يوسف وقد دخلها ((قوله أن رجلا)) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه المصنف في الحديث الذي بعلمه هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى وعلى هذا فقله هذا وهو جد عمرو بن يحيى فيه يجوز لانه عم أبيه واصله جد الكونه في منزاته ووهم من زعم أن المراد بقوله وهو عبد الله بن زيد لانه ليس جد عمرو بن يحيى لانه حقيقة ولا يجوز أو ما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى انه ابن بنت عبد الله بن زيد فقلط توهمه من هذه الرواية وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حبيدة بنت محمد بن أبي اس بن البكير وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حنيفة فانه أعلم وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل وأما أكثرهم فأبوه قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو عن أبيه يحيى انه معن أباهن وهو جد عمرو بن يحيى قال عبد الله بن زيد وكان من الصحابة فذكر الحديث وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك حدثنا عمرو عن أبيه يحيى انه معن جد أبيه يحيى يسأل عبد الله بن زيد وكذا ساقه معنون في المدونة وقال الشافعي في الام عن مالك عن عمرو عن أبيه انه قال لعبد الله بن زيد ومثله رواية الامماعيلي عن أبي خليفة عن القعني عن مالك عن عمرو عن أبيه قال (قلت) والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصاري وابنه عمرو وابن ابنته يحيى بن عماره بن أبي حسن فسألوه عن صحة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وتولي السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن فحيث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال كان عمي يعني عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء فقال لعبد الله بن زيد أخا عمي فذكره وحيث نسب السؤال الى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان اكبر وكان حاضر او حيث نسب السؤال ليحيى بن عماره فعلى المجاز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال قيل له توضأ لنا فقد كرهه معن ما وفي رواية الامماعيلي من طريق وهيب بن بريق عن خالد المذكور باللفظ قلنا له وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله لكان متولي السؤال منهم عمرو بن أبي حسن ويؤيد ذلك وضوح رواية الدرر وردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمرو بن أبي حسن قال كنت كثير الوضوء فقلت لعبد الله بن زيد فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في المستخرج والله أعلم ((قوله أتستطيع)) فيه ملاطفة الطالب للشيخ وكاه أراد أن يريه بالغمل ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاسئلة فهام مقام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لعبد الله ((قوله قد طامأ)) وفي رواية وهيب في الباب الذي بعده فدها بتور من ماء والتور بمشاة مفتوحة قال الداودي قدح وقال الجوهري انه يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه الطست وقيل هو مثل القدر

((باب مسح الرأس كله))
 اقلوه تعالى وامسحوا
 برؤوسكم وقال ابن
 المسيب المرأة بمنزلة
 الرجل فمسح على رأسها
 وسئل مالك أيجزئ أن
 يمسح بعض الرأس فأنه
 بحديث عبد الله بن زيد
 * حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك
 عن عمرو بن يحيى
 المازني عن أبيه أن رجلا
 قال لعبد الله بن زيد وهو
 جد عمرو بن يحيى
 أتستطيع أن تريني كيف
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يتوضأ فقال
 عبد الله بن زيد نعم فلما
 بقاء

يكون من صفراً أو حجارة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند المصنف في باب الغسل في المخصب في أول
هذا الحديث أن أنار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر جناله ما في ثوبه من صفراً والصففر بضم المهملة
واسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس قيل أنه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ويسمى أيضاً
الشبه بفتح المعجمة والموحدة والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضع منه عبد الله بن زيد إذ سئل
عن صفه الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها ((قوله فأفرغ)) وفي رواية موسى عن
وهيب فأكفأهم مرتين وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب فكفأ بفتح الكاف
وهما الغتان بمعنى يقال كفأ الأناوة إذا كفأه وقال الكسائي كفأت الأناوة كبيتته وأكفأته أمليتته
والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الأناوة على اليد كما صرح به في رواية مالك ((قوله فغسل يديه مرتين)) كذا
في رواية مالك بإفراغ يديه وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا اللذان أوردي عند أبي نعيم
فغسل يديه بالتثنية فيحمل الأفراد في رواية مالك على الجنس وعند مالك مرتين وعند هؤلاء ثلاثاً وكذا خالد
ابن عبد الله عند مسلم وهو لا يحفظ وقد اجتمعوا في زيادتهم مقدمة على الحافظ الواحد وقد ذكر مسلم من
طريق يهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى أملاً قتيلاً كذا في جيع روايته ولا يقال
يحمل على واقعيتين لأننا نقول المخرج متحد والاصل عدم التعدد وفيه من الأحكام غسل اليد قبل ادخالها
الأناوة ولو كان عن غير قوم كما تقدم مثله في حديث عثمان والمراد باليدين هنا الكفان لا غير ((قوله ثم
تمضمض واستنثر)) وللكشيميني مضمض واستنشق والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس وقد ذكر
في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله ثلاثاً ثلاث غرفات واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة
والاستنشاق من كل غرفة وفي رواية خالد بن عبد الله الآية بعد قليل مضمض واستنشق من كف واحدة
فعل ذلك ثلاثاً وهو مخرج في الجمع في كل مرة بخلاف رواية وهيب فإنه طرقها احتمال التوزيع بالتسوية
كما نبه عليه ابن دقيق العيد ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور فمضمض
واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة وفيه نظر لما أشرنا إليه من اتحاد
المخرج فتقدم الزيادة ولمسلم من رواية خالد المذكورة ثم أدخل يده فاستنثر جهها فمضمض فاستدل بها على
تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالفاء التعقيبية وفيه بحث ((قوله ثم غسل وجهه ثلاثاً)) لم
تختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على
وجوب الترتيب للآتيان بقوله ثم في الجمع لأن كلام الحكمين يحمل في الآية بينة السنة بالفعل ((قوله ثم
غسل يديه مرتين مرتين)) كذا بتكرار مرتين ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين
مرتين لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
توضأ وفيه يديه اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيحمل على أنه وضوء آخر لكونه مخرج الحديثين غير متباعد
((قوله إلى المرفقين)) كذا لاكثر وللمسئلي والجوي إلى المرفق بالأفراد على إرادة الجنس وقد اختلف
العلماء هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا فقال المعظم نعم وخالف زفر وخكاه بعضهم عن مالك وأخرج
بعضهم للجمهور ودان إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ولانأكلوا أموالكم وتعتق بانه خلاف
الظاهر وأجيب بأن القرينة دللت عليه وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها وقال ابن القصار اليد يتناولها
الاسم إلى الإبط الحديث بجمارانه تيمم إلى الإبط وهو من أهل اللغة فلما جاء قوله تعالى إلى المرافق بقي المرفق
مغسولاً مع الذراعين بحق الاسم انتهى فعلى هذا قال هنا حد للمترولين من غسل اليدين لئلا يغسل وفي كون
ذلك ظاهراً من السياق نظر والله أعلم وقال الزخشري لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً فإما دخوله في الحكم
وخرجهما فأمريد ومع الدليل قوله تعالى ثم أتوا الصيام إلى الليل وإيسل عدم الدخول انتهى عن
الوصال وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع
القرآن وقوله تعالى إلى المرافق لا دليل فيه على أحد الأمرين قال فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر

فأفرغ على يديه فغسل
مرتين ثم مضمض واستنثر
ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً
ثم غسل يديه مرتين مرتين
إلى المرفقين

مع المتيقن انتهى ويمكن أن يستدل لدخولها ما قبله صلى الله عليه وسلم في الدار قطنى باسناد حسن من
حديث عثمان في صفة الوضوء ففستدل يديه الى المرفقين حتى مس أطراف العنقدين رقيه عن جابر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أدار الماء على مرفقيه لكن اسناده ضعيف وفي البراء والطبراني
من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاز المرفق وفي الطحاوي والطبراني من
حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى
بعضها بعضاً قال إمامي بن راهويه في الآتيه بحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع فيمنعت
السنة انهاء معنى مع انتهى وقد قال الشافعي في الام لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء فلهذا
فرز محجوج بالاجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وانما
جئني عنه أشهب كلاً ما حجة الا والمرفق يكسر الميم وقح الغاء والعظم الثاني في آخر الذراع معنى بذلك لانه
يرتفع به في الاتكاء ونحوه ((قوله ثم مسح رأسه)) زاد ابن الطباع كله كما تقدم عن رواية ابن خزيمة وفي
رواية خالين عبد الله برأسه بزيادة الباء قال القرطبي الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت
رأس اليتيم وصحت برأسه وقيل دخلت الباء لتفيد معنى آخر وهو ان الغسل لغة يقتضي مفسولاً به والمسح
لغة لا يقتضي مفسولاً به فلو قال وامسح وارؤسكم لاجزأ المسح باليد بغير ماء فكانه قال وامسح وارؤسكم الماء
فهو على القاب والتقدير وامسح وارؤسكم بالماء وقال الشافعي احتمل قوله تعالى وامسح وارؤسكم جميع الرأس
أو بعضه فدللت السنة على ان بعضه يجوز والفرق بينه وبين قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم في التيمم ان المسح
فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترق لا يرد كون مسح الخف بدلا عن غسل الرجل لان الرخصة فيه
ثبتت بالاجماع فان قيل فاعله اقتصر على مسح الناصية العذرا لانه كان في سفر وهو مظنة العذر ولهذا مسح
على الجماعة بعد مسح الناصية كما هو ظاهر من سباني مسلم في حديث المغيرة بن شعبه قلنا قد روى عنه مسح
مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسى لكنه اعتضد بعينه
من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي اسناده أبو حمزة لا يعرف حاله فقد اعتضد كل
من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجوعة وهذا مثال لما ذكره الشافعي من ان
المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند وظهر هذا جواب من أورد أن الجلة حيث بدأ بالسند فيقع المرسل لغوا وقد
قررت جواب ذلك فيما كتبه على علوم الحديث لابن الصلاح وفي الباب أيضاً عن عثمان في صفة الوضوء
قال ومسح مقدم رأسه أخرجه سعيد بن منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي مالك مختلف فيه وصح عن ابن عمر
الاكتفاء بمسح بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره ولم يصح عن أحد من الصحابة انكار ذلك قاله ابن حزم وهذا
كلها يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم ((قوله بدأ بمقدم رأسه)) انما هو انه من الحديث
وايس مدرجا من كلام مالك ففيه حجة على من قال السنة ان يبدأ بمؤخر الرأس الى ان ينتهي الى مقدمه
انما هو قوله أقبل وأدبر ويرد عليه ان الواو لا تقتضي الترتيب وسيأتي عند المصنف قريباً من رواية
سليمان بن بلال فأدبر بيديه وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الضافية ولم
يعين ما قبل اليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقين مختلفان معنى واحداً وعينت رواية مالك البداءة
بالمقدم فيجعل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بالتسداة أي بدأ بأقبل الرأس وقيل في توجيهه غير ذلك
والحكمة في هذا الاقبال والادبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح فعلى هذا يختص ذلك بمن له شعر والمشهور
عن أوجب التعميم ان الاولى واجبة والثانية سنة ومن هنا يقين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على
وجوب التعميم والله أعلم ((قوله ثم غسل رجليه)) زاد في رواية وهيب الآتيه الى الكعبين والبحث فيه
كالبحث في قوله الى المرفقين والمشهور ان الكعب هو العظم السائر عند ملتقى الساق والقدم وحكي محمد بن
الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند مفصل الشراة وروى عن ابن القاسم عن مالك

ثم مسح رأسه بيديه
فأقبل بها وأدبر بها
بمقدم رأسه حتى ذهب
بها الى قفاها ثم ردها الى
المكان الذي بدأ منه ثم
غسل رجليه

* (باب) * غسل الرجلين
 الى الكعبين * حدثنا
 موسى بن اسمعيل قال
 حدثنا وهيب عن عمرو
 عن أبيه شهدت عمرو بن
 أبي حسن سأل عبد الله بن
 زيد عن وضوء النبي صلى
 الله عليه وسلم فذكر ان
 من ماء فتوضأ لهم وضوء
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأكفأ على يده من التور
 فغسل يديه ثلاثاً ثم أدخل
 يده في التور فغسل
 واستنشق واستنثر ثلاث
 ضربات ثم أدخل يده فغسل
 وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه
 مرتين الى المرفقين ثم
 أدخل يده فمسح رأسه
 فأقبل به فمسح راسه
 واحدة ثم غسل رجله الى
 الكعبين * (باب استعمال
 فضل وضوء الناس) *
 وأمر جرير بن عبد الله
 أنه أن يتوضأ بفضل
 سواكم * حدثنا آدم قال
 حدثنا شعبة قال حدثنا
 الحكم قال سمعت أبا جحيفة
 يقول خرج علينا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بالهاجرة فأتى بوضوءه
 فتوضأ بفضله الناس
 يأخذون من فضل وضوءه
 فيتمسحون به ففعل النبي
 صلى الله عليه وسلم التطهر
 ركعتين والعصر ركعتين
 وبين يديه عنزة

مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة
 فيه حديث الثعلبي بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل من يلقى كعبه بكعب صاحبه
 وقيل ان محمد بن أنس رأى ذلك في حديث قطع المحرم الخفين الى الكعبين اذا لم يجد الماء في هذا الحديث
 من الفوائد الا فراغ على اليسدين معاني ابتداء الوضوء وان الوضوء الواحد يكون به وضوء مرة وبعضه مرتين
 وبعضه ثلاث وفيه محجى الامام الى بيت بعض رعيته وابتداء وهم اياه بما يظنون ان له به حاجة وجواز
 الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة والتعليم بالغسل وان الاعتراف من الماء القليل للتطهر لا يصير الماء
 مستعملاً لقوله في رواية وهيب وغيره ثم أدخل يده فغسل وجهه الخ وأما اشتراط نية الاعتراف فليس في
 هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفىها واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهر بالماء المستعمل وتوجيهه
 أن النية لم تذكر فيه وقد أدخل يده للاعتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها وقال أنس بن مالك
 الاعتراف لا يصير الماء مستعملاً لان الاستعمال انما يقع من المغترف منه وهذا قطع البغوى واستدل به
 المصنف على استعمال مسح الرأس وقد قدمنا أنه يدل لذلك ندباً لا فرضاً وعلى أنه لا يندب تكريره كما
 سيأتي في باب مفرد على الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضاً وعلى جواز التطهر من
 آنية الخماس وغيره * (قوله باب غسل الرجلين الى الكعبين) تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله وعمرو
 المذكور هو ابن يحيى بن عمار شيخ مالک المتقدم وعمرو بن أبي حسن عم أبيه كما قدمناه من معناه هناك جده
 مجازاً وأغرب الكرماني بهما صاحب الكمال فقال عمرو بن أبي حسن جده عمرو بن يحيى من قبل أمه
 وقد قدمنا ان أم عمرو بن يحيى ليست بنتا عمرو بن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالا احتمال * (قوله فتوضأ
 لهم) أي لاجلهم (وضوء النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق
 عليه وضوءه مبالغة * (قوله ثم أدخل يده فغسل وجهه) بين في هذه الرواية تجديد الاعتراف لكل عضو
 وأنه اعترف بأحدى يديه وكذا هو في باقي الروايات وفي مسلم وغيره لكن وقع في رواية ابن عباس كروا في الوقت
 من طريق سليمان بن بلال الآية ثم أدخل يديه بالتمشية وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الاصيلي ولا في شيء
 من الروايات خارج الصحيح قاله النووي وأظن ان الاناء كان صغيراً فاعترف بأحدى يديه ثم أضافها الى
 الاخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس والافالاعتراف باليسدين جميعاً أسهل وأقرب تناولاً كما قال
 الشافعي * (قوله ثم غسل يديه مرتين) المراد غسل كل يدين كما تقدم في طريق مالك ثم غسل يديه
 مرتين مرتين وليس المراد توزيع المراتب على اليسدين فكان يكون لكل يدين مرة واحدة * (قوله باب
 استعمال فضل وضوء الناس) أي في التطهر والمراد بالفضل الماء الذي يبقى في الطرف بعد الفراغ
 * (قوله وأمر جرير بن عبد الله) هذا الاثر وصله ابن أبي شينة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن
 أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جرير يستأله ويغمس رأسه في الماء ثم يقول لاهله توضؤوا بفضله
 لا يرى به بأساً وهذه الرواية مبيحة للمراد وطن ابن التين وغيره ان المراد بفضل سواكم الماء الذي ينتقع فيه
 العود من الاراك وغيره ليلين فقالوا يحمل على أنه لم يغير الماء وانما أراد البخاري ان صفيه ذلك لا يغير
 الماء وكذلك مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمنع التطهر به وقد صححه الدارقطني بلفظ كان يقول لاهله
 توضؤوا من هذا الذي أدخل فيه سواكم وقد روى مرئياً أخرجه الدارقطني من حديث أنس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بفضل سواكم وهو منه ضعيف وذكر أبو طالب في مسأله عن أحد انه سأله
 عن معنى هذا الحديث فقال كان يدخل السواك في الاناء يستأله فاذا فرغ توضأ من ذلك الماء وقد
 استشكل ايراد البخاري له في هذا الباب المعهود اطهارة الماء المستعمل وأجيب بأنه ثبت ان السواك
 مطهرة للقم فاذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل في الطهارة * (قوله
 حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة تصغير عتبة بالمشاة ثم الموحدة كان من الفقهاء الكوفيين وهو تابعي صغير
 وحديث أبي جحيفة المذكور سيأتي مباحثه في باب السترة في الصلاة وقوله يأخذون من فضل وضوءه

كانهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه ويحتمل ان يكونوا تناولوا ما سال من أعضائه وضوءه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل. (قوله وقال أبو موسى) هو الأشعري وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف في المغازي وأوله عن أبي موسى قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال فأناه اعرابي فذكر الحديث وعرف منه تفسير المبهمين في قوله اشربا وهما أبو موسى وبلال وقد ذكر المؤلف طرفا منه أيضا بأسناده في باب الفصل والوضوء في الغضب كما سيأتي بعد قليل (قوله ومع فيه) أي صب ما تنارله من الماء في الأناة والغرض بذلك إيجاد البركة بريقه المداول (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وصالح هو ابن كيسان وقد تقدم الكلام على حديث محمود ابن الربيع هذا في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم (قوله وقال عروة) هو ابن الزبير عن المسور هو ابن مخزومة (قوله وغيره) هو عمران بن الحكم كما سيأتي موصولا مطولا في كتاب الشروط وقال الكرماني هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنهم امتابوها وبغترفها ما لا يقتصر في الأصول (قلت) وهذا صحيح إلا أنه لا يعتد به هنا لأن المبهم معروف وأما اسمه اختصارا كما اختصر السند فعلقه وزعم الكرماني ان قوله وقال عروة معطوف على قوله في السند الذي قبله أخبرني محمود فيكون صالح بن كيسان روي عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة فعلى هذا لا يكون حديث عروة معطوفا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله وصنيع أمه النقل يخالف ما زعمه واستقر الكرماني على هذا التحويل حتى زعم ان الصغير في قوله يصدق كل واحد منهم ما صاحبه للمسور ومحمود وليس كما زعم بل هو للمسور ومحمودان وهو تحويل من منعه فجرد العقل والرجوع الى النقل في باب النقل أول (قوله كانوا يقتلون) كذا لا يذروا للباقيين كادوا بالعدل وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال وإنما حتى ذلك عروة بن مسعود الشقي طاربع الى قریش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة (قوله باب) كذا للمصنف كانه كالفصل من الباب الذي قبله وجعله الباقيون منه بالفصل (قوله حدثنا عبد الرحمن بن يونس) هو أبو مسلم المصنف في أحد الحفظ (قوله عن الجعد) كذا هنا وللاكثر الجعد بالتصغير وهو المشهور والسائب بن يزيد من صفار الصحابة وسيأتي حديثه هذا مبني في كتاب علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله وقع) بكسر القاف والتثنية وللشك في وقع بلفظ المسامحة وفي رواية كريمة وجمع بالجيم والتثنية والوقع وجمع في القسمة (قوله زوال الجعة) بكسر الزاي وتشديد الراء والجلعة بفتح المهملة والجيم واحدة الجلال وهي بيوت ترين بالثياب والاسرة والستور لها عرى وأزوار وقيل المراد بالجلعة الطير وهو البعوض يقال للأنثى منه جعة وعنى هذا فالمراد بزوالها بضمها ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الحمامة وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي الشافعي في الام عن محمد بن الحسن ان أبا يوسف رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المفتي به عند الحنفية الثانية نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن الأولي عنه وهذه الأحاديث ترد عليه لان النجس لا يتبرك به وحديث الجعة وان لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه ان القائل بنجاسة الماء المستعمل اذا علمه بأنه ماء مضاف قيل له هو مضاف الى طاهر لم يتغير به وكذلك الماء الذي خالطه الريق طاهر لحديث الجعة وأما من علمه منسما بأنه ماء الذنوب فيجب إبعاده محتجا بالأحاديث الواردة في ذلك عند مسلم وغيره فأحاديث الباب أيضا ترد عليه لان ما يجب إبعاده لا يتبرك به ولا يشرب قال ابن المنذر وفي إجماع أهل العلم على ان البلال الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر لا يسل قوى على طهارة الماء المستعمل وأما كونه غير طاهر فسيأتي الكلام عليه في كتاب الفصل ان شاء الله تعالى

وقال أبو موسى دعا نبي صلى الله عليه وسلم بقدح فيه ماء ففسل يديه ووجهه فيه ورج فيه ثم قال لهما اشربا منه وأفرغا على رجوها كما وغور كما حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد قال حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع قال وهو الذي حج رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو غلام من بنوهم وقال عروة عن المسور وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه واذا توضأ النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون عسلى وضوءه (باب) * حدثنا عبد الرحمن بن يونس قال حدثنا حاتم بن ابي اسيد عن الجعد قال سمعت السائب بن يزيد يقول ذهبت بي خاتمي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابن أخي وقع فدمع رأسي ودعالي بالبركة ثم توضأ فمست من وضوءه عثم فت خلف ظهره فنظرت الى حاتم النبوة بين كتفيه مثل زوال الجعة

واستنشق من غرفة واحدة) * حدثنا مسدد قال حدثنا خالد بن عبد الله قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه أفرغ من الاناء على يديه فغسلهما ثم غسل أو مضى واستنشق من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثاً فغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر وغسل وجهه إلى الكعبين ثم قال هكذا وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب مسح الرأس مرة) * * حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا وهيب قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه قال شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فذا بتور من ماء فتوضأ لهم فكفأ على يديه فغسلهما ثلاثاً ثم أدخل يده في الاناء فمضى واستنشق واستنثر ثلاثاً ثلاث غسوفات من ماء ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثاً ثم أدخل يده في الاناء فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم أدخل يده في الاناء فمسح برأسه فأقبل بيده وأدبر بها ثم أدخل يده فغسل وجهه * * حدثنا موسى قال حدثنا وهيب قال مسح رأسه

والله أعلم (قوله باب من مضى واستنشق من غرفة واحدة) تقدم الكلام على ذلك قريباً في باب مسح الرأس وتقدمت المسئلة أيضاً في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء (قوله ثم غسل) أي فيه (أو مضى) كذا عنده بالمشك وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بن مسند عن هذا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرجها فمضى واستنشق وأخرجه أيضاً الأسماعيلي من طريق وهيب بن ببيعة عن خالد كذلك فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخاري وأغرب الكرماني فقال الظاهر أن الشك فيه من التابى (قوله من كفة واحدة) كذا في رواية أبي ذر وفي نسخة من غرفة واحدة ولذا أكثر من كف بغيرها قال ابن بطال المراد بالكفة الغرفة فاشتق لذلك من اسم الكفة عبارة عن ذلك المعنى قال ولا يعرف في كلام العرب الحان ماء التأنيت في الكف ومحصله أن المراد بقوله كفة فعله لا أنهما تأنيت الكف وقال صاحب المشرق قوله من كفة هي بالضم والفتح كغرفة وغرفة أي بماء كفه من الماء (قوله ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصاراً وهو ثابت في رواية مسلم وغيره وببيعة مباحث هذا الحديث تقدمت قريباً (قوله باب مسح الرأس مرة) وللأسماعيلي نسخة (قوله فذا بتور من ماء) كذا للذكر والكشيميني فذا بتور ولم يذكر التور (قوله فكفأ) أي أماله وللأسماعيلي فأ كفأ وقد تقدم النقل أنهما بمعنى (قوله فأقبل بيده) كذا هنا بالافراد وللأسماعيلي بالتثنية (قوله حدثنا وهيب) أي بإسناده المذكور وحديثه وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين وذكر فيها أن مسح الرأس مرة وقد تقدم نقل الخلاف في استحباب العدد في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً في الكلام على حديث عثمان وذكرنا قول أبي داود أن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس وأنه أو رد العدد من طريقين صحيح أحدهما غيره والزيادة من الثقة مقبولة فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين اللذين ذكرهما فكانه قال لا هذين الطريقين قال ابن السمعاني في الاصطلاح اختلاف الرواية يحمل على التعدد فيكون مسح تارة مرة وتارة ثلاثاً فليس في رواية مسح مرة حجة على منع التعدد ويحتاج للتعدد بالقيام على المغسول لأن الوضوء طهارة حكمية ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح وأجيب عما تقدم من أن المسح مبني على التخفيف بخلاف الغسل ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئاً وأجاب بأن الخفة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك وجوابه واضح ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا من فرغ من زاد على هذا فقد أساء وظلم فإن في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح أن صحته على إرادة الاستيعاب بالمسح لأنهم مسحات مستقلة لجميع الرأس جميعاً بين هذه الأدلة (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وجوز الكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوي والتقدير فغسل وجهه أو غضمض واستنشق (قلت) ولا يخفى به وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والأسماعيلي في روايتهما المذكورة وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً فدل على أن الاختصار من مسدد كما تقدم أن الشك منه وقال الكرماني يجوز أن يكون حذف الوجه إذ لم يقع في شيء منه اختلاف وذكرنا معناه لما في المضمضة والاستنشق من الأفراد والجمع ولما في إدخال المرفقين ولما في مسح جميع الرأس ولما في الرجلين إلى الكعبين انتهى ملخصاً ولا يخفى تكلفه (قوله باب وضوء الرجل) يضم الواو لأن القصده الفعل (قوله وفضل وضوء المرأة) بفتح الواو لأن المراد به الماء الفاضل في الاناء بعد الفراغ من الوضوء وهو بالخفض عطفاً على قوله وضوء الرجل (قوله وتوضأ عمر بالجيم) أي بالماء المسخن وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ أن عمر كان يتوضأ بالجيم ويغسل منه ورواه ابن أبي

ميرة (باب) وضوء الرجل مع امرأته وتوضأ عمر بالجيم

شبهة والدارقطني بلفظ كان يضمن له ماء في قفم ثم يغتسل منه قال الدارقطني اسناده صحيح ومناسبتة للترجمة
 من جهة ان الغالب ان أهل الرجل تبع له فيما يفعل فأشار البخاري الى الرد على من منع المرأة ان تطهر
 بفضل الرجل لان الظاهر ان امرأة صوم كانت تتوضأ بفضل أو معه فيناسب قوله وضوء الرجل مع امرأته
 أي من اناء واحد وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فانفقوا على جوازها الا ما نقل عن مجاهد ((قوله ومن
 بيت نصرانية)) هو معطوف على قوله بالحجيم أي وتوضأ عمر من بيت نصرانية وهذا الاثر وصله الشافعي
 وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ولفظ الشافعي توضأ من ماء في جرة
 نصرانية ولم يسمعه ابن عيينة من زيد بن أسلم فقد رواه البيهقي من طريق سعدان بن نصر عنه قال حدثونا
 عن زيد بن أسلم فذكره مطولا ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه بائيات الواسطة فقال عن ابن
 زيد بن أسلم عن أبيه به وأولاد زيد هم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن وأوتهم وأكبرهم عبد الله وأظنه
 هو الذي سمع ابن عيينة منه ذلك وجهنا جزم به البخاري ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله ومن
 بيت وهـ الذي جرى الكرماني أن يقول المقصود ذكر استعمال سور المرأة وأما الحجيم فذكره لبيان
 الواقع وقد عرفت انهما أثرا متغايران وهذا الثاني مناسب لقوله وبفضل وضوء المرأة لان عمر توضأ
 بماء ولم يستفصل مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حبض لجل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء
 وهذا وان لم يقع التصريح به لكنه محتمل وجرت عادة البخاري بالتسليم على ذلك عند عدم الاستفصال وان
 كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسلمة لانها لا تكون أسوأ حالا
 من النصرانية وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استيفصال وقال الشافعي في
 الام لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوءه ما لم تعلم فيه نجاسة وقال ابن المنذر ان فردا براهيم
 النخعي بكراهة فضل المرأة اذا كانت جنبا ((قوله حدثنا عبد الله بن يوسف)) هو التنبسي أحد رواة
 الموطأ ((قوله كان الرجال والنساء)) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق ((قوله في زمان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم)) يستفاد منه ان البخاري يرى أن الصحابي اذا أضاف الفعل الى زمن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح وحكى عن قوم خلافة لاحتمال أنه لم يطالع وهو ضعيف
 اتوفردواحي الصحابة على سؤالهم اياه عن الامور التي تقع لهم ومنهم من لم يسأله لم يقر واعلى فعل غير الجائز
 في زمن التشريع فقد استدلل أبو سعيد وجابر على اباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان
 منهيانهم عن القرآن وزاد ابن ماجه عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من اناء واحد وزاد
 أبو داود ومن طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ندى فيه أي يندى وفيه دليل على ان الاجتراف من
 الماء القليل لا يصير مستحلا لان أوانيهم كانت صغارا كما صرح به الشافعي في الام في عدة مواضع وفيه
 دليل على طهارة الذميمة واستعمال فضل طهورها وسورها لجواز تزويجهم وعدم التفريق في الحديث
 بين المسلمة وغيرها ((قوله جميعا)) ظاهره انهم كانوا يشاءون الماء في حالة واحدة وحكى ابن التين عن
 قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعا في موضع واحد هو لا على حدة وهو لا على حدة
 والزيادة المتقدمة في قوله من اناء واحد تدل عليه وكان هذا القائل استبعاد اجتماع الرجال والنساء الاجانب
 وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن معن بن معن ان معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتي النساء
 فيتوضئون وهو خلاف الظاهر من قوله جميعا قال أهل اللغة الجميع ضد المقترب وقد وقع مضمرا بوحدة الاناء
 في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من اناء واحد كلهم يتطهرون منه والاولى في الجواب ان يقال
 لا مانع من الاجتماع قبل نزول الجلب وأما بعده فبختص بالزواج والمحام ومثل الطحاوي ثم القرطبي
 والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الاناء الواحد وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي
 هريرة انه كان ينهس عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث جهة عليهم ونقل النووي أيضا

ومن بيت نصرانية
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن نافع
 عن عبد الله بن عمر أنه قال
 كان الرجال والنساء
 يتوضئون في زمان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 جميعا

الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وفيه نظر أيضا فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر والشعبي والاوزاعي المنع لكن مفيداً بما إذا كانت حائضاً وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرحس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه قال أحمد واسحق لكن قيدها بما إذا وصلت به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمع ونقل الميهوني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا وصلت به وعورض بحجة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم وأشهر الأحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمر والغفاري في المنع وحديث ميمونة في الجواز أما حديث الحكم بن عمر وفأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب الثوري فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم لكن أعلاه قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حيث قال علي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن راوياً غير ضابط وقد خواف والمحموظ ما أخرجه الشيخان بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من الماء واحد في المنع أيضاً ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الجعفي قال لقيت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة ولا يغتسل أحدهما رجلاً ثقات ولم أقف لمن أعلاه على صحة قوته ودعوى اليقين أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر وقد صرح التاجي بأنه لقية ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت أجنبت فاغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنابة واغتسل منه لفظ الدارقطني وقد أعلاه قوم بسفك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الأصحح حديثهم وقول أحمد أن الأحاديث من الطريقين مضطربة وإنما يصار إليه عند تعذر الجمع وهو ممكن بأن يحمل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي أو يحمل النبي صلى الله عليه وسلم على التنزيه جمعاً بين الأدلة والله أعلم (قوله باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه) بفتح الواو لأن المراد به الماء الذي توضع فيه والمغمى به الميم واسكان المجهمة من أصابه الأسماء (قوله يهودي) زاد المصنف في الطب ما شيا (قوله لا عقل) أي لا أفهم وحذف مقوله إشارة إلى عظم الحال أي لا عقل شيا وصرح به في التفسير وله في الطب فوجدني قد أغنى علي وهو المطابق للترجمة (قوله من وضوءه) يحتمل أن يكون المراد صب علي بعض الماء الذي توضع فيه أو مما بقي منه والاول المراد فله صنف في الاعتصام ثم صب وضوءه علي ولا يبي داود فتوضأ وصبه علي (قوله لمن الميراث) اللام بدل من المضاف إليه كأنه قال ميراثي ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال كيف أصنع في مالي والمراد بآية القرائن هنا قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة كما سيأتي مبينا في التفسير وبذلك هو هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى (قوله باب الغسل والوضوء في الخضب) هو بكسر الميم وسكون الخاء المجهمة وفتح الصاد المجهمة بعدها موحدة المشهور أنه الإباء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الإباء صغيراً أو كبيراً والقدح أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فقه وعطفه الخشب والجارة على الخضب والقدح ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه (قوله حدثنا عبد الله بن منير) هو يضم الميم وكسر التون بعدها يا خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الأصملي ابن المنير بزيادة الألف واللام فقد يلتبس بأن المنير الذي نقل عنه في هذا الشرح

(باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه على المغمى عليه) * حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن حميد بن المنكدر قال سمعت جابراً يقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصب علي من وضوءه فقلت فقلت يا رسول الله لمن الميراث انما يرثي كالالة فنزلت آية الفرائض (باب الغسل والوضوء في الخضب والقدح والخشب والجارة) * حدثنا عبد الله بن منير مع حميد الله بن بكر قال حدثنا حميد عن أنس قال

لاكنه بتثقيلا الياء وفون مفتوحة وهو متأخر عن هذا الراوي بأكثر من أربع مائة سنة ((قوله حضرت الصلاة)) هي العصر ((قوله الى أهله)) أي لأرادة الوضوء ((وبقي قوم)) أي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في قوله من بجمارة لبيان المجلس ((قوله فصغر)) بفتح الصاد المهملة وضم الغين المجرمة أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وسلم فيه ولا سماه على فلم يستطع ان يبسط كفه من صغره الخضب وهو دال على ما قلناه ان الخضب قد يطلق على الأناء الصغير ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء وباقي الكلام عليه يأتي في هلامات النبوة ان شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله بن منبر أيضا لكنه قال عن يزيد بن هرون بدل عبد الله بن بكر فكانه سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن حميد ((قوله عن يزيد)) بالوحدة والراء مصغرا هو ابن عبد الله بن أبي بردة والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معناه في باب استعمال فضل وضوء الناس وسيأتي مطولا في المغازي ان شاء الله تعالى والغرض منه ذكر القدر وقد ذكرنا ما فيه ((قوله أحمد بن يونس)) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى جده وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب الى جده أيضا فانفق في أن كلا منهما ينسب الى جده وفي أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله وأن كلا منهما ثمة حافظ فقيه ((قوله أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم)) وللكشميرني وأبي الوقت أنا ((قوله فغسل وجهه)) تفسير لقوله فتوضأ وفيه حذف تقديره فغسل وجهه واستنشق كما دل عليه باقي الروايات والمخرج متقدم وقد تقدمت مباحثه وأن عبد العزيز هذا زاد في روايته ان التور كان من صغره أي نحاس جيد ((قوله لما نقل)) أي في المرض وهو بضم القاف وزن صغره قاله في الصحاح وفي القاموس لشجنا نقل كفرح فهو ناقل وتقبل اشتد مرضه فلعل في النسخة سقط والله أعلم ((قوله في أن مرض)) بفتح الراء الثقيلة أي يخدم في مرضه ((قوله فاذن)) بكسر المجرمة وتشديد النون المفتوحة أي الأذن واج واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعل ذلك طبيبا لهم ((قوله قال عبد الله)) هو الراوي له عن عائشة وهو بالاسناد المذكور بغير أداة عطف ((قوله وكانت)) هو مطوف أيضا بالاسناد المذكور ((قوله هريقوا)) كذا اللد كثر ولا يصلي أهريقوا بزيادة الهزة قال ابن التميمي هو باسكان الهاء وتقبل عن سيبويه انه قال أهراق يهريق أهراقا مثل أسطاع يشطيع أسطيا ما يقطع الألف وتفتح في الماضي وضم الباء في المستقبل وهي لغة في أطاع يطيع فجعلت السنين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل قال وروى بفتح الهاء واستشكله ويوجهه بان الهاء مبدلة من الهمزة لأن أصل هراق أراق ثم اجتمعت الهمزة ففتحت الهمزة على إبقاء البدل والمبدل منه وله نظائر وقد ذكر له الجوهري توجيه آخر وأن أصله أأريقوا فابدلت الهمزة الثانية هاء للخفة وجزم ثعلب في الفصح بان أهريقه بفتح الهاء والله أعلم ((قوله من سبع قرب)) قال الخطابي يشبه أن يكون خص السبع بركاب هذا العدد لان له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقه وفي رواية للطبراني في هذا الحديث من أبارشتي والظاهر ان ذلك للتدوي اقوله في رواية أخرى في الصحيح لعل استخرج فاعه أي أوصى ((قوله وأجلس في مخضب حفصة)) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة انه كان من نحاس وفيه إشارة الى الرد على من كره الاغتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء انما كره من التماس ريحه ((قوله نصب عليه من تلك)) أي القرب السبع ((قوله حتى طفق)) يقال طفق يفعل كذا اذا شرع في فعل واستمر فيه ((قوله ثم خرج الى الناس)) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري فصل في ستم وخطبهم ثم خرج وهو في باب الوفاة في آخر كتاب المغازي وسيأتي الكلام على بقية مباحثه هناك وعلى ما فيه من أحكام الامامة في باب حكا المراض ان يشهد الجماعة ان شاء الله تعالى ((قوله باب الوضوء من التور)) تقدمت مباحث حديث الباب قريبا وان التور بفتح المشاء شبه الطست وقيل هو الطست ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج فأتى بطست من ذهب فيه تور من ذهب وظاهره المغاربة بينهما ويحتمل الترادف وكان الطست

ما فصغر الخضب أن يبسط فيه كفه فتوضأ القوم كاهم قلنا كم كنتم قال ثمانين وزيادة * حدثنا حميد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقدر فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ورج فيه * حدثنا أحمد بن يونس قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر جده الماء في تور من صغره فتوضأ فغسل وجهه ثلاثا وبديه مرتين مرتين ومسح برأسه فأقبل به وأدبر وعسل رجليه * حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم واشتد به وجعه استأذن أن يواجمه في أن يمرض في بيتي فاذن له فخرج النبي صلى الله عليه وسلم بين رجلين تحيط به في الأرض بين عباس ووجده آخر قال عبيد الله فأنه خبرت عبيد الله بن عباس فقال أنطوي من الرجل الآخر قلت لا قال هو علي وكانت عائشة تحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

بعد ما دخل بيته واشتد وجهه هريقوا علي من سبع قرب لم تخلل أو كيتن لعل أعهد الى الناس وأجلس في مخضب حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ثم طفقنا نصيب عليه من تلك القرب حتى طفق يشرب منها أن قد فعلت ثم خرج الى الناس ((باب الوضوء من التور

محمد ثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال كان عمي يكثر من الوضوء قال لعبد الله بن زيد أخبرني كيف رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ قد عابت وور من ماء فكفأ على يديه فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يده في التور فضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة ثم أدخل يده فاغترف بها فغسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم أخذ يمسح به فمسح به رأسه فأدبر به راقباً ثم غسل وجهه فقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ * حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بآباء من ماء فأتى بقدر رراح فيه شيء من ماء فوضع أصابعه فيه قال أنس فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه قال أنس فخررت من توجهاً منه ما بين السبعين إلى الثمانين (باب) الوضوء بالماء * حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مسدد قال حدثني ابن جبر

أكبر من التور (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال والاسناد كله مدنيون (قوله كان عمي) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة (قوله ثم أدخل يده في التور فضمض) فيه حذف تقديره ثم أخرجهما فضمض وقد صرح به مسلم (قوله من غرفة واحدة) يتعلق بقوله فضمض واستنثر والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ويحتمل أن يتعلق بقوله ثلاث مرات والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة والاول موافق لباقي الروايات فهو أولى (قوله فقال) أي عبد الله بن زيد (هكذا) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد ولم يسمع مسدد من حماد بن سلمة (قوله رراح) بهملات الأولى مفتوحة بعد هاء سكون أي متسع القم وقال الخطابي الرراح الاناء الواسع الحسن القريب القعر ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المجزة (قلت) وهذه الصفة شبيهة بالطست وبما يظهر من نسخة هذا الحديث للترجمة وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد بن عبد الله عن حماد بن زيد فقال بدل رراح زجاج بزاي مضمومة وحينئذ يوجب عليه الوضوء من آنية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك اسراف لا سراج المكسر إليه (قلت) وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبد الله وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رراح وقال بعضهم واسع القم وهي رواية الاسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى واسحق بن أبي إسرائيل وأحمد بن عبد الله كلهم عن حماد وكان ساقه على لفظ محمد بن موسى وصرح جمع من الحفاظ بأن أحمد بن عبد الله سمعها ويقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله أحسبه فدل على أنه لم يتقنه فان كان ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكره هو جنسه وفي مسند أحمد عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدحاً من زجاج لكن في اسناده مقال (قوله فخررت) بتقديم الزاي أي قد رزت وتقدم من رواية حماد أنهم كانوا ثمانين وزيادة وهناك ما بين السبعين إلى الثمانين والجمع بينهما أن أنس لم يكن يضبط العدد بل كان يتحقق أنها ثلثون على السبعين ويشك هل بلغت العدد الثامن أو تجاوزته فربما جزم بالمجاوزة حيث يغلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي أن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ووجه الدلالة أن العصاة اغترفوا من ذلك القدر من غير تقدير لأن الماء التابع لم يكن قدره معلوماً لهم فدل على عدم التقدير وبما يظهر من نسخة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالماء والمداد يسع رطلاً وثلاثاً بالبغدادى قاله جمهور أهل العلم وخالف بعض الحنفية فقالوا المدر طلان (قوله ابن جبر) بقض الجيم وسكون الموحدة ومن قاله بالتصغير فقد صحف لأن ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب والراوى هنا هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الانصارى وقدر واه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم شيخ البخارى قال حدثنا مسدد عن حدثني شيخ من الانصارى يقال له ابن جبر وفي الاسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه وابصر يان أنس والراوى عنه (قوله يغسل) أي جسده والشك فيه من البخارى أو من أبي نعيم لما حدثه به فقدر واه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال يغسل ولم يشك (قوله بالصاع) هو اناء يسع خمسة أرتال وثلاثاً بالبغدادى وقال بعض الحنفية ثمانية (قوله إلى خمسة أمداد) أي كان رجلاً اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ورجلاً زاد عليها إلى خمسة فكان أنس لم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقدرى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد هو الفرق قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضاً من حديثها أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل من اناء يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بماء كرفي حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والصاع وجعله الجهرور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من العصاة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيانة مثله ولا جدواً في داره باسناد صحيح عن جابر مثله وفي الباب عن عائشة

عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو أيضا في حق من يكون خلقه معتدلا وإلى هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله باب المسح على الخفين)) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن العصابة اختلاف لأن كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وقال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره إلا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه ممرجة بآثاره وقد أشار الشافعي في الام إلى انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم إلا أن قولان الجواز مطلقا ثانيهما اللهم سافدون المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة وبه جزم ابن الحاجب وجميع الباجي الأول ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في المبسوطه نحوه وان مالك كانما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع اقتناؤه بالجواز وهذا مثل ما صرح عن أبي أيوب العصباني وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو تزعمهما وغسل القدمين قال والذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع ممن الخوارج والروافض قال وأحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه وقال الشيخ محيي الدين مروح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل الغسل على الاغتسال وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواه بخاروا الثمانين ومنهم العشرة وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري حديثي سبعون من العصابة بالمسح على الخفين ((قوله حدثنا أصبغ)) بنسخ الهزرة وكان البخاري أجاز الرواية عنه اه هذا الحديث لقوله المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أكابر أصحابه في الحضرة أثبت عندنا وأدوى من أن تتبع مالك على خلافه وعمر وهو ابن الحرث وهو ومن دونه ثلاثة مصريون والذين فوقه ثلاثة مدنيون وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي أبو النضر عن أبي سلمة وعصباني عن عصباني ((قوله وان عبد الله)) هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو وصول إذا جازاه على أن أباسلمة سمع ذلك من عبد الله والافأوسلمة لم يدرك القصة وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص بمسح على خفيه بالعراق حين نوضا فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة من طريق أبي أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كنا ونحن مع نبينا بمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا ((قوله فلا تسأل عنه غيره)) أي اقوة الوثوق بنقله فقبه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حقت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة وقد يقيد العلم بهذا البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف انما كان عند وقوع ريبه له في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت رتب العلماء ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد وفيه أن العصباني القديم العصبية قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم محبته وكثرة روايته وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فراه فمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة ويحتمل أن يكون ابن عمر انما أنكر المسح في الحضرة لاني السفر لظاهر هذه القصة ومع ذلك فالفائدة بحالها والله أعلم ((قوله وقال موسى بن عتبة)) هذا التعليق وصله الاسماعيلي وغيره بهذا الاسناد وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى وموسى وأبو النضر قرينان مدينيان ((قوله أن سعدا حدثه)) أي حدث أباسلمة والحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ((قوله فقال)) هو معطوف على المقدر ((قوله نحوه)) بالنصب لأنه مقول القول وظاهر أن قول عمر في هذه الرواية المتعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا يلفظها وقد وصله الاسماعيلي أيضا من طريق أخرى عن موسى بن عتبة ولفظه وان عمر قال لعبد الله أي ابنه كأنه يلومه إذا حدثك سعد

((باب المسح على الخفين))

* حدثنا أصبغ بن الفرج

عن ابن وهب قال حدثني

عمر بن وهب قال حدثني

أبو النضر عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن عن عبد الله

ابن عمر عن سعد بن أبي

وقاص عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه مسح على

الخفين وأن عبد الله بن

عمر سأل عمر عن ذلك

فقال نعم إذا حدثت شيئا

سعد عن النبي صلى الله

عليه وسلم فلا تسأل عنه

غيره وقال موسى بن عتبة

أخبرني أبو النضر أن أبا

سلمة أخبره أن سعدا حدثه

فقال عمر لعبد الله نحوه

* حدثنا عمرو بن خالد

الحارثي قال

عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتبع وراء حديثه شيئاً ((قوله حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد)) هو
 الانصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه وان فيه أربعة
 من التابعين على الولاء وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال عن عبد العزيز
 ابن أبي سلمة يدل يحيى بن سعيد وسياقه أتم فكان الليث فيه شيخين ((قوله انه خرج لحاجته)) في الباب
 الذي بعده هذا انه كان في سفر وفي المغازي انه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من بعض رواه ولمالك
 وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة انه كان في غزوة تبوك بالتردد وان ذلك كان
 عند صلاة الفجر ((قوله فاتبعه)) بتشديد المنة المفتوحة والمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في
 الجهاد وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالادوية وزاد فانطلق حتى توارى عن
 فقضى حاجته ثم أقبل فتوضأ وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة من الماء الذي توضأ به أخذته المغيرة
 من أعرابية صبت له من قرية كانت بجلدمية وان النبي صلى الله عليه وسلم قال له سلمها فان كانت دبت بها
 فهو طهور وأنها قالت أي والله لقد دبت بها ((قوله فتوضأ)) زاد في الجهاد وعليه جبة شامية ولأبي داود
 من صوف من حجاب الروم وزاد المصنف في الطريق الذي في باب الرجل يوضئ صاحبه فغسل وجهه ويديه
 والغاء في فغسل تفصيلية وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أي بالكيفية المذكورة لانه غسل رجليه
 واستدل به القرطبي على الاقتصار على فروض الوضوء دون سنته لاسيما في حال مظنة قلة الماء كما سطر
 وقال ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فلم يذكرها المغيرة قال والظاهر خلافه (قلت) بل فعلها
 وذكرها المغيرة في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة انه غسل كفيه وله من وجه آخر
 قوي فغسلهما فاحسن غسلهما قال وأشد أقوال ذلك ككهما بتراب أم لا والمصنف في الجهاد انه تغمض
 واستنشق وغسل وجهه زاد أحمد ثلاث مرات فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين فاخرج وجهه من
 تحت الجبة ولمس من وجه آخر وألقى الجبة على منكبيه ولا حد فغسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده
 اليسرى ثلاث مرات وللمصنف ومصح برأسه وفي رواية لمسلم ومصح بذاصيته وعلى عمامته وعلى الخفين
 وسياق قوله اني أدخلتهما طاهرتين في الباب الذي بعده هذا وحديث المغيرة هذا ذكر البرار انه رواه عنه
 ستون رجلا وقد خلصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة وفيه من الفوائد الابعاد عند قضاء الحاجة
 والتواري عن الأعين واستحباب الدوام على الطهارة لا امره صلى الله عليه وسلم المغيرة ان يتبعه بالماء مع
 انه لم يستنج به وانما توضأ به حين رجوع وفيه جواز الاستعانة كما نرح في بابه وغسل ما يصيب اليدين الاذي
 عند الاستجمار وانه لا يكفي ازالته بغير الماء والاستعانة على ازالة الرطوبة بالتراب ونحوه وقد استنبط منه
 ان ما تشمر عن المعناد لا يزال الأبالء وفيه الانتفاع بجلود الميتة اذا دبت والانتفاع بشباب الكفار
 حتى يتحقق نجاستها لانه صلى الله عليه وسلم لبس الجبة الرومية ولم يستفصل واستدل به القرطبي على ان
 الصوف لا يجس بالموت لان الجبة كانت شامية وكانت الشام اذ ذاك دار كفر وما كثر أهلها الميتات
 كما قال وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لانها ازلت في
 غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعدها باتفاق وسياق حديث جرير الجلي في معنى
 ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وفيه التمهيد في السفر ولبس الثياب الضيقة فيه لئلا يكونوا أعوان على
 ذلك وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الاحكام ولو كانت امرأه سواء
 كان ذلك فيما تعم به البلوى أم لا لانه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابية كما تقدم وفيه ان الاقتصار على
 غسل معظم المفروض غسله لا يجزئ لاخرجه صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي
 منهم بالمسح عليه وقد استدل به على من ذهب الى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمال المسح على العمامة
 ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعية ((قوله شيان)) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير ((قوله
 عن أبي سلمة)) وللاجماع على من طريق الحسن بن موسى عن شيان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر

حدثنا الليث عن يحيى بن
 سعيد بن سعد بن ابراهيم
 عن نافع بن جبير عن
 عروة بن المغيرة عن أبيه
 المغيرة بن شعبة رضي الله
 عنه عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه خرج
 لحاجته فاتبعه المغيرة
 بادوية فيهما ماء فصب عليه
 حين فرغ من حاجته فتوضأ
 ومصح على الخفين
 حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
 شيان عن يحيى عن أبي
 سلمة عن جعفر بن عمرو
 ابن أمية الضمري أن
 أباه أخبره أنه رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم بمصح
 على الخفين

ابن عمرو بن أمية وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولا أولهم يحيى وهو تابعي صغير وأبو سلمة وجعفر
قرينات ((قوله وتابعه)) أي تابع شيبان (حرب) وهو ابن شداد وحديثه موصول عند النسائي والطبراني
((قوله وأبان)) هو ابن يزيد الطاطري وهو معروف على حرب وحديثه موصول عند أحمد والطبراني ((قوله
أخبرنا عبد الله)) هو ابن المبارك ((قوله عن يحيى)) ولا جد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى
((قوله على عمامته وخفيه)) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الرواة عنه جعفر
من الاسناد وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي ((قوله وتابعه)) أي تابع الأوزاعي ((معمر)) بن راشد في المتن
لا في الاسناد وهذا هو السبب في سياق المصنف الاسناد ثانياً ليس في رواية معمر ذكر جعفر
وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله عيسى على عمامته زاد الكشي في وخفيه وأسقط ذكر المتن من
سائر الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة
لكن أخرجهما ابن مندة في كتاب الطهارة من طريق معمر بأبوابها وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال
فقال ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيبان وغيره روى عنه يحيى بدونها فوجب
تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما متابعة معمر فلا يس فيها ذكر العمامة وهي أيضاً مسألة لأن أبا
سلمة لم يسمع من عمرو (قلت) معمر أبي سلمة من عمرو وممكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم
يوصف بشئ ليس وقد سمع من خلق ما توافقه عمرو وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن
عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة أجمع عمرو
بعد فسمعه منه ويقويه توفر روايتهم على الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن مندة أخرجه من
طريق معمر بأبواب ذكر العمامة فيه وعلى تقدير نفرد الأوزاعي بذلك كرها لا يستلزم ذلك تخطئه لأنها
تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقة فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الروايات
الصحيحة بهذه التعليقات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقل أنه كل علماء بعد مسح
النامية وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال
الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمستهمل قال
وقياسه على مسح الخف بعد لانه يشق تركه بخلافها وتعب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة
شرطوافيه المشقة في تركها كما في الخف وطريقه أن تكون محكمة كعمائم العرب وقالوا عضو يسقط
فرضه في التيمم بخلاف المسح على حاله كالتقدمين وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك
على حقيقة وحجازه لأن من قال قبلت رأس فلان يصديق ولو كان على طائر والى هذا ذهب الأوزاعي
والثوري في رواية عنه وأحمد واسحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر
ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن يطعم الناس أبا بكر وعمر يرشوا
والله أعلم ((قوله باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان)) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن
أبي اسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسنين ما بيننا وبين لفظ حديث الباب من التفاوت ((قوله حدثنا
ذكرنا)) هو ابن أبي زائدة ((عن عامر)) هو الشعبي وذكرنا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالعمامة لكن
أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن ذكرنا بالقطان لا يحمل من حديث شيخه المدلسين إلا ما كان
مسنداً لهم صرح بذلك الإسماعيلي ((قوله فأهويت)) أي مددت يدي قال الأصمعي أهويت بالشئ إذا
أومأت به وقال غيره أهويت قصدت الهواه من القيام إلى القعود وقيل الهواه الإمالة قال ابن بطال فيه
خدمة العالم وإن الخادم أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدومه قبل أن يأمره وفيه الفهم عن الإشارة ورد
الجواب عما يفهم عنها قوله فقال دعهما ((قوله فاني أدخلتهما)) أي أقدمتهما ((طاهرتين)) كذلك أكثر
وللكشي في وهما طاهرتان ولا يداود فاني أدخلتهما من الخفين وهما طاهرتان وللمعدي في مسنده
قلت يا رسول الله أجمع أحسن على خفيه قال نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان ولا بن خزيمة من حديث

وتابعه حرب وأبان عن
يحيى * حدثنا عبد الله قال
أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
الأوزاعي عن يحيى عن
أبي سلمة عن جعفر بن عمرو
عن أبيه قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يصح
على عمامته وخفيه وتابعه
معمر عن يحيى عن أبي
سلمة عن عمرو قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
* (باب) إذا أدخل رجله
وهما طاهرتان * حدثنا
أبو نعيم قال حدثنا زكريا
عن عامر عن عمرو بن
المغيرة عن أبيه قال كنت
مع النبي صلى الله عليه
وسلم في سفر فأهويت
لأنزع خفيه فقال دعهما
فاني أدخلتهما طاهرتين
فمسح عليهما

صفوان بن عسال أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر
ثلاثا إذا سافرنا وبمولية إذا أقنأ قال ابن خزيمة ذكره للمزني فقال له حدث به أصحابنا فإنه أقوى حجة
للساقي انتهى وحديث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافق له
في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس وأشار المزني بما قال في الخلاف في المسئلة ومحصله أن الساقي
والجمهور جعلوا الطهارة على الشرعية في الوضوء وخالفهم داود فقال إذا لم يكن على رجله نجاسة عند
اللبس جاز له المسح ولو تيمم ثم لبسهما لم يمسح له عندهم لأن التيمم مبيح لرافع وخالفهم أصبغ ولو غسل رجله
بذية الوضوء ثم لبسهما ثم أكمل باقي الأعضاء لم يمسح عندهم الساقي ومن وافقه على استحباب الترتيب وكذا
عنده من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبعه لكن قال صاحب الهداية من الخنفية بشرط إباحة المسح
لبسهما على طهارة كاملة قال والمراد بكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ففي هذه الصورة إذا تم الوضوء
ثم أحدث جاز له المسح لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة
قبل لبس الخلف بشرط الجواز المسح والمعلق بشرط لا يصح إلا بوجوه ذلك الشرط وقد سلم أن المراد بالطهارة
الكاملة ولو توضأ مرتين غسل إحدى رجله فلبس ثم غسل الثانية ولبس لم يمسح له المسح عند أكثر أجازوه
الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم أصدق أنه أدخل
كلام من رجليه الخفين وهي طاهرة وتعب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة
واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق قال لكن ان ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبعه
فإنه في المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للغسل فيه بالإجماع ففائدة أخرى في لزوم خفيه بعد
المسح قبل انقضاء المدة عندهم من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحد راسخ وغيرهما وغسل قدميه عند
الكوفيين والمزني وأبي ثور وكذا قال مالك والليث إلا أن تطاول وقال الحسن وابن أبي ليلى وجاعة لبس عليه
غسل قدميه وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر فائدة أخرى في
لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وخالف مالك في المشهور عنه فقال بمسح ما لم يخلع
وروي مثله عن عمر وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان بن عسال وفي
الباب عن أبي بكر وصححه الشافعي وغيره ((قوله باب من لم يتوضأ من لحم الشاة)) نص على لحم الشاة
ليندرج ما هو مثله وما دونها بالاولى وأما ما فوقها فقلعه بشير إلى استثناء أطوم الأبل لأن من خصه من عموم
الجواز عليه بشدة زهومته فلهذا لم يقيد بكونه مطبوخا وفيه حديثان عندهم مسلم وهو قول أحمد واختاره ابن
خزيمة وغيره من محدثي الشافعية ((قوله والسويق)) قال ابن التين ليس في أحاديث الباب ذكر السويق
وأوجب بانه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السويق أولى ولعله أشار
بذلك إلى حديث الباب الذي بعده ((قوله وأكل أبو بكر الخ)) سقط قوله لحما من رواية أبي ذر إلا عن
الكشيبي وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال رأيت أبا بكر
وعمر وعثمان أكلوا مما استنار ولم يتوضأوا ورويناه من طرق كثيرة عن جابر بن جوف وموقوف على
الثلاثة موقوف ومجموعا ((قوله أكل كتف شاة)) أي لحمه ولحمه منبغ في الأطعمة تعرق أي أكل ما على
العرق يفضح المهمة وسكون الرأرأ هو العظم ويقال له العراق بالضم أيضا وأفاد الشافعي أنه لا بأس أن ذلك كان
في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه كان في بيت
ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس كما أن ضباعة بنت عمه وبين النساء من حديث أم سلمة
أن الذي دعاها إلى الصلاة هو بلال ((قوله يحترق)) بالمهمل والزاي أي يقطع زادا في الأطعمة من طريق
ممنوع عن الزهري يأكل منها وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري يأكل ذراعا يحترق منها ((قوله
فألقى السكين)) زاد في الأطعمة عن أبي اليمان عن شبيب عن الزهري فأنها والسكين وزاد البيهقي من
طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي اليمان في آخر الحديث قال الزهري فذهبت تلك أي القصبة في الناس

((باب)) من لم يتوضأ من
لحم الشاة والسويق وأكل
أبو بكر وعمر وعثمان
رضي الله عنهم فلم يتوضأوا
* حدثنا عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن يسار
عن عبد الله بن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أكل كتف شاة ثم صلى
ولم يتوضأ * حدثني يحيى
ابن بكير قال حدثنا الليث
عن عقيل عن ابن شهاب
قال أخبرني جعفر بن عمرو
ابن أمية أن أبا عبد الله
أخبره أنه رأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحترق
كتف شاة فدعى إلى
الصلاة فألقى السكين فصلى
ولم يتوضأ

ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
توضأ مما سمت النار قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالتوضؤ مما سمت النار نافع لأحاديث الإباحة لأن
الإباحة سابقة واعترض عليه بحديث جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
التوضؤ مما سمت النار واه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لكن قال
أبو داود وغيره أن المراد بالامر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي وإن هذا اللفظ مختصر من حديث
جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل
منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالتوضؤ مما سمت النار وإن
وضؤه للصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما
اختلفت أحاديث الباب لم يثبتين إلا ما علم به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فرجنا به أحداً لهما بين وارضى النووى هذا في شرح المذهب وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري
حديث الباب بالأثر المنقول عن الخلفاء الثلاثة قال النووى كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين
ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما سمت النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الأبل وجمع الخطابي بوجهه
آخر وهو أن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب والله أعلم واستدل البخاري في الصلاة
بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب وعلى جواز قطع اللطم بالمسكين
وفي النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من
التشبه بالأعاجم وأهل الترف وفيه أن الشهادة على النبي إذا كان محصوراً تقبل ((قائدة)) ليس له وروى
أمية رواية في البخاري إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط ((قوله باب من مضى من السويق))
قال الداودي هو دقيق الشعر أو السلت المقلو وقال غيره ويكون من القمع وقد وصفه أعرابي فقال عدة
المسافر وطعام الجبلان وبلغه المريض ((قوله عن يحيى بن سعيد)) هو الانصاري والاسناد مدينون
الاشيخ البخاري وبشير بالموحدة والمجتمعة مصغرا ويسار بالتحمانية والمهملة ((قوله بالصهباء)) بفتح
المهملة والمدة ((قوله وهي أدنى خيبر)) أي طرفها مما يلي المدينة وللمصنف في الأطعمة وهي على راحة
من خيبر وقال أبو عبيد البكري في مجهم البلدان هي على يدي وبين البخاري في موضع آخر من الأطعمة من
حديث ابن عيينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت وسبأتني الحديث فرياً يبدون الزيادة من
طريق سليمان بن بلال عن يحيى ((قوله ثم دعا بالازواد)) فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان
بعضهم أكثرأ كلاً وفيه حل الازواد في الاسفار وإن ذلك لا يقدح في التوكل واستيفت منه المهلب أن
الإمام يأخذ في المنكرين بأخراج الطعام عند قلته لبيعه ومن أهل الحاجة وإن الإمام ينظر لأهل العسكر
فيجمع إلزاداً يجب منه من لازادهم ((قوله فثري)) بضم المثناة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها أي بل
بالماء المحقة من اليبس ((قوله وأكلنا)) زاد في رواية سليمان وشريح في الجهاد من رواية عبيد
الوهاب فلكنا وأكلنا وشربنا ((قوله ثم قام إلى المغرب فمضى)) أي قبل الدخول في الصلاة وقائدة
المضضة من السويق وإن كان لا دسم له أن يحتبس بقايا بين الأسنان وفواحي الفم فيشغله تتبعه عن أحوال
الصلاة ((قوله ولم يتوضأ)) أي بسبب أكل السويق وقال الخطابي فيه دليل على أن التوضؤ مما سمت
النار مندوخ لأنه متقدم وخيبر كانت سنة سبع ((قالت)) لادلالة فيه لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر
وروى الأمر بالتوضؤ كما في مسلم وكان يفتي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به البخاري على جواز
صلاتين فأكثر بوضوء واحد وعلى استحباب المضضة بعد الطعام ((قوله أخبرني عمرو)) هو ابن الحرث
وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ومباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله ونصف الاسناد الأول مصريون
ونصفه الأعلى مدنيون ولعمرو بن الحرث فيه اسناد آخر إلى ميمونة ذكره الاسماعيلي مقررنا بالاسناد
الأول وليس في حديث ميمونة ذكر المضضة التي ترجمها فقيل أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بدليل

((باب)) من مضى من
السويق ولم يتوضأ * حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن يحيى بن
سعيد عن بشير بن يسار
مولى بني حارثة بن سويد
ابن النعمان أخبره أنه خرج
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام خيبر حتى إذا كانوا
بالصهباء وهي أدنى خيبر
فصلى العصر ثم دعا
بالازواد فلم يؤت إلا
بالسويق فأمر به فثري
فأكل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأكلنا ثم قام
إلى المغرب فمضى
ومضضنا ثم صلى ولم
يتوضأ * حدثنا أصبغ قال
أخبرنا ابن وهب قال أخبرني
عمرو عن بكير عن كريب
عن ميمونة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أكل عندها
كيتاً ثم صلى ولم يتوضأ

تركها في هذا الحديث مع أن الماء كونه يحتاج إلى المضمضة منه فتركها لبيان الجواز وأما ذكره في
 أن في نسخة الفرري التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله فعلى هذا هو من تصرف
 النسخ (قوله باب هل يعضض من اللبن وقتية) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة وهم
 الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد وهو وقتية (قوله شرب لبننا) زاد مسلم ثم دعاهما
 (قوله إن له دسما) قال ابن بطال عن المهلب فيه بيان عملة الأمر بالوضوء مما مست النار وذلك لأنهم
 كانوا ألقوا في الجاهلية قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار فلما تقررت النظافة في الإسلام وشاعت
 نسخ كذا قال ولا تعلق لحديث الباب بما ذكرنا فيه بيان العملة للمضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من
 كل شيء دسم ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف (قوله تابه) أي عقيل (يونس) أي
 ابن يزيد وحديثه موصول عند مسلم وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده وتابعهم
 أيضا الأوزاعي أخرجه المصنف في الأطةمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب لكن رواه ابن ماجه
 من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر مضمضا من اللبن الحديث كذا
 رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل
 ابن سعد مثله واسناد كل منهما حسن والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن
 عباس راوى الحديث أنه شرب لبننا فعضض ثم قال لو لم أعضض ما باليت وروى أبو داود بأسناد
 حسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبننا فلم يعضض ولم يتوضأ وأغرب ابن شاهين
 في حديث أنس ما خلا حديث ابن عباس ولم يذكر من قال فيه بالوضوء حتى يحتاج إلى دعوى
 النسخ (قوله باب الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه أن للناس يسمى نوما
 والمشهور والتفرقة بينهما ما وان من قرت حواسه بحيث يسهل كلامه جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس
 وإن زاد على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرؤايات أو قهرت وفي العين والحكم النعاس النوم
 وقيل مقارنته (قوله ومن لم يرم من النعسة) هو قول المعظم ويخرج من جعل النعاس
 نوما أن من يقول النوم حدث بنفسه بوجوب الوضوء من النعاس وقد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن
 عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالدليل قال فجعلت إذا أغفيت أخذ بشعمة أذني فدل على أن الوضوء
 لا يجب على غير المستغرق وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق
 خفقة واحدة وخفقة واحدة واستكان القاء بعد ما قال قال ابن التين هي النعسة وإنما كرر لاختلاف اللفظ
 كذا قال والظاهر أنه من الخاص بعد العام قال أهل اللغة خفق رأسه إذا حركها وهو ناعس وقال أبو زيد
 خفق رأسه من النعاس أماله وقال الهروي معنى تخفق رؤسهم تسقط أذقانهم على صدورهم وأشار بذلك
 إلى حديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تخفق رؤسهم
 ثم يقومون إلى الصلاة رواه مجاهد بن نصر في قيام الليل واسناده صحيح وأصله عند مسلم (قوله عن هشام)
 زاد الأصبلي ابن عروة والاسناد مدينون الأشيخ البخاري (قوله إذا نعس) بفتح العين وغلطوا من ضمها
 (قوله فليرقد) والنسائي من طريق أيوب عن هشام فلينعس وفي المراد به التسليم من الصلاة وجعله المهلب
 على ظاهره فقال إنما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عني
 عنه قال وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف المزني فقال ينقض قليله وكثيره فخرق
 الأجماع كذا قال المهلب وتبعه ابن بطال وابن التين وغيرهما وقد تحاموا على المزني في هذه الدعوى فقد نقل
 ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره وهو قول أبي
 عبيدة واسحق بن راهويه قال ابن المنذر وبه أقول لهوم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صحبه ابن
 خزيمة وغيره فضمه إلى نائم أو بول أو نوم فسوى بينهم في الحكم والمراد بقليله وكثيره طوله زمانه
 وقصره لا مادته والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحديث اختاروا على أقوال النسخة بقليله وكثيره

(باب) هل يعضض من
 اللبن * حدثنا يحيى بن بكير
 وقتية قال حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن ابن عباس أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شرب لبننا فعضض
 وقال إن له دسما تابه يونس
 وصالح بن كيسان عن
 الزهري (باب) الوضوء
 من النوم ومن لم يرم
 النعسة والنعستين أو
 الخفقة وضوا * حدثنا
 عبد الله بن يوسف قال
 أخبرنا مالك عن هشام
 عن أبيه عن عائشة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال إذا نعس أحدكم
 وهو يصلي فليرقد حتى
 يذهب عنه النوم

وهو قول الزهري ومالك وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول
أصحاب الرأي وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف وقيل لا ينقض نوم
غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا وفصل
في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض وفي المذهب وإن وجد منه النوم وهو قاعد
ومحل الحدث منه متمكن بالأرض فالمنصوص أنه لا ينقض وضوءه وقال في البويطي ينقض وهو اختيار
المزني انتهى وتعقب بأن لفظ البويطي ليس مرسيا في ذلك فإنه قال ومن نام جالسا أو قائما قرأى رؤيا وجب
عليه الوضوء قال النووي هذا قابل للتأويل ((قوله فإن أحدكم)) قال المهلب فيه إشارة إلى العلة الموجبة
لقطع الصلاة فن صارت في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوءه بالاجتماع كذا قال وفيه نظر فإن الإشارة إنما هي
إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها وأما النقص فلا يتبين من سياق الحديث لأن جريان ما ذكر
على اللسان يمكن من النعاس وهو القائل إن قلبه لنوم لا ينقض فكيف بالنعاس وما ادعاه من الاجتماع
منتقض فقد صح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقا في صحيح
مسلم وأبي داود وكان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم
فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون فعمل على أن ذلك كان وهم فعود لكن في مسند الزرار باسناد صحيح في هذا
الحديث فيضعون جنوبهم فقام من ينام ثم يقومون إلى الصلاة ((قوله فيسب)) بالنصب ويجوز الرفع ومعنى
يسب يدعو على نفسه وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ويحتمل أن يكون علة النهي
خشية أن يوافق ساعة الاجابة قاله ابن أبي جرة وفيه الاحتياط لأنه عدل بأمر محتمل والحث على
التشروع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تقييد
بشيء معين ((فائدة)) هذا الحديث ورد على سبب وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن إسحاق عن هشام في
قصته الخولا بنت نويت كما تقدم في باب أحب الدين إلى الله أدومه ((قوله حدثنا أبو حمزة)) هو عبد الله بن
عمر وعبد الوارث هو ابن سعيد وأيوب هو السخيتاني والاسناد كله بصريون ((قوله إذا نعس)) زاد
الاسماعيلي أحدكم ومحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب فإنه صرف ((قوله فليتم)) قال المهلب إنما
هذا في صلاة الليل لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى وقد قدمنا
أنه جاء على سبب أنكن العبرة بعموم اللفظ فيعمل به أيضا في الفرائض أن وقع ما أمن بقاء الوقت ((تنبيه))
أشار الاسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا فقال رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقفه وقال فيه عن
أيوب قرئ على كتاب عن أبي قلابه فعرفته ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنسا انتهى
وهذا الاضطراب لأن رواية عبد الوارث أرجح عوافقه وهيب والطفاوي له عن أيوب وقول حماد
عنه قرئ على لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابه بل يحتمل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابه والله
أعلم ((قوله باب الوضوء من غير حدث)) أي ما حكمته والمراد تجديد الوضوء وقد ذكرنا اختلاف العلماء
في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا أنفسكم قالوا التقدير
إذا قمتم إلى الصلاة فحدثوا واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء إلا من حدث
وحكى الشافعي عن أبيه من أهل العلم أن التقدير إذا قمتم من النوم وتقدم أن من العلماء من حمله على ظاهره
وقال كان الوضوء لكل صلاة واجبا ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه وبطل على النسخ ما أخرجه أبو داود
ومعه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة فلما
شق عليه أمر بالسواك وذهب إلى استمرار الوجوب قوما كجزم به الطحاوي ونقله ابن عبد البر عن عكرمة
وابن سيرين وغيرهما واستبعدوا النووي وجحى إلى تأويل ذلك أن ثبت عنهم وجزم بأن الاجتماع استقر على
عدم الوجوب ويمكن جعل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب
وفي حق غيرهم على التخييل وحصل بيان ذلك بالمسنة كافي حديث الباب ((قوله حدثنا محمد بن يوسف)) هو

فإن أحدكم إذا صلى وهو
ناعس لا يدري أنه
يستغفر فيسب نفسه
* حدثنا أبو حمزة قال حدثنا
عبد الوارث قال حدثنا
أيوب عن أبي قلابه عن
أنس عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا نعس في
الصلاة فليتم حتى يعلم
ما يقرأ ((باب)) الوضوء
من غير حدث * حدثنا
محمد بن يوسف قال حدثنا
سفيان عن عمرو بن عامر
قال سمعت أنساح

وحدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سفيان قال حدثني عمر بن حارث عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة قلت كيف كنتم تصنعون قال يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث * حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن يسار قال أخبرني سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأم خير حتى إذا كنا بالانصهار صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما صلى دعا بالاطعمة فلم يأت إلا بالسويق فأكلنا وشربنا ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى المغرب فضمض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ (باب) من الكبراء أن لا يستتر من بوله * حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بجائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم يعذبان وما كان أحدهما

الفرابي وسفيان هو الثوري (قوله وحدثنا مسدد) هو نحو بل إلى اسناد ثان قبل ذكر المتن وانما ذكره وان كان الأول أعلى لتصريح سفيان الثوري في حديث وعمر بن حارث كوفي أنصاري وقيل بجلي وصحح المزني أن الجلي راو آخر غير هذا الانصاري وليس لهذا في البخاري غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس وليس للجلي عنده رواية وقد يلبس به عمر بن حارث بضم الحاء راو آخر بصري سلمى أخرجه مسدد لم يلبس له في البخاري شيء (قوله عند كل صلاة) أي مفرضة زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس طاهرا أو غير طاهر وظاهره أن تلك كانت عادته لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب قال الطحاوي يحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح حديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد وان عمر سأل فقال عمدا فعلته وبخالد يحتمل أنه كان يفعله استحبابا ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز (قلت) وهذا أقرب إلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر وهي قبل الفتح بزمان (قوله كيف كنتم) القائل عمر بن حارث والمراد العصابة والنسائي من طريق شعبة عن عمر وابنه سأل أنسا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بكل صلاة قال نعم ولا بن ماجه وكنائهم نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد (قوله يجزئ) بالضم من أجزاء أي يكفي وللا معاصيل يكفي (قوله حدثنا سليمان) هو ابن بلال ومباحث المتن تقدمت قريبا وأفادت هذه الطريق التصريح بالخبر من يحيى وشيخه وليس لسويد بن النعمان عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة إليه وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان كما سيأتي في المغازي أن شاء الله تعالى وذكر ابن مسعود أنه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها (قوله باب) بالتنوين (من الكبراء) أي التي وعد من اجتمعوا بالمغفرة (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتمر ومجاهد هو ابن جابر صاحب ابن عباس وقد مرغ الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فأدخل بينه وبين ابن عباس طاوسا كما أخرجه المؤلف بعد قليل وأخرجه له على الوجهين يقتضي صحته ما عنده فيجعل على أن مجاهدا معه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو بالعكس ويؤيده أن في نسخة ما عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بحجة الطريقين معا وقال الترمذي رواية الأعمش أصح (قوله مر النبي صلى الله عليه وسلم بجائط) أي بستان وللمصنف في الأدب خرج النبي صلى الله عليه وسلم من بعض حيطان المدينة فيجعل على أن الجائط الذي خرج منه غير الجائط الذي مر به وفي الأفراد للدارقطني من حديث جابر أن الجائط كان لام مبشرا لأنصارية وهو يقوى رواية الأدب لحزمها بالمدينة من غير شك والشك في قوله أو مكة من جرير (قوله فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما) قال ابن مالك في قوله صوت إنسانين شاهد على جواز أفراد المضاف المثني إذا كان جزءا أضيف إليه نحو أكلت برأس شاتين وجمعه أجود نحو قد صفت قلوبكم وقد اجتمع التثنية والجمع في قوله * ظهراهما مثل ظهور والترسين * فان لم يكن المضاف جزءا أضيف إليه فلا كثر مجيئه بلفظ التثنية فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله يعذبان في قبورهما شاهد لذلك (قوله يعذبان) في رواية الأعمش مر بقبرين زاد ابن ماجه حديثين فقال انه مالم يعذبان فيحتمل أن يقال أعاد الضمير على غير مذكور لأن سفيان الكلاب يدل عليه وأن يقال أعاده على القبرين مجازا والمراد من فيهما (قوله وما يعذبان في كبير ثم قال بلى) أي وأنه لكبير وصرح بذلك في الأدب من طريق عبيد بن حميد عن منصور وقال وما يعذبان في كبير وأنه لكبير وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم واستدل ابن بطال برواية الأعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبراء بل قد يقع على الصغار قال لان الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد يعني قبل هذه القصة وتعقب بهذه الزيادة وقد ورد مثلها من حديث أبي بكر عند أحمد والطيبراني وأفظه وما يعذبان في كبير بلى وقال ابن مالك في قوله في كبير شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه

وسلم عذبت امرأته في هرة قال وتوفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده في القرآن كقوله تعالى لمسلم فما
أخذتم في الحديث كما تقدم وفي الشعر قد كرسوا هذا انتهى وقد اختلف في معنى قوله وأنه كبير فقال أبو
عبد الملك البوني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك
وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب بأن الحكم بالخبر يجوز نسخه فقوله وما
يعذبان في كبير أخبار بالحكم فاذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم وقيل يحتمل أن
الضمير في قوله وأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذابا شديدا
في ذنبتهم وقيل الضمير يعود على أحد الذنبتين وهو التهمة لأنهم من الكبار بخلاف كشف العورة وهذا
مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنفي ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي وقال الداودي وابن
العزمي كبير المنفي بمعنى أنه كبير والمثبت واحد الكبار أي ليس ذلك بأكثر الكبار كالتفصيل مثلا وإن كان
كبير في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطي ذلك يدل على الدناءة والحقارة وهو كبير في
الذنوب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخاطئين وهو عند الله كبير كقوله تعالى ونحسبونه هينا
وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك وهذا الأخير
يؤثر به البغوي وغيره ووجه ابن دقيق العبد وجماعة وقيل ليس بكبير بمجرد وانهما صار كبيرين بالمواطبة
عليه ويرشد إلى ذلك السياق فانه وصف كلامهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للذنبان
بصيغة المضارعة بعد حرف كان والله أعلم ((قوله لا يستتر)) كذا في أكثر الروايات بمثنائين من فوق
الاولى مفتوحة والثانية مكسورة وفي رواية ابن عساكر يستبرئ بوحدة ساكنة من الاستبراء ولمسلم
وأبي داود في حديث الأعمش يستنزه بنون ساكنة بعد هاء أي ثم هاء فعلى رواية الأعمش لا يستتر معنى الاستتار وأنه
لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعني لا يتحفظ منه فتوافق رواية لا يستنزه لأنها من التنزه وهو الإبعاد وقد وقع
عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش كان لا يتوقى وهي مفسرة للمراد وأجراه
بعضهم على ظاهره فقال معناه لا يستتر عورته وضعف بان التعذيب لو وقع على كشف العورة
لاستقل الكشف بالسيدي واطرح اعتبار البول في ترتيب العذاب على الكشف سواء وجد البول
أم لا ولا يخفى ما فيه وسيأتي كلام ابن دقيق العبد قريبا وأما رواية الاستبراء فهي أبلغ في التوقى
وتعقب الاسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه مما ذكرنا قال ابن دقيق العبد لو حمل الاستتار على
حقيقته للزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وسيأتي الحديث يدل على أن البول
بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا أكثر عذاب
القبر من البول أي بسبب ترك التحرز منه قال ويؤيده أن لفظ من في هذا الحديث لما أضيف إلى البول
اقتضى نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول ولو حمل
على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى فتعين الحمل على الجواز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن
مخرجه واحد ويؤيده أن في حديث أبي بكره عند أحمد وابن ماجه أما أحدهما فبعض في البول ومشله
للطبراني عن أنس ((قوله من بوله)) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعده ((قوله يمشي بالنجاسة)) قال
ابن دقيق العبد هي نقل كلام الناس والمراد منه هنا ما كان بقصد الإضرار فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو
ترك مفسدة فهو مطلوب انتهى وهو تفسير للنجاسة بالمعنى الأعم وكلام غيره يخالفه كما سنذكر ذلك مبسوطا
في موضعه من كتاب الأدب قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الإضرار وهي من أقبح القبايح وتعقبه
الكرماني فقال هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء فانهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للحد ولا حد على المشي
بالنجاسة إلا أن يقال الاستمرار هو المستفاد منه جعله كبيرة لأن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة
أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام
الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعبد شديد قال

لا يستتر من بوله وكان
الأخبر يمشي بالنجاسة

وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبار انتهى ولا بد من حل القول الاول على ان المراد به غير ما نص عليه في الاحاديث الصحيحة والالزام ان لا يعقد حقوق الوالدين وشهادة الزور من الكبار ثم مع ان النبي صلى الله عليه وسلم عد هما من أكبر الكبار وسيأتي الكلام على هذه المسئلة مستوفى في أول كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بأن التهمة قد نص في الصحيح على انها كبيرة كما تقدم ((قوله ثم دعا بجريدة)) وللأعشى قد طاب عيب رطب والعيب بهما تين بوزن فميدل هي الجريدة التي لم يثبت فيها خوص فان ثبت فهي السعة وقيل انه خص الجريدة بذلك لانه بطي الخفاف وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال ولفظه كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة اذ سمع شيئا زفر فقال لبلال أنتي بجريدة تحضر أم الحديث ((قوله فكسرها)) أي فأتى بها فكسرها وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبراني انه الذي أتى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في آخر الكتاب انه الذي قطع الغصنين فهو في قصة أخرى غير هذه فالمغايرة بينهما من أوجه منها ان هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فنبهه جابر وحده ومنها ان في هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد ان شقها نصفين كما في الباب الذي به هذا من رواية الأعشى وفي حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عن عينيه وعن يساره حيث كان صلى الله عليه وسلم جالسا وان جابرا سأله عن ذلك فقال اني مررت بقبرين بعد ان فأحييت بشفاعتي ان يرفع عنهما مادام الغصنان رطبين ولم يذكروا قصة جابر أيضا السبب الذي كانا به ولا الترخي في قوله انه صلى الله عليه وسلم جابرا في حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ولا يبعد ذلك وقد روي ابن جابر في صحيحه من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف عليه فقال اتوني بجريدتين فجعل احدهما عند رأسه والاخرى عند رجليه فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم فسمع شيئا في قبر وفيه فكسرها باثنين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه وفي قصة الواحد جعل نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه وفي قصة الاثنين جعل على كل قبر جريدة ((قوله كسرتين)) بكسر الكاف والكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تين من رواية الأعشى انها كانت نصفان في رواية بغير رعينه بائنتين قال النووي الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال ((قوله فوضع)) وفي رواية الأعشى الآية فخر زوهي أخص من الاولى ((قوله فوضع على كل قبر منهما كسرة)) وقع في مسند عبد بن حنبل من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعشى ثم غرز عند رأس كل واحد منهما ما قطعه ((قوله فقيل له)) وللأعشى قالوا أي العصابة ولم تقف على تعيين المسائل منهم ((قوله له)) قال ابن مالك يجوز ان تكون الهاء ضمير الشأن وجاز تفسيره بأن وصلها لانها في حكم جملة لا شتمها على مسند ومسندها يقال ويحتمل ان تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها جارة انتهى وقد ثبت في الرواية الآية بخلاف ان تقوى الاحتمال الثاني وقال الكرماني شبهه لعل يعسى فأتى بأن في خبره ((قوله يخفف)) بالضم وفتح الفاء أي العذاب عن المقيورين ((قوله ما لم يبيسا)) كذا في أكثر الروايات بالضم الفوقانية أي الكسرتان والكشميه في الا ان يبيسا يحرف الاستثناء والمسندي الى ان يبيسا بالي التي للخياطة والياء التحتانية أي العودان قال المازري يحتمل ان يكون أوحى اليه ان العذاب يخفف عنهما هي هذه المدة انتهى وعلى هذا قلنا هنا للتعليل قال ولا يظهر له وجه غير هذا وتعبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف الترخي كذا قال ولا يرد عليه ذلك اذا حملنا على التعليل قال القرطبي وقيل انه شفع لهما هذه المدة كما صرح به في حديث جابر لان الظاهر ان القصة واحدة وكذا روي كون القصة واحدة وفيه نظريا أو ضمنا من المغايرة بينهما وقال الخطابي هو محمول على انه دعا لهما بالخفيف مدة بقاء الندوة لأن

ثم دعا بجريدة فكسرها
كسرتين فوضع على كل
قبر منهما كسرة فقيل له
يا رسول الله لم فعلت هذا
قال صلى الله عليه وسلم له
ان يخفف عنهما ما لم يبيسا

في الجريدة معنى يخصه ولا ان في الرطب معنى ليس في اليابس قال وقد قيل ان المعنى فيه انه يسبح مادام رطبا
فيحصل التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها وكذلك فيما فيه
بركة كالكز كروتلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطيبي الحكمة في كونها مادام رطبة تنعمان
العذاب يحتمل ان تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية وقد استذكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد
ونحوه في القبر عمداً لهذا الحديث قال الطرطوشي لان ذلك خاص ببركته وقال القاضي عياض لانه علل
غرضه ما على القبر بأمر مغيب وهو قوله عليه عذاب (قلت) لا يلزم من كوننا لا نعلم أي عذاب أم لا ان لا تسبب
له في أمر يخفف عنه العذاب ان لو عذب كما لا يمنع كوننا لا ندري أرحم أم لا ان لا ندعوله بالرحمة وليس في
البيان ما يقطع على انه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل ان يكون أمر به وقد ناسى بريرة بن الحصيب
الصحابي بذلك فأوصى ان يوضع على قبره جريدتان كما سيأتي في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى ان يتبع
من غيره * (تلميح) * لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما وان كان على عدم الرواية لقصد
الستر عليهم ما هو محتمل مستحسن وينبغي ان لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يلزم به وما حكاها
القرطبي في التيسير كره وضعفه عن بعضهم ان أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره الا
مقرونا ببديان ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة ان النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ
كما ثبت في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال
لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على انه لم يحضره ما وانما ذكر هذا ذبا عن هذا السيد الذي سماه النبي
صلى الله عليه وسلم سيدا وقال لاصحابه قوموا الى سيدكم وقال ان حكمه قد وافق حكم الله وقال ان عرش
الرحمن اهتز لموته الى غير ذلك من مناقبه الجليلة خشية ان يفترنا قص العلم بما ذكره القرطبي فيه فقد حكي ذلك
وهو باطل وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المديني واحتج بما رواه من
حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية
فسمعهما يعذبان في البول والغثيمة قال أبو موسى هذا وان كان ليس بقوي لكن معناه صحيح لانهم ما لو كانا
مسلمين لما كان لشفاعته الى أن تيسر الجريدتان معنى ولكنه لما رآهما ما يعذبان لم يستجز للطفه وعطفه
حرمانهما من احسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين
وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهم ما لو كانا كافرين لم يدع لهما التخفيف العذاب ولا ترجاه
لهم ما لو كان ذلك من خصائصه لبيته يعني كما في قصة أبي طالب (قلت) وما قاله أخيرا هو الجواب وما
طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم التنضيف على لفظ الخصوصية لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى
ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تخليط ابن
لهيعة وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمنا أن مسلما أخرجه واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر
وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جليلين
فانتفى كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم مر بالبقيع فقال من
دفنتم اليوم ههنا فدل على أنهما كانا مسلمين لان البقيع مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع جريان
العادة بان كل فريق يتولاه من هومهم ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحمد والطبراني
باسناد صحيح يعذبان وما يعذبان في كبير وبلى وما يعذبان الا في الغيبة والبول فهذا الحصر ينفي كونهما
كانا كافرين لان الكافر وان عذب على ترك أحكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على المكفر بالاخلاق
وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم اثبات عذاب القبر وسيأتي الكلام عليه في الجنائز ان شاء
الله تعالى وفيه التحذير من ملازمة البول والحق به غيره من التنجسات في البدن والثوب ويستدل
به على وجوب ازالة التنجاسة تداولا لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلوة والله أعلم ((قوله
باب ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر)) أي عن صاحب القبر وقال المكرمان

* (باب) * ما جاء في غسل
البول وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لصاحب القبر

القاسم قال حدثني عطاء
ابن ابي ميمونة عن انس بن
مالك قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا تبرز
ساجدة آتية به ماء فيغتسل
به * (باب) * حدثنا محمد
ابن المثنى قال حدثنا محمد بن
خازم قال حدثنا الاعمش عن
مجاهد عن طاوس عن ابن
عباس قال مر النبي صلى
الله عليه وسلم بقبرين فقال
انهم ايعذبان وما يعذبان
في كبر اما احدهما فكان
لا يستتر من البول
واما الاخر فكان يمشي
بالنميمة ثم اخذ جريدة
رطبة فشقها نصفين فغرز
في كل قبر واحدة قالوا
يا رسول الله لم فعلت قال
لعله يخفف عنهم ما هم في
قال ابن المثنى وحدثنا
وكيع قال حدثنا الاعمش
قال سمعت مجاهدا مثله
* (باب ترك النبي صلى الله
عليه وسلم والناس
الاعراب حتى فرغ من
بوله في المسجد) * حدثنا
مسوي بن اسمعيل قال
حدثناهما قال اخبرنا
اسحق عن انس ان النبي
صلى الله عليه وسلم رأى
اعرابيا يسول في المسجد
فقال دعوه حتى اذا فرغ
دعا ماء فصبه عليه * (باب
صب الماء على البول في
المسجد) * حدثنا ابو الجان
قال اخبرنا شبيب عن
الزهري قال اخبرني عبيد

اللام بمعنى لاجل * (قوله كان لا يستتر من بوله) يشير الى لفظ الحديث الذي قبله * (قوله ولم يدكر سوى بول
الناس) قال ابن بطلان أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب كان لا يستتر من البول بول الناس لا بول
سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث
قال فيه دليل على نجاسة الابول كلها ومحصل الرد أن العموم في رواية من البول أو يده بالخصوص لقوله
من بوله أو الانف واللام بدل من الضمير لكن يلتحق ببوله بول من هو في معناه من الناس لعدم الفارق قال
وكذا غير الماء كقول وأما الماء كقول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولمن قال بطهارته جميع
أخرى وقاله القرطبي قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلم فهو مخصوص بالدلالة المقترضة
بطهارة بول ما يؤكل * (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدورق قال أخيه برنا والله كثر حدثنا اسمعيل
ابن ابراهيم وهو المعروف بابن عيسى وليس هو أخا يعقوب وروح بن القاسم يفتح الراء على المشهور وتقل
ابن التين والقاسم انه قرئ بضمها وهو شاذ مردود وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء
والاستدلال به هنا على غسل البول أعم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه * (قوله فيغتسل به)
كذا لا يذرون وزن يقتل واغيره بفتح التثنية وسكون الفين وكسر السين وحذف مفعوله للعلم به أو للحياء
من ذكره * (قوله باب) كذا ثبت لا يذرون وقد قررنا انه في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على
غسل البول واضح لكن ثبتت الرخصة في حق المستحجر فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على المحل
* (قوله محمد بن خازم) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضرير * (قوله فقرز) وفي رواية وكيع في
الادب فقرز وهو ما عني وأما سعد الدين الحارثي ان ذلك كان عند رأس القبر وقال انه ثبت بأسناد صحيح
وكانه يشير الى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ثم وجدته في مسند عبيد بن جريد من طريق
عبد الواحد بن زياد عن الاعمش في حديث ابن عباس صريحا * (قوله لم فعلت) سقط لفظ هذا من رواية
المسقي والسرغسي * (قوله قال ابن المثنى وحدثنا وكيع) هو معطوف على الاول وثبتت أداة العطف فيه
للإصالة ولهذا ظن بعضهم انه معلق وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع
وأبي معاوية جميعا عن الاعمش والحكمة في افراد البخاري له ان في رواية وكيع التصريح بسماع الاعمش
دون الاخر وباني مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله * (قوله باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس
الاعراب) اللام فيه للعهد الذهن وقد تقدم أن الاعراب واحد الاعراب وهم من سكن البادية عربا كانوا
أو عجماء وانما تركوه يسول في المسجد لانه كان شرع في المفسدة فلم يمنع لزادت اذ حصل تلويث جزء من المسجد
فلم يمنع لدار بين امرين اما أن يقطعه فيتضرروا اما أن لا يقطعه فلا يأمن من نجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع
أخرى من المسجد * (قوله همام) هو ابن يحيى واسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة * (قوله عن انس) وسلم
حدثني انس * (قوله رأى اعرابيا) حكى أبو بكر التماري عن عبد الله بن نافع المزني انه الاقبرع بن عباس
القمي وقيل غيره كاسياني قريبا * (قوله في المسجد) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم * (قوله فقال
دعوه) كان هذا الامر بالترك عقب زجر الناس كاسياني * (قوله حتى) أي قدر كونه حتى فرغ من
بوله فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم ماء أي في دلو كبير (فصبه) أي فأمر بصبه كاسياني ذلك كله
صريح بما قد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق عكرمة بن صمار عن اسحق فساقه مطولا بطوفا مشرحناه
وزاد فيه ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا
القدرا غماهي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن وسند كرفوائده في الباب الا أني بعده ان شاء الله
تعالى * (قوله باب صب الماء أخبرني عبد الله) كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ورواه سفيان بن
عيينة عنه عن سفيان بن المسيب بدل عبيد الله وتابعه سفيان بن حسين فالظاهر أن الرواية بين عبيد الله
* (قوله قام اعرابي) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله انه صلى ثم قال اللهم ارجني ومحمد اولا وترحم
معنا أحد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا فلم يلبث أن بال في المسجد وهذه الزيادة

سأنتي عند المصنف مفردة في الادب من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد روى ابن ماجه
وابن حبان الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضا من
حديث واثله بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان
ابن يسار قال اطلع ذوالخويرة البجلي وكان رجلا جافا فذكره تأملا بعناء وزيادة وهو مرسل وفي استاده
أيضا منهم بين محمد بن اسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده من طريق الاصم عن أبي زرعة الدمشقي
عن أحمد بن خالد الذهبي عنه وهو في جمع مسند ابن اسحق لابي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا
السند لكن قال في أوله اطلع ذوالخويرة البجلي وكان جافيا والتميم هو حرقوص بن زهير الذي صار
بعيد ذلك عن رؤس الخوارج وقد فرق بعضهم بينه وبين البجلي لكن له أصل أصيل واستفيد منه تسمية
الاهرابي وقد تقدم قول الثوري عن أبي الاقرع ونقل عن أبي الحسين بن فارس انه عيظه بن حصن والعلم
عند الله تعالى ((قوله فتناوله الناس)) أي بالستهم وللمصنف في الادب فتناوله الناس وله في رواية
عن أنس فقاموا اليه وللاسماعيلي فأراد أصحابه أن ينعوه وفي رواية أنس في هذا الباب فزجره الناس
وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ فصاح الناس به وكذا للنسائي من طريق ابن
المبارك قطهر بن أنس قوله كان بالأسنة لا بالابدي وسلم من طريق اسحق عن أنس فقال الصحابة مه مه
((قوله وهو يقول)) وللمصنف في الادب وأهريقوا وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في الخضب ((قوله
سجلا بفتح المهملة وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدلو ملاي ولا يقال له ذلك وهي فارغة وقال
ابن دريد السجل دلو واسعة وفي الصحاح الدلو الضيقة)) ((قوله أو ذنوبا)) قال الخليل الدلو ملاي ماء
وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها ماء قريب من الملاء ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب
انتهى فعلى الترادف أول الشك من الراوي والافهى للتخيير والاول اظهر فان رواية أنس لم يختلف في انها ذنوب
وقال في الحديث من ماء مع ان الذنوب من شأنها ذلك لكنه لفظ مشترك بينهما وبين القوس الطويل وغيرهما
((قوله فافغابتم)) اسناد البعث اليهم على طريق المجاز لانه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا كنهم
لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك اذ هم مبعوثون من قبله بذلك أي
مأمورون وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسر واولا
نفسوا ((قوله أخبرنا عبد الله)) هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد هو الانصاري ((قوله وحديثنا خالد))
سقطت الواو من رواية كريمة والطرف فيه على قوله حديثنا عبدان وسليمان هو ابن بلال وبان لي أن
المتن على لفظ روايته لان لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشيرنا اليه انه عند البيهقي ((قوله في طائفة
المسجد)) أي ناحيته والطائفة القطعة من الشيء ((قوله ففهمهم)) في رواية عبدان فقال انزكوه
فتركوه ((قوله فهريق عليه)) كذا في ذرو للباقي فاهر يق عليه ويجوز اسكان الهاء وقضها كما تقدم
وضبطه ابن الاثير في النهاية بفتح الهاء أيضا وفي هذا الحديث من القوافل ان الاحتراز من التجاسة كان
مقرر في نفوس الصحابة ولهذا بادروا الى الانكار بحضرته صلى الله عليه وسلم قبل استئذانه ولما تقرر
عندهم أيضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز التمسك بالعموم الى أن
يظهر الخصوص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر ان التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهدين ولا
يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علماء الامصار ما برحوا يفتنون بما ينافيهم من غير توقف على
البحث عن التخصيص وهذه القصة أيضا اذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة ولم ينقل عنهم لم
نهيتم الاعراب بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الواجبة وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرهما
وتحصيل أعظم المصلحة بين ترك أيسرهما وفيه المبادرة الى إزالة المفسد عند ذوال المانع لا أمرهم عند
فراغه بصب الماء وفيه تعيين الماء لازالة التجاسة لان الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل
التكليف بطلب الدلو وفيه ان غزالة التجاسة الواقعة على الارض ظاهرة ويلحق به غير الواقعة لان البلية

فتناوله الناس فقال
لهم النبي صلى الله عليه
وسلم دعوه وهز بقوا على
بوله سجيلا من ماء أو ذنوبا
من ماء فافغابتم ميسرين
ولم تبعثوا معسرين
* حديثنا عبدان قال أخبرنا
عبد الله قال أخبرنا يحيى
ابن سعيد قال سمعت أنس
ابن مالك عن النبي صلى الله
عليه وسلم * (باب)
يهريق الماء على البول
وحديثنا خالد قال وحديثنا
سليمان عن يحيى بن سعيد
قال سمعت أنس بن مالك
قال جاء اعرابي فبال في
طائفة المسجد فزجره
الناس ففهمهم النبي صلى
الله عليه وسلم فلما قضى بوله
أمر النبي صلى الله عليه
وسلم بذنوب من ماء فهريق
عليه

الباقية على الأرض غسالة نجاسة فإذا لم يثبت أن التراب نحل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة
 البلية وإذا كانت طاهرة فالمفصلة أيضا مثلها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط انصبوب
 الماء لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف وكذا لا يشترط عصر الشوب إذا فارق قال الموفق
 في المعنى بعد أن حكى الخلاف الأولى الحكم بالطهارة مطلقا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط في الصب
 على بول الأعرابي شيئا وفيه الرق بالجاهل وتعليقه ما يلزمه من غير تعنيف إذا لم يكن ذلك منه عنادا ولا سيما
 أن كان من محتاج إلى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان
 في حديث أبي هريرة فقال الأعرابي بعد أن فقه في الإسلام فقام إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي وأمي فلم
 يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتزيينه عن الإقذار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه
 لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذي ذكره لكن الإجماع على أن مفهوم الحصر منه
 غير مهمول به ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى والله أعلم وفيه أن الأرض تطهر
 بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافا للحنفية حيث قالوا لا تطهر إلا بحفرها كذا أطلق الثوري وغيره
 والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها فهذه
 لا تحتاج إلى حفر وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقاء التراب لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها
 واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن إسناده
 ضعيف قاله أحمد وغيره والآخرا من مسانيد أخرجه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن معقل بن
 مقرن والآخرا من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس ورواهما ثقات وهو يلزم من يحتاج بالمرسل
 مطلقا وكذا من يحتاج به إذا اعتضده مطلقا والشافعي إنما يعتضده عند إذا كان من روايته كبار التابعين وكان
 من أرسل إذا سمى لا يسمي إلا ثقة وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما والله
 أعلم وسيأتي باقي فوائده في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ((قوله باب بول الصبيان)) تكسر الصاد
 ويجوز ضمها جمع صبي أي ما حكمه وهل يلحق به بول الصبايا جمع صبية أم لا وفي الفرق أحاديث ليست على
 شرط المصنف منها حديث علي مرفوعا في بول الرضيع ينفع بول الغلام وينفع بول الجارية أخرجه أحمد
 وأصحاب السنن إلا النسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه قال قتادة
 هذا ما لم يطعموا الطعام وإسناده صحيح ورواه سعيد عن قتادة فوقفه وليس ذلك بعلة قاذبة ومنها حديث
 إمامة بنت الحارث مرفوعا إنما يغسل من بول الأثني وينضح من بول الذكور أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه
 ابن خزيمة وغيره ومنها حديث أبي اسحق نحوه بلفظ ورش رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة أيضا
 ((قوله بصبي)) يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين
 فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلمة بإسناد حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصبه عليه ولا جد عن أبي ليلى نحوه ورواه
 الطحاوي من طريقه قال جني بالحسن ولم يتردد وكذا الطبراني عن أبي امامة وإنما رجحت أنه غيره لأن عند
 المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحمله
 وفي قصته أنه بال على ثوبه وأما قصة الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلمة أنه بال على بطنه صلى الله عليه وسلم
 وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني أنه جاء وهو يحبو والنبي صلى الله عليه وسلم نائم فصعد على بطنه
 ووضع ذكره في سترته فبال فذكر الحديث بتمامه فظهرت التفرقة بينهما ((قوله فأتبعه)) باسكان
 المثناة أي أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء يصب به عليه زاد مسلم من
 طريق عبد الله بن غير عن هشام فأتبعه ولم يغسله ولا ابن المنذر من طريق الثوري عن هشام فصيب
 عليه الماء وللطحاوي من طريق زائدة الثقفي عن هشام فصبه عليه ((قوله عن أم قيس)) قال ابن
 عبد البر إنما أخذناه يعني بالجيم المجمة وقال السهيلي اسمها آمنة وهي أخت عكاشة بن محصن

* (باب) * بول الصبيان
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن
 عائشة أم المؤمنين أنها
 قالت أتى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بصبي فبال
 على ثوبه فدعا بماء فأتبعه
 إياه * حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة
 عن أم قيس بنت محصن
 أنها أتت بابتها فغير

قوله بالجيم المجمة كذا في
 النسخ التي بأيدينا ولعل
 فيها سقطا والأصل بالجيم
 والذال المججمة فان
 الاصطلاح لم يجز بوصف
 الجيم بالمجمة استغناء عنه
 اهـ معجمه

الاسدي وكانت من المهاجرات الاول كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب وفي كل من ساقصة لابنهما ومات ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كراه النسيان ولم أقف على تسميته ((قوله لم يأكل الطعام)) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والقر الذي يحنكه به والغسل الذي يلققه للمداواة وغيرها فكان المراد انه لم يحصل له الاحتذاء بغير اللبن على الاستقلال هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تبعاً لاصحابها انه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن وقال في نكت التنبيه المراد انه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنكه وما أشبهه وحمل الموقوف المحوى في شرح التنبيه قوله لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بعمل الطعام في نفسه والاول أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره وقال ابن التين يحتمل انها أواديت انه لم يثقب بالطحام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل انها انما جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيحمل النبي على عمومها ويؤيده ما تقدم انه للمصنف في العقيقة ((قوله فأجلسه)) أي وضعه ان قلنا انه كان كأولده ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة ان قلنا كان في سن من يحبو كافي قصة الحسن ((قوله على ثوبه)) أي ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شهاب من المسالكية فقال المراد به ثوب الصبي والصواب الاول ((قوله فنفضه)) ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يزد على أن نفض بالماء وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة في صحيحه عليه ولا تخاف بين الر واثنين أي بين نفض ورش لان المراد به ان الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء وانتهى الى النفض وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام فدعا بماء فصبه عليه ولا يبي عوانة فصبه على البول يتبعه آياه ((قوله ولم يغسله)) ادعى الاصيلي ان هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند قوله فنفضه قال وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شبة قال فرشه لم يزد على ذلك انتهى وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قالها مع مالك الليث وعمر بن الحارث ويونس ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو لمسلم عن يونس وحده نعم زاد معمر في روايته قال قال ابن شهاب فوضت السنة ان يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنها غيرها فلا ادراج وأما ما ذكره عن ابن أبي شبة فلا اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرنا ما عن مسلم وغيره وبيننا انها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد الندب الى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتحنك المولود والتبرك بأهل الفضل وحمل الاطفال اليهم حال الولادة وبعدها وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مقصود الساب واختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية أصحها الاكتفاء بالنفض في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال أصحابه هي رواية شاذة والثاني يكفي النفض فيه ما هو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والشافعي وخصص ابن العربي النقل في هذا بما اذا كان لم يدخل أجوافها شيء أصلاً والثالث مما سواه في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية قال ابن دقيق العيد اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها ولم يغسله أي غسلاً بالغافية وهو خلاف الظاهر ويؤيده ما ورد في الاحاديث الاخر يعني التي قدمناها من التفرقة بين بول الصبي والصبية فانهم لا يفرقون بينهما قال وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه منها ما هو ركيك وأقوى ذلك ما قيل ان النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث يعني فحصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة واستدل به بعض المالكية على ان الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد اتصال الماء الى الجمل (قلت) وهو مشكل عليهم لانهم يدعون ان المراد بالنفض هنا الغسل **تنبيه** قال الخطابي ليس تجوز من جواز النفض من

لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال على ثوبه فدعا بماء فنفضه ولم يغسله

أجل أن بول الصبي غير نجس ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى وأثبت الطحاوي الخلاف فقال قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي واحد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللزوم وأصحاب المذهب أعلم برأيه من غيرهم والله أعلم ((قوله باب البول قائما وقاعدا)) قال ابن بطال دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى لأنه إذا جاز قائما قاعدا أجوز (قلت) ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه بال رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً فقلنا انظروا إليه يقول كما تبول المرأة وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال كان من شأن العرب البول قائماً ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنبل قد تبول كما تبول المرأة وقال في حديث حذيفة فقام كما يقوم أحدكم ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم كان يخالفهم في ذلك فيكونه استروا به من محاسبة البول وهو حديث صحيح صحيحه الدارقطني وغيره وبذل عليه حديث عائشة قالت ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً منذ أنزل عليه القرآن رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم ((قوله عن أبي وائل)) ولا يداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه سمع أبا وائل ولا جده عن يحيى القطان عن الأعمش حدثني أبو وائل ((قوله سباطة قوم)) يضم المهملة بعدها موحدة هي المزيلة والكناسة تكون بقاء الدور من قحلا أهلها وتكون في الغالب سهلة لا يربط فيها البول على البائل وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلو عن النجاسة وبهذا يدفع إيراد من استشكله لكون البول يوهى الجدار ففيه اضراراً ونقول انما بال فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل أن يكون علم اذهم في ذلك بال تصريح أو غيره أو لكونه مما يتسارع الناس به أو لعله بإشارتهم إياه بذلك أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يهتد ذلك من سمعته ومكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم ((قوله ثم دعا بماء)) زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش فتصبت فقال اذنه فدثت حتى قت عند عقبيه وفي رواية أحمد عن يحيى القطان أتى سباطة قوم فتبعها منته فادنا حتى صرت قريباً من عقبيه فبال قائماً ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين وهو ثابت أيضاً عند الأسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بإسناد صحيح وزعم في الاستدكار أن عيسى بن يونس قد روى ذلك فقدرناه اليه في من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك وله شاهد من حديث عصمة بن مالك بسند كره بعد واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر وأهل البخاري اختصروه لتفرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصم بن وهب عن أبي وائل عن المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً قال عاصم وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه يعني أن روايته هي الصواب قال شعبة فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة يعني كما قال الأعمش لكن لم يذكر فيه المسح فقد وافق منصوراً والأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ وقال الترمذي حديث أبي وائل عن حذيفة أصح يعني من حديثه عن المغيرة وهو كما قال وإن جرح ابن خزيمة إلى صحيح الرواية من لكون جاد بن أبي سليمان وافق عاصم على قوله عن المغيرة بخلاف أن يكون أبو وائل سمعه منهم ما في صحيح القولان معاً لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصوراً لا اتفاقاً معاً أصح من روايته عاصم وجاد لكونهما في حفظهما مقال ((قوله باب البول عند صاحبه)) أي صاحب البائل ((قوله جريح)) هو ابن عبد الحميد ومنصور وهو ابن المعتمر ((قوله رأيتني)) بضم المثناة من فوق ((قوله فانتبذت)) بالنون والذال المهملة أي تصببت يقال جلس فلان نبذة بفتح النون وخمها أي ناحية ((قوله فأشار إلى)) يدل على

(باب) البول قائماً وقاعداً
* حدثنا آدم قال حدثنا
شعبة عن الأعمش عن
أبي وائل عن حذيفة قال
أبى النبي صلى الله عليه
وسلم سباطة قوم فبال قائماً
ثم دعا بماء فغسله بماء
فتوضأ * (باب) البول عند
صاحبه والتمسك به بالحائط
* حدثنا عثمان بن أبي
شعبة قال حدثنا جريح عن
منصور عن أبي وائل عن
حذيفة قال رأيتني أنا
والنبي صلى الله عليه وسلم
نعماشي فأتى سباطة قوم
خلف حائط فقام كما يقوم
أحدكم فبال فانتبذت منه
فأشار إلى بغيته فقامت عند
عقبه حتى فرغ

انه لم يعدم منه بحيث لا يراه وانما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين عديم مشاهدته في تلك الحالة وسماع ندائه لو كانت له حاجة أو رؤية اشارته اذا اشار له وهو مستديره وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لان هذه الرواية بينت ان قوله في رواية مسلم انه كان بالاشارة لا باللفظ وأما مخالفته صلى الله عليه وسلم لما عرف من مادته من الابعاد عند قضاء الحاجة عن الطرق المساوكة وعن أعين النظارة فقد قيل فيه انه صلى الله عليه وسلم كان مشغولاً بمصالح المسلمين فلعله طال عليه المجلس حتى احتاج الى البول فلما بعدلت فصرر واستدنى حذيفة ليستريح من خلفه من رؤية من له عيوبه وكان قد اقامه مستورا بالحائط أو لعله فعله لبيان الجواز ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى زيادة تكشف ولما يقترن به من الرائحة والغرض من الابعاد التستر وهو يحصل بارخاء الذيل والدق من الساتر وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض سكك المدينة فأتته الى سباطة قوم فقال يا حذيفة استرني فذكر الحديث وظهر منه الحكمة في ادائه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استديره وظهر أيضاً ان ذلك كان في الحضر لا في السفر ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والأتیان بأعظم المصلحتين اذا لم يمكنهما وبيانه انه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الجلوس لمصالح الامة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كما قد لا يترتب على تأخيره من الضرر فراجع أهم الامرين وقدم المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستريح من المارة على مصلحة تأخير عنه اذ لم يمكن جمعهما ((قوله باب البول عند سباطة قوم)) كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول بن ابن المنذر وجه هذا التشديد فاخرج من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه انه سمع أبا موسى ورأى رجلاً يبول قائماً فقال ويحك أفلا قاعد اثم ذكر قصة بني اسرائيل وبهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في عقبه على أبي موسى ((قوله ثوب أحدهم)) وقع في مسلم جلد أحدهم قال القرطبي مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها وحمله بعضهم على ظاهره وزعم انه من الاصبر الذي جلوه ويؤيده رواية أبي داود ففيها كان اذا اصاب جسد أحدهم لكن رواية البخاري صرح بحصة في الثياب فاهل بهضهم رواه بالمعنى ((قوله قرضه)) أي قطعه زاد الامام عيسى بالقرض وهو يدفع جل من جل بالقرض على الغسل بالماء ((قوله ليمته أمسك)) وللا ماعيلي لودت ان صاحبكم لا يشدد هذا التشديد وانما احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائال عن قيام قد يتعرض للرشاش ولم يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتمال فدل على ان التشديد مخالف للسنة واستدل به مالك في الرخصة في مثل رؤس الابر من البول وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الى بدنه منه شيء والى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجد مكاناً يصلح للعود فقام ليكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عالياً فأم ان يرتد اليه شيء من بوله وقيل لان السباطة رخوة يتخللها البول فلا يرتد الى البائال منه شيء وقيل انما بال قائماً لانها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت فقيل ذلك لكونه قريباً من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن حماد بن عيسى رضي الله عنه قال البول قائماً أحسن للدبر وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمدان العرب كانت تستشفى لوجع الصلب بذلك فاهله كان به وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال انما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً لخرج كان في مأبضه والمأبض بهمزة ساكنة بعدها موحدة ثم مجمعة باطن الركبة فكانه لم يتمكن لاجله من القعود ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي والاظهر انه فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر احواله البول عن قعود والله أعلم وسلك أبو عوانة في مصنفه وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعم ان البول عن قيام منسوخ واستدل لا عليه بحديث عائشة الذي قد مرناه ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن وبحديثها أيضاً من حديثكم أنه كان يبول قائماً فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعداً والصواب أنه غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة انه مستند الى علمها فيعمل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه وقد حقه حذيفة وهو من كبار الصحابة

* (باب) * البول عند سباطة قوم * حدثنا أحمد ابن عروبة قال حدثنا شعيب عن منصور بن أبي وائل قال كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ويقول ان بني اسرائيل كان اذا اصاب ثوب أحدهم قرضه فقال حذيفة ليمته أمسك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً

وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نقله من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن
عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعة ما هو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش والله
أعلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي والله أعلم
((قوله باب غسل الدم)) بفتح الغين ويحيى هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي زوجة
بنت عمه المنذر وأسماء هي جدتهما لأبوج مابنت أبي بكر الصديق ((قوله جاءت امرأة)) وقع في رواية
الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة وأغرب النووي فضعف هذه
الرواية بلا دليل وهي صحيحة الإسناد لأعله لها ولا بعد في أن يهمل الراوي اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي
سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب ((قوله تحيض في الثوب)) أي يصل دم الحيض إلى الثوب ولا يصنف
من طريق مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة ((قوله تحته)) بالفتح وضم المهملة وتشديد
الهمزة القوقائية أي تحته وكذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عينه ((قوله ثم تقرصه)) بالفتح
واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين كذا في روايتنا وسكن القاف في عياض وغيره فيسه الضم وفتح
القاف وتشديد الراء المكسورة أي تدلك موضع الدم بطرف أصابعها ليتصل بذلك ويخرج ما شربه
الثوب منه ((قوله وتنفضه)) بفتح الضاد المعجمة وضم الحاء أي تغسله قاله الخطابي وقال القرطبي المراد
به الرش لأن غسل الدم استعيد من قوله تقرصه بالماء وأما النفض فهو لما شكت فيه من الثوب (قلت) فعلى
هذا فالضمير في قوله تنفضه يعود على الثوب بخلاف تحته فإنه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو
على خلاف الأصل ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفسد شيئاً لأنه إن كان طاهر فلا حاجة إليه وإن كان
متنجساً لم يضر بذلك فلا حرج من قوله الخطابي قال الخطابي في هذا الحديث دليل على أن التنجسات إنما
تزال بالماء دون غيره من المائعات لأن جميع التنجسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً وهو قول
الجمهور أي يتعين الماء لإزالة التنجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير التنجاسة بكل ما طهر طاهر
ومن حجتهم حديث عائشة ما كان لأحدنا الأثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه ثوب من دم الحيض قالت
بريقها فصعته بظفرها ولا يبي داود بن عيسى بريقها وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يطهر لكان التنجاسة
وأجيب باحتمال أن تكون قصده بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض
في باب هل تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه ((فائدة)) تعقب استدلال من استدلل على تعيين إزالة التنجاسة
بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال
لا الشرط وأجيب بأن الخبر نص على الماء فالخارج غير به بالقياس وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل
في العلة وليس في غير الماء في الماء من رقيقته وسرعته نفوذه فلا يلحق به وسياً في باقي فوائده في باب غسل دم
الحيض إن شاء الله تعالى ((قوله حدثنا محمد)) كذا لا كثر غير منسوب وللاصميلي ابن سلام ولا يذره
ابن سلام وأبو معاوية وهو الضمير ((قوله حدثنا هشام)) زاد الاصميلي ابن عروة ((قوله فاطمة بنت أبي
حبيش)) بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسم قيس بن المطالب بن أسد وهي غير
فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً ((قوله استحاض)) بضم الهمزة وفتح المثناة يقال استحيضت المرأة إذا
استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه
((قوله لا)) أي لا تدعى الصلاة ((قوله عرق)) بكسر العين هو المسمى بالعاذل بالذال المعجمة ((قوله
حيضتك)) بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالاقبال والادبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه ((قوله
فدعي الصلاة)) يتضمن نهي الحائض عن الصلاة وهو التحريم ويقتضي فساد الصلاة بالإجماع ((قوله
فاغسلي غنك الدم)) أي واغتسلي والامر بالاعتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب
الحيض إن شاء الله تعالى ((قوله قال)) أي هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة
أي عروة بن الزبير وادعي بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب بل هو بالإسناد المذكور عن محمد بن أبي

* (باب) * غسل الدم
* حدثنا محمد بن المنثري قال
حدثنا يحيى عن هشام قال
حدثني فاطمة عن أسماء
قالت جاءت امرأة النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت
أرأيت أحداً نتحيز في
الثوب كيف تصنع قال
تحته ثم تقرصه بالماء
وتنفضه وتصل في فيه
* حدثنا محمد قال - حدثنا
أبو معاوية قال - حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة قالت جاءت
فاطمة ابنة أبي حبيش إلى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت يا رسول الله إنني
أمرأة استحاض فلا أظهر
أفأدفع الصلاة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا إنما ذلك عرق وليس
بحيض فإذا أقبلت
بحيضتك فدعي الصلاة
وإذا أدبرت فاغسلي عنك
الدم ثم صلى قال قال أبي ثم
توفقي لكل صلاة حتى
يجي ذلك الوقت

معاوية عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته وادعى آخر أن قوله ثم توفى من كلام عروة موقوفاً عليه وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقلل ثم تنوضاً بصيغة الأخبار فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذي في المرفوع وهو قوله فاعسلي وسند كركم هذه المسئلة في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل المني وفركه) لم يخرج البخاري حديث الفرق بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على مادته لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سنده وليس بين حديث الغسل وحديث الفرق تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأحد أصحاب الحديث وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرق على ما كان يابساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدّم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدّم بالفرق ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسات المني من ثوبه بعرق الأذخر ثم يصلي فيه وتحكه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه فإنه يتضمن ترك الغسل في الطائفتين وأما لما لم يعرف الفرق وقال إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرق حجة عليهم وحمل بعض أصحابه الفرق على ذلك بالماء وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري وبما صعد الترمذي من حديث همام بن الحارث إن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت لم أفعل علينا ثوباً إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه فربما فركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضاً بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه وهذا التعقيب بالقاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفرق والصلاة وأصرح منه رواية ابن خزيمة أنها كانت تحكه من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد ذلك والله أعلم وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث الفرق على طهارة المني بأن منى النبي صلى الله عليه وسلم طاهر دون غيره كسائر فضلاته والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منبهه كان عن جماع فيخالط منى المرأة ولو كان منبهها نجساً لم يكتف فيه بالفرق وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال ومن قال إن المني لا يسلم من المذي فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون المذي والبول ككافة الاحتلام والله أعلم (قوله وغسل ما يصب) أي الثوب وغيره من المرأة وفي هذه المسئلة حديث صريح ذكره المصنف بعد في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان بن زيد كره هنا وكأني استنبطه مما أشرفنا إليه من أن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالباً من مخالطة ماء المرأة ورطوبتها (قوله عمرو بن ميمون الجوزي) كذا الجمهور وهو الصواب وهو بفتح الجيم والزاي بعدها راء منسوب إلى الجزيرة وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب إليها وله وقع في رواية الكشي من حديث الجوزي بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه (قوله أغسل الجنابة) أي أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازاً (قوله بقم) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة قال أهل اللغة البقع اختلاف اللونين (قوله في الإسناد الثاني حديثنا يزيد) قال أبو مسعود الدمشقي كذا هو غير منسوب في رواية الفربري وجماد ابن شاكر ويقال إنه ابن هرون وليس بابن زريع وجميع أقسامه رواه يعني عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفربري حديثنا يزيد يعني ابن زريع وكذا أشار إليه الكلابي ورجع القطيب الحليمي في شرحه أنه ابن هرون قال لأنه وجد من روايته ولم يوجد من روايته ابن زريع (قلت) ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه والمثبت

* (باب) * غسل المني وفركه وغسل ما يصب من المرأة * حديثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمرو بن ميمون الجوزي عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وإن يقع الماء في ثوبه * حديثنا قتيبة قال حدثنا يزيد

مقدم على النافي وقد خرج به الاسماعيل وغيره من حديث يزيد بن هرون بلفظ يخاف للسباق الذي
أورده البخاري وهذا من مباحات كونه ابن زريع وأيضا فقهية معروفة بالرواية عن يزيد بن زريع
دون ابن هرون قاله المزني والقاعدة في من أهمل أن يحمل على من الراوي به خصوصية كالاكثر وغيره
فترجم أنه ابن زريع والله أعلم ((قوله حدثنا عمرو)) كذا لاكثر ولا يذري عن ابن ميمون وهو ابن
مهران كما سيأتي في آخر الباب الذي يليه ((قوله سمعت عائشة)) وفي الاسناد الذي يليه سألت عائشة
فيه رد على البزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة على أن البزار موقوف به هذه الدعوى فقد
حكاه الشافعي في الام عن غيره وزاد أن الحفاظ قالوا إن عمرو بن ميمون غلط في رفعه وانما هو في فتوى
سليمان انتهى وقد تبين من تصحيح البخاري له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وان
رفعه صحيح وليس بين قتواه وروايته تناف وكذا لا تأثير للاختلاف في الروايتين حيث وقع في أحدهما أن
عمرو بن ميمون سأل سليمان وفي الأخرى أن سليمان سأل عائشة لأن كلامهم سأل شيخه يحفظ بعض
الرواة ما لم يحفظ بعض وكلامهم ثقات ((قوله عبد الواحد)) هو ابن زياد البصري وفي طبقته عبد الواحد بن
زيد البصري ولم يخرج له البخاري شيئا ((قوله عن النبي)) أي عن حكم النبي هل يشرع غسله أم لا
فحصل الجواب بأنها كانت تغسله وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه كما قدمناه ((قوله فيخرج)) أي من الحجرة
إلى المسجد ((قوله بقم الماء)) بضم العين على أنه بدل من قوله أثر الغسل ويجوز النصب على الاختصاص
وفي هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام وفيه خدمة الزوجات للآزواج
واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم باب إذا
غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره وأما الفهم من ذكره على المعنى أي فلم يذهب أثر الشئ المفصول
ومراده أن ذلك لا يضر وذكر في الباب حديث الجنابة وألحق غيره بما قياسا أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو
داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد وأنا حيض
فكيف أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه قالت فان لم يخرج الدم قال يكفيل الماء ولا يضر لك أثره
وفي اسناده ضعف وله شاهد من سلك ذكره البيهقي والمراد بالاثم ما تسمى زائنه جمع ما بين هذا وبين حديث أم
قيس بحكيه بضع واغسله بماء وسدر أخرجه أبو داود أيضا واسناده حسن ولم يلم يكن هذا الحديث على
شرط المصنف استنبط من الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كما أدته ((قوله المنقري))
بكسر الميم واسكان الذون وقع القاف نسبة إلى بني منقربطن من تميم وهو أبو سلمة التبوذكي وعبد الواحد وهو
ابن زياد أيضا ((قوله سمعت سليمان بن يسار في الثوب)) أي يقول في مسئلة الثوب وللكشيمني سألت
سليمان بن يسار في الثوب أي قلت له ما تقول في الثوب أو في بمعنى عن ((قوله أغسله)) أي أثر الجنابة أو
المنى ((قوله وأثر الغسل فيه)) يحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى أثر الماء أو إلى الثوب ويكون قوله بقم
الماء بدلا من قوله أثر الغسل كما تقدم أو المعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من بقم الماء المذكور وقوله
في الرواية الأخرى ثم أراه فيه بعد قوله كانت تغسل المنى برجم هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع
إلى أقرب مذكور وهو المنى ((قوله زهير)) هو ابن معاوية الجعفي ((قوله أنها كانت)) يحتمل أن
يكون مذكورا بالمعنى من لفظها أي قالت كنت أغسل ليشا كل قولها ثم أراه أو حذف لفظ قالت قبل قولها
ثم أراه ((قوله بقمه أو بقمها)) يحتمل أن يكون من كلامها أو ينزل على حالتين أو شيكا من أحد رواه
والله أعلم ((قوله باب أحوال الأبل والدواب والغنم)) المراد بالدواب معناه العسرة وهو ذوات الحاف من
الحيل والبعال والخير ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام
والأول أرجح ولهذا ساق أثر أبي موسى في صلاته في دار البريد لأنها ما روى الدواب التي تركب وحديث
العرنيين يستدل به على طهارة أحوال الأبل والدواب وحديث من أبيض الغنم يستدل به على ذلك أيضا منها ((قوله
ومرأضها)) جمع من مرض بكسر أوله وفتح الموحدة بعد هاء مبهمة وهي الغنم كما لم يحطن للأبل والضحية

قال حدثنا عمرو بن
سليمان قال سمعت عائشة
ح وحدثنا مسدد قال
حدثنا عبد الواحد قال
حدثنا عمرو بن ميمون عن
سليمان بن يسار قال سألت
عائشة عن النبي يصيب
الثوب فقالت كنت أغسله
من ثوب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيخرج إلى
الصلاة وأثر الغسل في ثوبه
بقم الماء * (باب) * إذا
غسل الجنابة أو غيرها فلم
يذهب أثره * حدثنا
موسى بن اسمعيل المنقري
قال حدثنا عبد الواحد قال
حدثنا عمرو بن ميمون
قال سمعت سليمان بن يسار
في الثوب تصيبه الجنابة
قال قالت عائشة كنت
أغسله من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم
يخرج إلى الصلاة وأثر
الغسل فيه بقم الماء
* حدثنا عمرو بن خالد قال
حدثنا زهير قال حدثنا
عمرو بن ميمون بن مهران
عن سليمان بن يسار عن
عائشة أنها كانت تغسل
المنى من ثوب النبي صلى
الله عليه وسلم ثم أراه فيه
بقمه أو بقمها * (باب) *
أحوال الأبل والدواب
والغنم ومرايضها

يعود على أقرب مذكور وهو الغنم ولم يفتح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه لكن ظاهر إرادته حديث العريين يشعر باختباره الطهارة ويدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى قول الناس والى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداود وغيرهم وهو يدعى من نقل الإجماع على نجاسة بول غيره المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه ((قوله وصلى أبو موسى)) هو الأشعري وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة قال حدثنا الأعمش عن مالك بن الحويرث هو السلمي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهناك سرقين الدواب والبرية على الباب فقالوا وصلت على الباب فذكره والسرقين بكسر المهملة واسكان الراء هو الزبل وحكى فيه ابن سبويه فتح أوله وهو فارسي معرب ويقال له السرجين بالميم وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف والبرية العراء منسوبة إلى البر ودل البريد المذكورة موضوعة بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأحرار وكان أبو موسى أميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها وقال المطرزي البريدي الأصل الدابة المرتبة في الرباط ثم هي به الرسول المحمول عليها ثم سميت به المسافة المشهورة * (فائدة) * ذكر البخاري في تاريخه همدان بريد عمر وهو بروي عن عمرو له أثر ذكره المصنف تعليقا عن عمر كما سيأتي فخر يجه من طريقه ((قوله سواء)) يريد أنهم متساويان في صحة الصلاة وتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى لأنه يمكن أن يصلى فيها على ثوب بسيطه وأجيب بأن الأصل عدمه وقد رواه سفيان الثوري في جامعه عن الأعمش بسنده واقتطعه صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين وهذا ظاهر في أنه بغير حائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث واستناده صحيح والاولى أن يقال إن همدان فعل أبي موسى وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره فلا يكون حجة أو لعل أيام موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها وهو مذهب مشهور وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد أن خرج وظهر عليه الدم الكثير فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر كما أنه لا حجة في ذلك على أن الدم طاهر وقياس غير المأكول على المأكول غير واضح لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن روث المأكول طاهر وسنذكر ما فيه قريبا والتسليم بمضمون حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره من قواعده لا يفتقر استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأبول فيجب اجتنابهم الله إذا الوعيد والله أعلم ((قوله عن أيوب عن أبي قلابه)) كذا رواه البخاري وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السخمي وأبي داود الحارثي وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان وخالفهم مسلم فأخرجه عن هرون بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد بين أيوب وأبي قلابه أبا رجا مولى أبي قلابه وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره ثبت أبي رجا وحذفته في حديث حماد بن زيد عن أيوب سواب لأن أيوب حدث به عن أبي قلابه بقصة العريين خاصة وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها وحديث به أيوب أيضا عن أبي رجا مولى أبي قلابه عن أبي قلابه وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابه مع عمر بن العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات وواقعه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجا فالطريقان جميعا صحيحان والله أعلم ((قوله عن أنس)) زاد الأصل إلى ابن مالك ((قوله قدم أناس)) وللاصميلي والكشميري والسرخسي ناس أي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به المصنف في الديات من طريق أبي رجا عن أبي قلابه ((قوله من عكل أو عرينه)) اشك فيه من حماد وللمصنف في المحار بن عن قتيبة عن حماد بن رطام عن عكل أو قال من عرينه ولا أعلمه إلا قال من عكل وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن رطام من عكل ولم يشك وكذا في المحار بن عن يحيى بن أبي كثير وفي الديات عن أبي رجا كذا همدان عن أبي قلابه وله في الزكاة عن شعيب عن قتادة عن أنس إن ناسا من عرينه ولم يشك

وصلى أبو موسى في دار
البريد والسرقين والبرية
إلى جنبه فقال همدان
سواء * حدثنا سليمان بن
حرب قال حدثنا حماد بن
زيد عن أيوب عن أبي قلابه
عن أنس قال قدم أناس
من عكل أو عرينه

أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس وفي المغازي عن سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن أنس
 ناسا من عكل وعريضة بالواو العاطفة وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد
 ابن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عريضة وثلاثة من عكل ولا يخالف هذا ما عند المصنف
 في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي الدييات من طريق جراح الصواف عن أبي رجا **ك**لاهما عن
 أبي قلابة عن أنس أن رهطاً من عكل ثمانية لاحقاً أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من
 أتباعهم فلم ينسب وغفل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم وزعم
 ابن التين تبعاً للدودي أن عريضة هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغابرتان عكل من عدنان وعريضة من
 قحطان وعكل يضم المهمله واسكان المكاف قبيلة من تيم الرباب وعريضة بالعين والراء للمهملتين والنون
 مصغراحي من قضاة وحى من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي وكذا رواه
 الطبري من وجه آخر عن أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة باسناد ساقط عنهم من بني
 فزارة وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عريضة أصلاً وذكر ابن اسحق في
 المغازي أن قدومهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست وذكروا المصنف بعد
 الحديبية وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وتبعه ابن سعد وابن حبان
 وغيرهما والله أعلم والمصنف في البخاري من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصدفة قبل أن يطلبوا
 الخروج إلى الأبل **(قوله فاجتووا المدينة)** زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا فأسلوا وفي رواية
 أبي رجا قبل هذا فاجتووا المدينة على الإسلام قال ابن فارس اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في
 نعمة وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالاقامة وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاز اجتووا أي لم يوافقهم
 طعامها وقال ابن العربي الجوى داء يأخذ من الوباء وفي رواية أخرى يعني رواية أبي رجا المذكورة
 استوخوا قال وهو معناه وقال غيره الجوى داء يصيب الجوف والمصنف من رواية سعيد عن قتادة في
 هذه القصة فقالوا يا نبي الله انا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف وله في الطب من رواية ثابت عن أنس
 أن ناسا كان بهم سقم قالوا يا رسول الله آونا وأطعمنا فلما صحوا قالوا ان المدينة وخجة والظاهر أنهم قد صاموا
 سقما فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لو خجها فأمما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد
 والجهل من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده من رواية أبي
 سعيد عنه مصفرة ألوانهم وأما الوخم الذي شكوا منه بعد أن صحبت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند
 أحمد من رواية حميد عن أنس وسياق ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي صلى الله
 عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الخفة ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقع بالمدينة
 الموم أي يضم الميم وسكون الواو قال وهو البرسام أي بكسر الموحدة سرياني معرب يطلق على اختلال
 العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر والمراد هنا الأخير فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة
 عن أنس في هذه القصة فغطت بطونهم **(قوله فأمرهم بلقاح)** أي فأمرهم أن يلحقوا بها وللمصنف
 في رواية همام عن قتادة فأمرهم أن يلحقوا براعيه وله عن قتيبة عن حماد فأمرهم بلقاح بزيادة
 اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو لتعليل أو شبه المالك أو للاختصاص وليست للتعليل وعند أبي عوانة
 من رواية معاوية بن قرة التي أخرج مسلم استنادها أنهم بدؤوا بطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا يا رسول
 الله قد وقع هذا الوجه فلما أذنت لنا فخرجنا إلى الأبل وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا
 يا رسول الله أبعنا رسلا أي اطلب لنا البنا قال ما أجداكم إلا أن تلحقوا بالذود وفي رواية أبي رجا هذه نعم لنا
 فخرج فأخرجوا فيها واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة النون ذوات الأليان واجدها القبة
 بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو ويقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي ليون وظاهر ما مضى أن
 اللقاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في البخاري عن موسى بن وهيب بسنده فقال الآن

فاجتووا المدينة فأمرهم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بلقاح

تلحقوا بابل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله فيه من رواية الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم
 أن يأثروا بابل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة والجمع بينهما أن بابل الصدقة كانت ترى
 خارج المدينة وصادف بعث النبي صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المرقى طلب هؤلاء الذين خرجوا إلى الصحراء
 لشرب ألبان الابل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الابل ففعلوا ما فعلوا وظهر بذلك مصداق
 قوله صلى الله عليه وسلم أن المدينة تنقي خبثها وسيأتى في موضعه وقد كثر ابن سعدان عدول لقاحه صلى الله
 عليه وسلم كانت خمس عشرة وأنها واحدة يقال لها الخنازير وهو في ذلك متابع للواقدي وقد ذكره
 الواقدي في المغازي بإسناد ضعيف مرسل ((قوله وأن يشربوا)) أي وأمرهم أن يشربوا وله في رواية أبي
 رجاء فخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبو الهيثم في رواية أخرى وفي رواية شعبة عن قتادة فرخص لهم أن يأثروا
 الصدقة فيشربوا فاشربهم ألبان الصدقة فلا يسم من أبناء السبيل وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله
 عليه وسلم قباده المذكور وأما شربهم البول فخرج به من قال بطهارته أمام الابل فهذا الحديث وأما
 من ما كول اللحم فبالقياس عليه وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن
 خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرياني وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بنجاسة الأبول
 والأرواث كلها من ما كول اللحم وغيره واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت
 النجاسة قال ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب إذا الخصائص لا تثبت إلا بدليل قال وفي ترك
 أهل العلم يبيع الناس إبعار الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الابل في أدويتهم قديما وحديثا من غير تكبير
 دليل على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره فلا يدل ترك إنكاره على
 جواز فضله إلا عن طهارته وقد دل على نجاسة الأبول كلها حديث أبي هريرة الذي قد مرناه قريبا وقال ابن
 العربي تعلق به هذا الحديث من قال بطهارة أبوال الابل وعورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوي وتعقب
 بأن التداوي ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب وأجيب بمنع أنه ليس
 حال ضرورة بل هو حال ضرورة إذا أخبر بذلك من يعتمد على خبره وما أبج للضرورة لا يسمي حراما وقت
 تناوله لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه فما اضطرر إليه المرء فهو غير محرم عليه
 كالميتة للمضطر والله أعلم وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا بالضرورة واجب غير مسلم فإن الفطر في
 رمضان حرام ومع ذلك فيباح لا مخرج كالمسافر مثلا وأما قول غيره لو كان نجسا ما جاز التداوي به لقوله
 صلى الله عليه وسلم أن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم رواه أبو داود من حديث أم سلمة وستأتي له
 طريق أخرى في الأثرية من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى والتجسس حرام فلا يتداوى به لأنه غير شفاء
 بخوابه إن الحديث محمول على حالة الاختيار وأما في حال الضرورة فلا يكون حراما كالميتة للمضطر ولا يرد
 قوله صلى الله عليه وسلم في التحريم البتة بدواه إنما دأب في جواب من سأله عن التداوي بما فيه إرواء مسلم فإن
 ذلك خاص بالتحريم بلحق به غيرها من المسكر والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحديث ثبت
 باستعماله في حالة الاختيار دون غيره ولأن شربه يجر إلى مفسدة كثيرة ولا يفي الجاهلية يعتقدون أن
 في التحريم شفاء الشرج بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بمعناه وأما أبوال الابل فقد روى ابن المنذر عن ابن
 عباس مرفوعا أن في أبوال الابل شفاء للذوب بطنوهم والذوب فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء
 على ما ثبت في الدواء عنه والله أعلم وهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها ((قوله
 فلما صهروا)) في السياق حذف تقديره فشربوا من أبوالها وألبانها فلما صهروا وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء
 وزاد في رواية وهيب وسمنوا وللاسماعيلي من رواية ثابت ورجعت إليهم ألوانهم ((قوله واستاقوا
 النعم)) من السوق وهو السير المنيب ((قوله فجاء الخبر)) في رواية وهيب عن أيوب المصري بالخاء المعجمة
 وهو فعل بمعنى فاعل أي صرخ بالاعلام بما وقع منهم وهذا الصارخ هو أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي
 هريرة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد أخرجه مسلم إسنادا موثقاه فقتلوا أحدهما الراعيين وجاء

وأن يشربوا من أبوالها
 وألبانها فلما صهروا قتلوا
 راعي النبي صلى الله عليه
 وسلم واستاقوا النعم فجاء
 الخبر في أول النهار

الاخر قد جزع فقال قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالابل واسم راى النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسار بيا
تحتانية ثم مهمة تخفيفه كذا ذكره ابن اسحق في المغازي ورواه الطبراني موصولا من حديث سلمة بن
الاكوع باسناد صالح قال كان النبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار زاد ابن اسحق اصابه في غزوة بني
ثعلبة قال سلمة فرأى يحسن الصلاة فأعتقه وبعثه في القاح له بالحرّة فكان بها فذكر قصة العزيمين وانهم
قتلوه ولم أقف على تسمية الراعى الا نبي بالخبر والظاهر انه راى ابل الصدقة ولم تختلف روايات البخاري
في أن المقتول راى النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالافراد وكذا لم يكن عنده من رواية عبد
العزيم بن صهيب عن أنس ثم ما لواصلي الرعاة فقتلوه بمصبغة الجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن
سعيد عن أنس فيجتمل أن ابل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راى القاح فاقصر بعض الرواة
على راى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى
فتجوز في الايمان بمصبغة الجمع وهذا أرجح لان أصحاب المغازي لم يذكر أحدا منهم أنهم قتلوا تخبر بشار
والله أعلم ((قوله فبعث في آثارهم)) زاد في رواية الاوزاعي الطلب وفي حديث سلمة بن الاكوع خيلا
من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري وكذا ذكره ابن اسحق والاكثر ونحوه بضم الكاف وسكون
الراء بعد هاء زاي وللنسائي من رواية الاوزاعي فبعث في طلبهم قافة أي جمع قائف ولمسلم من رواية معاوية
ابن قرة عن أنس أنهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلا وبعث معهم قائفا يقتص آثارهم ولم أقف
على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرة من لكن في مغازي الواقدي ان السرية كانت عشرين
رجلا ولم يقل من الانصار بل سمى منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحصيب وسلمة بن الاكوع
الاسلميان وجندب ورافع ابنا مكيث الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال بن الحارث وعبدالله
ابن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يخرج به اذا انفرد فكيف اذا اختلف لكن يحتمل أن يكون
من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغليبا أو قيل للجميع انصار بالمعنى الا هم وفي مغازي
موسى بن عقبة ان أمير هذه السرية سعيد بن زيد كذا عنده بزيادة ياء والذي ذكره غيره انه سعيد بسكون
العين بن زيد الاشهلي وهذا أيضا انصاري فيجتمل انه كان رأس الانصار وكان كرز أمير الجماعة وروى
الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله الجلي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن اسناده
ضعيف والمعروف ان جريرا أنخر اسلامه عن هذا الوقت بعد والله أعلم ((قوله فلما ارتفع)) فيه حذف
تقديره فأدركوا في ذلك اليوم فأخذوا فلما ارتفع النهار جي بهم أي الى النبي صلى الله عليه وسلم أسارى
((قوله فأمر بقطع)) كذا لا أصبلي والمستقلى والسرخسي والباقي قطع أي ديمهم وأرجلهم قال الداودي يعني
قطع يدي كل واحد ورجليه (قلت) زوده رواية الترمذي من خلاف وكذا ذكره الامام عيسى عن الثوري
عن الاوزاعي بسنده وللنصف من رواية الاوزاعي أيضا ولم يحسنهم أي لم يكونوا قطع منهم يانار لينة قطع
الدم بل تركه ينزف ((قوله ومهرت أعينهم)) بتشديد الميم وفي رواية أبي رجا ومهر بتخفيف الميم ولم تختلف
روايات البخاري في انه بالراء وقع لمسلم من رواية عبد العزيز ومهر بالتخفيف واللام قال الخطابي السهل
فقوالهين باي شيء كان قال أبو ذؤيب الهذلي

فبعث في آثارهم فلما ارتفع
النهار جي بهم فأمر بقطع
أيديهم وأرجلهم ومهرت
أعينهم وألقوا في الحرّة
يستسقون فلا يستقون

والعين بعدهم كأن حدائقها * سملت بشولة فهي عورتهم

قال والسمراغة في السهل ومخرجهما متقارب قال وقد يكون من السمرا بريدانهم كقول ابامية ال قد أحييت
(قلت) قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الاوزاعي عن يحيى
كلهما عن أبي قلابة ولفظه ثم أمر بمسامير فاحيت فكملهم بها فهدأ بوضع ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية
السهل لانه فقوالهين باي شيء كان كما مضى ((قوله وألقوا في الحرّة)) هي أرض ذات حجارة سود معروفة
بالمدينة وانما ألقوا فيها لانها قرب المكان الذي ألقوا فيه ما قبلوا ((قوله يستسقون فلا يستقون)) زاد وهيب
والاوزاعي حتى ما توافوا في رواية أبي رجا ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا وفي رواية شعيب عن قتادة يعضون

الجارية وفي الطب من رواية ثابت قال أنس قرأت الرجل منهم يكلم الأرض بلسانه حتى يموت ولا يبي عوانة
 من هذا الوجه بعض الأرض ليجد ردها مما يجدها من الحر والشدة وزعموا قديهم صلبوا والروايات
 الصحيحة ترويه لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عقيل عن أنس فصلب اثنين وقطع اثنين وسهل اثنين كذا
 ذكر سنة فقط فان كان محفوظا فهو قوتهم كانت موزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي الى ان ذلك وقع
 عليهم على سبيل القصص لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس انما سهل النبي صلى الله عليه
 وسلم أعينهم لانهم صلبوا أعين الرماة وقهر من اقتصر في عز وولدتهم والنسائي وتعقبه ابن دقيق العبد
 بان المثلة في حقهم وقعت من جهات وليس في الحديث الا السهل فيحتاج الى ثبوت البقية (قلت) كانوا
 تمسكوا بما نقله أهل المغازي انهم مثلوا بالرأعي وذهب آخرون الى ان ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب
 حديث عمر بن الخطاب بن حصين في النهي عن المثلة هذا الحديث ينسخ كل مثله وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء
 التمسح يحتاج الى تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن
 التعذيب بالنار بعد الاذن فيه وقصة العربيين قبل اسلام أبي هريرة وقد حضر الاذن ثم النهي وروى
 قتادة عن ابن سيرين ان قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ولموسى بن عقبة في المغازي وذكروا ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة والى هذا مال البخاري وحكاها امام
 الحرميين في انهيته عن الشافعي واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للاجتماع على ان من وجب
 عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بان ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا وقع منه نهى عن
 سقيهم انتهى وهو ضعيف جدا لان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وسكونه كاف في ثبوت الحكم
 وأجاب النووي بان المارب المرتد لا سحره له في سقي الماء ولا غيره ويدل عليه ان من ليس معه ماء الا يطهره
 ليس له أن يسقيه للمرتد ويقيم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا قال الخطابي انما قول النبي صلى الله عليه
 وسلم بهم ذلك لانه أراد بهم الموت بذلك وقيل ان الحكمة في تعذيبهم لكونهم كفروا وانه سقى البان الابل
 التي حصل لهم من الشفاء من الجوع والوجع ولان النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالعطش على من عطش آل
 بيته في قصة رواها النسائي فيتمهل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا ارسال ما جرت به العادة من اللبن الذي
 كان يراح به الى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كذا ذكر ذلك ابن سعد والله أعلم ((قوله قال أبو
 قلابه فهو لا سرقوا)) أي لانهم أخذوا اللقاح من سرزمينها وهذا قاله أبو قلابه استنباطا ((قوله وقتلوا)) أي
 الراعي كما تقدم ((قوله وكفروا)) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي وكذا في رواية وهيب
 عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث وليس موقفا على أبي قلابه كما توهمه بعضهم وكذا قوله وحاربوا ثبت
 عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث وهو يوافق بين وسبب تأتي قصة أبي قلابه في هذا
 الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة القسامة من كتاب الديات ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من
 القوائد غير ما تقدم قدوم الوفود على الامام ونظرة في مصالحهم وفيه مشروعية الطب والتداوي بالبان
 الابل وأبو الهار وفيه ان كل جسد يطب بما اعتاده وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتله غيلة أو حرا به ان قلنا
 ان قتلهم كان قصاصا وفيه الممانعة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهية عنهم وثبوت حكم المماربة في
 الصحراء وأما في القري فقيه خلاف وفيه جواز استعمال ابنا السبيل ابل الصدقة في الشرب وفي غيره قياسا
 عليه باذن الامام وفيه العمل بقول القاتل والعرب في ذلك المعرفة التامة ((قوله أبو التياح)) تقدم انه
 بالمشاة القروانية ثم التجمانية المشددة وآخره مهمة وهذا الحديث في الصلاة في مريض الغنم تمسك به من
 قال بطهارة أبو الهار ما قالوا لانهم لا تخلون ذلك فدل على انهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون
 نجسة وذلك لا يحتمل الحائل وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض وفيه
 نظر لا يشاهد لكن قد يقال انهم استندوا الى أصل والجواب ان في الصحيحين عن أنس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يصير في دارهم وضع عن عائشة انه كان يصلي على الخمر وقال ابن حزم هذا

قال أبو قلابه فهو لا سرقوا
 وقتلوا وكفروا به
 ايمانهم وحاربوا الله ورسوله
 حدثنا آدم قال حدثنا
 شعبة قال أخبرنا أبو
 التياح عن أنس قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي قبل أن يبيت في المسجد
 في مريض الغنم

الحديث منسوخ لان فيه ان ذلك كان قبل ان يبنى المسجد فاقتضى انه في أول الهجرة وقد صح
عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وان تطيب وتنظف رواه أحمد
وأبو داود وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا يروى داود نحوه من حديث سمرة وزاد وان تطهرها قال
وهذا بناء المسجد وما ادعاه من التسخيق يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر لان اذنه صلى الله عليه
وسلم في الصلاة في مرائب الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة نعم ليس فيه دلالة على طهارة
المرائب لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الابل فلواقتضى الاذن الطهارة لاقتضى
النهي التنجيس ولم يقل أحدا بالفرق لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا بالتنجاسة وهو
أن الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين والله أعلم ((قوله باب ما يقع من التنجاسات في السمن
والماء)) أي هل ينجسهما أم لا وألا ينجس الماء الا اذا تغير دون غيره وهذا الذي يظهر من مجموع ما أورده
المصنف في الباب من أثر وحديث ((قوله وقال الزهري)) وصلة ابن وهب في جامعه عن يونس عنه وروى
البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الاوراعي عن الزهري ((قوله لا بأس بالماء)) أي لا حرج في استعماله
في كل حال فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أي من شئ نجس أو ريح منه أو لون ولا يفتقر يونس عنه كل ما فيه
قوة عما يصيبه من الاذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ومقتضى هذا انه لا يفرق بين
القليل والكثير الا بالقوة المانعة للملاقاة ان يغير أحدا أو صافه فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ومذهب الزهري
هذا صار اليه طوائف من العلماء وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه ان من بال في ابريق ولم
يغير للماء وصفه انه يجوز له التطهر به وهو مستبشع ولهذا ذكر قول التفريق بالقلتين وانما لم يخرج البخاري
لاختلاف وقع في اسناده لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة الا ان مقدار القلتين لم يتفق عليه واعتبره
الشافعي بخمس قرب من قرب الجازا احتياطا وخصص به حديث ابن عباس من فوط الماء لا ينجسه شئ وهو
حديث صحيح رواه الاربعة وابن خزيمة وغيرهم وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذي بعده وقول
الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لا أعلم في المسئلة خلافا
يعني في تنجيس الماء اذا تغير أحد أوصافه بالتنجاسة والحديث المشار اليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي
امامة واسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضا ((قوله وقال حماد)) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي ((قوله
لا بأس بريش الميتة)) أي ليس نجسا ولا ينجس الماء بملاقاته سواء كان ريش ما كول أو غيره وأثره هذا
وصلة عبد الرزاق عن معمر عنه ((قوله وقال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره)) أي مما لا يؤكل
(أدركت ناسا) أي كثيرا والتنوين للتكثير ((قوله ويدهنون)) بتشديد الدال من باب الاقتعال ويجوز
ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على انهم كانوا يقولون بطهارته وسند كراهة الخلاف فيه قريبا ((قوله وقال
ابن سيرين وابراهيم)) لم يذكر السرخسي ابراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن الفربري ولما روى ابن سيرين
وصلة عبد الرزاق بلغظ انه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأسا وهذا يدل على انه كان يراه طاهرا لانه لا يجيز
بيع النجس ولا المتنجس الذي لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت والعاج هو ناب الفيل قال
ابن سيده لا يسمى غيره طاجا وقال القزويني كراهة الخليل أن يسمى غير ناب الفيل طاجا وقال ابن فارس
والجوهري العاج عظم الفيل فلم يخصصاه بالناب وقال الخطابي تبعه ابن قتيبة العاج الدبل وهو ظهر
السلحفاة البحرية وفيه ظرف في العجاج المسلك السوار من عاج أو دبل فغاير بينهما ما يمكن قال القالي العرب
تسمى كل عظم طاجا فان ثبت هذا فلا حجة في الاثر المذكور وهي طهارة عظم الفيل لكن ايراد البخاري له
عقب أثر الزهري في عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل وقد اختلفوا في عظم الفيل بناء على أن العظم
هل يحل له الحياة أم لا فذهب الى الاول الشافعي واستدل له بقوله تعالى قال من يحيا العظام وهي رميم قل يحياها
الذي أنشأها أول مرة فهذا ظاهر في أن العظم تحل له الحياة وذهب الى الثاني أبو حنيفة وقال بطهارة العظام
مطلقا وقال مالك هو طاهر ان ذكرى بناء على قوله ان غير الماء كول يطهر بالذكاة وهو قول أبي حنيفة

((باب)) ما يقع من
التنجاسات في السمن والماء
* وقال الزهري لا بأس
بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح
أولون وقال حماد لا بأس
بريش الميتة وقال الزهري
في عظام الموتى نحو الفيل
وغيره أدركت ناسا من
سلف العلماء يمشطون بها
ويدهنون فيها لا يرون به
بأسا وقال ابن سيرين
وابراهيم لا بأس بتجارة
العاج

((قوله حدثنا اسمعيل)) هو ابن أبي أويس ((قوله عن ميمونة هي بنت الحارث خالة ابن عباس)) ((قوله سئل
 عن فأرة)) بمزة ساكنة والسائل عن ذلك هي ميمونة ووقع في رواية يحيى القطان وبحوي ربه عن مالك
 في هذا الحديث أن ميمونة استفتت رواء الدارقطني وغيره ((قوله سقطت في سمن)) زاد النسائي من رواية
 عبد الرحمن بن مهدي عن مالك في سمن جامد وزاد المصنف في الذبايح من رواية ابن عيينة عن ابن شهاب
 قتات ((قوله وما حولها)) أي من السمن ((قوله حدثنا سمن)) هو ابن عيسى القزاز ((قوله خذوها
 وما حولها فاطر حوه)) أي الجميع وكلوا الباقي كادت عليه الرواية الأولى ((قوله قال سمن)) هو قول
 علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال أنه معلق وإنما أورد البخاري كلام سمن وساق حديثه بنزول
 بالنسبة للسناد الذي قبله مع موافقته له في السياق للإشارة إلى الاختلاف على مالك في اسناده فرواه
 أصحاب الموطأ عنه واختلفوا فمنهم من ذكره عنه هكذا كيجي بن يحيى وغيره ومنهم من لم يذكره
 ميمونة كالفننجي وغيره ومنهم من لم يذكره ابن عباس كاشهب وغيره ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا
 ميمونة كيجي بن بكير وأبي مصعب ولم يذكر أحد منهم لقطة جامد إلا عبد الرحمن بن مهدي وكذا ذكرها
 أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب ورواه الجعدي والحفاظ من أصحاب
 ابن عيينة بدونها وجود واسناده فذكره وفيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن
 معمر بن ابن شهاب مجود أوله فيه عن ابن شهاب اسناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة واقطعه
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفأرة تقع في السمن قال إذا كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان
 مائعا فلا تقربوه وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن
 أبيه أنها وهم وأشار الترمذي إلى أنها شاذة وقال الذهلي في الزهريات الطريقان عندنا محفوظان لكن
 طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر والله أعلم وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معمر هذا مع
 كونه غير مخالف لرواية اسمعيل وأجيب بأن مراده أن اسمعيل لم ينفرد بتجويد اسناده وظهري وجه آخر
 وهو أن رواية معمر المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة
 كذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طريقه فأشار المصنف إلى أن هذا الاختلاف لا يضر لأن مالك
 كان يصلة تارة ويرسله تارة ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعته من معمر بن عيسى مرارا وتابعا غيره
 من الحفاظ والله أعلم ((فائدة)) أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب
 ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئا من
 أجزاءه لم يصل إلى غير ذلك منه وأما المائع فاختلفوا فيه فذهب الجمهور إلى أنه يتنجس كله بملاقاة النجاسة
 وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي وسبأني إيضاح ذلك في كتاب الذبايح وكذلك مسألة الانتفاع
 بالدهن النجس أو المتنجس إن شاء الله تعالى قال ابن المنير مناسبة حديث السمن للآثار التي قبله اختيار
 المصنف أن المتنجس في التنجيس تغير الصفات فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها
 فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير به
 لا يتنجس ((قوله حدثنا أحمد بن محمد)) أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بمردويه وعبد الله هو ابن
 المبارك ((قوله كل كرم)) بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) بضم أوله واسكان الكاف وفتح اللام أي
 كل جرح يحرقه ((قوله في سبيل الله)) قيد يخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله وزاد
 في الجهاد من طريق الأعرج عن أبي هريرة والله أعلم عن يكلم في سبيله وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل
 لمن خلصت نيته ((قوله تكون كهيتها)) أماد الضمير مؤنثا لإرادة الجراحة ويوضحه رواية القاسمي عن
 أبي زيد المروزي عن القربري كل كلمة يكلمها وكذا هو في رواية ابن عساكر ((قوله تفجر)) بفتح الجيم
 المشددة وحذف التاء الأولى إذا أصله تفجر ((قوله والعرف)) بفتح المهملة وسكون الراء الرجح والحكمة
 في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضلته وعلى ظالمه بفضله وفائدة راحته الطيبة

حدثنا اسمعيل قال حدثني
 مالك عن ابن شهاب عن
 عبيد الله بن عبد الله عن
 ابن عباس عن ميمونة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سئل عن فأرة
 سقطت في سمن فقال
 ألقوها وما حولها فاطر حوه
 وكلوا سمنكم * حدثنا علي
 ابن عبد الله قال حدثنا
 معمر قال حدثنا مالك عن
 ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود عن ابن عباس
 عن ميمونة أن النبي صلى
 الله عليه وسلم سئل عن
 فأرة سقطت في سمن فقال
 خذوها وما حولها فاطر حوه
 قال معمر * حدثنا مالك
 مالا أحصيه يقول عن ابن
 عباس عن ميمونة *
 * حدثنا أحمد بن محمد قال
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا
 معمر عن حماد بن منبه
 عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال كل
 كرم يكلمه المسلم في سبيل
 الله يكون يوم القيامة
 كهيتها اذ طعنت تفجر وما
 اللون لون الدم والعرف

عرف المسن

ان تنتشر في أهل الموقف اظهار الفضيلة أيضا ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة وقد استشكل ايراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب فقال الاسماعيلي هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وانما ورد في فضل المطعون في سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف بإرادته تأكيد مذهبهم في ان الماء لا يتنجس بمجرد الاقاة ما لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على ان تبدل الصفة تؤثر في الموصوف فكما ان تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج منه عن صفة الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الغرض اثبات انحصار التجسس بالتغير وما ذكر يدل على أن التجسس يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع وقال بعضهم مقصود البخاري ان يبين طهارة المسك رداعلي من يقول بنجاسته لكونه دما نعتا فلما تغير عن الحالة المذكورة من الدم وهي الزهم وقبح الرائحة الى الحالة المندوحة وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحسل وانتقل من حالة النجاسة الى حالة الطهارة كالخمر اذا تخللت وقال ابن رشيد مراده ان انتقال الدم الى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم الى حالة المدح فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيستنبط منه انه متى تغير أحد الاوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان وكأنه أشار بذلك الى رد ما نقل عن ربيعة وغيره ان تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان قال ويمكن أن يستدل به على ان الماء اذا تغير ريحه بشئ طيب لا يسلبه اسم الماء كما ان الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته الى رائحة المسك لانه قد سماه دما مع تغير الريح فادام الاسم واقعا على المسمى فالحكم تابع له اه كلامه ويرد على الاول انه يلزم منه ان الماء اذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها الى صلاح انه يحكم بصلاحه كله وهو ظاهر الفساد وعلى الثاني انه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء ان لا يكون موصوفا بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله أعلم وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال ان الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى الطيب لتغير رائحته حتى حكم له بحكم المسك وباطيب الشهيد فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة الى النجاسة قال هذا ضعيف منع تكلفه ﴿قوله باب البول في الماء الدائم﴾ أي الساكن يقال دوم الطائر تدوم بما اذا صفت جناحيه في الهواء فلم يحركهما وفي رواية الاصيل في باب لا تبولوا في الماء الدائم وهي بالمعنى ﴿قوله الاعرج﴾ كذا رواه شعيب ووافقه ابن عيينة فيمارواه الشافعي عنه عن أبي الزناد وكذا أخرجه الاسماعيلي ورواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ومن هذا الوجه أخرجه النسائي وكذا أخرجه أحمد من طريق الثوري عن أبي الزناد والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والطريقان معا صحيحان ولا يبي الزناد فيه شيخان واقظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير اليه ﴿قوله نحن الاخرون السابقون﴾ اختلاف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود فيقال ابن بطال يحتمل أن يكون أبو هريرة سماع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعا ويحتمل أن يكون ههنا فعل ذلك لانه سمعهما من أبي هريرة والافليس في الحديث مناسبة للترجمة (قلت) جزم ابن التين بالاول وهو متعقب فانه لو كان حديثا واحدا ما فصله المصنف بقوله وبإسناده وأيضاً فقوله نحن الاخرون السابقون طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سيأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى فإوراعي البخاري ما دما ههنا في المتن تمامه وأيضاً فحديث الباب مروي بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة وليس في طريق من في أوله نحن الاخرون السابقون وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخاري بدون هذه الجملة وقول ابن بطال ويحتمل أن يكون ههنا وهم تبعه عليه جماعة وليس لهم ما ذكر في هذا الإسناد وقوله انه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح وان كان غيره تكلف فأجدي بينهما مناسبة كما سندا كره والصواب ان البخاري في الغالب يترك الشئ كما سمعه جملة تتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقية مقصودا كما صنع

﴿باب البول في الماء الدائم﴾ حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج حدثه انه سمع أبا هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاخرون السابقون وبإسناده قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم

في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتي بيانه في الجهاد أو أمثلة ذلك في كتابه كثيرة وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ إذا خرج في باب صلاة الصبح والعقمة متوناً بسند واحد أو لها امر رجل بغصن شوك وآخرها لو يعلمون ما في الصبح والعقمة لا تؤهما ولو حبوا وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أداها على الوجه الذي سمعه قال ابن العربي في القبس نرى الجهال يتعجبون في تأويلها ولا تعلق للدول منها بالباب أصلاً وقال غيره وجه المناسبة بينهما أن هذه الأمة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها لأن الوفاة آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يفسح فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر فينبغي أن يحتنب ذلك ولا يخفى ما فيه وقيل وجه المناسبة أن بني إسرائيل وإن سبقوا في الزمان إلى هذه الأمة سبقتهم باحتنب الماء الراكد إذا وقع البول فيه فاعلمهم كانوا لا يحتنبونه وتعقب بأن بني إسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرضه فكيف يظن بهم التساهل في هذا وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور وما قرئناه أولى وقد وقع البخاري في كتاب التعبير في حديث أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صدره أيضاً بقوله نحن الآخرون السابقون قال وبإسناده ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فهم من التكلف والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ولهذا قل حديث يوجب في هذه الأوهو في الأخرى وقد اشتهرتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالباً وأبنداء كل نسخة منهما حديث نحن الآخرون السابقون فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما ما وسلكه مسلم في نسخة همام طريقاً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر الحديث الذي يريد به يشير بذلك إلى أنه من أثناء النسخة لأولها والله أعلم ((قوله الذي لا يجري)) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقيل احتز به عن راكده يجري بفضه كابرل وقيل احتز به عن الماء الدائم لأنه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الإشارة إليها حيث جاء فيها بلفظ الراكد بدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر وقال ابن الأنباري الدائم من حروف الاضداد يقال للساكن والدائر ومنه أصاب الرأس دوام أي دوام وعلى هذا فقول الذي لا يجري صفة مخصوصة لا أحد معنى المشترك وقيل الدائم والراكد أم قباب لأن الجاري لكن الدائم هو الذي له نبع والراكد الذي لا نبع له ((قوله ثم يغتسل)) يضم اللام على المشهور وقال ابن مالك يجوز الجزم عطفاً على يبول لأنه مجزوم الموضع بلا الناهية وإمكانه بني على القبح لتوكيده بالتون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النهي لقال ثم لا يغتسلن فحينئذ يتبادر الأمران في النهي عنهما لأن المحل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء قال فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل نبيه على مآل الحال والمعنى أنه إذا بول فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأته ضرباً الأمه ثم يضاجعها فإنه لم يروه أحد بالجزم لأن المراد النهي عن الضرب لأنه يحتاج في مآل حاله إلى مضاجعتها فيمتنع لاساءته إليها فلا يحصل له مقصوده وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها وفي حديث الباب ثم هو يغتسل منه ويعقب بأنه لا يلزم من تأكيده النهي أن لا يعطف عليه شيء آخر غير مؤكداً لا احتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للدلالة على أن لا يعطف عليه شيء آخر غير مؤكداً لا احتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى جازع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن البول في الماء الراكد وعنده من طريق أبي السائب عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب روى أبو داود والنهسي عنه ما في حديث واحد

الذي لا يجري ثم يغتسل فيه

واقظه لا يوان أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة واستدل به بعض الحنفية على نجس الماء المستعمل لان البول نجس الماء فكذلك الاغتسال وقد نهي عنهما معا وهو التحريم فيدل على النجاسة فيهما ورد بانها دلالة اقتران وهي ضعيفة وعلى تقدير تسليهما فلا يلزم التسوية فيكون النهي عن البول لئلا نجسه وعن الاغتسال فيه لئلا يسلب الطهورية ويزيد ذلك وضوح قوله في رواية مسلم كيف يفعل يا أبا هريرة قال يتناول ولا فدل على أن المنع من الانغماس فيه لئلا يصير مستعملا فيمتنع على الغير الانغماس به والعجابي أعلم بما عواردا لخطاب من غيره وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير طهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين بول آدمي وغيره خلافا لبعض الجنابة ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في أناء ثم يصبه فيه خلافا للظاهرية وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في هذا القليل وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه وهو أقوى لكن الفصل بالقاتين أقوى لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعتذر عن القول به بان القسلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون محملا فلا يعمل به وقواه ابن دقيق العيد لكن استدلاله غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة اذ لو أراد الصغيرة لم يحتج لذكر العدد فان الصغيرين قدروا واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة الى العرف عند أهل الجاز والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة والعلم محيط بانه ما خاطب الصحابة الا بما يفهمون فالتقي الاجمال لكن لعدم التحديد وقع الخلاف بين السلف في مقدارهما على تسعة أقوال حكاه ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالارطال واختلاف فيه أيضا ونقل عن مالك انه حمل النهي على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقيين في الكثير وقال القرطبي يمكن حمله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لانه يقضي الى نجس الماء ((قوله ثم يغتسل فيه)) كذا هنا وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد ثم يغتسل منه وكذلك المسلم من طريق ابن سيرين وكل من اللفظين يفيد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد وجهه ان الرواية بلفظ فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط والرواية بلفظ منه بعكس ذلك وكله مبني على ان الماء نجس بملاقاة النجاسة والله أعلم ((قوله باب اذا ألقى على ظهر المصلي قدر)) بفتح الدال المجهمة أي شيء نجس (أو جيفة) أي ميتة لها رائحة ((قوله لم تفسد)) محمله ما اذا لم يعلم بذلك وتعمادي ويحتمل الصحة مطلقا على قول من ذهب الى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب الى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ عليه ميل المصنف وعليه يخرج صنيع العجابي الذي استمر في الصلاة بعد ان سالت منه الماء برحى من رماه وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين ((قوله وكان ابن عمر)) هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عنه انه كان اذا كان في الصلاة فرأى في ثوبه دملقا استطاع ان يضعه وضعه وان لم يستطع خرج فغسله ثم جاء فبني على ما كان صلى واسناده صحيح وهو يقتضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والاولى راجع واسحق وأبي ثور وقال الشافعي وأحمد يعيد الصلاة ويدها مالك بالوقت فان خرج فلا قضاء وفيه بحث بطول واستدل للادواين بحديث أبي سعيد انه صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة ثم قال ان جبريل أخبرني ان فيها قدرا أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الطحاكم ولم يذكر في الحديث اعادة وهو اختيار جماعة من الشافعية وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتي في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ((قوله وقال ابن المسيب والشعبي)) كذا اللد كثير وهو الصواب وللمستعمل والسرخسي وكان فان كانت محفوظة فافسراد قوله اذا صلى على ارادة كل منهما والمراد بمسألة الدم ما اذا كان بغير علم المصلي وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المني وبمسألة القبلة ما اذا كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ وبمسألة التيمم ما اذا كان غير واجد للماء وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الاربع المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها

((باب)) اذا ألقى على ظهر المصلي قدر أوجيفة لم تفسد عليه صلاته وكان ابن عمر اذا رأى في ثوبه دما وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته وقال ابن المسيب والشعبي اذا صلى وفي ثوبه دم أو جنابة أو غير القبلة أو تيمم وصلى ثم أدرك الماء في وقته لا يعيد

عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أو ضعفت في تعليق التعليق وقد تقدمت
 الإشارة إلى مسألة الدم وأما مسألة التهم فقدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف وذهب جمع
 من التابعين منهم عطاء وابن سيرين ومكحول إلى وجوب الإعادة مطلقاً وأما مسألة بيان الخطأ في القبلة فقال
 الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيد وهو قول الأكثر أيضاً وقال في الجديد يجب الإعادة واستدل للداوين
 بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال
 العقيلي لا يروى من وجه يثبت وقال ابن العربي مستنداً بالجديد أن خطأ المجتهد يبطل إذا وجد النص بخلافه قال
 وهذا لا يتم في هذه المسألة إلا بمكة وأما في غيرها فلا يتقضى الاجتهاد بالاجتهاد وأجيب بأن هذه المسألة
 مقصورة فيما إذا اتفق الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظن القوي فليس فيه نقض اجتهاد بالاجتهاد
 والله أعلم ((قوله حدثنا عبدان)) أعاده المصنف في أوخر الجزية عنه فقال حدثنا عبدان عن عبد الله بن
 عثمان وعرفنا من سباقه هذا أن اللفظ هنا رواية أحمد بن عثمان وأما قوله عن عبدان فتقريباً لها
 لأن في إبراهيم بن يوسف مقالاً وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي وهو من صغار شيوخ
 البخاري وله في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن مخلد عن علي بن صالح عن أبي اسحق
 ورجال أسناده جميعاً كوفيون وأبو اسحق هو السدي ويوسف الراوي عنه هو ابن ابنه اسحق وأفادت
 روايته التصريح بالحديث لأبي اسحق عن عمرو بن ميمون وأحمد بن عبد الله وعين أيضاً عبد الله بن ابن
 مسعود وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مختصم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل
 الكوفة وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريبا وهذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا بأسناد أبي اسحق هذا وقد رواه الشيخان من طريق الثوري والبخاري أيضاً من طريق إسرائيل
 وزهير ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة وكلهم عن أبي اسحق وسند كرماني اختلافاً وإياهم من
 ألفوا لم يبينوا أن شاء الله تعالى ((قوله بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجداً)) بقبضته من رواية عبدان
 المذكور وحوله ناس من قريش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً ((قوله إن عبد الله)) في رواية
 الكشي عن عبد الله ((قوله وأبو جهل وأصحابه)) هم السبعة المدعو عليهم بعد بينة البراء من طريق
 الإجماع عن أبي اسحق ((قوله أذ قال بعضهم)) هو أبو جهل ومعه مسلم من رواية زكريا المذكور وزاد فيه
 وقد تشرت جزوراً بالأمس والجزور من الأبل ما يجز رأياً يقطع وهو يفتح الجيم والسلي مقصور بفتح المهملة
 هي الجملة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البهائم وأما من الآدميات فالمشيمة وحكي صاحب المحكم أنه
 يقال فيها أيضاً سلي ((قوله فيضعه)) زاد في رواية إسرائيل فيعدها إلى فرثها ودمها وسلاها ثم يهله حتى يسجد
 ((قوله فأنبت أشقي القوم)) وللكشي عن السرخسي أشقي قوم بالتشكيك فيه مبالغته لكن المقام يقتضي
 الأول لأن المشقاء هنا بالنسبة إلى أولئك الأقوام فقط كما سنقرره بعد وهو عقبة بن أبي معيط بعهمة من مصغرا
 سماء شعبة وفي سباقه عند المصنف اختصار يومهم أنه فعل ذلك ابتداءً وقد ساقه أبو داود والطحاوي في
 مسنده عن شعبة بن خنوص رواية يوسف هذه وقال فيه جاء عقبة بن أبي معيط فقلقه على ظهره ((قوله لا أغني))
 كذلك أكثر للكشي عن المسعودي لا غير ومعناها صحح أي لا أغني في كف شرهم أولاً غير شيئاً من
 فعلهم ((قوله لو كانت لي منعة)) قال النووي المنعة بفتح النون القوة قال وحكي الإسكان وهو ضعيف وجزم
 القرطبي بسكون النون قال ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتبة وقد رجح القزاز والهروري
 الإسكان في المفرد وعكس ذلك صاحب إصلاح المنطق وهو معتد بالنون قال وأما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة
 عشيرة لكونه هذلياً حليفاً وكان حلفاءه أذالك كفاراً وفي الكلام حذف تقديره طرخته عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصرح به مسلم في رواية زكريا وللبراز فانا أرب أي أخاف منهم ((قوله ويجعل
 بعضهم)) كذلك هنا بالمهملة من الحالة والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تكاثر احتمال
 أن يكون من حال يجعل بالفتح إذا ثبت على ظهره دابته أي يشب بعضهم على بعض من المرح والبطر ولمسلم

* حدثنا عبدان قال
 أخبرني أبي عن شعبة عن
 أبي اسحق عن عمرو بن
 ميمون عن عبد الله قال بينا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ساجداً * وحدثني
 أحمد بن عثمان قال حدثنا
 شريح بن مسلمة قال
 حدثنا إبراهيم بن يوسف
 عن أبيه عن أبي اسحق
 قال حدثني عمرو بن ميمون
 أن عبد الله بن مسعود
 حدثه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي عند
 البيت وأبو جهل وأصحاب
 له يملأون أذقال بعضهم
 لبعض أيكم يحيى بسلي
 جز وزبني فلان فيضعه
 على ظهره محمد إذا سجد
 فأنبت أشقي القوم بخاء به
 فنظر حتى إذا سجد النبي
 صلى الله عليه وسلم وضعه
 على ظهره بين كتفيه وأنا
 أنظر لا أغني شياؤوا كانت
 لي منعة قال فجعلوا يصمكون
 ويجعل بعضهم على بعض
 ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم ساجداً لا يرفع رأسه
 حتى جانه

فاطمة فطرحته عن ظهره
فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك
بقريش ثلاث مرات فشق
عليهم إذا دعا عليهم - قال
وكانوا يرون أن الدعوة
في ذلك البلد مستجابة ثم
سمى الله عليهم عليك بأبي
جهل وعليك بعتبة بن
ربيع وشيبة بن ربيعة
والوليد بن عتبة وأميمة بن
خالد وعقبة بن أبي معيط
وعبد السامع فلم يحفظه
قال فوالذي نفسي بيده
لقد رأيت الذين عذب رسول
الله صلى الله عليه وسلم

من رواية زكريا وعيل بالميم أي من كثرة الضجيج وكذا المصنف من رواية إسرائيل ((قوله فاطمة)) هي
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد إسرائيل وهي جويرية فأقبلت تسمى وثبت النبي صلى الله عليه وسلم
ساجدا ((قوله فطرحته)) كذلك كثرة الكشيم في بحذف المفعول زاد إسرائيل وأقبلت عليهم تشتمهم
زاد البزار فلم يردوا عليها شيئا ((قوله فرفع رأسه)) زاد البزار من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق
محمد الله وأتى عليه ثم قال أما بعد اللهم قال البزار بقوله أما بعد زيد ((قوله ثم قال)) يشعر بهالة بين
الرفع والدعاء وهو كذلك في رواية الأجلح عند البزار فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده فلما قضى
صلاته قال اللهم ولمسلم والنسائي نحوه والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو
مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحق عند الشيخين ((قوله عليك بقريش)) أي بأهل مكة
قريش والمراد الكفار منهم أو من سمي منهم فهو عام أريد به الخصوص ((قوله ثلاث مرات)) كثره
إسرائيل في روايته لفظا لا عددا وزاد مسلم في رواية زكريا وكان إذا دعا ثلاثا وإذا سأل سائل ثلاثا
((قوله فشق عليهم)) ولمسلم من رواية زكريا فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته ((قوله وكانوا
يرون)) بفتح أوله في روايته من الراي أي يعتقدون وفي غيرها بالضم أي يظنون والمراد بالبلد مكة ووقع
في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري في الثالثة بدل قوله في ذلك البلد ويناسبه قوله
ثلاث مرات ويمكن أن يكون ذلك مما بقي عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام ((قوله ثم سمي)) أي فصل
من أجل ((قوله بأبي جهل)) في رواية إسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل فلهذا سماه وكناه معا
((قوله والوليد بن عتبة)) هو ولد المذكور بعد أبي جهل ولم يختلف الروايات في أنه بعين مهمل بعد هاء مثناة
ساكنة ثم موحدة لكن عند مسلم من رواية زكريا بالفتح بدل المثناة وهو وهم قديم نبه عليه ابن سفيان
الراوي عن مسلم وقد أخرجه الأسماعيلي من طريق شيخ مسلم على الصواب ((قوله وأميمة بن خلف))
في رواية شعبة أو أبي بن خلف شعبة وقد ذكر المصنف الاختلاف فيه عقيب رواية الثوري في
الجهاد وقال الصحيح أميمة لكن وقع عنده هناك أبي بن خلف وهو وهم منه أو من شيخه أبي بكر بن عبد
الله بن أبي شيبة إذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر في مسنده فقال أميمة وكذا رواه مسلم عن أبي بكر
والأسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي بكر كذلك وهو الصواب وأطبق أصحاب المغازي على أن المقتول
ببدر أميمة وعلى أن أخاه أبيها قتل بأحد وسبأني في المغازي قتل أميمة ببدر إن شاء الله تعالى ((قوله وعد
السابع فلم يحفظه)) وقع في روايتنا بالنون وهي للجمع وفي غيرها بالياء التثنية قال الكرماني فاعل عد
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم يحفظه ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (قلت) ولا
أدرى من أين تهيأ له الجرم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل فلم يحفظه أبو إسحق
واقظه قال أبو إسحق ونسبت السابع وعلى هذا ففاعل عد عمرو بن ميمون على أن أبا إسحق قد نكح مرة
أخرى فسماه عمارة بن الوليد كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية إسرائيل عن أبي إسحق وسماع
إسرائيل من أبي إسحق في غاية الاتقان للزومه إياه لأنه بعده وكان خصيصا به قال عبد الرحمن بن مهدي
ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا أن كالا على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم وعن
إسرائيل قال كنت أحفظ حديث أبي إسحق كما أحفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد
في المذكورين لأنه لم يقتل ببدر بل ذكر أصحاب المغازي أنه مات بأرض الحبشة وله قصة مع النجاشي
إذا تعرض لامرأته فامرأته النجاشي ساعرا فتخرج في أحليل عمارة من معبره عقوبة له فتوحش وصار مع النجاشي
إلى أن مات في خلافة عمر وقصته مشهورة والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه رأى هم صريح في القلب
محمول على ألا يروى بدل عليه أن عقبة بن أبي معيط لم يطرح في القلب وإنما قتل صبرا بعد أن رحلوا عن
بدر مرحلة وأميمة بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطعا كما سبأني وسبأني في المغازي كيفية
مقتل المذكورين ببدر وزيادة بيان في أحوالهم إن شاء الله تعالى ((قوله قال)) أي ابن مسعود والمراد

بإيد هذا القدرة وفي رواية مسلم والذي بعث محمد بالحق والنسائي والذي أنزل عليه الكتاب وكان عبدا لله
قال كل ذلك تاكيدا ((قوله صري في القليب)) في رواية إسرائيل لقد رأيتهم صري يوم بدر ثم صحبوا
إلى القليب قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القليب لعنة وهذا يحتمل أن
يكون من تمام الدعاء الماضي فيكون فيه علم عظيم من أعلام النبوة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه
وسلم بعد أن ألقوا في القليب وزاد شعبة في روايته الأمانة فإنه تقطعت أوصاله زاد لأنه كان يادنا قال العلماء
وانما أمر بالقائم فيه لئلا يتأذى الناس برحمتهم والافاخر في لا يجب دفعه والظاهر أن البئر لم يكن فيها
ماء معين ((قوله قليب بدر)) بالجر على البدلية والقليب بفتح القاف وآخره وحيدة هو البئر التي لم تطو
وقيل العادية القديمة التي لا يعرف صاحبها ^{في فائدة} روى هذا الحديث ابن اسحق في المغازي قال حدثني
الاجلح عن أبي اسحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي البختري مع النبي صلى الله عليه وسلم في
سؤاله إياه عن القصة وضرب أبي البختري أباحه لوشحه إياه والقصة مشهورة في السيرة وأخرجها البرار
من طريق ابن اسحق وأشار إلى تفرد الاجلح بها عن أبي اسحق وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار
وما زادت عند المسلمين إلا تعظيمها وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ولكن
جلهم الجسد على ترك الانقياد له وفيه حله صلى الله عليه وسلم عن أذاه في رواية الطيالسي عن شعبة
في هذا الحديث أن ابن مسعود قال لم أره دعا عليهم إلا يومئذ وانما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا عليه
من الاستغفاني به حال عبادته به وفيه استحباب الدعاء ثلاثا وقد تقدم في العلم استحباب السلام ثلاثا وغير
ذلك وفيه جواز الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم محله ما إذا كان كافرا فأما المسلم لم يستحب الاستغفار له
والدعاء بالتوبة ولو قيل لادلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيد الاحتمال أن يكون أطلع صلى الله
عليه وسلم على أن المذكورين لا يؤمنون والاولى أن يدعى لكل حي بالدعاء وفيه قوة نفس فاطمة
الزهراء من غفرها الشرفها في قومها ونفسها الكونها صرحت بشتمهم وهم رؤس قريش فلم يردوا عليها وفيه
أن المباشرة أكد من السبب والاعانة لقوله في عقبه أشقى القوم مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه
كفرا وأذى للنبي صلى الله عليه وسلم لكن الشفاء هنا بالنسبة إلى هذه القصة لأنهم اشتروا في الأمر
والرضا وانفرد عقبه بالمباشرة فكان أشقاهاهم ولهذا اقتلوا في الحرب وقتل هو صبورا واستدل به على أن من
حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو عمدا وعلى هذا ينزل كلام المصنف فلو كانت
نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقا واستدل به على طهارة فريث ما يؤكل لحمه وعلى أن إزالة
النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف وحمله على ما سبق أولى وتعقب الاول بأن الفريث لم يفر دبل كان مع الدم
كافي رواية إسرائيل والدم نجس اتفاقا وأجيب بأن الفريث والدم كانا داخل السلي وجلدة السلي
الظاهرة طاهرة فكان كحل القارورة الموصلة وتعقب بأن ما ذب عنه وتقي بجميع أجزائها نجسة لأنها ممتلئة
وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتعريف ذبائحهم وتعقب بأنه يحتاج إلى تأخير ولا يكفي فيه الاحتمال وقال
النووي الجواب المرحى أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجوده استعجا بالاصل
الطهارة وتعقب بأنه يشك على قولنا بوجوب الامادة في مثل هذه الصورة وأجاب بأن الامادة انما تجب
في الفريضة فإن ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلعله أعاد وتعقب بأنه لو أعاد انقل ولم ينقل وبأن الله
تعالى لا يقره على التماذي في صلاة فاسدة وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن
فيهما قدرا ويدل على أنه علم بما أتى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته
بالدعاء عليهم والله أعلم ((قوله باب البصاق)) كذا في رواية ثعلب ولا كذا في رواية أخرى لغيره وكذا السمين
وضعت ((قوله في الثوب)) أي والبسطن ونحوه ودخل هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد
الماء لو خالطه ((قوله وقال عروة)) هو ابن الزبير وهو ابن الحكم وأشار بهذا التعليق إلى الحديث
الطويل في قصة الحديبية وسبب ما أتى به في الشروط من طريق الزهري عن عروة وقد علق منه

صري في القليب قليب
بدر ((باب البصاق والخفاط
ونحوه في الثوب)) وقال
عروة عن المسور وهو ابن
خرج النبي صلى الله عليه
وسلم زمن حديبية

فذكر الحديث وما تنضم
النبي صلى الله عليه وسلم
بجذامة الا وقعت في كف
رجل منهم فذلك بها وجهه
وجذامه * حدثنا محمد بن
يوسف قال حدثنا سفيان
عن حميد عن أنس قال
بزق النبي صلى الله عليه
وسلم في ثوبه قال أبو عبد
الله طوله ابن أبي مريم قال
أنه برنا يحيى بن أيوب قال
حدثني حميد قال سمعت أنسا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * (باب) لا يجوز
الوضوء بالنيذ ولا المسكر
وكرهه الحسن وأبو العالبة
وقال غطاء التميم أحب إلى
من الوضوء بالنيذ واللبن
* حدثنا علي بن عبد الله
قال حدثنا سفيان قال
حدثنا الزهري عن أبي
سليمة عن عائشة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
كل شراب أسكر فهو حرام
* (باب) * غسل المرأة
أبائها الدم عن وجهه

موضعا آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس ((قوله فذكر الحديث)) يعني وفيه وما تنضم
وغفل المكرماني فظن أن قوله وما تنضم إلى آخره حديث آخر بخور أن يكون الراوي سابق الحديثين سوفا
واحدا أو يكون أمر التخم وقع بالحديث انتهى ولو راجع الموضوع الذي ساق المصنف فيه الحديث
تاما ظهر له الصواب والخاتمة بالضم هي الخاتمة كذا في المحمل والصحاح وقيل بالميم ما يخرج من الفم
وبالله ما يخرج من الحلق والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه وقد نقل بعضهم
فيه الإجماع لكن روى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن إبراهيم التيمي أنه ليس بظاهر وقال ابن حزم
صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم التيمي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم ((قوله حدثنا محمد بن يوسف))
هو الفريابي وسفيان هو الثوري وقد روى أبو نعيم في مستدرجه هذا الحديث من طريق الفريابي
وزاد في آخره وهو في الصلاة ((قوله طوله ابن أبي مريم)) هو سعيد بن الحكم المصري أحد شيوخ البخاري
نسب إلى جده وأفادت روايته تصريح جيد بالسمع له من أنس خلافا لما روى يحيى القطان عن حماد بن
سليمة أنه قال حديث حميد عن أنس في البراق إنما سمعته من ثابت عن أبي نضرة فظهر أن حميد لم يسمع فيه
ومفعول سمعت الثاني محذوف للعلم به والمراد أنه كالمثني الذي قبله مع زيادات فيه وقد وقع مطلقا أيضا عند
المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حدثنا البراق باليد في المسجد ((قوله باب لا يجوز الوضوء بالنيذ
ولا المسكر)) هو من عطف العام على الخاص والمراد بالنيذ ما يبلغ حد الاسكار ((قوله وكرهه الحسن))
أي البصري روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال لا توضع بالنيذ وروى أبو عبيد من
طريق أخرى عنه أنه لا بأس به فعلى هذا فكرهه عنده على التنزيه ((قوله وأبو العالبة)) روى أبو
داود وأبو عبيد من طريق أبي خلدة قال سألت أبا العالبة عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أغتسل
به قال لا وفي رواية أبي عبيد فكرهه ((قوله وقال غطاء)) هو ابن أبي رباح روى أبو داود أيضا من طريق
ابن جريج عنه أنه كره الوضوء بالنيذ واللبن وقال إن التيمم أحب إلى منه وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء
بالانبة كلها وهو قول عكرمة مولى ابن عباس وروى عن علي وابن عباس ولم يصح عنه ما وقيل له أبو
حنيفة في المشهور عنه بنيهذا التمر واشترط أن لا يكون بحضرة ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية
وخالفه أصحابه فقال محمد بن يعقوب بن عيسى وبين التيمم قيل إيجابا وقيل استحبابا وهو قول إسحاق وقال أبو
يوسف بقول الجمهور لا يتوضأ به بحال واختاره الطحاوي وذكر قاضيان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا
القول لكن في المفيد من كتبهم إذا ألقى في الماء عترات فخلا ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بالأخلاف
يعني عندهم واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن فاني إذا واثق قال
نيذ قال ثمرة طيبة وماء طهور ورواه أبو داود والترمذي وزاد فتوضأ به وهذا الحديث أطبق علماء السلف
على تضعيفه وقيل على تقدير صحته أنه منسوخ لأن ذلك كان عكة ونزل قوله تعالى فلم تجددوا ماء فقيموا
أنما كان بالمدينة بالأخلاف أو هو محمول على ماء القيت فيه عترات يابس لم تغير له وصفا وإنما كانوا يصنعون
ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة ((قوله عن الزهري)) كذا في الأصل وغيره ولا يذر حدثنا الزهري
((قوله كل شراب أسكر)) أي كان من شأنه الاسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا قال الخطابي فيه دليل
على أن قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذي يكون
منه السكر فهو كما لو قال كل طعام أشبع فهو حلال فانه يكون ذا أعلى حل كل طعام من شأنه الاشباع وإن لم
يحصل الشبع به لبعض دون بعض ووجه احتجاج البخاري به في هذا الباب أن المسكر لا يحل شربه وما
لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقا والله أعلم وسيأتي الكلام على حكم شرب النبيذ في الأشربة إن شاء
الله تعالى ((قوله باب غسل المرأة أياها)) منصوب على المفعولية والدم منصوب على الاختصاص أو
على البدل وهو ما اشتمال أو بعض من كل وقع في رواية ابن عباس كغسل المرأة الدم عن وجهه أياها وهو
بالمعنى ((قوله عن وجهه)) في رواية الكشميهني من وجهه وعن في رواية غيره ما يجمعني من أوجه

الغسل معنى الازالة وهذه الترجمة معقودة لبيان ان ازالة التجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء به. هذا يظهر مناسبة اثر أبي العالية لحديث سهل ((قوله وقال أبو العالية)) هو الرأى يابس بكسر الراء وياه مخماتية واثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو رجع فوضوء فلما بقيت إحدى رجله قال امسحوا على هذه فانها مريضة وكان بها جرة وزاد ابن أبي شيبة انها كانت معصوبة ((قوله حدثنا محمد)) قال أبو علي الجبائي لم ينسبه أحدا من الرواة وهو عندي ابن سلام (قلت) وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وقد وقع في رواية ابن عباس كذا حدثنا محمد يعني ابن سلام ((قوله وسأله الناس)) بجهة طالية وأراد بقوله وما بيني وبينه أحد أي عند السؤال ليكون أدل على صحة سماعه اقرب منه ((قوله دوى)) بضم الدال على البناء للمجهول وحذفت إحدى الواو بن في الكتابة كداود ((قوله ما بقي أحد)) انما قال ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتبية عن سفيان ووقع في رواية الحميدي عن سفيان اختلاف الناس بأي شيء دوى بريح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي ذكر سبب هذا الجرح وتسمية قاعله في المغازي في ردة أحد ان شاء الله تعالى وكان بينها وبين حديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة ((قوله فأخذ)) بضم الهمزة على البناء للمجهول وله في الطب فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصيد فاحرقها والصفحة على الجرح فقرأ الدم وفي هذا الحديث مشروعية التدوي ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وان جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدوره من سيد المتوكلين وفيه مباشرة المرأة لايها وكذلك غيره من ذوى محارمها ومداداتها الامر اضعفهم وغير ذلك مما يأتي الكلام عليه في المغازي ان شاء الله تعالى ((قوله باب السؤال)) هو بكسر السين على الافصح ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا ((قوله وقال ابن عباس)) هذا التعليق سقط من رواية المسملي وهو طرف من حديث طويل في قصة ميث ابن عباس عند خاتمه يؤمنه يشاهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بالقطعة هذا في تفسير آل عمران واقضى كلام عبد الحق انه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بجيد ((قوله عن أبي بردة)) هو ابن أبي موسى الأشعري ((قوله يستن)) بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن بالكسر والفتح اما لان السؤال يعر على الاسنان اولانه يستن أي يحدها ((قوله يقول)) أي النبي صلى الله عليه وسلم أو السؤال مجازا ((قوله أع أع)) بضم الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأشار ابن التين الى ان غيره رواه بفتح الهمزة ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد الله عن حماد بن عمار عن أبيه قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته على الهمزة وكذا أخرجه البيهقي من طريق اسمعيل القاضي عن عمار وهو أبو النعمان شيخ البخاري فيه ولا يداوهم حمزة مكسورة ثم هاء وللجوزقي بجاه مجعمة بدل الهاء والرواية الاولى أشهر وانما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الحروف وكما ترجع الى حكاية صوته اذ جعل السؤال على طرف لسانه كما عند مسلم والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد بن حنبل في الحديث وقال هنا كانه يهوع والتهوع التقى أي له صوت كصوت المتقي على سبيل المبالغة ويستفاد منه مشروعية السؤال على اللسان طولا أما الاسنان فالأحب فيها أن تكون مرضا وفيه حديث مرسل عند أبي داود وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء وفيه تأكيد السؤال وانه لا يختص بالاسنان وانه من باب التنظيف والتطيب لا من باب ازالة القاذورات لكونه صلى الله عليه وسلم لم يحنث به وبوقوع عليه استيائك الامام بحضرة رعيته ((قوله عن حذيفة)) هو ابن اليمان والاسناد كله كوفيون ((قوله يشوص)) بضم الميم وسكون الواو بعدها همزة وتشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في الصحاح وفي الحكم الغسل عن كراع والتنقية عن أبي عبيد والذلك عن ابن الانباري وقيل الامر ار على الاسنان من أسفل الى فوق واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة وهي ريج ترفع القلب عن موضعه وعكسه الخطابي فقال هو ذلك الاسنان بالسؤال أو الاصابع عرضا قال ابن دقيق العيد فيه استحباب السؤال عند القيام من النوم لان النوم مقتض لتغير القوم لما يتصاعد اليه من أبخرة

وقال أبو العالية امسحوا على رجلي فانها مريضة * حدثنا محمد بن قيس قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي حازم مع سهل بن سعد الساعدي وسأله الناس وما بيني وبينه أحد بأي شيء دوى بريح النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بقي أحد أعلم به مني كان علي يحيى بترسه فيه ماء وفاطمة تغسل عن وجهه الدم فأخذ حصيدا فاحرق فخشي به جرحه * (باب) السؤال وقال ابن عباس بت هذا النبي صلى الله عليه وسلم فاستن * حدثنا أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه قال أنبت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يستن سؤال يده يقول أع أع والسؤال في فيه كأنه يهوع * حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يشوص فاه بالسؤال

قال أراي أنسوك بسؤال
خافني رجلان أحدهما
أكبر من الآخر فقلت
السؤال الأصغر منهما
فقبل لي كبر فدفعته الى
الاكبر منهما قال أبو عبد
الله اختصره نعيم عن ابن
المبارك عن أسامة عن
نافع عن ابن عمر (باب) *
فضل من بات على الوضوء
* حدثنا محمد بن مقاتل
قال أخبرنا عبد الله قال
أخبرنا سفيان عن منصور
عن سعد بن عبيدة عن
البراء بن عازب قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا أتيت مضجعت فتوضأ
وضوءك للصلاة ثم اضطجع
على شفتك الايمن ثم قل
اللهم أسلمت وجهي اليك
وفوضت أمري اليك
وأجأت ظهري اليك
رغبة ورهبة اليك لا ملجأ
ولا منجأ منك الا اليك اللهم
آمنت بكتبك التي أنزلت
فان مت من ليلة فأت
على الفطرة واجعلهن
آخر ما تتكلم به قال
فرددها على النبي صلى الله
عليه وسلم فلما بلغت اللهم
آمنت بكتبك التي أنزلت
قلت ورسولك قال لا
ونبيك الذي أرسلت

٣ قوله واغير أبي ذر على
وضوءه كذا بالنسخ التي
بأيدينا وعبارة القسطلاني

المعدة والسؤال آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه قال وظاهر قوله من الليل عام في كل حالة ويحتمل
أن يخص بما إذا قام الى الصلاة (قلت) ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة بالمفطاة إذا قام للتهجد ولمسلم
نحوه وحديث ابن عباس يشهد له وكان ذلك هو السرف في ذكره في الترجمة وقد ذكر المصنف كثيراً
من أحكام السؤال في الصلاة وفي الصيام كما سيأتي في أما كنهان شاء الله تعالى (قوله باب دفع السؤال الى
الاكبر) وقال عفان قال الاسماعيلي أخرجه البخاري بالرواية (قلت) وقد وصله أبو عوانة في صحيحه
عن محمد بن اسحق الصغاني وغيره عن عفان وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه (قوله أراي) بفتح
الهمزة من الرؤية ورواهم من ضمها في رواية المستقلى رأيت بتقديم الراء والاول أشهر ولمسلم من طريق علي
ابن نصر الجهمي عن صفوان أراي في المنام وللإسماعيلي رأيت في المنام فـ إلى هذا فهو من الرؤيا (قوله
فقبل لي) قائل ذلك جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك (قوله كبر) أي قسم الاله كبر
في السن (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري (اختصره) أي المتن (نعيم) هو ابن حماد وأسامة هو ابن زيد
اليثبي المدني ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الاوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ أمرني جبريل أن أكبر
ورواه في الغيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن حماد بن موسى عن نعيم بلفظ أن أقدم الا كبر وقد
رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والاسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ وأبى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن فأعطاها أكبر القوم ثم قال إن جبريل أمرني أن أكبر وهذا يقتضي أن
تكون القضية وقعت في اليقظة ويجمع بينه وبين رواية صفوان ذلك لما وقع في اليقظة أخبرهم صلى الله
عليه وسلم بما رآه في النوم تنبيهاً على أن أمره بذلك يوحى متقدماً لحفظ بعض الروايات لم يحفظ بعض ويشهد
لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن
وعنده رجلان فأوحى اليه أن أعط السؤال الاكبر قال ابن بطال فيه تقديم ذي السن في السؤال ويلحق
به الطعام والشراب والمشى والكلام وقال المهلب هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس فاذا ترتبوا فالسنة حينئذ
تقديم الايمن وهو صحيح وسيأتي الحديث فيه في الاشرية وفيه ان استعمال سؤال الغير ليس بذكره الا ان
المستحب أن يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغطيني السؤال لا يغسله فأبداً به فأستاك ثم أغسله ثم أدفعه اليه وهذا دل على عظيم أدبه وكبير فطنتها
لانها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته تأدياً بآرامتها لا ويحتمل أن يكون المراد
بأمرها غسله تطيبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله والله أعلم (قوله باب فضل من بات على الوضوء) واغير
أبي ذر على وضوءه ٣ (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر
(قوله فتوضأ) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون
مخصوصاً بمن كان محدثاً ووجه مناسبه للترجمة من قوله فان مت من ليلة فأت على الفطرة والمراد
بالفطرة السنة وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء وليس فيها ذكر الوضوء الا في
هذه الرواية وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث عن
علي أخرجه البزار وليس واحداً منهما على شرط البخاري وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب
الدعوات ان شاء الله تعالى (قوله واجعلهن آخر ما تقول ع) في رواية الكشميهني من آخر وهي تبين
انه لا يمنع أن يقول بعد من شياً مما شرع من الذي ذكر عند النوم (قوله قال لا ونبيك الذي أرسلت) قال
الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى قال ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك الى انه كان
نيباً قبل أن يكون رسولاً أو لانه ليس في قوله ورسولك الذي أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي
أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا
اختلف المعنى فكانه أراد أن يجمع الوصفين صريحاً وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة أو لان

باب فضل من بات على الوضوء بالالف واللام ولا يوي ذرو الوقت والاصلي وضوءه بالتكثير اه فليحذر اه معصية
قوله واجعلهن آخر ما تقول اه هذه رواية وعلمها كتب شارحنا والرواية التي شرحها القسطلاني واجعلهن آخر ما تتكلم به اه معصية

ألفاظ الاذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان برادفه في الظاهر أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يثقف عنده أو ذكره احترازاً عن أن يرسل من غير نبوة بكبريل وغيره من الملائكة لأنهم هم رسل لا أنبياء فلهذا أراد تخليص الكلام من اللبس أولاً لأن لفظ النبي أمده من لفظ الرسول لأنه مشترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً وعلى هذا نقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه وأما من استدل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلاً في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه وكذا الإحقة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لكون الأول أخص من الثاني لأننا نقول الذات لله برعنا في الرواية واحدة فبأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها الملائكة بها علم المقصد بالخبر عنه ولو بناهت معاني الصفات كما لو أبدل اسمها بكنية أو كنية باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري أرعن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي بناها من إرادة التوقيت وغيره والله أعلم * (تنبيه) * النسكة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في البقطة وقوله في نفس الحديث واجعلهن آخر ما تقول فأشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادي للصواب * (خاتمة) * اشتمل كتاب الوضوء ومأمرة من أحكام المياه والاستنابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثاً الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثاً فالمكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً والخالص منها أحد وعشرون حديثاً ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توشاً مرة مرة وحديث أبي هريرة ابني أجمار وحديث ابن مسعود في الجرب والروثة وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعيد بن جبير في المص على الخفين وحديث عمر بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحديث أنس إذا نهس في الصلاة فليغم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في من وحديث أنس في البراق في الثوب وفيه من الآثار الموقوفة على العمابة والتابعين ثمانية وأربعون أثراً الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة والله أعلم

((قوله بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب الغسل))

كذا في رواية بتقديم البسملة وللاكثر بالعكس وقد تقدم توجيه ذلك وحذفت البسملة من رواية الأصيلي وعنده باب الغسل وهو بضم الغين اسم للاغتسال وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم وقيل الغسل بالفتح فعل المقتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء واختلاف في وجوب ذلك فلم يوجب له إلا أكثر ونقل عن مالك والمزني وجوبه واحتج ابن بطال بالاجماع على وجوب أمره أن يبدل على أعضاء الوضوء عند غسلها قال فيجب ذلك في الغسل قياساً لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للمترضى من غير أمره فبطل الاجماع وانتفت الملائمة ((قوله وقول الله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا)) قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن (قلت) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيفة وهي أن لفظ التي في المائدة ظاهر وأقربها الجمال والفظ التي في النساء حتى تغتسلوا فقيها

* (بسم الرحمن الرحيم)

(كتاب الغسل)

وقول الله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يري الله أيجهل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون وقوله جل ذكره يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا طارى سبيل حتى تغتسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفواً غفوراً

تصرح بالاعتسالة وبيان للتطهير المذكور ودل على أن المراد بقوله تعالى فاطهروا فاعطسوا قوله تعالى
 في الخائف ولا تقر بوهن حتى يطهروا فاذا تطهروا أي اغتسلوا اتفاقاً ودلت آية النساء على أن استحالة
 الجنب الصلاة وكذا اللبس في المسجد يتوقف على الاعتسالة وحقيقة الاعتسالة غسل جميع الأعضاء مع
 تغيير ما للعبادة عملاً للعادة بالنية ((قوله باب الوضوء قبل الغسل)) أي استحبابه قال الشافعي رحمه الله في الام
 فرض الله تعالى الغسل مطلقاً لم يذكرفيه شيئاً يبدأ به قبل شيء فكيف ما جاء به المقتسل أجزاءه إذا أتى بغسل
 جميع بدنه والاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو في الموطأ كذلك
 قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى في ذلك (قلت) وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من
 الحفاظ غير مالك كما سنشئ إليه ((قوله كان إذا اغتسل)) أي شرع في الفعل ومن في قوله من الجنابة سيئبة
 ((قوله بدأ فغسل يديه)) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذروسيأتين في حديث ميمونة
 تقوية ذلك ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه زيادة ابن عيينة في
 هذا الحديث عن هشام قبل أن يدخلهما في الأناورواه الشافعي والترمذي وزاد أيضاً ثم يغسل فرجه وكذا
 لمسلم من رواية أبي معاوية ولا بن داود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام وهي زيادة جليسة لان
 بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل ((قوله كما يتوضأ للصلاة)) فيه احتراز عن الوضوء اللغوي
 ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية
 الجسد في الغسل ويحتمل أن يكتفى بغسلها في الوضوء عن عادته وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة
 في أول عضو وانما قدم غسل أعضاء الوضوء بشرطها وتصل له صورة الطهارة بين الصغرى والكبرى
 وإلى هذا جرح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء
 لكن بنية غسل الجنابة ونقل ابن بطال الاجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب
 جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء لا يحدث ((قوله فيخلل بها)) أي
 بأصابعه التي أدخلها في الماء واسلم ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر والترمذي والنسائي من
 طريق ابن عيينة ثم يشرب شعره الماء ((قوله أصول الشعر)) ولا كشهين أصول شعره أي شعر رأسه
 ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي بخلل بها شق رأسه الايمن فيتبع بها أصول الشعر ثم
 يفعل بشق رأسه الايسر كذلك وقال القاضي عياض احتج به بعضهم على تخليل شعر الجسد في الغسل
 اما العموم قوله أصول الشعر واما بالقياس على شعر الرأس وفائدة التخليل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة
 ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء وتابس البشرة لا يصيبها بالاصب ما تأذي به ثم هذا التخليل غير
 واجب اتفاقاً الا ان كان الشعر ملبداً بشئ يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله والله أعلم ((قوله ثم يدخل))
 انما ذكره بلفظ المضارع وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو الاصل لا رادة استحضار صورة الحال للسامع
 ((قوله ثلاث غرف)) بضم المجمة وقص الراجمع الرائع غرفة وهي قدر ما يعرف من الماء بالكف والكشمة
 ثلاث غرفات وهو المشهور في جمع القلة وفيه استحباب التثليث في الغسل قال النووي ولا نعلم فيه
 خلافاً الا ما انفرد به الماوردي فانه قال لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي
 في شرح الفروع وكذا قال القرطبي وحل التثليث في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآية
 قريباً فان مقتضاها ان كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس وسيأتى في آخر الكلام على حديث
 ميمونة زيادة في هذه المسئلة ((قوله ثم يفيض)) أي يسيل والافاضة الاسالة واستدل به من لم يشترط ذلك
 وهو ظاهر وقال المازري لا حجة فيه لان أفاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم (قلت) ولا يخفى ما فيه
 والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار (قلت) بل ورد
 ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة انها وصفت غسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يغمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه

* (باب) * الوضوء قبل
 الغسل * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان اذا
 اغتسل من الجنابة بدأ
 فغسل يديه ثم توضأ كما
 يتوضأ للصلاة ثم يدخل
 أصابعه في الماء فيخلل بها
 أصول الشعر ثم يصب
 على رأسه ثلاث غرف
 بيديه ثم يفيض الماء

ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً ((قوله على جلده كله)) هذا التام كيلا يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل
 بعدما تقدم وهو يؤيد الاحتمال الاول ان الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فينبوي المغسل الوضوء
 ان كان محدثاً والافسنة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب اكمال الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل
 الرجلين الى فراغه وهو ظاهر من قولها كما يتوضأ للصلاة وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه
 لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه
 وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام قال البيهقي هي غريبة صحيحة (قلت) لكن في رواية
 أبي معاوية عن هشام مقال نعم له شاهد من رواية أبي سلمة عن عائشة آخرجه أبو داود الطيالسي فذكر
 حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره فإذا فرغ غسل رجليه فامأ أن تحمل الروايات عن
 عائشة على أن المراد بقولها وضوءه للصلاة أي أكثره وهو ما سوى الرجلين أو يحمل على ظاهره ويستدل
 برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم غسل رجليه
 أي أفاض غسلهما الاستيعاب الغسل بعد ان كان غسلهما في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب ثم يفيض
 على جلده كله ((قوله حدثنا محمد بن يوسف)) هو الفريابي وسفيان هو الثوري وجزم الكرماني بأن محمد
 بن يوسف هو البسكندي وسفيان هو ابن عيينة ولا أدري من أين لذلك ((قوله وضوءه للصلاة غير رجليه))
 فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الى آخره وهو مخالف لظاهر رواية عائشة ويمكن الجمع بينهما
 اما بحمل رواية عائشة على الجواز كما تقدم واما بحمله على حالة أخرى وبحسب اختلاف هاتين الحالتين
 اختلاف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان المكان
 غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فالتقديم وعند الشافعية في الفضل قولان قال الثوري أحدهما
 وأشهرهما ومختارهما انه يكمل وضوءه قال لان أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى كذا قال
 وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك بل هي اما محتملة كرواية توضح وضوءه للصلاة أو ظاهرة
 في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهداهما من طريق أبي سلمة ويوافقها أكثر الروايات عن
 ميمونة أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ورواها في المقطع والفقه على جميع من رواه عن
 الأعمش وقول من قال انما فعل ذلك مرة لبيان الجواز متعقب فان في رواية أحمد عن أبي معاوية عن
 الأعمش ما يدل على المواظبة ولفظه كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ بغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله
 فيغسل فرجه فذكر الحديث وفي آخره ثم يتنقى فيغسل رجليه قال القرطبي الحكمة في تأخير غسل
 الرجلين يحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء ((قوله وغسل فرجه)) فيه تقديم وتأخير لان غسل
 الفرج كان قبل الوضوء اذ الواو لا تقتضي الترتيب وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب
 الستر في الغسل فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخط ثم الوضوء غير رجليه وأتى
 بهم الدالة على الترتيب في جميع ذلك ((قوله هذه غسله)) الإشارة الى الأفعال المذكورة أو التقدير هذه
 صفة غسله ولا يكشميني هذا غسله وهو ظاهر وأشار الامام عيسى الى ان هذه الجملة الأخيرة مدرجة من
 قول سالم بن أبي الجعدان زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش واستدل البخاري بحديث ميمونة
 هذا على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الافراغ بالعين على الشمال للمغترف من الماء لقوله في رواية
 أبي عوانة وحفص وغيرهما ثم أفرغ يمينه على شماله وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل
 الجنابة لقوله فيها ثم تمضمض واستنشق وتغسل به الحنفية للقول بجوبهما وتعقب بأن الفعل المجرد لا يدل
 على الوجوب الا اذا كان بياناً للجمل يتعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك قاله ابن دقيق العيد وعلى
 استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الارض لقوله في الروايات المذكورة ثم ذلك يده بالارض أو
 بالحائط قال ابن دقيق العيد وقد يؤخذ منه الا كتهاء بغسل واحدة لازالة النجاسة والغسل من الجنابة لان
 الاصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح الثوري وغيره أنه يجوزى لكن لم يتعين في هذا الحديث أن

على جلده كله * حدثنا
 محمد بن يوسف قال حدثنا
 سفيان عن الأعمش عن
 سالم بن أبي الجعدان عن
 كريب عن ابن عباس عن
 ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم قالت توضأ
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وضوءه للصلاة غير
 رجليه وغسل فرجه وما
 أصابه من الأذى ثم أفاض
 عليه الماء ثم نضح رجليه
 فغسلهما هذه غسله من
 الجنابة

ذلك كان لازالة نجاسة بل يحتمل أن يكون للتنظيف فلا يدل على الاستبراء وأما ذلك البعد بالارض
فلا مبالغة فيه ليكون أنق كما قال البخاري وأبعد من استدلال به على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج
لان الغسل ليس مقصودا على ازالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما أصابه من أذى ليس بظاهر في النجاسة
أيضا واستدل به البخاري أيضا على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى أن من توضأ بنية الغسل
ثم أكمل باقي أعضائه بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث وعلى جواز نفق اليمين من ماء الغسل
وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه لا تنقضوا أيديكم في الوضوء فانها مراح
الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووي وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل
من حديث أبي هريرة ولولم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا لأن يحتاج به وعلى استحباب التستر
في الغسل ولو كان في البيت وقد عقد المصنف لكل مسألة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمقاربة الطريق
ومدارها على الأعمش وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخر وقد جعت فوائد في هذا الباب وصرح
في رواية حفص بن غياث عن الأعمش بسماع الأعمش من سالم فأن تديسه وفي الإسناد ثلاثة من التابعين
على الولاء للأعمش وسالم وكريش وصحبا بيان ابن عباس وخاتمه مهونة بنت الحرث وفي الحديث من الفوائد
أيضا جواز الاستهانة بأعضاء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره وضعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم غسل في رواية عبد الواحد ما يغتسل به وفيه خدمة الزوجات لازواجهن وفيه الصب باليمين
على الشمال لغسل الفرج ما وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراض في الاستبراء
في المساء وفيه ما لا يستغنى عنه من الماء في أبرد الأوقات في تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء
الوضوء ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء وتمسك به المالكية
لقولهم إن وضوء الغسل لا تمسح فيه الرأس بل يكفي عنه بغسلها واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة
 وغيره فتناوته في باطن يأخذ به على كراهية التنشيف بعد الغسل ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق اليها
الاحتمال فيجوز أن يكون عدم الاخذ لا مخرأخر لا يتعلق بكراهية التنشيف بل لا مخرأخر لا يتعلق بالخرقة أو
لكونه كان مستهلا أو غير ذلك قال المهلب يحتمل ترك الثوب لا بقايركة الماء أو للتواضع أو لشيء رآه في
الثوب من حرير أو مخ وقدر وقع عند أحد والاسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش
قال فذكرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال لا بأس بالمنديل وإنما رده مخافة أن يصير طاعة وقال التيمي في شرحه
في هذا الحديث دليل على أنه كان يتشف ولو لا ذلك لم تأنه بالمنديل وقال ابن دقيق العيد نفق الماء بيده يدل
على أن لا كراهية في التنشيف لأن كلاهما إزالة وقال النووي اختلف أصحابنا فيه على خمسة أو خمسة
أشهرها أن المستحب تركه وقيل مكروه وقيل مباح وقيل مستحب وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء
واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر بخلاف من غلام الحنفية فقال بنجاسته ((قوله
باب غسل الرجل مع امرأته عن عروة)) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري وخالفهم إبراهيم
ابن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ورجح أبو زرعة الأول ويحتمل أن يكون
للزهري شيخان فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى ((قوله أنا والنبي)) يحتمل أن
يكون مفعولا معه ويحتمل أن يكون عطا على الفخير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها
هي السبب في الاغتسال فكانها أصل في الباب ((قوله من أتاه واحد من قدح)) من الأولى ابتدائية والثانية
بيانية ويحتمل أن يكون قدح بدلا من أتاه بتكرار حرف الجر وقال ابن التين كان هذا الناء من شبه وهو
بنفق المجهمة والموحدة كما تقدم توضيحه في نسخة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد وكان مستندة مارواه
المسالك من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه تور من شبه ((قوله يقال له الفرق))
وبالملك عن الزهري هو الفرق وزاد في روايته من الجنابة أي بسبب الجنابة ولا يبيد الطيمالسي عن ابن
أبي ذئب وذلك القدح يومئذ يدعي الفرق قال ابن التين الفرق يتسكن الرأوي يناه بفتحها وجوز بعضهم

* (باب) * غسل الرجل
مع امرأته * حدثنا آدم
ابن أبي إياس قال حدثنا
ابن أبي ذئب عن الزهري
عن عروة عن عائشة
قالت كنت أغتسل أنا
والنبي صلى الله عليه وسلم
من إناء واحد من قدح
يقال له الفرق

الاميرين وقال القتيبي وغيره هو بالقض وقال النووي القضي أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي انه الصواب
قال رليس كما قال بل هما لغتان (قلت) لعل مستند الباجي ما حكاه الازهرى عن ثعلب وغيره الفرق بالقض
والمدون يسكنونه وكلام العرب بالقض انتهى وقد حكى الاسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل
الحنفة والذي في روايتنا هو القضي والله أعلم وحكى ابن الاثير ان الفرق بالقض ستة عشر رطلا وبالسكان مائة
وعشرون رطلا وهو غريب وأما مقدار فمعهده مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهرى في هذا الحديث
قال سفيان يعني ابن عيينة الفرق ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجماهير وقيل الفرق صاعان لكن قيل
أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلا وله بريد اتفاق أهل اللغة والا
فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم ان الصاع ثمانية أرطال وتسكروا بما روى عن مجاهد في هذا
الحديث إلا أنى عن عائشة أنه حرز الاناء ثمانية أرطال والصحيح الاول فان الحز لا يعارض به التحديد وأيضا
فلم يصرح مجاهد بأن الاناء المذكور صاع فعمل على اختلاف الاواني مع تقاربها أو يؤيد كون الفرق ثلاثة
أصع ما رواه ابن جبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ قد رسته أقساط والقسط بكسر القاف وهو باتفاق
أهل اللغة نصف صاع ولا اختلاف بينهم ان الفرق ستة عشر رطلا فصاع ان الصاع خمسة أرطال وثلاث
ونفوط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لماء الغسل ثمانية أرطال والذي لكافة الفطر وغيرها خمسة
أرطال وثلاث وهو ضعيف ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودي على
جواز نظر الرجل الى عورة امرأته وعكسه ويؤيده ما رواه ابن جبان من طريق سليمان بن موسى انه سئل
عن الرجل ينظر الى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بعينها وهو
نص في المسئلة والله أعلم ﴿قوله باب الغسل بالصاع﴾ أى بل الصاع ونحوه أى ما يقارب به والصاع
تقدم انه خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد وهو على ما قال الراعى وغيره مائة وثلاثون درهما ورجح النووي
انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال انه
كان في الاصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة اسباع ثم زادوا فيه مائة مثقالا لارادة جبر الكسر فصار مائة
وثلاثين قال والعمل على الاول لانه هو الذى كان موجودا وقت تقدير العلماء به ﴿قوله حديثنا عبد الله بن
محمد﴾ هو الجعفي وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر بن حفص أى ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص
شارك شيخه أباسلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهري يامدنيا مشهورا بالكيفية وقد قيل ان اسم
كل منهما عبد الله ﴿قوله وأخوه عائشة﴾ زعم الداودي انه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقال غيره
هو أخوه الامها وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما لما روى مسلم من طريق معاذ والنسائي من
طريق خالد بن الحارث وأبو هوالة من طريق يزيد بن هرون كلهم عن شعبة في هذا الحديث انه أخوها من
الرضاعة وقال النووي وجاعة انه عبد الله بن يزيد معتمد بن علي ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي
قلاية عن عبد الله بن يزيد بن ربيعة عن عائشة عنها فذكر حديثا غير هذا ولم ينعين عندي انه المراد هنا لان لها
أخا آخر من الرضاعة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الادب المفرد للبخاري
وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه وعبد الله بن يزيد بصري وكثير بن عبيد كوفي فيحتمل
ان يكون الميم هنا أحدهما ويحتمل ان يكون غيرهما والله أعلم ﴿قوله قد عت باناء نحو﴾ بالجر والتسوين
صفة لاناء وفي رواية كريمة نحو بالنصب على أنه نعت للمجرور باعتبار الهمل أو باناء راعنى ﴿قوله
وبيننا وبينها حجاب﴾ قال القاضي عياض ظاهره انما رايان عملها في رأسها وأطاني جسدها مما يحل نظره
للمحرم لانها خالة أبي سلمة من الرضاعة أرضعته أختها أم كلثوم وانما سترت أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم
النظر اليه قال والالم يكن لاغتسالها بحضرتها معا معنى وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لانه
أوقع في النفس ولما كان السؤال محتملا للكيفية والكيفية ثبتت لهما ما يدل على الامر من معامالكيفية
فبالاقتصار على افاضة الماء واما الكيفية فبالاكتفاء بالصاع ﴿قوله قال أبو عبد الله﴾ أى البخاري

﴿باب﴾ الفصل بالصاع
ونحوه ﴿حديثنا عبد الله
ابن محمد قال حديثي عبد
الصمد قال حديثي شعبة
قال حديثي أبو بكر بن
حفص قال سمعت أباسلمة
يقول دخلت أنا وأخوه
عائشة على عائشة فسألها
أخوها عن غسل النبي
صلى الله عليه وسلم فدعت
بأناء نحو من صاع فاغتسلت
وأفاضت على رأسها
وبيننا وبينها حجاب قال
أبو عبد الله

المصنف (قال يزيد بن هرون) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستدرجيهما ((قوله ويزيد))
 بالزاي المجهمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الإسماعيلي وزاد في روايتهما من الجنازة وعندهما أيضا
 على رأسها ثلاثا وكذا عند مسلم والنسائي ((قوله والجدى)) يضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جده
 ساحل مكة وكان أصله من هالكته سكن البصرة ((قوله قدر صاع)) بالكسر على الحكاية ويجوز أن نصب
 كما تقدم والمراد من الروايتين أن الاغتسال وقع على الصاع من الماء تقريرا لا تحريدا ((قوله حدثنا عبد الله
 ابن محمد)) هو الجعفي ((قوله حدثنا يحيى بن آدم)) قال أبو علي الجبائي ثبت لجميع الرواة إلا يابى ذر عن
 الخوى فسقط من روايته يحيى بن آدم وهو وهم فلا يتصل السند إليه ((قوله زهير)) هو ابن معاوية وأبو
 اسحق هو السدي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر ((قوله هو
 وأبوه)) أي علي بن الحسين (وعنده) أي عند جابر ((قوله قوم)) كذا في النسخ التي وقفت عليها من
 البخاري ووقع في العمدة وعنده قومه بزيادة الهاء وجعلها شراها فميراي عود على جابر وفيه ما فيه وليست
 هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك وارد أيضا على قوله أنه يخرج المتفق ((قوله فسأله عن الغسل)) أفاد
 اسحق بن راهويه في مسنده أن متولى السؤال هو أبو جعفر الرازي فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن
 أبيه قال سألت جابرا عن غسل الجنابة وبين النسائي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي
 الأحوص عن أبي اسحق عن أبي جعفر قال عمار بن يافى الغسل عند جابر فكان أبو جعفر متولى السؤال ونسب
 السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازا لقصد فهم ذلك ولهذا أفرد جابر الجواب فقال يكفيك وهو بفتح أوله
 وسبأني من يدها هذا الموضع في الباب الذي يليه ((قوله فقال رجل)) زاد الإسماعيلي منهم أي من القوم
 وهذا يؤيد ما ثبت في روايته أن هذا القائل هو الحسين بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يعرف بأبوه بابن
 الخنيفة كما جزم به صاحب العمدة وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي وجابر أنصاري ((قوله أوفى))
 يحتمل الصفة والمقدار أي أطول وأكثر ((قوله وخبر منك)) بالرفع عطف على أوفى الخبر به عن هو وفي
 رواية الأصمعي أو خير بالانصب عطف على الموصول ((قوله ثم أمنا)) فاعل أمنا هو جابر كما سبأني ذلك وأخفا
 من قوله في كتاب الصلاة ولا التفات إلى من جعله من مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا
 الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم والانتفاء إلى ذلك وفيه
 جواز الرد بهنك على من عارضه بغير علم إذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وفيه
 كراهية التنطع والاسراف في الماء ((قوله عن عمرو)) هو ابن دينار وفي مسند الحميدي حدثنا سفيان
 أنا عمرو أنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور ((قوله قال أبو عبد الله)) هو المصنف ((قوله كان
 ابن عيينة)) كذا رواه عنه أكثر الرواة وأما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سماع منه فقدمنا وأما البخاري
 رواه أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين لأن من جهة المرجحات عندهم قدم السماع لأنها مظنة قوة حفظ
 الشيخ ولو رواية الأخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددا وملازمة أسفيان
 ورجعها للإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله
 عليه وسلم في حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على أنه أخذ عنه وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي
 والحميدي وابن أبي عمير وابن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان ومسلم والنسائي وغيرهما من
 طريقه ويستفاد من هذا البحث أن البخاري لا يرى التسوية بين عن فلان وبين أن فلانا وفي ذلك بحث
 يطول ذكره وقد حققته فيما كتبه على كتاب ابن الصلاح وأدعى بعض المصنفين أن حديث ميمونة هذا
 لا مناسبة له بالترجمة لأنه لم يذكر فيه قدر الأناء والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي أن أوانهم
 كانت صفارا كما صرح به الشافعي في عدة مواضع فيدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه أي نحو الصاع
 أو يحتمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما ما زوجه له واغتسلت معه
 فيكون حصه كل منهما أن يزد من صاع فيدخل تحت الترجمة بالتقريب والله أعلم ((قوله باب من أفاض

قال يزيد بن هرون ويزيد
 والجدى عن شعبة قدر
 صاع حدثنا عبد الله بن
 محمد قال حدثنا يحيى بن
 آدم قال حدثنا زهير عن
 أبي اسحق قال حدثنا أبو
 جعفر أنه كان عند جابر بن
 عبد الله هو وأبوه وعنده
 قوم فسأله عن الغسل
 فقال يكفيك صاع فقال
 رجل ما يكفيك فقال جابر
 كان يكفي من هو أوفى منك
 شعرا وخبر منك ثم أمنا في
 ثوب * حدثنا أبو نعيم قال
 حدثنا ابن عيينة عن عمرو
 عن جابر بن زيد عن ابن
 عباس أن النبي صلى الله
 عليه وسلم وميمونة كانا
 يغتسلان من أناء واحد قال
 أبو عبد الله كان ابن
 عيينة يقول أخبر عن
 ابن عباس عن ميمونة
 والعجيج ما رواه أبو نعيم
 * (باب) * من أفاض

على رأسه ثلاثا) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك (قوله حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي
 وقد علا عنه في هذا الاسناد ونزل في الباب الذي قبله وأبو اسحق هو السبيعي أيضا وسليمان بن صرد
 خراعي وهو من أفاضل الصحابة وأبو بصير المهملة وقع الرأى وشيخه من مشاهير الصحابة فقيهه رواية
 الاقران (قوله أما أنا فأفيض) بضم الهمزة وقسم أما محذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من
 هذا الوجه وأوله عنده ذكره عند النبي صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة فذكره ولمسلم من
 طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عمار وفي الغسل عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم
 أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا هو القسم المحذوف ودل قوله ثلاثا على ان المراد
 بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر ان الذين سألو عن ذلك هم وفد ثقف والسباق مشعر بأنه
 صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض الا ثلاثا وهي محتملة لان تكون للتكرار ومحتملة لان تكون للتوزيع
 على جميع البدن لكن حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتمال الاول وسند كرمافيه (قوله كاتيهما)
 كذا اللد كثر ولشكهم في كلاهما وحكي ابن التميمي ان في بعض الروايات كاتيهما وهي مخرجة على
 من يراها تنبيه ويرى ان التثنية لا تنبغي كقولهم قد بلغنا في الحديث عايناهما وهكذا القول في رواية الكشيهم في
 وهو مذهب الفراء في كذا خلافا للبصريين ويمكن أن يخرج الرفع فيه ما على القطع (قوله حدثني)
 ولدا صلي حدثنا (محمد بن بشار) هو بن دار كما صرح به الامام عيسى في روايته حيث أخرجه عن الحسن
 ابن سفيان وغيره عنه وأبو بصير المهملة وتثنية المجهمة بالاختلاف وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله
 أبو علي الجبائي وجاءه بعده وخلف بعض المتأخرين فضبطه بثلاثة وسين مهملة وانما ثبت عليه لثلاثة
 به فانه لا يخفى على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن (قوله مخول) بكسر أوله واسكان المجهمة وبوزن محمد
 أيضا وهذا الوجهان في رواية أبي ذر والاول للذكر الثاني لابن عساكر وليس له في البخاري سوى هذا
 الحديث ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر (قوله بفرع) بضم أوله (قوله ثلاثا) أي غرفات
 زاد الامام عيسى قال شبهة أظنه من غسل الجنابة وفيه وقال رجل من بني هاشم ان شعري كثير فقال جابر
 شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أكثر من شعرك وأطيب (قوله حدثنا معمر) باسكان المعين في أكثر
 الروايات وبه جزم المزي وفي رواية القاسمي بوزن محمد وبه جزم الحارثي له أيضا في البخاري غير هذا
 الحديث وقد ينسب إلى بده سام فيقال معمر بن سام وهو بالمهملة وتخفيف الميم (قوله ابن عمك) فيه
 تجوز فانه ابن عم والده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب والحنفية كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها
 بعد فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمدا فاشتهر بالنسبة اليها وقول جابر أتاني بشعر بان سؤال الحسن بن محمد
 كان في غيبة أبي جعفر فم وغير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله لان ذلك كان عن الكمية كما أشعر
 بذلك قوله في الجواب يكفيك صاع وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف الغسل ولكن الحسن بن
 محمد في المسئلةين جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكمية ما يكفيني أي الصاع ولم يدل وقال
 في جواب الكيفية اني كثير الشعر أي فأحتاج الى أكثر من ثلاث غرفات فقال له جابر في جواب الكيفية
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرا منك وأطيب أي واكتفي بالثلاث فاقضى ان الانقاء يحصل
 بها وقال في جواب الكمية مائة دم وناسب ذكر الخبر به لان طلب الازيد من الماء يلحق فيه القهرى في
 اصال الماء الى جميع الجسد وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأتى الناس الله وأعلمهم به وقد اكتفي
 بالصاع فاشار جابر الى ان الزيادة على ما اكتفي به تنقطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت اليه (قوله ثلاث
 اكف) وفي رواية كريمة ثلاثه أكف وهي جمع كف والكف تذكروا وتوثب والمراد انه يأخذ في كل
 مرة كفين ويدل على ذلك رواية اسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه
 قال في آخر الحديث وبسط يديه وأيده حديث جابر بن مطعم الذي في أول الباب والكف اسم جنس فيحمل
 على الاثنين ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث التكرار ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس

على رأسه ثلاثا * حدثنا
 أبو نعيم قال حدثنا زهير
 عن أبي اسحق قال حدثني
 سليمان بن صرد قال حدثني
 جابر بن مطعم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أما أنا فأفيض على
 رأسي ثلاثا وأشار بيديه
 كاتيهما * حدثني محمد بن
 بشار قال حدثنا غندر قال
 حدثنا شعبة عن مخول بن
 راشد عن محمد بن علي
 عن جابر بن عبد الله قال
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يفرغ على رأسه
 ثلاثا * حدثنا أبو نعيم قال
 حدثنا معمر بن يحيى بن
 سام قال حدثني أبو جعفر
 قال قال لي جابر أتاني ابن
 عمك يعرض بالحسن بن
 محمد بن الحنفية قال كيف
 الغسل من الجنابة فقلت
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يأخذ ثلاثة أكف
 ويفيضها على رأسه ثم
 يفيض على سائر جسده
 فقال لي الحسن اني رجل
 كثير الشعر فقلت كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أكثر من شعرا

غرفة كاسياتي في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا (قوله باب الغسل مرة واحدة) قال ابن
بطل يستفاد ذلك من قوله ثم أقاض على جسده لأنه لم يقيد بعدد فيحمل على أقل ما يسهى وهو المرة الواحدة
لان الأصل عدم الزيادة عليها (قوله حديثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وباقي الاسناد والمتن تقدم في باب
الوضوء قبل الغسل (قوله في هذه الرواية (فغسل يده) وللكشيميني يديه (مربعين أو ثلاثا) الشئ من
الاعمش كاسياتي من رواية أبي عوانة عنه وغفل الكرماني فقال الشئ من ميمونة (قوله هذا كبره) هو
جمع ذكر على غير قياس وقيل واحد مذكار وكانهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الانثى قال الاخفش
هو من الجمع الذي لا واحد له وقيل واحد مذكار وقال ابن خروف اغماجه مع انه ليس في الجسد الواحد
بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذ كرفي حكم الغسل
(قوله باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها
قديمنا وحديثنا على جماعة من الأئمة فمنهم من نسب البخاري فيها الى الوهم ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على
غير المعروف في الرواية لتجده المطابقة ومنهم من تكلف لها توجيها من غير تغيير فأما الطائفة الاولى
فأولهم الامام عيسى عليه السلام قال في مستخرجه رحمه الله أباعبد الله يعني البخاري من ذا الذي يسلم من الغلط سبق
الى قلبه ان الحلاب طيب وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل وانما الحلاب اناء وهو ما يحلب فيه
يسمى حلابا ومحلبا قال وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من حلاب انتهى
وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضا وقال الخطابي في شرح أبي داود الحلاب اناء يسع قدر حلاب ناقة قال
وقد ذكره البخاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه أريد به الحلب الذي يستعمل
في غسل الأيدي وليس الحلاب من الطيب في شيء وانما هو ما فسرنا لك قال وقال الشاعر

صاح هل ريت أو سمعت براع * ردى الضرع ما فرى في الحلاب

وتبع الخطابي ابن فرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري قال في
التحذيب الحلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الحليفة أي ما يحلب فيه كالحلب فحذفوه
وانما هو الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فامى معرب وقد أنكر جماعة على الأزهري هذا
من جهة ان المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضا قال ابن الاثير لان الطيب لا
يستعمل بعد الغسل البق منه قبله وأولى لأنه اذا بدأ به ثم اغتسل أذهب به الماء وقال الحميدي في الكلام على
غريب الصحاح بضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث قدر الصاع في موضع واحد فكانه تناولها
على الاناء وأما البخاري فربما ظن أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الغسل لأنه لم يذكر في
الترجمة غير هذا الحديث انتهى بفعل الحميدي كون البخاري أراد ذلك احتمالا أي ويحتمل أنه أراد غير
ذلك لكن لم يفسح به وقال القاضي عياض الحلاب والمحلب بكسر الميم اناء يملؤه قدر حلب الناقة وقيل المراد
أي في هذا الحديث محلب الطيب وهو بفتح الميم قال وترجمة البخاري تدل على انه التفت الى التأويلين قال
وقد رواه بعضهم في غير الصحاح الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام يشير الى ما قاله الأزهري وقال النووي قد
أنكر أبو عبيد الله روى على الأزهري ما قاله وقال القرطبي الحلاب بكسر الميم لا يصح غيرها وقد وهم
من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى وأما الطائفة الثالثة فقال الحلب الطبري لم يرد البخاري
بقوله الطيب ماله عرف طيب وانما أراد تطيب البدن بالزيت ما فيه من ومنه ودرن ونجاسة ان كانت وانما
أراد بالحلاب الاناء الذي يغتسل منه يبدأ به فيوضع فيه ماء الغسل قال وأوفى قوله أو الطيب بمعنى أو أو وكذا
ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحميدي ومحصل ما ذكره أنه يحمله على اعداد ماء الغسل ثم الشروع في
التنظيف قبل الشروع في الغسل وفي الحديث البداء بفتح الراء من لكونها أكثر شعنا من بقية البدن من
أجل الشعر وقيل يحتمل أن يكون البخاري أراد الإشارة الى ما روى عن ابن مسعود أنه كان يغسل رأسه
بخطمي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ورواه أبو داود وصواعن

(باب) الغسل مرة
واحدة * حدثنا موسى
قال حدثنا عبد الواحد
عن الاعمش عن سالم بن
أبي الجعد عن كريب عن
ابن عباس قال قالت ميمونة
وضعت للنبي صلى الله
عليه وسلم ماء للغسل
فغسل يده مربعين أو ثلاثا
ثم أفرغ على شماله فغسل
مذا كبره ثم مسح
يده بالأرض ثم مضى
واستنشق وغسل وجهه
وبداه ثم أقاض على جسده
ثم تحول من مكانه فغسل
قدميه (باب) من بدأ
بالحلاب أو الطيب عند
الغسل * حدثنا محمد بن
المثنى قال حدثنا أبو حاتم
عن جندب بن عبد الله عن القاسم
عن عائشة قالت كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا
اغتسل من الجنابة دعا
بشيء نحو الحلاب فأخذ
بكفه فبدأ بشق رأسه
الايمن ثم الايسر فقال
بهما على رأسه

عائشة باسناد ضعيف فكانت تقول دل هذا الحديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ولم يثبت انه كان يقدم على ذلك شيئا مما ينقي البدن كالسدر وغيره ويقوى ذلك ما في معظم الروايات بالخلاب أو الطيب فقوله أو يدل على ان الطيب قسم الخلاب فيجوز على أنه من غير جنسه وجميع من اعترض عليه حمله على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم والمراد بالخلاب على هذا الماء الذي في الخلاب فأطلق على الحال اسم المحل مجازا وقال الكرماني يحتمل أن يكون أراد بالخلاب الاناء الذي فيه الطيب فالله - نى بد أنارة بطلب طرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الاول دون الثاني انتهى وهو مستمد من كلام ابن بطال فإنه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأطن البخاري جعل الخلاب في هذه الترجمة ضمير ما من الطيب قال فان كان ظن ذلك فقد وهم وانما الخلاب الاناء الذي كان فيه طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يستعمله عند الغسل قال وفي الحديث الخوض على استعمال الطيب عند الغسل تأسيما بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكانه جعل قوله في الحديث فأخذ بكفه أي من الطيب الذي في الاناء فتدأ بشق رأسه الايمن أي فطيه الى آخره ومحصله أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال وهو توجيها حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التي ساقها البخاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب فروي الاسماعيلي من طريق مكى بن ابراهيم عن حنظلة في هذا الحديث كان يغتسل بقدر بدل قوله بخلاب وزاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف الحديث وللجوزي من طريق محمد بن اسمعيل عن أبي عاصم اغتسل فاني بخلاب فغسل شق رأسه الايمن الحديث فقوله اغتسل ويغسل يدل على أنه اناء الماء لا اناء الطيب وأما رواية الاسماعيلي من طريق بشارة عن أبي عاصم بالفظ كان اذا أراد أن يغتسل من الجنابة فدأ بشق دون الخلاب فأخذ بكفه فتدأ بالشق الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه ما فافرج على رأسه فلولوا قوله ما لا يمكن حمله على التطيب قبل الغسل لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم بالفظ كان يغتسل من خلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الايمن ثم الايسر كذلك فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا مما يدل على أنه اناء الماء وفي رواية لابن حبان والبيهقي ثم يصب على شق رأسه الايمن والتطيب لا يبر عنه بالصواب فهذا كله يبعد تأويل من حمله على التطيب ورأيت عن بعضهم ولا أحفظه الا أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة الى حديث عائشة انها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحرام قال والغسل من سنن الاحرام وكان الطيب حصل عند الغسل فأشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستقرا من عادته انتهى ويقويه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب باب من تطيب ثم اغتسل وبقى أثر الطيب ثم ساق حديث عائشة أن تطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وفي رواية بعدها كاني انظر الي وبص الطيب أي لمعانه في مفرقه صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي رواية أخرى عنده قيل هذا الباب ثم أصبح محرما يذبح طيبا فاستنبت الاغتسال بعد التطيب من قولها ثم طاف على نسائه لانه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال فمرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقى أثر الطيب بعد الغسل لكثرة لانه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكثر منه فعلى هذا فقوله هذا من بدأ بالخلاب أي باناء الماء الذي للغسل فاستدعى به لاجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند اعادة الغسل فالترجمة مترددة بين الامرين فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل وأما التطيب بعده فمرف من شأنه وأما البداءة بالطيب قبل الغسل في الإشارة الى الحديث الذي ذكرناه وهذا أحسن الاجوبة عندي وأليقها بتمسقات البخاري والله أعلم وعرف من هذا أن قول الاسماعيلي وأي معنى للطيب عند الغسل معترض وكذا قول ابن الاثير الذي تقدم وفي كلام غيرهما مما تقدم مؤاخذات لم تتعرض لها اظهرها والله الهادي للصواب (تكميل) أبو عاصم المذكور في الاسناد هو النبيل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه نزل في هذا الاسناد فأدخل بينه وبينه واسطة وحنظلة هو ابن أبي سفيان الجمحي والقاسم هو ابن محمد بن

* (باب) المضمضة والاستنشاق في الجنابة
 * حدثنا عمر بن حفص
 ابن غياث قال حدثنا أبي
 قال حدثنا الأعمش قال
 حدثني سالم عن كريب
 عن ابن عباس قال حدثنا
 ميمونة قالت سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم غسلا
 فأفرغ يمينه على يساره
 فغسلهما ثم غسل فرجه ثم
 قال بيده الأرض فمسحها
 بالتراب ثم غسلها ثم
 تمضمض واستنشق ثم
 غسل وجهه وأفاض على
 رأسه ثم تيمم فغسل قدميه
 ثم أتى بمنديل فلم ينفذ
 بها * (باب) مسح اليد
 بالتراب لتكون أنقى
 * حدثنا الحميدي قال
 حدثنا سفيان قال حدثنا
 الأعمش عن سالم بن أبي
 الجعد عن كريب عن ابن
 عباس عن ميمونة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 اغتسل من الجنابة فغسل
 فرجه بيده ثم ذلك بها
 الحائط ثم غسلها ثم توضأ
 وضوءه للصلاة فلما فرغ
 من غسله غسل رجليه
 * (باب) هل يدخل الجنب
 يده في الأثناء قبل أن
 يغسلها إذا لم يكن على يده
 قدر غير الجنابة وأدخل
 ابن عمر والبراء بن عازب
 يده في الظهور ولم يغسلها
 ثم توضأ ولم يراين عمر وابن
 عباس بأسا مما يتضح من
 غسل الجنابة

أي بكر وقوله كان إذا اغتسل أي إذا أراد أن يغتسل كما تبين من رواية الاسماعيلي وقوله دعا أي طلب
 وقوله نحو الحلاب أي أنا قريب من الأناء الذي يسمى الحلاب وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شبر في شبر
 أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وفي رواية لابن جبان وأشار أبو عاصم بكفيه فكأنه حلق بشبريه يصف به
 دوره الأعلى وفي رواية للبيهقي كقدر كوز يسع ثمانية أرتال وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن محمد
 ابن المنثري أيضا بهذا الإسناد بعد قوله الأيسر ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه فأشار بقوله أخذ بكفيه
 إلى القرعة الثالثة كما صرح به رواية أبي عوانة وقوله بكفه وقع في رواية الكشي يني بكفه بالثنية
 وقوله على وسط رأسه هو بفتح السين قال الجوهري كل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح
 فهو بالهمزة وفي الحديث استصحاب البداءة بالميا من في التطهر وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي وفيه
 الأجر تراء بالغسل بثلاث غرفات وترجم على ذلك ابن جبان وسنن كرام الكلام على قوله فقال بهما في
 الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى (قوله باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة) أي في غسل الجنابة
 والمراد هل هما واجبان فيه أم لا وأشار ابن بطال وغيره إلى أن البخاري استنبط عدم وجوبهما من هذا
 الحديث لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث ثم توضأ وضوءه للصلاة فدل على أنهما اللوضوء وقام
 الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء فإذا سقط
 الوضوء سقطت توابعه ويحمل ما روى من صفة غسله صلى الله عليه وسلم على الكمال والفضل (قوله حدثنا
 عمر بن حفص) أي ابن غياث كما ثبت في رواية الأصيلي (قوله غسلا) بضم أوله أي ماء الغسل كما سبق في
 باب الغسل مرة (قوله ثم قال بيده الأرض) كذا في رواية ابن جبان كثر بيده على الأرض وهو من إطلاق القول
 على الفعل وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث لا حسد إلا في اثنتين قال فيه في الذي يتلو القرآن لو
 أوتيت مثل ما أوتيت هذا الفعل مثل ما يفعل وسبأني في باب نفق اليسدين قريبا من رواية أبي حنيفة عن
 الأعمش في هذا الموضع فصرح بيده الأرض فيه فصرح قال هذا بضم رب (قوله ثم تيمم) أي تحول إلى ناحية (قوله
 فلم ينفذ بها) زاد في رواية كريمة قال أبو عبد الله يعني لم يتمم وضوءه وأنت الضمير على إرادة الخرقه لأن المنديل
 خرقه مخصوصة وسبأني في باب من أفرغ على يمينه قالت ميمونة فتناولته خرقه ببقية مباحث الحديث
 تقدمت في باب الوضوء قبل الغسل (قوله باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى) أي لتصير اليد أنقى منها قبل
 المسح (قوله حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي) كذا في رواية ابن جبان لا كثر على حدثنا الحميدي وسفيان
 هو ابن عيينة (قوله فغسل فرجه) هذه الفاء تفسيرية وليست تعقيبية لأن غسل الفرج لم يكن بعد الفراغ
 من الاغتسال وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضا ومن فوائد هذا السياق الاتيان فيه بتم الدالة على
 ترتيب ما ذكر فيه من صفة الغسل (قوله باب هل يدخل الجنب يده في الأثناء) أي الذي فيه ماء الغسل (قبل
 أن يغسلها) أي خارج الأثناء (إذا لم يكن على يده قدر) أي من نجاسة وغيرها (غير الجنابة) أي حكمها لأن
 أثرها مختلف فيه فدخل في قوله قدر وأما حكمها فقال المذهب أشار البخاري إلى أن يد الجنب إذا كانت
 نظيفة جازله إذا خالها الأثناء قبل أن يغسلها لأنه ليس شيء من أعضائه نجسا بسبب كونه جنبا (قوله وأدخل ابن
 عمر والبراء بن عازب يده) أي أدخل كل واحد منهما يده وفي رواية لابن جبان (قوله في
 الظهور) بفتح أوله أي الماء المعد للاغتسال وأثر ابن عمر وصلى الله عليه وسلم بمنصور بعنه وروى عبد
 الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ويجمع بينهما بأن ينزل على حاليه حيث لم يغسل كان متيقنا أن لا
 قدر في يده وحيث غسل كان طائنا أو متيقنا أن فيها شيئا أو غسل للندب وترك للجواز وأثر البراء واصله ابن
 أبي شيبة بلفظ أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها وأخرج أيضا عن الشعبي قال كان أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جناب (قوله لم يراين عمر وابن عباس)
 أما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق بعنه وأما أثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة عنه وعبد الرزاق عن وجه
 آخر أيضا عنه وتوجيه الاستدلال به للترجيح أن الجنابة الحكمية لو كانت تؤثر في الماء لا تمتنع الاغتسال

من الاناء الذي تقاطر فيه ما لا في بدن الجنب من ماء اغتساله ويمكن أن يقال انما لم ير الصحابي بذلك بأسا
 لانه مما يشق الاحتراز منه فكان في مقام العفو كإروى ابن أبي شيبة عن الحسن البصري قال ومن يملك
 انتشار الماء انما ترجو من رحة الله ما هو أوسع من هذا ((قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة)) زاد مسلم ابن
 قنبل ((قوله حدثنا)) واكرمة أخبرنا أفلح وهو ابن جندب كإرواه مسلم ولم يخرج البخاري عن أفلح بن سعيد
 شبا والقاسم هو ابن محمد وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغابرة
 في آخره وزاد مسلم لم في آخره من الجنابة أي لاجل الجنابة ولا في عنوانه وابن جندب من طريق ابن وهب
 عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره وزاد فيه وتلتقي بعد قوله تختلف أيدينا فيه
 وللاسماعيلي من طريق اسحق بن سليمان عن أفلح تختلف فيه أيدينا يعني حتى تلتقي وللبهقي من طريقه
 تختلف أيدينا فيه يعني وتلتقي وهذا يشعر بان قوله وتلتقي مدرج وسيأتي في باب تحليل الشعر من وجه
 آخر عنهما اكنا نفصل من اناء واحد نغترف منه جميعا فلعن الراوي قال وتلتقي بالمعنى ومعنى تختلف أنه كان
 يغترف تارة قبلها وتغترف هي تارة قبله ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة فيبادرني حتى أقول دع لي زاد
 النسائي وأبادر حتى يقول دع لي وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل وأن ذلك لا يمنع
 من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ويدل على أن النبي عن انقاس الجنب في الماء الدائم انما هو
 للتزيم كراهية أن يستقدر لا لكونه يصير نجسا بانقاس الجنب فيه لانه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين
 عضو من أعضائه وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلان الجنب لما جازله أن يدخل يده في الاناء يغترف
 بها قبل ارتفاع حدثه تمام الغسل كما في حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده قبل ادخالها ليس لأمر
 يرجع الى الجنابة بل الى ما علة يكون يسده من نجاسة متبقية أو مظنونة ((قوله حدثنا مسلمة)) حدثنا
 جاد)) هو ابن زيد ولم يسمع من جاد بن سلمة وهشام هو ابن عروة ((قوله غسل يده)) هكذا أورد مختصرا
 وقد أخرجه أبو داود تاما عن مسدد بن يسار السند لكن قال يديه بالثنائية وزاد يصب على يده اليمنى أي من
 الاناء فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الاسماعيلي
 من طريق عن جاد بن زيد وسيأتي نحوه من وجوه أخر عن هشام في باب تحليل الشعر قال المهلب حدث
 البخاري أحاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل اليدين قبل ادخالهما على حال تبقي تظافة اليد وحديث
 هشام يعني هذا على ما اذا خشى أن يكون علق به شيء فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونفي
 التعارض عنهما انتهى ويمكن أن يحمل الفعل على التدب والترك على الجواز أو يقال حديث الترك مطلق
 وحديث الفعل مقيد فيعمل المطلق على المقيد لان في رواية الفعل زيادة لم تذكر في الاخرى ((قوله حدثنا
 أبو الوليد)) هو الطيالسي ((قوله من جنابة)) والكشهي من الجنابة أي لاجل الجنابة ((قوله وعن عبد
 الرحمن بن القاسم)) هو معطوف على قوله شعبة عن أبي بكر بن حفص فلشعبة فيه اسنادان الى عائشة حدثه
 أحد شيخيه به عن عروة والاخر عن القاسم وقد وهم من زعم ان رواية عبد الرحمن معاقبة وقد أخرجهما
 أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقال أخرجه البخاري عن أبي الوليد بالاسنادين جميعا
 وكذا قال أبو مسعود وغيره في الاطراف ((قوله مثله)) أي مثل المتن المذكور وللاصيلي بمثله بزيادة موحدة
 في أوله ((قوله حدثنا أبو الوليد)) هو الطيالسي أيضا وهذا اسناد ثالث له عن شعبة أيضا في هذا المتن لكن من
 طريق صحابي آخر وهذا الاسناد بعينه تقدم لمن أخر في باب علامة الايمان ((قوله المرأة)) يجوز فيه الرفع
 على العطف وال نصب على المعية واللام فيها للجنس ((قوله زاد مسلم)) هو ابن ابراهيم وهو من شيوخ
 البخاري ((قوله وروى)) زاد الاصيلي وأبو الوقت ابن جرير أي ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ووقع في
 رواية أبي ذر وروى بهيب بالتصغير وأظنه وهما فان الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهيب بن جرير
 ولم نجده من رواية وهيب بن خالد وهيب بن جرير من الرواة عن شعبة وأما وهيب فهو من أقرانه ومراد
 البخاري أن مسلم بن ابراهيم وروى بهيب بن جرير وهذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذي رواه عنه أبو

* حدثنا عبد الله بن مسلمة
 قال أخبرنا أفلح عن القاسم
 عن عائشة قالت كنت
 أغتسل أنا والنبي صلى
 الله عليه وسلم من اناء
 واحد تختلف أيدينا فيه
 * حدثنا مسدد قال حدثنا
 جاد عن هشام عن أبيه
 عن عائشة قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا اغتسل من
 الجنابة غسل يده * حدثنا
 أبو الوليد قال حدثنا شعبة
 عن أبي بكر بن حفص
 عن عروة عن عائشة
 كنت أغتسل أنا والنبي
 صلى الله عليه وسلم من
 اناء واحد من جنابة وعن
 عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عائشة مثله
 * حدثنا أبو الوليد حدثنا
 شعبة عن عبد الله بن
 عبد الله بن جابر قال سمعت
 أنس بن مالك يقول كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 والمرأة من نسائه يغتسلان
 من اناء واحد زاد مسلم
 وروى عن شعبة من
 الجنابة

حدثنا عبد الواحد قال
حدثنا الأعمش عن سالم
ابن أبي الجعد عن كريب
مولى ابن عباس عن ابن
عباس قال قالت ميمونة
وضعت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم ماء يغسل به
فأفرغ على يديه فغسلهما
مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ
بيمينه على شماله فغسل
مداً كبيره ثم دلك يده
في الأرض ثم تمضمض
واستنشق ثم غسل وجهه
ويديه وغسل رأسه ثلاثاً
ثم أفرغ على جسده ثم تقى
من مقامه فغسل قدميه
(باب) من أفرغ بيمينه
على شماله في الغسل حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا أبو
عوانة قال حدثنا الأعمش
عن سالم بن أبي الجعد عن
كريب مولى ابن عباس
عن ابن عباس عن ميمونة
بنت الحارث قالت وضعت
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم غسلاً وسترته فصب على
يده فغسلها مرة أو مرتين
قال سليمان لا أدري
أذكر الثالثة أم لا ثم أفرغ
بيمينه على شماله فغسل
فرجه ثم دلك يده بالأرض
أو بالباطن ثم تمضمض
واستنشق وغسل وجهه
ويديه وغسل رأسه ثم صب
على جسده ثم تقى فغسل
قدميه فناولته خرقه
فقال يده هكذا ولم يردّها
(باب) إذا جامع ثم عاد

الوليد فزاد في آخره من الجنابة وقد أخرجه الأسماعيلي من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة والله
أعلم (قوله باب تفریق الغسل والوضوء) أي جوازهما وهو قول الشافعي في الجديد واحتج له بأن الله تعالى
أوجب غسل أعضائه فن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقها أو نسقها ثم أبد ذلك بفعل ابن عمر وبذلك
قال ابن المسيب وعطاء وجاعة وقال ربيعة ومالك من تعد ذلك فعليه الإعادة ومن نسي فلا وعن مالك أن
قرب التفریق بنى وإن طال أماد وقال قتادة والأوزاعي لا يعيد إلا إن جف وأجازاه النخعي مطلقاً في الغسل
دون الوضوء ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الجفاف حداً لذلك حجة وقال الطحاوي
الجفاف ليس بحد فتنقض كالأوجف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة (قوله ويذكر عن ابن عمر) هذا
الأثر وروناه في الأم عن مالك عن نافع عنه لكن فيه أنه توضع في السوق دون رجله ثم رجع إلى المسجد فمضمض
على خفيه ثم صلى والاسناد صحيح فيحتمل أنه انما لم يجز به لكونه ذكر بالمعنى قال الشافعي له قد جف وضوءه
لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد (قوله حدثنا محمد بن محبوب) هو البصري وعبد الواحد
هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن اسمعيل عنه في باب الغسل مرة وسباقهما
واحد غالباً إلا أن في ذلك ثم تحول من مكانه وفي هذا تنقيح من مقامه وهو ما يعني وأبدي الكرماني من هذا
احتمال أن يكون اغتسل قائماً (قوله باب من أفرغ) هذا الباب مقدم عند الأصيلي وابن حشا كرماني
الذي قبله واعترض على المصنف بأن الدعوى أعم من الدليل والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنضح وفي
غيره بما عرف من شأنه أنه كان يحب التيمم كما تقدم ومجمله هنا فيما إذا كان يغترف من الأناء قاله الخطابي
قال فاما إذا كان ضيقاً كالقمة فانه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه (قوله حدثنا موسى بن
اسمعيل) تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب الغسل مرة لكن شيخه هناك عبد الواحد وهذا أبو
عوانة وهو الواضح البصري (قوله وسترته) زاد ابن فضيل عن الأعمش بثوب والواو فيه طائفة (قوله
فصب) قيل هو معطوف على محذوف أي فأراد الغسل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يده قاله
الكرماني ولا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون الوضع معقباً بالصب على ظاهره والارادة والكشف يمكن
كونه ما وقع قبل الوضع والاخذ هو عين الصب هنا والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل ثم شرحت الصفة
(قوله قال سليمان) أي الأعمش وقائل ذلك أبو عوانة وقاعل أذكر سالم بن أبي الجعد وقد تقدم من رواية
عبد الواحد وغيره عن الأعمش فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً ولا بن فضيل عن الأعمش فصب على يديه ثلاثاً ولم
يشك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه فكان الأعمش كان يشك فيه ثم ذكر بخبر لا سمع بن فضيل منه
متأخر (قوله ثم تمضمض) وللأصيلي مضمض بغير تاء (قوله وغسل قدميه) كذلك في قوله ولا أكثر
فغسل بالقاء (قوله فقال يديه) أي أشار وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله (قوله ولم
يردها) بضم أوله واسكان الدال من الارادة والاصل يزيد لها لكن جزم بلم ومن قالها بفتح أوله وتشديد
الدال فقد صحف وأفسد المعنى وقد حكى في المطالع أنهار رواية ابن السكن قال وهي وهم وقد رواه الإمام أحمد
عن عفان عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار بيده أن لا يريد بها شيئاً في
رواية أبي حمزة عن الأعمش فتناولته ثوباً فلم يأخذ به والله أعلم (قوله باب إذا جامع ثم عاد) أي ما حكمه
ولا شك في ما رواه أي الجماع وهو أعم من أن يكون لتلك الجماعة أو غيرها وقد أجابوا على أن الغسل بينهما
لا يجب ويدل على استنباط حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات
يوم على نسائه يغتسل عندهن وعندهن هذه قال فقالت يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً قال هذا أزكى
وأطيب وأطهر واختلفوا في الوضوء بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب
المالكي وأهل الظاهر يجب واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى
أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً أخرجه مسلم من طريق أبي حفص عن عاصم عن أبي
المثوكل عنه وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم حمله على الوضوء اللغوي فقال المراد به غسل الفرج ثم

رده ابن خزيمة عمار واه من طريق ابن عيينة عن عاصم في هذا الحديث فقال فليتوضأ وضوءه للصلاة وأظن
 المشار إليه هو اسحق بن راهويه فقد نقل ابن المنذر عنه أنه قال لا بد من غسل الفرج إذا أراد العود ثم
 استدلل ابن خزيمة على أن الأمر بالوضوء للندب لا للوجوب عمار واه من طريق شعبة عن عاصم في حديث
 أبي سعيد المذکور كور كرواية ابن عيينة وزاد فانه أنشط للعود فدل على أن الأمر للارشاد أو للندب ويدل
 أيضا على أنه لا يراد بالوجوب عمار واه الطحاوي من طريق موسى بن عفيف عن أبي اسحق عن الأسود عن
 عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ((قوله ويحيى بن سعيد)) هو القطان
 وينبغي أن يثبت في القراءة قبل قوله عن شعبة لفظ كلاهما لأن كلا من ابن أبي عدي ويحيى رواة لعمد
 ابن شاذان عن شعبة وحذف كلاهما من الخط اصطلاح ((قوله ذكرته)) أي قول ابن عمر المذکور كور بعد
 باب وهو قول ما أحب أن أصبح محرما أنضخ طيبا وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنذر قال سألت
 عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرما فذكره وزاد قال ابن عمر لأن أظلي بقطران أحب إلى
 من أن أفعل ذلك وكذا ساقه الإسماعيلي بقامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار فكان المصنف
 اختصره لكون المحذوف معلوما عند أهل الحديث في هذه القصة أو حديثه به محمد بن بشار مختصرا ((قوله
 أباعبد الرحمن)) يعني بن عمر استرحت له عائشة اشعارا بأنه قد سها في ما قاله إذ لو استخضر فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يقل ذلك ((قوله فيطوف)) كناية عن الجماع وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال
 الإسماعيلي يحتمل أن يراد به الجماع وأن يراد به تجريد العهدين (قلت) والاحتمال الأول برهجه الحديث
 الثاني لقوله فيه أعطي قوة ثلاثين ويطوف في الأول مثل ما يدور في الثاني ((قوله ينفض)) ينفض أوله وينفض
 الضاد المجهمة وبالنحاء المجهمة قال الأصمعي النفض بالمهجمة أكثر من النضج بالمهجمة وسوى بينهما أبو زيد
 وقال ابن كيسان أنه بالمهجمة لما قلن وبالمهجمة لما روي وظاهره أن عين الطيب بقيت بعد الإحرام قال
 الإسماعيلي بحيث أنه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء وسند كركم هذه المسئلة في كتاب الحج إن
 شاء الله تعالى ((قوله معاذ بن هشام)) هو الدستوائي والاسناد كله بصريون ((قوله في الساعة الواحدة))
 المراد بها قدر من الزمان لا ما اصطلى عليه أصحاب الهيئة ((قوله من الليل والنهار)) الواو بمعنى أو جزم
 به الكرماني ويحتمل أن تكون على بابها بأن تكون تلك الساعة جزءا من آخر أحدهما وجزءا من أول الآخر
 ((قوله وهن إحدى عشرة)) قال ابن خزيمة تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة
 وغيره عن قتادة فقالوا تسع نسوة انتهى وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا
 وصلها بعد اثني عشر بابا بلفظ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة وقد جمع ابن
 حبان في صحيحه بين الروايتين بأن حمل ذلك على حالتين لكنه وهن في قوله أن الأولى كانت في أول قدومه
 بالمدينة حيث كان تحته تسع نسوة والحالة الثانية في آخر الأمر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة
 وموضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة
 بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ثم تزوج زينب بنت
 جحش في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية وأم حبيبة ومهونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخل بهن
 من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلاف في ربحانة وكانت من سبي بني قريظة بخزم ابن اسحق
 بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الجلباب فاخترت البقاء في ملكه والاكثر على أنها ماتت قبله
 في سنة عشر وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكثت عنده شهرين
 أو ثلاثة فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة كانت ربهت يومها عائشة كما
 سيأتي في مكانه فربحت رواية سعيد بن هشام على أنه ضم مارية وريحانة اليهن وأطلق
 عليهن لفظ نسائه فليبدأ وقد سرد الديلماني في السيرة التي جمعها من أطلع عليه من أزواجه من دخل
 بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو غطها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر

ويحيى بن سعيد عن شعبة
 عن إبراهيم بن محمد بن
 المنذر عن أبيه قال
 ذكرته لعائشة فقالت
 برحم الله أباعبد الرحمن
 كنت أظيب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيطوف
 على نسائه ثم يصبح محرما
 ينفض طيبا حدثنا محمد بن
 بشار قال حدثنا معاذ بن
 هشام قال حدثني أبي عن
 قتادة قال حدثنا أنس بن
 مالك قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يدور على نسائه
 في الساعة الواحدة من
 الليل والنهار وهن
 إحدى عشرة قال قلت
 لأنس

عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منها بأحدى عشرة ومات عن تسع وسر دأسماء هن أيضا أبو الفتح
 اليهمري ثم مغطاي فزدرن على العدد الذي ذكره الدمياطي وأذكر ابن القيم ذلك والحق ان الكثرة
 المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ويعتقد ذلك تنقص العدد والله أعلم ((قوله أو كان))
 بقص الوأوهوم قول قتادة والله مزة للاستفهام وميز ثلاثين محذوف أي ثلاثين رجلا ووقع في رواية
 الاسماء على من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أربعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في
 مراسيل طاووس مثل ذلك وزايف الجماع وفي صفة الجنة لأبي نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد من رجال أهل
 الجنة ومن حديث عبد الله بن عمرو رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحمد والنسائي
 وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الاكل والشرب
 والجماع والشهوة فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف ((قوله وقال سعيد)) هو ابن أبي عروبة
 كذا للجميع الا أن الاصل قال انه وقع في نسخة شعبة بدل سعيد قال وفي عرضنا على أبي زيد بكه سعيد قال
 أبو علي الجبائي وهو الصواب (قلت) وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبة فهذا
 الحديث عن قتادة فقد وصلها الإمام أحمد قال ابن المنير ليس في حديث دورانه على نسائه دليل على الترجمة
 فيحتمل أنه طاف عليهم واغتسل في خلال ذلك عن كل فعلة غسلا قال والاحتمال في رواية الليث أنه أظهر منه
 في الساعة (قلت) التقييد بالليلة ليس صريحا في حديث عائشة وأما حديث أنس فحيث جاء فيه التصريح
 باليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة كذا وقع في روايات النسائي وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد
 بالغسل الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم وحيث جاء في حديث أنس التقييد بالساعة
 لم يخرج الى تقييد الغسل بالمرة لانه يتعدى ما يتعسر وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا وعرف من
 هذا ان قوله في الترجمة في غسل واحد أشار به الى ما ورد في بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوصا فيها
 أخرجه كما جرت به عادته ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيد في حديث أنس ليتوافقا ومن لازم
 جاءهن في الساعة أو الليلة الواحدة عودا للجماع كما ترجم به والله أعلم واستدل به المصنف في كتاب النكاح
 على استحباب الاستكثار من النساء وأشار فيه الى أن القسم لم يكن واجبا عليه وهو قول طوائف من أهل
 العلم وبه جزم الاصطخري من الشافعية والشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ويحتاج من قال به
 الى الجواب عن هذا الحديث فقيل كان ذلك برضا صاحبة النوبة كما استأذنها أن يعرض في بيت عائشة
 ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم يسأف القسمة وقيل كان ذلك عند قبالة
 من سفر لانه كان اذا سافر أقرع بين من يسافر عن يخرج سهمها فاذا انصرف استأنف وهو أخص من
 الاحتمال الثاني والاول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب
 القسمة ثم ترك بعدها وأغرب ابن العربي فقال ان الله خص نبيه بأشياء منها انه اعطاه ساعة في كل يوم
 لا يكون لازما فيه فيها حق يدخل فيها على جميعه فيفعل ما يريد ثم يستقر عندهم من لها النوبة وكانت تلك
 الساعة بعد العصر فان اشتغل عنها كانت بعد المغرب ويحتاج الى ثبوت ما ذكره مفصلا وفي هذا
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال
 البنية وصحة الذكرية والحكمة في كثرة أزواجه ان الاحكام التي ليست ظاهرة بطلان عليها فينبغي قلنا
 وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به ابن التين بقول
 مالك بلزوم الظهار من الاماء بنا على ان المراد بالزنادين على التسع مارية ويحاجة وقد أطلق على الجميع
 لفظ نسائه وتعقب بان الاطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فلا يس فيه حجة لما ادعى واستدل به ابن المنير على
 جواز وطء الحرة بعد الامة من غير غسل بينهم ما ولا غيره والمتقول عن مالك انه لا يتأكد الاستحباب في هذه
 الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع ليسان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب ((قوله باب غسل المذي
 والوضوء منه)) أي بسببه وفي المذي لغات افصحها بفتح الميم وسكون الدال المهجمة وتخفيف الياء ثم بكسر

أو كان يطيقه قال كنا
 نتحدث انه أعطى قوة ثلاثين
 وقال سعيد عن قتادة ان
 أنس أحدثهم تسع نسوة
 ((باب)) غسل المذي
 والوضوء منه

الذال وتشديد الياء وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تدكرا الجماع أو ارادته وقد لا يحسن
 بخروجه ((قوله حدثنا أبو الوليد)) هو الطيالسي ((قوله عن أبي عبد الرحمن)) هو السلمي ((قوله مذاه))
 صيغة مبالغة من المذي يقال مذي مذي مضي مضي ثلاثيا ويقال أيضا أم مذي مذي يوزن أعطى
 يعطى رباعيا ((قوله فامرت رجلا)) هو المقة - داود بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين من
 وجه آخر وزاد فيه فاستحييت أن أسأل ((قوله لمكان ابنه)) في رواية مسلم من طريق ابن الحنفية
 عن علي بن من أجل فاطمة رضي الله عنهما ((قوله توضأ)) هذا الأمر بلفظ الافراد يشعر بأن المقداد سأل
 نفسه ويحتمل أن يكون سأل لمهم أولي فوجه النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب إليه والظاهر أن عليا
 كان حاضر السؤال فقد أطلق أصحاب المسألة يدوا لأطراف علي إيراد هذا الحديث في مسنده على ولو جملوه
 على أنه لم يخصه لا وروده في مسند المقداد ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عباس عن
 أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال قلت لرجل جالس إلى جنبه فسأله ووقع في رواية مسلم فقال
 بفسل ذكره ويشوذا بلفظ الغائب فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الأبهام وهو الأظهر في مسلم
 أيضا فسأله عن المذي يخرج من الإنسان وفي الموطأ نحوه ووقع في رواية لابي داود والنسائي وابن خزيمة
 ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال كنت رجلا مذاه فجعلت أغتسل منه في الشتاء
 حتى تشقق ظهري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل ولا لابي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف
 أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ووقع في رواية للنسائي أن عليا قال أمرت عمارا أن يسأل في
 رواية لابن حبان والاسماعيلي أن عليا قال سألت وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليا أمر عمارا
 أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه وهو جمع جيسد الأبالسة إلى آخره لكونه مغايرا لقوله أنه
 استحيى عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة فبعضهم حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه
 إلا أنه بذلك وجه هذا جزم الاسماعيلي ثم النووي ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك
 ما رواه عبد الرزاق من طريق طائفة بن أنس قال تذاكر علي والمقداد وعمار المذي فقال علي أنتي رجل
 مذاه فاستأذن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أحد الرجلين وجمع ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال
 عن ذلك هو المقداد وعلي هذا فنسب عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضا لكونه قصده أن يكن
 تولى المقداد الخطاب دون الله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم توضأ على أن الغسل لا يجب بخروج
 المذي وصرح بذلك في رواية لابي داود وغيره وهو اجماع وعلى أن الأمر بالوضوء منه كما الأمر بالوضوء من
 البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب لم ير الوضوء إلا من المخرجين وحكي الطحاوي عن قوم أنهم
 قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال فيه الوضوء وفي المني الغسل فعرف بهذا أن حكم المذي حكم
 البول وغيره من نوافض الوضوء لا أنه يوجب الوضوء بمجرد خروجه ((قوله واغسل ذكرك)) هكذا وقع في البخاري
 تقديم الأمر بالوضوء على غسله ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس لكن الواو لا ترتب فالمعنى
 واحد وهي رواية الاسماعيلي فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ويجوز تقديم الوضوء على غسله
 لكن من يقول بنقض الوضوء به يشترط أن يكون ذلك بحال واستدل به ابن دقيق العيد على تعين الماء
 فيه دون الأجزاء ونحوها لأن ظاهره بين الغسل والمعين لا يقع الامتنال إلا به وهذا ما صححه النووي في
 شرح مسلم وصحح في باقي كتبه جواز الاقتصار على البول وحمل الأمر بغسله على الاستحباب أو على أنه
 خرج مخرج الغالب وهذا هو المعروف في المذهب واستدل به بعض المالكية والحنابلة على استحباب
 استيعابه بالغسل عملا بالحقيقة لكن الجمهور ونظر والى المعنى فإن الموجب لغسله إنما هو خروج الخارج
 فلا تجب المجازة إلى غير محله ويؤيده ما عند الاسماعيلي في رواية فقال توضأ واغسله فاعاد الضمير على المذي
 ونظير هذا قوله من مس ذكره فليتوضأ فإن النقص لا يتوقف على مس جميعه واختلف القائلون بوجوب

حدثنا أبو الوليد قال
 حدثنا زائدة عن أبي
 حصين عن أبي عبد
 الرحمن عن علي قال كنت
 رجلا مذاه فامرت رجلا
 يسأل النبي صلى الله عليه
 وسلم لمكان ابنه فسأل
 فقال توضأ واغسل ذكرك

عن أبيه قال سألت عائشة
فذكرت لها قول ابن عمر
ما أحب أن أصبح محرماً
أنفخ طيباً فماتت عائشة
أنا طيبت رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم طاف في
نساءه ثم أصبح محرماً
حدثنا آدم قال حدثنا
شعبة قال حدثنا الحكم
عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة قالت كافي أنظر إلى
وبيص الطبيب في مفرق
النبي صلى الله عليه وسلم
وهو محرم (باب) تحليل
الشعر حتى إذا ظن أنه قد
أرؤى بشرته أفاض عليه
حدثنا عبد الله بن قال أخبرنا
عبد الله قال أخبرنا هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا
اغتسل من الجنابة غسل
يديه وتوضأ وضوءاً للصلاة
ثم اغتسل ثم يخلل يديه
شعره حتى إذا ظن أنه قد
أرؤى بشرته أفاض عليه
الماء ثلاث مرات ثم غسل
سائر جسده وقالت كنت
أغتسل أنا والنبي صلى الله
عليه وسلم من الماء واحد
نغرف منه جميعاً (باب)
من توضأ في الجنابة ثم غسل
سائر جسده ولم يغسل
موضع الوضوء منه مرة
أخرى حدثنا يوسف بن
عيسى قال أخبرنا الفضل
ابن موسى قال أخبرنا
الاعمش عن سالم عن

غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو لتعبد على الثاني تجب النية فيه قال الطحاوي لم يكن الأمر بغسله
لوجوب غسله كله بل ليتقاص فيبطل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد يفرق بينه إلى داخل
الضرع فينقطع خروجه واستدل به أيضاً على نجاسته المذني وهو ظاهر وخرج ابن عقيل الحنبلي من قول
بعضهم أن المذني من أجزاء المتبرأية بطهارته وتعتب بابه لو كان منياً لوجب الغسل منه واستدل به على
وجوب الوضوء على من به سلس المذني للأمر بالوضوء مع الوضوء بصيغة المباعدة الدالة على الكثرة وتعقبه
ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف صاحب السلس فإنه يشأ عن
علة في الجسد ويمكن أن يقال أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم واستدل به على
قبول خبر الواحد وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وفيه ما نظر لما قدمناه من
أن السؤال كان بحضرة علي ثم لوصح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلاً على المدعى لاحتمال وجود
القرائن التي تعقب الخبر فترقبه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض وقال ابن دقيق العيد المستتراد
بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة
بجميعها لا بفرد معين منها وفيه جواز الاستنباط في الاستفتاء وقد يؤخذ منه بجواز دعوى الوكيل بحضرة
موكبه وفيه ما كان الحجة عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وفيه استعمال الأدب في ترك
المواجهة لما يستحي منه عرفاً وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بحضرة
أقاربها وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحبها فامر غيره بالسؤال لأن فيه جماعاً بين المصلحتين
استعمال الطيب وعدم التفریط في معرفة الحكم (قوله باب من طيب ثم اغتسل) تقدم الكلام على
الحديث قبل باب وموضع الاستدلال به أن قولها طاف في نسائه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال
وقد ذكرت أنها طيبته قبل ذلك وأنه أصبح محرماً ومن فوائده أيضاً وقوع رد بعض الصحابة على بعض
بالدليل وإطلاع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لم يطاع عليه غيره من أفاضل الصحابة وخدمة
الزوجات لازماً وجهاً وانتطبت عند الأحرام وسيأتي في الحج وقال ابن بطال فيسه أن السنة اتخذها الطبيب
للرجال والنساء عند الجماع (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عيينة وهو وشيخه ابراهيم النخعي وشيخه الاسود
ابن يزيد فقهاء كوفيون تابعيون (قوله وبيص) بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها ياء تحتانية ثم صادم مهيأة
هو البريق وقال الأعمش عيلي وبيص الطبيب ثلاثه وذلك العين فاعلة لا للريح فقط (قوله مفرق) بفتح الميم
وكسر الراء ويجوز فتحها ودلالة هذا المتن على الترجه أما لكونه قصه واحدة وأما لأن من سنن الأحرام
الغسل عنده ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعه وفيه أن بقاء الطبيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف
ابتدائه بعد الأحرام (قوله باب تحليل الشعر) أي في غسل الجنابة (قوله عبد الله) هو ابن المبارك
(قوله إذا اغتسل) أي أراد أن يغتسل (قوله إذا ظن) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفي فيه بالغلبة
ويحتمل أن يكون بمعنى علم (قوله أرؤى) هو فعل ماض من الأرواء يقال أرواه إذا جعله رؤياً بأو المراد
بالبشرة هنا ما تحت الشعر (قوله أفاض عليه) أي على شعره (قوله ثم غسل سائر جسده) أي بقية
جسده وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا على جملته كما في قوله أن يقال أن
سائر هنا بمعنى الجميع جمعاً بين الرايتين وبقيته مباحث الحديث تقدمت هناك (قوله وقالت) أي عائشة
هو معطوف على الأول فهو متصل بالاسناد المذكور (قوله نغرف) بفتح النون (قوله نغرف) بفتح النون (قوله نغرف) بفتح النون
وله في الاعتصام نضرع فيه جميعاً وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الجنب يده في الطهور (قوله باب)
من توضأ في الجنابة سقط من أواخر الترجه لفظ منه من رواية غير أبي ذر (قوله أخبرنا) ولا يذر
حدثنا (الفضل) (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة) كذا لاكثر بالإضافة
ولكنه وضوء بالتشوين الجنابة بلام واحدة للكثرة في الجنابة ولرفيقه وضع على البناء للمفعول لرسول
الله بزيادة اللام أي لاجله وضوء بالرفع والتشوين (قوله فكفأ) وقرأ أي قلب (قوله على

يساره) كذا لاكثر والمستقى وكريمة على شمله (قوله ضرب يده بالارض) كذا لاكثر ولا يشهد في ضرب يده الارض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن بطال حديث عائشة الذي في الباب قبله ايق بالترجمة لان فيه ثم غسل سائر جسده واما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عمومه مواضع الوضوء فلا يطابق قوله ولم يغسل مواضع الوضوء واجاب ابن المنير بان قرينة الحال والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء فان تقدم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من مفهوم الجسد اذا أطلق بعده يعطى ذلك اه ولا يخفى تكلفه واجاب ابن التين بان مراد البخاري أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أي ما بقي من جسده بدليل الرواية الاخرى وهذا فيه نظر لان هذه القصة غير تلك القصة كما قدمنا في أوائل الفصل وقال الكرماني فقط جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيعمل عليه الحديث السابق أو المراد هناك يسائر جسده أي باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء (قلت) ومن لازم هذا التقرير ان الحديث غير مطابق للترجمة والذي يظهر لي ان البخاري حمل قوله ثم غسل جسده على الجازي ما بقي بعد ما تقدم ذكره ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجله اذ لو كان قوله غسل جسده محجولا على عمومه لم يخرج غسل رجله ثانيا لان غسلها كان يدخل في العموم وهذا أشبه بتصريفات البخاري اذ من شأنه الاعتناء بالاختصاص أكثر من الاجمالي واستنبط ابن بطال من كونه لم يغسل مواضع الوضوء اجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة واجزاء الصلاة بالوضوء المحدثين تبيين أنه كان قبل التجديد محدثا والاستنباط المذكور مبني عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة واجزاء مع ذلك عن غسل تلك الاعضاء بعده وهي دعوى مردودة لان ذلك يختلف باختلاف النية فنوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لم يفضله ثم غسله والا فلا يصح البناء المذكور والله أعلم (قوله ينفض الماء بيده) سقط الماء من غير رواية أبي ذر ولا يصلي بفعل ينفض بيده وباقي مباحث المتن تقدم في أوائل الفصل والله المستعان (قوله باب اذا ذكر) أي تذكر (الرجل) وهو (في المسجد انه جنب خرج) ولا يذو وكريمة (يخرج كما هو) أي على حاله (قوله ولا يتيمم) إشارة الى رد من يوجبه في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري واسحق وكذا قال بعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتلم يتيمم قبل أن يخرج وورد ذكره في تذكر من الذكر يضم الدال كثيرا وان كان المتبادر أنه من الذكر بكسر هاء وقوله خرج كما هو قال الكرماني هذه الكاف كاف المقارنة لا كاف التشبيه كذا قال وعلى التفرقة والتشبيه هنا ليس بمتعلقاته أي خرج في حالة تشبيه بحالته التي قبل خروجه فيما يتعلق بالحديث لم يفعل ما يفعله من غسل أو ما ينوب عنه من التيمم (قوله حديثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ويونس هو ابن يزيد (قوله وعدلت) أي سويت وكان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكبر حتى تستوي الصفوف (قوله فلما قام في مصلاه ذكر) أي تذكر لا أنه قال ذلك لفظا وعلم الراوي بذلك من قرائن الحال أو بإعلامه له بعد ذلك وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة (قوله فقال لنا مكانكم) بالنصب أي الزموا مكانكم وفيه إطلاق القول على الفعل فان في رواية الامام عيسى فأشار بيده أن مكانكم ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والاشارة (قوله ورأسه يقطر) أي من ماء الغسل وظاهر قوله فكبر الاكتفاء بالاقامة السابقة فيؤخذ منه جواز التحال الكثير بين الاقامة والدخول في الصلاة وسيأتي مع ثبوت مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة في باب صلاة الجماعة بعد أبواب الاذان ان شاء الله تعالى (قوله تابعه عبد الاعلى) هو ابن عبد الاعلى البصري وروايته موصولة عند الامام أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس بن عبد الله بن وهب عند مسلم وهذه متابعة تامة (قوله ورواه الاوزاعي) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الامامة كما سيأتي وظن بعضهم ان السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت باللفظ والرواية بمعناه وليس كما ظن بل هو من التفرقة في العبارة (قوله باب ينفض اليدين من الغسل عن الجنابة) كذا لا يذو وكريمة وللماقيين من غسل الجنابة (قوله أخبرنا

يساره هي زين أو ثلثا ثم
غسل فرجه ثم ضرب يده
بالارض أو الحائط مرتين أو
ثلاثا ثم مضمض واستنشق
وغسل وجهه وذراعيه ثم
أفاض على رأسه الماء
ثم غسل جسده ثم تعجى
فغسل رجله قالت فأنيته
بخرقة فلم يردھا فغسل
ينفض الماء بيده (باب)
اذا ذكر في المسجد أنه
جنب يخرج كما هو ولا يتيمم
* حديثنا عبد الله بن محمد
قال حدثنا عثمان بن عمر
قال أخبرنا يونس عن
الزهري عن أبي سلمة عن
أبي هريرة قال أقيمت
الصلاة وهذه الصفوف
قياما فخرج النبي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما
قام في مصلاه ذكر أنه
جنب فقال لنا مكانكم ثم
رجع فغسل ثم خرج
الينا ورأسه يقطر فكبر
فصلينا معه تابعه عبد
الاعلى عن معمر عن
الزهري ورواه الاوزاعي
عن الزهري (باب) ينفض
اليدين من الغسل عن
الجنابة * حديثنا عبد الله بن
قال أخبرنا

عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قالت ميمونة وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب وصب على يديه فغسلها ثم صب بيمنه على شماله فغسل فرجيه فغسل بيده الأرض فمسحها ثم غسلها فضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم صب على رأسه وأفاض على جسده ثم تحنى فغسل قدميه فناولته ثوبا فلم يأخذ به فأنطلق وهو ينفض يديه ((باب)) من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل * حدثنا خلد بن يحيى قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن عائشة قالت كذا إذا أصاب أحدنا حذابة أخذت بيديها اثنا فوق رأسها ثم أخذت بيديها على شقها الأيمن وبينيديها الأخرى على شقها الأيسر ((بسم الله الرحمن الرحيم)) ((باب)) من اغتسل عرياناً وحده في خلوة ومن تستتر فالتستر أفضل وقال بهز عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أحق أن يستحيا منه من الناس * حدثنا إسماعيل بن زهير قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

أبو حنيفة ((هو السكري)) قوله فأنطلق وهو ينفض يديه استدل به على جواز نفض ماء الغسل والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الغسل وهو ظاهر وفي هذا الأسناد من وزيان وعبدان وشيخه وكوفيان الأعمش وشيخه ومدنيان كريب وشيخه وفيما قبله بباب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه من وزيان وفيما قبل ذلك بصريان موسى وأبو عوانة وكذا موسى وعبد الواحد وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد وفيما قبل أيضا مكبان الحيدري وسفيان وكذاهم ورواه عن الأعمش بالأسناد المذكور ((قوله بآب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل)) تقدم مثل ذلك في باب من بدأ بالحلاب ((قوله حدثنا خلد بن يحيى)) هذا من كبار شيوخ البخاري وهو كوفي سكن مكة ومن فوقه إلى عائشة مكيمون ((قوله عن صفية)) وللاسماعيلي أنه سمع صفية وهي من صفار الصحابة وأبوها شيبة هو ابن عثمان الحلبي العبدري صحابي مشهور ((قوله أصاب)) ولكن مرة أصاب ((أحدنا)) أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وللحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وهو مصير من البخاري إلى القول بأن أقول الصحابي كذا فعل كذا حكم الرفع سواء صرح بإضافته إلى زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا وبه جزم الحاكم ((قوله أخذت بيديها)) ولكن مرة بيدها أي الماء وصرح به الاسماعيلي في روايته ((قوله فوق رأسها)) أي فصبته فوق رأسها وللاسماعيلي أخذت بيديها الماء ثم صب على رأسها ((قوله وبينيديها الأخرى)) في رواية الاسماعيلي ثم أخذت بيدها وهي أدل على الترتيب من رواية المصنف وإن كان لفظ الأخرى يدل على أن لها أولى وهي متأخرة عنها فإن قيل الحديث دال على تقديم أيمن الشخص لآيمن رأسه فكيف يطابق الترجمة أجاب الكرماني بأن المراد من أيمن الشخص أيمنه من رأسه إلى قدمه فيطابق والذي يظهر أنه حمل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ بالحلاب وفيه التصریح بأنه بدأ بشق رأسه الأيمن والله أعلم ((قوله باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة)) أي من الناس وهو تأكيدي لقوله وحده ودل قوله أفضل على الجواز وعليه أكثر العلماء وخالف فيه ابن أبي ليلى وكانه تعالى بحديث يعلى بن أمية من فوقه إذا اغتسل أحدكم فليستتر قاله رجل رآه يغتسل عرياناً وحده رواه أبو داود وللبزار نحوه من حديث ابن عباس مطولاً ((قوله وقال بهز)) زاد الأصبلي ابن حكيم ((قوله عن جده)) هو معاوية بن حيدة بجاء مهملة وياء تحتها نية ساكنة صحابي معروف ((قوله أن يستحيا منه من الناس)) كذا لا كثر الروايات وللسرخسي أحق أن يستتر منه وهذا بالمعنى وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا نبي الله عوراءنا ما تأتي منها وما نذكر قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله أحذنا إذا كان خاليا قال الله أحق أن يستحيا منه من الناس فالأسناد إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه ولهذا لم يعلق في السكاح شيئا من حديث جده بهز لم يجزم به بل قال وبه كره معاوية بن حيدة فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الأسناد إلا إلى من علق عنه وأما ما فوقه فلا يدل وقد حقت ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح وذكر له أمثلة وشواهد دأب هذا موضع أسطها وعرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوني أن المراد بقوله أحق أن يستحيا منه أي فلا يصح ومفهوم قوله إلا من زوجتك يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه وقياسه أنه يجوز له النظر ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وفيه حديث في صحيح مسلم ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز مطلقا لكن استدل المصنف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال أنهما من أمرنا بالاعتدائيه وهذا إنما يأتي على رأي من يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقتهما للشرعنا والأفلو كان فيهما شيء غير موافق لآئنه فلعلى هذا فيجمع بين الحديثين يحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليسر أشار

كانت بنو اسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم الى بعض وكان موسى يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل معكم الا أنه ادر
 فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففرا الحجر ثوبه فجتمع موسى في أثره يقول ٢٦٧ ثوبى يا حجر ثوبى يا حجر حتى نظرت بنو

اسرائيل الى موسى فقالوا
 والله ما يمنع موسى من أن
 واخذ ثوبه فطفق بالحجر
 ضربا فقال أبو هريرة
 والله انه لندب بالحجر ستة
 أو سبعة ضربا بالحجر وعن
 أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 بينا أيوب يغتسل عريانا
 فخر عليه جراد من ذهب
 فجعل أيوب يحثي في ثوبه
 فناداه ربه يا أيوب ألم
 أكن أغنيك عما ترى
 قال بلى وعزتك ولكن
 لا غنى بي عن بركتك
 ورواه ابراهيم عن
 موسى بن عقبة عن
 صفوان بن عطاء بن يسار
 عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال بينا
 أيوب يغتسل عريانا
 (باب) انستر في الغسل
 عند الناس * حدثنا عبد
 الله بن مسleme عن مالك عن
 أبي النضر مولى عمر بن
 عبد الله أن أبا هريرة مولى
 أم هانئ أخبره أنه سمع أم
 هانئ بنت أبي طالب تقول
 ذهبت الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم طام الفخ
 فوجدته يغتسل وفاطمة
 تسنره فقال من هذه
 فقلت أنا أم هانئ * حدثنا
 عبدان قال أخبرنا عبد
 الله قال أخبرنا سفيان

في الترجمة ورجح بعض الشافعية تحريمه والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط (قوله كانت بنو
 اسرائيل) أي جماعتهم وهو كقوله تعالى قالت الاعراب آمنا (قوله يغتسلون عراة) ظاهره ان ذلك كان
 جائزا في شرعهم والامساأقهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذابا لافضل وأغرب
 ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عراة له وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك (قوله أدر) بالمد وفتح
 الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري الادرة نفخة في الخصلة وهي بفتحات وحكى بضم أوله واسكان
 الدال (قوله فجتمع موسى) أي جرى مسرعا وفي رواية تخرج (قوله ثوبى يا حجر) أي أعطى وانما خاطبه
 لانه أجراه مجرى من يعقل لكونه فرثوبه فانتقل عنده من حكم الجسد الى حكم الحيوان فناداه فلما لم يعطه
 ضربه وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه اظهار المجزة بتأثير ضربه فيه ويحتمل أن يكون عن
 موسى (قوله حتى نظرت) ظاهره أنهم رأوا جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة
 لمدواة وشبهها وأبدى ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه منزولا لانه يظهر ما تحته بعد البطلان
 واستحسن ذلك ناقلا عن بعض مشايخه وفيه نظر (قوله فطفق بالحجر ضربا) كذلك أكثر الرواة
 وللكشميهني والجوى فطفق الحجر ضربا بالحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أي طفق يضرب الحجر ضربا
 (قوله قال أبو هريرة) هو من تمة مقولهم وليس بعلق (قوله لندب) بالنون والدال المهملة المفتوحة
 وهو الاثروسياني بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله وعن أبي
 هريرة) هو معطوف على الاسناد الاول وجزم الكرماني بانه تعليق بصيغة التريض فاختطأ فان الحديثين
 ثابتان في نسخة همام بالاسناد المذكور وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا
 الاسناد في أحاديث الانبياء (قوله يحثي) باسكان المهملة وفتح المثناة بعدها مثنية والخطية هي الاخذ باليد
 ووقع في رواية القاسمي عن أبي زيد يحثي بنون في آخره بدل الياء (قوله لا غنى) بانقصر بالتأني
 وروينا بالتأني أيضا على ان لا معنى ليس (قوله ورواه ابراهيم) هو ابن طهمان وروايته موصولة
 بهذا الاسناد عند النسائي والاسماعيلي قال ابن بطال وجه الدلالة من حديث أيوب ان الله تعالى عاتبه
 على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا فدل على جوازه وسبب أن بقية الكلام عليه في أحاديث
 الانبياء أيضا (قوله باب التستر) لما فرغ من الاستدلال لاحد الشقين وهو التعمري في الخلوة أو رد الشق
 الآخر (قوله مولى عمر بن عبد الله) بالتصغير وهو التميمي وأم هانئ بهمزة منونة (قوله فقال من هذه)
 بدل على ان التستر كان كثرة وعرف انها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال وسبب أن
 الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورد المصنف تاما (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان
 هو الثوري وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف طابا الى الثوري وتزل فيه هنادرجة وكذلك تزل
 فيه شعبة عبدان درجة لانه سبق في روايته عن أبي حنيفة عن الاعمش والسبب في ذلك اعتناؤه بمغارة
 الطرق عند تغابر الاحكام (قوله تابعه أبو عوانة) أي عن الاعمش باسناد هنادرجة وقد تقدمت هذه المتابعة
 موصولة عنده في باب من أفرغ يمينه (قوله وابن فضيل) أي عن الاعمش أيضا هذا الاسناد وروايته
 موصولة في صحيح أبي عوانة الاسفرايني بخور رواية أبي عوانة البصري وقد وقع ذكر التستر أيضا في هذا
 الحديث من رواية أبي حنيفة عند المصنف ومن رواية زائدة عند الاسماعيلي وسبقت مباحث الحديث
 في أول الغسل والله المستعان (قوله باب اذا احتملت المرأة) انما قيدت بالمرأة مع ان حكم الرجل كذلك
 لموافقة صورة السؤال وللإشارة الى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره
 عن ابراهيم النخعي واستبعد التوضيح في شرح المذهب صحت عنه لكن رواه ابن أبي شيبة عنه باسناد جيد

عن الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت سترت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل من الجنابة فغسل
 يديه ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ثم مسح يده على الخائط أو الارض ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجله ثم أقاض المام
 على جسده ثم تعشى فغسل قدميه تابعه أبو عوانة وابن فضيل في التستر (باب) اذا احتملت المرأة * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك

((قوله عن زينب بنت أبي سلمة)) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر وفيه زينة
 بنت أم سلمة فنسبت هنالك إلى أمها وهنالك إلى أبيها وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن
 هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضا من رواية الزهري عن عروة ولكن قال عن عائشة وفيه
 ان المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت
 لام سلمة لا لعائشة وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام وهو ظاهر صنيع البخاري لكن نقل ابن عبد البر عن
 الذهلي أنه صحيح الروايتين وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة
 عن عائشة وأخرج مسلم أيضا رواية نافع وأخرج أيضا من حديث أنس قال جاءت أم سليم إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت له عائشة عنده فذكر نحوه وروى أحمد من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي
 طلحة عن جدته أم سليم وكانت مجاورة لام سلمة فقالت أم سليم يا رسول الله فذكر الحديث وفيه ان أم سلمة
 هي التي راجعها وهذا أقوى رواية هشام قال النووي في شرح مسلم يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة
 جميعا أنكرنا على أم سليم وهو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم
 في مجلس واحد وقال في شرح المذهب يجمع بين الروايات بان أسا وعائشة وأم سلمة حضروا القصة انتهى
 والذي يظهر أن أنس لم يحضر القصة وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير
 إلى ذلك وروى أحمد من حديث ابن عمر نحوه هذه القصة وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها وقد
 سألت عن هذه المسئلة أيضا خولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره كما ليس على الرجل
 غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل وسهولة بنت سهيل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة ((قوله ان
 الله لا يستحي من الحق)) قدمت هذا القول عهدا لغيرها في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه
 اللغوي إذا حيأ الشروع خير كله وقد تقدم في كتاب الايمان ان الحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل
 في حق الله تعالى فيعمل هنا على ان المراد ان الله لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق وقد يقال اغما
 يحتاج إلى التأويل في الاثبات ولا يشترط في ذلك أن يكون ممكنا لئلا يكون لما كان المفهوم يقتضي انه يستحي
 من غير الحق ما دلت على جانب الاثبات فاحتج إلى تأويله قاله ابن رقيق العبد ((قوله هل على المرأة من غسل))
 من زائدة وقد سقطت في رواية المصنف في الادب ((قوله احتملت)) الاحتلام اقتران من الحلم بضم المهملة
 وسكون اللام وهو ما يراه الثام في نومه يقال منه حلم بالفتح واحتمل والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع
 وفي رواية أحمد من حديث أم سليم انها قالت يا رسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يحجمها في المنام
 أنغتسل ((قوله إذا رأت الماء)) أي المني هذا الاستيفاض وفي رواية الحميدي عن سفيان عن هشام إذا رأت
 اخدا كن الماء فلتغتسل وزاد فقالت أم سلمة وهل تحتمل المرأة وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام
 عنه غير مالك فلم يذكرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه أو تحتمل
 المرأة وهو معطوف على مقدر يظهر من السياق أي أن ترى المرأة الماء وتحتمل وفيه فغسلت أم سلمة وجهها
 ويأتي في الادب من رواية يحيى القطان عن هشام فضحكك أم سلمة ويجمع بينهما ما بانها أصبحت نجبا
 وغطت وجهها حياء ولمسلم من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا أم سليم فضحت النساء وكذلك أحمد
 من حديث أم سليم وهذا يدل على ان كتمان مثل ذلك من عاداتهن لانه يدل على شدة شهوتهن للرجال وقال
 ابن بطال فيه دليل على ان كل النساء يحتملن وعكسه غيره فقال فيه دليل على ان بعض النساء لا يحتملن
 والطاهر ان من إذا بن بطال الجواز لا الوقوع أي فيمن قابلية ذلك وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة
 بالانزال ونفي ابن بطال الخلاف فيه وقد قدمنا عن النخعي وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء
 أرسهته وقام عندها ما يؤهم خروج المرأة عن ذلك وهو تدوير وز الماء منها وقد روى أحمد من حديث
 أم سليم في هذه القصة ان أم سلمة قالت يا رسول الله وهل للمرأة ماء فقال هن شقائق الرجال وروى حميد
 الرزاق في هذه القصة إذا رأت أحدا كن الماء كما يراه الرجل وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم

عن هشام بن عروة عن
 أبيه عن زينب بنت أبي
 سلمة عن أم سلمة أم
 المؤمنين انها قالت جاءت
 أم سليم امرأة أبي طلحة
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله ان الله لا يستحي من
 الحق هل على المرأة من
 غسل اذا هي اجتملت
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نعم اذا رأت الماء

في نحو هذه القصة ليس عليه غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم ان ماء المرأة لا يبرز
واغما يعرف انزالها بشهوتها ورجل قوله اذ ارات الماء أي علمت به لان وجود العلم هنا مذكور لانه اذا
اراد به علمها بذلك وهي نائمة فلا يثبت به حكم لان الرجل لو رأى انه جامع وعلم انه أنزل في النوم ثم
استيقظ فلم ير بالليل لم يجب عليه الغسل اتفاقا فكذلك المرأة وان اراد به علمها بذلك بعد ان استيقظت
فلا يصح لانه لا يستقر في اليقظة ما كان في النوم الا ان كان مشاهدا فغسل الرؤية على ظاهرها
هو الصواب وفيه استفتاء المرأة بنفسها وسياق صور الاحوال في الوقائع الشرعية لما يستفاد من
ذلك وفيه جواز التمسك في التمسك وسيأتي الكلام على قوله فيم يشبهها ولدها في بدء الخلق ان شاء
الله تعالى ((قوله باب عرق الجنب وان المسلم لا ينجس)) كأن المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق
الكافر وقال قوم انه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي فتقدم الكلام ببيان حكم عرق الجنب
وبيان أن المسلم لا ينجس واذا كان لا ينجس فعرقه ليس ينجس ومفهومه أن الكافر ينجس فيكون عرقه
نجسا ((قوله حديثنا يحيى)) هو ابن سعيد القطان وحيد الطويل وبكر هو ابن عبد الله المزني وأبو رافع
هو الصانع وهو مذكور في سكن البصرة ومن دونه في الاسناد بصريون أيضا وحيد وبكر وأبو رافع ثلاثة من
التابعين في نسق ((قوله في بعض طريق)) كذلك أكثر في رواية كريمة والاصيلي طريق ولابي داود
والنسائي لقبته في طريق من طرق المدينة وهي توافق رواية الاصيلي ((قوله وهو جنب)) يعني نفسه
وفي رواية أبي داود وانما جنب ((قوله فانتحست)) كذلك الكشميني والحموي وكريمة بنون ثم جاء مجمعة ثم
بنون ثم سبعين مهيولة وقال القزاز وقع في رواية فانتحست يعني بنون ثم موحدة ثم جاء مجمعة ثم سبعين مهيولة
قال ولا وجه له والصواب ان يقال فانتحست يعني كما تقدم قال والمعنى مضيت عنه مستخفيا ولذلك وصف
الشیطان بالخناس ويقويه الرواية الاخرى فانتحست انتهى وقال ابن بطال وقعت هذه اللفظة فانتحست
يعني كما تقدم قال ولابن السكن بالجيم قال ويحتمل أن يكون من قوله تعالى فانجست منه اثنتا عشرة عينا
أي جرت واندفعت وهذه أيضا رواية الاصيلي وأبي الوقت وابن عساكر ووقع في رواية المستملي
فانتحست بنون ثم مائة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجسا ووجه الرواية التي أنكرها القزاز
بانها مأخوذة من النجس وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بجنابته عن محاسبة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال معنى انجست منه تضيت عنه ولم يثبت لي من
من طريق الرواية غير ما تقدم وأشبهها بالصواب الاولي ثم هذه وقد نقل الشراح فيها ألفاظا مختلفة مما
حفظه بعض الرواة لا معنى للتشاكل بذكره كانه نجست بشين مجمعة من النجس وبنون وجاء مهيولة ثم موحدة
ثم سبعين مهيولة من الانجاس ((قوله ان المؤمن لا ينجس)) تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال ان
الكافر نجس العين وقواه بقوله تعالى اغما لم يشركون نجس وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد ان
المؤمن طاهر الاعضاء لا هيباده مجانبية النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بأن
المراد انهم نجس في الاعتقاد والاستفاد وجبتهم ان الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ومعلوم ان
عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتابة الا مثل ما يجب عليه من غسل
المسألة فدل على ان الاذى الحى ليس ينجس العين اذا فرق بين النساء والرجال وأغرب القرطبي في الجنائز
من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى الشافعي وسيأتي الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز
ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملازمة الامور المعظمة واستحباب احترام أهل
الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات وكان سبب ذهاب أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان
اذا اتى أحدا من أصحابه ما معه ودعاه هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة قنات أبو هريرة
أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسه صلى الله عليه وسلم كعادته فيادى الى الاغتسال واغما أنكر
عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأنا على غير طهارة وقوله سبحان الله نجس من اعتقاد أبي هريرة

* (باب) * عرق الجنب
وأن المسلم لا ينجس
* حدثنا علي بن عبد الله
قال حدثنا يحيى قال حدثنا
حيد قال حدثنا بكر عن
أبي رافع عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه
وسلم لقبه في بعض طريق
المدينة وهو جنب
فانتحست منه فمذهب
فاغتسل ثم جاء فقال ابن
كنت بأباهريرة قال كنت
جنباً فكرهت أن أجالس
وأنا على غير طهارة فقال
سبحان الله ان المؤمن
لا ينجس

حدثنا عبد الأعلى بن
جدا قال حدثنا يزيد بن
زريع قال حدثنا سعيد
عن قتادة أن أنس بن
مالك حدثهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يطوف
على نسائه في الليلة الواحدة
وله يومئذ تسع نسوة
* حدثنا عباس قال
حدثنا عبد الأعلى قال
حدثنا جندب عن بكر عن
أبي رافع عن أبي هريرة
قال لقيني رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأنا جنب
فأخذ بيدي فمشيت معه
حتى قعدت فأنسلت فأتيت
الرحل فاعتسلت ثم جئت
وهو قاعد فقال أين كنت
يا أبا هريرة فقالت له فقال
سبحان الله يا أبا هريرة إن
المؤمن لا يجس * (باب)
كيفية الجنبة في البيت
إذا توضأ * حدثنا أبو نعيم
قال حدثنا هشام وشيبان
عن يحيى عن أبي سلمة قال
سألت عائشة أكان النبي
صلى الله عليه وسلم يرقد
وهو جنب قالت نعم
ويتوضأ * حدثنا قتيبة
قال حدثنا الليث عن نافع
عن ابن عمر أن عمر بن
الخطاب سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم أرقد
أحسدا وهو جنب قال نعم
إذا توضأ أحدكم فليرقد وهو
جنب * (باب) * الجنب
يتوضأ ثم ينام * حدثنا
يحيى بن بكير قال حدثنا

التنجس بالجنابة أي كيف يخرج عليه هذا الظاهر وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن
يفارقه لقوله أين كنت فأشار إلى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعلمه وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه
على الصواب وإن لم يسأله وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ويؤوب عليه ابن حبان الرد على
من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فتوى الاغتسال أن ماء البئر نجس واستدل به البخاري على طهارة عرق
الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة فكذلك ما تجلب منه وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل
فقال (باب) الجنب يخرج ويمشي في السوق (قوله وغيره) بالجرأى وغير السوق ويحتمل الرفع
عطاء على يخرج من جهة المعنى (قوله وقال عطاء) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه
وزادو يطل بالنورة ولعل هذه الأفعال هي المرادة بقوله وغيره بالرفع في الترجمة (قوله حدثنا سعيد) هو
ابن أبي عروبة كذا لهم إلا الأصبلي فقال شعبة (قوله إن النبي) وفي رواية الأصبلي وكريمة أن نبي الله
صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب إذا جامع ثم عادوا برأيه في هذا الباب
يقوى رواية وغيره بالجرلان جبرأوا زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من
هذه إلى هذه إلى المشي وعلى هذا فتناسبه أراد أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير
الغسل وقد خالف عطاء غيره كإرواء ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا يستحب له الوضوء
وحديث أنس يقوى اختيار عطاء لأنه لم يذكر فيه أنه توضأ فكان المصنف أو رده يستدل له لا يستدل به
(قوله حدثنا عباس) بقاء تحتانية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى
والاسناد أيضا إلى أبي رافع بصريون وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله
فأنسلت) أي ذهبت في خفية والرحل بجاء مهملة ساكنة أي المكان الذي يأوي فيه وقوله يا أبا هريرة
وقع في رواية المستملي والكشميهني يا أبا هريرة بالترخيم (قوله باب كيفية الجنبة في البيت) أي استقراره
فيه وكيفية مصدركان يكون كونا وكيفية ولم يحن على هذا إلا أسرف معدودة مثل ديمومة من دام
(قوله إذا توضأ) زاد أبو الوقت وكريمة قبل أن يغتسل وسقط الجميع من رواية المستملي والحوي قيل
أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا
صورة ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه نهي بضم النون وقبح الجيم الحضرمي ما روى عنه غير ابنه عبد الله
فهو مجهول لكن وثقه الجلي وضح حديثه ابن حبان والحاكم فيجتمه كما قال الخطابي أن المراد بالجنب
من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله قال ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في
التخاذل وبالصورة ما فيه روح ومالا يمن قال النووي وفي الكلب نظراته هي ويحتمل أن يكون المراد
بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون بيده وبين حديث الباب منافاة لأنه
إذا توضأ ارتفع بعض حدثه على الصحيح كما سيأتي تصويره (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي وشيبان
هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شيبة ورواه
الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله قال نعم ويتوضأ) هو
معطوف على ما سلفه نعم مسدأ أي يرقد ويتوضأ والواو لا تقتضي الترتيب فالمعنى يتوضأ ثم يرقد ولمسلم من
طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوء للصلاة وهذا السياق
أوضح في المراد وللمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية عروة عن عائشة بزيادة غسل الفرج
وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخاري في آخر حديث الباب ويتوضأ وضوء للصلاة
ولله تعالى من وجه آخر عن هشام نحوه وفيه رد على من حمل الوضوء هنا على التطهيف (قوله أن عمر
ابن الخطاب سأل) ظاهره أن ابن عمر حضر هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من
رواية نافع وروى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال يا رسول الله أخرجه النسائي وعلى هذا
فهو من مسندهم وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر

لكن ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن جواز وقاد
 الجنب في البيت يقتضي جواز استقراءه فيه يقظان لعدم الفرق أولان نومه يستلزم الجواز لمصطلح اليقظة
 بين وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير ووقع في رواية كريمة قبل حديث ابن عمر باب نوم
 الجنب وهذه الترجمة زائدة للاستغناء عنها باب الجنب يتوضأ ثم ينام ويحتمل أن يكون ترجم على
 الإطلاق وعلى التقييد فلا تكون زائدة ((قوله عن محمد بن عبد الرحمن)) هو أبو الأسود الذي يقال له يثيم
 عروة ونصف هذا الإسناد المبتدأ به بصريون ونصفه الأعلى مدنيون ((قوله وتوضأ للصلاة)) أي توضأ
 وضواً كاملاً للصلاة وليس المعنى أنه توضأ لأداء الصلاة وإنما المراد توضأ وضواً سريعاً لا لغوياً ((قوله حدثنا
 جويرية)) بالجيم والراء مصغراً وهو اسم رجل واسم أبيه اسماء بن عبيد وقد سمع جويرية هذا من نافع
 مولى ابن عمر ومن مالك عن نافع ((قوله عن عبد الله)) في رواية ابن عساكر عن ابن عمر ((قوله فقال نعم
 إذا توضأ)) ولمسلم من طريق ابن جريج عن نافع يتوضأ ثم لينم ((قوله عن عبد الله بن دينار)) هكذا
 رواه مالك في الموطأ باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله بن دينار وذكر
 أبو علي الجبلي أنه وقع في رواية ابن السكن عن نافع بدل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الأصمعي إلا أنه
 ضرب على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قال أبو علي والحديث محفوظ لمالك عنهما جميعاً انتهى
 كلامه قال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهما جميعاً لكن المفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث نافع
 غريب انتهى وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أوسنة فلا غرابة وإن ساقه الدارقطني في غرائب مالك
 فإرادته ما رواه خارج الموطأ فهي عن أبيه خاصة بالنسبة للموطأ ثم رواه الموطأ أشهر ((قوله ذكر عمر
 ابن الخطاب)) مقتضاه أيضاً أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ورواه أبو نوح عن مالك فزاد
 فيه عن عمر وقد بين النساء في سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع قال أصاب ابن عمر جنابة
 فأتى عمر فذكر ذلك له فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فاستأمره فقال ليتوضأ ويرقد وعلى هذا فالصحيح
 في قوله في حديث الباب أنه تصيبه يعود على ابن عمر لا على عمر وقوله في الجواب توضأ يحتمل أن يكون ابن
 عمر كان حاضرًا فوجه الخطاب إليه ((قوله بأنه)) كذلك المصنف في الجوى والباقي أنه ((قوله فقال له))
 سقط لفظ له من رواية الأصمعي ((قوله توضأ وغسل ذكره)) في رواية أبي نوح أغسل ذكره ثم
 توضأ ثم نهم وهو يردد على من حمله على ظاهره فقال يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء
 يرفع الحديث وإنما هو للتعبد إذا الجنابة أشد من مس الذكر فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على
 الوضوء ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمسسه على القول بأن مسه ينقض وقال ابن دقيق العيد جاء
 الحديث بصبغة الأمر وجاء بصبغة الشرط وهو متمسك لمن قال بوجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور إلى
 أنه للاستنجاب وذهب أهل الظاهر إلى استحبابه وهو شاذ وقال ابن العربي قال مالك والشافعي لا يجوز
 للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي بوجوبه ولا
 يعرف ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد في الإباحة المستوية الطرفين
 لا إثبات الوجوب أو إرادته وأنه واجب وجوب سنة أي متأكد الاستنجاب ويدل عليه أنه قاله بقول ابن
 حبيب هو واجب وجوب الفرائض وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً وأشار ابن العربي إلى تقوية
 قول ابن حبيب وبوب عليه أبو عوانة في صححه إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم ثم استدلل بعد ذلك
 هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً إنما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة وقد
 تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم ماد وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح ونقل
 الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستنجاب وغسل يديه ما رواه أبو إسحاق عن الأسود عن عائشة
 رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يجنب ثم ينام ولا يمس ما رواه أبو داود وغيره وتعقب بأن الحفاظ
 قالوا إن أبا إسحاق غلط فيه وبأنه لو صح حل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لئلا يقتدوا بوجوبه وإن معنى

عن محمد بن عبد الرحمن
 عن عروة عن عائشة
 قالت كان النبي صلى الله
 عليه وسلم إذا أراد أن ينام
 وهو جنب غسل فرجه
 وتوضأ للصلاة * حدثنا
 موسى بن اسمعيل قال
 حدثنا جويرية عن نافع
 عن عبد الله قال استفتي
 عمر النبي صلى الله عليه
 وسلم أينام أحدهما وهو
 جنب قال نعم إذا توضأ
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عبد
 الله بن دينار عن عبد الله
 ابن عمر أنه قال ذكر عمر
 ابن الخطاب لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم بأنه
 تصيبه الجنابة من الليل
 فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم توضأ واغسل
 ذكره ثم نهم

قوله لا يمس ماء أي للفصل وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ثم جنى
الطحاوي إلى أن المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان
يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة
من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعتقد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك كان اعتذار
وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء هنا الشرعي والحكمة فيه أنه يخفف الحدث ولا سيما على القول بجواز
تفريق الغسل فينوي به رفع الحدث عن تلك الأجزاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة
بسند وجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليبتوضأ فإنه
نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه أنه إحدى الطهارة في فعله هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى
البيهقي بأسناد حسن عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم ويحتمل
أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء وقيل الحكمة فيه أنه ينشط إلى العود أو إلى الغسل وقال ابن
دقيق العيسدي نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الحائض لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف
الجنب لكن إذا انقطع دمها استحب لها ذلك وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتحقق
عند القيام إلى الصلاة واستحبabat التنظيف عند النوم قال ابن الجوزي والحكمة فيه أن الملازمة بعد
عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فأنها تقرب من ذلك والله أعلم ((قوله باب إذا التقى
الختان)) المراد بهذه التسمية ختان الرجل والختن قطع جلدة كثرته وخفاض المرأة والخصف قطع جلدة
في أعلى فرجها تشبه عرق الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة وإنما تلبس باللفظ واحد تغليباً له
نظائر وقاعدته رد الأثقل إلى الأخف والأدنى إلى الأعلى ((قوله هشام)) هو الدستواني في الموضوعين وإنما
فرقهما لأن معاذ قال حدثنا وأبانهيم قال عن طريق معاذ إلى الصحابي كلهم يصرحون ((قوله إذا جلس
الضمير المستتر فيه وفي قوله جهد للرجل والضمير للبيان في قوله شعباً أو جهداً للمرأة وتركاً لظاهر
ذلك للمعرفة به وقد وقع مصرحاً به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال إذا غشى الرجل
امرأته ففقد بين شعبها الحديث والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء قيل المراد هنا إذا هار وجلاها
وقيل رجلها هاراً فجلها وقيل ساقها هاراً فجلها وقيل فخذاها هاراً فجلها وقيل فخذاها هاراً فجلها وقيل
فواحي فرجها الأربع قال الأزهرى الأسكتاني ناحيتا الفرج والشفران طرف الناحيتين ورجع القاضى
عباس الأخرى واختار ابن دقيق العيد الأول قال لأنه أقرب إلى الحقيقة أو حقيقة في الجاوس وهو
كتابة عن الجماع فاكتمى به عن التصريح ((قوله ثم جهداً)) بفتح الجيم والهاء يقال جهدوا جهداً أي
بلغ المشقة قبل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده في العمل بها ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة ثم اجتمعت
ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ وأزق الختان بالختان بدل قوله ثم جهداً
وهذا يدل على أن الجهد هنا كتابة عن معالجة الإبلج ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن
قتادة مختصراً ولفظه إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وهذا مطابق للفظ الترجمة فيمكن المصنف أشار
إلى هذه الرواية كعادته في التبريد بلفظ إحدى روايات حديث الباب وروى أيضاً هذا اللفظ من
حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي أسناده علي بن زيد وهو ضعيف وابن
ماجه من طريق القاسم بن محمد عن أورجالة ثقات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ
ومن الختان الختان والمراد بالمس والاتقاء المحاذاة ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ إذا جاوز وليس
المراد بالمس حقيقة لانه لا يتصور عند غيبة المشقة ولو حصل المس قبل الإبلج لم يجب الغسل بالإجماع
قال النووي معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الانزال وتعب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد
الانزال لانه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الانزال قد
ورد في بعض طرق الحديث المذكور فالتقريب الاحتمال ففي رواية مسلم من طريق مطر الوراق عن الحسن

باب) * إذا التقى
الختانان * حدثنا معاذ بن
فضالة قال حدثنا هشام
ح وحدثنا أبو نعيم عن
هشام عن قتادة عن
الحسن عن أبي رافع عن
أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إذا جلس
بين شعبها الأربع ثم
جهدا فقد وجب الغسل

في آخر هذا الحديث وان لم ينزل ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال أحسننا قتادة به وزاد في آخره أنزل أول من ينزل وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان وكذا ذكرها أبو داود والطبراني عن حماد بن سلمة عن قتادة ((قوله تابعه حماد)) أي ابن مرزوق وصرح به في رواية كريمة وقدرونا حديثه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد السهلي حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال وأجهدا وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة وقرأت بخط الشيخ مغطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عمير كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وتبعه بعض الشراح على ذلك وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مرزوق في أسناد مسلم زيادة بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئا ((قوله وقال موسى)) أي ابن اسمعيل قال (حدثنا) وللأصيلي أخبرنا (أبان) وهو ابن يزيد الطاروق أفادت روايته التصريح بتحديث الحسن لقتادة وقرأت بخط مغطاي أيضا أن رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عفان وهما كلاهما عن موسى عن أبان وهو تخليط تبعه عليه أيضا بعض الشراح وإنما أخرجهما البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة فهما شيخ عفان لا رفيقه وأبان رفيق همام لاشيخ شيخه ولا ذكر لموسى فيه أصلا بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه لاشيخ والله الهادي إلى الصواب ((تنبيه)) زاد هنا في نسخة الصفا في هذا أجودا وكذا وانما ينال إلى آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه والله أعلم ((قوله باب غسل ما يصيب)) أي الرجل (من فرج المرأة) أي من وطوبة وغيرها ((قوله عن الحسين)) زاد أبو ذر الملعون ((قوله قال يحيى)) هو ابن أبي كثير أي قال الحسين قال يحيى وألفظ قال الأولى تحذف في الخط عرفا ((قوله وأخبرني)) هو عطف على مقدر أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا ووقع في رواية مسلم بحذف الواو قال ابن العربي لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال قال يحيى كذا ذكره ولم يأت بدليل وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضوع عن الحسين عن يحيى وليس الحسين بدلس وعذبة غير المدلس محاولة على السماع إذا اتبعه على الصحيح على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحديث وألفظه حدثني يحيى ابن كثير ولم ينفر الحسين مع ذلك به فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين وشيخان ابن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الأسناد وألفاظ المتن ((قوله فأمره بذلك)) فيه التثنية لأن الأصل أن يقول فأمرني أو هو مقول عطاء ابن يسار فيكون مرسلًا وقال الكرماني الضمير يعود على الجامع الذي في ضمن إذا جامع وجزم أيضا بأنه عن عثمان أفتاهم رواية مرفوعة وعن الباقرين أفتاهم فقط (قلت) وظاهره أنهم أمره بما أمره به عثمان فليس صريحًا في عدم الرفع لكن في رواية الاسماعيلي فقالوا مثل ذلك وهذا ظاهر الرفع لأن عثمان أفتاهم بذلك وحديثه به عن النبي صلى الله عليه وسلم فالمثلية تقتضي أنهم أيضا أفتوه وحديثه وقد صرح الاسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له وألفظه فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاسماعيلي لم يقل ذلك غير يحيى الحماني وليس هو من شرط هذا الكتاب ((قوله وأخبرني أبو سلمة)) كذا في ذكر وللباقين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة وهو المراد وهو معطوف بالأسناد الأول وليس معلقا وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالأسنادين معا ((قوله أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم)) قال الدارقطني هو وهم لأن أبا أيوب أنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه (قلت) الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهم باختلاف السباق لأن في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مع أن أباسلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدرًا وسنا وعلمًا من هشام بن عروة وروايته عن عروة من باب رواية القرآن لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة وكذلك

تابعه حماد عن شعبة مثله
وقال موسى حدثنا أبان
قال حدثنا قتادة قال
أخبرنا الحسن مثله
*(باب) * غسل ما يصيب
من وطوبة فرج المرأة
* حدثنا أبو عمر قال
حدثنا عبد الوارث عن
الحسين قال يحيى وأخبرني
أبو سلمة أن عطاء بن يسار
أخبره أن زيد بن خالد
الجهني أخبره أنه سأل
عثمان بن عفان فقال
أرأيت إذا جامع الرجل
امرأته فلم يجز قال عثمان
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة
ويغسل ذكره قال عثمان
سمعت من رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسألت
عن ذلك علي بن أبي طالب
والزبير بن العوام وطهفة
ابن عبيد الله وأبي بن كعب
فأمرهم بذلك قال يحيى
وأخبرني أبو سلمة أن
عروة ابن الزبير أخبره
أن أبا أيوب أخبره أنه سمع
ذلك من رسول الله صلى
الله عليه وسلم * حدثنا
مسدد قال حدثنا يحيى

رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لانهم اقيموا كيران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن
 أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارمي وابن ماجه وقلم حكي الاثر من أحمدان حديث
 زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث
 وقد حكي يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني انه شاذ والجواب عن ذلك ان الحديث ثابت من جهة
 اتصال اسناده وحفظ روايته وقد روى ابن عيينة ايضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار بنحو رواية أبي
 سلمة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فردا وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته
 لاحتمال انه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا اليه وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصنعة
 الحديثية وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل المجمع
 منسوخ بمادل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله والبايل على النسخ ما رواه
 أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء
 من الماء ونحوه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد صحته
 ابن خزيمة وابن حبان وقال الامام علي هو صحيح على شرط البخاري كذا قال وكان لم يطمع هلي علته فقد
 اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة ايضا من طريق أبي حازم عن
 سهل ولهذا الاسناد ايضا عدة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم وفي الجلة هو اسناد صالح لأن يخرج به وهو صحيح
 في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء لانه بالمنطوق وترك الغسل من
 حديث الماء من الماء بالمفهوم أو بالمنطوق أيضا لكن ذلك أصرح منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن
 ابن عباس انه جعل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو
 تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض **تنبيه** في قوله الماء من الماء جناس تام والمراد بالماء
 الأول ماء الغسل والثاني المنى وذكر الشافعي ان كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطلق بالتحقيقة على
 الجماع وان لم يكن معه انزال فان كل من خوطب بأن فلانا أجنب من فلانة عقل انه أصابها وان لم ينزل قال
 ولم يختلف ان الزنا الذي يجب به الجلاء هو الجماع ولو لم يكن معه انزال وقال ابن العربي ايجاب الغسل
 بالايلاج بالنسبة الى الانزال نظير ايجاب الوضوء بمس الذكر بالنسبة الى خروجه البول فهما متفقان ولولا
 وتعليق الله أعلم **قوله عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي** يعني أبا هريرة وهو واضح وانما نهت
 عليه لئلا يظن انه اسم نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد **قوله مامس المرأة منه** أي يغسل
 الرجل العضو الذي مس فرج المرأة من أعضائه وهو من اطلاق المأزوم واردة اللازم لان المراد بطوبه
 فرجها **قوله ثم يتوضأ** صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر زاد عبد الرزاق عن الثوري عن
 هشام فيه وضوء للصلاة **قوله ويصلي** هو أصرح في الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذي قبله
قوله قال أبو عبد الله هو المصنف وقائل ذلك هو الراوي عنه **قوله الغسل أحوط** أي على تقدير
 ان لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح فالاحتياط للدين الاغتسال **قوله الاخير** كذا في ذو والغيره
 الاخر بالمذهب غير أي آخر الامر من الشارع أو من اجتهاد الأئمة وقال ابن التين ضابطه بفتح الخاء
 فعلى هذا الإشارة في قوله وذلك الى حديث الباب **قوله انما بيننا لاختلافهم** وفي رواية كريمة انما بيننا
 اختلافهم وللأصيل انما بيننا لاختلافهم وفي نسخة الصغاني انما بيننا الحديث الاخر لاختلافهم والماء
 أنقى واللحم تعليل أي حتى لا يظن ان في ذلك اجماعا واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال ايجاب
 الغسل أطبق عليه الحكاية ومن بعدهم وما خالف فيه الا داود ولا عبرة بخلافه وانما الامر الصعب مخالفة
 البخاري وحكمه بأن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين ثم أخذ يتكلم في تضعيف
 حديث الباب بما لا يقبل منه وقد أشيرنا الى بعضه ثم قال ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله الغسل
 أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الاصول قال وهو أشبه بامامة الرجل وعلمه **قلت** وهذا هو

عن هشام بن عروة قال
 أخبرني أبي قال أخبرني
 أبو أيوب قال أخبرني أبي
 ابن كعب أنه قال يا رسول
 الله اذا جامع الرجل المرأة
 فلم ينزل قال يغسل مامس
 المرأة منه ثم يتوضأ
 ويصلي قال أبو عبد الله
 الغسل أحوط وذلك
 الاخير انما بيننا لاختلافهم

الظاهر من تصرفه فانه لم يترجم بجواز ترك الغسل وانما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدلل به على ايجاب الوضوء فيما تقدم واما بنى ابن العربي الخلاف فيعرض فانه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم لكن ادعى ابن القصار ان الخلاف ارتفع بين التابعين وهو معترض أيضا فقد قال الخطابي انه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم قال ومن التابعين الاعمش وتبعه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره وهو معترض أيضا فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق باسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء انه قال لا تطيب نفسك اذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس لاخذنا بالعروة الوثقى وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماء من الماء ثابت لكنه منسوخ الى ان قال نخافنا بعض أهلنا حتى نأمن من الجواز بين فقالوا لا يجب الغسل حتى ينزل اه فعرف بهذا ان الخلاف كان مشهورا بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على ايجاب الغسل وهو الصواب والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الغسل وما معه من أحكام الجنابة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثا المكر ومنها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثا الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث يروى عن أبيه عن جده وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء روى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاع وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديثه في الاغتسال مع المرأة من اناء واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطهفة والزبير المذكور في الباب الاخير فان كان مرفوعا عنهم فتزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضا من أفراد عن مسلم والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب الحيض

أصله السيلان وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة ((قوله وقول الله تعالى)) بالجر عطف على الحيض والحيض عند الجمهور وهو الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه ((قوله أذى)) قال الطيبي معنى الحيض أذى لنتنه وقدره ونجاسته وقال الخطابي الأذى المكره الذي ليس بشديد كما قال تعالى ان يضر وكم الأذى فالمعنى ان الحيض أذى يعتزل من المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك الى بقية بدنها ((قوله فاعتزلوا النساء في الحيض)) روى مسلم وأبو داود من حديث أنس ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت الآية فقال اصنعوا كل شيء الا التكاثر فأنكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا يا رسول الله ألا نجتمعهن في الحيض يعني خلفا لليهود فلم يأذن في ذلك وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولا عن ذلك هو ثابت بن الدحداح ((قوله باب كيف كان بدء الحيض)) أي ابتداءه وفي اعراب باب الوجه المتقدمة أول الكتاب ((قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء)) يشير الى حديث عائشة المذكور وعقبه لكن بلفظ هذا أمر وقد وصله بلفظ شيء من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أوسته والاشارة بقوله هذا الى الحيض ((قوله وقال بعضهم كان أول)) بالرفع لانه اسم كان والخبر على بنى اسرائيل أي على نساء بنى اسرائيل وكأنه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بنى اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تشوق للرجل فألقى الله عليهم الحيض ومنعهن المساجد وعنده عن عائشة نحوه ((قوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر)) قيل معناه أشمل لانه عام في جميع بنات آدم فثبتنا أول الاسرائيليات ومن قبلهن أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة وقال الداودي ليس بينهم مخالفة فان نساء

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الحيض)

وقول الله تعالى ويسألونك

عن الحيض قل هو أذى

فاعتزلوا النساء في الحيض

ولا تقربوهن حتى يطهرن

فاذا تطهرن فأتوهن من

حيث أمركم الله ان الله

يحب المتطهرين * (باب) كيف

كان بدء الحيض وقول

النبي صلى الله عليه وسلم

هذا شيء كتبه الله على

بنات آدم وقال بعضهم كان

أول ما أرسل الحيض على

بنى اسرائيل قال أبو عبد

الله وحديث النبي صلى

الله عليه وسلم أكثر

(باب) الامر بالنفساء اذا نفسن * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لارئي الا الحج ٢٧٦ فلما كنا بسرف حضرت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بكى فقال مالك

أنفست قلت نعم قال ان هذا امر كتب الله على بنات آدم فاقتضى ما يقتضى الحاج غير ان لا تطوفى بالبيت قالت وضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر * (باب) غسل الحائض رأس زوجها وترجيله * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قال كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض * حدثنا ابراهيم بن موسى قال حدثنا هشام بن يوسف ان ابن جريج أخبرهم قال أخبرنا هشام بن عروة عن عروة أنه سئل أتخذمني الحائض أو تدفوني المرأة وهي جنب فقال عروة كل ذلك على هين وكل ذلك نتخذني وليس على أحد في ذلك بأس أخبرني عائشة أنها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يجاور في المسجد يلقى إهارة رأسه وهي في حجرها فترجله وهي حائض * (باب) قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض وكان أبو وائل يرسل

بنى اسرائيل من بنات آدم فعلى هذا فقوله بنات آدم عام أريد به المخصوص * قلت * ويمكن أن يجمع بينهم مع القول بالتهميم بأن الذي أرسل على نساء بنى اسرائيل طول مكثهم من عقوبة لهن لا ابتداء بوجوده وقد روى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره ان قوله تعالى في قصة ابراهيم واسمه أنه فاقه فضحكك أي حاضت والقصة متقدمة على بنى اسرائيل بلادرب وروى الحاكم وابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس ان ابتداء الحيض كان على حواء بعد ان أهبطت من الجنة واذا كان كذلك فبنات آدم بناتنا والله أعلم (قوله باب الامر بالنفساء) أي الامر المتعلق بالنفساء والجمع في قوله اذا نفسن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبي ذر وأبي الوقت وترجم بالنفساء شعاعا بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة في الحديث حضرت وقوله صلى الله عليه وسلم لها أنفست وهو بضم النون وفتحها وكسر القاء فيم ما وقيل بالضم في الولادة وبالفتح في الحيض وأصله خروج الدم لانه يسمى نفسا وسيا تى من يدهس ذلك بعد ما بين (قوله سمعت القاسم) يعني أباه وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله لا ترى) باتضم أي لا تظن وبسرف بفتح المهملة وكسر الراء بعد هاء فاء موضع قريب من مكة بينهم ما نحو من عشرة أميال وهو ممنوع من الصرف وقد يصرّف (قوله فاقضى) المراد بالقضاء هنا الادواء وهما في اللغة بمعنى واحد (قوله غير ان لا تطوفى بالبيت) زاد في الرواية الا تيسر حتى تطهري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة وسيا تى الكلام على هذا الحديث بتمامه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله) بالجر عطف على غسل أي تسريح شعر رأسه والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل وألحق به الغسل قياسا أو إشارة إلى الطريق الا تيسر في باب مباشرة الحائض فانها صريحة في ذلك وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة وعلى ان حبيضا لا يمنع ملامستها (قوله أخبرنا هشام) وفي رواية الاكثر أخبرني هشام بن عروة وفي هذا الاسناد لطيفة وهي اتفاق اسم شيخ الراوى وتلميذه مثله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام فالأهل ابن عروة والأدنى ابن يوسف وهو نوع أغفله ابن الصلاح (قوله مجاور) أي متكف وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل وجرة عائشة كانت ملامسة للمسجد وألحق عزوة الجنابة بالحيض قياسا وهو جلي لان الاستعداد بالحائض أكثر من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها وان المباشرة الممنوعة للمكف هي الجماع ومقدمانه وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن بطال فيه حجة على الشافعي في قوله ان المباشرة مطلقا تنقض الوضوء كذا قال ولا حجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث انه عقب ذلك الفعل بالصلاة وعلى تقدير ذلك نفس الشعر لا ينقض الوضوء والله أعلم (قوله باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض) الجرح بفتح المهملة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله (قوله وكان أبو وائل) هو النابغى المشهور وصاحب ابن مسعود وأثره هذا واصله ابن أبي شيبه عنه باسناد صحيح (قوله يرسل خادمه) أي جار يته والخادم يطلق على الذكر والأنثى (قوله الى أبي رزين) هو القابض المشهور أيضا (قوله بعلاقته) بكسر العين أي الخيط الذي يربط به كيسه وذلك مصير من ماله الى جوارجل الحائض المصنف سكن من غير مسه ونسبته لحديث عائشة من جهة انه نظر رجل الحائض العلاقة التي فيها المصنف يحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لانه حامله في حرقه وهو موافق لمذهب أبي حنيفة ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بأن الحمل محل بالتعظيم والاتكاف لا يسمى في العرف جملا (قوله سمع زهيراً) هو ابن معاوية الجعفي ومنصور بن صفية منسوب الى أمه لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الجعفي وأمهم صفية بنت شيبه بن عثمان من صغار الصحابة (قوله ثم يقرأ القرآن) وللمصنف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض فعلى هذا فالمراد بالالتكاف وضع رأسه في حجرها قال ابن دقيق العيد في هذا الفعل

خادمه وهي حائض الى أبي رزين لتأنيته بالمصنف فتسكبه بعلاقته * حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين * إشارة زهيراً عن منصور بن صفية أن أمه حدثته أن عائشة حدثتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكئ في حجرى وأنا حائض ثم يقرأ القرآن

إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في جرحها حتى
احتج إلى التنصيص عليها وفيه جواز ملامسة الحائض وإن ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شيئا منها
نجاسة وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستقدرة وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي
وفي جواز استئذان المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة قاله القرطبي ((قوله باب من
سهي النفس حيضا)) قيل هذه الترجمة مقبولة لأن حقها أن يقول من سهي الخيض نفاسا وقيل يحمل على
التقديم والتأخير والتقدير من سهي حيضا النفاس ويحتمل أن يكون المراد بقوله من سهي من أطلق لفظ
النفاس على الخيض فبطابق ما في الخبر بغير تكلف وقال المهلب وغيره لم يحدد المصنف نصا على شرطه
في النفاس ووجد تسمية الخيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الخيض وتعب
بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي وقال
ابن رشد وغيره من أئمة البصريين أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به تعبير بالمعنى
الأعم والتعبير عنه بالخيض تعبير بالمعنى الخاص فعبر النبي صلى الله عليه وسلم بالاول وعبرت أم سلمة بالثاني
فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة والله أعلم ((قوله حدثنا هشام)) هو الدستوائي ((قوله عن أبي
سلمة)) في رواية مسلم حدثني أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ((قوله مضطجعة)) بالرفع
ويجوز النصب ((قوله في خبيصة)) بفتح الخاء المعجمة وبالصاد المهملة كساء أسود له أعلام يكون من
صوف وغيره ولم أر في شيء من طرقه باقظ خبيصة إلا في هذه الرواية وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا
خبيلة باللام بدل الصاد وهو موافق لما في آخر الحديث قبل الخبيلة الفطيفة وقيل الطنفسة وقال الخليل
الخبيلة ثوب له خيل أي هذب وعلى هذا الامتياز بين الخبيصة والخبيلة فكانها كانت كساء أسود لها أهداب
((قوله فأنسلت)) بالهمزة الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أي ذهبت في خبيصة زاد المصنف من رواية
شيبان عن يحيى كما سيأتي قريبا أخرجت منها أي من الخبيصة قال النووي كأنها خافت وصول شيء من دمها
إليه أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتسأله لذلك أو قد ذرت نفسها ولم رضها المضاجعة فلهذا
أذن لها في العود ((قوله ثياب حيضتي)) وقع في روايتنا بفتح الخاء وكسر هاء معا ومعنى الفتح أخذت ثيابي
التي ألبسها من الخيض لأن الخبيصة بالفتح هي الخيض ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعددتها لابسها
حالة الخيض وجزم الخطابي برواية الكسر ورجح النووي ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض
طرقه بلفظ حيضتي بغير تاء ((قوله أنفست)) قال الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم إلا أنهم
فرقوا بين بناء النفس من الخيض والنفاس فقالوا في الخيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمة هاء انتهى
وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن يحيى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نفست المرأة في الخيض والولادة
بضم النون فيهما وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمة هاء وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها
والأطباء معها في الحائض واحد واستحبوا اتخاذ المرأة ثيابا بالخيض غير ثيابها المعتادة وقد رجم المصنف
على ذلك كما سيأتي وسيأتي الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده ((قوله باب مباشرة الحائض))
المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريين لا الجماع ((قوله حدثنا خبيصة)) بالقاف والصاد المهملة هو ابن عتبة
وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر والأسناد كله إلى عائشة كوفيون وتقدم الكلام على اغتسالها
مع النبي صلى الله عليه وسلم من أناء واحد في كتاب الغسل ((قوله فأتزر)) كذا في روايتنا وغيرها بتشديد
التاء المشناة بعد الهمزة وأصله فأتزر بضمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المشناة بوزن أقتل وأنكر
أكثر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل أنه خطأ لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين وحكاة الصغاني
في مجمع البحرين وقال ابن مالك أنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد الذي اتفق بالتشديد
والمراد بذلك أنها تشد أزرها على وسطها وحد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملا بالعرف الغالب وقد
سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيابن ((قوله حدثنا إسماعيل بن خليل)) كذا في رواية أبي ذر وكرهه

* (باب) من سهي النفس
حيضا * حدثنا المكي بن
إبراهيم قال حدثنا هشام
عن يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة أن زينب بنت أم
سلمة حدثته أن أم سلمة
حدثتها قالت بينما أنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم
مضطجعة في خبيصة إذ
حضت فأنسلت فأنزلت
ثياب حيضتي فقال
أنفست قلت نعم فدعاني
فاضطجعت معي في الخبيلة
* (باب) مباشرة الحائض
* حدثنا خبيصة قال حدثنا
سفيان عن منصور عن
إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت كنت أغتسل
أنا والنبي صلى الله عليه
وسلم من أناء واحد كلانا
جنب وكان يأمرني فأترد
فيبأشرفني وأنا حائض
وكان يخرج رأسه إلى
وهو متكف فأغسله وأنا
حائض * حدثنا إسماعيل
ابن خليل قال أخبرنا علي
ابن مسهر قال أخبرنا أبو
اسحق هو الشيباني عن
عبد الرحمن بن الأسود
عن أبيه عن عائشة قالت
كانت

وغيرهما الخليل والاسناد أيضا إلى عائشة كلهم كوفيون ((قوله احدا)) أي احدي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله ان تتر)) بتشديد المثناة الثانية وقد تقدم توجيهها والسكينة في ان تأترو بهمزة ساكنة وهي أفصح ((قوله في فور حيزتها)) قال الخطابي فور الحيز أوله ومعظمه وقال القرطبي فور الحيز معظم صبرهم من فوران القدر وغلبانها ((قوله ثلاث اربعة)) بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحدة قبل المراد عضو الذي يستمتع به وقيل حاجته والحاجة تسمى اربا بالكسر ثم السكون واربعا بفتح الهمزة والراء وذكر الخطابي في شرحه انه روى هنيئ بالوجهين وأنكر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عنه رواية الكسر وكذا أنكرها النخاس وقد ثبتت رواية الكسر وتوجيهها ظاهر فلا معنى لأنكارها والمراد انه صلى الله عليه وسلم كان أمث الناس لا مرفلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من ان يحوم حول الحجي ومع ذلك فكان يباشر فوق الأزار ثم يباشر غيره ممن ليس بمعصوم وبهذا قال أكثر العلماء وهو الجاري على قاعدة المسالك في باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والنووي وأحمد واسحق إلى ان الذي يمتنع من الاستمتاع بالخائض الفرج فقط وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوي وهو اختيار أصح من المسالك وأحد القواين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النووي هو الأرجح دليل الحديث أنس في مسلم أصنعوا كل شيء إلا الجماع وجعلوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمع بين الأدلة وقال ابن دقيق العيد ليس في حديث الباب ما يقتضي منع ما تحت الأزار لانه فعل مجرد انتهى وبديل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود بإسناد قوي عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أراد من الخائض شيئا أتى على فرجها ثوبا واستدل الطحاوي على الجواز بأن المباشرة تحت الأزار دون الفرج لا توجب حدا ولا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال ان كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويشق منها ما يجنبه جاز والأفلا واستحسنه النووي ولا يبعد تحريم وجه مفرق بين ابتداء الخيض وما بعده لظاهر التقييد بقولها فور حيزتها يؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنق سورة الدم ثلاثا ثم يباشر به بذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين ((قوله تابعه خالد)) هو ابن عبد الله الواسطي وجريروا ابن عبد الحميد أي تابعه على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي اسحق الشيباني بهذا الاسناد وللشيباني فيه اسناد آخر كما سيأتي عقبه ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق رهب بن بقية عنه وقد أوردت اسنادها في تعليق التعليق ومتابعة جريروا وصلها أبو داود والاعمالي والحاكم في المستدرک وهذا مما وهم في استدراكه لكونه مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ورواه ايضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الاسود بسنده هذا منصور بن أبي الاسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه ((قوله حدثنا أبو النعمان)) هو الذي يقال له عارم وعبد الواحد هو ابن زياد البصري ((قوله عبد الله بن شداد)) أي ابن أسامة بن الهاد الليثي وهو من أولاد الصحابة له رؤية ((قوله أمرها)) أي بالأزار ((فأترت)) وهو في روايتنا ثبات الهمزة على اللغة الفصحى ((قوله رواه سفيان)) يعني الثوري ((عن الشيباني)) يعني بسند عبد الواحد وهو عند الامام احمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجريروا عبد الحميد عند الاعمالي وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسنده عائشة وتارة من مسنده ميمونة فسمع منه جريروا وخالد بالاسنادين وسمعه غيرهما باحدهما ورواه عنه أيضا بإسناد ميمونة حفص بن غياث عند أبي داود وأبو عمار ورواه عن الاعمالي وأسباط بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه بإسناد عائشة ((قوله باب ترك الخائض الصوم)) قال ابن رشد وغيره جري البخاري على عادته في إضاح المشكل دون الجلي وذلك ان تركها الصلاة واضح من أجل ان الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهر وأما الصوم فلا يشترطه الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة ((قوله

احدا اذا كانت حائضا فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تتر في فور حيزتها ثم يباشرها قالت وأيكم ثلاث اربعة كان النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث اربعة تابعه خالد وجريروا عن الشيباني * حدثنا أبو النعمان قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت ميمونة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فأترت وهي حائض رواه سفيان عن الشيباني (باب ترك الخائض الصوم)

حدثنا سعيد بن أبي حمزة) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجعفي لقيه البخاري وروى مسلم
 وأصحاب السنن عنه بواسطته ومحمد بن جعفر وهو ابن أبي كثير أخو اسمعيل والاسناد منه فصاح عبد الله بن
 وفيه تابعي عن تابعي زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري لا يبه صحبة (قوله في أخصي
 أو فطر) شأن من الراي (قوله إلى المصلي فزع على النساء) اختصره المؤلف هنا وقد ساقه في كتاب الزكاة
 تأموا فظهروا إلى المصلي فوعظ الناس وأمرهم بالصلاة فقال أي الناس تصدقوا فزعوا على النساء وقد تقدم في
 كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفردهن بالموعظة فأجزه ذلك اليوم وفيه
 أنه وعظهن وبشرهن (قوله يامعشر النساء) المعشر كل جماعة أمرهم واحد ونقل عن ثعلب أنه
 مخصوص بالرجال وهذا الحديث يرد عليه إلا أن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده كافي
 الحديث (قوله أو يشكن) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول والمراد أن الله تعالى أراهن له
 ليلة الأسراء وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ أرايت النار فرايت أكرأهلها النساء ويستفاد
 من حديث ابن عباس أن الرؤية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي ووضح في باب صلاة
 الكسوف جماعة (قوله وبهم) الواو استئنافية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية فحذفت منها
 الألف تخفيفا (قوله وتكفرن العشير) أي تجحدن حق الخليط وهو الزوج أو أعم من ذلك (قوله
 من ناقصات) صفة موصوف محذوف قال الطيبي في قوله ما رأيت من ناقصات إلى آخره زيادة على الجواب
 تسمى الاستتباع كذا قال وفيه نظر ويظهر لي أن ذلك من جملة أسباب كون أكثر أهل النار لا هن إذا
 كن سببا لأذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركته في الإثم وزدن عليه (قوله
 أذهب) أي أشد أذهابا واللب أخص من العقل وهو الخاص منه والحازم الضابط لأمره وهذه مبالغة
 في وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان ينقاد لهن فغير الضابط أولى باستعمال أفعال التفضيل من
 الأذهاب جائز عند سيويبه حيث جوزه من الثلاثي المزيد (قوله قلن وما نقصان ديننا) كأنه خفي عليهن
 ذلك حتى سألن عنه ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة
 الأكثر والكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما أطفأ ما أجابن به صلى الله عليه وسلم
 من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى
 فزجل وأمر أنان ممن ترضون من الشهداء لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص
 عقلها وحكى ابن التين عن بعضهم أنه جعل العقل هنا على الدية وفيه بعد (قلت) بل سباق الكلام بإياه
 (قوله فذلك) بكسر الكاف خطا بالواحدة التي نزل الخطاب ويجوز قضاها على أنه للخطاب العام (قوله
 فصل ولم تصم) فيه إشعار بأن منع الخائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس
 وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية الخروج إلى المصلي في العبد وأمر الإمام الناس بالصدقة وفيه
 واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء وله شروط وفيه حضور النساء العبدات كن
 بحيث يفردن عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الإمام النساء على حدة وقد تقدم في العلم وفيه أن
 جحد النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم واستبدال النوى على أنها من الكبائر
 بالتوعد عليهن بالنار وفيه ذم اللعن وهو الدماء بالإبعاد من رحمة الله تعالى وهو محمول على ما إذا كان في معين
 وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظا على فاعلها أقوله في بعض طرقه بكفرهن
 كما تقدم في الإيمان وهو كاطلاق نفي الإيمان وفيه الأغلاط في النص بما يكون سببا لازالة الصدقة التي
 تعاب وإن لا يواجبه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلا على السامع وفيه أن الصدقة تدفع العذاب
 وأنهم قد تكفروا بالذنوب التي بين المخلوقين وإن العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان كما تقدم وليس
 المقصود بذلك كراهية النقص في النساء لومهن على ذلك لأنه من أصل الخلقة أكن التنبية على ذلك فحذرا من
 الاقتتان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس نقص الدين

حدثنا سعيد بن أبي حمزة
 قال أخبرنا محمد بن جعفر
 قال أخبرني زيد بن أسلم
 عن عياض بن عبد الله
 عن أبي سعيد الخدري
 قال خرج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في أخصي
 أو فطر إلى المصلي فزع على
 النساء فقال يامعشر
 النساء تصدقن فاني
 أرينكن أكثر أهل
 النار قلن وبهم يا رسول
 الله قال تكفرن العشير
 وتكفرن العشير ما رأيت
 من ناقصات عقل ودين
 أذهب لب الرجل الحازم
 من أحدا كن قلن وما
 نقصان ديننا وعقلنا
 يا رسول الله قال أليس
 شهادة المرأة مثل نصف
 شهادة الرجل قلن بلى قال
 فذلك من نقصان عقلها
 أليس إذا حاضت لم تصل
 ولم تصم قلن بلى قال فذلك
 من نقصان دينها .

مضمرا فيما يحصل به الاثم بل في اعم من ذلك قاله النووي لانه امر نسبي فالكامل مثلا ناقص عن الاكمل
ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي وهل تثاب على هذا الترك
ايكونها مكافئة به كالتثاب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال النووي
الظاهر ان التثاب والفرق بينهما وبين المريض انه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته والحائض
ليست كذلك وعندى في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تثاب وقفة وفي الحديث أيضا امر اجعة المتعلم
لعله والتابع لم يتبوعه فيما لا يظهر له معناه وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الخلق العظيم والصنف
الجليل والرفق والرافة زاده الله تشريفا وتكريما وعظيما ((قوله باب تقضى الحائض)) أى تؤدي (المناسك
كلها الا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخاري بما ذكر في هذا الباب من الاحاديث والاثر ان
الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات بل صحت معه عبادات بدنية من أذى كآر وغيرها
فمناسك الحج من جملة ما لا ينافيها الا الطواف فقط وفي كون هذا مراده نظر لان كون مناسك الحج كذلك
حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال عليه والاحسن ما قاله ابن رشيد بن عيسى لابن بطال وغيره ان مراده
الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها لانه صلى الله عليه وسلم لم يستثن
من جميع مناسك الحج الا الطواف وانما استثناء لكونه صلاة مخصوصة وأعمال الحج مشتملة على ذكر
وتلبية ودعاء ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك فكذلك الجنب لان حديثها أغلظ من حديثه ومنع القراءة ان
كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينهما وبين ما ذكر وان كان تعسفا فيحتاج الى دليل خاص ولم يصح عند
المصنف شيء من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الجهة عند غيره ايكن
أكثرها قابلا للتأويل كما يشير اليه ولهذا نسب البخاري ومن قال بالجواز غيره كالطبري وابن المنذر
وداود بن محمود حديث كان يذكر الله على كل أحيائه لان الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو غيره وانما فرق
بين الذكر والتلاوة بالعرف والحديث المذکور وصلة مسلم من حديث عائشة وأورد المصنف أثر ابراهيم
وهو الخبيث اشهد ان ابن منيع الحائض من القراءة ليس بمجوع عليه وقد وصله الدارمي وغيره بلفظ أربعة
لا يقرؤون القرآن الجنب والحائض وعند الخليل في الحجام الآية ونحوها للجنب والحائض وروى عن
مالك نحوه قول ابراهيم وروى عنه الجواز مطلقا وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب وقد قيل انه قول
الشافعي في القديم ثم أورد ابن عباس وقد وصله ابن المنذر بلفظ ان ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب
وأما حديث أم عطية فوصلة المؤلف في العيدين وقوله فيه ويدعون كذلك كثيرا واهل الكوفة يذعن
ببهاة تحتانية بدل الواو وجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ثم أورد المصنف طرفا
من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحي وغيره ووجه الدلالة منه أن النبي
صلى الله عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفار والكافر جنب كانه يقول اذا جاز من الكتاب للجنب مع كونه
مشتملا على آيتين فكذلك يجوز له قراءته كذا قاله ابن رشيد بن عيسى الدلالة منه انما هي من حيث انه انما
كتب اليهم ليقرؤه فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط وقد أجيب عن منع ذلك وهم الجمهور بان
الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين فأشبهه ما لو ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير
فانه لا يمنع قراءته ولا منعه عند الجمهور لانه لا يقصد منه التلاوة ونص أحمد انه يجوز مثل ذلك في المسكاتية
لمصلحة التبليغ وقال به كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالقبيل كالأية والآيتين قال النووي
لابأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه أو كره أن يعلمه الآية هو كالجنب
وعن أحمد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه وعنه ان رجعي منه الهداية جاز والافلاوقا بعض من منع
لادلالة في القصص على جواز تلاوة الجنب القرآن لان الجنب انما منع التلاوة اذا قصد بها وعرف ان الذي
يقرؤه قرآنا أمالو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن فانه لا يمنع وكذلك الكافر وسبأ من يزيد هذا في كتاب
الجهاد ان شاء الله تعالى ((نبيه)) ذكر صاحب المشارق انه وقع في رواية القاسي والنسفي وعبدوس هذا

((باب)) تقضى الحائض
المناسك كلها الا الطواف
بالتبيت وقال ابراهيم
لابأس أن تقرأ الآية ولم
يرأى ابن عباس بالقراءة للجنب
بأسا وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يذكر الله على
كل أحيائه وقالت أم
عطية كنا نؤمر أن
يخرج الحيض فيكسرن
بتكبيرهم ويدعون وقال
ابن عباس أن ابن أبي
سفيان أن هرقل دعا
بكتاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقرأه فاذا فيه
بسم الله الرحمن الرحيم
يا أهل الكتاب تعالوا الى
كلمة الآية

وبأهل الكتاب زيادة وأوقال وسقطت لابي ذر والاصيلي وهو الصواب (قلت) فأفهم أن الأولى خطأ
لكونها مخالفة للتلاوة وليست خطأ وقد قدمت توجيه اثبات الواو في بدء الوحي ((قوله وقال عطاء عن جابر))
هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصل
وأما أثر الحكم وهو الفقيه الكوفي فوصله البغوي في الجعديات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه
ورجحه الدلالة منه أن الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها وفي جميع ما استدلل به نزاع بطول ذكره
ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه واستدل الجمهور وعلى المنع بحديث علي كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يصحبه عن القرآن شيء ليس الجنازة رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وضعف بعضهم
بعض رواه والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة لكن قبل في الاستدلال به نظر لانه فعل مجرد فلا يدل على
تحريم ما عداه وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الأكل جمعا بين الأدلة وأما حديث ابن عمر فهو لا يقرأ
الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن فضعف من جميع طرقه وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول
كتاب الحيض وقوله اطمئت بفتح الميم واسكان المثلثة أي حضت ويجوز كسر الميم يقال طمئت المرأة
بالفتح والكسر في الماضي طمئت بالضم في المستقبل ﴿ (قوله باب الاستحاضة) ﴾ تقدم أنها جريان الدم من
فرج المرأة في غير أوانه وأنه يخرج من عرق يقال له العازل بعين مهملة وذال معجمة ((قوله اني لا أطهر))
تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان
السبب وهو قواها اني استحاض وكان عندها ان طهارة الحائض لا تعرف الا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر
عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فإرادت
تحقق ذلك فقالت أفادع الصلاة ((قوله انما ذلك)) بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية فقال لا ((قوله
وليس بالحيضة)) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم وان كان قد اختار الكسر على إرادة
الحالة لكن الفصح هنا اظهر وقال النووي وهو متعين أو قريب من المتعين لانه صلى الله عليه وسلم أراد اثبات
الاستحاضة ونفي الحيض وأما قوله فاذا أقبلت الحيضة فيجوز فيه الوجهان معاجزا واجسنا انتهى كلامه
والذي في روايةنا بفتح الحاء في الموضع عين والله أعلم ((قوله فاغسلي عنك الدم وصلي)) أي بعد الاغتسال كما
سبأني التمسرح به في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا
الحديث قال في آخره ثم اغتسلي وصلي ولم يذكر غسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من
ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم وكلهم ثقات وأحاديثهم
في الصحيحين فيحمل على أن كل فريق اختص أحد الأمرين لوضوحه عنده وفيه اختلاف ثالث أشرنا إليه
في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فقد ذكر مثل حديث الباب وزاد ثم توضع لكل صلاة وردنا هناك
قول من قال أنه مدرج وقول من جزم بأنه موقوف على عروة ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي
من طريق جابر بن زيد عن هشام وأدعى أن جابرا تفرد به الزيادة وأما مسلم أيضا إلى ذلك وليس كذلك
فقد رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام وفي الحديث
دليل على أن المرأة اذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فاذا
انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة لكن لا تصلى بذلك
الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله ثم توضع لكل صلاة وجهنا قال الجمهور
وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فالها أن تصلى به الفريضة الحاضرة وما شاءت من الفوائت
هالم يخرج وقت الحاضرة وعلى قولهم المراد بقوله وتوضأ لكل صلاة أي لوقت كل صلاة ففيه مجاز الحديث
وبحتم إلى دليل وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب الا بحدث آخر وقال أحمد واسحق
ان اغتسلت لكل فرض فهو آجوط وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها للرجل فيما يتعلق بأحوال
النساء وجواز سماع صوتها للحاجة وفيه غير ذلك وقد استنبط منه الرازي الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة
أيام وأكثره عشرة لقوله قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها لأن أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثره

وقال عطاء عن جابر حاضت
عائشة فنسكت المناسك
كأغير الطواف بالبيت
ولا تصلى وقال الحكم اني
لا ذبح وأنا جنب وقال الله
عز وجل ولأنأكلوا مما
يذكراهم الله عليه
* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا
عبد العزيز بن أبي سلمة
عن عبد الرحمن بن القاسم
عن القاسم بن محمد عن
عائشة قالت خرج جناح
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاندكر الا الحج فلما
جئنا سرف طمئت فدخل
على النبي صلى الله عليه
وسلم وأنا أبكي فقال
ما يبكيك قلت لوددت والله
أنى لم أجد العام قال لعك
نفسك قلت نعم قال فان
ذلك شيء كتبته الله على
بنات آدم فافعل ما يفعل
الحاج غير أن لا تطوف
بالبيت حتى تطهر
((باب الاستحاضة)) حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت قالت
فاطمة بنت أبي حبيش
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم يا رسول الله اني
لا أطهر أفادع الصلاة
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم انما ذلك عرق
وليس بالحيضة فاذا
أقبلت الحيضة فأتى
الصلاة فاذا ذهب قدرها
فاغسلي عنك الدم وصلي

عشرة فأما دون ثلاثة فأما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فأما يقال أحد عشر يوماً وهكذا إلى عشرين
وفي الاستدلال بذلك نظر **﴿قوله باب غسل دم الحيض﴾** هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة في
كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا أخرجه هناك من رواية
يحيى القطان عن هشام واسناد هذه الرواية كاتى قبلها مديون سوى شيخه وفيه من الفوائد ما في الذي
قبله وجواز سؤال المرأة عنها يستحي من ذكره والافصاح بذكر ما يستعذر للضرورة وأن دم الحيض كغيره
من الدماء في وجوب غسله وفيه استحباب ترك النجاسة اليابسة ليهون غسلها **﴿قوله حديثنا أصبح﴾** هو
وشيخه وشيخه الثلاثة مصريون والباقيون وهم ثلاثة أيضاً مديون **﴿قوله كانت اخدانا﴾** أي أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وبهذا يلتحق
هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيده حديث أسماء الذي قبله قال ابن بطال حديث عائشة يقتصر حديث
أسماء وأن المراد بالنقص في حديث أسماء الغسل وأما قول عائشة وتنضح على سائرته فأما فعلت ذلك دفعا
للسوسة لانه قد بان في سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه وفي قولها ثم تصلي فيه إشارة إلى
امتناع الصلاة في الثوب النجس **﴿قوله ثم تقرص الدم﴾** بالناف والاصاد المهملة بوزن تفتعل أي تغسله
باطراف أصابعها وقال ابن الجوزي معناه تقطع كأنها تحوزه دون باقي المواضع والاول أشبه بحديث
أسماء **﴿قوله عند طهرها﴾** كذا في أكثر الروايات والمسمى والحوى عند طهره أي الثوب والمعنى عند
ارادة تطهيره وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة إلى تطهيره **﴿قوله باب اعتسكاف﴾**
المستحاضة **﴿قوله حديثنا خالد بن عبد الله﴾** هو الطحان الواسطي وشيخه خالد هو ابن مهران الذي
يقال له الخلاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المثقلة ومبدأ الحديث المذكر كبر عليه وعكرمة هو مولى ابن
عباس **﴿قوله بعض نسائه﴾** قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت
مستحاضة قال والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت
جحش أخت زينب بنت جحش (قلت) بردها التاويل قوله في الرواية الثانية امرأة من أزواجه وقد ذكرها
الحديث عقب الرواية الاولى فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة بعض أمهات
المؤمنين ومن المستبعد أن تعتكف معه صلى الله عليه وسلم امرأة غير زوجته وإن كان لها به تعلق وقد حكى
ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زينب أم المؤمنين وحنيفة زوج طلحة وأم حبيبة زوج
عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسبأني حديثها في ذلك وذكر أبو داود من طريق سليمان
ابن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
اغتسلي لكل صلاة وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر
أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف إنما هي أم حبيبة أختها وقال
شيخنا الإمام البيهقي يحمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتما بخلاف أختها فإن استحاضتها دامت
(قلت) وكذا يحمل على ما سأذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم وفراحت بخط مغلطائي في عدد
المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال وسودة بنت زمعة ذكرها العلامة ابن المسيب عن الحكم عن
أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين فلعلمها هي المذكرة (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه
تعليقاً وذكر البيهقي ٣ أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً (قلت) لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر
من حديثه به وفراحت في السنن أسعدي بن منصور حديثنا أسعيل بن إبراهيم حديثنا خالد هو الخلاء من عكرمة
أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة قال وحديثنا خالد امرأة أخرى
عن عكرمة أن أم سلمة كانت ما كفه وهي مستحاضة ورعا جعلت الطست تحتها (قلت) وهذا أولى
ما فسرت به هذه المرأة لا اتحاد المخرج وقد أرسله أسعيل بن علي عن عكرمة ورواه خالد الطحاوي ويزيد
ابن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه ورجح البخاري الموصول فأخرجه وقد أخرج ابن أبي شيبة عن

٣ قوله البيهقي كذا في نسخ
وفي نسخ أخرى السهيلي
بذلك

﴿باب غسل دم الحيض﴾
* حديثنا عبد الله بن
يوسف قال أخبرنا مالك
عن هشام عن فاطمة بنت
المندور عن أسماء بنت أبي
بكر أنها قالت سألت امرأة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله
رأيت أحدانا إذا
أصاب ثوبها الدم من
الحيضة كيف تصنع
فقال رسول الله صلى الله
وسلم إذا أصاب ثوب
أحدنا كن الدم من
الحيضة فلتقرصه ثم
لتنفضه عما ثم تصلي فيه
* حديثنا أصبح قال أخبرني
ابن وهب قال أخبرني
عمرو بن الحارث عن عبد
الرحمن بن القاسم حدثه
عن أبيه عن عائشة قالت
كانت أحدانا نجس ثم
تقرص الدم من ثوبها
عند طهرها فتغسله
وتنفض على سائرته ثم تصلي
فيه **﴿باب اعتسكاف﴾**
المستحاضة **﴿حديثنا أصبح﴾**
قال حديثنا خالد بن عبد الله
عن خالد عن عكرمة عن
عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم اعتكف معه
بعض نسائه وهي مستحاضة
تري الدم قريماً وضعت
الطست تحتها

امهيل بن عليه هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلمة والله أعلم ((قوله من الدم))
 أي لاجل الدم ((قوله وزعم)) هو معطوف على معنى الغنعة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا وأبعد من
 زعم أنه معلق ((قوله كأن)) بالهمز وتشديد النون ((قوله فلانة)) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل
 ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر مانصه فلانة هي رمة أم حبيبة بنت أبي سفيان فان كان
 تابنا فهو قول ثالث في تفسير المبهمة وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد
 روى أن زينب بنت أم سلمة استحيضت روى ذلك البيهقي والاسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير
 لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غير ها هو أشبه فانما كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم
 صغيرة لانه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع وأسماء بنت عميس حكاها الدارقطني من رواية
 سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو
 فاطمة بنت أبي حبيش وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلق لأن زينب يبيتها وأسماء أخت امرأته
 ميمونة لا مها وكذا الجنة وأم حبيبة به تعلق وحديثهما في سنن أبي داود فهو لا يسبغ يمكن أن تفسر المبهمة
 بأحدهن وأما من استحيض في عهده صلى الله عليه وسلم من الصحابات غيرهن فسهلة بنت سهيل ذكرها
 أبو داود أيضا وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره وبادية بنت غيلان ذكرها ابن منده وفاطمة بنت
 أبي حبيش وقصة منها عن عائشة في الصحيحين ووقع في سنن أبي داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها
 القرشية الفهرية والصواب أنها بنت أبي حبيش واسم أبي حبيش قيس فهو لأربع نسوة أيضا وقد كان
 عشر الجحش زينب بنت أبي سلمة وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها
 وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث ويلحق بها أدان الحديث ومن به جرح يسيل ((قوله باب هل
 تصلي المرأة في ثوب حاض فيه)) قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب إن من لم يكن لها الاثوب واحد تحيض
 فيه فن المصنوع أنها تصلي فيه لكن بعد تطهيره وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلمة الماضي الدال على أنه
 كان لها ثوب مختص بالحيض إن حديث عائشة محمول على ما كان في أول الأمر وحديث أم سلمة محمول على
 ما كان بعد اناساع الحال ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها ثوب واحد مختص بالحيض وليس في سبيلها
 ما ينبغي أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه
 حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء وإنما أزال الدم بريها ليهذه أثره ولم تقصد تطهيره وقد مضى قبل
 باب عن إذا كبر الغسل بعد القرص قالت ثم تصلي فيه فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله
 وقولها في حديث الباب قالت بريها من إطلاق القول على الفعل وقولها قصصته بالصاد والعين المهملتين
 المفتوحتين أي حكته وفركته بظفرها وراه أبو داود بالقاف بدل الميم والقصع لذلك ووقع في رواية له من
 طريق عطاء بن عاصم عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصه بظفرها فعلى هذا فيحمل حديث
 الباب على أن المراد دم يسير يعني عن مثله والتوجيه الأول أقوى ((قائدة)) طعن بعضهم في هذا الحديث
 من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاضطراب فأما الانقطاع فقال أبو حاتم لم يسمع مجاهد من عائشة
 وهذا امر دود وقد وقع التصريح بسماحة من عند البخاري في غير هذا الاسناد وأثبتته على بن المديني فهو
 مقدم على من نفاه وأما الاضطراب فلرواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن
 مسلم بدل بن أبي نجيع وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لانه محمول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين
 ولو لم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخاري فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه وقد تابعه أبانعيم
 خلاد بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية
 الراجعة والله أعلم ((قوله باب الطيب للمرأة)) المراد بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض
 من كبر بحيث أنه يخص للحدادة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصوص ((قوله عن أيوب
 عن حفصة عن أم عطية)) زاد المستملي وكرهية قال أبو عبد الله أي المصنف أو هشام بن حسان عن حفصة

من الدم وزعم عكرمة
 أن عائشة رأت ماء العصفور
 فقالت كأن هذا شيء
 كانت فلانة تجده حدثنا
 قتيبة قال حدثنا يزيد بن
 زريع عن خالد عن
 عكرمة عن عائشة قالت
 اعتكفت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امرأة
 من أزواجه فكانت ترى
 الدم والصفرة والطست
 تحتها وهي تصلي حدثنا
 مسدد قال حدثنا حماد عن
 خالد عن عكرمة عن
 عائشة أن بعض أمهات
 المؤمنين اعتكفت وهي
 مستحاضة ((باب)) هل
 تصلي المرأة في ثوب
 حاض فيه حدثنا أبو
 نعيم قال حدثنا إبراهيم بن
 نافع عن أبي نجيع عن
 مجاهد قالت عائشة ما كان
 لأحدنا الاثوب واحد
 تحيض فيه فإذا أصابه شيء
 من دم قالت بريها فقصة
 بظفرها ((باب الطيب
 للمرأة عند غسلها من
 الحيض)) حدثنا عبد
 الله بن عبد الوهاب قال
 حدثنا حماد بن زيد عن
 أيوب عن حفصة عن أم
 عطية قالت

عن أم عطية كأنه شئت في شيخ جاد أو أيوب أو هشام ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستخرجين ولا الأطراف وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطلاق بهذا الإسناد فلم يذكر ذلك ((قوله كنا ننهي)) يضم النون الأولى وفاعل النهي النبي صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه رواية هشام المتعلقة بالذكورة بعد وهذا هو السرفي ذكرها ((قوله نجد)) يضم النون وكسر المهملة من الاحداد وهو الامتناع من الزينة ((قوله الأعلى زوج)) كذلك كثر في رواية المستملي والحوي الأعلى زوجها الأولى موافقة للفظ نجد وتوجيه الثانية أن الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها كنا ننهي أي كل واحدة منهن ((قوله ولا نكحل)) بالرفع والنصب أيضا على العطف ولا زائدة وأكدهم الآن في النهي معنى النفي ((قوله ثوب عصب)) يفتح العين وسكون الصاد المهملة قال في المحكم هو ضرب من برد العين بعصب غزله أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج وسيأتي الكلام على أحكام الحادة في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى ((قوله في نبذة)) أي قطعة ((قوله كست أظفار)) كذلك في هذه الرواية قال ابن التين صوابه قسط ظفار كما قال ولم أر هذا في هذه الرواية لكن حكاه صاحب المشارق ووجهه بأنه منسوب إلى ظفار مدينة معروفة بسواحل اليمن يجلب إليها القسط الهندي وحكي في ضبط ظفار وجهين كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء بوزن قظام ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو أظفار بإثبات أو وهي للتخفيف قال في المشارق القسط بخور معروف وكذلك الأظفار قال في البارع الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر وقال صاحب المحكم الظفر ضرب من العطر أسود مغاف من أصله على شكل ظفر الإنسان يوضع في البخور والجمع أظفار وقال صاحب العين لا واحد له والكست يضم الكاف وسكون المهملة بعد هاء مشاة هو القسط قاله المصنف في الطلاق وكذا قاله غيره وحكي المفضل بن سلمة أنه يقال بالكاف والطاء أيضا قال النووي ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وإنما رخص فيه للحادة إذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة قال المهلب رخص لها في التجرد لدفع رائحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة وسيأتي الكلام على مسألة اتباع الجنائز في موضعه إن شاء الله تعالى ((قوله وروى)) كذلك في ذرو وغيره ورواه أي الحديث المذكور وسيأتي موصولا عند المصنف في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ولم يقع هذا التعليق في رواية المستملي وأغرب الكرماني بخوز أن يكون قائل ورواه حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقا ((قوله باب ذلك المرأة نفسها إلى آخر الترجمة)) قيل ليس في الحديث ما يطابق الترجمة لأنه ليس فيه كيفية الغسل ولا ذلك وأجاب الكرماني بغيره بأن تتبع أثر الدم يستلزم ذلك وبأن المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل الحيض وهي التطيب لأنفس الغتسال انتهى وهو حسن على ما فيه من كفاة وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يورده وإن لم يكن المقصود منصوصا فيما ساقه وبيان ذلك أن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور التي أخرجها منها المصنف وقد كثر بعد قوله كيف تغتسل ثم تأخذوا ثم الدالة على تراخي تعليم الأخذ عن تعليم الغتسال ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه فقال تأخذوا كذا كذا ما هو سدرتها فتطهر فقصن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه ذلك كذا شديد حتى تبلغ شؤن رأسها أي أصوله ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة فهذا مراد الترجمة لا شتمالها على كيفية الغسل والدلك وإنما لم يخرج المصنف هذه الطريق ليكون من رواية إبراهيم ابن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه ((قوله حدثنا يحيى)) هو ابن موسى البجلي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري وقال البيهقي هو يحيى بن جعفر وقيل أنه وقع كذلك في بعض النسخ ((قوله عن منصور بن صفية)) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدي نسب إليها شهرتها وأبوه أبيه عبد الرحمن ابن طلحة بن الحرث بن أبي طلحة العبدي وهو من رطو زوجته صفية وشيبة له صحبة ولها أيضا وقتل الحرث بن طلحة بأحد ولعبسدا الرحمن رؤيته ووقع التصريح بالسماع في جميع السند عند الجيسدي في

كنا ننهي أن نكحل على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا نكحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا ولا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت احدا منا من حيضها في نبذة من كست أظفار وكنا ننهي عن اتباع الجنائز وقال وروى هشام ابن حسان عن حفصة عن أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم ((باب ذلك المرأة نفسها إذا نظرت من الحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع بها أثر الدم)) حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور ابن صفية عن أمه عن عائشة

مسند (قوله ان امرأة) زاد في رواية وهيب من الانصار وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر اسماء بنت شريك بالشين المعجمة والكاف المفتوحة ثم اللام ولم يسم أباه في رواية عند عن شعبة عن ابراهيم وروى الخطيب في المهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال اسماء بنت يزيد بن السكن بالمهمله والنون الانصارية التي يقال لها خطيبة النساء وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والدمياطي وزاد ان الذي وقع في مسلم تحريف لانه ليس في الانصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل وقد يحتمل ان يكون شكل لقباً لا اسماً والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث اسماء بنت شريك كما في مسلم واسماء لقب بنسب كما في أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم (قوله فامرأها كيف تغسل قال خذني) قال الكرماني هو بيان لقولها أمرها فان قيل كيف يكون بياناً للاغتسال والاعتسال صب الماء لا أخذ الفرصة فالجواب ان السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل أحد بل كان لقد زائد على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وابن أبي حمزة ووفقاً مع هذا اللفظ الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الله تعالى ان بعض الرواة اختصروا أو اقتصر والله أعلم (قوله فرصة) بكسر الفاء وحكى ابن سيده تليثها وباسكان الراء وإهمال الصاد قطعة من صوف أو قطن أو جلد عليها صوف حكاه أبو عبيدة وغيره وحكى أبو داود أن في رواية أبي الاحوص فرصة بفتح القاف ووجه المندري فقال يعني شيئاً يسيراً مثل الفرصة بطرف الاصبعين انتهى وهو من عزاه الى رواية البخاري وقال ابن قتيبة هي فرصة بفتح القاف وبالصاد المعجمة وقوله من مسلم بفتح الميم والمراد قطعة جلد وهي رواية من قاله بكسر الميم واحتج بانهم كانوا في ضيق يمنعهم ان يمتنعوا المسك مع غلاء ثمنه وتبعه ابن بطال وفي المشارق ان أكثر الروايات بفتح الميم ورجع النووي والكسر وقال ان الرواية الاخرى وهي قوله فرصة ممسكة تدل عليه وفيه نظر لان الخطابي قال يحتمل ان يكون المراد بقوله ممسكة أي مأخوذة باليد يقال أمسكته ومسكته لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لانه يصبره كذا خذني قطعة مأخوذة وقال الكرماني صحيح البخاري يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل اللام بالخطيب باباً مستقلاً انتهى واقتصر البخاري في الترجمة على بعض ما دل على نفي ما عداه ويقوى رواية الكسر وأن المراد بالتطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من ذريرة وما استعمله ابن قتيبة من امتنان المسك ليس ببعيد لما عرف من شأن أهل الجاز من كثرة استعمال الطيب وقد يكون المأثور به من يقدر عليه قال النووي والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على العكس وقيل لكونه أسرع الى الحل حكاه الماوردي قال فعلى الاول ان فقدت المسك استعملت ما يخلفه في طيب الريح وعلى الثاني ما يقوم مقامه في اسراع الملقوق وضعف النووي الثاني وقال لو كان صحيحاً لا اختصت به المزوجة قال واطلاق الاحاديث يردده والصواب ان ذلك مستحب لكل مغتسل من حيض أو نفاس ويكره تركه للقادره فان لم تجد مسكاً فطيبا فان لم تجد فزيتاً كالطين والافناء كاف وقد سبق في الباب قبله ان الحادة تنبخر بالنفس فيخرجها (قوله فتطهرى) قال في الرواية التي بعدها توضحى أي تنظف (قوله سبحان الله) زاد في الرواية الآية استحيا وأعرض وللاسماعيلي فلما رأته استحيها علمتها وزاد الدارمي وهو يسمع فلا ينكر (قوله أثر الدم) قال النووي المراد به عند العلماء الفرج وقال الهاملي يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث حجة له (قلت) ويصرح به رواية الاسماعيلي تتبعها مواضع الدم وفي هذا الحديث من الفوائد السبع عند التعجب ومعناه هنا كيف يخفى هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه الى فكروفيه استنباط الكنايات فيما يتعلق بالمرأة والمرأة العالم من أحوالها التي يحتشم منها ولها هذا كانت عائشة تقول في نساء الانصار لم ينعهن الحياء أن يتفقهن في الدين كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا الحديث وتقدم في العلم معلقا وفيه الاكتفاء بالتمريض والاشارة في الامور المستهجنة وتكرير

أن امرأه سألت النبي صلى
الله عليه وسلم عن غسلها
من الحيض فأمرها
كيف تغسل قال خذني
فرصة من مسك فتطهرى
بها قالت كيف أنظر بها
قال سبحان الله تطهرى
فاجتنب ذنبا الى فقلت تنبى
بها أثر الدم

*(باب) * غسل المبيض * حدثنا مسلم قال حدثنا وهيب قال حدثنا منصور عن أمه عن عائشة أن امرأة من الأنصار قالت للنبي صلى الله عليه وسلم كيف أغسل من

٢٨٦

المبيض قال خذي فرصة تمسكه وتوضئي ثلاثا ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم استحبها

فأعرض بوجهه أو قال توضئي بها فأخذتها فغسلها فأخبرتها بما يريد النبي صلى الله عليه وسلم *(باب) امتشاط المرأة عند غسلها من المبيض * حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا إبراهيم قال حدثنا ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت أهلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت يا رسول الله هذه ليلة عرفة وإنما كنت تمتعت بعمره فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انقضي رأسك وامتشطي وأمسكي عن عمرتك ففعلت فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن ليلة الحصة فاعمرني من التمتع مكان عمرتي التي نسكت *(باب) * نقض المرأة شعرها عند غسل المبيض * حدثنا عبيد بن إسماعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا موافقين لالهلال ذي الحجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب أن يهل بعمره فليهل

الجواب لفهام السائل وإنما كروه مع كونهم تفهمه أولا لان الجواب به يؤخذ من اعتراضه بوجهه عند قوله توضئي أي في المحل الذي يستحي من مواجهته المرأة بالتصريح به فاكثف بلسان الحال عن لسان المقال وفهمت عائشة رضي الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها وبوب عليه المصنف في الاعتصام الاحكام التي تعرف بالدلائل وفيه تفسير كلام العالم بحضرة من خفي عليه اذا عرف ان ذلك يعجبه وفيه الاخذ عن المفضل بحضرة الفاضل وفيه صحة العرض على الحديث اذا قرره ولولم يقل عقبه نعم وأنه لا يشترط في صحة التحميل فهم السامع لجميع ما يسمعه وفيه الرقي بالمعلم واقامة العذر لمن لا يفهم وفيه ان المرأة مطلوبة بستره وبه وان كانت مما جيل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم حله وحياته زاده الله شرفا *(قوله باب غسل المبيض) تقدم توجيهه في الترجمة التي قبله *(قوله حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ومنصور هو ابن صفية المذكور في الاسناد قبله *(قوله وتوضئي ثلاثا) يحتمل ان يتعلق قوله ثلاثا بتوضئي أي كرري الوضوء ثلاثا ويحتمل ان يتعلق يقال ويؤيده السياق المتقاسم أي قال لها ذلك ثلاث مرات *(قوله أو قال) كذا وقع بالمثل في أكثر الروايات ووقع في رواية ابن عساكر وقال بالواو والعاطفة والاولى أظهر ومحل التردد في لفظ جهل هو ثابت أم لا أو التردد واقع بينه وبين لفظ ثلاثا والله أعلم *(قوله باب امتشاط المرأة حدثنا إبراهيم) هو ابن سعد *(قوله انقضي رأسك) أي حلي ضفره *(وامتشطي) قيل ليس فيه دليل على الترجمة قاله الداودي ومن تبعه قالوا لان أمرها بالامتشاط كان للاهلال وهي حائض لا عند غسلها والجواب ان الاهلال بالحج يقتضي الاغتسال لانه من سنة الاحرام وقد ورد الامر بالاغتسال صريحا في هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه فاعتشلي ثم أهلي بالحج فكان البخاري جري على عادته في الاشارة الى ما تضمنه بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوصا فيما ساقه ويحتمل ان يكون الداودي أراد بقوله لا عند غسلها أي من الحيض ولم يردني الاغتسال مطلقا والحامل له على ذلك ما في الصحيحين ان عائشة اغتسلت من حيضها يوم النحر فلم تغتسل يوم عرفة الا لاحرام وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرفة فهو محمول على غسل الاحرام جمع بين الروايتين واذا ثبت ان غسلها اذ ذاك كان للاحرام استقيما معنى الترجمة من دليل الخطاب لانه اذا جاز لها الامتشاط في غسل الاحرام وهو مندوب كان يجوز له غسل المبيض وهو واجب أولى *(قوله أمر عبد الرحمن) يعني ابن أبي بكر وليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملة ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في المحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد المنفر من منى خارج مكة *(قوله التي نسكت) كذا لا كثيرا خوذ من النسك وفي رواية أبي زيد المرزوقي سككت بجذف النون وتشديد آخره أي عنها وللقباسي بمجمة والتخفيف والضمير فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات وفي السياق الالتفات آخر بعد الالتفات وهو ظاهر للمثامل *(قوله باب نقض المرأة شعرها عند غسل المبيض) أي هل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال الحسن وطاوس في الحائض دون الجنب وبه قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه انه للاستحباب فيهما قال ابن قدامة ولا أعلم أحدا قال بوجوبه فيهما الا ما روى عن عبد الله بن عمرو (قلت) وهو في مسلم عنه وفيه انكار عائشة عليه الامر بذلك لكن ليس فيه تصريح بأنه كان بوجبه وقال النووي حكاه أصحابنا عن التيمي واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا وأمي أفأنقضه لغسل الجنابة قال لا رواه وفي رواية له للحيضة والجنابة وجبتا والامر في حديث الباب على الاستحباب جمع بين الروايتين أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء اليها الا بالنقض فيأمر والا فلا *(قوله فليهل) في رواية الاصيلي فليهل بالام واحدة مشددة *(قوله لا حلت) في رواية كريمة

فاني لو لا اني أهديت بعمره فأهل بعضهم بعمره وأهل بعضهم بحج وكنت أنا ممن أهل بعمره فأدركني يوم عرفة والحجوى وأنا حائض فشكوت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دعني عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بحج ففعلت حتى اذا كان ليلة الحصة أرسل معي أخي عبد الرحمن بن أبي بكر فخرجت الى التمتع فأهلت بعمره مكان عمرتي قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك هدي ولا صوفة

*(باب) * مخلقة وغير

مخلقة * حدثنا مسدد قال
حدثنا حماد عن عبيد الله
ابن أبي بكر عن أنس بن
مالك عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان الله
عز وجل وكل بالرحم ملكا
يقول يارب نطفة يارب
علقة يارب مضغة فإذا
أراد أن يقضي خلقه قال
اذكر أم أنثى شقي أم
سعيد فإلرزق والأجل
فيكتب في بطن أمه
*(باب) * كيف تهمل
الحائض بالحج والعمرة
* حدثنا يحيى بن بكير قال
حدثنا الليث عن عقيل
عن ابن شهاب عن عروة
عن عائشة قالت خرجنا
مع النبي صلى الله عليه
وسلم في حجة الوداع فذا
من أهل بعمرة ومنا من
أهل الحج فقدمنا مكة فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أحرم بعمرة ولم
يهد فليحل ومن أحرم
بعمرة وأهدى فلا يحل
حتى يحل فهدى ومن
أهل الحج فليتم حجه قالت
خفضت فلم أزل عائشة
حتى كان يوم عرفة ولم
أهل إلا بعمرة فأمرني
النبي صلى الله عليه وسلم
أن أنقض رأسي وأمشط
وأهل بالحج وأزله العمرة
ففعلت ذلك حتى قضيت
حجتي فبعت مئتي عبيدا
الرجل بن أبي بكر وأمرني
أن أعقر مكان حجرتي

والجوى لاهلته بالهاه وسيا تى الكلام على بقية فوائدها الحديث والذي قبله في كتاب الحج ان شاء الله
تعالى ((قوله باب مخلقة وغير مخلقة)) رويناه بالاضافة أى باب تفسير قوله تعالى مخلقة وغير مخلقة
وبالتنوين وتوجيه ظاهر ((قوله حدثنا حماد)) هو ابن زيد وعبيد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك
((قوله ان الله عز وجل وكل)) وقع في روايتنا بالتخفيف يقال وكله بكذا اذا استكفاه اياه وصرف أمره
اليه وللاكثر بالتشديد وهو موافق لقوله تعالى ملك الموت الذي وكل بكم ((قوله يقول يارب نطفة)) بالرفع
والتنوين أى وقعت في الرحم نطفة وفي رواية القاسمي بالنصب أى خلقت يارب نطفة ونداء الملك بالامور
اللاثلة ليس في دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة مدة تبين من حديث ابن مسعود الا تى في كتاب التدر
انما أرى بعون يومار سيا تى الكلام هناك على بقية فوائدها حديث أنس هذا والجمع بينه وبين ما ظاهره
التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للترجمة من جهة ان الحديث المذكور مفسر
للآية وأرضع منه سيا فامار رواه الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود
قال اذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكا فقال يارب مخلقة أو غير مخلقة فان قال غير مخلقة بمجها الرحم
دما وان قال مخلقة قال يارب فصافة هذه النطفة فذكر الحديث واسناده صحيح وهو موقوف لفظا من فروع
حكماء وحكي الطبري لاهل التفسير في ذلك أقوالا وقال الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقا تاما وغير
المخلقة السقط قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما وقال ابن بطال غرض البخاري بادخال هذا
الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول ان الحامل لا تحيض وهو قول الكوفيين وأجدوا في
نور وابن المنذر وطائفة واليه ذهب الشافعي في القديم وقال في الجديد انها تحيض وبه قال اصح ومن مالك
روايتان (قلت) وفي الاستدلال بالحديث المذكور على انها لا تحيض نظر لانه لا يلزم من كون ما يخرج من
الحامل هو السقط الذي لم يصور ان لا يكون الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض وما ادعاه
المخالف من انه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فساد له فمحتاج الى دليل وما ورد في ذلك من خبر أو
أثر لا يثبت لان هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن امكانه فله حكم دم الحيض فن ادعى خلافه فعليه البيان
وأقوى حججهم ان استبراء الامه اعتبر بالحيض اتفق براءة الرحم من الحمل فلو كانت الحامل تحيض لم تتم
البراءة بالحيض واستدل ابن المنير على انه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل
بنتافيه فذروا لا يلقها ذلك وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكل به ان يكون حاله ثم هو مشترك
الانزام لان الدم كله قدر والله أعلم ((قوله باب كيف تهمل الحائض بالحج والعمرة)) مراده بيان صحة اهل
الحائض ومعنى كيف في الترجمة الاعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة وجه هذا
التقرير بتم دفع اعتراض من زعم ان الحديث غير مناسب للترجمة اذ ليس فيها ذكر صفة الاهلال ((قوله
من أهل الحج)) في رواية المستملى بحجة في الموضوعين وكذا الجمهور في الموضوع الثاني ((قوله قالت خفضت)) أى
بصرف قبل دخول مكة ((قوله حتى قضيت حجتي)) في رواية كريمة وأبى الوقت بحجى والكلام على فوائده
الحديث يأتي في كتاب الحج ان شاء الله تعالى ((قوله باب اقبال الحيض وادباره)) اتفق العلماء على ان اقبال
الحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت امكان الحيض واختلفوا في ادباره فقيل يعرف بالخفض وهو ان
يخرج ما تحتشئ به جافا وقيل بالانقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سنوضحه ((قوله وكن)) هو بصيغة جمع
المؤنث ونساء بالرفع وهو بدل من الضمير نحووا كما في البراغيث والتكثير في نساء التنوين أى كان ذلك من
نوع من النساء لا من كلهن وهذا الاثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه
واسمها امر جانة مولاة عائشة قالت كان النساء ((قوله بالدرجة)) بكسر أوله ورفع الراء والجيم جمع درج
بالضم ثم السكون قال ابن بطال كذا روي به أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون
وقال انه تأنيث درج والمراد به ما تحتشئ المرأة من فطنة وغيرها تعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا
((قوله الكورسفة)) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطن ((قوله فيه الصفرة)) زاد مالك

من التنعيم * (باب) * اقبال الحيض وادباره وكن نساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكورسفة فيه الصفرة

من دم الحيضة ((قوله فتقول)) أي طائشة والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة أي حتى تخرج
 القطنة بيضاء نقيه لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض وأما في
 غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفردان شاء الله تعالى وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء
 الحيض ويثبت بها ابتداء الطهر واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالوقوف بأن القطنة قد تخرج جافة
 في أثناء الأهر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع
 الحيض قال مالك سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفه عند الطهر ((قوله وبلغ ابنة زيد بن
 ثابت)) كذا وقعت مبهمه هنا وكذا في الموطأ حيث روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن
 عمرو بن حزم عن عمته عنها وقد ذكر والزيد بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن ولم أر
 لواحدة منهن رواية إلا لام كلثوم وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكانها هي المبهمه هنا وزعم بعض
 الشراح أنها أم سعد قال لأن ابن عبد البر ذكرها في العصابة انتهى وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه
 لم يقل أنها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عند ولا عند غيره إلا من طريق هنيئة بن عبد الرحمن
 وقد كذبوه وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأته زيد ولم يذكر أحد
 من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد وأما عمه عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الخلاء هي
 عمرة بنت حزم عمه جد عبد الله بن أبي بكر وقيل لها عمته حجازا (قلت) أسكنها محامية قديمة روى عنها جابر بن
 عبد الله العماني في روايته عن بنت زيد بن ثابت بعد أن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم
 يذكرها ويحتمل أن تكون المرادة عمته الحقيقية وهي أم عمرو وأما كلثوم والله أعلم ((قوله يدعون)) أي
 يطلبن وفي رواية الكشي ميني يدعين وقد تقدم مثلها في باب تقضي الحائض المناسك كلها وقال صاحب
 القاموس دعيت أخته في دعوت ولم يثبت على ذلك صاحب المصنف ولا المطامع ((قوله إلى الطهر)) أي إلى ما يدل
 على الطهر واللام في قولها ما كان النساء للعهد أي نساء العصابة واقطعت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج
 والتقطع وهو مذموم قاله ابن بطال وغيره وقيل لا يكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو خوف الليل وفيه
 نظر لأنه وقت العشاء ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يثبت به البياض الخالص من غيره فيحسن
 أنهن طهرن وليس كذلك فيصلي قبل الطهر وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة
 وسفيان في هذا الإسناد هو ابن عيينة لأن عبد الله بن محمد وهو المسندي لم يسمع من الثوري ((قوله باب
 لا تقضي الحائض الصلاة)) نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك وروى عبد الرزاق عن معمر
 أنه سأل الزهري عنه فقال اجتمع الناس عليه وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه
 وعن مرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله
 الزهري وغيره ((قوله وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد)) هذا التعليق من هذين الصحابين ذكره المؤلف
 بالمعنى فاما حديث جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة
 حيض عائشة في الحج وفيه غير أن لا تطوف ولا تصلي ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر وأما حديث
 أبي سعيد فأشار به إلى حديثه المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه أليس إذا حاضت لم تصل ولم تهضم فإن
 قيل الترجمة لعدم القضاء وهذا الحديثان لعدم الإيقاع فأوجه المطابقة أجاب الكرماني بأن الترك في
 قوله تدع الصلاة مطلق أداء وقضاء انتهى وهو غير متجه لأن منعها إنما هو في زمن الحيض فقط وقد وضع ذلك
 من سياق الحديثين والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولا بالتعليق المذكور وعلى
 عدم القضاء بحديث عائشة فجعل التعليق كالمقدمة للحديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم
 ((قوله حديثي معاذة)) هي بنت عبد الله العدوية وهي معدودة في فقهاء التابعين ورجال الأسناد المذكور
 إليها بصريون ((قوله إن امرأة قالت لعائشة)) كذا أنهم همها همهم وبين شعبة في روايته عن قتادة أنها
 هي معاذة الراوية أخرجه الأسماعيلي من طريقه وكذا مسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة ((قوله

قوله أي ابن محمد في نسخة
 ابن أبي محمد اه معجمه

فتقول لا تجان حتى تزين
 القصة البيضاء تريد بذلك
 الطهر من الحيضة وبلغ
 ابنة زيد بن ثابت أن نساء
 يدعون بالمصابع من خوف
 الليل ينظرن إلى الطهر
 فبات ما كان النساء
 يصنعن هذا وعابت عليهن
 حديثا عبد الله بن محمد
 قال حدثنا سفيان عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 أن فاطمة بنت أبي حبيش
 كانت تستحاض فسأت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ذلك عرق وإست
 بالحيضة فإذا أقبلت
 الحيضة قد عصى الصلاة
 وإذا أدبرت فاغتسلي
 وصلي (باب) لا تقضي
 الحائض الصلاة وقال أبو
 جابر وأبو سعيد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم تدع
 الصلاة حديثا موسى
 ابن اسمعيل قال حدثنا همام
 قال حدثنا قتادة قال حدثني
 معاذة إن امرأة قالت
 لعائشة

أنجزى أوله أي أنقضى وصلاته بالنصب على المفعولية و يروى أنجزى بضم أوله واللهم زأى
 أنكفى المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج إلى قضاء الفائتة في زمن الحيض فصلاتها على
 هذا بالرفع على الفاعلية والاولى أشهر ((قوله أحروريه)) الحرووي منسوب إلى حرو وراه بفتح الحاء
 وضم الراء المهملةين وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ميلين من الكوفة والأشهر راءها بالمد قال
 المبرد النسبة إليها حرو وروى وكذا كل ما كان في آخره ألف تأنيث ممدودة ولكن قيل الحرو وروى بحذف
 الزوائد يقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حرو وروى لأن أول فرقة منهم خرجوا على بالبلدة المذكورة
 فاشتهروا بالنسبة إليها وهم فرق كثيرة لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الاخذ بما دل عليه القرآن ورد
 ما زاد عليه من الحديث مطلقا ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام انكار و زار مسلم في رواية عاصم
 عن معاذة فقالت لا ولكن أي سؤال أو لا يجوز الطلب العلم لا التعت وتفهمت عائشة عنها طلب الدليل
 فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام أن يفرق بينهما
 تشكيروا فلم يجب قضاؤها للهرج بخلاف الصيام ولم يقول بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بينهما
 تخاطب بالصلاة أصلا وقال ابن دقيق العيد اكتفاء عائشة في الاستدلال على اسقاط القضاء بكونها لم تأمر به
 يحتمل وجهين أحدهما أنها أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الاداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو
 الامر بالقضاء كما في الصوم ثانيهما قال وهو أقرب أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرار الحيض
 منهن عنده صلى الله عليه وسلم وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب لاسيما وقد اقترن بذلك الامر بقضاء
 الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم ((قوله فلا يأمر نابه أو قالت فلا تفعله)) كذا في هذه الرواية
 بالشئ وعند الامام علي من وجه آخر فلم تكن نقض ولم تؤمر به والاستدلال بقولها فلم تكن نقض أوضح
 من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به لأن عدم الامر بالقضاء هنا قد ينزع في الاستدلال به على عدم الوجوب
 لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم ((قوله باب النوم مع الحائض)) زائدة في رواية
 الصافي وهي في ثيابها تقدم الكلام على ذلك في باب من سمى النفاس حيضا ويحيى المذكور هو ابن أبي
 كثير ((قوله قالت وحديثي)) هو مقول زينب بنت أم سلمة وفاعل حديثي أمها أم سلمة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم وسبأ في الكلام على ذلك في كتاب الصيام ((قوله وكنت)) معطوف على جملة الحديث
 الذي قبله وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وقد تقدم الكلام على فسوانده في كتاب الفسل
 ((قوله باب من اتخذ ثيابا لحيض)) وفي رواية الكشي من أعيان العيين والدال المهملة ثياب وهشام
 المذكور هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير والكلام على الحديث قد تقدم في باب من سمى النفاس
 حيضا ((قوله باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن)) وفي رواية ابن عساكر واعتزلهن
 المصلي والجمع بالنظر إلى أن الحائض اسم جنس وفيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيض كما سيذكر بعد
 ((قوله حديثنا محمد)) كذا لا أكثر غير منسوب ولا يذرح محمد بن سلام ولا كريمة محمد هو ابن سلام ((قوله
 حديثنا عبد الوهاب)) هو الثقي ((قوله عواتقنا)) العواتق جمع طائق وهي من بلغت الحلم أو قاربت
 أو استحققت التزويج أو هي الكريمة على أهلها أو التي عتقت عن الامتهان في الخروج للخدمة وكانهم
 كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الاول من الفساد ولم تلاحظ العناية بذلك بل رأت
 استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله قدمت امرأة)) لم أفق على تسميتها
 وقصر بنى خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات
 وقدرى امرأة مجسنان ((قوله فحدثت عن أختها)) قيل هي أم عطية وقيل غيرها وعليه مشي الكرماني
 وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم نقف على تسمية زوجها أيضا ((قوله ثقي عشرة)) زائدة لا صلي غزوة
 ((قوله لو كانت أختي)) فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت أختي ((قوله قالت)) أي الأخت والكلام بفتح
 الكاف وسكون اللام جمع كلهم أي جريح ((قوله من جلبها)) قيل المراد به الجنس أي تعيرها من ثيابها مالا

أنجزى أحدا ناصلاتها إذا
 طهرت فقالت أحرورية
 أنت كذا تحيض مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فلا
 يأمر نابه أو قالت فلا تفعله
 ((باب)) النوم مع الحائض
 وهي في ثيابها * حدثنا
 سعد بن حفص قال حدثنا
 شيان عن يحيى عن أبي
 سلمة عن زينب ابنة أبي
 سلمة حدثته أن أم سلمة
 قالت حضت وأنا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم في
 الخيلة فأنسلت فخرجت
 منها فأخذت ثيابا بيضا
 فلبستها فقال لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 أنفست قلت نعم فدعاني
 فأدخلني معه في الخيلة
 قالت وحديثي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 يقبلها وهو صائم وكنت
 أغتسل أنا والنبي صلى الله
 عليه وسلم من إناء واحد
 من الجنابة ((باب)) من
 اتخذ ثيابا لحيض سوى
 ثياب الطهر * حدثنا معاذ
 ابن فضالة قال حدثنا هشام
 عن يحيى عن أبي سلمة عن
 زينب بنت أبي سلمة عن أم
 سلمة قالت بينما أنا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم وشي
 مضطجعة في خيلة حضت
 فأنسلت فأخذت ثيابا
 بيضا فلبستها فقال لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأنفست
 فقالت نعم فدعاني فاضطجعت
 معه في الخيلة ((باب))
 شهود الحائض العيدين

ودعوة المسلمين ويعتزلن
المصلي * حدثنا محمد
قال أخبرنا عبد الوهاب
عن أبيه عن حفصة قالت
كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن
في العيدين فقدمت امرأة
فمنزلت فصرني خلف
فحدثت عن أختها وكان
زوج أختها غرام مع النبي
صلى الله عليه وسلم اثنتي
عشرة وكانت أختي معه
في ست قالت كنا نداوي
السكهي ونقوم على المرضى
فسأت أختي النبي صلى
الله عليه وسلم أعلى أحدنا
بأس إذا لم يكن لها جلباب
أن لا تخرج قال لتلبسها
صاحبها من جلبابها
ولتشهد الطهر ودعوة
المسلمين فلما قدمت أم عطية
سألتها أسهمت النبي صلى
الله عليه وسلم قالت بآبي نعم
وكانت لا تذكره إلا قالت
بآبي سمعته يقول تخرج
العواتق وذوات الخدور
أو العواتق وذوات الخدور
والحيض وليشهدن الخير
ودعوة المؤمنين ويعتزلن
الحيض المصلي قالت
حفصة فقلت آليخ
فقلت آليخ تشهد عرفة
وكذا وكذا ((باب)) إذا
حاضت في شهر ثلاث حيض
وما يصدق النساء في
الحيض والحمل فيما يمكن
من الحيض لقول الله تعالى
ولا يحل لهن أن يكتمن
ما خلق الله في أرحامهن
وينكرن عن علي وشريح

تحتاج إليه وقيل المراد نشر كها معها في لبس الثوب الذي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلباب وهو بكسر
الجيم وسكون اللام ويعود حديثين بينهما ألف قيل هو المقنعة أو الخمار أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع
يكون دون الرداء وقيل الأزار وقيل المخفة وقيل الملاءة وقيل القميص ((قوله ودعوة المسلمين)) في رواية
الكشيم بن المؤمنين وهي موافقة لرواية أم عطية ((قوله وكانت)) أي أم عطية (لا تذكره) أي النبي
صلى الله عليه وسلم (الاقالت بآبي) أي هو مفدي بآبي وفي رواية عبدوس يبي بيا تحتانية بدل الهمزة في
الموضعين وللأصلي بفتح الموحدة الثانية مع قلب الهمزة ياء كعبدوس لكن فتح ما بعدها كما أنه جعله لكثرة
الاستعمال واحدا ونقل عن الأصلي أيضا كالأصل لكن فتح الثانية أيضا وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة
في شواهد التوضيح وقال ابن الأثير قوله بآب أصله بآبي هو يقال بآبأت الصبي إذا قلت له أفديك بآبي فقبلوا الياء
ألفا كافي ويلتا ((قوله وذوات الخدور)) بضم الخاء المعجمة والدال المهملة جمع خدر بكسر هاء وسكون الدال
وهو ستر يكون في ناحية البيت تقع البكر وراءه وللأصلي وكريمة العواتق وذوات الخدور أو العواتق
ذوات الخدور على الشئ وبين العاتق والبكر عموم وخصوص وجهي ((قوله ويعتزلن الحيض المصلي)) بضم
اللام وهو خبر بمعنى الأمر وفي رواية ويعتزلن الحيض المصلي وهو نحو أو كلوف البراغيث وخجل الجمهور
الأمر المذكور على النسب لأن المصلي ليس بمسجد فيمنع الحيض من دخوله وأغرب الكرماني فقال
الاعتزال واجب والخروج والشهود مندوب مع كونه نقل عن النووي تصويب عدم وجوبه وقال ابن المنبر
الحكمة في اعتزالهن أن في وقوفهن وهن لا يصلين مع المصليات اظهار استهنانه بالحال فاستحب لهن اجتناب
ذلك ((قوله فقلت آليخ)) بهمزة ممدودة كأنها تنجب من ذلك (فقلت) أي أم عطية (آليس تشهد)
أي الحيض والكشيم بن آليست وللأصلي آليس تشهدن ((قوله وكذا وكذا)) أي ومن دلفة ومنى وغيرهما
وفيه أن الحائض لا تهرز كراهة ولا مواطن الخير كما جالس العلم والذ كرسوى المساجد وفيه امتناع
خروج المرأة بغير جلباب وغير ذلك مما سياتي استيفاءه في كتاب العيدين إن شاء الله تعالى ((قوله باب
إذا حاضت في شهر ثلاث حيض)) بفتح الياء جمع حبضة ((قوله وما يصدق)) بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة
((قوله فيما يمكن من الحيض)) أي فإذا لم يمكن لم يصدق ((قوله لقول الله تعالى)) يشير إلى تفسير الآية
المذكورة وقد روى الطبري بأسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا أن المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل
أو الحيض فلا يحل لهن أن يكتمن ذلك لتنفذي العدة ولا يعلم الزوج الرجعة إذا كانت له وروى أيضا
بأسناد حسن عن ابن عمر قال لا يحل لهن أن كانت حائضا أن تكتم حبضها ولا أن كانت حاملا أن تكتم حملها
وعن مجاهد لا تقول إني حائض وليست بحائض ولا استبحائض وهي حائض وكذا في الحبل ومطابقة الترجمة
للآية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الإظهار فلو لم تصدق فيه لم يكن له فائدة ((قوله وينكر
عن علي)) وصلة الدارمي كما سياتي ورجاله ثقات وإنما لم يحزم به للتردد في سماع الشعبي من علي ولم يقل أنه
سمعه من شريح فيكون موصولا ((قوله إن جاءت)) في رواية كريمة أن امرأة جاءت بكسر النون ((قوله
بينهن من بطانة أهلها)) أي خواصها قال اسمعيل القاضي ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع وإنما هو
فيما نرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان في نسائهن (قلت) وسياق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي
أخبرنا علي بن عبيد حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن عامر هو الشعبي قال جاءت امرأة إلى علي فخاصم زوجها
طالقا فقالت حضت في شهر ثلاث حيض فقال علي لشريح أفض بينهن ما قال يا أمير المؤمنين وأنت ههنا قال
أفض بينهن ما قال إن جاءت من بطانة أهلها ممن يرعى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تظهر عند كل
قرء وتصل جاز لها والأفلا قال علي قالون قال وقالون بلسان الروم أحسنت فهذا ظاهر في أن المراد أن يشهدن
بأن ذلك وقع منها وإنما أراد اسمعيل رده هذه القصة إلى موافقة مذهبه وكذا قال عطاء أنه يعتبر في ذلك عادتها
قبل الطلاق واليه الإشارة بقوله أقراؤها وهو بالمد جمع قرء أي في زمان العدة (ما كانت) أي قبل الطلاق فلو
ادعت في العدة ما يخالف ما قبله لم يقبل وهذا لا يروى عنه عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء ((قوله وبه قال

إن جاءت بينهن من بطانة أهلها ممن يرعى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت في شهر ثلاث صدقت وقال عطاء أقراؤها ما كانت وبه قال إبراهيم

ابراهيم) يعني القمي أي قال عطاء ووصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن ابراهيم نحوه وروى
الداري أيضا باسناد صحيح الى ابراهيم قال اذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض فذكر نحو أثر
شرح وعلى هذا فيجوز أن يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أثر شرح أو في النسخة بتقديم وتأخير
أو ابراهيم في المسئلة قولان ((قوله وقال عطاء الخ)) وصله الداري أيضا باسناد عنه صحيح قال أقصى الحيض
خمس عشرة وأدنى الحيض يوم ورواه الدارقطني بلفظ أدنى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة
((قوله وقال معمر)) يعني ابن سليمان التيمي وهذا الاثر وصله الداري أيضا عن محمد بن عيسى عن معمر
((قوله حدثنا أحمد بن أبي رجا)) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو حفي النسيب
لا المذهب وقصة فاطمة بنت أبي حبيش تقدمت في باب الاستحاضة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله قد ر
الايام التي كنت تحيضين فيها فوكل ذلك الى أماتها ورده الى عادتها وذلك يختلف باختلاف الأشخاص
واختلاف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر ونقل الداودي أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة عشر يوما وقال
أبو حنيفة لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا فأقل ما تنقضي به العدة عنده ستون يوما وقال صاحباه
تنقضي في تسعة وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وإن المراد
بالمرء الحيض وهو قول الثوري وقال الشافعي القراء الطهر وأقله خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم وإسنة
فتنقضي عنده في اثنين وثلاثين يوما وظنن وهو موافق لقصة على وشرح المتقدمة اذا حل ذكر الشهر
فيها على الغاء الكسر ويدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها بلفظ حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما
((قوله باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض)) يشير بذلك الى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها
حتى زين القصص البيضاء وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما ذارأت
الصفرة أو الكدر في أيام الحيض وأما في غيرهما فلي مافاته أم عطية ((قوله أيوب عن محمد)) هو ابن سيرين
وكذا رواه اسمعيل وهو ابن عليه عن أيوب ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم
عطية أخرجه ابن ماجه ونقل عن الذهلي أنه رجع رواية وهيب وما ذهب اليه البخاري من تصحيح رواية
اسمعيل أرجح لموافقه معمر له ولأن اسمعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره ويمكن أن أيوب سمعه منهما ((قوله
كذا لا تعد)) أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وهذا يعطى الحديث حكم الرفع وهو مصير من
البخاري الى أن مثل هذه الضيغة تعد في المرفوع ولو لم يصرح الصحابي بذلك زمن النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للخطيب ((قوله الكدر والصفرة)) أي الماء الذي تراه المرأة
كالصديد يعلوه اصفرار ((قوله شيئا)) أي من الحيض ولا يبي داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية
كذا لا تعد الكدر والصفرة بعد الطهر شيئا وهو موافق لما ترجم به البخاري والله أعلم ((قوله باب عرق
الاستحاضة)) بكسر الهمزة واسكان الراء وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة ((قوله وعن عمرة)) يعني كلاهما
عن عائشة كذا لا أكثر وفي رواية أبي الوقت وابن عساكر بحذف الواو فصار من رواية عروة عن عمرة
وكذا ذكر الامم اعلى ان أحمد بن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معمر والحفوظ اثبات
الواو وأن الزهري رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الامم اعلى وغيره
من طريق عن ابن أبي ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث وأبو داود من طريق الأوزاعي
كلاهما عن الزهري عنهما وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده ومسلم
أيضا من طريق ابراهيم بن سعد وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عمرة وحدها قال
الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعمرة جميعا ((قوله ان أم حبيبة)) هي بنت جحش أخت
زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقد قيل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء قاله الواقدي وتبعه
الحارثي ورجعه الدارقطني والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بانيات الهاء وكانت زوج عبد الرحمن
ابن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث ووقع في الموطأ من هشام بن عروة عن أبيه عن

ابراهيم وقال عطاء الحيض
يوم الى خمس عشرة وقال
معمر عن أبيه سألت ابن
سيرين عن المرأة ترى الدم
بعد قرنها بخمسة أيام قال
النساء أعلم بذلك حدثنا
أحمد بن أبي رجا قال
حدثنا أبو أسامة قال
سمعت هشام بن عروة قال
أخبرني أبي عن عائشة
ان فاطمة بنت أبي حبيش
سألت النبي صلى الله عليه
وسلم قالت اني استحاض
فلا أطهر فأدع الصلاة
فقال لان ذلك عرق
ولكن دعي الصلاة قدر
الايام التي كنت تحيضين
فيها ثم اغتسلي وصلي
((باب)) الصفرة والكدر
في غير أيام الحيض * حدثنا
قتيبة بن سعيد قال حدثنا
اسمعيل عن أيوب عن محمد
عن أم عطية قالت كنا
لا تعد الكدر والصفرة
شيئا ((باب)) عرق
الاستحاضة * حدثنا
ابراهيم بن المنذر قال حدثنا
معمر قال حدثني ابن أبي
ذئب عن ابن شهاب عن
عروة وعن عمرة عن
عائشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن أم حبيبة

زينب بنت أبي سلمة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض الحديث
 قليل هو وهم وقيل بل صواب وان اسمها زينب وكنيتها أم حبيبة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب
 فإنه لم يكن اسمها الأصلي وإنما كان اسمها برة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول للواحد
 أن تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى الله عليه وسلم فلهذا صلى الله عليه وسلم معها باسم أختها لتكون
 أختها غلبت عليها الكنيسة فامن اللبس ولهما أخت أخرى اسمها حنة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها
 نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم وتعرف بعض المالكية فزعم أن اسم كل من بنات جحش زينب
 قال فاما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها وأما أم حبيبة فاشتهرت بكنيتها وأما حنة فاشتهرت بلقبها ولم يأت
 دليل على دعواه بأن حنة لقب ولم ينفرد الموطأ بشيعة أم حبيبة زينب فقصد روى أبو داود والطحاوي في
 مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال إن زينب بنت جحش وقد تقدم توجيهه ((قوله استحاضت سبع
 سنين)) قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها ظاناً أن ذلك حيض لانه
 صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بالامادة مع طول المدة ويحتمل أن يكون المراد بقولها سبع سنين بيان مدة
 استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فلا يكون فيه حجة لما ذكر ((قوله فأمرها
 أن تغتسل)) زاد الامام علي وتصلى ولمسلم نحوه وهذا الأمر بالاعتزال مطلق فلا يدل على التكرار فلهذا
 فهمت طلب ذلك منها بقرينة فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي إنما أمرها صلى الله عليه وسلم
 أن تغتسل وتصلى وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم لم يذكر
 ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكنه شيء فعلته هي وإلى هذا ذهب الجمهور
 قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة إلا المتغيرة لكن يجب عليها الوضوء ويؤيده ما رواه أبو داود
 من طريق عكرمة أن أم حبيبة استحاضت فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنتظر أيام أقرانها ثم تغتسل وتصلى
 فإذا رأت شيئاً من ذلك فوضأت واصلت واستدل المهلب بقوله لها هذا عرق على أنه لم يوجب عليها الغسل لكل
 صلاة لأن دم العرق لا يوجب غسلاً وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحاق عن
 الزهري في هذا الحديث فأمرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لأن الإثبات من
 أصحاب الزهري لم يذكرها وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها لكن روى أبو
 داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة فأمرها أن تغتسل عند
 كل صلاة فيحمل الأمر على التذبذب بين الروايتين هذه ورواية عكرمة وقد جله الخطابي على أنها كانت
 متغيرة وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام أقرانها ولمسلم من طريق عراب بن مالك
 عن عروة في هذه القصة فقال لها أمك في قدر ما كانت تحب لك حيضتك ولا يداود وغيره من طريق
 الأوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه لكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث
 الزهري وأجاب بعض من زعم أنها كانت متغيرة بأن قوله فأمرها أن تغتسل لكل صلاة أي من الدم الذي
 أصابها لانه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة وقال الطحاوي حديث أم حبيبة منسوخ بحديث
 فاطمة بنت أبي حبيش أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في
 حديث أم حبيبة على التذبذب أولى والله أعلم ((قوله باب المرأة تحيض بعد الأفاضة)) أي هل تمنع من طواف
 الوداع أم لا ((قوله عن عمرة بنت عبد الرحمن)) هي المذكرة في الإسناد الذي قبله وهذا الإسناد سوى
 شيخ البخاري مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة ((قوله إن صفية)) أي زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله قالوا بلى)) أي النساء ومن معهن من المحارم ((قوله فأخرجني)) كذا لا أكثر
 بالافراد خطاً بالصفية من باب العدول عن الغيبة وهي قوله ألم تكن طافت إلى الخطاب أو هو خطاب لعائشة
 أي فأخرجني فهي تخرج معك والمستهلى والكشميهني فأخرج من وهو على وفق السياق وسأني الكلام على
 هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو مقول طاوس لابن

استحيضت سبع سنين
 فسألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك
 فأمرها أن تغتسل فقال
 هذا عرق فكانت تغتسل
 لكل صلاة ((باب المرأة
 تحيض بعد الأفاضة))
 * حديثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عبد
 الله بن أبي بكر بن محمد بن
 عمرو بن حزم عن أبيه
 عن عمرة بنت عبد الرحمن
 عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أنها
 قالت لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا رسول الله
 إن صفية بنت حيي قد
 حاضت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يلها
 تحبينا ألم تكن طافت
 معن فقالوا بلى قال
 فأخرجني * حديثنا علي بن
 أسد قال حدثنا وهيب
 عن عبد الله بن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس
 قال رخص للحائض أن
 تنفردا حاضت وكان ابن
 عمر يقول في أول أمره
 إنما لا تنفرد معن يقول
 تنفرد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رخص لهن

عباس وكذا قوله ثم سمعته يقول وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف
الوداع ثم بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه في تركه فصار إليه أو كان نسي ذلك فقد كرهه وفيه
دليل على أن الحائض لا تطوف ((قوله باب إذا رأت المستحاضة الطهر)) أي تميز لها دم العرق من دم
الحيض فسمى زمن الاستحاضة طهرا لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض ويحتمل أن يريد به انقطاع الدم
والأول أوفق للسياق ((قوله قال ابن عباس تغتسل وتصلى ولو ساعة)) قال الداودي معناه إذا رأت الطهر
ساعة ثم طردها دم فأنها تغتسل وتصلى والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس
ابن سيرين عن ابن عباس أنه سأل عن المستحاضة فقال إماما رأت الدم البعري فلا تصلي وإذا رأت الطهر
ولو ساعة فلتغتسل وتصلى وهذا موافق للاحتمال المذكور أولا لأن الدم البعري هو دم الحيض ((قوله
ويأتيها زوجها)) هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال
المستحاضة لا بأس أن يأتيها زوجها ولا يداود من وجه آخر عن عكرمة قال كانت أم حبيبة تستحاض
وكان زوجها يغشاها وهو حديث صحيح أن كان عكرمة سمعه منها ((قوله إذا صلت)) شرط محذوف
الجزء أو جزؤه مقدم وقوله الصلاة أعظم أي من الجماع والظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان
الملازمة أي إذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ولهذا عقبه بحديث
عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة وقد تقدمت مباحثه في
باب الاستحاضة وزهير المذکور هنا هو ابن معاوية وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تاما
وأشار البخاري بما ذكره إلى الرد على من منع وطء المستحاضة وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكم
والزهري وغيرهم وما استدلل به على الجواز ظاهر فيه وذكر بعض الشراح أن قوله الصلاة أعظم من
بقية كلام ابن عباس وعزاه إلى تخرج ابن أبي شيبة وليس هو فيه نعم روى عبد الرزاق والدارمي من
طريق سالم الألفطس أنه سأل سعيد بن جبيرة عن المستحاضة أتجامع قال الصلاة أعظم من الجماع ((قوله باب
الصلاة على النفساء وسنتها)) أي سنة الصلاة عليها ((قوله حدثنا أحمد بن أبي مريم)) تقدم أنه بالمهمل
والجيم واسمه الصباح وقيل إن أحمد هو ابن عمر بن أبي مريم فكانه نسب إلى جده ((قوله إن امرأة))
هي أم كعب سمعها مسلم في روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم وذكر أبو نعيم في الصحابة
أنها نصارية ((قوله ماتت في بطن)) أي بسبب بطن يعني الحمل وهو تقدير قوله عذبت امرأة في هرة قال ابن
التميمي قيل وهم البخاري في هذه الترجمة فظن أن قوله ماتت في بطن ماتت في الولادة قال ومعنى ماتت في بطن
ماتت مبطونة (قلت) بل الموهمل هو الواهم فإن عند المصنف في هذا الحديث من كتاب الجنائز ماتت في
نفسها وكذا المسلم ((قوله فقام وسطها)) بفتح السين في روايتنا وكذا ضبطه ابن التين وضبطه غيره
بالسكون والكشيميني فقام عند وسطها وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى قال ابن
بطل يحتمل أن يكون البخاري قصد بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت لا تصلي لها حكم غيرها من النساء
أي في طهارة العين للصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم أن ابن آدم ينجس
بالموت لأن النفساء جعت الموت وحل نجاسة بالدم اللازم لها فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل
منه نجاسة أولى وتعقبه ابن المنير بأن هذا أجنبى عن مقصود البخاري قال وإنما قصد أنها وإن ورد أنها
من الشهداء فهي ممن يصلى عليها كغير الشهداء وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضا أجنبى عن أبواب الحيض قال
وأما أراد البخاري أن يستدل بالآزم للصلاة لأن الصلاة اقتضت أن المستقبلي فيها يذهب إلى أن يكون
محكما بطهارته فلما صلى عليها أي إليها لم من ذلك القول بطهارة عينها وحكم النفساء والحائض واحد قال
وبدل على أن هذا مقصوده ادخال حديث مجعولة في الباب كافي رواية الأصيلي وغيره ووقع في رواية أبي ذر
قبل حديث مجعولة باب غير مترجم وكذا في نسخة الأصيلي وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي
قبله ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها إذا وجدوهي

• (باب) • إذا رأت
المستحاضة الطهر قال ابن
عباس تغتسل وتصلى ولو
ساعة ويأتيها زوجها إذا
صلت الصلاة أعظم
• حدثنا أحمد بن يونس عن
زهير قال حدثنا هشام
عن عروة عن عائشة
قالت قال النبي صلى الله
عليه وسلم إذا أقبلت
الحيضة فدعي الصلاة وإذا
أدبرت فاغسلي هذا الدم
وصلى • (باب الصلاة على
النفساء وسنتها) • حدثنا
أحمد بن أبي مريم قال
أخبرنا شاذان قال أخبرنا
شعبة عن حسين المعلم عن
ابن بريدة عن سمرة بن
جندب أن امرأة ماتت
في بطن فصلى عليها النبي
صلى الله عليه وسلم فقام
وسطها

حائض ولا يضره ذلك ((قوله حدثنا الحسن بن مدرك)) هو الطحان البصري أحد الحفاظ وهو من صفار
 شيوخ البخاري بل البخاري أقدم منه وقد شاركه في شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا وكان هذا الحديث فإنه
 فاعتمد فيه على الحسن المذكور لأنه كان عارفاً بحديث يحيى بن حماد ((قوله من كتابه)) إشارة إلى أن أبا
 عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه وكان إذا حدث من كتابه أتقن مما إذا حدث من حفظه حتى قال عبد
 الرحمن بن مهدي كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم ((قوله كانت تكون)) أي تحصل أو تستقر
 ويحتمل أن قوله تكون لا تصلي خبر كانت وقوله حائض حال نحو وجازاً أباهم عشاء ليكون قاله الكرماني
 ((قوله بجذاء)) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة ومدة أي يجنب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجدة
 والخبرة بقسم الحاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري هو مصلى صغير يعمل من سعة الخيل سميت بذلك
 استرها الوجه والكفين من حوالا أرض وبرد هافان كانت كبيرة سميت حصيراً وكذا قال الزهري في تهذيبه
 وصاحبه أبو عبيد الله الهروي وجماعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خرة إلا في هذا المقدار قال
 سميت خرة لأن خيوطها مستورة بسقفها وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها المصلي ثم ذكر حديث
 ابن عباس في الفأرة التي جرت القتيبة حتى ألتفتها على الخرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً عليها
 الحديث قال في هذا تصريح بما لا يخفى على الخرة على قدر الوجه قال وسميت خرة لأنها تغطي
 الوجه وستأني الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة أن شاء الله تعالى ((خاتمة)) أشتمل
 كتاب الخيض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً المذكر منها فيسره وفيما مضى اثنان
 وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث والبقية تعليق ومتابعة والخاص خمسة وعشرون
 حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكرك الله على كل أحبائه والبقية موصولة وقد وافقه مسلم على
 تخريجها سوى حديث عائشة كانت أحداً أنا تجبض ثم تقتصر الدم وحديثها في اعتكاف المستضاة
 وحديثها ما كان لأحدنا الأثوب واحد وحديث أم عطية كئلاً لأم الصفرة وحديث ابن عمر
 رخص للمائض أن تنفر وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة
 والله أعلم

((قوله كتاب التيمم))

الجملة قبله لكرامة وبعده لاجب ذروة تقدم توجيه ذلك والتيمم في اللغة القصد قال امرؤ القيس
 تيممها من أذرت وأهلها * ينثرب أدنى دارها تظروا على
 أي قصدتها وفي الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها وقال ابن
 السكيت قوله قتموا صعيداً أي أقصدوا الصعيد ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين
 بالتراب اه فعلى هذا هو مجاز لغوي وعلى الأول هو حقيقة شرعية واختلاف في التيمم هل هو عزيمة أو
 رخصة وفصل بعضهم فقال هو عدم الماء عزيمة وللعذر رخصة ((قوله قول الله)) في رواية الأصيلي
 وقول الله بزيادة واو والجملة استئنافية ((قوله فلم تجدوا ماء)) كذا لا كثر والنسفي وعبدوس والمستمل
 والجوى فإن لم تجدوا قال أبو ذر كذا في روايتنا والتلاوة فلم تجدوا قال صاحب المشرق هذا هو الصواب
 (قلت) ظهر لي أن البخاري أراد أن يبين أن المراد بالآية المهمة في قول عائشة في حديث الباب فأنزل الله
 آية التيمم أنها آية المائدة وقد وقع التصريح بذلك في رواية جابر بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة
 في قصتها المذكورة قال فأنزل الله آية التيمم فإن لم تجدوا ماء فتميموا الحديث فكان البخاري أشار إلى هذه
 الرواية الخصوصية واحتمل أن تكون قراءة شاذة لجناد بن سلمة أو غيره أو وهماء منه وقد ظهر أنها عنت
 آية المائدة وإن آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضاً ولم يرد خصوص
 نزولها في قصتها بل اللفظ الذي على شرطه محتمل للاهرين والعمدة على رواية جابر بن سلمة في ذلك فأنها

((باب)) * حدثنا الحسن
 ابن مدرك قال حدثنا
 يحيى بن حماد قال أخبرنا
 أبو عوانة من كتابه قال
 أخبرنا سليمان الشيباني
 عن عبد الله بن شداد قال
 سمعت خاتمي ميمونة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أنها كانت تكون حائضاً
 لا تصلي وهي مفترشة
 بجذاء مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو
 يصلي على خثرته إذا سجد
 أصابني بعض ثوبه
 ((بسم الله الرحمن الرحيم))
 (كتاب التيمم)

قول الله تعالى فلم تجدوا
 ماء فتميموا صعيداً طيباً
 فامسحوا بوجوهكم

عنيت ففهمنا زيادة على غيرها والله أعلم ((قوله وأيدكم)) الى هنا في رواية أبي ذر زاذق في رواية الشيبوي
وكرهية منه وهي تعين آية المائدة دون آية النساء والى ذلك نجا البخاري فأخرج حديث الباب في تفسير
سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن محمد بن الحسن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه فزاد
يا أيها الذين آمنوا إذا قمنا الى الصلاة الى قوله تشكرون ((قوله عن عبد الرحمن بن القاسم)) أي ابن محمد
ابن أبي بكر الصديق ورواه السوي شيخ البخاري مدينون ((قوله في بعض أسفاره)) قال ابن عبد البر في
التهذيب يقال انه كان في غزاة بني المصطلق وجزم بذلك في الاستدكار وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن حبان
وغزاة بني المصطلق هي غزوة المر يسيع وفيها وقعت قصة الافك عائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع
عقدها أيضا فان كان ماجز مواه ثابتا على انه سقط منها في تلك السفرة من تين لا اختلاف القصة بين كاهو
بين في سياقهما واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال لان المر يسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل وهذه
القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجليس وهما بين المدينة
وخيبر كما جزم به النووي (قلت) وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال البيداء هي ذوالخليفة
بالقرب من المدينة من طريق مكة قال وذات الجليس وراعي الخليفة وقال أبو عبيد البكري في معجمه
البيداء ذى الى مكة من ذى الخليفة ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال بيدها كم هذه
التي تكذبون فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد الحديث قال والبيداء هو الشرف
الذي قدام ذى الخليفة في طريق مكة وقال أيضا ذات الجليس من المدينة على يدي قال وبينما هو بين العقيق
سبعة أميال والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر فاستقام ما قال ابن التين ويؤيده ما رواه الحميدي في
مسنده عن سفیان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليس له
الابواء اهـ والابواء بن مكة والمدينة وفي رواية علي بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال وكان ذلك
المكان يقال له الصلصل ورواه جعفر الفريابي في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه والصلصل
بهملة تنوين مفتوحة متين ولا من الاولى ساكنة بين الصادين قال البكري هو جبل عند ذى الخليفة كذا
ذكره في حرف الصاد المهملة وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم انه ضبطه بالصاد المعجمة وقلده في ذلك
بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم وعرف من تضافر هذه الروايات تصويب ما قال ابن التين
واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني صريحه في ذلك كما سيأتي والله أعلم ((قوله عقد))
بكرهم المهمة كل ما يعقد ويعلق في العنق ويسمى قلادة كما سيأتي وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث
سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة فأناخ النبي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا مشعر بأن ذلك
كان عند قريتهم من المدينة ((قوله على التماسه)) أي لاجل طلبه وسيأتي ان المبعوث في طلبه أسيد بن
حضير وغيره ((قوله وليسوا على ماء وليس معهم ماء)) كذا اللد كثر في الموضعين وسقطت الجلة الثانية في
الموضع الأول من رواية أبي ذر وانه بدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه وكذا سألوك
الطريق التي لا ماء فيها وفيه نظر لان المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها ويحتمل أن يكون
صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم بأن المكان لا ماء فيه ويحتمل ان يكون
قوله ليس معهم ماء أي للوضوء أما ما يحتاجون اليه لأشرب فيحتمل ان يكون معهم والاول محتمل لجواز
ارسال المظفر أربع المماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما وقع في مواطن أخرى وفيه اعتناء الامام
بحفظ حقوق المسلمين وان قلت فقد نقل ابن بطال انه روى ان عن العقد المذكور كان اثني عشر درهما
ويلحق بتحصيل الضائع الإقامة للحقوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه إشارة الى
ذلك اضاعة المال ((قوله فأتى الناس الى أبي بكر)) فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج
وكأنهم اتعاشكوا الى أبي بكر ليكون النبي صلى الله عليه وسلم كان نائما وكانوا لا يوقظونه وفيه نسبة الفعل
الى من كان سنيافيه لقولهم صنعت وأقامت وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها

وأيدكم منه محمد بن عبد
الله بن يوسف قال أخبرنا
مالك عن عبد الرحمن بن
القاسم عن أبيه عن
عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم قالت خرجنا
مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بعض أسفاره
حتى اذا كنا بالبيداء أو
بذات الجليس انقطع عقد
لي فأقام رسول الله صلى
الله عليه وسلم على التماسه
وأقام الناس معه ولبسوا
على ما أتى الناس الى
أبي بكر الصديق فقالوا لا
نرى الى ما صنعت عائشة
أقامت برسول الله صلى الله
عليه وسلم والناس ولبسوا
على ما ولبس معهم ماء فجاء
أبو بكر ورسول الله صلى
الله عليه وسلم واضع رأسه
على فخذي قد نام فقال
حبست رسول الله صلى
الله عليه وسلم والناس
وليسوا على ماء وليس معهم
ماء فقالت عائشة

إذا علم وضاه بذلك ولم تكن حالة مباشرة ((قوله فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول)) في رواية عمر بن الخطاب فقال حبست الناس في قلادة أي بسبيها وسبي أي من الطيراني أن من جملة ما عاتبها به قوله في كل مرة تكونين عناء والنكته في قول عائشة فعاتبني أبو بكر ولم تقل أبي لأن قضية الابوة الخنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر فلذلك أنزلته منزلة الاجنبى فلم تقل أبي ((قوله يطعني)) هو يضم العين وكذا في جميع ما هو حسي وأما المعنوي فيقال يطعن بالقبح هذا هو المشهور وفيها وحكى فيها القبح معاني المطالع وغيرها والضم فيها محكا صاحب الجامع وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت من رجة كبيرة خارجة عن بيته ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأذن له الامام ((قوله فلا يعنني من التحرك)) فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لذاته وكذا المصل أو قارئ أو مشتغل بعلم أو ذكر ((قوله فقام حين أصبح)) كذا أورده هنا وأورده في فضلي أبي بكر عن قتيبة عن مالك بلفظ فقام حتى أصبح وهي رواية مسلم ورواة الموطأ والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على ان قيامه من نومه كان عند الصبح وقال بعضهم ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان غاية النوم الى الصباح بل بيان غاية فقد الماء الى الصباح لانه قيد قوله حتى أصبح بقوله على غير ما أي آل أمره الى ان أصبح على غير ما وأما رواية عمر بن الخطاب فلفظها ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت الصبح فان أعربت الواو حالية كان دليلا على ان الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السقران ثبت ان التهجد كان واجبا عليه وعلى ان طلب الماء لا يجب الا بعد دخول الوقت بقوله في رواية عمر بن الخطاب بقوله وحضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد على ان الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعظموا نزولهم على غير ما ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المغازي انه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ فترضت الصلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك الا جاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم اشارة الى أن الذي طرأ اليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لاحكم الوضوء قال والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلويا بالنزول وقال غيره يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعلاوا به الوضوء ثم نزل بقية ما هو ذكر التيمم في هذه القصة واطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم البعض لكن رواية عمرو بن الخطاب التي قدمنا ان المصنف أخرجه في التفسير يدل على ان الآية نزلت جميعها في هذه القصة فالظاهر ما قاله ابن عبد البر ((قوله فأنزل الله آية التيمم)) قال ابن العربي هذه معضلة ما وجدت لها من دواء لانا لانعلم أي الآيتين عن عائشة قال ابن بطال هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء وجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيجوز تخصيصها بآية التيمم وأورد الواحد في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري من أن المراد بها آية المائدة بخير تردد رواية عمرو بن الخطاب اذ صرح فيها بقوله فنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة الآية ((قوله فتمموا)) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل العصاة أي فتمموا الناس بعد نزول الآية ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الامر في قوله فتمموا بعد اطيابنا لقوله آية التيمم أو بدلا واستدل بالآية على وجوب التيمم في التيمم لان معنى فتمموا أقصدوا كما تقدم وهو قول فقهاء الامصار الا الاوزاعي وعلى انه يجب فصل التراب ولا يكفي هبوب الريح بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فتوى الوضوء به فانه يجزئ والظاهر الاجزاء من قصد التراب من الريح الهابة بخلاف من لم يقصد وهو اختيار الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصمد الطيب للتيمم لكن اختلاف العلماء في المراد بالصمد الطيب كما سيأتى في بابه قريبا وعلى انه يجب التيمم لكل فريضة وسنذكر في حقه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب

* (تنبيه) * لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصة نهاه هذه فبين ذلك لكن اختلاف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره ونبين الاصح منه في باب التيمم للوجه

فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول وجعل يطعني بيده في خاصرتي فلا يعنني من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على نخدي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبح على غير ما فأنزل الله آية التيمم فتمموا

والكفين ((قوله فقال أسيد)) هو بالتصغير (ابن الحضير) بمهمل ثم محجمة مصغرة أيضا وهو من كبار
 الانصار وسبب ما ذكره في المناقب وانما قال ما قال دون غيره لانه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي
 ضاع ((قوله ما هي بأول بركتكم)) أي بل هي مستبوقة بغيرها من البركات والمراد بآل أبي بكر نفسه
 وأهله وأتباعه وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك
 الله للناس فيكم وفي تفسيره صحيح البستي من طريق ابن أبي مليكة عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها
 ما كان أعظم بركة قلادتك وفي رواية هشام بن عروة الآية في الباب الذي يليه فوالله ما نزل بك من أمر
 تكرهينه الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا وفي التكرار من هذا الوجه الا جعل الله لك منه مخرجا وجعل
 للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوى قول من ذهب الى تعدد ضياع
 العقد ومن جزم بذلك محمد بن حبيب البخاري فقال سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني
 المصطلق وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزوتين كانت أولا وقال الداودي كانت قصة التيمم في
 غزوة الفتح ثم ترد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم لم أدرك كيف
 أصنع الحديث فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق لان اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة
 وهي بعدها بخلاف وسبب ما في المغازي أن البخاري يرى ان غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى
 وقدومه كان وقت اسلام أبي هريرة ومما يدل على تأخر القصة أيضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني من
 طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الافك ما قالوا
 خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس على التماسه
 فقال لي أبو بكر يا بنية في كل سفرة تكونين عناء وبلاء على الناس فانزل الله عز وجل الرخصة في التيمم فقال
 أبو بكر انك اباركة ثلاثا وفي اسناده محمد بن حميد الرازي وفيه مقال وفي سياقه من الفوائد بيان عقاب أبي
 بكر الذي أتهم في حديث الباب والتصریح بأن ضياع العقد كان مرتين في غزوتين والله أعلم ((قوله فبعثنا))
 أي أُرنا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر ((قوله فاصبنا العقد تحت)) ظاهر في ان الذين توجهوا في طلبه
 أول ما يجدوه وفي رواية عروة في الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها أي
 القلادة وللمصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسلم فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ولا يداود فبعث
 أسيد بن حضير وناسا معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي
 في بعض الروايات دون غيره وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به وكانهم لم يجدوا العقد أولا فلما
 رجعوا وزلت آية التيمم وأرادوا الرجوع وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير فعلى هذا فقول في رواية
 عروة الآية فوجدها أي بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره وقال النووي يحتمل ان يكون فاعل
 وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقد بالغ الداودي في توهم رواية عروة ونقل عن اسمعيل القاضي انه حمل
 الوهم فيها على عبد الله بن غير وقد بان بما ذكرنا من الجمع بين الروايتين ان لا تخالف بينهما ولا وهم وفي
 الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع عقدي وقالت في رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادة لي وفي
 رواية عروة الآية عنهما استعارت قلادة من أسماء يعني اختفاهن كآية ضاعت والجمع بينهما ان
 اضافة القلادة الى عائشة لكونها في يدها وتصرفها والى أسماء لكونها ملكها لتصریح عائشة في رواية
 عروة بأنها استعارتها منها وهذا كله بناء على اتحاد القصة وقد جرح البخاري في التفسير الى تعدد ما حيث
 أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء فكان نزول آية المائدة بسبب عقد
 عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء وما تقدم من اتحاد القصة أظهر والله أعلم ((فائدة)) * وقع في رواية
 عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة ان العقد المذکور كان من جزع ظفار وكذا وقع في قصة الافك كما
 سبب في موضع ان شاء الله تعالى والجزع بفتح الجيم وسكون الزاي خرز يعني وظفار مدينة تقدم ذكرها
 في باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء

فقال أسيد بن الحضير
 ما هي بأول بركتكم يا آل
 أبي بكر قالت فبعثنا البعير
 الذي كنت عليه فاصبنا
 العقد تحتنا
 ابن سنان قال حدثنا
 هشيم ح

واتخاذهن الحلي تجمل لآزواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ((قوله وحديثي
 سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم)) اعلم ان مجمع البخاري بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن
 هشيم لانه سمعه منهما مفترقين وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهذا جع فقال حدثنا وسمعه من سعيد
 وحده فلهذا أفرد فقال حديثي وكان محمد سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال حدثنا وكان سعيد أقرأه أو سمعه
 يقرأ على هشيم فلهذا قال أخبرنا ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح ثم ان سياق المتن لفظ سعيد وقد
 ظهر بالاستقراء من ضيق البخاري انه اذا ورد الحديث عن غير واحد فان اللفظ يكون للاخير والله أعلم
 ((قوله أخبرنا سيار)) بجملة بعد ما تحتانية مشددة وآخره راء هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري
 واهم أبيه وردان على الأشهر ويكنى أبا سيارا تفقوا على توثيق سيار وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم
 وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحدا منهم فهو من كبار أتباع التابعين ولهم شيخ آخر يقال له سيار
 لكنه تابعي شامي أخرجه الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات وأما ذكره لانه روى معنى حديث الباب
 عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كالم ينسب سيار في حديث الباب فربما ظن ما به من لا يميز له واحدا
 فيظن ان في الاسناد اختلافا وليس كذلك ((قوله حدثنا يزيد الفقير)) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان تابعي
 مشهور قيل له الفقير لانه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيرا من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور
 فقار الظهر ويقال له فقير بالتشديد أيضا * (فائدة) * مدار حديث جابر هذا على هشيم هذا الإسناد وله
 شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها
 كلها أحمد بإسناد حسن ((قوله أعطيت حسا)) بين في رواية عمرو بن شعيب ان ذلك كان في غزوة
 تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قوله لم يعطهن أحد قبلي)) زاد في الصلابة عن
 محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقواهن فخر أو مفهومة انه لم يختص بغير الخمس المذكورة
 لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا فضلت على الانبياء بست فذكر أن بعث من هذه الخمس وزاد
 ثنتين كما سيأتي بعد و طريق الجمع ان يقال لعله اطلع أولا على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي ومن
 لا يرى مفهوم العدد يدفع هذا الاشكال من أصله وظاهر الحديث يقتضي ان كل واحدة من الخمس
 المذكورة لم تكن لاحد قبله وهو كذلك ولا يعترض بأن نوحا عليه السلام كان مبعوثا الى أهل الارض
 بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان مرسلهم لان هذا المهوم لم يكن في أصل بعثته
 وأما اتفاق ما حدث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس وأما نبينا صلى الله عليه
 وسلم فمهوم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لنوح كما صرح في حديث
 الشفاعة أنت أول رسول الى أهل الارض فليس المراد به مهوم بعثته بل اثبات أولية ارساله وعلى تقدير ان
 يكون مرادافه مخصوص بتصميمه سبحانه وتعالى في عدة آيات على ان ارسال نوح كان الى قومه ولم يذكر
 أنه أرسل الى غيرهم واستدل بعضهم بمهوم بعثته بكونه دعا على جميع من في الارض فأهلكوا بالغرق الا
 أهل السفينة ولو لم يكن مبعوثا اليهم لما أهلكوا بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد ثبت أنه
 أول الرسل وأجيب بجواز ان يكون غيره أرسل اليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فادعاه على
 من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأجيب وهذا جواب حسن لكن لم ينقل انه نبي في زمن نوح غيره ويحتمل
 أن يكون معنى الخصوصية تبييننا صلى الله عليه وسلم في ذلك بقاء شريعته الى يوم القيامة ونوح وغيره
 بصدده ان يبعث نبي في زمانه أو بعده فينبض بعض شريعته ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه الى التوحيد
 بلغ بقية الناس فتمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب والى هذا انجاء ابن عطية في تفسير سورة هود وقال وغير
 ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى
 يجوز أن يكون عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شريعته ليس عاما لان منهم من قاتل غير
 قومه على الشرك ولو لم يكن التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم ويحتمل انه لم يكن في الارض عند ارسال نوح

قال وحديثي سعيد بن
 النضر قال أخبرنا هشيم
 قال أخبرنا سيار قال حدثنا
 يزيد الفقير قال أخبرنا جابر
 ابن عبد الله ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال أعطيت
 حسا لم يعطهن أحد قبلي

الاقوم نوح فبعثته خاصة لكونها الى قومه فقط وهي مامة في الصورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم وغفل الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال قوله لم يعطهم أحد يعني لم يجمع لاحد قبله لان فوجا بعث الى كافة الناس وأما الاربع فلم يعط أحد واحد منهم وكأنه نظر في أول الحديث وغفل عن آخره لانه نص صلي الله عليه وسلم على خصوصيته بهذه ايضا لقوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وفي رواية مسلم وكان كل نبي الى آخره ((قوله نصرت بالرعب)) زاد أبو أمامة يقدف في قلوب أعدائي أخرجه أحمد ((قوله مسيرة شهر)) مفهومة انه لم يوجد لغيره النص بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها امامادونها فلا يمكن لفظ رواية همروبن شعيب ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فانظاها لاختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهر الا انه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه الخصوصية حاصلة له على الاطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لامة من بعده فيه احتمال ((قوله وجعلت لي الأرض مسجدا)) أي موضع سجود لا يختص السجود منها بوضع دون غيره ويمكن أن يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كل مسجد في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له طهورا لان عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة كذا قال وسبقه الى ذلك الداودي وقيل انما أبيع لهم في موضع يتقنون طهارته بخلاف هذه الامة فابيع لها في جميع الأرض الا فيما يقنوا نجاسته والاظهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما أبيع لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيده رواية همروبن شعيب بلفظ وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كنائسهم وهذا نص في موضع النزاع ثبتت الخصوصية ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الانبياء أحد يصل حتى يبلغ نحوابه ((قوله وطهورا)) استدلل به على ان الطهور وهو المطهر لغيره لان الطهور ولو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لاثباتها وقد روي ابن المنذر وابن الجارود باسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهرا للزم تخصيص المصطلح واستدل به على ان التيميم رفع الحدث كالماء لا شرا كهما في هذا الوصف وفيه نظر وعلى ان التيميم جائز بجميع أجزاء الأرض وقد أكد في رواية أبي أمامة بقوله وجعلت لي الأرض كلها ولا متي مسجدا وطهورا وسيأتي البعث في ذلك ((قوله فاعمارا رجل)) أي مبتدأ فيه معنى الشرط وما زائدة للتأكيده وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا ووجد شيئا من أجزاء الأرض فانه يتيمم به ولا يقال هو خاص بالصلاة لانا نقول لفظ حديث جابر مختصر وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي فاعمارا رجل من أمي أني الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد فعنده طهوره ومسجده وفي رواية عمرو بن شعيب فانيما أدركتني الصلاة تمسحت واصلت واحتج من خص التيميم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء وهذا خاص فينبغي أن يحمل العام عليه فتختص الطهورية بالتراب ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيدي جعلها مسجدا دون الآخر على افتراق الحكم والاعطف أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيميم بالتراب بأن قال تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأجيب بانه ورد في الحديث المذکور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه أحمد والبيهقي باسناد حسن ويقوى القول بأنه خاص بالتراب ان الحديث سمي لاظهار التشرية والتخصيص فلو كان جائزا لغير التراب لما اقتصر عليه ((قوله فليصل)) عرف مما تقدم ان المراد فليصل بعد ان يتيمم ((قوله وأحلت لي الغنائم)) وللكتبة في الغنائم وهي رواية مسلم قال الخطابي كان من تقدم علي قهر بن منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم غنائم ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا اذا غنموا شيئا لم يحل لهم ان يأكلوه وجاءت نارا فأحرقته وقيل المراد انه خص بالتصرف في الغنمة بصرفها كيف شاء

نصرت بالرعب مسيرة شهر
وجعلت لي الأرض مسجدا
وطهورا فاعمارا رجل من
أمي أدركته الصلاة
فليصل وأحلت لي الغنائم
ولم تحل لاحد قبلي

وجدوا ما من بعض النسخ
كذا في الاصل المقابل
على المؤلف أخيرا لفظ
التيميم مصلح بالتيميم مع
بقاء لفظة ابن قبلها واصل
المكاتب نسي أن يضرب
عليها اه اه اه

والاول أصوب وهو ان من مضى لم تحل لهم الغنائم أصلاً وسيأتى بسط ذلك في الجهاد (قوله وأعطيت الشفاعة) قال ابن دقيق العيد الأقرب ان اللام فيها للمجهود والمراد الشفاعة العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها وكذا جزم النووي وغيره وقيل الشفاعة التي اختص بها انه لا يرد فيما يسأل وقيل الشفاعة تلزج من في قلبه مثقال ذرة من ايمان لان شفاعة غيره تقع فبين في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض والذي يظهر لي ان هذه مرادة مع الاولى لانه يتبعها كما سيأتى واضحا في حديث الشفاعة ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وقال البيهقي في البعث يحتمل ان الشفاعة التي يختص بها انه يشفع لاهل الصغائر والكبار وغيره انما يشفع لاهل الصغائر دون الكبار ونقل عياض ان الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد وقد وقع في حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة فاخرتها الامتى فهي لمن لا يشرك بالله شيئا وفي حديث عمر بن شبيب فهي لكم ولان شهدا أن لا اله الا الله فانظروا ان المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث اخراج من ليس له عمل صالح الا التوحيد وهو مختص أيضا بالشفاعة الاولى لكن جاء التنويه بذكر هذه لانها غاية المطلوب من تلك الاقتضائات الراححة المستمرة والله أعلم وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتى في كتاب التوحيد ثم أرجع الى ربي في الرابعة فأقول يا رب اذن لي فيمن قال لا اله الا الله فيقول وعزتي وجلالي لاخر جن منهم ان قال لا اله الا الله ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزتي فيقول ليس ذلك وعزتي الخ لان المراد انه لا يباشر الاخراج كما في المرات الماضية بل كانت شفاعته سببا في ذلك في الجملة والله أعلم وقد تقدم الكلام على قوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة في أوائل الباب وأما قوله وبعثت الى الناس عامة فوقع في رواية مسلم وبعثت الى كل أمة وأسود فقيل المراد بالاجر العجم وبالسود العرب وقيل الاحمر الانس والاسود الجن وعلى الاول التنصيص على الانس من باب التنبيه بالادنى على الاعلى لانه مرسل الى الجميع وأصرح الـ روايات في ذلك وأما هار واية أبي هريرة عند مسلم وأرسلت الى الخلق كافة (تكميل) أول حديث أبي هريرة هذا فضلت على الانبياء بست فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما وأعطيت جوامع الكلام وختمت في النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم أيضا من حديث حذيفة فضلت على الناس بثلاث خصال جعلت صفوفا كصفوف الملائكة وذ كرخصة الارض كما تقدم قال وذ كرخصة أخرى وهذه الخصلة المهمة بينهما ابن خزيمة والنسائي وهي وأعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطايا والنسيان فصارت الخصال تسعاً ولا جدد من حديث علي أعطيت أربعاً بعالم يعطهن أحد من أنبياء الله أعطيت مفاتيح الارض وبعثت أحمد و جعلت أمي خيراً لامم وذ كرخصة التراب فصارت الخصال ثلثي عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على الانبياء بست غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر و جعلت أمي خيراً لامم وأعطيت الكوثر وان صاحبكم اصحاب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فن دونه وذ كرختين مما تقدم وله من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلتين كان شيطانى كافراً فأعانتني الله عليه فأسلم قال ونسيت الاخرى * (قلت) * فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن اعم من التتبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في كتاب شريق المصطفى ان عبيد الذي اختص به نبي صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلة وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله والقاء العلم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطهارة وان حجة الصلاة لا تختص بالمسجد الميمني لذلك وأما حديث لا صلاة لدار المسجد الا في المسجد فضة فما أخرجه الدارقطني من حديث جابر واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار كرامة الاذى وقال لان الاذى خلق من ماء وتراب وقد ثبت ان كلامهم ما طهروا وفي ذلك بيان كرامته والله تعالى أعلم بالصواب (قوله باب اذالم يجد ما ولا تراباً) قال ابن رشيد كان المصنف نزل قصد

قوله في البعث في بعض النسخ في الشعب اه من هامش نسخة اه معصمه

وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة (باب) اذالم يجد ما ولا تراباً

شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم فكانه يقول حكمهم في عدم المطهر الذي هو الماء خاصة
بحكمه نافي عدم المطهرين الماء والتراب وهذا يظهر من مناسبة الحديث للترجى لان الحديث ليس فيه انهم
فقدوا التراب وانما فيه انهم فقدوا الماء فقط فقيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين ووجهه انهم
صلوا معتقدين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لانكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
قال الشافعي وأحمد وجهه والحدثن وأكثرا أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة والمنصوص عن
الشافعي وجوبه او محله أكثر أصحابه واحتجوا بانه عند نادر فلم يسقط الاعادة والمشهور عن أحمد وبه قال
المزني وسهون وابن المنذر ولا تجب واحتجوا بحديث الباب لانها لو كانت واجبة لبيناهم النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتعقب بان الاعادة لا تجب على الفور فلم يتأخر البيان
عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما
لا يصلي لكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال مالك فيما حكاه
عنه المدنيون لا يجب عليه القضاء وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسئلة وحكى النووي في
شرح المذهب عن القديم تسحب الصلاة وتجب الاعادة وهذا يصير الأقوال خمسة والله أعلم ((قوله حدثنا
زكريا بن يحيى)) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب وكذا في قصة سعد بن مماذ فانه أورد في الصلاة
والهجرة والمغازي بهذا الإسناد عنه ولم ينسبه وأعاد في التفسير تاما ومثله في الصلاة حديث من أبي بكر أن
يصلى بالناس وكذا سبق في باب خروج النساء الى البراز لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن
غير وأعاد في التفسير تاما ومثله في التفسير حديث عائشة كنت أأغار على اللاتي وهن أنفسهن وفي صفة
ابليس حديث لما كان يوم أحد انهزم المشركون الحديث وجرم الكللاباذي بأنه اللواؤى البلخي وقال
ابن عدي هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة والى هذا مال الدارقطني لانه كوفي وكذا الشيخان
المذكوران عبد الله بن غير وأبو أسامة وقد روى البخاري في العيدين عن زكريا بن يحيى عن الهاربي
لكن قال حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيجتمه أن يكون هو المهمل في المواضع الأخرى لانه كوفي وشيخه
كوفي أيضا وقد ذكر المزني في التهذيب انه روى عن ابن غير وأبي أسامة أيضا وجرم صاحب الزهرة بان
البخاري روى عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مصير منه الى انه المراد كما جازناه والى ذلك مال أبو
الوليد الباجي في رجال البخاري والله أعلم ((قوله وليس معهم ماء فصلوا)) زاد الحسن بن سفيان في مسنده
عن محمد بن عبد الله بن غير عن أبيه فصلوا غير وضوء أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من طريقه وكذا
أخرجه الطوزي من وجه آخر عن ابن غير وكذا المصنف في فضل عائشة من طريق أبي أسامة وفي
التفسير من طريق عبد بن سليمان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق أبي أسامة وأغرب ابن المنذر
فادعى ان عملة نقر هذه الزيادة وقد تقدمت مباحث الحديث وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم في
الباب الذي قبله ((قوله باب التيمم في الحضر اذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة)) جعله مقيدا بشرطين خوف
خروج الوقت وفقد الماء ويلحق بفقد القدرة عليه ((قوله وبه قال عطاء)) أي بهذا المذهب وقد
وصله عبد الرزاق من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المنقول عنه تعرض لوجوب
الاعادة ((قوله وقال الحسن)) وصله اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شيبة من
وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قال لا يتيمم ما رجا أن يقدر على الماء في الوقت ومفهومه يوافق ما قبله
((قوله وأقبل ابن عمر)) قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر انه أقبل من الجرف
حتى اذا كان بالمربد يتيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر وذكروا بقبه أظهر كما علقه المصنف ولم يظهر لي
سبب حذفه منه ذكر التيمم مع انه مقصود الباب وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصرا لكن ذكر
فيه انه يتيمم فمسح وجهه ويديه الى المرفقين وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع من قوما
لكن اسناده ضعيف والجرف يضم الجيم والراء بعدها فوضع ظاهرا المدينة كانوا يسكرون به اذا أرادوا

حدثنا زكريا بن يحيى قال
حدثنا عبد الله بن غير قال
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة انها
استعارت من أسماء قلادة
فهلكت فبعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
فوجدناها قد كنهم الصلاة
وليس معهم ماء ففصلوا
فشكوا ذلك الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأزل الله آية التيمم فقال
أسيد بن حضير لعائشة
جزاك الله خيرا فوالله
مازلت بك أمر تكثره
الاجعل الله ذلك لك
وللمسلمين فيه خيرا ((باب
التيمم في الحضر اذا لم يجد
الماء وخاف فوت الصلاة))
وبه قال عطاء وقال الحسن
في المريض عنده الماء
ولا يجزئ من ينأوله يتيمم
وأقبل ابن عمر من أرضه
بالجرف فحضرت العصر
عمر بد النعم فصلى ثم دخل
المدينة والشمس من نفعه
فلم يعد حدثنا يحيى بن
بكير قال حدثنا الليث

عن جعفر بن ربيعة عن
الأعرج قال سمعت عميرا
مولى ابن عباس قال أقبلت
أنا وعبد الله بن يسار مولى
محمونة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم حتى دخلنا
على أبي جهيم بن الحرث
ابن الصمة الأنصاري فقال
أبو جهيم أقبل النبي صلى
الله عليه وسلم من نحو بئر
جل فلقبته رجل فسلم
عليه فلم يرد عليه النبي
صلى الله عليه وسلم حتى
أقبل على الجدار فمسح
بوجهه ويديه ثم رده عليه
السلام

الغزو قال ابن اسحق هو على فرمخ من المدينة والمبر بد بكسر الميم وسكون الراء بعد هاء واحدة مفتوحة
وحكى ابن التين انه روى بفتح أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على ان ابن عمر كان يرى جواز التيمم
للحاضر لان مثل هذا لا يسمى سفرا وهذا يناسب الترجمة وظاهره ان ابن عمر لم يراع خروج الوقت لانه
دخل المدينة والشمس من تفرقة لم يكن يحتمل أن يكون ظن انه لا يصل الا بعد خروج الوقت ويحتمل أيضا
ان ابن عمر تيمم لا عن حدث بل لانه كان يتوضأ لكل صلاة استحبابا فله كان على وضوء فاراد الصلاة ولم يجد
الماء كما دلت عليه فاقصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا فليس مطابقة للترجمة الا بجامع ما بينهما من التيمم في
الحاضر وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الاعادة عن التيمم في الحاضر لانه على هذا الاحتمال لا تجب
عليه الاعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة فذهب مالك الى عدم وجوب الاعادة على من تيمم
في الحاضر ووجهه ابن بطال بان التيمم انما ورد في المسافر والمريض لا در الوقت الصلاة فيلتحق به ما
الحاضر اذا لم يقدر على الماء قياسا وقال الشافعي تجب عليه الاعادة لتدور ذلك وعن أبي يوسف وزفر
لا يصل الى أن يجرد الماء ولو خرج الوقت ((قوله عن جعفر بن ربيعة)) في رواية الاسماعيلي حدثني جعفر
ونصف هذا الاسناد مصريون ونصفه الاعلى مديون ((قوله سمعت عميرا مولى ابن عباس)) هو ابن عبد
الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحرث والد ابن عباس وقد روى ابن اسحق هذا الحديث فقال مولى
عبيد الله بن عباس واذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو
الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي جهيم ولم يذكر رواية ابن عباس والصواب اثباته وليس له في
الصحيح غيره هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ورواية الأعرج عنه من رواية الاقران ((قوله
أقبلت أنا وعبد الله بن يسار)) هو أخو عطاء بن يسار التميمي المشهور ووقع عنده مسلم في هذا الحديث عبد
الرحمن بن يسار وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين
((قوله على أبي جهيم)) قيل اسمه عبد الله وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال يقال هو الحرث بن الصمة فعلى هذا
لفظه ابن زائدة بن أبي جهيم والحرث لكن صحيح أبو حاتم ان الحرث اسم أبيه لا اسمه وقرئ ابن أبي حاتم بينه
وبين عبد الله بن جهيم يكنى أيضا أباجهم وقال ابن منده عبد الله بن جهيم بن الحرث بن الصمة فجعل الحرث
اسم جده ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الاقوال المختلفة فيه والصمة بكسر الميم وتشديد الميم هو ابن
عمر بن عتيك الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي الجهم باسكان الهاء والصواب انه بالتصغير وفي الصحابة
شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبيانية وهو غير هذا لانه قرشي وهذا أنصاري ويقال بخلاف
الالف واللام في كل منهما واثباتهما ((قوله من نحو بئر جل)) أي من جهة الموضع الذي يعرف بذلك وهو
معروف بالمدينة وهو بفتح الجيم والميم وفي النسائي بئر الجمل وهو من العقيق ((قوله فلقبته رجل)) هو أبو
الجهيم الراوي بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الأعرج ((قوله حتى أقبل
على الجدار)) وللدارقطني من طريق ابن اسحق عن الأعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي فغنه
بعضا وهو محمول على ان الجدار كان مباحا أو مملوكا لانسان يعرف رضاه ((قوله فمسح بوجهه ويديه))
وللدارقطني من طريق أبي صالح عن الليث فمسح بوجهه وذراعيه وكذا للشافعي من رواية أبي الحويرث
وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود ولكن خطأ الحفظ راويه في رفعه وصوته واوقفه وقد تقدم
ان مالك أخرجه موقوفا بمعناه وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهيم أيضا بلفظ يديه لا ذراعيه
فانها رواية شاذة مع ما في أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف وسبب أن ذكر الخلاف في ايجاب
مسح الذراعين بعد ياب واحد قال النووي هذا الحديث محمول على انه صلى الله عليه وسلم كان عاد ما لاما
حال التيمم (قلت) وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب اسناده لانه على جواز التيمم في الحاضر بأنه ورد
على سبب وهو ارادة ذكر الله لان لفظ السلام من اسمائه وما أريد به استحابة الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم
في الحاضر لرد السلام مع جوارحه بدون الطهارة فن خشى فوت الصلاة في الحاضر جازله التيمم بطريق الأولى

لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل بمحتمل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولا استباحة محظور وإنما أراد التشبيه بالمتطهرين كما يشرع الامساك في رمضان لمن يباح له الفطر أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم واستدل به ابن بطال على عدم اشتراط التراب قال لأنه معلوم أنه لم يعلق بيده من الجدار تراب وفوقه بأنه غير معلوم بل هو محتمل وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ولهذا احتاج إلى حته بالعصا ((قوله باب التيمم هل ينفع فيها)) أي في يديه وزعم الكرماني أن في بعض النسخ باب هل ينفع في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيد للتيمم وإنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا كعادته لأن النفع محتمل أن يكون شيء علق بيده خشى أن يصيب وجهه الكريم أو علق بيده من التراب شيء له كثرة فأراد تخفيفه لتسليق له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون إيمان التمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعما أن نفعه يدل على أن المشتراط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك فلما كان هذا الفعل محتملا لما ذكره بلفظ الاستفهام ليحرف الناظر أن البحث فيه محالا ((قوله حدثنا الحكم)) هو ابن عتيبة الفقيه الكوفي وذو بالمجته هو ابن عبد الله المروزي ((قوله جاء رجل)) لم أقف على تسميته وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية وفي رواية سليمان بن حرب الآية أن عبد الرحمن بن أبيزى شهد ذلك ((قوله فلم أصب الماء فقال عمار)) ههنا الرواية اختصر فيها جواب عمر وليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا بدونه وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضا عن شعبة بالإسناد المذكور ولم ينسقه تاما من رواية واحد منهم نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما فقال لا تصل زاد السراج حتى تجرد الماء وللنسائي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمر ووافقه عليه عبد الله بن مسعود وجرى فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما سيأتي في باب التيمم ضرورة وقيل أن ابن مسعود رجع عن ذلك وسند كرهنا لتوجيه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه ((قوله في سفر)) ولمسلم في سريته وزاد فأجنبنا وسيأتي للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة ((قوله فمككت)) وفي الرواية الآية بعد فمككت بالعين المججمة أي تقلبت وكان عمارا استعمال القياس في هذه المسئلة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء وأي أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأن المجتهدين لا يلزم عليهم ما بعده وان لم يصيب الحق وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الامادة وفي تركه أمر عمر أيضا بقضائها مفسد لمن قال إن فاقده الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم ((قوله إنما كان يكفيني)) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزائدة على ذلك لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها لكن إنما وردت بالفعل فعمل على ألا كمل وهذا هو الظاهر من حيث الدليل كما سيأتي ((قوله وضرب بكفيه الأرض)) في رواية غير أبي ذر فضرب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا البيهقي من طريق آدم ((قوله ونفع فيهما)) وفي رواية حجاج الآية ثم أدناهما من فيه وهي كناية عن النفع وفيها إشارة إلى أنه كان نفعا خفيفا وفي رواية سليمان بن حرب نقل فيهما والتفل قال أهل اللغة هودون البرق والنفت ذرته وسيأتي هو لا يدل على أن التعليم وقع بالفعل ولمسلم من طريق يحيى بن سعيد وللاسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره كله من عن شعبة أن التعليم وقع بالقول ولفظهم إنما كان يكفيني أن تضرب بيدك الأرض زاد يحيى ثم تنفع ثم مسح بهما وجهك وكفينك واستدل بالنفع على استحباب تخفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذها من كون عمار غرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم وسقوط استحباب الترتيب في التيمم عن الجنابة ((قوله باب التيمم للوجه والكفين)) أي هو الواجب الجزئي وأنا بذلك

* (باب) * التيمم هل ينفع فيهما * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه قال جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال اني اجنبت فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر ابن الخطاب أمانا كراانا كنانا في سفرنا وأنت فأما أنت فلم تصل وأما أنا فمككت فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يكفيني هكذا وضرب بكفيه الأرض ونفع فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه * (باب) * التيمم للوجه والكفين

بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الاحاديث الواردة في صفة التهم لم يصح منها سوى حديث
 أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم فورد
 به كرايدين مجهولاً وأما حديث عمار فورد به كرايدين في الكفين في الصحيحين وبذلك كرايدين في السنن وفي رواية
 الى نصف الذراع وفي رواية الى الابطاط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الابطاط
 فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تهم صح للنبي صلى الله عليه وسلم
 بعده فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالجدة فيما أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه
 والكفين كون عمار كان يقضي بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره
 ولا سيما الصحابي المجتهد وسيأتي الكلام على مسألة الاقتصار على ضربة واحدة في بابها ان شاء الله تعالى ((قوله
 حدثنا حجاج)) هو ابن منهال وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بن يونس هذا
 السباق ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد وتابعه على هذا السياق عن حجاج بن منهال عن أبي بن عبد الرحمن
 البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال عن عبد الرحمن بن
 أبي عن أبيه أخرجه الطحاوي عنه وأشار الى انه وهم فيه (قلت) سقطت من رواية لفظه ابن ولابد
 منها لان أبي بن عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث والله أعلم ((قوله عن الحكم)) في رواية كريمة
 والاصيلي أخبرني الحكم وهي رواية ابن المنذر أيضاً ((قوله عن ابن عبد الرحمن)) في رواية أبي ذر وأبي
 الوقت عن سعيد بن عبد الرحمن ((قوله بهذا)) أشار الى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو
 كذلك الا انه ليس في رواية حجاج قصة عمر ((قوله وقال النضر)) هو ابن شميل وهذا التعليق موصول عند
 مسلم عن اسحق بن منصور عن النضر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق اسحق بن راهوييه عنه
 وأفاد النضر في هذه الرواية ان الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن والظاهر انه سمعه من ذرع
 سعيد ثم لقي سعيداً فأخذه عنه وكان سماعه له من ذكر كان آتقن ولهذا أكثر ما يحكى في الويايات باثباته
 وأفادت رواية سليمان بن حرب ان عمراً أيضاً كان قد أجنب فلهاذا خالف اجتهاده اجتهاد عمار ((قوله في
 رواية محمد بن كثير يكفيك الوجه والكفان)) كذا في رواية الاصيلي وغيره بالرفع فيهما على الفاعلية وهو
 واضح وفي رواية أبي ذر وكريمة يكفيك الوجه والكفين بالنصب فيهما على المفعولية اما باضمار أعني أو
 التقدير يكفيك ان تمسح الوجه والكفين أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على انه
 مفعول معه وقيل انه روى بالجر فيهما وجهه ابن مالك بأن الاصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف
 المضاف وبقى المجرور به على ما كان ويستفاد من هذا الوجه ان ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم
 واليه ذهب أحمد واسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ونقله الخطابي
 عن أصحاب الحديث وقال النووي رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم وأما كرايدين في قوله
 قال وهو انكار مر دو دلان أبانور امام ثقة قال وهذا القول وان كان مرجوحاً فهو القوي في الدليل انتهى
 كلامه في شرح المذهب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث ان المراد به بيان صورة الفرب
 للعلم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التهم وتعقب بان سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع
 ذلك لان ذلك هو الظاهر من قوله انما يكفيك وأما ما استدلل به من اشتراط بلوغ المسح الى المرفقين من أن
 ذلك مشروط في الوضوء فجوابه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يشترط ذلك
 بقياس آخر وهو الاطلاق في آية السرقة ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص ((قوله حدثنا مسلم)) هو ابن
 ابراهيم ولم يسبق المتن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره ان لفظه يوافق اللفظ الذي قبله ثم ساقه
 نازلاً من طريق غندر عن شعبة وأظنه قصد بيان هذه الطرق الاشارة الى ان النضر تفرد بزيادته وان
 الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة واختصر المصنف أيضاً سياق غندر وقد أخرجه أحمد عنه وأخرجه ابن
 خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشر شيخ البخاري وساقه أحمد ذكر فيه قصة عمر وذكر فيه التفعيض أيضاً والله أعلم

* حدثنا حجاج قال أخبرنا
 شعبة عن الحكم عن ذرع
 ابن عبد الرحمن بن أبي
 عن أبيه قال عمار بهذا
 وضرب شعبة بيديه
 الارض ثم أدناه ما من
 فيه ثم مسح بها وجهه
 وكفيه وقال النضر أخبرنا
 شعبة عن الحكم قال سمعت
 ذرا يقول عن ابن عبد
 الرحمن بن أبي قال الحكم
 وقد سمعته من ابن عبد
 الرحمن عن أبيه قال قال
 عمار وضوء المسلم يكفيه
 من الماء * حدثنا سليمان
 ابن حرب قال حدثنا شعبة
 عن الحكم سمعت ذراع
 ابن عبد الرحمن بن أبي
 عن أبيه انه شهد عمر وقال
 له عمار كناني مرة فاجبتنا
 وقال تفل فيهما * حدثنا
 محمد بن كثير قال أخبرنا
 شعبة عن الحكم عن ذر
 عن ابن عبد الرحمن بن
 أبي عن أبيه قال قال
 عمار بعد تمسكت فأقيمت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يكفيك الوجه
 والكفان * حدثنا مسلم

أعلم ((قوله باب)) بالتأني ((الصعيد الطيب وضوء المسلم)) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن فوطا وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني إن الصواب إرساله وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمر بن محمد بن جندب وهو يضم الموحدة وسكون الجيم عن أبي ذر نحوه ولفظه إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني ((قوله وقال الحسن)) وصله عبد الرزاق ولفظه يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث وابن أبي شيبة ولفظه لا ينقض التيمم إلا الحدث وسعيد بن منصور ولفظه التيمم بمنزلة الوضوء إذا توضأت فأنت على وضوء حتى تحدث وهو أصح في مقصود الباب وكذلك ما أخرجه جاز بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال صلى الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث ((قوله وأم ابن عباس وهو متيمم)) وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح وسيأتي في باب إذا خاف الجنب لعمر بن العاص مثله وأشار المصنف بذلك إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أم ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئا وهذه المسئلة وافق فيها البخاري والكوفيون والجمهور وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم إلى خلاف ذلك وجمهورهم أن التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أجنب فلم يصل إلا ناء من الماء ليغتسل به بعد أن قال له عليك بالصعيد فإنه يكفيل لانه وجد الماء فبطل تيممه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد نظر وقد أتبع عندنا أكثر بالتيمم الواحد التوافق مع الفريضة إلا أن ما كان حجة الله يشترط تقديم الفريضة وشد شريك القاضي فقال لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضا كانت أو نفلا قال ابن المنذر إذا تمت النوافل بالتيمم الواحد صحت الفرائض لأن جميع ما يشترط للفرائض مشروط للنوافل بالإدليل انتهى وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسئلة حديث صحيح من الطرقة - بن قال لكن صح عن ابن عمر راجعاً باب التيمم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف من الصحابة وعقب عمار واه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب وأخرج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب فإنه يكفيل أي ما لم يحدث أو تجد الماء ووجه الجمهور على الفريضة التي تيمم من أجلها ويصلي به ما شاء من النوافل فإذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب المسافة إن لم يجد تيمم والله أعلم ((قوله وقال يحيى بن سعيد)) هو الانصاري والسبغة بهمة وموحدة ثم مجمدة مفتوحات هي الأرض المسالحة التي لا تكاد تنبت وأوصفت الأرض قلت هي أرض سبخة بكسر الموحدة وهذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة الصعيد الطيب أي أن المراد بالطيب الطاهر وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وإن أظهر اشتراط التراب ويدل عليه قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فإن الظاهر أنها للتبعض قال ابن بطال فإن قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزء وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلاً الذي لا يعلق باليد منه شيء قال فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله منه صفة وتعبق بأنه نعس قال صاحب الكشف فإن قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسي من الدهن أو غيره إلا معنى التبعض قلت هو كما يقول والأذان الحق خير من المراء انتهى واحتج ابن خزيمة بجواز التيمم بالسبغة بحديث عائشة في شأن الهجرة أنه قال صلى الله عليه وسلم أريت دار هجرة تكمن سبعة ذات فخل يعني المدينة قال وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فدل على أن السبغة داخلة في الطيب ولم يخالف في ذلك إلا إسحق بن راهويه ((قوله حدثنا مسدد)) زاد أبو ذر ابن مسعود ويحيى بن سعيد هو القطان وعوف بالغاء هو الأعرابي وأبو رجاء هو العطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون ((قوله كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم)) اختلف في تعيين هذا السفر في مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة وفي أبي دارود من حديث ابن مسعود أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى أقرنل فقال من يكلؤنا فقال بلال أنا الحديث وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن سلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة وكل باللاقي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار عن سبلان

عن شعبة عن الحكم عن
ذوعن ابن عبد الرحمن بن
أبزي عن عبد الرحمن قال
شهدت عمر قال له عمار
وساق الحديث * حدثنا
محمد بن بشر قال حدثنا
عندنا قال حدثنا شعبة
عن الحكم عن ذر عن ابن
عبد الرحمن بن أبزي عن
أبيه قال قال عمار ضرب
النبي صلى الله عليه وسلم
بيده الأرض فمسح وجهه
وكفيه * (باب) * الصعيد
الطيب وضوء المسلم يكفيه
من الماء وقال الحسن بن
يحيى التيمم ما لم يحدث
وأم ابن عباس وهو متيمم
وقال يحيى بن سعيد لا بأس
بالصلاة على السبغة
والتيمم بها * حدثنا مسدد
قال حدثني يحيى بن سعيد
قال حدثنا عوف قال
حدثنا أبو رجاء عن
عمران قال كنا في سفر مع
النبي صلى الله عليه وسلم
قوله إذا توضأت في سبغة
إذا تيممت اه

وانا أسرينا حتى اذا
 صكنا في آخر الليل
 وقضنا وقعة ولا وقعة أحلى
 عند المسافر منها فلما انقظنا
 الاخر الشمس فكان أول
 من استيقظ فلان ثم فلان
 ثم فلان يسميهم أبو رجا
 قنسي عوف ثم عمر بن
 الخطاب الرابع وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا نام
 لم يوقظ حتى يكون هو
 يستيقظ لانا لا ندرى
 ما يحدث له في نومه فلما
 استيقظ عمر ورأى
 ما أصاب الناس وكان
 رجلا جليدا فكبور ورفيع
 صوته بالتكبير فما زال
 يكبر ويرفع صوته بالتكبير
 حتى استيقظ بصوته النبي
 صلى الله عليه وسلم فلما
 استيقظ شكوا اليه الذي
 أصابهم قال لا ضير أو
 لا يضر

ذلك كان بطريق نبوك واليه في الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر وروى مسلم من حديث أبي
 قتادة مطولا والبخاري مختصرا في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضا في السفر لا يمكن لم يعينه ووقع
 في رواية لابي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الامراء وتعقبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الامراء
 هي غزوة مودة ولم يشهد بها النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة
 جيش الامراء غزوة أخرى غير غزوة مودة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أعني نومهم عن
 صلاة الصبح فحزم الاصيل بأن القصة واحدة وتعقبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة
 عمران بن حصين وهو كما قال فان قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما
 نام وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبينه وأيضا فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم
 يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالتكبير وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي القصة غير ذلك من وجوه المغايرات ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند
 مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث
 بالحديث بطوله فقال له انظر كيف تحدث فاني كنت شاهدا للقصة قال فما ذكر عليه من الحديث شيئا
 فهذا يدل على اتحادها لكن لما دعي التعدد ان يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصةين فحدث
 بأحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة بالآخرى والله أعلم ومما يدل على تعدد القصة
 اختلاف مواطنها كما قدمناه وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خيبر قريب من زمان
 رجوعهم من المدينة وان اسم طريق مكة يصدق عليهم ما ولا يخفى ما فيه من التكلف ورواية عبد الرزاق
 بتعيين غزوة تبوك ترد عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شبيهها بقصة عمران وفيه أن
 الذي كاد لهم الفجر ذوخبر وهو يكسر الميم وسكون الحاء المججمة وفتح الموحدة وآخر جده من طريق
 ذي خبر أيضا وأصله عند أبي داود وفي حديث أبي هريرة عنده مسلم أن بالاهو الذي كاد لهم الفجر رذ كر
 فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقظا كما في قصة أبي قتادة ولا بن حبان في صحيحه من
 حديث ابن مسعود أنه كاد لهم الفجر وهذا أيضا يدل على تعدد القصة والله أعلم ((قوله أسرينا)) قال
 الجوهري تقول سريت وأسريت بمعنى اذا سرت ليلا وقال صاحب المحكم السري سبر طامة الليل وقيل سبر
 الليل كاه وهذا الحديث يخالف القول الثاني ((قوله وقعة وقعة)) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر
 سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال أخاف أن تناموا
 عن الصلاة فقال بلال أنا أوقظهم ((قوله فكان أول من استيقظ فلان)) بنصب أول لانه خبر كان وقوله
 الرابع هو في رواية بنا بالرفع ويجوز نصبه على خبر كان أيضا وقد بين عوف انه نسي تسوية الثلاثة مع أن شخه
 كان يسميهم وقد شارك في روايته عنه مسلم بن زهير في أول من استيقظ أخرجه المصنف في علامات
 النبوة من طريقه ولفظه فكان أول من استيقظ أبو بكر ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى
 القصة لان ظاهر سباقه أنه شاهد لذلك ولا يمكنه مشاهدته الا بعد استيقاظه ويشبه أن يكون الثالث من
 شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة في الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ذوخبر فأن يقظني الاخر
 الشمس فحث أدنى القوم فأيقظته وأيقظ الناس بعضهم بعضا حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله
 لانا لا ندرى ما يحدث له)) بضم اللام بعد هاء مثلثة أي من الوحي كانوا يخافون من ابقاظه قطع الوحي فلا
 يوقظونه لاحتمال ذلك قال ابن بطل يؤخذ منه التمسك بالامر الاعم احتياطا ((قوله وكان رجلا جليدا)) هو
 من الجلادة بمعنى الصلابة وزاد مسلم هنا أجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي
 استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين وخص التكبير لانه أصل الدعاء الى الصلاة
 ((قوله الذي أصابهم)) أي من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها ((قوله لا ضير)) أي لا ضرر وقوله
 أولا يضر شئنا من عوف صرح بذلك اليه في رواية ولابي زعيم في المستخرج لا يسوء ولا يضر وفيه تأنيص

لقلوب الصعابة لما عرض لهم من الأسف على قنات الصلاة في وقتها بأنهم لا حرج عليهم اذ لم يتعمدوا ذلك
 ((قوله ارتحلوا)) بصيغة الامر استعمل به على جواز تأخير الفائدة عن وقت ذكرها اذ لم يكن عن تغافل
 أو استهانة وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الامر بالارتحال من ذلك الموضع الذي
 ناموا فيه ولفظه فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ولا يبي دار من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم
 الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من زعم ان الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث
 الباب انهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ولمسلم من حديث أبي هريرة حتى ضربتهم الشمس وذلك
 لا يكون الا بعد أن يذهب وقت الكراهة وقد قيل انما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم
 بأحوالها وقيل تحوزا من العدو وقيل انتظار المأزول عليه من الوحي وقيل لان الملهل محل غفلة كما تقدم
 عند أبي داود وقيل ليس يتيقظ من كان نائما وينشط من كان كسلانا وروى عن ابن وهيب وغيره أن تأخير
 قضاء الفائتة منسوخ بقوله تعالى أقم الصلاة لذكري وفيه نظر لان الآية مكينة والحديث مدني فكيف
 ينسخ المتقدم المتأخر وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم ان عيني
 تنامان ولا ينام قلبي قال النووي له جوابان أحدهما ان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث
 والآنم ونحوهما ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها نائمة والقلب يقظان والثاني انه كان له حالان حال كان
 قلبه لا ينام وهو الاغلب وحال ينام فيه قلبه وهو نادرفصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة قال والصحيح
 المعتمد هو الاول والثاني ضعيف وهو كما قال ولا يقال القلب وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر
 مثلا لكنه يدرك اذا كان يقظا نائما والوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان جبت الشمس
 مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقا لانا نقول يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ ذلك
 مستغرقا بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وسلم حالة اللقاء الوحي في اليقظة
 وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه أوقع في النفس كافي فضيلة سهوه في الصلاة وقريب من
 هذا جواب ابن المنبر أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع في النوم بطريق الاول أو
 على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة منها أن معنى قوله لا ينام قلبي أي
 لا يخفى عليه حالة انتفاض وضوئه ومنها ان معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث وهذا قريب من
 الذي قبله قال ابن دقيق العيد كان قال هذا أراد تخصيص يقظة القلب بادرالك حالة الانتفاض وذلك بعيد
 وذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي خرج جوابا عن قول عائشة أنام قبل أن
 توتر وهذا كلام لا يتعلق له بانتفاض الطهارة الذي تكلموا فيه وانما هو جواب يتعلق بأمر الوتر فيحصل
 يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر وقرئ بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه
 متعلقا باليقظة قال فعلى هذا فلا تعارض ولا اشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس لانه يحصل على أنه
 اطمأن في نومه لما أوجبته تعب السير معقدا على من وكله بكلاءة الفجر اه والله أعلم ومحصله تخصيص
 اليقظة المفهومة من قوله ولا ينام قلبي بادرالك كما معنوية بالعلقة به وان نومه في حديث الباب
 كان نوما مستغرقا يؤيده قول بلال له أخذ بنفسه الذي أخذ بنفسه كما في حديث أبي هريرة عنده مسلم
 ولم يذكر عليه ومعه اوم ان نوم بلال كان مستغرقا وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضي اعتبار خصوص
 السبب وأجاب بأنه يعتبر اذا قامت عليه قرينة وأرشد اليه السياق وهو هنا كذلك ومن الاجوبة
 الضعيفة أيضا قول من قال كان قلبه يقظا نائما وعلم بخروج الوقت لكن ترك اعلامهم بذلك عمدا لمصلحة
 التشريع وقول من قال المراد بنفي النوم عن قلبه انه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره بل كل
 ما يراه في نومه حق ووحي فهذه عدة اجوبة أقربها الى الصواب الاول على الوجه الذي قررناه والله
 المستعان * (فائدة) * قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء فقال من انتبه من نوم عن صلاة فائتة في سفر
 فليتحول عن موضعه وان كان واديا فليخرج عنه وقيل انما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص

ارتحلوا فارتحلوا

بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك الا هو وقال غيره يؤخذ منه ان من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر النعاس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه الى مكان آخر ((قوله فسار غير بعيد)) يدل على ان الارتمال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد ((قوله وفودي بالصلاة)) استدلل به على الاذان للفوائت وتعقب بان النداء أعم من الاذان فيحتمل أن يراد به هنا الإقامة وأجيب بأن في رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح بالتأذين وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت وترجم له ترجمة خاصة بذلك كما سيأتي ((قوله فصل بالناس)) فيه مشروعية الجماعة في الفوائت ((قوله اذا هو برجل)) لم أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن مانعه هذا الرجل هو خالد بن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه شهيداً قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره له رواية وهذا يدل على انه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بالاختلاف فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله وأما على قول غير ابن الكلبي فيحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن يكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قتل ببدر الا أن يجي رواية عن تابعي غير مخضرم ومصرح فيها بسماعه منه فحينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة الا ان وردت رواية مخصوصة بذلك ولم أقف عليها الى الآن ((قوله أصابته جنابة ولا ماء)) بفتح الهمزة أي ممي أو موجود وهو أبلغ في إقامة عذره وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب وسيأتي القول فيه في الباب الذي بعده وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لان سياق القصة يدل على ان التيمم كان معاً لو ما عندهم لكنه مصرح في الآية عن الحدث الا صغر بناء على ان المراد باللامسة مادون الجماع وأما الحدث الا كبر فليست صريحة فيه فكانه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً فكان حكمه حكم فاقداً للظهورين ويؤخذ من هذه القصة ان للعالم اذا رأى فعلاً لا أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وان ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر وفيه حسن الملاطفة والرفق في الانكار ((قوله عليك بالصعيد)) وفي رواية مسلم بن زبير فامرهم أن يتيمم بالصعيد واللام فيه للعهد المذكور في الآية الكريمة ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الافهام لانه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ولم يصرح له بها ودل قوله يكفيك على ان التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفيك أي للداء فلا يدل على ترك القضاء ((قوله فدا فلانا)) هو عمران بن حصين ويدل على ذلك قوله في رواية سلم بن زبير عندهم سلم ثم سجى النبي صلى الله عليه وسلم في ركب بين يديه نطلب الماء ودلت هذه الرواية على انه كان هو وعلى فقط لانهم ما خوطبوا بل فقط التثنية ويحتمل أنه كان معهم ما غيرهما على سبيل التبعية لهما فينتجه اطلاق لفظ ركب في رواية مسلم ونخصاً بالخطاب لانهم المقصودان بالارسال ((قوله فابتغيا)) وللاصلي فابتغيا ولا جسد فابتغيا والمراد الطلب يقال ابتغ الشيء أي طلبه وابتغى أي اطلبه وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها وان التسبب في ذلك غير قادح في التوكل ((قوله بين من ادنين)) المزايدة بفتح الميم والزاي قرينة كبيرة يراد فيها جلد من غيرها وتسمى أيضاً السطحة وأوهناشك من عوف الخاور رواية مسلم عن أبي رجاء عنها وفي رواية مسلم فاذا نحن بأمر آسدة أي مدلية رجليها بين من ادنين والمراد بهما الراوية ((قوله أمس)) خبر مبتدأ وهو مني على الكسر وهذه الساعة بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك أصله في مثل هذه الساعة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه أي بعد حذف في ((قوله ونفرنا))

فسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتسوضاً وفودي بالصلاة فصل بالناس فلما انقضى من صلاته اذا هو برجل مع نزل لم يصل مع القوم قال ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم قال أصابته جنابة ولا ماء قال عليك بالصعيد فانه يكفيك ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى اليه الناس من العطش فنزل فدعا فلانا كان يسقيه أبو رجاء نسبه عوف ودعا علياً فقال اذهب فابتغيا الماء فانطلقا فتلقيهما امرأة بين من ادنين أو سطحتين من ماء على بعير لهما فقالا لهما أين الماء قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرا ناولوا فلانا لهما انطلقا اذا قالت إلى أين قال إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الذي يقال له

قال ابن سيدة انفر مادون العشرة وقيل انفر الناس عن كراع (قلت) وهو اللاتق هنا لانها ارادت ان
رجالها تخلط والماء وشاؤف يضم الخاء المججمة واللام جمع خالف قال ابن فارس الخاف المستقي ويقال
أيضا لمن غاب وعلله المراد هنا أي ان رجالها غابوا عن الحق ويكون قولها ونفرنا خلوف جلة مستقلة زائدة
على جواب السؤال وفي رواية المسقلى والحق ونفرنا خلوف بالنصب على الحال السادة مسد الخبر ((قوله
الصابي)) بلا همز أي المائل ويروي بالهمز من صبا صبوا أي خرج من دين الى دين وسيأتي تفسيره
للمصنف في آخر الحديث ((قوله هو الذي تعنين)) فيه أدب حسن ولو قال لا لاله الا لافات المقصود أو نعم لم يحسن
بهما اذ فيه تقرير ذلك فخلصا أحسن تخلص (٣) وفيه جواز الخلوة بالاجنبية في مثل هذه الحالة عند أمن
الفتنة ((قوله فاستنزلوها عن غيرها)) قال بعض الشراح المتقدمين انما أخذوها واستجازوا أخذ ما فيها
لأنها كانت كافرة جريبة وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش فيجوز للمسلم الماء المملوك غيره
على عوض والاففس الشارع تفدي بكل شيء على سبيل الوجوب ((قوله ففرغ)) وللكشميهني فافرغ
فيه من أفواه المزادتين زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فتمضمض في الماء وأعاد في أفواه المزادتين
وبهذه الزيادة تنفخ الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى فقد صغت
قلوبكم اذ ليس لكل من اذنة سوى فم واحد وعرف منها ان البركة انما حصلت بمشاركتها فيقه الطاهر المبارك
للماء ((قوله وأوكا)) أي ربط وقوله وأطلق أي فتح والعزالي بفتح الميم جلة والزاي وكسر اللام ويجوز
فتحها جمع عزلاء باسكان الزاي قال الخليل هي مصب الماء من الراوية ولكل من اذنة عزلاء وان
من أسفلها ((قوله اسقوا)) به مزة قطع مفتوحة من أسقى أو به مزة وصل مكسورة من سقى والمراد
أنهم سقوا غيرها هم كالدواب ونحوها واستقواهم ((قوله وكان آخر ذلك ان أعطى)) بنصب آخر على أنه
خبر مقدم وان أعطى اسم كان ويجوز رفعه على أن أن أعطى الخبر لان كلهم ما معرفة قال أبو البقاء
والاول أقوى ومثله قوله تعالى فما كان جواب قومه الا آية واستدل بهذه القصة على تقديم مصالحة
شرب الآدمي والحيوان على غيره كمصالحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج اليها عن سقى واستقى ولا يقال
قد وقع في رواية سلم بن زرير غيرنا لم نسق بهير الا نأقول هو محمول على أن الابل لم تكن محتاجة اذ ذاك
الى السقى فيحمل قوله فسقى على غيرها ((قوله وإيم الله)) بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة أصله إيمان الله
وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذف منه الذون تخفيفا وألفه ألف وصل مفتوحة ولم يحش كذلك غيرها
وهو من فوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير إيم الله قسمي وفيها لغات جمع منها النوى وفي تهذيبه سبع
عشرة وبلغ بها خبره محذوف وسيكون لنا اليها عودة لبيانها في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ويستفاد
منه جواز التوكيد بايمين وان لم يتعين ((قوله أشد ملاة)) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة وفي رواية
لليم في أملا منها والمراد أنهم يظنون ان ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولا ((قوله اجعوا لها)) فيه
جواز الاختلاص لاحتياج رضا المطلوب منه أو بغير رضا ان تعين وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات
والاباحات من غير انظمن المعطى والاختلاص ((قوله من بين بحوة وسويقة)) البحوة معروفة والسويقة بفتح
أوله وكذا الدقيقة وفي رواية كريمة بفتحها مصغرا متغلا ((قوله حتى جمعوا لها طعاما)) زاد أحمد في روايته
كثيرا وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الحنطة والذرة خلافا لمن أبي ذلك ويحتمل أن يكون قوله حتى جمعوا
لها طعاما أي غير ما ذكر من البحوة وغيرها ((قوله قال لها تعلين)) بفتح أوله وتانيه وتشديد اللام أي اعلمني
والله صلي قالوا وللاسما عيلي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحمل رواية الاصيلي على أنهم قالوا لها
ذلك بامرهم وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة ((قوله ما زلنا)) بفتح الزاء وكسر الزاي ويجوز
قصها أو بعدها همزة ساكنة أي نقصنا وظاهره ان جميع ما أخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده وانه
لم يختلط فيه شيء من ما فيها في الحقيقة وان كان في الظاهر مختلطا وهذا أبداع وأغرب في المجزأة وهو ظاهر
قوله ولكن الله هو الذي أسقانا ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار ما نلث شيئا واستدل بهذا على

الصابي قالوا هو الذي تعنين
فانطلق بها الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وحديثنا الحديث قال
فاستنزلوها عن غيرها
ودعا النبي صلى الله عليه
وسلم باناء ففرغ فيه من
أفواه المزادتين أو
السطيحتين وأوكا
أفواهما وأطلق العزالي
ونودي في الناس اسقوا
واستقوا فسقى من سقى
واستقى من شاء وكان آخر
ذلك أن أعطى الذي
أصابته الجنابة أناء من
ماء قال اذهب فأفرغه
عليك وهي قائمة تنظر
الى ما يفعل بما فيها
وإيم الله لقد أفلح عنها وأنه
لخيل الينا أنها أشد ملاة
منها حين ابتدأ فيها فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
اجعوا لها جمعوا لها من
بين بحوة ودقيقة وسويقة
حتى جمعوا لها طعاما
فجعلوه في ثوب وجعلوها
على أيديها ووضعوها
الثوب بين يديها قال لها
تعلين ما زلنا من مائة
شيئا ولكن الله هو الذي
أسقانا فأتت أهلها وقد
احتبست عنهم فقالوا
ما حبستك يا فلاتة قالت
الحجب لقيني رجلا ان
قد هباني الى هذا الذي
يقال له الصابي ففعل كذا
وكذا فوالله انه لا محضر
الناس من بين هذه وهذه

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة الخ فيه انها اثنتان ولا تحصل معهما الخلوة المحرمة وتأمل بقية سلق الحديث ويرر اه معجمه

جواز استعمال أو أنى المشركين ما لم يتيقن فيها التباسه وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاه ليس على سبيل
العوض عن ما أتاه بل على سبيل التكرم والتفضل ((قوله وقالت باصبعيهما)) أى أشارت وهو من إطلاق القول
على الفعل ((قوله يغيرون)) بالضم من أعار أى دفع الخيل في الحرب ((قوله الصرم)) بكسر المهملة أى أبياناً
مجتمعة من الناس ((قوله فقالت يوماً قومها ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمداً)) ههنا رواية إلا أكثر قال
ابن مالك ما موصولة وأرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم والمعنى الذي اعتقده أن هؤلاء يتركونكم عمداً لا غفلة ولا
نسياناً بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم وهذه الغاية في مراعاة العجبة اليسيرة وكان هذا القول سبباً لرغبته في
الاسلام وفي رواية أخرى ما أرى أن هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضاً وقع في بعض النسخ ما أدري بمعنى رواية
الأصلي قال وما موصولة وان بفتح الهمزة وقال غيره ما نافية وان بمعنى أهل وقيل ما نافية وان بالكسر
ومعناه لا أعلم حالكم في تخلفكم عن الاسلام مع أنهم يدعونكم عمداً ومحصل القصة أن المسلمين صاروا
يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى كان ذلك سبباً لاسلامهم وبهذا يحصل الجواب عن الاشكال
الذي ذكره بعضهم وهو أن الاستئلاف على الكفار بمجرد يوجب رفق النساء والصبيان وإذا كان كذلك
فقد دخلت المرأة في الرق باستئلافهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم لانا نقول أطلقنا لمصلحة
الاستئلاف الذي جرد دخول قومها أجمعين في الاسلام وبجملتهم أنها كان لها أمان قبل ذلك أو كانت من قوم
لهم عهد واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بغير أن كان له ثمن وفيه نظر لانه
بناء على أن الماء كان ممسوكاً كالمرأة وانما كانت معصومة النفس والمال ويحتاج إلى ثبوت ذلك وانما
قد مناه احتمالاً لا وأما قوله بغير فكان أنه أخذ من إعطائها ماذكر وليس بمستقيم لأن العطية المذكورة
منقومة والماء مثلي وضمان المثلي انما يكون بالمثل وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن الماء يؤخذ من فضل
الماء للضرورة لا يجب العوض عنه وقال بعضهم فيه جواز طعم الماء الخارجة لأنهم يخرجون في عوض الماء وهو
مبنى على ما تقدم وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية ((قوله قال أبو عبد الله صبا الخ)) هذا في رواية
المستقلى وحده ووقع في نسخة الصغاني صبا فلان اشخلع وأصبا أى كذلك وكذا قوله وقال أبو العباس إلى آخره
وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه وقال غيره هم منسوبون إلى صبا بن متوشلخ عم نوح
عليه السلام وروى ابن مردويه بأسناد حسن عن ابن عباس قال الصابون ليس لهم كتاب انتهى ووقع في نسخة
الصغاني أصب أمل وهذا سبباً في تفسير سورة يوسف أن شاء الله تعالى وانما أورد البخاري هذا هنا ليبين
الفرق بين الصابي المراد في هذا الحديث والصابي المنسوب للطائفة المذكورة والله أعلم ((قوله باب إذا
خاف الجنب على نفسه المرض الخ)) مراده الخاف خوف المرض وفيه اختلاف بين الفقهاء بخوف العطش
ولا اختلاف فيه ((قوله ويذكر أن عمر بن العاص)) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق
يحيى بن أبوبكر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص
قال احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشقت أن اغتسل فاهلك فتيمة ثم صليت بأصحابي الصبح
فذكر وأذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر وصليت بأصحابك وأنت جنب فأخبرته بالذي منعني من
الغتسل رقلت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً ففعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يقل شيئاً ورواه أيضاً من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن زياد بن عبد الرحمن
ابن جبير وعبد الله بن عمرو ورواه أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة فغسل مغابنه ونوضاً
ولم يغسل تيمم وقال فيه لو اغتسلت مت وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن جسان بن عطية هذه القصة
فقال فيها تيمم انتهى ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم
والسياق الأول أليق بما مراد المصنف واسناده قوي لكنه علقه بصيغة التريض لكونه اختصمه وقد أورد
ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب وليس كذلك وانما تلاها بعد أن رجع إلى النبي
صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي

وقالت باصبعيهما الوسطى
والسبابة فرفعهما إلى
السماوات يعني السماء والأرض
أوانه لرسول الله حقا
فكان المسلمون بعد ذلك
يغيرون على من حولها
من المشركين ولا يصيبون
الصرم الذي هي منه
فقالت يوماً قومها ما أرى
هؤلاء القوم يدعونكم
عمداً فهل لكم في الاسلام
فأطاعوها فدخلوا في
الاسلام قال أبو عبد الله
سبباً خرج من دين إلى
غيره وقال أبو العباس
الصابون فرقة من أهل
الكتاب يقرؤون الزبور
((باب إذا خاف الجنب
على نفسه المرض أو الموت
أو خاف العطش تيمم ويذكر
أن عمرو بن العاص
أجنب في ليلة باردة فتيمم
وتلا ولا تقتلوا أنفسكم ان
الله كان بكم رحيماً فذكر
النبي صلى الله عليه وسلم

فلم يعنف * حدثنا بشر بن خالد قال حدثنا محمد بن وهون عن شعبة عن سليمان عن أبي رائل قال قال أبو موسى (عبد الله بن مسعود إذا لم تجد الماء لا تصلي قال عبد الله لو رخصت لهم في هذا كان إذا وجد أحدهم البرد قال هكذا يعني نعيم وصلي قال قلت فأين قول

٣١١

عمار لهم قال اني لم أرهم قنع بقول عمار * حدثنا عمر بن حفص قال حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال كنت عند عبد الله وأبي موسى فقال له أبو موسى رأيت يا أبا عبد الرحمن إذا أجنب فلم يجده ماء كيف يصنع فقال عبد الله لا يصلي حتى يجد الماء فقال أبو موسى فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفيك قال ألم نرهم لم يقنع بذلك فقال أبو موسى فلعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية فنادى عبد الله ما يقول فقال أنا لورخصنا لهم في هذا الاوشن اذا برد على أحدهم الماء أن يدعه ويقيم فقلت لشقيق فافما كره عبد الله لهذا قال أنهم ((باب التيمم ضربة)) حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو معاذ عن الأعمش عن شقيق قال كنت جالسا مع عبد الله وأبي موسى الأشعري فقال له أبو موسى لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهراما كان يتيمم ويصلي فكيف تصنعون في سورة المائدة

روجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضحا ثم نعيم عن الباقي وقال النووي وهو متعين ((قوله فلم يعنف)) حذف المفعول لأنه لم به أي لم يلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عمار فكان ذلك تقريرا لإحدى الروايات الكشمية فلم يعنفه بزيادة ماء الضمير وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لا جمل برده أو غيره وجواز صلاة المتيمم بالمتموضئين وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله حدثنا محمد بن وهون عن شعبة)) لا يصلي هو غندر فكانها مقول من دون البخاري ((قوله عن شعبة)) لا يصلي حدثنا شعبة وسليمان هو الأعمش ((قوله إذا لم تجد الماء لا تصلي)) كذا في رواية بناء الخطاب برؤيته رواية الأعمش على من هذا الوجه وألفه فقال عبد الله نعم ان لم يجد الماء شهر الا أصلى وفي رواية كريمة بالباء التحتية في الموضوعين أي إذا لم يجد الجنب ((قوله قال عبد الله)) زاد ابن عساكرهم ((قوله أحدهم)) كذا في كثير من النسخ ((قوله قال هكذا)) فيه إطلاق القول على العمل وقوله يعني نعيم وصلي شرح لقوله هكذا وانما ظاهره أنه مقول أبي موسى ((قوله فأين قول عمار لهم)) هكذا وقع في رواية شعبة مختصرا وبيانه في رواية حفص الثانية ثم رواية أبي معاذ ((قوله حدثنا عمر بن حفص)) أي ابن غياث ((قوله حدثنا الأعمش)) في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن الأعمش وأقادت رواية حفص التصريح بسماع الأعمش من شقيق ((قوله رأيت)) أي أخبرني ((باب التيمم ضربة)) وهي كنية ابن مسعود ((قوله إذا أجنب)) أي الرجل ((قوله حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكفيك)) كذا اختصر المتن وأجهم الآية وسيأتي المراد من ذلك في الباب الذي بعده ((قوله فلعنا من قول عمار)) فيه جواز الانتقال من دليل إلى دليل أو وضع منه ومما فيه الاختلاف إلى ما فيه الاتفاق وفيه جواز التيمم للجنب بخلاف ما نقل عن عمر وابن مسعود وفيه إشارة إلى ثبوت حجة أبي موسى لقوله فنادى عبد الله ما يقول وسيأتي الكلام على ذلك وعلى السبب في كون عمر لم يقنع بقول عمار ((قوله باب التيمم ضربة)) رواية الأكثر تشويها باب وقوله التيمم ضربة بالرفع لأنه مبتدأ وخبر وفي رواية الكشمية في غير تشوين وضربة بالنصب ((قوله حدثنا محمد بن سلام)) وللأصلي محمد بن وهون بن سلام ((قوله ما كان يتيمم ويصلي)) والكريمة والأصلي أما كان بزيادة همزة الاستفهام ولمسلم كيف يصنع بالصلاة قال عبد الله لا يتيمم وان لم يجد الماء شهر او نحوه لابي داود قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية ((قوله فكيف تصنعون في سورة المائدة)) والكشمية في كيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة وسقط لفظ الآية من رواية الأصلي ((قوله فلم تجدوا)) هو بيان المراد من الآية ووقع في رواية الأصلي فان لم تجدوا وهو ما قبل للتلاوة وقيل انه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية وانما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقديم حكم الوضوء في المائدة قال الخطابي وغيره وفيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالماء الممسح بالجمع فلهذا لم يدفع دليل أبي موسى والا لكان يقول له المراد من الممسحة التيمم البشريين فيمادون الجماع وجعل التيمم بدلًا من الوضوء لا يستلزم جعله بدلًا من الغسل ((قوله إذا برد)) بفتح الراء على المشهور وروى الجوهري ضمها ((قوله قلت وانما كرهتم هذا)) فأنزل ذلك هو شقيق قاله الكرمانى وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه ((قوله فقال أبو موسى ألم تسمع)) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجة بالآية وفي رواية حفص الماضية احتجاجة بالآية متأخر عن احتجاجة بحديث عمار ورواية حفص أرجح لأن فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله فلعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية ((قوله كما تفرغ الدابة)) بفتح المشنة وضم الغين المحجمة وأصله

فلم تجدوا وما قهرهم واصعبوا طيبا فقال عبد الله لو رخصت لهم في هذا الا وشكوا اذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعبة قلت وانما كرهتم هذا لذا قال نعم فقال أبو موسى ألم تسمع قول عمار لهم يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم يجد الماء ففرغت في الصعبة كما تفرغ الدابة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال

تخرج فذقت إحدى التامين ((قوله انما كان يكفيك)) فيه أن الكيفية المذكورة مجزئة فيجعل ما ورد
 زائد اعلم على الاكل ((قوله ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه)) كذا في جميع الروايات بالشد وفي
 رواية أبي داود ونحو ذلك من طريق أبي معاوية أيضا واظفاه ثم ضرب بشماله عن يمينه ويمينه على
 شماله على الكفين ثم مسح وجهه وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم ونقله ابن المنذر عن جمهور
 العلماء واختاره وفيه ان الترتيب غير مشروط في التيمم قال ابن دقيق العيد اختلاف في لفظ هذا الحديث
 فوقع عند البخاري بلفظ ثم وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفه
 ووجهه وللامام عيسى ما هو اصرح من ذلك ((قلت)) ولفظه من طريق هرون الجعفي عن أبي معاوية
 انما يكفيك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تفضهما ثم تمسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم
 تمسح على وجهك قال الكرماني في هذه الرواية اشكال من خمسة أوجه أحدها الضربة الواحدة وفي
 الطرق الأخرى ضربتان وقد قال النووي الاصح المنصوص ضربتان ((قلت)) مراد النووي ما يتعلق
 بنقل المذهب ((قوله لم تر عمر)) في رواية الاصيلي وكرهه أفلم يزداد فاما واغما لم يفتح عمر بقول عمار لكونه
 أخبره انه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتي في رواية يعلى بن عبيد ولم يثبت كذا ذلك
 عمر أصلا ولذا قال لعمار فيمار واه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي رزق ان الله يا عمار قال ان شئت لم
 أحدث به فقال عمر نويلك ما توليت قال النووي معنى قول عمر ان الله يا عمار أي فيمار ووجه وثبت فيه
 فاعلمك نسبت أو اشتبه عليك فاني كنت معك ولا أئذ كرشيا من هذا ومعنى قول عمار ان رأيت المصلحة
 في الامساك عن الحديث به راجحة على الحديث به وافقتك وأمسكت فاني قد بلغته فلم يبق على فيه حرج
 فقال له عمر نويلك ما توليت أي لا يلزم من كوني لا أئذ كرهه أن لا يكون حقاني نفس الامر فليس لي منه من
 الحديث به ((قوله زادي)) هو ابن عبيد والذي زاده يعلى في هذه القصة قول عمار اهر بعثني أنا وانت
 وبه يتضح عذر عمر كما قدمناه وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار فلهذا جاء عنه
 انه رجع عن القيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ورواية يعلى بن عبيد لهما
 الحديث وصالحا أحده في مسنده عنه ((قوله انما كان يكفيك هكذا)) ولا شك في هذا ((قوله واحدة)) أي
 مسحة واحدة ((قوله باب)) كذا لاكثر بلازجة وسقط من رواية الاصيلي أصلا فاعلى روايته هو من
 جملة الترجمة الماضية وعلى الاول هو عزلة الفصل من الباب كظاثره ((قوله أخبرنا عبد الله)) هو ابن
 المبارك وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في باب الصبيد الطيب وليس فيه التصرح
 بكون الضربة في التيمم مرة واحدة فيجوز أن يكون المصنف أخذه من عدم التقييد لان المرة الواحدة
 أقل ما يحصل به الامتثال وجوبه متيقن والله أعلم ((خاتمة)) اشتمل كتاب التيمم من الاحاديث المرفوعة
 على سبعة عشر حديثا المكرر منها عشرة منها اثنان معلقان والخاص سبعة منها واحد معلق والبقية
 موصولة وافقه مسلم على تجريدها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق وفيه من الموقوفات على الصحابة
 والتابعين عشرة آثار منها ثلاثة موصولة وهي فتوى عمرو وأبي موسى وابن مسعود ومن براءة الختام
 الواقعة للمصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب التيمم بقوله فانه يكفيك إشارة الى ان الكفاية بما أورده
 تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه وتعالى أعلم

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب الصلاة))

تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصبح في الترتيب ملخصا من كلام شيخنا شيخ
 الاسلام في أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقديم الشرط على المشروط والوسيلة على المقصود
 وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملا على أنواع تزيد على العشرين فرأيت ان أذكر مناسبة تها في

انما كان يكفيك أن
 تصنع هكذا فضرب بكفه
 ضربة على الأرض ثم
 تفضها ثم مسح بها ظهر كفه
 بشماله أو ظهر شماله
 بكفه ثم مسح بها وجهه
 فقال عبد الله لم تر عمر لم
 يفتح بقول عمار زادي على
 عن الاعمش عن شقيق
 قال كنت مع عبد الله
 وأبي موسى فقال أبو
 موسى لم تسمع قول عمار
 لعمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعثني أنا
 وانت فاجنبت فتمسكت
 بالصبيد فأتينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأخبرناه
 فقال انما كان يكفيك
 هكذا ومسح وجهه وكفيه
 واحدة ((باب)) حدثنا
 عبد الله قال أخبرنا عبد
 الله قال أخبرنا عوف عن
 أبي رباح قال حدثنا عمران
 ابن حصين الخزاعي أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رأى رجلا معترلا لم
 يصل في القوم فقال
 يا فلان ما منعك أن تصلي
 في القوم فقال يا رسول الله
 أصابني جنابة ولا ماء قال
 عليك بالصبيد فانه يكفيك
 ((بسم الله الرحمن الرحيم))
 ((كتاب الصلاة))

ترتيبها قبل الشروع في شرحها ((فاقول)) بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة
 وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب واستثنى
 كتاب الصلاة بقدر فرضيتها التمهين وقتها دون غيرها من أركان الإسلام وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة
 فبدأ به لعمومه ثم ثنى بالاستقبال للزوم في الفريضة والنافلة إلا ما استثنى كشدة الخوف ونافلة السفر وكان
 الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر المساجد ومن توابع الاستقبال سنة المصلي فذكرها ثم ذكر الشرط
 الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفريضة وكان الوقت يشرع بالإعلام به فذكر الأذان وفيه إشارة
 إلى أنه حق الوقت وكان الأذان أعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة وكان أقلها إمام ومأموم فذكر
 الإمامة ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة
 مخصوصة ذكر الجماعة والخوف وقدم الجماعة لا كثرينها ثم لا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من التوافل
 فذكر العيدين والوزر والاستسقاء والكسوف وأخوه لا اختصاص به بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع
 ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على
 زيادة مخصوصة فتلاها بما يقع فيه نقص من عدد ها وهو قصر الصلاة ولما انقضى ما يشرع فيه الجماعة
 ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك
 الأفعال الزائدة وترك المفطر ثم جملة ذلك ثم بطلان ما يختص بموقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر أحكام
 المسهو ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فقب ذلك صلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي
 الجنائز هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض أحد من
 الشراح لذلك فله الحمد على ما ألهم وعلم ((قوله باب كيف فرضت الصلاة)) وفي رواية الكشي مني والمستمل
 الصلوات في الأسراء أي في ليلة الأسراء وهذا مسمى من المصنف إلى أن المعراج كان في ليلة الأسراء وقد وقع
 في ذلك اختلاف فقيل كان في ليلة واحدة في يقظته صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقيل
 كانا جميعاً في ليلة واحدة في منامه وقيل وقعا جميعاً في ليالتين مختلفتين أحدهما ما يقظة والآخرى
 مناماً وقيل كان الأسراء إلى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المعراج مناماً ما في تلك الليلة أو في غيرها
 والذي ينبغي أن لا يجري فيه الخلاف أن الأسراء إلى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن وإن يكون
 قريش كذبته في ذلك ولو كان مناماً لم تكذب فيه ولا في أحد مناه وقدر روى هذا الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه
 عنه فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كافي هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه
 شعيب بن أبي غريرة وثابت البناني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواسطة وفي سياق كل منهم
 عنه ما ليس عند الآخر والغرض من إيراد هذا كدفع فرض الصلاة فليقع الاقتصار هنا على شرحه
 وتذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغابر ألفاظها وكيفية الجمع بينهما في الموضع اللائق به وهو في
 السيرة النبوية في قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج
 أنه لما قدس ظاهراً وباطناً حين غسل بجماء زمزم بالإيمان والحكمة ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الظهور
 ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة ولما ظهر شرفه في الملا الأعلى ويصلي بمن سكنه من الأنبياء
 وبالملائكة وأينما جى ربه ومن ثم كان المصلي يتأجر به جل وعلا ((قوله وقال ابن عباس)) هذا طرف
 من حديث أبي سفيان المتقدم موصولاً في بدء الوحي والقائل يأمرنا هو أبو سفيان ومناسبة لهذه الترجمة
 أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبي سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل لقائه تنبأ له أنه أن يكون آخر البطارق الحقيقة والأسراء كان
 قبل الهجرة بخلاف بيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جهة مقدماتها كما وقع نظير
 ذلك في أول الكتاب في قوله كيف كان بدء الوحي وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة ((قوله))

((باب كيف فرضت
 الصلاة في الأسراء))
 وقال ابن عباس حديثي
 أبو سفيان في حديث
 هرقل فقال يأمرنا يا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بالصلاة والصدق والعفاف
 * حديثنا يحيى بن بكير قال
 حدثنا الليث عن يونس
 عن ابن شهاب عن أنس
 ابن مالك قال كان أبوذر
 يحدث أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

قال فرج عن سقفة بيتي
وأنا بمكة فنزل جبريل
ففرج صدرى ثم غسله
بماء زمزم ثم جاء بطست
من ذهب ممتلئ بحكمة
وإيماناً فأفرغه في صدرى
ثم أطبقه ثم أخذ بيدي
فخرج بي إلى السماء الدنيا
فلما جئت إلى السماء الدنيا
قال جبريل لحازن السماء
أفزع قال من هو هذا قال
جبريل قال هل معك أحد
قال نعم معي محمد صلى الله
عليه وسلم فقال أرسل
إليه قال نعم فلما فتح علونا
السماء الدنيا فإذا رجل
قاعد على عيینه أسودة
وعلى يساره أسودة إذا
نظر قبل عيینه ضحك وإذا
نظر قبل يساره بكى فقال
مرحباً بالنبي الصالح
والابن الصالح قلت لجبريل
من هذا قال هذا آدم
وهذه الأسودة عن عيینه
وشماله نسيم بنيه فأهل
اليمين منهم أهل الجنة
والأسودة التي عن شماله
أهل النار فإذا نظر عن عيینه
ضحك وإذا نظر قبل شماله
بكى حتى عرج بي إلى
السماء الثانية فقال
لحازنها أفزع فقال له حازنها
مثل ما قال الأول ففزع

فرج) بضم الفاء وبالجمم أى فزع والحكمة فيه أن الملك أنصب إليه من السماء أنصباً به واحدة ولم يعرج
على شئ سواه مما ألغى في المناجاة وتنبها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ويحتمل أن يكون السر في ذلك
التهديد لما وقع من شق صدره فكان الملك أراه بانقراج السقف والسماء في الحال كيفية ما يصنع به لاطفاً
به وتثبيتاً له والله أعلم ((قوله ففرج صدرى)) هو بفتح الفاء وبالجمم أيضاً أى شقه ورجع عياض أن شق
الصدر كان وهو صغير عندهم ضمته حليمه وتعقبه السهيل بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب وسيأتي
تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد أن شاء الله تعالى ومحصله أن الشق الأول كان
لاستعداد له لنزع العلق التي قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستعداد له لالتقي
الحاصل له في تلك الليلة وقد روى الطيالسي والحرف في مسندهم ما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة
أخرى عند مجي جبريل له بالوحي في غار حراء والله أعلم ومناسبة ظاهرة وروى الشق أيضاً وهو ابن عشر
أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجه أبو نعيم في الدلائل وروى مرة أخرى خامسة ولا تثبت
((قوله ثم جاء بطست)) بفتح الطاء وبكسر هاء الألف معروفي سابق تحقيقه في الوضوء وخص بذلك لانه آلة
الغسل عرفاً وكان من ذهب لانه أعلى وأولى الجنة وقد أبعد من استبدل به على جواز تحلية المعصوف وغيره
بالذهب لأن المستعمل له الملك فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفناه به ورواه ذلك أن ذلك كان على
أصل الإباحة لأن تحريم الذهب إنما وقع بالمدينة كما سيأتي وأضغاف اللباس ((قوله ممتلئ)) كذا وقع
بالتذكير على معنى الإناء لا على لفظ الطست لأنها مؤنثة وحكمة وإيماناً بالانصب على التمييز والمعنى أن
الطست جعل فيها شئ يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة وإيماناً بما جازاً أو مثلاً له بناء على جواز
تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشاً قال النووي في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفاتها أن
الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكف
عن ضده والحكيم من حاز ذلك اهـ لمخصاً وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله وعلى
النبوة كذلك وقد تطلق على العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك ((قوله ثم أخذ بيدي)) استدل به
بعضهم على أن المعراج وقع غير مرة ليكون الإسراء إلى بيت المقدس لم يذكروها ويمكن أن يقال هو من
اختصاص الراوى والاثبات بتم المقتضية للتراخي لا ينافي وقوع أمر الإسراء بين الأمرين المذكورين وهما
الاطباق والعروج بل يشير إليه وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكروا الآخر ويؤيده ترجمة المصنف
كما تقدم ((قوله ففرج)) بفتح أى الملك (بي) وفي رواية للكشيميني به على الالتفات أو التجريد ((قوله
أفزع)) يدل على أن الباب كان مغلقاً قال ابن المنير حكيمته التحقيق أن السماء لم تفتح إلا من أجله بخلاف ما لو
وجدته مفتوحاً ((قوله قال جبريل)) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمي نفسه لا يلقب بغيره
((قوله أرسل إليه)) وللشكشيني أو أرسل إليه يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته
ويحتمل أن يكون استغفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء وهو لا يظهر لقوله إليه ويؤخذ منه أن
رسول الرجل يقوم مقام أذنه لأن الحازن لم يتوقف عن الفزع له على الوحي إليه بذلك بل عمل بالزام الإرسال
إليه وسيأتي في هذا حديث من فروع في كتاب الاستئذان أن شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الأول قوله في
رواية شريك أو قد بعث إليكم من الموضع التي تعقبك كما سيأتي فخرج يراه في كتاب التوحيد أن شاء الله
تعالى ((قوله أسودة)) بوزن أزمنة وهي الأشخاص من كل شئ ((قوله قلت لجبريل من هذا)) ظاهرة
أنه سأل عنه بعد أن قال له آدم مرحباً ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهي المعتمدة فحصل هذه عليها
اذليس في هذه أداة ترتيب ((قوله نسيم بنيه)) التسم بالنون والمهملة المفتوحين جمع نسيم وهي الروح
وحكى ابن التين أنه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الباء آخر الخبر وفي بعده ما يميم وهو تعقيب وظاهرة أن
أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء وهو مشكل قال القاضي عياض قد جاء أن أرواح الكفار في
مخيل وإن أرواح المؤمنين منعمة في الجنة يعنى فكيف تكون مجتمعة في سماء الدنيا وأجاب بأنه يحتمل

قَالَ أَنَسٌ قَدْ كَرَّمَهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ وَادْرِيْسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ

انها تعرض على آدم أوقاتا فصادف وقت عرضها هو والنبى صلى الله عليه وسلم ويدل على ان كونهم في الجنة والنار انما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا واعتراض بأن أرواح الكفار لا تنفذ لها أبواب السماء كما هو نص القرآن والجواب عنه ما أبداه هو احتمالا ان الجنة كانت في جهة عين آدم والنار في جهة شماله وكان يكشف له عنهما اهـ ويحتمل أن يقال ان الذنم الرئيسية هي التي لم تدخل الاجساد بعد وهي مخلوقة قبل الاجساد ومستقرها عن عين آدم وشماله وقد أعلم بما سيصير ون اليه فلذلك كان يستبشر اذا نظر الى من عن يمينه ويحزن اذا نظر الى من عن يساره بخلاف التي في الاجساد فليست مرادة قطعا وبخلاف التي انتقلت من الاجساد الى مستقرها من الجنة أو نار فليست مرادة أيضا فيما يظهر وجه ما يندفع الابرار ويعرف ان قوله نسيم بنيه عام مخصوص أو أريد به الخصوص وأما ما أخرجه ابن اسحق والبيهقي من طريقه في حديث الاسراء فاذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة أجعلوها في عليين ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة أجعلوها في سجين وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري فاذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة اذا نظر عن يمينه استبشر واذا نظر عن شماله حزن فهذا لوضع المكان المصير اليه أولى من جميع ما تقدم ولكن سندهما ضعيف ((قوله قال أنس فذكر)) أي أبو ذر ((أنه وجد)) أي النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله ولم يثبت)) أي أبو ذر ((قوله وإبراهيم في السماء السادسة)) هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة فان قلنا بعد المعراج فلا تعارض والا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رآه مسندا ظهره الى البيت المعمور وهو في السابعة بخلاف وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فان ثبت حمل على انه البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء بيتا يحاذي الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضمير بضم الميم وتخفيف الراء وآخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه قال هنا انه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح وسأذكر مزيدا لهذا في كتاب التوحيد ((قوله قال أنس فلما هم)) ظاهره ان هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر ((قوله من جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم بادريس)) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للاصناف أو بمعنى على ((قوله ثم حررت بعيسى)) ليست ثم على بابها في الترتيب الا ان قيل بتعدد المعراج اذ الروايات متفقة على ان المرور به كان قبل المرور بموسى ((قوله قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم)) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه تقدم موته أمكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة لانه استشهد بأحمد قبل مولد أبي بكر بدهر وقبل مولد أبيه محمد أيضا وأبو حبة يفتح المهملة وبالموحدة المشددة على المشهور وعند القاسمي عشرة تحتائبة وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون ((قوله حتى ظهرت)) أي ارتفعت والمستوى المصعد وصرى في الاقلام بفتح الصاد المهملة تصويها لحالة الكتابة والمراد ما كتبه الملائكة من أفضى الله سبحانه وتعالى ((قوله قال ابن حزم)) أي عن شيخه (وأنس) أي عن أبي ذر وكذا اجزم به أصحاب الأطراف ويحتمل أن يكون مرسل من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة ((قوله ففرض الله على أمي خمسين صلاة)) في رواية ثابت عن أنس عندهم لم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ونحوه في رواية مالك بن صعصعة عند المصنف فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الاخرى اختصار أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الامة وبالعكس الا ما يستثنى من خصائصه ((قوله فراجعني)) وللشك في مني فراجعته والمعنى واحد ((قوله فوضع شطرها)) في رواية مالك بن صعصعة فوضع عني عشرة ومثله لشريك في رواية ثابت فخط عني خسا قال ابن المنير ذكر الشطر أعظم من كونه وقع في دفعة واحدة (قلت) وكذا العشر

الى موسى قلت وضع شرطها قال راجع ربك فان امتن لا تطبق فراجعت فوضع شرطها فراجعت اليه فقال ارجع الي ربك فان امتن لا تطبق

فكانه وضع العشر في دفعتين والشرط في خمس دفعات أو المراد بالشرط في حديث الباب البعض وقد حقت رواية ثابت ان التخفيف كان خمسا وخمسا وهي زيادة معتدلة بين جمل باقي الروايات عليها وأما قول الكرماني الشرط هو النصف ففي المراجعة الأولى وضع خمسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف الخمسة والعشرين بجبر الكسر وفي الثالثة سبعة كذا قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء الا ان يقال حذف ذلك اختصارا فيجبه لكن الجمع بين الروايات يأبى هذا الجمل فالمعتد ما تقدم وأبدى ابن المنير هنا بكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد ان صارت خمسا فقال استحييت من ربى قال ابن المنير يحتمل انه صلى الله عليه وسلم تفرس من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد ان صارت خمسا لكان سائلا في رفعها فلذلك استحييا اهـ ودلت مراجعته صلى الله عليه وسلم له في طلب التخفيف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الالتزام بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشعر بذلك لقوله سبحانه وتعالى لا يبدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع التثنية وأول جمع الكثرة نخشى أن يدخل في الالتحاق في السؤال لكن الالتحاق في الطلب من الله مطلوب فكانه نخشى من عدم القيام بالشكر والله أعلم وسيأتى في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة وأبدى بعض الشيوخ حكمة لا اختيار موسى تكريم بترداد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما كان موسى قد سأل الرؤية فنع وعرف أنها حصلت له حمد صلى الله عليه وسلم قصد بتكرير رجوعه تكريم برؤيته ليرى من رأى كما قيل * لعل أراهم أو أرى من رأهم * (قلت) ويحتاج الى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة ((قوله من خمس ومن خمسون)) وفي رواية غير أبي ذر هي بدل من في الموضوعين والمراد من خمس عدد باعتبار الفعل وخمسون اعتدادا باعتبار الثواب واستدل به على عدم فرضية ما زاد على العسلوات الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشآت ولو كانت مؤكدة خلافا لقوم فيما أكدوا على جواز النسخ قبل الفعل قال ابن بطال وغيره ألا ترى انه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس قبل ان تصلى ثم نفضل عليهم بان أكل اثم الثواب وتعقبه ابن المنير فقال هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشراح وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة أو منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه بكتة مبتكرة (قلت) ان أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع وان أراد قبل البلاغ الى الامة فسلم لكن قد يقال ليس هو بالنسبة اليهم نسخا لكن هو نسخ بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كاف بذلك قطعا ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل ان يفعل فالمسئلة صحيحة التصور في حقه صلى الله عليه وسلم والله أعلم وسيأتى لذلك مزيد في شرح حديث الاسراء في الترجمة القبوية ان شاء الله تعالى ((قوله حبايل اللؤلؤ)) كذا وقع لجميع رواه البخاري في هذا الموضوع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الالف تخمانية ثم لام وذ كر كثير من الأئمة انه تعصيف وانما هو جناب بالميم والنون وبعد الالف موحدة ثم ذال مهملة كما وقع عند المصنف في أحاديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس وكذا عند غيره من الأئمة ووجدت في نسخة معتدلة من رواية أبي ذر في هذا الموضوع جنابا على الصواب وأظنه من اصلاح بعض الرواة وقال ابن خزم في أجوبته على مواضع من البخاري قشيت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناه انتهى وذ كر غيره ان الجناب بشبه القباب واحدها جنبة بالضم وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والسكف ليست خالصة ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيخان عن قتادة عن أنس قال لما عرج بالنبي صلى الله عليه وسلم قال أتيت على خمر حلقاه قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع في الطبال قيل هي القلائد والقبود أو هي من جناب الرمل أي فيها اللؤلؤ مثل جناب الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وتعقب بأن الجناب لا تكون الا جمع حباله أو حيلة بوزن عظمة وقال بعض من اعتنى بالبخاري الحبايل

ذلك فراجعته فقال هن
خمس ومن خمسون
لا يبدل القول لدى
فرجعت الى موسى فقال
راجع ربك فقلت استحييت
من ربى ثم انطلق بي حتى
انتهى بي الى سدة المنتهى
وغشيها ألوان لا أدرى
ما هي ثم أدخلت الجنة
فأذا فيها حبايل اللؤلؤ وإذا
تراها المسك حدثنا عبد
الله بن يوسف قال أخبرنا
مالك عن صالح بن كيسان
عن عروة بن الزبير

جميع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس والمراد ان فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ (قوله عن عائشة قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين) كروى بلفظ ركعتين لتفيد هموم التثنية لكل صلاة زاد ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلاثا آخرجه أحمد من طريقه ولم يصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله ههنا وزيد في صلاة الحضر وقعت بالمدينة وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه ان القصر في السفر عزيمة لا رخصة واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة لان نفي الجناح لا يدل على العزيمة والقصر انما يكون من شئ أطول منه ويدل على انه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنهم لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره وفي هذا الجواب نظر أما أولا فهو مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع وأما ثانيا فله تقدير تسليم انهم لم يدركوا القصة يكون من شئ أصح مما هي عليه وهو وجه لا يحمّل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتا نقل متواترا فقيه أيضا نظرا لان التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا أيضا يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعين في السفر ركعتين آخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتي فلا تعارض وأما الحنفية على قاعدتهم فيما اذا عارض رأي الصحابي روايته بانهم يقولون العبرة بما رأى لا بما روى وخالفوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة انها كانت تتم في السفر فدل ذلك على ان المروي عنها غير ثابت والجواب عنهم ان عروة الراوي عنها قد قال لما سئل عن اتسامها في السفر انها تأولت كما تأول عثمان فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها فروايتها صحيحة ورأيها مبني على ما تأولت والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة ان الصلوات فرضت لیسلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وأطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وترك صلاة الفجر أطول القراءة وصلاة المغرب لانها توتر النهار اهـ ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ مما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقبل كان قصر الصلاة في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره الدوالي وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعلم أو نحوه وقيل بعد الهجرة بربيعين يوما فعلى هذا المراد بقول عائشة فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لانها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة فالبحث فيه يجي ان شاء الله تعالى في صلاة الخوف (فائدة) ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كن وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحربي الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى فاقروا وما تيسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستكثر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على أن قوله تعالى فاقروا وما تيسر منه انما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة والاسراء كان بمكة قبل ذلك اهـ وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهرا في الاستقبال فكانه سبحانه وتعالى امن عليهم بتجليل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم والله أعلم

عن عائشة أم المؤمنين
قالت فرض الله الصلاة
حين فرضها ركعتين ركعتين
في الحضر والسفر فأقرت
صلاة السفر وزيد في
صلاة الحضر

﴿أبواب ستر العورة﴾

﴿قوله باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة الحديث وفيه فقرات خذوا زينتكم ووقع في تفسير طاوس قال في قوله تعالى خذوا زينتكم قال الثياب وصله البيهقي ونحوه عن مجاهد ونقل ابن خزم الا اتفاق على أن المراد ستر العورة ﴿قوله ومن صلى ملتجئاً في ثوب واحد﴾ هكذا ثبت للمستمل وحده هنا وسيأتي قريباً في باب مفرد وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلمة المعلق بهـ كما سيظهر من سياقه ﴿قوله ويذكر عن سلمة﴾ قد بين السبب في ترك جزمه به بقوله وفي اسناده نظر وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله إنى رجل أتصلي فأصلي في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة ورواه البخاري أيضاً عن اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الاسناد رجلاً ورواه أيضاً عن مالك بن اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة فأختم أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي متصل الاسناد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهما فهذا وجه النظر في اسناده وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهداً لاتصالها وطريق عطاء أخرجهما أيضاً أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزومياً وهو غير التيمي بالتردد نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محفوظاً فثبت على بعد أن يكونا جميعاً روايا للحديث وحله عنهما الدراوردي والافذ كرمحمد فيسه شاذ والله أعلم ﴿قوله يزره﴾ بضم الزاي وتشديد الراء أى يشدا زره ويجمع بين طرفيه لالتباعد وعورته ولولم يمكنه ذلك إلا بان يغرزي طرفيه شوكة يستمسك بها وذكر المؤلف حديث سلمة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها ﴿قوله ومن صلى في الثوب﴾ يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفيه أذى وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق ﴿قوله ما لم يرفيه أذى﴾ سقط لفظ فيه من رواية المستمل والمجوى ﴿قوله وأمر النبي صلى الله عليه وسلم﴾ أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بعث على في حجة أبي بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالامر وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه لا يجمع هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا منع فيه التعري فالصلاة أولى إذ بشرط فيما ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية المتفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولا يقتصر إلى النية وإمكان العاجز العريان ينتقل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود والجواب عن الأول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فإنه لا يقتصر للنية وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسبيح فإنه يصلى ساكناً ﴿قوله حدثنا يزيد بن إبراهيم﴾ هو التستري ومحمد هو ابن سيرين والاسناد كله بصريون وكذا المعلق بهـ ﴿قوله أمرنا﴾ بضم الهمزة ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأنهم من هذا السياق في باب شهود

﴿باب﴾ وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ومن صلى ملتجئاً في ثوب واحد ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يزره ولو بشوكة في اسناده نظر ومن صلى في الثوب الذي يجامع فيه ما لم يرفيه أذى وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يطوف بالبيت عريان حدثنا موسى بن اسمعيل قال حدثنا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن عطاء قال قال أم عطية قالت أمرنا أن نخرج الحبيض

الحائض العيسدين وتقدم الكلام عليه ثم ((قوله يوم العيدين)) وفي رواية المستملى والكشميهني يوم
 العيد بالافراد ((قوله ويعتزل الحيض عن مصلاهن)) أي النساء اللاتي لسن بحيض والمستملى عن
 مصلاهن على التغليب والكشميهني عن المصلى والمراد به موضع الصلاة ودلالته على الترجمة من جهة
 نأ كيد الامر بالبس حتى بالعارية للخروج الى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى ((قوله وقال
 عبد الله بن رجاء)) هو الغداني بضم الميم وتخفيف المهملة وبعد الانفون هكذا في أكثر ايات
 ووقع عند الاصيل في عرضه على أبي زيد عكة حدثنا عبد الله بن رجاء قال وفي بعض النسخ عن أبي زيد
 وقال عبد الله بن رجاء كما قال السابقون (قلت) وهذا هو الذي اعتمدته أصحاب الاطراف والكلام على
 رجال هذا الكتاب وعمران المذكور هو القطان وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين
 بعد اثبات أم عطية له فبطل ما تخيله بعضهم من أن محمد بن النعمان من أخته حفصة عن أم عطية وقد رويناه
 موصولا في الطبراني الكبير حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجاء والله أعلم ((قوله باب عقد
 الازار على القفا)) هو بالقصر ((قوله وقال أبو حازم)) هو ابن دينار وقد ذكره بقائه موصولا بعد قليل
 ((قوله صاوا)) بلفظ الماضي أي الصحابة وفاقدي جمع ما قد وحذفت النون للاضافة وهو في موضع الحال
 وفي رواية الكشميهني فاقدا وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عاقدا واما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن
 لهم سراويل ثلاث فكان أحدهم يعقد ازاره في قفاه ليكون مستورا اذا ركع وسجد وهذه الصفة صفة أهل
 الصفة كما سيأتي في باب نوم الرجال في المسجد ((قوله حدثني واقد)) هو أخو حاتم بن محمد الرازي عنه
 ومحمد أبوهما هو ابن زيد بن عبد الله بن عمرو وواقدا محمد بن المنكدر مديان تابعيان من طبقة واحدة
 ((قوله من قبل)) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة قفاه ((قوله المشجب)) بكسر الميم وسكون الميم
 وفتح الجيم بعد هام واحدة هو عيدان تضرع رؤسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وغيرها وقال ابن
 سيدة المشجب والشجائب خشبات ثلاث يعلق عليها الراوي دلوه وسقاه ويقال في المثل فلان كالشجب من
 حيث قصده وجسده ((قوله فقال له قائل)) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت
 وسياق قريب أن سعيد بن الحرث سأله عن هذه المسئلة ولعلها ما جيعا سألها وسياق في باب
 الصلاة بغير رداء من طريق ابن المنكدر أيضا فقلنا يا أبا عبد الله فقل السؤال تعدد وقال في جواب ابن
 المنكدر فأحييت أن يراني الجهال مثلكم وعرف به أن المراد بقوله هنا حق أي جاهل والحق وضع الشيء
 في غير موضعه مع العلم بجهله قاله في النهاية والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة
 في الثوبين أفضل فكأنه قال صنعته عبد البيان الجواز اما ليقصد بي الجاهل ابتداء أو ينكر على
 فاعلم ان ذلك جائز واما غلطهم في الخطاب زجرا عن الإنكار على العلماء ولجشهم على البحث عن الامور
 الشرعية ((قوله وأينا كان له)) أي كان أكثرنا في عهده صلى الله عليه وسلم لا يملك الا الثوب الواحد
 ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه فدل على الجواز وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية
 الاخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بيان الجواز به أو وقع في النفس
 لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله ونفي ذلك على الكرماني فقال دلالة أي الحديث الاخير على
 الترجمة وهي عقد الازار على القفا اما لانه مخروم من الحديث السابق أي هو طرف من الذي قبله واما لانه
 يدل عليه بحسب الغالب اذ لو لا عقده على القفا لما ستر العورة غالبا اه ولو تأمل لفظه وسياقه بعد غمانية
 أبواب لعرف اندفاع احتماليه فانه طرف من الحديث المذكور هناك لا من السابق ولا ضروره ان
 ماداه من الغلبة فان لفظه وهو يصلي في ثوب ملتصقه به وهي قصه أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعا
 فالتخف به وكان في الاولى ضيقا فعده وسياق ما يؤيده هذا التفصيل قريبا ((فائدة)) كان الخلاف في
 منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال لا تضلن في ثوب واحد
 وان كان أوسع ما بين السماء والارض ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الامر على

يوم العيدين وذوات
 الخدور فيشهدن جماعة
 المسابن ودعوتهم ويعتزل
 الحيض عن مصلاهن
 قالت امرأة يارسول الله
 احسدنا لبس لها جلباب
 قال لبسها صاحبها من
 جلبابها او قال عبد الله بن
 رجاء حدثنا عمران قال
 حدثنا محمد بن سيرين قال
 حدثنا أم عطية سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بهذا ((باب عقد الازار
 على القفا في الصلاة وقال
 أبو حاتم عن سهل صلوات
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فاقدي أزرهم على
 عواتقهم حدثنا أحمد بن
 يونس قال حدثنا حاتم بن
 محمد قال حدثني واقد بن
 محمد عن محمد بن المنكدر
 قال صلى جابر في ازار قد
 عقده من قبل قفاه وثيابه
 موضوعة على المشجب
 قال له قائل تصلي في ازار
 واحد فقال اغماصت
 ذلك ايراني أحق مثلثا وأينا
 كان له ثوبان على عهده
 النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا طرف أبو مصعب قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر قال رأيت جابر بن عبد الله يصلي في ثوب واحد وقال
وأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب ((باب)) الصلاة في الثوب الواحد ملتخفا قال الزهري في حديثه الملتحف المتوشع وهو
الخائف بين طرفيه على عاتقه ٣٢٠ وهو الاشتغال على منكبيه قال وقالت أم هانئ التحف النبي صلى الله عليه وسلم بثوب

الجواز ((قوله حدثنا طرف)) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك مدني هو وباقي رجال اسناده
وقد شاركه أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري في صحة مالك وفي رواية الموطأ عنه عنه وفي كنيته لم يكن
أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ومطرف بالعكس ((قوله باب الصلاة في الثوب الواحد ملتخفا))
لما كانت الأحاديث الماضية في الاقتصاد على الثوب الواحد مطلقا أردفها بما يدل على أن ذلك يختص
بحال الضيق أو بحال بيان الجواز ((قوله قال الزهري في حديثه)) أي الذي رواه في الالتفاف والمراد
أما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند
أحمد وغيره والذي يظهر أن قوله وهو الخائف إلى آخره من كلام المصنف ((قوله وقالت أم هانئ)) سيأتي
حديثها موصولا في آخر الباب لكن ليس فيه وخالف بين طرفيه وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة
عنها ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق ((قوله حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة))
هذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن لم يكن له صورته إلا أن أعلى ما يقع للخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان
فإن كان الصحابي برويه عن النبي صلى الله عليه وسلم فحينئذ هو جديقه صورة الثلاثيات وإن كان برويه عن
صحابي آخر فلا يمكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين وهكذا تقول بالنسبة
إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم وإن رواه عن تابعي آخر
فله حكم العلو لا صورة الثلاثيات كهذا الحديث فإن هشام بن عروة من التابعين لكنه حدث هذا عن تابعي
آخر وهو أبو هريرة فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان ثلاثيا والحاصل
أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم ثم أورد المصنف الحديث المذكور بنزول درجة من رواية
يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور وفائدة ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي
صلى الله عليه وسلم بفعل ما نقل عنه أولا بالصورة المحتملة وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والددة
الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتق
النبي صلى الله عليه وسلم على أن الإسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى
وفيه جميع الزيادة فكان عبيد الله حدث به البخاري مختصرا وفائدة إيراد المصنف الحديث المذكور
ثالثا بالنزول أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه بأن عمر أخبره ووقع في
الروايتين الماضيتين بالنعنة وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير ((قوله مشغلا
به)) بالنصب للذكر على الحال وفي رواية المستمل والجوى بالجر على المجاورة أو الرفع على الخلف قال ابن
بطل فائدة الالتفاف المذكور أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع ولا يسقط الثوب عند
الركوع والسجود ((قوله عن أبي النضر)) هو المدني وأبو هريرة تقدم ذكره في العلم وعرف هنا بأنه مولى
أم هانئ وهناك بأنه مولى عقيل وهو مولى أم هانئ حقيقة وأما عقيل فليكونه أخاها فنسب إلى ولاته مجازا
بأنه مولى أم هانئ أو لكونه كان يكثر لازمة عقيل كما وقع لمعمر بن عبد الله بن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل
هذا الحديث في الفصل في باب التستر ويأتي الكلام عليه أيضا في صلاة الفصح وموضع الحاجة منه هنا
أن أم هانئ وصفت الالتفاف المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه الخائف بين طرفي الثوب على العاتقين
في الرواية المعلقة قبل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة ((قوله زعم ابن أبي)) هو علي بن أبي طالب وفي
رواية الجوى ابن أبي وهو صحيح في المعنى فإنه شقيقها وزعم هنا معني ادعى وقولها قاتل زجلا فيه إطلاق
اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل ((قوله فلان بن هبيرة)) بالنصب على البدل أو الرفع على الخلف

وخالف بين طرفيه على
عاتقه * حدثنا عبيد الله
ابن موسى قال حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه
عن عمر بن أبي سلمة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في ثوب واحد قد
خالف بين طرفيه * حدثنا
محمد بن المنثري قال حدثنا
يحيى قال حدثنا هشام قال
حدثني أبي عن عمر بن أبي
سلمة أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي في
ثوب واحد في بيت أم سلمة
قد ألقى طرفيه على عاتقه
* حدثنا عبيد بن اسمعيل
قال حدثنا أبو أسامة عن
هشام عن أبيه أن عمر بن
أبي سلمة أخبره قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي في ثوب واحد
مشغلا به في بيت أم سلمة
وأضاء طرفيه على عاتقه
* حدثنا اسمعيل بن أبي
أويس قال حدثني مالك
عن أبي النضر مولى عمر بن
عبيد الله أن أبا هريرة مولى
أم هانئ بنت أبي طالب
أخبره أنه سمع أم هانئ
بنت أبي طالب تقول ذهبت
إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام الفتح فوجدته
يغتسل وطاقمه ابنته
تستره قالت فسلمت عليه

فقال من هذه فقلت أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال مرحبا بأم هانئ فلما فرغ من غسله قام فصلى ثماني ركعات ملتخفا *
في ثوب واحد فلما انصرف قالت يا رسول الله زعم ابن أبي أنه قاتل زجلا قد أجرتة فلان بن هبيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرتنا من
أجرت يا أم هانئ قالت أم هانئ وذلك فصح * حدثنا عبيد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سفيان بن عيينة عن أبي هريرة

وعند أحدهما الطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ أتي أجرت جوين لي قال أبو العباس بن
 شريح وغيره مما جعده بن هبيرة وورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبل إلا أمان
 فأجارتهما أم هانئ وكانا من أحمائها وقال ابن الجوزي إن كان ابن هبيرة منهما فهو جعده كذا قال وجعده
 معدود فيمن له رؤية ولم تصح له حكمة وقد ذكره من حيث الرواية في السابعة البخاري وابن حبان وغيرهما
 في كيف يتيمأمن هذه سبيله في صغر السن إن يكون عام الفخ مقلدا حتى يحتاج إلى الأمان ثم لو كان ولد أم
 هانئ لم يهتم على بقائه لأنها كانت قد أسلمت وهر بزوجها وترك ولدها عندها وجوز ابن عبد البر أن
 يكون ابننا هبيرة من غيرهما مع نقله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا الهبيرة ولدا من غير أم هانئ وجزم ابن
 هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجارتهما أم هانئ هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية الخزرجي وميان
 وروي الأزرقي بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنها الحرث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة
 وحكي بعضهم أنهم الحرث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب وليس بشيء لأن هبيرة هرب عنده ففتح مكة إلى
 نجران فلم يرل بها مشركا حتى مات كذا جزم به ابن اسحق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجارته أم هانئ وقال
 الكرماني قال الزبير بن بكار فلان بن هبيرة هو الحرث بن هشام انتهى وقد تصرف في كلام الزبير وانما وقع
 عند الزبير في هذه القصة موضع فلان بن هبيرة الحرث بن هشام والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذف
 كأنه كان فيه فلان بن عم هبيرة فسقط لفظ عم أو كان فيه فلان فرب هبيرة فتغير لفظ قريب بلفظ ابن
 وكل من الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقريبه
 لكون الجميع من بني مخزوم وسبب أني الكلام على ما يتعلق بآمان المرأة في آخر كتاب الجهاد إن شاء الله
 تعالى ((قوله أن سألنا)) لم أقف على اسمه لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفى في كتابه المبسوط
 أن السائل ثوبان ((قوله أولئككم)) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الأخبار عما هم عليه من قلة الثياب
 ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفتوى كأنه يقول إذا علمتم أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس
 لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة به وقال
 الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب الواحد لمكرهت لمن لا يجد إلا ثوبا واحدا انتهى وهذه
 الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة
 ((فائدة)) روي ابن حبان هذا الحديث من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب لكن قال في الجواب ليتوضغ
 به ثم يصل فيه فيصنع أن يكونا حديثين أو حديثا واحدا فرفقه إلّا واقوه والظاهر وكأن المصنف أشار
 إلى هذا لذكره التوضغ في الترجمة والله أعلم ((قوله باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على ما تقيبه)) أي
 بعضه في رواية طائفة بالأفراد والعائق هو ما بين المشككين إلى أصل العنق وهو مذكور وحكي تأنيثه ((قوله
 لا يصل)) قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين بإثبات الباء ووجهه أن لانا فية وهو خبر بمعنى النهي (قلت)
 ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعي عن مالك بلفظ لا يصل بغير ياء ومن طريق عبد الوهاب
 ابن عطاء عن مالك بلفظ لا يصلين بزيادة نون التأكيذ ورواه الأشعري عن طريق الثوري عن أبي الزناد
 بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قوله ليس على ما تقيبه شيء)) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن
 أبي الزناد منه شيء والمراد أنه لا يتر في وسطه ويشد طرف الثوب في حقويه بل يتوضغ به على ما تقيبه
 ليحصل الستر لجزم من أعالي البدن وإن كان ليس بعورة أو يكون ذلك أمكن في ستر العورة ((قوله حدثنا
 شيبان)) هو ابن عبد الرحمن ((قوله سمعته)) أي قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد هل سمعته ابتداء أو جواب
 سؤال منه هذا ظاهر هذه الرواية وأخرجه الأشعري عن مكى بن عبدان عن حماد بن السلمي عن أبي
 نعيم بلفظ سمعته أو كتب به إلى فصل التردد بين السماع والكتابة قال الأشعري ولا أعلم أحدا ذكر فيه
 سماع يحيى من عكرمة انتهى بالجزم قال وقدر وناه من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في السماع
 أو الكتابة أيضا (قلت) قد رواه الحرث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان نحوه ورواية

أن سألنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 الصلاة في ثوب واحد
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أولئككم
 ثوبان ((باب)) إذا صلى
 في الثوب الواحد فليجعل
 على ما تقيبه * حدثنا أبو
 حاتم عن مالك عن أبي
 الزناد عن عبد الرحمن
 الأعرابي عن أبي هريرة
 قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يصل أحدكم
 في الثوب الواحد ليس
 على ما تقيبه شيء * حدثنا
 أبو نعيم قال حدثنا شيبان
 عن يحيى بن أبي كثير عن
 عكرمة قال سمعته أو
 كنت سأله قال سمعته أبا
 هريرة يقول

أشهداني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى في ثوب قليل خالف بين طرفيه
 * (باب) * إذا كان الثوب ضيقا * حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا فلان بن سليمان عن سعيد بن الحرث قال سألت أبا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فخرجت ليلة إلهام امرئ فوجدته يصلي وعلى ثوب واحد فاشفقت به وصليت إلى جانبه فلما انصرف قال ما السرى يا جابر فآخبرته بها حتى فلما فرغت قال ما هذا الاشتغال الذي رأيت قلت كان ثوب قال فإن كان واسعا فالتحق به وإن كان ضيقا فاتز به * حدثنا سعد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال كان رجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم حاقدي أزهرهم على أعناقهم كهبة الصبيان وقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يستوي الرجال جالوسا * (باب) * الصلاة في الجبة الشامية

البخاري قال سمعته أو كنت سألته فسمعته أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله أشهد) ذكره تأكيده لحفظه واستحضاره (قوله من صلى في ثوب) زاد الكشيته واحدا ولا اتته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تيسر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتق كذا قال الكرماني وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه المصنف كعادته فعند أحمد من طريق ميمون عن يحيى فيه فليخالف بين طرفيه على عاتقيه وكذا لا سماعي وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان وقد جمل الجهم وهذا الأمر على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله من الشرائط وعنه نصح ويأثم جعله واجبا مستقلا وقال الكرماني ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منه قد على جواز تركه كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووي من حكاية ما نقلناه عن أحمد وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا وقد تقدم ذلك قبل بياب وعقد الطحاوي له باب في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ونقله غيره عن ابن وهب وابن جبر وجع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مشتملا فان ضاق اتزر ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال ومعلوم أن الطرف الذي هو لا يسره من الثوب غير متسع لأن يتزر به ويفضل منه ما كان لهاته وفيما قاله تظرو لا يخفى والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك تظهر مناسبة تعقيب بياب إذا كان الثوب ضيقا (قوله في بعض أسفاره) عينه مسلم في رواية من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن جابر غزوة بواط وهو يضم الموحدة وتخفيف الواو وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وسلم (قوله لبعض أمري) أي حاجتي وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجابر بن صخراتيه المأه في المنزل (قوله ما السرى) أي ما سبب سرالك أي سيرك في الليل (قوله ما هذا الاشتغال) كأنه استفهام إنكار قال الخطابي الاشتغال الذي أنكره هو أن يدبر الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده (قلت) كأنه أخذ من تفسير العلماء على أحد الأوجه لكن بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتوافق أي انحنى عليه كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصرسا ثم انحنى ليستتر فاعلمه صلى الله عليه وسلم بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعا فاما إذا كان ضيقا فانه يجوز أن يتزر به لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج إلى التوافق المغاير للاعتدال المأمور به (قوله كان ثوب) كذا لا يذرك وكرهية بالرفع على أن كان نامة وغيره ما بالنصب أي كان المشتمل به ثوبا زاد الأسماعيلي ضيقا (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري وأبو حازم هو ابن دينار وسهل هو ابن سعد (قوله كان رجال) التنكير فيه للتشويبع وهو يقتضي أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو في حكم التنكرة (قوله حاقدي أزهرهم على أعناقهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري حاقدي أزهرهم على أعناقهم من ضيق الأزرو يؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الاتصاف به كان أولى من الانتزار لأنه أبلغ في التستر (قوله وقال للنساء) قال الكرماني فاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم كذا جزم به وقد وقع في رواية الكشيته ويقال للنساء وفي رواية وكيع فقال قال يا معشر النساء فكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر من يقول لهن ذلك ويغلب على الظن أنه بلال وأما في النساء عن ذلك لئلا يلحقن عند رفع رؤسهن من العجود شيئا من عورات الرجال بسبب ذلك عند خوضهم وعند أحمد وأبي داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر وألفظ فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهية أن يرين عورات الرجال ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل (قوله باب الصلاة في الجبة الشامية) هذه الترجمة معقودة لجواز

وقال الحسن في الثياب
 ينسجها الجوسى لم يربها
 بأسا وقال معمر رأيت
 الزهرى يلبس من ثياب
 الين ماصيغ بالبول وصلى
 على في ثوب غير مقصور
 * حدثنا يحيى قال حدثنا
 أبو معاوية عن الأعمش
 عن مسلم عن مسروق
 عن مغيرة بن شعبه قال
 كنت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في سفر فقال
 يا مغيرة خذ الادوة فاخذتها
 فانطلق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حتى نوارى
 عنى فقضى حاجته وعليه
 حبة شامية فذهب اخرج
 يده من كها فضاقت
 فأخرج يده من أسفلها
 فصبيت عليه قنوصاً
 وضوء للصلاة ومسح على
 خفيه ثم صلى باب (باب)
 كراهية التعري في الصلاة
 * حدثنا مطرب بن الفضل
 قال حدثنا روح قال حدثنا
 زكريا بن اسحق قال حدثنا
 عمرو بن دينار قال سمعت
 جابر بن عبد الله يحدث أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان ينقل معهم
 الحجارة للكعبة وعليه
 ازاره فقال له العباس عمه
 يا ابن أخي لو حلت ازارك
 فجعلت على منكبيك دون
 الحجارة قال فله فجعله على
 منكبيه فسقط مغشياً
 عليه فمأروى به ذلك
 عرياً صلى الله عليه وسلم
 * (باب) * الصلاة في

الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عبر بالشامية من اعاد اللفظ الحديث وكانت الشام اذا ذال
 دار كقرو قد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت
 من ثياب الروم ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لبسها ولم يستفصل وروى عن أبي حنيفة
 كراهية الصلاة فيها الا بعد الغسل وعن مالك ان فعل يعيد في الوقت ((قوله وقال الحسن)) أي البصري
 وينسجها بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم ((قوله الجوسى)) كذا اللعموى والكشيمى باللفظ المفرد
 والمراد الجنس واللباقين الجوس بصيغة الجمع ((قوله لم يرب)) أي الحسن وهو من باب التجريد أو هو مقول
 الراوى وهذا الاثر وصله أبو نعيم بن حاد في نسخة المشهورة عن معمر عن هشام عنه واقظه لا بأس بالصلاة
 في الثوب الذي ينسجها الجوسى قبل ان يغسل ولا ينعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن لا بأس
 بالصلاة في رداء اليهودى والنصرانى وكرو ذلك ابن سيرين ورواه ابن أبي شيبة ((قوله وقال معمر)) وصله
 عبد الرزاق في مصنفه عنه وقوله بالبول ان كان للجنس فمحمول على انه كان يغسله قبل لبسه وان كان للعهد
 فالمراد ببول ما يؤكل لحمه لانه كان يقول بطهارته ((قوله وصلى على في ثوب غير مقصور)) أي خام والمراد انه
 كان جديداً لم يغسل روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال رأيت علياً صلى وعليه قميص كرايس غير
 مغسول ((قوله حدثنا يحيى)) هو ابن موسى البلخى قال أبو علي الجبائى روى البخارى في باب الجبة الشامية
 وفي الجناز وفي تفسير الدخان عن يحيى بن عمار عن أبي معاوية عن قنصل بن السكن الذي في الجناز يحيى
 ابن موسى قال ولم أجد الا آخرين منسوبين لاحد (قلت) فينبغي جل ما أهمل على ما بين وقد جزم أبو نعيم
 بأن الذي في الجناز هو يحيى بن جعفر اليكندى وذكر الكرماني انه رأى في بعض النسخ هنا مثله (قلت)
 والاول اربع لان أبا علي بن شويه وافق ابن السكن عن القبري على ذلك في الجناز وهذا أيضاً رأيت
 بخط بعض المتأخرين يحيى هو ابن بكير وأبو معاوية هو شيان التميمى وليس كما قال فليس يحيى بن بكير عن
 شيان رواية بعد أن ردوا الكرماني يحيى بن ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال وأبو معاوية يحتمل
 ان يكون شيان التميمى وهو هيب فان كلام من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور وجزم أبو نعيم وكدنا
 خلف في الاطراف ونسبها المازى بأن الذي في الجناز هو يحيى بن يحيى وما قدمناه عن ابن السكن يرد عليهم
 وهو المعتمد ولا سيما وقد وافقه ابن شويه ولم يختلفوا في ان أبا معاوية هنا هو الضرب ((قوله ومسلم)) هو أبو
 الضمى وقد تقدم الكلام على فوائده حديث المغيرة في باب المسح على الخفين ((قوله باب كراهية التعري في
 الصلاة)) زاد الكشيمى والجوى وغيرها ((قوله حدثنا روح)) هو ابن عبادة ((قوله ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان ينقل معهم)) أي مع قريش لما بنوا الكعبة وكان ذلك قبل البعثة فرواية جابر لذلك من
 مسابيل الصحابة فاما ان يكون مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك
 من الصحابة والذي يظهر انه العباس وقد حدث به عن العباس أيضاً انه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبرانى
 وفيه فقام فأخذ ازاره وقال نهيتم ان أمشى عرياً نارسياً ذكره في كتاب الحج مع بقية فوائده في باب
 بنيان الكعبة ان شاء الله تعالى ((قوله فجعلت)) أي الازار والكشيمى في جعلته وجواب لو وجد ان
 كانت شرطية وتقديره ان كان أسهل عليك وان كانت للثمن فلا حذف ((قوله قال فله)) يحتمل ان يكون
 مقول جابر أو مقول من حدثه به ((قوله فأروى)) بضم الراء بعدها همزة مكسورة ويجوز كسر الراء بعدها
 مدة ثم همزة مفتوحة وفي رواية الاسماعيلي فلم يتعر بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة
 الا خبره لانها تناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصوناً عما يستفح
 قبل البعثة وبعدها وفيه النسي عن التعري بحضرة الناس وسياق ما يتعلق بالحلوة بعد قليل وقد ذكر ابن
 اسحق في السيرة أنه صلى الله عليه وسلم تعري وهو صغير عند حلجة فليكنه لا كم فلم يعد تعري وهذا ان ثبت
 حمل على في التعري بغير ضرورة عادية والذي في حديث الباب على الضرورة العادية والثنى فيها على
 الاطلاق أو يتقيده بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الاهل أحياناً ((قوله باب الصلاة في القميص

والسراويل) قال ابن سيدة السراويل فارسي معرب يذكروني وثق ولم يعرف أبو حاتم السجستاني
التذكير والاشهر عدم صرفه ((قوله والتبان)) بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل الا
انه ليس له رجلان وقد يتخذ من جلد ((قوله والقباء)) بالقصر وبالمد قيل هو فارسي معرب وقيل عربي
مشتق من قبوت الشيء اذا ضمت أصابعك عليه سمى بذلك لانضمام أطرافه وروى عن كعب ان أول من
لبسه سليمان بن داود عليه السلام ((قوله عن محمد)) هو ابن سيرين ((قوله قام رجل)) تقدم أنه لم يسم
وتقدم الكلام على المرفوع منه ((قوله ثم سأل رجل عمر)) أي عن ذلك ولم يسم أيضا ويحتمل أن يكون
ابن مسعود لانه اختار هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا نكره وقال ابن
مسعود انما كان ذلك وفي الثياب قلة فقام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر
أخرجه عبد الرزاق ((قوله جمع رجل)) هو بقرينة قول عمر وأورده بصيغة الخبر وهو انه الاصر قال ابن بطال
يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنير الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال ان جمع رجل عليه ثيابا به خسن
ثم فصل الجميع بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضمن هذا الحديث فائدة بين احداهما أو ردا الفعل
الماضي بمعنى الامر وهو قوله صلى والمعنى ليصل ومثله قولهم اتقى الله عبدا والمعنى ايتق ثانيا حاذف حرف
الاعطف فان الاصل صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقيص ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لم تصدق امرؤ من
ديناره من درهمه من صاع عمره انتهى فحصل في كل من المسئلةين توجيهان ((قوله قال وأحسبه)) قائل
ذلك أبو هريرة والضمير في أحسبه راجع الى عمر وانما لم يحصل الجزم بذلك لا مكان ان عمر أهمل ذلك لأن
التبان لا يستر العورة كلها بناء على أن الفخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص وأما مع
الرداء فقد لا يحصل ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضي ذكر هذه الصورة وان السترة قد يحصل
بها اذا كان الرداء سابغا ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط
لانها محل ستر العورة وقدم أسترها وأكثرها استعما لاهم وضم الى كل واحد واحد اخرج من ذلك تسع
صور ومن ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد اظهر في ذلك بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه وفي هذا الحديث دليل
على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الاقتصار على الثوب الواحد كان اضيق الحال وفيه ان الصلاة
في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنفي الخلاف في ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد
تفهم اثباته لانه لما حكى عن الائمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبين
وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة يعسر في الوقت الا ان كان صفيقا وعن بعض
الحنفية يكرهه ((فائدة)) روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسمعيل بن علف عن أبي ب فادرج
الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ورواية حاد بن زيد هذه المفصلة أصح وقد وافقه على ذلك حاد بن سلمة
فرواه عن أبي وهشام وحبيب وطاسم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضا وأخرج مسلم حديث
ابن علف فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن تصرفه والله أعلم ((قوله حدثنا طاسم
ابن علي)) هو الواسطي ((قوله سأل رجل)) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم وأخرنا الكلام عليه الى
موضعه في الطبع وموضع الحاجة منه هنا ان الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من الخيط
لامر المحرم باجتنب ذلك وهو مأثور بالصلاة ((قوله حتى يكونا)) في رواية الجوى والمستمل حتى يكون
بالافراد أي كل واحد منهما ((قوله وعن نافع)) معطوف على قوله عن الزهري وذلك بين في الرواية الماضية
في آخر كتاب العلم فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق
الزهري عكس ما هنا وزعم البكر ماني ان قوله وعن نافع تعليق من البخاري وقد قدمنا ان التجاوزات
العقلية لا يليق استعما لها في الامور العقلية والله الموفق ((قوله باب ما يستر من العورة)) أي خارج الصلاة
والظاهر من تصرف المصنف انه يرى أن الواجب ستر السواطين فقط وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من
التفصيل وأول آحاديث الباب يشهد له فانه قيد النهي عما اذا لم يكن على الفرج شيء أي يستره ومقتضاه ان

والسراويل والسراويل والقباء) * حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا حاد
ابن زيد عن أبي ب عن محمد
عن أبي هريرة قال قام
رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم فسأله عن
الصلاة في الثوب الواحد
فقال أو كلكم يجحدون
ثم سأل رجل عمر فقال اذا
وسع الله فأوسعوا جمع رجل
عليه ثيابا صلى رجل في
ازار ورداء في ازار وقيص
في ازار وقيص في سراويل
ورداء في سراويل وقيص
في سراويل وقيص في تبان
وقيص في تبان وقيص قال
وأحسبه قال في تبان ورداء
* حدثنا طاسم بن علي قال
حدثنا ابن أبي ذئب عن
الزهري عن سالم عن ابن
عمر قال سأل رجل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال ما يلبس المحرم فقال
لا يلبس القميص ولا
السراويل ولا البرنس ولا
ثوباه زعفران ولا
ورس فمن لم يجد الثوبين
فليلبس الخفين وليقطعهما
حتى يكونا أسفل من
الكعبين * وعن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثله * (باب
ما يستر من العورة)
* حدثنا قتيبة بن سعيد قال
حدثنا ليث عن ابن شهاب

الفرج اذا كان مستورا فلا نهى (قوله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود (عن أبي سعيد) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريح كما أخرجه المصنف في اللباس ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن الليث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وسياقه أتم وفيه النهي عن الملامسة والمناينة أيضا وفيه تفسير جميع ذلك ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بن خور واية يونس لكن بدون التفسير والطرق الثلاثة صحيحة وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث به عن كل منهم بمفرده (قوله عن اشتغال الصماء) هو بالصاد المهملة والمد قال أهل اللغة هو أن يخلل جسمه بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبق ما يخرج منه يده قال ابن قتيبة سميت صماء لأنه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق وقال الفقهاء هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديًا قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكررها ثلاثا يعرض له حاجة فيتعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة (قلت) ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور وفيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء ولفظه والصماء أن يجعل ثوبه على أحد جانبيه فيبدو أحد شقيه وعلى تقدير أن يكون موقوفًا فهو حجة على الصحيح لأنه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر (قوله وأن يحتجب) الاحتباء أن يقعد على أليته وينصب ساقيه ويلف عليه ثوبا يقال له الطبوة وكانت من شأن العرب وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري (قوله عن يمينين) بفتح الموحدة ويجوز كسرهما على إرادة اليمينين واللامس بكسر أوله وكذا التباد وأوله فون ثم موحدة خفيفة وآخره مجمعة وسيأتي تفسيرهما في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى والمطابق في الاحتباء هنا محمول على المقيّد في الحديث الذي قبله (قوله حدثنا امحق) كذا اللام أكثر غير منسوب وردده الحفاظ بن ابن منصور وبين بن راهويه ووقع في نسخة من طريق أبي ذر اسحق بن إبراهيم قتل ابن راهويه اذ لم ير البخاري عن امحق بن أبي اسرائيل واسمه ابراهيم شيئا ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) أي بن سعد ورواه هذا الاسناد سوى صحابيه وشيخ المصنف زهر بن يون وهم أربعة (قوله أن لا يحج) كذا اللام أكثر ولا كشيميني إلا لا يحج باداة الاستفتاح قبل حرف النهي وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة بغير رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الأزار على الفقا وقوله هنا (ملتحفاه) كذا اللام أكثر بالنصب على الحال والمستمل والجسوى ملتحف بالرفع على الحذف وفي نسخة عنهما بالجسر على المماورة وقوله في آخره يصلي كذا في رواية الكشي يني يصلي هكذا وقوله انطهال مثلكم لفظ المثل مفرد لكنه اسم جنس فلذلك طابق لفظ الجهال وهو جمع أو اكتسب الجمعية من الإضافة (قوله باب ما يد كرفي الفخذ) أي في حكم الفخذ ولا كشيميني من الفخذ (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط من رواية الأكثر (قوله ويروي عن ابن عباس) وصله الترمذي وفي أسناده أبو يحيى القتات بقاء ومثنان وهو ضعيف مشهور بكنيته واختلاف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهر هادي شار (قوله وجرهه) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه المصنف في التاريخ للاضطراب في أسناده وقد ذكرت كثيرا من طرقه في تعليق التعليق (قوله ومحمد بن جحش) هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب إلى جده له ولأبيه عبد الله حجة وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته وكان محمد صغيرا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه وذلك بين في حديثه هذا فتمدح وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاصل في المستدرک كلهم من طريق اسمعيل بن جعفر

وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء * حدثنا قبيصة ابن عقبة قال حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعتين من اللباس والنباذ وأن يشتمل الصماء وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد * حدثنا اسحق قال حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال نهى أبو بكر في تلك الطبقة في مؤذنين يوم النحر تؤذن بمني أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال حميد بن عبد الرحمن ثم أورد في رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا فأمروا أن يؤذن ببراءة قال أبو هريرة فاذن معنا على في أهل منى يوم النحر ولا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان * (باب الصلاة بغير رداء) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني ابن أبي الموالى عن حميد بن المنذر قال دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتصقا به ورواه موضوع فلما

انصرف قلنا يا أبا عبد الله تصلي ورواؤك موضوع قال نعم أحببت أن يرا في الجهال مثلكم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي كذا * (باب ما يد كرفي الفخذ) * ويروي عن ابن عباس وجرهه محمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة

وقال أنس حشر النبي
 صلى الله عليه وسلم عن
 نفسه وحديث أنس
 أسند وحديث جرهد
 أحوط حتى يخرج من
 اختلافهم وقال أبو موسى
 غطي النبي صلى الله عليه
 وسلم ركبته حين دخل
 عثمان وقال زيد بن ثابت
 أنزل الله على رسوله صلى
 الله عليه وسلم ونفذه على
 نخذي فقلت على حتى
 نخت أن نرض نخذي
 * حديثنا يعقوب بن
 إبراهيم قال حدثنا اسمعيل
 ابن عليه قال حدثنا عبد
 العزيز بن صهيب عن
 أنس أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم غزا خيبر
 فصلى بنا عندها صلاة الغداة
 بغلس فركب نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وركب أبو
 طلحة وأبو رديف أبي طلحة
 فأجرى نبي الله صلى الله
 عليه وسلم في رفاق خيبر
 وإن ركبتي لتمس نخذي
 الله صلى الله عليه وسلم ثم
 حشر الأزارع عن نخذه حتى
 أني أنظر إلى بياض نخذي
 نبي الله صلى الله عليه
 وسلم

عن العلامة بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم ولم وأنا معه على
 معمر ونفذه مكشوقتان فقال يا معمر غط عليك نخذي فإن المفخذين عورة رجال الصحاح غير أبي
 كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجده فيه نص يحاسبه تعديل ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله
 ابن فضالة القرشي العسدي وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ووقع لي حديث محمد بن
 جحش سلسلة بالحمديين من ابتدائه إلى انتهائه وقد أمليت في الأربعين المتباينة ((قوله وقال أنس
 حشر)) بمهمات مفتوحات أي كشف وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي فريبا
 ((قوله وحديث أنس أسند)) أي أصح اسنادا كانه يقول حديث جرهد ولو قلنا بجحشته فهو مخرج
 بالنسبة إلى حديث أنس ((قوله وحديث جرهد)) أي ومعه (أحوط) أي للدين وهو يحتمل أن يريد
 بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله حتى يخرج من اختلافهم وبخبر في روايتنا مضبوطة
 بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء ((قوله وقال أبو موسى)) أي الأشعري والمذكور
 هنا من حديثه طرف من قصة أوردها المصنف في المناقب من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان
 النهدي عنه فذكر الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف
 عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها وعرف به هذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن
 هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم وأنه دخل حديث في حديث وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث
 عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفا عن نخذه أو ساقيه الحديث وفيه
 فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحد بلطف كاشفا عن نخذه من غير تردد وله من حديث حفصة مثله
 وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حديثي
 حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين نخذه فدخل أبو بكر
 الحديث وقد بان بما قد مناه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في أحدهما
 كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والاولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والآخرى من
 رواية عائشة ووافقتا حفصة ولم يذكرهما البخاري ((قوله وقال زيد بن ثابت)) هو أيضا طرف من
 حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في قول تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين
 الآية وقد اعترض الاسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة لأنه ليس فيه التصريح
 بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لانا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد يخبر عنه
 بأنه معروف الموضوع بخلاف الثوب انتهى والظاهر أن المصنف عساه بالاصل والله أعلم ((قوله أن ترض))
 أي تكسرو وهو يقع أوله وضم الراء ويجوز عكسه ((قوله حديثنا يعقوب بن إبراهيم)) هو الدورق ((قوله
 فصلينا عندها)) أي خارجا منها ((قوله صلاة الغداة)) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافا لمن
 كرهه ((قوله وأبو رديف أبي طلحة)) فيه جواز الإرداف ومجمله ما إذا كانت الدابة مطبقة ((قوله فأجرى
 نبي الله صلى الله عليه وسلم)) أي مركوبه ((قوله وإن ركبتي لتمس نخذي)) نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم
 حشر الأزارع عن نخذه حتى أني أنظر ((وفي رواية الكشي في لا أنظر)) إلى بياض نخذي نبي الله صلى الله
 عليه وسلم هكذا وقع في رواية البخاري ثم انه حشر والصواب انه عنده بفتح المهملة ويدل على ذلك
 تعليقه الماضي في أوائل الباب حيث قال قال أنس حشر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله
 وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فانحسر وايس ذلك مستقيم اذ لا يلزم من وقوعه كذلك
 في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه ويكتفي في كونه عند البخاري بفتحين ما تقدم من التعليق
 وقد وافق مسلما على روايته بلفظ فانحسر أحمد بن حنبل عن ابن عليه وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ
 البخاري ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه فأجرى نبي الله صلى الله
 عليه وسلم في رفاق خيبر أخر الأزار قال الاسماعيلي هكذا وقع عندني خبر بالحاء المعجمة والراء فان كان

محفوظا فليس فيه دليل على ما ترجم به وان كانت روايته هي المحفوظة فهي والله على أن الفخذ ليست بعورة انتهى وهذا مضمير منه إلى أن رواية البخاري بفتحين كما قدمناه أي كشف الأزارع عن فخذه عند سوف مر كونه لينة ~~ممكن~~ من ذلك قال القسوطي حديث أنس ومعه انه اورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد ومعه أنه يتضمن اعطاء حكم كل ظاهر شرع عام فكان العمل به أولى وأجل هذا هو مراد المصنف بقوله وحديث جرهد أحوط قال النووي ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية العورة القبل والظهر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري (قلت) في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر فقد ذكر المسئلة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ومما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث وأن ركبتي ليس بفخذ النبي صلى الله عليه وسلم إذ ظاهره أن المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الأزارع لم ينكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لأنه وإن جاز وقوعه من غير قصد يمكن لو كانت عورة لم يصر على ذلك لما كان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لما كان ممكنا ~~ممكن~~ فيه نظر من جهة أنه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهوي الصلاة وسياقه عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز بن طاهر في استمرار ذلك واللفظة فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وأن ركبتي ليس بفخذ النبي صلى الله عليه وسلم وإني لا أرى بياض فخذيه ((قوله فلما دخل القرية قال الله أكبر خربت خيبر)) قبل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيم ومكاتلهم وهي من آلات الهدم ((قوله قال عبد العزيز)) هو الراوي عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أي أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه فقالوا الحمد وسمع من بعض أصحابه عنه والخمس ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقالوا الحمد والخمس من غير تفصيل فدانت رواية ابن عليه هذه على أن في رواية عبد الوارث ادراجا وكذا وقع لحاد بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتي في آخر الصلاة الخوفي وبعض أصحاب عبد العزيز يزعمون أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخاري من طريقه أو نابتا البناني فقد أخرجه مسلم من طريقه ((قوله يعني الجيش)) تفسير من عبد العزيز أو ممن دونه وأدراجها عبد الوارث في روايته أيضا وهي الجيش خيبر إلا أنه خمسة أقسام مقدمة وساقه وقلب وخناحان وقبل من خميس الغنمية وتعقبه الأزهرى بأن الخميس انما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خيبر فبان أن القول الأول ((قوله عذوة)) بفتح المهمل أي قهرا ((قوله أعطى جارية)) يحتمل أن يكون أذنه له في أخذ الجارية على سبيل التفضيل له إما من أصل الغنمة أو من خمس الخمس بعد أن ميزا وقبل على أن تحسب منه إذا ميز أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه ((قوله فأخذ)) أي فذهب فأخذ ((قوله فجاء رجل)) لم أقف على اسمه ((قوله خذ جارية من السبي غيرها)) ذكر الشافعي في الأم عن سير الوافدي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق انتهى وكان كنانة زوج صفية فكان أنه صلى الله عليه وسلم طيب خاطره لما استرجع منه صفية بان أعطاه أخت زوجها واسترجاع النبي صلى الله عليه وسلم صفية منه محمول على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلهن بخاز استرجاعها منه ثلاثين زجها على باقي الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرؤس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في قوله سبعة أرؤس ما ينافي قوله هنا خذ جارية إذ ليس هناك دلالة على نفي الزيادة وسنذكر بقبه مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي والكلام على قوله أعنتها وترزجها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ((قوله فقال له)) أي لا أنس وثابت هو البناني وأبو جزة كنية أنس وأم سليم والدة أنس ((قوله فأهدتها)) أي

فلما دخل القرية قال الله أكبر خربت خيبر أنا إذا ترزنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاثا قال وخرج القوم إلى أعمالهم فقالوا الحمد قال عبد العزيز وقال بعض أصحابنا والخمس يعني الجيش قال فأصبتها عذوة بجميع السبي بخاضة جبة فقال يا بني الله أعطني جارية من السبي قال اذهب فخذ جارية فأخذ صفية بنت حبي بن جابر رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بني الله أعطيت دحية صفية بنت حبي سيدة قرظة والنضير لا تصلح إلا لك قال ادعوه بها فجاء بها فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من السبي غيرها قال فأعتقها النبي صلى الله عليه وسلم وترزجها فقال له ثابت يا أبا جزة ما أصدقها قال نفسها أعتقها وترزجها حتى إذا كان بالطريق جهزتم له أم سليم فأهدتها له من الليل فأصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من كان عند شيء فليجيئ به وبسط نطعا فجعل الرجل يجيئ بالتمر ويجعل الرجل يجيئ بالسمن

زقها ((قوله وأحسبه)) أي انسا (قد ذكر السويق) ويحزم عبد الوارث في روايته بذكر السويق فيه
 ((قوله فاسوا)) بجهتين أي خلطوا والحيس بفتح أوله خليط السمن والتمر والاقط قال الشاعر
 التمر والسمن جميعا والاقط * الحيس إلا أنه لم يختلط

وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق وسيأتي بقية فوائده في كتاب الوالمة إن شاء الله تعالى
 ((قوله باب)) بالتنوين (في كم) بحذف الميم أي كم ثوبا (تصلي المرأة) من الثياب قال ابن المنذر بعد
 أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع ونحوه المراد بذلك تغطية بدنهما ورأسهما ولو
 كان الثوب واسعاً فغطت رأسها بفضله جاز قال ومارويته عن عطاء أنه قال تصلي في درع ونحوه رازار وعن
 ابن سيرين مثله وزاد ولمحفة فاني أظنه محمولا على الاستحباب ((قوله وقال عكرمة)) يعني مولى ابن عباس
 ((قوله جاز)) وفي رواية الكشي هي لا تجزئه بفتح الجيم وسكون الراء وأثره هذا وصله عبد الرزاق ولفظه
 لو أخذت المرأة ثوبا فتقنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها ((قوله إن عائشة قالت لقد)) اللام
 في أقدم جواب قسم محذوف ((قوله متلفعات)) قال الأصمعي التلفع أن تشغل بالثوب حتى تضلل به جسداك
 وفي شرح الموطأ لابن حبيب التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفع يكون بتغطية الرأس وكشفه
 والمروط جمع مرط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره وعن النضر بن شميل ما يقتضي أنه خاص
 بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الارتفاع
 المذكور ويحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه قد ثبت بان الأصل عدم الزيادة على
 ما ذكره على أنه لم يصرح بشئ إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة ((قوله
 ما يعرفهن أحد)) زاد في المواقيت من الغلس وهو عين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بمن إبقاء الظلمة
 أو لما لغت في التغطية وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في المواقيت إن شاء الله تعالى ((قوله باب إذا صلى
 في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها)) قال الكرماني في رواية ونظر إلى علمه والتأنيث في علمها باعتبار الخيصة
 ((قوله خيصة)) بفتح الميم وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء مبرقع له علمان والانبجائية بفتح الهمزة
 وسكون الدون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة كساء غليظ لا علم له وقال ثعلب
 يجوز فتح همزته وكسرهما وكذا الموحدة يقال كبش انبجاني إذا كان ملتقا كثيرا بالصوف وكساء انبجاني
 كذلك وأنكر أبو موسى المسدي على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام قال صاحب
 الصحاح إذا نسبت إلى منبج ففتحت الباء فقلت كساء منبجاني أخرجه من مخرج منظراني وفي الجوهرة منبج موضع
 أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجائية وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال كساء انبجاني
 وإنما يقال منبجاني قال وهذا مما تخطئ فيه العامة وتعقبه أبو موسى كما تقدم فقال الصواب إن هذه النسبة
 إلى موضع يقال له انبجان والله أعلم ((قوله إلى أبي جهم)) هو عبيد بن جهم بن حذيفة القرشي
 العدوي صحابي مشهور وأما خصه صلى الله عليه وسلم بارسال الخيصة لأنه كان أهذا النبي صلى الله عليه
 وسلم كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن عائشة قالت أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه الخيصة إلى أبي جهم ووقع عند
 الزبير بن عكرمة ما يخالف ذلك فأخرج من وجهه من رسل أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بخيصةتين سوداوين
 فلبس أحدهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ولا يداود من طريق أخرى وأخذ كردبالي جهم فقبيل
 يارسول الله الخيصة كانت خيرا من الكردى قال ابن بطال انما طلب منه ثوبا غير هذا ليعلم أنه لم يرد عليه
 هديته استخفافا به قال وفيه إن الواجب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن
 يقبلها من غير كراهة (قلت) وهذا مبني على أنها واحدة ورواية الزبير والتي بعدها تصرخ بالعدد
 ((قوله ألهتني)) أي شغلتنني يقال لهي بالكسر إذا غفل ولهي بالفتح إذا لعب ((قوله أنفا)) أي قريبا
 وهو مأخوذ من اتناف الشيء أي ابتعدائه ((قوله من صلاتي)) أي عن كمال الحضور فيها كذا قيل

قال وأحسبه قد ذكر
 السويق قال فاسوا حيسا
 فكانت وليمة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 * (باب) في كم تصلي
 المرأة من الثياب وقال
 عكرمة لو وارت جسدها
 في ثوب جاز * حدثنا
 أبو إسماعيل قال أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني عروة أن عائشة
 قالت لقد كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي
 الفجر فيشاهد معه نساء
 من المؤمنات متلفعات في
 مروطهن ثم يرجعن إلى
 بيوتهن ما يعرفهن أحد
 * (باب) إذا صلى في
 ثوب له أعلام ونظر إلى
 علمها * حدثنا أحمد بن
 يونس قال حدثنا إبراهيم بن
 سعد قال حدثنا ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 في خيصة لها أعلام فنظر
 إلى أعلامها نظرة فلما
 انصرف قال اذهبوا
 بخيصةتي هذه إلى أبي
 جهم واتوني بالنبجائية
 أبو جهم فأنها ألهتني أنفا
 عن صلاتي

والطريق الأولى نسبة المعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك واغشاخشي أن يقع لقوله فأخاف وكذا في رواية مالك فكاد فلتؤثر في رواية الأولى قال ابن دقيق العيد فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونفي ما علة يخدم فيها وأما بعثته بالخيمصة إلى أبي جهنم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حلة عطار حيث بعث بها إلى عمر رضي الله عنه لم أبعث بها إلى أبي جهنم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حلة عطار من لا تنأج ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الاصباغ والنقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من الأصحاب والأوسال إليهم والطلب منهم واستدل به الباسجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه ايدان بان للصور والاشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفس الزكية يعني فضلا عن دونها ((قوله وقال هشام بن عروة)) أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريقه ولم أرفق شيء من طرقهم هذا اللفظ نعم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ المعلق ولفظه فاني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتني والجمع بين الروايتين يحمل قوله ألهمني على قوله كادت فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا التحقق وقوع الالهة * (تنبيه) * قوله فأخاف أن تفتني في روايتنا بكسر الميم وتشديد النون وفي رواية الباقيين باظهار النون الأولى وهو يفتح أوله من الثلاثي ((قوله باب ان صلى في ثوب مصلب)) بفتح اللام المشددة أي فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير أي في ثوب ذي تصاوير كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه وقال الكرماني هو عطف على ثوب لأعلى مصلب والتقدير أو صلى في تصاوير ووقع عند اسماعيلي أو بتصاوير وهو يرجح الاحتمال الأول وعند أبي نعيم في ثوب مصلب أو مصور ((قوله هل تفسد صلاته)) جرى المصنف على قاعده في ترك الجزم فيما فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه وهذا مبنى على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا والجمهور أن كان لمعنى في نفسه واقتضاه والا فلا ((قوله وما ينهى من ذلك)) أي وما ينهى عنه من ذلك وفي رواية غير أبي ذر وما ينهى عن ذلك وظاهر حديث الباب لا يوفي بجميع ما تمنه الترجمة إلا بعد التأمل لأن الستر وإن كان ذا تصاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلبا ولا نهى عن الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولا فإن منع لبسه بطريق الأولى وأما ثانيا فبالحق المصلب بالمصو ولا شترأ كهما في أن كلامهما قد عديم من دون الله تعالى وأما ثالثا فالامر بالازالة مستلزم للنهي عن الاستعمال ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصليب إلا نقضه وللاسماعيلي سترأ أو ثوبا ((قوله عبد الوارث)) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون ((قوله قرام)) بكسر القاف وتخفيف الراء ستر رقيق من صوف ذو ألوان ((قوله أميطي)) أي أزيل وزناومني ((قوله لا تزال تصاوير)) كذا في رواية ثناء والباقيين بإثبات الضمير والماء في رواية ثناء فإنه ضمير الشأن وعلى الأخرى يحتمل أن تعود على الثوب ((قوله تعرض)) بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللأسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تتعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعدلها وسيأتي في كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظهره الاختلاف منها إن شاء الله تعالى والله أعلم ((قوله باب من صلى في فروج)) بفتح الفاء وتشديد الراء المضرومة وآخره جيم هو القباء المخرج من خلف وحكي أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء ((قوله عن يزيد)) زاد الأصمعي هو ابن أبي حبيب وأبو الخير هو البرقي بفتح الزاي بعد هاتون والاسناد كله مصريون ((قوله أهدي)) بضم أوله والذي أهدها هو أكيدر كما سيأتي في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عنده لم يلفظ صلى في قباء ديباج ثم نزعها وقال نهاني عنه جبريل ويدل عليه أيضا مفهوم قوله لا ينبغي هذا للمتقين لأن المتقي وغيره في التحريم سواء ويحتمل أن يراد بالمتقي المسلم أي المتقي للكفر ويكون النهي سبب التزج ويكون ذلك ابتداء

وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن تفتني * (باب) * ان صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته وما ينهى من ذلك * حدثنا أبو ميمون عبد الله بن عمرو قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أميطي عننا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاوير تعرض في صلاتي * (باب) * من صلى في فروج حرير ثم نزعها * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فروج حرير فلبسه فصلى فيه ثم انصرف فنزعها ثم أشد بها كالكارهه وقال لا ينبغي هذا للمتقين .

باب الصلاة في الثوب الاخر * حدثنا محمد بن غزيرة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عوف بن أبي جيفة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة حراء ٣٣٠ من آدم ورأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتشدرون ذلك

الوضوء فن أصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب به شيئاً أخذ من بلال يد صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عنزة فركزها وخرج النبي صلى الله عليه وسلم في حلة حراء مشهوراً صلى إلى العنزة بالناس ركعتين ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة * (باب) الصلاة في السطوح والمنابر والخشب قال أبو عبد الله ولم ير الحسن أباً أن يصلي على الجند والقناطر وإن جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترة وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد بصلاة الإمام وصلى ابن عمر على الثلج * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا أبو حازم قال سألت سهل بن سعد عن أي شيء المنبر فقال ما بقي بالناس أعلم مني هو من أذل الغابة عمله فلان مولى فلانة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين همل ووضع فاستقبل القبلة كبر وقام الناس خلفه فقرأ أو ركع وركع الناس خلفه ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري فسجد على الأرض ثم عاد إلى المنبر

التحرير وإذا تقرره هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وسلم لم يعد ذلك الصلاة لان ترك أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعده فعند الجمهور ونجزي لكن مع التحريم وعن مالك يعيد في الوقت والله أعلم (قوله باب الصلاة في الثوب الاخر) يشير إلى الجواز والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا يكره وتأنوا لو احدث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حر ومن أدانهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لان في سنده كذا وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمله البهيقي على ما صيغ بعد التسج وأما ما صيغ غزله ثم تسج فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وسلم لتلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له اذ ذاك غزو (قوله أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الواو أي الماء الذي توضع به وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل ويأتي باقي مباحثه في أبواب السترة ان شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة في السطوح والمنابر والخشب) يشير بذلك إلى الجواز والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المسكن المرتفع لمن كان اماماً (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف والحسن هو البصري والجند بفتح الجيم وسكون الميم بعد هاء الهمزة الماء اذا جدد وهو مناسب لاثرا بن عمر الا أني انه صلى على الثلج وحكى ابن قرقول ان رواية الاصمعي وأبي ذر بفتح الميم قال القزاز الجند محرك الميم هو الثلج نقل ابن التين عن الصحاح الجند بضم الجيم والميم وبسكون الميم أيضاً مثل عسر وعسر المكان الصليب المرتفع (قلت) وليس ذلك مراداً هنا بل صوب ابن قرقول وغيره الاول لانه المناسب للقناطر لا شتر كما هي في أن كلامهم ما قد يكون تحته ما ذكر من البول وغيره والغرض ان إزالة النجاسة يختص بما لاقى المصلي أمامه الخائل فلا (قوله وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد) وللمستعمل على سقف وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبه من طريق صالح مولى التوأمة قال صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام وصالح فيه ضعف لكن رواه سعيد بن منصور ومن وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وأبو حازم هو ابن دينار (قوله ما بقي بالناس) وللكشهمي في الناس (أعلم مني) أي بذلك (قوله من أذل) بفتح الهمزة وسكون المثناة شجر معروف والغاية بالمهجة والموحدة موضع معروف من عوالي المدينة (قوله عمله فلان مولى فلانة) اختلاف في اسم التجار المذكور كما سيأتي في الجمعة وأقر بها مارواه أبو سعد في شرف المصطفى من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزيرة عن عباس ابن سهل عن أبيه قال كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنهم أنصارية ونقل ابن التين عن مالك ان التجار كان مولى لسعد بن عباد فيحتمل أن يكون في الاصل مولى امرأته ونسب اليه مجازاً وامرأته فكمية بنت عبيد بن دليم وهي ابنة عمه أسلمت وبايعت فيحتمل أن تكون هي المرادة لكن رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال مولى لبي بيضة وأما ما وقع في الدلائل لأبي موسى المديني نقله عن جعفر المستغفري أنه قال في أسماء النساء من الصحابة علانته بالعين المهملة وبالمثناة ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علانته امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيخه وانما هو فلانة انتهى ووقع عند الكرماني قيل اسمها عائشة وأظنه صحف المصحف ولو ذكر مسنده في ذلك لكان أولى ثم وجدت في الاوسط للطبراني من حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها

ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض فهذا شأنه * قال أبو عبد الله قال علي بن المديني سألتني أحمد بن حنبل رحمه الله عن هذا الحديث قال فأنما أردت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلى من الناس فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس بهذا الحديث قال

فقلت ان سفيان بن عيينة

كان يسأل عن هذا كثيرا

فلم تسعه منه قال لا

* حدثنا محمد بن عبد الرحيم

قال حدثنا يزيد بن هرون

قال أخبرنا حميد الطويل

عن أنس بن مالك أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم سقط عن فرس

فجعت ساقه أو كتفه

وآلى من نسائه شهرا

فجلس في مشربة له درجتها

من جذوع فأناء أصحابه

يعودونه فصرى بهم جالسا

وهم قيام فلما سلم قال انما

جعل الامام يؤتم به فاذا

كبر فكبروا واذا ركع

فاركعوا واذا سجد فاسجدوا

وان صلى قائما فاصلوا قياما

ونزل اتسع وعشرين

فقالوا يا رسول الله انك

آليت شهرا فقال ان

الشهر تسع وعشرون

* (باب) اذا أصاب ثوب

المصلى امراته اذا سجد

* حدثنا مسدد عن خالد

قال حدثنا سليمان الشيباني

عن عبد الله بن شداد عن

ميمونة قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يصلي

وأنا حذاءه وأنا حائض

وربما أصابني ثوبه اذا

سجد قالت وكان يصلي

على الخمرة (باب الصلاة

على الخصر) وصلى جابر

ابن عبد الله وأبو سعيد في

السفينة قائما وقال

اليها ويعتمد عليها فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا فذكر الحديث واستاده ضعيف ولو صح لما دل على
أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا لا يتعسف والله أعلم والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا
الباب جواز الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح
بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن أحمد بن حنبل ولا بن رقيق العيصي في ذلك بحث فانه قال
من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يفي ولا يفراد الاصل
بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتبارا فلا بد منه وفيه دليل على جواز العمل بالسير في الصلاة كما سيأتي في
موضع ((قوله قال فقلت)) أي قال علي لا أحمد بن حنبل ((قوله فلم تسعه منه قال لا)) صريح في أن أحمد بن
حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا
الاسناد من هذا الحديث قول سهل كان المنبر من أثل الغابة فقط قتبين ان المنى في قوله فلم تسعه منه قال
لا جميع الحديث لا بعضه والغرض منه هنا هو صلته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض
فلذلك سأل عنه عليا وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث
جواز الصلاة على الخشب وكره ذلك الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما أخرج أيضا عن
ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن مسروق انه كان يحمل لبنه ليسجد عليه اذا ركب السفينة وعن ابن سيرين
نحوه والقول بالجواز هو المأخذ ((قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم)) هو الحافظ المعروف بصاغة ((قوله عن
أنس)) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد حدثنا أنس ((قوله فجعت)) بضم الجيم وكسر
المهملة بعدها شين مججمة والخش الخدش أو أشد منه قليلا ((قوله ساقه أو كتفه)) شذ من الراوي وفي رواية
بشر بن المقضل عن حميد عند الاسماعيلي انفكت قدمه وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين
فجعت شقه اليمن وهي أشمل مما قبلها ((قوله وآلى من نسائه)) أي حلف أن لا يدخل عليهن شهرا وليس
المراد به الايلة المتعارف بين الفقهاء ((قوله مشربة)) بفتح أوله وسكون المجمة وبضم الراء ويجوز فتحها
هي الغرفة المرتفعة ((قوله من جذوع)) كذا لاكثر باتنوين بغير إضافة وللكشهيبي من جذوع الخ
والغرض من هذا الحديث هنا صلته صلى الله عليه وسلم في المشربة وهي معمولة من الخشب قاله ابن
بطل وتعب بأن لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشبا فيجوز أن يكون الغرض منه
بيان جواز الصلاة على السطح اذ هي سقف في الجملة وسيأتي الكلام على بقية فوائده في أبواب الإمامة
ان شاء الله تعالى ((قوله باب اذا أصاب ثوب المصلى امراته اذا سجد)) أي هل تفسد صلاته أم لا والحديث
دال على الصحة ((قوله عن خالد)) هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان الشيباني هو أبو إسحق مشهور بكنيته
وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على ان عين الحائض طاهرة وهنا على
ان ملاقة بدن الطاهر وثيابه لا تفسد الصلاة ولو كان متلبسا بنجاسة حكيمية وفيه إشارة الى أن النجاسة
اذا كانت عينية قد تضر وفيه ان محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة ((قوله وكان يصلي على الخمرة)) وقد تقدم
ضبطها في آخر كتاب الحيض قال ابن بطل لا خلاف بين فقهاء الامصار في جواز الصلاة عليها الا ما روى
عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتي بتراب فيوضع على الخمرة فيسجد عليه ولعله كان يفعل على جهة
المباينة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير
انه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض وكذا روى عن غير عروة ويحتمل أن يحمل على كراهة التنزيه
والله أعلم ((قوله باب الصلاة على الخصر)) قال ابن بطل ان كان ما يصلي عليه كبيرا قدر طول الرجل فأكبر
فانه يقال له خصر ولا يقال له خمرة وكل ذلك يصنع من سعف الخمل وما أشبهه ((قوله وصلى جابر الخ)) وصله
ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري
وجابر بن عبد الله وأناس قد همهم قال وكان امامنا يصلي بنا في السفينة قائما ونصلي خلفه قياما ولو شئنا
لأرسينا أي لأرسينا يقال أرسى السفينة بالسفن المهجلة وأرني بالفاء اذا وقف بها على الشط ((قوله وقال

الحسن تصلي قائما لم تشق على أصحابك تدور معها) أي مع السفينة ((والافقاعدا)) أي وان شق على أصحابك فصل قاعدا وقدر وينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي عوانة عن حاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وهاهما يعني الشعبي عن الصلاة في السفينة فكلمهم يقول ان قدر على الخروج فليخرج غير الحسن فانه قال ان لم يؤذ أصحابه أي فليصل وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن حاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا صل في السفينة قائما وقال الحسن لا تشق على أصحابك في تاريخ البخاري من طريق هشام قال سمعت الحسن يقول در في السفينة كما تدور اذا صليت قال ابن المنير وجه ادخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصى أنها اشتركت في أن الصلاة عليهم ما صلاة على غير الارض لئلا يتخيل متخيل أن مباشرة الارض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرجه أبو داود وغيره ترب وجهك انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك وأشار البخاري الى خلاف أبي حنيفة في تحريم الصلاة في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام وفي هذا الاثر جواز ركوب البحر ((قوله عن اسحق بن أبي طلحة)) كذا للكشاهي في المحوى والباقيين اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة ((عن أنس بن مالك ان جده ملىكة)) هي بضم الميم تصغير ملكة والضمير في جده يعود على اسحق بن جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصحة التوروى وجزم ابن سعد وابن منده وابن الحصار بأنها جدة أنس والدته أمه أم سليم وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغنى في العمدة وهو ظاهر السياق ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لابي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال أرسلتني جدتي الى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها ملىكة فجاءنا فحضرت الصلاة الحديث وقال ابن سعد في الطبقات أم سليم بنت ملحان فساق نسبها الى عدي بن النجار وقال وهي الغيرة يقال الرميضاء ويقال اسمها سهلة ويقال أنيفة أي بالنون والقاء مصغرة ويقال رمية وأسمها ملىكة بنت مالك بن عدي فساق نسبها الى مالك بن النجار ثم قال تزوجها أي أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس ابن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير (قلت) وعبد الله هو والد اسحق روى هذا الحديث عن عمه أخي أبيه لأمه أنس بن مالك ومقتضى كلام من أعاد الضمير في جده الى اسحق أن يكون اسم أم سليم ملىكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن اسحق بن أبي طلحة عن أنس قال صففت أنا وقيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم خلفنا هكذا أخرجه المصنف كما سيأتي في أبواب الصفوف والقصة واحدة طواها مالك واختصرها سفيان ويحتمل تعدد ما فلا يخالف ما تقدم وكون ملىكة جدة أنس لا ينبغي كونها جدة اسحق لما بيناه انكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن ملىكة اسم أم سليم نفسها والله أعلم ((قوله اطعام)) أي لاجل طعام وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا يصلي بهم ليتخذوا مكان صلواته صلى الله عليه وسلم كما في قصة عتيان بن مالك الآية وهذا هو السرفي كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهنا بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما باصل ما دعي لاجله ((قوله ثم قال قوموا)) استدلل به على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى الله عليه وسلم اطعام وفيه نظر لما رواه الدارقطني في غرائب مالك عن اليغوي عن عبيد الله بن عون عن مالك واظفه صنعت ملىكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فأكل منه وأمامه ثم دعا بوضوء فتوضأ الحديث ((قوله فلا صلى لكم)) كذا في روايةنا بكسر اللام وفتح الياء وفي رواية الاصيلي يحذف الياء قال ابن مالك روى يحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعد ما منصوب بان مضمة واللام ومفعولها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قومه واقبواكم لا صلى لكم ويجوز على مذهب الاخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعندها تكون الياء محذوف لا صلى لكم وسكنت الياء تخفيفا أو لام الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقى ويصبر وعند حذف الياء اللام الامر وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى

الحسن تصلي قائما لم تشق
على أصحابك تدور معها
والافقاعدا * حدثنا عبد
الله قال أخبرنا مالك عن
اسحق بن أبي طلحة عن
أنس بن مالك أن جده
ملىكة دعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اطعام
صنعته له فأكل منه ثم قال
قوموا فلا صلى

وانحمل خطاياكم قال ويجوز فتح اللام ثم ذكر توجيهه وفيه لغيرة بحث اختصرته لان الرواية لم ترد به
وقيل ان في رواية الكشي معنى فأصل بجذف اللام وليس هو فيما وقعت عليه من النسخ الصحيحة وحكي ابن
فرقول عن بعض الروايات قلنصل بالنون وكسر اللام والجزم واللام على هذا الام الامر وكسرها لغية
معروفة ((قوله لكم)) أي لاجلكم قال السهيلي الامر هنا بمعنى الخبر وهو كقوله تعالى قل يدله الرحمن مدا
ويحتمل أن يكون امر الهم بالانتماء لكنه أضافه الى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ((قوله من طول ما لبس))
فيه ان الاقتراش يسمى لبسا وقد استدلل به على منع اقتراش الخبر لعموم النهي عن لبس الحرير ولا يرد على
ذلك ان من حلف لا يلبس حريرا فانه لا يحنث بالاقتراش لان الايمان بمبناها على العرف ((قوله فنضضته))
يحتمل أن يكون النضض التليين الحصر أو التثنية أو التطهير ولا يصح الجزم بالآخر بل المتبادر
غيره لأن الاصل الطهارة ((قوله وصففت أنا واليتيم)) كذا اللد كثر والمستعمل والنجوى فصففت
واليتيم بغير تاء كيد والاول أفصح ويجوز في اليتيم الرفع والنصب قال صاحب المعجم اليتيم هو ضميرة
جده حسين بن عبد الله بن ضميرة قال ابن الجنداء كذا اسماء عبد المطلب بن حبيب ولم يذكره غيره وأظنه
منهم من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة قال وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم واختلاف في اسم أبي ضميرة فقيل روح وقيل غير ذلك انتهى ووهب بعض الشراح
فقال اسم اليتيم ضميرة وقيل روح فكأنه انتقل ذهذه من الخلاف في اسم أبيه اليه وسيأتى في باب
المراة وحدها تكون صفا ذكر من قال ان اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك ان شاء الله تعالى وجزم البخاري
بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري ويقال سعيد ونسبه ابن حبان ليثيا ((قوله والجوز)) هي ملكة المذكورة
أولا ((قوله ثم انصرف)) أي الى بيته أو من الصلاة وفي هذا الحديث من الفوائد اجابة الدعوة ولو لم
تكن مرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة والا كل من طعم الدعوة وصلاة النافلة جماعة
في البيوت وكانه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لاجل المرأة فانها قد يخفى عليها
بعض التفاصيل لعدم موقوفها وفيه تنظيف مكان المصلي وقيام الصبي مع الرجل صفا وتأخير النساء عن
صفوف الرجال وقيام المرأة صفا وحدها اذا لم يكن معها امرأة غيرها واستدل به على جواز صلاة المنفرد
خلف الصف وحده ولا حجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافا لمن اشترط أربعين
وسيأتى ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوئه وان محل الفضل الوارد
في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعلم بل يمكن أن يقال هو اذ ذاك أفضل ولا سيما في
حقه صلى الله عليه وسلم ((تنبيهان)) الاول أو رد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى وتعقب بما رواه
أنس بن سيرين عن أنس بن مالك انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى الا مرة واحدة في دار
الانصارى الضخم الذي دعا له يصلي في بيته أخرجه المصنف كما سيأتى وأجاب صاحب القيس بأن مالك
انظر الى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى فحمله عليه وان أنس لم يطلع على أنه
صلى الله عليه وسلم نوى تلك الصلاة صلاة الضحى ((الثاني)) التكتة في ترجمة الباب الاشارة الى ما رواه
ابن أبي شيبه وغيره من طريق شريح بن هانئ انه سأل عائشة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على
الحصير والله يقول وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا فقالت لم يكن يصلي على الحصير فكأنه لم يثبت عند
المصنف أو رآه شاذ امر دود المعارضة ما هو أقوى منه كحديث الباب بل سيأتى عنده من طريق أبي سلمة
عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يبسطه ويصلي عليه وفي مسلم من حديث أبي سعيد
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصير ((قوله باب الصلاة على الخمر)) تقدم الكلام عليها
قريبا وان ضبطها تقدم في آخر الخيض وكانه أفرد بها بوجه لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث
مختصرا والله أعلم ((قوله باب الصلاة على الفراش)) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا وكانه يشير الى
الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الاشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة

انكم قال أنس فقامت الى
حصيرنا فدا سود من طول
مالبس فنضضته بما فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصففت أنا واليتيم
وراءه والجوز من ورائنا
فصلى لنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركعتين ثم
انصرف ((باب الصلاة
على الخمر)) حدثنا أبو
الوليد قال حدثنا شعبة
قال حدثنا سليمان
الشيبي عن عبد الله بن
شداد عن ميمونة قالت كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي على الخمر ((باب
الصلاة على الفراش))

قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحضا وكأني أنه أيضا لم يثبت عنده أو آه شاذا مردودا وقد بين
أبوداد علمته ((قوله وصل على أنس)) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وكلاهما عن ابن المبارك عن جسد
قال كان أنس يصلي على فراشه ((قوله وقال أنس كنا نصلي)) كذا لالا كثير وسقط أنس من رواية
الاصيلي فأوهم أنه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولا في الباب الذي
بعده بعناه ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وسيأتي أنه وأشار البخاري بالترجمة
إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم التيمي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا
على الطنافس والفراء والمسوح وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا أرى بأسا
بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض ((قوله حدثنا اسمعيل)) هو ابن أبي أويس والاسناد
كله مدنيون ((قوله كنت أنا وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاني في قبلته)) أي في مكان
معبوده ويتبين ذلك من الرواية التي بعده ((قوله فقبضت رجلي)) كذا بالثنية لالا كثير وكذا في قولها
بسطتهما والمستمل والحوي رجلي بالافراد وكذا بسطتهما وقد استدل بقولها غمزي على أن لمس المرأة
لا ينقض الوضوء وتعقب باحتمال الخائل أو بالخصوصية وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي مع بقية
مباحثه في أبواب السترة إن شاء الله تعالى وقولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح كأنها أرادت به الاعتذار
عن نومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه اشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصحبون ومناسبة هذا
الحديث للترجمة من قولها كنت أنا وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ذلك كان على فراش أهله
((قوله اعتراض الجنائز)) منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر أي معترضة اعتراضا كاعتراض الجنائز
والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنائز بين يدي المصلي عليها ((قوله
عن يزيد)) هو ابن أبي حبيب وعزال هو ابن مالك وعروة هو ابن الزبير والثلاثة من التابعين وصورة سياقه
بهذا الإرسال لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها والنسبة في إرادته أن فيه
تقييد الفراش بكونه الذي ينامان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب بخلاف الرواية التي قبلها فإن
قولها فراش أهله أعم من أن يكون هو الذي ناما عليه أو غيره وفيه أن الصلاة إلى النائم لا تكبره وقد وردت
أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك وهي محمولة أن ثبتت على ما إذا حصل شغل الفكر به ((قوله باب السجود
على الثوب في شدة الحر)) التقييد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث والافهوف البرد كذلك بل القائل
بالجواز لا يقيده بالحاجة ((قوله وقال الحسن كان القوم)) أي الصحابة كما سيأتي بيانه ((قوله والقلنسوة))
بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل ياء مشنئة من تحت وقد تبدل ألفاوتفخ
السين فيقال قلنسوة وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث غشاء مبطن يستتر به الرأس قاله القزاز في
شرح الفصيح وقال ابن هشام هي التي يقال لها العمامة المشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة
وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتستتر من الشمس والمطر كأنها عند رأس البرأس
((قوله ويداه)) أي يده كل واحد منهم وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين
السجود على العمامة والقلنسوة معا لكن في كل حالة كان يسجد ويداه في كفه ووقع في رواية الكشميهني
ويديه في كفه وهو منصوب بفعل مقدر أي ويجعل يديه وهذا الآخر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان
عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم
على قلنسوته وعمامة وهكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام ((قوله حدثنا غالب القطان)) وللا كثير
حدثني بالافراد والاسناد كله بصريون ((قوله طرق الثوب)) ولمسلم بسط ثوبه وللمصنف في أبواب العمل
في الصلاة وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر والثوب في الأصل يطلق
على غير الخيط وقد يطلق على الخيط مجازا وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيولة بين
المصلي وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل

حدثني مالك عن أبي النضر
مولي عمر بن عبيد الله عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أنها
قالت كنت أنا وبين يدي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجلاني في قبلته
فإذا سجد غمزي فقبضت
رجلي فإذا قام بسطتهما
قالت والبيوت يومئذ ليس
فيها مصابيح * حدثنا يحيى
ابن بكير قال حدثنا الليث
عن عقيل عن ابن شهاب
قال أخبرني عروة أن
عائشة أخبرته أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يصلي وهي بينه وبين
القبلة على فراش أهله
اعتراض الجنائز * حدثنا
عبد الله بن يوسف قال
حدثنا الليث عن يزيد
عن عزال عن عروة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصلي وعائشة
معترضة بينه وبين القبلة
على الفراش الذي ينامان
عليه ((باب السجود على
الثوب في شدة الحر)) وقال
الحسن كان القوم يسجدون
على العمامة والقلنسوة
ويداه في كفه * حدثنا أبو
الوليد هشام بن عبد الملك
قال حدثنا بشر بن المفضل
قال حدثنا غالب القطان
عن بكر بن عبد الله عن
أنس بن مالك قال كنا
نصلي مع النبي صلى الله

لأنه على بسط الثوب بعد الاستطاعة واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال
 النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحججه الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وأيد البيهقي هذا الجدل بما
 رواه الأسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فيأخذ أحدنا الحصى في يده فإذا برد وضعه ومجد عليه قال فلو جاز
 السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه وتعقب باحتمال أن يكون الذي
 كان يبرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليه مع بقاء سترته له وقال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به
 على الجواز إلى أمرين أحدهما أن لفظ ثوبه دال على المتصل به أما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود
 بالبسط يعني كافي رواية مسلم وأما من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو
 الأمر الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناولاً للجل التزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في
 الحديث ما يدل عليه والله أعلم وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيه إلا أن الظاهر أن
 صنيعةهم ذلك لأزالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث
 الواردة في الأمر بالابتعاد كإسباغ في المواقيت يعارضه فن قال الأبرار رخصة فلا إشكال ومن قال سنة فاما أن
 يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول منسوخ بالأمر بالابتعاد أحسن منهما أن يقال إن شدة الحر
 قد توجب مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى لأنه قد يستمر حره بعد الإبراد ويكون
 فائدة الإبراد وجود ظل يحشى فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي
 ثم ابن دقيق العيد وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه أن قول البخاري كنا نفعل كذا
 من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين على نفي هذا الحديث في صحيحهم ما بل ومعظم المصنفين لكن
 قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان
 يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لأن مجرد صيغة
 كنا نفعل ((قوله باب الصلاة في النعال)) بكسر النون جمع فعل وهي معرفة ومناسبة لما قبله من
 جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود ((قوله يصلي في نعليه)) قال ابن بطال هو محمول على ما إذا لم يكن فيهما
 نجاسة ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من
 الصلاة وهو أن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن
 هذه الزينة وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التعبد ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع
 المفساد والآخرى من باب جلب المصالح قال الألبان رد دلائل بالحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويتروك هذا
 النظر (قلت) قد روى أبو داود والحاكم من حديث شاذان بن أوس عن فوخا خالفوا إليه وقد أنهم لا يصلون
 في نعالهم ولا خفافهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة وورد في كون الصلاة في
 النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في الكامل وابن مردويه
 في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس ((قوله باب الصلاة في الخفاف)) يحتمل أنه
 أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شاذان بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين ((قوله سمعت
 إبراهيم)) هو الخنبي وفي الأسناد ثلاثة من التابعين كوفيون إبراهيم وشيخه والراوى عنه ((قوله ثم قام
 فصلى)) ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو تزعمهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما النعل ((قوله
 فسئل)) ولطبراني من طريق جعفر بن الحرث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور وله
 من طريق زائدة عن الأعمش فعاب عليه ذلك رجل من القوم ((قوله قال إبراهيم فكان يعجبهم)) زاد مسلم
 من طريق أبي معاوية عن الأعمش كان يعجبهم هذا الحديث ومن طريق عيسى بن يونس عنه فكان
 أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم ((قوله من آخر من أسلم)) ولمسلم لأن إسلام جبر كان بعد نزول المائدة
 ولابي داود من طريق أبي زرعة عن عمرو بن جرير في هذه القصة قالوا إنما كان ذلك أي مسح النبي صلى
 الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة فقال جرير ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة وعند الطبراني من

((باب الصلاة في النعال))
 * حدثنا آدم بن أبي إياس
 قال حدثنا شعبه قال أخبرنا
 أبو مسلمة سعيد بن يزيد
 الأزدي قال سألت أنس
 ابن مالك أكان النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي في
 نعليه قال نعم ((باب الصلاة
 في الخفاف)) * حدثنا آدم
 قال حدثنا شعبه عن
 الأعمش قال سمعت إبراهيم
 يحدث عن همام بن
 الحرث قال رأيت جريراً بن
 عبد الله قال ثم توضأ ومسح
 على خفيه ثم قام فصلى
 فسئل فقال رأيت النبي
 صلى الله عليه وسلم صنع
 مثل هذا قال إبراهيم فكان
 يعجبهم لأن جريراً كان من
 آخر من أسلم

حدثنا اسحق بن نصر قال
حدثنا أبو أسامة عن
الاعمش عن مسلم عن
مسروق عن المغيرة بن
شعبة قال وضأت النبي
صلى الله عليه وسلم
فمسح على خفيه وصلى
(باب اذا لم يتم السجود)
أخبرنا الصلت بن محمد
أخبرنا مهدي عن واصل
عن أبي رائل عن حذيفة
أنه رأى رجلاً لا يتم
ركوعه ولا سجوده فلما
قضى صلاته قال له حذيفة
ما صليت قال وأحسبه قال
لومت ميت على غير سنة
محمد صلى الله عليه وسلم
(باب يدي ضبعيه
ويحاف في السجود) أخبرنا
يحيى بن بكير قال حدثنا
بكر بن مضر عن جعفر
عن ابن هرم عن عبد الله
ابن مالك بن يحيى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
إذا صلى فرج بين يديه حتى
يندو بياض ابطيه وقال
الليث حدثني جعفر بن
ربيع نحوه (باب فضل
استقبال القبلة) يستقبل
بأطراف رجله القبلة قاله
أبو جريد عن النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا
عمرو بن عباس قال حدثنا
ابن المهدي قال حدثنا
منصور بن سعد عن ميمون
ابن سفيان عن أنس بن
مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من
صلى صلاتنا واستقبل
قبلتنا أو كل ذي جنة فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله ولا تخفروا الله في ذمته

رواية محمد بن سيرين عن جرير أن ذلك كان في حجة الوداع وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب
قال رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحو حديث الباب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعدها قال ما أسلمت إلا بعد
المائدة قال الترمذي هذا حديث مفسر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي صلى
الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخاً فذكر جرير في حديثه
أنه رأى مسح بعد نزول المائدة فكان أصحاب ابن مسعود يجهلون حديث جرير لأن فيه رداً على أصحاب
التأويل المذكور وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء وهي قراءة الحذف دالة على
المسح على الخفين وقد تقدمت سائر مباحثه في كتاب الوضوء (قوله حدثنا اسحق بن نصر) هو اسحق بن
إبراهيم بن نصر نسب إلى جده والاسناد كله كوفيون غيره وفيه أيضاً ثلاثة من التابعين الاعمش وشيخه مسلم
وهو أبو الضحى ومسروق وزد الكرماني في أن مسلماً هو أبو الضحى أو البطين قصور فقد جزم الحفاظ
بأنه أبو الضحى وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تماماً في كتاب الوضوء
(قوله باب اذا لم يتم السجود) كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي
بعدها وحديث ابن يحيى فيها موصولاً ومعلقاً وقعا عند الأصلي قبل باب الصلاة في النعل ولم يقع عند
المستقلى شيء من ذلك وهو الصواب لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به وهو أبواب صفة الصلاة ولولائه
ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معالكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر
العورة الاشارة إلى أن من ترك شرطاً لا يصح صلاته كمن ترك ركناً ومناسبة الترجمة الثانية للإشارة
إلى أن المحافة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلة للصلاة وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين
هنا وفي أبواب السجود والحمل فيه عندى على النسخ بدليل سلامة رواية المستقلى من ذلك وهو أحفظهم
(قوله باب يدي ضبعيه الخ) تقدم القول فيه قبل كما ترى (خاتمة) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من
ذكر ارتباط فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً فان أضفت إليها حديثي
الترجعتين المذكورين صارت احداً وأربعين حديثاً المكر ومنهافيم وفيها تقدم خمسة عشر حديثاً وفيها
من المعلقات أربعة عشر حديثاً وان أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً
منها أو أحد عشر مكررة وأربعة لا تعلق فيه الا معلقة وهي حديث سلمة بن الأكوع يزوره ولو بشوكة
وأحاديث ابن عباس وجرير بن عجلان في الفخذ واقعه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى
حديث أنس في فرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بخالفه طرفي الثوب وفيه من الآثار
الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا اثراً بن عمر إذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم فإنه موصول

(أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد)

(قوله باب فضل استقبال القبلة يستقبل بأطراف رجله القبلة قاله أبو جريد) يعني الساعدي (عن النبي صلى
الله عليه وسلم) يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصولاً من حديثه والمراد بأطراف رجله رأس
أصابعها وأراد بذلك كره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء (قوله حدثنا عمرو بن
عباس) بالموحدة ثم المهمة وميمون بن سفيان بكسر المهملة وتخفيف التختانية ثم هاء منونة ويجوز ترك
صرفه وهو فارسي معرب معناه الأسود وقيل عربي (قوله ذمة الله) أي أمانته وعهده (قوله فلا
تخفروا) بالضم من الر باع أي لا تغدروا يقال أخفرت إذا غدرت وتخفرت إذا جيت ويقال إن المهمة
في أخفرت للذالة أي تركت حاجته (قوله فلا تخفروا الله في ذمته) أي ولا رسوله وحذف للدلالة السياق
عليه أولاً استلزام المذكور المحذوف وقد أخذ عهده من ذهب إلى قتل تارك الصلاة وله موضع غير هذا
وفي الحديث تعظيم شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتنويه به والافهود اخل في الصلاة لكونه من
شروطها وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر

أقابل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال ابن أبي حريم أخبرنا يحيى قال حدثنا حميد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا حميد قال سأل ميمون بن سياه أنس بن مالك قال يا أبا حنيفة وما يحرم دم العبد وماله فقال من شهد أن لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا وأكمل ذبيحتنا فهو المسلم لم له ماله مسلم وعليه ما على المسلم * (باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) * ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة بتأبط أو بول ولكن شرفوا أو غربوا * حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أنتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد منا الشام

منه خلاف ذلك (قوله حدثنا نعيم) هو ابن جندب الخزازي ووقع في رواية جندب بن شاذان عن البخاري قال نعيم بن جندب وفي رواية كريمة والاصيلي قال ابن المبارك بنعير ذكر نعيم وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا في سنن الدارقطني وتابعه جندب بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك (قوله حتى تقولوا لا اله الا الله) اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها وقيل أول الحديث ورد في حق من بعد التوحيد فإذا أقر به صار كالوحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال وصلوا صلاتنا إلى آخره والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وان صلوا واستقبلوا وذبحوا الكرم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ومنهم من يذبح غير الله ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ولهذا قال في الرواية الأخرى وأكمل ذبيحتنا والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم بخلاف غير ذلك من أمور الدين (قوله فقد حرمت) بفتح أوله وضم الراء ولم أره في شيء من الروايات بالشديد وقد تقدمت سائر ما حمله في باب فان تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيمان (قوله وقال علي بن عبد الله) هو ابن المديني وفائدة إيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سياه لمتابعة حميد (قوله وما يحرم) بالشديد هو معطوف على شيء محذوف كأنه سأل عن شيء قبل هذا من هذا وألوا واستثنائية وسقطت من رواية الاصيلي وكريمة ولمالم يكن في قول حميد سأل ميمون أنسا التصریح بكونه حذر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصریح بحيد بأن أنسا حذرهم لئلا يظن أنه دلالة وتصريح به أيضا بالرفع وإن كان للآخرى حكمة وقد روي بطريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان فحمد بن نصر ولابن منده وغيرهما من طريق ابن أبي حريم المذكور وأهل الأصمعي طريق حميد المذكور فقال الحديث حديث ميمون وحيد انما سمع منه واستدل على ذلك برواية معاذ بن حميد عن ميمون قال سألت أنسا قال وحديث يحيى بن أيوب لا يحتج به يعني في التصریح بالحديث قال لأن عادة المصنفين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه (قلت) هذا التعليل مردود لوقوع هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسمع والعمل على خلافه ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميد المسموع من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم ثبتت فيه من ميمون لعله بأنه كان السائل من ذلك فكان حقيقة اضطبطه فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو وتارة عن ميمون لكونه ثبتته فيه وقد سوت عادة حميد هذا يقول حدثني أنس وثبتني فيه ثابت وكذا وقع لغير حميد (قوله باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) نقل عياض أن رواية الأكثر ضم كاف المشرق فيكون معطوفا على باب ويحتاج إلى تقدير محذوف والذي في روايةنا بالخفض ووجه السهيلي رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة مخالفا لحكم المدينة بخلاف الشام فإنه موافق وأجاب ابن رشيدي بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت (قوله ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة) هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف وقد نزع في ذلك لأنه يحمل الأمر في قوله شرفوا أو غربوا على عمومهم وانما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ويحتمل من كان على مثل منهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها اماما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه وهذا معقول لا يخفى مثله على البخاري فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة أي لأهل المدينة والشام ولعل هذا هو السرفي تخصيصه المدينة والشام بالذكر وقال ابن بطال لم يذكر البخاري مغرب الأرض اكتفاء بذكر المشرق إذا العلة مشتركة ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ولأن بلاد الإسلام في جهة مغرب الشمس قبلته انتهى (قوله وعن الزهري) يعني بالإسناد المذكور والمراد أن سفيان حدث به عليهما بنين مرة صرح بتحديث الزهري له وفيه عن عطاء وعمره أتى بالعمدة عن الزهري وبتمصريح عطاء بالسمع وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلة وليس كذلك

قال سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الثاني أقوى لان السماع أقوى من العزيمة والعزيمة أقوى من ان
 لم يكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال وعن الزهري انتهى وفي دعواه ضعف أن بالنسبة الى عن نظر
 فكانه قد في ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل بن شيبه وقد بين شيخنا في شرحه منظومه وهم ابن
 الصلاح في ذلك وان حكمهما واحد الا انه يستثنى من التعبير بأن ما اذا أضاف اليها قصة ما أدركها الراوي
 وأما جزمه بكون السند الثاني معلقا فهو بحسب الظاهر والاحتياط على ما قلته يمكن وقد رويناها في مسند
 اسحق بن راهويه قال حدثنا سفيان فذكر مثل سابقها سواء في هذا فلا ضعف فيه أصلا والله أعلم وقد
 تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة ((قوله باب قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)) وقع
 في روايتنا واتخذوا بكسر الخاء على الامر وهي احمدى القراءتين والاخرى بالفتح على الخبر والامر حال
 على الوجوب لكن انعقاد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا
 بناء على ان المراد بمقام إبراهيم الجواز الذي فيه أثر قدمه وهو موجود الى الآن وقال مجاهد المراد بمقام
 إبراهيم الحرم كله والاول أصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر وسيأتي عند المصنف أيضا ((قوله
 مصلى)) أي قبله قاله الحسن البصري وغيره وبه يتم الاستدلال وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده ولا يصح
 حمله على مكان الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده ويرجع قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدل
 المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة فلو تعين استقبال المقام لم يصح
 هناك لانه كان حينئذ غير مستقبلا وهذا هو السرفي ايراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب وقد روى
 الازرق في أخبار مكة باسانيد صحيحة ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في
 الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحمله حتى وجد بأسفل مكة فأتى به فربط الى استار
 الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الاول فأعاد اليه وبني حوله فاستقر ثم الى الآن
 ((قوله طاف بالبيت للعمرة)) كذلك أكثر والمستمل والحموي طاف بالبيت للعمرة بحذف اللام من قوله
 للعمرة ولا بد من تقديرها ليصح الكلام ((قوله أي أتى امرأته)) أي هل حبل من احرامه حتى يجوز له
 الجماع وغيره من محرمات الاحرام وخص اتيان المرأة بالذكور لانه أعظم المحرمات في الاحرام وأجابهم ابن
 عمر بالإشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما في أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم
 سئلوا عنى مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر
 التحلل بعد الطواف وقبل السعي وسيأتي بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج ان شاء الله تعالى والمناسك
 للترجمة من هذا الحديث قوله وصلى خلف المقام ركعتين وقد يشعر بحمل الامر في قوله واتخذوا على
 تخصيص ذلك بركعتي الطواف وقد ذهب جماعة الى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج
 ان شاء الله تعالى ((قوله عن سيف)) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المكي ((قوله أتى ابن عمر)) ثم
 أقف على اسم الذي أخبره بذلك ((قوله وأجده)) دقوله فأقبلت وكان المناسك للسعي ان يقول
 ورجعت وكانه عدل عن الماضي الى المضارع استحضار تلك الصورة حتى كان المخاطب يشاهدها
 ((قوله فأتى ابنه)) أي المصراعين وحمله الكرماني تجويزا على حقيقة التثنية وقال أراد بالباب
 الثاني الباب الذي لم تقمعه قریش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان اختيار الراوي بذلك بعد أن فقهه
 ابن الزبير وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلال في وسط الكعبة وفيه بعد وفي رواية الحموي بين
 الناس بنون وسين مهملة وهي أوضح ((قوله قال نعم ركعتين)) أي صلى ركعتين وقد استشكل الاسماعيليين
 وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال ونسيت أن أسأله كم صلى قال فدل
 على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسي هو أن يسأله عنها والجواب
 عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك ان بلالا

قال سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الثاني أقوى لان السماع أقوى من العزيمة والعزيمة أقوى من ان
 لم يكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال وعن الزهري انتهى وفي دعواه ضعف أن بالنسبة الى عن نظر
 فكانه قد في ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل بن شيبه وقد بين شيخنا في شرحه منظومه وهم ابن
 الصلاح في ذلك وان حكمهما واحد الا انه يستثنى من التعبير بأن ما اذا أضاف اليها قصة ما أدركها الراوي
 وأما جزمه بكون السند الثاني معلقا فهو بحسب الظاهر والاحتياط على ما قلته يمكن وقد رويناها في مسند
 اسحق بن راهويه قال حدثنا سفيان فذكر مثل سابقها سواء في هذا فلا ضعف فيه أصلا والله أعلم وقد
 تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة ((قوله باب قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)) وقع
 في روايتنا واتخذوا بكسر الخاء على الامر وهي احمدى القراءتين والاخرى بالفتح على الخبر والامر حال
 على الوجوب لكن انعقاد الاجماع على جواز الصلاة الى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا
 بناء على ان المراد بمقام إبراهيم الجواز الذي فيه أثر قدمه وهو موجود الى الآن وقال مجاهد المراد بمقام
 إبراهيم الحرم كله والاول أصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر وسيأتي عند المصنف أيضا ((قوله
 مصلى)) أي قبله قاله الحسن البصري وغيره وبه يتم الاستدلال وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده ولا يصح
 حمله على مكان الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده ويرجع قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدل
 المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة فلو تعين استقبال المقام لم يصح
 هناك لانه كان حينئذ غير مستقبلا وهذا هو السرفي ايراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب وقد روى
 الازرق في أخبار مكة باسانيد صحيحة ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في
 الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحمله حتى وجد بأسفل مكة فأتى به فربط الى استار
 الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الاول فأعاد اليه وبني حوله فاستقر ثم الى الآن
 ((قوله طاف بالبيت للعمرة)) كذلك أكثر والمستمل والحموي طاف بالبيت للعمرة بحذف اللام من قوله
 للعمرة ولا بد من تقديرها ليصح الكلام ((قوله أي أتى امرأته)) أي هل حبل من احرامه حتى يجوز له
 الجماع وغيره من محرمات الاحرام وخص اتيان المرأة بالذكور لانه أعظم المحرمات في الاحرام وأجابهم ابن
 عمر بالإشارة الى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما في أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم
 سئلوا عنى مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر
 التحلل بعد الطواف وقبل السعي وسيأتي بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج ان شاء الله تعالى والمناسك
 للترجمة من هذا الحديث قوله وصلى خلف المقام ركعتين وقد يشعر بحمل الامر في قوله واتخذوا على
 تخصيص ذلك بركعتي الطواف وقد ذهب جماعة الى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج
 ان شاء الله تعالى ((قوله عن سيف)) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المكي ((قوله أتى ابن عمر)) ثم
 أقف على اسم الذي أخبره بذلك ((قوله وأجده)) دقوله فأقبلت وكان المناسك للسعي ان يقول
 ورجعت وكانه عدل عن الماضي الى المضارع استحضار تلك الصورة حتى كان المخاطب يشاهدها
 ((قوله فأتى ابنه)) أي المصراعين وحمله الكرماني تجويزا على حقيقة التثنية وقال أراد بالباب
 الثاني الباب الذي لم تقمعه قریش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان اختيار الراوي بذلك بعد أن فقهه
 ابن الزبير وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلال في وسط الكعبة وفيه بعد وفي رواية الحموي بين
 الناس بنون وسين مهملة وهي أوضح ((قوله قال نعم ركعتين)) أي صلى ركعتين وقد استشكل الاسماعيليين
 وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال ونسيت أن أسأله كم صلى قال فدل
 على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسي هو أن يسأله عنها والجواب
 عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك ان بلالا

أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل في النهار بأقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعهما الماعرف بالاستقرار من عادته فعلى هذا أقوله ركعتين من كلام ابن عمر لا من كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبلني بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فأشار بيده أي صلى ركعتين بالسبابة والوسطى فعلى هذا فيجمل قوله نسيت أن أسأله كم صلى على أنه لم يسأله لفظا ولم يجبه لفظا وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه وأما قوله في الرواية الأخرى ونسيت أن أسأله كم صلى فيجمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولا وأما قول بعض المتأخرين يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسي أن يسأل بلالا ثم تقيسه مرة أخرى فسأله ففيه نظر من وجهين أحدهما أن الذي يظهر أن القصة وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة لم تتعد دلالة أني في السؤال بإلقاء المعقبة في الروايتين معا فقال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالا وقال في الأخرى فبدرت فسألت بلالا فدل على أن السؤال عن ذلك كان واحدا في وقت واحد ثانيهما أن راوي قول ابن عمر ونسيت هو نافع مولاه ويبعد مع طول ملازمة له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلا والله أعلم وأما ما نقله عياض أن قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال نسيت أن أسأله كم صلى قال وإنما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين به فلهذا كلام مردود والغلط هو الغلط فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يعم من موضع إلى موضع ولم ينفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط فقد تابعه أبو نعيم عند البخاري والنسائي وأبو عاصم عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الأصبغاني وعبد الله بن غير عند أحمد عنه كلهم عن سيف ولم ينفرد به سيف أيضا فقد تابعه عليه حصيف عن مجاهد عند أحمد ولم ينفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن دينار عند أحمد أيضا باختصار ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي ومن حديث أبي هريرة عند البراء ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى ركعتين عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث شعبة بن عثمان قال لقد صلى ركعتين عند العمودين أخرجه الطبراني بإسناد جيد فالجيب من الأقدام على تغليب جبل من جبال الحفظ بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ولو سكت أسلم والله الموفق ((قوله في وجه الكعبة)) أي مواجهة باب الكعبة قال الأكرماني الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم أي أنه كان عند الباب (قلت) قد قد مما أنه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك وقد منا أيضا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحيشة وهي أن استقبال المقام غير واجب ونقل عن ابن عباس كراهة الطبراني وغيره أنه قال ما أحب أن أصلي في الكعبة ممن صلى فيها فقد ترك شيئا منها خلفه وهذا هو السر أيضا في إيراد حديث ابن عباس في هذا الباب ((قوله اسحق بن نصر)) كذا وقع منسوب في جميع الروايات التي وقفت عليها وبذلك جزم الأصبغاني وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم وذكر أبو العباس الطبراني في الأطراف له أن البخاري أخرجه عن اسحق بن نصر منسوب وأخرجه الأصبغاني وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق شيخ اسحق بن نصر فيه بإسناده هذا فجعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح وسيأتي وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة أصلا أنه صلى الله عليه وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية النافية في كتاب الحج أن شاء الله تعالى ((قوله في قبل الكعبة)) بضم القاف والموحدة وقد تسكن أي مقابلها أو ما استقبل منها وهو وجهها وهذا موافق لرواية ابن عمر السابقة ((قوله هذه القبلة)) الإشارة إلى الكعبة قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس وقيل المراد أن حكم من شاهد البيوت وجوب مواجهة عتبة جزم باختلاف الغائب وقيل المراد أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها أو الإشارة إلى وجه الكعبة

في وجه الكعبة ركعتين
 بحديثنا اسحق بن نصر
 قال حدثنا عبد الرزاق قال
 أخبرنا ابن جريج عن عطاء
 قال سمعت ابن عباس قال
 لما دخل النبي صلى الله
 عليه وسلم البيت دعا في
 نواحيه كلها ولم يصل حتى
 خرج منه فلما خرج ركع
 ركعتين في قبل الكعبة
 وقال هذه القبلة

(٣) قوله قبلة البيت في
نسخة قبلة ابراهيم اه

*(باب التوجه نحو
القبلة حيث كان)* وقال
أبو هريرة قال النبي صلى
الله عليه وسلم استقبل
القبلة وكبر* حدثنا عبد
الله بن رجا قال حدثنا
اسرائيل عن أبي اسحق
عن ابراهيم بن عازب قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى نحو بيت المقدس
سنة عشر شهرا أو سبعة
عشر شهرا وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحب
أن يوجه إلى الكعبة فأنزل
الله عز وجل قل نرى تقاب
وجهك في السماء فتوجه
نحو الكعبة وقال السفهاء
من الناس وهم اليهود
ما ولا هم عن قبلتهم التي
كانوا عليها قل لله المشرق
والمغرب يمدى من يشاء
إلى صراط مستقيم فصلى
مع النبي صلى الله عليه وسلم
رجل ثم خرج بعد ما صلى
فمر على قوم من الانصار في
صلاة العصر فنحو بيت
المقدس فقال هو يشهد
أنه صلى مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأنه توجه
نحو الكعبة فصرخ القوم
حتى توجهوا نحو الكعبة

أي هذا موقف الامام ويؤيده ما رواه البراء عن حديث عبد الله بن حبشي الطحفي قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول أيها الناس إن الباب من قبلة البيت وهو محمول على الذنب
لقيام الاجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته والله أعلم ((قوله باب التوجه نحو القبلة حيث
كان)) أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث
الثاني في الباب وهو حديث جابر ((قوله وقال أبو هريرة)) هذا طرف من حديثه في قصة المدي وصالته وقد
ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان ((قوله عن البراء)) تقدم في باب الصلاة من الايمان من
كتاب الايمان بيان من رواه عن أبي اسحق مخرج حديث البراء له ((قوله وكان يحب أن يوجه إلى
الكعبة)) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال لما
هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل
بيت المقدس ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهرا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن
يستقبل قبلة ابراهيم فكان يدعو وينظر إلى السماء فنزلت ومن طريق مجاهد قال إنما كان يحب أن يتحول
إلى الكعبة لأن اليهود قالوا يتخالفنا محمد ويتبع قبلتنا فنزلت وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال
بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة لكن أخرجه أحمد من وجه آخر عن ابن عباس كان النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما يمكن بأن يكون أمره صلى الله
عليه وسلم لما هاجر أن يسفر على الصلاة بيت المقدس وأخرج الطبراني من طريق ابن جريح قال صلى النبي
صلى الله عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى
إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله إلى الكعبة فقوله في حديث ابن عباس الأول أمره الله
بذلك قول من قال أنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو
ضعيف وعن أبي العالبة أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب وهذا لا ينبغي أن
يكون بتوقيف ((قوله نحو بيت المقدس)) أي بالمدينة قد تقدم في باب الصلاة من الايمان في كتاب
الايمان تحرير المدة المذكورة وانها ستة عشر شهرا وأيام ((قوله توجه)) بفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه
((قوله فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال)) كذا في رواية المستمل والمخوي وفي رواية غيرهما رجل
وهو المشهور وقد تقدم في الايمان أن اسمه عباد بن بشر وتحتاج رواية المستمل إلى تقدير محذوف في قوله
ثم خرج أي بعض أولئك الرجال ((قوله في صلاة العصر نحو بيت المقدس)) والله شهيدي في صلاة العصر
يصلون نحو بيت المقدس وفيه افصاح بالمراد ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثوبان بنت أسلم صليت
الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة فاستقبلنا بمسجد ايليا فصلى بنا سجدتين أي ركعتين ثم جاءنا من يخبرنا أن
النبي صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام واختلفت الرواية في الصلاة التي نحو بيت المقدس عندها
وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال يقال أنه صلى
ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودار معه المسلمون
ويقال زار النبي صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة فصنعت له طعاما وحانت الظهر
فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه ركعتين ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فهي
مسجد القبلة قال ابن سعد قال الواقدي هذا أثبت عندنا وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة
ابن ربيعة قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة فدار ودارنا
معه في ركعتين وأخرج البراء عن حديث أنس أنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت المقدس
وهو يصلي الظهر يوجهه إلى الكعبة ولا يطرق في نحوه من وجهه أخرجه أنس وفي كل منهما ما ضعف
((قوله فقال)) أي الرجل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه وهو على سبيل التبريد ويحتمل أن يكون
الراوي نقل كلامه بالمعنى ويؤيده الرواية المتقدمة في الايمان بلفظ أشهد وقد تقدمت مباحثه هناك

(قوله حدثنا مسلم) زاد الاصيلي ابن ابراهيم (قال حدثنا هشام) زاد الاصيلي ابن ابي عبد الله وهو
 الدستوائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن ثوبان العامري المديني وليس له في الصحيح عن جابر غير
 هذا الحديث وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخاري عن جابر شيئاً (قوله حيث
 توجهت) زاد الكشي يني به والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو اجماع لكن
 رخص في شدة الخوف (قوله عن منصور) هو ابن المعتمر و ابراهيم هو ابن يزيد النخعي وأخطأ من قال
 انه غيره وهذه الترجمة من أصح الاسانيد (قوله قال ابراهيم) أي الراوي المذكور (لا أدري زاد
 أو نقص) أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن ابراهيم شك في سبب مجود السهو المذكور هل كان
 لاجل الزيادة أو النقصان لكن سياً في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن ابراهيم باسناده هذا
 أنه صلى الله عليه وسلم وهو يقتضي الجزم بالزيادة فلهذا شكنا لما حدث منصور وأتبعنا الحكم وقد تابع
 الحكم على ذلك جاد بن أبي سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضاً وجماد أنها
 الظهور ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن ابراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح (قوله أحدث)
 بفحشاته ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي بوجوب تفسير حكم الصلاة عما عهدوه ودل
 استقها مهمهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه (قوله قال وماذا) فيه إشعار بأنه لم
 يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الانبياء عليهم السلام الصلاة
 والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد وهو قول عامة العلماء والنظار وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على
 النبي السهو وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم فيه أنسى كما تنسون ولقوله فإذا نسيت
 فذكرني أي بالتسبيح ونحوه وفي قوله لو حدثت شيء في الصلاة لنبأكم به دليل على عدم تأخير البيان عن
 وقت الحاجة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله فتنى رجله وللكشي يني والاصلي رجله بالتثنية واستقبل
 القبلة فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة واستدل به على رجوع الامام الى قول
 المأمومين ان يمكن يحتمل أن يكون تذكرة عند ذلك أو علم بالوحي أو ان سؤالهم أحدث عنده شكاً فوجد
 لوجود الشك الذي طرأ لا مجرد قواهم (قوله فليتحرا الصواب) بالحاء المهملة والراء المشددة أي فليقصروا
 والمراد البناء على اليقين كما سيأتي واخصاص بقية مباحثه في أبواب السهو وان شاء الله تعالى (قوله باب
 ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير الاعادة على من سها فاصل الى غير القبلة) وأصل هذه المسئلة في
 المجتهد في القبلة اذا تبين خطؤه فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء الشعمي وغيرهم أنهم قالوا
 لا تجب الاعادة وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد
 اذا تبين الخطأ مطلقاً في الترمذي من حديث عامر بن ربيعة ما يوافق قول الاولين لكن قال ليس اسناده
 بذلك (قوله وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين
 وهو موصول في الصحيحين من طرق لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولا
 لكنه في الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة وهم ابن التين نبالا بن بطال حيث
 جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي لان حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه انه سلم من
 ركعتين ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة ان بناءه على الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة
 كان في حكم المصلي ويؤخذ منه ان من ترك الاستقبال ساهياً لا يبطل صلاته (قوله عن أنس قال قال عمر)
 هو من رواية حماد بن عماري لكنه صغير عن كبير (قوله وافقت ربي في ثلاث) أي وقائع والمعنى وافقت
 ربي فانزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لما يه الادب أسند الموافقة الى نفسه أو اشار به الى حديث رأيه
 وقدم الحكم وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما يفي الزيادة عليه الا انه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه
 من مشهور وهائصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المناقبين وهما في الصحيح وصحح الترمذي من حديث
 ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا

(قوله حدثنا مسلم) زاد الاصيلي ابن ابراهيم (قال حدثنا هشام) زاد الاصيلي ابن ابي عبد الله وهو
 الدستوائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن ثوبان العامري المديني وليس له في الصحيح عن جابر غير
 هذا الحديث وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخاري عن جابر شيئاً (قوله حيث
 توجهت) زاد الكشي يني به والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو اجماع لكن
 رخص في شدة الخوف (قوله عن منصور) هو ابن المعتمر و ابراهيم هو ابن يزيد النخعي وأخطأ من قال
 انه غيره وهذه الترجمة من أصح الاسانيد (قوله قال ابراهيم) أي الراوي المذكور (لا أدري زاد
 أو نقص) أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن ابراهيم شك في سبب مجود السهو المذكور هل كان
 لاجل الزيادة أو النقصان لكن سياً في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن ابراهيم باسناده هذا
 أنه صلى الله عليه وسلم وهو يقتضي الجزم بالزيادة فلهذا شكنا لما حدث منصور وأتبعنا الحكم وقد تابع
 الحكم على ذلك جاد بن أبي سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضاً وجماد أنها
 الظهور ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن ابراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح (قوله أحدث)
 بفحشاته ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي بوجوب تفسير حكم الصلاة عما عهدوه ودل
 استقها مهمهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه (قوله قال وماذا) فيه إشعار بأنه لم
 يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الانبياء عليهم السلام الصلاة
 والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد وهو قول عامة العلماء والنظار وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على
 النبي السهو وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم فيه أنسى كما تنسون ولقوله فإذا نسيت
 فذكرني أي بالتسبيح ونحوه وفي قوله لو حدثت شيء في الصلاة لنبأكم به دليل على عدم تأخير البيان عن
 وقت الحاجة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله فتنى رجله وللكشي يني والاصلي رجله بالتثنية واستقبل
 القبلة فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة واستدل به على رجوع الامام الى قول
 المأمومين ان يمكن يحتمل أن يكون تذكرة عند ذلك أو علم بالوحي أو ان سؤالهم أحدث عنده شكاً فوجد
 لوجود الشك الذي طرأ لا مجرد قواهم (قوله فليتحرا الصواب) بالحاء المهملة والراء المشددة أي فليقصروا
 والمراد البناء على اليقين كما سيأتي واخصاص بقية مباحثه في أبواب السهو وان شاء الله تعالى (قوله باب
 ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير الاعادة على من سها فاصل الى غير القبلة) وأصل هذه المسئلة في
 المجتهد في القبلة اذا تبين خطؤه فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء الشعمي وغيرهم أنهم قالوا
 لا تجب الاعادة وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد
 اذا تبين الخطأ مطلقاً في الترمذي من حديث عامر بن ربيعة ما يوافق قول الاولين لكن قال ليس اسناده
 بذلك (قوله وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين
 وهو موصول في الصحيحين من طرق لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولا
 لكنه في الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة وهم ابن التين نبالا بن بطال حيث
 جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي لان حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه انه سلم من
 ركعتين ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة ان بناءه على الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة
 كان في حكم المصلي ويؤخذ منه ان من ترك الاستقبال ساهياً لا يبطل صلاته (قوله عن أنس قال قال عمر)
 هو من رواية حماد بن عماري لكنه صغير عن كبير (قوله وافقت ربي في ثلاث) أي وقائع والمعنى وافقت
 ربي فانزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لما يه الادب أسند الموافقة الى نفسه أو اشار به الى حديث رأيه
 وقدم الحكم وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما يفي الزيادة عليه الا انه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه
 من مشهور وهائصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المناقبين وهما في الصحيح وصحح الترمذي من حديث
 ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا

قلت يا رسول الله لو اتخذنا
من مقام ابراهيم مصلى
فترأت واتخذوا من مقام
ابراهيم مصلى وآية الجباب
قلت يا رسول الله لو أمرت
نساء أن يحتجبن فإنه
يكلمهن البر والفاجر
فترأت آية الجباب واجتمع
نساء النبي صلى الله عليه
وسلم في الغيرة عليه فقلت
أهن عسى ربه أن يطلقكن
أن يبدله أزواج خيرا
منكن فترأت هذه الآية
وقال ابن أبي مرزوق
يحيى بن أيوب قال حدثني
جديد قال سمعت أناسا
يحدثنا عن عبد الله بن يوسف
قال أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر قال بينا
الناس بقباء في صلاة
الصبح إذ جاءهم آت فقال
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد أنزل عليه
الليلة قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت وجوههم
إلى الشام فاستداروا إلى
الكعبة فحدثنا سعد
قال حدثنا يحيى عن شعبة
عن الحكم عن ابراهيم عن
علقمة

وال على كثرة موافقته وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم
الكلام على مقام ابراهيم وسبأتى الكلام على مسئلة الجباب في تفسير سورة الاحزاب وعلى مسئلة التخيير
في تفسير سورة التحريم وقوله في هذه الرواية واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه فقلت لهن
عسى ربه الخ وذ كرفيه من وجه آخر عن جندب في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التذميه عليها في باب
عشرة النساء في أوخر النكاح وقال بعضهم كان اللاتق أراد هذا الحديث في الباب الماضي وهو قوله
واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتخصيص فيه على وقوع ذلك
من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك وأما مناسبتة لترجمة
فأجاب الكرماني بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها فاما على قول من فسر مقام ابراهيم
بالكعبة فظاهر أو بالحرم كله فن في قوله من مقام ابراهيم للتبعض ومضى أي قبلة أو بالحجر الذي وقف عليه
ابراهيم وهو الاظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة وقال ابن رجب الذي يظهر لي أن تعلق
الحديث بالترجمة الاشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة لان عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى
مقام ابراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصلت موافقته على ذلك
فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه ولا يخفى ما فيه ((قوله وقال ابن أبي مرزوق)) في رواية كريمة
حدثنا ابن أبي مرزوق فائدة أراد هذا الاسناد ما فيه من التصريح بجماع جندب من أنس فأمن من تدليس
وقوله بهذا أي اسنادا ومتنا فهو من رواية أنس عن عمر لا من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم
وفائدة التعليق المذكور تصريح بجماع جندب ما عداه من أنس وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم
يحتاج به البخاري وإن خرج له في المتابعات (وأقول) وهذا من جهة المتابعات ولم ينسرد يحيى بن أيوب
بالتصريح المذكور فقد أخرجه الاسماعيل عن أبي الربيع الزهراني عن هشيم
أخبرنا جندب حدثنا أنس والله أعلم ((قوله بينا الناس بقباء)) بالمد والصرف وهو الاشهر ويجوز فيه
القصر وعدم الصرف وهو يذكروا ثبوت موضع معروف ظاهر المدينة والمراد هنا مسجد أهل قباء فقيه
بجاز الحذف واللام في الناس لهذه الذمى والمراد أهل قباء ومن حضر معهم ((قوله في صلاة الصبح)) ولمسلم
في صلاة الغداة وهو أحد اسمائها وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك وهذا فيه مغايرة لمحدث البراء
المتقدم فإن فيه أنهم كانوا في صلاة العصر والجواب أن لا منافاة بين الخبرين لان الخبر وصل وقت العصر
إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك في حديث البراء والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر وأبو نعيم
كما تقدم وصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وذلك في حديث
ابن عمر ولم يسم الآتي بذلك إليهم وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر فقيه نظر لان ذلك إنما
ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر فإن كان ما نقلوا محمولا فيجوز أن يكون عباد آتي بني حارثة أولا في
وقت العصر ثم توجه إلى أهل قباء فأعلمهم بذلك في وقت الصبح ومما يدل على تعدد هذا ان مسمار روى من
حديث أنس ان رجلا من بني سلمة هو وهم ركوع في صلاة الفجر فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة
وبنو سلمة غير بني حارثة ((قوله قد أنزل عليه الليلة قرآن)) فيه إطلاق اليلة على بعض اليوم الماضي
والليلة التي تليه مجازا والتسكير في قوله قرآن لارادة البعضية والمراد قوله قد نرى قلب وجهك في السماء
الآيات ((قوله وقد أمر)) فيه ان ما يؤمر به النبي صلى الله عليه وسلم يلزم أمته وإن أفعاله يؤتسى بها
كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص ((قوله فاستقبلوها)) بفتح الموحدة للكثر أي فحولوا إلى جهة
الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قباء وقوله وكانت وجوههم الخ تفسير من الراوى
للتحول المذكور ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وضمير وجوههم
لهم أولا هل قباء على الاحتمالين وفي رواية الاصيلي فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الامر ويأتي في ضمير
وجوههم الاحتمال لان المذكور ان وعوده إلى أهل قباء أظهر ويرجح رواية الكسرة عند المصنف في

التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بلفظ وقد أمر أن يستقبل الكعبة
 ألا تستقبلوها فدخل حرف الاستفتاح يشعر بأن الذي بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع
 بيان كيفية التحول في حديث ثوبان بنت أسلم عن ابن أبي حاتم وقد ذكرت بعضه قريبا وقالت فيه فتحول
 النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا المسجدين الباقيتين إلى البيت الحرام (قلت) وتصويره
 أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد لأن من استقبل الكعبة استقبل بيت المقدس
 وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا
 خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيجتمل أن يكون ذلك
 وقع قبل تحريم العمل بالكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور
 من أجل المصلحة المذكورة ولم تتوال الخطأ عند التحول بل وقعت مفرقة والله أعلم وفي هذا الحديث
 أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لأن أهل قبا لم يؤمروا بالاعادة مع كون الأمر باستقبال
 الكعبة وقع قبل صلاتهم ثلاث صلوات واستنبط منه الطحاوي أن من لم يبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلام
 ذلك فالغرض غير لازم له وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم لما تداروا في الصلاة
 ولم يقطعوا هادلا على أنه وجب عندهم التماسي والتحول على القطع والاستئناف ولا يكون ذلك إلا عن
 اجتهاد كذا قيل وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق لأنه صلى الله عليه وسلم كان
 مترقبًا التحول المذكور فلا مانع أن يعلمهم ما صنعوا من التماسي والتحول وفيه قبول خبر الواحد
 وجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع
 لما شهدتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهته ووقع نحوها عن أهل الكعبة بخبر هذا الواحد
 وأجيب بأن الخبر المذكور واحتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم ينسخ
 عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم وقيل كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقا
 وانما منع بعده ويحتاج إلى دليل وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها وإن استماع المصلي
 لكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حوت فيه القبلة في
 الكلام على حديث البراء في كتاب الإيمان ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن دلالة على
 الجزء الأول منها من قوله أمر أن يستقبل الكعبة وعلى الجزء الثاني من حيث أنهم صلوا في أول ذلك الصلاة
 إلى القبلة المنسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجزأت عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالاعادة فيكون حكم
 السابهي كذلك لكن يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستحب للحكم الأول مغتفر في حقه ما لا يغتفر
 في حق السابهي لأنه انما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه ((قوله عن عبد الله)) يعني بن مسعود
 (قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خسا) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وثمة لعله بالترجمة
 من قوله قال وما ذاك أي ما سبب هذا السؤال وسكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهوا كما يظهر
 في الرواية الماضية من قوله فتثنى رجله واستقبل القبلة ((قوله باب حن البراق باليد من المسجد)) أي
 سواء كان باليد أم لا ونازع الإسماعيلي في ذلك فقال قوله فخكه بيده أي تولى ذلك بنفسه لأنه بأمر بيده
 التمامة ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه حكها بخرجون اه والمصنف مشى على ما يحتمل اللفظ مع أنه
 لا مانع في القصة من التردد وحديث العرجون رواه أبو داود ومن حديث جابر ((قوله عن جابر عن أنس))
 كذا في جميع ما وقعت عليه من الطرق بالنعنة لكن أخرجه عبد الرزاق فصرح اسماعيل بن جابر عن أنس
 فأمن تدايسه ((قوله تخامة)) قيل هي ما يخرج من الصدر وقيل التخامة بالعين من الصدر وبالميم من
 الرأس ((قوله في القبلة)) أي الحائط الذي من جهة القبلة ((قوله حتى روى)) أي شوهه في وجهه أثر
 المشقة وللنساء في غضب حتى أحر وجهه وللمصنف في الأدب من حديث ابن عمر فتعظ على أهل المسجد
 ((قوله إذا قام في صلاته)) أي بعد شروعه فيها ((قوله أو أن ربه)) كذا لا كثر بالشك كما سيأتي في

عن عبد الله قال صلى النبي
 صلى الله عليه الظهر خسا
 فقالوا أرب في الصلاة قال
 وما ذاك قالوا صليت خسا
 فتثنى رجله واستقبل
 المسجدين ((باب حن
 البراق باليد من المسجد))
 حديثنا
 اسمعيل بن جابر عن
 جابر عن أنس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى
 تخامة في القبلة فشق ذلك
 عليه حتى روى في وجهه
 فقام فخكه بيده فقال إن
 أحدكم إذا قام في صلاته
 فإنه يناجي ربه أو أن ربه
 بينه وبين القبلة فلا يترقب
 أحدكم

قبل قبلته ولكن عن يسار أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ثم رد بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن ٣٤٤ عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا في جدار القبلة فحكه ثم

أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبلة مخاطا أو بصاقا أو نخامة فحكه * (باب حلت المخاط بالخصي من المسجد) * وقال ابن عباس إن وطئت على قدر رطب فأغسله وإن كان يابساً فلا * حدثنا موسى بن اسماعيل قال أخبرنا إبراهيم بن سعد قال أخبرنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحكهها فقال إذا تنعم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى (باب) لا يبصق عن يمينه في الصلاة * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حميد بن عيسى عن الحسن أن أبا هريرة وأبا

الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب والمستمل والحموى وأن ربه يواو العطف والمراد بالناجاة من قبل العبد حقيقة التجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً والمعنى أقباله عليه بالرجة والرضوان وأما قوله وأن ربه بينه وبين القبلة وكذا في الحديث الذي بعده فإن الله قبل وجهه فقال الخطابي معناه أن توجهه إلى القبلة مفضل بالقصد منه إلى ربه فصارت في التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبائله وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله أو ثواب الله وقال ابن عبد البر هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان وهو جهل واضح لأن في الحديث أنه يبرق تحت قدمه وفيه نقض ما أصابوه وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تأول به هذا جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم وهذا التعليل يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه الخلاف في أن كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً من فضل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عيني وبين رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً يثبت صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يبي داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي لكم الحديث وفيه أنه قال له إنك آذيت الله ورسوله (قوله قبل قبلته) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة قبلته (قوله أو تحت قدمه) أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده وزاد أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة في حديثها كما سيأتي ذلك بعد أربعة أبواب (قوله ثم أخذ طرف رداءه الخ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع وظاهر قوله أو يفعل هكذا أنه مخير بين ما ذكر لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حل هذا الأخير على ما ذكره البراق فأرعى هذا في الحديث للتعويض والله أعلم * قوله في حديث ابن عمر (رأى بصاقاً في جدار القبلة) وفي رواية المسألة في جدار المسجد وللمصنف في أواخر الصلاة من طريق أبواب عن نافع في قبلة المسجد وزاد فيه ثم نزل فحكهها بيده وهو مطابق للترجمة وفيه إشعار بأنه كان في حال الخطيئة وصرح الاسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضاً قال وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب فلذلك صنع الزعفران في المساجد * قوله في حديث عائشة (رأى في جدار القبلة مخاطاً أو بصاقاً أو نخامة فحكه) كذا هو في الموطأ بالثلاث ولله عجل من طريق معن عن مالك أو نخاعاً بديل لمخاطاً وهو أشبه وقد تقدم الفرق بين النخامة والخامة (قوله باب حلت المخاط بالخصي من المسجد) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب وذلك أن المخاط غالباً يكون له برم لزج فيحتاج في نزعه إلى معالجة والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعه بغير آلة إلا أن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط وهذا الذي يظهر من مراده (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي شبة بسند صحيح وقال في آخره وإن كان ناسياً لم يضره ومطابقته للترجمة الإشارة إلى أن العلة العظمى في النهي احترام القبلة لا مجرد التأذي بالبراق ونحوه فإنه وإن كان علة أيضاً لكن احترام القبلة فيه أكد فلذلك لم يفرق فيه بين رطب وياس بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستعداد فلا يضر وطء الياس منه والله أعلم (قوله فتناول حصاة) هذا موضع الترجمة ولا فرق في المعنى بين النخامة والمخاط فلذلك استدلل بأحدهما على الآخر (قوله فحكهها) والكشيم نى فحتها بمناء من فوق وهما بمعنى (قوله ولا عن يمينه) سيأتي الكلام عليه قريباً (قوله باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة) أو وفيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصراً من روايته عن حفص بن عمر وليس فيه ما يقييد ذلك بحالة الصلاة نعم هو مقييد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه وكذا في حديث

سعيد أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في حائط المسجد فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم حصاة فحكهها * أبي * ثم قال إذا تنعم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى * حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنساً قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت رجله

(باب) دفن النخامة في المسجد

حدثنا اسحاق بن نصر
قال حدثنا عبد الرزاق
عن مهران بن همام عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا قام
أحدكم إلى الصلاة
فلا يبصق أمامه
فإنما يناجي الله مادام في
مصلاته ولا عن يمينه فإن
عن يمينه ملكا ولا يبصق
عن يساره أو تحت قدمه
فإذا فعلها (باب) إذا بدره
البزاق فليأخذ بطرف ثوبه
حدثنا مالك بن اسمعيل
قال حدثنا زهير قال حدثنا
جديد عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى
نخامة في القبلة فحسبها
بيده ورؤي منه كراهية
أو رؤي كراهية له لذلك
وشدته عليه وقال إن
أحدكم إذا قام في صلاته
فإنما يناجي ربه أو يمينه
وبين يمينه فلا يبرز في
قبلته ولكن عن يساره
أو تحت قدمه ثم أخذ
طرف رداءه فبرز فيه
ورده على بعض قال
أبو عبد الله هكذا

الجراح أنه تختم في المسجد لئلا ينسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ شاة من نار ثم جاء فطلمها حتى دفنها
ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب على خطيئة اللياسة فدل على أن الخطيئة تخص بمن تركها لا بمن دفنها وعلة
النهي ترشد إليه وهي تأذي المؤمن بها ومما يدل على أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في الثوب ولو كان في
المسجد بخلاف وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشيخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فبصق
تحت قدمه اليسرى ثم دلكه بنعله أسناده صحيح وأصله في مسلم والطاهر أن ذلك كان في المسجد فيؤيد
ما تقدم وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على
ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن والله أعلم وينبغي أن يفصل أيضا بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل
الفعل كن حقا ولا ثم بصق وواوي وبين من بصق أولا بنية أن يدفن مثلا فيجوز فيه الخلاف بخلاف
الذي قبله لأنه إذا كان المكفر أثم إبرازها هو دفنها فكيف يأثم من دفنها ابتداء وقال النووي قوله كفارتها
دفنها قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رملة أو حصاة وحكى الرواية أن المراد دفنها إخراجها من
المسجد أصلا (قلت) الذي قاله الرواية يجري على ما يقول النووي من المنع مطلقا وقد عرف ما فيه
(تنبيه) قوله في المسجد ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه
تناوله النهي والله أعلم (قوله باب دفن النخامة في المسجد) أي جواز ذلك وأورد فيه حديث أبي هريرة من
طريق مهران عنه بلفظ إذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخره فدفنها فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه
فهم من قوله إلى الصلاة أن ذلك يختص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وقيل إنما رجم الذي قبله بالمكفارة
وهذا بالدفن أشعار بالفرقة بين المتمجد بلا حجة وهو الذي أثبت عليه الخطيئة وبين من غلبته النخامة
وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه (قوله فأنما يناجي) وللكثرة يعني فانه (قوله مادام في مصلاته)
يفتضي تخصيص المنع بما إذا كان في الصلاة لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضي المنع في جدار
المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة فيجمع بان يقال كونه في الصلاة أشد انما مطلقا وكونه في جدار القبلة أشد
انما من كونه في غيرها من جدار المسجد فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع (قوله فان عن يمينه
ملك) تقدم أن ظاهره اختصاصه بحالة الصلاة فإن قلنا المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه
بالمسجد مع أن عن يساره ملكا آخر وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمن تشير به الآية وما هكذا
قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا تدخل
الكاتب السبائت فيها ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوف في هذا الحديث قال ولا عن
يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من حديث أبي أمامة في هذا الحديث فانه يقوم بين يدي
الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره فالتعليل حينئذ إنما يقع على القرين وهو الشيطان ولعل ملك
اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمن والله أعلم (قوله فدفنها)
قال ابن أبي جرة لم يقل بخطمها لأن الخطيئة يسقر الضرر بها إذا لم يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذي به بخلاف
الدفن فانه يفهم منه التعميق في باطن الأرض وقال النووي في الرياض المراد بدفنها ما إذا كان المسجد
ترابيا أو رمليا فاما إذا كان مبطا مثل الدلكها عليه بشيء مثل الفليس ذلك بدفن بل زيادة في التعميد
(قلت) لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه بحمل قوله في حديث عبد الله بن الشيخير المتقدم ثم دلكه
بنعله وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود وبرزق تحت رجله ودلكه (فائدة) قال القفال في فتاويه
هذا الحديث محمول على ما يخرج من الفم أو ينزل من الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن
في المسجد اه وهذا على اختياره لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفا من قى وكذا إذا خالط البزاق دم
والله أعلم (قوله باب إذا بدره البزاق) أنكر السرخسي قوله بدروه وقال المعروف في اللغة بدرت إليه
وبادرته وأجيب بأنه يستعمل في المغالبة فيقال بادرت كذا فبدرني أي سبقني واستشكل آخرون التقييد
في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث

المذكور وهو مارواه مسلم من حديث جابر بلقط وليبصق عن يساره وتحت رجليه اليسرى فان عجلت به
بادرة فليقبل بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ولابن أبي شيبة وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه
وفسره في رواية أبي داود بان يتقبل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على
شرط البخاري فإشارتهما بان حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيه ما والله أعلم وقد تقدم
الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب وقوله هنا ورؤى منه بضم الراء بعدها واو مهموزة أي من
النبي صلى الله عليه وسلم وكراهيته بالرفع أي ذلك الفعل وقوله أو رؤى شئ من الراوى وقوله وشئ منه
بالرفع عطف على كراهيته ويجوز الجر عطف على قوله لذلك وفي الأحاديث المذكورة من الفوائد غير
ما تقدم التذنب إلى إزالة ما يستقذر أو يتنزه عنه من المسجد وتفقد الإمام أحوال المساجد وتعميمها وصيانتها
وأن للمصلي أن يبصق وهو في الصلاة ولا يفسد صلاته وإن النفخ والتفخ في الصلاة جائزان لأن النخامة
لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تفخ ومجمله ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبه العبث ولم يبين منه معنى كلام
وأقله حرفان أو حرف ممدود واستدل بالمصنف على جواز النفخ في الصلاة كما سيأتي في أو آخر كتاب
الصلاة والجهر وعلى ذلك لكن بالشرط المذكور قبل وقال أبو حنيفة إن كان النفخ يسمع فهو بمنزلة
الكلام يقطع الصلاة واستدلوا به بحديث عن أم سلمة عند النسائي وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة
وفيه أن البصاق طاهر وكذا النخامة والخطاط خلط فالمن يقول كل ما تستقذره النفس حرام ويستفاد منه
أن التحسين أو التقيح انما هو بالشرع فان جهة اليمين مفضلة على اليسار وإن اليد مفضلة على القدم وفيها
الحث على الاستسكان من الحسنات وإن كان صاحبها مليا لكونه صلى الله عليه وسلم بأثر الحث بنفسه وهو
دال على عظم نواضعه زاده الله تشريفا وتعظيما صلى الله عليه وسلم ((قوله باب عظة الإمام الناس)) بالنصب
على المفعولية وقوله في إتمام الصلاة أي بسبب ترك إتمام الصلاة ((قوله وذكر القبلة)) بالجر عطف على
عظة وأورده للشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله ((قوله هل ترون قبلي)) هو استفهام إنكار لما يلزم منه
أي أنتم تظنون أنني لا أرى فمليكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئا استدبر ما وراءه لكن بين
النبي صلى الله عليه وسلم أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة وقد اختلف في معنى ذلك فقيل المراد بها العلم بما
بان يوحى إليه كيفية فعلهم وأما بان يلهم وفيه نظر لأن العلم لو كان مرادا لم يقيد بقوله من وراء ظهره
وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره من تدرك عينه مع التفات يسير في النادر ويوصف من
هو هناك بأنه وراء ظهره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب والصواب المختار أنه
محجول على ظاهره وإن هذا الإصدار ادراك حقيقي خاص به صلى الله عليه وسلم انخرقت له فيه العادة
وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره ثم ذلك
الادراك يجوز أن يكون برؤيه عينه انخرقت له العادة فيه أيضا فكان يرى بها من غير مقابلة لأن
الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قدر وانما تلك أمور
عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا
لأهل البدع لو فقههم مع العادة وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائما وقيل كان بين كتفيه
عينان مثل سم الخطاط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره وقيل بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته
كما تنطبع في المرآة فيرى أمثلهم فيها فيشاهد أفعالهم ((قوله ولا خشوعكم)) أي في جميع الأركان ويحتمل
أن يراد به السجود لأن غاية الخشوع وقدمه بالهجوم في رواية لمسلم ((قوله أني لأراكم)) بفتح
الهمزة ((قوله في حديث أنس صلى الله عليه وسلم)) أي لا جلنا وقوله صلاة بالتنكير للإيهام وقوله ثم رقي بكسر القاف
((قوله يقال في الصلاة)) أي في شأن الصلاة أو هو متعلق بقوله بعد أني لأراكم عندهم من يجيز تقدم الظرف
وقوله وفي الركوع أفرد به بالذكروان كان دخلا في الصلاة اهتما بما به المكون التخصيص فيه كان أكبر
أول أنه أعظم الأركان بدليل أن المسبوق يدرك الركعة بتمامها بإدراك الركوع ((قوله كما أراكم)) يعني

((باب)) عظة الإمام
الناس في إتمام الصلاة
وذكر القبلة * حدثنا عبد
الله بن يوسف قال أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال هل ترون
قبلي ههنا فوالله ما يخفى
علي تخشوعكم ولا ركوعكم
أنى لأراكم من وراء
ظهري * حدثنا يحيى بن
صالح قال حدثنا قنبر بن
سليمان عن هلال بن علي
عن أنس بن مالك قال صلى
بنا النبي صلى الله عليه وسلم
صلاة ثم رقي المنبر فقال في
الصلاة وفي الركوع أني
لأراكم من وراءني كما
أراكم

من أمانى وصرح به في رواية أخرى كما سيأتي ولمسلم أنى لا يصح من ورائى كما أبصر من بين يدي وفيه دليل على المختار أن المراد بالرواية الإبصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وحكى ثقي بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصير في الظلمة كما يصير في الضوء وفي الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على اتمام أركانها وإيعاضها وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأى منهم ما يخالف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى ((قوله باب هل يقال مسجد بنى فلان * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل التي أضممت من الحفياة وأمدتها نبيسة الوداع وسابق بين الخليل التي لم تضر من النبية إلى مسجد بنى زريق وأن عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها * (باب) * القسمة وتعليق القنوي في المسجد قال أبو عبد الله القنوي العلق والاثنتان قنويان والجماعة أيضاً قنويان مثل صنو وصنويان وقال إبراهيم بن يحيى ابن طهمان عن عبد العزيز بن أنس رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بال من البحرين

من أمانى وصرح به في رواية أخرى كما سيأتي ولمسلم أنى لا يصح من ورائى كما أبصر من بين يدي وفيه دليل على المختار أن المراد بالرواية الإبصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وحكى ثقي بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصير في الظلمة كما يصير في الضوء وفي الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على اتمام أركانها وإيعاضها وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأى منهم ما يخالف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى ((قوله باب هل يقال مسجد بنى فلان * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل التي أضممت من الحفياة وأمدتها نبيسة الوداع وسابق بين الخليل التي لم تضر من النبية إلى مسجد بنى زريق وأن عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها * (باب) * القسمة وتعليق القنوي في المسجد قال أبو عبد الله القنوي العلق والاثنتان قنويان والجماعة أيضاً قنويان مثل صنو وصنويان وقال إبراهيم بن يحيى ابن طهمان عن عبد العزيز بن أنس رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بال من البحرين

فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت

فكان يقدم من سنة إلى سنة ((قوله فقال انثروه)) أي صبوه ((قوله وفاديت عقيلاً)) أي ابن أبي طالب وكان أسمر مع عمه العباس في غزوة بدر وقوله خفي بهم حمله ثم مثله مفتوحة والضمير في ثوبه يعود على العباس وقوله يقفه بضم أوله من الإقلال وهو الرفع والحمل ((قوله من بعضهم)) بضم الميم وسكون الراء وفي رواية أوهم بالهمز وقوله يرفعه بالحزم لأنه جواب الأمر ويجوز الرفع أي فهو ويرفعه ((قوله على كاهله)) أي بين كتفيه وقوله يتبعه بضم أوله من الاتباع وعجبا بالفتح وقوله وثم من هادرهم بفتح الميم أي هذا وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم التفاته إلى المال قبل أو كثر وإن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصراً إن شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشتركون المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومحلها ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرهما ما بني المسجد لأجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفسه في المسجد كالماء لشرب من يطش ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للحرز فيجمع الثاني دون الأول وبالله التوفيق ((قوله باب من دعي الطعام في المسجد ومن أجاب منه)) وفي رواية الكشميهني ومن أجاب إليه * وأورد فيه حديث أنس مختصراً أو ورد عليه أنه مناسبت لا حدشقي الترجمة وهو الثاني ويحجب بأن قوله في المسجد متعلق بقوله دعي لا بقوله طعام فالمناسبة ظاهرة والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد ومن في قوله منه ابتداءية والضمير يعود على المسجد وعلى رواية الكشميهني يعود على الطعام والكشميهني قال إن معه بدل لمن حوله وفي الحديث جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة واستدعاء الكبير إلى الطعام القليل وإن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس باحضاره معه وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف تأمناً في علامات النبوة ((قوله باب القضاء واللعان في المسجد)) هو من عطف الخاص على العام وسقط قوله بين الرجال والنساء من رواية المصنف ((قوله حديثنا يحيى)) زاد الكشميهني ابن موسى وكذا نسبه ابن السكن وأخطأ من قال هو ابن جعفر وسيأتي الكلام على ما يتعلق بحديث سهل ابن سعد المذكور ونسجته من أهم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى ويأتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ((قوله باب إذا دخل بيتاً)) أي لغيره (يصل حيث شاء أو حيث أمر) قيل مراده الاستفهام لكن حذف أداته أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفي فيه الإذن العام في الدخول فأوعى هذا ليست للشك وقوله ولا يتجسس ضبطاً بالجيم وقيل أنه روى بالحاء المهملة وهو متعلق بالشق الثاني قال المهلب دل حديث الباب على إلغاء حكم الشق الأول لاستدانة صلى الله عليه وسلم صاحب المنزل أين يصل وقال المازري معنى قوله حيث شاء أي من الموضع الذي أذن له فيه وقال ابن المنير إنما أراد البخاري أن المسئلة موضع نظر فهل يصلي من دعي حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان فإنه لا يجلس أو صلى تناول الإذن أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الظاهر الأول وإنما استأذن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه دعي للصلاة ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فسأله ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن (قلت) إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيختص بالله أعلم ((قوله عن ابن شهاب)) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بسماع إبراهيم بن سعد له من ابن شهاب ((قوله عن محمود بن الربيع)) وللمصنف في باب التوافل جماعة كما سيأتي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال أخبرني محمود ((قوله عن عتيان)) زاد يعقوب المذكور وفي روايته قصة محمود في عقله الهبة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم وصرح يعقوب أيضاً بسماع محمود من عتيان

اليه فلما قضى الصلاة جاء فجلس إليه فما كان يرى أحداً إلا أعطاه أذناه العباس رضي الله عنه فقال يا رسول الله أعطني فاني فاديت نفسي وفاديت عقيلاً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ خفي في ثوبه ثم ذهب يقفه فلم يستطع فقال يا رسول الله حر بعضهم رفعه إلى قال لا قال فارفعه أنت على قال لا فترمته ثم ذهب يقفه فقال يا رسول الله أوهم بعضهم رفعه قال لا قال فارفعه أنت على قال لا فترمته ثم أحمله فألقاه على كاهله ثم انطلق فأزال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعه بصرة حتى خفي علينا عجباً من حرصه فما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وثم من هادرهم ((باب)) من دعي لطعام في المسجد ومن أجاب منه * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد معه ناس فقال نعم فقال لي أأرسله أبو طهفة قلت نعم قال طعام قلت نعم فقال لمن حوله قوموا فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم ((باب)) القضاء واللعان في المسجد * حدثنا يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن

سهل بن سعد أن رجلاً قال يا رسول الله أريت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً لا يقبله قتلاً لعنا في المسجد وأنا شاهد * ((باب)) إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء أو حيث أمر ولا يتجسس * حدثنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عتيان

ابن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه في منزله فقال أين تحب أن أصلي لك من بيتك قال فأشرت له إلى مكان فكبّر النبي صلى الله عليه وسلم وصرفنا خلفه فصلى ركعتين * (باب) * المساجد في الميوت وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتيان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدرا من الانصار أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قد أنكرت بصرى وأنا أصلي لقومي فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي يسكني وبينهم لم أستطع أن أتى مسجدهم فأصلي بهم ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فاتخذته مصلى قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سأفعل إن شاء الله قال عتيان

((قوله أتاه في منزله)) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكورة كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي ((قوله أن أصلي من بيتك)) كذلك كثر في رواية يعقوب ولا يستعمل هنا أن أصلي لك وللكشميين في بيتك وسيأتي الكلام على الحديث في الباب الذي بعده ((قوله باب المساجد)) أي اتخاذ المساجد في الميوت ((قوله وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة)) ولا يكشمن في جماعة وهذا الأثر أورده ابن أبي شيبة معناه في قصة ((قوله ابن عتيان بن مالك)) أي الخزر جي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزر ج هو بكسر العين ويجوز ضمها ((قوله أنه أتى)) في رواية ثابت عن أنس عن عتيان عند مسلم أنه بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك فيحتمل أن يكون نسب اتیان رسوله إلى نفسه مجازا ويحتمل أن يكون أتاه مرة وبعث إليه أخرى امامتقاضيا واما مذكرا وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة لو أتيتني يا رسول الله وفيه أنه أتاه يوم السبت وظاهره أن مخاطبة عتيان بذلك كانت حقيقة لا مجازا ((قوله قد أنكرت بصرى)) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق إبراهيم بن سعد ومعه من طريق يونس والطبراني من طريق الزبيدي والأوزاعي وله من طريق أبي أويس لمسا بصرى وللاهماعيلي من طريق عبد الرحمن بن غرžel بصرى بكل ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت أصابني في بصرى بعض الشيء وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى اذ ذاك لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه ان عتيان كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انها تكون الظلمة والسيول وأنا رجل ضل ضل البصر الحديث وقد قيل ان رواية مالك هذه معارضة لغيره وايسر عندي كذلك بل قول محمود ان عتيان كان يؤم قومه وهو أعمى أي حين لقيناه محمود وسمع منه الحديث لاجل سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم ويبينه قوله في رواية يعقوب فحثت إلى عتيان وهو شيخ أعمى يؤم قومه وأما قوله وأنا رجل ضل ضل البصر أي أصابني منه ضرر فهو كقوله أنكرت بصرى ويؤيد هذا الخبر قوله في رواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد أيضا لما أنكرت من بصرى وقوله في رواية مسلم أصابني في بصرى بعض الشيء فانه ظاهر في أنه لم يكمل عماء لكن رواية مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت باللفظ أنه عمى فأرسل وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال قوله أنكرت بصرى هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وان كان يبصر بصراما وعلى من صار أعمى لا يبصر شيئا انتهى والاولى ان يقال أطلق عليه عمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان به هذه في حال العمى وبهذا تألف الروايات والله أعلم ((قوله أصلي لقومي)) أي لاجلهم والمراد أنه كان يؤمهم وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ((قوله سال الوادي)) أي سال الماء في الوادي فهو من اطلاق المحل على الحال وللطبراني من طريق الزبيدي وان الامطار حين تكون بمعنى سيل الوادي ((قوله بيني وبينهم)) وفي رواية الاهماعيلي سيل الوادي الذي بين مسكني وبين مسجدي قومي فيقول بيني وبين الصلاة معهم ((قوله فأصلي بهم)) بالنصب عطف على آتي ((قوله ووددت)) بكسر الدال الاولى أي تمنيت وحكى القزاز جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه أيضا الفتح فهو مثلث ((قوله فتصلي)) بسكون الياء ويجوز النصب لوقوع القاء بعد التثنية وكذا قوله فاتخذته بالرفع ويجوز النصب ((قوله سأفعل إن شاء الله)) هو هنا التعليل لا الحض التبرك كذا قيل ويجوز ان يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه صلى الله عليه وسلم بالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع ((قوله قال عتيان)) ظاهر هذا السياق ان الحديث من أثره إلى هنا من رواية محمود بن الربيع وغير واسطة ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتيان صاحب القصة وقد يقال القدر الاول مرسل لان محمود يصغر عن حضور ذلك لكن وقع التصريح في أوله بالحديث بين عتيان ومحمود من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عند أبي غوانة وكذا وقع تصريحه بالسمع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق إبراهيم بن سعد كذا كونه في الباب الماضي فيجمل

قوله قال عتيبان على ان محمودا اعادة شيخه اهتماما بذلك اطول الحديث ((قوله فقد اعلى)) زاد الاسماعيلي
 بانفرد للطبراني من طريق أبي أريس ان السؤال وقع يوم الجمعة والتوجه اليه وقع يوم السبت كما تقدم
 ((قوله وأبو بكر)) لم يذكر جهو ورواه عن ابن شهاب غيره حتى ان في رواية الاوزاعي فاستأذنا فاذنت
 لهما ان يكن في رواية أبي أريس ومعه أبو بكر وعمر والمسلم من طريق أنس عن عتيبان فأتاني ومن شاء الله
 من أصحابه ولطبراني من وجه آخر عن أنس في نفر من أصحابه فيجتمع الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في
 ابتداء التوجه ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه ((قوله فلم يجلس حين
 دخل)) ولا شك مني حتى دخل قال عياض زعم بعضهم انهم اغلط وليس كذلك بل المعنى فلم يجلس في الدار
 ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا الى ما جاء بسببه وفي رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسي
 فلما دخل لم يجلس حتى قال أين تحب وكذا اللذان معهما على من وجه آخر وهي أبين في المراد لان جلوسه اغما
 وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكل ثم صلى لانه هناك دعي الى الطعام فبدأ به وهنا
 دعي الى الصلاة فبدأ بها ((قوله أن أصلي من بيتك)) كذلك كثير ورواه الزهري ووقع عند
 الكشميهني وحده في بيتك ((قوله وجلسنا)) أي منعناه من الرجوع ((قوله خزيمة)) بخاء معجمة مفتوحة
 بعدها زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم هاء نوع من الاطعمة قال ابن قتيبة تمنع من لحم يقطع صفرا ثم
 يصب عليه ماء كثير فاذا انضج ذر عليه الدقيق وان لم يكن فيه لحم فهو عصيدة وكذا ذكر يعقوب وزاد من
 لحم يات ايلة قال وقيل هي حساء من دقيق فيه دسم وحكي في الجوهرة فخره وحكي الازهري عن أبي الهيثم
 أن الخزيرة من النخالة وكذا احكام المصنف في كتاب الاطعمة عن النضر بن شميل قال عياض المراد بالنخالة
 دقيق لم يغربل (قلت) ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الاوزاعي عند مسلم على جسيمة فيجيم ومجمعة من قال
 أهل اللغة هي ان تطحن الخنطة قليلا ثم ياتي فيها شحم أو غيره وفي المطالع أنها رويت في الصحاح فيجيم وراى من
 مهملات وحكى المصنف في الاطعمة عن النضر أيضا أنها أي التي يجهلات تصنع من اللبن ((قوله فتأب في
 البيت رجال)) بمثلثة وهذا لاف موحدة أي اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المتأبة تجتمع الناس بعد
 افرارهم ومنه قيل للبيت متأبة وقال صاحب المحكم يقال تأب اذا رجع وتأب اذا قبل ((قوله من أهل الدار))
 أي المحلة لقوله خير دور الانصارى دار بني التجار أي محلهم والمراد أهلها ((قوله فقال قائل منهم)) لم يسم هذا
 المبتدى ((قوله مالك بن الدخيشن)) بضم الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة وسكون الياء تحتانية بعدها
 شين معجمة مكسورة ثم نون ((قوله أو ابن الدخشن)) بضم الدال والشين وسكون الخاء بينهما وحكى كسر أوله
 والبش فيه من الراوى هل هو مصغر أو مكبر وفي رواية المستملى هنا في الثانية بالميم بدل النون وعند
 المصنف في المحاربين من رواية معمر الدخشن بالنون مكبرا من غير شك وكذا المسلم من طريق يونس وله
 من طريق معمر بالبش ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن الصواب الدخشم بالميم وهي رواية الطيالسي
 وكذا المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتيبان والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه ((قوله فقال
 بعضهم)) قيل هو عتيبان راوى الحديث قال ابن عبد البر في التمهيد الرجل الذي سار النبي صلى الله عليه
 وسلم في قتل رجل من المنافقين هو عتيبان والمنافق المشار اليه هو مالك بن الدخشم ثم ساق حديث عتيبان
 المذكور في هذا الباب وليس فيه دليل على ما ادعاه من ان الذي سار هو عتيبان وأغرب بعض المتأخرين
 فنقل عن ابن عبد البر ان الذي قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عتيبان أخذ من كلامه هذا وليس فيه
 تصريح بذلك وقال ابن عبد البر لم يختلف في شهود مالك بدر أو هو الذي أسر مهدي بن عمرو ثم ساق باسناد
 حسن عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه أليس قد شهد بدر (قلت) وفي المغازي
 لابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ما كان هذا من بني عدي فخر قاصدا الضرا فدل على أنه يرى
 مما اتهم به من النفاق أو كان قد أفلح عن ذلك أو النفاق الذي اتهم به ليس نفاق الكفر وانما أنكر الصحابة عليه
 نوذره لانه منافق وأهل له عذر في ذلك كما وقع لحاطب ((قوله ألا تراء قد قال لا اله الا الله)) وللطيالسي اما يقول

فقد اعلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبو بكر حين
 ارتفع النهار فاستأذن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاذنت له فلم يجلس
 حين دخل البيت ثم قال أين
 تحب أن أصلي من بيتك
 قال فاسترت له الى ناحية
 من البيت فقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكر
 فقمنا فصفقنا فصفقنا
 ركعتين ثم سلم قال وجلسنا
 على خزيمة صمغنا هاله
 قال فتأب في البيت رجال
 من أهل الدار ذو وعدد
 فاجتمعوا فقال قائل منهم
 أين مالك بن الدخيشن أو
 ابن الدخشن فقال بعضهم
 ذلك منافق لا يحب الله
 ورسوله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تغل
 ذلك ألا تراء قد قال لا اله الا الله
 الا الله يريد بذلك وجهه
 الله قال الله ورسوله أعلم

ولمسلم أليس يشهدوا كأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك ولو لا ذلك لم يقولوا في جوابه أنه يقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتيبان ((قوله فاناري وجهه)) أي توجهه ((قوله ونصيحة الى المنافقين)) قال الكرماني يقال نصحت له لا اليه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء كذا قال والظاهر أن قوله الى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذي يتعدى بالي وأمام متعلق بنصيحة فمحذوف للعلم به ((قوله قال ابن شهاب)) أي بالاسناد الماضي وهو من قال أنه متعلق ((قوله ثم سألت)) زاد الكشميهني بعد ذلك والخصين جهلتيين لجهلهم باللقاب في ضبطه باضداد المجمة وغلطوه ((قوله من سرانهم)) بفتح المهملة أي خباياهم وهو جمع سرى قال أبو عبيد هو المرتفع القدر من سر والرجل يسر وإذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة وقيل هو رأسها ((قوله فصداقه بذلك)) يحتمل أن يكون الخصين معه أيضا من عتيبان ويحتمل أن يكون حله عن صحابي آخر وليس للخصين ولا عتيبان في الخصين سوى هذا الحديث وقد أخرجه البخاري في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا وقد مر منه من عتيبان أيضا أنس بن مالك كما أخرجه مسلم ومعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيبان أخرجه الطبراني وسيأتي في باب التوافل جماعة أن أبا أيوب الانصاري جمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتيبان فأذكره لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على جميع الموحدين وأجابت الشفاعة دالة على أن بعضهم يذهب لكن للعلماء أجوبة عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب أنه قال عقب حديث الباب ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور رزى أن الأمر قد انتهى إليها فمن استطاع أن لا يفتري فلا يفتري وفي كلامه نظر لأن الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعا وظاهره يقتضي أن تاركها لا يعذب إذا كان موحدا وقيل المراد أن من قالها بخلص لا يترك الفرائض لأن الإخلاص يحمل على أداء اللزم وتذهب بمنع الملازمة وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطينة المعدة للعصاة وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد امامية لا غنى واختيار المرء عن نفسه بما فيه من هامة ولا يكون من الشكوى وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وسلم والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصفوف وإن عجم النهي عن امامية الزائر من زاره بخصوص بما إذا كان الزائر هو الامام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أو وطئها ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجيب إذا أمن الفتنة ويحتمل أن يكون عتيبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة المفضل والتبرك بالمشيئة والوفاء بالوعد واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وإن تقدم منه طلب الحضور وإن اتخذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقضيته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل المحلة على الامام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم يستفيدوا منه ويتبركوا به والتبعية على من يظن به الفساد في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا بعد ذلك غيبة وأن على الامام أن يتثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بالاعتذار وأنه لا يكفي في الايمان النطق من غير اعتقاد وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجه الياب * والذي قبله الرخصة في الصلاة في الرجال عند المطر وصلاة التوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وإن رد السلام على الامام لا يجب وإن الامام إذا أزار قوما أمهم وشهود عتيبان بغير أو أكل الخزيرة وإن العمل الذي يتبني به وجه الله تعالى ينبغي صاحبه إذا قبله الله تعالى وإن من نسب من يظهر الاسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل ((قوله باب التمين)) أي البداية باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخلف عطفًا

قال فاناري وجهه ونصيحة
الى المنافقين قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم فان
الله قد سمر على النار من
قال لا اله الا الله يبتغي بذلك
وجه الله قال ابن شهاب
ثم سألت الخصين بن محمد
الانصاري وهو أحد بني
سالم وهو من سرانهم عن
حديث محمود بن الربيع
فصدقه بذلك * (باب)
التمين في دخول المسجد
ونحوه

على الدخول ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد (قوله وكان ابن عمر) أي في دخول المسجد ولم أره موصولا عنه لكن في المستدرك للعالمين من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول من السنة إذا دخلت المسجد ان تبدأ برجلتي اليمنى وإذا خرجت ان تبدأ برجلتي اليسرى والصحيح ان قول الصحابي من السنة كذا يجوز على الرفع لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار إليه بأثر ابن عمر وعموم حديث عائشة يدل على البداهة باليمين في الخروج من المسجد أيضا ويحتمل ان يقال في قوله ما استطاع احترامها لا يستطاع فيه التيمن شرعا كدخول الخلاء والخروج من المسجد وكذا تعاطى الاشياء المستقدرة باليمين كالاستنجاء والتمشط وعلقت عائشة رضي الله عنها حبه صلى الله عليه وسلم لما ذكرته كرت اما بتدبيره اياها بذلك واما بانقرائن وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في باب التيمن في الوضوء والغسل (قوله باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية) أي دون غيرها من قبور الانبياء واتباعهم لما في ذلك من الاهانة لهم بخلاف المشركين فانهم لا حرمه لهم وأما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره فوجه التعليل ان الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيما ومغالاة كما صنع أهل الجاهلية وبرهم ذلك إلى عبادتهم ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترى عظامهم فهذا يختص بالانبياء ويلحق بهم أتباعهم وأما الكفرة فانه لا حرج في نبش قبورهم اذ لا حرج في اهانتهم ولا يلزم من اتخاذ المساجد في أمكنة تعظيمهم فمعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه وسلم في نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانا وبين فعله صلى الله عليه وسلم من اتخاذ قبور الانبياء مساجد لما تبين من الفرق والمتم الذي أشار إليه وصله في باب الوفاة في أواخر المغازي من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصة ووصله في الجنائز من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه والنصارى وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة (قوله وما يكره من الصلاة في القبور) يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر أو بين القبرين وفي ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبي هريرة القنوي مرفوعا لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها (قلت) وليس هو على شرط البخاري فأشار إليه في الترجمة وأورد معه أثر عمر الدال على ان النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة والاثار المذكور عن عمر وبناه موصولا في كتاب الصلاة لابي نعيم شيخ البخاري ولفظه بينما أنس يصلي إلى قبر ناداه عمر القبر القبر قطن انه يعني القبر فلما رأى انه يعني القبر جاز القبر وصلى وله طرق أخرى ينتهي في تعليق التعليق منها من طريق جيد عن أنس نحوه وزاد فيه فقال بعض من يلينى انما يعني القبر فتخصيت عنه وقوله القبر القبر بانصب فيه ماء على التحذير (قوله ولم يأمره بالاعادة) استنبطه من غمادي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي فسادها لقطعها واستأنف (قوله حدثنا محمد بن المثنى قال ثنا يحيى) هو القطان (عن هشام) هو ابن عروة (قوله عن عائشة) في رواية الامام علي من هذا الوجه أخبرني عائشة (قوله ان أم حبيبة) أي وملة بنت أبي سفيان الاموية (وأم سلمة) أي هند بنت أبي أمية الخزرجية وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانتا من هاجر إلى الحبشة كما سيأتي في موضعه (قوله ذكرنا) كذا لاكثر الرواة وللمستعمل والحوي ذكر بالتمذكير وهو مشكل (قوله رأيناها) أي هما ومن كان معهما وللكشيمى والاصميلي رأتاها وسيأتي للمصنف قريبا في باب الصلاة في البيعة من طريق عبدة عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء العنانية وله في الجنائز من طريق مالك عن هشام نحوه وزاد في أوله لما شئت يحيى النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق هلال عن عروة بلفظ قال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث جندب انه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه فلا اتخذوا القبور مساكن فاني أنهما كن من ذلك انتهى وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة إلى انه من الامر المحكم الذي لم ينسخ لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وسلم (قوله ان أولئك) بكسر الهمزة وفتح الواو (قوله فمات) عطف على قوله كان وقوله بنوا جواب اذا (قوله وصوروا فيه تلك

وكان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى فإذا خرج بدأ برجله اليسرى * حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن الاشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنهله * (باب) هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وما يكره من الصلاة في القبور ورأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال القبر القبر ولم يأمره بالاعادة * حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيناها بالحبشة فيها نصا وير فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أولئك اذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك

الخلق عند الله يوم
القيامة بعد ثلث مئتين
قال حدثنا عبد الوارث
عن أبي التياح عن أنس قال
قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة فنزل أعلى
المدينة في حى يقال لهم بنو
عمرو بن عوف فأقام
النبي صلى الله عليه وسلم
فيهم أربع عشرة ليلة ثم
أرسل إلى بني النجار فآوا
مقلدين السيوف كافي
أنظر إلى النبي صلى الله
عليه وسلم على راحلته
وأبو بكر ردفه وملا بني
النجار حوله حتى أتى بفناء
أبي أيوب وكان يحب أن
يصلى حيث أدركته
الصلاة ويصلى في مريض
الغنم وأنه أمر ببناء المسجد
فأرسل إلى ملا من بني
النصار فقال يا بني النجار
ثامنوني بخطاكم هذا
قالوا لا والله لا نطلب ثمنه
إلا إلى الله فقال أنس فكان
فيه ما أقول لكم قبور
المشركين وفيه خرب وفيه
نخل فأمر النبي صلى الله
عليه وسلم بقبور المشركين
فنبشت ثم بالحرب فسويت
وبالنخل فقطع قصفوا النخل
قبلة المسجد وجعلوا
عضادته الحجارة وجعلوا
ينقلون الصخر وهم يرتجزون
والنبي صلى الله عليه وسلم
معه وهو يقول
لهم لا خير إلا خير الآخره
فأغفر للأنصار والمهاجرة
(باب الصلاة في مريض الغنم)

(الصور) وللمستملى تلك الصور بالياء التختانية بدل اللام وفي السكاف فيها وفي أوائل ما في أوائل الماضية
وأما فعل ذلك أوائلهم ليتأ نواب رؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كما جتهدوا
ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا أمرهم ووسوس لهم الشيطان أن أشلافكم كانوا يعبدون هذه الصور
ويعظمونها فاعبدوها فخذر النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك سد الذريعة المؤدية إلى ذلك وفي
الحديث دليل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة
الأوثان وأما الآن فلا وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك كما سيأتي في كتاب اللباس وقال البيضاوي
لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة
تحوها واتخذوها أوثاناً عنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك
بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهد
المؤمن من الجبابرة وجوب بيان حكم ذلك على العالم به وذم فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام
بالشرع لا بالعقل وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت بجنب القبر أو عليه أو إليه وسيأتي بيان ذلك
قريباً ويأتي حديث أنس في بناء المسجد مبسوطاً في كتاب الهجرة وأسنادهم كلهم بصريون وقوله فيه
فأقام فيهم أربع عشرة ليلة وهو الصواب من هذا الوجه وكذا
رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه وقد اختلف فيه أهل السير كما سيأتي وقوله وأرسل إلى بني النجار
أحوال عبد المطلب لأن أمه سلمى منهم فأراد النبي صلى الله عليه وسلم النزول عندهم لما يحول من قباه
والنصارى من الخزرج واهمه تيم الثلاث بن ثعلبة ((قوله مقلدين السيوف)) منصوب على الحال
وفي رواية كريمة مقلدى السيوف يحذف النون والسيوف مجرورة بالاضافة ((قوله وأبو بكر ردفه))
كان النبي صلى الله عليه وسلم أردفه أشرفه وتوهم بأقداره والافتقار كان لا يكره ناقة هاجر عليها كما
سيأتي بيانه في الهجرة وقوله وملا بني النجار حوله أي جامعهم وكانهم مشوا معه أدباً وقوله حتى أتى
بفناء أي حتى رحله والفناء الناحية المتعة أمام الدار ((قوله رانه أمر)) بالفتح على البناء للفاعل وقيل روى
بالضم على البناء للمفعول ((قوله ثامنوني)) بالمثلثة أذكروني ثمنه لا ذكر لكم الثمن الذي اختاره قال
ذلك على سبيل المساومة فكانه قال سأوموني في الثمن ((قوله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله)) تقديره لا نطلب
الثمن لكن الأمر فيه إلى الله أو إلى معنى من وكذا عند الأسماعيلي لا نطلب ثمنه إلا من الله وزاد ابن ماجه
أبداً وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وخالف في ذلك أهل السير كما سيأتي ((قوله فكان فيه)) أي في
الحائط الذي بنى في مكانه المسجد ((قوله وفيه خرب)) قال ابن الجوزي المعروف فيه فقع الحياء المبهمة
وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة كلهم وكلة (قلت) وكذا ضبط في سنن أبي داود وحكى الخطابي
أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وعنبه وللكتشيبي حوث بفتح الحاء المبهمة وسكون الراء بعدها
مثلثة وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمهجمة والموحدة ور رواية حماد بن سلمة عن أبي التياح
بالمهجمة والمثلثة فعلى هذا فر رواية الكتشيبي وهم لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر
الخطابي فيه ضبطاً آخر وفيه بحث سيأتي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى ((قوله في
آخره فأغفر للأنصار)) كذا اللالكثري والمستملى والجوى فأغفر للأنصار بحذف اللام ويوجه بأنه ضمن
أغفر معنى استر وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ فأغفر للأنصار وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة
المملوكة بالهبة والبيع وجواز نبش القبور والدارسة إذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين
بعد نبشها وإخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها قبل وفيه جواز قطع الأشجار المشجرة للحاجة أخذاً
من قوله وأمر بالنخل فقطع وفيه نظر لا احتمال أن يكون ذلك مما لا يشرأب أن يكون ذكورا وأما أن يكون
طراً عليه ما قطع ثمره وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريباً ((قوله باب الصلاة
في مريض الغنم)) أي أما كنهم وهو بالموحدة والاضاد المبهمة جمع مريض بكسر الميم وحديث أنس طرف

من الحديث الذي قبله لكن بين هنالك انه كان يجب الصلاة حيث أدركته أي حيث دخل وقتها سواء كان في
 مرايض الغنم أو غيرها وبين هنالك ان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يجب الصلاة في
 غيره الاضرورة قال ابن ابطال هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله بنجاسة أبواب الغنم وأبوابها لان
 مرايض الغنم لا تسلم من ذلك وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم المسألة منها غالب اذا تعارض الأصل
 والغالب قدم الأصل وقد تقدم فزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أبواب الابل **(تنبيه)** القائل ثم
 سمعته بعد يقول هو شعبة يعني انه سمع شيخه يزيد فيه القيد المذكور بعد ان سمع منه يدونه ومفهوم
 الزيادة انه صلى الله عليه وسلم لم يصل في مرايض الغنم بعد بناء المسجد لكن قد ثبت اذنه في ذلك كما تقدم
 في كتاب الطهارة **(قوله باب الصلاة في مواضع الابل)** كانه يشير الى ان الاحاديث الواردة في التفرقة
 بين الابل والغنم ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن سمرة عنده وسلم وحديث البراء بن
 عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي وحديث
 سبرة بن معبد عند ابن ماجه وفي معظمها التعبير بمعاطن الابل ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء مبارك
 الابل ومثله في حديث سليمان عند الطبراني وفي حديث سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي أعطان
 الابل وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني مناهج الابل وفي حديث عبد الله بن عمر وعنده أحمد مراد
 الابل فعمل المصنف بالمواضع لانها أشمل والمعاطن أخص من المواضع لان المعاطن مواضع أقامتها عند الماء
 خاصة وقد ذهب بعضهم الى ان النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الابل وقيل
 هو ما رواها مطلقا نقله صاحب المغني عن أحمد وقد نازع الاسماعيلي المصنف في اسناده لانه بحديث ابن عمر
 المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة الى البعير وجهه ستره عدم كراهية الصلاة في مبركه وأجيب بأن مراده
 الإشارة الى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فانها
 خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها
 امام المصلي وكذلك الصلاة راكبها وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي
 في أبواب الوزر وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة لما طبع عليه من النفار المفضي الى
 تشويش قلب المصلي بخلاف الصلاة على المركوب منها أو الى جهة واحدة معقول وسيأتي بقية الكلام
 على حديث ابن عمر في أبواب ستره المصلي ان شاء الله تعالى وقيل علة النهي في التفرقة بين الابل والغنم
 بأن عادة أصحاب الابل التغوط بقر بها فتجس اعطانها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاها الطحاوي عن شريك
 واستنبهه وغلط أيضا من قال ان ذلك بسبب ما يكون في معاطنهم من أبوابها وأر وائها لان مرايض الغنم
 تشركها في ذلك وقال ان النظر يقتضي عدم التفرقة بين الابل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب
 أصحابه وتعقب بأنه مخالف للحديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار واذا ثبت الخبر
 بطلت معارضته بالقياس اتفاقا لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله جعلت الى الارض مسجدا وطهورا وبين
 أحاديث الباب بحملها على كراهة التنزيه وهذا أولى والله أعلم **(تكلمة)** وقع في مسند أحمد من
 حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مرايض الغنم ولا يصلي في مرايض الابل
 والبقر وسنده ضعيف فلو ثبت لا فادان حكم البقر حكم الابل بخلاف ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك
 كالغنم **(قوله باب من صلى وقدامه التنوير)** بالنصب على الظرف والتنوير بفتح المشاء وتشديد النون
 المضمومة ما توقد فيه النار للخبز وغيره وهو في الأكثر يكون حفيرة في الارض وربما كان على وجه الارض
 وهم من خصه بالاول قيل هو معرب وقيل هو عربي توافقت عليه الاسنة وانما خصه بالذ كرمع كونه
 ذكر النار بعده اهتماما به لان عبدة النار من الجوس لا يعبدونها الا اذا كانت متوقدة بالجر كاتى في التنوير
 وأشار به الى ما ورد عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التنوير وقال هو بيت نار أخرجه ابن أبي شيبة وقوله
 أو شيء من العام بعد الخصاص فتدخل فيه الشمس مثلا والاصنام والتماثيل والمراد أن يكون ذلك بين المصلي

* حدثنا سليمان بن حرب
 قال حدثنا شعبه عن أبي
 القياح عن أنس قال كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي في مرايض الغنم ثم
 سمعته بعد يقول كان يصلي
 في مرايض الغنم قبل ان
 يبنى المسجد **(باب)**
 الصلاة في مواضع الابل
 * حدثنا صدقة بن الفضل
 قال حدثنا سليمان بن حبان
 قال حدثنا عبيد الله عن
 نافع قال رأيت ابن عمر
 يصلي الى بعيره وقال
 رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم يفعل **(باب)** * من
 صلى وقدامه تنويرا نار
 أو شيء مما يعبد فادبه
 وجهه الله تعالى

وبين القبلة ((قوله وقال الزهري)) هو طرف من حديث طويلى يأتى موصولا فى باب وقت الظهر وقد تقدم طرف منه فى كتاب العلم وسيأتى باللفظ الذى ذكره هنا فى كتاب التوحيد وحديث ابن عباس يأتى الكلام عليه بتمامه فى صلاة الكسوف فقد ذكره بتمامه هناك بهذا الاسناد وتقدم أيضا طرف منه فى كتاب الايمان وقد نازعه الاسماعيلي فى الترجمة فقال ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبودة تقوم بتوجه المصلى اليها وقال ابن التين لاجبة فيه على الترجمة لأنه لم يفعل ذلك مختارا وانما عرض عليه ذلك للمعنى الذى أراد الله من تنبيه العباد وتعقب بأن الاختيار وعدمه فى ذلك سواء منه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل فدل على أن مثله جائز وتفرقة الاسماعيلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلى وبين قبلته فى الجملة وأحسن من هذا عندى أن يقال لم يفصح المصنف فى الترجمة بكراهة ولا غيرها فيجتمعا أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه وبين من لا يفعل ذلك فلا يكره فى حق الثانى وهو المطابق لحديثى الباب ويكره فى حق الاول كما سيأتى التصريح بذلك عن ابن عباس فى السائل وكبارى ابن أبى شيبه عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور أو إلى بيت نار ونازعه أيضا من المتأخرين القاضى السروجى فى شرح الهداية فقال لادلالة فى هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم قال أريت النار ولا يلزم أن تكون امامه متوجها اليها بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك قال ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل شروعه فى الصلاة انتهى وكان البخارى رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فجعل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس ففيه عرضت على النار وأنا أصلى وأما كونه رأها أمامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه فقيههم قالوا له بعد أن انصرف يارسول الله رأيت النار تناولات شيئا فى مقام ثم رأيت النار تنكعت أى تأخرت إلى خلف وفى جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار وفى حديث أنس المعلق هنا عنده فى كتاب التوحيد موصولا لقد عرضت على الجنة والنار أنى عرض هذا الخطأ وأنا أصلى وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلى والبعيد ((قوله باب كراهية الصلاة فى المقابر)) استنبط من قوله فى الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروها وكانه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذى فى ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام رجاله ثقات لكن اختلاف فى وصله وإرساله وسلك مع ذلك بعضه الحاكم وابن حبان ((قوله حديثنا يحيى)) هو القاطن وعبيد الله هو ابن عمر العمرى ((قوله من صلاتكم)) قال القرطبي من للتبعيض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا إذا قضى أحدكم الصلاة فى مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته (قلت) وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عباس عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فرائضكم فى بيوتكم ليقتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وإن كان محتملا لكن الاول هو الأرجح وقد بالغ الشيخ محيى الدين فقال لا يجوز حمله على الفريضة وقد نازع الاسماعيلي المصنف أيضا فى هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة فى القبر لا فى المقابر (قلت) قد ورد بلفظ المقابر كبارى وام مسلم من حديث أبى هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البخارى على كراهة الصلاة فى المقابر وتأوله جماعة على أنه انما فيه الذب إلى الصلاة فى البيوت إذا الموتى لا يصلون كانه قال لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون فى بيوتهم وهى القبور قال فاما جواز الصلاة فى المقابر أو المنع منه فليس فى الحديث ما يؤخذ منه ذلك (قلت) إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وإن أراد نفي ذلك مطلقا فلا فقد قدمنا وجه استنباطه وقال فى النهاية تبعنا المطالع أن تأويل البخارى مرجوح والاولى قول من قال معناه أن الميت لا يصل فى قبره وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة وكذا قال البغوى فى شرح السنة والخطابى وقال أيضا يحتمل أن المراد لا تجعلوا بيوتكم

وقال الزهري أخبرنى أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عرضت على النار وأنا أصلى * حدثنا عبد الله ابن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال انخفضت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أريت النار فلم أرى منظرا كما يوم قط أقطع * (باب كراهية الصلاة فى المقابر * حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرنى نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا فى بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبورا

وطنا النوم فقط لا تصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصل وقال التور بشتي حاصل ما يحتمله أربعة معان فذكر الثلاثة الماضية ورواهها يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر (قلت) ويؤيده ما رواه مسلم مثل البيت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت قال الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشي فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ما دعي أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما أن جعل النهي حكما منفصلا عن الأمر وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني فقال أصل ذلك من خصائصه وقد روى أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون (قلت) هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مر فوطا قبض نبي الادفن حيث يقبض وفي أسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله ذكرها البيهقي في الدلائل وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الأشجعي الصحابي عن أبي بكر الصديق أنه قيل له فأن يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه فإنه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب أسناده صحيح لكنه موقوف والذي قبله أصرح في المقصود وإذا جمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لأن استمرار الدفن في البيوت ربما يصيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة واللفظ حديث أبي هريرة عنده لم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجملوا بيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا والله أعلم ((قوله باب الصلوة في مواضع الخسف والعذاب)) أي ما حكمها واذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لأن الخسف من جملة العذاب ((قوله ويذكران عليا)) هذا الاثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي المحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال كنا مع علي فررنا على الخسف الذي ببابل فلم يصل حتى أجازته أي تعداه ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها ثلاث مرار والظاهر أن قوله ثلاث مرار ليس متعلقا بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد وإنما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ورواه أبو داود وهو فوطا من وجه آخر عن علي والفظه نهاني حبيبي صلى الله عليه وسلم أن أصلي في أرض بابل فانها ملعونة في أسناده ضعف واللائق تعليق المصنف ما تقدم والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم الآية ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن القروذين كنعان بنى ببابل بنيانا عظيما يقال إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع خسف الله بهم قال الخطابي لا أعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل فان كان حديث علي ثابتا فاعلمناه أن يتخذها وطبا لأنه إذا أقام بها كانت صلواته فيها يعني أطلق المزموم وأراد اللزوم قال فيحتمل أن النهي خاص بعلي إذا رآه جالقي من الفتنة بالعراق (قلت) وسبق قصة علي الأولى بعده هذا التأويل والله أعلم ((قوله حدثنا اسمعيل بن عبد الله)) هو ابن أبي أريس ابن أخت مالك ((قوله لا تدخلوا)) كان هذا النهي لما مررنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالجورديار في حال توجههم إلى تبوك وقد صرح المصنف في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك ((قوله هؤلاء المعذبين)) بفتح الذال المججمة وله في أحاديث الأنبياء لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ((قوله الآن تكونوا باكين)) ليس المراد الاقتصار في ذلك على ابتداء الدخول بل دائما عند كل جزء من الدخول وأما الاستقرار فكيفه المذكورة مطلوبة فيه بالأولوية وسبب أني أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البتة قال ابن بطل هذا يدل على إباحة الصلاة هناك لأن الصلاة موضع بكاء وتضرع كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لاثره على (قلت) والحديث مطابق له من جهة أن كلامهما فيه ترك التزول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث ثم قنع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع علي في خسف بابل وروى الحاكم في الاكليل عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلا جاء بخاتم وجهه بالجور في

● (باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب) *
ويذكران عليا كره الصلاة بخسف بابل
● حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين فان لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم

لا يصيبكم ما أصابهم* (باب)
 الصور وكان ابن عباس
 يصلي في البيعة الأبيّة
 فيها تماثيل* حدثنا محمد
 قال أخبرنا عبدة عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة أن أم سلمة
 ذكرت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كنيسة
 وأنها بأرض الحبشة يقال
 لها مارية فذكرت له
 ما رأته فيها من الصور
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أولئك قوم إذا
 مات فيهم العبد الصالح أو
 الرجل الصالح بنوا على
 قبره مسجدا وصوروا فيه
 تلك الصور أولئك شرار
 المخلوق عند الله* (باب)
 حدثنا أبو البان قال
 أخبرنا شعيب عن الزهري
 قال أخبرني عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة أن
 عائشة وعبد الله بن عباس
 قال لما نزل برسول الله
 صلى الله عليه وسلم طفق
 يطرح خيصرته له على
 وجهه فإذا اغتم بها
 كشفها عن وجهه فقال
 وهو كذلك لعنة الله على
 اليهود والنصارى اتخذوا
 قبورا وأنبياءهم مساجد
 يحذر ما صنعوا* حدثنا
 عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن ابن شهاب عن
 سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 قال الله اليهود اتخذوا
 قبورا وأنبياءهم مساجد

٣٥٨ الصلاة في البيعة* وقال عمر رضي الله عنه أنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها
 بيوت المحدثين فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر يده أن ينظر إليه وقال ألقه فألقاه لكن
 أسناده ضعيف وسيأتي فيه صلى الله عليه وسلم أن يستقي من مياههم في كتاب أحاديث الأنبياء إن شاء الله
 تعالى (قوله لا يصيبكم) بالرفع على أن لانا في المعنى لتلاصيحكم ويجوز الجزم على أنها ناهية وهو الوجه
 وهو نهي بمعنى الخبر وللصنف في أحاديث الأنبياء أن يصيبكم أي خشية أن يصيبكم وجه هذه الخشية
 أن البكاء يبعثه على التفكير والاعتبار فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى
 على أولئك بالكفر مع تمكنه لهم في الأرض وأما لهم مدة طويلة ثم إيقاع عقوبته بهم وشدة عذابه وهو
 سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك والتفكير أيضا في مقابلة أولئك نعمة
 الله بالكفر وأما لهم أعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له فمن علمهم ولم يتفكروا فيما يوجب
 البكاء اعتبارا بأحوالهم فقد شابههم في الإهمال ودل على قسوة قلبه وعدم خشوعه فلا يأمن أن يجزه ذلك
 إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم وبهذا يدفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين من
 ليس بظالم لأنه لا يتقرر إلا بما من أن يصير ظالما فيعذب بظلمه وفي الحديث الطلث على المراقبة والزجر
 عن السكنى في ديار المحدثين والأسراع عند المرو وبها وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى وسكنتم في مساكن
 الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم (قوله باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعد هاء مشددة
 تحتانية معبد للنصارى قال صاحب المحكم البيعة صومعة الراهب وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المعبد
 ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدارس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك (قوله وقال
 عمر أنا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الأصيلي كنائسهم (قوله من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل بضم
 ثم مثله بينهما ميم وبينه وبين الصورة عموم ونحو مطلق فالصورة أعم (قوله التي فيها) الضمير يعود
 على الكنيسة والصور بالجر على أنها بدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص أو بالرفع
 أي أن التماثيل صورة والضمير على هذا التماثيل وفي رواية الأصيلي والصور بزيادة الواو العاطفة وهذا
 الاثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما
 وكان من عظمائهم وقال أحب أن تجيئني وتكرمني فقال له عمر أنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي
 فيها يعني التماثيل وتبين هذا أن رواية النصب والجر الوجه من غيرهما والرجل المذكور من عظمائهم
 اسمه قسطنطين سمى بمسجد ابن عبد الله الجهنمي من عمه أبي مسعدة بن ربيعي عن عمر في قصة طويلة أخرجهما
 (قوله وكان ابن عباس) وصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فإن كان فيها تماثيل خرج فصلي في المطر وقد
 تقدم في باب من صلى وقدامه نور أن لا معارضة بين هذين البابين وأن الكراهة في حال الاختيار (قوله
 حدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته وعبد الله هو ابن سليمان وقد تقدم الكلام على
 المتن قبل خمسة أبواب ومطابقته للترجمة من قوله بنوا على قبره مسجدان فإن فيه إشارة إلى نهي المسلم عن أن
 يصلي في الكنيسة فيتحذرها بصلاة مسجد الله أعلم (قوله باب) كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة وسقط
 من بعض الروايات وقد قررنا أن ذلك كالفصل من الباب فله تعلق بالباب الذي قبله والجامع بينهما الزجر
 عن اتخاذ القبور مساجد وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصور أم لا (قوله لما نزل)
 كذا في ذر بن قتيبة والفقهاء على محذوف أي الموت وغيره بضم النون وكسر الزاي وطفق أي جعل والخبيصة
 كسالة اعلام كما تقدم (قوله فقال وهو كذلك) أي في تلك الحال ويحتمل أن يكون ذلك في الوقت الذي
 ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التي رأياها بأرض الحبشة وكأنه صلى الله عليه وسلم علم أنه
 من فعل من ذلك المرض يخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى فأن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من يفعل
 فعلهم وقوله اتخذوا أجله مستأنفة على سبيل البيان ما وجب الله أن لا يفعل ما سبب لعنهم فاجيب بقوله
 اتخذوا وقوله يحذر ما صنعوا أجله أخرى مستأنفة من كلام الراوي كأنه سئل عن حكمه ذكر ذلك في ذلك
 الوقت فأجاب بذلك وقد استشكل ذكر النصارى فيه لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين

حدثنا سيار هو أبو الحكم
قال حدثنا يزيد الفقير
قال حدثنا جابر بن عبد الله
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أعطيت
خمساً لم يعطهن أحد من
الأنبياء قبلي نصرت
بالرعب مسيرة شهر
وجعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً وأما رجل من
أمة بني أدركته الصلاة
فليصل وأحلت لي الغنائم
وكان النبي يبعث إلى
فومه خاصة وبعث إلى
الناس كافة وأعطيته
الشفاعة * (باب نوم المرأة
في المسجد) * حدثنا عبيد
ابن اسود قال حدثنا
أبو أسامة عن هشام عن
أبيه عن عائشة أن ولادة
كانت سوداء حتى من
العرب فأعتقوها فكانت
معه * قالت فخرجت
صبيبة أهدى إليهم هشام
أجر من سيور قالت
فوضعتها أو وقع منها فارت
به حدياء وهو ملق فخسبته
لحافطة فقلت فالتسوه
فلم يجدوه قالت فأتهموني به
قالت فطفقوا يغتشون
حتى فتشوا قبلها قالت والله
أني لقائمة معهم إذمرت
الحدياء فأنفته قالت فوقع
بينهم قالت فقلت هذا
الذي أتهمتموني به زعمتم
وأنا منه بريئة وهو ذاهو
قالت فجاءتني رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فاستلمت قالت فكانت لها

عيسى وبين نبينا صلى الله عليه وسلم نبي غيره وليس له قبر والحوادث أن كان فيهم أنبياء أيضاً لكنهم غيرهم سليمان
كالحوادث بين وهرم في قول أو الجمع في قوله أنبياءهم - بأزاء المجموع من اليهود والنصارى أو المراد الأنبياء
وكبار أتباعهم - فاكتمى بذلك الأنبياء ويؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب كانوا يتخذون قبور
أنبيائهم وصالحهم مساجد ولهذا لما أفرد النصارى في الحديث الذي قبله قال إذا مات فيهم الرجل الصالح
ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال قبور أنبيائهم - أو المراد بالانحياز أعم من أن يكون ابتداء أو
اتباعاً فاليهود ابتدعت والنصارى أتبعن ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظمهم
اليهود * (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل
كتاب التيمم وأخرجه هناك عن محمد بن سنان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهذا
على لفظ ابن سنان وليس بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن وإبراده هنا يحتمل أن يكون
أراد أن الكراهة في الأقواب المتقدمة ليست للتعريم لعموم قوله جعلت لي الأرض مسجداً أي كل جزء منها
يصلح أن يكون مكاناً للعبادة ويصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها
للتعريم وعموم حديث جابر مخصوص بها والأول أولى لأن الحديث سيق في مقام الامتنان فلا ينبغي
تخصيصه ولا يرد عليه أن الصلاة في الأرض المتنجسة لا تصح لأن النجس وصف طار والاعتبار بما قبل
ذلك * (قوله باب نوم المرأة في المسجد) أي واقامتها فيه * (قوله أن ولادة) أي أمة وهي في الأصل المولودة
ساعة تولد قال ابن سيده ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة * (قوله قالت فخرجت) القائل ذلك هي الوليدة
المذكورة وقد روت عنها عائشة هذه القصة والبيت الذي أنشدته ولم يذكرها أحد ممن صنف في رواية
البخاري ولا رقت على اسمها ولا على اسم الصبيبة التي كانت لهم ولا على اسم الصبيبة صاحبة الوشاح
والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها ألفاً خيطان من لؤلؤ يخاف بينهم وتوشع به المرأة
وقيل ينسج من أديم عريض ويرصع باللؤلؤ وتشده المرأة بسن عاتقها وكشها وعن الفارسي لا يسمى
وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع انتهى وقولها في الحديث من سيور يدل على أنه كان من جلد
وقولها بعد فحسبته لحالها يعني كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حرة الجلد يصير كاللحم السمين * (قوله
فوضعتها أو وقع منها) شئت من الراوي وقد رواه ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد
فيه أن الصبيبة كانت عروساً قد دخلت إلى مغتسلها فوضعت الوشاح * (قوله حدياء) بضم الحاء وفتح الدال
المهملة ملتين وتشديد الباء الصانية تصغير حدياء بالهمزة بوزن عنبة ويجوز فتح أوله وهي الطائر المعروف
المأذون في قوله في الحل والحرم والأصل في تصغيرها حدياء بسكون الياء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة
وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفاً وتسمى أيضاً الحدياء بضم أوله وتشديد الدال مقصور و يقال لها
أيضاً الحدياء بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حدياء كالقرد بلاهاء ور بما قالوه بالمد
ولله أعلم * (قوله حتى فتشوا قبلها) كأنه من كلام عائشة والافتقار إلى السباق أن تقول قبلني وكذا هو في
رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام فإظهار أنه من كلام الوليدة أو رده بالفظ
الخبيثة التفاناً وتجريدار زاد فيه ثابت أيضاً قالت فدعوت الله أن يرثي فجاءت الحدياء وهم ينظرون * (قوله
وهو ذاهو) يحتمل أن يكون هو الثاني خبراً بدخراً أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذا
والمجموع خبراً عن الأول ويحتمل غير ذلك ووقع في رواية أبي نعيم وها هو ذاهو في رواية ابن خزيمة وهو ذاهو
كما زون * (قوله قالت) أي عائشة (جاءت) أي المرأة * (قوله فكانت) أي المرأة وللشك في
فكان والنساء بكسر الميم بعد ما وحده وبالمد الخيمة من وبر أو غيره وعن أبي عبيد لا يكون من شعر
والحفش بكسر الميم وسكون النون انقاء بعد هاشم بن مجمة البيت الصغير القريب السهل مأخوذ من
الانخفاض وهو الانضمام وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها * (قوله فحدث) بالفتح المضارع
محذوف أحدى القاءين * (قوله تعاجيب) أي أعاجيب واحداً أعجوبة ونقل ابن السكيت أن تعاجيب

الحديث * (باب نوم الرجال في المسجد) *
وقال أبو قلابة عن أنس
قدم رهط من عكل على
النبي صلى الله عليه وسلم
فكانوا في الصفة وقال عبد
الرحمن بن أبي بكر ركان
أصحاب الصفة الفقراء
* حدثنا مسدد قال حدثنا
يحيى عن عبيد الله قال
حدثني نافع قال أخبرني
عبد الله بن عمر أنه كان
ينام وهو شاب أعزب
لأهل له في مسجد النبي
صلى الله عليه وسلم * حدثنا
قتيبة بن سعيد قال حدثنا
عبد العزيز بن أبي حازم
عن أبي حازم عن سهل بن
مسدد قال جاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيت
فاطمة فلم يجد عليا في البيت
فقال أين ابن عمك قالت
كان بيني وبينه شيء
فغاضبني فخرج فلم يقل
عندي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تسان
انظر أين هو فجاء فقال
يا رسول الله هو راقدا في
المسجد فجاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم وهو
مضطجع قد سقط رداؤه
عن شقه وأصابه راب
تفعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم يحبه عنه ويقول
قم أبارك قم أبارك * حدثنا
يوسف بن عيسى قال حدثنا
ابن فضيل عن أبيه عن
أبي حازم عن أبي هريرة

لا واحد له من لفظه (قوله ألا أنه) بخفيف اللام وكسر الهمزة وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة
عروضه من الضرب الأول من الطويل وأجزأه غنائية ووزنه فعولان مقاعيلان أربع مررات لكن دخل
البيت المذكور القبض وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه فإن أشبع حركة الحاء من الوشاح
صار سالما وقلت ويوم وشاح التنوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف
من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادرا في أشعار المولدين
وهو عند الخليل بن أحمد أصح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين المكف وهو حذف السابع الساكن
وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا وانما أوردت هذا الصدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض
المذكور وفي الحديث اباحة المبيت والمقبل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند
أمن الفتنة واباحة استظلاله فيه بالحجة ونحوها وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للعمر فيه المنفعة
وله يقول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة وفيه فضل الهجرة من دار الكفر واجابة دعوة المظلوم ولو
كان كافرا لأن في السياق أن أسلامها كان بعد قدومها المدينة والله أعلم (قوله باب نوم الرجال في المسجد)
أي جواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود
مطلقا وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له فيباح (قوله وقال أبو قلابة عن
أنس) هذا طرف من قصة العربيين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا اللفظ أوردته في المحار بين
موصولا من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة (قوله وقال عبد الرحمن بن أبي بكر) هو أيضا طرف
من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفة موضع مظالم في المسجد النبوي كانت تأوي إليه
المساكين وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ورواه ابن أبي شيبة
عنهما (قوله حدثنا يحيى) هو القاطن (عن عبيد الله) هو العجزي وحديث عبيد الله بن عمر هذا
مختصر أيضا من حديث طويل يأتي في باب فضل قيام الليل وأورده ابن ماجه مختصرا أيضا بلفظ كنا
ننام (قوله أعزب) بالمهمل والزاي أي غير متزوج والمشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الزاي والأول
لغة قليلة مع أن القزاز أنكرها وقوله لأهل له هو تفسير بقوله أعزب ويحتمل أن يكون من العام بعد
الخاص فبدل فيه الأقارب ونحوهم وقوله في مسجد متعلق بقوله ننام (قوله عن أبي حازم) هو مسددة
ابن دينار والد عبد العزيز المذكور (قوله أين ابن عمك) فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن
عم أبيها إلا ابن عمها وفيه إرشادها إلى أن مخاطبة بذلك لما فيه من الاستعطاف بذلك كإقراة وكانه صلى الله
عليه وسلم فهم ما وقع بينهم فأراد استعطافها عليه بذلك كإقراة القرية التي بينهم (قوله فلم يقل عندي)
بفتح الباء التختانية وكسر القاف من القبولة وهو نوم نصف النهار (قوله فقال لا تسان) يظهر لي أنه
سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم غيره ولله صنف في الأدب فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لفاطمة أين ابن عمك قالت في المسجد وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة لا حتمال أن يكون
المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد وعند الطبراني فامرأته أمه فوجدته مضطجعا
في فئ الخمدار (قوله هو راقدا في المسجد) فيه مراد الترجمة لأن حديث ابن عمر يدل على اباحته لمن لا
مسكن له وكذا بقية أحاديث الباب الاقضية على فائهم تقتضي التعميم لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين
قبولة النهار وفي حديث سهل هذا من الفرائد أيضا جواز القائلة في المسجد ومما روى المفضل بن عيسى
منه بل يحصل به تأنيسه وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية والتلفيف بالكنية لمن لا يفض
وسيا في الأدب أنه كان يفرح إذا دعى بذلك وفيه مداراة الصهر وتكنيته من غضبه ودخول الوالد
بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بإبداء المنكبين في غير الصلاة وسيا في بقية ما يتعلق
به في فضائل علي أن شاء الله تعالى (قوله حدثنا ابن فضيل) هو محمد بن فضيل بن غزوان وأبو حازم
هو سليمان الأشجعي وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السن واللقاء وإن كانا جميعا مدينين تابعين فحين

((قوله لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة)) يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين وهؤلاء الذين رأيهم أبو
 هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر معونة وكانوا من أهل الصفة أيضا
 لكنهم استشهدوا قبل اسلام أبي هريرة وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الاعرابي والسملي والحاكم
 وأبو نعيم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي بعض ما ذكره اعترض ومناقشة لكن لا يسع هذا
 المختصر تفصيل ذلك ((قوله رداء)) هو ما يستأهل البدن فقط وقوله اما ازارأي فقط واما كساء أي
 على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قدر بطوا أي الاكسية فحذف المفعول للعلم به وقوله فمها أي من
 الاكسية ((قوله فيجعله يسده)) أي الواحد منهم زاد الامام عيسى ان ذلك في حال كونهم في الصلاة
 ومحصل ذلك انه لم يكن لاحد منهم ثم ثوبان وقد تقدم نحوه هذه الصفة في باب اذا كان الثوب ضيقا ((قوله
 باب الصلاة اذا قدم من سفر)) أي في المسجد ((قوله وقال كعب)) هو طرف من حديثه الطويل في قصة
 تخلفه وثوبته وسيأتي في آخر المغازي وهو ظاهر فيما ترجم له وذكر بعده حديث جابر ليجمع بين فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه ((قوله قال مسعرا راء)) بالضم أي أظنه
 واضمير لمخارب ((قوله وكان لي عليه دين)) كذا اللاد كثر وللعموي وكان له أي لجابر عليه أي على النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك ففضاني التفات وهذا الدين هو ثمن جل جابر وسيأتي مطولا في كتاب
 الشروط ونذكر هناك فوائد ان شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضا في نحو من عشرين موضعا
 مطولا ومختصرا موصولا ومعلقا ومطابقته للترجمة من جهة ان تقاضيه لثمن الجمل كان عند قدمه من
 السفر كما سيأتي واضحا ومغفل مغلط أي حيث قال ليس فيه ما يوجب عليه لان لقائل ان يقول أن جابر لم
 يقدم من سفر لانه ليس فيه ما يشعر بذلك قال النووي هذه الصلاة مفصولة للقعود من السفر ينوي بها
 صلاة القعود لا أنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل أن يجلس لكن تحصل التحية بها وتتمسك ببعض
 من منع الصلاة في الاوقات المنهية ولو كانت ذاسب بقوله ضحى ولا حجة فيه لانها واقعة عين ((قوله باب
 اذا دخل المسجد)) حذف الفاعل للعلم به وذكر في رواية الاصيلي وكرهية كافة المتن ((قوله عن أبي
 قتادة)) بفحشين هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ورواه سهيل بن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير
 فقال عن جابر بدل أبي قتادة وخطأ الترمذي والدارقطني وغيرهما ((قوله السلي)) بعثتين لانه من
 الانصار والاسناد كله مدني كالذي بعده ((قوله فليركم)) أي فليصل من اطلاق الجزء وارادة الكل
 ((قوله ركعتين)) هذا العدد لا مفهوم لا كثره باتفاق واختلاف في أقله والصحيح اعتباره فلا تأدي هذه
 السنة باقل من ركعتين واتفق آئمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب وتقبل ابن بطال عن أهل الظاهر
 الوجوب والذي صرح به ابن حزم عده ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه
 يتخطى اجلس فقد آذيت ولم يأمره بالصلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر وقال الطحاوي أيضا
 الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بدخل فيها (قلت) هما عمومان تعارضا الامر بالصلاة
 لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في اوقات مخصوصة فلا بد من تخصيص أحدهما عمومين
 فذهب جمع الى تخصيص النهي وتعميم الامر وهو الاصح عند الشافعية وذهب جمع الى عكسه وهو قول
 الحنفية والمالكية ((قوله قيل أن يجلس)) صرح جماعة بانه اذا خالف وجلس لا يشرع له التسارل
 وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقوت بالجلوس (قلت)
 ومثله قصة سليمان كما سيأتي في الجمعة وقال المحب الطبري يحتمل أن يقال وقته ما قبل الجلوس وقت فضيلة
 وبعده وقت جواز أو يقال وقته ما قبله أداء وبعده قضاء ويحتمل أن تحمّل عشر وعيته ما بعد الجلوس على
 ما إذا لم يطل الفصل (فائدة) حديث أبي قتادة هذا ورد على سبب وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد
 النبي صلى الله عليه وسلم جالسا بين أصحابه فجلس معهم فقال له ما منعك أن تركع قال رأيتك جالسا والناس

قال لقد رأيت سبعين من
 أصحاب الصفة ما منهم
 رجل عليه رداء اما ازار
 واما كساء قدر بطوا في
 أعناقهم فمها ما يبلغ نصف
 الساقين ومنها ما يبلغ
 الكعبين فيجعله يسده
 كراهية أن ترى عورته
 * (باب الصلاة اذا قدم من
 سفر) * وقال كعب بن
 مالك كان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا قدم من
 سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه
 * حدثنا خالد بن يحيى قال
 حدثنا مسعر قال حدثنا
 محارب بن دثار عن جابر بن
 عبد الله قال أتيت النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو في
 المسجد قال مسعرا راء قال
 ضحى فقال صل ركعتين
 وكان لي عليه دين ففضاني
 وزادني * (باب اذا دخل
 المسجد فليركم ركعتين) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن عامر بن
 عبد الله بن الزبير عن عمرو
 ابن سليم الزرقعي عن أبي
 قتادة السلمي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا دخل أحدكم المسجد
 فليركم ركعتين قبل أن
 يجلس

جالوس قال فاذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين أخرجه مسلم وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقها قيل له وما حقها قال ركعتين قبل أن تجلس ((قوله باب الحدث في المسجد)) قال المازري أشار البخاري إلى الرد على من منع الحدث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب وهو مبني على أن الحدث هنا الرج ونحوه وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة وقد قيل المراد بالحدث هنا أعم من ذلك أي ما لم يحدث سواء يؤيده رواية مسلم ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه وفي أخرى للبخاري ما لم يؤذ فيه يحدث فيه وسيأتي قريبا بناء على أن الثانية تفسير للاولى ((قوله الملائكة تصلي)) وللكشهمي أن الملائكة تصلي بزيادة ان والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أعم من ذلك ((قوله تقول الخ)) هو بيان لقوله تصلي ((قوله مادام في مصلاه)) مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك وسيأتي في باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقا سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ولفظه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة فثبت للمنتظر حكم المصلي فيمكن أن يحمل قوله في مصلاه على المكان المعد للصلاة لا الموضع الخاص بالوجود فلا يكون بين الحديثين تخالف وقوله ما لم يحدث يدل على أن الحدث يبطل ذلك ولو استمر جالسا وفيه دلائل على أن الحدث في المسجد أشد من التهمة لما تقدم من أن لها كفارة ولم يذكر لهذا كفارة بل عومل صاحبه بحرمان استغفار الملائكة ودعاء الملائكة من جوابه لقوله تعالى ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وسيأتي بقية فوائد هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة أن شاء الله تعالى ((قوله باب بنيان المسجد)) أي النبوي ((قوله وقال أبو سعيد)) هو الطحيري والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وسيأتي قريبا في أبواب صلاة الجماعة ((قوله وأمر عمر)) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوي ((قوله وقال أكن الناس)) وقع في روايتنا أكن بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ الفعل المضارع من أكن الرباعي يقال أكنت الشيء أكنانا أي صنته وسعترته وحكي أبو زيد كنته من الثلاثي بمعنى أكنته وفرق الكسائي بينهما فقال كنته أي سعترته وأكنته في نفسه أي أسرته ووقع في رواية الأصميلي أكن بفتح الهمزة والنون فعل أمر من الأكنان أيضا بوجه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له وإياك أو يحمله قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الأصميلي والقاسبي أي وأبي ذر كن الناس بخذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكثون انتهى وهو متجه لكن الرواية لا تساعد ((قوله ففتن الناس بفتح المشنة من فتن وضبطه ابن التين بالضم من أفتن وذكر أن الأصميلي أنكره وأن أبا عبيد أجازه فقال فتن وأفتن بمعنى قال ابن بطال كأن عمر فهم ذلك من رد الشارع الخبيصة إلى أبي جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال إنما ألهتني عن صلاتي (قلت) ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب ما ساء عمل قوم قط الأزخر فوامساجدهم رجاله ثقات الأشيخ جبارة بن المغلس فقيه مقال ((قوله وقال أنس يتباهون بها)) بفتح الهاء أي يتفاخرون وهذا التعليق ورواية موصولة في مسند أبي يعلى وصحح ابن حزيمة من طريق أبي قلابه أن أنسا قال سمعته يقول يأتي على أمي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمر ونها الأقبلي لا أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان بختمه من طريق أخرى عن أبي قلابه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد والطريق الأولى أليق بمراد البخاري وعند أبي نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تنبيه) قوله ثم لا يعمر ونها المراد به عمارة بها بالصلاة وذكر الله وليس المراد به بنيانها بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده ((قوله وقال ابن عباس لترخرقها)) بفتح اللام وهي لام القسم وضم المشنة وفتح الزاى وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد

* (باب الحدث في المسجد) * حدثنا عبد الله ابن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه * (باب بنيان المسجد) * وقال أبو سعيد كان سقف المسجد من جريد النخل وأمر عمر بن بناء المسجد وقال أكن الناس من المطروايات أن تخمر أو تصفر ففتن الناس وقال أنس يتباهون بها ثم لا يعمرونها الأقبلي لا وقال ابن عباس لترخرقها كما زخرقت اليهود والنصارى * حدثنا علي بن عبد الله

قال حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثني ابي عن صالح بن كيسان قال حدثنا نافع ان عبد الله اخبره ان المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب التل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبنوه على بنيانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالججارة المنقوشة والقصبة وجعل عمده من ججارة منقوشة وسقفه بالساج * (باب) التعاون في بناء المسجد ما كان للمشركين أن يعمر مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم وفي الآخرة خالدون إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين * حدثنا مسدد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال قال لي ابن عباس ولائته على انطلقا الى أبي سعيد فقامعا من حديثه فانطلقنا فاذا هو في حائط يصلي

النون وهي نون التأكيد والزخرفة الزينة وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يزين به وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الاصم عن ابن عباس هكذا موقوف وقوله حديث هرفوع ولفظه ما أمرت بتشيد المساجد ووطن الطيبي في شرح المشكاة أنها حديث واحد فشرحه على أن اللام في لزخرفتها مكسورة وهي لام التعليل للمعنى قبله والمعنى ما أمرت بتشيد المساجد ليجعل ذريعة إلى الزخرفة قال والنون فيه مجرود التأكيده وفيه نوع توبيخ وتأنيب ثم قال ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم (قالت) وهذا هو المعتمد والاول لم تثبت به الرواية أصلا فلا يغتر به وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في الكتب المشهورة وغيرها وانما لم يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف على يزيد بن الاصم في وصله وارسله قال البغوي التشيد رفع البناء وتطويله وانما زخرفت اليهود والنصارى معابدها حين حرفوا كتبهم وبدلوها (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) زاد الاصيلي ابن سعد ورواية صالح ابن كيسان عن نافع من رواية الاقران لانهم امد نيران ثقتان تابعيان من طبقة واحدة وعبد الله هو ابن عمر (قوله باللبن) بفتح اللام وكسر الموحدة (قوله وعمده) بفتح أوله ونائبه ويجوز ضمها وكذا قوله خشب (قوله وزاد فيه عمر وبنوه على بنيانه) أي بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئا من هيئته الا توسيعه (قوله ثم غيره عثمان) أي من الوجهين التوسيع وتغيير الآلات (قوله بالججارة المنقوشة) أي بدل اللبن والعمود والمستعمل بججارة منقوشة (قوله والقصبة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهو الجص بلغة أهل الجاز وقال الخطابي تشبه الجص وليست به (قوله وسقفه) بالظ الماضي عطف على جعل وباسكان القاف على عمده والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان المسجد القصبة وترك الغلوف تحسب منه فقد كان حرم مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال ههنا لم يغير المسجد عما كان عليه وانما احتاج الى تجديده لان جريد التخل كان قد خرف في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر فخسه بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتي بعد قليل وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنبر لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونالها عن الاستهانة وتعقب بأن المنع ان كان للبحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان خشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا بقاء العلة وفي حديث أنس علم من اعلام النبوة لا يخبره صلى الله عليه وسلم بما يقع فوقه كما قال (قوله باب التعاون في بناء المسجد ما كان للمشركين أن يعمر مساجد الله) كذا في رواية أبي ذرر وزاد غيره قبل قوله ما كان وقول الله عز وجل وفي آخره الى قوله المهتدين وذكره اهذه الآية مصير منه الى ترجيح أحد الاحتمالين فمن أحد الاحتمالين في الآية وذلك ان قوله تعالى مساجد الله يحتمل أن يراد بها مواضع السجود ويحتمل أن يراد بها الاماكن المتخذة لاقامة الصلاة وعلى الثاني يحتمل أن يراد بها بناياتها ويحتمل أن يراد بها الاقامة لذكر الله فيها (قوله حدثنا مسدد) هذا الاسناد كله بصري لان ابن عباس أقام على البصرة أميراً مدة ومعه مولاة عكرمة (قوله انطلقا الى أبي سعيد) أي الخدرى (قوله فاذا هو) زاد المصنف في الجهاد فأتينا وهو وأخوه في حائط اهما (قوله يصلي) قال في الجهاد يسقيانه والحائط البستان وهذا الاخ زعم بعض الشراح انه قتادة بن النعمان وهو أخو أبو سعيد لأمه ولا يصح أن يكون هو قتادة على ابن عبد الله بن عباس ولا في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه الاقتادة فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاعة ولم أقف الى الآن على اسمه وفي الحديث إشارة الى أن العلم لا يحوى جميعه أحمد لان ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالانحياز عن أبي سعيد فيحتمل أن يكون علم ان عنده ما ليس

عنده ويحتمل أن يكون إرساله اليه لطلب علو الاسناد لان أباسعيد أقدم محبة وأكثر سماعاً من
النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر وتعاهد
أحوال المماش بأنفسهم والاعتراف لأهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم
على حوائج أنفسهم ((قوله فأخذرداه فاحتج)) فيه التأهب لاقاء العلم وترك التحديث في حالة المهنة
اعظام الحديث ((قوله حتى أتى على ذكر بناء المسجد)) أي النبوي وفي رواية كريمة حتى إذا أتى
((قوله وعمار لبتين)) زادهم في جماعة ابنة عنه وابنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه جواز
ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد ((قوله
فراء النبي صلى الله عليه وسلم فينفض)) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي بمبالغة لاستحضار
ذلك في نفس السامع كأنه يشاهده وفي رواية الكشي مني فجعل ينفض ((قوله التراب عنه)) زاد في الجهاد
عن رأسه وكذا المسلم وفيه إكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول ((قوله ويقول)) أي
في تلك الحال ((ويج عمار)) هي كلمة رجسة وهي بفتح الحاء إذا أضيفت فإن لم تضف جاز الرفع والنصب
مع التنوين فيهما ((قوله يدعوهم)) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر نقله
الفئة الباغية يدعوهم إلى آخره وسيأتي التنبيه عليه فإن قيل كان قتله بصفتين وهو مع علي والذين قتلوه
مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدخا إلى النار فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم
يدعون إلى الجنة وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم فالمراد بالدخا إلى الجنة الدخا إلى سبيل الله وهو
طاعة الامام وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الامام الواجب الطاعة أذذاك وكانوا هم يدعون
إلى خلاف ذلك لكنهم معذرون للتأويل الذي ظهر لهم وقال ابن بطال تبالغ المذهب اغما يصح هذا في
الحوارج الذين بعث إليهم على عمار يدعوهم إلى الجماعة ولا يصح في أحد من الصحابة وتابعه على هذا
الكلام جماعة من الشراح وفيه نظر من أوجه أحدها أن الحوارج اغما خرجوا على علي بعد قتل عمار بلا
خلاف بين أهل العلم بذلك فإن ابتداء أمر الحوارج كان عقب التكليم وكان التكليم عقب انتهاء القتال
بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً فكيف يبعث إليهم على بعد موته ثانيها أن الذين بعث إليهم على عمار
اغماهم أهل الكوفة بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل وكان فيهم من الصحابة جماعة
لم يكن مع معاوية وأفضل وسيأتي النصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن فافترم منه المهلب وقع
في مثله مع زيادة اطلاقه عليهم تسمية الحوارج وحاشاهم من ذلك ثالثها أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه
الرواية المناقصة ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعوهم إلى النار كفار قریش كما شرح به بعض الشراح
لم يكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة
القزويني التي بخطه زيادة توضح المراد وتقص بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه ويج عمار
نقله الفئة الباغية يدعوهم الحديث وعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال إن البخاري
لم يذكرها أصلاً وكذا قال أبو مسعود قال الحميدي وأعلمهم تقع للبخاري أو وقعت حذفها عمداً قال وقد
أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث (قلت) ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لمكانة
خفية وهي أن أباسعيد الطبري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على أنها
في هذه الرواية مدرجة والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري وقد أخرجها البراز من طريق
داود بن أبي هند عن أبي نصر عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحجهم ابنة ابنة وفيه فقال أبو
سعيد فحدثني أعمامني ولم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يا ابن عمية تقتلك الفئة الباغية
أه وابن عمية هو عمار ومهية اسم أمه وهذا الاستناد على شرط مسلم وقد عيّن أبو سعيد من حديثه بذلك
في مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نصر عن أبي سعيد قال حدثني من هو خير مني أبو قتادة
فذكره فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دال

فأخذرداه فاحتج ثم أنشأ
يحدثنا حتى أتى على ذكر
بناء المسجد فقال كنا
نحمل ابنة ابنة وعمار
لبتين لبتين فراء النبي
صلى الله عليه وسلم فينفض
التراب عنه ويقول ويج
عمار يدعوهم إلى الجنة
ويدعونه إلى النار

على دقة فهمه وأبحر في الاطلاع على علل الاحاديث وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية البخاري
وهي عند الامام عبيد بن ابي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهو فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك قال اني أريد من الله الاجر وقد تقدمت زيادة معمر
فيه أيضا (فائدة) روى حديث ثقل عمارا الفئة الباغية جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما
تقدم وآم سلمة عند مسلم وأبو هريرة عند الترمذي وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن
عقمان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه
وكلاهما عند الطبراني وغيره وغالب طرقها صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم وفي هذا
الحديث علم من اعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعل ولعمار ورد على النواصب الزاعمين ان عليا لم يكن
مصيبا في حروبه * قوله في آخر الحديث ((يقول عمار أعوذ بالله من الفتن)) فيه دليل على استحباب
الاستعاذة من الفتن ولو علم المرء أنه مقبل فيها بالحق لانه قد نفى الى وقوع ما لا يرى وقوعه قال ابن بطال
وفيه رد للحديث الشائع لا تستعبدوا بالله من الفتن فان فيها احصاد المناقبة (قلت) وقد سئل ابن وهب قديما
عنه فقال انه باطل وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها أعاذنا
الله تعالى بما ظهر منها وما بطن ((قوله باب الاستعاذة بالتجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد)) الصناع
بضم المهملة جمع صانع وذكره به هذا التجار من العام بهذا الخاص أو في الترجمة لف ونشر فقوله في أعواد المنبر
يتعلق بالتجار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع أي والاستعاذة بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد وحديث
الباب من روايته سهل وجابر جميعا يتعلق بالتجار فقط ومنه تؤخذ مشروعية الاستعاذة بغيره من الصناع
لعدم الفرق وكاه أشار بذلك الى حديث طلق بن علي قال بنيت المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكان يقول قربوا اليما من الطين فانه أحسنكم له مساوأشدكم له سكبا رواه أحمد وفي لفظه فاخذت
المسحاة فخلطت الطين فكانه أعجبه فقال دعوا الخنف والطين فانه أضيظكم للطين ورواه ابن حبان في صحيحه
ولفظه فقلت يا رسول الله أنقل كما ينفون فقال لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به ((قوله حديثنا عند
العزير)) هو ابن أبي حازم ((قوله الى امرأة)) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح والتسبيح
على غلط من سماها علاثة وكذا التسبيح على اسم غلامها وساق المتن هنا مختصرا وساقه بتمامه في اليسوع
بهذا الاسناد وسند كرفوائده في كتاب الجمعة ان شاء الله تعالى ((قوله حديثنا خلاد)) هو ابن يحيى وأمين
بوؤن أفل وهو الحبشي مولى بني مخزوم ((قوله ان امرأة)) هي التي ذكرت في حديث سهل فان قيل ظاهر
سياق حديث جابر يخالف لسياق حديث سهل لان في هذا انها ابتدأت بالعرض وفي حديث سهل انه صلى الله
عليه وسلم هو الذي أرسل اليها يطلب ذلك أجاب ابن بطال باحتمال ان تكون المرأة ابتدأت بالسؤال
متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن أن يطين الغلام بعمله فأرسل يستجيزها انعامه لعله بطيب نفسها
بما بذلته قال ويمكن إرساله اليها ليعرفها بصفة ما يصنع الغلام من الاعواد وان يكون ذلك منبرا (قلت) قد
أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ ألا تجعل لك منبرا فاعل التعريف وقع بصفة للمنبر
مخصوصة أو يحتمل انه لما فوض اليها الامر بقوله لها ان شئت كان ذلك سبب البطلان لان الغلام كان شرع
وأبطأ ولا انه جهل الصفة وهذا الوجه في نظري ((قوله ألا تجعل لك)) اضافت الجعل الى نفسها مجازا
((قوله فان لي غلاما نجارا)) في رواية الكشمي فاني في غلام نجار وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضا ويأتي
بتمامه في علامات النبوة وفي الحديث قبول البذل اذا كان بغير سؤال واستجاز الوعد من يعلم منه الاجابة
والتقرب الى أهل الفضل بعمل الخير وسيأتي بقية قوائده في علامات النبوة ان شاء الله تعالى ((قوله
باب من بني مسجد)) أي ماله من الفضل ((قوله أخبرني عمرو)) هو ابن الحرث وبكير بالتصغير هو ابن
عبد الله بن الأشج وعبيد الله هو ابن الأسود وفي هذا الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق بكير وعاصم وعبيد
الله وثلاثة من أوله مصريون وثلاثة من آخره مدنيون وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير فانقسم

قال يقول عمار أعوذ بالله
من الفتن (باب) الاستعاذة
بالتجار والصناع في أعواد
المنبر والمسجد * حديثنا
قتيبة قال حديثنا عبد العزيز
عن أبي حازم عن سهل قال
بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى امرأة أن
مري غلامك التجار يعمل
لي أعوادا أجلس عليهن
* حديثنا خلاد قال حديثنا
عبد الواحد بن أمين عن
أبيه عن جابر ان امرأة
قالت يا رسول الله ألا تجعل
لك شيئا تفعله عليه فان لي
غلاما نجارا قال ان شئت
فجعلت المنبر * (باب من
بني مسجد) * حديثنا يحيى
ابن سليمان قال حديثنا ابن
رهب أخبرني عمرو أن بكيرا
حدثه أن ماصم بن عمرو بن
قتادة حدثه أنه مع عبيد
الله الخولاني أنه مع عثمان
ابن عفان رضى الله عنه
يقول

الاسناد الى مصرى ومدنى ((قوله عند قول الناس فيه)) وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن ايوب الانصارى وهو من صغار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا ان يدعوهم على هيئته أى فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وظهر بهذا ان قوله فى حديث الباب حين بنى أى حين أراد ان يبنى وقال البغوى فى شرح السنة اعل الذى كرهه الصحابة من عثمان بناؤه بالجارية المنقوشة لا مجرد توسيعه انتهى ولم يبن عثمان المسجد انشاء وانما وسعه وشيده كما تقدم فى باب بذيان المسجد فيؤخذ منه اطلاق البناء فى حق من جدد كما يطلق فى حق من أنشأ والمراد بالمسجد هنا بعض المساجد من اطلاق الكل على البعض ((قوله مسجد الرسول)) كذلك كثر وللمعوى والكشيمهنى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قوله انكم أكثرتم)) حذف المفعول للعلم به والمراد ان الكلام بالانكار ونحوه * (تنبيه) * كان بناء عثمان للمسجد النبوى سنة ثلاثين على المشهور وقيل فى آخر سنة من خلافته فى كتاب السير عن الحرث بن مسكين عن ابن وهب أخبرنى مالك أن كعب الأحبار كان يقول عند بنيان عثمان المسجد لوددت ان هذا المسجد لا يجر فانه اذا فرغ من بنيانه قتل عثمان قال مالك فكان كذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بان الاول كان تاريخ ابتدائه والثانى تاريخ انتهائه ((قوله من بنى مسجدا)) التذكير فيه للشبوع فبدخل فيه الكبير والصغير ووقع فى رواية أنس عند الترمذى صغيرا وكبيراً وزاد ابن أبى شيبة فى حديث الباب من وجه آخر عن عثمان ولو كلف حص قطة وهذه الزيادة أيضا عند ابن حبان والبراز من حديث أبى ذر وعند أبى مسلم الكجى من حديث ابن عباس وعند الطبرانى فى الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعند أبى نعيم فى الحلية من حديث أبى بكر الصديق ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ كلف حص قطة أو أصغر وحل أكثر العلماء ذلك على المبالغة لان المكان الذى تقع حص القطة عنه اتضع فيه بيضا ورقد عليه لا يكفى مقداره للصلاة فيه ويؤيده رواية جابر هذه وقيل بل هو على ظاهره والمعنى ان يزيد فى مسجد قد يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة فى بناء مسجد فتقع حصه كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبادر الى الذهن وهو المكان الذى يتخذ للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع الجهة فلا يحتاج الى شئ مما ذكر لكن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة ويؤيده قوله فى رواية أم حبيبة من بنى لله بيتا أخرجه عنه بنو فى فوائده باسناد حسن وقوله فى رواية عمر من بنى مسجدا يذكرفيه اسم الله أخرجه ابن ماجه وابن حبان وأخرج النسائى نحوه من حديث عمرو بن عتبة فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لاموضع السجود فقط لكن لا يمنع ارادة الاخر مجازا اذ بناء كل شئ بحسبه وقد شاهدنا كثيرا من المساجد فى طرق المسافرين يحقونها الى جهة القبلة وهى فى غاية الصغر وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقى فى الشعب من حديث عائشة نحوه حديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التى فى الطرق قال نعم والطبرانى نحوه من حديث أبى قرصافة واسنادهما حسن ((قوله قال بكبر حسبت أنه)) أى شيخه عاصما بالاسناد المذكور ((قوله يتخى به وجه الله)) أى يطلب به رضا الله والمعنى بذلك الاخلاص وهذه الجملة لم يحزم بها بكبرى الحديث ولم أرها الا من طريقه هكذا وكأنها ليست فى الحديث بلفظها فان كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق اليه لفظهم من بنى لله مسجدا فكأن بكبرا نسيم اذ كرها بالمعنى مترددا فى اللفظ الذى ظنه فان قوله لله بمعنى قوله يتخى به وجه الله لا شرا كهما فى المعنى المراد وهو الاخلاص ففائدة قال ابن الجوزى من كتب اسمه على المسجد الذى يبنيه كان بعيدا من الاخلاص انتهى ومن بناء بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الاخلاص وان كان يؤجر فى الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مر فوجا ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه المتسبب فى صنعته والراعى به والممد به فقوله المتسبب فى صنعته أى من يقصد بذلك اعانة المجاهد وهو أعم من أن يكون متطوعا بذلك أو باجرة لا يحصل الا من المتطوع وهل يحصل الثواب

عند قول الناس فيه حين بنى مسجد الرسول الله صلى الله عليه وسلم انكم أكثرتم وانى سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول من بنى مسجدا قال بكبر حسبت أنه قال يتخى به وجه الله

المذكور لمن جعل بقعة من الارض مسجداً بأن يكتفى بتحويلها من غير بناء وكذا من عمد الى بناء كان عليه فوقعه مسجداً ان وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم وهو المنجى وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها سكن المعنى يقتضى دخول الامر بذلك أيضاً وهو المنطبق على استدلال عثمان رضي الله عنه لانه استدلل بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم انه لم يباشر ذلك بنفسه ((قوله بنى الله)) اسناد البناء الى الله مجاز وبراء الفاعل فيه تعظيم ذكره جل اسمه أو لئلا تتنافر الضمائر أو يتوهم عوده على باني المسجد ((قوله مثله)) صفة لمصدر محذوف أى بنى بناء مثله ولفظ المثل له استعمالان أحدهما الافراد مطلقاً كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر ين مثلمان والاخر المطابقة كقوله تعالى أم أمثالكم فعلى الاول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله مثله مع ان الحسنه بعشر أمثالها لا احتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله والاصل ان ثواب الحسنه الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنه فله عشر أمثالها فقيه بعد وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينافي الزيادة عليه ومن الاجابة المرضية أيضاً ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكيف من بيت خير من عشرة بل من مائة أو ان المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنه من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة اذ موضع شريفها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد من حديث واثله بلفظ بنى الله في الجنة أفضل منه ولطبراني من حديث أبي امامة بلفظ أوسع منه وهذا يشعر بان المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه وقال النووي يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا ((قوله في الجنة)) يتعلق ببني أو هو حال من قوله مثله وفيه إشارة الى دخول فاعل ذلك الجنة اذ المقصود بالبناء له أن يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد الدخول والله أعلم ((قوله باب يأخذ)) أى الشخص (بنصول) جمع نصل ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتى في حديث الباب الذى بعده والنبل بفتح النون وسكون الواو بعد هاء الام السهام العربية وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وجواب الشرط فى قوله اذا امر محذوف ويفسر قوله يأخذ بالتقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الى آخره وسفيان المذكور فى الاسناد هو ابن عيينة وعمر وهو ابن دينار ولم يذكره قتيبة فى هذا السياق جواباً عن سؤاله عن استفهام سفيان كذا فى أكثر الروايات وحكى عن رواية الاصبلى أنه ذكره فى آخره فقال نعم ولم أره فيها وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف فى المتن عن علي بن عبد الله عن سفيان مثله وقال فى آخره فقال نعم ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بن عيسى سؤاله والجواب ان كان سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجه من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن لفظه ان رجلاً امر فى المسجد بأشهر قد أبدى نصولها فأمر أن يأخذ بنصولها كى لا تتخشب مسلم وأيس فى سياق المصنف كى وأقادت رواية سفيان تعيين الامر المبهم فى رواية حماد وأقادت رواية حماد بيان علة الامر بذلك ولمسلم أيضاً من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار بالمذکور كان يتصدق بالنبل فى المسجد ولم أقف على اسمه الى الآن ((فائدة)) قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاسناد لان سفيان لم يقل ان حماد قال له نعم قال ولكن ذكره البخارى فى غير كتاب الصلاة وزاد فى آخره فقال نعم فبان بقوله نعم اسناد الحديث (قلت) هذا مبنى على المذهب المرجوح فى اشتراط قول الشيخ نعم اذا قال له البخارى مثلاً أحد تلك فلان والمذهب الراجح الذى عليه أكثر المحققين ومنهم البخارى ان ذلك لا يشترط بل يكتفى بسكون الشيخ اذا كان متيقظاً وعلى هذا الاسناد فى حديث جابر ظاهر والله أعلم وفى الحديث إشارة الى تعظيم قبل الدم وكثيره وتأكيد حرمة المسلم وجواز إدخال المسجد السلاح وفى الاوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثقب السلاح فى المسجد والمعنى فيه ما تقدم ((قوله باب المرور فى المسجد)) أى جوازه وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الاولوية

بنى الله مثله فى الجنة
* (باب يأخذ بنصول
النبل اذا امر فى المسجد)
* حدثنا قتيبة قال حدثنا
سفيان قال قلت لعمر
أسعدت جابر بن عبد الله
يقول امر رجل فى المسجد
ومعه سهام فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمره بنصولها * (باب
المرور فى المسجد) * حدثنا
موسى بن اسمعيل قال
حدثنا عبد الواحد قال
حدثنا أبو بردة بن عبد الله
قال سمعت أبا بردة عن
أبيه عن النبی صلى الله
عليه وسلم قال من مر فى
شئ من مساجدنا

فان قيل ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المروزي وحديث جابر بترجمة الاخذ بالنصال مع أن كلام من الحديثين يدل على كل من الترجمتين أجيب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر الى لفظ المتن فان حديث جابر ليس فيه ذكر المروزي من لفظ الشارع بخلاف حديث أبي موسى فان فيه لفظ المروزي مقصودا حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه والافتقار رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ اذ امر أحدكم الحديث وعبدوا الواحد المذكور في الامتداد هو ابن زياد وأبو بردة بن عبد الله اسمه يزيد وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري وقد أخرجه المصنف في القتن من طريق أبي اسامة عن يزيد بن جهم وكذا أخرجه مسلم من طريقه ((قوله أو أسواقنا)) هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوي والباء في قوله بنسب للمصاحبة ((قوله على نصالها)) ضمن الاخذ معنى الاستعلاء المبالغة أو على بمعنى الباء كما تقدم في طريق جاد عن عمرو وسبأ من طريق ثابت عن أبي بردة ((قوله لا يعقر)) أي لا يجرح وهو مجزوم نظراً الى انه جواب الامر ويجوز الرفع ((قوله بكفه)) متعلق بقوله فليأخذ وكذا رواية الاصيل لا يعقر مسلماً بكفه ليس قوله بكفه متعلقاً بيعقر والتقدير فليأخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلماً ويؤيده رواية أبي اسامة فليمسك على نصالها بكفه ان يصيب أحد من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق ثابت عن أبي بردة فليأخذ بنصالها ثم يأخذ بنصالها ثم ليأخذ بنصالها ((قوله باب الشعر في المسجد)) أي ما حكمه ((قوله عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة)) كذا رواه شعيب وتابعه اسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ورواه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال عن سعيد بن المسيب يدل أبي سلمة أخرجه المؤلف في بدء الخلق وتابعه معمر عند مسلم وابراهيم بن سعد واسماعيل بن أمية عند النسائي وهذا من الاختلاف الذي لا يضر لان الزهري من أصحاب الحديث فالراجح أنه عنده عنهما معاف كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وهذا من جنس الاحاديث التي يتعقبها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليست درك عليه وفي الاسناد نظر من وجه آخر وهو على شرط التسبع أيضاً وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب مرعوف في المسجد وحسان ينشد فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير مني ثم التفت الى أبي هريرة فقال أنشدك الله الحديث ورواية سعيد هذه القصة عندهم مرسله لانه لم يدرك زمن المروزي ولكن يحمل على أن سعيداً مع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان أو وقع لحسان استشهاده أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد بن يقوية سيان حديث الباب فان فيه أن أباسلمة سمع حسان يستشهد بأبهريرة وأبو سلمة لم يدرك زمن مروزي أيضاً فانه أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستشهاد ويجوز أن يكون التفات حسان الى أبي هريرة واستشهاده به انما وقع متأخراً لان ثم لا ندل على الفورية والاصل عدم التعدد وغايته أن يكون سعيداً أرسل قصة المروزي ثم سمع بعد ذلك استشهاده حسان لأبي هريرة وهو المقصود لانه المرفوع وهو موصول بلا تردد والله أعلم ((قوله يستشهد)) أي يطلب الشهادة والمراد الاختيار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر ((قوله أنشدك)) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أي سألتك الله والنشد بفتح النون وسكون المعجمة التذكر ((قوله أجاب عن رسول الله)) في رواية سعيداً أجاب عنى فيجتمهمل أن يكون الذي هنا بالمعنى ((قوله أيده)) أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند المصنف أيضاً بلفظ وجبريل معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصب حسان منبراً في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وذكراً للمزى في الاطراف ان البخاري أخرجه تعليقا نحوه وأتم منه لكى لم أره فيه قال ابن بطال ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعره في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد يدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم حسان أجاب عنى كان في المسجد وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين وقال غيره يجهل أن البخاري أراد

أو أسواقنا بنسب فليأخذ
على نصالها لا يعقر بكفه
مسلماً (باب الشعر في
المسجد) * حدثنا أبو
اليمان الحكم بن نافع قال
أخبرنا شعيب بن الزهري
قال أخبرني أبو سلمة بن عبد
الرحمن بن عوف أنه سمع
حسان بن ثابت الأنصاري
يستشهد أباه هريرة
أنشدك الله هل سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول يا حسان أجاب عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اللهم أيده بروح
القدس قال أبو هريرة نعم

أن الشعر المشتمل على الحق حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغو الساقط (قلت) والاول
التي بتصرف البخاري وبذلك جزم المازوي وقال انما اختصر البخاري القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في
موضع آخر انتهى وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدده قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناسد الاشعار في المساجد واسناد صحيح الى عمر وقد صح
نسخته بحججه وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أسانيد هامة قال فالجمع بينهما بين حديث الباب أن يحتمل
المنهي على تناسد اشعار الجاهلية والمبطلين والمأذون فيه ما سلم من ذلك وقيل المنهي عنه ما إذا كان التناسد
مخالفا على المسجد حتى يشاغل به من فيه وأبعد أبو عبد الملك البوني فأعمل أحاديث المنهي وادعى النسخ في
حديث الأذن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عنه وذكر أيضا أنه طرد هذه الدعوى فيما سيأتي من دخول
أصحاب الخراب المسجد وكذا دخول المشرك (قوله باب أصحاب الخراب في المسجد) الخراب بكسر الميم
جمع حربة والمراد بجواز دخولهم فيه ونصال حرامهم مشهورة وأظن المصنف أشار الى تخصيص الحديث
السابق في المنهي عن المرور في المسجد بالتصل غير مغمود والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة
اللعاب بالخراب سهل بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه (قوله في الاسناد عن صالح) هو ابن
كيسان (قوله لقد رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ما في باب مجرتي والحبشة يلعبون في المسجد)
فيه جواز ذلك في المسجد وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللحامي أن اللعب بالخراب في المسجد منسوخ
بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وأما السنة فتحدث جنبا وما سجدكم
صبيانا لكم وبجانبكم وتلقب بان الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بعبادته ولا عرف التاريخ
فيثبت النسخ وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعينهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا
لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعينهم في المسجد
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعهم واللعب بالخراب ليس لعينهم مجرد بل فيه تدريب الشجعان على مواقع
الخراب والاستعداد للعدو وقال المهلب المسجد موضوع لآمن جماعة المسلمين فما كان من الاعمال يجمع
منفعة الدين وأهله جاز فيه وفي الحديث جواز النظر الى الله والمباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع
أهله وكرم معاشرته وفضل عائشة وعظيم محبتها عنده وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب العبد
ان شاء الله تعالى (قوله في باب مجرتي) عند الاصيلي وكرهه على باب مجرتي (قوله يستترى بردائه) يدل
على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ويدل على جواز نظر المرأة الى الرجل وأجاب بعض من منع بان عائشة
كانت اذذاك صغيرة وفيه نظر لما ذكرنا وادعى بعضهم النسخ بحديث أفعى وان أفعى هو حديث مختلف
في صحته وسيأتي للمسئلة مزيد بسط في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله وزاد ابراهيم بن المنذر) يريد أن
ابراهيم رواه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب كرواية صالح لكن عيين أن لعينهم كان مجراهم
وهو المطابق للترجمة وفي ذلك إشارة الى أن البخاري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي
يورده ولم أقف على طريق يونس من رواية ابراهيم بن المنذر وموصولة نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر بن
السرح عن ابن وهب وصلها الامام عيسى أيضا من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة (قوله
باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب من قوله ما بال أقوام
يشترطون فان فيه إشارة الى القصة المذكورة وقد اشتملت على بيع وشراء وعتق وولاء وهم بعض
من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع والشراء وقع في المسجد ظنا منه أن الترجمة معقودة
ليسان جواز ذلك وليس كما ظن للفرق بين جريان ذكر الشئ والاخبار عن حكمه فان ذلك حق وخير وبين
مباشرة العقد فان ذلك يفضي الى اللفظ المنهي عنه قال المازوي واختلفوا في جواز ذلك في المسجد
مع اتفاقهم على صحة العقد ولو وقع ووقع لابن المنبر في تراجمه وهم آخر فإنه زعم أن حديث هذه الترجمة

* (باب أصحاب الخراب في
المسجد) * حدثنا عبد
العزیز بن عبد الله قال
حدثنا ابراهيم بن سعد عن
صالح عن ابن شهاب قال
أخبرني عروة بن الزبير
أن عائشة رضى الله عنها
قالت لقد رأيته رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم ما في
باب مجرتي والحبشة
يلعبون في المسجد ورسول
الله صلى الله عليه وسلم
يستترى بردائه انظر الى
لعينهم وزاد ابراهيم بن
المنذر حدثنا ابن وهب
أخبرني يونس عن ابن
شهاب عن عروة عن
عائشة قالت رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم والحبشة
يلعبون مجراهم * (باب
ذكر البيع والشراء على
المنبر في المسجد) * حدثنا
علي بن عبد الله

قال حدثنا سفيان عن يحيى
عن عمرة عن عائشة قالت
أنتها بريرة تسألها في
كتابها فقالت ان شئت
أعطيت أهلك ويكون
الولاء لي وقال أهلها ان
شئت أعطيتهم ما بقي وقال
سفيان مرة ان شئت
أعطيتهما ويكون الولاء لنا
فلما جاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم ذكرته ذلك
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم ابتاعها فأعطيها
فان الولاء لمن أعنت ثم قام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على المنبر وقال
سفيان مرة فصد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
على المنبر فقال ما بال أقوام
يشرطون شروطا ليس
في كتاب الله من اشترط
شرطا ليس في كتاب الله
فليس له وان اشترط مائة
مرة ورواه مالك عن يحيى
عن عمرة أن بريرة ولم
يذكر فضعد المنبر قال
علي قال يحيى وعبد
الوهاب عن يحيى عن
عمرة بنحوه وقال جعفر بن
عون عن يحيى قال سمعت
عمرة قالت سمعت عائشة
رضي الله عنها ((باب
التقاضي والملازمة في
المسجد)) حدثنا عبد الله
ابن محمد قال حدثنا عثمان
ابن عمر قال أخبرنا يونس
عن الزهري عن عبد الله
ابن كعب بن مالك

هو حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن اثال وشرع يتكلم لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد
وأما الذي في النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة وأما حديث أبي هريرة المذكور
فسيأتي بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى وكأنه انتقل بصره من موضع لموضع أو تصفح ورقة فانتقلت ثمان
((قوله حدثنا سفيان)) هو ابن عيينة (عن يحيى) هو ابن سعيد وللحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا
يحيى ((قوله قالت أنتها)) فيه التقاطع ان كان فاعل قالت عائشة ويحتمل أن يكون الفاعل عمرة فلا التقاطع
((قوله تسألها في كتابها)) فمن تسأل معنى تسعين وثبت كذلك في رواية أخرى والمراد بقولها أهلك
مواليتك وحذف مفعول أعطيت الثاني لدلالة الكلام عليه والمراد بقية ما عليها وسيأتي تعيينه في كتاب
العتق ان شاء الله تعالى ((قوله وقال سفيان مرة)) أي أن سفيان حدث به على وجهين وهو موصول غير
معلق ((قوله ذكرته ذلك)) كذا وقع هنا بتشديد الكاف فقيل الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ
ذكرت له ذلك لان التذكير يستدعي سبق علم بذلك ولا يتجه تحطه هذه الرواية لاحتمال السبق أولا
على وجه الاجمال ((قوله بشرطون شروطا ليس في كتاب الله)) كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط
واقط مائة بالمائة فلا مفهوم له ((قوله في كتاب الله)) قال الخطابي ليس المراد أن ما لم ينص عليه في كتاب
الله فهو باطل فان لفظ الولاء لمن أعنت من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمكن الامر بطاعته في كتاب الله
بخاراضافة ذلك الى الكتاب وتعقب بان ذلك لو جاز لجازت اضافة ما اقتضاه كلام الرسول صلى الله عليه
وسلم اليه والجواب عنه أن تلك الاضافة اغماهى بطريق العموم لا بخصوص المسئلة المعينة وهذا مضمير
من الخطابي الى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن ونظير ما جرح اليه ما قاله ابن مسعود لأم برة في قصة
الواشمة مالي لا لعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدلل على كونه في كتاب
الله بقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا في كتاب الله أي في حكم الله
سواء ذكر في القرآن أم في السنة أو المراد بالكتاب المكتوب أي في اللوح المحفوظ وحديث عائشة هذا
في قصة بريرة قد أخرجه البخاري في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيره مما واهتني به جماعة من
الائمة فافردوه بالتصنيف وسند كرفوا هذه ملحقة بمجموعة في كتاب العتق ان شاء الله تعالى ((قوله ورواه
مالك)) وصله في باب المكاتيب عن عبد الله بن يوسف عنه وصورة سياقه الارسال وسيأتي الكلام عليه
هنا ((قوله قال علي)) يعني ابن عبد الله المذكور أول الباب ويحيى هو ابن سعيد القطان وعبد الوهاب هو
ابن عبد المجيد الثقفي والحاصل أن علي بن عبد الله حدث البخاري عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن
يحيى بن سعيد الانصاري وأما أفرد رواية سفيان لمطابقته لترجمة بذكر المنبر فيها ويؤيد ذلك أن
التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون ((قوله عن عمرة بنحوه)) يعني نحو
رواية مالك وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن بشر عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن
يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة أن بريرة قد كره وليس فيه ذكر المنبر أيضا وصورته أيضا الارسال لكن
قال في آخره فرجعت عائشة أنما ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قد كرا الحديث فظهر بذلك اتصاله
وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بسماع يحيى من عمرة وسماع عمرة من عائشة فأمن بذلك
ما يخشى فيه من الارسال المذكور وغيره وقد وصله الاسماعيلي أيضا من رواية جعفر بن
عون وفيه عن عائشة قالت أنتي بريرة قد كرا الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضا ((قوله باب التقاضي))
أي مطالبة الغريم بقضاء الدين (والملازمة) أي ملازمة الغريم وفي المسجد يتعلق بالامر من فان قيل
التقاضي ظاهر من حديث الباب دون الملازمة أجاب بعض المتأخرين فقال كأنه أخذ من كون ابن أبي
حدر دارم خصمه في وقت التقاضي وكانهما كأنما ينتظران النبي صلى الله عليه وسلم ليفصل بينهما قال فإذا
جازت الملازمة في حال الخصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى انتهى ((قلت)) والذي يظهر لي
من عادة تصرف البخاري أنه أشار بالملازمة الى ما ثبت في بعض طرقه وهو ما أخرجه هو في باب الصلح وغيره

من طريق الاعرج عن عبد الله بن كعب عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حدرد الأسلي مال فلقبه
فلزمه فتسكما حتى ارتفعت أصواتهما ويستفاد من هذه الرواية أيضا تسمية ابن أبي حدرد وذكرا تسميته
(فائدة) قال الجوهري وغيره لم يأت من الاسماء على فعل بكسر الهمزة وهو يفتح المهملة
بعد هاء الهمزة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة أيضا (قوله عن كعب) هو ابن مالك أبوه (قوله
دينار) وقع في رواية زائدة بن صالح عن الزهري أنه كان أوقبتين أخرجه الطبراني (قوله في المسجد) متعلق
بتقاضى (قوله نخرج إليهما) في رواية الاعرج فخرجهما النبي صلى الله عليه وسلم فظاهرا وإيتين الخائف
وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مرهما أو لا ثم إن كعبا اشخص خصمه لهما كعب فسمعهما النبي صلى
الله عليه وسلم أيضا وهو في بيته (قلت) وفيه بعد لأن في الطريقين أنه صلى الله عليه وسلم أشار إلى كعب
بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم لهما ما احتاج إلى الإعادة
والأولى فيما يظهر لي أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي (قوله صجف) بكسر الهمزة وسكون الجيم
وحكى فتح أوله وهو السند وقيل أحد طرفي السند المفرج (قوله أي الشطر) بالنصب أي ضع الشطر لانه
تفسير لقوله هذا المراد بالشطر النصف وصرح به في رواية الاعرج (قوله لقد فعلت) مبالغة في امتثال
الأمر وفيه قد خطب لابن أبي حدرد وفيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الوضعية والتأجيل وفي الحديث جواز
رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتفاحش وقد أفرد له المصنف بابا يأتي قريبا والمنقول عن مالك منه في
المسجد مطلقا وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالعالم والخبر وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا قال
المهلب لو كان رفع الصوت في المسجد لا يجوز لما ترك كعبا النبي صلى الله عليه وسلم ولابن لهما ذلك (قلت)
ولمن منع أن يقول له أنه تقدم فيه عن ذلك فاكثري به واقصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك
بالصلح المقتضى ترك الخاصة الموجهة لرفع الصوت وفيه الاعتماد على الإشارة إذا فهمت والشفاعة إلى
صاحب الحق وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز إرخاء السترة على الباب (قوله باب كنس
المسجد والتقاط الخرق والعذيان) أي منه (قوله عن أبي رافع) هو الصانع تابعي كبير ورواه
بعض الشراح فقال أنه أبو رافع الصافي وقال هو من رواية حماد بن عيسى عن أبيه ليس كما قال فان ثابتا ابناني
لم يدرك أبا رافع الصافي (قوله أنه رجل أسود أو امرأ أسوداء) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة
هكذا أو من أبي رافع وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن حماد بن عيسى هذا الإسناد قال ولا أراه إلا امرأه ورواه
ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأه أسوداء ولم يشك ورواه
البیهقي بإسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسمها أم محجن وأفاد أن الذي أجاب النبي صلى الله
عليه وسلم عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق وذكر ابن منته في الصحابة نوقاه امرأه أسوداء كانت تقيم المسجد
وقع ذكرها في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر
السند فان كان محفوظا فهذا اسمها وكنيتها أم محجن (قوله كان يقيم المسجد) بتقاف مفعومة أي يجمع
القمامة وهي الكناسة فان قيل دل الحديث على كنس المسجد فان أين يؤخذ التقاط الخرق وماءه
أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه والجامع للتنظيف (قلت) والذي يظهر لي من تصرف
البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً في طريق العلامة المتقدمة كانت تلتقط الخرق
والعذيان من المسجد وفي حديث بريدة المتقدم كانت مولعة بلفظ العذيان من المسجد والعذيان باللفظ
والذال المجهمة مقصور جمع قذاة وجمع الجمع أقذية قال أهل اللغة العذيان في العيين والشراب ما يستعط
فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيرا وتكلف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم
الترجئة تؤخذ من إيمان النبي صلى الله عليه وسلم القبر حتى صلى عليه قال فيؤخذ من ذلك الترغيب في
تنظيف المسجد (قوله عنه) أي عن حاله ومفعوله محذوف أي الناس (قوله آذنتوني) بالمداي أعلمتوني
زاد المصنف في الجناز قال فخر وأشأنه وزاد ابن خزيمة في طريق العلامة الوامات من الليل فذكرهنا أن

عن كعب أنه تقاضى ابن
أبي حدرد ديناً كان له
عليه في المسجد فارتفعت
أصواتهما حتى سمعهما
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو في بيته فخرج
إليهما حتى كشف صجف
بجونه فنادى يا كعب قال
ليلى يا رسول الله فقال ضع
من دينك هذا وأوما إليه
أي الشطر قال لقد فعلت
يا رسول الله قال قم فاقضه
(باب كنس المسجد
والتقاط الخرق والعذيان
والعذيان) حدثنا سليمان
ابن حرب قال حدثنا حماد
ابن زيد عن ثابت عن أبي
رافع عن أبي هريرة أن
رجلاً أسوداً أو امرأه أسوداء
كان يقيم المسجد فأتى
فسأل النبي صلى الله عليه
وسلم عنه فقال لو أماتت
أفلا كنتم آذنتوني به
ولو لي على قبره أو قال على
قبرها فأتى قبره فصلى عليها

* (باب تحريم تجارة الخمر في المسجد) * حدثنا
 عبد الله عن أبي حمزة عن
 الأعمش عن مسلم عن
 مسروق عن عائشة قالت
 لما أنزلت الآيات في
 سورة البقرة في الربا
 خرج النبي صلى الله عليه
 وسلم فقرأهن على الناس
 ثم حرم تجارة الخمر * (باب
 الخدم للمسجد) * وقال
 ابن عباس نذرت لك ماني
 بطني محرم والمسيح يخدمه
 * حدثنا أحمد بن واقد قال
 حدثنا حماد عن ثابت
 عن أبي رافع عن أبي
 هريرة أن امرأة أو
 رجلا كان يقيم المسجد
 ولا أراه إلا امرأه فذكر
 حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه صلى على قبره
 * (باب) * الأسير أو
 الغريم يبطي المسجد
 * حدثنا اسحق بن إبراهيم
 قال أخبرنا روح ومحمد
 ابن جعفر عن شعبة عن
 محمد بن زياد عن أبي
 هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال إن
 غفر يثامن الجن تغفلت
 على البارحة أو كلمة
 نحوها لقطع على الصلاة
 فأمكنني الله منه
 فأردت أن أربطه إلى
 سارية من سواري
 المسجد حتى تصبوا
 وتنظروا إليه كلكم
 فذكرت قول أخى سليمان
 رب اغفر لي وهب لي ملكا
 لا ينبغي لأحد من بعدي
 قال روح فردده خاسئا

فوطئت وكذا حديث بريدة وزاده مسلم عن أبي كامل الجندري عن حماد بهذا الاسناد في آخره ثم قال
 إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاته على من وافقها لم يخرج البخاري هذه
 الزيادة لأنها مدرجة في هذا الاسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن
 زيد وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب بيان المدرج قال البيهقي يغلب على الظن أن هذه الزيادة من
 مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عبد الله أو من رواية ثابت عن أنس يعني كرواه ابن منده ووقع في مسند
 أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة وزاد بعدها فقال
 رجل من الأنصار إن أبي وأخى مات أودفن فصل عليه قال فانطلق معه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
 الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصدوق إذا غاب وفيه المكافأة بالدعاء والترغيب في
 شهود جنازته أهل الخير ونادى الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه والاعلام بالموت * (قوله
 باب تحريم تجارة الخمر في المسجد) أي جواز ذلك وتبيين أحكامه وليس مراده ما يقتضيه مفهومه
 من أن تحريمها يختص بالمسجد وإنما هو على حذف مضاف أي باب ذكر تحريم كما تقدم نظيره في باب ذكر
 البيع والشراء وموقع الترجمة أن المسجد منزوع عن الفواحش فلا وقول لا يمكن يجوز ذكرها فيه للتحذير
 منها ونحو ذلك كما دل عليه هذا الحديث * (قوله عن أبي حمزة) هو السكري ومسلم هو ابن صبيح أبو الفهي
 وسيأتي الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى قال القاضي عياض كان تحريم
 الخمر قبل نزول آية الرابطة طويلة فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بتحريرها مرة بعد أخرى تأكيدها
 (قلت) ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها والله أعلم * (قوله باب الخدم
 للمسجد) في رواية كريمة الخدم في المسجد * (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم عنه
 * (قوله محروا) أي معتقوا الظاهر أنه كان في سرعهم صحة النذر في أولادهم وكان غرض البخاري الإشارة
 بإيراد هذا إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الأمم السابقة حتى إن بعضهم وقع منه نذر ولده
 لخدمته ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة بأقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرب
 النبي صلى الله عليه وسلم إليها على ذلك * (قوله حدثنا أحمد بن واقد) واقد جده واسم أبيه عبد الملك وشيخه حماد
 هو ابن زيد ورجاله إلى أبي هريرة بصريون * (قوله ولا أراه) بضم الهمزة أي أظنه * (قوله فذكر حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم) أي الذي تقدم قبله * (قوله باب الأسير والغريم) كذا لاد كثيرا وهو
 للتنويع وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم بواو والعطف * (قوله حدثنا روح) هو ابن عباد * (قوله تغفلت
 بالفاء وتشديد اللام أي تعرضت لفلانة أي بغنة وقال الفزاز يعني توثب وقال الجوهري أفلت الشيء فانفلت
 وتغفلت بمعنى * (قوله البارحة) قال صاحب المنتهى كل زائل بارح ومنه سميت البارحة وهي أدنى ليلة زالت
 عنك * (قوله أو كلمة نحوها) قال الكرماني الفهر راجع إلى البارحة أو إلى جملة تغفلت على البارحة * (قلت)
 رواه شبابة عن شعبة بلفظ عرض لي فشد على آخره المصنف في آخر الصلاة وهو يؤيد الاحتمال الثاني
 ووقع في رواية عبد الرزاق عرض لي في صورة هر ولمسلم من حديث أبي الدرداء جاء به شهاب من ناري لبعده
 في وجهي والنسائي من حديث عائشة فأخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي وفهم ابن
 بطل وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكك بغير صورته الأصلية فقالوا إن رؤية الشيطان على صورته
 التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى إنه يراكم هو وقبيله الآية
 وسند كرم بقية مباحث هذه المسئلة في باب ذكره الجن حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق ويأتي الكلام
 على بقية فوائد حديث الباب في تفسير صورة ص * (قوله رب اغفر لي وهب لي) كذا في رواية أبي ذر وفي
 بقية الروايات هارب هب لي قال الكرماني أنه ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة * (قلت)
 ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة فإظهاره أنه تفسير من بعض الروايات * (قوله قال روح
 فردده) أي النبي صلى الله عليه وسلم رد العفريت (خاسئا) أي مطرودا وظاهره أن هذه الزيادة في رواية

روح دون رفيقه محمد بن جعفر لكن أخرجه المصنف في أحاديث الانبياء عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر وحده وزاد في آخره أيضا فردة خاساوح واه مسلم من طريق الترمذي عن شعبه بلفظ فردة الله خاسا (قوله باب الاغتسال اذا أسلم وربط الاسير أيضا في المسجد) هكذا في أكثر الروايات وسقط للاصمعي وكريمة قوله وربط الاسير الى آخره وعند بعضهم باب بالترجمة وكانه فصل من الباب الذي قبله ويحتمل أن يكون بعض الترجمة فسد بعضهم اليياض بما ظهر له ويدل عليه ان الاما على ترجم عليه باب دخول المشرق المسجد وأيضا البخاري لم يجراده باعادة لفظ الترجمة عقب الاخرى والاغتسال اذا أسلم لا تعلق له باحكام المساجد الاعلى بعدوه وان يقال الكافر جنب غالبا والجنب ممنوع من المسجد الا ضرورة فلما أسلم لم يبق ضرورة البتة في المسجد جنبا فاغتسل لتسوغ له الإقامة في المسجد وادعى ابن المنير ان ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد قال ومطابقة القصة تمامه ان من تخيل منع ذلك أخذ من عموم قوله اغتسل بنيت المساجد كرا لله فاراد البخاري ان هذا العموم مخصوص بشيئا غير ذلك منها ربط الاسير في المسجد فاذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا وانما تقدمت قبل خمسة أبواب حديث عائشة في قصة بريد ثم قال فان قيل ايراد قصة تمامه في الترجمة التي قبل هذه وهي باب الاسير ربط في المسجد ايتى بالجواب انه يحتمل ان البخاري أراد الاستدلال بقصة العفريت على قصة تمامه لان الذي هم بربطه العفريت هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي تولى ربط تمامه غيره وحيث رآه مربوطا قال أطلقوا تمامه قال فهو بان يكون انكار الربطه أولى من ان يكون تقريرها انتهى وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث تاما لا في البخاري ولا في غيره فقد أخرجه البخاري في آخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولا وفيه انه صلى الله عليه وسلم مر على تمامه ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد وانما أمر مربوط في اليوم الثالث وكذا أخرجه مسلم وغيره وصرح ابن اسحق في المغازي من هذا الوجه ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه فبطل ما تخيله ابن المنير وافي لا تعجب منه كيف جوز ان الصحابة يملكون في المسجد أمر الا برضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كلام فاسد مبني على فاسد فالحمد لله على التوفيق (قوله وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس) قال ابن مالك فيه وجهان أحدهما أن يكون الاصل يأمر بالغريم وأن يحبس بدل اشتغال ثم حذف الباء ثانيهما ان معنى قوله أن يحبس أي يحبس لجعل المطاوع موضع المطاوع لاستلزامه اياه انتهى والتعليق المذكور في رواية الجوى دون رفقة وقد وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال كان شريح اذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد الى أن يقوم بما عليه وان أعطى الحق والا أمر به الى السجن (قوله خيل لا أي فرسانا والاصل انهم كانوا جالعا على خيل وتمامه بمثلثة مفهومة واثال بضم الهاء مرة بعد هاء مثلثة خفيفة (قوله الى نخل) في أكثر الروايات بالهاء المجهمة وفي النسخة المقررة على أبي الوقت بالجيم ووصوها بعضهم وقالوا النخل الماء القليل النابع وقيل الجارى (قلت) ويؤيد الرواية الاولى ان لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث فانطلق الى حائط أبي طلحة وسبأني الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورده المصنف تاما ان شاء الله تعالى (قوله باب الخيمة في المسجد) أي جواز ذلك (قوله حدثنا زكريا بن يحيى) هو البلخي اللؤلؤي وكان حافظا وفي شيوخ البخاري زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البلخي في بعض شيوخه (قوله أصيب سعد) أي ابن معاذ (قوله في الاكل) هو عرق في البدن (قوله خيمة في المسجد) أي اسعد (قوله فلم يرعهم) أي يفرعهم قال الخطابي المعنى انهم يتماهم في حال طمأنينة حتى أفرعتهم رؤية الدم فارتاعوا له وقال غيره المراد بهذا اللفظ السرعة لانفس الفرع (قوله وفي المسجد خيمة) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل والتقدير فلم يرعهم الا الدم والمعنى فراعهم الدم (قوله من قبلكم) بكسر القاف أي من جهنكم (قوله يغذون) يغين وذال معجمتين أي بسيل (قوله ذات فيها) أي في الخيمة أو في تلك المرضة وفي رواية المستقلى والكشميني فأت منها أي

* (باب) * الاغتسال اذا أسلم وربط الاسير أيضا في المسجد وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس الى سارية المسجد * حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث قال حدثنا سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له تمام بن أنال فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج اليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أطلقوا تمامه فانطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله * (باب) * الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم * حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن غير قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت أصيب سعد يوم الخندق في الاكل فضرب النبي صلى الله عليه وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب فلم يرعهم وفي المسجد خيمة من بني غفار الا الدم يسيل اليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتيكم فاذ اسعد يغذون جرحه دما فأت فيها

قال أنس بن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أشتكى قال طوفي من وراء الناس وأنت راكبة فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى جنب البيت يقدر بالطور وكتاب مسطور (باب) حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرجا من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضبان بين أيديهما فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتى أهله (باب) الخوخة والممر في المسجد * حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنبل عن أسير بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله فيكي أبو بكر رضي الله عنه فقلت في نفسي ما بيكي هذا الشيخ إن يكن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو العبد وكان أبو بكر أعلمنا فقال يا أبا بكر لا تلبس أن آمن الناس على في محبته وماله أبو بكر ولو كنت متخذا خليلا من أمتي لا اتخذت أبا بكر

الجراحة وسياق الكلام على بقیة فوائد هذا الحديث في كتاب المغازی حيث أوردته المؤلف هناك باتم من هذا السياق (قوله باب ادخال البعير في المسجد للعله) أي للحاجة وقهم منه بعضهم ان المراد بالعله الضعف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف في كتاب الحج ان شاء الله تعالى ويأتي أيضا قول جابر انه اغطى طاف على بعير ما يراه الناس وليسألوه ويأتي الكلام على حديث أم سلمة أيضا في الحج وهو ظاهر فيما ترجم له ورجال اسناده مديون وفيه تابعان محمد وعروة وصحابتان زينب وأمها أم سلمة قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحما المسجد اذا احتجج الى ذلك لان بواها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجوار مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويت وعدمه بحيث يخشى التلويت يمنع الدخول وقد قيل ان ناقة صلى الله عليه وسلم كانت منوقة أي مسددة بمعدة فيؤمن منها ما يحذر من التلويت وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك والله أعلم (قوله باب) كذا هو في الأصل بلا ترجمة وكانه يفيض له فاستقر كذلك وأما قول ابن رجب ان مثل ذلك اذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخر مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في تلك الليلة المظلمة لا انتظار صلاة العشاء معه فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ويلمح بحديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة وظهر شاهد في حديث الباب لا كرام الله تعالى هذين العجايبين بهذا النور الظاهر وأدخلاه ما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك ان شاء الله تعالى وسنذكر بقیة فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر (قوله باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بممرع وقد لا يكون وانما أصلها فقع في حائط قاله ابن قرفول (قوله عن عبيد بن حنبل عن أسير بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات وسقط من رواية الأصميلي عن أبي زيد ذكر أسير بن سعيد فصارع عن عبيد بن حنبل عن أبي سعيد وهو صحيح في نفس الامر لكن محمد بن سنان اغما حدث به كالذي وقع في بقیة الروايات فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري انه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ وانما هو عن عبيد بن حنبل وعن أسير بن سعيد يعني بواو العطف فعلى هذا يكون أبو النضر معه من شيخين حديثه كل منهما به عن أبي سعيد وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن أسير جميعا عن أبي سعيد وتابعة يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن أسير وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر فكان فلجها كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضا في الهجرة وهذا مما يقوى ان الحديث عند أبي النضر عن شيخين ولم يبق الا ان محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به ويؤيد هذا الاحتمال ان المعاني بن سليمان الخزازي رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان وقد نبه المصنف على ان حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل قال الدارقطني رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن أسير غير محفوظة (قوله ان يكن الله خير عبدا) كذلك أكثر الكشميني ان يكن الله خير عبدا والهزة في ان مكسورة على أنها شرطية وجوز ابن التين فتحها على أنها تأكيدية وفيه نظر (قوله ان آمن الناس) قال النووي قال العلماء معناه أكثرهم جودا بالنابة نفسه وماله وليس هو من

ولكن أخوة الاسلام ومودته لا يبقين في المسجد باب الاسد الاباب أبي بكر * حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا
أبي قال سمعت علي بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٧٥ في مرضه الذي مات فيه فاصبا

رأسه بخرقه ففعل علي
المنبر فحمد الله وأثنى عليه
ثم قال انه ليس من الناس
أحد آمن على نفسه وماله
من أبي بكر بن أبي قحافة
ولو كنت متخذا من الناس
خليلا لآلتخذاً أبا بكر
خليلا ولا يكن خلة الاسلام
أفضل سداً وعقاً كل خوخة
في هذا المسجد غير خوخة
أبي بكر * (باب)
الابواب والغلق للكعبة
والمساجد * قال أبو عبد الله
وقال لي عبد الله بن محمد
حدثنا سفيان عن ابن
جرير قال قال لي ابن أبي
مليك يا عبد الملك لو رأيت
مساجد ابن عباس وأبوابها
* حدثنا أبو النعمان
وقتيبة بن سعيد قال حدثنا
حماد بن زيد عن أيوب عن
نافع عن ابن عمر أن النبي
صلى الله عليه وسلم قدم
مكة فدخلها فدخل النبي
ففتح الباب فدخل النبي
صلى الله عليه وسلم وبلال
وأسماء بن زيد وعثمان
ابن طلحة ثم أغلق الباب
فلبث فيه ساعة ثم خرجوا
قال ابن عمر فبدرت فسات
بالا فقال صلى فيه فقلت
في أي قال بين الاسطوانتين
قال ابن عمر فذهب علي أن
أسأله كم صلى * (باب)
دخول المشرك المسجد

المن الذي هو الاعتداد بالصنعة لان المنه لله ولرسوله في قبول ذلك وقال القرطبي هو من الامتنان والمراد
ان أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره نظيرها الامتنان بها يؤيده قوله في رواية ابن عباس ليس أحد آمن على
والله أعلم ((قوله ولكن أخوة الاسلام)) كذا للاصولي ولكن أخوة الاسلام بحذف الالف كأنه
نقل حركة الهمزة الى التون وحذف الهمزة فعلى هذا يجوز ضم فون لكن كما قاله ابن مالك وخبر هذه الجملة
محذوف والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده ولكن فيه خلة الاسلام ويأتي ما في ذلك
من الاشكال وبيانه في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى وبين حديث ابن عباس أيضاً أن ذلك كان في
مرض مودته صلى الله عليه وسلم وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس فلذلك استثنى خوخته بخلة الالف غيره
وقد قيل ان ذلك من جملة الاشارات الى استخلافه كما سيأتي أيضاً ((قوله غير خوخته أبي بكر)) كذا
للأصوليكتهم في الابدل غير ((قوله باب الابواب والغلق)) بفتح المجهمة واللام أي ما يتعلق به الباب
((قوله قال لي عبد الله بن محمد)) هو الجعفي وسفيان هو ابن عيينة وعبد الملك هو اسم ابن جرير وقوله لو
رأيت محذوف الجواب وتقديره لو رأيت محباً أو حسناً لا تقام أو تطاقها ونحو ذلك وهذا السباق يدل على
انها في ذلك الوقت كانت قد اندرست ((قوله قال حدثنا حماد بن زيد)) لم يقل الاصولي ابن زيد وسبب أني
الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج ان شاء الله تعالى قال ابن بطال الحكمة في غلق الباب حينئذ
لئلا يظن الناس ان الصلاة فيه سنة فيلتزمون ذلك كذا قال ولا يخفى ما فيه وقال غيره يحتمل أن يكون ذلك
لئلا يزدحموا عليه لتوفر دواعيهم على من اعاد أفعاله لئلا يأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع
لشوعه وانما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة وبلال وأسامة لما لم يخدمته
وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح ((قوله
باب دخول المشرك المسجد)) هذه الترجمة ترد على الاسماعيلي حيث ترجم بها فها مضى بدل ترجمة الاغتسال
اذا سلم وقد يقال ان في هذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة الاسير يربط في المسجد تكرار الان ربطه فيه يستلزم
ادخله لكن يجاب عن ذلك بان هذا أعم من ذلك وقد اختصر المصنف الحديث مقتصر على المقصود
منه وسيأتي تأملي المغازي وفي دخول المشرك المسجد مذهب فعن الخليفة الجواز مطلقاً وعن المالكية
والمزني المنع مطلقاً وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية وفيه دليل يؤذن للكتابي خاصة
وحديث الباب برده عليه فان غشامة ليس من أهل الكتاب ((قوله باب رفع الصوت في المسجد)) أشار
بالترجمة الى الخلاف في ذلك فقد ذكره مالك مطلقاً سواء كان في العلم أم في غيره وفرق غيره بين ما يتعلق بفرض
دين أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب
الدال على عدمه إشارة منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجئ الضرورة اليه وقد تقدم البحث
فيه في باب التقاضي ووردت أحاديث في النهي عن رفع الصوت في المساجد لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه
بعضها فكان المصنف أشار اليها ((قوله حدثنا الجعدي بن عبد الرحمن)) في رواية الاسماعيلي الجعدي بن
أوس وهو هو فان اسمه الجعدي وقد يصغر وهو ابن عبد الرحمن بن أوس وقد ينسب الى جده ((قوله حديثي
يزيد بن خصيفة)) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب الى جده وروى حاتم بن اسحق هذا الحديث عن
الجعدي عن السائب بالواسطة أخرجه الاسماعيلي والجعدي مع سماعه من السائب كما تقدم في
الطهارة فليس هذا الاختلاف قادحاً وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال كان عمر يقول
لا تكثروا الاضطخاد في المسجد فاذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما فقال ان مسجدنا هذا لا يرفع فيه الصوت
الحديث وفيه انقطاع لان نافع لم يدرك ذلك الزمان ((قوله كنت قائماً في المسجد)) كذا في الأصول بالاقاف

* حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل
من بني خنيفة يقال له غشامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد * (باب) * رفع الصوت في المسجد * حدثنا علي بن عبد الله قال
حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا الجعدي بن عبد الرحمن قال حدثني يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال كنت قائماً في المسجد

نقصني رجل فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقال اذهب فائتني بهذين فختته بهما فقال من انتم اومن اين انتم قالوا من اهل الطائف قال لو كنتم من اهل البلد لا اوجعتكما ترفعان اصواتكما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا احمد قال حدثنا ابن وهب قال اخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك ان كعب بن مالك اخبره انه تقاضى ابن ابي حدود دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت اصواتهم ما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف عن عنقه وجرت عنقه ونادى كعب بن مالك يا كعب قال لبيك يا رسول الله فاشا زبيده ان يضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه * (باب) * الخلق والجلوس في المسجد حدثنا مسدد قال حدثنا اشهر بن المفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل قال مثنى مثنى فاذا خشى الصبح صلى واحدة فاوترت له ما صلى وانه كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا فان النبي صلى الله عليه وسلم امر به حدثنا ابو النعمان قال حدثنا جاد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال كيف صلاة الليل قال مثنى مثنى فاذا خشيت الصبح فاقترنوا واحدة فوتر ما قد صليت * قال الوليد بن كثير حدثني عبيد الله بن عبد الله ان ابن عمر حدثهم ان رجلا نادى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد * حدثنا عبيد الله بن يوسف قال اخبرنا مالك عن اسحق بن

وفي رواية ناعما بالنون ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ كنت مضطجعا * (قوله فخصني) اي رماني بالخصباء * (قوله فاذا عمر) الخبر محذوف تقديره قائم او نحوه ولم اقف على تسمية هذين الرجلين لكن في رواية عبد الرزاق انهما ثقفيان * (قوله لو كنتم) يدل على انه كان تقدم نهيهم عن ذلك وفيه المعذرة لاهل الجهل بالحكم اذا كان مما يخفى مثله * (قوله لا وجعتكما) زاد الاسماعيلي جملدا ومن هذه الجهة يبين كون هذا الحديث له حكم الرفع لان عمر لا يتوعدهما بالجملد الا على مخالفة امر نوبي * (قوله ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر كانتهما قال لا لم توجعتما قال لا تنكرا ترفعان وفي رواية الاسماعيلي برفعكما اصواتكما وهو يؤيد ما قدرناه وقد تقدم توجيه جمع اصواتكما في حديث يعقوب بن قيس في قوله حدثنا احمد * (قوله في رواية ابي علي الشيبوي عن الفربري حدثنا احمد بن صالح وبذلك جزم ابن السكن وقد تقدم الكلام على حديث كعب في باب التقاضى قبل عشرة ابواب او نحوها وقوله هنا حتى سمعها في رواية الاصيلي سمعها * (قوله باب الخلق) بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقة باسكان اللام على غير قياس وحكى فتحها ايضا * (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري * (قوله سأل رجل) لم اقف على اسمه * (قوله ما ترى) اي ما رايت من الرأى او من الرؤية يعني العلم ومثنى مثنى بغير تنوين اي اثنتين اثنتين وكرر تا كيدا * (قوله فوترت) بفتح الراء اي تلك الواحدة * (قوله وانه كان يقول) بكسر الهمزة على الاستئناف وقائل ذلك هو نافع والضمير لابن عمر * (قوله بالليل) هي في رواية الكشميهني والاصيلي فقط * (قوله في طريق ابوب عن نافع فوتر) بالجزم جوابا للامر وبالرفع على الاستئناف وزاد الكشميهني والاصيلي لك * (قوله قال الوليد بن كثير) هذا التعليق وصله مسلم من طريق ابي اسامة عن الوليد وهو يعني حديث نافع عن ابن عمر وسيأتى الكلام على ذلك مفصلا في كتاب الوتر ان شاء الله تعالى واراد البصري بهذا التعليق بيان ان ذلك كان في المسجد لانه الاستدلال لما ترجم له وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس فيما ذكر دلالة على الخلق ولا على الجلوس في المسجد بحال واجيب بان كونه كان في المسجد صريح من هذا المعلق واما الخلق فقال المهلب شبه البخاري جلوس الرجال في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بالخلق حول العالم لان الظاهر انه صلى الله عليه وسلم لا يكون في المسجد وهو على المنبر الا وعنده جمع جلوس محدقين به كالمخلفين والله اعلم وقال غيره حديث ابن عمر يتعلق باحد ركني الترجة وهو الجلوس وحديث ابي واقد يتعلق بالركن الاخر وهو الخلق واما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وهم خلق فقال مالي اراكم عزين فلامعارضه بينه وبين هذا لانه انما كره تخلفهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تخلفهم حوله فانه كان لسماع العلم والتعلم منه * (قوله يئس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في العلم والناس معه وهو امر ح في ترجم له * (قوله قرأى فرجة) زاد في العلم في الحلقة وزادها الاصيلي والكشميهني ايضا في هذه الرواية وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم * (قوله باب الاستلقاء في المسجد) زاد في نسخة الصنعاني ومد الرجل * (قوله حدثنا عبيد الله بن مسلمة) هو القعني * (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني * (قوله واضعها احدي رجله على الاخرى) قال

عبد الله بن ابي طلحة ان ابا هريرة مولى عقيل بن ابي طالب اخبره عن ابي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فاقبل ثلاثة نفر فاقبل اثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فاما احدهما فرأى فرجة فجلس واما الاخر فجلس خلفهم واما الاخر فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم عن الثلاثة اما احدهم فأوى الى الله فأواه الله واما الاخر فاستحيى فاستحيى الله منه واما الاخر فاعرض فاعرض الله عنه * (باب) * الاستلقاء في المسجد * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن عمير عن عمه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعها احدي رجله على الاخرى

الخطابي فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ أو يحمل النهي حيث يخشى أن يبدوا العورة والجواز حيث
يؤمن ذلك (قلت) الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به اليقيني والبعوى وغيرهما
من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ وقال المازري أغابوب على ذلك لأنه وقع في كتاب
أبي داود وغيره لافي الكتب الصحاح النهي عن أن يضع أحدي رجله على الأخرى لكنه عام لأنه قول
يتناول الجميع واستلزامه في المسجد فعل قديدي قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز لكن لما صح أن عمر
وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فإذا تقر هذا صار
بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما فذكر نحو ما ذكره الخطابي وفي قوله عن حديث النهي ليس في الكتب
الصحاح أغفال فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لأن
الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر أن فعله صلى الله عليه وسلم كان إيمانا الجواز وكان ذلك في وقت
الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وسلم قال
الخطابي وفيه جواز الانكاف في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة وقال الداودي فيه أن الأجر الوارد
للأب في المسجد لا يختص بالجلوس بل يحصل للمستأقي أيضا ((قوله عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب))
هو معطوف على الإسناد المذکور وقد صرح بذلك أبو داود وفي رواية عنه عن القعني وهو كذلك في الموطأ
وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق ((قوله باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس)) قال المازري
بناء المسجد في ملك المرء جائز بالاجماع وفي غير ملكه ممنوع بالاجماع وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز
أيضا لكن شذبهضهم فنهه لأن مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس فإذا بني بها مسجد منع انتفاع
بعضهم فأراد البخاري الرد على هذا فقال واستدل بقصة أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على
ذلك وأقره (قلت) والمنع المذکور مروي عن ربيعة ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكن بإسنادين
ضعيفين ((قوله وبه قال الحسن)) يعني أن المذکورين ورد التصريح عنهم بهذه المسئلة والأقوال الجور
على ذلك كما تقدم ((قوله فأخبرني عروة)) هو ابن معطوف على مقدر والمراد بأبي عائشة أبو بكر وأم
رومان وهو دال على تقدم اسلام أم رومان ((قوله ثم بدلا أبي بكر)) اختصر المؤلف المستن هنا وقد ساقه
في كتاب الهجرة مطولا بهذا الإسناد فذكر بعد قوله وعشية وقبل قوله ثم بدلا قصة طويلة في خروج أبي
بكر من مكة وجوعه في جوارب الدغنة واشترطه عليه أن لا يستعمل بعبادته فعند فراغ القصة قال ثم
بدلا أبي بكر أي ظهروا رأيي فبني مسجدافذ كراباق القصة مطولا كما سيأتي الكلام عليه مبسوطا هنالك
أن شاء الله تعالى ولم يجد بعض المتأخرين حيث شرح جميع الحديث هنا مع أنه لم يقع منه هنا سوى قد ريسر
وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سيأتي أن شاء الله تعالى ((قوله باب الصلاة في مسجد
السوق)) وغير أبي ذر مساجد موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شرب البقاع وأن
المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح اسناده ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة
المسجد حيث تترك بقعة خير وقيل المراد بالمساجد في الترجمة مواضع إيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة
لذلك فكانه قال باب الصلاة في مواضع الاسواز ولا يخفى بعده ((قوله وصلى ابن عون)) كذا في جميع الأصول
وصحفه ابن المنير فقال وجه مطابق الترجمة حديث ابن عمر مع كونه لم يصل في سوق أن المصنف أراد أن
يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لا ليتخيل متخيل من كونه محجورا ممنع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر
كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التعجير اتخاذ المسجد وقال الكرماني لعل غرض البخاري منه الرد على
الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحبوبة عن الناس اه والذي في كتب الحنفية الكراهة
لا التحريم وظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان
أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة أشار إليه ابن بطال وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه
بعد في باب فضل صلاة الجماعة وبأن الكلام على فوائد هنالك أن شاء الله تعالى وزاد في هذه الرواية

وعن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب قال كان عمر
وعثمان يفسحان ذلك
(باب) المسجد يكون
في الطريق من غير ضرر
بالناس وبه قال الحسن
وأبو مالك * حدثنا
يحيى بن بكير قال حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني عروة
ابن الزبير أن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
قالت لم أعقل أبوي إلا
وهما يدنان الدين ولم ير
عليهما يوم الأيا تينا فيه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم طرفي النهار بكرة
وعشية ثم بدلا أبي بكر
فأبني مسجدا بفناء داره
فكان يصلي فيه ويقرا
القرآن فيقف عليه نساء
المشركين وأبنائهم يهيمون
منه وينظرون إليه وكان
أبو بكر رجلا بكاء لا يملك
عينيه إذا قرأ القرآن
فأفرغ ذلك أشرف قرش
من المشركين *(باب)*
الصلاة في مسجد السوق
وصلى ابن عون في مسجد في
داره يغلق عليهم الباب
* حدثنا سعد قال حدثنا
أبو معاوية عن الأعمش
عن أبي صالح عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم

لا يريد الا الصلاة لم يخط
خطوة الا رفعه الله به ادرجة
وخط منه خطيئة حتى
يدخل المسجد واذا دخل
المسجد كان في صلاة
ما كانت تحبسه وتصل
عليه الملائكة مادام في
مجلسه الذي يصلي فيه اللهم
اغفر له اللهم ارحمه ما لم يؤذ
يحدث * (باب) * تشييد
الاصابع في المسجد وغيره
* حدثنا حامد بن عمر عن
بشر قال حدثنا عاصم قال
حدثنا واقد عن أبيه عن
ابن عمر وأبو ابن عمر وقال
شك النبي صلى الله عليه
وسلم أصابعه وقال عاصم
ابن علي * حدثنا عاصم بن
محمد سمعت هذا الحديث
من أبي فلم أحفظه فقومه
لي واقد عن أبيه قال
سمعت أبي وهو يقول قال
عبد الله قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا عبد
الله بن عمر وكيف بك اذا
قيمت في حثالة من الناس
بهذا حدثنا خلاد بن يحيى
قال حدثنا سفيان عن
أبي بردة ابن عبد الله بن
أبي بردة عن جده عن أبي
موسى عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان المؤمن
للمؤمن كالذي يمان يشد
بعضه بعضا وشك صلى
الله عليه وسلم أصابعه
* حدثنا ابي حنيفة قال حدثنا
ابن عمير قال أخبرنا ابن
عمير عن ابن سيرين عن

وتصلى الملائكة الى آخره وقد تقدمت في باب الحديث في المسجد من وجه آخر عن أبي هريرة * قوله في هذه
الرواية (صلاة الجميع) أي الجماعة وتكلف من قال التقدير في الجميع وقوله على صلته أي الشخص (قوله
فان أحدكم) كذا لاكثر بالفاء ولاكشميني بالموحدة وهي سببية أو للمصاحبة (قوله فأحسن) أي
أسبغ الوضوء (قوله ما لم يؤذ يحدث) كذا لاكثر بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على
الاستئناف ولاكشميني ما لم يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار والمجرور متعلقا يؤذ والمراد بالحديث الناقض
للوضوء ويحتمل ان يكون أعم من ذلك لكن صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة
بالاول (قوله باب تشييد الاصابع في المسجد وغيره) أورده في حديث أبي موسى وهو دال على جواز التشييد
مطلقا وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد واذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز ووقع في بعض
الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في أكثر الروايات ولا استخراج الاسماعيني ولا أبو
نعيم بل ذكره أبو مسعود في الاطراف عن رواية ابن رميح عن القريبي وحامد بن شاكر جيعا عن البخاري
قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبيه يعني محمد
ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر وأبو ابن عمر وقال شك النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه قال البخاري
وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه
قال سمعت أبي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمر وكيف بك اذا بقيت
في حثالة من الناس وقد ساقه الحميدي في الجمع بين الصحابين نقلا عن أبي مسعود وزاد هو قد مرحت عهدهم
وأماناتهم واختلافوا فصاروا هكذا وشيئنا بين أصابعه الحديث وحديث عاصم بن علي الذي علقه البخاري
وصله إبراهيم الطبري في غريب الحديث له قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول
قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره قال ابن بطال وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه
معارضة ما ورد في النهي عن التشييد في المسجد وقد وردت فيه مراسيل مستندة من طرق غير ثابتة اه
وكأنه يشير بالمستند الى حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أحدكم ثم خرج
حامدا الى المسجد فلا يشك بيمينه فانه في صلاة أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده
اختلاف ضعفه بعضهم بسببه وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر بلفظ اذا صلى أحدكم فلا يشك بيمينه
أصابعه فان التشييد من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه وفي اسناده
ضعيف ومجهول وقال ابن المنبر التحقيق أنه ليس بين هذه الاحاديث تعارض اذ المنهي عنه فعله على وجه
العبث والذي في الحديث انما هو لقصد التمثيل وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس (قلت) هو في
حديث أبي موسى وابن عمر كما قال بخلاف حديث أبي هريرة وجيع الاسماعيني بأن النهي
مقيد بما اذا كان في الصلاة أو قاصدا لها اذ منظر الصلاة في حكم المصلي واحاديث الباب الدالة على
الجواز خالية عن ذلك أما الاولان فظاهران وأما حديث أبي هريرة فلا لأن تشييدك انما وقع بعد انقضاء
الصلاة في ظنه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها النهي عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة
كما قدمنا فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطال واختلف في حكمة النهي عن التشييد
ف قيل لئلا يكون من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبة وقيل لان التشييد يجلب النوم وهو مظان الحدث
وقيل لان صورة التشييد تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر فذكره ذلك لمن هو
في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين ولا تختلفوا فختلف قلوبكم
وسيا أي الكلام عليه في موضعه ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن وعلى حديث أبي موسى
في كتاب الادب وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو وسفيان هو الثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله
ووقع لاكشميني عن يزيد وهو أعمه وقوله يشد بعضه في رواية المستمل شد بلفظ الماضي (قوله حدثنا اسحق)

أحدى صلاتي العشي قال ابن سيرين قد سمعها أبو هريرة ولكن نسيت أن أقول فصلي بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى منسجته فوضعه في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر ركفه اليسرى وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا أقصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذواليدنين قال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة قال لم أنس ولم تقصر فقال أ كما يقول ذواليدنين فقالوا نعم فتقدم فصلي ما ترك ثم سلم ثم كبر ومجده مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر ومجده مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما سألوه ٣٧٩ ثم سلم فيقول نبئت أن عمران

ابن حصين قال ثم سلم
* (باب) * المساجد التي
على طرق المدينة والمواقع
التي صلى فيها النبي صلى
الله عليه وسلم * حدثنا
محمد بن أبي بكر المقدمي
قال حدثنا فضيل بن
سليمان قال حدثنا موسى
ابن عقبة قال رأيت سالم
ابن عبد الله بن جبري
أما كن من الطريق
فبصلي فيها ويحدث أن
أباه كان يصلي فيها وأنه
رأى النبي صلى الله عليه
وسلم يصلي في تلك الأمكنة
وحديثي نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهم ما أنه كان
يصلي في تلك الأمكنة
وسألت سالمًا فلا أعلمه
الاوافق نافعًا في الأمكنة
كلها إلا أنهما اختلفا في
مسجد بشرف الروحاء
* حدثنا إبراهيم بن المنذر
قال حدثنا أنس بن عياض
قال حدثنا موسى بن
عقبة عن نافع أن عبد الله
ابن عمر أخبره أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان ينزل بذي

هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم (قوله إحدى صلاتي العشي) كذا الملاح كثر وللمستمل والحموي
العشاء بالمد وهو وهم فقد صح أنها الظهر أو العصر كما سيأتي وابتداء العشي من أول الزوال (قوله ووضع
يده اليمنى على ظهر ركفه اليسرى) عند الكشميين خذه الأيمن بدل يده اليمنى وهو أشبه لأنه لا يلزم التكرار
(قوله فربما سألوه ثم سلم) أي ربما سألوا ابن سيرين هل في الحديث ثم سلم فيقول نبئت إلى آخره وهذا يدل
على أنه لم يسمع ذلك من عمران وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الوساطة بينه وبين عمران فقال قال
ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أي المهلب عن عمران بن حصين أخرجه أبو داود
والترمذي والنسائي ووقع لنا ما يلي في جزء الذهب في ظهروا ابن سيرين أبيهم ثلاثه وروايته عن خالد من
رواية الأكاير عن الأصغر (قوله باب المساجد التي على طرق المدينة) أي في الطرق التي بين المدينة النبوية
ومكة وقوله والمواقع أي الأماكن التي لم تجعل مساجد (قوله وحديثي نافع) القائل ذلك هو موسى بن
عقبة ولم يسق البخاري لفظ فضيل بن سليمان بل ساق لفظ أنس بن عياض وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر
نافع فقط وقد دلت رواية فضيل على أن روايته سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه
وكانه اعتمد رواية أنس بن عياض لكونه أقن من فضيل ومحصل ذلك أن ابن عمر كان يشرك بتلك الأماكن
وتشده في الانباع مشهور ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان
فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والافليمض
فإنما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبياءهم فاتخذوها كنائس ويبعانون ذلك من عمر محمول على أنه
كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجبًا وكذا
الأمر بن مأمون من ابن عمر وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته
ليتخذ من مصلى واجابة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين (قوله تحت
سورة) أي شجرة ذات شوك وهي التي تعرف بام غيلان (قوله وكان في تلك الطريق) أي طريق ذي
الحليفة (قوله بطن واد) أي وادي العقيق (قوله فعرس) بهملات والراء مشددة قال الخطابي التعريس
نزول استراحة أو إقامة وأكثرها يكون في آخر الليل ونحوه بذلك الأصمعي وأطلق أبو زيد (قوله على
الأكمة) هو الموضع المرتفع على ما حوله وقيل هو تل من حجر واحد (قوله كان ثم خلع) تكرر لفظ ثم في
هذه القصة وهو بفتح المثناة والمراد به الجهة والخليج وادله عمق والكتب بضم الكاف والمثناة جمع كتيب
وهو رمل مجتمع (قوله فدحا) بالحاء المهملة أي دفع وفي رواية لا سماعيل فدخيل بالحاء المهملة واللام
ونقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات قد جاء بالحق والجيم على أنهما كلمتان حرف التحقيق والافعل
الماضي من الحى (قوله وان عبد الله بن عمر حدثه) أي بالاسناد المذكور إليه (قوله بشرف الروحاء)
هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة وهي آخر السبيل للمتوجه إلى مكة والمسجد الأوسط هو في الوادي
المعروف الآن بوادي بني سالم وفي الأذان من صحيح مسلم أن بينهما مائة وثلاثين ميلا (قوله يعلم المكان)

الحليفة حين يعتمر وفي حجة من حج تحت سحرة في موضع المسجد الذي بذي الحليفة وكان إذا رجع من غزو وكان في تلك الطريق أو في حج
أو عمرة هبط من بطن واد فاذا ظهر من بطن واد آناخ بالبطحاء التي على شفير الوادي الشرقية فعرس ثم حتى يصبح ليس عند المسجد الذي
بجواردة ولا على الأكمة التي عليها المسجد كان ثم خلع يصلي عبد الله عنده في بطنه كتب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فدحا
فيه السيل بالبطحاء حتى دفن ذلك المكان الذي كان عبد الله يصلي فيه وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي بشرف الروحاء وقد كان عبد الله يعلم المكان الذي كان صلى فيه النبي صلى الله
عليه وسلم

الى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرافة ويقال أيضا لدخل النهر ((تنبيهات)) الاوّل اشتغل هذا السياق على تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفارقة من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أنس بن عياض يعيد الاسناد في كل حديث الا انه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم منها الحديثين الآخرين في كتاب الحج * الثاني هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة والمسجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في رواية الزبير بن بكار في أخبار المدينة له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في صفة تلك المساجد وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الروحاء وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبيا * الثالث عرف من صبيح ابن عمرو استجاب تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بها وقد قال البغوي من الشافعية أن المساجد التي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها لنذر أحد الصلاة في شيء منها تعين كما تعين المساجد الثلاثة * الرابع ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لانه لم يقع له اسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والاماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة اهـ وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء ومسجد الفضيل وهو شرقي مسجد قباء ومسجد بني قريظة ومشرقة أم إبراهيم وهي شمالي مسجد بني قريظة ومسجد بني ظفر شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة ومسجد بني معاوية ويعرف بمسجد الإجابة ومسجد الفخ قريب من جبل سلع ومسجد القبلتين في بني سلمة هكذا أثبتته بعض شيوخنا وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البغوي والله أعلم

((أبواب ستره المصلي))

((قوله باب ستره الامام ستره من خلفه)) أو رديفه ثلاثة أحاديث الثاني والثالث منها مطابقة للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم يامر أصحابه أن يتخذوا ستره غير سترته وأما الاوّل وهو حديث ابن عباس في الاستدلال به نظرا لانه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى الى ستره وقد توب عليه البيهقي باب من صلى الى غير ستره وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في باب من يهجع سمع الصغير قول الشافعي أن المراد بقول ابن عباس الى غير جدار أي الى غير ستره وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جدار لا يفي غير الجدار الا ان أخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم انكارهم لذلك مشعر بحديث أمر لم يهدوه فلو فرض هناك ستره أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الخبر فائدة إذ مروره حينئذ لا يشكره أحد أصلا وكان البخاري جل الأمر في ذلك على المؤلف المعروف من عاداته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي في الفضاء الا والعزّة امامه ثم أيد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي جحيفة وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الطريقة وكان يفعل ذلك في السفر وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث فيسهل أن ستره الامام ستره من خلفه والله أعلم ((قوله ناهزت الاحتلام)) أي قاربته وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاختتان بعد الكبر من كتاب الاستئذان وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك وبيان الراجح من الأقوال والله الحمد ((قوله يصلي بالناس يعني)) كما قال مالك وأكثر أصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قال النووي يحتمل ذلك على أنهما قضيتان وتعقب بان الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث فالحق أن قول ابن عيينة بعرفة شاذ ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر عن الزهري وذلك في حجة الوداع أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يقول عليه والحق أن ذلك كان في حجة الوداع

((أبواب ستره المصلي))

((باب)) ستره الامام ستره

من خلفه * حدثنا عبد

الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن

عبد الله بن عبد الله بن

عتبة عن عبد الله بن عباس

أنه قال أقبلت راكبا على

جاراتان وأنا يومئذ قد

ناهزت الاحتلام ورسول

الله صلى الله عليه وسلم

يصلي بالناس يعني الى غير

جدار فمرت بين يدي

((قوله بعض الصنف)) زاد المصنف في الحج من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه حتى سرت بين يدي بعض
 الصنف الا قول انتهى وهو يعين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم ((قوله فلم ينكر ذلك على
 أحد)) قال ابن دقيق العيد استدلل ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادةهم للصلاة
 لان ترك الانكار أكثر فائدة (قلت) وتوجيهه ان ترك الاعادة يدل على صحة فقط لا على جواز المرور
 وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا ويستفاد منه ان ترك الانكار حجة على الجواز
 بشرطه وهو انتفاء الموانع من الانكار وتبوت العلم بالاطلاع على الفعل ولا يقال لا يلزم مما ذكرنا من اطلاع
 النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصنف حائلا دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له
 لانا نقول قد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان يرى في الصلاة من وراءه كما يرى من أمامه وتقدم ان في
 رواية المصنف في الحج انه مر بين يدي بعض الصنف الا قول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولولم يرد شيء
 من ذلك لكان تفردوا عنهم على سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافيافي الدلالة على اطلاعه على
 ذلك والله أعلم واستدل به على ان مرور الحمار لا يقطع الصلاة فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم
 في كون مرور الحمار يقطع الصلاة وكذا مرور المرأة والكلب الأسود وتعقب بأن مرور الحمار متحقق في
 حال مرور ابن عباس وهو راكبه وقد تقدم ان ذلك لا يضر اياكون سترة الامام سترة لمن خلفه وأما مروره
 بعد ان نزل عنه فيحتاج الى نقل وقال ابن عبد البر حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد اذا كان
 أحدهم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فان ذلك مخصوص بالامام والمنفرد فأما المأموم فلا يضره شيء من
 بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء وكذا نقل عياض الاتفاق على ان
 المأمومين يصلون الى سترة لكن اختلفوا هل سترتهم سترة الامام أم سترتهم الامام نفسه اه وفيه نظر لما
 رواه عبد الوارث عن الحكم بن عمر والغفاري الصحابي انه صلى بالحجابه في سفر وبين يديه سترة فمرت حبر
 بين يدي أحجابه فأعادهم الصلاة وفي رواية له انه قال لهم انهم لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم فهذا
 يعكر على ما نقل من الاتفاق ولفظ ترجمة الباب ورد في حديثه من فروع رواه الطبراني في الاوسط من
 طريق سويد بن عبد العزيز عن حاصم عن أنس من فروع استرة الامام سترة لمن خلفه وقال تفرد به سويد عن
 حاصم اه وسويد ضعيف عندهم ووردت أيضا في حديثه من فروع علي ابن عمر أخرجه عبد الوارث
 ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الامام أحد ففي قول من يقول ان سترة الامام سترة
 من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معا وعلى قول من يقول ان الامام نفسه سترة من خلفه يضر صلاته ولا يضر
 صلاتهم وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم ((قوله حدثنا اسحق)) قال أبو علي الجبائي
 لم أجده اسحق هذا منسوبا لاحد من الرواة (قلت) وقد جزم أبو نعيم وخلفه وغيرهما بأنه اسحق بن منصور
 ((قوله أمر بالحربة)) أي أمر خادمه بحمل الحربة وللمصنف في الاميد من طريق الاوزاعي عن نافع كان
 يمشي الى المضلي والعنزة تحمل وتنصب بين يديه فيصل الى الجاهل اذا بن ماجة وابن خزيمة والاسم اعني وذلك
 ان المصلي كان فضاء ليس فيه شيء يستره ((قوله والناس)) بالرفع عطف على فاعل فيصل ((قوله وكان يفعل
 ذلك)) أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار ((قوله فن ثم)) أي فن تلك الجهة اتخذ الامراء
 الحربة يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه وهذه الجملة الاخيرة فصلها علي بن مسهر من حديث ابن عمر
 فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجة وأوضحته في كتاب المدرج وفي الحديث الاستيصال للصلاة
 واخذ آلة دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاستخدام وغير ذلك والضمير في اتخذها يرجع الى
 الحربة نفسها أو الى جنس الحربة وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ ان
 الجاهلي أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم حربة فأمسكها بنفسه فهي التي يمشي بها مع الامام يوم العيد
 ومن طريق الليث انه بلغه ان العنزة التي كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كانت لرجل من المشركين
 فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي صلى الله عليه وسلم فكان ينصبها بين يديه اذا صلى ويحتمل

بعض الصنف فترأت فأرسلت
 الا تان ترتع ودخلت في
 الصنف فلم ينكر ذلك على
 أحد * حدثنا اسحق قال
 حدثنا عبد الله بن غير قال
 حدثنا عبيد الله عن نافع
 عن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 اذا خرج يوم العيد أمر
 بالحربة فتوضع بين يديه
 فيصل اليها والناس وراءه
 وكان يفعل ذلك في السفر
 فن ثم اتخذها الامراء
 * حدثنا أبو الوائس قال
 حدثنا شعبة عن عون بن
 أبي جحيفة قال سمعت أبي

الجمع بأن عنزة الزبير كانت أول قبل حربة النجاشي **فائدة** حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا
ومختصرا وقد تقدم في الطهارة في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب
الصلاة في الثوب الأحمر وذكره أيضا هنا بعد بيان أيضا في الأذان وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم
في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلي عون بن أبي جحيفة كلاهما
عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر وقد مره شعبة منهما كما سيأتي وأما قوله ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالبطحاء يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الابطح وكذا
ذكره من رواية أبي العباس عن عون وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون ان ذلك كان بالهجرة
فيستفاد منه كما ذكره النووي انه صلى الله عليه وسلم جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الاولى منهما
ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها **قوله** وبين يديه عنزة **قوله** تقدم ضبطها وتفسيرها
في الطهارة في حديث أنس وفي رواية أبي العباس جاء بلال فآذنه بالصلاة ثم خرج بالعنزة حتى ركزها بين
يديه وأقام الصلاة وأول روايته عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قبة جراء من آدم ورأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتدرون ذلك
الوضوء فمن أصاب منه شيئا مسح به ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلل يده صاحبه وفيها أيضا خرج في حلة
جرعاء مشهورة وفي رواية مالك بن مغول عن عون كائني أظن إلى ويص ساقيه وبين يديه أيضا ان الوضوء الذي
ابتدأ به الناس كان فضل الماء الذي توضع فيه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم وفي
رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله ثم لم يزل يصلي
ركعتين حتى رجع إلى المدينة **قوله** عير بين يديه أي بين العنزة والقبلة لا بينه وبين العنزة في رواية عمر
ابن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة وفي الحديث
من الفوائد الناس البركة مما لا مسماه الصالحون ووضع السترة للمصلي حيث يحتشى المروور بين يديه
والأكثر نقاء فيها مثل غائط العنزة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الأتمام لما يشعر به الخبر من
مواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وان ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم
الحجامة للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه استحباب شتمير الثياب لاسيما في السفر وكذا استحباب العنزة
ونحوها ومشروعية الأذان في المصفر **ك** كما سيأتي في الأذان وجواز النظر إلى الساق وهو اجماع في
الرجل حيث لا فتنة وجواز لبس الثوب الأحمر وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس ان شاء الله
تعالى **قوله** باب قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والستره أي من ذراع ونحوه والمصلي يكسر اللام
على انه اسم فاعل ويحتمل أن يكون بهنخ اللام أي المكان الذي يصلي فيه **قوله** عن أبيه **قوله** في رواية
أبي داود والاسماعيلي أخبرني أبي **قوله** عن سهل **قوله** زاد الاصيلي ابن سعد **قوله** كان بين مصلي رسول
الله صلى الله عليه وسلم أي مقامه في صلاته وكذا هو في رواية أبي داود **قوله** وبين الجدار أي
جدار المسجد مما يلي القبلة وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام **قوله** ممر الشاة
بالرفع وكان تامة أو ممراسم كان يتقدم بقدرا ونحوه والنظر في الخبر وأعر به الكرماني بالنصب على أن ممر
خبر كان واسمها نحو قدر المسافة قال والسياق يدل عليه **قوله** عن سلمة **قوله** يعني ابن الكوع وهذا ثاني
ثلاثيات البخاري **قوله** كان جدار المسجد **قوله** كذا وقع في رواية مكى ورواه الاسماعيلي من طريق أبي
عاصم عن يزيد بن بلظ كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة الا قدر
ما تمر العنزة فتبين بهذا السياق ان الحديث مرفوع **قوله** تجوزها **قوله** ولبعضهم ان تجوزها أي المسافة وهي
ما بين المنبر والجدار فان قيل من أين يطابق الترجمة أجاب الكرماني فقال من حيث انه صلى الله عليه وسلم
كان يقوم بجانب المنبر أي ولم يكن مسجده محراب فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار تطير ما بين المنبر
والجدار فكأنه قال والذي ينبغي أن يكون بين المصلي وسترته قدر ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم

ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم صلى بهم بالبطحاء
وبين يديه عنزة الطهور
ركعتين والعصر ركعتين يمر
بين يديه المرأة والحمار **باب**
قدركم ينبغي أن يكون
بين المصلي والستره
حديث شاعر وبن زرار
قال أخبرنا عبد العزيز بن
أبي حازم عن أبيه عن
سهل قال كان بين مصلي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبين الجدار ممر الشاة
حديث ثماله مكي قال حدثنا
يزيد بن أبي عبيد عن
سلمة قال كان جدار المسجد
عند المنبر ما كادت الشاة
تجوزها

* حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركز له الحربة فيصلي اليها * (باب الصلاة الى العنزة) * حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا عون بن أبي جحيفة قال سمعت أبي قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فأتى بوضوء فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمشون من ورائها * حدثنا محمد بن حاتم ابن بزيع قال حدثنا شاذان عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة قال سمعت أنس ابن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته تبعته أنا وغلام ومعنا عكازة أو عصا أو عنزة ومعنا أداة فإذا فرغ من حاجته ناولناه الادوة * (باب السترة بمكة وغيرها) * حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الحكم عن أبي جحيفة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فصلى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين ونصب بين يديه عنزة وتوضأ فدخل الناس يمشون بوضوءه * (باب الصلاة الى الاسطوانة)

وجدار القبلة وأوضع من ذلك ما ذكره ابن رشيديان البخاري أشار بهذه الترجمة الى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر والخشب فان فيه انه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل فصلى عليه فاقتضى ذلك ان ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي فان قيل ان في ذلك الحديث انه لم يسجد على المنبر وانما نزل فسجد في أصله وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من ممر الشاة أجب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصرت في أعلى المنبر وانما نزل عن المنبر لان الدرجة لم تتسع لقدمه وسجوده فحصل به المقصود وايضا فانه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترة له وهو قد رما تقدم قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر ممر الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع كما سيأتي قريبا بعد خمسة أبواب وجميع الدوامي بأن أقله ممر الشاة وأكثره ثلاثة أذرع وجميع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود والثاني في حال الركوع والسجود وقال ابن الصلاح قد روي ممر الشاة بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال البغوي استحب أهل العلم الدفوف من السترة بحيث يكون بينه وبينها قد روي مكان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الأمر بالدفوف من السترة ببيان الحكمه في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة مرفوعا اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (قوله باب الصلاة الى الطرقة) ساق فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم قبل بياب وقوله تركز أي تفرز في الأرض (قوله باب الصلاة الى العنزة) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون وقد تقدم الكلام عليه أيضا واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرارا فان العنزة هي الحربة لكن قد قيل ان الحربة انما يقال لها عنزة اذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة (قوله والمرأة والحمار يمشون من ورائها) كذا ورد بصيغة الجمع فكانه أراد الجنس ويؤيده رواية والناس والدواب يمشون كما تقدم أو فيه حذف تقديره وغيرهما والمراد الحمار برا كبه وقد تقدم بالفظير بين يديه المرأة والحمار فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة وقال ابن التين الصواب عمران اذ في يمشون اطلاق صيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك أعاد ضمير الذكور والعقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل وهو مشكل والوجه فيه انه أراد المرأة والحمار وراكبه فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه ثم غلبت ذكر الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وهذا العقل على الحمار وقد وقع الاخبار عن مذكور ومذكور في قولهم ركب البعير طر يحان أي البعير وراكبه ثم ساق البخاري حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة * قوله فيه (ومعنا عكازة أو عصا أو عنزة) كذا لا أكثر بالمهمة والنون والزاي المفتوحات وفي رواية المستملى والجوى أو غيره بالمجمله والباء والراء أي سواء أي المذكور والظاهر أنه نهي عن ذلك (قوله باب السترة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم والمراد منه هنا قوله بالبطحاء فقد روي أنها بطحاء مكة وقال ابن المنبر انما خص مكة بذلك كدفعها اتوهم من يتوهم أن السترة قبلة ولا ينبغي أن يكون لمكة قبلة الا الكعبة فلا يحتاج فيها الى سترة انتهى والذي أظنه أنه أراد أن يشكت على ما ترجم به عبد الله الرزاق حيث قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطالب عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أي الناس سترة واخرجه من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ورجالهم موثقون الا انه معلول فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عبيدة قال كان ابن جريج أخبرنا به هكذا فلقيت كثيرا فقال ليس من أبي سماعة ولكن من بعض أهلي عن جدي فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعيتها السترة واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وقد قد تناوبه الدلالة منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المروء بين يدي المصلي بين مكة وغيرها واعتقر بعض الفقهاء ذلك لاطنا في دون غيرهم للضرورة وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة (قوله باب الصلاة الى الاسطوانة) أي السارية وهي بضم الهمزة

وسكون السنين المهمة وضم الطابورين افوانه على المشهور وقيل بوزن فعوانه والغالب انها تكون من بناء
 بخلاف اليهود فانه من حجر واحد قال ابن بطال لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى الحربه كانت
 الصلاة الى الاسطوانة أولى لانها أشد ستره (قلت) لكن أفاد ذلك التخصيص على وقوعه والنص
 أعلى من القهوي ((قوله وقال عمر)) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة والحميدي من طريق همدان
 وهو يفتح الهاء وسكون الميم وباللهم المهملة وكان يريد عمر أي رسوله الى أهل اليمن عن عمر به ووجه
 الاحقية انها مشتركة في الحاجة الى السارية المتخذة الى الاستناد والمصلي لجعلها ستره لكن
 المصلي في عبادة محقة فكان أحق ((قوله ورأي ابن عمر)) كذا ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما
 وعند بعض الرواة ورأي عمر بخلاف ابن وهو أشبه بالصواب فقد رواه ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن
 قرة بن اياس المزني عن أبيه وله صحبة قال رأي عمر وأنا أصلي فذكر مثله سواء لكن زاد فأخذ بقنای
 وعرف بذلك تسمية الميهم المذكور في التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلته الى ستره وأراد البخاري
 بإيراد أثر عمر هذا ان المراد بقوله سلمة يخبري الصلاة عندها أي اليها وكذا قول أنس يتدرون السواري
 أي يصلون اليها ((قوله حدثنا المكي)) هو ابن ابراهيم كاتب عند الاصيلي وغيره وهذا ثالث ثلاثيات البخاري
 وقد سوي فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل فانه أخرجه في مسنده عن مكي بن ابراهيم ((قوله التي عند
 المصحف)) هذا دل على أنه كان للمصحف موضع خاص به ووقع عند مسلم بلفظ يصلي وراء الصندوق وكأنه
 كان للمصحف صندوق يوضع فيه والاسطوانة المذكورة حقق انما بعض مشايخنا انما المتوسطة في الروضة
 المكرمة وانما تعرف بالاسطوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس
 لا ضربوا عليها بالسهام وانما أسرته الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها ثم وجدت ذلك في تاريخ
 المدينة لابن النجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكروا قبله محمد بن الحسن في
 أخبار المدينة ((قوله يا أبا مسلم)) هي كنية سلمة ويخبرني أي يقصد ((قوله حدثنا سفيان)) هو الثوري
 وعمر بن عامر هو الكوفي الانصاري لا والله أسد فانه يجلي ولا عمر وبن عامر البصري فانه سلمى ((قوله لقد
 رأيت)) في رواية المستملي والخوي لقد أدركت ((قوله عند المغرب)) أي عند أذان المغرب وصرح بذلك
 الاسماعيلي من طريق ابن مهدي عن سفيان ومسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه
 ((قوله وزاد شعبه عن عمرو)) هو ابن عامر المذكور وقد وصله المصنف في كتاب الاذان من طريق غندر
 عن شعبه فقال عن عمرو بن عامر الانصاري وزاد فيه أيضا يصلون الركعتين قبل المغرب وسيأتي الكلام
 عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار اليهم فيه ان شاء الله تعالى ((قوله
 باب الصلاة بين السواري في غير جماعة)) انما يقيد بها بغیر الجماعة لان ذلك يقطع الصفوف وتسوية
 الصفوف في الجماعة مطلوب وقال الرافعي في شرح المسند احتجاج البخاري بهذا الحديث أي حديث ابن عمر
 عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين السارين اذ لم يكن في جماعة وأشار الى أن الاولى للمنفرد أن يصلي
 الى السارية ومع هذه الاولوية فلا كراهية في الوقوف بينهما ما أي للمنفرد وأما في الجماعة فالوقوف بين
 السارين كالصلاة الى السارية انتهى كلامه وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري
 كما رواه ائناكم من حديث أنس بأسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذي قال المصنف الطبري
 كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحمل الكراهية عندهم الضيق والحكمة فيه اما
 لانقطاع الصف أولانه موضع التعال انتهى وقال القرطبي روى في سبب كراهية ذلك انه مصلي الجن
 المؤمنين ((قوله حدثنا جويرية)) هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبي واتفق ان اسمه واسم
 أبيه من الاعلام المشتركة بين الرجال والنساء وقد سمع جويرية المذكورة نافع وروى أيضا عن ذلك
 عنه ((قوله كنت أول الناس)) كذا في رواية أبي ذر ورواية الاصيلي وابن عساكر وكنت
 بزيادة واوفي أوله وهي أشبه برواه الاسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج ودخل عبيد الله على

وقال عمر المصلون أحق
 بالسواري من المتحدثين
 اليها ورأي عمر رجلا يصلي
 بين اسطوانتين فأدناه الى
 سارية فقال صل اليها
 * حدثنا المكي قال حدثنا
 يزيد بن أبي عبيد قال
 كنت آتي مع سلمة بن
 الأكوع فيصلي عند
 الاسطوانة التي عند
 المصحف فقلت يا أبا مسلم
 أراثة يخبري الصلاة عند
 هذه الاسطوانة قال فاني
 رأيت النبي صلى الله عليه
 وسلم يخبري الصلاة
 عندها * حدثنا قيس بن
 قال حدثنا سفيان عن عمرو
 ابن عامر عن أنس قال لقد
 رأيت كبار أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يتدرون السواري عند
 المغرب * وزاد شعبه عن
 عمرو عن أنس حتى يخرج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ((باب الصلاة بين السواري
 في غير جماعة)) * حدثنا
 موسى بن اسمعيل قال
 حدثنا جويرية عن نافع
 عن ابن عمر قال دخل النبي
 صلى الله عليه وسلم البيت
 وأسامة بن زيد وعثمان
 ابن طلحة وبلال فأطال ثم
 خرج كنت أول الناس
 دخل على أثره فسألت
 بالالا ابن صلى

قال بين اليهوديين المتقدمين
 حدثنا عبد الله بن
 يوسف قال أخبرنا مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم دخل
 الكعبة وأسامة بن زيد
 وبلال وعثمان بن طلحة
 الجني فأغلقها عليه
 ومكث فيها فسألت بلالا
 حين خرج ما صنع النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 جعل عمودا عن يساره
 وعمودا عن يمينه وثلاثة
 أعمدة وراءه وكان البيت
 يومئذ على ستة أعمدة ثم
 صلى وقال اسمعيل حدثني
 مالك وقال عمودين عن
 يمينه ((باب)) حدثنا
 إبراهيم بن المنذر قال حدثنا
 أبو حمزة قال حدثنا
 موسى بن عقبة عن نافع
 أن عبد الله كان إذا دخل
 الكعبة مشى قبل وجهه
 حين يدخل وجعل الباب
 قبل ظهره فمشى حتى
 يكون بينه وبين الجدار
 الذي قبل وجهه قريبا من
 ثلاث أذرع صلى يتوحنى
 المكان الذي أخبر به
 بلال أن النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى فيه قال
 وليس على أحد بأس أن
 يصلى في أى نواحي البيت
 شاء ((باب الصلاة إلى
 الراحلة والبعبير والشجر
 والرحل)) حدثنا محمد بن
 أبي بكر الملقب بالبصري
 قال حدثنا معمر

أثره أول الناس ((قوله بين اليهوديين المتقدمين)) في رواية الكشيمى المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي
 رواية مالك التي تليها جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وليس بين الروايتين
 مخالفة لكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكلا لأنه يشعر بكون ما عن يمينه
 أو يساره كان اثنين ولهذا عقبه البخاري بـ رواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين
 الروايتين بأنه حيث نفي أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث أفرد أشار إلى
 ما صار إليه بعد ذلك وبرشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه أشعارا بأنه تغير عن هيئته الأولى وقال
 الكرماني لفظ اليهود جنس يحتمل الواحد والاثنين فهو محتمل يمينه رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم
 تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث
 السابق مشعر به والله أعلم ((قلت)) ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واتخذوا
 من مقام إبراهيم مصلى فإن فيها بين السارين اثنين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان
 على اليسار وأنه صلى بينهما فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سمت اليهودين
 فيصح قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقوله من قال جعل عمودا عن يمينه وجوز الكرماني احتمالا
 آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصلى إلى جنب الأوسط فن قال جعل عمودا عن يمينه
 وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجدته مسبوقة بهذا الاحتمال
 وأبعد منه قول من قال انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته والله أعلم ((قوله
 وقال اسمعيل)) أي ابن أبي أويس كذا في رواية أبي ذر والاصيلي قال مجردة وفي رواية كريمة قال لنا فوضع
 وصله وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله عمودا عن يمينه
 وعمودا عن يساره ووافق اسمعيل في قوله عمودين عن يمينه ابن القاسم والقاسمي وأبو مصعب ومحمد بن
 الحسن وأبو حمزة وكذا الشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى النيسابوري
 فيما رواه عنه مسلم جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه عكس رواية اسمعيل وكذلك قال الشافعي
 ويشير بن عمر في إحدى الروايتين عنهما وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال تعدد الواقعة
 وهو بعيد لا تخادخ خرج الحديث وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن وافقه وفيه اختلاف رابع
 قال عثمان بن عمر عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره ويمكن توجيهاه بأن يكون هناك
 أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين لكن يعكس عليه قوله وكان البيت
 يومئذ على ستة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه وقد قال الدارقطني لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك ((قوله
 باب)) كذا لاكثر بلا ترجيح وهو كالفصل من الباب الذي قبله وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح
 بكون الصلاة وقفت بين السوارى لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة وسقط لفظ
 باب من رواية الاصيلي ((قوله حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا)) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان
 واسمها محذوف ((قوله من ثلاث أذرع)) كذا لا في ذر وغيره ثلاثة بالتمثيل والذراع يذكروا ويؤنث
 ((قوله يتوحنى)) بالمججمة أى يقصد ((قوله قال)) أي ابن عمر ((قوله أن يصلى)) كذا للكشيمى في رواية أن
 صلى بلفظ الماضي ومرا دابن عمر أنه لا يشترط في جهة الصلاة في البيت موافقة المكان الذي صلى فيه النبي
 صلى الله عليه وسلم بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره ((قوله باب الصلاة إلى الراحلة
 والبعبير)) قال الجوهرى الراحلة الناقة التي تصلح لأن يوضع الرحل عليها وقال الأزهرى الراحلة المركوب
 النجيب ذكره كان أو أنثى والهاء فيها اللبابة والبعبير يقال لما دخل في الخامة ((قوله والشجر والرحل))
 المذكور في حديث الباب الراحلة والرحل فكانه أطلق البعبير بالراحلة بالمعنى الجامع بينهما ويحتمل أن
 يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ كان يصلى
 إلى بعيره انتهى فإن كان هذا حديثا آخر حصل المقصود وإن كان مختصرا من الأول كأن يكون المراد

يصلى الى مؤخرة رجل بعيره اتجه الاحتمال الاول ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق ابن عمر
كان يكره أن يصلى الى بعير الا وعليه رجل وسأذ كره بعد وألقى الشجر بالرجل بطريق الاولوية ويحتمل
أن يكون أشار بذلك الى حديث علي قال لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا انسان الا نام الا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه كان يصلى الى شجرة يدعوتني أصحروا والنسائي باسناد حسن ((قوله يعرض)) بتشديد الراء
أي يجعلها عرضا ((قوله قلت أفرأيت)) ظاهره انه كلام نافع والمسؤول ابن عمر لكن بين الامة على من
طريق عبيدة بن جبير عن عبيد الله بن عمر انه كلام عبيد الله والمسؤول نافع فعلى هذا هو مرسل لان فاعل
ياخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدركه نافع ((قوله هبت الركاب)) أي هابت الابل يقال هب الفعل اذا
هائج وهب البعير في السير اذا قشط والركاب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها والمعنى ان الابل اذا
هاجت شويشت على المصلي لعدم استقرارها فيعدل عنها الى الرجل فيجعل ستره وقوله فيعدل به بفتح أوله
وسكون العين وكسر الدال أي يقيم تلقاء وجهه ويجوز التشديد وقوله الى اخرته بفتح الحاء بالمد ويجوز
المد ومؤخرته بضم أوله ثم همزة ساكنة واما الخاء فخرم أبو عبيد بكسرها ويجوز الفتح وانكر ابن قتيبة
الفتح وعكس ذلك ابن مكي فقال لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر الا في العين خاصة واما في غيرها فيقال بالفتح
فقط وو واه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء والمراد بها العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه
الراكب قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ولا يعارضه النهي
عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء وكرهه الصلاة حينئذ عندها اما الشدة
تتم اوما لانهم كانوا يتخلون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الابل خلقت من
الشياطين وقد تقدم ذلك فيعمل ما وقع منه في السفر من الصلاة اليها على حالة الضرورة وتطيره صلاته الى
السرى الذي عليه المرأة ان يكون البيت كان ضيقا وعلى هذا فنقول الشافعي في البويطي لا يستتر بامرأة ولا
دابة أي في حال الاختيار وروى عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن
يصلى الى بعير الا وعليه رجل وكان الحكمة في ذلك انها في حال شد الرجل عليها أقرب الى السكون من حال
تجريدها ((الكعبة)) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرجل في مقدار أقل السترة واختلفوا في تقديرها بفعل ذلك فقبل
ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر لكن في مصنف عبد الرزاق عن نافع ان مؤخرة رجل ابن عمر كانت قدر
ذراع ((قوله باب الصلاة الى السرى)) أورده فيه حديث الاسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
وهو متوسط السرى الذي هي مضطجعة عليه واعترضه الاسماعيلي بانه دال على الصلاة على السرى لا الى
السرى ثم أشار الى ان رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد لان لفظه كان يصلى والسرى بينه وبين
القبة كما سيأتي فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بان حروف
الجرتنا وبمعنى قوله في الترجمة الى السرى برأي على السرى برؤا دعي قبل ذلك انه وقع في بعض الروايات باللفظ
على السرى ((قلت)) ولا حاجة الى الخل المذكور فان قولها في متوسط السرى يشمل ما اذا كان فوقه أو
أسفل منه وقد بان من رواية مسروق عنها ان المراد الثاني ((قوله أعدتمونا)) هو استفهام انكار من
عائشة قالت لمن قال بحضرتها يقطع الصلاة بالكلب والحمار والمرأة كما سيأتي من رواية مسروق عنها
بعد خمسة أبواب وهناك نذكر مباحث هذا المتن ان شاء الله تعالى وقولها رأيتني بضم المثناة وقولها ان
استحبه بفتح النون والخاء المهمة أي أظهر له من قدامه وقال الخطابي هو من قولك سنخ لي الشيء اذا عرض
لي تريد انها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصلى بيدها أي منتصبه وقولها أنسل بفتح السين المهمة
وتشديد اللام أي أخرج بخفية أو برقى ((قوله باب يرد المصلي من بين يديه)) أي سواء كان آدميا أم
غيره ((قوله ورد ابن عمر في التشهد)) أي رد المار بين يديه في حال التشهد وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة
وعبد الرزاق وعندهما ان المار المذكور هو عمرو بن دينار ((قوله وفي الكعبة)) قال ابن قرقول وقع في
بعض الروايات وفي الركعة وهو أشبه بالمعنى ((قلت)) ورواية الجهور متجهة وتخصيص الكعبة بالذكر

عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه كان يعرض
راحته فيصلي اليها قلت
أفرأيت اذا هبت الركاب
قال كان يأخذ الرجل فيعدل
فيصلي الى آخرته أو قال
مؤخره وكان ابن عمر يفعل
((باب الصلاة الى السرى))
حدثنا عثمان بن أبي
شيبه قال حدثنا جابر عن
منصور عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة قالت
أعدتمونا بالكلب والحمار
لقد رأيتني مضطجعة على
السرى فيمجيء النبي صلى
الله عليه وسلم فينوسط
السرى فيصلي فأكره
أن أسنعه فأنسل من قبل
رجلي السرى حتى أنسل
من خلفي ((باب يرد
المصلي من بين يديه
ورد ابن عمر في التشهد وفي
الكعبة

وقال ان أبي الا أن يقا له
 قاتله * حدثنا أبو عمر قال
 حدثنا عبد الوارث قال
 حدثنا يونس عن حميد بن
 هلال عن أبي صالح أن أبا
 سعيد قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم ح وحدثنا
 آدم قال حدثنا سليمان بن
 المغيرة قال حدثنا حميد بن
 هلال العدوي قال حدثنا
 أبو صالح السمان قال
 رأيت أبا سعيد الخدري في
 يوم جمعة يصلي إلى شيء
 يستتره من الناس فأراد شاب
 من بني أبي معيط أن
 يجتاز بين يديه فدفع أبو
 سعيد في صدره فنظر الشاب
 فلم يجد مسافحا إلا بين يديه
 فعاد ليبتاز فدفعه أبو
 سعيد أشد من الأولى
 فقال من أبي سعيد ثم دخل
 على مروان فشكا إليه
 فالتقى من أبي سعيد ودخل
 أبو سعيد خلفه على مروان
 فقال مالك ولابن أخيك
 يا أبا سعيد قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول
 إذا صلي أحدكم إلى شيء
 يستتره من الناس فأراد
 أحد أن يجتاز بين يديه

لأنه يتخيل أنه يغتفر فيها المروور لكونها محل المزاحمة وقد وصل الأثر المذكور بهذا كرا الكعبة فيسه أبو نعيم
 شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة فلا بدع
 أحد يمر بين يديه يباده قال أي برده (قوله ان أبي) أي الممار (الا أن يقا له) أي المصلي (قاتله) كذا اللد كثر
 بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة والكشيم في الا أن تقا له بصيغة الخطابة فقا له بصيغة الامر
 وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضا وقد وصلها عبد الرزاق واقطعه عن ابن عمر قال لا تدع أحدا يمر
 بين يديك وأنت تصلي فان أبي الا أن تقا له فقا له وهذا موافق لسياق الكشيم في (قوله يونس) هو ابن
 عبيد وقد قرن البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة وتبين من إرادته أن القصة المذكورة في رواية
 سليمان لا في رواية يونس ولفظ المتن الذي ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضا لا لفظ يونس وانما ظهر لنا
 ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالاسناد المذكور والذي ساقه هنا من
 رواية يونس بعينه ولفظ المتن مغاير للفظ الذي ساقه هنا وليس فيه تقييد الدفع بما إذا كان المصلي يصلي
 إلى ستره وذكر الامام عبيد ان سليمان بن حبان تابع يونس عن حميد عن أبي معيط (قلت) والمطلق
 في هذا المحمول على المقيدلان الذي يصلي إلى غير ستره مقصود بتركها ولا سيما ان صلى في مشارع المشاة وقد
 روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصلي إلى ستره وإلى غير ستره وفي الروضة تبعنا الأصلها ولو صلى
 إلى غير ستره أو كانت وتباعا منها فالأصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المروور حينئذ بين يديه ولا يمكن
 الأولى تركه * (تنبيه) * ذكر أبو مسعود وغيره ان البخاري لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئا موصولا إلا
 هذا الحديث (قوله فأراد شاب من بني أبي معيط) وقع في كتاب الصلاة لا في نعيم انه الوليد بن عقبة بن
 أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسدي عن زيد بن أسلم قال بينما أبو سعيد قائم يصلي في المسجد
 فأقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه فدفعه فأبى الا أن يمر بين يديه فدفعه هذا آخر
 ما أورده من هذه القصة وفي تفسير الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا نظر لأن فيه انه دخل على مروان
 زاد الامام عبيد ومروان يومئذ على المدينة اه ومروان انما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ولم
 يكن الوليد حينئذ بالمدينة لانه لما قتل عثمان تحول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ولم يحضر
 شيئا من الحرب التي كانت بين علي ومن خلفه وأيضا فلم يكن الوليد يومئذ شابا بل كان في عشرين أو ثلثين
 فلهذا كان فيه فأقبل ابن الوليد بن عقبة فيجبه وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد
 ابن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه اذا جاء شاب ولم يسمه أيضا وعن معمر عن زيد بن أسلم
 وقال فيه فذهب ذو قرابة لمروان ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه مر رجل بين يديه من بني
 مروان وللنساء من وجهه آخر فمر ابن لمروان وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى داود بن
 مروان واقطعه أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة فذكر الحديث
 وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية المبهم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان وفيه نظر لأن فيه انه
 من بني أبي معيط وليس مروان من بني معيط بل أبو معيط ابن عم والد مروان لانه أبو معيط بن أبي عمرو بن
 أمية والد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي
 معيط فيتمثل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاة أولكون جده لأمه عثمان بن عفان
 كان أخا الوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فتسبب داود إليه مجازا وفيه بعدوالاقرب أن تكون الواقعة
 تعددت لأبي سعيد مع غير واحد في مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة فأراد
 عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن يمر بين يديه الحديث وعبد الرحمن مخزومي ماله من أبي معيط نسبة والله
 أعلم (قوله فلم يجد مسافحا) بالغين المعجمة أي حمرا وقوله فنال من أبي سعيد أي أصاب من عرضة بالشم
 (قوله فقال مالك ولابن أخيك) أطلق الأخوة باعتبار الإيمان وهذا يؤيد أن المار غير الوليد لان أباه
 عقبة قتل كافرا واستدل الراقي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مشكلات غيره خلافا

لامام الحرمين ولا بن الرفعة فيه بحث سنشير اليه في الحديث الذي بعده ان شاء الله تعالى ((قوله فليدفعه))
 ولمسلم فليدفع في نحوه قال القرطبي أي بالاشارة ولطيف المنع وقوله فليقاتله أي يز يد في دفعه الثاني أشد
 من الاول قال وأجوهوا على انه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك لقاعدة الاقبال على الصلاة والاشتغال
 بها والخشوع فيها اه وأطلق جماعة من الشافعية ان له أن يقاتله حقيقة واستبعد ابن العربي ذلك في
 القيس وقال المراد بالمقاتلة المدافعة وأغرب الباجي فقال يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو
 التعنيف وتعقب بأنه يستلزم التسليم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير ويمكن أن يكون أراد أنه
 يلعنه داعيا لا مخاطبا لكن فعل الصحابي يخالفه وهو أدري بالمراد وقد رواه الاسماعيلي بلفظ فان أبي
 فليجعل يده في صدره ويدفعه وهو صريح في الدفع باليد ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد
 من الدفع الاول وما تقدم عن ابن عمر يقتضي ان المقاتلة انما تشرع اذا تعينت في دفعه وبخبره صرح
 أصحابنا قالوا يريد بأسهل الوجوه فان أبي فباشد ولو أدى الى قتله فلو قتل فلا شيء عليه لان الشارع أباح له
 مقاتلته والمقاتلة المباشرة لا ضمان فيها ونقل عياض وغيره ان عندهم خلافا في وجوب الدية في هذه الحالة
 ونقل ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز زله المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لان
 ذلك أشد في الصلاة من المرور وذهب الجمهور الى انه اذا حرم ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يردده لان فيه إعادة
 للمرور وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان له ذلك ويمكن حمله على ما اذا رده فامتنع وتماذى
 لا حيث يقصر المصلي في الرد وقال النووي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح
 أصحابنا بأنه مندوب انتهى وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر فكان الشرح لم يراجع كلامهم فيه أولم يعتد
 بخلافهم ((قوله فاعلموا هوشيطان)) أي فعله فعل الشيطان لانه أبي الا لتشويش على المصلي وإطلاق
 الشيطان على الممار من الانس سائغ شائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين الانس والجن وقال ابن بطال
 في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وان الحكم للمعاني دون الاسماء لاستحالة
 ان يصير الممار شيطانا بمجرد مروره انتهى وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجن ومجازا
 على الانس وفيه بحث ويحتمل أن يكون المعنى فاعلموا الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية
 للاسماعيلي فان معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه انقرين واستنبط ابن أبي جرة
 من قوله فاعلموا هوشيطان ان المراد بقوله فليقاتله المدافعة اللطيفة لاحقيقة القتال قال لان مقاتلة الشيطان
 انما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة فلو قاتله حقيقة
 المقاتلة لكان أشد على صلاته من الممار قال وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور وأول دفع الاثم
 عن الممار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى له من اشتغاله
 بدفع الاثم عن غيره وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته
 وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المرور بين يديه ماصلى الا الى شيء يستره من الناس
 فهذا الاثران مقتضاها ان الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالممار وهما وان كانا موقوفين
 لفظا فحكمهما حكم الرفع لان مثلهما لا يقال بالراى ((قوله باب اثم الممار بين يدي المصلي)) أو رد فيه
 حديث بسير بن سعيدان زيد بن خالد أي الجهني الصحابي أرسله الى أبي جهيم أي ابن الحارث بن الصمة
 الانصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في باب التيمم في الخبر هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم
 يختلف عليه فيه ان المرسل هو زيد بن خالد المرسل اليه هو أبو جهيم وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر
 عند مسلم وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال عن بسير بن سعيد قال أرسلني أبو
 جهيم الى زيد بن خالد أسأله فذكر هذا الحديث قال ابن عبيد البر هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا أنخرجه ابن أبي
 خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة ثم قال ابن أبي خيثمة سئل عنه يحيى بن معين فقال هو خطأ انما هو أرسلني
 زيد الى أبي جهيم كما قال مالك وتعقب ذلك ابن القطان فقال ليس خطأ ابن عيينة فيه بتمين لاحتمال أن يكون

فليدفعه فان أبي فليقاتله
 فاعلموا هوشيطان * (باب اثم
 الممار بين يدي المصلي) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 قال أخبرنا مالك عن أبي
 النضر مولى عمر بن عبيد
 الله عن بسير بن سعيد أن
 زيد بن خالد أرسله الى أبي
 جهيم يسأله ماذا مع من
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم

أبو جهيم يثبت بسر إلى زيد وبعثه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الآخر (قلت) تعليل الأئمة
للحاديث مبني على غلبة الظن فإذا قالوا انخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجح
الاحتمال فيعتمدون لذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد المصنف
(قوله بين يدي المصلي) أي أمامه بالقرب منه وعبر باليدين ليكون أكثر الشغل يقع بهما واختلاف في
تحديد ذلك فقليل إذا مر بينه وبين مقدار مجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع وقيل بينه وبين قدر رمية
بحجر (قوله ماذا عليه) زاد الكشحي من الأثر وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره
والحديث في الموطأ بدونها وقال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في شيء منه وكذا رواه باقي الستة وأصحاب
المسانيد والمستخرجات بدونها ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من
الأثر فيتمثل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية قطنها الكشحي في أصله لأنه لم يكن من أهل العلم ولا
من الحفاظ بل كان راوية وقد عزاها الهب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق فغيب ذلك عليه وعلى
صاحب العمدة في إمامه أنها في الصحيحين وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبت في الخبر فقال
لفظ الأثر ليس في الحديث صريحاً وما ذكره النووي في شرح المذهب دونها قال وفي رواية روينها في
الأربعين لعبد القادر الهروي ماذا عليه من الأثر (قوله لمكان أن يقف أربعين) يعني أن المار لو علم
مقدار الأثر الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لا يختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الأثر
وقال الكرماني جواباً لوليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لوقف أربعين ولو وقف أربعين لمكان
خبره وليس ما قاله متعيناً قال وأبهم المعداد تفخيماً للأمر وتعظيماً (قلت) ظاهر السياق أنه عين المعداد
ولكن شك الراوي فيه ثم أبدى الكرماني لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتين أحدهما كون الأربعين
أصل جميع الأعداد فلما أريد التأكيد ضربت في عشرة ثانيتهما كون كمال أطوار الإنسان بأربعين
كالطفة والمضغة والمعلقة وكذا بلوغ الأشد ويحتمل غير ذلك اه وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث
أبي هريرة لمكان أن يقف مائة عام خيره من الخطوة التي خطاها وهذا يشهد بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في
تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين وجنح الطحاوي إلى أن التقيد بالمائة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة
في تعظيم الأمر على المار لأنهم لم يقاموا إلا بالمائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتخويف فلا
يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتأخر ويميز الأربعين أن كان هو السنة ثبت
المدعي أو ما دونها فمن باب الأولى وقد وقع في مسند البزار من طريق ابن عيينة التي ذكرها ابن القطان لمكان
أن يقف أربعين خيراً فخرج عن أحمد بن عبد الله الضبي عن ابن عيينة وقد جعل ابن القطان الجزم في
طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالاً على التعدد لكن زاده أحد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور
 وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضاً زاد فيه أو ساعة فيبعد أن يكون الجزم
والشك وقامعا من راو واحد في حالة واحدة إلا أن يقال له أنه قد ذكر في الحال فجزم وفيه ما فيه (قوله خبراً
له) كذا في رواية ابن النضر على أنه خبر كان ولعل بعضهم خير بالرفع وهي رواية الترمذي وأخرج ابن العربي
على أنها اسم كان وأشار إلى تسويغ الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة ويحتمل أن يقال اسمها ضمير الشأن
والجمله خبرها (قوله قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تعليق البخاري لأنه ثابت في الموطأ من
جميع الطرق وكذا ثبت في رواية الثوري وابن عيينة كما ذكرنا قال الثوري فيه دليل على تحريم المرور
فان معنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد على ذلك انتهى ومقتضى ذلك أن يعد في الكبار وفيه
أخذ القرين عن قرينه ما قاله أو استنباهه فيما سمع معه وفيه الاعتماد على خبر الواحد لأن زيد اقتصر على
النزول مع القدرة على العلو اكتفاء برسوله المذكور وفيه استعمال لوفي باب الوعيد ولا يدخل ذلك في النهي
لأن محل النهي أن يشعر بما ينادى المقدور كما سيأتي في كتاب القدر حيث أورد المصنف أن شاء الله تعالى
في تنبيهات أحمد ها استنبط ابن بطل من قوله لو يعلم أن الأثر يختص بمن يعلم بالنهي وإن تكبها انتهى

في المسار بين يدي المصلي فقال
أبو جهيم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو يعلم
المسار بين يدي المصلي ماذا
عليه لمكان أن يقف
أربعين خيره من أن يمر
بين يديه قال أبو النضر
لا أدري قال أربعين يوماً
أو شهراً أو سنة

وأخذ من ذلك فيه بعد ذلك هو معروف من أدلة أخرى ثانياً ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن صلى من غير أن يكون المصلي أو قد أورد ذلك أن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار ثانياً ظاهره عموم النهي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لأن المأموم لا يضرمه من مربي يديه لأن ستره امامه ستره له اهـ والتعليل المذكور لا يطابق الشدح لأن الستر تقيده رفع الخرج عن المصلي لا عن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك رابعاً ذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء أي المالكية قسم أحوال المار والمصلي في الاثم وعلمه الى أربعة أقسام يأثم المار دون المصلي وعكسه يأثمان جميعاً وعكسه فالصورة الاولى أن يصلي الى ستره في غير مشروع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصلي الثانية أن يصلي في مشروع مسلول بغير ستر أو متباعداً عن الستر ولا يجحد المار مندوحة فيأثم المصلي دون المار الثالثة مثل الثانية لكن يجحد المار مندوحة فيأثمان جميعاً الرابعة مثل الاولى لكن لم يجحد المار مندوحة فلا يأثمان جميعاً انتهى وظاهر الحديث يدل على منع المار ومطلقاً ولو لم يجحد مسكاً بل يقف حتى يفرغ المصلي من صلاته ويؤديه قصة أبي سعيد السابقة فإن فيها فنظر الشاب فلم يجحد مساعداً وقد تقدمت الإشارة الى قول امام الحرمين أن الدفع لا يشترع للمصلي في هذه الصور وتبعه الغزالي ونازعه الرافعي وتبعه ابن الرقعة بما حاصله أن الشاب اغماست وجب من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى وما قاله محتمل لكن لا بدفع الاستدلال لأن أبا سعيد لم يعتذر بذلك ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتبعه ما قاله من التقصير بعدم التكبير بل كثرة الزحام حيثئذ أو وجه والله أعلم خامساً وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضعفاء بن عثمان عن أبي النضر لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي فحمله بعضهم على ما إذا قصر المصلي في دفع المار أو بأن صلى في الشارع ويحتمل أن يكون قوله والمصلي يفتح اللام أي بين يدي المصلي من داخل ستره وهذا أظهر والله أعلم ((قوله باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي)) في نسخة الصنفاني استقبال الرجل صاحبها أو غيره في صلاته أي هل يكره أولاً أو يفرق بين ما إذا ألهاه أولاً الى هذا التفصيل جنح المصنف وجع بين ما ظاهره الاختلاف من الاثرين الذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت ولم أره عن عثمان الى الآن وانما رأيت في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك وفيهما أيضاً عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الاصل تصحيف من عمر الى عثمان وقول زيد بن ثابت ما باليت يريد أنه لا خرج في ذلك ((قوله فتكون لي الحاجة وأكره أن استقبله)) كذا اللام كثيراً وهو طالبسة والكشيميني فأكرهه بالفاء ((قوله وعن الاعمش عن ابراهيم)) هو معطوف على الاسناد الذي قبله يعني أن علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الاعمش باسنادين الى عائشة عن مسلم وهو أبو اضمي عن مسروق عن عائشة باللفظ المذكور وعن ابراهيم عن الاسود عن ابا المعنى وقد تقدم لفظه في باب الصلاة على السرير وأما من الكرماني أن مسلماً هذا هو الباطن فلم يصب في ظنه ذلك قال ابن المنير الترجمة لا تطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود بالاولى لكن ليس فيه تصريح بأن كانت مستقبلة فلعلها كانت منحرفة أو مستدبرة وقال ابن رشيد قصداً البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل ومع ذلك فلم تصر صلاته صلى الله عليه وسلم لأنه غير مشتغل بها فكذلك لا تصر صلاة من لم يشتغل بها والرجل من باب الاولى واقتنع الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الاحكام الشرعية ولا يخفى ما فيه ((قوله باب الصلاة خلف النائم)) أورد فيه حديث عائشة أيضاً من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة الى أنه قد يفرق مفرق بين كونه نائماً أو يقظاً وكأنه أشار أيضاً الى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة الى النائم فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود طرقه كلها واهية يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن

* (باب استقبال الرجل

الرجل وهو يصلي) *

وكره عثمان أن يستقبل

الرجل وهو يصلي وانما

هذا اذا اشتغل به فاما اذا

لم يشتغل به فقد قال زيد بن

ثابت ما باليت ان الرجل

لا يقطع صلاة الرجل

* حدثنا اسمعيل بن خليل

حدثنا علي بن مسهر عن

الاعمش عن مسهر عن

مسروق عن عائشة أنه

ذكر عندها ما يقطع

الصلاة فقالوا يقطعها

الكلب والحمار والمرأة

قالت لقد جعلتمونا كلاباً

لقد رأيت النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي واني ابيته

وبين القبلة وانا مضطجعة

على السرير فتكون لي

الحاجة وأكره أن استقبله

فأنزل النسلا * وعن

الاعمش عن ابراهيم عن

الاسود عن عائشة نحوه

((باب الصلاة خلف النائم))

حدثنا مسدد قال حدثنا

يحيى قال حدثنا هشام قال

حدثني أبي عن عائشة

قالت كان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي وانا راقدة

معرضة على فراشه فاذا

أراد أن يوتر أيقظني

فأوترت

(باب التطوع خلف المرأة)

حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتها قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح **(باب من قال لا يقطع الصلاة شيء)** حدثنا عمر ابن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثنا إبراهيم عن الأسود عن عائشة **(قال الأعمش)** حدثني مسلم عن مسروق عن عائشة ذكر عندها ما يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة فقالت عائشة

عدى وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما وإيهان أيضا وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه مما يلهم المصلي عن صلاته وظاهر تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل إلا من ذلك **(تنبيه)** يحكي المذکور في الإسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة **(قوله باب التطوع خلف المرأة)** أورد فيه حديث عائشة أيضا باللفظ آخر وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من هذا الوجه ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل وكانت صلاته الفرائض بالجماعة في المسجد وقال الكرماني لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة إليه واللفظ الحديث لا تخصيص فيه بالظهور ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى ولا يخفى تكلفه وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه لأنه ينقلب وهو لا يشعر والذي يظهر أن معنى خلف المرأة وراءها فتكون هي نفسها أمام المصلي لا خصوص ظهرها ولو أراد أن يقال خلف ظهر المرأة والأصل عدم التقدير وفي قولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح إشارة إلى عدم الاشتغال بها ولا يكره على ذلك كونه يغمرها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحها في رواية لابي داود لأن الشغل بهما مؤمن في حقه صلى الله عليه وسلم فمن آمن ذلك لم يكره في حقه **(تنبيه)** الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته صلى الله عليه وسلم إلى جهة السرير التي كانت عليه لأنه في تلك الحالة غير محتاج لأن يسجد مكان رجلها ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن يقال كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما جئنا إليه إلا أنها على قياس سبق لكن حله على حالتين أولى والله أعلم **(قوله باب من قال لا يقطع الصلاة شيء)** أي من فعل غير المصلي والجملة المترجم بها أوردناها في الباب صريحها من قول الزهري ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله وأخرجه الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن إسنادها ضعيف ووردت أيضا مرفوعة من حديث أبي سعيد عند أبي داود ومن حديث أنس وأبي امامة عند الدارقطني ومن حديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفي إسناد كل منهما ضعيف وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما بخلاف موقوف **(قوله قال الأعمش)** هو موقوف حفص بن غياث وليس بتعليق وهو مخوف ما تقدم من رواية علي بن مسهر **(قوله عن عائشة ذكر عندها)** أي أنه ذكر عندها وقوله الكلب إلى آخره فيه حذف وبيان في رواية علي بن مسهر ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال قالت عائشة ما يقطع الصلاة فقالت المرأة والحمار والكلب من من وجه آخر قالت عائشة يا أهل العراق قد عدتمونا الحديث وكانها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك من قولا وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وقيل الكلب في روايته بالأسود وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل وعند الطبراني من طريق الحسن أيضا عن الحكم بن عمرو ونحوه من غير تقييد وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضا بالأسود وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث فقال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها وتعقب بأن النسخ لا يصر إليه إلا إذا علم التار يخ وتعدرا لجمع والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعدر ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ويؤيد ذلك أن العمري راوى الحديث سأل عن الحكم في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم يفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح إذا توب بالصلاة أذبر الشيطان فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخط بين المصلي ونفسه الحديث وسيأتي في باب العمل في الصلاة حديث أن الشيطان عرض لي فشدت على الحديث والنسائي من حديث عائشة فأخذته فصرعته فنفقته ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته لأننا نقول قد بين في رواية مسلم سبب القطع وهو أنه جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهه وأما

مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة وقال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الإباحة انتهى وهو مبني على أنها متعارضان ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض وقال أحمد يقطع الصلاة المكب الأسود وفي النفس من الحمار والمرأة شيء ووجهه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجسد في المكب الأسود ما يعارضه ووجد في الحمار حديث ابن عباس يعني الذي تقدم في مروره وهو راكب مبني ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب وسبأني الكلام في دلالاته على ذلك بعد ((قوله شبهة ونا)) هذا الفطر واية مسروق ورواية الأسود عنها أعد لقونا والمعنى واحد وتقدم من طريق علي بن مسهر باللفظ جعله ونا كلاً باو هذا على سبيل المبالغة قال ابن مالك في هذا الحديث جواز تعدد المشبه به بالباء وأنكره بعض النحويين حتى بالغ فخطأ سيئ وفي قوله شبهة كذا بكذا وزعم أنه لا يوجد في كلام من يوثق بعرضه وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها قال والحق أنه جائز أن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين ((قوله فأكره أن أجلس فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم)) استدلل به على أن التشويش بالمرأة وهي قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهي راقدة والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون وعلى هذا فمرورها أشد وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا الحديث فأكره أن أقوم فأمر بين يديه فأنسل أنسلًا فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت اطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات لا المروور بخصوصه ((قوله فأنسل)) برفع اللام عطفًا على فأكره ((قوله حدثنا اسحق بن إبراهيم)) هو الحنظلي المعروف بابن راهويه ذلك جزم ابن السكيت وفي رواية غير أبي ذر حدثنا اسحق بن إبراهيم عن أبيه أنه ابن منصور الكوفي والاول أولى ((قوله أنه سأل عمه الخ)) وجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن حديث يقطع الصلاة المرأة إلى آخره يشمل ما إذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجعة فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطجعة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجع وفي الباقي بالقياس عليه وهذا يتوقف على اثبات المساواة بين الامور المسذ كورة وقد تقدم ما فيه فلو ثبت أن حديثها متأخر عن حديث أبي ذر لم يدل الأعلى نسخ الاضطجاع فقط وقد نازع بعضهم في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى أحدها أن العلة في قطع الصلاة بهما ما يحصل من التشويش وقد قالت ان البيوت يومئذ لم يكن فيها مصابيح فانتفى العلول بانتفاء علتها ثانيها ان المرأة في حديث أبي ذر مطلق وفي حديث عائشة مقيدة بكونها أزواجته فقد جعل المطلق المقيد ويقال بتقييد القطع بالأجنبية تخشيه الاقتتان بها بخلاف الزوجة فانها حاصلة ثالثها ان حديث عائشة واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فانه مسوق مساق التشميع العام وقد أشار ابن بطال إلى أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان يقدر من ذلك أن به على ما لا يقدر عليه غيره وقال بعض الحنابلة يعارض حديث أبي ذر وما وافقه أحاديث صحيحة غير صريحة وغير صحيحة فلا يترك العمل بحديث أبي ذر الصريح بالاحتمال يعني حديث عائشة وما وافقه والفرق بين المار وبين النائم في القبلة أن المروور حرام بخلاف الاستقرار نعمًا كان أم غيره فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها ((قوله على فراش أهله)) كذا لا كثر وهو متعلق بقوله فيصلي ووقع للمسئلة عن فراش أهله وهو متعلق بقوله يقوم والاول يقتضي أن تكون صلواته كانت واقعة على الفراش بخلاف الثاني ففيه احتمال وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من رواية هفيل عن ابن شهاب مثل الاول ((قوله باب اذا حل جارية صغيرة على عنقه)) قال ابن بطال أراد البخاري أن حل المصلي الجارية اذا كان لا يضر الصلاة فمرورها بين يديه لا يضر لان حملها أشد من مرورها وأشار إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي لكن تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بأن الكبيرة ليست كذلك ((قوله عن أبي قتادة)) في رواية عبد الرزاق عن مالك سمعت أبا قتادة وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم أنه سمع أبا قتادة ((قوله وهو حامل امامه)) المشهور في الروايات بالتشوين ونصب امامة وروى بالاضافة كما

شبهتمونا بالحمار والكلام
والله لقد رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم يصلي واني
على السرير بينه وبين القبلة
مضطجعة فتبدل لي الحاجة
فأكره أن أجلس فأوذى
النبي صلى الله عليه وسلم
فأنسل من عنده جلجبه
حدثنا اسحق قال أخبرنا
يعقوب بن إبراهيم قال
حدثني ابن أخي ابن شهاب
أنه سأل عمه عن الصلاة
يقطعها شيء فقال لا يقطعها
شيء أخبرني عمرو بن الزبير
أن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
لقد كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقوم فيصلي
من الليل واني لمعتضة
بينه وبين القبلة على فراش
أهله ((باب)) اذا حل
جارية صغيرة على عنقه في
الصلاة حدثنا عبد الله
ابن يوسف قال أخبرنا مالك
عن عامر بن عبد الله بن
الزبير عن عمرو بن سليم
الزوني عن أبي قتادة
الانصاري أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يصلي وهو حامل امامة
بنت زينب بنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم

قرئ في قوله تعالى ان بالغ امره بالوجهين وتخصيص الحل في الترجمة بكونه على العنق مع ان السياق يشهد
 ما هو اعم من ذلك مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الاشج عن عمرو
 ابن سليم ورواه عبد الرزاق عن مالك بن اسد عن ابي عبد الله عن عاتقه وكذا لمسلم وغيره من طرق
 أخرى ولا جد من طريق ابن جرير على رقبته وامامة بصم الهمة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم وتزوجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب ((قوله ولا يبي العاص)) قال
 الكرماني الاضافة في قوله بنت زينب عني اللام فأظهر في المعطوف وهو قوله ولا يبي العاص ما هو مقدر في
 المعطوف عليه انتهى وأشار ابن العطار الى ان الحكمة في ذلك كون والد الامامة كان اذذاك مشركا
 فنسبت الى أمها تنبها على ان الولد ينسب الى أشرف أبويه دينيا ونسباً ثم بين انهما من أبي العاص تنبها
 لحقيقة نسبها انتهى وهذا السياق لما لك وحده وقدر واه غيره عن عامر بن عبد الله فنسبها الى أبيها ثم
 بينوا انها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره ولا جد من طريق المقبري عن عمرو بن سليم يحمل امامة بنت
 بنت أبي العاص وأمه هار بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه ((قوله ابن ربيعة بن عبد شمس))
 كذا روى عنه مالك ورواه يحيى بن بكير وممن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن
 الربيع وهو الصواب وغفل الكرماني فقال خالف القوم البخاري فقال ربيعة وعندهم الربيع والواقع ان
 من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخاري فالخالف فيه انما هي من مالك وادعى الاصمعي انه ابن
 الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة الى جده ورد عياض والقرطبي وغيرهما لا طباق النساء بن علي خلافة نعم
 قد نسبته مالك الى جده في قوله ابن عبد شمس وانما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس أطبق على ذلك النسب
 أيضا واسم أبي العاص اقيط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر وهو مشهور
 بكنيته أسلم قبل الفتح وهاجر ورد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب ومات معه وأثنى عليه في
 صحارته وكانت وفاته في خلافة أبي بكر الصديق ((قوله فاذا وجد وضعها)) كذا مالك أيضا ورواه مسلم
 أيضا من طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن جهم والنسائي من طريق الزبيدي وأحمد من طريق
 ابن جرير وابن حبان من طريق أبي العباس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا اذا ركع وضعها ولا يبي
 داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى اذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ
 من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها وهذا امر يحج في ان فعل الحل والوضع كان منه لا منها بخلاف ما أوله
 الخطابي حيث قال يشبه ان تكون الصبيبة كانت قد ألفتها فاذا سجد تعلقت بأطرافه والتمت به فيمنض
 من سجوده فتبني محمولة كذلك الى ان يركع فيرسلها قال هذا وجهه عندي وقال ابن دقيق العيد من المعلوم
 ان لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله بخلاف
 وضع فعلى هذا فالقول الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل قال وقد كنت أحسب هذا حسنا الى أن
 رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها (قلت) وهي رواية لمسلم ورواية أبي داود التي قدمناها
 أصرح في ذلك وهي ثم أخذها فردها في مكانها ولا جد من طريق ابن جرير وادقها فوضعها على رقبته
 قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم الى ذلك أنه عمل كثير فروى ابن القاسم
 عن مالك انه كان في النافلة وهو تأويل بعد فان ظاهرا لا حديث انه كان في قرينة وسبقه الى استبعاد ذلك
 المأزري وعياض لما ثبت في مسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الناس وأمامة على عاتقه قال
 المأزري امامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة ولا يبي داود بينهما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الظهور أو العصر وقد داه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في صلاة فقمنا خلفه
 فكبر فكبرنا وهي في مكانها وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصبيح وهم من عزاء للصبيح قال القرطبي
 وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للفرس وروى حيث لم يجد من يكفيه أمرها انتهى وقال
 بعض أصحابه لانه لو تركها لكانت مشغلة بغيره في صلاته أكثر من شغلها بحملها وقرئ بعض أصحابه بين

ولا يبي العاص بن ربيعة بن
 عبد شمس فاذا سجد وضعها
 وادقها فوضعها

لفريضة والنافلة وقال الباقي ان وجد من يكفيه امر حاز في النافلة دون الفريضة وان لم يجد حاز فيهما
 حال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن الحديث منسوخ (قلت) روى ذلك
 الأحمدي على عقب روايته للحديث من طريقه لكنه غير صحيح ولفظه قال التميمي قال مالك من حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ وليس العمل على هذا وقال ابن عبد البر انه نسخ بتحريم العمل في
 الصلاة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ان في
 الصلاة لشغل لأن ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعاً مدة مدية وذ كر عياض
 عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوماً من أن يقول وهو حاملها ورد
 بأن الأصل عدم الاختصاص وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل ولا مدخل
 للقياس في مثل ذلك وحل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لجود الظمان في أركان
 صلاته وقال النووي ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ وبعضهم أنه من الخصائص وبعضهم
 أنه كان اضرورة وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع
 لأن الأدعي طاهر وما في خوفه معفو عنه وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة
 والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم ذلك ليبيان الجواز وقال الفاكهاني وكان السرف في حله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب
 تألفهم من كراهة البنات وجلهن في الفهم في ذلك حتى في الصلاة للبعث في ردعهم والبيان بالفعل قد يكون
 من القول واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي ولا بد من دق القيد هنا
 من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها وعلى جواز ادخال الصبيان في المساجد وعلى أن لمس الصغار
 أصابعهم مؤثر في الطهارة ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن وعلى صحة صلاة من حمل آدمياً
 وكذا من حمل حيواناً طاهراً ولا شافعية تفصيل بين المستحرم وغيره وقد يجاب عن هذه القصة بأنها
 واقعة حال فيحتمل أن تكون أمامة كانت حينئذ قد غسلت كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم يمسها
 بمائل وفيه تواضع صلى الله عليه وسلم وشفقته على الأطفال وأكرامه لهم جبراً لهم ولو الدجيم (قوله باب
 اذا صلى الى فراش فيه حائض) أي هل يكره أولاً وحديث الباب يدل على أن لا كراهة وقال الكرماني
 جواب اذا انحذوف تقديره صحت صلاته أو معناه باب حكم المسئلة الفلانية وقد تقدم الكلام عليه في
 أبواب ستر العورة في باب اذا صاب ثوب المصلي امرأته وهذه الترجمة أخص من تلك وتقدمت له طريق
 أخرى في آخر كتاب الحيض (قوله حياض) بكسر الميم بعد هاء تيمية أي يجنبه كذا كره في الطريق
 الثانية (قوله فاذا سجد أصابني ثوبه) كذا لاكثر وللمسئلة والكشميين ثيابه وللأصميلي أصابني
 ثيابه قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على
 جواز القول لا على جواز المرور وانتهى وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسئلة
 الاعتراض تقدمت والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجنب المصلي ولو
 أصابها ثيابه لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة وتعبيره بقوله إلى أعم من أن تكون بينه وبين القبلة
 فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى
 جنبه (قوله وأنا حائض) كذا لا بد من سقطت هذه الجملة لغيره لكن في رواية كريمة بعد قوله أصابني
 ثوبه زاد مسدد عن خالد عن الشيباني وأنا حائض ورواية مسدد هذه ساقها المصنف في باب اذا أصاب ثوب
 المصلي وفيها هذه الزيادة وهي أصرح مما زاد الترجمة والله أعلم (قوله باب هل يغمر الرجل امرأته الخ) في
 الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصاب المرأة بعض ثياب المصلي وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو
 أصابها بعض جسده (قوله مسدد عن عمرو بن دينار) هو الفلاس ويحيى هو القطان وعبيد الله هو العمري
 والمقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر (قوله بسما عدلتونا) بتخفيف الدال وماتكرة مفسرة لفاعل بس

* (باب اذا صلى الى فراش فيه حائض) * حدثنا عمرو بن زرار قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال أخبرني خالتي ميمونة بنت الحارث قالت كان فراشي حياض مصلي النبي صلى الله عليه وسلم فرمى بواقعه ثوبه على وأنا على فراشي * حدثنا أبو النعمان قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا الشيباني سليمان حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت ميمونة تقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا إلى جنبه نائمة فاذا سجد أصابني ثوبه وأنا حائض * (باب هل يغمر الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد) * حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا عبيد الله قال حدثنا القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت بسما عدلتونا بالكاب والحمار لقد رأيتني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة فاذا أراد أن يسجد غمز رجله فقبضت يدها

قال حدثنا اسرائيل عن
أبي اسحق عن عمرو بن
ميمون عن عبيد الله قال
بينما رسول الله صلى الله
عليه وسلم قائم يصلي عند
الكعبة وجع من قرش
في مجالسهم اذ قال قائل
منهم ألا تنظرون الى هذا
المسراي أيكم يقوم الى
جزور آل فلان فيه مد
الى فرثها ودمها وسلاها
فيجيء به ثم يجهله حتى اذا
سجد وضعه بين كتفيه
فانهم أشقاهم فلما سجد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وضعه بين كتفيه
وثبت النبي صلى الله عليه
وسلم ساجدا ففصمكوا حتى
مال بعضهم الى بعض من
الضحك فانطلق منطلق الى
فاطمة وهي جارية فاقبلت
تسعى وثبت النبي صلى الله
عليه وسلم ساجدا حتى ألقته
عنه واقبلت عليهم تسبهم
فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم الصلاة قال
اللهم عليك بقرش اللهم
عليك بقرش اللهم
عليك بقرش ثم سعى
اللهم عليك بعمرو بن
هشام وعتبة بن ربيعة
وشيبه ابن ربيعة والوليد
ابن عتبة وأميه بن خلف
وعقبة بن أبي معيط وهارة
ابن الوليد قال عبيد الله
قرا الله لقد رأيتهم صرعى
يوم بدر ثم سعىوا الى

القلب قلبا بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القلب لعمركم

والمقصود بالذم محذوف تقديره عدلكم أي تسويتكم في أفعالكم كذا وقد تقدم الكلام على مباحث
الحديث في باب التطوع خلف المرأة (قوله باب المرأة تطرح عن المصلي شيأ من الأذى) قال ابن
هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة اذا تناولت ما على ظهر المصلي فانها تقصد
أخذه من أي جهة أمكنها تناولها فان لم يكن هذا المعنى أشد من ضررها بين يديه فليس بدونه (قوله حديثنا
أحمد بن اسحق) هو من صغار شيوخ البخاري وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذکور
وعبيد الله ومن فوقه كلهم كوفيون (قوله ألا تنظرون الى هذا المسراي) مأخوذ من الرياء وهو التعبد في
الملاذون الخلوه ليري (قوله جزور آل فلان) لم أقف على تعيينهم لكن يشبهه أن يكونوا آل أبي معيط
لبادرة عقبة بن أبي معيط الى احضار ما طلبوه منه وهو المعنى بقوله أشقاهم (قوله فانطلق منطلق) لم أقف
على تسميته ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوي وقد تقدم الكلام على فوائدها الحديث في الطهارة
قبل الغسل بقليل (خاتمة) * اشتملت أبواب استقبال القبلة وما معها من أحكام المساجد وسترة
المصلي من الأحاديث المرفوعة على ستة وثمانين حديثا المكرر منها ستة وثلاثون حديثا عشرة تقدمت
وسبعة وعشرون فيها الخالص منها خسون حديثا ورافقه مسلم على تخرج أصولها سوى حديث أنس من
استقبل قبلة أو حديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة لكن أروضا أن مسلما أخرجه عن ابن عباس
عن أسامة وحديث جابر في الصلاة على الراحلة وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح وحديث
أبي هريرة رأيت سبعين من أصحاب الصفة وحديث ابن عمر كان المسجد مبنيا باللبن وحديث ابن عباس في
قصة عمار في بناء المسجد وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد وحديث
ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث وحديث عائشة لم أعقل أبوي
الأوهما يدينان الدين وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثا كلها مكررة الأحاديث
أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفرادها أيضا عن مسلم فجعله
ما فيها من الأحاديث بالمكرمانية وأربعة أحاديث وفيها من الآثار ثلاثة
وعشرون كلها معلقات الآثار مساجد ابن عباس وأثر عمر
وعثمان أحما كانا يستلقيان في المسجد
وأثرهما انهما زادا في المسجد فان
هذه موصولة والله
سبحانه وتعالى
أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب مواقيت الصلاة)